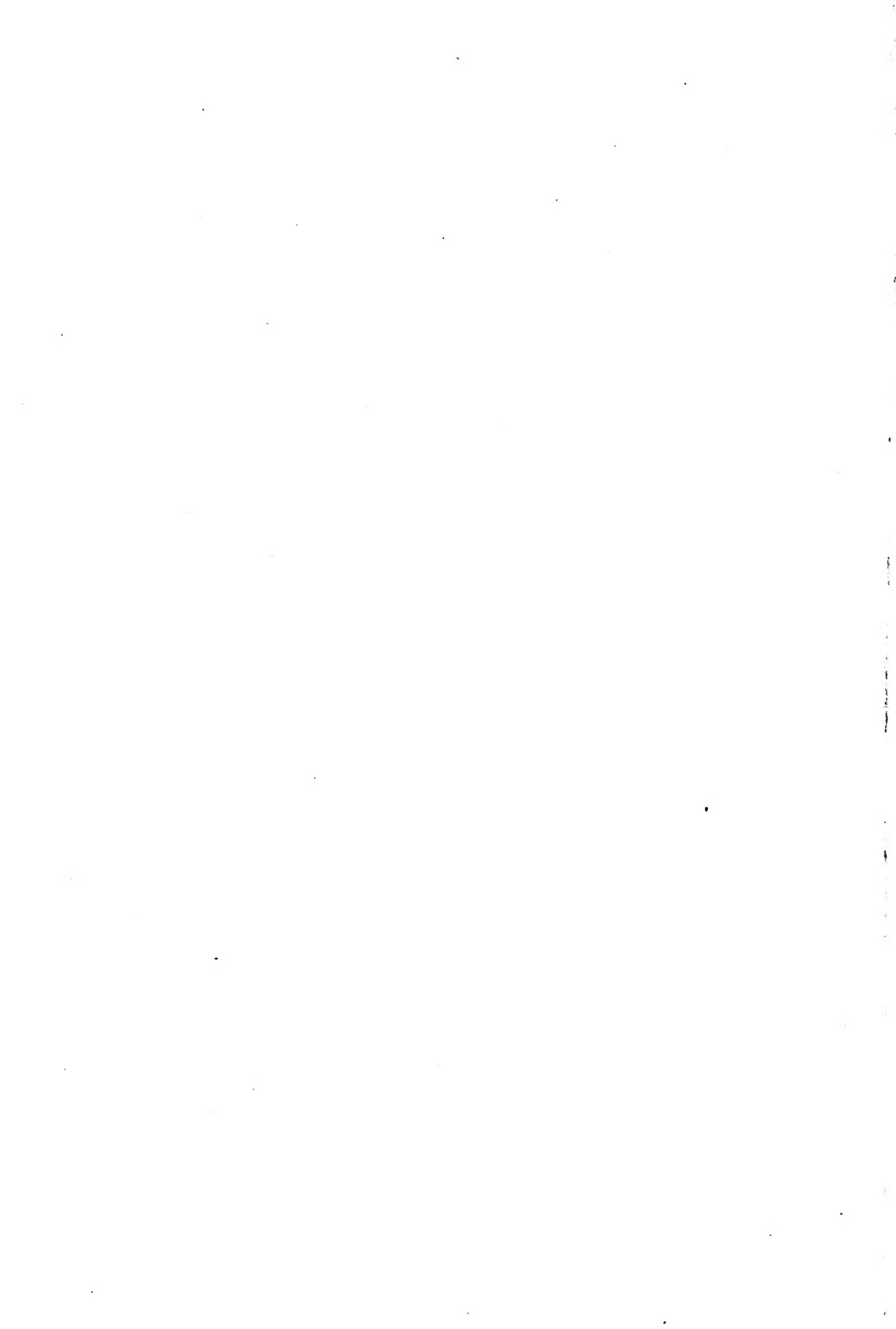


3 1761 03528 1179





جميع العبرة وفي ٣٨٩ كل نبي ثم ومن يبعه بلاسته فاع يصح فيه على الاطلاق اذا وصف
المصنوع وعرفه على الوجه الموافق المطلوب ويلزم وليس لا - هذه الرجوع اذا كان على
الارصاف المطلوبة واذا خالف يكون المشتري مخيرا او اما ما لا يتعامل استصناعه اذا بين فيه
المدة صار ساقطة بغيره - حيث تشرائط السلم واذا لم يبين فيه لمدة كان من قبيل الاستصناع

أيضا وفي ٣٩٨ اذا شرط في بيع الوفاء أن يكون قرة ومن منافع المبيع

للمشتري صح ويلزم لو فاء بالشرط وفي ٤٤٠ الاجارة المضافة

مصلحة لازمة قبل حلول وقتها وقد صدق - بدر الامر

الشر يف السلطان بالعمل بعتة حتى ذلك كله

فاحفظه واللام والله تعالى

أعلم وأستغفر الله

العظيم

• (تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني قوله باب دعوى الرجلين) •

قاموا مع الموصى له بالمال ثم ادعوا الرجوع الموصى به لانفراد الموصى بالرجوع * التناقض
 اذا كان ظاهرا او التوفيق خفيا لا يمكن امكان التوفيق بل لابد من بينائه والا يمكن الامكان
 * بحد الامين الامانة ثم اعترف وادعى الرد لا يقبل الا ببينة * التصديق اقرار الا بالحدود * اذا
 ثبت استحقاقه فطالبه على من تناول الغلة لا على الناظر * لا تصح دعوى التامين ما لم يبين انه
 بعوض أو بلا عوض * اذا ادعى المأذون بالاتفاق أو الدفع بصدق ان كان المال امانة وان كان
 دينافى ذمته فلا * الدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعى لا تنقض ولا تعاد ما لم يكن في اعادتها
 فائدة بان أتى بها مع دفع اقام عليه البينة فانها تسمع * غلط الاسم لا يضر بل وان يكون له
 اسمان * لا يلزم الابن وفاء دين أبيه من استحقاقه المنتقل اليه عنه في رقب أهلى * ادعى بهد
 ما أقر بالمال ان بعضه قرض وبعضه ربا يسمع * مات لادن وارث وعليه دين لزيد أثبت به زيدا في
 وجه وصى نصبه القاضى له أخذه من التركة * لا يكاف الاب احضار ابنة المبالغ لاجل دعوى
 عليه * لا تصح الدعوى على جميع الضاربين بالمدق اذا أصابت واحدا بinde فقتلته اذ لم يعلم
 الضارب * العبد اذا ادعى حرية الاصل ثم العتق العارض تسمع والتناقض لا يمنع الصحة وفي
 حرية الاصل لا تشترط الدعوى وفي الاعتناق المبتدأ تشترط الدعوى عند أى حنيقة وعندهما
 ليست بشرط واجهوا على ان دعوى الامة ليست بشرط لانهم اشهاد بحجامة الفرج فهي حسبة
 الكل من التمتع اسيدي والدرجة الله تعالى * كفل بتمن أو مهر ثم برهن الكفيل على فساد
 البيع أو النكاح لا يقبل لان اقدامه على التزام المال اقرار منه بصحة سبب وجود المال فلا
 يسمع منه بعده دعوى الفساد ولو برهن على ايقاع الاصل أو على ابرائه لا يقبل لانه تقرير
 للوجوب السابق * ادعى دارا فأنكر ذوال اليد فصاله على أنف على أن يسلم الدار لذي اليد ثم
 برهن ذوال اليد على صلح قبل هذا الصلح صح الصلح الاول وبطل الثاني * وحى وقال كل صلح بعد صلح
 فالثاني باطل ولو شرأه ثم شرأه بطل الاول ونفذ الثاني * ولو صلح ثم شرى جاز الشرأ وبطل
 الصلح أى فى الصلح الذى هو بمعنى البيع ينبغي أن يبطل الاول لا الثاني كما فى الشرأ وأصله ان
 الشرأ الثانى فسخ الاول اقتضاء ويعرف به ذمام مسائل كثيرة (يقول الحقير) يؤيده ما فى خلاصة
 الفتاوى قال القاضى الامام ان ما فى المنتقى من قوله كل صلح بعد صلح باطل فالمراد به الصلح
 الذى هو اسقاط أما اذا كان الصلح على عوض ثم اسقط لماعلى عوض آخر فالثانى هو الجائز
 وانفسخ الاول كالبيع * يقبل عذر الوارث والوصى والمتولى بالتناقض للجهل * الاقرار المتأخر
 يرفع الا بكار المتقدم والقرار المتقدم يمنع الانكار المتأخر * ادعى مالا فصلح ثم ظهر رانه لائى
 عليه بطل الصلح * من دفع شيأ على ظن انه عليه ثم تبين انه ليس عليه له الرجوع بمادفع * دعوى
 الدفع من المدعى عليه ليس بتعديل للشهود حق لو طعن فى الشاهد أو فى الدعوى يصح من
 نور العين ومن أراد استيفاء المقصود من مسائل المدفوع فليرجع اليه فى الفصل الثامن عشر
 وذ كفى المجله فى مادة ١٨٨ البيع بشرط متعارف بين الناس فى البلدة صحيح والشرط معتبر
 وان كان فيه نفع لاشد المتعاقدين أو له * وان كان لا يلائم العقد وفى ١٩٢ الاقالة
 بالتعاطى القائم مقام الايجاب والقبول صحيحة وفى ٢٢٠ بيع الصبرة كل مد بقرش يصح فى

دعوى المدعى * وفي نور العين ادعى ارثاله ولاخيه فقال المدعى عليه انك اقررت ان اخي باعه
ذلك وسلم وهذا اقرار بانه ملك الاخ فلا يصح منك دعوى الارث قبل لا يندفع لانه لم يقر ان اخي
باعه اجازة السكن اقر بالبيع فقط ومن اقر ان فلانا باعه ثم ادعى انه ملكه يبيع الا اذا اقر
انه باعه صح اجازة السكن فلا يسمع دعواه بعده وقبل لو باع والدار بيده وقت البيع او
قال باع وسلم فهذا يكفي لانه ما يبدل على الملك * وفيه لو برهن ذواليدعى اقرار الوصي بانه باعه
بوصاية قالوا لا يقبل الا ان يشهدوا انه وصى من جهة المورث او القاضي اذ الوصاية لا تثبت
باقراره اهـ * الا براه العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى * ابراهم عن الدعاوى ثم ادعى
مالا بالوكالة او الوصاية يقبل * لا تسمع دعواه في نفي من الاشجار بعد ماسا في عايم * التناقض
يمنع الدعوى اذ غيره كناية له لنفسه * من اقر بعين غيره فكذلك لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان
يدعيه لغيره بوكالة او وصاية * لا ينفذ اقساء بالدفع قبل بين الاسـ نظهار * الدعوى على بعض
الورثة صحيحة * لا تسمع دعوى الموقوف عايمم الا باذن القاضي او كون المدعى ناظرا * الخصم
في اثبات النسب نجس * الوارث والوصى والموصى له والغريم للميت او على الميت كما تقدم
* دعوى الملك لا تصح على غيره ذي اليد * ادعى انه عم الميت لا يبدان فيفسر انه لايه او لامه وان
يقول هو وارثه ولا وارث له غيره به * ان ينسب الشهود للميت والمدعى لبنوة الغريم وممة حتى
بالتقيا الى اب واحد * دعوى المال * العبد اذا انقاد للبيع لا تسمع دعواه حرية الاصل
بدون يئنة * الابن اذا كان في عيال الاب يكون معينه له فيما يصنع * ما اكتسبه الابن يكون
لايه اذا اتحدت صنعتهم ما ولم يكن مال سابق له * ما كان الابن في عيال ابيه لان مدار الحكم
كونه معينه لايه * القول للدافع لانه اعلم بجهة الدفع * دفع الى ابنه مالا فاداد اخذه صدق في
انه دفعه قرضا * يصح اثبات الشراء في وجه مدعى دين في التركة المستغرقة * التناقض لا يمنع
دعوى الحرية سواء كانت اصلية او عارضة * لا تسمع الدعوى بالعين انها له بعد ماسا ومه
عايم * لا تسمع الدعوى بعد ابراه العام الا ضمان الدرل والاذا ظهر شيء للقاصر بعد ابرائه
وصيه به * يدلوغوه ولم يكن يعلم * يدخل في قوله لاحق الى قبله كل عين ودين وكفالة وجناية
واجارة وحبس * لا تسمع دعوى الكفالة بعد ابراه العام * ادعى زكاح امرأته ازوج
يشترط حضرة الزوج الظاهر * السبأى لا يقتص خصم المدعى الارض ملكا او وقفا
* الاستبعاد يمنع دعوى الملك * لاحد الورثة حق الاستخلاص من التركة المستغرقة باداة
قيمتها الى الغرماء اذا امتنع الباقيون * ليس له الدعوى على وكيله بتقبض الرسومات بما اخذ من
الرسومات قبل الدعوى اهم عليه * اذ برهن على مديون مديونة لا يقبل وليس له اخذ منه
بدون وكالة او حواله * لا يجوز الابراء عن الاعيان ويجوز عن دعواه * الارث جبري لا يسقط
بالاسقاط * هل يشترط حضرة الراهن والمرتهن في دعوى الرهن قولان * هل يشترط حضرة
المودع في اثبات الوديعة فيه اختلاف المشايخ * ادعى الشراء ثم ادعى الارث تقبل وبعبكسه لا
* كل ما كان مبنيا على الخلفا يعنى فيه التناقض فالمديون بعد قضاء الدين لو برهن على ابراه الدائن
والخليفة بعد ادائهم لخلع لو برهنت على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل وكذلك الورثة اذا

وأرددها وأقام البائع البينة أنه برئ البسه من كل عيب لم تقبل بيعة البائع وذكرا الخصاص
 رحمه الله تعالى هـ هذه المسألة في آخر أدب الناضي وقال علي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
 تقبل بيئته كذا في شرح الجامع الصـ ر الشبه به ادعى على آخر محمد وداني به وقال هـ هذا
 ما يكي بآءه أي منك حال ما بلغت وقال ذر الباءه من حال صغر ك قاله قول المدعي كذا
 في القصول العمادية هـ اشترى دار لابنه المغمير من نفسه وأشهد على ذلك فهو دار كبير الابن
 ولم يده لم يضمن الابن ثم ان الابن باع تلك الدار من رجل وسأها إليه ثم ان الابن استأجر الدار
 من المشتري ثم علم بمصاحبة الابن فادعى الدار على المشتري وقال ان أبي كان اشترى هـ هذه
 الدار من نفسه في صغري وانما هي في ذلك بيعة فقال المدعي عليه في دفع دعوى
 المدعي انك متناقص في هذه الدعوى لان استئجارك الدار في اقربان الدار ايت لك دفع والد
 بعد ذلك الدار انك يكون تناقصا في هذه المسألة نصارت واقعة الفتوى ٢ وقد اختلفت
 أجوبة المفتين في هـ هذا واضح ان هـ هذا لا يصلح دفع الدعوى المدعى ودعوى المدعي صحيحة
 وان ثبت التناقص الا ان هـ هذا تناقص فيما يطرقه طريق الخلفاء كذا في الذخيرة ادعى دارا
 بسبب الشراء من فلان فقال المدعي عليه اني اشترت من فلان ذلك أيضا وأقام بيعة وتاريخ
 الخارج أسـ بن فقال المدعي عليه ان دعواك باطلة لان في التاريخ الذي اشترت هـ هذه الدار
 من فلان كانت رهنه عند فلان ولم يرض بشرا انك وجاهز من اني لانه كان بعد ما فك الرهن وأقام
 البينة لا يصح هذا الدفع كذا في القصول العمادية ولو كان المدعى ادعى ان هـ هذا العين كان
 اقلان رهنه بكذا عنـ ر قبضته وأقام البينة وأقام المدعي عليه في دفع دعواه انه اشترى رهنه
 منه ونقصه الشئ كان ذلك دفع الدعوى الرهن كذا في فتاوى قاضيه في باب العين هـ ادعى
 عليه دار في يده ارضا ودية فبرهن المدعي عليه على انه اشترى ارضا منه وبرهن المدعي على اقالته
 صح دفع الدفع كذا في الوجيز لا كدردي هـ دار في يد رجل ل جار في رجل وادعى ان اياه مات وترك
 هـ هذه الدار ميرثا له وأقام بيعة شهدوا اياه مات وهـ هذه الدار في يده وأخذ هـ هذا الرجل
 هـ هذه الدار من تركته به ودوفاته أو أخذها من أبي هـ هذا المدعي في حال هـ اياه وأقام ذو اليد
 البينة ان الوارث أو اياه أقر ان الدار ليست له فاقضى بقضى يدفع الدار الى الوارث هـ كذا في
 المحيط * رجل ادعى على آخر ضيعة فقال الضيعة كانت لفلان مات وترك هـ هذا ميرثا لاخته
 لانه ثم ماتت فلانة وانارثها وأقام البينة تسع فلو قال المدعي عليه في الدفع ان فلانة ماتت
 قبل فلان موثره صح الدفع كذا في الخلاصة * رجل ادعى على آخر مائة درهم فقال المدعي
 عليه دفعت اليك منها خمسين درهمـ ما وأنكر المدعي قبض ذلك منه فأقام المدعي عليه البينة
 انه دفع الى المدعي خمسين درهمـ ما فانه لا يكون دفعا ما لم يشهدوا انه دفع اليه وأقضى هـ هذه
 الخمسين التي يدعي كذا في جواهر الفقه هـ ادعى على غيره كذا كذا دينار أو دراهم فادعى
 المدعي عليه الا يقاوم جابه ثم دسهم وان المدعي عليه دفع هـ هذا المال كذا كذا درهمـ ما من
 الدراهمـ ما ولكن لا ندري بأي جهة دفع هل يقبل القاضى هـ هذه الشهادة هل تدفع به ادعى
 المدعي عن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أنه يقبل وتدفع به ادعى المدعي وهو الاشبه
 والا قرب الى الصواب هـ كذا في المحيط الكل من انه ندبة من الباب السادس فيما تدفع به

٢ طـ
 واقعة الفتوى

وتسامه في البرازية) وعبارتها كافي الجروان ادعى ذوال اليد الودية لم يبرهن عليها وأراد
 أن يحلف أن الغائب أودعه عنده يحلف الحاكم المدعى عليه بالله تعالى لقد أودعها إليه على
 البتات لا على العلم لانه وان كان فعل الغير لكنه تمامه به وهو القبول وان طالب المدعى عليه
 يمين المدعى في العلم بالله تعالى ما يعلم ايداع فلان عنده لانه فعل الغير ولا تعلق له به اه (قول
 ابن مالك) ذ ك ذلك في جواب سؤال ورد على دفع الدعوى باحد الامور المقدمة ونسبه فان
 قيل ذوال اليد خصم ظاهر او دفع الخصومة عن نفسه تابع لاثبوت الملك للغائب وهذه البيعة لم
 تشبه فكيف يثبت التابع بلا ثبوت الاصل قلنا هذه البيعة تقتضي أمرين أحدهما الملك
 للغائب وهو ليس بخصم فيه اذ لا ولاية له في ادخال شيء في ملك غيره بلا رضاه وثانيه ما دفع
 الخصومة عنه وهو خصم فيه فمكات مقبولة كن وكل وكلا ينقل أمته فاقامت بيعة انه
 اعتقه ما تقبل في قصر يد الوكيل عنه ولا تنجبل في وقوع العتاق ما لم يحضر الغائب والله تعالى
 أعلم اه (أقول) وكذا اذا وكلا ينقل امرأته فاقامت البيعة انه طلقها اثلاثا تقبل في قصر يد
 الوكيل عنه ولا تقبل في وقوع الطلاق ما لم يحضر الغائب كافي الكافي (فروع) * في يديه
 ودفعه لرجل جارجل وادعى انه وكيل المودع بقضها وأقام على ذلك بيعة وأقام الذي
 في يديه الودية بيعة ان المودع قد أخرج هذا من الوكالة بقيات يمينته وكذا اذا أقام بيعة
 ان ثم ود الوكيل عبيد كذا في المحيط * ادعى على آخر دار فقال ذوال يدها الودية من فلان في
 يدي وأقام البيعة عليه حتى اندفعت عنه الخصومة ثم حضر الغائب وسلمها ذوال اليد اليه وأعاد
 المدعى الدعوى في الدار فاجاب انه الودية في يدي من فلان وأقام البيعة عليه قال تندفع
 الخصومة عنه أيضا كافي الابتداء كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى على ذي اليد فعل الم
 ننته أحكامه بان ادعى الشراء منه ياف ولم يذكر انه نقد الثمن ولا قبض منه فاقام الذي في يديه
 البيعة انه ان لان الغائب أودعه أو غصبته منه لا تندفع عنه الخصومة في قواهم وان ادعى
 عليه عقد انتهت أحكامه بان ادعى انه اشترى منه هذه الدار أو هذا العبد ونقده الثمن وقبض
 منه المبيع ثم أقام المدعى عليه البيعة انه ان لان الغائب أودعه أو غصبته اختلوا فيه قال بعضهم
 تندفع عنه الخصومة وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان في دعوى الدور والاراضي * عبيد
 أقام البيعة ان فلانا اعتقه وأقام صاحب اليد البيعة ان فلانا ذلك أودعه تقبل وتبطل بيعة
 العبد ولا يحال بينه وبين العبد قيا او يحال استحسانا وبؤخذ من العبد كقول بنقسه
 استيضا قاضي لا يرب قاذا حضر الغائب فان أعاد البيعة عتق والا فهو عبيد كذا في محيط
 السرخسي وكذا لو أقام ذوال اليد البيعة ان فلانا آخر أودعه اياه كذا في الخلاصة ولو ادعى
 العبد انه حر الاصل فان أقام ذوال اليد البيعة على الملك وايداعه تقبل وان أقام على ايداعه
 فحسب لا تقبل بخلاف الدار وان برهن على الملك والايداع وبرهن العبد على حرية الاصل
 قيل بينهما ما يكفيل كذا في الكافي * عبيد في يد رجل ادعى رجل انه قتل وليا له خطأ وأقام ذوال
 البيعة ان العبد ان لان أودعه اندفعت عنه الخصومة كذا في الخلاصة * رجل ادعى على آخر
 انه باعه جارية فقال لم أبعها منك قط فاقام المشتري البيعة على الشراء فوجب عليه المصبة بازائه

وتسامه في البرازية * وكل
 ينقل أمته فبرهن انه
 اعتقه ما قبل للمدفع لا لاعتق
 لم يحضر المولى ابن مالك

منه ولم ينقد الثمن قبل أن يشترىها واذوا لا يدفعه في وجهه كاه الاماني الاعارة
 فلهذا لم يلزم وأما في الاجارة فلانه عذر في الفسخ لانه يريد ان التماعن ملكه وأما في الشراء
 فلان له حق الاستمرار لانه لم يمتددا لانه لم يمتددا لانه لم يمتددا لانه لم يمتددا لانه لم يمتددا
 يقبض الاجرة اخذ منه كفيه لانه لم يمتددا لانه لم يمتددا لانه لم يمتددا لانه لم يمتددا
 ادعى وهذا لا تندفع للمدعي وتوضع على يد المدعي وفي القنية فلو ادعى ذواليد ان المدعي باع
 العين للغائب وبرهن ذلك في اجناس الناطق انما ساقبل وتندفع الخصومة (قوله يهل الى
 المجلس الثاني) أي مجلس القاضي وظاهر الاطلاق يتم ما طال فصله وقصر وهذا بعد السؤال
 عنه وعلمه بان دفع صحيح كناية عدم تبيل التحكيم (قوله للمدعي تخالف مدعي الايداع على
 البينات) يعني اذا ادعى شرا من زيد وادعى ذواليد ايداعه منه فانما تندفع الخصومة من
 غير برهان لانفاقه ما على ان أصل المال للغائب لكن مدعي الشراء تخالف ذى المدعي على
 الايداع على البينات لا على العلم لانه وان كان فعل الغير لكن تمامه به وهو القبول وفي الذخيرة
 لا يخالف ذواليد على الايداع لانه مدعي الايداع ولا خلاف على المدعي ولو حلف أيضا لانه يدفع
 ولكن له أن يخالف المدعي على عدم العلم اه فاقا بذ كر عبارة الذخيرة ان مانعة اولامعناه
 ان حقه لو حلف بخلاف على البينات ولكنه بخلافه لا تندفع الدعوى كما هو ظاهر ولذا قال في
 الدرر الظاهر ان التخالف يقع على التوكيل لا على الايداع فان طلب مدعي الايداع بين مدعي
 التوكيل بناء على ما ادعى من الايداع ويجوز عن إقامة البرهان عليه حلف على البينات يعني
 على عدم توكيله اياه لا على عدم علمه بتوكيله اياه وعبارة الدرر غير صحيحة لانه جعله بين مدعي
 مدعي التوكيل وانما هي على المدعي عليه أي مدعي الايداع كما هو ظاهر من قول الشافعي فان
 طلب المدعي أي مدعي الشراء يمينته أي بين مدعي الايداع كذا في الشرح بلالية وحاصله
 انه لو ادعى الشراء من المالك وانه وكاه بقبضه فذكر ذواليد كاله ويجوز المدعي عن اثباته
 للمدعي أن يخالف ذاليد على انه لم يوكاه بقبضه ما باعه اياه وما هو تحت يد المدعي عليه على
 البينات ولكن في تخلفه حجة تدعي البينات تأمل لانه تخالف على فعل الغير فاذا اضطربت
 عباراتهم في هذه المسئلة * وحاصل كلام الشارح للمدعي أي مدعي الشراء من الغائب
 وتوكيله اياه بالقبض اذا جحد مدعي الايداع توكيله اياه ويجوز عن البرهان ان يخالف مدعي
 الايداع بالله ما وكاه الغائب بقبض ما باعه اياه على البينات لا على العلم لكن يتطرح هل هذا
 موافق لعبارة الدرر فيصح عزوه اليه او يمكن حمل كلام الدرر على ما اذا ادعى الشراء والتوكيل
 بالقبض فان برهن قبل برهانه وله اخذ هذه فان يجوز عن البرهان وطلب بين مدعي الايداع على
 ما ادعى من الايداع حلف على البينات قال عزى وهو صريح عبارة التمهيد حيث قال وحلف
 ذواليد على الايداع بطلب مدعي البيع اذ لم يكن له يمينه على التوكيل اه وعليه فكان على
 الشارح أن يذكره هذا الفرع في محله كما فعله صاحب الدرر فتأمل وحاصله انه لو ادعى
 الشراء من المالك وانه وكاه بقبضه فذكر ذواليد كاله ويجوز المدعي عن اثباته للمدعي أن
 يخالف ذاليد على انه لم يوكاه بقبضه ما باعه اياه وما هو تحت يد المدعي عليه على البينات (قوله

يهل الى المجلس الثاني
 صغرى * للمدعي تخالف
 مدعي الايداع على البينات
 دور وله تخالف المدعي على
 العلم

الديون تقضى باموالها فكان اقرار اعلى نفسه مالا على الغائب ويمكن أن يقال في وجه العجب
 ان في كل من المسئلتين قضاء على الغائب وقد أمر بالتسليم في الاولى دون الثانية ولانا نلزمه
 بالتسليم بالبرهان لانا لا اقرارنا مل (قوله ولو ادعى انه له) قلت وكذا لو ادعى انه اعاره فلان
 كما يظهر من العلة (قوله اندفعت) أي بلاينة نور العين (قوله ولو كان مكان الغصب
 سرقة لا تندفع) أي دعوى سرقة الغائب وفيه انه متوافقان البعد لذلك الرجل قال صاحب
 البحر وقد سئل بعد تاليف هذا المجلد يوم عن رجل أخذ متاع أخته من بيتها ورهنه وغاب
 فادعت الاخت به على ذي اليد فاجاب بالرهن فاجبت ان ادعت الاخت غصب أخيها برهن
 ذواليد على الرهن اندفعت وان ادعت السرقة لا والله تعالى أعلم أي لا تندفع وظاهره انها
 ادعت سرقة أخيها مع انها قد منعت ان تقيد دعوى الفعل على ذي اليد للاحتراز عن دعواه
 على غيره فانه لو دفعه ذواليد بواحد مما ذكره برهن تندفع كدعوى المالك المطابق فيجب أن
 يحمل كلامه هنا على انها ادعت انه سرق منها مبنيا على مجهول لانه يكون الدعوى على ذي اليد
 وان أبقى على ظاهره يكون جريا على مقابل الاستحسان الا في قرين بالكن ينافي الحمل المذكور
 قولها ان أخيها أخذ من بيتنا مل وقيد بقوله غصبه منه أو سرقة للاحتراز عن قوله انه ثوبى
 سرقة مني زيد وقال ذواليد ادع عليه زيد ذلك لا تندفع الخصومة استحسانا (يقول الحقير)
 لعل وجه الاستحسان هو ان الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطلة كما ذكر في كتب
 الفقه فالبعد للغاصب في مسئلة الغصب بخلاف مسئلة السرقة اذ اليد فيه الذي اليد اذ لا يد
 للسارق ثم عاين ان في عبارة لا يد للسارق نكتة لا ينبغي حسمها على ذوى النسي نور العين وهذا
 أولى مما قاله السامعاني يجب حمله على ما اذا قال سرق مني أمالو قال سرقة الغائب مني فانها
 تندفع لتوافقه ما ان اليد للغائب وصار من قبيل دعوى الفعل على غيره ذي اليد وهي تندفع
 كما في البحر امكن ذكر بعده هذه المسئلة وأقارنا ثم انبغية للقاعل وصرح بذلك في
 الفصولين فاعل في المسئلة قولين قياسا واستحسانا انتهى (قوله استحسانا) قدمنا
 وجهه قريبا عن نور العين واهل وجهه أيضا دفع افساد المراق لان الضرورة في السرقة
 أعظم من غيرها لانها تكون خفية ولذا شرع فيها الحد (قوله لم يكن الثاني خصما للادول)
 أي ما لم يدع عليه فعلا أو حتى يحضر المالك بمنزلة المسئلة تعير لانه لا يدعى ملك العين فلا يكون
 خصما للادول اه عبه البر ولا يحتاج في دفع هذه الى اليقينة لاتفاقهم ما على ملك زيد وانه
 صاحب اليد (قوله ولا المدعى رهن أو شراء) لما ذكرنا من العلة (قوله أما المشتري فخصم
 لكل) وكذلك الموهوب له أي من يدعى الشراء أو الهبة مع القبض اذا برهن يكون خصما
 للمشتري والمدعى الرهن والمدعى الشراء قال في البرازية يبيده دار زعم شراءه من فلان
 الغائب أو صدقة مقبوضة أو هبة منذ شهر أو أمس وبرهن أو لا وبرهن آخر ان ذلك الغائب
 رهنه امنه منذ شهر وأجرها أو أعارها وقبضها ~~يحبهم~~ بهم الله مستعير والمشتري وأجر والمرتهن
 ثم ذواليد بان خيار شاء سلم المدعى وترتبص الى انقضاء المدة أو فك الرهن وان شاء نقض البيع
 وان كان المدعى برهن ان الدار له أعارها أو أجرها أو رهنها من الغائب أو اشتراها الغائب

(ولو ادعى انه له غصبه
 منه فلان الغائب وبرهن
 عليه وزعم ذواليد ان
 هذا الغائب أو دعه عنده
 اندفعت) اتوافقه ما ان
 البعد لذلك الرجل (ولو
 كان مكان دعوى الغصب
 دعوى سرقة لا) تندفع بزعم
 ذي اليد اذ ادعى ذلك الغائب
 استحسانا برأية وفي شرح
 الوهابية للشرع بل لا ولو
 اتفقا على المالك زيد وكل
 يدعى الاجارة منه لم يكن
 الثاني خصما للادول على
 الصحيح ولا المدعى رهن
 أو شراء أما المشتري فخصم
 لكل (فروع) قال
 المدعى عليه لا يدفع

القول أى فانه صار خصما بدعى الفعل عليه لا يبدى بخلاف دعوى الملك الطابق لانه خصم
فيه باعتباره باريد كفى الجبر وأما علمه ما اذا كان له ان كان لم يشتر اليه او هو انه بدعى الدين ومحمد
الذمة فالدعى عليه ينتصب خصما بذمته وبالبينة انه كافيه ودعيه لا يتبين ان مافى ذمته
الغيره لا تندفع كفى المعراج وكذا علمه ما اذا قال الشهود وأدعوه من لانه رفقه وهى انهم
ما حلوا المدعى على رجل فمكن محضه كذا قبل (قوله قال) أى ذواليد (قوله ثم قال فى
مجلسه) أى مجلس المحكم (قوله ولو برهن المدعى) قال المخطوط ويطول من غير فائدة
والاخصر لا يوضح أن يقول الا اذا برهن المدعى على ذلك الاقرار ومحصله ان ادعى المدعى
اقراره فى غير مجلس المحكم لا يقبل الا اذا برهن عليه (قوله يجعله الخ) أى يجعل الحاكم ذواليد
خصم فيحكم عليه باثباته للمدعى (قوله لسبق اقوار) باضامة سبق الى اقراره وينع فعمل
مضارع والدفع منه قوله ولا يبنى ما فيه من التعمد (قوله يمنع الدفع) أى دفع ذى اليد بانه
عارية مثلا من فلان (قوله ذلك) أى المذكور فى كلام المدعى الذى يدعى الشراء منه وقيد
به للاحتراز على الادعى الشراء من فلان الغائب المالك ولو برهن ذواليد على ايداع غائب آخر
منه لا تندفع ذكره فى الجبر (قوله أى بنفسه) تقييد لقوله أو دعيه لا تفسير لقوله ذلك
(قوله لم تندفع) أى الخصومة بلا بينة لانه لم يثبت تاقى اليد من الشترى هو منه لا تكارذى
اليد ولا من جهة وكيله لانكار المشتري جبر ولان الوكالة لا تثبت بقوله معراج (قوله
دفع الخصومة) جواب ان (قوله وان لم يبرهن) لم يذكريه ذى اليد فى البناية ولو لم يطلب
المدعى عينه على الايداع يملك على البتات انتهى جبر (قوله لتوافقهما أن أصل المالك
للغائب) فيكون وصولها الى يده من جهته فلم يكن يده خصومة (قوله الا اذا قال) أى
المدعى (قوله اشترى به) أى من الغائب (قوله ووكفى بقبضه) أى من ذلك أعنى واضع اليد
فيما نحن فيه لانه أحق بالمحافظة عيني (قوله وبرهن) أى تخلفه يضح دعواه والحاصل انه
بدعى الوديعه يندفع المدعى الا اذا ادعى انه اشتراه من الغائب وان البائع أمره باقبض
(قوله باقراره) أى باقرار ذى اليد والافرار حجة قاصرة لان شترى على المالك وحاصل هذه
المسئلة ان المدعى ادعى المالك بسبب من جهة الغائب فدفعه ذواليد بان يده من الغائب فقد
اتفقا على ان المالك فيه الغائب فيكون وصولها الى ذى اليد من جهته فلم يكن يده خصومة
الآن يقيم المدعى بينة ان فلا فوكله بقبضه لانه أثبت بينته كونه أحق بامساكها ولو صدقه
ذواليد فى شراؤه منه لا يأمره القاضي بالانسياب اليه حتى لا يكون قضاء على الغائب باقراره
(قوله وهى عجيبة) سمى على التهجيب الزايع ولا يجب أصلا لان اقراره على الغير غير مقبول
لان الاقرار حجة قاصرة لا تعدى الى غير الما وقد اتفقا على ان المدعى به ملك الغائب فلا ينفذ
اقراره ودعاه عليه واما انظار كثيرة كمتولى الوقف وناظر اليتيم فانه يلزمه بالبرهان لا بالاقرار
وتقدمت هذه بهى فى كتاب الوكالة ان المودع لو أقر له ان المودع وكله بقبض الوديعه لا يؤمر
بالدفع اليه اهدم نفوذ اقرار المودع على المودع فى ابطال يده ولو برهن على الوكالة أمر بالدفع اليه
بخلاف ما لو كان مديون الغائب وادعى عليه شخص الوكالة باقبضه وصدقه فانه يدفع اليه لان

(قال فى غير مجلس المحكم
انه ما كانى ثم قال فى
مجلسه انه ودعيه عندى)
أورهن (من فلان تندفع
مع البرهان على ما ذكره
برهن المدعى على مقالته
الاولى يجعله له خصما
ويحكم عليه) لسبق اقرار
يمنع الدفع بزانية (وان
قال المدعى اشترى به من
فلان) الغائب (وقال
ذواليد أو دعيه فلان
ذلك) أى بنفسه فلو بوكيله
لم تندفع بلا بينة (دفع
الخصومة وان لم يبرهن)
لتوافقهما أن أصل المالك
للغائب الا اذا قال اشترى به
ووكفى بقبضه وبرهن ولو
صدقه فى الشراء لم يؤمر
بالدفع اليه لا يكون قضاء
على الغائب باقراره وهى
عجيبة ثم اقتصر الدرد
وغيرها على دعوى الشراء
فقد اتفقا فلذا قال

الغائب ط (قوله أول بدع المالك المطلق) الضمير في يدعي يرجع الى المدعي لا الى ذي اليد
والاوضح اظهاره لدفع التثبيت وقد سبق بيانه (قوله بل ادعى عليه) أي على ذي اليد
الفعل وقيد به للاحتراز عن دعواه على غيره فدفعه ذو اليد بواحد مما ذكره برهن فانها تندفع
كدعوى المالك المطلق كما في البرازية بحر وأشار الشارح الى هذا أيضا بقوله بخلاف
قوله غصب مني الخ **مكن** قوله وبرهن بنافه ما سنقله عن نور العين من انه لا يحتاج الى
البيينة وكذا ما سنقله الشراء التي ذكرها المصنف وهي مسئلة المتون بان قال المدعي غصبته
منى أو سرق منى ذكر الغصب والسرقة عند بل والمراد دعوى فعل عليه فلو قال المدعي أو دعيتك
أبام أو اشتريته منك وبرهن ذو اليد كما ذكرنا على وجه لا يقيد ملك الرقبة له لا يتدفع كذا
في البرازية بحر فكان الاولى أن يقول كأن قال سرق منى (قوله وبناء للمفعول للستر
عليه) والاولى لدفع المدعى لان الستر يحتاج اليه كل من السارق والغاصب لان فعلهما
معصية لكن الغصب لاحد فيه وهو السرقة في الحسد ويدع لم بالاولى حكم ما ذكرنا لفاعله
فقد نص على الموهوم وموضع الخلاف فان محمدا يجمعها كالغصب فلو بناء للفاعل فهو محل
اتفاق على عدم صحة الدفع (قوله فكانت له قال سرقته منى) فانه لا تندفع الخصومة اتفاقا لانه
يدعى عليه الفعل وأما سرق منى فهو عند الامام الاول والثاني ومحمد يقول تندفع الخصومة
لانه لم يدع عليه الفعل فهو كقوله غصب منى وقوله ما استحسن لانه في معنى سرقته منى وانما
بناء للمفعول لما قدمناه لدفع المدعي الخ (قوله بخلاف غصب منى) أي بالبناء للمفعول فان
الخصومة تندفع فيه لاحتمال ان الغاصب غير ذي اليد قال الهندي وكذا أخذ منى ام
ومفاده ان الاخذ كالغصب كما تقدم (قوله أو غصبه منى فلان الخ) قال في البحر وقيد
يدعوى الفعل على ذي اليد للاحتراز عن دعواه على غيره فدفعه ذو اليد بواحد مما ذكرناه
وبرهن فانها تندفع كدعوى المالك المطلق كما في البرازية (قوله وهل تندفع) أي خصومة
المدعي بالمدعي بان قال المدعي هذا ملكي وهو في يد المدعي عليه غصب فبرهن ذو اليد على
الايداع ونحوه قيل تندفع له عدم دعوى الفعل عليه والصحيح انها لا تندفع اما في السرقة
فيجب أن لا تندفع كما في بناء للمفعول خبر الدين على المخ ومنال السرقة أن يقول هذا
ملك في يده سرقه (قوله الصحيح لا) أي لا تندفع بل تنوجه الخصومة عليه لما قلنا وقيل
تندفع لعدم دعوى الفعل عليه (قوله برازية) قال ادعى انه ملكه وفي يده غصب فبرهن
ذو اليد على الايداع قيل تندفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح انها لا تندفع بحر (قوله
أو دعنيه) ظاهر البرازية ان الوديعه مشال وعبارتهم الو برهن المدعي انها لم يبرق منه
لا تندفع وان برهن المدعي عليه على الوصول اليه بهذه الاسباب (قوله وبرهن عليه)
أراد بالبرهان اقامة البيينة فنخرج الاقرار لما في البرازية بمعزالي الذخيرة من ما رخصها
لدعوى الفعل عليه ان برهن على اقرار المدعي بايداع الغائب منه تندفع وان لم تندفع باقامة
الايداع بثبوت اقرار المدعي ان يده ليست بخصومة بحر (قوله لا تندفع في الكل) أي
في قضى ببرهان المدعي (قوله لما قلنا) أي من انه أقر ذو اليد ببيع الخصومة اما في مسئلتنا
التي فاشار الى آله الاولى بقوله وأقر ذو اليد ببيع الخصومة والى آله الثانية بقوله ادعى عليه

أو لم يدع المالك المطلق
بل ادعى عليه الفعل بان
قال المدعي غصبته منى
(أو قال سرق منى)
وبناء للمفعول للستر عليه
في مكانه قال سرقته منى
بخلاف غصب منى أو غصبه
منى فلان الغائب كما
يجب حيث تندفع وهل
تندفع بالمدعي در الصحيح
للابرازية (وقال ذو اليد)
في الدفع (أو دعنيه فلان
وبرهن عليه لا) تندفع
في الكل لما قلنا

بقوله ولو حكا فادخل فيه الاربعه الباقية ولا يخفى انه محمداً حسن مما هنا فانه هنا أرسل
 الاعتراض ولم يجب عنه الا في مسئلة المزارعة فاولهم خروج ما عداها عما ذكره مع انه داخل
 فيه كعائت فانهم وحاصل ما يقال ٢ انه اذا حضر الغائب وصدقه في الابداع والاجارة
 والرهن رجع عليه بما ضمن له مدعى لانه هو الذي اوقعه في هذه المسائل لانه عامل له امانى
 الابداع فظاهر واما في الاجارة فلانه لما اخذ البديل صار كانه هو المستوفى للمنفعة باستيفائه
 بديلها فصار المستأجر عاملاً له وكذا الرهن فانه موفى لدينه بالرهن والمترحم مستوفى به دينه
 فاشبهه عقد الماوضة فان منفعة الرهن له يحصل به غرضه من وصوله الى الدين املو كان غصباً
 فلان ضمان المغموب عليه وقد اداء فلا يرجع به على غيره لكن ظاهر كلام المخ انه ليس
 للمقر له رجوع عليه بالقيمة بعد استيفاء المدعى لانه صار مكدماً بشارعاً في اقراره للغائب وكذا
 العارية لا يرجع فيها على المغير لان المستأجر عامل لنفسه والمغير محسن وما على المحسنين من
 سبيل فلا رجوع له على مغيره وينبغي أن يرجع على الموكل لانه عامل له والمسروق منه
 كالمغموب منه وينظر في القطة هل يرجع عليه لانه عامل له يتأمل في ذلك والمزارعة كالاجارة
 (قوله وان كان هالكاً) محتمزة قوله والعين فائقة وقد سبق انه يدعى الدين عليه وهو قيمة الهالك
 وابداع الدين لا يمكن وكذا اخوات الابداع (قوله أو قال الشهود أوردعه من لانعرفه) لانهم
 ما احوال المدعى على رجل تمكن من خصامته واهل المدعى هو ذلك الرجل ولو اذنت لبطل حقه
 كما راى لكن قد يقال ان مقتضى البيئة اشبهت بثبوت الملك للغائب ولا خصم فيه فلم يثبت ودفع
 خصومة المدعى وهو خصم فيثبت وكذلك ينبغي أن يقال في المجهول أن لا يثبت للمجهول
 وتندفع خصومة المدعى تأمل (قوله أو أقر ذوال اليد بالخصومة) كيد الملك فان القاضي
 يقضى ببرهان المدعى لان ذال اليد لما زعم ان يده يملك اعترف بكونه خصماً قال في البرازية
 ولو برهن بعده على الودعة لم تسبح (قوله قال ذوال اليد اشتريته) ولو فاسد مع القبض كما
 في البحر وأطاق في الشراء فم الفاسد كما في أدب القاضي وأشار الى ان المراد من الشراء الملك
 المطلق ولو هبة كما يذكروا حاصل هذه ان المدعى ادعى في العين ملكاً مطلقاً فانه يكره المدعى عليه
 فبرهن المدعى على الملك فدفعه ذوال اليد بانه اشتراه من فلان الغائب وبرهن عليه لم تندفع عنه
 الخصومة يعني فيقتضى القاضي ببرهان المدعى لانه لما زعم ان يده يملك اعترف بكونه خصماً
 بحر وفيه عن الزباجي اذا لم تندفع في هذه المسئلة وأقام الخارج البيئة فقتضى له نعم جاء
 المقر له الغائب وبرهن تقبل بيئته لان الغائب لم يصرفه قضى عليه وانما قضى على ذى اليد
 خاصة اهـ لكن فيه ان القضاء على ذى اليد قضاء على من تلقى ذوال اليد الملك منه أيضاً فلا
 تسبح دعواه أيضاً الا اذا ادعى المتاج ونحوه كما تقدم في باب الاستحقاق تأمل وحينئذ فيجب
 تصورها فيما اذا قال المدعى عليه هذا الشيء ملك فلان الغائب ولم يزد على ذلك فانه لا تندفع
 الدعوى عنه بذلك فاذا جاء المقر له الخ فبناؤها على ما قبلها غير صحيح وهو خطأ مسئلة تسئلة
 تأمل (قوله أو اتهمته من الغائب) أى وقبضته ومنهها الصدقة كما في البحر وهذا كما ترى
 ليس فيه الادعى ما ذكر من غير ان يدعى ذوال اليد ان المدعى باعها من الغائب فلو ادعى ذلك
 أى وبرهن تقبل وتندفع الخصومة وكذلك اذا ادعى ذوال اليد ذلك وان لم يدع نافي الملك من

٢ مطلب
 اذا حضر الغائب وصديق
 المدعى عليه في الابداع
 والاجارة والرهن رجع
 عليه بما ضمن له مدعى

(وان) كان هالكاً أو قال
 الشهود أوردعه من لانعرفه
 أو أقر ذوال اليد بالخصومة
 كان (قال) ذوال اليد
 (اشتريته) أو اتهمته (من)
 الغائب

(قوله أولان صورها خمس) هي المذكورة في المثنى (قوله عيني) لم يقتصر العيني على هذا الوجه وإنما ذكر الاحتمالين (قوله وفيه نظر الخ) فيه نظر لان وكفى يرجع الى أودعني وأسكنني الى أعارنيه وسرقة منه الى غصبته منه وضل منه فوجدته الى أودعني وهي في يدي من اربعة الى الاجارة والودبعة فلا يزداد على الخمس بحسب أصولها والاف بحسب الفروع أحد عشر كما ذكره الشارح وبه يدفع التنظير ويندفع ما أورده صاحب البحر على البرازي ونسبة الذهول اليه كما في المتن (قوله وأسكنني فيما زيد الغائب الخ) هي وما قبلها أطلقه - حافي البحر بالامانة أي الودبعة والعارية وفي السكاف ادعى دارا انها داره فغير من ذواليد ان فلانا أسكنه بها فهذا على أربعة أوجه ان شهدا باسكان فلان ونسليمه أو باسكانه وكانت في يدسا كن يومئذ ولا في يدي الساكن - تندفع وان قالوا كانت يومئذ في يد ثالث لا تقبل أما الاول فلانهم ما شهدا على اسكار صحيح لان الصحيح يكون فيه تسليم ونسليم وكذا الثاني لان القبض الموجود عقب العقد يضاف اليه وكذا الثالث لان تحكيم الحال لمعرفة المقدار أصل مقدر والرابع فاسد (قوله أو سرقة منه) هي والتي بعدها الحقهما في البحر بالغصب (قوله أو انتزعت منه) عبر في البحر بدله بقوله أو أخذته منه والحكم واحد ط (قوله بحر) ذكر فيه بعدها ما مناه والاولان راجعان الى الامانة والثلاثة الاخيرة الى الضمان ان لم يشهد في الاخيرة والا فالى الامانة فالصور عشرون وبه علم ان الصور لم تقتصر في الخمس ١٥ وقد علمت ان عدم انحصارها بحسب فروعها والاف على ما قرر من رجوع الخمسة المزیدة الى الخمسة الاصول فهي مختصرة فالمراد انحصار أصولها في الخمسة ولا يخفى انه بعد رجوع ما زاده الى ما ذكر لا يحل للاعتراض بعدم الانحصار تأمل (قوله أو هي في يدي مزارعة) مقتضى كلامه ان هذه ليست في البحر مع انها والتي بعدها فيه ح (قوله الحق) بصيغة الماضي المعلوم (قوله المزارعة بالاجارة) من حيث ان العامل اذا دفع البذر منه كان مستأجر الها وذلك فيما اذا كانت الارض لواحد والبذر والعامل للآخر فانه يجعل كانه اجره أرضه بمباشرة من الخارج (قوله أو الودبعة) من حيث عدم الضمان انصيب صاحبها اذا ضاع منه من غير تعدد كما اذا كان العمل لواحد والباقي للآخر أو العمل والبقر فانه يجعل كانه استأجره واستأجره مع بتره ليعمل له في أرضه يبذر صاحب الارض وما رت الارض والبذر في يد العامل بمنزلة الودبعة (قوله حال) أي في البرازية (قوله فلا يزداد على الخمس) أي لا يزداد مسئلة المزارعة التي زادها البرازي وقد علمت مما في البحر انه لا يزداد الباقية أيضا لكن في البرازي لم يبين الا الحاق المزارعة وما في البحر من رجوع الاولين الى الامانة والثلاثة الباقية الى الضمان ليس فيه بيان الحاق لان الامانة والضمان ليست من المسائل الخمس غايته انه بين ان بعضها راجع الى الامانة والامانة أنواع وكذا الضمان نعم قوله أسكنني فيما راجع الى العارية وهي من الصور والخمس وانتزعت منه راجع الى الغصب وهو كذلك فالحق انها ثمان صور أو تسع لان المزارعة وان رجعت الى غيرها لكنها تميزت باسم على حدة وكذا باحكام فان الاجارة بالجهول واعطاه الاجير من عمله مشروط لذلك لا يصح وفيه ايضاح (قوله وقد سرقة في شرح الماتني) حيث عم قوله غصبته منه بقوله ولو حكما فادخل فيه قوله أو سرقة منه أو انتزعت منه وكذا عم قوله أودعني

ولان صورها خمس عيني
وغیره قلت وفيه نظر
اذ الحكم كذلك لو قال
وكفى صاحب به بحفظه
أو أسكنني فيما زيد الغائب
أو سرقة منه أو انتزعت
منه أو ضل منه فوجدته
بحر أو هي في يدي مزارعة
برازية فالصور واحد
عشرة قلت لكن الحاق في
البرازية المزارعة بالاجارة
أو الودبعة قال فلا يزداد على
الخمس وقد سرقة في شرح
الماتني

فلان تندفع الخصومة ولو برهن والا فلا فاش لا تندفع الخصومة اذا صدقه (أقول) فعلى
اطلاقه يقتضى أن لا تندفع ولو برهن على الابداع وفيه نظر اه (قوله للملك المطلق) أى
من غير زيادة عليه واحترزه عما اذا ادعى عبدا انه ملكه وأعتقه فدفعه المدعى عليه بما ذكر
وبرهن فانه لا تندفع الخصومة ويقضى بالعق على ذى اليد فان جاء الغائب وادعى وبرهن
انه عبده أو انه أعتقه يقضى به فلو ادعى على آخر انه عبده لم يسمع وكذا فى الاستيلاء
والتدبير ولو أقام العبد بينة ان فلانا أعتقه وهو على كفة برهن ذوا اليد على ايداع فلان الغائب
بغيره يقبل وبطلت بينة العبد فاذا حضر الغائب قبل للعبد أعد البينة عليه فان أقامها
قضيتا بعتقه والارد عليه ولو قال العبد أنا حر الأصل قبل قوله ولو برهن ذوا اليد على الابداع
ولا ينافيه دعوى حرية الأصل فان الحر قد يودع وكذا الاجارة والاعارة وأما فى الرهن قال
بعضهم الحر قد يرهن وقال بعضهم لا يرهن فتعتبر العادة كذا فى خرافة الاكمل اه لكن قال
الرملى قالوا الحر لا يجوز رهنه لانه غير مملوك (وأقول) فالرهن رجل قرابته كائنه أو أخيه
على ما جرت به عادة المسلمين فلا حكم له اقله تعالى فرهان مقبوضة والحر لا تثبت عليه اليد
قال بعضهم ورأيت فى مصنف ابن أبي شيبة عن ابراهيم وهو النخعي قال اذا رهن الرجل الحر قافر
بذلك كان رهنا حتى يفكه ذلك الذى رهنه أو يملك نفسه وجهه كلام النخعي المأخوذة باقراره اه
ومن المالك المطلق دعوى الوقف ودعوى غلبته قال فى البحر لو ادعى وقفه ما فى يد آخر وبرهن
فدفعه ذوا اليد بانه مودع فلان ونحوه فيرهن فانها تندفع خصومة المدعى كما فى الاسعاف (قوله)
وقال أبو يوسف ان عرف ذوا اليد بالحيلى بان يأخذ مال انسان غصبه ثم يدفعه سيرا الى مريد
سقرو يودعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك وأراد أن يثبت ملكه فيه أقام ذوا اليد بينة
على أن فلانا أودعه فبطل حقه فأفاده الحلبي (قوله به يؤخذ ملتقى) واختاره فى المختار قال
فى التبيين فيجب على القاضى ان يتطرق فى أحوال الناس ويعمل بقتضى حاله ثم فقد رجع أبو
يوسف الى هذا القول بعد ماولى القضاء وابتلى بأحوال الناس وليس الخبر كالبيان اه ومنه
فى معراج الدرابة (قوله لان فيها أقوال خمسة علماء) الاول ما فى الكتاب الثانى قول أبى
يوسف ان كان المدعى عليه صالحا فكما قال الامام وان كان معروفا بالحيلى لم تندفع عنه الثالث
قول محمد انه لا يدين معرفة الاسم والنسب والوجه الرابع قول ابن شبرمة انه لا تندفع عنه
مطلقا لانه تعذر اثبات المالك للغائب اعدم الخصم عنه ودفع الخصومة بناء عليه الخامس
قول ابن أبى ليلى لا تندفع بدون بينة لاقراره بالمالك للغائب وقد علم مما ذكر من قول محمد
ان الخلاف لم يتوارد على مورد واحد وشبرمة بضم الشين المجبة وسكون الباء الواحدة وضم
الراء واسمه عبد الله بن صبيبة بفتح الصاد ونشد يد الباء الواحدة ابن الطفيل أحدها الكوفة
ونظما بعضهم فقال

اذا قال انى مودع كان دافعا • لمن يدعى ملكا لدى ابن أبى ليلى
كذا عندنا ان جاء فيه بهجة • ولم تندفع عند ابن شبرمة الدعوى
ويكنى لدى النعمان قول شهوده • بانا عرفنا ذلك المسر بالمراى
كذا لدى الثانى اذا كان مصليا • وآخرهم بانى اذا لم يكن مى

للمالك المطلق لان يدهوله
ابست يد خصومة وقال
أبو يوسف ان عرف ذوا اليد
بالحيلى لا تندفع به يؤخذ
ملتقى واختاره فى المختار
وهذه خمسة كتاب الدعوى
لان فيها أقوال خمسة علماء
كتاب فى الدرر

أى الغائب المودع باسمه ونسبه قال فى البحر لا بد من تعيين الغائب فى الدفع والشهادة فلا
 ادعاء من مجهول وشهادة معين أو **كـ** لم تندفع **(قوله أو بوجهه)** فمعرفة وجهه
 فقط كافية عند الامام كفى البرازية **(قوله وشرط محمد معرفة بوجهه أيضا)** صواب العبارة
 وشرط محمد معرفة بوجهه واسمه ونسبه أيضا أو يقول ولم يكتف محمد بمعرفة الوجه فقط
 قال فى المنع فعنده لا بد من معرفة بالوجه والاسم والنسب اه وحمل الاختلاف فيما اذا
 ادعاء الخصم من معين بالاسم والنسب فتشهد المجهول لكن قالنا نعرف بوجهه أم لا وادعاء من
 مجهول لم تقبل الشهادة اجماعا كذا فى شرح أدب القاضى للخصاف **(قوله فلو حلف لا يعرف**
فلانا) لا يخفى ان التقريع غير ظاهر فكان الاولى ان يقول ولم يكتف محمد بمعرفة الوجه فقط
 يدل عليه قول الزبلى والمعرفة بوجهه فقط لا تكون معرفة لا ترى الى قوله عليه السلام
 لرجل أتعرف فلانا قال نعم فقال هل تعرف اسمه ونسبه فقال لا فقال اذا لا تعرفه وكذا لو حلف
 لا يعرف فلانا وهو لا يعرفه الا بوجهه لا يحنث **(قوله ذكر الزبلى)** عبارة وهذا كله فيما اذا
 قال الشهود نعرف صاحب المال وهو المودع أو المعير باسمه ونسبه ووجهه لان المدعى يمكنه
 ان يتبعه وان قالوا لا نعرفه بشئ من ذلك لا يقبل القاضى شهادتهم ولا تندفع الخصومة عن
 ذى اليد بل بالاجماع لانهم ما أحالوا المدعى على رجل معروف فكانت خصامته واهل المدعى هو
 ذلك الرجل ولو اندفعت ابطل حقه ولانه لو كان المدعى هو المودع لا يبطل وان كان غيره يبطل
 فلا يبطل بالشك والاحتمال دفع الضرر عنه الا اذا أحاله على معروف يمكن الوصول اليه كى لا
 يتضرر المدعى والمعرفة بوجهه فقط لا تكون معرفة الخ والحاصل على ما توخى ذهن كلامهم
 اذا قالوا نعرفه باسمه ونسبه ووجهه تندفع اتفاقا وان قالوا نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه
 ونسبه تندفع عند أبى حنيفة ولا تندفع عند محمد وأبى يوسف فانهم ما ينسبهم لغيره بوجهه
 ووجهه وأما معرفة باسمه دون وجهه فلا تنكفى كفى الشرى بلالية **(قوله وفى الشرى بلالية)**
 وفى الملح تبع للبحر وقبول الأئمة على قول محمد **(قوله ودفعت خصومة المدعى)** أى حكم
 القاضى بدفعها لانه أثبت بيمينته ان يده ليست بدخ خصومة بخلاف ما اذا ادعى القفل عليه
كـ الغصب وغيره لان ذا اليد صار خصما للمدعى باعتبار دعوى الفعل عليه فلا تندفع
 الخصومة بأقامة البيينة أن العين ليس للمدعى زبلى وأخاذا لو أعاد المدعى الدعوى عند
 قاض آخر لا يحتاج المدعى عليه الى إعادة الدفع بل يثبت حكم القاضى الاول كما صرحوا به
 وظاهر قوله دفعت انه لا يحلف للمدعى انه لا يلزمه نسبه اليه ولم أره الا بجر وفيه نظر
 فانه بعد البرهان كيف يتوهم وجوب الحلف أما قبله فقد نقل عن البرازية انه يحلف على
 البقات لقد أودعها اليه لاعلى العلم ثم نقل عن الذخيرة انه لا يحلف لانه مدع الايداع ولو حلف
 لا تندفع بل يحلف المدعى على عدم العلم اللهم الا أن يقال ان صاحب البحر لاحظ انه يمكن
 قياسه على مديون الميت تأمل قال ط وأطلق فى اندفاعها فشمع ما ذاصدقه وذاليد على
 دعوى المالك ثم دفعه بما ذكر فانما تندفع كفى البرازية ولم يشترط أحد من أئمتنا القبول الدفع
 اقامة المدعى البيينة فقول صاحب البحر ولا بد من البرهان من المدعى غير مسلم لانه لم يستند فيه
 الى نقل أبو السعود اه قال فى جامع الفصولين نصح قال ذواليد لانه للمدعى الا انه أودعى

أو بوجهه وشرط محمد
 معرفة بوجهه أيضا
 فلو حلف لا يعرف فلانا
 وهو لا يعرفه الا بوجهه
 لا يحنث ذكر الزبلى
 وفى الشرى بلالية عن خط
 العلامة المقدسى عن
 البرازية ان نعوذ بالائمة
 على قول محمد اه فليحفظ
 (دفعت خصومة المدعى)

العدالة ذ ويصح الدفع قبل إقامة البيينة وبعدها وقبل الحكم وبعده ودفع الدفع وان
 كثر صحيح في المختار حتى لو برهن على مال وحكم له فبرهن خصمه ان المدعى أقر قبل الحكم انه
 ايس عليه شيء بطل الحكم قال صاحب جامع النصارين أقول ينبغي أن لا يبطل الحكم لو أمكن
 التوفيق بعد وثقه بعد اقراره على ما سيأتي فربما في نفس انه لم يبطل الحكم الجائز بشك (يقول
 الحقيق) قوله ينبغي محل نظر لان ما في ذ بناء على اختيار اشتراط التوفيق وعدم الاكتفاء
 بمجرد امكان التوفيق **ك** ما مر مرارا فقط متقدما وما شاينا جواز دفع الدفع وبعض
 متأخر بهم على انه لا يصح وقيل يصح ما لم يظهر احتمال وتاميس نفس حكم له بمال ثم رفعه الى
 قاض آخر وجاء المدعى عليه بالدفع يسمع ويبطل حكم الاول وفيه لو أتى بالدفع بعد الحكم في
 بعض المواضع لا يقبل نحو ان يبرهن بعد الحكم ان المدعى أقر قبل الدعوى انه لا حق له في الدار
 لا يبطل الحكم بل هو ازالتوفيق بانه شرأ بخيار فلم يملك في ذلك الزمان ثم مضى الخيار وقت الحكم
 فلم يملكه فلما احقن هذا لم يبطل الحكم الجائز بشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم اذا شك
 يدفع الحكم ولا يرفعه (يقول الحقيق) الظاهر انه لو برهن قبل الحكم فيمالم يكن التوفيق
 خفيا ينبغي أن لا يقبل ويحكم على مذهب من جعل امكان التوفيق كافيا اذا شك حينئذ لان
 امكانه كتحصر به غنـ دم والله تعالى أعلم انتهى ثم نقل عن البرازية المقتضى عليه لا تسمع
 دعوا بعد دفعه فيه الا أن يبرهن على ابطال القضاء بان ادعى دازا بالارث وبرهن وقضى ثم ادعى
 المقتضى عليه الشراء من مورث المدعى او ادعى الخارج الشراء من فلان وبرهن المدعى عليه
 على شرائه من فلان أو من المدعى قبله أو يقضى عليه بالدية فبرهن على ساجها عنده اه
 ٢ ومراده بالبرهان وجود حجة على ما قال سواء كانت بيينة أو اقرار المدعى كافي البصر وقدمنا
 ما يدل عليه فربما لا يمكن لا تشترط المطابقة لعين ما ادعاهما في البصر أيضا عن خزنة الا كل قال
 شهدوا ان فلانا دفعه اليه ولا ندري لمن هو فلا خصومة بينهم ما ولولم يبرهن المدعى عليه وطلب
 عين المدعى استخلفه القاضي فان حلف على العلم كان خصمه ما وان نكل فلا خصومة اه وفي
 الخزنة ولولم يبرهن المدعى عليه وطلب عين المدعى استخلفه القاضي فان حلف على العلم كان
 خصمه ما وان نكل فلا خصومة اه وان ادعى ان الغائب أو دعه عنده بمحلفه الحاشا لم يباثه لقد
 أو دعهما اليه على البينات لا على العلم لانه وان كان فعل الغير لكن تمامه به وهو القبول بزازية
 قال البدر العيني والشروط اثبات هذه الاشياء دون الملك حتى لو شهدوا بالملك للغائب دون
 هذه الاشياء لم تندفع الخصومة وبالعكس تندفع (قوله والعين فائمة) مفهومه ان لا تندفع
 لو كان المدعى هالكا وسواء أتى وبصرح في العناية أخذ من خزنة الا كل فقال عـ بـ دهـ لان
 في يد رجل أقام رجل البيينة انه عبده وأقام الذي مات في يده انه أو دعه فلان أو غصبه أو أجره لم
 يقبل وهو خصم فانه يدعى القبة عليه وايداع الدين لا يمكن ثم اذا حضر الغائب وصـ دقه في
 الايداع والاجارة والرهن رجع عليه بما ضمن للمدعى اما لو كان خصما لم يرجع وكذا في العارية
 والابق مثل الهلاك ههنا فان عاد العبد يوم ما يكون عبدا من استقر عليه الضمان اه وكان
 الشارح أخذ التقييد من الاشارة بقوله المارـ هذا الشيء لان الاشارة المحسنة لا تكون
 الا الى موجود في الخارج كما افاده في البصر وأشرفنا اليه فيما سبق (قوله وقال الشهد ونعرفه)

والعين فائمة لا هالكه
 وقال الشهد ونعرفه باهـ
 ونسبه

٢ مطلب
 أراد بالبرهان الجاهل سواء
 كانت بيينة أو اقرار المدعى

الغائب بما ضمن ولا يرجع المستعير والغائب والسارق كافي الغيبة اذ به الى انه اعم من
 ان يكون منقولا او عقارا كما صرح به الشارح ايضا كافي المبسوط وظاهر هذا القول
 على ان ذا اليد ادعى ابداع الكل او عارضة او رهنه الخ ١ ولو ادعى ان نصه ونحوه له
 ونصفه الاخر ودية في يده افلان الغائب قبل لا تبطل دعوى المدعي الا في النصف واليه
 الاشارة في بيوع الجامع الكبير كافي الذخيرة وقبل تبطل في الكل ان عذر التمييز عليه كلام
 المحيط والخاتمة والبحر واختاره في الاختيار ولكن قال صاحب العمادية في هذا القول
 انظر فيظهر منه ان المختار عنده عدم البطلان في النصف ونقل في جامع القسوين هذا
 النظر من غير تعرض وكذا صاحب نور العين واقتصر المصنف على الدفع بما ذكره لا احتراز
 عما اذا زاد وقال كانت دارى بهتاهن فلان وقبضها ثم اودعها او ذكروا وقبضها ثم دفع
 الا ان يقر المدعي بذلك ولو اجاب المدعي عليه بانها ليست لى اوى افلان ولم يزد لا يكون
 دفعا سوى ملخصا قال في البحر وأشار بقوله وبرهن عليه أى على ما قال الى انه لو برهن
 على اقرار المدعي انه افلان ولم يزد واقتصر عليه بينه ما فاقعة كافي خزنة الاكل اه لكن
 بخلافه ما ذكره بعد عن البرازية انهم اتدفع في هذه الصورة وكذا مخالف لما قدمه قبل أسطر
 عن خزنة الاكل لكن ما قدمه فيه الشهادة على اقرار المدعي ان رجلا دفعه اليه وما هنا
 على اقراره بانه افلان بدون التصريح بالدفع فتأمل (قوله او رهنه) ٢ هذه مما تصلح
 حيلة لاثبات الرهن في غيبة الراهن كافي حيل اللولبية (قوله زيد الغائب) انى
 باسم العلم لانه لو قال اودعني رجل لا عرف لم تدفع ٣ فلا بد من تعيين الغائب في الدفع وكذا في
 الشهادة كما ذكره الشارح فلوا دعاه من مجهول وشهدا بعين أو عكسه لم تدفع بصر وفيه
 عن خزنة الاكل والخاتمة لو اقر المدعي ان رجلا دفعه اليه أو شهدوا على اقراره بذلك فلا
 خصومة بينهم ما ع وأطلق في الغائب فشم ما اذا كان به يداه وعرف عذر الوصول اليه
 أو قرىبا (قوله أو غيبته منه) المراد ان المدعي ادعى ملكا مطلقا في العين ولم يدع فعلا وحاصل
 جواب المدعي عليه انه ادعى ان يده يد امانة أو مضمونة والمالك غيره (قوله وبرهن عليه) مراده
 بالبرهان أى بعد اقامة المدعي البرهان على مدعاه لانه لما ادعى المالك أنه كره المدعي عليه
 فطلب منه البرهان ولم يقض القاضي به حتى دفعه المدعي عليه بما ذكرنا وبرهن على الدفع
 ولا بد من ذلك حتى لو قضى للمدعي لم يسمع برهان ذى اليد كافي البحر لكن قد صنع نور العين
 معزى بالذخيرة ان المختار خلافه وهو انه كما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده ايضا فلا
 تناسه وقد يجب ان يادع الادعاء او ادعاه ولم يبرهن عليه لم يظهر ان يده ليست بخصومة
 فتوجهت عليه دعوى الخارج وصح الحكم به ابعدا اقامة البيئة على المالك لانهم اقامت على
 خصم ثم اذا اراد المدعي عليه أن يثبت الادعاء لا يمكنه لانه صار اجنبيا برديات المالك
 للغائب وايداعه فلم تتضمن دعواه ابطال القضاء السابق والدفع انما يصح اذا كان فيه برهان
 على ابطال القضاء ولما لم يقبل برهانه ولا دعواه ما قلنا لم يظهر بطلان القضاء وعلى هذا لا ترد
 المسئلة على القول المختار فلم تأمل قال في نور العين ادعى ملكا مطلقا فقال المدعي عليه اثبتته
 منك فقال المدعي قد اذنت البيوع فلوقال الاخر انك اقررت اني ما اثبتته بسمع اذ اثبتت

١ او مطلب
 قال النصف في النصف
 ودية افلان هل تبطل
 الدعوى في الكل وقد
 النصف

او رهنه زيد الغائب أو
 غيبته منه من الغائب
 (وبرهن عليه) على
 ناذ كر

٢ مطلب
 حيلة اثبات الرهن على
 الغائب

٣ مطلب
 لا بد من تعيين الغائب في
 الدفع والشهادة

٤ مطلب
 أطلق في الغائب فشم
 اليه يد القريب

بل يعزروا المدعى ويحجزوه عن التعرض لثل ذلك الغمر المتخذ وعنده أفتى صاحب تنوير
الابصار لا تشار ذلك في غالب القري والامصار ويؤيد ذلك فروع ذ كرت في باب الدعوى
تعلق باختلاف حال المدعى وحال المدعى عليه ويؤيد ذلك بعد انما هادة من بعثامية شى
وبعدامية تغدى فلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم انا لله وانا اليه راجعون ماشاء الله
كان وما لم يشأ لم يكن والله تعالى أعلم فتاوى الطير به وعباراة المصنف في فتاويه بعد ذكره
فتوى أبى السعود وأنا أقول ان كان الرجل معروفا بالحق وحب القلمان والتجمل لا نسمع
دعواه ولا يلتفت القاضى لها وان كان معروفا بالصالح والفلاح فله سماعها والله تعالى أعلم
وأستغفر الله العظيم

(فصل في دفع الدعوى)*

٢ قال في الاشياء دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد عابه يصح هو المختار وكما يصح
الدفع قبل إقامة البينة يصح بعد ما هو كما يصح قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما
كتبناه في الشرح وكما يصح عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستمهال يصح بعده
هو المختار الا في ثلاث الاولى اذا قال في دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه الثانية لو بينه لكن
قال يئتي غائبة عن البلد لم تقبل الثالثة لو بين دفعها فاداء ولو كان الدفع صحيحا وقال يئتي
حاضرة في المصريه له الى المجلس الثاني كذا في جامع القسوين والامهال هو المقتضى به كفاي
البرازية وعلى هذا لو أقر بالدين فادعى ايضاه أو الابرأ فان قال يئتي في المصريه لا يقضى عليه
بالدفع والا قضى عليه الدفع بعد الحكم صحيح الا في المسئلة الخمسة كما ذكرته في الشرح
٣ الدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان أحد الورثة اه أى فانه يسمع دفعه وان
ادعى على غيره اقيم بعضهم مقام الكل حتى لو ادعى مدعى على أحد الورثة فغيره الوارث
الاخران المدعى أقر بكونه مطلقا في الدعوى تسمع كفاي البصر لان أحد الورثة ينتصب خصما
عن الباقين فيما لهم ومع عليهم (قوله ذ كرم لا يكون خصما) لان معرفة للمساكنات قبل معرفة
الاعدام فان قيل الفصل مشتمل على ذ كرم لا يكون خصما أيضا قلت نعم من حيث الفرق
لامن حيث القصد الاصلى غناية (قوله هذا الشيء أو دعيه الخ) أطلق قوله هذا فاشمل
انه قال ذلك وبرهن عليه قبل تصديقه المدعى في ان الملك له اربعة تصديقه كفاي التخصيص
الجامع أو انكر كونه مأكلا فطلب من المدعى البرهان فاقامه ولم يقض القاضى حتى دفعه
المدعى باحد هذه الاشياء كفاي التبرؤ فظهر ان قوله في التصوير زيد الغائب يئتي الى الشروح
فيجمل على التمثيل لكن في نور العين برهن فاش ادعى ذوال اليد ودعيه ولم يكن اثباته احق
حكم للمدعى ونفذ حكمه ثم لو برهن على الابداع لا يقبل فلو قدم الغائب فهو على حجة (يقول
الحقير) فيه اشكال لما سأل في أو اخر هذا الفصل نقلا عن الذخيراته كما يصح الدفع قبل الحكم
يصح بعده أيضا راعله يئتي على ان الدفع بعد الحكم لا يسمع وهو خلاف اقول المختار كما سألني
أيضا هذا والله تعالى أعلم اه وأشار بقوله هذا الشيء الى ان المدعى به قائم كاصرح به الشارح
٤ اذ لو كان هالكا لا تندفع له دومة فيقضى بالقيمة على ذى اليد للمدعى ثم ان حضر الغائب
فصدقه فيما قال ففي الودعية والرهن والاجارة والمضاربة والشركة يرجع المدعى عليه على

٢ مطلبه
دفع الدعوى صحيح وكذا
دفع الدفع وما زاد عابه قبل
الحكم وبعبه على الصحيح
الا في الخمسة

٣ مطلبه
لا يصح الدفع من غير
المدعى عليه الا اذا كان
أحد الورثة

٤ مطلبه
لا تندفع الدعوى لو كان
المدعى به هالكا

(فصل في دفع الدعوى)
لما قدم من يكون خصما
ذ كرم لا يكون خصما (قال
ذوال اليد هذا الشيء) المدعى
به منقولا كان او عقارا
(او دعيه او عابيه او
آجره

المدعى عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة والمستاجر يدعى التصرف ويشكر الاستئجار واثبت
 المدعى الاستئجار ومواصله الاجرة في كل سنة وكان ذلك معروفا بين الناس فانهم اتسمع الدعوى
 حينئذ وايسر للمدعى عليه حق في دعوى التصرف المدة الممنوع من سماع الدعوى بها
 وايضا فان اول ابتداء مدة المنع من حين زوال العذر كان قد قدم * ودعوى المرافعة لها الموجب
 اذا تركت دعواه والوقف المارتب يتم اذا كان المدعى محجوبا بالطبقه اذا استحق بزوالها
 وترك دعواه فانه يعتبر مدة الترتك من حين الوفاة والطلاق وزوال الدرجة لو كان خمس عشرة
 سنة لا تسع * ودعوى الدين على معسر ايسر اذا تركها المدة المذكورة من حين اليسار * ومدة
 عدم سماع الدعوى في لوقف ست وثلاثون سنة اذا كان بدون عذر شرعى وكان للوقف متول
 * واماد دعوى الاراضى الاميرية فن بعد مرور عشر سنين لا تسع الدعوى بها ولا بشئ من
 حقوقها * واما الدعوى في المنافع العامة كالطريق العام والنهر العام والمرعى واثبت ذلك
 اذا تصرف بها احد اى مدة كانت فانهم اتسمع الدعوى عليه بها * وان القاصر اذا ادعى عقارا
 رثاعا والدمه مثلا بعد بلوغه واثبته بالبينة الشريعية فلا يسرى سماع الدعوى لبقية الورثة
 الباقين بالغين التاركين للدعوى مدة المنع ومنه من كان مسافرا * وانه اذا ترك شخص
 لدعوى عشر سنين مثلا بلا عذر شرعى ومات وترك دعواه وارثه ايضا البالغ عشر سنين او
 خمس سنين فلا تسع دعوى الوارث حينئذ لان مجموع الدتين مدة المنع وايضا المالك والمشتري
 منه اذا ترك الدعوى كذلك لا تسع دعوى المشتري فيما ياتى من حقوق المبيع اذا كان مجموع
 المدين خمس عشرة سنة * كما في الباب الثانى من كتاب الدعوى من المجلد وفيها من المادة
 (١٨٣٠) لو اقر المدعى عليه ثم غاب قبل الحكم عليه وكان الاقرار لدى القاضى فله ان يحكم عليه
 في غيابه وكذلك لو ثبت الحق عليه بالبينة الشرعية وغاب قبل التزكية والحكم فلها كم ان يزكى
 الشهود ويحكم عليه في غيبته وفيها من المادة (١٨٣٤) لو اقيمت البينة على وكيل المدعى عليه
 ثم حضر المدعى عليه بالذات فلها كم ان يحكم عليه وكذلك بالعكس يحكم على الوكيل وكذلك لو
 اقيمت البينة على احد الورثة بحق ثم غاب فلها كم ان يحضر وارثا آخر يحكم عليه وفيها في
 المادة المذكورة اذا اطلب الحاكم الشرعى الخصم بطلب المدعى وامتنع عن الحضور بلا عذر
 فلها كم احضاره جبرا واذا لم يمكن احضاره فبعد طلبه بورقة الا حضار ثلاث مرات في الثلاثة
 ايام ولم يمكن احضاره فلها كم ان ينصب عنه وكيله لاتقام عليه الدعوى والبينة ويحكم عليه
 ١ (فرع) سئل في شباب امرد كره خدمته من هو في خدمته لمعنى هو اعم بشأنه وحقيقته فخرج
 من عنده فاتهم به انه عد الى سبته وكبره في حال غيبته واخذ منه كذا المبلغ * وقامت
 امارته عليه بان غرضه منه بذلك استبقاؤه واستتقاراره في يده على ما يتوخاه هل يسمع القاضى
 والحالة هذه عليه دعواه ويقبل شهادته من هو متفق بخدمته * وكاه وشربه من طعامه
 وحرقته والحال انه معروف بحب الغلمان الجواب ولىكم فسح الجنان الجواب قد سبق
 الشيخ الاسلام ابي السعود العمامى رحمه الله تعالى في مثل ذلك فتوى بانه يحرم على القاضى
 في سماع مثل هذه الدعوى مع الايمان مثل هذه الحب له معهود فيما بين العجيرة واخذ لقاتهم
 بما بين الناس مشتهرة وفيها من انظره رحمه الله تعالى لا بد للحكام ان لا يصغروا مثل هذه الدعاوى

١ مطلب
 في امر ذكره خدمة سيده
 لقصته فادعى السيد
 عليه مبلغا ساء وقامت
 الامارات على السيد بان
 غرضه استبقاؤه لا تسع
 دعواه

مطاع على التصرف في المورثات ثلاث مشاهد في بلدة واحدة ولم يدع ولم يمنعه من الدعوى
 مانع شرعي لا تسمع دعواه عليه اما الاول فلاطلاع على تصرفه هـ ما يشاء وسكونه وهو مانع
 من الدعوى كما عرفت وأما الثاني فترك الدعوى المدة المزبورة وسكونه وهو دليل على عدم
 الحق لولان صحة الدعوى بشرط صحة القضاء والمنع منه حكم اجتهادي كما علمت واما الثالث
 فلا منع من السلطان نصرة الرجن قضائه في سائر عماله كدعوى عن جماعة بعد خمس عشرة سنة اذا
 كان تركها غير عند شرعي في الملك لا يكون التقادم يبطل الحق بدليل ان الحق باق ويلزمه
 لو اقر به في مجلس القاضي فلو قال لاسالها الماضي هـ هذه المدة مع عدم دعواه على وهو مانع منها
 لا يلتفت الى نفعه وتزعم من يده فلو ادعى ان المسمى عليه اقر لي بما في أثناء هذه المدة وهو
 يشكره ينبغي ان لا تسمع ايضا لانه لما كان المنع من سماع أصل الدعوى ففقرعها وهو الاقرار
 أولى بالمنع لما ان التمسى مطلق فيشملها الا اذا كان الاقرار عند القاضي كما عرفت فتزعم من يده
 لا بطلان له ولا لزامة الحجة على نفسه وهى الاقرار بعدم صحة تصرفه لكن يعارض ذلك
 اطلاق عبارة الامعاء عليه ا حيث قال فيما اذا كانت دار بين زيد و هذا فوضع زيد يده على الدار
 المزبورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وطابت هذه المدة ان يقسمها حصصا
 واجباها بذلك ومات ولم يقسمها فطالبت اولاده بخصمتها في الدار فذكروا بان والدهم تصرف
 أكثر من خمس عشرة سنة ولم تدع عليه هـ ولم يمنعه من الدعوى مانع شرعي فلا تسمع
 دعواه بذلك فهل تسمع دعواه ا حيث كان معترفان لها في الدار حصصا ا جاب تسمع
 دعواه ا حيث كان معترفان لها حصصا اه الى غير ذلك من الاجوبة الا انه لم يبرز ذلك لاحد
 كما هو عادته في فتاواه لكن يؤيد اطلاق التنقيح أيضا فتأمل وراجع بظهر لك الحق اما عدم
 ترك الدعوى في مدة الخمس عشرة سنة فيشترط كون الدعوى عند القاضي فان ادعى عند
 القاضي مرارا في أثناء المدة التي هي خمس عشرة سنة الا ان الدعوى لم تفصل فان دعواه تسمع
 ولا يمنع مرور الزمان اما لو كان المدعى أو المدعى عليه غائبا مسافة السنين ثم حضر مرارا
 في أثناء المدة التي هي خمس عشرة سنة وسكت ثم أراد أن يدعى بعد ذلك فلا تسمع دعواه كذا
 في فتاوى على افندي واذا كان المانع شوكه المدعى عليه وزالت فلا يمنع الدعوى الا اذا
 استدام زوال شوكه خمس عشرة سنة فلو زالت شوكته أقل من خمس عشرة سنة ثم صار
 ذا شوكه لا يمنع بعد ذلك من الدعوى لانه لم يصدق انه ترك الدعوى في مسئلة زوال الشوكه
 خمس عشرة سنة وانما قبلت بقولي عند القاضي فلو ترك المدة المزبورة الا انه في أثناء ذلك
 ادعى مرارا عند غير القاضي لا تسمع دعواه كما في تنقيح سيدي الوالد رحمه الله تعالى هـ هذا
 ما ظهر لي تفهها أخذ من مفهوم عبارات السادة الاعلام بوالهم الله تعالى دار السلام
 (وأقول) لكن المعتبر الا ان ما تقرر في الجملة الشرعية في الاحكام العدلية وصدور الامر
 الشريف السلطاني بالعمل بوجوبه ان دعوى الاقرار بعد مضي مدة المنع من سماع الدعوى
 لا تسمع اذا ادعى انه اقر له من جماعة او سنة مثلا الا اذا كان الاقرار عند القاضي او تخبر به
 سنة شرعي بامضاء المقر وختمه المعروفين وكان بحضور من الشهود وشهدوا بذلك فان تسمع
 حينئذ المبيض على الاقرار خمس عشرة سنة او كان دعوى الاقرار على عقار وكان يستأجره

امطلب
 لترك دعواه المدة ثم اقام
 بدعة على ان المدعى عليه
 اقر له بان تسمع

١ مطلب

باع عقارا او غيره وزوجته
او قويه حاضرا كانت
يعلم البيع لا تسمع دعواه

٢ مطلب

لا يرد سكوت الجار
رضانا بالبيع الا اذا سكنت
عند القليم والتصرف

٣ مطلب

يمنع صحة دعوى المورث
يمنع صحة دعوى وارثه

مع الاطلاع على التصرف لما ذكره المصنف والشارح في مسائل شتى آخر الكتاب ١ باع عقارا
او حيوانا او ثوبا وابنه وامرأته او غيره ما من اثار به حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثلا انه ملكه
لا تسمع دعواه كذا اطلقه في الكنز والماتني وجعل سكوتة كالانصاح فقام التزوير والحيل
٢ بخلاف الاجنبي فان سكوتة ولو جار الا يكون رضا الا اذا سكنت الجار وقت البيع
والا سليم وتصرف المنة ترى فيه زرع او بناء فحينئذ لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قطعا
للاطلاع الفاسدة ١٥ وقوله لا تسمع دعواه أي دعوى الاجنبي ولو جارا كافي حاشية الخير
الرملي على المخ وأطال في تحقيقه في فتاويه الخيرية من كتاب الدعوى فقد جعله في هذه المسئلة
مجردا لا يكون عند البيع ما نه من دعوى القريب ونحوه كالزوجة بلا تقييد بالاطلاع على
تصرف المشتري كما أطلقه في الكنز والماتني واماد دعوى الاجنبي ولو جارا فلا يمنعها مجرد
السكوت عند البيع بل لا بد من الاطلاع على تصرف المشتري ولم يقيده بمدة ولا بهوت كإثري
٣ لان ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة دعوى الوارث اقامه مقامه كافي الحامى الزاهدى
وغیره فأنامل ثم ان ما في التلاصقة والولولة الجدية يدل على ان البيع غير قبيح بالنسبة الى الاجنبي
ولو جارا بل مجرد الاطلاع على التصرف مانع من الدعوى وانما فائدة التقييد بالبيع هي
الفرق بين القريب والاجنبي فان القريب للبايع لا تسمع دعواه اذا سكنت عند البيع بخلاف
الاجنبي فانه لا تسمع اذا اطلع على تصرف المشتري وسكت فلما منع لدعواه هو السكوت عند
الاطلاع على التصرف لا السكوت عند البيع فلاجل الفرق بينهما ما صوروا المسئلة بالبيع
ووجه الفرق بينهما مع تمام بيان هذه المسئلة في حواشينا رد المحتار على الدر المختار ثم
رأيت في دواوين ارحوم العلامة الفزى صاحب التنوير ما يؤيد ذلك ونصه سئل عن رجل له
بيت في دار به كمنه منه تريد على ثلاث سنوات وله جار بهجانبه والرجل المذكور يتصرف في
البيت المزبور به دما وعمارة مع اطلاع جاره على تصرفه في المدة المذكورة فهل اذا ادعى
البيت أو بهضه بعد ما ذكر من تصرف الرجل المذكور في البيت دما وبناؤه في المدة المذكورة
تسمع دعواه أم لا اجاب لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى ١٥ فانظر كيف أتى بجمع دعواها
من غير القريب بمجرد التصرف مع عدم سبق البيع وبدون مضي خمس عشرة سنة أو أكثر ثم
اعلم ان عدم سماع الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة او بعد الاطلاع على التصرف ليس بنسبة على
بطلان الحق في ذلك وانما هو مجرد منع للقضاء عن سماع الدعوى مع بقاء الحق اصابه حتى لو أقر
به الخصم يلزمه ولو كان ذلك كما يطلانه لم يلزمه ويدل على ما قلناه انه يلزمهم بالمنع بقطع التزوير
والحيل كما مر فلا يرد ما في قضاء الاشياء من ان الحق لا يقطع بتقديم الزمان ثم رأيت
التصريح بما قلناه في البهريه بل فصل دفع الدعوى وليس أفضا بنينا على المنع السلطاني
حيث منع السلطان عز نصره قضائه من سماع الدعوى به بخمس عشرة سنة في الاملاك
وثلاثين سنة في الاوقاف بل هو حكم اجتماعي نص عليه الفقهاء كما رأيت فاعف عن تحريره
المسئلة فانه من مفردات هذا الكتاب والحمد لله المنعم الوهاب ١٥ (أقول) وعلى هذا
لو ادعى على آخر دار مثلا وكان المدعى عليه متصرفا فيها دما وبناؤه أو مدة ثلاثين سنة وسواء
فيه الوقف والملاك ولو بالانحى سلطانى أو خمس عشرة سنة ولو بلاهم وبناؤه في المدعى

الذي هي على عنقه (هي لى
وادعاها صاحب المنزل

فهى لصاحب المنزل * رجلان
فى سقينة بهما دقيق فادعى
كل واحد السقينة وما فيها
واحد منهما يعرف ببيع
الدقيق والاخر يعرف
بانه ملاح فالدقيق لادى
يعرف ببيعته والسقينة
لمن يعرف بانه ملاح) عملا
بالظاهر ولو فيها راكب
واخر عمك واخر يجذب
واخر عدها وكلهم يدعونها
فهى بين الثلاثة اثلاثا ولا
شئ للامد * رجل يقول قطار
ابل واخر راكب ان على
الكل متاع الراكب فيكها
لهو القائد اجبره وان لاشئ
عليها فلراكب ما هو راكبه
والباقي القائد بخلاف البقر
والغنم وتماه فى خزنة
الاى

١ تترك على كلام الشارح

٢ مطلب

لا تسمع الدعوى بعد
مضى المدة

٣ مطلب

انتهى السلطان عن سماع
حادثة لها خمس عشرة سنة

٤ مطلب

لا تسمع الدعوى بعد مضي
ثلاثين سنة اذا كان التركة

(قوله الذى هي) هكذا فى نسخى التى بيدي وهى الصحيحة وفى بعض النسخ كنسخة الطحاوى
الذى هو بضم المذكر وكتب عليه الاولى هى بضم الميم المربعة وكذا يقال فى ادعاء (قوله واخر
عمك) الظاهر انه ماسك الدفة التى هى للسقينة بنزلة اللجام للادبة (قوله واخر يجذب) بجملها
على البقر (قوله واخر عدها) أى يجبر بها عدها (قوله ولا شئ للامد) لانه لا يذله فيها أو
اجبرهم على العمل بخلاف السابق لانهم المتصرفون فيها المتصرف المعتاد (قوله واخر
راكب) أى بغير امناه (قوله ان على الكل متاع الراكب) أى ان كان على جميع الابل متاع
الراكب فجميع الابل للراكب وان لم يكن على الابل شئ من الحمل فلراكب البقر الذى هو
راكب عليه مع ما عليه وباقى الابل لادى لانه قائم له أبو الطيب والظاهر ان الحكم كذلك لو كان
على الكل متاع القائد فان اختلفا فى المتاع كيف يكون ويراجع (قوله بخلاف البقر
والغنم) أى اذا كان عليهما رجلان أحدهما قائم والاخر سائق فهى للسائق الا ان بقودشة
معه فتكون له تلك الشاة وحدها يجر عن نوادر المالى أى الا ان يكون السائق للبقر أو الغنم
معه شاة بقودها أى أو بقرة فيكون له تلك الشاة أو البقرة وحدها وانقطع حكم السوق
ويكون الباقي قائمها وعليه فكلام الشارح غير تام (قوله وتماه فى خزنة لاكمل)
وباقى تمام تقارب مع هذه المسائل فى الفصل الا ترى فى النسخ مسائل من هذا القبيل فقال
دخل رجل فى منزل يعرف الداخلى انه ينادى ببيع الذهب والفضة أو المانع ومعه شئ من
ذلك فادعى ما هو ولمن يعرف ببيعته ولا يصدق رب المنزل وان لم يكن كذلك القول قول رب المنزل
* رجل خرج من دار انسانا وعلى عنقه متاع رآه قروم وهو معروف ببيع مثل من المانع فقال
صاحب الدار ذلك المانع متاعى والحامل يدعيه فهو لادى يعرف به وان لم يعرف به فهو
لصاحب الدار اه ٢ قال فى البحر عن ابن القوس رجل ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة
ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لم تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم
الحق ظاهرا وقد منعتهم ان من القضاء الباطل القضاء بسقوط الحق بضى سنين لكن ما فى
المبسوط لايخالفه فانه ليس فيه قضايا بسقوط وانما فيه عدم سماعه وقد كثر السؤال
بأنقاهرة عن ذلك مع ورود انتهى من السلطان أيده الله تعالى ٣ بعدم سماع حادثة لها خمس
عشرة سنة وقد أفتيت بعدم سماعها لعلها بهى به اعتماد على ما فى خزنة المقتنين والله سبحانه
وتعالى أعلم اه وفى الحامدية عن الولوالجية رجل تصرف زمانا فى أرض ورجل آخر رأى
الأرض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فتترك على يد المتصرف
لان الحال شاهد اه قال بى الوالد رحمه الله تعالى فى عقود الدرية بعد كلام أقول
٤ والحاصل من هذه الفتوى ان الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة أو بعد ثلاثة وثلاثين
لا تسمع اذا كان التركة بلا عذر من كون المارعى غائبا أو صبيبا أو مجنوننا وليس له ماولى أو
المارعى عليه أمير اجاز يخاف منه أو أرض وقف ليس لها ناظر لان تركها هذه المدة مع التمكن
يدل على عدم الحق ظاهرا كما مر عن المبسوط واذا كان المارعى ناظرا ومطلعا على تصرف
المارعى عليه الى ان مات المارعى عليه لا تسمع الدعوى على ورثته كما مر عن الخلاصة وكذلك لو مات
المارعى لم تسمع دعوى ورثته كما مر عن الولوالجية والظاهر ان المارعى ليس بقيد وان لا يقدر بمدة
بلاعذر شرعى من كون المارعى غائبا أو صبيبا أو مجنوننا وليس له ماولى أو المارعى عليه ذا شريك أو ناظر

لأنها صارت أجنبية لا بد
لها ولما ذكرنا أن الشك
للزواج في الطلاق فمكذا
لوارثه أمالومات وهي في
العدة فالشك كل لها فكانه
لم يطقها بدليل ارثها ولو
اختلف المؤجر والمستاجر
في متاع البيت فالقول
للمستأجر بيمينه وليس
للمؤجر إلا ما عليه من ثياب
بدنه ولو اختلف استكاف
وعطاف في آلات الاسا كثة
وآلات العطارين وهي في
أيديهم فهي يمينهم ما يلا
نظر لما يصلح لكل منهم ما
ونماه في السراج (رجل)
معروف بالفقر والحاجة
صاريده غلام وعلى عنقه
بدرة وذلك بداره فادعاه
رجل عرف باليسار وادعاه
صاحب الدار وهو المعروف
باليسار وكذا كاس في منزل
رجل وعلى عنقه قطيفة
(يقول)

١. مطلب
نورك على عبارة الشارح

٢. مطلب
نورك على كلام الشارح

٣. مطلب
استنبط صاحب البحر
أن من شرط صحة الدعوى
أن يكذب المدعى ظاهر حاله

وقد تقدم بحقه أول الدعوى

لقول لوارثه ط (قوله لأنها صارت أجنبية) فعامل لقوله ولورثته بعده يعني أمالومات
لقول للحى لومات هي في نكاحه ما بعده انقضاء العدة فقد صارت أجنبية فلم يبق لها بد على
الصالح لها فكان القول فيه ولورثته الزوج لأن المتاع في أيديهم بعد موثرهم وفيه نأمل وهو
محمول على ما إذا انتقلت وترك المتاع بالبيت أمالومات سا كثة بعد انقضاء العدة فالظاهر
أن المتاع باق في أيديهم فيكون القول قولها في الصالح لها ما فليجر وقال سيدي الوالد رحمه الله
نعم على وجهه من التعامل أنهما لو ماتا فكذلك (قوله ولما ذكرنا الخ) الأولى اسقاطه لعلمه
من قوله ولورثته بعده ولذا لم يذكره في البحر (قوله أمالومات الخ) لعلمه محمول على ما إذا كان
الطلاق في مرض الموت بدليل تعمله بقوله بدليل ارثها قال في المخ قيد بكونهم مازوجين
لاحتراز عما إذا طلقها في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة فإن المشكل لوارث الزوج
لأنها صارت أجنبية لم يبق لها أيديوان مات قبل انقضاء العدة كان المشكل للمرأة في قول أبي
حنيفة لأنها تارث فلم تكن أجنبية فكان هذا بمنزلة أمالومات الزوج قبل الطلاق كذا في الخاتمة
١ وهذه العبارة هي التي نقلها الشارح هنا لأنه أدخل بقوله طلقها في المرض ثم نقل المصنف
بعد ما عن البحر وأن علم أنه طلقها ثلاثا في صحته أو في مرضه وقدمت بعد انقضاء عدتها فما
كان من متاع الرجال والنساء فهو ولورثة الزوج وإن مات في عدة المرأة فهو للمرأة كأنه لم يطلق
٢ اه فيمكن أن يرجع قوله وإن مات في عدة المرأة الخ إلى قوله أو مرضه ليوافق ما نقله عن الخاتمة
واظهر وجهه حينئذ نأمل (قوله فالقول للمستأجر بيمينه) لأن البيت مضاف إليه
بالسكنى وقد سبق في ذلك في المحررات (قوله في آلات الاسا كثة وآلات العطارين) لعلم
الواو يعني أي أوى اختلف في آلات الاسا كثة منفردة وآلات العطارين منفردة لأن ما اختلفا
فيه في أيديهم ما يقدّم يمينهم ما كمالوا اختلفا في سنية في أيديهم ما أو في دقيق في أيديهم ما وكان
أحدهما مالا حيا والآخرون باع الدقيق فأراد كل واحد من السنية والدقيق يقتسم يمينهم ما لما ذكرنا
بخلاف ما إذا اختلفا فيهم ما بحجة من فانه يعطى لكل منهم ما يملكه كمالوا اختلفا في سنية
ودقيق وهي التي تأتي في المتن أمالومات تحمل الواو على معنى أو تزكنا العبارة على ظاهرها ٢
وأعطينا الاستكاف نصف آلات العطار والعطار نصف آلات الاستكاف فكذا يكون تركنا
الاستكاف والعمل بالظاهر من الحال ويكون خالف هذا الفرع ما قبله وما بعده ويعبر علمنا
ذلك لأن ثلاثة القروغ تقتضي أن لكل ما عرف به فمامل وراجع (قوله فهي يمينهم ما الخ) لأنه
قد يتخذ لنفسه أو البسع فلا يصلح من حيا تابل ونفطن (قوله وعلى عنقه بدرة) هي كبس فيه
ألف أو عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار اه قاموس والظاهر أن المراتب المال
الكثير (قوله وذلك بداره) يفهم مفهومه بالاولى (قوله فهو له معروف باليسار) وهذا كالذي
بعده مما عمل فيه الاصحاب بظاهر الحال قال في البحر وقد استنبطت من فرع الغلام أن من شرط
سماع الدعوى أن لا يكذب المدعى ظاهر حاله كما هو مصرح به في كتب الشافعية فلما دعي
فصير ظاهره الفقرة على رجل أموال عظيمة فرضا أو عن مبيع لا نسمع فلا جواب لها وقد مننا
تحقيق ذلك أوائل الدعوى ٣ (قوله وعلى عنقه قطيفة) القطيفة دنار مجمل والجمع قطائف
وقطف مثل مصبغة وصحف كأنهم أجمع قطيف وصحف ومنه القطائف التي تؤكل صحاح

لا يتكرر كانت البينة لذى اليد فينبغي ان يجزى هذاهما (قوله والبيت للزوج) أى لو اختلفا
 في البيت فهو له لانه من الصالح لهما وقيد حتى لو برهننا قضى ببرهاننا لانما اخرجت خاتمة وفيها
 ان كان غير الزوج في عيال أحد كان في عيلة أب أو قلب كان المانع عند الاستبام للذى يعول
 (قوله الا ان يكون لها بنت) أى فيكون البيت لها وكذا لو برهننت على كل ما صلح لهما أو له والبيت
 المسكن وبيت الشعر معروف مصباح والبيت اسم اسقف واحد مغرب ولم يذكر الداروان
 كان دخلا في العقار فانما اظهر ان حكمه مثل البيت بدليل ما نقله سيدى الوالدرجه الله تعالى
 في باب الدخول والمزوج وكذا صاحب البحر عن المكافى ان العرف الا ان الدار والبيت
 واحد فيجوز ان يدخل صحن الدار وعليه الفتوى اه الا ان يفرق بين هذا وبين العيّن (أقول)
 والذي نقله الشارح هنا عن البحر ان الزوج على قولهما وبؤيده ما قدمناه والله الحمد قال في
 البحر اذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت وكان في أيديهما فاقنما كالاجنبيين بقسم بينهما
 اه وبه علم ان العقار اذا لم يكونا كثنين فيه لم يدخل في مسمى متاع البيت لان الكلام في
 متاع البيت فقط وقد عرفت ان مسمى متاع البيت مما قدمناه من ان الاولى في نفسه برب البيت
 وبما كان فيه لما ذكرنا من الاختلاف في نفس البيت كذلك فعلم ان قول البحر واذا اختلف
 الزوجان في غير متاع البيت المراد به ما كان خارجا عن حكمهما فبقسم بينهما ما فيه غير تعيين
 العقار بما كانا كثنين فيه فليتامل (قوله وهذا) أى ما تقدم لوحيين (قوله في المشكل)
 والجواب في غير المشكل على ما مر حموى أى ان القول السكلي منهما ما فيما يخص به ما (قوله
 الصالح لهما) بيان للمراد بالمشكل على حذف أى التقديرية (قوله فالقول فيه للحي) أى بيمينه
 اذ لا يدلل البيت درمنتي واما ما يصلح لاحدهما ولا يصلح للاخر فهو على ما كان قبل الموت
 ويقوم وورثته مقامه فيه عيني وأفاد قوله بقوله وورثته مقامه أنه يعمل بينة واثرة الزوجة
 في الصالح لهما (قوله ولو رقية) لان الرقية لا يدو هذا لا يناسب المقام لان الكلام فيما اذا كانا
 حرين واما اذا كان أحدهما مملوكا فهي المسئلة الاتية وعليه فلو حذفه واستغنى بما ياتي في
 المتن لمكان أولى (قوله وهي المبيعة) أى التي فيها سبعة أقوال لا راب الا اجتماع (قوله تسعة
 أقوال) الاول ما في الكتاب وهو قول الامام الثاني قول أبي يوسف للمراة انجبها فمثلها والباقي
 لارجل يعنى في المشكل في الحياة والموت الثالث قول ابن أبي ليلى المانع كله وله ما عليها
 فقط الرابع قول ابن معين وشريك هو بينهما الخامس قول الحسن البصرى كله له وله ما عليه
 السادس قول شريح البيت المرأة السابع قول محمد ان المشكل للزوج في الطلاق والموت
 ووافق الامام فيما لا يشك كل الثامن قول زفر المشكل بينهما التاسع قول مالك رضى الله
 تعالى عنه المكل بينهما ما هكذا حكى الاقوال في خزنة الاكل ولا يخفى ان التسامع هو الرابع
 حاجي عن البحر قال في الكفاية وعلى قول الحسن البصرى ان كان البيت للمراة فالمتاع
 كله لها الا ما على الزوج من ثياب بدنه وان كان البيت للزوج فالمتاع كله اه (قوله ولو
 أحدهما مملوكا) كفاية قول للحر في الحياة وللعي في الموت) كما في عامة شروح الجامع وذكر
 السرخسي انه هو والصواب انه للحر مطلقا وفي المعنى ذكره كنفه الا سلام ان القول هنا في
 الكل لا في خصوص المشكل لكن اختار في الهمدانية قول العامة فاذا في أصحاب المتن أثره

والبيت للزوج الا ان يكون
 لها بنت وهذا لوحيين
 (وان مات أحدهما
 واختلف وارثه مع الحي
 في المشكل) الصالح لهما
 (فالقول) فيه (للحي) ولو
 رقية وقال الشافعي ومالك
 الكل بينهما وقال ابن أبي
 ليلى الكل له وقال الحسن
 البصرى الكل لهما وهي
 المسبعة وعند الخاتمة
 تسعة أقوال (ولو أحدهما
 مملوكا) ولو ما ذروا ومكتوبا
 وقال الشافعي

الشارح ان البيت للزوج الا ان يكون لها بينة أي لكونه ذابذ وهو تبين له في السكنى وهي خارجة معنى كماله في الخاتمة والمتاع لغة كل ما يتفق به كاطعام والجز وأثاث البيت وأصله ما يتفق به من الزاد وهو اسم من متعة بالتحليل اذا أعطيت ذلك والجمع أمتعة كذا في المصباح بجر قال الرمي أقول الذي يظهر ان المراد بقوله في متاع هو ما كان في البيت أي ما ثبت رضع أيدهم ما عليه أو تصرفه ما فيه بان كانت أيديهم مائة ما قب عليه وتختلف بالتصرف يدل عليه التعديل في مسائل هـ هذا الباب بالبد وعدمه في الاخذ بقول المدعي وعدمه تأمل اهـ (قوله ولو ذهبا أو فضة) أقول جعل الشارح في الدر المنثور في النكاح ما يصلح له أو مثله في القهستاني (قوله فيما يصلح له) أي لكل منهم ما مع يمينه فالصالح له العمامة والقباء والقلس ورة الطيلان والسلاح والمنطقة والكتب والقرص والدرع الحديد والصالح لها الخمار والدرع والاساور وخواتيم النساء والحلي والخيل والفرس ونحوها وهذا كله اذا لم تقرر المرأة ان هذا المتاع اشتراه فان أقرت بذلك سقط قولها لانها أقرت بان المال للزوج ثم ادعت الانتقال اليها لان البيت الانتقال الابال بينة ولا شك انه لو برهن على ثمراته كان كافر ارباهه فلا بد من بينة على انتقالها لها اهـ بدائع وكذا اذا ادعت انها اشتريته منه فلا فلا بد من بينة على الانتقال اليها منه بينة أو نحو ذلك ولا يكون اسقاطها بجسريه بورضام بذلك دلالة على انه ما كملها ذلك كما تفهمه النساء والعوام وقد أقيمت بذلك مرارا بجر (أقول) وظاهر قوله وهذا كله اذا لم تقرر المرأة الخ شامل لما يختص بالنساء تأمل و ينبغي تقييده بما لم يكن من ثياب الكسوة الواجبة على الزوج تأمل وفي الجرح عن القنبية من باب ما يتعلق بتجهيز البنات افتقر ما في بيته اجارية نقلت معها واستخدمتهما سنة الزوج عالم به سككت ثم ادعاهما فاقول له لان يده كانت ثابتة ولم يوجد المزبل اهـ وبه علم ان سكوت الزوج عنه في دعائها ما يصلح له ما لا يبطل دعواه اهـ (أقول) قوله لا يبطل دعواه أي ولادعواها لان الجارية صالحة لها (قوله فيما يصلح له) أي لكل منهم ما مع يمينه وتقدم الفرق بين الصالح له والصالح لها (قوله فاقول له) أي للذي يفعل أو يبيع من الزوجين قال الشيرازي ليس هـ لما على ظاهره لان المرأة وما في يدها في يد الزوج والقول في الدعاوى لصاحب اليد بخلاف ما يختص بها لانه عارض يد الزوج ما هو أقوى منها وهو الاختصاص بالاستعمال كما في العناية لكنه خلاف ما عليه الشرح فقد صرح العيني بخلافه (قوله ان تعارض الظاهرين) أي ظاهر وصالحية اهـ وما و ظاهر اصطفاها أو يبيع له فله فاقطعها ورجعنا الى اعتبار اليد وهي وما في يدها في يده وبهذا الحل ظهر انه لا وجه لتوقف سیدی أبي السعود فانه قال واعلم أن في التعديل بتعارض الظاهرين تأملا لانه حيث استويا في القوة لا يصلح ان يكون تعارضهما مرجحا لاحدهما هكذا توقفت برهة ثم راجعت عبارة الدرر فلم أجدها في التعديل المذكور اهـ فانه لم يجعل التعارض مرجحا لأي بل هو مسقط والمرجح اليد فليتأمل والحاصل ان ما علل به الشارح لا يصلح له لتوجهين الاول اذا كان الزوج يبيع ما يصلح له بشبهه له ظاهرا ان اليد والبائع لظاهر واحد فلا تعارض وكذلك اذا كانت هي تبيع ذلك لا يترجح ملكها الا اذا كان مما يصلح لها على ان التعارض لا يقتضي الترجيح بل التماثل الثاني انه اذا كان الزوج يبيع فلا تعارض وان كانت هي تبيع فكذلك وحيدة الاوجه في التعديل أن يقال لان ظاهر الذي يفعل ويبيع أظهر وأقوى كما

ولو ذهبا أو فضة (قال قول
الكل واحد منهم ما
فيما يصلح له مع يمينه
الا اذا كان كل منهم ما
يفعل أو يبيع ما يصلح
لآخر قال قول له لتعارض
الظاهرين

٣ قول المتن في قوله فيما يصلح
له هذه المقالة يغني عنها
المقالة قبلها اهـ مصححه

(قوله لانه ادها ساعة فساعة) أى على حسب حدوث المنفعة المفعود عليهم فى الاجارة (قوله
 فكل جزء كعقد) أى فى صير كل جزء من المنفعة كالمفعود عليه ابتداء (قوله بخلاف البيع)
 أى بخلاف ما اذا ملك بعض المبيع لأن كل جزء ليس بمفعود عليه عقد ابتداء بل الجملة مفعودة
 بعقد واحد فاذا تعدد العقد فى بعضه بالهلاك تعدد فى كله ضرورة (قوله وان اختلف الزوجان
 الخ) قيد باخلافهم للاحتراز عن اختلاف نساء الزوج دونه فان متاع النساء بينهما على السواء
 ان كن فى بيت واحد وان كانت كل واحدة منهن فى بيت على حدة ففى بيت كل امرأة بينهما
 وبين زوجها على ما ذكر بعد ولا يشترط ترك بعضهن مع بعض كذا فى خزانة الاكل والخلاصة
 وللاحتراز عن اختلاف الاب والابن ففى بيت البيت قال فى خزانة الاكل قال أبو يوسف اذا
 كان الاب فى عيال الابن فى يده فالتماثل كله لابن كالأب كان الابن فى بيت البيت فالتماثل كله
 لابن اه وانظر هل يأتى التماثل هنا كما ذكره فى الزوجين بان يكون أحدهما عالما للآخر
 والاخر جاهلا وفى البيت كذب ونحوهما يصلح لأحدهما فقط وكذا لو كانت البنت فى عيال
 أبيها فهل لها ثياب النساء ويقع كثير ان البنت يكون لها جهاز فقط جهاز زوجها فتسكن فى
 بيت أبيها فهل تكون كمثلة الزوجين أو كمثلة الاسكاف والطارق لا تميز لم أره فراجع وقال
 فى البحر قال محمد رجل زوج ابنته وهى وختمته فى دار وعياله ثم اختلفوا فى متاع البيت فهو
 للاب لانه فى بيته وفى يده ولهم ما عليهم من الثياب انتهى المكن قال العلامة المقدسى وهو مخالف
 لما مر عن خزانة الاكل من عدم اعتبار البيت بل اليد هى المعتبرة كما سيذكره الشارح عنها
 (أقول) ويظهر من هذا جواب المسئلة المذكورة وهى لو طلق البنت ولها جهاز وسكنت
 عند أبيها فتمتلك وللاحتراز عن اسكاف وطارق اختلف فى آلة الاسكاف أو آلة الطارق وهى
 فى أيديهم ما قلناه بتضىيهم ايديهم ما ولا ينظر الى ما يصلح لأحدهما لانه قد يتخذ لنفسه أو للمبيع فلا
 يصلح مرجحا وللاحتراز عما اذا اختلف المؤجر والمستأجر فى متاع البيت فان القول فيه
 للمستأجر ان يكون البيت مضافا اليه بالاسكنى وللاحتراز عن اختلاف الزوجين فى غير متاع
 البيت وكان فى أيديهم ما فانهم ما كالأجنبيين يقسم بينهم ما وقدر كالمؤلف بعد بعض ما ذكر
 (قوله ولو علموا كين) أى أوسرين أو مسلمين أو كافرين أو كبيرين وأما اذا كان أحدهما حرا
 والاخر مملوكا فسيأتى وأشار باخلافهم انهم ما حيان ولذا فى فرع ما به حكم موت
 أحدهما (قوله والغير يجامع) قيد بالجماع ليكون القول قوله فى الصالح له ما لان المرأة
 لا تكون مع ما يفيد الزوج الا بذلك بخلاف الص غير الذى لم يباح له الجماع فانه لا يبدله
 على زوجته ما فى الصالح له فالقول لوليه فيه سواء كان يجامع أولا ثم معنى كون القول للغير
 ان القول لوليه لان عبارته غير متبرزة (قوله أو ذمية) لان أهم ماله أو عليهم ما علينا فى المعاملات
 (قوله قام النكاح أولا) بان طلقها مملوكا وبستهنى ما اذا مات بعد عتقها كما سيأتى قال الرملى
 أى سواء وقع الاختلاف بينهما ما حال قيام النكاح أو بعده وما هنا هو الذى مشى عليه الشراح
 وان كان فى اسان الحكم ما يخالف ذلك (قوله فى متاع) متعلق باخلاف (قوله وهما
 ما كان فى البيت) الاولى أن يقول البيت وما كان فيه بدليل ما ذكره فى البحر عن خزانة الاكل
 مهزب الامام الاعظم من ان المنزل والعقار والمواشى والنقود مما يصلح لهما تامل وسيذكر

لانه ادها ساعة فساعة
 فكل جزء كعقد بخلاف
 البيع (وان اختلف
 الزوجان) ولو علموا كين أو
 مكاتبين أو صغيرين
 والصغير يجامع أو ذمية مع
 مسلم قام النكاح أو لاني
 بيت لهما أو لأحدهما خزانة
 الاكل لان العبرة للبيد
 لالهلاك (فى متاع) وهما
 ما كان فى البيت

ثابت ببقين فجاز أن يكون - كما يختلف القيمة فانه لم بالحزب والظن فلا تنفي - المعرفة فلا
 يجعل - كما غناية (قوله ولو اختلفا الخ) وجه التحالف ان الاجارة قبل قبض المنفعة كالبيع
 قبل قبض المبيع في كون كل من المتعاقدين يدعى على الآخر وهو يشكر وكون كل من
 العقدين معاوضة يجرى فيها الفسخ فالحق به واعتراض بان قيام العقود عليه شرط لصحة
 التحالف والمنفعة معدومة وأجيب بان الدارمة لا أقيمت مقام المنفعة في حق ايراد العقد
 عليهم فان كانا فاعلة تقدير درر (قوله في بدل الاجارة) أي في قدرها بان ادعى المؤجر انه
 أجر شهر اربعة وادعى المستأجر انه أجر خمسة (قوله أو في قدر المدة) بان ادعى المؤجر
 انه أجر شهرين والمستأجر شهرين (قوله قبل الاستيفاء بالمنفعة) لان التحالف في البيع قبل
 القبض على وفق القياس والاجارة قبل الاستيفاء نظيره يجوز وفيه المراد بالاستيفاء التمكن
 منه في المدة وبعدمه عدمه لما عرف انه قائم مقامه في وجوب الاجر انتهى فلو ابدل المصنف
 قوله قبل الاستيفاء بقوله قبل التمكن من الاستيفاء لكان أولى وأشار في الجري بقوله في وجوب
 الاجر الى الاحتمال من اجارة الفاسدة فان أجر المثل انما يجب بحقيقة الاستيفاء لا بمجرد
 التمكن على ما سبأ في (قوله تحالفا) وأيهما نكّل لزمه دعوى صاحبه وأيهما برهن قبل (قوله
 وبدئ بهن المستأجر) لانه هو المذكر لزيادة فان قيل كان الواجب أن يبدأ بهن الاجر
 لتجمل فائدة النكول فان تسليم العقود عليه واجب وأجيب بان الاجرة ان كانت مشروطة
 بالتجمل فهو السابق انكارا فيبدأ به وان لم يشترط لا يمنع الاجر من تسليم العين المستأجرة
 لان تسليمه لا يتوقف على قبض الاجرة أبو السعود (قوله والمؤجر لو في المدة) وان كان
 الاختلاف فيهما قبلت بينة كل منهما فيما يدينه من الفضل نحو أن يدعى هذا شهر اربعة
 والمستأجر شهرين بخمسة فيقبض بشهرين بعشرة يجوز (قوله وان برهننا فالعينة للمؤجر في
 البديل) نظر الى اثبات الزيادة ولو اختلفا فيه - ما تقدم - من جهة كل في زائد يدعيه (قوله
 والمستأجر في المدة) نظرا الى اثبات الزيادة (قوله وبعدة) أي بعد الاستيفاء لا التحالف
 والمراد من الاستيفاء التمكن كما تقدم (قوله والقول للمستأجر) أي اذا كان الاختلاف في
 الاجرة فلو كان الاختلاف في المدة كأن ادعى المستأجر بعد الاستيفاء مدة أكثر مما ادعاه
 المؤجر لا يكون القول للمستأجر بل للمؤجر بكونهم تركوا التنبية على ذلك لظهوره أبو
 السعود (قوله وفتح العقد في الباقي) لانه من الاختلاف في العقد (قوله والقول في
 الماضي للمستأجر) لانه من الاختلاف في الدين وهذا بالاجماع قالو يوسف مر على أص - في
 هلاك بعض المبيع فان التحالف فيه يمتد بقدر الباقي عنده فكذلك اذا اختلفا في أصلهما
 في المبيع والفرق للمجتهدين في استيفاء الكل من أن المنافع لا تقوم الا بالعقد ولو اختلفا
 لا يفتي العقد فلم يمكن ايجاب شيء والفرق لا يفتي حنيفة أن العقد في الاجارة ينفع ساعة فساعة
 على حسب حدوث المنافع فيصير كل جز من المنافع كالعقد عليه عقد - ما بعد أعلى حدة
 فلا يلزم من تعدد التحالف في الماضي التعذر فيما بقي اذ هما في حكم عقدين مختلفين في التحالف فان
 بخلاف ما اذا اختلف بعض المبيع حيث يمنع التحالف فيه عنه لانه عقد واحد فاذا امتنع
 في البعض امتنع في الكل ضرورة كذا لا يؤدي الى تفرق الصفقة على البائع زيلبي

(ولو اختلفا) أي المؤجر
 والمستأجر (في) بدل
 (الاجارة) أو في قدر المدة
 (قبل الاستيفاء) بالمنفعة
 (تحالفا) وترادوا بدئ بهن
 المستأجر ولو اختلفا في
 البديل والمؤجر لو في المدة
 ولو برهننا فالعينة للمؤجر
 في البديل والمستأجر في
 المدة (وبعدة) لا والقول
 للمستأجر) لانه منكر
 للزيادة (ولو) اختلفا (بعد)
 التمكن من (استيفاء
 البعض) من المنفعة (تحالفا)
 وفتح العقد في الباقي
 والقول في الماضي للمستأجر

له مهر المثل (قوله وان كان غير شاهد كل منهما بان كان بينهما) ليس المراد انه متوسط بينهما بل
المراد انه أقل مما ادعته وأكثري ما ادعاه وبه - بر في الدرر (قوله فالتأثر) أي التقاط أي
فالمعكم - حيثذا التأثر من الهتير بكسر الهاء وهو السقط من الكلام أو الخطأ فيه غناية
(قوله للاستواء) أي في الأثبات لان بينهما تثبت الزيادة وبينه تثبت الخط وليس أحدهما
باولى من الآخر درر (قوله ويجب مهر المثل على الصحيح) قيد التأثر قال في البحر والصحيح
التأثر ويجب مهر المثل (قوله تخالفا) أي عند أبي حنيفة وأبي مالك لزمه دعوى الاختلاف
صاروا قرايبا يدعيه خصمه أو بالذلا درر وعند أبي يوسف لا يتخالفان والقول قول الزوج
مع عينه الآن باني بشي مستنكر لا يتعارف مهر الهاء قيل هو ان يدعى مادون عشرة دراهم
كافي الجوهره وقال الامام خواجه زاده هو ان يدعى مهر الا يتزوج منها عليه عادة كالوادي
النكاح على مائة درهم ومهر منها ألف وقال بعضهم المستنكر مادون نصف المهر فاذا جاوز
نصف المهر لم يكن مستنكرا عيني (قوله ولم يفسخ النكاح اتبعية المهر) لان اثر التحالف
في انعدام التبعية ولا يخل بفسخ النكاح أي لان عين كل منهما ما يبطل ما يدعيه صاحبه
من التسمية وهو لا يفسد النكاح اذا المهر تابع فيه بخلاف البيع فان عدم تسمية الثمن
يفسده كما مروى يفسد القاضى قطعا للنازعة بينهما (قوله ويدأ بيمينه) نقل الرمي
عن مهر البصر عن غاية البيان انه يقرع بينهما ما استحب بالانه لا يرجح لاحدهما على الآخر
واختار في الظاهرية وكثيرون انه يبدأ بيمينه لان أول المسلمين عليه فيكون أول اليمينين
عليه كقديم المشتري على البائع والخلاف في الاولوية (قوله لان أول المسلمين) المسلمين
هو ان تسليم الزوج المهر ونسليم المرأة نفسها والسابق فيها تسليم محل المهر وما ذكره
الكرخي فيقدم التحالف عند العجز عن البرهان في الوجوه كلها يعني فيما اذا كان مهر المثل
مثل ما اعترف به الزوج أو أقل منه أو مثل ما ادعته المرأة أو أكثر منه وكان بينهما ما هي خمسة
أوجه وأما على تخريج الرازي فلا تحالف الا في وجه واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهدا
لاحدهما وفيما عداه فالقول بوله بيمينه اذا كان مهر المثل مثل ما يقول أو أقل وقوله مع عينه
اذا كان مثل ما ادعته أو أكثر أو السوء عن العناية وحاصله ان التحالف فيما اذا خالف قولهما
اما اذا وافق قول أحدهما فالقول له وهو المذكور في الجامع الص - وغيره على تخريج الكرخي
يتخالفان في الصور الثلاث ثم يحكم مهر المثل وصحة في المبسوط والهيوط وبه جزم في الكثر
قال في البحر ولم أر من رجح الاول وتعبه في التأثر بان تقديم الزباني وغيره له تبعاً للهداية يؤذن
بترجيحه وصحة في النهاية وقال قاضيان انه الاول ولم يذ كر في شرح الجامع الصغير غيره
والاولى البداهة بتدليل الزوج وقيل يقرع بينهما (قوله ويحكم بالتسديد) وهذا على
التحالف أو لا ثم التكميم قول الكرخي لان مهر المثل لا اعتبار له مع وجود التسمية وسقوط
اعتبارها بالتحالف فلهذا يقدم في الوجوه كلها وأما على تخريج الرازي فالتكميم قبل التحالف
وقد قدمناه في المهر مع بيان اختلاف الصحيح وخلاف أبي يوسف بغير قال الع - لامة أبو
السوء ولقائل أن يقول ما بالهم لا يحكمون قيمة المبيع اذا اختلف المتبايعان في الثمن لمعرفة
من يشهد له الظاهر كافي النكاح فانه لا محذور فيه ويمكن أن يجاب عنه بان مهر المثل أمر معلوم

(وان كان غ - يرشاه -
لكل منهما) بان كان
بينهما (فالتأثر) للاستواء
(ويجب مهر المثل)
على الصحيح (وان عجزا)
عن البرهان (تخالفا ولم
يفسخ النكاح) اتبعية
اله - بخلاف البيع
(ويبدأ بيمينه) لان أول
المسلمين عليه فيكون أول
اليمينين عليه ظهريه
(ويحكم) بالتسديد أي يجعل
(مهر مثلها) كالمسقوط
اعتبار التسمية بالتحالف
(فيقفى بقوله لو كان
كقالتة أو أقل وبقولها
لو كقالتة أو أكثر وبه لو
بينهما) أي بين ما ادعته
ويدعيه

القوائد (قوله وان اختلفا في مقدار الثمن الخ) بان اشترى أمة بالف درهم وقبضهم ان
تقايلا البيع حال قيام الامه ثم اختلفا في مقدار الثمن بعد الاقالة قبل ان يقبض البائع الامه
بحكم الاقالة تخالفوا ويعود البيع الاول (قوله ولا يمينه) أما اذا وجدت لاحدهما عمل به
وان برهنا فبينة مثبتة الزيادة مقدمة وهذا قياس ما تقدم ط (قوله وعاد البيع) حتى
يكون حق البائع في الثمن وحق المشتري في المبيع كما كان قبل الاقالة لان التخالف قبل
القبض موافق للقياس لما أن كل واحد منهما مدع ومنه كرفيته عدى الى الاقالة ولا بد من
الفسخ منهما ما أمّن القاضي أبو السعود (قوله لو كان كل من المبيع والثمن مقبوضا) فلو لم يكونا
مقبوضين أو أحدهما فلا يعود البيع والقول قول من ذكر الزيادة مع عينه هذا مظهر ط
وفي مسكين والقول للمذكر (قوله خلافا لعمد) لانه يرى النص معلولا بعد القبض أيضا
وهما قال كان ينبغي أن لا تخالف مطلقا لانه انما ثبت في البيع المطلق بالنسبة والاقالة فسخ في
حقهما الا انه قبل القبض على وفق القياس فوجب القياس عليه كما قسمه الاجارة على البيع
قبل القبض والورث على العاقدة والقيمة على العين فيما إذا استهلك في بدل البائع غير المشتري
بحر (قوله وان اختلفا في قدر المهر) كاف والثمن هذه المسئلة وقعت مكررة لانها ذكرت في باب
المهر وتبيع فيه صاحب الهداية والكنز ولذا لم يذكرها هنا صاحب الوفاية لان محلها الانسب
عنة الا ان المصنف ذكر هذه المسئلة على تخريج الكرخي هنا وعلى تخريج الرازي عنة وهكذا في
الكنز وقد صدم منه منكنة تخرجها عن حد التكرار على ما تفت عليه الان ارشاد الله تعالى وقيد
بقدر المهر لان الاختلاف لو كان في أصله يجب مهر المثل لماسبق في باب الاختلاف في جنسه
كالاختلاف في قدر الا في فصل واحد وهو انه اذا كان مهر مثلها كقيمة ما عينته المرافعة
أو أكثرها اقيمة لا عينه كما يأتي ذكره في الهداية وغيرها (قوله أو جنسه) كما اذا ادعى
أن مهرها هذا العبد وادعت انه هذه الجارية فحكم القدر والجنس واحد الا في صورة وهو انه
اذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثرها اقيمة الجارية لا عينها بحر وفيه ولم يذكر
حكمه بعد الطلاق قبل الدخول وحكمه كافي الظاهر بانه ان لها نصف ما دعاه الزوج وفي
مسئلة العبد والجارية لها الماتعة الا أن يعرضها على ان تأخذ نصف الجارية اه (قوله قضى
لمن أقام البرهان) لانه لا توردها عليها أمّا قبول يمين المرأة فظاهر لانها تدعى الاقين ولا اشكال
وانما يرد على قبول يمينه الزوج لانه منه كبر للزيادة فكان عليه اليمين لا البينة فكيف تقبل يمينه
قلنا هو مدع صورة لانه يدعى على المرأة تسليم نفسها ابا دأقرب من المهر وهي تنسكرو والدعوى
كافية لقبول البينة كافي دعوى المودع رد الوديعة معراج (قوله بان كان كماله أو أقل)
لانما تثبت الزيادة ويمينه الزوج تنبني ذلك والمثبت أولى ولان الظاهر يشهد له ويمين المرأة تثبت
خلاف الظاهر وهذا هو المعبر في البينات (قوله فبينة أولى) هذا ما قاله بعض المشايخ
وجزم به في الماتق وكذا الزباني هنا وفي باب المهر وقال بعضهم قد قدم يمينها أيضا لانها أظهرت
شيانا يمكن ظاهرا بتصادقهما كافي البحر قال سيدي والدرج الله تعالى قلت بنى ما ذا لم يعلم
مهر المثل كيف يفعل والظاهر انه يكون القول للزوج لانه منه كبر لازية كما تقدم فيما اذا لم
يوجد من يماثلها تامل (قوله لا يثبت خلاف الظاهر) على لامسنتين أي والظاهر مع من شهد

(وان اختلفا) أي
المتعاقدان (في مقدار
الثمن بعد الاقالة) ولا يمينه
(تخالفوا) وعاد البيع (لو)
كان كل من المبيع والثمن
مقبوضا ولم يرد المشتري
الحابطة) بحكم الاقالة
(فان رده اليه بحكم الاقالة
لا) تخالف خلافا لعمد
(وان اختلفا) أي الزوجان
(في قدر المهر) أو جنسه
(قضى لمن أقام البرهان
وان برهنا فلا مراة اذا كان
مهر المثل شاهد للزوج)
فان كان كماله أو أقل (وان
كان شاهد لها) بان كان
كفائهما أو أكثر (فبينة
أولى) لا يثبت خلاف
الظاهر

الكلام لان المعنى ولا يتخالف بعد ذلك بعضه بل العيين على المشتري الآن يرضى الخاي فحينئذ
لا يعين على المشتري لانه لما أخذ البائع بقول المشتري وصدقه لا يتخالف المشتري ويكون القول
قوله بلا يعين وهو هذا انما يظهر ان لو كان الثمن مفعلا او كانت قيمة العبدين سواء او مفعلة
معه لومة اما اذا كانت قيمة الهالك مجهولة وتنازع في القدر المتروك لها فلم اره والظاهر ان
القول قول المشتري في تعيين القدر ويحرم ط والحاصل انه اذا هلك بعض المبيع او
أخرجه المشتري عن ملكه لا يتخالف والقول للمشتري بيمينه الا ان يرضى البائع بترك حصته
الهالك فيتحالفان فيحالف البائع انه ما باعه بما يقول المشتري ويخالف المشتري بانه ما اشتراه بما
يقوله البائع ويفسخ العقد بينهما ما وياخذ البائع القائم فقط ولا شيء له سواء لانه رضى باسقاط
حصته الهالك هـ اذا ما تفيد عبارة المبسوط وجعله الشارح تبيها لا يلي تخريج الجمهور
والذي تفهمه عبارة الجامع الصغير واختاره مشايخ بلخ عدم التحالف مطلقا وان القول
للمشتري بيمينه الا ان يرضى البائع بترك حصته الهالك واخذ القائم صلحا عما يدعيه من جلة
الثمن ولا شيء له سواء رضاه وبالله تعالى أعلم (قوله ولا في قدر بدل كتابة) أي اذا اختلف المولى
والمكاتب فلا يتخالف عند الامام لان التحالف في المعاضات اللازمة وبطل الكتابة غير لازم على
المكاتب مطلقا لم يكن في معنى البيع ولان فائدة التحويل لا يقتضي عليه والمكاتب لا يقتضي
عليه ولان البطل في الكتابة مقابل بطل الحجر وهو ملك التصرف والبدن فيه للعالم وقد سلم ذلك
له ولا يدعى على مولا شيئا وقد بينا ان التحالف بعد القبض على خلاف القياس فلا يتخالفان
فيكون القول قول العبد بل لكونه منسكرا وانما يصير مقابلا بالاعتق عند الاداء وقبله لا يقابله
أصلا فتعالم الشارح تبع فيه المصنف حيث علل للامام التساؤل بعدم التحالف في الكتابة
بان التحالف في المعاضات اللازمة وبطل الكتابة غير لازم على المكاتب مطلقا لم يكن في معنى
البيع وقال لا يتخالفان وتفسخ الكتابة كالبيع وان أقام أحدهما يمينه قبلت وان أقامها
فيمينه المولى أولى لأثباتها الزيادة لكر يعتق باءا قدر ما ترضى عليه ولا يمتنع وجوب بدل الكتابة
بعد عتقه كالمالك كاتبه على ألف على انه اذا أدى خصم مائة عتق وكما لو استحق البطل بعد الاداء كافي
التبيين (قوله وقدر رأس مال بعد اقالة عقد السلم) أي بان اختلف رب السلم والمسلم اليه
في قدر رأس المال بعد اقالة السلم فقال رب السلم رأس المال عشرة وقال المسلم اليه خمسة
لم يتخالفان التحالف وجبه رفع الاقالة وعود السلم أي مع انه دين وقد سقط والساقط لا يعود
ولانه ايسر بيمين بل هي ابطال من وجه فان رب السلم لم يملك السلم فيه بالاقالة بل بسقط فلم
يكن فيه معنى البيع حتى يتخالفوا واعتبر حقيقة الدعوى والانسكار والسلم اليه هو المنكر
في مكان القول قوله وقيد بالاختلاف بعد اتمامه والاختلاف قبله في قدره تخالفان كالاختلاف
في نوعه وجنسه وصفته كالاختلاف في السلم فيه في الوجوه الاربعة على ما قدمناه (قوله بل
القول للعبد والمسلم اليه) مع عيّنهما ما يجز (قوله ولا يعود السلم) لان الاقالة في باب السلم
لا تتحمل النقض لانه اسقاط فلا يعود بخلاف البيع كما يأتي وينبغي أخذ من تعاليمهم انه المولى
اختلاف في جنسه أو نوعه أو وصفته بعد اتمامه فالحكم كذلك ولم أره صريحا بجز وفيه وقد علم
من تقريرهم هـ ان الاقالة تقبل الاقالة الا في اقالة السلم وأن الابراء لا يقبلها وقد كتبنا في

(ولاني) قدر (بدل كتابة)
له عدم لزومها (و) قدر
(رأس مال بعد اقالة) عقد
(السلم) بل القول للعبد
والمسلم اليه ولا يعود السلم

وان ادعى البائع أنه كان عينا وادعى المشتري انه كان ديناً لا يتجانسان والقول قول المشتري
كفاية (قوله لان المبيع كل منهما) أى فكان العقد قائماً بما فيه الباقى منهما (قوله ويرد
مثل الهالك) ان كان مندياً او قيمته ان كان قيمياً (قوله كالأختلاف فى جنس الثمن الخ) كالف درهم
وأنف دينار وهذا تشبيه بالمقايضة فانهما يتجانسان بالاختلاف وانما كان كذلك لانهم لم يتفقا
على ثمن فلا بد من التحالف لفسخ كفاي البحر وبهم - هذا تعلم ان الاختلاف فى جنس الثمن
كالاختلاف فى قدره الا فى مسئلة وهى ما اذا كان المبيع مالاً والحاصل انه اذا هلك المبيع
لا تحالف عندهما خلافاً لهما هذا اذا كان الثمن ديناً واختلاف فى قدره أو وصفه أما اذا اختلفا
فى جنسه أو لم يكن ديناً فلا خلاف فى التحالف (قوله ولا تحالف بعد هلاك بعضه) أى هلاك
بعد القبض كما سيذكره فيما لان التحالف بعد القبض ثبت بالنص على خلاف القياس وورد
الشرع به فى حال قيام السعلة والسعلة اسم للجمعة فلا تبقى بعد فوات جزء منها ولا يمكن التحالف
فى القاسم الاعلى اعتبار حصته من الثمن ولا بد من القسمة على قيمته - ما والقيمة تعرف بالظن
والخزوف يودى الى التحليف مع الجهل وذلك لا يجوز (قوله عند المشتري) أى قبل نقد الثمن
(قوله بعد قبضهما) فلو قبله يتحالفان فى موتهما وموت أحدهما وفى الزيادة لوجود الانتكار
من الجانبين كفاية ولو عند البائع قبل القبض تحالفوا على القاسم عندهم (قوله لم يتحالفوا عند
أبى حنيفة) أى والقول قول المشتري بيمينه لان التحالف مشروط بعد القبض بقيام السعلة
وهى اسم للجمع المبيع كما تقدم فاذ هلك بعضه انعدم الشرط وقال أبو يوسف يتحالفان فى
الحى ويقضى العقد فيه ولا يتحالفان فى الهالك ويكون القول فى غنمه قول المشتري وقال محمد
يتحالفان عليه - ما ويقضى العقد فيه - ما ويرد الحى وقيمة الهالك كفى العيب - (قوله الآن
يرضى البائع بترك حصة الهالك أصلاً) أى لا يأخذ من ثمن الهالك شيئاً أصلاً ويجعل الهالك
كان لم يكن وكان العقد لم يكن الاعلى الحى القاسم فى غنمه يتحالفان فى غنمه ويكون الثمن كله فى
مقالة الحى ويشكول أيهم لزم دعوى الآخر كفى غرر الافكار (قوله يتحالفان) أى على
ثمن الحى فان حاقا فسخ العقد فيه وأخذه ولا يؤخذ من ثمن الهالك ولا من قيمته نى وأيهما
نكل لزمه دعوى الآخر كفى التبيين (قوله هذا على تخريج الجمهور) أى صرف الاستثناء
الى التحالف ولفظ الميسر يدل على هذا لان المستثنى منه عدم التحالف حيث قال لم يتحالفوا
الا ان يرضى الخ (قوله وصرف مشايخ الاستثناء) أى المقدر فى الكلام لان المعنى ولا
تحالف بعد هلاك بعضه بل ايمين على المشتري قال فى غرر الافكار بعد ذكره ما قدمناه وقبل
الاستثناء ينصرف الى حالف المشتري المفهوم من السابق يعنى يأخذ من ثمن الهالك قدر ما أقر
به المشتري - وحالف لا الزائد الا ان يرضى البائع ان يأخذ القاسم ولا يخصه فى الهالك فى نقد
لا يحالف المشتري اذ البائع أخذ القاسم صلها عن جميع ما ادعاه على المشتري فلم يبق حاجة الى
تحليف المشتري وعن أبى حنيفة انه يأخذ من ثمن الهالك ما أقرب المشتري لزيادة قيمته الحاقان
وبترادان فى القاسم اه (قوله الى عين المشتري) اعلم ان المشايخ اختلفوا فى هذا الاستثناء
فأهامة على انه منصرف الى التحالف لانه المذكور فى كلام القدورى فتقدير الكلام لم يتحالفوا
الا اذا ترك البائع حصة الهالك فيتحالفان وقال بعضهم انه منصرف الى عين المشتري المقدر فى

لان المبيع كل منهما
ويرد مثل الهالك أو قيمته
كألو اختلاف فى جنس الثمن
بعد هلاك السعلة بان قال
أحدهما دراهم والآخر
دينار فحالفوا لزم المشتري
رد القيمة (سراج (ولا)
تحالف (بعد هلاك بعضه)
أو نحو وجهه عن ما يملكه
كعبد بن مات أحدهما
عند المشتري بعد قبضهما
ثم اختلفا فى قدر الثمن لم
يتحالفوا عند أبى حنيفة
وجه الله تعالى (الا أن يرضى
البائع بترك حصة الهالك)
أصله فى نقد يتحالفان هذا
على تخريج الجمهور وصرف
مشايخ بلح الاستثناء الى عين
المشتري

ولا بعد موت المتعاقدين أو أحدهما مع شدة الحاجة الى ذلك وقد ذكر ذلك مفصلاً في
التاريخية فارجع اليه ان شئت ثم بحثت في الكتب فرأيت ابن مراك قال في شرح المجموع اعلم
ان مثله التغير مذكورة في المنظومة وقد اهلها المصنف ثم تغيره الى زيادة ان كان من حيث
الذات بعد القبض متصلاً كانت او منفصلة متولدة من عينها كالولد او بدل العين كالارض
والعقر يتحالفان عند محمد خلافهما واذا احالنا بترادف القيمة عنده الا ان شاء المشتري ان
يرد العين مع الزيادة وقيل بترادف ان رضى المشتري اولا قيدنا الزيادة بقولنا من حيث الذات
لانها لو كانت من حيث السعر يتحالفان سواء كان قبل القبض او بعده وقيدنا بقولنا متولدة
من عينها لانهم لو لم تكن كذلك يتحالفان اتفاقاً ويكون الكسب للمشتري عندهم جميعاً وفي
التاريخية وفي التجريد وان وقع الاختلاف بين ورثتهما أو بين ورثة أحدهما وبين الحى فان
كان قبل قبض السلعة يتحالفان بالاجماع وفي شرح الطحاوى الا ان العين على الورثة على
العلم وان كان بعد القبض فكذلك عند محمد وعلى قول ابى حنيفة وابى يوسف يتحالفان وفي
شرح الطحاوى والقول قول المشتري او قول ورثته بعد وفاته وفيه اولى في الخلاصة من اجل ان
شبهات البائع والمشتري ووقع الاختلاف في الثمن بين الحى وورثة الميت ان مات البائع
فان كانت الساعة في يد الورثة يتحالفان وان كانت الساعة في يد الحى لا يتحالفان عندهما وقال
محمد يتحالفان هذا اذا مات البائع فان مات المشتري والساعة في يد البائع يتحالفان عند الكل
وان كانت الساعة في يد ورثة المشتري عندهما لا يتحالفان وعلى قول محمد يتحالفان وهذا
العائد بمنزلة الماعود عليه ومن ذكر مثله التغير بالزيادة والنقص الاختيار والمنهاج والتغير
بالعيب الدرر والغرر والله تعالى اعلمه (واقعة حال) * اختلاف المشتري مع الوكيل بقبض
الثمن هل يجرى التحالف بينهما وقد كتبت الجواب لا يجرى اذا الوكيل بالقبض لا يحلف
وان ملك الخصومة عند الامام فيدفع الثمن الذي اقر به له واذا حضر الموكل المباشرة لا تعد
وطلبه بالزيادة يتحالفان حينئذ اهـ ثم ان الشارح تبع الدرر ولا يخفى ان ما قالوه اولى لما
علمت من شعوره العيب وغيره تأمل (قوله وحالف المشتري) لانه يتكرر زيادة الثمن فلو ادعى
البائع ان مادفعه اليه بعض منه هو المبيع والباقي ودبغة فبغى ان يكون القول بقوله لانه
منكر لقبلك الباقي ولا يرجع (قوله الا اذا استهلك البائع الخ) أى فانما يتحالفان بقيام
القيمة مقام العين بخلاف ما اذا كان المسمى المشتري فانه يجعل قابضاً باسمه لا كد يلزمه
المبيع وصار كالموكل في يده فلا تحالف والقول له في انكار الزيادة يمينه ولو استهلك البائع
كان نسخاً للمبيع كالموكل بنفسه فلا حاجة الى التحالف ولذا قال قاضي زاده في قوله بعد هلاك
المبيع لو عند المشتري وأراد بغير المشتري الاجنبى فانما يتحالفان على قيمة المبيع كافي
اليمين والبر (قوله وقال محمد والشافعي يتحالفان ويضخ على قيمة الهالك) وهل تعتبر قيمة
يوم التلف أو القبض أو اقلها ما يرجع (قوله وهذا) أى الاقتصار على عين المشتري (قوله
لو الثمن ديناً) بان كان دراهم أو ديناراً أو مكيلاً أو موزوناً وان كان عيناً بان كان العدة مقايضة
فاختلفا به ههناك أحد البدين يتحالفان بالاتفاق كما صرح به الشارح (قوله فلو لم يقايضة
تحالفاً) وان اختلفا في كون البديل ديناً أو عيناً ان ادعى المشتري انه كان عيناً يتحالفان عندهما

(و- ان المشتري) الا اذا
استهلكه في يد البائع غير
المشتري وقال محمد والشافعي
يتحالفان ويضخ على
قيمة الهالك وهذا هو الثمن
ديناراً لو لم يقايضة تحالفاً
اجماعاً

أصل شرط الخیار وقد رده عند علمائنا الثلاثة ويتحالفان عند زفر والشافعي ومالك كما في البناءة
 (قوله أو ضمان) أي ضمان الثمن بأن قال بعتك بشرط أن يتكفل لي بالثمن فلان وإنكر
 المشتري ومنه له ضمان العهدة جوى قال قول قول المنكر (قوله وقبض بعض غن)
 أو حط البعض أو إبراء الكل وقد يبايع بعض مع أن كل الثمن كذلك لدفع وهم وهو أن الاختلاف
 في أصل بعض الثمن لما أوجب التحالف كما سبق ذهب الوهم إلى أن الاختلاف في قبض بعضه
 يوجب التحالف أيضا فصرح بذلك رده دفعه له كما في البرجندى فظهر أن القيمة ليس للاحتراز
 بل لدفع الوهم وأراد بالقبض الاستيفاء فيشمل الاختلاف والخط والإبراء ولو كلاً كما في معراج
 الدراية (قوله والقول للامتنع) لا يمتنع لأنه اختلاف في غير الميعود عليه وبه فاشبه
 الاختلاف في الخط والإبراء وهذا لأن بانه لا يمتنع ما به قوام العقد بخلاف الاختلاف في
 وصف الثمن أو جنسه فإنه بمنزلة الاختلاف في القدر في جريان التحالف لأن ذلك يرجع إلى
 نفس الثمن فان الثمن دين وهو يعرف بالوصف ولا كذلك الأجل فإنه ليس بوصف الا ترى أن
 الثمن موجود به دمه فيه فالقول لمنكر الخیار والأجل مع عبثه لأنه ما يشترطان بعارض
 الشرط والقول لمنكر العوارض بغير قال العلامة المقدسي ولأن أصل الثمن حق البائع
 والأجل حق المشتري ولو كان وصفه لاتباع الأصل وكان حق البائع ولقائل أن يقول هذا
 خلاف المقول لأنه استدل ببقاء الموصوف على بقاء الصفة والصفة قد تزول مع بقاء
 الموصوف بان تنزل صفاته عندكم البيع يقع بغير ثمن ثم زاد أو ينقص مع بقاءه اهـ تأمل
 (قوله وقال زفر والشافعي يتحالفان) أي في المسائل الثلاثة وهي الأجل والشرط وقبض
 بعض الثمن وعليه صاحب المواهب بقوله وإن اختلاف الأجل أو شرط خيار أو قبض الثمن
 لم يتحالفوا عنه إنما واكتفيا بين المنكر حيث أشار بعنه دنا إلى خلاف مالك والشافعي
 وباكتفيا إلى خلاف زفر فكان على الشارح أن يزيد مالكا وجعل المبنى الخلاف قاصرا
 على الأجل حيث قال وعند زفر والشافعي ومالك يتحالفان في الأجل إذا اختلفا في أصله وقد رده
 (قوله ولاتتحالف إذا اختلفا) أي في مقدر الثمن معراج ومنه له في متن الجمع (قوله
 بعد هلاك المبيع) أي عند المشتري أما إذا هلك عند البائع قبل قبضه انفسخ البيع ط
 ومعراج وأفاد أنه في الأجل وما بعده لا فرق بين كون الاختلاف بعد الهلاك أو قبله (قوله
 أو تعيبة بما لا يرد به) هذا دخل في الهلاك لأنه منه تأمل ثم ان عباراتهم هكذا أو صار بحال
 لا يرد على رده بالعيب قال في الكفاية بان زاده متصلة أو منفصلة اهـ أي زيادة من
 الذات كمن ولد وعقر قال في غرر الأفكار وتفسير إلى زيادة منشؤها الذات بعد القبض
 متصلة كانت أو منفصلة كولد وارش وعقر وإذا اختلفا عنه دعه يدفعه على القيمة إذا
 اختار المشتري رد العين مع الزيادة ولو لم تنشأ من الذات سواء كانت من حيث السعر أو غيره
 كانت قبل القبض أو بعده يتحالفان اتفاقا ويكون الكسب للمشتري اتفاقا اهـ قال
 الرملي وقد صرحوا بان الزيادة المتصلة بالمبيع التي تتولد من الأصل مانعة من رد كالفرو
 والبناء وطحن الحنطة ونحو اللحم وخبز الدقيق فإذا وجد شيء من ذلك لاتحالف عندهما أخلافا
 الحمد والله تعالى أعلم ولم يذكر غالب الشارحين واصحاب الفتاوى اختلافهما ما بعد الزيادة

أو ضمان (وقبض بعض
 ثمن والقول للمنكر)
 بيمينه وقال زفر والشافعي
 يتحالفان (ولا تحالف إذا
 اختلفا) (بعد هلاك المبيع)
 أو نحوه عن مالك أو
 تعيبة بما لا يرد به

ثمانية لكنه ليس مقصودا بل وقع في ضمن اختلافه ما في الرق وفي البحر من البيع الفاسد
 ولو دامت الرق وهو عشرة أرطال فقال البائع الرق غيرة وهو خسة أرطال فاقول قول
 المشتري مع عينه لانه ان اعتبر اختلافه في تعيين الرق المقبوض فالقول قول القابض ضعيفا
 كالأمين وان اعتبر اختلافه في الثمن فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة اه (قوله)
 كالو اختلافه في وصف المبيع محتمز وله سابقا أو وصفيه أي الثمن والحاصل انه ما اذا اختلفا
 في الوصف فان كان وصف الثمن تحالفا وان كان وصف المبيع فاقول للبائع ولا تحالف
 (قوله فاقول للبائع ولا تحالف) لان اختلافهما ليس في البديل لكن المشتري يدعي اشتراط
 أحرازه والبائع ينكره والقول للمتنكر بيمينه (قوله لكونه لا يحتل به قوام العقد) لانه
 اختلاف في غير العقد وعليه وبه فاشبهه الاختلاف في الخط والبراء (قوله فهو أجل)
 أطلقه فشمع الاختلاف في أصله وقدره فالقول للمتنكر الزائد بخلاف ما لو اختلفا في الأجل في
 السلم فانهم يتحالفان كما قدمناه في بابيه وخرج الاختلاف في مضيه فان القول فيه للمشتري
 لانه حقه وهو منكر استيناف حقه كذا في النهاية بحر * قال في البدائع وقوله ولا أجل أي في
 أصله أو في قدره أو في مضيه أو في قدره ومضيه ففي الأولين القول قول البائع مع عينه وفي
 الثالث القول قول المشتري وفي الرابع القول قول المشتري في الماضي وقول البائع في القدر
 وباقي التفصيل فيها في غاية البيان ومنه ما لو ادعى عليه أنه اشترى بشرط كونه كتابا أو خبازا
 فلا حاجة الى تقديمه وفي البحر أيضا ويستثنى من الاختلاف في الأجل ما لو اختلفا في الأجل
 في السلم بان ادعاه أحدهما ونفاه الآخر فان القول فيه المدعيه عند الامام لانه فيه شرط وتركه
 فيه مفقود لا عقد واقدامهما عليه يدل على الصحة بخلاف ما نحن فيه لانه لا يتعلق بالصحة
 والفساد فيه فكان القول ثانياه اه وفيه عن الظهيرية قال محمد بن الحسن في رجلين
 تبايعا شيئا واختلفا في الثمن فقال المشتري اشتريت هذا الشيء بخمسين درهما الى عشرة
 شهور اعلى ان أودى البك كل شهر درهمين ونصفا وقال البائع بعه كعبانة درهم الى عشرة
 أشهر على أن تودى الى كل شهر عشرة دراهم وأقاما البيعة قال محمد تقبل منهما درهمين وأخذ
 البائع من المشتري ستة أشهر كل شهر عشرة وفي الشهر السابع سبعة ونصفا ثم يأخذ بعد ذلك كل
 شهر درهمين ونصفا الى أن تتم له مائة لان المشتري أقرب بخمسين درهما على أن يودى اليه كل
 شهر درهمين ونصفا وبرهن دعواه بالبيعة وأقام البائع البيعة بزيادة خمسين على أن يأخذ من
 هذه الخمسين مع ما أقربه المشتري في كل شهر عشرة قال زيادة التي يدعيها البائع في كل شهر سبعة
 ونصف وما أقربه المشتري في كل شهر درهمان ونصف فاذا أخذ في كل شهر عشرة فقد أخذ في
 كل ستة أشهر مائة دعاه خمسة وأربعين ومعا أقربه المشتري خمسة عشر بقي الى تمام ما يدعيه
 من الخمسين خمسة فيأخذها البائع مع ما يقربه المشتري في كل شهر وذلك سبعة ونصف ثم يأخذ
 بعد ذلك في كل شهر درهمين ونصفا الى عشرين شهرا حتى يتم المائة وهذه مسئلة نهجية يقف
 عليها من أمن النظر فيما ذكرناه اه (قوله وشرط رهن) أي بالثمن من المشتري (قوله)
 أو خبار) فالقول للمتنكره على المذهب وقد ذكرنا القوانين في باب خيار الشرط والمذهب
 ما ذكرناه من الالتماس اثبتان بعارض الشرط والقول للمتنكر العوارض بحر ولا فرق بين

كما لو اختلفا في وصف
 المبيع كقوله اشترى به على
 أنه كتاب أو خباز وقال
 البائع لم اشترط فالقول
 للبائع ولا تحالف ظهيرية
 (و) قبلها بخلافهما في ثمن
 ومبيعه لانه لا يحالفا في
 غيرهما الكونه لا يحتل به
 قوام العقد فهو أجل
 وشرط رهن أو خبار

بان الخلاف وجب عليه لانه كاره وانما وجب على البائع والمشتري لان كلامهم ما منكر (قوله في
 الاصح) اشارة الى تضعيف ما في الزيادات بضم الاء ثبات الى النفي تاكيدا وعبارته يصح البائع
 بالله ما باعه بالف ولقد باعه بالفين ويحالف المشتري بالله ما اشترى بالفين واذا اشتراها بالف قال في
 المنع والاصح الاقتصار على النفي لان الايمان على ذلك وضعت (قوله بطالب أحدهما) وهو
 الصحيح لانهم لما حلفا لم يثبت مدعى كل منهما ما فبقى بينهما من مجهول فيفسخه القاضي قطعا
 للمنازعة وفرع عليه في المبسوط بقوله فلو وطئ المشتري الجارية المبيعة بعد الحالف وقبل
 الفسخ يحل لانهم لم يخرج عن ملكه ما لم يفسخ القاضي درر وفسخ القاضي ايس بشرط حق
 لو فسخاها انفسخ لان الحق له ما وظاهره ان فسح أحدهما لا يكفي وان اكنى بطالبه بحر
 وجوى وقوله في الدرر ولو وطئ المشتري الجارية الخ بفتح هاء وانوطا لا ينفع من ردها بعد
 الفسخ للحالف بخلاف ما لو ظهر به اعيب قد رجم به بالوط حيث لا يملك ردها وانما يرجع
 بالنقصان الا اذا وطئ لاختبار بكارته افوجدها نيبا ونزع من ساعته ولم يلبث اه فيفرق
 بين هـ هـ اذا واللعان وهو ان الزوجين اذا تلاعنا فالقاضي يفرق بينهما ما طلبا التفریق أو لم يطلباه
 لان حرمة المحل قد ثبتت شرعا لللعان على ما قاله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان أبدا وهذه
 الحرمة حق الشرع وأما العقد وفسخه فلهما بدليل قوله عليه الصلاة والسلام فقالوا تردا
 (قوله او طابهما) لا حاجة اليه اعلمه بالاولى (قوله ولا يفسخ بالتخالف) في الصحيح أي بدون
 فسخ القاضي لانهم لما حلفا لم يثبت مدعى أحدهما ما فبقى بينهما من مجهول فيفسخه القاضي قطعا
 للمنازعة وانما لم يثبت بدل يبق بينهما لا بدل وهو فاسد في رواية ولا بد من الفسخ في القاسدها
 جوى (قوله ولا يفسخ أحدهما) لبقاء حق الآخر ولا ولاية له احببه عليه بخلاف القاضي
 فانه لا ولاية العامة (قوله بل يفسخهما) أي لا توقف على القاضي لان له ما الفسخ
 بدون اختلاف فكذلك امره فكيف يفسخه البائع بتراضيه ما يفسخ به ولا يحتاج الى قضاء قال في
 البحر وظاهر ما ذكره الشارحون انه ما لو فسخاها انفسخ بلا توقف على القاضي وأن فسح
 أحدهما لا يكفي وان اكنى بطالب أحدهما (قوله لزمه دعوى الآخر) لانه جعل بالذلا
 فلم يبق دعواه معارضة لدعوى الآخر فلهذا لم يزم القول ببقونه منج أي بثبوت مدعى الآخر
 (قوله بالقضاء) متعلق بقوله لزم أي لا يجوز الدنك قول بل اذا اتصل به القضاء قال في التبيين
 لانه بدون اتصال القضاء به لا يوجب شيئا ما على اعتبار البذل فظاهره ما على اعتبار انه اقرار
 فلانه اقرار فيه شبهة البذل فلا يكون موجبا بانفراده اه (قوله والسلمة فائقة) احترازها
 اذا هلكت وسباني متنا (قوله وهـ لذا كله) أي من التحالف والفسخ (قوله كاختلافهما في
 الرق) أي الظرف بان باعه القر في رق ووزنه مائة رطل ثم جاء بالرق فارغ اليد على صاحبه ووزنه
 عشرون فقال البائع ايس هـ لذا في وقال المشتري هو وزنك قال قول المشتري قول المشتري سواء سمى
 لكل رطل ثمننا أولم يسم جعل هذا الاختلاف في المقبوض وفيه القول قول القابض وان كان في
 ضمنه اختلافا في الثمن لم ينع به في ايجاب التحالف لان الاختلاف فيه وقع مقتضى
 اختلافهما في الرق (قوله فائقة قول للمشتري) لان القول قول القابض أمينا كان أو ضعيفا
 (قوله ولا تحالف) وان لزم في ضمنه ما الاختلاف في الثمن فالبايع يجبه له نهين والمشتري

في الاصح (وفسخ القاضي
 البائع بطالب أحدهما
 أو بطالبهما ولا يفسخ
 بالتحالف ولا يفسخ أحدهما
 بل يفسخهما ما بحر
 (ومن نكل) منهم (لزمه
 دعوى الآخر) بالقضاء
 واصله قوله صلى الله عليه
 وسلم اذا اختلف المتبايعان
 والسلمة فائقة بعينها
 فقالوا تردا وهـ لذا كله
 لو الاختلاف في البذل
 مقصودا لو في ضمن شيء
 كاختلافهما في الرق
 فالقول للمشتري في انه
 الرق ولا تحالف

ان ترضى بدعوى صاحبك والافضل ان البيع لان القصد قطع المنازعة وقد امكن ذلك برضا
احدهما بغيره الاخر فيجب ان لا يجعل القاضي بالفسخ حتى يسأل كلا منهما بما يختاره كما
في الدرر وهذا قياسي ان كان قبل القبض لان كلا منهما منكر واستصحبني بعده لان المشتري
لا بدعي شي الا ان المبيع لم يبق دعوى البائع في زيادة الثمن والمشتري ينكره فكان يكفي
حلفه لكن عرفناه بحديث اذا اختلف المتبايعان والساعة فأنه يعينهما القافوا تردادا قال في
الاشباه وبسنتي من ذلك ما اذا كان المبيع عبدا اختلف كل بعثقه على صدق دعواه فلا
تصالح ولا فسخ ويلزم البيع ولا يمتنع واليمين على المشتري كما في الواقعات اه ويلزم من
الثمن ما اقربه المشتري لانه منكر الزيادة لان البائع قد اقر ان العبد قد عتق (قوله فخالفا) اي
اشترى كافي الخلف فهو ساني وظاهر كلامهم وما سبق انه يقع ابضاع على الخلف منهما (قوله
ما لم يكن فيه خيار) اي لاحدهما قال الجوى وأشار به زهما الى ان البيع ليس فيه خيار
لاحدهما اول هذا قال في الخلاصة اذا كان للمشتري خيار روية او خيار عيب او خيار شرط
لا يتخالفان اه والبائع كالمشتري وظاهره انه يتعين عليه الفسخ ولو ابي بغيره وبجور
والمقصود ان من له الخيار ممكن من الفسخ فلا حاجة الى التفات ولكن ينبغي ان البائع اذا
كان يدعي زيادة الثمن وانكرها المشتري فانه خيار للمشتري يمنع الخلف وما خيار
البائع فلا ولو كان المشتري يدعي زيادة المبيع والبائع ينكرها فان خيار البائع يمنع
لتمكنه من الفسخ وما خيار المشتري فلا هذا ما ظهر لي بخروج الانقلا بغير وحاصله ان من
له الخيار لا يتمكن من الفسخ دائما فينبغي تخصيص الاطلاق (قوله فيفسخ) لانه يستغنى عن
التخالف حينئذ (قوله وبدا) اي القاضي بين المشتري أي في الصور الثلاثة كما في شرح ابن
الكامل وكذا في صورتى الاختلاف في الوصف والجنس (قوله لانه البادئ بالانكار) لانه
يطالب أولا بالثمن وهو ينكره ولا حجة له ان ينكر فتمجمل فائدة نكوله بالزامه الثمن ولو بدأ
ببين البائع فتعذر مطالبته بتسليم المبيع حتى يستوفي الثمن وهذا ظاهر في التخالف
في الثمن أما في المبيع مع الاتفاق على الثمن فلا يظهر لان البائع هو المنكر فالظاهر البداهة به
ويشهد له ما سبق ان اذا اختلف المؤجر والمستاجر في قدر المدقة بين المؤجر الى ذلك أو ما
الفه ساني وبجاء مثل هذا العلامة الرمل (قوله وهذا) أي البدع بين المشتري (قوله
مقايضة) وهي بيع ساعة بساعة (قوله أو صرفا) هو بيع غن بغن (قوله فهو مخير) لان كلا
منهما فيهما مشترى من وجه فاستويا فيخير القاضي ولانهم ما يمان معا فلم يكن أحدهما سابقا
(قوله وقيل يقرع ابن مالك) هذا راجع الى ما قبل فقط لا الى المقايضة والعريف لانه لم يحل
فيهما ما خلافا قال العيني وبدأ بين المشتري عنه محمد وأبي يوسف وزفر وهو رواية عن أبي
حنيفة وعليه الفتوى وعن أبي يوسف انه يبدأ بيمين البائع وهو رواية عن أبي حنيفة وقيل
بقرع بينهما في البداهة اه (قوله ويقصر على النبي) بان يقول البائع والله ما باعته بالف
ويقول المشتري والله ما اشتريته بالفين ولا يزيد الاول ولا قد بعت به بالفين ولا يزيد الثاني ولا قد
باعني بالف لان الايمان على ذلك وضعت الا ترى انه اقصر عليه في القسامة بقوله ما فاة لنا
ولا امانا له فأنلوا المعنى ان اليمين تجب على المنكر وهو الثاني فيحلف على حية النبي اشعارا

تخالفنا ما لم يكن
فيه خيار فيفسخ من له
الخيار (وبدا) بيمين
(المشتري) لانه البادئ
بالانكار وهذا (لو) كان
(بيع بين يدين والابان
كان مقايضة أو صرفا) فهو
مخير وقيل يقرع ابن مالك
ويقصر على النبي

ولم يتعرض للاختلاف في رصفه أو جنسه لأنه لا يوجب التحالف بل القول فيه للبائع مع عينه
 صرح بالاول في الظهيرة على ما سئذ كره ان شاء الله تعالى عند ذكر الشارح له ولم اومن صرح
 بالثاني ولكن يدخل تحت الاختلاف في اصل المبيع تدبر (قوله لأنه نوردعوا بالحنة) وبقي
 في الاخر محمود الدعوى والبيئة أقوى لانهم اتلزم الحكم على القاضي بخلاف الدعوى وفي البحر
 عن المصباح البرهان الحجة وبإضاهاه قبل النون زائدة وقيل أصلية وحكي الازهرى
 القولين فقال في باب الثلاثي النون زائدة وقوله برهن فلان مولد والصواب أن يقال أبرهنا
 جاء بالبرهان كما قال ابن الاعرابي وقال في باب الرباعي برهن اذا أتى بحجة اهـ (قوله وان
 برهننا فثبت الزيادة) باتعنا كان أو مشترى حوى اذ لا معارضة أى في الزيادة أى ان برهن
 كل منهما في الصورتين حكم بان أثبت الزيادة وهو البائع ان اخلفا في قدر الثمن والمشتري ان
 اخلفا في قدر المبيع هـ اذ ما مقتضى ظاهر كلامه وكذا اذا اخلفا في وصف الثمن أو جنسه
 وبرهن كل على ما ادعاه حكم لمثبت رصف أو جنس اقتضى زيادة وهـ اذ ما مقتضى سياق كلامه
 وسماقه أيضا حيث صرح في بيان اختلاف الاجل بان التحالف يجري في الاختلاف في وصف
 الثمن أو جنسه تدبر (قوله اذ البيّنات للاثبات) ومثبت الاقل لا يعارض مثبت الاكثر
 ولان الثاني منه كرويكفیه اليهين فلا حاجة لبيئة بخلاف مدعى الزيادة لأنه مدع حقيقة
 ولا يعطى بدعواه بل أبرهان وفي الرباعي قال البائع بعثك هذه الجارية بعبدك هـ اذ قال
 المشتري اشترى بتمامك بمائة دينار واقاما البيئة فبيئة البائع أولى لانما ثبت الحق له نفسه
 والاخرى تنقمه والبيئة للاثبات دون النفي (قوله وان اخلفا فيهما) أى الثمن والمبيع جميعا
 بان ادعى البائع أكثر مما يدعيه المشتري من الثمن وادعى المشتري أكثر مما يقر البائع من
 المبيع في حالة واحدة فبيئة البائع أولى في الثمن وبيئة المشتري أولى في المبيع لان حجة البائع
 في الثمن أكثر اثباتا وحجة المشتري في المبيع أكثر اثباتا درر ومصره في العناية بما اذا قال
 البائع بعثك هذه الجارية بمائة دينار وقال المشتري بعثتها وأخرى معها بخمسين ديناراً واقاما
 البيئة فبيئة البائع أولى في الثمن وبيئة المشتري أولى في المبيع انظر الى اثبات الزيادة فهما
 جميعا لا المشتري بمائة دينار قيل هذا قول ابى حنيفة آخر او كان يقول ولا وهو قول زفر بقضى
 بهما لا المشتري بمائة وخمسة وعشرين ديناراً (قوله لو في الثمن) يجب اسقاط لو هنا وفي قوله لو في
 المبيع ح لان في زيادة لو هنا في المرضعين خلافاً وعبرة الهداية ولو كان الاختلاف في الثمن
 والمبيع جميعا فبيئة البائع في الثمن أولى وبيئة المشتري في المبيع أولى انظر الى زيادة الاثبات
 مدنى (قوله في الصور الثلاث) فيها وفي احدهما (قوله فان رضى كل بقالة الاخر فيها) بان
 رضى البائع بالثمن الذي ذكره المشتري عنه هـ الاختلاف فيه هـ او رضى المشتري بالمبيع الذي
 ذكره البائع ان كان الاختلاف فيه او رضى كل بقول الاخر ان كان الاختلاف فيه هـ والاولى في
 التعيين أن يقول فان تراضت على شيء بان رضى البائع بالثمن الذي ادعاه المشتري او رضى
 المشتري بالمبيع الذي ادعاه البائع عند الاختلاف في احدهما او رضى كل بقول الاخر عند
 الاختلاف فيهما لان ما ذكره الشارح لا يعمل الا صورة الاختلاف فيهما انما لم (قوله وان لم
 يرض واحد منهم ابدعوى الاخر فالحق) قيده بالاشارة الى ان القاضي يقول لكل منهما ما

لأنه نوردعوا بالحنة (وان
 برهننا فثبت الزيادة)
 اذ البيّنات للاثبات (وان
 اخلفا فيهما) أى الثمن
 والمبيع جميعا (قدم برهان
 البائع لو) الاختلاف (في
 الثمن وبرهان المشتري
 او في المبيع) نظر الاثبات
 الزيادة (وان هـ) في
 الصور الثلاث عن
 البيئة فان رضى كل بقالة
 الاخر فيها (و) ان لم يرض
 واحد منهم ابدعوى
 الاخر

وعبارة الدرر ولولم يكن له بينة واستخلفه أى أراد تخليف المدعى جازاته وتوبه علم ما في عبارة
 الشارح من الإيهام فتنبه أفاده سيدي الوالدرجه الله تعالى * ونقل أيضا عن البصر عن العزازية
 ولوقال المدعى عليه حين أراد القاضي تخليفه أنه حلف على هذا المال عند قاض آخر
 أو برأني منه إن برهن قبل واندفع عنه الدعوى والاقال الامام البرزوى انقلب المدعى مدعى
 عليه فان كل اندفع الدعوى وان حلف لزمه المال لان دعوى الابرأه من المال اقرار
 بوجود المال عليه بخلاف دعوى الابرأه عن دعوى المال اه وظاهره هذا ان قول
 الشارح والافله تخليفه أى والا يبرهن فله تخليفه أى تخليف المدعى الاول تامل (قوله)
 قلت ولم أر الخ قال سيدي الوالدرجه الله تعالى وجدت في هامش نسخة شيخنا بخط بعض
 العلماء مانصه قد رأيت في أواخر القضا قبيل كتاب الشهادة من فتاوى السكر بنشى معز بالاول
 قضا جواهر الفتاوى وعبارته رجل ادعى على آخر دعوى وتوجهت عليه اليمين فلما عرض
 القاضي اليمين عليه فقال انى حلفت بالطلاق أن لا احلف أبدا ولا أن لا احلف حتى لا يقع على
 الطلاق فان القاضي يعرض عليه اليمين ثلاثا ثم يحكم عليه بالسكوت ولا يسطع عنه اليمين
 بهذا اليمين اه (قوله فيجبر) وهو محمول لانه نا كل عن اليمين في قضى عليه به لان الذى تقدم
 ان لا آفة انما هي قيد في السكوت لافى قوله لا احلف لو فرض ان هذا من الاتفاقه وسبق عن
 العناية ان القاضي لا يجبر بدمان الحاق الغير بذا - دهم اى الاستخلاف على الحاصل أو على
 السبب فرأى ان الجانب المدعى أولى فعلى هذا لا يبرز بدعواه بالخلف بالطلاق وقضى عليه
 بالسكوت على ان ذلك يكون بالاولى لانه هو الذى الحق الضمير يتقصد به باقدا مة على الحلف
 بالطلاق كما أفاده أبو السعود (واقول) لو كان ذلك جهة هجة أهمل به كل من توجهت عليه بين
 فيلزم ضياع حق المدعى ومخالفة نص الحديث واليمين على من انكر فتدبر والله تعالى اعلم
 وأسئع الله العظيم

(باب التحالف) *

التحالف من الحلف بفتح الحاء وهو القسم واليمين فيكون معناه التقاسم واما الحلف بالكسر
 فهو العهد وفي الجحر عن القاموس تحالفوا تعاقدوا وفي المصدر باح الحليف المعاهد يقال
 منه تحالفوا تعاقدوا وتعاقدا على ان يكون احدهما واحدا في التصيرة والحماية وليس بمراد
 هنا وانما المراد حلف المتعاقدين عند الاختلاف يريد به ان كلا منهما الميث كرا التحالف به في
 التقاسيم وهذا اصطلاح جديد من الفقه اه ولا يذهب عليك ان هذا غفلة عن دأب اهل اللغة
 فانهم يذكرون اصل المادة في كل كلمة ثم يفرعون عليها المزيدات فارة ولا يفرعون اخرى وهما
 كذلك حيث فرعوا بالمزيد على الحلف بالكسر ولم يفرعوا به على الحلف بالفتح تدرب كما لا يخفى
 (قوله ذكر بين الاثنين) لانه انما هو الوضع الطبع (قوله في قدرغن) دخل فيه راس المال في
 السلم كما دخل السلم فيه في البيع بجر (قوله او وصفه) بان ادعى البائع انه يدرهم راجحة
 وادعى المشتري انه يدرهم كسدة (قوله او جفنه) بان ادعى البائع انه يدرهم والمشتري
 بالدرهم وكذا لو اختلفا في جنس العقد كالهبة والبيع على المختار فيهما (قوله او في قدر مبيع)

قلت ولم اره لو قال انى
 قد حلفت بالطلاق انى
 لا احلف فيجبر
 * (باب التحالف) *

لم أقدم بين الواحد - ذكر
 بين الاثنين (اختلفا) اى
 المتبايعان (في قدرغن)
 او وصفه او جفنه (او في)
 قدر (مبيع) كبيع لمن
 برهن

مبطل لا يجوز اه بجر (قوله) حديث ذبوا عن اعراضكم باموالكم قال الجوى لما روى
 عن حذيفة رضى الله تعالى عنه انه افتدى بيمينه بماله وكذا عثمان رضى الله تعالى عنه افتدى
 بيمينه حين ادعى عليه اربعمائة درهم فقبل الاتفاق وانتهى صادق فقال اخاف ان يوافق قد ر
 يعنى فيقال هذا بيمينه الكاذبة ولان فيه صون عرضه وهو مستحسن علة لا وشرعاً ولا لحواف
 يقع في القيل والقال فان الناس بين صدق ومكذب فاذا افتدى بيمينه فقد صان عرضه وهو
 حسن قال عليه الصلاة والسلام ذبوا عن اعراضكم باموالكم (قوله اى ثابت) الاولى ان
 يقال اى لازم من جهة الحزم والمروءة وصيانة العرض اى منّا كد الفعل بمنزلة الواجب العرفى
 لا الشرى كما هو المتبادر من العبارة نعم هو غير واجب شرعاً لما علم به (قوله بدليل جواز
 الخلف صادقاً) وقد وقع من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يهايم او نشر به (قوله ولا يخلف)
 بالتشديد من التكليف اى ليس للمدعى ان يخلفه بعد (قوله لانه) اى لان المدعى اسقط حقه
 فى اليمين باخذ الفداء او الصلح عنه (قوله اسقط) الذى فى البصر لانه اسقط خصوصته باخذ
 المال منه (قوله حقه) اى حق خصوصته باخذ المال منه (قوله لو اسقطه اى اليمين) ذكر
 باعتبار كون اليمين قسماً والافهى مؤنثة (قوله اوتر كته عليه) الاوضح اوتر كته لانها سب
 انطباع قبله ولا يظهر التعبير بهلى (قوله بخلاف البراءة عن المال) اى فانه لا يستقل بالبراءة
 منه وكذا عن الدعوى اى فيصح لانه حقه (قوله لان التكليف للعالم) اى هو حق الحاكم
 حتى لو خلفه المدعى ولو عند الحاكم لم لا يعتبر كما تقدم فلا يصح الا براءة عن حق غيره وانما يصح
 فى الفداء او الصلح استحساناً على خلاف القياس بالحديث الذى ذكره ولان بالفداء او الصلح
 ياخذ المدعى على انه هو ما يدعيه على زعمه او صلحا عنه فتسقط دعواه فيسقط اليمين ضمناً
 لا قصداً (قوله اعدم ركن البيع) وهو مبادلة المال بالمال فلم يجوز ان لا يظهر تعليل الشارح
 فيما ذكر لان الذى سبق له فى اول البيع بان المال محل البيع على ان عبارة الدرر خباثة عن
 ذلك حيث قال لان الشهادة تغاير المال بالمال واليمين ليست علة وحيدة فعبارة الدرر
 أظهر فتأمل ولانه اسقاط اليمين قصداً او المدعى لا يمكنه لانه ليس حقه بل للقاضى كما مر بخلاف
 الاول فان الفداء او الصلح وقع عن المدعى وهو حق المدعى على زعمه (قوله والاى وان لم
 يكن عندكم اى او محكم لانه حينئذ غير معتبر وكذا اذا كان عند أحدكم مال لكن بتكليف المدعى
 لا الحاكم ولم يبرهن اعدم ثبوت التكليف (قوله فله تخليفه) اى تخلف المدعى لما سبق من
 ان التكليف للعالم فاذا وقع عنه غيره لا يبنى عليه حكم ذبوى قال فى نور العين اريد تخليفه
 فبرهن ان المدعى حلفنى على هذه الدعوى عند قاضى كذا يقبل ولو لا يثبت له فله تخليف المدعى
 لانه يدعى بقا حقه فى اليمين ولو ادعى ان المدعى أبرأنى عن هذه الدعوى ليس له تخليفه ان لم
 يبرهن ان المدعى يدعواه استحق الجواب على المدعى عليه والجواب اما اقرار او انكار وقوله
 أبرأنى الخ ليس باقرار ولا انكار فلا يجمع ويقال له يجب خصمك ثم ادع ماشئت وهذا بخلاف
 ما لو قال أبرأنى عن هذا الا فانه يخلف اذ دعوى البراءة عن المال اقرار بوجوده والاقرار
 جواب ودعوى البراءة مسقط فيترتب عليه اليمين ومنهم من قال الصواب ان يخلف على
 دعوى البراءة كما يخلف على دعوى التكليف واليه مال مع وعليه كثر قضاة زماننا اه
 درر

لتحديث ذبوا عن
 اعراضكم باموالكم وقال
 الشاهد الاحتراز عن
 اليمين الصادقة واجب
 قال فى البصر اى ثابت
 بدليل جواز الخلف صادقاً
 (ولا يخلف) المنكر (بعده)
 ابدل لانه اسقط حقه
 (و) قيد بالفداء او الصلح لان
 المدعى (لو اسقطه) اى
 اليمين (قصداً) بان قال برئت
 من الخلف او تركته عليه
 او وهبته لا يصح وله
 الخلف بخلاف البراءة
 عن المال لان التكليف
 للعالم كبرازية وكذا اذا
 اشترى بيمينه لم يجوز اعدم
 ركن البيع درر
 (فرع) * استخفاف
 نفسه فقال حلفنى مرة
 ان عندكم اى او محكم
 وبرهن قبل والا فله تخليفه
 درر

كون المدعى عليه شافيا الغاير بقول المدعى ولو تنازعا فالظاهر من كلامه -م انه لا اعتبار
 بقول المدعى عليه بغير أى سواء كان في جميع المسائل أو في هذه المسألة فقط حتى لو كان
 حذفا الحلف على السبب لاحتمال أن يقصد بدلة الشافى في هذه المسألة -ثله عند الحلف لان
 الشافى يحلف على الحاصل -م معتقدا مذهبهم انه لا يستحق نفقة ولا نفقة مثلا فيضيع النفع
 فاذا حلف انه ما أبانهم او ما اشترى ظهر النفع ورعاية جانب المدعى أولى لان السبب اذا ثبت
 الحق واحتمال سقوطه بعراض موهرم والاصل عدمه حتى يقوم الدليل على العارض قال تاج
 الشريعة -حكى عن القاضي أبى على النسب انه قال خرجت حاجا فدخلت على القاضي أبى عاصم
 فانه كان يدرس وخليفته يحكم فوافق جلوسى ان امرأه ادعت على زوجها نفقة العدة وأنكر
 الزوج فخافه بالله ما عليك تسليم النفقة من الوجه الذى تدعى فأتته بالرجل ليحلف نظرت
 الى القاضي فعلم أنى لماذا نظرت فنادى خليفته وقال سل الرجل من أى محله هو حتى ان كان
 من أصحاب الحديث حلفه بالله ما هي معتدة منك لان الشافى لا يرى النفقة للمبتوتة وان
 كان من أصحابنا حلفه بالله ما لها عليك تسليم النفقة اليها من الوجه الذى تدعى نظروا لها
 (قوله فيتم ضرر المدعى) فان قلت التحليف على السبب روى فيه جانب المدعى ولا نظرفيه
 للمدعى عليه لانه قد ثبت البيع والشراء ولا شفعة باربها المدعى أو بسكت عن
 الطلب والجواب أن القاضي لا يجيب بدان الحاق الضرر بأحدهم ورعاية جانب المدعى أولى
 لان سبب وجوب الحق له وهو الشراء اذا ثبت ثبت الحق له وثبوتها بما يكون باب عارضة
 فصح التمسك بالاصل حتى يقوم دليل على العارض كما قدمناه قريبا (قوله وأما مذهب المدعى
 فقبه خلاف) فقيل لا اعتبار به أيضا وانما الاعتبار لمذهب القاضي فالمدعى شافى شفعة
 الجوارعة -رحماني معهما وقيل لا (قوله والاوجه ان بسأله) أى المدعى (قوله هل نفقة قد
 وجوب شفعة الجوارع أو لا) فان قال اعترضه بها يحلف على الحاصل وان كان لا يعتد بها يحلف
 على السبب (قوله واعتقده المصنف) أى تبعه للبحر والذي يظهر القول بأنه لا اعتبار بمذهب
 المدعى عليه بل لمذهب القاضي كما هو أحد الأقوال الثلاثة حتى لو ادعى شافى شفعة الجوارع
 عند حنفى معهما لا يرى ان أهل الذمة اذا انحكروا اليها يحكم عليهم -م معتقدا نافع -هذا أولى
 فليتأمل على ان قضاء زمانا ساءلهم بالحلكم مذهب سيدنا أبى حنيفة رحمه الله تعالى
 من السلطان عز نصره (قوله لعدم تكرار رقه) لان المراد لا يسهل ترقى وان لحق بدار الحرب
 لانه لو ظهر به فوجبه القتل فقط ان لم يسلم كما سرق في بابه واظهاره أنه يمكنه بالسلامة حال الدعوى
 عملا باستصحاب الحاصل كافي -ثله الطائون (قوله على الحاصل) فيحلف السيد على أنه
 ما بينه كما عتق قائم الآن لا ما أعتقه لجواز أنه أعتقه فحق نعم عاد الى رقه فيتم ضرر بصورة هذا
 العين وكذا في الامنة ط (قوله وصح فداء العين) أى بمنل المدعى أو أنل حوى مناله
 اذا توجه حلف على المدعى عليه فاعطى المدعى مثل المدعى أو أنل صح (قوله والصالح منه) أى
 على شئ أقل من المدعى لان معنى الصلح على الخطيئة حوى فيكون الفداء أعمن من الصلح
 وحديثنا يحتاج الى نكتة وظاهر ما قرره الشارح ان أخذ المال في الفداء والصلح عن العين
 انما يحل اذا كان المدعى محقا ليكون المأخوذ في حقه بدلا كافي الصلح عن انكار فان كان

فيه ضرر المدعى فأت
 ومفاده انه لا اعتبار
 بمذهب المدعى عليه وأما
 مذهب المدعى فقبه
 خلاف والاوجه ان بسأله
 القاضي هل نفقة وجوب
 شفعة الجوارع أو لا واعتقده
 المصنف (وكذا) أى يحلف
 على السبب اجماعا (في
 سبب لا يرتفع) برفع بعد
 ثبوت (كعدمه) بدمعى
 على مولاه (عتقه) لعدم
 تكرار رقه (و) أما (في
 الامنة) ولو ساءل (واهدد
 الكافر) فأنكر رقه ما
 بالاعاق حلف مولاهما
 (على الحاصل) والحاصل
 اعتبار الحاصل الا ضرر
 مدعى سبب غير متكررة
 (وصح فداء العين والصلح
 منه)

وجبه لذلك في التحليف **هـ** وأجبت عنه فيما كتبناه عليه بجواز ان الميت أبرأ ولم يعلم المديون انه لا يتوقف على قبوله **هـ** (أقول) وأجاب عنه أيضا في نور العين حيث قال قوله لا حاجة اليه بحمل نظر لان المدعى هو ايضا مجموع الدين فلأوردتسويته بالخلاف عليه لاكتفي في الخلاف بالفظ ما تعاون ان أباكم قبضه فزيادة لفظ ولا شيء منه تدل قطعا على ان المراد انما هو دفع جميع الوجوه المحتملة في جانب المورث نظر للغريم وشذقة عليه ويجوز ان يكون وجهه زيادة ولا يرى اليه احتمال ان الغريم يتجوز فاراد بالابقاء الا برأ نظر الى اتحاد ما هما وهو خلاص الذمة **هـ** وفي البحر أيضا ومنها في دعوى الاتلاف قال في الميزان ادعى على آخره خرق توبه واحضر الشوب معه الى القاضي لا يحلفه ما خرق لاحتمال انه خرقه وأداه ضمانه ثم ينظر في الخرق ان كان بسبب امر اوضح من النقصان يحلف ماله عليه **هـ** هذا القدر من الدراهم التي تدعى ولا أقل منه وان لم يكن الشوب حاضرا كافة القاضي يبين قيمته ومقدار النقصان ثم تقرّب عليه اليقين وكذلك **هـ** هذا في هدم الخائط أو سد متاع أو ذبح شاة أو نحوه **هـ** * ثم اعلم انه تكرر منهم في بعض صور التحليف تكرار لاني لفظ اليقين خصوصا في تحليف مدعى دين على الميت فان اتصل الى خمسة وفي الاستحقاق الى أربعة مع قولهم في كتاب الايمان اليقين تكرر بتكرار حرف العطف مع قوله لا كقوله لا آكل طعاما ولا شرابا مع قولهم هتاني تغليظ اليقين يجب الاحتراز عن العطف لان الواجب عين واحدة فاذا عطف صار ثانيا ولم أر عنه جوابا بل ولا من تعرض له **هـ** قال الرمي اذا نامل المتأمل وجد التكرار التكرار للمدعى فليتأمل **هـ** يعني ان المدعى وان ادعى شيئا واحدا في اللفظ لكنه مدع لاشياء متعددة فلهذا فيحلف انهم عليه احتياطا (قوله خلافا للثاني) فقال اليقين نسبه وفي الحق المدعى فيجب مطابقة الدعواه والمدعى هو السبب الا اذا عرض المدعى عليه بما ذكرنا بان يقول الماطلوب عند طلب عينه قديم الشخص شيئا ثم يقابل فيحلف فينتقل على الحاصل ط وقد مرنا الكلام عليه مستوفى (قوله نظر للمدعى عليه) أي كما هو نظر للمدعى وهذا لتعليل قول الامام والثالث وهو ما شئ عليه في المتن من التحليف على الحاصل يعني انما يحلفه على الحاصل لا على السبب لاحتمال طلاقه بعد النكاح واقائه بعد البيع أي وادائه أو برائه بعد الغصب وتزوجه بعد الابانة ولو بعد زوج آخر في الحرمة الغليظة فلو حلف على السبب لكان حائما ولو ادعى الواقع بعد السبب لكان اثباته فيه ضرر بذلك فيكون في التحليف على الحاصل نظر للمدعى عليه (قوله لاحتمال طلاقه) أي في دعوى النكاح (قوله واقائه) أي في البيع وادائه أو برائه بعد الغصب وتزوجه بعد الابانة والحاصل ان اليقين كاتقيد شرع لرجاء النكاح فاذا حلف على السبب الذي يرتفع برفع فنكح وأقر بالسبب ثم ادعى الراجع لا يقبل منه فيتضرر بخلاف ما اذا حلف على الحاصل فان فيه نظرا اليها (قوله على السبب) بان يحلته بالله ما اشترت هذه الدار وما هي مطابقة لما بان في العدة وقد تقدم تفصيله موضعا فارجع اليه (قوله كدعوى شفعة بالحوار ونفقة مبتوتة) قيد بهما لان في الشفعة بالشركة ونفقة الرجعي يستخلف على الحاصل عندهما وعند أبي يوسف على السبب الا اذا عرض كما سبق أبو السعود (قوله لكونه شافعا) ظاهر كلام المصنف والصدور الشاهدان معرفة

== خلافا لما في البحر للمدعى عليه أيضا لاحتمال طلاقه واقائه (الاذا لزم) من الحلف على الحاصل (ترك) النظر للمدعى فيحلف بالاجماع (على السبب) أي على صورة دعوى المدعى (كدعوى شفعة بالحوار ونفقة مبتوتة والنكاح لبراهما) لكونه شافعا اصدق حلفه على الحاصل في معتقده

أوجدنا لك حجاج بعد الابانة قال في البحر ولم يستوف المؤاف رحمه الله تعالى المسائل المقررة
على هذا الاصل فتم الامانة والدين وقد ذكرناهم ما في منية المني المدعي عليه الالف يحاف
بالله ماله قبل ما يدعي ولا شيء منه لانه قد يكون عليه الالف الادره ما فيكون صادقا اه وفيما
ذكره الاسيحياني في التصليف على الوديعة اذ انكرها المدعي عليه يحاف على صورة انكاره
بالله ليس له عندك شيء ولا عليه كدين وعندي يوسف بالله ما ودعه ولا باعه ولا فرضه
قصورا والصواب ما في الخزانة وفي دعوى الوديعة اذ لم تكن حاضرة يحلف بالله ماله هذا المال
الذي ادعاه في يديك وديعة ولا شيء منه ولا له قبلك حق منه لانه متى استلم اليكها اول انسانا
عليه ان يكون في يديه ويكون عليه قيمتها فلا يكتفي بقوله في يديك بل يضم اليه ولا له قبلك حق
منه احتمالا اه * ومنهم ادعوى الملك المطابق فان كان في ملك منقول حاضرة في المجلس يحلف
بالله ما هذا العين ملك المدعي من الوجه الذي يدعيه ولا شيء منه وان كان غائبا عن المجلس ان
أقر المدعي عليه أنه في يده وأنكر كونه ملك المدعي كاف احضاره لبشير اليه وان أنكر كونه
في يده فانه يستحلف بعد صحة الدعوى ماله في يديك كذا ولا شيء منه ولا شيء عليك ولا قبلك
ولا قيمة وهي كذا ولا شيء منها كذا في الخزانة * ومنهم ادعوى اجارة الضيعة أو الدار أو الحانوت
أو العبد أو دعوى مزارعة في أرض أو معاملة في نخل بالله ما يملك وبين هذا المدعي اجارة فائقة
تامة لازمة اليوم في هذا العين المدعي ولا له قبلك حق بالاجارة التي وصفت كذا في الخزانة * ومنها
ما لو ادعت امرأة على زوجها انه جعل امرأها يدها وانما اختارت نفسها أو أنكر الزوج
فالمسألة على ثلاثة أو جهه اما أن ينكر الزوج الامر والاختيار جميعا وفيه لا يحلف على
الحاصل بخلاف لانه لو اعترف ما هي بائن منك الساعة ربما تناول قول بعض العلماء ان الواقع
بالامر بالدرجى فيحلف على السبب ولكنه يحتاط فيه للزوج بالله ما قلت له امضا آخر تزوج
تزوجتم امرأكم بيدك وما تعلم انما اختارت نفسها امكم ذلك الامر وان أقر بالامر وأنكر
اختيارها يحلف بالله ما علم انما اختارت نفسها وان أقر بالاختيار وأنكر الامر يحلف بالله
ما جعلت امرأته أنك هذه يدها قبل أن تختار نفسها في ذلك المجلس وكذا ان ادعت ان
الزوج حلف بطلاقها ثلاثا أن لا يقبل كذا او قد فعل فهو على التفصيل كذا في الخزانة * ومنها ان
ما ذكره في حلف البيع قاصر والحق ما في الخزانة وقد قدمناه قريبا * ومنها ان دعوى الكفالة
اذا كانت صحيحة بان ذكر انهم منجزة أو معاملة بشرط متعارف وانما كانت باذنه أو اجازها
في المجلس واذا حلفه بجلته بالله ماله قبلك هذه الالف بسبب هذه الكفالة التي يدعيها حتى
لا يتناول كذالة أخرى وكذا اذا كانت كفالة تعرض بالله ماله قبلك هذا الثوب بسبب هذه
الكفالة وفي النفس بالله ماله قبلك تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها كذا في
الخزانة * ومنها تحليف المسحق قال في الخزانة رجل أعاد ابنة أو أברה أو ودعها لغير مدع
وأقام بينة انهم لا يقضى له شيء حتى يحلف بالله ما بعث ولا وهب ولا أذن فيه ما ولا هي
خارجة عن ملكك للعالم * ومنها اذا ادعى غريم الميت ايفاء الدين له وأنكر الوارث يحلف ما تعلم
انه قبضه ولا شيء منه ولا برئ اليه منه كذا في الخزانة وقد مناص كقيمة تحليف مدعيه على
الميت * وفي جامع الفصولين أقول قوله ولا برئ الخ لا حاجة اليه لانه يدعي الايفاء لا البراءة فلا

قوله قصوره ومبدا
خبره قوله فيما تقدم وفيما
ذكره الاسيحياني اه منه

على الحاصل صرح و ذكرتمس الاثمة الخلو ان رواية أخرى عن أبي يوسف ان المدعى عليه
لو أنكر السبب يحلف على السبب ولو قال ما على ما يدعيه يحلف على الحاصل قاضيان وهذا
أحسن الأقاويل عمدى وعليه **كثير الفضاة** (يقول الحقير) وكذا في مختارات التوازل
اصحاب الهداية انتهى وقال نضر الاسلام البزدوى الا لا أتق أن يفوض الامر الى القاضي
فيحلف على الحاصل أو السبب أي - ما رآه مصلحة كافي الكافي ومافي المتن ظاهر الرواية كافي
الشروح واعتراض على رواية عن أبي يوسف بان الاثني التحليف على السبب دائماً ولا اعتبار
للتعريض لانه لو وقع فعل المدعى اليقينة وان يجوز فعل المدعى عليه اليقين وأجيب بانه قد لا يقدر
عليه اراؤهم من يقدم على اليقين الفاجرة فاللا اثن التحليف على الحاصل كذا لا يطل الحق قال
ابن جندب ما ذكره المعتز اعترض على قول أبي يوسف بانه لا فرق في ذلك بين التعريض
وعنده ولا يندفع بهذا الجواب (قوله أي بالله ما بينكم كذا كذا) ادخال **الفكاك**
في المسائل التي يحلف فيها على الحاصل عنده ما غفلة من صاحب الهداية والشارحين
لان أبا حنيفة لا يقول بالتحليف بالنكاح الا أن يقال ان الامام فرع على قوله - ما كفر به
في المزارعة على قوله - ما بجر أو يقال انه محمول على ما اذا كان مع النكاح دعوى المال كما
نقل عن المقدسي ولكن ذكره في اليه مقبولة أيضاً ثم قال - وهذا بعيد لان الظاهر انه يحلف
عنده في تلك الصورة على عدم وجوب المال لا على عدم النكاح فليتم امل اه (قوله وما
بينكم كذا مع قائم الآن) هذا قاصر والحق ما في الخزانة من التفصيل قال المشترى اذا ادعى
الشراء فان ذكر نقد الثمن فالمدعى عليه يحلف بالله ما هذا العبد ملك المدعى ولا شيء منه بالسبب
الذي ادعى ولا يحلف بالله ما بهتمه وار لم يذكر **المشترى** نقد الثمن يقال له أحضر الثمن فاذا
أضره استخافه بالله ما يملك قبض هذا الثمن ولا تسام هذا العبد من الوجه الذي ادعى وان شاء
حلفه بالله ما بينك وبين هذا الشراء قائم الساعة والحاصل ان دعوى الشراء مع نقد الثمن دعوى
المبيع ملكه مطلقاً وليست بدعوى العقد ولهذا تصح مع جهالة الثمن فيحلف على ملك المبيع
ودعوى المبيع مع تسليم المبيع ودعوى الثمن مع - في وليست بدعوى العقد وله - هذا تصح مع
جهالة المبيع فيحلف على ملك الثمن (قوله وما يجب عليك رد الان) المواب مافي الخلاصة
ما يجب عليك رد ولا مثله ولا بدله ولا شيء من ذلك انتهى والى بعض ذلك أشار الشارح بقوله
أو بدله لان المغصوب لو كان هالكاً لا يجب على الغاصب رد عينه له هذا ذلك بل يجب عليه رد
مثله لومثله أو قيمته لو قيمته فلو حلفه بالله ما يجب عليك رد وكان ذلك بعد هلاكه وحلف على
ذلك لم يحنث لعدم وجوب رده ح بل يحلفه بالله ما يجب عليك رد ولا رد بدله ليم حالة قيام
المغصوب وهلاكه فلو ادعى عليه قيام المغصوب حلفه بالله ما يجب عليك رد وان ادعى عليه
ان المغصوب قد هلك في يده ويريد تضمينه حلف بالله ما يجب عليك بدله وانما عجز بالبدل ليم
المثل لومثله أو القيمة لو قيمتها (قوله وما هي بائن منكم الآن) هذا في البائن الواحد وما اذا
كان بائناً لا يحلف بالله ما طلقتم - فلا مافي النكاح الذي بينكم وفي الرجعي يحلف بالله تعالى
ما هي طالق في النكاح الذي بينكم وهو - في قوله الآن قال الاسيحي يحلف بالله ما طلقتم
فلا مافي النكاح الذي بينكم (قوله وما بهتم) أي أو ما غصبت أو ما طلق لا حتمال انه رده

(أي بالله ما بينكم كذا كذا قائم
و) ما بينكم كذا مع قائم وما
يجب عليك رده) لو قائم
أو بدله لو هلك (وما هي
بائن منكم) وقوله (الآن)
منعاق بالجمع - كين
(في دعوى نكاح وبيع
وغصب وطلاق) فيه ألف
ونشر لا على السبب أي
بالله ما نكحت وما بهتم =

يتم لانه يصبر كانه قال احاف وذلك لا يكون عينا افاده الاتقاني قال في الشرع لالاية ولا بقوله
 بالله ان كان كذا لانه اذا قال نعم يكون اقرار الاعمينا ١١ (قوله فاذا اومأ برأسه أي نعم صار
 حافا) وان أشار بالانكار صار نكولا ولا يقضى عليه قنبة (قوله ان عرفه) أي الخط (قوله
 والافية اشارته) ويما مل معاملة الاخرس عبد البر (قوله ولو أعمى أيضا) أي وهو أعمى آخرس
 (قوله فابوه الخ) مراده به ما يعم الجدة كما ان المراد بوضيعة ما يشتمل وصي الجدة افاده عبد البر
 وظاهره انه يتخلف عنه فان كان كذلك فانه يكون مخصصا لما تقدم من قوله ان النيابة لا تجري
 في الحاف كذا افاده بعض الفضلاء لا يمكن صرح العلامة أبو السعود بانه مستثنى من قوله -م
 الحاف لا تجري فيه النيابة وهو ظاهر في انه يخاف ابوه أو وصيه تأمل (قوله أو من نصبه
 القاضي) الصواب نعم من نصبه القاضي لانه انما ينصب عنه اذا قدم من سبق ذكره عبد
 البر وهل يخلفون على العلم كونه حماية لعاق به حق الغير أو على البت يحرم ط (قوله
 بحر) قال فيه والقاضي لا يخبر هابل هو ممنوع عن ذلك كذا في الهداية ولو قال المسلم
 لا يخبر هابل كان أولى لما في التمهيد لا يخبر هابل لم الدخول في البيعة والكنيسة من حيث
 انه مجمع الشياطين والظاهر انهم تحررية لانهم المرادة عند الاطلاق وقد اقيمت بغيره -م
 لازم الكنيسة مع اليهود ١٢ (قوله في دعوى سبب يرتفع) أي سبب ملك ولو حكمه ما وسبب
 ضمان وقبده لان الدعوى اذا وقعت مطلقة عن سبب بان ادعى عبدا انه ملك فالبين عني
 الحكم بالاخلاق فيقال قل بالله ما هذا العبد اقلان هذا ولا شيء منه كافي العمادية (قوله
 يرتفع) أي يرتفع كالاقالة والاطلاق والرد (قوله أي على صورة انكار المنكر) وهو صورة
 دعوى المدعي بحر -م ذام عنه الاصطلاح امامه عنه الغوى فال حاصل من كل شيء ما بقي
 وثبت وذبح ما سواه كافي القاموس ويمكن اعتباره هنا فانه يخاف على الثابت والمقتدر
 الآن ويكون قوله أي على صورة الخ نفسه -م مراد وانما كان على صورته لان المنكر
 يقول لم يكن بيننا بيع ولا طلاق ولا غصب والحاصل ان التحليف على الحاصل نوع آخر
 من كيفية البين وهو الحلف على الحاصل والسبب والضابط في ذلك ان السبب اما ان يكون
 مما يرتفع برفع أو لا فان كان الثماني فالتحليف على السبب بالاجماع وان كان الاول فان
 تضرر المدعي بالتحليف على الحاصل عند الطرفين وعلى السبب عند أبي يوسف كما -م ياني
 مفصلا قال في نور العين النوع الثالث في مواضع التحليف على الحاصل والتحليف على السبب
 جع ثم المسئلة على وجوه اما ان يدعى المدعي دينا أو ما كافي عين أو حقة في عين وكل منها على
 وجهين اما ان يدعيه مطلقا أو بناء على سبب فلو ادعى دينا ولم يذ كر سببه يخلف على الحاصل
 ما له قبل ذلك ما ادعاه ولا شيء منه وكذا لو ادعى ملكا في عين حاضر أو حقة في عين حاضر ادعاه مطلقا
 ولم يذ كر له سبب يخلف على الحاصل ما هذا الاقلان ولا شيء منه ولو ادعاه بناء على سبب بان ادعى دينا
 سبب قرض أو شراء أو ادعى ملكا بسبب بيع أو هبة أو ادعى غصبا أو ودعة أو عارية يخلف
 على الحاصل في ظاهر الرواية لا على السبب بالله ما غصب ما استقرض ما اودع ما تبرع منه
 كافي وعن أبي يوسف يخلف على السبب في هذه الصور المذكرة الا عنه -م تضرر
 المدعي عليه فحو أن يقول أي القاضي قد يبيع الانسان شيئا ثم يقبل خفيته يخاف القاضي

فاذا اومأ برأسه أي نعم صار
 حافا ولو أعمى أيضا كتب
 له الجيب بخطه ان عرفه
 والافية اشارته ولو أعمى أيضا
 فابوه أو وصيه أو من نصبه
 القاضي شرح بهائية
 ولا يخلفون في بيوت
 عبادانهم -م الكراهة
 دخولها بحر (ويخاف
 القاضي) في دعوى سبب
 يرتفع (على الحاصل) أي
 على صورة انكار المنكر
 ونفسه بقوله

تخاشيا عن نشر يك الغير معه في التعظيم وذكرا لخصائصه لا يختلف غير اليهودي والنصراني
 الابائيه واختاره بعض مشايخنا لما في ذكر الامم من تعظيمها ولا ينبغي ذلك بحسب الاف السكاكين
 لانهم امن كتبه تعالى وظاهر ما في المحيط ان ما في الكتاب قول محمد وما ذكره لخصائصها وما
 فان قلت اذا حان الكافر بالله فقط ونكل عما ذكره لم يكن فيه أم لا قلت لم أر صريحا وظاهر
 قولهم انه يغفل به أنه ليس بشرط وأنه من باب التغليب فيمكن بالله ولا يقضى عليه بالنكول عن
 الوصف المذكور اه (قوله اختيار) قال فيه بعد قول المتن ويستحاف اليهودي الخ ولو اقتصر
 في الكل على قوله بالله فهو كاف لان الزيادة للتأكيد كما قلنا في المسلم وانما يغفل ليكون أعظم
 في قلوبهم فلا يتجاسرون على اليقين السكاكين اه (قوله والوثني) الوثني الصنم سواء كان
 من خشب أو حجر أو غيره والجمع وثن مثل أسد وأسود وأوثان وينسب اليهم من يتدين بعبادته
 على انظاره فيقال رجل وثني وأراد بالوثني المشرك سواء عبد صنما أو وثنا أو غيره اه (قوله)
 لانه يقر به وان عبد غيره) أي بعقدان الله تعالى خالقه لكنه يشرك معه غيره قال تعالى واثن
 سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله (قوله وجزم ابن الكمال بان الدهرية) بفتح
 الدال أي الطائفة الذين يقولون بقدم الدهر وينكرون الصانع ويقولون ان هي الارحام
 تدفع وأرض تباع وما يملكها الا الدهر قال في القاموس الدهر قديعة في الاسماء الحسنى والزمن
 الطويل والامد الممدود وألف سنة والدهرى ويضم القائل بية الدهر (قوله لا يعقدونه
 تعالى) وان قالوا بقدمه لان قدمه عندهم بانه قديم بالزمان وذلك لان منهم من يقول القدماء
 خمسة الربو الدهر والفلك والعناصر والفرارخ أي الثلاثة ورابعها العالم فالزهر الخالق لها ٣ وهي
 قديمة بالزمان لا بالذات كما في حاشية الكبرى (قوله قلت وعلمه فيماذا يحلفون) قلت يحلفون
 بالله تعالى ما في معراج الدراية عن البسوط الحمر والمملوك والرجل والمرأة والفاسق والصالح
 والكافر والمسلم في اليقين سواء لان المقصود هو القضاء بالنكول وهو لا في اعتقاد الحرمة في
 اليقين السكاكين سواء اه (أقول) والزنديق والمباحي داخلون تحت المشركين ان قد سبق في
 صدر الكتاب من البدائع أنهم لم يتجاسروا في عصر من الاعصار على اظهار نحلهم سوى كفرهم
 فلما لم يقرروا بالواجب الوجود لله تعالى نقس عما يقول الظالمون ولا ينبغي من الانبياء ولم يقدروا
 على اظهار ملهم الحقوا بالمشركين فيعدون منهم حكما على انه قد صرح في بعض الكتب أنهم
 يقررون به تعالى ولكن ينفون القدرة عنه تعالى فظهر أن الكفرة بآمرهم بعقدون الله تعالى
 وتوهمهم الآية الكريمة المتقدمة فيستحلفون بالله تعالى سواء كان المستحلف عن بعقد الله
 تعالى أولا فانه وان لم يعلم الله تعالى فان الله تعالى يعلمه فاذا حان به **ك** اذا قاله تعالى يقطع
 دابرهم ويجعل ديارهم بلاقع أي خالية وحينئذ فلا معنى لقول الشارح قلت الخ تأمل (أقول)
 وهذا كما يختلف السكاكين كما مر من أنهم يحلفون بالله الذي أنزل التوراة أو الانجيل وفي
 المقدس لانهم امن كتبه تعالى قال في شرح الاقطع أما العاصبة ان كانوا يؤمنون بأدريس
 عليه السلام استحلوا بالذي أنزل الصحف على أدريس عليه السلام وان **ك** كانوا يعبدون
 الكواكب استحلوا بالذي خلق الكواكب اه انقاضي ولا تنس ما قررته (قوله أن يقول
 له القاضى عليك عهد الله) ولا يقول له تخلف بالله ما هذا عليك حق فانه لا يكون يمينا ولو أشار

اخبروا (والوثني بالله تعالى)
 لانه يقر به وان عبد غيره
 وجزم ابن الكمال بان
 الدهرية لا يعقدونه تعالى
 قلت وعلمه فيماذا يحلفون
 وبقي تخليف الاخرى أن
 يقول له القاضى عليك عهد
 الله وميثاقه ان كان كذا
 وكذا

٣ قوله فالزهر الخالق لها
 هكذا بالاصل وتحرر هذه
 العبارة

وظاهر ما في الهداية ان المتني وجوب التغليظ به - ما فيه ~~كون مشروعا~~ وظاهر ما في المحيط
 في موضع ان المتني كونه سنة وفي موضع بعد عدم مشروعيته حيث قال لا يجوز التغليظ
 بالزمان والمكان وصرح في غاية البيان ان للعا كم فعله عندنا ان رأى ذلك وانما الخلاف في
 كونه واجبا أو سنة وفي الجبر لا يجوز التغليظ بالمكان قال في الكافي قبل لا يجب وقيل
 لا يشرع لان في التغليظ بالزمان تأخير - في المدعى الى ذلك الزمان قال العلامة المقدسي وكذا في
 المكان لان فيه التأخير الى الوصول الى ذلك المكان المغلظ به فلا يشرع ~~كذا في التبيين~~
 والكافي اه قلت وهذا لا يظهر اذا كان على وفق مطلوبه ولوعا في مخالفته المنعوع لكان
 اولى وعندنا في استحباب هذا التغليظ في قول ويجب في قول وبه قال مالك في البزاة
 وغيره (اقول) الظاهر ان المذهب عندنا عدم جواز هذا التغليظ وعليه دلائل مشايخنا
 المذكورة في الشروح وأما سلب حسن هذا التغليظ نارة وسلب الوجوب أخرى في عباراتهم
 فبقي على نفي مذهب الخصم تدبر (قوله بزمان) من يوم الجمعة (قوله ولا يمكن) مثل الجامع
 عند المنبر أو ما بين الركن والمقام وعند قبره عليه الصلاة والسلام وعند حجرة بيت المقدس
 (قوله وظاهره أنه مباح) فيه ان المباح ما لا يتولى طرفاه فيمكن القول فهو خلاف الاولى
 (واقول) كيف ~~يكون مباحا~~ وفيه زيادة على النص وهو قوله صلى الله عليه وسلم اليمن على
 من أنكر وهو مطلق عن التقييد بزمان أو مكان والتخصيص به ما زيادة على النص وهو نسخ
 كما فاده العميق وفي شرح المتني للدعا وعنده الاثنية الثلاثة يجوز ان تغلظ به - ما أيضا ان
 كانت اليمن في قسامة وإعلان ومال عظيم قال الله تعالى وعن أبي يوسف انه يوضع المصحف في
 حجره وبقراءة الآية المذكورة وهي ان الذين يشكرون بهدايته وأيمانهم - ثم غننا قليلا لا ينفذ
 يحلف في مكان منها كما في المصنعات (قوله ويستحلف اليهودي) قال في المصباح اليهودي
 نسبة الى هود وهو اسم نبي عربي وسمى بالجمع والمضارع من هدى اذ ارجع ويقال هدم هود
 وهو غير منصرف للعلامة ووزن الفعل وجازته وقيل نسبة الى يهودا بن يعقوب (قوله)
 بالله الذي أنزل التوراة على موسى (قوله عليه السلام لابن موريا الا عورأ نشدك بالله الذي
 أنزل التوراة على موسى ان ~~كم~~ الزناني كما بكم هذا كافي البحر قال في المبداء ولا يحلف
 على الاشارة الى مصحف معين أي من التوراة بان يقول بالله الذي أنزل هذه التوراة أو هذه
 الانجيل لانه ثبت تحريف بعضهم فلا يؤمن ان تقع الاشارة الى الحرف المحرف فيكون التحليف
 تعظيما لما ليس كلام الله تعالى شربلا لية أو من حيث ان المجموع ليس كلام الله تعالى ط
 (قوله والنصراني) قال في المصباح رجل نصراني بفتح النون وامرأة نصرانية ورجل قبطي
 نصران ونصرانية وبقال هو نسبة الى قرية يقال لها نصرقة واهذا قيل في الواحد - النصراني
 على القياس والنصارى جمعه من نصرته ومهاري ثم أطلق النصراني على كل من تعبد بهذا
 الدين اه (قوله والجوسي) قال في المصباح هي كلمة فارسية يقال تعجب اذا دخل في دين
 الجوس كما يقال تهودا ونصر اذا دخل في دين اليهود والنصارى (قوله فيغالب على كل
 بهتقدمه) لانه يكون ردعاه عن اليمن الكاذبة قال في البحر وما ذكره من صورة تحليف الجوسي
 المذكور في الاصل وروي عن أبي حنيفة أنه لا يحلف أحد من أهل الكفر الا بالحق خالصا

(بزمان ولا يمكن) وكذا في
 الحساوي وظاهره أنه مباح
 ويستحلف اليهودي بالله
 الذي أنزل التوراة على
 موسى والنصراني بالله
 الذي أنزل الانجيل على
 عيسى والجوسي بالله الذي
 خلق النار فيغالب على
 كل بهتقدمه فلو كنى بالله
 كالم - لم كنى

قوله قال في المصباح الخ
 براجعة عبارة المصباح
 يظهر لك ما في هذه العبارة
 اه مصححه

حاشية الزباجي ونذكره من مسائل ذكرها الخصاص في آخر كتاب الحبل. ان قال كل امرأ على طالق. فلا ينوي كل امرأة تزوجها باليمين أو بالهتداء أو بالسند أو في بلد من البلدان له نيته وإن ابتداء اليمين يحتمل ويقول هو الله ويدغم ذلك حتى لا ينهم المستخفاف. فان قال المستخفاف انما حلفت بما أريد وقل أنت نعم ويريد أن يستحلفه بالله والطلاق والعناق والمضى وصداقة ما يملك يقول نعم وينوي نعم من الاتهام وكذا لو قيل له نسأوك طوائقي ونوي نساء العور أو العميان أو العرجان أو المماليك أو الهوديات فيكون له نيته. وإن أراد أن يخالف أنه لم يفعل كذا أو حضر المملوك ليخلف بعته قال يضع يده على رأس المملوك أو يظهره ويقول هذا سر به في ظهره. إن كان فعل فلا يمتنع المملوك. وإن خالف بعث المملوك أنه لم يفعل كذا ونوي بمكة أو في المسجد الحرام أو في بلد من البلدان لا يمتنع أن كان فعله في غير ذلك الموضع. وإن خالف بطلاق امرأته ويقول امرأتي طائقي ثلاثا وينوي عملا من الاعمال كالخبز والغسل أو طائقي من وثاق وينوي بقوله ثلاثا ثلاثة أيام أو أشهر أو جمع فلا حنت. ولو بلغ سلطانا عن رجل كلام فاراد السلطان أن يخلفه عليه فالوجه أن يقول ما الذي بلغني عني فإذا قال بلغني عنك كذا وكذا فانت شاه خالفه بالعناق والطلاق أنه ما قال هذا الكلام الذي تكلم به هذا ولا يمتنع به إلا هذه الساعة فلا تم عليه وإن شاه نوي في الطلاق والعناق ما شرهناه وإن شاه نوي أنه لم يتكلم بهذا الكلام بالكوفة مثلا غير البلد الذي تكلم فيه به أو الموضع أو ينوي عدم التكلم ليلان تكلمه من أرا أو عكسه أو ينوي زما غير الذي تكلم فيه أه مخلصا (أقول) الظاهر في ذلك أن الخالف مطلقا أو مالمو كان ظاهرا فلا ينوي بل العبرة بظاهر اللفظ العرفي الذي خالف به لأن الأيمان منبئة على الافتراض لا على الأغراض كما علم ذلك من كتاب الأيمان فراجع رقبوله ويغافل بذلك (أو صافه تعالى) أي يؤكده اليمين بذلك أو صافه تعالى وذلك مثل قوله والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما لا تعلم من ذلك عليك ولا قبله هذا المال الذي ادعاه ولا شيء منه لأن أحوال الناس شتى فتم من يمتنع عن اليمين بالتغليظ وينجس عند عدمه فيغافل عليه أهله يمتنع بذلك ولولم يغافل جاز وقيل لا تغليظ على المعروف بالصلاح ويغافل على غيره وقيل يغافل على الخطيئة من المال دون الحقير عيني (قوله وقيله) أي قيد بعضهم التغليظ (قوله بناسق) أي إذا كان المدعى عليه فاسقا (قوله ومال خطير) أي كاذكرنا كما بينه في خزائن المقتزين وتبيين الحقائق (قوله والاختبار فيه) أي في التغليظ لم أعلم من أنه جائز ويجوز راجع الضمير إلى أصل اليمين أي الاختبار في اليمين بأن بقوله قل والله أو بالله أو الرحمن أو القادر على ما سلف وقد صرحوا أن الخلف حق القاضي أي الاختيار في صفة التغليظ إلى القضاء يزيدون فيه ما شاؤوا ونية قصون ما شاؤوا ولا يغفلون لو شاؤوا كما في البحر عن الخلاصة (قوله وفي صفة) أي التغليظ التي ينطق بها (قوله إلى القاضي) أي تقو بضه إلى القاضي (قوله ويجتنب العطف) أي في اليمين فلا يذكر بحرف العطف ويجتزع عن عطف بعض الأسماء على بعض والاعتداد باليمين ولو أمره بالعطف فأتى بواحدة ونسك عن الباقي لا يقضى عليه بالنكول لأن المستحق يمين واحدة وقد أتى بها كما أفاده الزباجي وقد مناه قريبا فلا تنسبه (قوله لا يستحب) وقيل لا يجب وقيل لا يشرع

(و يغافل بذلك أو صافه تعالى) وقيله بعضهم بناسق ومال خطير (والاختبار فيه) وفي صفة إلى القاضي (لا ويجتنب العطف) ولا يستحب اليمين (فلا يغافل بالله ولا يمتنع عن التغليظ لا يقضى عليه به) أي بالنكول لأن المقصود الخلف بالله وقد حصل زباجي (لا) يستحب التغليظ على المسلم

المصنف حيث نقله وأقره عليه وكذا الشارح (قوله لا بطلاق وعناق وان الخ المصنف) أي
داوم على طلب العيمين - ما ومثل الطلاق والعناق الحج كافي العناية وقد قصد بهم هذا مخالفة
الكنز الدرر حيث قال الا اذا الخ المصنف - وكما في الكافي بقبول وكذا في الهداية فان
ما مضى عليه الشارح هو ظاهر الرواية (قوله لان التحليف - ما حرام) بل في انفسه - متاني
عن المضمرة اختلافوا في كونه اذا قال حلفه بالطلاق وقد مرنا الكلام قريباً على ما لو حلف
بالطلاق انه لا مال عليه ثم برهن المدعي على المال وسبب في كلام الشارح (قوله وقيل ان
مست الضرورة فوض الى القاضي) قال في المنية وان مست الضرورة بقضى ان الرأى فيه
للقاضي (قوله وظاهره انه مفرع على قول الاكثر) تبع فيه المصنف وصاحب البحر
وهو يجب فان صاحب المنية صرح بان ذلك على قول الاكثر فهو صريح لظاهر (قوله
والا فلا فائدة) قال العلامة المقدسي قد تكون فائدة طمأنينة خاطر المدعي اذا حلف فربما
كان مشتبهاً عليه الامر ان يسار ونحوه فاذا حلف له به ما صدقه اه وفي شرح الملتقى عن
البنافقاني الاقرار بالمدعي اذا حلف زعمه اه أي تظهر فائدة فيما اذا كان جاهلاً بعدم
اعتباره نكوله فاذا طالب حلفه به بما يمنع ويقر بالمدعي (قوله واعقده المصنف) حيث
قال وهذا كلام ظاهر يجب قبوله والتعويل عليه لان التحليف انما يقصد لنتيجته واذا لم
يقض بالنكول عنه فلا يفتي الاشغال به وكلام العقلاء فضلاً عن العلماء العظام يصان عن
الافعال والله تعالى أعلم بالصواب اه لكن عبارة ابن السكال فان الخ المصنف قيل يصح - ما
في زماننا لكن لا يقضى عليه بالنكول لانه امتنع عما هو منه في عنه ثم عاود لوقضى عليه
بالنكول لا ينفذاتهت واستشكل في السهوية بانه اذا امتنع عما هو منه في عنه ثم عاود كيف
يجوز للقاضي تكليف الايمان بما هو منه في عنه ثم عاود ذلك البعض يقول انتهى تنزيه
ومثل ما في ابن السكال في الزباني وشرح درر البحار وظاهره ان القائل بالتحليف به ما يقول انه
غير مشروع ولكن يعرض عليه اهل يمتنع فان من له ادنى ديانة لا يحلف به ما كاذباً فانه يؤدي
الى طلاق الزوجة وعقوبة الامة او ما ساء كما هو بالحرام بخلاف العيمين بالله تعالى فانه يتساهل به
في زماننا كثيراً نأمل (قوله لا يفرق) أي بين الزوج والزوجة (قوله لان السبب لا يستلزم
قيام الدين) لاحتمال وفائه او ابرائه او هيبته منه وهذا التفصيل هو المقتضى به كافي شرح عبد البر
ط (قوله وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يبحث لاحتمال صدقه) * أقول تقدم قريباً
قوله ويظهر كذبه باقامته الوادعاء أي المال بلا سبب خفاف وان ادعاء بسبب خفاف ان
لا دين عليه ثم اقامه لا يظهر كذبه بل وازنه وجد القرض ثم وجد الابرار والاياموع عليه
افتوى اه وقد ذكرنا هناك الكلام ومبحث المقدسي فيه والجواب عنه فراجع ان شئت
(قوله وقد تقدم) أي في كلام المصنف حيث قال ويظهر كذبه باقامته الوادعاء بلا سبب خفاف
الخ وانما اعاده هنا لان هذه العبارة أوضح وأدل على المطلوب وفيها زيادة فائدة كذا كذا الخلاف
بين محمد وأبي يوسف وهو كالشرح للعبارة المقدمة فقد بين به ان اطلاق الدرر على قول أحد
الشيخين ولا اعتراض على من أتى بالعبارة التامة بعد العبارة الفاصلة كما قالوا في عطف العام
على الخاص لا يحتاج الى نكتة ما فيه من زيادة الفائدة نأمل ٢ قال العلامة الشلبي في

(لا بطلاق وعناق) وان
الخ المصنف وعليه الفتوى
تناوخت في ان التحليف
به - ما حرام خاتمة (وقيل
ان مست الضرورة فوض
الى القاضي) اتبعنا البعض
(فلا حلفه) القاضي (به)
فذلك ففرضي عليه (بالمال
(لم ينفذ) قضاؤه (على) قول
(الاكثر) كذا في خزائن
المفتين وظاهره انه مفرع
على قول الاكثر ما على
اقول بالتحليف به ما فيه اعتبار
نكوله ويقضى به والا فلا
فائدة بجر واعقده المصنف
قلت ولو حلف بالطلاق أنه
لا مال عليه ثم برهن المدعي
على المال ان شهدوا على
السبب كالاقرار
لا يفرق وان شهدوا على
قيام الدين يفرق لان السبب
لا يستلزم قيام الدين وقال
محمد في الشهادة على قيام
المال لا يبحث لاحتمال
صدقه خلافاً لابي يوسف
كذا في شرح الوهبانية
للشربلاني وقد تقدم

٢ مطالب
مسائل ذكرها المصنف في
آخر كتاب الخليل

تعالى المراد بالظلم الصلح ومعناه كذب الصلح باليمين ثم استخلفني أو المراد احضار نفسه
الحق في شيء محتوم وهو الاظهر وفي حاشية الفتاوى الانقرو به يعني أضرحتني
ثم استخلفني ومثله في الحامدية (قوله لم يدب من كان حالنا) صدره كما في الجوى لالتحلفوا
بآياتكم ولا بالطواغيت فمن كان حالنا الخ والمأدوى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه عليه
السلام مع عري يحلف بآية فقال ان الله ينهاكم ان تحلفوا بآياتكم فمن كان حالنا فاحلف بالله
أو أيمعت رواء البخاري ومسلم وأحمد وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال صلى الله عليه
وسلم لا تحلفوا الا بالله ولا تحلفوا الا وانتم صادقون رواء النسائي عني (قوله وظاهره) أي ظاهر
قول الخزانة من قوله وهو قوله والله انه لو حلفه بغيره من أسماء الله أو صفة تعورف الحلف به الم
يكن عينا يعني في باب الدعوى ويمكن أن يكون وجهه ان افظ الحلاله جامع لجميع الاسماء
والصفات حتى يصح بعضهم انه الاسم الاعظم وقد ورد تحليف الشارع به فيقتصر عليه
ويحتمل أنه ذكره على سبيل التتميل لاسماء لم في كتاب الايمان انه ينعقد الحلف بكل اسم من
أسماء الله تعالى وكل صفة تعورف الحلف به او قد صرحوا انها لا يبدل على ذلك قال في خزنة
المفتين متى حلفه بالله الرحمن الرحيم كان عينا واحدا اذا حلفه بالله والرحمن والرحيم يكون
ثلاثة أيمان اه فهذا صريح بان الرحمن الرحيم عين تامل ومثله في التبيين فانه قال ويحترز
عن عطف بعض الاسماء على بعض كى لا يتكرر عليه اليمين ولو أمره بالعطف فاقى بواحدة
ونكّل عن الباقي لا يقتضى عليه بالتكرار لان المستحق عليه عين واحدة وقد أتى بها اه
وسبصرح الشارح به في قوله ويحتمل العطف كى لا يتكرر اليمين وفي كتاب الايمان والقسم
بالله تعالى أو باسم من أسمائه كالرحمن والرحيم والحق أو بصفة يحلف بها من صفاته تعالى كعزة
الله وجلاله وكبريائه وعظمته الخ فهذا كله يدل على كونه عينا وكذا ما ثبت في الحديث ورب
الكعبة ونحوه يقتضى ان الحلف بالرحمن والرحيم وغيره من أسمائه تعالى يكون عينا على انه
صرح في روضة القضاة بان اليمين يكون بالرحمن والرحيم وسائر اسمائه تعالى وأما المصنف في
الحديث الشريف بالنسبة الى الحبب والطاغوت ونحوهما (قوله بغيره) كالرحمن والرحيم
بحر (قوله لم يكن عينا) قد علمت ان الحق انه عين ولا يشك كل عليه ما يفهم من ظاهر عبارة الدرر
من قوله والحلف بالله تعالى دون غيره وان كان ظاهرا ان هذا الترتيب للعصر كما في الحديث والله
لان المراد ان لا يكون الحلف الا بذاته تعالى أي باسم من اسمائه لذاتية أو الصفة ذاتية فقد انتفى
الاشكال على انه هو المصريح به في عمدة الكتب بل عامتهم ولا يمكن ان يقال ان ما ذكره في كتاب
الايمان فرق من هنا أي الدعوى لانه لم يصرح احد بفرق أصلا (قوله ولم ارضه بحاجر) حيث
قال بعد نقله عبارة الخزانة وظاهره أنه لا تحلف بغيره هذا الاسم فلو حلفه بالرحمن والرحيم
لا يكون عينا ولم ارضه صريحا اه قال العلامة المقدسي فيه تصور لوجود النص على خلافه فقد
ذكر في كتاب الايمان انه لو قال الرحمن الرحيم أو الرحيم أو القادر فكل ذلك عين وبديل عليه قواهم فيما
اذا غلط بذلك الصفة فيحترون ان الانبان بالاول لا تذكر واليمين ونصه هنا في تحليف الاخرس
ان يقال له عهد الله عليك ولا فرق بينه وبين الصحيح بل صرح به في الصحيح وصرح في روضة
القضاة بان الرحمن الرحيم وسائر اسماء الله تعالى تكون عينا اه (أقول) والمحب من

لم يدب من كان حالنا فاحلف
بالله تعالى اوليدرو هو قول
واقه خزنة وظاهره انه لو
حلفه بغيره لم يكن عينا ولم
أرضه بحاجر

٣ مطلب فيما لو كان المطلوب

مقداراً (مدة التكفيل)
 لا يغيب (الآن يكون)
 الخصم (غير بيا) أى
 مسافراً (ف) بلازم
 أو يكفل (الى انتم المجلس)
 القاضي (دفعاً للضرر حتى
 لو علم وقت سفره يكفله
 البسه ونظره في زيه أو
 يستخبر رفقاءه لو أنكر المدعى
 بزنية (قال لا بينة لى
 وطالب بيمينه خفاه القاضي
 ثم برهن) على دعواه بعد
 اليمين (قبل ذلك) البرهان
 عنه (الامام منه) وكذا
 لو قال المدعى **ك**
 بينة آتى بها فهمي شهود زور
 أو قال اذا حلفت فانت
 برى من المال خلاف ثم برهن
 على الحق قبل خاتمة وبه
 جزم في السراج كما مر (وقيل
 لا) يقبل قائله محمداً كافي
 العمادية وعكسه ابن مالك
 وكذا الخلاف لو قال لا دفع
 لى ثم أتى بدفع أو قال الشاهد
 لا شهادة لى ثم شهد والاصح
 القبول لجواز التمسك به
 التذكر كافي الدرر وأقره
 المصنف (ادعى المدينون
 الايصال فانكر المدعى) ذلك
 (ولا بينة له) على مدعاه

الشهود وغيره اه وفي الجرح عن الزنادات ان المطلوب اذا اراد ان يدخل بيته فاما ان ياذن
 للمدعى في الدخول معه او يجلس معه على باب الدار لانه لو تركه حتى يدخل الدار وحده فربما
 يهرب من جانب آخر فبوت ما هو المقصود منها ٣ وفي تعاقب استأذنا لو كان المدعى عليه امرأه
 فان الطالب لا يلزمها بينة بل يستاجر امرأته فلازمها وفي اول كراهية الواقعة رجل
 له على امرأته حق فله ان يلزمها او يجلس معها او يقبض على ثيابها لان هذا ليس بجورام فان
 هربت ودخات خربة لا بأس بذلك اذا كان الرجل بأمن على نفسه ويكون بعيداً من الاحتفاظها
 بعينه لان في هذه الخلوة ضرورة واشارة لازمة منه الى ملازمة المدعى لما في خزنة المفتين اذا
 كان المدعى عليه متلافاً واى اعطاه الكفيل بالماء ٣ فلمدعى ان يلزم ذلك الشيء ان يعطيه
 كفيلاً وان كان المدعى ضعيفاً فمن ملازمة يضع ذلك الشيء على يد عدل اه وظاهر
 ما في السراج الوهاج انه لا يلزمه الا باذن القاضي وكذا في ان يسكن حيث سكن
 وفي المصباح دار حول البيت يدور دوراً ودوراناً في به ودوران القلح تواتر حركته بغيرها
 اثر بعض من غير ثبوت ولا استقرار ومنه قولهم دارت المسئلة أى كلما تعلقت بحل توقف
 ثبوت الحكم على غيره فتنتقل اليه ثم يتوقف على الاول وهكذا اه (قوله مقدار مدة
 التكفيل) فان لم يأت بيمينه امرأته ان يجلس عليه ولا يقبل دعوته الا بحضور البينة كما لا يخفى
 (قوله الا ان يكون الخصم غريباً او مسافراً) وأى نفسه يبرأ واشارة الى أن حكم المقيم
 مر يد السفر كالغريب قال في المنع والمراد من الغريب المسافر (قوله الى انتم المجلس القاضي)
 أطلق في مقدار مجلس القاضي فشمع ما اذا كان يجلس في كل خمسة عشر يوماً مرة كذا
 في البرازية (قوله دفعاً للضرر) باخذ الكفيل وبالملازمة أزيد من ذلك كذا علمه في الهداية
 لان في اخذ الكفيل والملازمة زيادة على ذلك اضراراً بمنعه من السفر ولا ضرر في هذا المتأدار
 ظاهراً (قوله حتى لو علم وقت سفره) بان قال أخرج غداً متلافاً لو علم أن السفر قبل انتم المجلس
 القاضي يكون التكفيل لى وقت السفر دفعاً للضرر (قوله اليه) أى الى وقت سفره (قوله
 أو يستخبر رفقاءه) بان يبعث اليهم أميناً فان قالوا أعدوا للخروج معناه يذهب له الى وقت الخروج
 بجو (قوله لا بينة لى الخ) هذه المسئلة من تمة قوله وتقبل البينة لو أقامها بعد يمين كما أشار اليه
 الشارح هناك بقوله وان قال قبل اليمين لا بينة لى فكان المناسبات أن يذكرها هناك ح
 (قوله قبل ذلك البرهان) لان اليمين الفاجرة أحق بالرد من البينة العادية كما مر (قوله فهمي
 شهود زور) لان الشهادة تهمه بالشهود ويجب عليهم أدائها وان كتمها وهذا القول منه
 لا يثبت زوراً عدل لانه قبل الشهادة ولانه في غير معلوم ولا نهج جرح مجرد (قوله أو قال) أى
 المدعى (قوله حلفت) ببناء الخطاب (قوله كما مر) عند قول المصنف اصطلاحاً على ان يحلف عند
 غير قاض الخ اسكن هناك اليمين من المدعى وقدمنا الكلام عليه هناك (قوله فانكر المدعى)
 أى مدعى الدين (قوله ولا بينة له) أى المدعى الايصال (قوله فطالب بيمينه) أى عين الدائن (قوله
 وقال المدعى) أى مدعى الدين (قوله اجعل حق في الختم) المراد به والله تعالى أعلم المتفق عليه
 قال في القاموس ان الختم كخبر آلة يتقدم بها قراجه ط (أقول) ولعله المعد الذي بعد عليه
 الصبارفة والتجار وفي بيت المال الدراهم والمقصود اضرار الحق قال سيدي الوالد رحمه الله

(فطالب بيمينه فقال المدعى اجعل حق في الختم ثم استخافني لذلك) فنية (واليمين بالله تعالى)

لثقة قال في البحر وفهره في الصغرى بان لا يخفى نفسه ولا يهرب من البلد بان يكون له دار
 معروفة وحائوت معروفة لا يسكن في بيت بكراوية تركه ويهرب منه وهذا شيء يحفظ جدا
 وينبغي ان يكون القضية ثقة بوظائفه بالوقوف وان لم يكن له ملك في دارا وحائوت لانه
 لا يتركها ويهرب انتهى وفهره في شرح المنظومة بان يكون معروفة الدار والتجارة ولا
 يكون لحواجره وقابا لمصرمة وان يكون من أهل مصر لا غريبا اه قال الحوى وكذا
 العسكري فانه لا يهرب ويترك علوفته من الديوان والحاصل ان المدا على الامن من الهروب
 اه وفي البحر ايضا عن كفاية الصغرى القاضي أو سرله اذا أخذ كفيلا من المدعى عليه بنقه
 بأمر المدعى أو لا يأمره فان لم يصف الكفاية الى المدعى بان قال أعط كفيلا بنقه ولم يقل
 لا طالب ترجع الحقوق الى القاضي ورسوله حتى لو سلم اليه الكفيل بغيره ولو سلم الى المدعى فلا
 وان اضاف الى المدعى كان الجواب على العكس اه وفيه عن طالب المدعى من القاضي
 وضع المتقول على يد عدل ولم يكن بكفيل النفس فان كان المدعى عليه عدلا لا يجيبه
 القاضي ولو فاسقا يجيبه وفي العقار لا يجيبه لافي الشجر الذي عليه الثمر لان الثمر نقل اه قال
 في البحر وظاهره ان الشجر من العقار وقدم ما خلافة وفي أبي السعد عن الحوى عن المقدسي
 التصریح بانه من العقار اه (أقول) وقد منا الصحيح من ذلك فلا تنس في الخزانة اذا أقام
 يمينه ولم ترك في جارية يضعها القاضي على يدا منة ثقة حتى يسأل عن الشهود ولا يتركها في يد
 المدعى عليه عدلا كان أولا هذا ان سال المدعى من القاضي وضعها اه وانما أخذ الكفيل
 بمجرد الدعوى استقصا لان فيه نظر الامدعى واپس فيه كثير ضرر بالمدعى عليه وهذا لان
 الحضور مستحق عليه بمجرد الدعوى فصع التمكنيل باحضاره أى من غير جبر كما قدمنا (قوله
 ولو وجبها) ضد التامل والوجه من له حظ ورتبة والتامل من خجل الرجل خو لا من باب
 قد ساقط النباهة لا تله مصباح (قوله في ظاهر المذهب) أى الحققة وعن محمد ان الخصم
 اذا كان معروفا وأوال المال حقيرا والظاهر من حاله انه لا يخفى نفسه بذلك القدر من المال
 لا يجبر على اعطاء الكفيل (قوله في الصحيح) قال في البحر ثم ناقبت الكفاية بثلاثة ايام ونحوها
 ليس لاجل ان يبرأ الكفيل عنها بعد الوقت فان الكفيل الى شهر لا يبرأ بعده لكن التمكنيل
 الى شهر للتوسعة على الكفيل فلا يطالب الابد منه مضيه لكن لو جعل يصح وهنا للتوسعة على
 المدعى فلا يبرأ الكفيل بالتسليم للعالم ان قد يجهز المدعى عن اقامته وانما يسلم الى المدعى بعد
 وجود ذلك الوقت حتى لو حضر اليمين قبل الوقت يطالب الكفيل (قوله الى مجلسه) أى
 القاضي (قوله لازمه بنقه) أى داره حيث دار فلا يلزمه في مكان معين ولا يلزمه في
 المسجد لانه ينفى للذكر به ينفى بحر وفيه ويبحث معه أمينا يدور معه ورأيت في الزبادات ان
 الطالب لو أمر غيرة بالازمة مديونة فلهم مديون ان لا يرضى بالامين عند أبي حنيفة خلافا لهما
 بناء على التوكيل بالارضا الخصم لكنه لا يجيبه في موضع لان ذلك حبس وهو غير مستحق عليه
 بنفس الدعوى ولا يشغله عن التصرف بل هو يتصرف والمدعى يدور معه واذا انتهى المطلوب
 الى داره فان الطالب لا يمتعه من الدخول الى أهله بل يدخل والملازم يجلس على باب داره اه
 وفي الذخيرة ومن القضاة المتأخرين من اوجب حبس الخصم لان المدعى يحتاج الى طلب

ولو وجب اوال المال حقيرا في
 ظاهر المذهب يجب في
 (بنقه - ثلاثة ايام) في
 الصحيح وعن الثاني الى
 مجلسه الذي في صحيح (فان
 امتنع من) اعطاه (دلائل)
 الكفيل (لازمه) بنقه
 أو أمينه

٢. طالب هل للطالب ان يمتعه
 من دخول داره ان لا ياذن له
 بالدخول معه

محل الاختلاف (قوله لم يحلف) أي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان ثبوت الحق في اليمين مرتب على العجز عن إقامة البينة لانه لو كانت حقه دون عيني أي فلا تكون اليمين حقه دون العجز (قوله خلافا لهما) لان اليمين حقه بالحديث الشريف وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا يكلف اليمين حقه من سأل المدعى فقال آلت حنة فقال لا فقال عليه الصلاة والسلام لا يكلف اليمين حقه الا لضافته ولا يبالى فقال صلى الله عليه وسلم ليس لك الا هـ اذا شاهدك أو عيـنه فصار اليمين حقه الا لضافته اليه بلام التملك فاذا طالب به بيمينه قال ط وفي الاستدلال به نظر لانه صلى الله عليه وسلم انما جعل له اليمين عند فقد البينة قال في الجبر اخفاف النقل عن محمد بنهم من ذكر مع أبي يوسف كازيلعي والخصاف ومنهم من ذكر مع الامام كالحطاي (قوله وقد روي في المجتبى الغيبة عدة الصفر) قال فيه يمتنع غائبة عن المصر حلف عند أبي حنيفة وقيل قدر الغيبة بمسيرة سفر اه فقد حلف ما نفع له المصنف عن ابن ملك من ان في الغائبة عن المصر يحلف اتفاقا (قوله وبأخذ القاضي) أي بطلب المدعى كافي الخاتمة وفي الصغرى هذا اذا كان المدعى عالما بذلك أما اذا كان جاهلا فاقاضي بطلب رواد ابن سماعة عن محمد بن جرير والمراد بأخذ القاضي كفي لا أي عن عليه الحق لا بالحق نفسه وقد تقدم في كتاب الكفالة في كفاية النفس انه لو اعطى كفي لا بنفسه برضاء اتفاقا ولا يجبر عليه عند الامام خلافا لهما فعندهما يجبر بالملازمة فحينئذ لا حاجة للتقديم هذا وليس مذكور في الدرر ولا في شرح الكنز تأمل (قوله في مسئلة المتن) وهي قال المدعى لي بيمينه حاضرة الخ وقيل بيمينه لانه لو قال لا بيمينه لي أو شهدي غيب لا يكفل لعدم الفائدة كذا في الهداية (قوله فيما لا يسقط بشبهة) اما فيما يسقط به كالحل ودوالا قصاص فلا يجبر على دفع الكفيل كما تقدم قال في الجبر ادعى القاتل ان له بيمينه حاضرة على العفو واجل ثلاثة أيام فان مضت ولم يأت بالبينة وقال لي بيمينه غائبة بقضى بالقصاص قياسا كالاموال وفي الاستحسان يؤجل استعظام الامر الدم انتهى قال الرمي ومقتضى الاطلاق ان دعوى الطلاق كدعوى الاموال وان احتاطوا في الخروج لا تباع استعظام امر الدماء ولذلك ثبت برجل وامرأتين اه (قوله كفي لا ثقة يؤمن هروبه) وله ان يطالب وكفي لا بخصومة قال في الكافي وله ان يطالب وكفي لا بخصومة حتى لو غاب الاصل يقيم البينة على الوكيل فيقضى عليه وان أعطاءه وكيله ان يطالبه بالكفيل بنفس الوكيل واذا أعطاءه كفي لا بنفس الوكيل له ان يطالبه بالكفيل بنفس الاصيل لو كان المدعى دينيا لان الدين يستوفي من ذمة الاصيل دون الوكيل فلو أخذ كفي لا بالمال له ان يطالب كفي لا بنفس الاصيل لان الاستيفاء من الاصيل قد يكون ايسر وان كان المدعى منقولا له ان يطالب منه مع ذلك كفي لا بالعين اهضرها ولا بغيره المدعى عليه وان كان عاقرا لا يحتاج الى ذلك لانه لا يقبل النفييب وضع ان يكون الواحد كفي لا بنفسه ووكيلا بخصومة لان الواحد يقوم بهما فلو اقروا غاب قضى لانه قضا اعانة انتهى وفيه ولو اقيمت البينة فلم ترك فغاب المشهود عليه فزكيت لا بقضى عليه حال غيبته في ظاهر الرواية لان له حق الجرح في الشهود وعن أبي يوسف انه يقضى انتهى واعلم انه ينبغي ان يشترط في الوكيل ما سبق في الكفيل من كونه ثقة معروف الدار وفي الجبر عن الصغرى لو أبا اعطاء الوكيل بالخصومة لم يجبر انتهى (قوله يؤمن هروبه) نفسه

لم يحلف خلافا لهما ولو
حاضرة في مجلس المحكم
لم يحلف اتفاقا ولو غائبة
عن المصر حلف اتفاقا
ابن ملك وقد روي في المجتبى
الغيبة عدة الصفر
(وبأخذ القاضي) في مسئلة
التمن فيما لا يسقط بشبهة
(كفي لا ثقة) يؤمن هروبه
بجور في حفظ (من حصه)

البنات فاذا امتنع عما أطلق له يكون باذلا اما الوارث فلانه لا اختيار له في الملك ولا يدعى ما فعل
المورث فلو وجد ما يماقوله العيين على البنات ولان الوارث خاف عن المورث والعين لا تجري
فيها النيابة فلا يخلف على البنات والمشتري والموهوب له اصل بنفسه فيخلف عليه انتهى
(قوله) ويخلف باحد القود أي مذكر القصاص بان ادعى رجل عليه قصاصا عمي أي
سواء كان في النفس أو لا طرف بالاتفاق دامادا (قوله حبس) أي ولا يقصص أماعنده فلان
النسكول بذل ولا يجري في النفس الا ترى انه لو قتله بامره يجب عليه القصاص في رواية وفي
أخرى الدية ولو قطع يده بامره لا يجب عليه شيء الا أنه لا يساح اعدم القائدة أما ما فيه فائدة
كاقطع لالا كانه وقع السن للوجع لا يثبت بقتله وأماعنده ما فاته وان كان اقرارا الا ان فيه شبهة
ولا يثبت فيه القود لانه كالحمد ومن وجه (قوله حتى يقر) أي فيقتص منه (قوله ويخلف) أي
عنده الامام فبإمر من المدعى وفي الشاي عن الاتفاق أي ويموت بوجع لان النفس لا يسلك بها
مالا الاموال فلا يجري فيها البذل الذي هو مؤدى الانكار واذا امتنع القصاص والعين
حق مستحق بحبس به كافي القسامة فانهم اذا نسكوا عن العيين يحبسون حتى يقرأو ويخافوا
وفي الخاتمة في كيفية التعليف بالقتل روايتان في رواية يستخلف على الحاصل بالله ما عليك دم
ابنه فلان مثله لا ولا قبلك حق بسبب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يخلف على السبب بالله
ما قامت فلان بن فلان ولي هذا عمدا وفيما سوى القتل من القطع والشجعة ونحو ذلك يخلف على
الحاصل بالله ما له عليك قطع هذا العبد ولاله عليك حتى يسميها وكذلك في الشجاج والجراحات
التي يجب فيها القصاص اه (قوله وفيما دونه) أي دون القود من الاطراف (قوله بقتص)
منه أي عنده أي حنيفة رحمه الله تعالى كاعلم بمماصر (قوله فيجبري فيها الابتذال) أي فتثبت
بالنسكول كما ان المال يثبت به والاولى البذل كما في بعض النسخ (قوله سلا قالهما) فانهما قالوا
يجب عليه الارش فيهما ولا يرضى بالقصاص لان القصاص فيما دون النفس عقوبة تدرأ
بالنسيان ولا تثبت بالنسكول كانه قصاص في النفس ولان النسكول وان كان اقرارا عندهما
ففيه شبهة اعدم فلا يثبت به القصاص ويجب به المال خصوصا اذا كان امتناع القصاص
لمعنى من جهة من عليه خاصة كما اذا أقر بالخطا والولى يدعى العمد واذا امتنع القود تجب
الدية وعند الثلاثة يقتص فيهما بعد حذف المدعى كافي العيني واما اذا كان الامتناع
من جانب من له كما اذا أقام على ما ادعى وهو القصاص رجلا وامرأتين أو الشهاداة على
الشهادة فانه لا يرضى بشي لان الحججة قامت بالقصاص لكن تعذر استيفاءؤه ولم يشبهه الخطا
ولا يجب بشي ولا تفاوت في هذا المعنى بين النفس وما دونها كافي العناية (قوله قال المدعى لي
بينه الخ) أطلق حضورها فتمثل حضورها في المصير بمسقة المرض وظاهر ما في خزائن القدير
خلافه فانه قال الاستخلاف يجري في المدعى العبيدة اذا انكر المدعى عليه ويقول المدعى
لانه ودلى أو شهودى غيب أو في المصير اه بجر (قوله في المصير) أراد به حضورهما فيه أو محل
بينه وبين المدعى دون مسافة القصر كما يفيد الكلام الاتي وقيد في المصير وان كان اطلاق
كلام المصنف متشابها لالمالو كانت حاضرة في المجلس لانه المختلف فيه قال في البحر أطلق في
حضورها فمثل حضورها في مجلس الحكم ولا خلاف انه لا يخلف وحضورها في المصير وهو

(و) يخلف (باجاد القود)
اجاما (فان ينكل فان كان
في النفس حبس حتى يقر
أو يخلف وفيما دونه
يقصص) لان الاطراف
سقطت وقاية للنفس كالمال
فيجبري فيها الابتذال خلافا
لها (قال المدعى لي بينة
حاضرة) في المصير (وطالب
عيني خصمه

على الميت والا يبرهن المدعى وطالب عين المدعى عليه استحلفه على العلم أي بالله ما تعلم ان فلان ابن فلان هذا على أيك هذا المال الذي ادعاه وهو ألف درهم ولا شيء منه قضى عليه فيستوفي من نصيبه ان اقرب وصول نصيبه من الميراث اليه والا يقرب وصوله اليه فان صدقه المدعى فلا شيء عليه والاستحلف على البتات ما وصل اليه قدر المال المدعى ولا بعضه فان نكل لزمه القضاء والا هذا اذا حلفه على الدين أولا فان حلفه على الوصول أولا لحلفه فلا تخلفه على الدين ثانيا أي على العلم لاحتمال ظهور ماله فكان فيه فائدة منتظرة وان لم يصل المال اليه فانه متى استخلفه وأقر أو نكل وثبت الدين فاذا ظهر للاب مال من الوديعة أو البضاعة عند انقضاء لا يحتاج الى الالبات فهذه الفائدة المنتظرة ولو اراد المدعى استخلفه على الدين والوصول معا فيلزم ذلك وعامم - م انه يحلف مرتين ولا يجمع وان أنكر موته حلفه على العلم فان نكل حلف على الدين أي على العلم أيضا ودعوى الوصية ٣ على الوارث كدعوى الدين فيحلف على العلم لو أنكرها ومدعى الدين على الميت اذا ادعى على واحد من الورثة وحلفه فيه انه يحلف الباقي لان الناس يتفاوتون في العيز وبعي الابع لم الاول به ويدعم الثاني ولو ادعى أحد الورثة ديناً على رجل للميت وحلفه ليس للباقي تخلفه لان الوارث قائم مقام المورث وهو لا يحلفه الا مرة انتهى ملخصاً بزيادة (قوله أوعى ما على وارث) صورته ان يقول ان هذا العبد الذي ورثته عن فلان ملكي ويدلك بغير حق ولا يئنه له فان الوارث يحلف على العلم درر (قوله اذا علم القاضي كونه) أي العين ميراثا فالاحلف على البت وينبغي ان يخصص التقييد بذلك بصورة العين كما يظهر من العمادية فان جريان ذلك في الدين مشكل عزمي وهذا بناء على ان القاضي يقضى بعلمه والمفتي به لا فيكون علمه كعدمه قال العلامة أبو الطيب أقول في قوله فان جريان ذلك في الدين مشكل انظر لما قال في نور العين نقله عن المحيط البرهاني انما يحلف على العلم في الارث لو علم القاضي بالارث أو أقر به المدعى أو برهن عليه - م والا يحلف بشا وكذا لو ادعى ديناً على الوارث يحلف على العلم اهـ (قوله أو أقر به المدعى) هو كما سبق في التصوير (قوله أو برهن الخصم) وهو المدعى عليه (قوله فيحلف) أي الوارث على العلم فان لم يدع المدعى حقيقة الحال ولا أقر المدعى بذلك ولا أقام المدعى عليه بينة يحلف على البتات بالله ما علم ذلك تسليم هذا العين الى المدعى عمادية قال ط ٣ يمكن تصويره بان ادعى مدع على شخص ان هذه العين له وعجز عن اقامة البينة فطلب عينه على البت فقال انه ارث وأراد العين على العلم فانكر المدعى ذلك فاقام الوارث بينة على مدعائه فانه يحلف على العلم أي فالشرط في تخلفه الوارث على العلم في دعوى العين أحد هذه الثلاثة (قوله والعين) الواو بمعنى أو (قوله الوارث) أي انه محقق مورث وانكر الخصم (قوله يحلف المدعى عليه على البتات) أي انهم اليه باحق مورثه (قوله كونه وشرا درر) يعني لو هو رجل لرجل عبداً فتبضه أو اشترى رجل من رجل عبداً فجاء رجل وزعم ان العبد عبده ولا بينة له فاراد استخلاف المدعى عليه يحلف على البتات حاجي عن الدرر أي انه ليس به عبده والاولى كونه وشرا ومتى تقرر أو كونه وشرا للموافقة لفظاً وعمله الزايحي بان الهبة والشرا سبب موضوع لاهلك باختيار المالك ومباشرة ولو لم يعلم انه ملك للمالك له لمباشرة السبب ظاهراً فيحلف على

أو عيماً على وارث اذا علم
القاضي كونه ميراثاً أو
أقر به المدعى أو برهن
الخصم عليه) فيحلف على
العلم (ولو ادعاهما أي الدين
والعين (الوارث) على غيره
(بحلف) المدعى عليه (على
البتات) كونه وشرا درر

٣ مطلب دعوى الوصية على
الوارث كدعوى الدين اذا
أنكرها يحلف على العلم

الحلف عنه بخلاف عكسه. وهذا يحلف فيه ثانيا لعدم سقوط الحلف عنه بما افق كوله عنه لعدم
 اعتباره والاجتزائه فلا يقضى عليه به بسببه تأمل اه (أقول) بشكل قول الرمي بأنه يزول
 الاشكال الخ مع أنه لا يزول بذلك به بدقول البحر ولا يقضى بشكوله عالين واجبا عليه
 تأمل واستشكل في المدعية الفرع الاول بأنه انيس كما ينبغي بل لا نناق ان يقضى بالنكول فإنه
 اذا نكل عن الحلف على العلم ففي البينات أولى (وأجاب) عنه بالمنع لأنه يجوز ان يكون نكوله
 له بعد عدم فائدة اليمين على العلم فلا يحلف ~~حذر~~ راعن التمسك رار وهو بمعنى ما ذكره الرمي
 واستشكل الثاني أيضا بأنه محل تأمل فإنه اذا لم يجب عليه كيف يقضى عليه اذا نكل ولم يجب
 عنه بجواب واستشكله الخادى أيضا بان البينات أعم لتحقيقان العلم ويعترف في اليمين انتفاء وهما
 وانتفاء الاعم اخص من انتفاء الاخص فكيف يقضى بالنكول من البينات في موضع مع يجب
 عليه الحلف على العلم فإنه بعد هذا النكول يحلف ان يحلف على العلم اه قال الفاضل به قوب
 باشا بعد نقله عن النهاية وفيه كلام وهو ان الظاهر عدم الحکم بالنكول لعدم وجوب اليمين على
 البينات كما لا يخفى فتأمل اه قال عزى زاده وفي هذا المقام كلام اه فليراجع (فرع) *
 مما يحلف فيه على العلم ما اذا قال في حال مرضه اني لم اشئ في الدنيا شيئا مات عر زوجة وبنت
 وورثة فلو ورثة ان يحلف وازوجته وابنته على انهما لا يعلمان بشئ من تركه المتوفي بطريقه اه
 بحر عن القنية (قوله عنه) أي عن الزباني (قوله هذا اذا قال المنكول الخ) حكى هذا
 القهس تاني بقيل (قوله كودع الخ) صورته قال رب الوديعة أو دعك كذا اقرده على فقال
 المودع سلمته اليك فالقول للمودع لأنه ينفي الضمان عن نفسه ويعينه على البينات بان يقول
 واقه سلمته اليك فاعناه النبي وهو انك لا تسحق عدي شيئا وله وكبل البيوع اذا ادعى قبض
 المؤكل الثمن وكما لو قال ان لم يدخل فلان اليوم الدار فمر أنه طابق ثم قال انه دخل يحلف على
 البينات بالله انه دخل اليوم مع انه فعل الغير كما يكون ادعى علمه بذلك افاده في البحر (قوله سبق
 الشراء) أي من عمرو مثلا (قوله وهو بكر) صوابه وهو زيد لان بكر هو المدعى والذي يحلف
 زيد المدعى عليه وكأنه جعله نفسا لله في خصمه فيكون المعنى وهو خصم بكر وخصم بكر هو
 زيد والاولى ان يقول أي خصم بكر وهو زيد قال سبدي الوالدرجه الله تعالى تتبع
 الشارح في هذا المصنف وصاحب الدرر قال بعض مشايخنا ما رواه زيد لانه هو المنكول والمكر والمكر
 عليه ويمكن ان يقال ان يحلف باليمين للفاعل لا للمفعول ومعناه ان يطلب من القاضي تحليفه
 لان ولاية التحليف فيكون قوله وهو بكر تفسير للضهير في خصمه لكن فيه ركاز اه (قوله
 لما صر) أي من أنه يحلف في فعل الغير على العلم ولا حاجة اليه لعله من التفرع (قوله كذا اذا
 ادعى دينا) بان يقول رجل لا اخبر ان لي على مورثك الف درهم فسات وعليه الدين ولا يمينه
 فيحلف الوارث على العلم درر أي لا على البينات وهذا الوجه في الدين على ما اختاره الفقيه
 وقاضي خان خلافا للخصاف قهس تاني وفي البحر وحاصل ما ذكره الصدوق في الدين على
 الوارث ان القاضي يسأله أولا عن موت أبيه ليكون خصما فان أقر بوجوبه سأل عن الدين فان أقر
 به يستوفيه المدعى من نصيبه فقط لانه لا يصح اقرارا على الميت فيبقى اقرارا في حق نفسه وان
 أنكره فبهرن المدعى استوفاه من التركة لان أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقيين فيما يذى

عنه هذا اذا قال المنكول
 لا على لم بذلك ولو ادعى
 العلم حلف على البينات
 العلم حلف على البينات
 كودع ادعى قبض ربحها
 وقرع على قوله ونزل غيره
 على العلم بقوله (واذا ادعى)
 بكر (سبدي الشراء) له
 على شراء زيد ولا يمينه
 (بحلف خصمه) وهو
 بكر (على العلم) أي أنه
 لا يعلم انه اشتراه قبله لما صر
 (كذا اذا ادعى دينا)

البصائر واخوه الشيخ صالح صاحب الزواهر (قوله ولولا خشية التطويل لا وردتها كلها)
 هذه ونظائر هاته متفق على انه لم يقدمها واخوانه قبيل البيوع مع ان ذكرها هناك لامتناسية له
 وهو مدقوق في بعض النسخ الصحيحة ولعل الشارح جمعها في ذلك المجل بعد تقيم الكتاب وبلغت
 هناك احدى وستين مسألة مسائل الحاشية احدى وثلاثون ومسائل الخلاصة ثلاث
 ومسائل البحر ستة وزيادة فتدوير البصائر اربعة عشر وزيادة زواهر الجواهر ستة
 وزاد عليها احدى الالدرجته الله تعالى ثمان مسائل من جامع النصوص اربع فصارت تسعة
 وستين فراجعها غنة ان شئت في آخر كتاب الوفاء قبيل البيوع (قوله أى القطع)
 في بعض كتب النسخ البتة بدل البتات وهو أولى وقد ذكر في القاموس ان البت القطع
 وان البتات الزاد والجهاز ومتاع البيت والجمع بفتح ط (قوله بانه ليس كذلك) هذا في النسخ
 أو انه كذلك في البتات (قوله على العلم) أى على نفيه (قوله اعدم علمه بما فعل غيره ظاهرا)
 فلو حلف على البتات لامتنع عن العيّن مع كونه صادقا فيضرب به طوبى بالعلم فاذا لم يقبل
 مع الامكان صار باذلا او مقرا وهذا اصل مقرر عندنا ثانيا دور (قوله يتصل به) أى
 يتهاق حكمه به بحيث يعود الى فعله (قوله أو اباقه) ليس المراد بالاباق الذى يدعيه المشتري
 الاباق الكائن عنه اذ لو أقربه البائع لا يلزمه شئ لان الاباق من العيوب التى لا بد فيها من
 المعاودة بان يثبت وجوده رالبائع ثم عند المشتري كلاهما فى صغره أو كبره على ما سبق
 فى محله أبو السعود وفى الحواشى السعدية قوله يخلف على البتات بالله ما بق أقول الظاهر
 انه يخلف على الحاصل بالله ما عليك حق الرد فان فى الخلف على السبب يتضرر البائع أو قد يبرأ
 المشتري من العيب (قوله واثبت ذلك) أى على ما سبق فى محله من وجوده عند البائع ثم عند
 المشتري الخ (قوله يخلف البائع على البتات) يعنى ان يشتري العبد اذ ادعى انه سارق أو آبق
 واثبت اباقه أو سرقته فى يده نفسه وادعى انه آبق أو سرق فى يده البائع واراد التحليف بخلف
 البائع بالله ما بق بالله ما سرق فى يده وهذا التحليف على فعل لا غير دور (قوله فرجع الى فعل
 نفسه) وهو تسليمه سابقا (قوله لانها آكد) أى لان عيّن البتات آكد من عيّن العلم حيث جزم
 فى الاولى ولم يجزم فى الثانية مع ان فى الاولى انما حلف على علمه أيضا اذ غلبة الظن ترجح له
 الخلف لكنه اذا جزم بها كانت آكد صورة (قوله ولذا نعت به مطلقا) أى فى فعل نفسه وفعل
 غيره فلو حلف على البتات فى فعل غير اجزاء بالاولى لانه قد اتى بالاكد (قوله بخلاف
 العكس) يعنى ان عيّن العلم لا تكفى فى فعل نفسه ح قال فى البحر ثم فى كل موضع وجبت
 فيه العيّن على العلم بخلف على البتات كنى وسقط عنه وعلى عكسه لا ولا يقضى بنكوله عماليس
 واجبا عليه اه قال فى الدرر واعلم ان فى كل موضع العيّن فيه على البتات خلف على العلم
 لا يكون معتبرا حتى لا يقضى عليه بالنكول ولا يسقط العيّن عنه وفى كل موضع وجب
 العيّن فيه على العلم بخلف على البتات يعتبر العيّن حتى يسقط العيّن عنه ويقضى عليه اذا نكل
 لان الخلف على البتات آكد فيه مطلقا بخلاف العكس ذكره الزيلعي اه واستش كل الثانى
 العمادى قال الرمل وجه الاشكال انه كيف يقضى عليه مع انه غير مكاف الى البتة ويرزول
 الاشكال بانه مسقط لعيّن الواجبة عليه فاعده برفيكون قضاء بعد نكول عن عيّن مسقطا

ولولا خشية التطويل
 لا وردتها كلها (التحليف
 على فعل نفسه يكون على
 البتات) أى القطع بانه ليس
 كذلك (و) التحليف (على
 فعل غيره) يكون (على
 العلم) أى انه لا يعلم انه كذلك
 اعدم علمه بما فعل غيره
 ظاهرا اللهم (الا اذا كان
 فعل الغير) شيئا يتصل
 به (أى بالخالف وفرع عليه
 بقوله فان ادعى) مشتري
 العبد (سرقه العبد أو اباقه)
 واثبت ذلك (يخلف) البائع
 (على البتات) مع انه فعل
 الغير وانما يصح باعتبار
 وجوب تسليمه سليما فرجع
 الى فعل نفسه خلف
 على البتات لانها آكد ولذا
 نعت به مطلقا بخلاف
 العكس ودون الزيلعي
 وفى شرح الجمع

اختلاف كافي العمادية (قوله لا الحلف) يعني لا يجوز ان يكون شخص نائباً عن شخص توجه
 عليه اليمين يحلف من قبله ويخالفه ما يأتي من شرح الوهبانية من ان الانرس الاصم الاعمى
 يحلف وليمه عنه وهو المستثنى من الضابط المذكور كما صرح به العلامة ابو السعد (قوله
 وفرع على الاول) الاول اسقاطه وان يقول وفرع عليه ما باعتبار ما طوف والمعاطوف عليه
 فعلى الاول قوله فالوكيل الخ وعلى الثاني قوله فلا يحلف احدهم (قوله فله طلب) اى ظاهرها
 والاثنى الحقيقة خصمه الاصيل (قوله ولا يحلف) لو قال ونوع على الثاني بقوله ولا يحلف
 الخ. كان اسبك (قوله احدهم) اشار بذلك الى جواب ما يرد على قوله تلك الاختلاف حيث
 وقع خبرا عن قوله فالوكيل الخ حيث وقع خبرا عن المبتدأ وماعطف عليه وهو وجه له فيجب
 اشتغاله على ضمير طابق فيقال لا يكون ولا يحلفون فاجاب بانه مؤول اى تلك كل واحد منهم
 الاختلاف ولا يحلف وكما يصح التأويل في الخبر يصح في المبتدأ والسر في أنه تلك الاختلاف
 ولا يحلف احدهم وذلك ان الوكيل وماعطف عليه لما كان له الطاب وقد عجز عن البيعة فيحلف
 خصمه اذ لا مانع من ذلك وأما اذا ادعى عليه -م فان الحلف بقصد به **التمسك** قول اية قضى به
 والتمسك قول اقرار او بذل كماله لم ولا تلك واحد منهم الاقرار على الاصيل ولا بذل ماله وهو نائب
 في الدعوى قد بعلم - حقيقة وقد لا يعلم فكيف يحلف على ما علم له به **تأمل** (قوله الا اذا
 ادعى عليه العقد) اى عقديع أو شراء أو اجارة لانه يكون - يثبت أصلا في الحقوق فيكون
 اليمين متجهة عليه لا على الاصيل فلا يثبت في الحلف فالاستثناء منقطع وهو شامل للاربعة
 والمراد بالربعة قدما ذكر اما عقد النكاح فغير مراد هنا لان الشارح قدم انه لا تحلف في تزويج
 البنت مغيرة أو كبيرة وعندهما يستحلف الاب المغيرة **تأمل** افاده الخبر الرملى (قوله اوضح
 اقراره) مختص بالوكيل فقط كما اشار اليه بقوله كالوكيل الخ (قوله فيستحلف) الاول في المقابلة
 فيحلف (قوله حينئذ) لاحاجة اليه (قوله كالوكيل بالبيع) هو داخل تحت قوله اذا ادعى
 عليه العقد فكان الاول مغنيا عنه **تأمل** نعم كان الاولى به هذا الوكيل بالتمسوة فانه يصح
 اقراره على الموكل فكان ينبغي ان يستحلف على مقتضى قوله اوضح اقراره وليس كذلك في هل
 يستحلف على العلم أو على البتات ذكر في الفصل السادس والعشرين من نورا العين ان الوصى اذا
 باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه معيب فانه يحلف على البتات بخلاف الوكيل فانه يحلف
 على عدم العلم اه فتأمل والحاصل ان كل من يصح اقراره كالوكيل يصح استخلافه بخلاف
 من لا يصح اقراره كالوصى (قوله فان اقراره صحيح) لم يبين اقراره بى شىء ولا يحل ط اقول
 الظاهر ان اقراره فيما هو من - حقوق العقد كالاقراء بعيب أو اجل أو خیار للمشتري (قوله
 الا في ثلاث ذكرها) هى الوكيل بالشراء اذا وجد بالمشتري عيبا فاراد ان يرد به بالعيب واراد البائع
 ان يحلفه باقائه ما تعلم ان الموكل رضى بالعيب لا يحلف فان اقر الوكيل لزمه ذلك ويبطل حق الرد
 الثانية لو ادعى على الآخر رضاه لا يحلف وان اقر لزمه الثالثة الوكيل بقبض الدين اذا ادعى
 المدينون ان الموكل أبرأه عن الدين وطلب يمين الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر به لزمه اه
 مخ (قوله والاعواب في اربع وثلاثين) اى يضم الثلاثة الى ما في الخاتمة امكن الاولى منها
 مذكورة في الخاتمة (قوله لابن المصنف) وهو الشيخ شرف الدين عبد القادر وهو صاحب تنوير

لا الحلف) وفرع على
 الاول بقوله (فالوكيل
 والوصى والمتولى وابو
 الصغيرة تلك الاختلاف)
 فله طلب عين خصمه (ولا
 يحلف) (احدهم) (الا اذا)
 ادعى عليه العقد او (صح
 اقراره) على الاصيل
 فيستحلف حينئذ كالوكيل
 بالبيع فان اقراره صحيح
 على الموكل فيكذابه كونه
 وفي الخلاصة كل موضع
 لو اقر لزمه فاذا **تمسك** كونه
 يستحلف الا في ثلاث
 ذكرها والاعواب في اربع
 وثلاثين مر عن الخاتمة
 وزاد ستة أخرى في البحر
 وزاد اربعة عشر في تنوير
 البصائر خاتمة الاشياء
 والنظائر لابن المصنف

هذه الاشياء لا تخلف فيها عند الامام لم يدع معها ما لا فاته بخلافه وفاقا (قوله لاجل المال) اي
 بطلب المسروق منه فلو لم يطلب المال لا يخلف لان اليه لا يلزم الا بطلب الخصم (قوله فان
 نكل ضمن ولم يقطع) اعترض بانه ينبغي ان يصح قطعه عند انى حنيقة لانه بدل كافي قود الطرف
 والحاصل ان النكول في قطع الطرف والنكول في السرقه ينبغي ان يتحدوا في ايجاب القطع
 وعدمه ويمكن الجواب بان قود الطرف - حق العبد فيثبت بالشبهة كالاموال بخلاف القطع
 في السرقه فانه خالص - حق الله تعالى وهو لا يثبت بالشبهة فظهر الفرق فليتأمل يعقوبية
 (قوله) وقالوا يستخاف في التعزير) لانه محض حق العبد واهذا يملك العبد اسقاطه بالعفو
 وحق العباد مبنية على المشاحة لانه ساقط بالشبهة فلو كان التعزير لمحض حق الله تعالى كولو
 ادعى عليه انه قبل امرأة برضاها فانه اذا ثبت عليه ذلك بالبينة يعزران واذا أنكر ان ينبغي
 ان لا يستخلفا (قوله كما بسطه في الدرر) ونصه ويخلف في التعزير به - في اذا ادعى على آخر
 ما يوجب التعزير وأراد تخليفه اذا أنكره فالقاضي يخلفه لان التعزير محض حق العبد واهذا
 يملك العبد اسقاطه بالعفو ولا يمنع الصغر وجوبه ومن عليه التعزير اذا مكن صاحب الحق
 منه أقامه ولو كان حق الله تعالى ان كانت هذه الاحكام على عكس هذا والاستخلاف يجري في
 حقوق العباد سواء كانت عقوبة أو مالا اه ونه ليله هذا بان التعزير محض حق العبد بخلاف
 لما سبق له في فصل التعزير ان حق العبد يغالب فيه واهذا قال عزى زاده بين كلامه ثم ادفع اه
 قلت لا يخلو حق العبد من حق الله تعالى فلا يسهل نقل عبده بحق لان الذي جعله حقه هو الحق
 تعالى الامر الذي في كلامه الثاني مؤول بالاول (قوله وفي النصول) قدمنا هذه المسئلة
 قرية ابابوضع معاهذ مع فروع آخر (قوله خيلة دفع عينا) أي على قولها (قوله ان تتزوج)
 أي بالآخر (قوله فلا تخلف) لان المون كانت لا يحكم عليهم اولوا ائمت بعد ما تزوجت لم يجوز اقرارها
 وكذا الواقف بشكاح غائب فانه يصح اقرارها على أحد قولين ولكن يعل بالتكذيب وتنفذ
 عنها اليقين قال بهض الا فضل هذه الحيلة ظاهرة لتزوجه اما لتزوجه غيرة فالظاهر عدم
 صحة العقد الا اذا حلفت نعم لتزوجه قبل الرفع الى القاضي ربما يظهر اه تأمل (قوله في
 احدى وثلاثين مسئلة) تقدمت في الوقت وذكرها في البحر هنا (قوله في الاستخلاف) يعني
 يجوز ان يكون شخص نائب عن آخر له - حق على غيرة في طاب العيين على المدعى عليه اذا عجز عن
 اقامة البينة فالسبب والذات في قوله الاستخلاف لا يطلب كما يفيد كلامه بعد وهذا الذي ذكره
 المصنف ضابط كلي افاده عماد الدين في نصوله في مواضع اجمالا تارة وتفصيلا أخرى في الفصل
 السادس عشر والمصنف نفسه كما ترى وابن قاضي - ماونه لخصه في جامع الفصولين اخصر منه كما
 هو دأبه وهذا من المسائل التي اوردها المصنف في كتابه ولم يوثق بها في المتون المشهورة وسوى
 الغرر وليس في كلامه ما يخالف الاصل الا في تعميم الشارح ضمير اقراره فقيه نوع حوازة لان كلا
 من الوصي ومن بعده ايسوا كالوكيل في صحة اقرارهم تارة وعدمها اخرى وايضا ليس الوكيل
 مطلقا كذلك كما افاده التقيي - مدفوقا الا اذا كان الوكيل وكيل بالبيع أو الخصومة في الرد
 بالعيب لصحة اقراره بدل قوله اوضح اقراره الخ ان كان سالما ثم انه لا يلزم من عدم التخلف عدم
 سماع الدعوى بل يجعل كل منهم خصما في حق سماع الدعوى واقامة البينة عليه من غير

لاجل المال (فان نكل
 ضمن ولم يقطع) وان اقر
 بها قطع وقالوا يستخاف
 في التعزير كما بسطه في الدرر
 وفي النصول ادعى نكاحها
 فبطلت دعي عينا ان تتزوج
 فلا تخلف وفي الثانية
 لا استخلاف في احدى
 وثلاثين مسئلة (الغاية
 تجري في الاستخلاف

اقرارها فلا يندفع عنها اليقين اه وفي الولو الجلية وجب لزوج امرأة بشهادة شاهدين ثم
انكرت ونزوت بآخر وماتت شهود الاول ايسر للزوج الاول ان يخاضعها لانهم التحليف
والمقصود منه النكول ولو اقرت صريحها لم يجز اقرارها لكن يخاضع الزوج الثاني ويحافه
فان سلف برئ وان نكل فله ان يخاضعها ويحافها فان نكلت بقضى سلف المدعى وهذا الجواب
على قولهما المفتي به اه (قوله بالنسب) نظر الى دعوى الامة (قوله اوراق) نظر الى انكار
المولى (قوله قد قذف وامان) بان ادعت المرأة على زوجها انه قد فها بالزنا واعلم انك الالمان
وهو منكر وفي الحد بان ادعى على آخر بانك قد قذفني بالزنا وعليك الحد وهو ينكر وهاتان
الصورتان مما لا يمكن تصويرهما الا من جانب واحد كما تقدم (قوله في السك) لأن هذه حقوق
ثبتت بالشبهات فيجوز فيها الاستخلاف كالاموال واختار المتأخرون انه ان كان المنكر مكرمة متعنا
يستخلف اخذ مذابقوا له ما وان كان مظلوما لا يستخلف اخذ مذابقوا له الامام زيلعي صورة
الاستخلاف على قولهما كما تقدم ما هي بزوجته وان كانت زوجة في نفسها طالق يثنى الى آخر
ما قدمناه وقال بعضهم هم يستخلف على النكاح فان حلف يقول الناضي فرقت بينكما كما في
البدائع (قوله فلا يمين اجاعا) يرد عليه ما في البدائع من قوله وما في دعوى القذف اذا حلف
على ظاهر الرواية فنكح كل يقضى بالحد في ظاهر الاقوال لانه بمنزلة القصاص في الطرف عند ابي
حنيفة وعندهم بمنزلة النفس وقال بعضهم بمنزلة سائر الحدود لا يقضى فيه بشئ ولا يحلف
وقيل يحلف ويقضى فيه بالتميز بزوجات الحد كما في السرقة يحلف ويقضى بالمال دون القطع
شبهة لاية (قوله الا اذا تضمن) اي دعوى الحد عاى - ق عبد (قوله بان علق) كان قال
ان زنت فعبدى حر فادعى العبد زناه وانكر (قوله فلا بعد تحليفه) اي على السبب بالله
ما زنت به ما - كانت بعنتي عبدك هذا بجر قال العلامة سعدى وبغني ان يقول العبد انه
قد اتى بماعلى عليه عنتي ولا يقول زنى كيلا يكون قاذفا اه قال الرسختي ولا حد على العبد
لانه غير قاصد القذف وانما يريد اثبات عتقه (قوله وكذا يستخلف السارق لاجل المال) يعنى
كان مولى العبد يستخلف على الزنا لاجل عنتي العبد لا لقامة الحد كذا يستخلف السارق
لاجل المال لا للقطع قال ط هون من جملة المستثنى قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يستخلف
فى شئ من الحدود ولا فى الزنا ولا فى السرقة ولا القذف ولا شرب الخمر ولا السر كذا قال طاب
المسروق منه بضمه بضمه المال استخلفه فان نكل عن اليمين ضمنه المال ولم يقطع له وذلك لان
الدعوى تتضمن امرين الضمان والقطع والضمن لا يسد توفى بالنكاح قول فوجب اثبات
احدهما واسقاط الآخر اه وكذا يحلف فى النكاح ان ادعت المال اي ان ادعت المرأة
النكاح وغرضها المال كالمهر والنفقة فانه ذكر الزوج يحلف فان نكل يلزم المال ولا يثبت الحد
عنده لان المال يثبت بالبذل لا بالحل وفي النسب اذا ادعى حقا مالا كان كالارث والنفقة او غير
مال كحق الحضنة فى الاقامة والعنتى بسبب الملك وامتناع الرجوع فى الهبة فان نكل ثبت
الحق ولا يثبت النسب ان كان مما لا يثبت بالافرار وان كان منه فعلى الخلاف المذكور وكذا
منكر القود الخ ابن كمال وانكار القود سيد كرم المصنف وفى صدر الشريعة فبلغوا امرأة
تأخذ نفقة غير معدة ولا حائضة ولا نفساء ولا يحل وطؤها وفيه بلغوا القذف المتقدم والماصل ان

بالنسب اوراق والماصل
ان المتفق به التحليف فى
السك الا فى الحد ودونها
قد قذف وامان فلا يمين
اجماعا الا اذا تضمن حقا
بان علق عنتى عبدك زنا
نفسه فلا بعد تحليفه فان
نكل ثبت العنتى لا الزنا
(و) كذا (يستخلف السارق)

ولدت منه ولدا حيا أو ميتا كما في قاضيان وإن كان في المشاهير أن دعوى الزوج والمولى لا تصور
لأن النسب ثبت بأقراره ولا عبرة لنكاره بعده ويمكن أن يقال أنه يجب سب الظاهر لم يدع
النسب كما يدل عليه تصويرهم اه أبو الوالد قال البرجندي ويمكن تصوير العكس فيه
أيضا بان حبات من المولى فاعقبتها قبل وضع الحمل وبعد قرب الولادة قتلت الولد وأدعى المولى
دبة الولد عليه ما ولا بد من ثبوت الولد فانكرت لامة ذلك اه وفيه تأمل (قوله ونسب)
قال في المنظومة وولد قال في الحقائق لم يقل ونسب لأنه انما يثبت خلاف في النسب بمجرد
عندهما إذا كان ثبت بأقراره كالاب والابن في حق الرجل والاب في حق المرأة ابن كمال (قوله
وبالعكس) بان ادعى مجهول الحال على رجل أنه مولاه وأنكر المولى وأدعى مجهول الحال
عليه أنه أبوه وهذا في دعوى نسب بمجرد عن المال أما إذا ادعى ما لا بد من دعوى النسب بان ادعى
رجل على رجل أنه أخوه وقدمات الاب وترك ما لا في يده هذا وطلب الميراث أو ادعى على رجل
أنه أخوه لا يسه وطالب من القاضي أن يرض له النفقة وأنكر المدعى عليه ذلك فالقاضي
يحكمه اتفاقا فان كل ثبت الحق ولا يثبت النسب ان كان مما لا يثبت بالأقرار وان كان منه
فعل الخلاف المذكور وحيد في الغرض أي شخص أخذ الارث ولم يثبت نسبته ط عن الجوى
بزيادة وفيه عن الاتفاق يثبت الاستخلاف عند أبي يوسف ومحمد في النسب بمجرد دعوى
حتى آخر وإن لم يشترط ان يثبت النسب بأقرار المقر أي يكون النسب بحيث يثبت بالأقرار أما
إذا كان بحيث لا يثبت النسب بأقرار المقر فلا يجزى الاستخلاف في النسب بمجرد دعوى
أيضا لأنه ان اقرار الرجل يصح بخمسة بالوالدين والولد والزوجة والمولى لأنه اقرار بما يلزمه
وابس فيه تحميل النسب على الغير ولا يصح اقراره بما سواه م وبصح اقرار المرأة بربعة
بالوالدين والزوج والمولى ولا يصح بالولد ومن سوى هؤلاء لان فيه تحميل النسب على الغير إلا
إذا صدقها الزوج في اقرارها بالولد أو شهد بولادة الولد قابله (قوله ولا معاقبة) أي بان ادعى
على معروف الرق أنه عتقه أو مولاه (قوله أو مولاه) أي ادعى عليه أنه مولاه (قوله ادعاه
الاعلى أو الاسفل) بان ادعى على رجل معروف أنه مولاه أو ادعى المعروف ذلك وأنكر
الآخر قال أبو الوالد هو دود أشار إلى عدم الفرق في دعوى الولاء بين المعروف والمجهول بخلاف
دعوى الرق والنسب فان مجهولية نسب المدعى رقه ونسبه شرط صحة الدعوى شيئا قلت
ولهذا قال الشافعي في جانب دعوى الولاء بان ادعى رجل على آخر بان له عليه ولادة عتاقة
أو مولاه أو العكس اه ولم يقيده بالمجهول (قوله وحدوا ما ان) هذان مما لا يخاف فيهما
اتفاقا ما على قول الامام فظاهر وأما على قولهما فان النكول وان كان اقرارا عندهما لكنه
اقرار فيه شبهة والحدود تندرب بالشبهات واللعان في معنى الحد ط (قوله والقنوى الخ) هو
قول صاحب بين قال الزبائعي وهو قواه ما والاول قول الامام قال الرمسلي ويقضي عليه
بالنكول عندهما (قوله في الاشياء السبعة) أي السبعة الاولى من التسعة وعبر عن في جامع
النصوص بالاشياء السبعة وفيه ادعى نكاحها الخيلة دفع اليمين عن اعلى قواه ما ان تزوج فلا
تخاف لانهم لو نكحت فلا يحكم عليهن الا انهما واقرت به لهما تزوجت لم يجز اقرارها وكذا لو اقرت
بنكاح اغتاب قيل يصح اقرارها لكن يطل بانها كذيب ويُدفع عن العيين وقبل لا يصح

ونسب) بان ادعى على
مجهول أنه فقه أو ابنه
وبالعكس (وولاه) عنانة
أو مولاه ادعاه الاعلى
أو الاسفل (وحدوا ما ان)
والقنوى على انه يخاف
المنكر (في الاشياء السبعة)
ومن عداه ستة الحق
أمومية الولد

فهى طالق بائن لانهم ان كانت صادقة لا يبطل النكاح بجهوده فاذا حلف تبقي معطلة ان لم
يقبل ما ذكره ولا يلزمه مهر فان أبى الحلف على هذه الصورة اجبره القاضي بجرع البديع
وسبأى انه بالنكاح قول عن الحلف يثبت ما ادعاه من الصداق أو النفقة دون النكاح فان
كان مدعى النكاح هو الزوج لم يجزله تزوج اختها أو أربع سواها ما لم يطاقها وان كانت
الزوجة وأنكره الزوج فليس لها التزوج بسواها والمخلص لها ما ذكرناه ان كانت زوجة الى الخ
وفي القصة يستحلف في دعوى الاقرار بالنكاح قال في البحر وظاهره أنه باتفاق اه (أقول)
وهذا اذا لم يجعل الاقرار سببا للدعوى النكاح بان ادعى انه تزوجته لانها أقرت بالزوجية الى
أهلها ادعى نكاحها وانها أقرت له فانها تسمع قال في الهندية وكالاته دعوى المال بسبب
الاقرار لانصع دعوى النكاح أيضا (قوله أنكره هو أوهى) قال في البحر ثم الدعوى في هذه
الاشياء تنصرون من أحد الخصمين أيهما كان الا في الحدود والعان والاستيلاء ودقده عوافروعا
على قول الامام في هذه المسائل محل بيان المطولات (قوله بعد عدة) قيد لثاني كافي الدرر اما
قبل مضى العدة يثبت بقوله وان كذبته لانه أمر بذلك استثناء للعالم ولوادعته هي فيها نهى
من مواضع الخلاف ولوادعاه بعد مضى اربعة صدقة ثبت بصادقهما بجر ولو كذبته ولا يثبته
فعلى قواهم يختلف لآلى قوله وهى مسئلة المتن وكذا لو ادعت انه راجعها او كذبها (قوله وفي)
ايلاء زاد الشارح لفظه ايلاء توضيح المسئلة والا فاني لا يستعمل في عرف الفقهاء الا في
في الايلاء فهو بمنزلة الحقيقة العرفية (قوله بعد المدة) ولو فيها ثبت بقوله لانه يملك الاستئناف
لو كان المدعى الزوج ولو كانت هى فهى من مواضع الخلاف وصورة المسئلة لو حلف لا يقربها
أربعة أشهر ثم قال ثبت وأنكرت الموادعاه في مدة الايلاء ثبت بقوله لان من ملك الانشاء
ملك الاقرار ولو بعد مضى افا ان صدقته ثبت والا لا أملك الادعاء انه فاه اليه أو أنكر الزوج فلا
يثبت سواء كانت في المدة أو بعدها * والحامل أن التقييده لا يظهر الا فيما اذا ادعى عليها رجعة
فانكرت لانه اذا ادعى في العدة الرجعة كان رجعة وأما اذا ادعت هى الرجعة فانكرت فلا لان
دعواها في العدة وبعدها سواء (قوله تدعيه الامة) بانهم اولدت منه ولدا وقدمات أو أسقطت
سقطا مسئين الخلق وصارت أم ولدوا أنكره المولى فهو على هذا الخلاف ابن كمال (قوله لشبونه
بأقراره) ولا يعتبر أنكارها وكذا الحدود والعان بخلاف سائر الاشياء المذكرة اذ يتأتى فيها
الدعوى من الجانبين شيخنا عن الدرر وعزى زاده وقوله وكذا الحدود والعان اى لا يتصور
أن يكون المدعى الا المقتدوف والامة أى المقتدوف بالنسبة للحد والعان والامة بالنسبة
للاستيلاء فى الزيلعى من قوله والمولى سبق قلم والصواب والامة ببقى ان يقال ظاهر كلام
الشارح كغيره انه ادعت الاستيلاء بمجرد ادعى اعترافه والذي في صدر الشريعة
ادعت انها اولدت منه هذا الولد وادعاه أى ادعت انه ادعاه فهو من تمة كلامها كما ذكره أخى
جايى والذي يظهر ان التقييد له ليس احد ترازيا بل يبتنى على ما هو المشهور من أنه يشترط
الشبون نسب ولدا لامة وجود الدعوى من السيد وعلى غير المشهور لا يشترط ذلك بل يكفي عدم
نفيه وكذا ظاهر كلامهم ادعت أمة يفيد الاحتراز عن دعوى الزوجية ويخالفه قول
القهاء متانى بعد قول المتن واستيلاء باني ادعى أحد من الامة والمولى والزوجية والزواج انها

انكره هو أوهى
(ورجعة) بجهدها هو
أوهى بعد عدة (وفي) ايلاء
انكره احداهما بعد المدة
(واستيلاء) تدعيه الامة
ولا يتأتى عكسه لشبونه
بأقراره (ورق)

لأنه يلزم هو الذي عن إطلاق الخاتمة كما يفيد سياق المخ ويستغنى بعبارته عن قوله أولا
وعليه الفتوى بطلاق الخاتمة ط (قوله فصولين) قال في البحر وفي الجامع والفتوى في مسألة
الدين أنه لو ادعاه بالاسباب لخالف ثم برهن بظهور كذبه ولو ادعاه بسبب وحلف أنه لا دين عليه ثم
برهن على السبب لا يظهر كذبه بل هو إزائه وجد القرض ثم وجد الإبراء أو الإبقاء اه فان قلت
هل يقضى بالنكول عن اليمين انفي التهمة كالأمين اذا ادعى الرد أو الهلاك لخالف وبكل وعن
اليمين التي لا حصة لها في مال الميت كما قدمناه قلت اما الاول فنعم كافي القيمة وأما الثاني فلم اراه
اه عبارة البحر قال الرمل والوجه به يقتضي القضاة بالنكول فيها ايضا فائدة الاستخلاف
القضاء بالنكول كما هو ظاهر نامل قال في نور العين حلف ان لا دين عليه ثم برهن عليه المدعى
فعدم محله لا يظهر كذبه في عينة اذ اليمين حجة من حيث الظاهر وعند أبي يوسف بظهور كذبه
فيبحث والفتوى في مسألة الدين أنه لو ادعاه بالاسباب لخالف ثم برهن عليه بظهور كذبه
ولو ادعاه بسبب وحلف أن لا دين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر كذبه بل هو إزآن وجد
القرض ثم وجد الإبقاء أو الإبراء اه حلف بطلاق أو عتق ماله عليه نفي فشدها عليه بدين
له والزعم القاضي وهو ينكر قال أبو يوسف يبحث وقال محمد لا يبحث لأنه لا يدري له له صدق
واليمين حجة من حيث الظاهر فلا يظهر كذبه في عينة * ذكر محمد في ح قال امرأته طالق ان
كان لفلان عليه نفي فشدها أن فلانا أقرضه كذا فقبل عينة وحكم بالمال لم يبحث ولو شهد ان
فلان عليه شيئا وحكم به حنث لأنه جعل شرط حنثه وجوب شيء من المال عليه وقت اليمين
وحين شهد بالقرض لم يظهر كون المال عليه وقت الحلف بخلاف ما لو شهد ان المال عليه
(يقول المحقق) قوله بخلاف ما لو شهد بحمل نظرا ذ كيف يظهر كون المال عليه اذا شهد بان
المال عليه بعد ان مر آنفا ان اليمين حجة ظاهر فلا يظهر كذبه في عينة وأيضا رد عليه ان
يقال فعلى ما ذكر ثم ينبغي ان يبحث في مسألة الحلف بطلاق أو عتق أيضا اذا لاشك ان الحلف
عليه مالا يكون الا بطريق الشرط أيضا والحاصل انه ينبغي ان يهدى حكم المثلين نقيا وانما
والفرق تحكم كما يجب كل العجب من التناقض بين كلامي محمد رحمه الله تعالى مع انه امام ذوى
الادب والارب الآن تكون احدى الروايتين عنه غير صحيحة اه ما قاله في أو اخر الخداس
عشر (قوله ولا تحليف في نكاح) اى بمجرد عن المال عند الامام رحمه الله تعالى بان ادعى رجل
على امرأته أو هي عليه نكاحا أو لا خير ينكر اما اذا ادعت المرأة تزوجها على كذا وادعت
النفقة وانكر الزوج يستخاف انفاقا وهذه المسائل خلافية بين الامام وصاحبيه والخلاف
بينهم مبني على تفصيل الانكار فالا ان النكول اقرارا لا يدل على كونه كاذبا في الانكار فكان
اقرارا او بدلا عنه والاقرار يجري في هذه الاشياء وقال الامام انه يذل والبذل لا يجري في هذه
الاشياء لانه انما يجري في الاعيان وقاعدة الاستخلاف القضاء بالنكول فلا يستخاف وانما قلنا
ان البذل لا يجري في هذه المسائل لانها لو قالت المرأة لا نكاح بيني وبينك ولكن بذات نفسي
لأنك لم يصح ولو قال في دعوى الولاء عليه است انما مولاه بل انما امرأته فلو كان آخرها مكن أعجبت
له ولا في لا يكون له عليه ولا وكذا سائر الامثلة وسبب ما بيانه قريبا ما وضع من هذا وصورة
الاستخلاف في النكاح على قوله اه ان يقول في عينة ما هي بوجهة لي وان كانت زوجة لي

فصولين وسراج ونهي
وغيرهم (ولا تحليف في
نكاح)

تأمل (قوله عند العامة وهو الصحيح) راجع الى القضاء بالبينّة بعد الامين بدليل تعليله بقوله
سيدنا شيخنا لا يمين فاجرة مع النكول وبدليل قوله ولان اليمين الخ والمراد بالعامة الكفاية
لما قابل الخاصة (قوله ويظهر كذبه) فيعاقب معاقبة شاهد الزور ولو الحق بينه وبين طلاق
او عتاق يقع عليه (قوله بلا سبب) تقدم انه لا يصح دعوى الابعاد كسببه والخلف لا بد ان
يكون بعد صحة الدعوى تأمل فكيف يقال لو ادعاه بلا سبب اللهم الا ان يقال ان هذا في
دعوى عين لادين (قوله حتى يحنث في يمينه) اى لو كان بطلاق او عتاق لانه هو الذى يدخل
تحت القضاء (قوله وعليه الفتوى) وهو قول ابي يوسف (قوله طلاق الخائنة) وعبارتها ادعى
عليه الفاقه قال المدعى عليه ان كانت على الفاقه ارقى طالق وقال المدعى ان لم يكن لى عليك
الفاقه ارقى طاق فاقام المدعى يمينه على حقه وقضى القاضي به وقرق بين المدعى عليه وبين
امراته وهذا قول ابي يوسف واحدى الروايتين عن محمد وعليه الفتوى فان اقام المدعى
عليه البينة بعد ذلك انه كان اوفاه الف درهم لم تقبل دعواه ويبطل تفرق القاضي بين المدعى
عليه وبين امرأته وتطابق امرأته المدعى ان زعم انه لم يكن له على المدعى عليه الا ألف درهم
وان اقام المدعى البينة على اقرار المدعى عليه بالف قالوا لم يفرق القاضي بين المدعى عليه
وبين امرأته (اقول) ظهر لك مما قلناه ومن عبارة الشارح ان عبارة الشارح غير محررة لان الذى
نقله في البحر عن طلاق الخائنة والولو الجارية من الحنف مطلق عن التقييد بالسبب وعدمه وما في
الدرر من عدم الحنف مطلقا بهلوه احدى الروايتين عن محمد والذى جعلوا الفتوى عليه هو
الرواية الثانية عنه وهو قول ابي يوسف والتفصيل المذكور في المتن ذكره في جامع الفصولين
وسنذكره قريباً ان شاء الله تعالى (قوله خلافا لطلاق الدرر) تبعه اللذين وعبارتها اهل
يظهر وكذب المذكور باقامة البينة والصواب انه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقاب شاهد الزور
اه ومنه في العيني تبعه اللذين وقيل عند ابي يوسف يظهر كذبه وعند محمد لا يظهر بلوزان
يكون له يمينه أو شهادته فذمها ثم ذكرها أو كان لا يعلمها ثم علمها وقيل تقبل ان وفق وفا قد ذكره
في المتن قط وكذا اذا قال لا دفع لى ثم أتى بدفع فقيمه روايتان وقيل لا يصح دفعه اتنا قال انه معناه
ليس لى دعوى الدفع ومن قال لا دعوى لى قبل فلان ثم ادعى عليه لا تسع كذا ههنا بعضهم
قال يصح وهو الاصح لان الدفع يخص باليمينه على دعوى الدفع لا بد دعوى الدفع فيه يكون قوله
لا دفع لى بمنزلة قوله لا يمين لى كذا في العمادية (قوله وان ادعاه بسبب) كقرض (قوله انه لادين
عليه) ظاهره انه لو حلف انه لم يقرضه يحنث وهو ظاهر ط (قوله ثم اقامها المدعى) سيد
الشارح المسئلة في أثناء هذا الباب (قوله ثم وجد الابرأ أو الايقام) بحث فيه العلامة المتدسى
بان الاصل في الثابت ان يبقى على ثبوته وقد حكمه ثم ان شهد به بشئ أنه كان له ان الاصل بقاءه
واذا وجد السبب ثبت والاصل بقاءه انتهى واجاب عنه سيدى الوالد رحمه الله تعالى بان
اثبات كون الشئ له يفيد ملكيته له في الزمن السابق واستصحاب هذا الثابت يصلح لدفع من
يعارضه في الملكية بعد ثبوته له وقد قالوا الاستصحاب يصلح للدفع للاثبات واذا ثبتنا
الحنث بكون الاصل بقاء القرض يكون من الاثبات بالاستصحاب وهو لا يجوز فافرق ظاهر
فتأمل (قوله وعليه الفتوى) اى على التفصيل الذى في المصنف ومقابله اطلاق الدرر تبعاً

(عند العامة) وهو الصحيح
اقول سيدنا شيخنا لا يمين الفاجرة
احق ان ترد من البينة
العادلة ولان اليمين كالخلف
عن البينة فاذا جاء الاصل
انتهى حكم الخلاف كأنه لم
يوجد اصلاً بحج (ويظهر
كذبه باقامتها) اى البينة
(لو ادعاه) اى المال (بلا
سبب خلاف) اى المدعى
عليه ثم اقامها حتى يحنث في
يمينه وعليه الفتوى طلاق
الخائنة خلافا لطلاق
الدرر (وان ادعاه) بسبب
خلاف انه لادين عليه
(ثم اقامها) المدعى على
السبب (لا) يظهر كذبه
بلوزانه وجد القرض
ثم وجد الابرأ أو الايقام
وعليه الفتوى

شهد فيه روايتان في رواية لا تقبل اظاهر التناقض وفي رواية تقبل والاصح القول وحيثما ذللا
 مناقاة بين ما ذكره وبين ما في لجمع بل - حتى قولين تأمل ان كان الآن قد صدر امر السلطان
 نصره الرحمن بالعمل بموجب الجلالة من أنه اذا قال المدعى لا يثبت له ابدانهم اخصر بيعة لا تقبل او
 قال ليس لي بيعة سوى فلان وفلان واني في غيرهما لا تقبل كما هو مصرح به في الجلالة في مادة ١٧٥٣
 (قوله بعد دعوى المدعى عليه) لان حكم العيين انقطاع الخصومة للعالم مؤقتا الى غاية اضرار
 البيعة عند العامة وهو الصحيح وقيل انقطاعها مطلقا ط وقوله بعد العيين معناه بتقبل اي
 لو حلف المدعى عليه عند عدم حضور البيعة من المدعى سواء قال لا يثبت له ابدانهم في بيعة تقبل
 (قوله كما تقبل بعد القضاء بالانكول) اي لو نكل المدعى عليه عن العيين وقضى عليه بالانكول ثم
 جاء المدعى بالبيعة يقضى به الى كاي يقضى به سامع الاقرار في مسائل وقد مررت فان قيل ما الفائدة
 قبولها بعده وقد لزمت - حق المدعى بالقضاء قلت فائدتهم التعمد الى غيره في الرد بالعيب لان
 النكول قرار وهو حجة قاصرة بخلاف البيعة (قوله ثانية) قال في البحر ثم اعلم ان القضاء
 بالانكول لا يمنع المقضى عليه من اقامة البيعة بما يبطله في الثانية من باب ما يبطل دعوى
 المدعى رجل اشترى من رجل عبدا فوجد به عيبا لخاصم المانع فانه ذكر البائع ان يكون العيب
 عنده فاستخلفه فكل فقضى القاضي عليه والزمه العبد ثم قال البائع بعد ذلك قد كنت تبرأ
 اليه من هذا العيب واقام البيعة فبطلت بيئته اه (اقول) ان كل معنى ما ذكره من القاعدة هو
 ما نقله عن الثانية ففيه نظرفان نكوله عن السلف بذل او اقرار بان العيب عنده فاقامته البيعة
 بعده على انه تبرأ اليه من هذا العيب وذكر لما اقر به في ضمن نكوله اما لو ادعى عليه مالا ونكل
 عن العيين فقضى عليه به يكون اقرارا به ونكله فاذا برهن على انه كان قضاياه اياه يكون تناقضا
 ونقضا للحكم فيبين المسئلةين فرق فكيف تصح قاعدة كاية ثم لا يخفى ان كلام البحر في اقامة
 المقضى عليه البيعة وظاهر كلام الشارح ان المدعى هو الذي اقام البيعة كما يدل عليه السياق
 فلا يدل عليه ما في الثانية من هذا الوجه ايضا وعبارة صاحب البحر في الاشباه وتسمع الدعوى
 بعد القضاء بالنكول كما في الثانية قال محشم الجوى في الثانية في باب ما يبطل دعوى المدعى
 ما يخالف ما ذكره وعبارته ادعى عبدا في يد رجل انه له فجحد المدعى عليه فاستخلفه فبطلت وقضى
 عليه بالنكول ثم ان المقضى عليه اقام البيعة انه كان اشترى هذا العبد من المدعى قبل دعواه
 لا تقبل هذه البيعة الا ان يشهد انه كان اشتراه منه بعد القضاء وذكر في موضع آخر ان المدعى
 عليه لو قال كنت اشتريته منه قبل الخصومة واقام البيعة فبطلت بيئته ويقضى له انتهى قلت
 وذكر في البحر في فصل رفع الدعوى عن البرازية وكما يصح الدفع قبل البرهان يصح بعدها اقامته
 ايضا وكذا يصح قبل الحكم كما يصح بعده ودفع الدفع ودفعه وان كثر صحيح في المختار وسنذكر
 تمامه هناك ان شاء الله تعالى اكن ذكر في البحر في اول فصل دعوى الخارجين عن النهاية مانصه
 ولو لم يبرهنه اذ حلف صاحب اليد فان حلف اهل ما ترك في يده قضاء ترك القضاء استحقاق حتى
 لو اقام البيعة بعد ذلك يقضى به وان نكل اهل ما اجمعا يقضى به بينهما انصفين ثم بعده اذ اقام
 صاحب اليد البيعة انه ما له لا يقبل وكذا لو ادعى أحد المستحقين على صاحبه واقام بيعة انها
 ما له لا تقبل لكونه صار مقضيا عليه اه ولعله مبني على القول الاخر المقابل للقول المختار

(بعد دعوى المدعى عليه)
 كما تقبل البيعة بعد القضاء
 بالنكول ثانية

ظاهر باعتبار ان القضاء يقطع النزاع وهذا يذابة طبعه لان الاتيان باليمين بعد العجز عنها نادر
 (قوله ونسكول عنه) الفرق بين النسكول والاقرار ان الاقرار موجب للحق بنفسه لا يتوقف
 على قضاء القاضي فحين الاقرار يثبت الحق كذا ذكرنا واما النسكول فليس باقرار صريحا
 ولا دلالة لكن يصير اقرارا بقضاء القاضي بانزله مقرا وعليه يظهر كونه رابعا مالوا ارجعناه
 الى الاقرار فلا يظهر كونه رابعا كما في المحيط (قوله وقسامة) قال المصنف وسيأتي ان القسامة
 من طرق القضاء بالدية (قوله وعلم قاض على المرجوح) وظاهر ما في جامع الفصولين ان
 القنوى انه لا يقضى به له لفساد قضاة الزمان مجر (قوله والسابع قرينة) ذكر ذلك ابن الغرس
 قال في البحر ولم أره الى الآن غيره اه قال بعض الافاضل صريح قول ابن الغرس فقد قالوا
 انه منقول عنهم لانه قاله من عند نفسه وعدم رؤيته صاحب البحر لا يقتضي عدم وجوده
 في كلامهم والمثبت مقدم لكن قال الظهير الرمل ولا شك ان ما زاده ابن الغرس غريب خارج
 عن الجادة فلا ينبغي التعويل عليه مالم يعضده نقل من كتاب معتد فلا تغتر به والله تعالى اعلم
 اه والحق ان هذا محل تامل ولا يظن ان في مثل ذلك يجب عليه القصاص مع ان الانسان قد
 يقتل نفسه وقد يقتله آخر ويفر وقد يكون ارادة قتل الخارج فاخذ السكين واصاب نفسه
 فاخذها الخارج وفر منه وخروج مذعورا وقد يكون اتفق دخوله فوجده مفتولا لخفاف من
 ذلك وفر وقد يكون السكين بيد الداخل فاراد قتل الخارج ولم يتخلص منه الا بالقتل فصار دفع
 الصائل فليكن نظر التحقيق في هذه المسئلة والحاصل ان القضاء في الاقرار مجاز والقسامة داخله
 في ايمين وعلم القاضي مرجوح والقرينة مما انفرد بها ابن الغرس فرجعت الى ثلاث فتأمل
 لكن في المجلة في مادة ١٧٤١ قد اعتبر القرينة القاطعة بالبالغة حد الباقين وصدر الامر
 السلطاني بالعمل بموجبها (قوله ينبغي) أي تورعنا بدليل قوله تقررنا لان اتقاء الشبهات
 مندوب لا واجب وهو عند من يرضى بدية منزلة الواجب خوفا من ايمين الفاجرة التي تدع الديار
 بلا قع أي خالية عن أهلها وخوفا من أن كل مال الغير لكن قد يقال ان التحرز عن الحرام واجب
 لا مندوب تامل (قوله وان أبي خصمه) هذه غير مسئلة الشك وقوله بان غلب على ظنه أنه محق
 تقدم ان الشك نظيره (قوله حلف) بلوازيته الاحكام والخلف على غلب الظن والاسلم أن
 لا يفعل بذلا لادني الحفظ الدين بل لو تحقق ابطال المدعى الاولى في حقه ان يبذل له ما يدعيه ولا
 يحلف كما فعله السلف الصالح منهم عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه (قوله بان غلب على ظنه)
 ظاهر هذه العبارة مشكل لانه يقتضي انه اذا استوى عنده الطرفان انه يحلف وليس كذلك بل
 لا يجوز له الحلف الا اذا غلب على ظنه انه محق والشارح هنا تبع المصنف في هذه العبارة والذي
 نقله في البحر عن البرازية ان أكبر رأيه ان المدعى محق لا يحلف وان مبطل سأل عن الحلف وهو في
 غاية الحسن (قوله وتقبل البيضة الخ) لامكان التوفيق بالنسيان ثم بالتد كبحلاف ما لو قال
 ليس لي حق ثم ادعى حقا لم تنفع للتناقض (قوله خلافا لما في شرح الجمع) عبارة ابن مالك فيه
 وفي المحيط اذا قال ليس لي بيضة على هذا ثم أقام البيضة عليه لا تقبل عند أبي حنيفة لانه كذب
 بيضة وتقبل عند محمد لانه يحتمل أنه كان له بيضة وانسها انتهى فقد ذكر خلافا في المسئلة لكنه
 لم يتعرض لليمين ورجح في الصراح بيضة قول محمد وفي الدرر قال لا يمينه في غيرهن أو لاشهادته

ونسكول عنه وقسامة وعلم
 قاض على المرجوح والسابع
 قرينة قاطعة كأن ظهر
 من دار خالية انسان خائف
 يسكن منلوث يدم قد خلوها
 فورا فمأوا مذبحا لحيته
 اخذته اذ لا يعثر احد أنه
 قاتله (شك فيما يدعى عليه
 ينبغي ان يرضى خصمه ولا
 يحلف) بحر زاعن الوقوع
 في الحرام (وان أبي خصمه
 الاحكامه ان أكبر رأيه ان
 المدعى مبطل حلف والا)
 بان غلب على ظنه أنه محق
 (لا) يحلف برأية
 (وتقبل البيضة لو أقامها)
 المدعى وان قال قبل ايمين
 لا يمينه في سراج خلافا لما
 في شرح الجمع من المحيط

واذا كان يسمع يقول له القاضي عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا فان اومأ برأسه ان نعم
 فانه يصير حائفا في هذا الوجه ولا يقول له بالله ان كان كذا لانه ان اشار برأسه ان نعم لا يصير
 حائفا في هذا الوجه بل مقرا كافي شرح الوهبانية (قوله وعرض) مبتدأ خبره قوله ثم القضاء
 (قوله احوط) اي على وجه التنبه وانما لم يرج عليه المصنف لانه غير ظاهر الرواية قال في
 السكاكي ينبغي للقاضي ان يقول اني اعرض عليك العيين ثلاث مرات فان حلفت والا قضيت
 عليك بما ادعى وهذا الانذار لا لعل الامام بالحكم اذ هو مجتهد فيه فمكانه مظنة الخفاء اه
 وعن ابي يوسف ومحمد ان التكرار حتم حتى لو قضى القاضي بالنكول مرة لا ينفذ والصحيح
 انه ينفذ وهو نظير افعال المردد كافي التبيين قال الفهستاني لو كان مع الخصم بينة ولم يذكرها
 وطالب عين المكرير يصل له ان ظن انه ينكحل أما اذا ظن انه يحلف كاذبا لم يعذر في التحليف ثم على
 الاحوط ذكر في الخاتمة ولو ان القاضي عرض عليه العيين فابى ثم قال قبل القاضي انا احلف
 يحلفه ولا يقضى عليه بشئ وهذا الاحوط جعله مدرا الشريعة متنافية لكن جعله ابن ملك
 متحبا في موضع الخفاء ويرجع ما في الخاتمة يكون الماتن منع الحلف بعد القضاء فانهم انه قبله
 لا يمنع منه (قوله وهل يشترط) الاولى وهل يفترض (قوله على فور النكول خلاف) اي
 فيه خلاف ولم يبين الفور بماذا يكون جرى قال ط قلت هو ظاهر وهو ان يقضى عقبه
 من غير تراخ قبل تكراره او بعده على القولين (قوله قلت قدما) اي في كتاب القضاء اي
 وجزئهم هناك به طاعة حيث شمل كلامهم هناك ما به من العينة والاقراء والنكول ترجيح
 لزوم الفور الذي هو احد القوار وكان المصنف غفل عنه حيث قال فيه لم ارفيه ترجيح الان
 المحوى في حاشية الاشباه قال اعلم انه يجب على القاضي الحكم بقضى الدعوى عند قيام
 البينة على سبيل الفور وعزاه لجامع الفصولين وقد خصه بالعينة كما ترى فلا يفيد ترجيح احد
 القولين في لزوم القضاء فوراً به بالنكول وحينئذ فما ذكر من الاستدراك فقه بعد البينة
 او العيين قد بمر (قوله الا في ثلاث) قدما ثم ان يرتاب القاضي في طريق القضاء كالبينة وأن
 يستعمل الخصم اي المدعى وان يكون لرجاء الصلح بين الاقارب وظاهره انه لا خلاف (قوله
 لا باتت اليه) لانه ابطال حقه بالنكول فلا ينقض به القضاء قبله بالقضاء لانه قبله اذا اراد ان
 يحلف يجوز له بعد العرض كافي المدور اما لو اقام البينة بعد النكول فانهم اذهب كل كفاي فريدا
 (قوله فبلغت طرق القضاء ثلاثا) بينة واقراء ونكول وهو تفرع على قوله فان اقر او انكر
 الخ (قوله سبعا) فيه ان القضاء بالاقرار مجاز كما تقدم والقسامة داخلة في العيين وعلم القاضي
 مرجوح والقريشة مما انفرد به ذكرها ابن الغرس فرجعت الى ثلاث فتأمل ط (قوله بينة)
 لاشك ان البينة طريق للقضاء وان الحكم لا يثبت بالبينة حتى يقضى بها كاتقدم (قوله
 واقراء) تقدم ان الحق يثبت به بدون حكم وانما يامر القاضي بدفع مال زعمه باقراره وليس لزوم
 الحق بالقضاء كما لو ثبت بالبينة فجعل الاقرار طريقا للقضاء انما هو ظاهرا والا فالحق ثبت به
 لا بالقضاء (قوله وعين) اي العيين طريقا للقضاء لان المنكر اذا حلف وعجز المدعى عن البينة
 يترك المدعى في يده لعدم قدرته المدعى على اثباته لا قضاء له بيمينه كاصح جوابه ولذا الوجه المدعى
 بعد ذلك بالبينة يقضى له بما اولو ترك المال في يده قضاء له لم ينقض فجعله طريقا للقضاء انما هو

وعرض العيين ثلاثا ثم
 القضاء احوط (وهل يشترط
 القضاء على فور النكول
 خلاف) درر ولم ارفيه
 ترجيحاً قاله المصنف قلت
 قدما أنه يفترض القضاء
 فوراً الا في ثلاث (قضى
 عليه بالنكول ثم اراد ان
 يحلف لا باتت اليه
 والقضاء على حاله) ماض
 درر فبلغت طرق القضاء
 ثلاثا وعدها في الاشباه
 سبعة بينة واقراء وعين

وتاريخ الخارج مساو أو سبق اما اذا كان تاريخ ذي البدأ سبق فانه يقضى له كما ساقى بخلاف
 ما اذا ادعى الخارج الملك المطلق وذو البدأ من فلان وبرهنا أو تاريخ ذي البدأ
 أسبق فانه يقضى للخارج كما في الظهيرة وهذا بخلاف المقيد لان البيعة قامت على ما لا يدل
 عليه البدأ فاستدوا وترجحت بيعة ذي البدأ بدلية قضى له هذا هو الصحيح بحر (قوله وهو
 الذي لم يذ كر له سبب) السبب كشرع وارث فاما طلق ما يتعرض للذات دون الصفات لا يبنى
 ولا اثبات ط (قوله أحق من بيعة ذي البدأ) أى أولى بالقبول منه لان الخارج أكثر اثباتا
 واظهارا لان ملك ذي البدأ ظاهر فلا حاجة الى البيعة يعنى لو ادعى خارج دارا أو منقولا ملكا
 مطلقا وذو البدأ ادعى ذلك وبرهنا ولم يورثا أو أرضا تاريخا واحدا لا تقبل بيعة ذي البدأ
 ويقضى للخارج أما اذا كان تاريخ ذي البدأ سبق يقضى لذى البدأ ثم يستوى الجواب بين ان
 يكون الخارج مساو أو ذم أو مزا أو مزا أو وعدا وحر أو امر أو أدرجلا وبقولنا في هذه
 المسئلة قال الامام أحمد وقال الامام مالك والشافعي وزفر بيعة ذي البدأ أولى ط باختصار
 (قوله لانه المدعى) أى وذو البدأ مدعى عليه لانطلاق تعريف المدعى والمدعى عليه عليه
 (قوله بخلاف المقيد بسبب) أى لا يتكرر (قوله كنتاج) صورته فام كل منهما بيعة على
 انها ولدت عنده فذو البدأ أولى لان بيعة قد دلت على مادات عليه بيعة الخارج أى على نظيره
 ومعه ترجيح البدأ كان أولى عني (قوله ونكاح) صورته فام كل منهما بيعة انه
 نسكها فذو البدأ أولى فالمراد بالمالك ما يعم الحكمى (قوله فالبينة لذى البدأ) أى فى صورتين
 (قوله اجاعا) أى لأن بيعة قامت على أولوية ما كلف فلا يثبت للخارج الا بالثبوت منه كما ساقى
 بيانه مفصلا (قوله كما سيجى) أى فيما يدعيه الرجلان والاولى ذ كر هذه المسئلة فى مقامها
 (قوله وقضى القاضى الخ) أى قضى عليه بما ادعاه المدعى وأفاد أن النكول لا يوجب شيئا
 الا اذا انصـلـبـه القضاء وبدرنه لا يوجب شيئا وهو بذل على مذهب الامام وافرار على مذهب
 صاحبـهـ، وحيث لم يقدم على البين بذل على انه بذل الحق أو أقر واذا يذل أو أقر وجب على
 القاضى الحكم به فكذا اذا نكل (قوله حقيقة) الاول ذ كر به عدة مرة لان المصنف
 بكونه حقيقة وكما أصر بما ودلالة انما هو النكول كما فى العيني (قوله أو حكما كان سكت)
 (أقول) تقدم انه ينزل منكر على قوله ما وعلى قول أبي يوسف يحبس الى ان يجيب واحد كن
 الاول فيما اذ لزم السكوت ابتداء ولم يجب عن الدعوى بجواب وهذا فيما اذا أجاب بالانكار
 ثم لزم السكوت تامل كذا افاده الظهير الرملى ومقادير المصنف للحكمى بالسكوت نصح
 اقوله ما ايضا منقول عن السراج كما تقدم افتاء تصحيحه عن الجهر به ان فى
 بخلافه (قوله من غير آفة) أما اذا كان به انه وعد كفى الاختيار وياتى قريبا انه (قوله
 كغرس) هو آفة بالاسان تمنع الكلام أصلا (قوله وطرش) يقال طرش طرشا من باب
 علم أى صار طرشا وهو الاصم (قوله فى الصحيح) أى على قول الثانى الذى عليه القتوى كما
 تقدم وقيل اذا سكت يحبس حتى يجيب واما اذا كان به آفة الظلم فانه اما ان يحسن الكتابة
 او يسمع او لا يحسن شيئا فاذا لم يسمع وله اشارة معروفة فاشارته كالبيان وان كان مع ذلك
 اعنى نصب القاضى له وصيا أو امر المدعى بالخصوص معه ان لم يكن له أب وأجد أو وصيهما

وهو الذى لم يذ كر له سبب
 (أحق من بيعة ذي البدأ)
 لانه المدعى والبيعة له
 بالحدث بخلاف المقيد
 بسبب كنتاج ونكاح
 فالبينة لذى البدأ اجاعا كما
 سيجى (وقضى) القاضى
 (عليه) بنكوله مرة لو
 نكوله (فى مجلس القاضى)
 حقيقة (بقوله لا حلف
 أو) حكما كان سكت
 وعلم انه (من غير آفة)
 كغرس وطرش فى الصحيح
 سراج

(وكذا الواسط لما ان المدعى
لوحاف فانهم ضامن)
للمال (وحاف) اي المدعى
(لم يضمن) الخصم لان فيه
تغير الشرع (والعين لا ترد
على مدع) لحديث البيهقي
على المدعى وحديث
الشاهد والعين ضعيف بل
رده ابن معين بل انكره
الراوى عبي (برهن)
المدعى (على دعواه وطلب
من القاضي ان يحلف
المدعى انه محق في الدعوى
او على ان الشهود صادقون
او محققون في الشهادة لا
يجيبه) القاضي الى طلبته
لان الخصم لا يحلف مرتين
فكيف الشاهد لان لفظ
أشهد عندنا بين ولا يكره
اليمين لانا امرنا بما كرام
الشهود ولذا الو (علم الشاهد
ان القاضي يحلفه) ويعمل
بالمنسوخ (له الامتناع
عن اداء الشهادة) لانه
لا يلزمه برازبة (ويشنة
الخارج في المالك المطلق)

٣ قوله من وجهين هكذا
بالاصل ولعله من وجوه
بدليل المعدود ويجوز ان
صححه

حلف عند القاضي باستحلاف المدعى لا القاضي ح اي وكأنه لا يصح التحليف الا عند القاضي
لا يصح التحليف القاضي حتى لو ان الخصم حلف خصمه في مجلس القاضي لا يعتبر لان التحليف
حق القاضي لا حق الخصم (قوله وكذا الواسط لما الخ) في الواقعات المسماة قبيل الرهن وعن
محمد قال لا تخرنى عليك ألف درهم فقال له الا تخران حافت انك ادبتك بالدينك خلف فادها
اليه المدعى عليه ان كان اذها اليه على الشرط الذي شرط فهو باطل والمؤدى ان يرجع بما
ادى لان ذلك الشرط باطل لانه على خلاف حكم الشرع لان حكم الشرع ان العين على من
أنكر دون المدعى اه بجر (قوله لم يضمن) ولو ادى له على هذا الشرط يرجع بما ادى لان
هذا الشرط باطل كما علمت (قوله لحديث البيهقي على المدعى) تنه واليمين على من أنكر
والدليل منه من وجهين ٣ الاول انه عليه العاقبة والسلام قسم بينهما والقسمه تنافي الشركة
وجعل جنس الايمان على المنكرين وابس وراء الجنس نفي الثاني ان أل في العين للاستغراق
لان لام التعريف تحمل على الاستغراق وتقدم على تعريف الحقيقة اذ لم يكن هناك معهود
فيكون المعنى ان جميع الايمان على المنكرين فلورد اليمين على المدعى لزم المخالفة لهذا النص
الثالث ان قوله البيهقي على المدعى بقيد الخصم فيقتضى ان لا يثنى عليه سواء قال القسطلاني
والحكمة في كون البيهقي على المدعى واليمين على المدعى عليه ان جانب المدعى ضعيف لان
دعواه خلاف الظاهر فكانت الحجة القوية عليه وهي البيهقي لان لا يتجلب لنفسها نفع ولا تدفع
عنها ضرر فاقية قوى به اضيف المدعى وجانب المدعى عليه قوى لان الاصل فراغ ذمته فاكتفى
فيه بحجة ضعيفة وهي اليمين لان الخالف يحلف لنفسه النفع ويدفع عنها الضرر فكان ذلك في
غاية الحكمة انتهى وهذا من حيث ما ذكره ظاهر أى من ضعف اليمين والا فاليمين اذا كانت
غوسماها كما اصحابها فاقمل (قوله وحديث الشاهد واليمين) هو ما روى انه عليه الصلاة
والسلام قضى بشاهد ويمين حابي عن التبيين (قوله عبي) بمارته ولانه يرويه ربيعة عن
سهل بن أبي صالح وانكره سهل فلا يبقى حجة بعده ما أنكره الراوى فصلاحه ان يكون معارضا
لصالح المشاهير اه (قوله وطلب من القاضي) يعنى المدعى عليه (قوله ان يحلف المدعى)
المناسب او الشهود وبأى بعضهم بعد بدل الاسم الظاهر ط (قوله أو على ان الشهود) أى
أوطاب المدعى عليه من القاضي ان يحلف الشهود على انهم صادقون كيدل عليه اللحق ح
(قوله لا يجيبه القاضي) كما لا يجيب ذا اليد اذا طلب منه استخلاف المدعى ما تعلم انى بنيت
بناء هذه الدار قيمة أى لانه خلاف الشرع (قوله الى طلبته) بكسر اللام ما طلبه والطلبة
بالضم السقرة البعيدة والطلاب اسم مصدر طاب كاطلبة بالكسر قاموس (قوله لان
الخصم) فيه ان لم يتقدم منه حلف فالاولى ان يعمل بقوله لانه خلاف الشرع ويجعل هذا
التعامل ثنائية وهو تحليف الشهود على الصدق واتهم محققون لا يجيبه لان الخصم لا يحلف
مرتين فكيف الشاهد (قوله لان لفظ أشهد عندنا بين) وان لم يقل بالله فاذا طلب منه
الشهادة في مجلس القضاء وقال أشهد فقد حلف (قوله لانا امرنا بما كرام الشهود) أى وفى
التحليف تعطيل هذا الحق (قوله لانه لا يلزمه) أى الاداء حينئذ (قوله وبينه الخارج) أى الذى
ليس ذابذ (قوله في المالك المطلق) قيده بما ساقى وأطلقه وهو مقيده بما اذ لم يورخا وأرنا

يكون به آفة في إسناده أو وجهه فان أخبروا أنه لا آفة به بحضور مجلس الحكم فان سكوت ولم يجب
 ينزله منكر أي فيحلف من غير جسد ط (قوله لما ان الفتوى على قول الثاني) * أقول ظاهرهما
 متاوع - قد علم أنه قد اختلف التصحيح والترحيج ولكن الأرجح قول أبي يوسف لما يقال فيه
 وعلمه الفتوى وقد مر غير مرة وبأني (قوله ثم نفل عن البدائع الخ) راجع إلى قول المتن وإذا
 قال الخ قال في البصروي في الج - مع ولو قال لا أقول ولا أنكر فاقضى لا يستحلفه قال الشارح بل
 يجبس عند أبي حنيفة حتى يقرأ أو ينكر وقال لا يستحلف وفي البدائع الأشبه أنه إنكار اه وهو
 تصحيح لنواهما فان الأشبه به من ألفاظ التصحيح كافي البرازية فاصل ما في البحر اختيار قول
 الثاني ولو لم السكوت بلا آفة فانه يجبس حتى يقرأ أو ينكر واختيار قوله اه فيما إذا قال لا أقول
 ولا أنكر يقتضي اختيار جملته إنكارا في مسألة السكوت بالاولى فكان نقل صاحب البحر
 تصحيح الثاني رجوعا عما أفنى به أولا في مسألة السكوت فلذا قال الشارح ثم نقل الخ ليعتيد ان
 تصحيح ما في البدائع يقتضي تصحيح قول الامام في في الاولى ولا يشكل ما تقدمناه عن روضة
 الفقه امن ان السكوت ليس بإنكار بالاختلاف لان الكلام هنا فيما اذا الزم السكوت وما
 هناك لا يعد إنكارا لا بمجرد سكونه فيقتضي عليه وشهتان ما بينهما (قوله اصطلاحا على ان يحلف
 الخ) سيد كر الشارح لو قال اذا حلفت فانت بري من المال لحلف ثم برهن على الحق قبل ان يكن
 هذا اليمين من المدعى وسبأ في الكلام عليه غنة (قوله لان اليمين حق القاضي مع طلب الخصم)
 الاولى كما في البحر عن القنية لان التحليف حق القاضي اه حتى لو أبرأه الخصم عنه لا يصح
 برازية وكان التحليف عند غير القاضي لا يعتبر كذلك السكوت عند غيره لاوجب الحق
 لان الاعتبار بين قاطعة للخصومة واليمين عند غير القاضي غير قاطعة درر وكذلك لا عبرة لهما
 عنده بالتحليف كما قبله بقوله مع طلب الخصم لكن لذي يشير اليه كلام الدرر واليعني ان
 اليمين حق المدعى واستدل في الدور بقوله ولهاذا أضيف اليه بصرف اللام في الحديث وهو
 قوله عليه السلام لك عيمته قال ووجه كونه حقه ان المنكر قصد ان حقه الخ وكان الاولى له
 ان يعمل المسئلة بقوله لان الاعتبار بين قاطعة للخصومة الخ ثم يدرك بما نقله المصنف عن
 القنية الآتي ذكره ولو فعل ذلك اسلم من التكرار (قوله ولا عبرة الخ) أي ولا يعتبر برأؤه
 المعلق بهذا الشرط لان الابرامن الدين لا يصح تعليقه بالشرط كما تقدم (قوله فلو برهن عليه
 أي على حقه بقبل) هذا لا يصلح تفريعا على ما قبله فانه لو حلف عند قاض ثم برهن المدعى بقبل كما
 سيأتي ح الان يقال انما فرعه عليه باعتباره قوله والايحاف ثانيا عند قاض أي حيث لم
 يعتبر حقه عند غير القاضي له فليحلفه عند القاضي عند عدم البيعة بخلاف ما لو حلفه عند
 قاض فانه لا يحلف ثانيا لان الحلف الاول معتبر وهذا معنى قوله الا اذا كان حلفه الخ (قوله
 الا اذا كان حلفه الاول عنده) أي عند قاض فيكفي أي لا يحتاج الى التحليف ثانيا وهذا ولا
 موقع للاستثناء كما لا يخفى ح أي لانه استثناء منقطع لان فرض المسئلة في ان الحلف الاول
 عند غير قاض الالهم الآن يكون المراد عنده قبل تقاضه القضاء فامل وراجع (قوله درر)
 عبارتها يحلفه القاضي لولم يكن حلفه الاول حين الصلح عنده (قوله ونقل المصنف عن القنية)
 هذه المسئلة تغاير المقدمة في المتن فان تلك فيما اذا حلف عند غير قاض وهذه فيما اذا

لما ان الفتوى على قول
 الثاني فيما يتعلق بالقضاء
 اه ثم نقل عن البدائع
 الأشبه أنه إنكار فيستحلف
 قد لنا بتخليف أهلنا كم
 لانهم لو اصطالحا على ان
 يحلف عنه في غير قاض
 ويكون برأؤه باطل
 لان اليمين حق القاضي مع
 طلب الخصم ولا عبرة ليمين
 ولا تكول عند غير القاضي
 (فلو برهن عليه) أي على
 حقه (بقبل والايحاف
 ثانيا عند قاض) برازية
 الا اذا كان حلفه الاول
 عنده فيكفي درر ونقل
 المصنف عن القنية ان
 التحليف حق القاضي فما
 لم يكن باستخلافه لم يعتبر

ختم بل وان أبي الختم كما صرح به في البرازية لانه حق الميت انه ما استوفى حقه وهو مثل
 - فوق الله تعالى يحلف من غير دعوى كذا في الولوالجية انتهى وقيد بانجانبه بالبينه لانه لو
 اقرب الوارث او نكل عن اليمين المتوجهة عليه لا يحلف كما يعلم من مسئلة اقرار الورثة بالدين
 ومما قدمناه من كون الاقرار حجة بنفسه بخلاف البيينة تامل لئلا يظن ان خزانة ابي الالميت
 خمسة نفر جائز للقاضي تحليفهم ثم قال ورجل ادعى ديناً في التركة يحلفه القاضي بالله العظيم
 جل ذكره ما قبضته انتهى فهذه اطلاق وما هنا قيد بما اذا اثبت به بالبينه وتعليقهم بأنه حق
 الميت برعايه كمر على ما تقدم وقد يقال التركة ملكهم ختم وصاعته لعدم دين على الميت وقد
 صادف اقرارهم ملكهم فاني اردت بخلاف البيينة فانها حجة قائمة من غيرهم عليهم فيصطاط فيها
 واما الاقرار فهو حجة منهم على انفسهم فلا يتوقف على شئ آخر (واقول) ينبغي ان يحلفه
 القاضي مع الاقرار فيها اذا كان في التركة دين مستغرق لعدم صحة اقرارهم فيها والحال هذه
 فيحلفه القاضي بطلب الغرماء اذا اقام بينة وبغير طلبهم لئلا اذا صدقوا شاركهم لانهم اقروا
 بان هذا الشيء الذي هو بينهم خاص بهم وهذا فيه شركة مع ما بقدر دينه تامل * قال في البحر ولم ار
 حكم من ادعى انه دفع للميت دينه وبرهن هل يحلف وينبغي ان يحلف احتياطاً اه قال الرمي
 ينبغي ان لا يتردد في التحليف اخذ من قواهم الديون تقضي بامثالها لبايعانهم واذا كان
 كذلك فهو قد ادعى حقاً للميت اه ذكره الغزالي (واقول) ينبغي ان يقال بذل الام على كاهو
 ظاهر (واقول) قد يقال انما يحلف في مسئلة مدعى الدين على الميت احتياطاً لا حقاً لانهم
 شهدوا باستصحاب الحال وقد استوفى في باطن الامر وأما في مسئلة دفع الدين فقد شهدوا
 على حقيقة الدفع فانتفي الاحتمال المذكور فكيف يقال ينبغي ان لا يتردد في التحليف تامل
 وسيأتي ذلك في اواخر دعوى النسب (قوله بل يحبس) اي يحبس القاضى لانه ظالم فخرأوه
 الحبس (قوله ايقروا وينكر) هذا عند ابي حنيفة وقال لا يحلفه كافي المجمع وجه قولهما
 ان كلاميه تعارضاً وقد اختلفا كما نعلم من كلامه بنى في مكان ساكناً والسكوت بلا آفة نكول
 فيستخلفه القاضي ويقضى بالنكول كافي المنبع وفي البدائع هو الاشبه (قوله وكذا لو لم
 السكوت بلا آفة عند الثاني) اي فانه يحبس لانه نكول حكاه هو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما
 الله تعالى وعند ابي يوسف السكوت ليس بانكار فيحبس الى ان يجب صرح به في السرخصي
 وقولهما هو الاشبه كافي البدائع وهو الصحيح كافي المنبع وصرح في روضة النقاها ان
 السكوت ليس بانكار بخلاف وفي القنية والبرازية الفتوى على قول ابي يوسف فلو سكوت
 الختم بلا آفة وقضى صح وكذا لو نكل كل من لان اليمين واجبة عليه اقله عليه الصلاة والسلام
 البيينة على المدعى واليمين على من انكر تركه هذا الواجب بالنكول دال على انه باذل ومقرر
 والاقدم على اليمين تعصياناً عن مهدة الواجب ودفعاً للضرر عن نفسه ببذل المدعى والاقرار به
 والنزع الزم التورع عن البين الكاذبة دون الترفع عن اليمين الصادقة فتخرج هذا الجانب
 اي جانب كون التماكل باذلاً ومقرراً على جانب التورع في نكوله كذا في الدرر وسيأتي تمامه
 (قوله عند الثاني) وعندهما اذا لزم السكوت يؤخذ منه كقيل ثم يسئل جيرانه عسى أن

بل يحبس ايقروا وينكر
 دور وكذا لو لم السكوت
 بلا آفة عند الثاني خلاصة
 قال في البحر وبه اذيت

في مجازي القضاة لان المتبرعين قاطع للغة ومرة ولا عبرة لليمين عند غيره ولو حلفه القاضي بغير
 طابع ثم طالب المدعي التحليف فله ان يحلفه فانما كافي العمد ادية ولو حلف بطلب المدعي بدون
 تحليف القاضي لم يعتبر وان كان بين يديه لان التحليف حق القاضي بطلب المدعي كافي القنية
 وباقى غامه في كلام المصنف واطلاق الخلاف فيشمل المدعي والكافر ولو مشركا لا يشكر احد
 منهم الصانع فيعظمون اسم الله تعالى وبعده مقدون حرمة الالهية والزنادقة واهل الاباحه
 وهؤلاء اقوام لم يتجاسروا على اظهار تحلفهم في عصر من الاعصار الى يومنا هذا ذان رجوع من
 فضل الله تعالى على امة حبيبه ان لا يقدرهم على اظهار ما اتصلوا به الى انقضاء الدنيا كما في
 البدائع ثم اذا حلف لا يبطل حقه بيمينه لكنه ليس له ان يخاضع مالم يقم البيعة على وفق دعواه
 فان وجدها فامها وقضى لها دور قال الزيلعي وهل يظهر كذب المنكر باقامة البيعة
 والصواب انه لا يظهر حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور اه وفيه ايضا لا يبحث لو كان
 حلفه بالطلاق ونحوه وقبل عند ابي يوسف يظهر كذبه وعند محمد لا يظهر اه وفي الثانية وفي
 رواية عن محمد لا يظهر ايضا والفتوى على انه يبحث وهو كذا في الولوالجية وتذكر في المنبع
 والفتوى في مسئلة الدين انه لو ادعاه بلا سبب خفاف ثم برهن ظهر كذبه وان ادعاه بسبب خفاف
 انه لا دين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر كذبه لجواز انه وجد القرض مثلا ثم وجده الا برأه
 او الابداه اه وهكذا في جامع الفصولين فظهر ان ما اختاره الزيلعي وتبعه في الدرر من
 اصواب خلاف ما يقتضيه سماعه وقع في امر الدين تدبر (قوله اذ لا بد من طلب اليمين في جميع
 الدعاوى) قال في الاشباه الاصح انه لا تحليف في الدين المؤجل قيل لا لولاه لانه لا غلبة
 المطالبة حتى يقر ب على انكاره التحليف اه واذا اراد تحليفه يذبح للمدعي عليه ان يسأل
 القاضي ان المدعي يدعي حلة ام نهية فان قال حلة يحلف بالله ماله على هذه الدراهم التي
 يدعيها ويسعه ذلك كافي البحر (قوله الا عند الثاني في اربع) قال في البحر ثم اعلم انه لا تحليف الا
 بعد طلب عندهما في جميع الدعاوى وعند ابي يوسف يستحلف بلاطاب في اربعة مواضع
 في الرد بالعب يستحلف المشتري على عدم الرضا به والشفعين على عدم ابطاله الشفعة والمرأة
 اذا طلقت فرض النفقة على زوجها الغائب يستحلف انهم لم يطلعه اذ زوجها ولم يترك لها شيئا ولا
 اعطاه النفقة والرابع المستحق يحلف بالله تعالى ما بهت وهذا بناء على جواز تلقين الشاهد
 انتهى والاولى ان يحلف على انه لم يستوفه كالاو بهضاب الذات أو بالواسطة ولم يبرئ منه ولم
 يكن عنده به رهن أو بشئ منه وقوله بالله ما بهت فيه قصور الاول ان يحلف بالله ما خرج عن
 ملكك ليشمل ما لو خرج عن ملكك بالبيع وغيره وانظر للمدعي عليه وكذا يحلف القاضي المبكر
 الطالبة للفرقة بين انما اختارت الفرقة حين بلغت وان لم يطلب به الزوج كافي جامع الفصولين
 قال في التمهيد ولو ادعى دعاوى متفرقة لا يحلفه القاضي على كل شيء منها بل يحسمها ويحلفه
 بعمدة واحدة على كلها اذا برهن فانه يحلف كما وصفنا وهي في الخلاصة (قوله قال) اي البرازي
 (قوله واجمعوا على التحليف) اي وان اقر به المريض في مرض موته كافي الاشباه عن
 التواريخ وقدمة الشارح قبيل باب الحكمين من القضاء (قوله في دعاوى الدين) قال في البحر
 ولا خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعي حقا في التركة واثبته بالبيعة فانه يحلف من غير

اذ لا بد من طلبه اليمين في
 جميع الدعاوى الا عند
 الثاني في اربع على ما في
 البرازية قال واجمعوا على
 التحليف بلاطاب في دعاوى
 الدين على الميت (واذا
 قال) المدعي عليه (لا اقر
 ولا انكر) لا يستحلف

مطلب
 ٣ يحلف بلاطاب في
 اربعة مواضع

عليه باليمين ولزمه الحق بالقضاء ويثبت حكم اليمين بما يدون القضاء فلا يثبت باليمين حكم
وكذا لا تعتبر في غير محاسن القاضى قال في الاشياء لا يجوز للمدعى عليه الانكار اذا كان
عالم بالحق الا في دعوى العيب فان للبائع انكاره ليعتبر باليمين عليه ايمه كمن
من الرد على بائعه وفي الوصى اذا علم بالدين ~~كذلك~~ في بيوع النوازل قال في البحر وظاهر ما في
الكتاب ان القاضى لا يجهل المدعى عليه اذا اسقاه ولا يس كذا في التبرازية ويجهل ثلاثه ايام
ان قال المطلوب لى دفع وانما يجهل هذه المدة لانهم كانوا يجملون في كل ثلاثة ايام اوجعة فان
كان يجلس كل يوم ومع هذا امله ثلاثه ايام جاز فان مضت المدة ولم يأت بالدفع حكم اه
(قوله أو أنكرفيبرهن) ظاهره ان اليمين لا تقام على مقر قال في البحر وظاهر ما في الكتاب ان
اليمين لا تقام الا على منكر فلا تقام على مقر وكذا في فوائد كتاب القضاء انها تقام على المقر في
وارث مقر يدين على الميت فتقام عليه للتعدي وفي مدعى عليه اقرب بالوصاية فيبرهن الوصى وفي
مدعى عليه اقرب بالوكالة فيثبتها الوكيل ثم زدت الآن رابعاً من جامع الفصولين من فصل
الاستحقاق قال المرجوع عليه عند الاستحقاق لو اقرب بالاستحقاق ومع ذلك يبرهن الرجوع على
الاستحقاق كان له ان يرجع على بائعه اذ الحكم وقع بيمينه لا باقراره لانه محتاج الى ان يثبت عليه
الاستحقاق ليمكنه الرجوع على بائعه وفيه لو برهن المدعى ثم اقر المدعى عليه بالثلاثه يقضى له
بالاقرار لا بيمينه اذ اليمين انما تقبل على المنكر لا على المقر وفيه من موضع آخر فهذا يدل على
جواز اقامته مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها فيكون هذا اصلاً اه
(قوله بلاطلب المدعى) واعلامه المدعى عليه انه يريد القضاء عليه ادب غير لازم وتقدم في
القضاء انه متى قامت اليمين العادلة وجب على القاضى الحكم بالاثاخير ٢ قال في الاشياء
لا يجوز للقاضى تاخير الحكم بعد شرائطه الا في ثلاث مواضع ٣ الاولى رجاء الصلح بين الاقارب
الثانية اذا استعمل المدعى الثالثة اذا كان عنده ريبه اه (قوله والاخافه الحاكم)
لانه لا بد ولا من سؤال القاضى المدعى بعد انكار الخصم عن اليمين ليعتبر من الاستخلاف
لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال للمدعى التيئنة فقال لا فقال لليئنة سأل ورتب اليمين
على عدم اليمين وانما تعتبر اقامتها بعد الانكار والاستشهاد من المدعى حتى لو شهدوا بعد
الدعوى والانكار يدون طلب المدعى الشهادة لا تسمع عند الطعاوى وعند غيره تسمع
كافي العمادية وفيه ان بعد صحة الدعوى انما يستخلف فيما سوى القصاص بالنفس في
موضع يجوز القضاء بالانكول وفي موضع لا يجوز القضاء بالانكول لا يجوز الاستخلاف
وتختلف الاخرس ان يقال له عليه كعهدي الله وميثاقه انه كان كذا فيشيعر بنهم بحر وانما
يظهر لو كان يسمع وانظر حكم الاخرس الذي لا يسمع ولا يستخلف الاب في مال العبي ولا
لوصى في مال اليتيم ولا المتولى في مال الوقف رسماً في كلام المصنف وبذلك مقامه ان شاء الله
نعم (قوله بعد طلبه) قيد به لان الخلف حقه وهذا الضيف اليه بحرف اللام في الحديث وهي
للتاميك وانما صار حقه لان المنكر قد اتوا بحقه على زعمه بالانكار فمكنه الشارع من اتوا
نفسه باليمين الكاذبة وهي الغموس ان كان كاذباً كبر زعم وهو اعظم من اتوا المال والا
يحصل للعالم الثواب بذكر الله تعالى وهو صادق على وجه التعظيم ولا بد ان يكون المنكول

أوأ أنكرفيبرهن المدعى
قضى عليه) بلاطلب
المدعى (والا) يبرهن
(حافه) الحاكم (بعد)
طلبه)

مطلبه
٢ لا يجوز للقاضى تاخير
الحكم بعد شرائطه الا
في ثلاث

٣ قوله مواضع هكذا باصلا
واحد من قبل يدلين قوله
ثلاث وقوله الاولى الخ
اه مصنفه

الى وقت الفسخ كذا في الذخيرة وفي دعوى مال الاجارة المفسوخة لا يشترط تحديد المستاجر
وكذا في مبيع مقبوض ولم يبين المبيع أو محدود أو لم يحدده وهو الاصح ولو ادعى على آخر أنه
استاجر المدعى لحفظ عين معين - ماء ووصفه كل شهر بكذا وقد حفظه مدة كذا فوجب عليه
اداء الاجرة المذمومة ولم يحضر ذلك العين في مجالس الدعوى ينبغي أن تصح الدعوى أم
* واختلفوا في اشتراط - ضرة المستعير مع المعير في دعوى الاستعارة - ضرة المودع مع المودع
في دعوى الوديعة وكذا في اشتراط حضور المزارع مع رب الارض في دعوى الارض برزاقية قال
في الهندية - يشترط - ضرة الراهن والمرتهن في دعوى عين رهن والعارية والاجارة كالرهن
وأما - ضرة المزارع فهل هي شرط في دعوى الضياع ان كان البذر من المزارع فهو كالاستاجر
يشترط - حضوره وان لم يكن البذر منه ان نبت الزرع فكذلك وان لم ينبت لا يشترط هذا
في دعوى الملك المطلق أما اذا ادعى على آخر غصب ضمة وانها في يد المزارع فلا يشترط - ضرة
المزارع لانه يدعى عليه الفل ولو كانت الدار في يد البائع بعد البيع فخام مستحق واستحقها
لا يقضى بالدار له بالجرعة البائع والمشتري كذا في المطالعة ولو ادعى مسيل ما في دار الاخر
لا بد ان يبين انه مسيل ماء المطر أو ماء الزور وينبغي ان يبين موضع المسيل أنه في مقدم البيت
أو غيره ولو ادعى طريقا في دار الاخر ينبغي ان يبين طول وعرضه وموقعه من الدار جامع
القصورين * وفيه وفي دعوى الاكرام على بيع وتسليم ينبغي ان يقول بعته مكرها ورسالته مكرها
ولي حق فسخه فافسخه ولو قبض ثمنه يذكرو قبض ثمنه مكرها ويرهن على كل ذلك أمواله ادعى
عليه انه ملك وفيه بغير حق لا تسمع اذ يبيع المكره يبيد الملك بقبضه فالاستعانة بسبب
فساد البيع ينبغي ان يكون كذلك وفيه الوادعي فساد البيع يستقر عن سبب فساد بطوار
ان يظن الصحيح فسادا وفي دعوى البيع مكرها لاجابة الى تعيين المكره كالمودعي السعاية
فلا حاجة الى تعيين العوان (قوله ويسأل القاضي) أي بطلب المدعى وقيل ان كان المدعى
جاهلا يسأل القاضي المدعى عليه بدون طلبه اه - سر اجبة وفيه اذا حضر خصمان لا بأس
ان يقول مالكم وان شاء سكت حتى يبتدئاه بالكلام واذا تكلم المدعى سكت الاخر ويسمع
مقالته فاذا فرغ يقول للمدعى عليه بطلب المدعى ماذا تقول وقيل ان المدعى اذا كان جاهلا
فان القاضي يسأل المدعى عليه بدون طلب المدعى اه وفي شهادات المطرانة يجوز للقاضي
ان يامر رجلا به لم المدعى الدعوى والخصومة اذا كان لا يقدر عليهم ولا يثبتها اه (قوله
بعد ههنا) أي اذا جازت وقامت دعوى المدعى برعاية ما سبق من شروط ههنا (قوله اعدم
وجوب جوابه) الاولى ان يعمل بعدم الباعث على السؤال فاملط (قوله فيها) انما قدره
فوارا من استعمال قضى الا في كلام المصنف في حقيقةه ومجازه لان الاقرار به ملزمة
بنفسه ولا يحتاج فيه الى القضاء فاطلاق اسم القضاء فيه مجاز عن الامر بالخروج مما لزمه
بالاقرار كما صرح به في التبيين اه ح بخلاف البيضة فان الشهادته غير محتمل وبالقضاء
تصير به وسقط احتمال الكذب كذا في التبيين فتقول الشارح فيها أي في باب القسبة
المطالبة به - على المقصود ولزمه الحق سواء قضى به القاضي أولا وبالقضاء لا يثبت أمر
زائد الا يرى انه يلزمه الحق باقراره عند غير القاضي أو انكروا الخ لم يبرهن المدعى قضى

(ويسأل القاضي المدعى عليه) عن الدعوى فيقول انه ادعى عليك كذا فكذا
تقول (بعد ههنا) والا
تصدر بهجة (لا) يسأل
اعدم وجوب جوابه (فان
أقر) نعم الان دعوى الزعل
كما تصح على ذي اليد تصح
على غيره

من بيان المال بأي سبب يجوز بطلان الكفاية بنفقة المرأة اذ لم تذكر مدة معلومة لانصح
 الآن بقول ما عشت أو دمت في نكاحه والكفاية بمال الكتابة لانصح وكذا بالدية على العاقلة
 ولا بد ان يقول وأجازا المكفول له الكفاية في مجلس الكفاية حتى لو قال في مجلسه لم يجوز ولا
 يشترط بيان المكفول عنه كافي الخانية ولو ادعت امرأة مالا على ورثة الزوج لم يصح ما لم تبين
 السبب لجواز ان يكون دين النفقة وهي نقطة بعونه وفي دعوى الدين على الميت او كتب توفي
 بلا دأقه وخلاف من التركة يده هذا الوارث ما يفي تسمع هذه الدعوى وان لم يبين اعيان التركة
 وبه يفتي لكن انما يامر القاضي الوارث باداء الدين لو ثبت وصول التركة اليه ولو انكر
 وصولها اليه لا يمكن اثباته الا بهـ بيان اعيان التركة في يده لما يحصل به الاعلام * ولو ادعى
 الدين بسبب الورثة لا بد من بيان كل ورثته وفي دعوى السعاية به الى الحاكم لا يجب
 ذكر قابض المال وان كان في محضر دعواها لا بد من بيان السعاية ليعتبر انه هل يجب الضمان
 عليه لجواز انه سعى بحق فلا يضمن * ولو ادعى الضمان على الآخر انه امر فلانا وأخذ منه كذا
 تصح الدعوى على الآخر لو ساطا فالأفلا * وأما دعوى العقد من بيع واجارة ووصية وغيرها
 من أسباب المال لا بد من بيان الطوع والرغبة بيان بقول باع فلان منه طائعا او رغبة في حال
 نفاذ تصرفه لاحتمال الإكراه وفي ذكر الخراج والصلح عن التركة لا بد من بيان أنواع التركة
 وتحديد المقار وبين قيمته كل نوع اياهـ لم أن الصلح لم يقع على أزيد من قيمة نصيبه لانهم لم
 استملكوا التركة ثم صالحوا المدعى على أزيد من نصيبه لم يجوز عندهم كافي الغصب اذا
 استملكوا الأعيان وصالحوا وفي دعوى البيع مكرها لا حاجة الى تعيين المكره هذا ما حرره
 من كلامهم اهـ قلت انما نذكر كذا كذا كرههم حكم كل واحد في باب وفي كتب الشروط
 استوفوا هذا قال في الهندية وان ادعى الخطة أو الشـعير بالامانة فالخطة لا تقوى أنه يسأل
 المدعى عن دعواه فان ادعى بسبب القرض والاستملاك لا يفتى بالصحة وان ادعى بسبب بيع
 عين من أعيان ماله بخطة في الذمة أو بسبب السلم يفتى بالصحة هكذا في الذخيرة وان ادعى
 مكاييله حتى صحت الدعوى بخلاف وأقام البينة على اقرار المدعى عليه بالخطة أو الشـعير
 ولم يذكر الصفة في اقراره قبلات البينة في حق الجـمـر على البيان لا في حق الجـمـر على الاداء كذا في
 المحيط * وفي الذرة والمج يعتبر العرف كذا في الفصول العامة * اذا ادعى الدقيق بالغبن لا تصح
 ومتى ذكر الوزن حتى صحت دعواه لا بد ان يذكر دقيق منقول أو غير منقول مخبوز أو غير مخبوز
 والجودة والوساطة والرداءة كذا في الظهيرة * واذا ادعى على آخر مائة عدلية غصب او هي
 منقطعة عن ايدي الناس يوم الدعوى ينبغي ان يدعى قيمته غير ان عند أبي حنيفة رجه الله
 تعالى تعتبر القيمة يوم الدعوى والخصوصية وعند أبي يوسف رجه الله تعالى يوم الغصب وعند
 محمد رجه الله تعالى يوم الانقطاع ولا بد من بيان سبب وجوب الدراهم في هذه الصورة كذا في
 الذخيرة وفي الدين لو ادعى المدينون انه بعث كذا من الدراهم اليه أو قضى فلان دينه بغير أمره
 صحت الدعوى ويختلف ولو ادعى عليه قرض ألف درهم وقال وصل اليك بيد فلان وهو مالي
 لا تصح دعواه كافي الدين كذا في الخلاصة وفي دعوى مال الاجارة المفسوخة بموت الاجرا اذا
 كانت الاجرة دراهم أو عدلية ينبغي أن يذكر كذا دراهم كذا عدلية راجحة من وقت العقد

مطلب
 في شروط دعوى العقد

من ذكر الجنس والنوع
والصفة والقدر وسبب
الوجوب) فلو ادعى كبر
دينه عليه وليد كرسيا
لم نسمع واذا ذكر في السلم
انما المطالبة في مكان
عيناه وفي نحوه - رض
وغصب واستهلاك في مكان
القرض ونحوه بغير فاحفظ

فيما يجب ذكره في دعوى
العقد

انصرح بتصحيح كل من القولين أو عدم انصرح أصلاً ما لو ذكر مسئلة في المتون ولم
يصرح بتصحيحها بل صرحوا بتصحيح مقابها فقد أفاد العلم لامة فامر ترجيح الثاني لانه
تصحيح صريح وما في المتون تصحيح التام والتصحيح الصريح مقة عدم على التصحيح الاتزامي
اي اتزام المتون ذكر ما هو الصحيح في المذهب كما تقدم في رسم المفتي أول الكتاب قال ط ولو
استغنى عن ذكر الدين وأدخله في جملة المثليات التي ذكر حكمها بعد ما كان أخصر (قوله
من ذكر الجنس) كخطة والنوع كبلدية أو حورانية والصفة كجدة والقدر كعشرة افقرة ان كان
كيداً وعشرة رطل ان كان وزناً (قوله وسبب الوجوب) بان يقول بسبب بيع صحیح جرى
بينهما (قوله لم نسمع) وكذا لو ادعى مالا بسبب له كتاب جرى يتم ما لا يصح لان الحساب
لا يصلح سبب الوجوب المال كما في مشغل الاحكام والهندية عن الخلاصة وفي الاشياء لا يلزم
المدعى بيان السبب ونصحه بدونه الا في المثليات ودعوى المرأة الدين على تركه زوجها فلو ادعى
مكيداً مثلاً فلا بد من بيان سبب الوجوب لاختلاف الاحكام باختلاف الاسباب حتى من أسلم
يحتاج الى بيان مكان الايقاع فخر زاعن النزاع وكذا لو ادعت المرأة على تركه الزوج لم نسمع مالم
تبين السبب بل لو ازان يكون دين النفقة وهي تسقط بموته جله ١٥ وفي الظهنية وان وقعت
الدعوى في الدين فلا بد من بيان السبب لانه لا يجب في الذمة الا بالاستهلاك بخلاف دعوى
الاملاك والاعيان فلا يحتاج (قوله في مكان عيناه) هذا عند الامام وعندنا في مكان العقد
وهذا انما له حل وموئنة وماله حل له كذلك لا يشترط فيه بيان مكان الايقاع اتفاقاً وبقي حيث شاء
كما تقدم في السلم وينبغي على قوالهما ان يذكر في الدعوى مكان العقد فيما له حل وموئنة لان
عندهما يجب تسليمه فيه راجع وقد مر في هذا الباب انه يذكر في السلم شرائطه من اعلام
جنس رأس المال وغيره ونوعه وصفته وقدره بالوزن ان كان وزناً واثقة بالجناس حتى يصح
الخ فراجع (قوله وفي نحوه قرض الخ) أي وفي دعوى نحو القرض الخ ولا بد ان يذكر انه اقترضه
كذا من ماله نفسه بل لو ازان يكون وكذا لا باقراض والوكيل لا قراض سفير ومعه لا يطالب
بالاداء يذكر أيضاً انه صرف ذلك الى حاجة نفسه لم يصير ذلك ديناً عليه اجماعاً لان القرض عند
أبي يوسف لا يصير ديناً في ذمة المستقرض الا بصرفه في حوائج نفسه ١٥ فلو كان باقياً عند
المستقرض لا يصير ديناً عندده ونحو القرض عن المبيع فانه يتعين مكان العقد للايقاع ط قال
صدر الاسلام لا يشترط بيان مكان الايقاع في القرض وتعيين مكان العقد هندية عن الوجيز
للكردوي (قوله وغصب واستهلاك في مكان القرض) وهذا فيما له حل وموئنة والا فلا كما تقدم
قريباً (قوله ونحوه) أي من الغصب والاستهلاك في تعيين مكانه ما للتسليم وقد مثل ذلك في البحر
بالخطة لما أن محل ذلك فيما له حل وموئنة قال في البحر ثم اعلم ان في كلام اصحاب المتون
والشروح في الدعوى قصوراً فانهم لم يبينوا بقيمة شرائط دعوى الدين ولم يذكر ادعى
العقد * أما الاول ففي دعوى البضاعة والوديعة بسبب موته مجع لا بد أن يبين قيمته يوم موته
اذ هو يوم الوجوب وفي المضاربة بموت المضارب مجع لا بد من ذكر ان مال المضاربة يوم نقد
أو عرض لان العرض يدعى قيمته وفي مال الشراكة لا بد من ذكر ان مات مجع لا مال الشراكة
أولاً مشترى بما اذ مالها بضمن مثله والمشتري بما اذ بضمن بالقيمة * ولو ادعى مالا بكفالة بدلا

مطلب
في كلام المتون والشروح
في الدعوى قصوراً لم يبينوا
بقية الشروط

وظاهره أنه يصح دعوى العقار بلا بيان سبب وقال في البحر فظهر بما ذكرناه وأطلقه أصحاب
 المتون أنه يصح دعوى الملك المطلق في العقار بلا بيان سبب الملك ثم نقل عن البرازية أن صحة
 دعوى الملك المطلق في العقار في البلاد لم يقدم بناؤها ما في بلد قدم بناؤه فلا تسمع فيه دعوى الملك
 المطلق لوجوب بينهما فيه وظاهره اعتماد الأول هذا خلاصة كلامه وقيد بالدعوى لأن الشاهد
 إذا ثبت منه ملكه ولبقـل في يده بغير حق اختلف وافيته والصحيح الذي عليه الفتوى أنه يقبل
 في حق القضاء بالملك لا في حق المطالبة بالتسليم حتى لو سأل القاضي الشاهد أهو في يد المدعي
 عليه بغير حق فقال لا أدري يقبل على الملك نص عليه في المحيط كما في شهادة البرازية فظهر أن
 المدعي لو ادعى أنه في يد المدعي عليه بغير حق وطالبه ونهه شاهداه أنه ملك المدعي وأنه في يد
 المدعي عليه عن معانة بقضى القاضي بالملك والتسليم إذا فسرق في ذلك بين أن يثبت كذا
 المحكمين بشهادة فريق واحد أو فريقين كما في غاية البيان مفصلا (قوله لأن دعوى الفعل)
 أشارهم هذا إلى الفرق بين دعوى الملك المطلق ودعوى الفعل وحاصله أن دعوى الفعل كما تصح
 على ذي اليد تصح على غيره أيضا فإنه يدعى عليه التمسك والتملك وهو كما يتحقق من ذي اليد
 يتحقق من غيره أيضا فمدع ثبوت اليد لا يمنع صحة الدعوى أماد دعوى الملك المطلق فدعوى ترك
 التعرض بازالة اليد وطالب إزالة التمسك لا يصح بالامتناع من صاحب اليد وباقراره لا يثبت كونه ذاب
 لاحتمال المواضعة أفاده في البحر (قوله وذكر أنه بطالبه به) أي سواء كان عيناً أو ديناً مئة قولاً
 أو عقاراً فلو قال لي عليه عشرة دراهم ولم يزد علي ذلك لم يصح مالي يقبل للقاضي مره حتى يعطيه
 وقيل تصح وهو الصحيح فهو متناهي قال العلامة أبو السعود وليس المراد لفظ وأطالبه به بل هو
 أو ما يقيد من قوله مره يعطيني حتى وأما أصحاب الفتاوى كالأخلاقية جعلوا اشتراطه قولاً
 ضعيفاً فالصحيح على ما في الفتاوى عدم اشتراط المطالبة أصلاً كذا يحيط شيخنا اهـ ومثله
 في العمدة وسبأ في دعوى الدين قريبا (قوله لتوقفه) أي توقف دعوى العقار ذكر الضمير
 وإن كان المرجع مؤثلاً لا كتابة التذكير من المضاف إليه (قوله ولا احتمال رهنه أو حبه
 بالثمن) أول دفع المناجيل في نحو الدين وكل ذلك ينزل بالمطالبة (قوله وبه) أي بذكر أنه بطالبه لأنه
 لا مطالبة له إذا كان محبوساً بحق (قوله استغنى عن زيادة بغير حق) فراجع الكلام إلى موافقة
 صدر الشريعة في التسوية بين المنقول والعقار (قوله فافهم) أشار به إلى أن ذكر كونه بغير
 حق غير لازم في العقار والمنقول لأن المطالبة تنفي عنه (قوله ولو كان ما يدعيه ديناً) أي
 في الذمة (قوله مكيلة أو موزونة) انما يقيد به لأنه هو الذي يمكن ثبوته في الذمة ويلحق به
 المذروع إذا استوفى شرط السلم وكذا العمدى المتقارب كالجوز والبض واللبن الذي
 سمي فيه ما بيناهم لئلا مأخوذ ذلك مما يمكن ثبوته في الذمة (قوله نقد أو غيره) نعم في الموزون
 (قوله ذكر وصفه) أنه جيد أو ردي لأنه لا يهـ عرف الابه وانما يحتاج إلى ذكر وصفه إذا كان
 في البلد نقد ومختلفة أما إذا كان في البلد نقد واحد فلا حوى زاد في السكت وأنه يطالب به
 قال في البحر ~~كذلك~~ جازم به في المتون والشروح وأما أصحاب الفتاوى فجعلوا اشتراطه قولاً
 ضعيفاً كما في العمدة انتهى ولا يخفى أنه كان ينبغي للمصنف ذكره هنا أي في دعوى الدين كما ذكره
 في دعوى العقار لما قالوا أن ما في المتون والشروح متقدم على ما في الفتاوى لكن هـذا عند

أيضا برازية (وذكر أنه)
 بطالبه به) لتوقفه على
 طالبه ولا احتمال رهنه أو
 حبه بالثمن وبه استغنى
 عن زيادة بغير حق فافهم
 (ولو كان) ما يدعيه (ديناً)
 مكيلة أو موزونة نقد أو
 غيره (ذكر وصفه) لأنه
 لا يعرف الابه (ولا بد في
 دعوى المثليات

في العقار عنه ببعض المشايخ كما في قاضين وهو المختار عند كثير من أهل الشروح ومثله في الخزانة (قوله ولا تثبت يده) أي يد المدعي عليه بتصادقهما لأن اليد فيه غير مشاهدة ولعله في يد غيرهما أو أضعافه ليكون لهم أدريعة إلى أخذهم بحكم الحاكم عيني وسيشير إليه الشارح لكن اعترض على تعليل العيني بأنه لا يشمل ما لا يمكن حضوره إلى مجلس الحكم كصغير وبر ورحى كبيرة ونحو ذلك فينبغي أن يلحق بالعقار لما شابهتم له (أقول) هذا الاعتراض في غاية السقوط لما سبق وسيجيء إن مانع من ذلك من المنقول يحضره القاضي أو يبعث أمينا أو نائبه فيسمع ويقضي ثم يعرض القاضي في صورة الحضور شاهد أو بضاً في صورة بعث القاضي كالمشاهد ولذلك أمضى قضاءه بخلاف العقار فإن كونه في يد المدعي عليه قد لا يشاهده القاضي وإن حضر عنه ولذا صرحوا بأن ثبوت يده عليه باليمين لا غير (أقول) وهذا ما يقع كثيرا ويغفل عنه كثير من قضاة زماننا حيث يكتب في الصكوك فاقرب بوضع يده على العقار المذكور فلا بد أن يقول المدعي أنه واضح يده على العقار ويظهر له شاهدان ولذا انظم سيدي الوالد رحمه الله تعالى ذلك بقوله

واليد لا تثبت في العقار * مع التصديق فلا تخاري
بل يلزم البرهان أن لم يدع * عليه غصباً أو شراء مدعي

(قوله بل لا بد من يمينه) أي من المدعي تشهدانهم مع ما ينويه في يده أي ائتمنة القضاة بالملك ولا يشترط ذلك ائتمنة الدعوى قال في الخاتمة قال أبو بكر لا تقبل يمينه المدعي على الملك ما لم يقيم اليمينه أنه في يده اليد ومنه في القهس: ناني بأوضح بيان ثم قال وإذا شهدوا أنه في يده يسألهم القاضي أنهم شهدوا عن سماع أو معاينة لأنهم ربما سمعوا أقواله أنه في يده وهذا لا يختص به فأنهم لو شهدوا على البيع مثلاً يسألهم عن ذلك لأنها شهادة بالملك للبائع والملك لا يثبت بالاقرار (قوله أو علم قاض) هذا بناء على أن القاضي يقضي بعلمه وكثيراً ما يذكرونه في المسائل والمفتي به أنه لا يقضي بعلمه فله يمينه (قوله لاحتمال تزويرهما) هو الصحيح اعترضه صدر الشريعة بان تهمه المواضع ثابتة مع إقامة اليمينه أيضاً فإن الدار مثلاً إذا كانت ائتمنة في يد المدعي عليه فتواضع على أن لا يقرب بالائتمنة فيقيم اليمينه على اليد ثم إنهم أكدوا فيه قضى عليه وأجيب بان تهمه المواضع في صورة الاقرار ظاهرة وقرينة بل أكثر في صورة إقامة اليمينه خفية وبعيدة بل نادرة وابعداً لأن مبنى ذلك على مواضع الخصمين وشاهد يذري زور وارتكاب ضرر فإن المدعي عليه إذا حكم عليه وأخرجت من يده يتضرر فربما يدبر وعند البعض يكفي تصديق المدعي عليه أنه في يده ولا يحتاج إلى إقامة اليمينه لأنه إن كان في يده وأقر بذلك فالمدعي يأخذ منه إن ثبت ملكيته باليمينه أو باقرار ذي اليد أو نكوله وإن لم يكن في يده لا يكون للمدعي ولاية لأخذ من ذي اليد لأن اليمينه قامت على غير خصم فالضرر لا يلحق إلا بذي اليد على أن التزوير لو جحد لو كانت في يده ائتمنة ولم يذكر إلا مجرد ادعائه في يده كما علمت (قوله لمعاينة يده) قد مناقريه الاعتراض على هذا التعليل وإن الاعتراض المذكور في غاية السقوط فلا تنسبه (قوله ثم هذا) أي عدم ثبوت اليد بالتصادق (قوله ما كما مطلقاً) أي بلا بيان بسبب الملك (قوله فلا يمينه لمعاينة) أي أنه في يده بغير حق كافي العمادية وغيرها

(ولا تثبت يده في العقار)
بتصادقهما بل لا بد من يمينه
أو علم قاض لا احتمال
تزويرهما بخلاف المنقول
لمعاينة يده ثم هذا ليس
على إطلاقه بل (إذا
ادعى) العقار (ملكاً
مطلقاً) ما في دعوى الغصب
(ودعوى الشراء) فمن دى
اليدين (فلا) يمينه لمعاينة

في الهندية عن الخلاصة وفيها رلوا أنه قال لأعرف الحد ونذكر الحدود بعد ذلك ثم قال عنت
 بقولي لأعرف الحد ولا أعرف أسماء أصحاب الحد ود قبل ذلك منه وتسمع دعواه كذا
 في الذخيرة رجل ادعى محدودة و ذكر حدودها وقال في نهر بها وفيها أشجار وكانت المحدودة
 بتلك الحدود ولكنكم أخاليتكم عن الأشجار لا تبطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان الأشجار الحيطان
 ولو كان المدعى قال في نهر بها ليس فيها شجر ولا حائط فاذا فيها أشجار عظيمة لا يتصور
 حدودها المدعى إلا أن حدودها توافق الحدود التي ذكر تبطل دعواه ولو ادعى أرضا ذكر
 حدودها وقال هي عشر دبرات أرض أو عشر جرب فكانت أكثر من ذلك لا تبطل دعواه وكذا لو
 قال هي أرض يزيد فيها عشر مكابيل فاذا هي أكثر من ذلك أو أقل إلا أن الحدود وافقت دعوى
 المدعى لا تبطل دعوى المدعى لأن هذا خلاف يحتمل التوفيق وهي غير محتاجة إليه كذا في
 فتاوى قاضيان وفي الهندية رجل ادعى على رجل أنه وضع على حائط له خشبا أو أجرى على
 سطحه ماء أو في داره ميزابا أو ادعى أنه فزع في حائط له بابا أو بنى على حائط له بناء أو ادعى أنه رعى
 التراب أو الزبل في أرضه أو دابة مبيتة في أرضه أو غرس شجرة أو مافيه فساد الأرض وصاحب
 الأرض يحتاج إلى رفعه ونقده ولا يصح دعواه بأن يزيل الحائط وعرضه وموضعه وبين
 الأرضين كذا الحدود وموضعه فاذا أصبحت دعواه وانكر المدعى عليه يستخلفه على السبب
 ولو كان صاحب الخشب أو المدعى فقدم صاحب الحائط إلى القاضي وقال كان لي على حائط
 هذا الرجل خشب فوقه أو قاعته لا يعبده وإن صاحب الحائط يمنعني عن ذلك لا تسمع دعواه
 ما لم يصح ونصيح الدعوى بأن يبين موضع الخشب وإن له حق وضع خشبة أو خشبتين أو ما
 أشبه ذلك وبين غلط الخشب وخفها فاذا أصبحت الدعوى وانكر المدعى عليه يحلفه القاضي
 على الحاصل باقعه ما له في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعى وهو كذا وكذا في موضع كذا
 من الحائط في مقدم البيت أو مؤخره حق واجب له فاذا انكسر ألزمه القاضي حقه **أ** (قوله
 وذكر أنه أي العقار في يده الخ) أي لأن المدعى عليه لا يكون خصما إذا كان العقار في يده فلا
 بد من ذكره وانما خصصه في الفقه لأن الكلام فيه والافالمقول كذلك ولذا جعل صاحب
 الجرافة يرجع إلى المدعى الشامل للمنفقول والعقار قال ولم يخصه بالعقار كما فعل
 الشارح ليكون شرطه ما **أ** وفي كلامه إشارة إلى أن ذلك في الدعوى أما إذا شهدوا بمنقول
 أنه في ملك المدعى تقبل وإن لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لأنهم شهدوا بالملك له
 ذلك الإنسان لا يكون في يد غيره إلا بعرض والبيعة تكون على مدعى العارض ولا تكون
 على صاحب الأصل وقال بعضهم ما لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لا تقطع يد المدعى
 عليه والأول أصح وفيما سوي العقار لا يشترط أن يشهدوا أنه في يد المدعى عليه لأن القاضي
 يراه في يده فلا حاجة إلى البيان كذا في الخاتمة **ب** (قوله أن كان منقولا) هذا تكرار لا حاجة
 إليه مع قوله فيما تقدم في المنقول ذكر أنه في يده بغير حق إلا أن يقال انما ذكره مع ما تقدم
 أيضا ييران في العقار لا يثبت ذلك لأن اليد لا تستقر عليه ولذا لا يثبت فيه الغصب تأمل (قوله
 ناصر) أي من احتمال كونه مرهونا في يده أو محبوسا بالتمسك في يده أي بصير خصما (أقول)
 هذا يشمل العقار فانه قيم لا يشهد به كذا قال صدر الشرية وفي القهستان في يزيد أيضا

(وذكر (أنه) أي العقار
 (في يده) بصير خصما
 (ويزيد) عليه (بغير حق) أن
 كان المدعى (منقولا) ناصر

الدورات قطعة من الارض
تزرع قاموس

نسمع لو بين المصروا الحلة والموضع ادعى عشر دريات أرض وحد التسع لا الواحد ولو كانت
هذه الواحدة في وسط التسع وقبل ويقضى بالجهة لا لولو على طرف جف ادعى سكنى دار ونحوه
وبين حدوده لا يصح اذ السكنى نقلي فلا يحجب بشئ * فاش وان كان السكنى نقليا المكن لما اتصل
بالأرض اتصالاً يبيد كان تعريفه بما به تعريف الأرض اذ في سائر التقديرات انما يعرف
بالحد ودلا مكان احضاره فيستغنى بالاشارة اليه عن الحد اما السكنى فنقله لا يمكن لانه مركب
في البناء تركيب قرارا فالتحق بما لا يمكن نقله له أصلاً انتهى (أقول) والمراد بالسكنى ما ركب
في الأرض كما ظهر من كلامه أي لانه منقول فهو امر احضاره فلا يمكن تحديده ولا بد من الاشارة
اليه عند الدعوى والشهادة والحد الحكم عليه وقوله وان كان السكنى نقلياً الخ هذا قول آخر نقله
عن فتوى رشيد الدين أي فيمكن تحديده وان كان نقلياً لانه القى بالعقار لانه بالارض
اتصال قرار (أقول) ومنه يظهر حكم حادثة القنوى وهي مالو أراد متولى أرض وقف
معلومة انتزاعها من يده متأجرها به مدة في مدة الاجارة ورفع يده عنها وكان قد غرس وبني فيها
المستأجر باذن متولى الحق القرار فثبت بناءه واشجاره الموضوعة في الأرض على الوجه
الذي كورلدى الحاكم الشرعي بذلك كرد الأرض فقط من غير اشارة الى البناء والاشجار
وحكم له الحاكم الشرعي بحق القرار فيها فانه يصح على هذا القول الثاني سيما وقد اتصل بحكم
الحاكم (وأقول) أيضا قد تأيد ذلك بما مر السلطان نصره الرجن كما سمعته في المقول الذي يحتاج
نقله الى مصرف وقد تأيد ذلك عندى بعده بتتوى من مفتي الانام بواهم الله دار السلام أفتوا
فيها بصحة حجج الاحترام طبق هذا المرام هذا ما ظهر لي في هذا المقام فقام له منصف ابكبال
الاسلام * وفيه برع من ظهري علوية ليس لا سفل يحسد السفل لا العلو اذ السفل مبيع من
وجه من حيث ان قرار العلو عليه فلا بد من تحديده وتحديد به في عين تحديد العلو اذ العلو
عرف بتحديد السفل ولان السفل أصل والعلو تابع فتحديد الأصل أولى قال طي هذا اذالم
يكن حول العلو بحجرة فلو كانت ينبغي أن يحدد العلو لانه هو المبيع فلا بد من اعلامه وهو جوده
وقد أمكن (قوله وأسماء أناسهم) جمع نسب بمعنى منسوب اليه قال في البحر المقصود الاعلام
اه وفي المتن قطرباً لا يحدد الا بذكر الحد واذالم يعرف جده لا يتبع عن غيره الا بذكر مواليه او
ذكر سرفته أو وطنه أو دكانه أو حليته فانما التميز هو المقصود فيحصل بما قل أو كثر اه ولو
ذكر مولى العبد وأبامولا يمكن على المقابلة ط (قوله والا كنى باسمه) لمعول المقصود
قال في الفصولين أما الحد فلا بد من تحديده ولو مشهوراً عند أبي حنيفة وعامة حنابلة كرجد
صاحب الحد وعندهما التحديد ليس بشرط في الحد المعروف كدار عمر بن الحرث بكوفة
فعلى هذا لو ذكر لرجل بقدر فلان ولم يذكر اسمه ونسبه وهو معروف بكنية اذ الحاجة اليها
لاعلام ذلك الرجل وهذا مما يحفظ جداً انتهى * وفيه ولو جعل أحد الحدود أرض المملوكة
يصح وان لم يذكر انه في يد من لانها في يد السلطان بواسطة يد نائبه انتهى وهذا اذا كان الامير
واحد اقلو كان اثنين لا بد أن يبين اسم الامير ونسبه كما في الخلاصة رجل ادعى دارا في يدرجل
فقال له القاضي هل تعرف حدود الدار قال لان ادعاهما وبين الحد ودلا تسع اما اذا قال لا
أعرف أسامى أصحاب الحد ودون ذلك في المرة الثانية فتسمع ولا حاجة الى التوفيق هكذا

(وذكر أسماء أصحابها)
أي الحدود (وأسماء أناسهم)
ولا بد من ذكر الحد لكل
منهم (ان لم يكن) الرجل
(مشهوراً) والا كنى باسمه
لمعول المقصود

مطلب
المقصود التمييز معرفة الحد

احط بزيادة لكن قال سيدي عبد الفتى النايلسي في شرحه على المحبية بعد كلام طويل فاذا
 كانت الحدود الثلاثة كناية عند الائمة الثلاثة كان الفتوى على ذلك فقوله زفر لانه لا بد من
 الحدود الاربعة غير مفتي به اه (أقول) وكون الفتوى على قول زفر لم أجده في كتب المذهب ولا
 في نظم سيدي الوالد رحمه الله تعالى المسائل العشرين التي يفتي بها على قول زفر (قوله فلونرك)
 أي المدعي أو الشاهد الرابع صح حكمه في الترك والغلط واحد (قوله وان ذكره) أي الحد الرابع
 وغلط فيه لا أي لا يصح وهو المفتي به ط لانه يخالف المدعي ولا كذلك بتركه ونظيره اذا ادعى
 شرا مني بتمن منقود فان الشهادة تقبل وان سكتوا عن بيان جنس الثمن ولو ذكره واخفوا
 فيه لم تقبل كذا في الزباني (قوله باقرار الشاهد) كذا في البحر وفي الجوى والغلط انما يثبت
 باقرار المدعي انه غلط الشاهد والظاهر ان الغلط يثبت بهما أما لو ادعى المدعي عليه الغلط
 لاسمع هذه الدعوى ولو أقام بينة لا تقبل وبيانه في البحر وغيره (قوله فصولين) وعبارته وانما
 يثبت الغلط باقرار الشاهد اني غلطت فيه أما لو ادعى المدعي عليه لاسمع ولا تقبل بينته لان
 دعوى غلط الشاهد من المدعي عليه انما تكون بعد دعوى المدعي وجواب المدعي عليه حين
 أجاب المدعي فقد صدقه ان المدعي به هذه الحدود فيصير بدعوى الغلط مناقضا بعده أو نقول
 نقضه بدعوى الغلط أن يقول المدعي عليه أحد الحدود ليس ما ذكره الشاهد أو يقول
 صاحب الحد ليس بهذا الاسم كل ذلك نفي والشهادة على النفي لا تقبل اه قال العلامة
 الزملي في عبارة الفصولين اسقاط من أصل النسخته ولا بد منه وهو بعد قوله بدعوى الغلط
 بعده مناقضا فينبغي أن يفصل أيضا ويمكن ان يغلط لخالفته لتحديد المدعي فالتناقض ثم قال
 أو نقول الخ وقد كتبت على نسختي جامع الفصولين في هذا المجل كناية حسنة فراجعها فانها
 مفيدة وفي جامع الفصولين أيضا أقول لو قال بعض حدوده كذا لا ما ذكره الشاهد والمدعي
 فيبني ان تقبل لينتمه عليه من حيث انبائه ان بعض حدوده كذا فيبني ما ذكره المدعي ضمنا
 فيكون شهادة على الاثبات لا على النفي ويدل عليه مسئلة ذكرنا في فصل التناقض انه ادعى
 دارا محدودة فاجاب المدعي عليه انه ملكي وفي يدي ثم ادعى ان المدعي غلط في بعض حدوده لم
 يسمع لان جوابه اقرار بانه بهذه الحدود وهذا اذا أجاب بانه ملكي أما لو أجاب بقوله ليس هذا
 ملكك ولم يزد عليه يمكن الدفع بعده بخطا الحدود كذا حكى عن ط انه اقن المدعي عليه الدفع
 بخطا الحدود أقول دل على هذا ان المدعي عليه لو برهن على الغلط بقبول فدل على ضعف
 الجوابين المذكورين فالحق ما قلت من انه ينبغي أن يكون على هذا التفصيل والله تعالى أعلم
 انتهى قال في نور العين جميع ما ذكره المعترض في هذا البحث محل نظر كما لا يخفى على من تأمل
 وتدبر انتهى (أقول) والمخلص كذا ذكره السائحاني أن يقول المدعي عليه هذا المحدود ليس
 في يدي فيلزم أن يقول الخصم بل في يدك ويمكن حصل غلط فيمنع به ولو تدارك الشاهد الغلط
 في المجلس بقبول أو في غيره اذا وفق قال في البرازية ولو غلطوا في حد واحد أو حدين ثم تداركوا
 في المجلس أو غيره بقبول عند امكان التوفيق بان يقول كان اسمي فلانا ثم صار اسمه فلانا أو باع
 فلان واشترى المذكور اه وفيه مسائل أحبيت ذكرها هنا تنجيم الفائدة * وفي ادبين
 حدوده ولم يبين انه كرم أو ارض أو دار أو شهدا كذلك قيل لاسمع الدعوى ولا الشهادة وقيل

ولونرك الرابع صح وان
 ذكره وغلط فيه لا
 ملتي لان المدعي يختلف
 بهتم انما يثبت الغلط باقرار
 الشاهد فصولين

حدوده أو بالاشارة اليه في محله (قوله كما لو ادعى غن العقار الخ) ظاهره ولو غير مقبوض وفي
جامع الفصولين لو ادعى غن مبيع لم يقبض لابد من احضار المبيع بحسب الحكم - حتى يثبت البيع
عند القاضي بخلاف ما لو ادعى غن مبيع قبض فانه لا يجب احضاره لانه دعوى الدين حقيقة
١٥ ومقتضاه ان يفصل في العقار وذكر حدوده تمام مقام احضار (قوله ولا بد من ذكر بلادة
بها الدار) ذكر شيخ الاسلام الفقيه أحمد أبو النصر بن محمد السموقي في شروطه وفي دعوى
العقار لابد ان يذكر بلادة فيها الدار ثم المحلة ثم السكة فيبدأ أولاً بالبدن كوالسكة ثم المحلة اختياراً
اقول محمد فان مذهبه ان يبدأ بالاعم ثم بالاخص وتيل يبدأ بالاخص ثم بالاعم فيقول دار في سكة
كذا في محله كذا وقاسه ٢ على النسب حيث يقال فلان ثم يقال ابن فلان ثم يذكر الجديع وهو
أقرب فيترقى الى الابد وقول محمد احسن اذا العلم به عرف بالخاص لا بالعكس وفصل النسب
بجدة عليه ٣ اذا اعم اسمه فان أحمد في الدنيا كثير فان عرف والارتقى الى الجدة كذا في جامع
الفصولين برهن ط والذي في شرح أدب القاضي يجب على المدعى وعلى الشهود الاعلام
باقصى ما يمكن وهو في الدار بالبلدة ثم المحلة التي فيها الدار في تلك البلدة ثم بين حدود الدار
لان أنصى ما يمكن في التعريف هذا انتهى والشارح تبع ما في جامع الفصولين قال ط
والذي يظهر الاول ١٥ تأمل وذكر بعض الافاضل على هامش الدر قوله ولا بد من ذكر
بلادة في الدار الخ وقال بعضهم لا يلزم وذكر المرغيناني انه لو سمع قاض تصح هذه الدعوى ٤
وقال القهستاني ويشترط تحديد الدار بما لا يتغير كالدير والاراضي والصور والطريق فخرج
النهر لانه يزيد وينقص ويعمر ولولم تحدد ونقض بصحة ذلك نفذ انتهى (أقول) لكن قد عات
عما قدمناه قريبا عن الفصولين انه لا عبرة بان قال ان النهر يزيد وينقص الخ فلا نفسه (وأقول)
لكن المشاهد في ديار ناد مشرق الشام وبعض انهارها في بعض المحلات كثير يردى فانه كثيرا
ما يترك أرضه ويمشي في أرض أخرى ملوكة بغير وجه - وعلى ذلك أعوام كثيرة بسبب انحدار
الماء الى تلك الارض ويسفلها ويجعلها الطرقات آخر فتغير الحدود وتغير المأوى - ما وعلمه
فالنهر لا يصلح أن يكون حدا اذا كان جريانه في أرض لا يمكن للماخضها وتغيير محله بان كانت
حافته مبيتين بالآجر والاحجار والمؤنة أو كان جريانه في أرض متقربة من صخر أو نحو ذلك
والله تعالى أعلم (قوله كما في النسب) أي اذا ادعى على رجل اسمه جمع قومه من الافان عرف
والارتقى الى الاخص فيقول ابن محمد فان عرف والارتقى الى الجدة (قوله ويكتفي بذكر ثلاثة)
لان لا أكثر حكم الكل زيلعي فيجعل الرابع بازاء الثالث - حتى ينتهي الى مبدأ الحد الاول
فصولين وهو في الحدود وقال زفر لابد من ذكر الحدود الاربعة لان التعريف لا يتم الا بها ولان
لا أكثر حكم الكل على ان الطول يعرف بذكر الحدين والعرض باحدهما وقد يكون بثلاثة
روى عن أبي يوسف يكتفي الاثنان وقيل الواحد والفتوى على قول زفر ولذا لو قال غاطت
في الرابع لا يقبل وبه قالت الثلاثة وهذه إحدى المسائل التي بقيت بها يقول زفر كما نيرت الى
ذلك في منظومتي فيما بقيت به من أقوال زفر بقولي
دعوى المقارب الابد أربعة * من الحدود وهذا بين وجلي

٢ أي هذا القائل اه منه

٣ أي على ذلك القائل اه منه

٤ قوله لو سمع قاض الخ هكذا بالاصل ولا يجوز اه صحه

كما في النسب (ويكتفي بذكر ثلاثة)

والا فلا أي بان كانت تلا * ط لوذ كرفي الحد لزيق أرض الوقف لا يكتفي وينبغي أن
يذكر انهم اوقف على العقراء أو على مسجد كذا ونحوه أرفي يذمن أوذ كروا وقف (أقول) ينبغي
أن يكون هذا وما تلاه من جنسه على تقدير عدم المعرفة الابيه والافه وتضييق بالضرورة
* جف ذ كرام سمجدا مالكا للحد شرط وكذا ذ كرجد الواقف لو كان الحد وقفًا الا اذا كان
مشهورا معروفة لا يلبس به غيره * طذ لوذ كرلزيق ملك ورثة فلان لا يكتفي اذ الورثة
بجهم ولون منهم ذو فرض وعصبة وذو رحم فجهم لجهات جه الفاحشة الا يرى ان الشهادة بان
هذا وارث فلان لا تفصيل بله في الوارث * ففس لوذ كرلزيق دار ورثة فلان لا يحصل
التعريف بذ كرام اسم والنسب وقيل يصح ذكره جدا لانه من أسباب التعريف عدا
* لو كتب لزيق أرض ورثة فلان قبل القسمة قبل يصح وقبل لا يش كنب لزيق دار من تركه
فلان يصح جدا كنب لزيق أرض مبان وهي لا تكتفي كذا ذ كرم الشارح وقال لان أرض
مبان وهي قد تكون للغائب وقد تكون أرضا تركها مالكة على أهل القرية بالخراج وقد
تكون أرضا تركها لزمعي دواب القرية من وقف الفتح فهي مبان فهذا القول لا يحصل
التعريف (أقول) فيه نظر لان أرض مبان وهو لو كان معروفة فافق نفسه ينبغي أن يحصل به
التعريف والجهة التي مالكة وفي جهة تركه لا يضر التعريف * ط لوجه الحد طريق العامة
لا يشترط فيه ذكرانه طريق القرية أو البلدة لان ذكر الحد لا يعلم ما ينتهي اليه المحدود وقد
حصل العلم حيث انتهى الى الطريق * ط الطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه الى بيان طوله
وعرضه الا على قول شيخ فانه قال تبين الطريق بالذراع والنهر لا يصلح حدا عند البعض وكذا
السور وهو رواية عن ح وظاهر المذهب انه يصلح حدا وان الحد قد كثر فانه يصلح حدا
عندهما واختار من قولهم اولاء عمة لمن قال ان النهر يزيد وينقص وان السور يخرب وان
الطريق يترك السلوك فيه لان تبدل دار فلان أسرع من تبدل السور ونحوه فينبغي أن يكون
ذلك أولى اي بصلاحيته احدا * ذ ولو حد بانه لزيق أرض فلان واقفان في هذه القرية التي
فيها المدعاة أراض كثيرة متفرقة مختلفة تصح الدعوى وشهادة اهل بزيادة وبعض تغيير
(قوله كما يشترط في الشهادة عليه) لانه ما يصير معلوما عند القاضي (قوله ولو كان العقار
مشهورا) لانه يعرف به مع تعدد الاشارة اليه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح
كذا في الهندية عن السراج الوهاج لان قدرها لا يصير معلوما بالتحديد درر (قوله خلافا
لهما) أي فان عندهما اذا كان العقار منهم ورثة الرجل فلا يحتاج الى تحديده (قوله الا اذا
عرف) بقصد الرأى المشهور الدار بينهما أي بان اشاروا اليه الحاضرة وقالوا انهم هذا الدار
افلان فانهم (قوله فلا يحتاج الى ذكر حدودها) قال شمس الأئمة السرخسي يشترط في
شراء القرية الخاصة أن يذ كرجدود المستغنيات من المساجد والمقابر والحياسن للعامة
ونحوها وان يذ كرم قاديرها طولا وعرضا وكان يرد الحاضر والهجرات والصكوك التي فيها
استغناء هذه الاشياء مطلقا بالتحديد ولا تقرير وكان أبو شجاع لا يشترط ذلك قال في البحر وما
يكتبون في زما تها وقد عرف المتعاقدان جميع ذلك واحاطا به علماف قد استعمل به بعض متاخرنا
وهو الخنار اذا البيع لا يصير به معلوما للقاضي عند الشهادة فلا يذمن التعيين ا أي يذ كر

كما يشترط في الشهادة
عليه ولو كان العقار
مشهورا خلافا لهما (الا
اذا عرف المشهور الدار
بغيرها فلا يحتاج الى ذكر
حدودها) كما لو ادعى غن
العقار لانه دعوى الدين
حقبة بحد بصر (ولا بد من
ذكر بلدتهم الدار ثم المحلة
ثم السكة) فيبدأ بالاعم
ثم الاخص فالأخص

وفي حاشية أبي السعود وقوله لاشفعة فيم الخ يحمل على ما إذا لم تكن الأرض محتكرة والا
فالبقاء بالأرض المحتكرة ثبت فيه الشفعة لأنه لا من حق القرار التحق بالعقار كما به في
الشفعة اه (أقول) لكن الذي اعتمدته الشارح في بابهم بعدم ثبوت الشفعة فيه بقوله
وأما مجرم به ابن الكمال من أن البناء إذا بيع مع حق القرار يلحق بالحق فإفرد شفعة
الرملي وأنتى بعدمها تبعاً للبرزبة وغيرها فليحفظ اه وأقره سيدي الوالد رحمه الله تعالى
وبالغ في الرد على استدلال أبي السعود فراجعه غمة * قال في جامع الفصولين قال جماعة
من أهل الشروط ينبغي أن يذكر في الحدود دار فلان ولا يذ كر لزيق دار فلان وعندهما كلاهما
سواء طعم يكتب في الحد يفتى إلى كذا وبلاصق كذا أول زيق كذا ولا يكتب أحد حدوده
كذا وقد قال ح لو كتب أحد حدوده دجلة أو الطريق أو المسجد فالبيع جائز ولا تدخل
الحدود في البيع إذ قصد الناس بها اظهار ما يقع عليه البيع لكن من قال البيع فاسد
إذا الحدود فيه تدخل في البيع فاختارنا يفتى أول زيق أو بلاصق فخر زاعن الخلاف ولأن
الدار على قول من يقول يدخل الحد في البيع في الموضع الذي يفتى إليه فاما ذلك الموضع
المنتهى إليه فقد جعل حـ داً وهو داخل في البيع وعلى قول من يقول لا يدخل الحد في
البيع فالمنتهى إلى الدار لا يدخل تحت البيع ولكن عند ذكر قولنا لا يدخل في البيع
وفاً قالوا والصحيح من الجواب أن يقال لو ذكر في الحد لزيق أو ينتهي أو نحو نص
التمهيدة ولو ذكر دار فلان أو طريق أو مسجد لا نصح التمهيدة ط والتمهيدة كالدعوى فيما
مر من الأحكام * فـ ش كـ تب في الحد لزيق الزقبة أو الزقاق واليها المدخل أو الباب لا يكتفي
بالتمهيدة أو القربة أو الناحية لبيع به نوع معرفة (أقول) دل هذا على أنه لا يكتفي ذكر الثلاثة
ويجوز أن يكون غرضه من قوله لا يكتفي فلا بد الخ أنه في بيان الرابع لا بد منه كذا وهذا لا يدل
على أن بيان الرابع لا بد منه إذ بين قولنا بيان الرابع لا بد منه وبين قوائم الرابع لا يبين إلا بكذا
فـ رـ بـ ين فلا دلالة حجة إذ الله أعلم بغرضه (وأقول) أيضاً بالحدود الثلاثة تعتبر الزقبة من
سائر الزقبة فلا تضر الكثرة وأيضاً في قولهم أي بالتمهيدة الخ نظر إذ المعرفة الحاصلة بذكر التمهيدة
أو القربة تحصل بدون ذكرها إذ من المعلوم أن الزقبة لا تكون إلا بالتمهيدة أو القربة فذكرها
وعدمه سواء لكن ينبغي أن الزقبة لا تكون إلا بالتمهيدة أو القربة بل هو أن يكون مقابلاً أو
بقرين أو نحو ذلك فقط * لو كان الحد الرابع ملائرجين اسكن منه ما أرض على حدة
فذكر في الحد الرابع لزيق ملائرجين فلا بد كذا لا يخبر بصح وكذا لو كان الرابع لزيق أرض
أو مسجد فذكر الأرض لا مسجد يجوز وقيل الصحيح أنه لا يصح الفصل إذا جعل الحد الرابع
كذلك يـ قـ ملائرجين فلا بد كذا ملائرجين فـ دـ عـ و لم تتناول هذا الحد ودفع فلا يصح كمال غلط
في أحد الأربعة بخلاف سكوته عن الرابع * فـ ش لو كان المدعى أرضاً ذكرها وان الفاصل
شجرة لا يكتفي إذا الشجرة لا تحيط بكل المدعى به والفاصل يجب أن يكون محيطاً بكل المدعى به
حتى يصير معلوماً * فـ ش الشجرة والمسافة تصلح فاصلاً والحاصل أن الشجرة تصلح فاصلاً إذا
أحاطت والا (أقول) ومثل الشجرة البئر وعين الماء عدة * المقبرة لو كانت ربوة فصل حد

ليحضره لاقيم عليه البيعة على انه ملحق ان كان منكر او ان كان مقروفاً من بالخلاف حتى ارفع
ولا يقول فامر بالرد كذا في الفصول العمادية (قوله من بيانه) أي بيان موضع الغصب
لانه يلزم تسليم ما غصبه منه غير انه اذا كان له حل وموثة لا يلزم بقله لانه لا يكاف فوق جنايته
فيشترط حينئذ بيان محل الغصب (قوله والاحل له لا) أي وان لم يكن له حل وموثة لا يلزم
بيان المكان وما قسمناه هو الموافق للقواعد قال المصنف في الغصب ويجب رد عين
المغصوب في مكان غصبه قال المؤلفات تفاوت القيم باختلاف الاماكن اه ومقتضاه ان
يجب بيان المكان مطلقاً الا ان هذا في الهالك وكلام المصنف في القام • قال في نور العين وفي
غصب غير المتلى واحلاكه ينبغي ان يبين قيمته يوم غصبه في ظاهر الرواية وفي رواية بخير المالك
أخذ قيمة يوم غصبه أو يوم هلاكه فلا بد من بيان انهم اقيمة أي اليومين انتهى وان كان المدعي
به هالك لا تنص الدعوى الا ببيان جنسه وسننه وصفته وحالته وقيمه لانه لا يصير معلوماً الا
بذكر هذه الاشياء بشرط الخصاص بيان القيمة وبعض القضاة لا يشترطون بيان القيمة كذا
في محيط السرخسي اه • والحاصل انه يجب بيان مكان الايداع مطبقاً لان الرد غير واجب
على المودع وليس موثقه عليه بل على المالك والواجب عليه تسليمها له في عدم المنع فلو لم
يدين المالك ربحاً لمحق المودع ضرره وهو مرفوع بخلاف الغصب فان رد العين المغصوبة في
مكان غصبه واجب على الغاصب فلا بد من بيانه ان كان للمغصوب حل وموثة لا تخلف
القيمة باختلاف الاماكن بخلاف ما لا حل له ولا موثة (قوله يوم غصبه على الظاهر) بصيغة
الذم والمصدر وظاهره جريان خلاف وسبب في الغصب مانصه وتجب القيمة في القيمة يوم
غصبه اجاعا اه ط وفي رواية بخير كما مر قرياً عن نور العين * (تمة) • قال في الهندية
ودعوى الجمد حال انتطاعه لا تنصح وان كان من ذوات الامثال اه عدم وجوب رد مثله
لان انتطاعه فله ان يطالبه بقيمة يوم الخصومة كذا في الوجيز للكردي وفي دعوى الرهن
وأشباهه ان كانت الدعوى بسبب البيع يحتاج الى الاحضار للاشارة اليه وان كانت بسبب
الاستهلاك أو بسبب القرض أو بسبب التهمة لا يحتاج الى الاحضار كذا في خزائن المفتين
اتهمى (قوله وبشترط التخييد في دعوى العقار) لانه نذر التعريف بالاشارة لانه مذكور
النقل فصر الى التخييد في الدعوى والشهادة بوجه عقارات قال في المغرب العقار الضيعة
وقيل كل ماله أصل كالدار والضيعة اه وقد صرح مشايخنا في كتاب الشفعة بالبناء
والنخل من المنقولات وانه لا شفعة فيها اذا يباعها بعرضه فان يباعها بوجبت تبعاً وقد غلط
بعض النصارى بين فجعلوا النخل من العقار وتبعه فلم يرجع كما دلت بهج • وذكر بعده على قول
الكثير وقيل لخصه اعطه كغيره الخ عن الفتاوى الصغرى لو طالب المدعي من القاضي وضع
المنقول على يد عدل فان كان المدعي عليه عدلاً لا يجيبه وان فاسقاً أجابه وفي العقار لا يجيبه
الا في الشجر الذي عليه الثمر لان الثمر نقل الى اه قال المؤلفات هناك وظاهره ان الشجر من
العقار وقد منا خلافه وفي حاشية أبي السعد هناك أقول نقل المجوى عن المقتضى
التصريح بان الشجر عقار اه قلت ويؤيده كلام المصباح لانه اذا قيل له انه عقار يفتى عليه
وجوب التخييد في الدعوى والشهادة وكيف يمكن ذلك في شجرة بسنن بين اشجار كثر

(من بيانه والا حل له لا)
وفي غصب غير المتلى يبين
قيمه يوم غصبه على
الظاهر عمادية (وبشترط
التخييد في دعوى العقار

ما مورباً حضارها وقدمنا عن ابن الكمال ان العين اذا تعدت اضرارها بهلاك ونحوه قد كرر
 القيمة مغن عن التوضيف وهو موافق لما ذكره المصنف في الاعيان من الاكتفاء بذكر القيمة
 فقوله هنا اشترط بيان جنسه ونوعه مثلك وان قلنا انه لا بد مع ذكر القيمة من بيان التوضيف
 لم يظهر فرق بين دعوى القيمة ودعوى نفس العين الهالكه فغاص في قوله تبعاً للبحر فيما تقدم
 وهذا كما في دعوى العين لا الدين فليتأمل وفي البحر عن السراجية ادعى ثمن محدود لم يشترط
 بيان حدوده اه قال في الهندية اذا ادعى على آخر ثمن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع
 أو محدود ولم يحدد يجوز وهو الاصح وكذا في دعوى مال الاجارة المنسوخة لا يشترط تحديد
 المدة تاجر اه (قوله) واختلف في بيان الذكورة والانوثة في الدابة (أى المستهلكة) أما
 القائمة فهي حاضرة في المجلس مشار إليها اذا كان هذا في الدابة في الرقيق أولى (قوله) فنشرطه
 أبو الليث أيضاً أى كما شرط بيان القيمة (قوله) وشرط الشهيدان السن أيضاً (أى كما يشترط
 بيان القيمة والذكورة والانوثة) قال في النخ وكرر الصدور الشهيدان ادعى قيمة دابة مستهلكة
 لا بد من ذكر الذكورة والانوثة ولا بد من بيان السن وهذا على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 مستقيم لان عنده القضاء بقيمة المستهلك يتناهى على القضاء بذلك المستهلك لان حق المالك عنده
 باقى الدين المستهلك فانه قال يصح الصلح عن العين المغصوب المستهلك على أكثر من قيمته
 فلو لم يكن العين المستهلك ملكاً ليجوز الصلح على أكثر من قيمته لانه حينئذ يكون الواجب
 في ذمة المستهلك قيمة المغصوب وهو دين في الذمة وان صالح من الدين على أكثر من قيمته
 لا يجوز واذا كان القضاء بالقيمة يتناهى على القضاء بذلك المستهلك لا بد من بيان المستهلك في
 الدعوى والشهادة ليهلم القاضي بماذا يقضى وهذا القائل يقول مع ذكر الانوثة والذكورة
 لا بد من ذكر النوع بان يقول فرس أو جزار أو ما أشبه ذلك ولا بد من ذكر اسم الدابة لانها
 مجهولة اه قال في القصول اعمادية ولا يشترط ذكر اللون والشية في دعوى الدابة حتى لو
 ادعى انه غصب منه جزار أو ذكر شيته وأقام البيعة على وفق دعواه فاحضر المدعى عليه جارا
 فقال المدعى هذا الذى ادعيتيه وزعم الشهود كذلك أيضاً فنظروا فاذا بعض شيته على خلاف
 ما قالوا بان ذكر الشهود بانه مشقوق الاذن وهذا الجزار غير مشقوق الاذن قالوا لا يجمع هذا
 القضاء للمدعى ولا يكون هذا خلافاً في نهادتهم اه قال في الهندية ادعى على آخر ألف
 دينار بسبب الاستهلاك أعني ان لا بد وان يبين قيمته في موضع الاستهلاك وكذا لا بد وان يبين
 الاعيان فان منها ما يكون مثلاً وما يكون من ذوات القيم اه وفيه ارفق في دعوى خرق
 الثوب وجرح الدابة لا يشترط اضرار الثوب والدابة لان المدعى به في الحقيقة الجزء النائت
 من الثوب والدابة كذا في الخلاصة اه اذا ادعى جواراً لا بد من ذكر الوزن اذا كان غائباً وكان
 المدعى عليه منكر اكون ذلك في يده كذا في السراجية وفي اللؤلؤ يؤيد كدوره وضوؤه ووزنه
 كذا في خزائن المفتين اه (قوله) سواء كان له حمل أولاً لان المودع عليه أن يخلى بينه وبين
 الودعة وليس عليه أن ينقلها اليه مطلقاً لانه محبوس وما على المحسنين من سبيل فلا بد من بيان
 مكان الابداع حتى يلزم تسليمها فيه دفعا للضرر عنه لا فرق بين ماله حمل أولاً وفي فتاوى
 رشيد الدين ينبغي أن تكون لفظة الدعوى في دعوى الودعة ان لا ينعقد كذا فافهم.

(واختلف في بيان
 الذكورة والانوثة في
 الدابة) فنشرطه أبو الليث
 أيضاً واختلف في الاختيار
 وشرط الشهيدان بيان السن
 أيضاً وغاص في الدابة
 (وفي دعوى الابداع لا بد
 من بيان مكانه) أى مكان
 الابداع (سواء كان له حمل
 أولاً وفي الغصب ان له حمل
 ومقنة فلا بد)

بالمجهول وتصح دعوى البراء المجهول بالاخلاف اه فهي خمسة (قوله واهذا) أى اسماع
الدعوى فى الغصب وان لم يذ كر القيمة (قوله مختلفا الجنس والنوع) كشياب ودواب فان تحتم
أنواعا (قوله كفى ذلك لاجمال) أى ولا يشترط التفصيل هندية (قوله على الصحيح)
كافى خزانة المفتين وقاضى خان هندية (قوله وتقبل بينته) أى على القيمة (قوله أو يحلف) أى
عند عدم البرهان (قوله على الكل مرة) أى ولا يحتاج أن يحلفه على كل واحد بخصوصه
خلافان اختار ذلك راجع ما هو الصواب فى ذلك (قوله لانه) هله لاله (قوله وقيل فى
دعوى السرقة) مكاه بقيل لان ثبوت حق الاسترداد أو نفيها لا يتوقف على ذلك بل
يتوقف عليه لزوم القطع مع البينة من المدعى أو الأقرار من السارق وهذا مقابل لقول
المصنف فيما تقدم وذ كر قيمة ان تعذر قال فى الجبر وانما يشترط ذ كر القيمة فى الدعوى اذا
كانت دعوى سرقة اعم لم انما انصاب أولا فاما فيما سوى ذلك فلا حاجة الى بيانها اه وعليه
فكلا الاول وذ كر ههناك قال فى التمرير يفتى أن يكون المعنى انه اذا كانت العين حاضرة
لا يشترط ذ كر قيمتها الا فى دعوى السرقة سوى والتقويم يكون من اه لانه مرة فيما
يظهر لا بقول المدعى (قوله فاما فى غيرها) أى السرقة فلا يشترط أى ذ كر القيمة (قوله
وهذا كله) أى المذكور من الشروط المذكورة من الاكتفاء بذ كر القيمة (قوله فى دعوى
العين) أى الشئ المتعين المهر وس المملوك للمدعى على زعمه كالمغصوب والوديعة (قوله
لادين) أى الحق الثابت فى الذمة وسأتى دعوى الدين فى المتن (قوله فلو ادعى الخ) هو تمثيل
لادين لان القيمة لازمة ذمة المدعى عليه فى زعم المدعى اه رضى امكن قال بعض الافاضل
هو تفرع على كون الشروط المارة انما هى فى دعوى العين واما لادين فسيأتى باقسامه تامل
(قوله بيان جنسه) أى جنس القيمة وكذا كل دين يدعى وجفنه كالمهر مثلا أو النضه أو
النحاس وكذا كل مكبل أو موزون يمكن ثبوته فى الذمة بين جنسه ما هو فلا يكتفى ذ كر الفرس
والحرف فى المدينة لانه كانه معلوم الاسم بمجهول الجنس والنوع (قوله ونوعه) ففى
الذهب بين انه من نوع كذا وكذا فى الفضة وكذا فى البرهان بقول حورانية او بالدية او جديورية
أو مونية قال ط فيه انه عند دعواه العين لا يكتفى ادعاء عين مجهول بل لابد من بيان جنسها
ونوعها ثم يذ كر القيمة فالقيمة انما اغتفت عن الحضور لغيره بل لابد من ذكر الجنس والنوع فى كل
فليتأمل ولذا قالوا فى التعليل لذ كر القيمة لان الاعيان تتفاوت والشروط أن يكون فى معلوم
وقد تذر مشاهدته لانها اختلف عنه وفى لخيرة ان كان العين غائبا وادعى انه فى يد المدعى
عليه فانه يكر ان بين المدعى قيمته وصفته تصح دعواه وتقبل بينته اه (قوله ليعلم القاضى
بما ذاقه قضى) قال فى الخيرة مثلا لو كان المدعى مكبلا لابد من بيان جنسه بانه حنطة أو شعير
ونوعه بانها سقية أو برية وصفته بانها جديدة أو رديئة وقد مر بان يقول كذا قفيزا وسبب
وجوبه ان ذكره ابن ملك (اقول) لى شبهة فى هذا المثل وهى انه لو ادعى اعيانا مختلفة فقد مر
انه يكتفى بذ كر القيمة لكل جهله وذ كر فى الفصول ان لو ادعى ان الاعيان قائمة بيده يؤمر
باحضارها فتقبل البينة بحضوره ولو قال انها الهك وبين قيمة الكل جهله لتسمع دعواه فظهر
ان ما قدمه المصنف فى دعوى الاعيان انما هو اذا كانت الهك والالم ينجح الى ذ كر القيمة لانه

واهذا لو ادعى اعيانا مختلفة
الجنس والنوع والصفة
وذ كر قيمة الكل جهله
كفى ذلك) لاجال على
الصحيح وتقبل بينته أو
يحلف خصمه على الكل
مرة (وان لم يذ كر قيمة كل
عين على حدة) لانه لما صح
دعوى الغصب بالبيان
فلا ينبغ اذا بين قيمة
الكل جهله بالاولى وقيل
فى دعوى السرقة يشترط
ذ كر القيمة ليعلم كونها
نصا با فاما فى غيرها فلا يشترط
العين لا الدين فـ لو
(ادعى قيمة شئ من تلك
اشترط بيان جنسه ونوعه)
فى الدعوى والشهادة ليعلم
القاضى بما ذاقه قضى

ان أمكن احضار عينه ولم يكن له اجل ومؤنة كان المدعى عليه احضاره وان لم يمكن بان تعذر
 لهلاك العين أو غيبتها أو تمسك بان كان في نقلها مؤنة ذكر المدعى القيمة وان لم تكن هالكه
 ولا غائبة ولا يمكن احضارها الى مجلس القاضى لتعذر كسبه وان ورعى أو تعذر كسبه وقطع
 غنم خبر الحالكين ان شاء احضر بنفسه لانه الاصل اولى أو بدت أمينة ولا تنس ما قدمناه قريبا عن
 الجمله من أنه اذا لم يمكن احضار المنة قول الابصر فيمكن تعريضه وذكر قيمته (قوله بذكر القيمة)
 لان عين المدعى تعذر مشاهدتها ولا يمكن معرفتها بالوصف فاشترط بيان القيمة لانها
 تعرف العين الهالكه به غاية البيان وفي شرح ابن الكمال ولا عبرة في ذلك للتوصيف لانه لا يجدى
 بدون ذكر القيمة وعند ذكرها لا حاجة اليه أشير الى ذلك في الهداية اه وفي قوله وذكر قيمته
 ان تعذر اشارة الى انه لا يشترط ذكر اللون في الذكورة والائونة والسن في الدابة وفيه خلاف
 كما في العمادية وقال السيد أبو القاسم ان هذه التعريفات لا مدعى لازمة اذا أراد أخذ قيمته
 أو منه في المثل أما اذا أراد أخذ قيمته في القيمي فيجب أن يكتب في ذكر القيمة كما في محاضر
 الخزانة اه * (فرع) * وصف المدعى المدعى فاما محضر خالف في البعض ان ترك الدعوى
 الاولى وادعى المحاضر تسمع لانها دعوى مبتدأة والا فلا بجرع البزاية (قوله وقالوا
 لو ادعى انه غصب منه عين كذا الخ) قال في البحر وأطلق في بيان وجوب القيمة عند التعذر
 واستثنوا منه دعوى الغصب والرهن في جامع الفصولين لو ادعى عيناً غائباً لا يعرف مكانه
 بان ادعى انه غصب منه ثوباً أو قنصاً ولا يدري قيامه وهلاكه فلو بين الجنس والصفة والقيمة تقبل
 دعواه وان لم يبين قيمته أشار في عامة الكتب الى انها تقبل فانه ذكر في كتاب الرهن لو ادعى انه
 رهن عنده ثوباً وهو يشكر تسمع دعواه وذكر في كتاب الغصب ادعى انه غصب منه أمة وبرهن
 تسمع وبعض مشايخنا قالوا انما تسمع دعواه اذا ذكر القيمة وهذا تاويل ماذكر في الكتاب ان
 التسمي ودشمه دوا على اقرار المدعى عليه بالغصب فيثبت غصب الفتن باقراره في حق الحبس
 والحكم جميعاً وعامة المشايخ على ان هذه الدعوى والقيمة تقبل وان كان في حق الحبس
 واطلاق محمدي في الكتاب يدل عليه ومعنى الحبس أن يجبره حتى يحضره له القيمة على
 عينه فلو قال لا اقدر عليه حبس قدر ماله وقدر احضره ثم قضى عليه به بقيمته اه ولم يبين
 الحكم فيما اذا لم يدرك قيمتها أيضاً قال في الدرر قال في الكافي وان لم يبين القيمة وقال غصب
 حتى عين كذا ولا أدري أهو هالك أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه
 تسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعلم قيمة ماله فلو كاف بيان القيمة لتضرره (أقول) فائدة مهمة
 الدعوى مع هذه الجاهالة انما حاشية توجيه اليمين على الخصم اذا أنكر والجبر على البيان اذا
 أقر أو نسك عن اليمين فليتأمل فان كلام الكافي لا يكون كافياً الا بهذا التحقيق اه وقوله
 فائدتهم توجه اليمين أى حيث لا قيمة والافقائهم الحبس كما علمت وقوله ذكر في عامة الكتب انه
 تسمع دعواه وعامة المشايخ على أن هذه الدعوى والقيمة تقبل ولكن في حق الحبس لا الحكم
 وقدر الحبس بشهرين كما في الخبائية اه والحاصل انه في دعوى الرهن والغصب لا يشترط
 بيان الجنس والقيمة في صحة الدعوى والشهادة ويكون القول في القيمة لاغصاب والمرتمن بحر
 أى مع اليمين كما هو الظاهر قلت وزاد في المعراج دعوى الوصية والاقرار قال فان فيه ما يصحان

(بذكر القيمة) وقالوا
 لو ادعى انه غصب منه
 عين كذا ولم يذكر
 قيمتها تسمع فيصاف
 خصمه أو يجبر على البيان
 ذكر وابن ذلك

أبشـير اليها كما ينبغي قريبا . وذكر القيمة انما هو في المنة - مذكرا - حضاره - حقيقة بان يكون هالكا
أو - كما بان يكون غائبا وان لم يكن به هذه المثابة بان كان متمسرا - حضاره - مع بقائه كالرعي وصبرة
الطعام وقطيع الغنم ارسل القاضي أمينه أو - حضره - بنفسه فكان عليه أن يذ كر هابه - دة قوله
فيما سألني وان تعذرا حضارها وكان الاولى للماتن أن يقول وان تعذر بذل تعذر لان الرعي
وصبرة الطعام من قبيل المتمسك كما هو المصريح به في غـير كتاب فتأمل . لكن الذي عليه الجملة
بوجوب الامر الشريف السلطاني أن المنقول - حتى احتاج - حضاره - لمصرف ولا يمكن الا بذلك
فيكتفي فيه التعريف وذكر القيمة كافي مادة ١٦٢٠ ومادة ١٦٢١ (قوله أو غيبتهما) أي
بحيث لا يمكن احضارها ولا حضور القاضي بنفسه أو أمينه بعد - دة - سائنة أو مانع آخر فيكون
ذلك بمنزلة الهلاك فقد تعذر احضارها حقيقة في الهلاك وحكم في الغيبة فيكتفي بذ كر قيمتها
ولذا قال فاضيل خان بان لا يدرى مكانها (قوله لانه) أي المذكو ر وهو القيمة وهما عايز يد
العبارة غموضا لا حجة الى التأويل وكأنه يحذف من النسخ والاو لى أن يقال لان أي
القيمة مثله أي مثل العين كافي شرحه على المتقي (قوله مثله) أي مثل ما يدعيه وهو علمه لقوله
وذ كر قيمته عند تعذر احضار العين فكانت قال لان ذكر القيمة مثل احضار العين لان
المقصود من المدعى ماليتها والقيمة مماثل في المسألة فصيح تذ كير الضمير بن وقد قالوا قيمة العقبي
كعنه (قوله وان تعذر) المراد باله مذكرها المتمسك (قوله مع بقائها) أي والحال ان القاضي
يكتنه أن يحضرها بنفسه أو أمينه لتف ترق عما قدمه من قوله أو غيبتهما (قوله بعث القاضي
الح) لان أمينه يقوم مقام نفسه فلو ذهب بنفسه لكان هو الاصل فلا شبهة في صحته ومثله
ما ذكره ابن السكال حيث قال فعلى الغريم احضاره الا اذا عسر بان كان في نفسه مؤنة وان
قلت ذلك في المنزلة حضر القاضي عنه دة أو بعث أمينها اه وهي التي قدمها الشارح
وقد معنا انه ذ كرها في غير محله لانه جعلها مالا للماتن - دة - قوله وانه يكتفي فيه بذ كر القيمة
والحال انه مما عسر لاماتن - دة - وان الحكم فيه ان الحاكم يحضر عنه دة أو بعث أمينها
ولا يكتفي فيه بذ كر القيمة كما تفيد عبارة ابن السكال التي نقل الشارح عنه كامل * قال شمس
الائمة الحلواني من المنة ولات مالا يمكن احضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع
من الغنم فالقاضي فيه بالخيار ان شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك وان لم يتيسر له الحضور
وكان ما ذونا بالاستخلاف بعث خليفته الى ذلك وهو نطقه - دة - ما اذا كان القاضي يجلس في داره
ورفع الدعوى في جـمـل لا يسع باب داره فانه يخرج الى باب داره أو يامر نائبه - حتى يخرج
أبشـير اليه الشـهـود بحضوره وتغماء في الدرر قال في البحر وفي الدابة يخبر القاضي ان شاء
خرج اليها وان يشاء بعث اليها من يسمع الدعوى والشهادة بحضورها كافي جامع الفصولين
اه - كن قال في غاية البيان فان كانت دابة ولا يقع بصـر القاضي عليه ولا يأتى الاشارة من
الشـهـود والمدعي وهو على باب المسجد يامر بادخالها فانه جائز - دة - الحاجة ألا ترى انه عليه
الصلاة والسلام طاف بالبيت على نافذة مع ان حرمة المسجد الحرام فوق حرمة سائر المـاجـد
وان كان يقع بصـر القاضي عليه فلا بد خلها لانه لا يأمن ما يكون منها والحاجة منه - دة - اه
(قوله والا تكن باقية الخ) هذا ذكر ارمع قوله وذ كر قيمته ان تعذر * والحاصل ان المدعى به

وان قلت ابن كمال - دة - زيا
للخزانة (بملا كها أو
غيبتهما) لانه مثله معني
(وان تعذر) احضارها
(مع بقائها) كرجي وصبرة
طعام وقطيع غنم (بعث
القاضي أمينه) لبشـير اليها
(والا تكن باقية) (اكتفي)
في الدعوى

مودعافان ادعى عين وديعة لا يكلف احضارها بل يكلف التخلية كما تقدم قريبا ونقله في البحر عن
جامع الفتاوى ان قال في غاية البيان ثم اذا حضر ذلك الشيء الى مجلس القاضى فشهدوا بانته له ولم
يشهدوا بانته ماله كما يجوز لان اللام للتكليف وكذلك ان شهدوا ان هذا ماله له او شهدوا على
اقرار المدعى عليه بانته لادعى وذلك لانه لا شك كمال فيه انما الاشكال فيما لو ادعى انه اقرب به ذا
الشيء ولم يدع بانته ماله وأقام الشهود على ذلك هل يقبل وهل يقضى بالمال منهم من يقول
نعم فقد ذكرنا ان الشهود ولو شهدوا بان هذا اقرب به ذا الشيء له تقبل وان لم يشهدوا بانته ماله
وكذلك المدعى وأكثروا على انه لا تنفع الدعوى مالم يقل اقرب به وهو ماله على لان الاقرار خبير
والخبر يحتمل الصدق والكذب فاذا كان كذبا لا يوجب والمدعى يقول اقرب به الى بصير مدعيه
للملك والاقوار غير موجب له فلم توجد دعوى الملك فلهذا شرط قوله وهو ملكي بخلاف الشهادة
لان الثابت بها كالثابت بالامانة اه ملخصا (قوله ان امكن) المراد بالامكن مالا مؤنة
في نقله لاما يمكن مطلقا لا يلزم تكليفه الاضامع الامكان ولو فماله حمل ومؤنة مع انه
لا يلزمه أبو السعود وقيل في كلام المتون مساهلة لان في دعوى عين وديعة لا يكلف
احضارها وانما يكلف التخلية (أقول) سوف الكلام على ان المدعى الواجب احضاره ما يكون
في يد الخصم بغير حق والوديعة انما كانت كذلك فلا يشمله مصدر الكلام حتى يحتاج الى تدارك
اخر اجها هذا كما لا يخفى اللهم الآن يقال بالانكارها ما صارت غصبا نيكاف احضارها كما قدمناه
عند قوله فلو كان ما يدعيه منقولاً فتدبر (قوله فعلى الغريم احضاره) قدره ليقيم وجوبه وهذا
اذ لم يكن هالكاً ولا غائباً ولا ممتنع الوصول اليه بسبب من الاستحباب ولا يحتاج الى حمل
ومؤنة كما ياتي قريبا (قوله ايشار اليه في الدعوى) بان يقول ه ذا قولي من الان الاعلام
بافصى ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول لان النقل يمكن والاشارة بأبلغ من التعريف
(قوله والشهادة) بان يقول الشاهد شاهدان ه ذا الثوب له ه ذا المدعى مثلاً (قوله
والاستحلاف) بالله العظيم ه ذا الثوب لي وهو في يدك بغير حق (قوله بان كان في نقله امؤنة)
فيه ان هذا من قبيل الرحي والصبر فذكره ههنا وهو قال في ايضاح الاصلاح الا اذا تعسر
بان كان في نقله مؤنة وان قلت ذكره في الخزانة والاولى في التركيب ان يقول ان تعذر
احضار العين ه لا كها أو غيبها أرته سمر بان كان في نقله امؤنة أو يقول وهو مقيد بما لا حل
له ولا مؤنة كما في البحر وههنا اذا كانت العين قائمة فلو كانت هالكة فهو كدعوى الدين في
الحقيقة كما في جامع الفتاوى قال في البحر ونفسه الحمل والمؤنة كونه بحال لا يحتمل الى
بجلاس القاضى الا بالجرة لا بحانا وقيل مالا يمكن حله بيد واحدة وقيل ما يحتاج في نقله الى مؤنة
كبر وشعر لا مالا يحتاج في نقله الى مؤنة كسك وزعفران قليل وقيل ما اختلف سمره في البلدان
فهو وماله حمل ومؤنة لا ما تنفق انتهى وعبارة ابن الكمال متقاربة وهي انما تصح في
الدين بذكر جنسه وقدره وفي العين المنقول أى الذى يحتمل النقل بالاشارة اليه فعلى الغريم
احضاره بمجلس القاضى الا اذا تعسر بان كان في نقله مؤنة وان قلت ذكره في الخزانة حضر
الحاكم عنده أو بعث أمينا اه فناء له ونامل هذا الشارح فانه ظاهر في أنه اذا كان في النقل
مؤنة بكتفى بذكر القيمة مع ان المصريح به أنه في صورة التعسر يحضره الحاكم أو يبعث أمينه

ان امكن) فعلى الغريم
احضاره (ايشار اليه
في الدعوى والشهادة)
والاستحلاف (وذكر)
المدعى (قيمة ان تعذر)
احضار العين بان كان في
نقله امؤنة

اذ لم يثبت خروجه من يده فتبقى ولا تزول بشك وأقر في البحر وجزم به القهـ منافق ورده في
 نور العين بان هذا الاستصحاب وهو حجة في الدفع لافي الاثبات ولا شك ان ما ذكر من قبيل الاثبات
 قال صاحب التوضيح ومن الحجج القاسمة مدة الاستصحاب وهو حجة عند الشافعي في كل ما يثبت
 وجوده بدليل ثم يقع الشك في بقائه وعندنا حجة للدفع للاثبات اذ الدليل الموجب لا يدل على
 البقاء وهذا ظاهر اهـ (قوله بغير حق لاحتمال كونه مرهونا الخ) فان الشيء قد يكون في يد
 غير المالك بحق كالرهن في يد المرتهن والمبيع في يد البائع لاجل قبض الثمن قال صدر الشريعة
 هذه علمة تشمل العقار ايضا فواجه تخصيص المنقول بهذا الحكم (أقول) دراية وجهه
 موقوفة على مقدمتين مسلمتين احدهما ان دعوى الاعيان لا تصح الاعلى ذى اليد كما قال في
 الهداية انما يثبت بصحها اذا كان في يده والنسائية ان الشبهة معتبرة يجب دفعها الاشبهة
 الشبهة كما قالوا ان شبهة الرنا ملحقة بالحقيقة لاشبهة الشبهة اذ اعرفتها فاعلم ان في ثبوت اليد
 على العقار شبهة لكونه غير مشاهد بخلاف المنقول فان فيه مشاهدة فوجب دفعها في دعوى
 العقار بانثباته بالبيعة لتصح الدعوى وبعد ثبوته يكون احتمال كون اليد لغير المالك شبهة الشبهة
 فلا يعتبر وامافي اليد في المنقول فلا كونه مشاهدا لا يحتاج الى اثباته لكن فيه شبهة كون اليد
 لغير المالك فوجب دفعها لتصح الدعوى اهـ قال المولى عبد السلام قد نشأ من كلام صدر
 الشريعة هذه كلمات لا فضلا المتأخرين وعد كل منهم ما طولوا لتحقيقه وما نخلصوا وندقيقا وقد
 وقع بينهم تدافع فذيلوا كلامهم بالحمد لله على كونهم مهتمين بما نحنوا (أقول) ومن الله
 التوفيق ويبدأ أزمة التحقيق والتدقيق انه لا يخفاه في انه لا اختصاص بقوله بغير حق بالمنقول
 لان مفاده دفع احتمال كون المدعي مرهونا ومحجوباً بالثمن في يده في المنقول كما احتاج الى
 هذا الدفع احتاج في العقار ايضا ومن ذلك ان المشايخ صرحوا في هذا الدفع بانه وجب ان
 يقول في المنقول بغير حق وان يذكري العقار انه يطالبه لان ظاهر حال الطالب ان لا يطالبه الا
 اذا كان له الطلب وهذا لا يكون اذا كان في يد غيره بحق فطالبه بالعقار يتضمن قوله بغير حق ولذلك
 دفعت هذا الاحتمال كما صرح به في الهداية وقد قال ظهير الدين المرغيناني انه لا بد في دعوى
 العقار من معرفة القاضى كونه في يد المدعى عليه فيذكر المدعى انه في يده اليوم بغير حق كافي
 العمادية وايضا الاختصاص في المطالبة بالعقار الآن وجوب المالك بعد احضار المنقول
 وقضائه ما طلب الاحضار في الجلة لم يحتج الى التصريح بها ولله درهم في التحقيق والتدقيق
 اذ اعرفت هذا ظهر ان اشكال صدر الشريعة ساقط عن أصله وانه لا فرق بينهم في الاحتياج
 الى هذا الدفع نعم وجد الفرق بينهم ما هو ان المنقول لما غاب فيه الاعارة والرهن بل البيع
 وجرى الغصب عليه بالاتفاق في دون العقار اوجبوا في المنقول التصريح بانه في يده بغير حق
 واكتفوا في العقار بتضمن كلامه هذا المعنى وايضا ما ذكره المصنف هنا يصلح ان يكون علمه ايضا
 لازوم التصريح في المنقول بغير حق وللاكتفاء بتضمن كلامه ذلك في العقار هذا خير الكلام
 ما قل ودل ولا تعجب من تبديل كلمات جم غفيرة فانه غرة الانتباه ولا مبدل لكلمات الله ولا
 يشاركها فيه كلمات من سواه يورثه من يشاء الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان
 هدانا الله وهو حسبي ونعم الوكيل (قوله وطالب المدعي احضاره) هذا اذ لم يكن المدعى عليه

بغير حق لاحتمال كونه
 مرهونا في يده أو محجوباً
 بالثمن في يده (وطالب
 المدعي احضاره)

ان ادعى لنفسه أملا وادعى وكالة عن غنى فيصح كما صرح به ابن الغرس لأنه غير مستحيل عادة
 (قوله أنه أقرضه إياها) نقدا منح (قوله دفعة واحدة) ظاهرة التقيد بما ذكره إذا ادعاها
 عن عتار كان لها أو ادعاها قرضا دفعت أن تسمع دعواه (قوله وبه يجرم ابن الغرس في القواعد
 البدرية) في القضايا الحكيمة حيث قال ومن شروط صحة الدعوى أن يكون المدعى به مما
 يحتمل النوبت بأن لا يكون مستحيلا عقلا أو عادة فإن الدعوى والحال ما ذكر ظاهره الكذب
 في المستحيل العادى يقينية الكذب في المستحيل العقلي مثلا الدعوى بالمستحيل العادى دعوى
 من هو معروف بالفقر والحاجة وهو أن يأخذ الزكاة من الأغنياء على آخره أقرضه مائة ألف
 دينار ذهبا نقدا دفعة واحدة وأنه تصرف فيها بنفسه وقطاعا إليه برديها فخل هذه الدعوى
 لا يلتفت إليها القاضي لخروجها عن مخرج الزور والتعبد ولا يستعمل المدعى عليه عن جوابها
 قال في المنع لكنه لم يستند في منع دعوى المستحيل العادى الى نقل عن المشايخ اه قال في البحر
 في آداب القضاء والله أعلم هل منقول أو قاله نقفا كما وقع لي ثم ذكره فحواذ كرم ابن
 الغرس الى أن قال قلت اللهم الآن يقال غضب لي مالا عظيما كنت ورثته من مورثي المعروف
 بالغنى فحينئذ تسمع اه قالت لكن في المذهب فروع تشبه له منها ما سألني آخر فصل الصالح
 (قوله حتى لو سكت) لا يظهر التفرع ط قال في البحر وزاد الزيلعي وجوب الحضور على
 الخصم وفيه نظر لان حضوره شرطها كما قدمناه فكيف يكون وجوبه حكمها المتأخر عنها اه
 (وأقول) وعبارة الزيلعي وحكمها وجوب الجواب على الخصم اذا صحت وبترتب على صحتها
 وجوب احضار الخصم والمطالبة بالجواب بلا وأنعم واقامة البيينة أو اليمين اذا أنكر اه فليس
 في كلام الزيلعي ما يقيدانه جعل وجوب الحضور حكما وغاية ما استدل به من كلامه أن القاضي
 لا يحضره بمجرد طلب المدعى بل بعد سماعه دعواه فان رآها صحيحة أحضره اطلب الجواب والا
 فلا فتدبر أبو السعود (قوله وسحقته) أى في شرح قول المصنف وقضى بشكوله مرة (قوله
 تعلق البقاء) أى بقاء عالم المكافئين (قوله المقدر) أى المحكم وهو نعمت البقاء أى الذي قدره الله
 تعالى (قوله بتعاطى المعاملات) أى بسبب تعاطى المعاملات وهو متعلق بتعاطى أى
 والمعاملات من شح والبسيع والجاراة والاستنثار وغير ذلك يجري فيها الزيادة والنقصان والاقرار
 والحدود والتوكيل وغير ذلك فكانت الدعوى مما يقتضى بقاءه لأنه لو أهملت أضاءت أحواله
 لان الانسان مدني بالطبع لا يمكن أن يقوم بجميع ما يحتاج اليه والدعوى من المعاملات فما
 كان سببا للمعاملات وهو متعلق البقاء كان سببا لها (قوله فلو كان ما يدعيه منقولا) أى مجعودا
 غير ودعية أما المقر به لا يلزم احضاره لأنه يأخذ من المقر وكذلك لو كان ودعية لا يصح الامر
 باحضاره اذا الواجب فيها التخلي لالا نقل ط ويرد عليه ان الدعوى في العين الودعية انما
 تكون اذا جحد بها وحينئذ تفتككون من مغمورة والعين المغصوبة بكاف احضارها تامل
 والقهسة في زاد وذكر في الخزانة انهم لو شهدوا بشئ مغيب عن المجلس قبلت وان أمكن
 احضاره بخلاف ما قال بعض الجهال انه لا تقبل اه لكنه غريب فليتأمل وباتى خلافه
 (قوله وذكر المدعى أنه في يده) فلو أنكر كونه في يده فبهر من المدعى انه كان في يده المدعى عليه
 قبل هذا التاريخ بنسبة هل يقبل ويجبر باحضاره قال صاحب جامع الفصولين ينبغي أن يقبل

انه أقرضه إياها دفعة
 واحدة أو غصبها منه
 فالظاهر عدم جوعها
 بجرم وبجرم ابن الغرس
 في القواعد البدرية
 (وحكمها وجوب الجواب
 على الخصم) وهو المدعى
 عليه بلا أو يتم حتى لو
 سكت كان انكارا تسمع
 البيينة عليه الآن يكون
 آخرين اختيارا وسحقته
 وسببها تعلق البقاء المقدر
 بتعاطى المعاملات (ولو
 كان ما يدعيه منقولا في يد
 الخصم وذكر) المدعى
 (انه في يده)

ولا بد من ذكر النوع والوصف مع ذكر الجنس والقدر في المكيلات ويذكر في السلم شرائطه
من اعلام جنس رأس المال وغيره ونوعه وصفته وقدره بالوزن ان كان وزنياً واتقاده بالجنس
حتى يصح ولو قال بسبب بيع صحيج جرى بينهما صححت الدعوى بالاخلاف وعلى هذا في كل سبب
له شرائط قليلة يكفى بقوله بسبب كذا صحيج وان ادعى ذهباً أو فضة فلا بد من بيان جنسه
ونوعه ان كان مضموناً كخيار المضرب وصفته جيداً أو وسطاً أو ردياً اذا كان في البلد فتود
مختلفة وفي العمادى اذا كان في البلد فتود واحداً أو زوج لا تصح الدعوى ما لم يبين وعما
في البرازية وخزانة المنتين اه قال في البرازية ولو قال بسلم صحيج ولم يذكر الشرائط كان شمس
الاسلام رحمه الله تعالى يفتى بالصحة وغيره لان شرائطه مما لا يعرفه الا الخاص ويختلف
فيه بعضها وفي المتنق لو قال ببيع يكفى وعلى هذا كل ماله شرائط كثيرة لا يكفى فيه بقوله بسبب
صحيج واذا قلت الشرائط يكفى به اجاب شمس الاسلام فين قال كذل كقالة صحيجة انه لا يصح
كافي السلم لان المسئلة تختلف فيها فلهذا صحيج على اعتقاده لافي الواقع ولا عند الحاكم والحنفي
يعتقد عدم صحة المسئلة بالاقبول فيقول كقول وقيل المكنول له في الجاس فيصح ويذكر
في القرض واقرضه منه مال نفسه بل وازان يكون وكذا في الاقراض من غيره والوكيل سني
فيه فلا يملك الطاب ويذكر أيضاً قبض المسئلة قرض وصرفه الى حوايجها لم يكون ديناً لا لاجماع
فان كونه ديناً عند الثاني موقوف على صرفه واستهلاكه وعما فيه (قوله اذ لا يقضى بجهول)
اى لان فائدة الدعوى القضاية لا يقضى بجهول فلا تصح دعوى الجهول ويستثنى من فساد
الدعوى بالجهول دعوى الرهن والغصب لما في الخاتمة اذا شهدوا انه رهن عنده فوبالول يسموا
الثوب ولم يعرفوا عينه جازت شهادتهم والقول للمرتين في اى ثوب كان وكذلك في الغصب اه
فالدعوى بالاولى وفي المهر راجح فساد الدعوى اما ان لا يكون لزمه شئ على الخصم أو يكون
الدعوى مجهر ولا في نفسه ولا يعلم فيه خلاف الا في الوصية بان ادعى حتماً وصية أو اقرار
فانهم ما يصحان بالجهول وتصح دعوى الابرار بالجهول بلا خلاف اه فبلغت المستفيديات
خسة اه وفي الاشياء ولا يخلف على مجهر الا في مسائل الاولى اذا شهد القاضى وسى التيم
الثانية اذا شهد متولى الوقف فانه بطلناه ما نظر الاوقف والتيم الثالثة اذا ادعى المودع
خيانة مطلقة الرابعة الرهن بالجهول الخامسة دعوى الغصب السادسة دعوى العرق اه
(قوله ولا يقال مدعى فيه) قال الطائى نعتية بنى لم أرها فليراجع اه قال الشيخ أبو الطيب
لم أجده في كتاب ان المدعى فيه خطأ أو غرر أو اهل الشارح وجده اه وفي طلبة الطلبة ولا
يقال مدعى فيه وبه وان كان يتكلم به المتفتة الا انه مشهور وخير من صواب مجرور حموى
(أقول) وحينة ذبست في عاقلة الشارح من ان الادعاء يعنى معنى الاخبار في مدعى بالباء ثابل
(قوله الا ان يتضمن الاخبار) في بعض النسخ الا يتضمن الاخبار بحذف أن وبالباء الموحدة
في ضمن اى فعل الدعوى يدعى بنفسه فيقال ادعاء وقد يضمن معنى الاخبار فيقال ادعى
بارض اى أخبر بانها له فهو راجع الى به وبقي الاول على عموم (قوله وكونه ملزمة) فلا تصح
دعوى التوكيل على موكله الحاضر لا مكان عزله بحر (قوله وظهوره) اى الكذب وهو بالجر
عطف على تبين (قوله كدعوى معروف بالقر) وهو أن يأخذ الزكاة من الغنماء مخ اى

اذ لا يقضى بجهول ولا
يقال مدعى فيه وبه الا ان
يتضمن الاخبار (و) شرطها
أيضا (كونه ملزمة) شيا
على الخصم بعد ترتيبها
والا كان عبثا (وكون
المدعى مما يحتمل الثبوت
فدعوى ما يستحيل
وجوده) علة أو عادة
(باطلة) تبين الكذب
في المستحيل العقلي كقوله
المحرف النسب اذ ان
لا يولد مثله لانه هذا ابني
وظهوره في المستحيل
العاذ كدعوى معروف
بالقر أو الاعطية على
آخر

منية (ومعلومية) المال
(المدعى)

ففي مداينات القنبة رب الدين اذا ظفر من جنس حقه من مال المديون على صفته فله اخذه
بغير رضاه ولا ياتخذ خلاف جنسه كالدرهم والدنانير وعند الشافعي له اخذه بقدر قيمته وعن
أبي بكر الرازي له اخذ الدرهم بالدنانير استحبها فالقياس ولو اخذ من الغريم جنس الحق غير
رب الدين ودفعه لرب الدين قال ابن سامة هو غاصب والغريم غاصب الغاصب فان ضمن الاخذ
لم يصرف غاصبا بدينه وان ضمن الغريم صار قساصا وقال نصير بن يحيى صار قساصا بدينه
والاخذ من عين له وبه ينقى ولو غصب غير الدائن جنس الدين من المديون فغصب به منه الدائن
فالخيار هنا قول ابن سامة اه وظاهر قول أصحابنا ان له الاخذ من جنسه مقرا كان أو منكرا
له بينة أولا ولم أر حكم ما اذا لم يتوصل اليه الا بكسر الباب ونقب الجدار ويغني ان له ذلك
حيث لا يمكنه الاخذ بالظاهر كم واذا اخذ غير الجنس بغير اذنه فغلب في يده ضمنه ضمان الرهن
كما في غصب البرازية ولم أر حكم ما اذا ظفر بمال مديون مديونه والجنس واحد فيه ما ويغني أن
يجوز اه زيادة وبعض تغيير مكن في اطلاق قوله ضمنه ضمان الرهن وعزوه لغصب
البرازية نظرا فان الذي في غصب البرازية رفع عمامة مديونه عن رأسه حين نقضه الدين وقال
لا أردع عليك حتى تنضي الدين فغلبت العمامة في يدهم لك هلاك الرهن بالدين قال هـ
انما يصح اذا أمكنه استردادها فتركه ما عنده أما اذا هجز فتركهها هجزه فتركهها نظر اه وأنت
خير بان ما هنا مشكل اذ يقتضى أن الزائد على الدين امانة مع كونه غاصبا اذ ليس له اخذ غير
جنس حقه فتأمل ذلك وفي البرازية في الرهن تناضى دينه فلم يقضه فرفع العمامة عن رأسه
وأعطاه من يدب لافقه على رأسه فالعمامة رهن لان الغريم يتركها ما عنده مرضى بكونها رهنا
وسواء في الرهن متنا اخذ عمامة المديون لانه يكون رهنا عنده لم تكن رهنا اه وفي جامع
القص وابن اخذ عمامة مديونه لانه يكون رهنا لم يجز اخذها له وهذا كرهن وهذا ظاهر لورضى
المديون بترك رهنا اه والتوفيق بين القول ظاهر فتأمل والله تعالى أعلم (قوله منية)
عبارتها اذا طاب من القاضى احضار الخصم وهو خارج المصير ان كان الموضوع قريبا بحيث
لو ابتكر من أهله أمكنه أن يحضر مجلس القاضى ويجيب خصمه ويبيت في منزله يحضره بمجرد
الدعوى كما اذا كان في المصير وان كان أبعد قبل يامر بأقامة البينة على موافقة دعواه لاحضار
خصمه وقيل يحلفه القاضى فان نكل أقامه عن محاسنه وان حلف يامر باحضاره اه كما قدمناه
بأوضح من هذا (قوله ومعلومية المال المدعى) أى ببيان جنسه وقدره بالاجماع لان
الغرض الزام المدعى عليه عند اقامة البينة والزام فيما لا يعلم جنسه وقدره قال في البصر
وأشار بأشترط معلومية الجنس والقدر الى انه لا بد من بيان الوزن في الموزونات وفي دعوى
وقدر مان أو سفر رجل لا بد من ذكر الوزن للتفاوت في الوقف ويذكر انه حلو أو حامض أو صغير
أو كبير وفي دعوى النكاح يذكّر انهم من دقيق الغسول أو من غيره وما عليه من السمس
انه أبيض أو أسود وقدر السمس وقيل لا حاجة الى السمس وقدره وصفته وفي دعوى الابريس
بسبب السلم لا حاجة الى ذكر الشرائط والختار انه لا بد من ذكر الشرائط وفي القطن
يتشرط بيان انه بخارى أو خوارزمى وفي الحنطة لا بد من بيان انه مدقوق أو ورق وفي
الديباج ان سمانه كرا أو صاف والوزن وان عينا لا حاجة الى ذكر الوزن ويذكر الاوصاف

يحضر خصمه وقيل يحلفه القاضي فان نكل أقامه عن مجلسه وان حلف أمر باحضاره ١٥
 قال قاضيخان فاذا أقام البيعة قبلت بيعة للاشخاص لاللاء ١٥ أي بل لاحضاره فاذا حضر
 أعاد البيعة ثانيا فان عدت قضى عليه كافي شرح أدب القاضي قال الشافعي وعمل قضاة زمانه على
 خلاف مائة قدم فاذا أتى لهم شخص فقال لي دعوى على شخص يأمرون باحضاره من غير أن
 يستفسروا المدعى عن دعواه أي لو اصبحت من فسادها وهـ ذمهم غنله تمأذ كروا وجهه به
 ١٥ * وفي خزائن الأكل قال أبو يوسف لو اختفى المدعى عليه في البيت بعث إليه القاضي نساء
 وأمرهن بدخول داره فان عرفته والاعزل النساء في بيت ثم يدخل الرجال فيفتشون بقية الدار
 قال هشام لحمدة ما تقول في رجل له حق على ذي سلطان فلم يجبه معه الى مجلس القاضي فاخبرني
 ان أبا يوسف كان يعمل بالاعداء وهو قول أهل البصرة وبه تأخذ والاعداء ان يبعث القاضي
 الى بابه من يأتيه به بان يقول له ان القاضي يدعوك الى مجلس الحكم فان أجابه فيها أو اجعل
 القاضي وكلاء عنه ولا يأخذ أبو حنيفة بالاعداء ١٥ * قال في البحر ولم يذكر الشارحون هنا
 حكم استيفاء ذي الحق حقه من الغير بالقضاء وأحييت جمعهم من مواضعه تكثير اللقوائد
 وتيسر على طالبها فان كان الحق قد قذف فلا يستوفيه بنفسه لان فيه حق الله تعالى انتقاما
 والاصح أن الغالب فيه حقه تعالى فلا يستوفيه الا بالحدود وما كن يطلب المقتدوف كما
 ينه في بابه وان كان قصاصا فقال في جناسات البرازية قتل الرجل عمدا وله ان يقتل
 بالسيف قضى به أولا ويضرب بالوتة ولو دام قتله بغير سيف منع وان فعل عزله لكن لا يضمن
 لاستيفائه حقه ١٥ وان كان تعزيرا فني حدود القنية ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب
 أيضا ثم ما تعزيران ويبدأ بالقامة التعزير بما أبدى منهم لانه أنظلم والوجوب عليه أسبق ١٥
 وأما إذا شقه فله ان يقول له مثله والاولى تركه كما قدمناه في محله بخلاف ما إذا قذفه فلا يجوز له أن
 يقول له مثله كما إذا قال له يا كاذب لانه كذب محض وقالوا للزوج ان يؤدب زوجته وله أن
 يضربها على عدم اجابته اذا دعاها فتراشه ولا مانع وعلى ترك الزينة وهو يريد هدا على ضربها
 ولده وعلى خروجها بغيره يراذه بغير حق وعلى صعودها على السطح انظر على الجديران أو يراها
 الاجانب وحينئذ فله أن يقتل عايم الباب والصحيح انه لا يضربها على ترك الصلاة كما مر في
 موضعه مفصلا وفي جامع الفصولين من التكليف ومن عليه التعزير لو يمكن صاحب الحق منه
 أقامه يعني لم يختص الامام بالقامة فان الزوج يؤدب المرأة ولو رأى أحد يفعل ذلك فله أن
 يمنع به ويضربه لو لم ينزجر بالمانع باللسان ولو كان حقه تعالى لا انعكست هذه الاحكام ١٥ وان
 كان عينا في اجارة القنية ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى الاجر فله أن يتخذ
 مفتاحا آخر ولو اجره من غير اذن الحاكم جاز ١٥ وقد صارت حادثة الفتوى ٢ مضت المدة
 وغاب المستأجر وترك متاعه في الدار فافتتحت بان له ان يفتح الدار ويسكن فيها أو أبا المتاع فيجعله
 في ناحية الى حضور صاحبه ولا يتوقف الفتح على اذن القاضي أخذ مما في القنية وفي غضب
 منية المفتي أخذت أعصان شجرة انسان هو امدار آخر فقطع رب الدار الاغصان فان كانت
 الاغصان بحال يمكن لصاحبها أن يشدها بحبل ويقرعها واداره ضمن القاطع وان لم يكن
 لا يضمن اذا قطع من موضع لو رفع الى الحاكم أمره بالقطع من ذلك الموضع ١٥ وان كان ديننا

٢ مطلب
 حادثة الفتوى

فلا يقضى على غائب وهل
يحضره بمجرد الدعوى ان
بالمهر أو بحيث يبيت بمنزله
نعم والا فحتى يبرهن أو
يجاف

* والمستأجر خصم لمن يدعى الاجارة في غيبة المالك على الاقرب الى الصواب وايسر بخمسه
على الصحيح لمن يدعى الاجارة أو الرهن أو الشراء أو المشتري خصم لكل كالمو هو به * وفي
دعوى العبد من المرونة تشتط حضرة الراهن والمرتهن ونصح الدعوى على الغاصب وان لم
تكن العين في يده فلذا كان للمشتري الدعوى على البائع وحده وان كان المبيع في يد المشتري
اى كونه غاصبا للمودع أو الغاصب اذا كان مقررا بالوديعة والغيب لا يقتضيه خصمه لا المشتري
ولا يتصب خصمه الوارث المودع أو الغاصب منه * ومن اشترى شيئا بالخيار فادعاه آخر يشتري
حضرة البائع والمشتري باطلا لا يكون خصمه للمشتري واذا استحق المبيع بالملك المطلق
وقضى به فبرهن البائع على النتائج وبرهن على المشتري في غيبة المشتري ايدفع عنه الرجوع
بالتن اخلاف المشايخ والاصح انه لا يشتط حضرته ومنهم من قال الخطة ارادته ارضاها وأفتى
السرخسي بالاول وهو الاظهر * والاشبه أن الموصى له لا يتصب خصمه للموصى له فيما في يده
فان لم يقبض ولا يكن قضي له بالثالث فغاصبه موصى له آخر فان الى القاضى الذى قضى له كان
خصمه والا فلا * واذا ادعى نكاح امرأة أو لها زوج ظاهر يشتط حضرته لسماع الدعوى
والبيينة ودعوى النكاح عليها ابتزج أبيها صحيحة بدون حضرة أبيها * ودعوى الواهب
الرجوع في الهبة للعبد مدعية صحيحة ان كان ماذونا والا فلا بد من حضرة مولاه * والقول
لواهب انه ماذون ولا تقبل بيينة العبد انه محجور فان غاب العبد لم تصح دعوى الرجوع على
مولاه ان كانت العين في يد العبد وعلمه في خزنة المقتنين اه (قوله فلا يقضى على غائب) أى
بالبينة سواء كان غائبا وقت الشهادة أو بعد ها وبعد التزكية وسواء كان غائبا عن المجلس أو عن
الملاء الا أن يكون ذلك ضروريا كما اذا توجه القضاء على الخصم فاستمر بشرطه المذكور في
موضع ابن الغرس وأما اذا أقر عند القاضى فيقضى عليه وهو غائب لان له أن يطعن في
البينة دون الاقرار ولان القضاء بالاقرار قضاء اعانة يمكن قال في الخامس والعشرين من جامع
الفصولين ناقلا عن الخسائية غاب المدعى عليه بعد ما برهن عليه أو غاب الوكيل بعد قبول
البينة قبل التعديل أو مات الوكيل ثم عدلت تلك البينة لا يحكم بهم أو قال أبو يوسف يحكم وهذا
أرفق بالناس ولو برهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيله أو على الوكيل ثم حضر موكله يقضى
بتلك البينة وكذا يقضى على الوارث ببينة قامت على مورثه وقدم السكلام على ذلك مستوفى
في القضاء فراجع * وكذا لا تسمع الشهادة على غائب الا اذا التمس المدعى بذلك كتابا حكميا
للقضاة فيجيبه القاضى اليه فيكتب الى القاضى الغائب الذى بطرفه الخصم عليه من
الدعوى والشهادة يقضى عليه كما في الهندية عن البدائع (قوله وهل يحضره بمجرد الدعوى)
أى يحضر القاضى الخصم (قوله حتى يبرهن) يعنى قال بعضهم انما يحضره اذا برهن على
دعواه لا للقضاء به بل لعلم صدقه وقال بعضهم انما تقام البينة على الخصم ولا خصم هنا بل
يحلفه بالاثبات أنه صادق فيما يدعى عليه ليعلم بذلك صدقه فان حلف أحضره خصمه (قوله
أو يحلف) أو لحكاية الخلاف لان ما قبله لا قول واحد بخبره بين البرهان والتخالف قال في
البرهان كان في المهر أو قريبا منه بحيث لو أجاب يبيت في منزله وان كان أبعد منه قبل بأمره
بإقامته البينة على موافقة دعواه لا حضار خصمه والمستور في هذا يكتفى بإقام امرئ اناسا

يحضر معه أبوه أو من هو في معناه لأن الصبي بنفسه لا يلي شياً فيحضر الأب حتى إذا لزمه يوم
 الأب بالاداء عنه في ماله كذا في الحوائج الجارية والحاصل أن المفهوم مما ذكرناه لا يلزم
 احضار الصغير ولو مدر كاعلى الصحيح ما لم يكن مستملاً كالإشارة اليه في التهمة وإن كان يحضر
 معه أبوه أو وصيه (قوله ونشرطها) لم أر اشتراط لفظ مخصوص للدعوى وينبغي اشتراط ما يدل
 على الجزم والتعقيب فلو قال اشك أو أظن لم تصح الدعوى بجرم فائدة لا تسمع الدعوى
 بالاقتران لما في البرزخية عن الذخيرة ادعى أن له عليه كذا وإن العين الذي في يده له لما أنه أقرب له
 أو ابتداء بدعوى الاقرار وقال أنه أقر أن هذا لي أو أقر أن لي عليه كذا قبل يصح وعامة المشايخ
 على أنه لا تصح الدعوى لعدم صلاحية الاقرار للاستحسان الخ بجرم من فصل الاختلاف في
 الشهادة وما في متنا أول الاقرار (قوله أي شرط جواز الدعوى) أي صحتها (قوله مجلس
 القضاء) فيه مناقشة فان شرط الشيء خارج عن ذلك الشيء وحضور مجلس القاضي مأخوذ في
 مفهوم الدعوى حيث عرفناها في الدرر بانها مطالبة بحق عند من له الخلاص وما على تعريف
 الكتبتانم الاضافة الشيء إلى نفسه حالة المنازعة فلا ترد هذه المناقشة أبو السعد وعود والمراد
 بمجلس القاضي محل جلوسه حيث اتفق ولو في بيت أو دكان كان لا تسمع الدعوى ولا الشهادة
 الابن يدي القاضي أماناً له الآن في محاكم الكمارات فلا يصح سماعهم الدعوى إلا بمالم
 يطلق لهم الاذن بسماحها أي بالراد أو إذا اطلق لهم صاروا مثله (قوله وحضور خمسة) قال في
 البحر ولا بد من بيان من يكون خمسة في الدعوى ليعلم المدعي عليه وقد أغفله الشارحون وهو
 مما لا ينبغي فاقول في دعوى التلخيص ما يكامل ما في عين في يده متاجر أو مستعير أو ممر من
 فلا بد من حضرة المالك ونزى إليه إذا ادعى الشراء منه قبل الاجارة فالمالك وحده يكون
 خمسة ونشرط حضرة المزارع ان كان البذر منه أو كان الزرع نابتاً والا وفي دعوى الغصب
 عليه لا تشترط حضرة المالك وفي البيع قبل التسليم لا بد في دعوى الاستحقاق والشفعة من
 حضرة البائع والمشتري فاسد ادعاء القبض خصم لمن يدعى المالك فيه وقبل القبض الخصم هو
 البائع وحده وأحد الورثة ينتصب خصماً عن الكل فالقضاء عليه قضاء على الكل وعلى الميت
 وقبضه في الجامع يكون الكل في يده وإن البعض في يده فبقدره والموصى له ليس بخصم في
 اثبات الدين انما هو خصم في اثبات الوكالة أو الوصاية الا إذا كان موصى له بما زاد على الثلث
 ولا وارث فهو كالوارث * واختلاف المشايخ في اثبات الدين على من في يده مال الميت وليس
 بوارث ولا وصى ولا تسمع دعوى الدين على الميت على غريم الميت مدينوناً أو دائماً أي لا جمل
 الخاصة * والخصم في اثبات النسب خمسة الوارث والوصى والموصى له والغريم للميت
 أو على الميت * وقف على صغير له وصى ولرجل فيه دعوى بدعيه على متولى الوقف لا على
 الوصى لأن الوصى لا يل القبض * ولا تشترط حضرة الصبي عند الدعوى عليه وتكفي حضرة
 وصيه ديناً أو عيناً باسمه الوصى أولاً * ولا تشترط حضرة العبد والامة عند دعوى المولى أرشه
 ومهرها * ولو ادعى على صبي محجور عليه اسماً لا كأوغصب أو قال لي بشفعة فاستمع دعواه
 وتشترط حضرة الصبي مع أبيه أو وصيه والانصب له القاضي وصيه أو تشترط حضرة عند
 الدعوى مدعياً أو مدعى عليه والصحيح أنه لا تشترط حضرة الاطفال الرضع عند الدعوى

(ونشرطها) أي شرط جواز
 الدعوى (مجلس القضاء
 وحضور خمسة)

لا يشترط - ضرة الصبي ذكره في كتاب القسمة ولم يفصل بين ما إذا كان المدعى عبدا أو دينا واجب
ببساطة هذا الوصي أو وجب لأبيه بشارته كضمان الاستهلاك ونحوه * وذكر الخصاص في أدب
القاضي لو ادعى على صبي محجور مالا بالاسم لآل أو بالانصب ان قال المدعى ليئة حاضرة تسمع
دعواه ويشترط حضور الصغير لان الصبي مؤاخذ بانفعاله والشهود محتاجون الى الاشارة
لكن يحضر معه أبوه أو وصيه حتى اذا ألزم الصغير بشئ يؤدي عنه أبوه من ماله يعني من مال
الصغير وذكر بعض المتأخرين حضرة الصغير عند الدعاوى بشرط سواء كان الصغير مدعى
أو مدعى عليه والصحيح انه لا يشترط حضرة الاطفال الرضع عند الدعاوى * كذا ذكر في
المحيط وذكر رشيد الدين في فتاواه ان المختار انه يشترط حضرة الصبي عند الدعاوى انتهى
وفي جامع أحكام الصغار للاستدلال على صبي محجور رشيا أو له وصي حاضر
لا يشترط حضور الصبي هكذا ذكر شيخ الاسلام ولم يفصل بين ما إذا كان المدعى دينا أو عبدا
وجب الدين ببساطة هذا الوصي أولا وذكر الناطقي في أجناسه اذا كان الدين واجبا ببساطة هذا
الوصي لا يشترط احضار الصبي وفي أدب القاضي للخصام اذا وقع الدعوى على الصبي المحجور
عليه اذ لم يكن للمدعى يئنة فليس له حق احضاره الى باب القاضي لانه لو حضر ليتوجه عليه
اليامين لانه لو نكل لا يقضى به * كوله وان كانت له يئنة وهو يدعى عليه الاستهلاك كان له حق
احضاره لان الصبي مؤاخذ بانفعاله والشهود محتاجون الى الاشارة اليه فكان له حق احضاره
ولكن يحضر معه أبوه حتى اذا ألزم الصبي بشئ يؤدي عنه أبوه من ماله * وفي كتاب الاقضية ان
احضار الصبي في الدعاوى بشرط وبعض المتأخرين من مشايخ زماننا منهم من شرط ذلك سواء
كان الصغير مدعى أو مدعى عليه ومنهم من أبي ذلك واذا لم يكن للصبي وصي وطلب المدعى من
القاضي أن ينصب عنه وصيا اجابه القاضي الى ذلك * وفي فتاوى القاضي ظهر الدين والصحيح
انه لا يشترط حضرة الاطفال الرضع عند الدعاوى ونشترط حضرة الصبي عند نصب الوصي
للاشارة اليه هكذا في الفتاوى * وفي كتاب الاقضية ومن مشايخ زماننا من أبي ذلك وقال لو كان
الصبي في المهد يشترط احضار المهد بمجلس الحكم ولا شك ان اشتراطه بعيد والاول اقرب
الى الصواب وأشبه بالفقه اه * وفي جامع أحكام الصغار للاستدلال على صبي أيضا الصبي التاجر
والعبد التاجر يستخلف ويقضى عليه بالنسكول وذكر الفقيه أبو الليث أن الصبي المأذون
له يستخلف عنه علمائنا ويؤخذ في التناوي انه لا يمين على الصبي المأذون حتى يدرك وذكر
في النوادر يحلف الصبي المأذون له وبه قضى * كوله وفي النية الصبي العاقل المأذون له يستخلف
وبه قضى * كوله وفي الولو الجمية صبي مأذون باع شيئا فوجد المشتري به عيبا فارد تخليفه
فلا يمين عليه حتى يدرك وعن محمد لو حلف وهو يمين ثم أدرك لا يمين عليه كالتصريح اذا حلف
ثم أسلم لا يمين عليه فهذا دليل على أنه لو حلف يكون معناه براء عن محمد اذا ادعى على الصبي دين
وأنتكر الفلام فالقاضي يحلفه وان نكل يقضى بالدين عليه ولزمه في ذلك بنزلة الكبير وفي
الصبي المحجور اذ لم يكن للمدعى يئنة لا يكون له احضاره الى باب القاضي لانه لو حلف
ونكل لا يقضى عليه بتكوله ولو كان له يئنة وهو يدعى عليه الاستهلاك لانه لو حضر لانه مأخوذ
بأنفعاله وان لم يكن مأخوذا بانفعاله والشهود محتاجون الى الاشارة اليه فيحضرا

على السواء في التعميم وهو رد على الجبر (قوله بالجانب المدعى عليه) بان قال له من اختار غيرك
من القضاة فلا تحكم عليه (قوله لزم اعتباره) أي امر السلطان أي العمل به وقد أمر كما مر
فلاتنسه (قوله لعزله) أي ازل من اختاره المدعى عن الحكم بالنسبة الى هذه الدعوى وعلا بما مر
السلطان فمكانه خصص قضاءه بالحكم على من اختاره والقضاء بخصص (قوله كما مر مرارا)
من ان القضاء بيقيد (قوله قلت وهذا الخلاف) أي بين محمد القائل باعتباره المدعى عليه وبين
أبي يوسف القائل باعتباره المدعى (قوله على حدة) أي لا يقضى على غير أهلها (قوله أما إذا
كان في المهر حنفى وشافعى الخ) أي وقد ولى الحنفى على أن يحكم على جميع أهل المصرو وكذا
الشافعى ونحوه فليس هو كمن ولى على محله (قوله في مجلس واحد) قيد اتناقي والظاهر انه
اراد في بلدة واحدة لان المدار على عموم الولاية كما تقدم فلواقصر على قوله والولاية واحدة
الكان أحسن ويعنى باتحادها وعمومها (قوله والولاية واحدة) أي لم يخص كل واحد دولة
(قوله لما انه صاحب الحق) هذا ما يعطيه كلام المقدسى وهو بيقيد اعتبار المدعى ولو كان أحد
القضاة ليساعد المدعى عليه وهذا التعديل منه أولى من تعديله السابق بقوله اذا نظره فائدة في
كون العبرة للمدعى أو المدعى عليه ط قال الشارح في الدر المنقذ بعد أن ذكر نحوه هذا وأفتى
بعض موالى الروم بأنه ان انضم اليه احتمال ظلمه فلامدعى عليه والله تعالى الموفق اه (قوله
وركنها) أي الدعوى اضافة الحق الى نفسه الركن جزء المساهمة وقد قدم انه اقول مقبول الخ
فهى مركبة من اضافة الحق الى نفسه ومن القول الدال عليه ومن كونه عند القاضى فيكون
أركانها ثلاثة ويحتمل ان كونه عند القاضى شرط كما يصرح به فيكون الركن شئين فقط
القول ومدلوله وظاهر كلام الشارح ان الركن هو المدلول فقط وأما القول فهو وسيلة
اليه فيكون اراد بالركن المساهمة وكثيرا ما يقع ذلك في كلامه فليتامل (قوله كوكيل ووصى)
لاولى كمر كل وبنيم (قوله عند النزاع الخ) انما يسمى دعوى عند النزاع لانه حينئذ يسمى
مدعىا أما بعد ثبوت حقه وانقطاع النزاع عنه فلا يسمى مدعىا وكذا عند المسألة فانه ليست
دعوى شرعا قال في البحر فخرج الاضافة حالة المسألة فانه ادعى لغية لا شرعا اه ونظيره
ما تقدم عن البراز به عند قوله يقصده طاب حق (قوله وأهلها) أدخله في البحر في الشروط
ونظام الجوى الشروط بقوله

اما طالب ما منى شرائط دعوة * فذلك ثمان من نظاميها احلى
فخضيرة خصم وانقضاء تناقض * وحجاس حكم بالعد القمير لا
كذلك معلومة المدعى به * وامكانه والعقل دام لك العلا
كذلك لسان المدعى من شروطها * والزامة خصمه ما به النظم كلا

(قوله ولو صيبا) أي ولو الما يصبى (قوله والا) أي وان لم يكن ما دون الا تصح دعواه كسائر عبارته
الدائرة بين الضرر والمنفع * (قوله) نقل العلامة أبو السعد عن الزياهى أن الصبي العاقل
المأذون له يستخلف ويؤضى عليه بالنكول ولا يستخلف الابى مال الصبي والوصى في مال
اليتيم ولا المتوفى في مال الوفا الا اذا ادعى عليهم العقد فيبطلون حينئذ وباتى تمامه في محله
ان شاء الله تعالى وفي الفصول العمادية لو ادعى على صبي محجور عليه شيئا وله وصى حاضر

باجابة المدعى عليه لزم
اعتباره لعزله بالنسبة اليه
كما مر مرارا قلت وهذا
الخلاف فيما اذا كان كل
قاض على محله على حدة
أما اذا كان في المهر حنفى
وشافعى ومالكى وخنبلى في
مجلس واحد والولاية
واحدة فلا ينبغي أن يقع
الخلاف في اجابة المدعى لما
انه صاحب الحق كذا يخط
المصنف على هامش البرازية
فليحفظ (وركنها اضافة
الحق الى نفسه) لو اصيل
كلى عليه كذا (أو) اضافة
(الى من نائب المدعى) منابه
كوكيل ووصى (عند النزاع)
متعلق باضافة الحق
(وأهلها العاقل المميز) ولو
صبي لو مأذون في الخصومة
والألا إشياء

وبه أفتيت مرارا مجزأ قال
المصنف ولو لولاية القاضين
فأكثر على السواء فالعبرة
للمدعي نعم لو أمر السلطان

بأهذه بيان أشبهه وذكرا أنه حيث كانت العلة لا يبي يوسف أن المدعى منشى للخصومة ولحمدان
المدعى عليه دافع لها لا يتجوز ذلك فإن الحكم دائر مع العلة اه وهو الذى يظهر كما قال شيخنا
ليكنه لم يأت لردم بوجه يقويه والظاهر أنه لم يظهر له المراد وهو الذى نذكر فى الحاصل آخر هذه
العبارة (وأقول) التحريف فى هذه المسئلة ما نقله الشارح عن خط المصنف ومشى عليه العلامة
المقدسى كما نقله عنه أبو السعود وحاصله أن ما ذكره من تصحيح قول محمد بن العبرة لمكان المدعى
عليه انما هو فيما إذا كان قاضيا من كل منة ما فى محله وقد أمر كل منة ما بالحكم على أهل محله فقط
بدليل قول العمادى وكذلك لو كان أحدهما من أهل العسكر والآخر من أهل البلد فاراد
العسكرى أن يختصمه إلى قاضى العسكر فهو على هذا ولولاية القاضى العسكرى على غير الجندى
فقوله ولولاية دليل واضح على ذلك أما إذا كان كل منة ما من أهل البلد فبالحكم على أى من حضر
عنده من مصري وشامى وحابى وغيرهم كافى قضاء زماتة فينبغى التعويل على قول أبى يوسف
لموافقته اتعرف المدعى والمدعى عليه أى فإن المدعى هو الذى له الخصومة فيطلبه عنده أى
قاضى أراد به ظهر أنه لا وجه ما فى البحر من أنه لو تعدد القضاة فى المذهب الأربعة كافى
القاهرة فالخيار للمدعى عليه حيث لم يكن القاضى من محله ما قال وبه أفتيت مرارا (أقول)
وقد رأيت بخط بعض العلماء نقل عن الفتى أبى السعود العمادى أن قضاة المال المحروسة
ممنوعون عن الحكم على خلاف مذهب المدعى عليه اه وأشار إليه الشارح وذكرا شيخ
شيوخنا شيخنا السائحانى بعد كلام قال فى قضاء البرازية فوض قضاء ناحية إلى رجلين لا يملك
أحدهما القضاء ولو قلدرجلين على أن يتقصد كل منة ما بالقضاء لا رواية فيه وقال الامام ظهير
الدين ينبغى أن يجوز لأن القاضى نائب السلطان ويملك التقرد اه فيخصه لأن الولاية
للقاضيين فأكثر كل واحد فى محله فتقدر القاضى صحيح والعبرة للمدعى عليه وإن كانوا فى
محل واحد على السواء فقد سمعت أنه لا يملك أحدهم التقرد فلا فائدة فى اختيار أحدهم وإن
أمر كل واحد بالتقرد جاز وحيد فلا يظهرفرق بين كل واحد فى محله أو مجموعتين متافقه
المصنف ليس على اطلاقه بل على هذا التفصيل اه وكان عليه أن يذكر بعد قوله جاز والعبرة
للمدعى وقد اتضح المرام من هذه المسئلة على أنهم وجهه والله تعالى الجدا كن صدر الأمر
السلطانى الآن بالعمل على ما فى المجلد من المادة ١٨٠٣ من أن العبرة للمدعى عليه فاحفظه
والسلام (قوله وبه أفتيت مرارا) رده العلامة المقدسى وذكرا أنه ينبغى التعويل على قول أبى
يوسف لموافقته نعرف المدعى والمدعى عليه وذكرا أنه غير صحيح أما أولا فإن النسخ المشهورة
من البرازية على الإطلاق الذى ادعاه وبخى عليه فتوا به بل على ما قدمه من أن كلام المتقدمين
يطالب الحاكمة عند قاضى محله كما علمت من عبارته المتقدمة وعلى تقدير أن فى نسخة اطلاقا
فهو محمول على التقييم المصريح به فى العمادية والخاصية وغيرهما فإن الذى ولاه خصمه بملك
البلد تأويله ذلك والى هذا قال فى جامع الفصولين اختصم غريبان عند قاضى بلدة صح قضاءه
على سبيل التحكيم (أقول) ولا يحتاج إلى هذا لأن القضاة يفوض لهم الحكم على العموم فى كل
من هو فى بلدهم أو قرىتهم ولو من الغرباء التى تولوا القضاء بها كما ذكرناه وهو الذى ذكره المؤلف
بعد عن المصنف (قوله على السواء) أى فى عموم الولاية لأن قضاة المذاهب فى زماتة ولا يتهم

وهذا صحيح غير ان التمييز بينهما يحتاج الى فقه وحكمة ذكاه اذا عبرة للمعاني دون الصور والمباني
ولان الكلام قد يوجد من الشخص في صورة الدعوى وهو انكار معنى كادع اذا ادعى
أداء الوديعة أو هلا كهافانه مدع صورة ومنه كبر لوجوب الضمان معنى ولهذا يحتاجه القاضي
اذا ادعى رد الوديعة أو هلا كهافانه لا يلزمه رده ولا ضمان ولا يحتاجه انه رده لان اليقين أبدا
تكون على النفي كافي الشبهة الالبية (قوله والمدعى عليه بخلافه) أى ملتبس بخلافه
وهو من اذا ترك لا يترك بل يجبر على الخصومة اذا ترك كهافا وهذا فرق صحيح حوى قال القهستاني
فلا يشك كل بوضي اليقين فانه مدعى عليه معنى فيما اذا أجبره القاضي على الخصومة لليقين
وانما عرفه بالذلك وعدل عما يقتضى التعريف اشارة الى اختلاف المشايخ فيما وقيل
المدعى من يجبر به على غيره والمدعى عليه من يجبر بان لاحق لغيره عليه وقيل المدعى
من ياتى خلاف الظاهر والمدعى عليه من يتمسك بالظاهر اه وقيل المدعى من لا يستحق
الاجبة كالخارج والمدعى عليه من يستحق بقوله بلا حجة كذى البد قلت وهذا فرق بين
بالحكم فيه دور وأصح ما ذكر فيه الذى مشى عليه المصنف (قوله فلو فى البلدة قاضيه ان
كل فى محله) أى بخصوصه او ليس قضاؤه عاما و اشارة الى أن الجبر فى أصل الدعوى لا يقين
يدعى بين يديه والتفريق لا يظهر وفي بعض النسخ بالواو بدل الفاء (قوله فالخيار للمدعى
عليه عند محمديه يفتى بزازية) انيس ما ذكره عبارة البرازية وعبارته كفى المخ قاضيه ان فى مصر
طلب كل واحد منهم ما ان يذهب الى قاض فالخيار للمدعى عليه عند محمد وعليه الفتوى
اه وفي المخ قبل هذا عن الخائنة قال ولو كان فى البلدة قاضيه ان كل واحد منهم ما فى محله على
حدة فوفقت الخصومة بين رجلين أحدهما من محله والاخر من محله أخرى والمدعى يريد أن
يخصمه الى قاضى محله والاخر يابى ذلك اختلاف فيما أبويوسف ومحمد والصحيح أن العبرة بمكان
المدعى عليه وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلدة اه وعلا في المحيط
كفى البحر بان أبويوسف يقول ان المدعى من شئ لخصومة فباعتبر قاضيه ومحمد يقول ان
المدعى عليه دافع لها اه وبيان التعديل كما قال الرملى أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى
المدعى اذا ترك ترك فهو من شئ فيختار ان شاء انشا الخصومة عند قاضى محله وان شاء انشاها
عند قاضى محله خصمه وأن محمد ارجحه الله تعالى يقول المدعى عليه دافع له والدافع بطلب
سلامة نفسه والاصل براءة ذمته فاخذته الى من يابى له ريبه ثبتت عنه ذمته وقعت له ريبا
يوقعه فى اثبات ما لم يكن ثابتا فى ذمته بالنظر اليه واعتباره أولى لانه يريد الدفع عن
نفسه وخصمه يريد أن يجبر عليه الاخذ بالاطالبية ومن طالب السلامة أولى بالنظر عن
طالب ضدها نامل وانما سجل الشارح عبارة البرازية على ما فى الخائنة من التقييم بد بالحقلة
لما قاله المصنف فى المخ هذا كله وكل عبارات أصحاب الفتاوى يفيد أن فرض المسئلة التى
وقع فيها الخلاف بين أبي يوسف ومحمد فيما اذا كان فى البلدة قاضيه ان كل قاض فى محله
وأما اذا كانت الولاية لقاضيين أو اقضاه على مصر واحد على السواء فيعتبر المدعى فى دعواه
قوله الدعوى عند أى قاض أراد اذ لا تظهر قائدة فى كون العبرة للمدعى أو المدعى عليه
وينهد الحصة هذا ما قدمناه من تعديل صاحب المحيط انتهى ورده الخبير الرملى وادعى ان هذا

(والمدعى عليه بخلافه) أى
يجبر عليه فلو فى البلدة
قاضيه ان كل فى محله فالخيار
للمدعى عليه عند محمد يفتى
بزازية ولو القضاة فى
المذاهب الاربعة على
الظاهر

بذلك اهـ (أقول) فائدة فيما يظهر عدم سماع ذلك القاضي منه دعوى التعرض قبل وجود
الجنة معه واعلم أن النزاع والتعرض متقاربان لكن أن أريد بالتعرض أن يكون بغير حق بل
بمجرد اذنية وأريد بالنزاع أن يكون بمسند يتوهم وجوده فافرق ظاهر (قوله بخلاف دعوى
قطع النزاع) أي بينه وبين غيره حقيقة أن يأتي بشخص للقاضي ويقول هذا يدعي على دعوى
فان كان له شيء فليبينه والابتهد على نفسه بالابراء وهذا غير صحيح وهذه الدعوى غير مسموعة
لان المدعي من اذا ترك ترك* قال في البحر* هل قارئ الهداية عن الدعوى بقطع النزاع بينه
وبين غيره فاجاب لا يجبر المدعي على الدعوى لان الحق له اهـ والذي رأيته في عبارة قارئ
الهداية سئل اذا ادعى شخص على آخر انه يقطع النزاع بينه وبينه ان كان له عليه حق أو مطالبة
يدعي به وبطالبه وان كان ليس له عليه حق يشهد عليه انه لا يستحق عليه شيئا من الحقوق
والدعوى والطالبات فهل تسمع هذه الدعوى من المدعي أم لا اجاب لا يجب عليه أن يدعي
عليه لان الحق له ان شاء طالبه وان شاء تركه اهـ وهي التي عنها الشارح بقوله سراجية أي
فتدعى سراج الدين قارئ الهداية وهذه بخلاف دعوى دفع التعرض كما علمت لان ذلك يقول
هذه الارض في يدي وهذه البيعة تشتمل على ما يدعي انتم له وفي يده ولا يئنه له على دعواه
فأريد أن لا يتعرض لي لاني أثبت أني ذوبددونه (قوله وهذا الخ) يعني لما عرفنا ان الدعوى
قول مقبول بقصد به طالب حق فان أردنا بالحق الامر الوجودي كأن يقول هـ هذا المال لي أريد
أن يسلمه الي بقى من أنواع الدعوى دعوى دفع التعرض فزاد أودفعه عن حق نفسه وان
أراد بالحق أعم من الوجودي وهو ما تقدم ومن العدمي وهو أن يقول هذا الحق له في مالي لاني
أثبت أني ذوبيد وأطلب أن لا يتعرض لي بغير حق وعدم تعرضه حق لكنه عدمي فيستغنى عن
هذه الزيادة وهي قوله أودفعه (قوله الامر الوجودي) فلا يشمل العدمي كالدفع فيحتاج الى
زيادته لادخاله في تعريف الدعوى والمراد بالعدمي ما يشمل الاعتبار فان الدافع ليس عدمي لان
المراد به كفه عن المنازعة ط (قوله لهذا القيد) أي فيستغنى في التعريف عن هذا القيد وهو قوله
أودفعه فانه فصل قصديه الادخال والنصل بعد الجنس قيد فانهم والوضح ان يقول لم يخج الى
زيادته أودفعه (قوله والمدعي الخ) اسم فاعل من ادعى يدعي وأصله متدعي لان ثلاثيه مدافع نقل
الى باب الانفعال فصارت مدعى وقلت التامد الاول أدغمت الدال في الدال فصارت مدعى وكذلك في
باب التصرفات من المضارح والامر والمصدر وانما أبدت التامد الاول يعكس لانهم من المهموسة
والدال من الجهور فلا قوى لا يتحول الى الضعيف* (تمة) * لما كان قوله والمدعي الخ للاغلب
من المتنازعين في نفسه لا حترز عنه في الدور بقوله من المتنازعين قولوا وما كان هذا متناولا
لامتنازعين في المباحث احترز عنه بقوله في الحق أي حق العبد اهـ قال شيخنا يوضحه انه اذا
تضاربا وكان الظاهر أحدهما فانه يطاق عليه مدع مع انه اذا ترك لا يترك فاحتاج الى اخرجه
بقوله من المتنازعين قولوا اهـ أبو السعود والحاصل ان طالب الحق يسمى مدعيًا والطالب
اذا ترك لا يتعرض له والمطلوب هو المدعي عليه لا يتأتى منه الترك حتى يتم ما عليه (قوله من
اذا ترك ترك) أي لا يجبر عليه لان حق الطالب له فاذا تركه لا سئل عليه عني (أقول) وهذا
أحسن ما قبل فيه وقال محمد في الاصل قبل المدعي عليه هو المنكرو والاخر المدعي قال الزباني

بخلاف دعوى قطع النزاع
فلا تسمع سراجية وهـ هذا
اذا اذ يد بالحق في التعريض
الامر الوجودي فلو أريد ما
يعم الوجودي والعدمي لم
يجح لهذا القيد (والمدعي
من اذا ترك) دعواه (ترك)
أي لا يجبر عليه

ولو كان المدعى عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويُدعى بها نفسه - مع
 دعواه اهـ (قوله عند القاضي) أي فلا تسمع هي ولا الشهادة الا بين يدي الحاكم بجر وأراد
 بالقبول المزمع فخرج غيره كما يأتي (أقول) وينبغي أن يكون المحكم كالقاضي فيما يجوز به
 التحكيم بشرطه فانه شرط كافي الاختيار ونبيه عليه الشارح في شرحه على الملتقى قال في
 الشرع بلاية به - اذا ذكر القاضي قال وينبغي أن يكون المحكم كذلك لانه يلزم انهم بالحق
 ويخلصه اهـ (وأقول) قد صدر الامر السلطاني الآن بتفاد حكم المحكم اذا رفع للعالمكم
 الشرعي وكان موافقا لنقد كافي كتاب القضاء من مجله الاحكام العبدية (قوله يقصده طالب
 حق) أي معلوم قبل غيره هذا التعريف خاص بدعوى الاعيان والديون فخرج عنه دعوى
 ابناء الدين والاجراء عنه بجر وورد العلامة المقدسي بان هذا الغائب يكون من جانب المدعى
 عليه لدفع الدعوى أي فليس بدعوى وأيضا اذا علم ان الديون تقضى بأشغالها فلا يباين
 دعوى دين والابرار دعوى تلك معني اهـ وقوله طالب حق يقصد به حال المنازعة فخرج
 الاضافة حال المسألة فانهم ادعوى لغة لا شرعا ونظيره ما في البرازية عين في يد رجل يقول هو
 ليس لي وليس هنالك منازع لا يصبح نفسه فلو ادعاه بعد ذلك لنفسه صح وان كان ثمة منازع فهو
 اقرار بالملك للمنازع فلو ادعاه بعد ذلك لنفسه لا يصبح وعلى رواية الاصل لا يكون اقرارا بالملك
 له اهـ بجر (أقول) كلام البرازية مفروض في كون النفي اقرار للمنازع أولا وليس فيه دعواه
 الملك لنفسه حالة المسألة (قوله خرج الشهادة) فانهم اوان كانت قولا مقبولا الا انه يقصده به
 اثبات حق للغير (قوله والاقرار) أي وكذا الاقرار وأورد على التعريف عين الاستحقاق
 فانه قول مقبول بقصده به طالب حق قبل الغير واجيب بانه خرج بالطالب فان المراد به طالب
 خاص وهو ما كان بالفظ الدعوى ونحوه ط (قوله أو دفعه) أي دفع الخصة عن حق نفسه
 زاد الباقي في الحديث مدد دعوى صحيحة لينطبق على الحدود اهـ وعطفه بأمر التنويه إشارة
 الى أن الدعوى نوعان والقصة به الادخال فلا اعتراض بادخال أو في التعريف (قوله دخل
 دعوى دفع التعرض) أي بقوله أو دفعه وهو أن يدعى كل منهما ارضا انهما في يده وبرهن أحدهما
 على دعواه فكان مدعيه يدفع تعرض الآخر حيث أثبت بالبينه انهما في يده والبينه لا تقبل الا بعد
 صحة الدعوى فعلا: صحة دعوى دفع التعرض قال في البرازية والقاضي على أن دعوى دفع
 التعرض صحيحة فانه ذكر في الجوامع الصفة غير أرض يدعيه ارجلان كل يقول في يدي لا يقضى
 بالبدل واحد منهما ولو اقر أحدهما بالبدل لا يثبت في يده ولو برهن أحدهما بالبدل يقضى له
 بالبدل لانه قام على خصم انزاعه معه في البدل على أن دعوى دفع التعرض مسموعة اهـ دم
 ثبوت البدل لا يثبت اهـ افاده الرجعي لكن صورها الطعطاوي بقوله أن يقول ان فلانا
 يتعرض لي في كذا بغير حق واطالبه بدفع التعرض فانهم اتسمع فيمنه القاضي عن التعرض له
 بغير حق فناداهم لا حجة له فهو ممنوع عن التعرض فاذا وجد حجة تعرض بها اهـ قال الحموي
 ناقل عن بعض الفضلاء لانه وقع عنه مدد فدفعها اذا سمع القاضي دعوى دفع التعرض ومنع
 الخصة من معارضته بعد اهل يكون قضا منه مانع الخصومة من القاضي عليه في الحادثة
 المتنازع فيها الم لا فان كان مانعا ظهر نتيجة واذ لم يكن مانعا فاي فائدة فيه ولم أر من صرح

عن هذا القاضي (يقصده به)
 طالب حق قبل غيره (خرج
 الشهادة والاقرار) (أو دفعه)
 أي دفع الخصم (عن حق
 نفسه) دخل دعوى دفع
 التعرض فسمع به بقى
 برازية

الوكيل الايصال لان القول قول الامين في نفي الضمان عن نفسه لاني الزام غيره فيما يدعيه
 واذا كان القول قول رب الدين في بقائه دينه فالخصم وهو المدين الموكل يجب برعي ابقاء ما في
 ذمته لعدم سقوط حق الدائن ولا رجوع على الوكيل لانه أمين والقول قوله في براءته ثم
 الموكل ان كذبه الطالب وصدق الوكيل حلفه فان حلف لم يظهر قبضه وان نكل ظهر وسقط
 حقه وان عكس حلف الوكيل ومثل ما ذكر في الدين من التفصيل يقال في الوديعة ط زيادة
 (قوله ولو قبض الخ) أي أخذ الدلال عن المبيع ليس له المالك فضاء منه يصلح بينهما بالنصف
 فيضمن الدلال نصه قال المصنف ينبغي ان أذن له المالك في القبض لا يضمن والا ضمن رب
 السلعة أيا شاء فان ضمن المشتري يرجع على الدلال ما لم يكن رسولا في الدفع الى البائع والظاهر
 ان هذا في غير ما حصل منه اذن في القبض أو نفي عنه كذا في شرح الوهبانية للشربلائي ثم
 ينبغي ان يكون هذا في دلال توسط بين البائع والمشتري أما لو دفع الثوب ليبيعه كان وكيله لا عن
 ما يكره ورجعت حقوق العقد اليه وكان قبض الثمن له ولا يعتبر حينئذ اذن البائع ولا نفيه
 وأسغفر الله العظيم

(كتاب الدعوى)

لا ينبغي مناسبتها لاو كالة
 بالخصوصية (هي) لغة قول
 يقصده الانسان ايجاب
 حق على غيره وألفها الثانية
 فلا تنون وجهها دعوى
 بفتح الواو كفتوى وقتاوى
 دورا يكن جزم في المصباح
 يكسرهما أيضا فتح ما
 يحافظ على ألف الثانية
 ونبرعا (قول مقبول)

لا ينبغي مناسبتها للخصومة أي لما اقتضى كون العزل معقبالاو كالة تقديم باب عزل الوكيل
 فتاخرت الدعوى عن الو كالة بالخصوصية عنه ووجه مناسبتها له أن الخصومة تنبرعاهى الدعوى
 والجواب عنهم افسكان ذكرها بعد الو كالة بالخصوصية من قبيل التفصيل بعد الاجمال (قوله
 قول الخ) ظاهره يشمل الشهادة الا أن يكون تعريفا بالاعم فان أريد اخراج الشهادة يزداد
 انفسه (قوله ايجاب حق على غيره) أي من غير تقييد بمذاعة ولا مسالة حموى ولا تعرض فيه
 الى الدفع عن حق نفسه والمصدر الادعاء وهو افتعال من ادعى والدعوى اسم منه وتطلق على
 دعوى الحرب وهي أن يقال يا فلان وكذا الدعوة والدعارة بالفتح والكسر اسمان منه والدعوة
 بالفتح أيضا المرة والحلف والدعاء الى الطعام ونضم وبالكسر فى النسب ط وقيل الدعوى
 فى اللغة قول يقصده الانسان ايجاب الشئ على غيره الا أن اسم المدعى يتناول من لا حجة له فى
 العرف ولا يتناول من له حجة فان القاضى يسميه مدعىا قبل اقامة البينة وبعد ادها يسميه محقا
 لمدعىا ويقال المسئلة الكذاب مدعى النبوة لانه يجر عن اثباتها ولا يقال لخصمه سيدنا رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم مدعى النبوة لانه قد أنبت بالهجرة (قوله وألفها الثانية) هي لغة
 بعض العرب وبعضهم يؤنثها بالتاء مصباح (قوله امكن جزم فى المصباح الخ) قال بعضهم
 الكسر أولى وهو المفهوم من كلام سيديويه لانه ثبت ان ما بعد ألف الجمع لا يكون الامكسورا
 وأما فتحه فانه مسموع لا يقاس عليه وقال بعضهم الفتح أولى لان العرب آثرت التخفيف
 فتخت ح (قوله فيهما) أي فى الدعوى والفتاوى ح (قوله يحافظ على ألف الثانية)
 أي التى يبقى عليها المفرد والظاهر انه ساقط لفظ فتحها بعد قوله بكسرها كما هو صريح
 عبارة الشربلائية والمصباح أو يقال انما جزم صاحب المصباح بنفسه أيضا يحافظ الخ فلا
 سقط تأمل (قوله ونبرعا قول) أي ان قدر عليه والافتقار كفى كتابته قال فى خزائن المفتين

فـ لان فباعه من غيره جاز وفي الكافي لا يجوز قال العـ لامة ابن النجعة في شرح الوهبانية
واذا نامت فيما ذكرنا من الاصل رأيت ان من قال بالجواز في بيعه من فلان فباعه غيره رأى
ان هذا مقيد من وجه فقط ولم يوجد لنا كيد بالفي ومن قال لا يجوز بيعه من غيره رأى مقيدا
من كل وجهه اهـ وفي الخلاصة قوامع البرازي او قال بيعه الى أجل فباع نقدا قال الامام
السرخسي الاصح انه لا يجوز بالاجماع وفي الوهبية شرح الطامع الكبير ولو دفع اليه عبدا
وأمره بالبيع ونهاه عن التسليم بهـ د البيع حتى يقبض الثمن قال محمد بن النعمان باطل وقيل
أبو حنيفة معه وقال أبو يوسف بصح حتى لو سلم يضمن الثمن ان له والا لانه يترد وكذا الوبايع
ثم نهاه عن التسليم اهـ وفي الخاتمة وكذا بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن فباع قبل
قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري غير بيع اهـ قال
الشريفي في شرحه عليه السلام قال بيعه وبيع بالنقد أو بعه وبيع بالخالد الخالفه جاز بالبيع قال لانه
لما أمر بالبيع كان مطلقا ثم قوله وبيع بالنقد أو بعه بالخالد بعه كان مشروطة بخلاف قوله
بالنقد ببيع بالخالد فانه قيد فيه فلا يبيعه نسيئة كلوا قال لا تتبع الابالة بدو ببيع بالنسيئة لا يجوز
واو قال بعه افسـ لان لا يجوز غيره ونقل خلاف هذا القول بعه لزيد أو في كذا جاز في غيره
ولغيره ولو قال لا تبعه الا لزيد أو لافى سوـ كذا لا يجوز في غيره ولا لغيره ولهذا الخلاف أتى
بصيغة قالوا لانهم ائذ كرم في ما فيه الخلاف اهـ (قوله خالفه) أي الوكيل (قوله قالوا يجوز)
أي للوكيل التغيير أي المخالفة لانه لما أمر بالبيع كان مطلقا فان قيد فيه فلا يخالفه كما مر
والحاصل ان قوله بعه وبيع بالنقد وبيع بالخالد ليس بمتقيد ولا تتبع الابالة قد والاختلاف بغيره
وكذا قوله بالنقد ببيع بالخالد كالمات والضابط لهـ هذه المسائل كما قدمنا ان الموكل متى شرط على
الوكيل شرطا ينظر فيه ان كان نافعا من كل وجه يجب مراعاة شرطه مطلقا وان ضارا من كل
وجه لا يجب مراعاته مطلقا وان كان نافعا من وجهه ضارا من وجهه ان كده بالنفي يجب
مراعاته وان لم يؤكده لا يجب مراعاته وذكرا أمثلة ذلك فيما تقدم فراجعها ان شئت (قوله)
وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم صورته دفع الى آخر ما لا وقال اقض به ديني افسـ لان فقال
المامور فعلت وقضيت وقال الدائن لم يتقاض شيئا قال قول الوكيل في براءة نفسه عن الضمان
وواهـ كان في حال حياة الأمر وقد دفع اليه المال لم يدفعه للطالب أو أمره باقتضاء دين له لا ياتي به
اليه أو يدفعه لغيره أو كان بعد موت الأمر ولا فرق بين الوكيل بقبض الدين والعين فان
القول قوله اذا قال سلمته لأنه أمين ولا يسرى على الطالب والقول له في عدم القبض ويجبر
انهم على قضاء حقه وهذا معنى قوله كذا قول رب الدين ومعنى قوله مقدم أي على قول
الموكل انه ما دفع وعلى قول الدائن انه ما قبض لكن في حق ابرائه فقط لا في سقوط حق الدائن
حتى كان القول قوله انه ما قبض ولا يسقط دينه عن الموكل وهذا أيضا معنى قوله كذا قول رب
الدين الخ (قوله كذا قول رب الدين) يعني قوله مقدم على قول الموكل والوكيل في عدم سقوط
حقه (قوله وانهم) يعني الموكل يجبر على الدفع الى دائنه لعدم نفاذ قول الامين عليه بل
انما كان القول قوله في براءة نفسه فقط فقوله قول الوكيل مقدم أي في براءة نفسه لانه أمين
ينفي الضمان عن نفسه وقوله كذا قول رب الدين أي في عدم وصول حقه اليه مجرد دعوى

خالفه قالوا يجوز التغيير
وفي الدفع قل قول الوكيل
مقدم
كذا قول رب الدين
والنهم يجبر

قبل قبض عنه لا يصح فالمال يعمل انتهى عن التسليم فلان لا يكون ممنوعا عن التسليم أولى اه
 (قوله ابراء عماله عليه) أى ابراءا ولا يمكن في ظنه انه عشرة فتيين انه مائة (قوله برئ من
 الكل قضاء) اعطاء على اطلاق البراءة (قوله الابقة درماتوهم ان له عليه) وهو عشرة والاولى
 ذكر اسم ان وانظر ما مناسبه ذكر هذا الفرع هنا (قوله قال المدبونه) قال الشمر بن لالي قال
 للمديون من جاك بعلامة كذا أو من أخذ خنصر كذا أو قال لك كذا فادفع اليه مالى
 لا يصح التوكيل لانه للمجهول فيضمن المأمور بالدفع لذلك ولا يخرج عن العهدة مالم يكن أمر
 انسا ما بعينه بالقبض فعلم ان المراد أنه بالقول الاول لا يصبر وكذا ما لو قال لانسان بعده اقبض
 دين فلان واقبض خنصره علامة صدق صاروكي الاول كن يحتاج الى ثبوت ذلك عن رب
 المال ولا يشب بغير قبض الخنصر ونحوها (قوله لانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع اليه) ولو لم
 يدفع اليه حتى هلك لم يضمن بل وازان غير رسوله ياتي بذلك العلامة يبرأ عازيا الى المنة قطات
 ومحل عدم صحة توكيل المجهول اذا كانت الجهة الفاشية تؤدى الى المنازعة أما اذا كانت
 بغيره كما اذا قال مالك عبدك إن باعه أحد هذين الرجلين فهو جائز فاقبضه ما باع كان جائزا اه أبو
 السعود في حاشية الاشياء وقد ذكر هذه المسئلة في القنية آخر الكتاب في المسائل التي لم يوجد
 فيها رواية منصوصة ولا جواب من المتأخرين اذا قال المودع للمودع من جاك بعلامة كذا بان
 أخذ اصبعك أو قال لك كذا فادفع اليه الوديعة فهل يصح هذا التوكيل أم لا يصح ان يكون
 او كـيل مجهولا ويضمن بالدفع اه فقد جزم هنا بعدم صحة الوكالة وتردد فيها اذا وكل
 بعض الورثة انسانا ليستوفي نصيبه من ديون مورثه على الناس ولا يعلم الموكل والموكيل بعض
 من عليهم الديون يصح أن يتي به ناج الدين أخو الحسام الشهد بعد التامل والمباحثة الكـنية
 اه مع أنهم اتوكيل مجهول تأمل (فروع) * قال في الوولو الجعية رجل غاب وأمر بئذله أن يبيع
 الساعية ويسلم عنها الى فلان فباعها وأمسك الثمن عنده ولم يسلمه حتى هلك لا يضمن لان استاذة
 لا يضيـق عليه عادة فلا يصير بتأخير الاداء ضامنا اه بعث المديون المال على يد رسول فهلك
 فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن بعث به ماع
 فلان ليس رسالة منه فاذا هلك على المديون بخلاف قوله ادفعهما الى فلان فانه ارسال فاذا
 هلك هلك على الدائن ويانه في شرح المنظومة اه اشياء (قوله وفي الوهبانية الخ) هذه
 الايات منها ليست على نسق واحد بل من مواضع متعددة (قوله لم يبرأ) قال العلامة عبد
 البرور أيت بخط بعض العلماء بطرة القنية في هذا الموضع هذا الجواب انما يستقيم على قولهما
 والله تعالى أعلم بالصواب (قوله وبعه وبيع بال نقد) هذه مشورة واحدة فانه يجوز له فيما ان يبيع
 بالنسيئة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقوله أبيع خالدي يعني اذا قال له بعه وبعه خالدا فجازه
 ان يبيعه من غيره ويحمل على المشورة كما اذا قال مضارب خـ هذا المال مضاربة واشتره البر
 وبعه فله ان يشتري غير البر لان الكلام مشورة منه بخلاف ما اذا قال بعه بالنقد أو قال بعه
 من فلان فلا يجوز له الخائفة كما لو قال لاتبع الامن فلان فباع من غيره لا يجوز وفي المبسوط
 الوكيل بالبيع من فلان لا يبيع من غيره لان المقصود الثمن وانما رضى بكونه في ذمة من
 سواه لان الناس يتقانون في ملة الذم فلا يجوز بيعه من غير من سواه وفي البرازية بعه من

* ابراء عماله عليه برئ من
 الكل قضاء وأما في الآخرة
 فلا الابقة درماتوهم ان له
 عليه وفي الاشياء قال
 المدبونه من جاك بعلامة
 كذا أو من أخذ اصبعك
 أو قال لك كذا فادفع اليه
 لم يصح لانه توكيل مجهول
 فلا يبرأ بالدفع اليه وفي
 الوهبانية
 ومن قال أعط المال فاقبض
 خنصر
 فاعطاه لم يبرأ بالمال بخبر
 وبعه وبيع بالنقد أو بيع
 نكاح

بطلت الوصية في الوكالة اذا تغير في هذا كله بطلت الوكالة وفي البيع بشرط
 الخيار اذا تغير في أيام الخيار لا يبطل البيع ولا الخيار ٨١ وفي البدائع اذا باع الموكل ما وكل
 ببيعه ولم يعلم الوكيل ذباعه وقبض الفئ فله في يده ومات العبد قبل التسليم ورجع المشتري
 على الوكيل رجوع الوكيل على الموكل وكذا لو دبره أو أعتقه أو استحق أو كان حراً الأصل لانه
 صار مقروراً من جهته ولو مات الموكل أو جن لا يرجع لعدم الضرر والوكيل يقبض الدين ولو
 قبضه وهلك في يده بعد ما وهبه الموكل للمديون ولم يعلم الوكيل لم يضمن ونسأله فيه ٨٢ (قوله
 أو يبي أثره) أي أثر ملكه أي وتبقى الوكالة اذا بقي أثره كسئلة العدة وهي ما اذا وكله بطلاقها
 ثم طلق الآخر لنفسه بقيت الوكالة لبقاء أثر الملك وقد أمكن إيقاع الوكيل فيه فلم يكن تصرف
 الموكل مجزأ عن تصرف الوكيل معه قال بعض الفضلاء هذا ليس على الإطلاق بل مقيد بزوال
 حاجة الموكل وهو موجود فيها اذا وكله بالهبة فهو بفسخه ثم رجوعه لم يكن للوكيل ان يفسخ
 قمتها مقر ببلان الواهب مختار بالرجوع فتبين برجوعه عدم حاجته الى الهبة لانه لو كان
 مختاراً لما رجع فكان دليلاً على نقض الوكالة ولهذا صرح المصنف بأنه اذا وكله بطلاق زوجته
 فطلاقها واحدة والعدة قائمة بقيت الوكالة لان الوكيل يمكنه بتقييد ما وكل به ولا دليل لزوال
 الحاجة وكذا ما ذكره الشارح اذا وكله بالبيع فباع ثم رد عليه بهيب بقضاءه فلو وكيل ان يبيعه
 لان الرد بقضاءه بلا اختياره فلم يكن دليلاً لزوال الحاجة فله ان يبيعه لان الحاجة قائمة كذا
 في الحواشي البعقونية ومثله في العناينة وغيرهما من المعتمرات (قوله كسئلة العدة) وهي ما اذا
 وكله بطلاق امرأته ثم طلق الآخر بنفسه بقيت الوكالة لبقاء أثر الملك وقد أمكن إيقاع الوكيل
 فيه فلم يكن تصرف الموكل مجزأ عن تصرف الوكيل معه فتصرف الوكيل بان يوقع الباقي
 غير ممتنع كذا في الفتاوى الصغرى قال في الشريعة ليس له والمراد بالباقي الطائفة الواحدة
 الباقية لأكثر من الان قوله اذا طلق امرأته واحدة وهي في العدة مقيد بإيقاع الواحدة
 في العدة من طائفة سابقة ولان التوكيل بالتطبيق لا يقتضي إيقاع أكثر من واحدة ٨٣
 والأصل فيه ان ما كان الموكل فيه قادراً على الطلاق كان وكيله كذلك وكذا اذا وكل بالخلع
 نخلها كذا في العناينة (قوله بخلاف ما لو تجدد الملك) كما اذا اشترى ما وكل في بيعه من مشتريه
 فلا يعود التوكيل لعدم عود قديم الملك وانما هو ملك مستأنف ومثله فيما يظهر لو تكهها بعد
 زوج آخر وقد طلقها اثناً ط قال الزيلعي ولو وكله ببيع عبده فباعه العبد وادخله
 في دارهم ثم رجع الى الموكل بملك جديد بان اشتراه منهم لانه عود الوكالة ولو أخذه من المشتري
 منهم بالثمن أو بالقيمة عن وقع في سهمه من الغائمين فهو على وكالته لانه لاخذهم هذا الطريق عاد
 الى قديم ملكه ٨٤ خاله أبو الطيب (قوله لا ينعزل مالم يصله الكتاب) لانه عزل قصدي بشرط
 فيه العلم وعلمه بوصول الكتاب اليه ط (قوله صح) أي وان لم يعلم (قوله وبعده لا) أي الا
 اذا علم في العزل القصدي وليس معناه انه لا ينعزل طائفة (قوله ونسي) أي نسي من دفعها اليه
 (قوله لا يضمن الوكيل بالدفع) لانه فعل مأمر به ولم يكن متعمداً بالنسيان وهذا بخلاف مسئلة
 ذكرها البرازي وهي وكيل البيع قال بعتته وسئل من رجل لا يعرفه وضاع الثمن قال القاضي
 يضمن لانه لا يملك التسليم قبل قبض ثمنه والحيكم جميع والعلة لا الما امر أن انتهى عن التسليم

(أو يبي أثره) أي أثر ملكه
 كسئلة العدة بخلاف ما لو
 تجدد الملك * (فروع) *
 في المنة ط عزل وكتب
 لا ينعزل مالم يصله الكتاب
 * وكل غائباً عنه - زله قبل
 قبوله صح وبعده لا * دفع
 اليه فقبضه له - دفعها الي
 انسان يصلها - أو دفعها
 ونسي لا يضمن الوكيل
 بالدفع

بنفسه) لانقضاء الحاجة به كالأوكالة باعتاق عبده أو بكتابة فاعقته الموكل أو كاتبة
 أو بتزويج امرأة أو بشراء منى ففعل بنفسه أو بطلاق ففعلها ثلاثا أو واحدة وانقضت عدتها
 أو بالخلع ففعلها بنفسه بحر (قوله والا لا) أي وإن لم يعجز الوكيل عنه كما إذا أذن له بعد
 في التجارة وغير ذلك لا يعزل وفي الخلاصة لو وكاله بشراء حنطة بعينها أو ببيعها ففعلت دقيقا
 أو سويقا خرج من الوكالة ولو وكاله إلى عشرة أيام هل تنفذ في بعض العشرة روايتان والأصح
 لا فيلحفظ (قوله والعدة) الواو اسننذانية لا للعالم فافهم (قوله ابقاء المحل) قال في
 الهندية ولو وكت بالتزويج ثم ان المرأة تزوجت بنفسها مخرج الوكيل عن الوكالة علم بذلك
 الوكيل أو لم يعلم ولو أنزجته عن الوكالة ولم يعلم الوكيل لا يخرج عن الوكالة وإذا زوجها
 جاز النكاح ولو كان وكيله من جانب الرجل بتزويج امرأة بعينها ثم ان الزوج تزوج أمها أو
 بنته مخرج الوكيل عن الوكالة كذا في المحيط اهـ (قوله ولو ارتد الزوج) أي ولم يلحق بدار
 الحرب أو لحن أي بعد الرد ولم يحكم بطاقة فان طلاقا واقع اتفاقا لانه لا يعود الملة فكذا
 وكاتبة فيه لانها قيام الغير مقامه فيها يملكه وهو عكس الطلاق فكذا عكس التوكيل به أما لو حكم
 بطاقة فقد تقدم انه يعزل به وكيله وصرح هنا في الجبر والمخ أن لحوقه بمنزلة موثقه أي بعد الحكم
 به وصرح المصنف انه إذا بطل باللاحاق من أحدهما لا تعود بهود ومسلما على المذهب الظاهر
 فان قات هـ ذيان في ما ذكره في المنية بقوله ارتد الموكل أو لحن بدار الحرب تنوقف وكالة وكيله
 وكذا ما تقدم من انعزاله باللاحاق مرثدا قات لا منافاة لان ذلك في الوكيل يتصرف بما يتوقف
 من المرتد كالبيع وهذا فيما لا يتوقف اتفاقا كالطلاق فثبت نقض من الموكل نفسه من الوكيل
 وأيضا فان المراد من انعزاله باللاحاق مرثدا المحكوم به ثمة وهذا الجبر من الحكم كما هو المقرر
 من كلامهم فقامل (قوله أو لحن) أي ولم يحكم به فلا ينافي ما تقدم كما علمت (قوله وتعود
 الوكالة) أي يعود ملك التصرف للوكيل بموجب الوكالة السابقة وليس المراد انهما تعود بعد
 زواله لانه لم يعزل كما يفهم من قوله قبله والا لا وعادة الزباني فالوكيل باق على وكالته (قوله
 ثم رد عليه بما هو فسخ) كغبار رؤية بشرط أو عيب بقضاء أو فساد بيع (قوله بقى على وكالته)
 لان ملكه القديم قد عاد اليه بالفسخ فتعود الوكالة وان رد بما لا يكون فسخا لا تعود الوكالة
 كالأوكالة في هبة شيء ثم وهبه الموكل ثم رجع في هبته لم يكن للوكيل الهبة ولو وكاله بالبيع ثم
 رهنه الموكل أو أجره فسله فهو على وكالته في ظاهر الرواية ولو وكاله ان يؤجر داره ثم أجرها
 الموكل بنفسه ثم انفسخت الاجارة يعود على وكالته ولو وكاله ببيع داره ثم بفي فيها فهو رجوع
 عنه أعاد الامام ومحمد لا التخصيص وكذا لو وكاله ببيع ارضه ثم غرس فيها بخلاف ما إذا
 وكاله ببيع ارض وزرع فيها ببيع الوكيل الارض دون الزرع لان البناء والغرس يقصد
 بهما القوار لا الزرع أمره بشراء ارض وهي بيضاء فبقي فيها ليس له ان يشتريها بعده ولو كانت
 مبنية فزاد فيها حائط أو جصه هو البيع بحر وعادة الهندية بعد قوله أو جصه الزم الاتمر
 وكذلك الوكالة بالبيع اهـ وفي الجبر والوصية بمنزلة الوكالة في وصايا الخاتمة ولو قال أوصيت
 به هذا الرطب الذي في ثغلي فصار عمر اقبل موت الموصي في القياس تبطل الوصية ولا تبطل
 استخسانا ولو قال أوصيت بزدي هذا القلان وهو بقل فصار حنطة أو شعير اقبل موت الموصي

(بنفسه فيما وكل فيه تصرفا)
 يعجز الوكيل عن التصرف
 معه والا كالأوكالة
 واحدة والعدة باقية
 فلو وكيل طلبتها أخرى
 ابقاء المحل ولو ارتد الزوج
 أو لحن وقع طلاق وكيله
 ما بقيت العدة (وتعود
 الوكالة اذا عاد اليه) أي
 الموكل قديم ملكه كان
 وكاله ببيع فباع موكله ثم
 رد عليه بما هو فسخ
 بقى على وكالته

بالتصرف (قوله بالتصرف) والحاصل انه تبطل الوكالة التي في ضمن الشركة ووكالة وكيلهما
 بالتصرف اذا هلك المالكان أو أحدهما قبل الشركة فتبطل به وتبطل الوكالة التي كانت في ضمنها
 عما بذلك أو لم يعلما لانه عزل حكمي اذا لم تكن الوكالة مصرحاً بعقد الشركة وكذا اذا
 وكل الشريك كان أو أحدهما وكبلاً بالتصرف في المال فلو افترقا نزل في حق غير الموكل منهما
 اذا لم يصرح بالاذن في التوكيل (قوله وان لم يعلم الوكيل) راجع الى قول الشارح ولو
 بتوكيل ثالث لانه لا يمكن ارجاعه الى الوكالة الضمنية لانها واقعة بين الشريكين وبيعاً مدان
 بغير تفرق ولا يعلمان بافتراقهما وكان المصنف هو الذي أرادوا والشارح عم في كلامه تكثير الفائدة
 نعم يمكن ارجاعها للوكالة الضمنية بان كان انتساح الشركة كتملاك المالكين أو أحدهما مقبل
 الشرع فانه قد لا يطاع الشر بكان على ذلك أو أحدهما ومع ذلك تبطل وكالته الضمنية فيصح
 رجوعه الى المسئلة على عمومها (قوله ويجوز موكله) أي عن أداميل الكتابة (قوله
 لومكاتباً) يؤخذ من عموم بطلان الوكالة بعزل الموكل أن للمكاتب والمأذون عزل وكيلهما
 أيضاً ككاتبه عليه في الجور وقال فيه وان باع العبد فان رضى المشتري أن يكون العبد على وكالته
 فهو وكيل وان لم يرض بذلك لم يجبر على الوكالة كذا في الحاشية وهو يقتضي أن توكيل
 عبد الغير موقوف على رضا السيد وقد سبق اطلاق جواز ذلك لانه لا يملكه في ذلك إلا أن
 يقال انه من باب استخداًم عبد الغير فيتموقف على رضائده لانه لا يملك منافعة كامل اهـ وفيه
 وقد سئل عن ناظر وكل وكيل في أمر الوقت ثم عزله القاضي هل ينزل وكيله بعزله فاجبت
 بأنه ينزل أخذ من قواهم هنا بشرط ادوامها ما يشترط لابتدائها والله تعالى أعلم (قوله
 ويجوز) انما ثبت العزل بهما لان قيام الوكالة يعتمد قيام الامر وقد بطل بالهجز والجور لم ولم
 يعلم بجور وفيه ويؤخذ منه أن للمكاتب والمأذون عزل وكيلهما (قوله وهذا) أي العزل
 بالهجز والجور قال في شرح المجمع لابن مالك ثم المكاتب لو كتب بعد ذلك أو أذن المحجور لم تعد
 الوكالة لان صحتها باعتبار ملك الموكل التصرف عنه التوكيل وقد زال ذلك ولم يعد بالكتابة
 الثانية أو الاذن الثاني (قوله اذا كان وكيله في العقود والخصومة) لانه انما ينزل فيما
 امتنع عنه موكله بهجزه وجوره والمكاتب بعد هجره والمأذون بعد هجره لا يملك العقود والخصومة
 فينزل عنها وكيله ولا يصح عن قضاء الدين واقتضائه وقبض الوديعة لانه أصيل في عقود
 بأشهرها واسترداد ماله فلو لا يتم اليه ولو بعد هجره فلا ينزل وكيله عنه (قوله اما اذا
 كان وكيله) أي عن المكاتب والمأذون ثم هجز أو هجر عليه (قوله فلا ينزل بهجز) أي
 هجز موكله عن ادميل الكتابة (قوله ويجوز) لان الهجز والجور لا يوجبان الحجر عليه من
 قضاء الدين واقتضائه الخ ما قدمناه قريباً (قوله لم ينزل) لانه هجر خاص والاذن في التجارة
 لا يكون الاعاماً فكان العزل باطلا لا ترى أن المولى لا يملك فيه عن ذلك مع بقاء الاذن ولان
 العبد كامل الرأى صحيح العبارة غير انه لا يملك نفسه وما في يده وكل ذلك ملك سيده فلا تصح تصرفه
 فانه صيانة لخلق مولا ما إذا أذن له المولى فقد أسقط حقه في تصرف العبد بولاية نفسه اصالته
 لا نيابة عن سيده فلا يملك سيده الا بحره صيانة لخلق نفسه لا باطال انصرف تصرفه بولاية نفسه
 لان المولى قد أسقط حقه بالاذن ومنها توكيله فكذلك لا يملك عزل وكيله (قوله وينزل بتصرفه

بالتصرف (وان لم يعلم
 الوكيل) لانه عزل حكمي
 (و) ينزل (بهجز موكله لو
 مكانه أو هجره) أي موكله
 (لوما ذونا) (كذلك) أي
 علم أو لانه عزل حكمي كما
 مر وهذا (اذا كان وكيله
 في العقود والخصومة) أما
 اذا كان وكيله في قضاء دين
 واقتضائه وقبض وديعة
 فلا ينزل بهجز وجور ولو
 عزل المولى وكيله عليه
 المأذون لم ينزل (و) ينزل
 (بتصرفه) أي الموكل

لا ينزلان) أي الوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء (قوله بخلاف الوكيل بالخصوصة) يعني وإن كانت لازمة أن كانت بطالب الخصم وغيبته الموكل لكنه ينزل بموت الموكل لعدم خصوصته بعد موته ولأن الحق المتنازع فيه ينقل إلى غيره فتكون الخصوصية مستبددة مع من خاف الموكل والوكيل ليس بوكيل عنه (قوله أو الطلاق) قد تقدم أنه لو قال له كذا عزلتك فانت وكيلى يلزم في الطلاق والعتاق لأنهما من الاسقاطات المحضة فيصح تعليقهما بالشرط فيكون ذلك تعليقا فلا يصح الرجوع عنه ومع ذلك يبطل بموت الموكل لأن التعليق يبطل بموت المعلق لان شرطه بقاء الملك ولا ملك له في الزوجية والرقب بعد موته أفاده بعض الافاضل قال الحلبي وذكره الطلاق هنا فيه أن التوكيل به غير لازم كما تقدم اهـ والظاهر أنه مبني على مقابل الاصح من أنه لازم (قوله بزانية) فإنه جعل ذلك فيها من الوكالة اللازمة كما قدم تصحيحه عنه في شرح قوله فله موكل العزل وتقدم لنا أن المعتمد أنهم باعير لازمة فيه ونص البزانية فاما في الرهن فاذا واكل الرهن العدل والمرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل أو الوكيل بالامر باليد لا ينزل وإن مات الموكل أو جن والوكيل بالخصوصة بالتقاسم الخصم ينزل بمجرد موت الموكل وموته والوكيل بالطلاق ينزل بموت الموكل استحسانا لا قياسا بغيره فتأمل (قوله وفيما عداها) أي فيما عدا الوكالة ببيع الرهن فان الوكيل ينزل فيه بالموت والجنون الخ ينال في قول المتق كالوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء فالاولى ذكرهما مع الوكالة ببيع الرهن (أقول) وأعله لم يستثنهما للمعاملات من أن الامر باليد تعليل لا توكيل وبيع الوفاء رهن على الفتى به تأمل (قوله وبالخر وج عن الاهلية) ومنه موته بعد قوله في التوكيل في الطلاق والعتاق كما عزلتك فانت وكيلى (قوله قلت فاطلاق الدرر فيه نظار) أي حيث قال وذا أي انزال الوكيل في الصور المذكورة اذ المية تعلق به أي بالتوكيل حق الغيبة أما اذا تعلق به ذلك فلا ينزل كما اذا شرطت الوكالة في بيع الرهن كما مر او جعل أمرا أنه في يدها من جن الزوج اهـ فان قوله اما اذا تعلق به حق الغيبة فدخل فيه الوكالة بالخصوصة بالتقاسم الطالب والحكم فيها ليس كذلك وأصله في المنع ولا يخفى أنه وارد على ما نقله الشارح عن شرح المجمع أيضا حينئذ فلا وجه لتخصيص النظر بما في الدرر بل الامر فيها أسهل مما تقدم عن شرح المجمع فإنه وارد عليه أيضا وقد علمت أن هذا في مسئلة الرهن فقط وفي غيرها لا ينزل بالحقيقي بل بالحكمي ولذا قال فيه نظار (قوله وينزل بافتراق أحد الشرى يكن) هذا يحتمل أمرين أحدهما أن يكون الافتراق بين المالك والمالكين أو مال أحدهما قبل الشراء فان الشركة تبطل به فتبطل الوكالة الضمنية التي دخلت في ضمن عقد الشركة علم به أولا لانه عزل حكمي اذ لم تكن الوكالة مصرحا به ساعتئذ عقد الشركة وثانيهما أن أحدهما أو كليهما الوكيل من يتصرف في المال جاز فلا افتراقا لعزل هذا الوكيل في حق غير الموكل منه ما اذا لم يصرح بالاذن في التوكيل وانما ذلك من الوجهين اذ لو بقي الافتراق على ظاهره لم يصح قولهم وان لم يعلم الشرى بك اذ لا يصح أن يفرد أحدهما بفسخ الشركة المستلزمة للوكالة بلا علم صاحبه اهـ درر وهذا الذي عنه الشارح بقوله ولو بتوكيل ثالث (قوله ولو بتوكيل ثالث) أي توكيل الشرى يكن أو أحدهما ثالثا يعني أنه تبطل الوكالة التي في ضمن الشركة وكالة وتبطل كليهما

لا يتبع - زلان بموت الموكل
بخلاف الوكيل بالخصوصة
أو الطلاق بزانية قلت
والحاصل كافي البصران
الوكالة ببيع الرهن لا تبطل
بالعزل حقيقة أو حكميا
ولا بالخروج عن الاهلية
بجنون ورده وفيما عداها
من اللازمة لا تبطل بالحقيقي
بل بالحكمي وبالخر وج
عن الاهلية قلت فاطلاق
الدرر فيه نظار (و) ينزل
(بافتراق أحد الشرى يكن)
ولو بتوكيل ثالث

لا يحنى فليتأمل وقال في الهداية وتبطل الوكالة بموت الموكل أو جنونه جنونا مطبقا أو لحاقه
 بدار الحرب مرتدًا ثم قال بعد ذلك وهو ان كان الموكل امرأة فارتدت قالو كبل على وكالته حتى تموت
 أو تلحق بدار الحرب لان ردتم الا تؤثر في عقودها على ما عرف به لم من هذا ان الرجل الموكل
 اذا ارتدت تبطل وكالته بمجرد الارتداد بدون اللعوق فينبغي ان يقول في قوله السابق وارتد بدل
 قوله ولحقه بدار الحرب مرتدًا كما لا يحنى اه وفي الكفاية ذكر شيخ الاسلام في المبسوط وان
 لحق الوكيل بدار الحرب مرتدًا فإنه لا يعزل عن الوكالة عندهم جميعا ما لم يقض القاضي
 بلحاقه اه وهذا كما ترى مؤيدًا لما يحتمل الحشى * ثم اعلم ان المذكور في السير ان تصرفات المرتد
 كالمبايعة والعتق ونحوه ما وقوفه عنده الامام ان اسلم نفذت وان هلك أو لحق بدار الحرب
 وكم به بطلت واجازها ما طاقا وهذا كما ترى ايسر خاصا بما اذا لحق بل الحكم أعم وتامل
 (قوله ثم لا تعود به مسماعلى المذهب) أى سواء كان وكيلًا أو موكلا كما في الجهر قال
 في الحواشي البيهقي وعلم ان الوكيل ان عاد مسماعلى بدار الحرب مرتدًا والقضاء
 به يعود والوكالة عنده محمد رحمه الله تعالى ولا تعود عنده أبى يوسف واوعاد الموكل مسماعلى
 اللعوق والقضاء به لا يعود والوكالة عندهم في ظاهر الرواية وعن محمد انه يعود كما قال في الوكيل
 والفرق له على الظاهر ان معنى الوكالة في حق الموكل على المالك وقد زال برده والقضاء بلحاقه
 وفي حق الوكيل على معنى قائم به وهو الاهلية ولم تزل بالقضاء بلحاقه كذا ذكر في الهداية
 وشروطها وعند أبى حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي ان يعود الوكالة الباطلة بمجرد اللعوق بدون
 القضاء كما هو قوله اذا عاد الموكل مسماعلى فليتأمل اه (قوله ولا يباقيته بجزر)
 عبارة ومقتضاه انه لو أفاق بعد جنونه مطبقا لا يعود وكالته وكأنه أخذ بمحض ان عدم عودها
 بالعود الى الاسلام (قوله لا تبطل بهذه العوارض) هذا باطلا لافيه ينافي التفصيل لا تقي
 والاولى الاقتصار عليه (قوله أو المرتد) عطف على العال ح ولا يصح عطفه على الراهن لان
 المرتد لا يملك البيع (قوله يبيع الرهن عنه بحلول الاجل) أطلقه فشم ما اذا شرطت
 الوكالة في عقد الرهن أو بعده على ما اختاره الشارح فيما مضى وباني (قوله كالو كبل
 بالامر باليد) الباء للاستعانة أى كالو كبل الذي صار وكيلا بسبب جعل الامر بيده وهو المرأة
 بان قال ركبتك في ان تجعل امر زوجتي بيدها وفي ذلك مسامحة لانه حينئذ يكون غايما كالو كبل
 ولذا لا تبطل بجنونه (قوله والوكيل يبيع الوفاء) أى بالموكيل بجملة مخبر اعند حلول الاجل
 اذا كانت الوكالة حالة العقد أو بعده على ما اختاره الشارح وهي داخل تحت مسئلة الرهن
 قاله الرحنى لكن قال سديدى الوالدر رحمه الله تعالى اهل وجهه ان يبيع الوفاء في حكم الرهن
 فيصير وكيلا بان يرهن ذلك الشيء فيكون مما اتفق به حق الغير وهو المشتري أى المرتد تامل
 ثم رأيتهم منقولاً عن الجوى وما ذكره السائحان من انه يبيع الرهن فهو غفلة تنبيه اه فافهم
 لان الصحيح في بيع الوفاء انه رهن لأحكام الرهن قال في جامع الفصولين بانه جائز بوكالة ثم
 مات موكله لا يعزل بموته الوكيل اه والبيع الجائز هو بيع الوفاء اصطلاحاً بجزر قال
 العلامة المقدسى وهو ظاهر يتعلق حق البائع اه والاولى ان يقول لتعاقب المشتري
 قاله بعض الفضلاء أى لانه رهن في المعنى على ما عليه العمل اليوم فالتستى مرتد (قوله)

ثم لا تعود به مسماعلى
 المذهب ولا يباقيته بجزر
 وفي شرح الجمع واعلم أن
 الو كلة اذا كانت لازمة
 لا تبطل بهذه العوارض
 فلذا قال (الا) الوكالة
 اللازمة (اذا وكل الراهن
 العبد أو المرتد من يبيع
 الرهن عنه بحلول الاجل
 فلا يعزل) بالعرض ولا
 (بموت الموكل وجنونه
 كالو كبل بالامر باليد
 والوكيل يبيع الوفاء)

التعليل بأنه اعله قدمات وليس هذا وصيه ثم لا يخفى ان امره بتعمير الدار لا يخلو اما ان يكون
 من هذا المال المدفوع أو من مال آخر دفعه له أو من مال الأمور وعلى كل فقله ليس له ان يعمر
 الدار الخ يدل على عزله في التصرف دون الحفظ ثبت ما قاله في الجرح فتأمل منه صفا ولو قال
 المصنف في هذه الاعذار وتبطل اركان أولى ووجهه ان التوكيل تصرف غير لازم فيكون
 له وانه حكم ابتدائه فلا بد من قيام الامر وقد تبطل بهذه العوارض * قال في البعقونية ذكر
 موت الوكيل وقع في الهداية والكا في أيضا لكن كون الموت مبطلا لتصرف الوكيل ظاهر
 فلا فائدة له الادفع توهم جريان الارث وان كان في غاية البعد (قوله) وجنونه مطبقا (قوله) لا بد
 قله بتزلة الانعما فيكلا لا تبطل الوكالة بالانعما لا تبطل بقليل الجنون حموى (قوله) بالكمسر
 قال في المصباح والعمامة تفخ الباء على معنى أطبق الله عليه الحى والجنون اذ هما كما يقال
 احبه الله واجنه أى اصابه بهما وعلى هذا فالاصل مطبق عليه محذوف الصلة تخفية او يكون
 الفعل مما يستعمل لازما ومتعديا اه (أقول) واعله أو يكون باودون الواو لانه اذا كان مما
 يستعمل لازما ومتعديا لا يحتاج الى دعوى حذف الصلة تخفية فان ما حذف منه الصلة
 يكون متعديا وما ذكر فيه يكون لازما فتعين ما قلنا تاويل أفاده سيدي الوالدرجه الله تعالى
 (قوله) سنة على الصحيح (درر) قال فيها وهو قول مجيد وعمله في الجرحاسة وطجميع العبادات فقدّر
 به احتياطا اه وقيل دائما كذا قيل (وأقول) قال في البحر فالمطبق أى الدائم زاد في البناء
 وقيل مستوعبا (قوله) شهر أى مقدار شهر وهو قول أبي يوسف اعتبارا بما يقطع به الصوم
 وعنه أكثر من يوم وليلة انسقوط الصلوات الخمس به فقد ربه احتياطا وهو الصحيح كذا
 الزياحى (قوله) وان عليه الفتوى فليحفظ ونقل المقدسى عن شرح السكا في انه به بقى للاحالة
 (قوله) وبالحكم المحوق أى بلحوق أحدهما موكلا كان أو وكيله لا يعنى اذا ارتد فكل فالحق
 وقيل بالحكم بلحاظه لان تصرفات المرتد قبله موقوفة عنده فكذا وكالته فان أسلم نفذ وان قتل
 أو طلق بدار الحرب بطلت الوكالة فاما عندهما فتصرفاته نافذة فلا تبطل وكالته الا ان يموت أو
 يقتل على ردة أو يحكم بلحاظه بجر وفيه عن ايضاح الاصلاح المراد بالعاقب ثبوته بحكم الحاكم
 اه لكن عبارة درر البحار ولحاظه بجر مبطل من غير حكم به قال شارحه لان أهل الحرب
 أموات في أحكام الاسلام ولحاظه صار منهم اه وفي الجمع ولحاظ الموكل بعد ردة بدار
 الحرب مبطل وقالان حكم به قال ابن ملاث لان لحاقه انما يثبت بقضاء القاضى قيد بالعاق لان
 المرتد قبله لا يبطل توكيله عندهما وموقوف عنده ان أسلم نفذ وان قتل أو طلق بدار الحرب
 بطل اه فعلم أن ما في الايضاح على قولهما وبجث فيه في البعقونية حيث قال قوله ولحاظه
 بدار الحرب مرندا اه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يبطل لو حكم بلحاظه وقدر
 في السير كذا في الهداية * وههنا كلام وهو ان المعلوم مما ذكر في كتاب السير ان المرتد اذا لحق
 بدار الحرب لم يكون تصرفاته موقوفة عنده أبى حنيفة فان عاد مسلما صار كأن لم يزل مسلما
 ونصح تصرفاته وان مات وحكم بلحاظه اسنقر كره فتبطل تصرفاته وعندهما تصرفاته نافذة
 الا ان يموت أو يحكم بلحاظه والوكالة من جملة التصرفات فلا وجه للعكس ههنا مجرد اللحاق عند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما لا يخفى اللهم الا ان يراد من بطلان الوكالة عدم نفوذها لكنه بعيد

وجنونه مطبقا) بالكمسر
 أى مستوعبا سنة على
 الصحيح درر وغيره لكن
 في الشريعة لا يثبت
 المصبرات شهر وبه يفتى
 وكذا في القهستانى
 والباقي وجعله قاضيا
 في فصل فما بقضى
 بالمجتمعات قول أبي حنيفة
 وأن عليه الفتوى فليحفظ
 (و) بالحكم (بلحاظه
 مرندا)

فلا معنى لتوقفها على موافقة صاحبه لانه لاحق له بها تأمل (قوله) لكن أثبت القهستاني
 اختلاف الرواية) وكذا نقله السيد الجوى عن الولولبية حيث قال وفيها في الفصل الثاني من
 الوصايا الوصاية فهو وجوع ثم قال وفي الجامع الكبير لا يكون رجوعا فيه روايتان
 وعلى الخلاف بجود الوكالة من الوكيل أو الموكل وجود الشر كذا وجود الوديعة من المودع
 وجود المتبايعين أو المستأجرين والصحيح غير ما في الجامع انه يكون رجوعا وعليه الفتوى
 لان الخو وصار مجازا عن القسح حتى لا يلبغو اه قال العلامة المقدسي بحقل ان التصحيح
 في خصوص الوصية او في الجميع اه قلت والمتبادر الثاني ط (قوله) وقدم الثاني) وهو كون
 بطود عزلا (قوله) وعاله الخ) هـ ذابو يدما قلنا ان التصحيح راجع الى الجميع ط (قوله)
 وفي رواية لم ينزل بالعزل بجود) قد علمت ان الفتوى على العزل بالجود وانه الصحيح وفي شرح
 القهستاني ويدخل فيه معنى العزل بجود الوكالة فان بجود ما عدا النكاح فسح وفي رواية لم
 ينزل بالجود وهي مرجوحة (قوله) وينزل الوكيل الخ) وفي شرح كذا العناية بشكل على
 هـ ذان من وكل بقضاء الدين قضاء الموكل ثم قضاء الوكيل قبل العـ لم يضمن مع انه عزل
 حكمه وأجيب بان الوكيل بقضاء الدين ما مور بان يجعـ ل المؤدى مضمونا على القابض
 لان الدين تقضى بامثاله وذلك يتصور بـ بداء الموكل ولذا يضمنه القابض لو هلك
 بخلاف الوكيل بالتصدق اذا دفع به بدفع الموكل فلم يضمن الوكيل يتضرر الموكل لانه
 لا يتمكن من استرداد الصدقة من الفقير ولا تضمنه اه بنوع تصرف (قوله) فزوج الوكيل
 أى ينزل الوكيل اذا فعل ما وكل فيه أو فعله الموكل واشار به ذابو بما قبله الى ان نهاية
 الموكل فيه اما ان تكون من جهة الموكل أو من جهة الوكيل وينزل الوكيل لـ لهم فلو طلق
 الوكيل المرأة فليس للوكيل ان يزوجه اياها لان الحاجة قد انقضت وفي البرازية وكاه
 بالتزويج فتزوجها ووطئها واطلقها وبعـ بد العدة وجهان الموكل صح لبقاء الوكالة (أقول)
 الظاهر ان الضيف في تزوجه لا للوكيل والافاقى ما هنا وما ياتي من ان تصرفه بنفسه
 عزل تأمل قال في المحيط وكاه ببيع عين له عزله الان يتعاق به حق الوكيل بان يامر بالبيع
 واستيفاء الثمن باداءه اه (أقول) وهذا اذا لم يكن الدين مؤجلا ما اذا كان مؤجلا ففي
 القهستاني عن الجواهر ولو وكل الدائن بدين مؤجل ببيع داره بسؤاله عند الاجل كان له عزله
 قبله اه فتنبه (قوله) بشرط كان) أى المشتريان من الوكيل والاصيل ومقتضى القواعد ان
 المعقد قول أبى يوسف ط (قوله) وبخيران) أى المشتريان في الصورتين أى يشتر لكل منهما
 الخيارات لفرق الصفة عليهما (قوله) وينزل بعت أحدهما) أى وان لم يعلم الاخر كما أفاده
 في البحر بقوله رجل غاب وجه رجل فباع داره في يدرجل ليعمرها فدفع اليه مالا يحفظه ثم فقد الدافع
 فله ان يحفظ وايس له ان يعمر الدار الا باذن الحاكم لانه له قدماء ولا يكون الرجل وصيا
 للمفقود حتى يحكم بونه تجنيس من باب المفقود وهو اعلم ان الوكالة تبطل بفقد الموكل في حق
 التصرف لا الحفظ اه لكن رده المقدسي بان ظاهر ما في التجنيس انه انما دفع المال
 يحفظه وحده فلا يدل على ما سبقه فلما ائى يقول لو دفعه ليعمر منه كان له ذلك وانما
 امتنع لعدم اذنه كذا في حاشية أبى السموذ عن الجوى (أقول) كيف يصح قوله كان له ذلك مع

لكن أثبت القهستاني
 اختـلاف الرواية وقدم
 الثاني وعاله بان بجود
 ما عدا النكاح فسح ثم
 قال وفي رواية لم ينزل
 بالجود اه فليحفظ
 (وينزل الوكيل) بلا
 عزـل (بنهاية) الشيء
 (الموكل فيه كما لو وكاه بقبض
 دين فقبضه) بنفسه (أو)
 وكاه (بنكاح فزوجه)
 الوكيل بزازية ولو باع
 الموكل والوكيل معا أو لم
 يعلم السابق فبيع الموكل
 أولى عند محمد وعند أبى
 يوسف بشرط كان وبخيران
 كما في الاختيار وغيره
 (وينزل بعت أحدهما)

٣ قوله والمراد بالخبر
هذه العبارة

الوكالة فينبغي ان يتوقف عزله حينئذ على علمه لان علمه مثل حضوره افاده الرضى (قوله ولو
عزل العدل) العدل فاعل عزل واظهار ان التقييد به جرى على الغالب والافاقه لو قيل يبيع
الرهن لا يتصر على العدالة والمراد به الموكل يبيع الرهن في عقد الرهن وان يوفى الدين من غنه
لا يصح عزله سواء كان الوكيل العدل أو غيره كما ياتي انصرح به والمراد بالعدل من وضع الرهن
على يده غير الراهن والمرتمن باتفاقهما عليه ولو شرط في عقد الرهن ان يبيعه وبني الدين بمنه
أو وكل غيره أجنبيا أو المرتمن لا يملك عزله اتفاقا حق المرتمن به (قوله الموكل) بالبناء للمجهول
صفة للعدل (قوله نفسه) مشعول عزل (قوله بمحضرة المرتمن) متعلق بعزل ويعلم عنه حكم
ما اذا كانت بغير حضرته (قوله ان رضى) اى المرتمن (قوله بطالب المدعى) اما اذا كانت بغير
طلبه فيصح عزله وان كان فيه ابطال حق الطالب من حيث ان - قه بفوت رضاه لانه لم يلق
منه وكيل بالخصوص كذا في غاية البيان (قوله عند غيبته) أى غيبة الخصم الموكل وهو متعلق
باسم الاشارة في قوله كذا فان معناه انه لا يملك عزل نفسه بدون رضا الخصم عند غيبة المدعى
عليه فيكون متعلقا بقوله عزله اما عند حضور المدعى عليه فيملك الوكيل عزل نفسه لعدم الضرر
(قوله وليس منه) أى عما تعلق به - حق الغير حتى لا يملك عزل نفسه مرعاه له والحاصل انه لو وكل
رجلا بالخصوص ثم عزله حال غيبة الخصم فهذا على وجهين الاول ان كان وكيل الطالب فيصح
عزله وان كان المطلوب غائبا والثاني بان كان وكيل المطلوب فهذا على وجهين الاول ان يكون
التوكيل من غير التماس أحد وفي هذا الوجه العزل صحيح وان كان الطالب غائبا والثاني ان
يكون التوكيل بالتماس الخصم وفي هذا الوجه ان كان الوكيل غائبا وقت التوكيل أو لم يعلم
بالتوكيل صح عزله على كل حال وان كان حاضرا وقت التوكيل أو غائبا لم يكن علم بالوكالة ولم يرد
لا يصح عزله حال غيبة الطالب يصح حال - حضرته رضى به أو بخط كافى مشتمل الاحكام (قوله
لانه لاحق لها فيه) قال العلامة المقدسى فلما أبرأته بشرط الطلاق فوكل به ينبغي ان لا يملك عزله
ط عن الجوى ونص عبارة لو وكل بطلاق فغاب لا يملك عزله قلت فلما أبرأته بشرط الطلاق
فوكل به ينبغي ان لا يملك عزله والصحيح انه العزل لان المرأة لاحق لها فى الطلاق اهـ (قوله ولا
قوله كلما عزلتك فانت وكبلى) معطوف على نو كبله أى فانه لم يتعلق به حتى الوكيل (قوله لعزله)
قد مناعن الزبائى وكذا عن البرازية طرق عزله عن الوكيل الدورية وما هو الصحيح فيها ورد
ما ذكره هنا انه لا ينعزل بقوله كلما وكذا كانت معزول فلا تغفل يؤيده ما ذكره الجوى وقيل
ينعزل بقوله كلما وكذا كانت معزول وهذا غير صحيح لانه يتعلق بالعزل بالشرط وهو باطل
(قوله كجود الموكل بقوله لم أو كذا لا يكون عزلا) كذا فى البحر عن الزبائى قال فى المنع
بعد نقل عبارة الزبائى السكن ذكر الشارح المذكور فى كتاب الوصايا ان جود التوكيل
يكون عزلا ذكر فى مسائل شتى بعد كتاب القضاء ان جميع العقود تنفسخ بالجهود اذا
وافقه صاحبه بالترك الا النكاح فينبغى حمل ما فى الوصايا على ما اذا وافقه الوكيل على ترك
الوكالة واقفه تعالى اعلم اهـ (قوله وجه له المصنف) بناء على ما ذكره الزبائى فى مسائل شتى من
القضاء ان جميع العقود تنفسخ بالجهود اذا وافقه صاحبه بالترك اهـ ولا معنى له - هذا الخلل
لانه انما يحتاج او افقه صاحبه فى العقود اللازمة والوكالة من العقود الجائزة الغير اللازمة

(ولو عزل العدل) الموكل
يبيع الرهن (نفسه)
بمحضرة المرتمن ان رضى
به) بالعزل (صح والا لا)
اتفاق حقه به وكذا الوكالة
بالخصوص بطالب المدعى
عند غيبته كما مر وليس
منه نو كبله بالطلاق بطالبها
على الصحيح لانه لاحق لها
فيه ولا قوله كلما عزلتك
فانت وكبلى لعزله بكما
وكذا كانت معزول عني
(وقول الوكيل بعد
القبول بمحضرة الموكل
الغيت نو كبلى أو انابرى
من الوكالة ليس بعزل
كجود الموكل) بقوله لم
أو كذا لا يكون عزلا (الا
ان يقول) الموكل للوكيل
(والله لا أو كذا بشئ فقد
عرفت تم اوتك فعزل)
زبائى لكنه ذكر فى الوصايا
ان جوده عزول وجه له
المصنف على ما اذا وافقه
الوكيل على الترك

بالخصومة) تفسير ما يتقدم به علم موكله (قوله وبشراء الماعين) كما اذا وكله بان يشتري له عبدا
 معيناً فاذا اراد الوكيل ان يشتريه لنفسه أو يوكل من يشتريه له فاشتره فهو الاول لانه لا يملك
 عزل نفسه عند غيبة الامر الا اذا اشتراه باكثر مما وكل به أو بخلاف ما وكل به بزيادة (قوله
 لا الوكيل بشكاح) أي فانه لا يتقدم بعزله حينئذ بل يعلم الموكل وحيداً فلا عزل نفسه ثم يشر ما وكل به لنفسه
 أو لغيره يصح عدم تقيده بعزله حينئذ بل يعلم الموكل بل بمجرد مباشرة العقد يصير تاركاً للوكالة
 لخالفته الامر (قوله ويبيع ماله) أي مال الموكل (قوله وبشراء مئتي بغير عينة) أي لو وكله بشراء
 عبده مثلاً فاشترى عبد ليس للموكل أخذه ويقول له أنت وكيلي لانه لا يقع للموكل في غير الماعين
 ما لم ينو له أو ينقل الثمن من ماله أو يضيف العقد الى دراهمه والحاصل ان الموكل لانه يعزل
 نفسه في هذه الاشياء وان لم يعلم الموكل عدم تضرره وكان الاولى ان يذكر هذه الجملة بعد قوله
 شرط علم موكله (قوله كافي الاشياء) عبارة الا يصح عزل الوكيل نفسه الا بعلم الموكل الا الوكيل
 بشر مئتي بغير عينة أو يبيع ماله وكذا الوكيل بالشكاح والطلاق والعتاق فانحصرت في الوكيل
 بشر مئتي معينين والخصومة اهـ (قوله عزل نفسه) أي عن الوكالة وهو مبتدأ ومؤخر قال
 الزيلعي عزل نفسه عن الوكالة ثم تصرف فيما وكل اليه قبل علم الموكل العزل صح قصره فيه اهـ
 قال البابا في لا يصح عزله نفسه ولا يخرج عن الوكالة قبل علم الموكل اهـ (قوله وامام) أي
 امام الجماعة حتى لو عزل نفسه وعاد وصلى بالناس صحت صلاته ولا يحتاج الى اذن جديد ما لم يعلم
 الخليفة بعزل القاضي نفسه والامام وكذا والى البلدة من قبله لان في انعزالهم قبل علمه تغريرا
 له وضرراً بالمسلمين كما يأتي نقله موضوعاً قريباً (قوله والا) يعلم لا يصح العزل الا بعلم المولى ونص
 الجواهر لا يعزل الا اذا علم به السلطان ورضى بعزله كما يأتي في المقالة الثانية نص عبارته انما
 (قوله كما بسطه في الجواهر) أي حيث سئل عن قاضي بلدة عزل نفسه عن القضاء والسلطان
 الذي ولده القضاء في بلد آخر هل يعزل بعزل نفسه حتى لو جلس في بيته انما ما يقول عزات نفسي
 عن القضاء ثم خرج بشقاعة الناس وجلس للقضاء هل ينفذ ايجاب لا يعزل الا اذا علم به السلطان
 ورضى بعزل نفسه وهذا كالوكيل بشر مئتي معينين ما فيه من تغير الموكل كذلك ههنا الامام
 والسلطان ما اتواض هذا الامر اليه فقبل فقد انتقل هذا الامر عن السلطان اليه ووجب عليه
 القيام كذا الامام في باب الصلاة اذا صار اماماً لم يتركه القيام بها بل يمكن له ان يعزل نفسه الا اذا
 صار بحال لا يمكنه المضي فيها فحينئذ يتحقق العزل وانما ينزل باقامة غيره مقام نفسه حتى
 لا تبطل صلاة القوم وكذلك ههنا امام أهل القضاء لا يملك عزل نفسه ما فيه من تغير السلطان
 وبطلان حقوق المسلمين فاذا عزل نفسه وعلم السلطان انه يهجر عن القيام به فانه يخرج عنه
 ويكون اخرجه باقامة غيره مقامه كافي الصلاة اذا سبقه الحدث يعزل بالاستخلاف والا فلا
 وان لم يعزل بعزله نفسه فله ان يعود لقضاءه اقيام ولا يملك كما كانت اهـ نقله الحلبي (قوله
 ان بغير حضرة المديون) أي ان صدر التوكيل بغير حضرة المديون (قوله وان وكله بحضرة
 لا يتعلق حقه به) أي لانه يلحقه به مضره وتغيره لانه قد يدفع المال الى الوكيل لمسا عن الوكالة
 فلو صح عزله بدون علمه لكان مغروراً بذلك حيث دفع لغيره وكيل مع اعتماده على ما علم من وكالته
 ولا يندفع ذلك التغير الا اذا علم بالعزل والظاهر انه يلحق به ما اذا وكله بغير حضرة فبإفاته

أي بالخصومة وبشراء
 ماعين لا الوكيل بشكاح وطلاق
 وعتاق ويبيع ماله وبشراء
 شيء بغير عينة كافي
 الاشياء بعزله نفسه بشرط
 علم موكله وكذا يشترط
 علم السلطان بعزل قاض
 وامام نفسههما والا كما
 بسطه في الجواهر (وكاه
 يقبض الدين ملك عزله ان
 بغير حضرة المديون وان)
 وكاه (بحضرة لا) يتعلق
 حقه به كما مر (الا اذا علم به)
 بالعزل (المديون) حينئذ
 يعزل ثم فرع عليه بقوله
 (ولو دفع المديون دينه
 اليه) أي الوكيل (قبل
 علمه) أي المديون (يعزله
 يبرأ) وبعده لا يدفعه لغير
 وكيل

اذا وكله ولم يعلم به افله وعزله وان لم يعلم به بزمانه لكن نظره فيه سيدي الوالد رحمه الله تعالى بانه
 قبل اعلمه لا يكون وكلا حتى لو باع لا ينفذ ولا يكون بيعه اجازة لولا كالة بخلاف الوصي وينفذ
 فعزله قبل اعلمه ليس عزلا حقيقة تامل (قوله كالرسول) فانه بعزل وان لم يعلم به لم يوقف
 عزله على علمه أي بطاؤه ولو قصد بالانه مبلغ عبارة فعزله رجوع عن الايجاب مقدسي (قوله
 ولو) وصليته أي له العزل في الوكالة المنجزة وفي المعاقبة على شرط بعد وجوده وقبله (قوله عزله)
 بصيغة المصدر بالمعاقبة على قوله فللموكل العزل (قوله به يعني) كذا في الصغرى وقبله لا يصح
 لان العزل لا يتصور الا بعد تحقق الوكالة وهي لم تحقق بعد (قوله وبكتابة مكتوب بعزله) أي ان
 وصل اليه المكتوب كما سيأتي في الفروع آخر الباب (قوله وارسله رسولا) أي ووصل اليه
 أيضا منية (قوله بميزا) خرج المجنون والمعتوه والصبي الذي لا يعزط (قوله ذكره المصنف
 في متفرقات القضاء) وقدمنا الكلام عليه هناك مستوفى فراجع (قوله اذا قال الرسول الخ)
 قال المصنف في متفرقات القضاء وظاهر ما في العمادية انه لا بد ان يقول له اني رسول بعزله اه
 ونقلنا عنه عن البحر (قوله الموكل ارسلني الخ) الجملة معقول القول واحترزه عما اذا شهد على
 عزله حال غيبة الموكل فانه لا ينعزل كذا وقع التعبير بالموكل في البحر والجوى والمخ ولعل الاولى
 الوكيل اتظها فائدة الاحتراز (قوله ولو اخبره الخ) ومنه الرسول الذي لم يقل ارسلني اليك
 لا بل ان الخ (قوله عددا وعدالة) منصوب على الحال المبينة أو مفعول لحدوف تقديره أعنى
 أو على تعيين الماهية في احد شطري الشهادة وذاعلى قول الامام الاعظم فلا يثبت بخبر المرأة
 والعبد والصبي وان وجد العددا والعدالة كما قدمنا التنبيه عليه في شتى القضايا وقدمنا ايضا ان
 العدالة لا تشتط في العدد فراجع ان شئت (قوله كاخواتها) أي اخوات الوكيل (قوله
 المتقدمة في المتفرقات) وهي اخبار السيد مجتباية عبده والشفيع بالبيع والبيع بالبكر بالانكاح
 والمسلم الذي لم يجر بالشرايع والاعخبار بعيب اريد شرايع ومجر ما ذون وفيه شركه وعزل فاض
 ومتولى وقف اه أي فانهما يشترط فيهما احدى شطري الشهادة كما تقدم (قوله قبل) أي خبره
 (قوله اتفقا) يوم انه مما قدمه وليس كذلك وعبارته هناك ولا يثبت عزله بالاخبار عدل أو
 فاسق ان صدقه عنانية قال في منية المقتضى ويخبر واحد غير عدل ان صدقه انزل والا فلا في قول
 الامام وان ظاهره صدق الخبر وقال لا ينعزل اذا ظاهره صدق الخبر وان كذبه اه فهذا بنا في كتابة
 الاتفاق (قوله وفرع على عدم لزومها من الجانبين) لم يذكروا المصنف سابقا الا كونها من العقود
 الغير اللازمة واما كون عدم اللزوم من جانب أو من جانبين فلم يتعرض له فلا وجه للتفريق
 والاولى كما فعله المصنف ان يكون قوله وعدم اللزوم مبتدأ وقوله من الجانبين خبرا وعدم
 اللزوم المتقدم في عبارته ثابت من الجانبين فعدم لزومها من جانب الموكل قد سبق وهذا بين عدمه
 من جانب الوكيل فالوكيل غير لازمة من جانب الموكل فله العزل والمسلم تسكن لازمة
 من جانب الوكيل فالوكيل عزله نفسه وكما يشترط هناك عدم تعلق حق الغير بشرطه علم موكله
 صيانة لحقه لا اعتمادا على صحة وكالته فلو صح ان يعزل نفسه بدون علمه لمكان فيه تغير لاهوكل
 (قوله فالوكيل) خبر مقدم عزله نفسه اذا علم موكله فان علم ان يعزل الا اذا تعلق به حق الغير كما
 تقدم فانه لا ينعزل بعزل الموكل الصريح الا بعلم المصنف فكذا هذا وتامل ط (قوله أي)

كالرسول (ولو) عزله
 (قبل وجود الشرط في
 المعاقبة) أي بالشرط به
 يعني شرح وهما بنية (ويثبت
 ذلك) أي العزل (بمباشرة
 به وبكتابة) مكتوب بعزله
 (وارسله رسولا) بميزا (عدلا
 أو غير) اتفقا (حر أو
 عبدا صغيرا أو كبيرا)
 صدقه أو كذبه ذكره
 المصنف في متفرقات
 القضاء (اذا قال الرسول
 الموكل ارسلني اليك
 لا بل انك عزله اياك عن
 وكالته ولو اخبره فضولي
 بالهزل فلا بد من أحد
 شطري الشهادة) عددا
 أو عدالة (كاخواتها)
 المتقدمة في المتفرقات
 وقدمنا انه متى صدقه
 قبل ولو فاسقا اتفقا ابن
 ملاك وفرع على عدم
 لزومها من الجانبين بقوله
 (فالوكيل)

مناقشة اما على الاول فلما فاته قوله وسيجي عن العيني خلافه لان الذي سيجي ان له العزل
فليس خلافه واما على الثاني فلانه يقتضى انه مما يتعلق به حق الغير وليس كذلك لان من يقول
بعدم عزله في الوكالة الدورية يقول انه لا يمكن لانه كلما عزله تجددت له وكالة وقوله في طلاق
وعتاق يحتمل انه حال من الوكالة الدورية ويحتمل انه مـ... مثله اخرى من مدخول لو ايضا أى ولو
في طلاق وعتاق لا يقيده كونه في الوكالة الدورية وفي كل مناقشة أيضا لان البزازی لم يصح شيئا
منه ما بل قال وكله غير جائز الرجوع قال بعض المشايخ ليس له ان يعزله في الطلاق والعتاق
وقال بعض مشايخنا له العزل وليس فيه رواية مسطورة وقال فيه له وعزل الوكيل بالطلاق
والنكاح لا يصح بلا علم لانه وان لم يلحقه ضرر امكنه بصير مكن ذبا فيكون غرورا انتهى نعم يصح
حله على الثاني ان جعلت المبالغة على قوله فلم وكل عزله ولا يرد حينئذ عليه انه مما لا حق فيه
لغيره كما صرح به والظاهر ان قوله وسيجي عن العيني خلافه وقع من سهو القلم ولو حذفه
لاستقام الكلام وانتظم والعبارة الجيدة ان يقال فلما وكل العزل متى شاء ولو الوكالة الدورية
مالم يتعلق به حق الغير كوكيل خصوصية بطلب الخصم يتـ... شرط علم الوكيل ولو في طلاق وعتاق
أفاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى قال في البزازیة واذا أراد الموكل عزله عن الوكالة الدورية
كيف يعزله قيل يقول عزالتك كلما وكالتك وانه لا يصح لان فيه تعاقب العزل بالشرط حيث قال
ان صرت وكيلا فانت معزول ولان المعلقة بالعزل غير ثابتة فكيف يصح العزل عنه واختار
شمس الأئمة ان يقول عزالتك عن الوكالات كلها وعزالتك عن ذلك كله وانه أيضا مشـ... كل لان
الخراج قبل الدخول في ذلك الشيء لا يتصور والعزل اخراج والمعلقة غير نازلة فلا يتصور
الخراج قال الفقيه أبو جعفر والامام ظهير الدين يقول رجعت عن المعلقة وعزلته عن
المفوضة ولا يقدم العزل عن المفوضة على الرجوع عن المعلقة لانه اقدم العزل عن المفوضة
تجزؤ وكالة اخرى من المعلقة فلا يعزل بعد عنها بالرجوع عن المعلقة ١٥ قال في البحر ثم اعلم
انه لو قال كلما وكالتك فانت معزول لم يصح والفرق ان التوكيل يصح تعليقه بالشروط والعزل لا
كما صرح به في الصغرى والصيرفية فاذا وكاله لم يعزل ١٥ وهذا بخلاف ما ياتي في كلام
الشارح عن العيني فتنبيهه وسـ... أى آخر الكتاب في مسائل شتى (قوله في طلاق وعتاق)
قال المحطاي عازيا بالخلاصة المختار انه يملك عزله بضر منه الا في الطلاق والعتاق والتوكيل
بسؤال الخصم وفي منية المفتي قال مشايخنا يملك عزله في الفصول كلها وهذا ان شاء الله هو
المعتمد بجزر اى في غير التوكيل بسؤال الخصم (قوله على ما معناه البزازی) قد مناقرية باعتبار
وعمل أيضا بان الوكيل يعزل مالم يتعلق به حق الغير او كانت دورية في طلاق وعتاق صيانة لحق
الغير فيما يتعلق به ولان الطلاق والعتاق يتعلقان بالاختار فكانا بمنزلة ما لا يصح الرجوع عن البين
هذا خلاصة ما حرره البزازی وقد عاتقته منه (قوله وسيجي الخ) أى قرية بحيث أطا في قوله
ولا قوله كلما عزالتك فانت وكيلى ولم يفرق بين طلاق وعتاق وغيرهما تأمل امكن الشارح ساق
ما ياتي في قرية في مقام عزل الوكيل نفسه وهذا في عزل الموكل وكيله (قوله بشرط علم الوكيل) فلو
أشهد على العزل في غيبة الوكيل لم يعزل بجزر وانما لا يعزل اذا لم يبلغه لانه منى بعد الامر
لا يعمل بدون العلم وفقهه انه يلزم الوكيل ضرر ومحل اشتراط علم الوكيل اذا علم بالوكالة اما

في طلاق وعتاق على
ما معناه البزازی وسيجي
عن العيني خلافه فتنبيه
(بشرط علم الوكيل) أى
في القصدي أما المحكي
فيثبت ويتعزل قبل العلم

في التبرعات الابعة استيفائها والوكالة والعارية ينعقدان على أمر مسمى قبل فلا يلزم أن فيه
قبل وجوده (قوله فلا يدخلها خيار شرط) تنزيع على عدم اللزوم لان الامر اللازم بعينين
مضرة فيه فبعدمه فشرع فيه الخيار لرفع ما يتوقع ولا حاجة فيه للامر الغير اللازم (قوله
ولا يصح) أي وينتفع أيضا على عدم لزومها عدم صحة الحكم بهما قصد الالفائدة في ذلك
حيث لم تكن لازمة ليكن انصح في ضمن دعوى صحيحة ليتمكن من الجرى على مقتضاها وهذا
ما قدمه في الفروع من قوله الوكالة المجردة الخ (قوله ويبيانه في الدرر) تقدم نقل عبارته اقرى
(قوله فله موكل العزل متى شاء) حيث لم تكن لازمة من الجانبين فله موكل الخ أي هـ هذا هو
الاصل فيها وقد نص مير لازمة لعارض تتعلق حق الغير كايانه بقوله عالم الخ وانما يتوقف بطلان
الوكالة على العزل اذ المنة الامر فاذا بان ختمها به ان عزل بلا عزل كما يأتي قال الرمي أطلق العزل
فعمل مالوكا وشرط على نفسه عدم العزل أو مدة حياته او ابدًا كما هو ظاهره فقط مصدرح في
الاسعاف ان من عوب الواقف كولو كبل عنه فملك زله متى شاء وان شرط انه لا يعزل واقفه تعالى
أعلم (قوله كوكيل خصومة) أي من المطلوب وهو تمثيل المدخول النبي أي ليس له عزله وان علم
به الوكيل اتعاق حق الغير به قال في الفصول وهذا اذا علم الوكيل بالوكالة وان لم يعلم به فله عزله
على كل حال قال في البحر ثم يطرأ على الوكالة اللزوم في مسائل منها الوكالة ببيع الرهن سواء كانت
مشروطة في عقد الرهن أو بهـ على الاصح فليزيم كالرهن ومنها الوكالة بالخصومة بالقاس
الطالب عند غيبة المطلوب لانه انما خلى سبيله اعتمادا على انه يتمكن من اثبات حقه متى شاء
فلو جاز عزله لضرر به الطالب عند اختفاء المطلوب بخلاف ما اذا كان الطالب حاضرا
او كانت الوكالة من غير التماس الطالب أو كانت من جهته لتمكنه من الخصومة مع المطلوب
في الوجه الاول ولعدم تعاق حقه بالوكالة في الوجه الثاني اذ هو لم يطالب وفي الوجه الثالث
العزل الى الطالب وهو صاحب الحق فله ان يعزله ويأمر الخصومة بنفسه ولان يتركها
بالكلية وعلى هـ اذا قال بعض المشايخ اذا وكل الزوج بطلاق زوجته بالتامها ثم غاب لا يملك
عزله وانس بشئ بل له عزله في الصحيح لان المرأة لاحق لها في الطلاق اهـ قال العلامة قاسم
زيادة في التعليق ولان الزوج غير مجبور على الطلاق وعلى التوكيل به وانما جبه له وكيل
باختياره فملك عزله كما في سائر الوكالات اهـ وعلى هـ اذا قال الوكيل الموكل لاو كبل كليا
عزله فانت وكيل لا يملك عزله لانه كليا عزله فحجج ددت الوكالة وقيل له عزله فملك
كليا وكذا كانت فانت معزول وقال صاحب النهاية انه يملك عزله بان يقول عزله عن جميع
الوكالات فينصرف ذلك الى المعلق والمنفـ مذوكلا هـ ليس بشئ وليكن الصحيح اذا اراد عزله
وأراد ان لا تنفع قد الوكالة بعد العزل ان يقول رجعت عن المعاقبة وعزله عن المخبرة
لان ما لا يكون لازما يصح الرجوع عنه والوكالة منه زبلي ملخصا وسـ يأتي قريبا
نظمه عن البرازية (قوله كما يجبي) أي قريبا (قوله ولولو كالوكالة دورية) قوله
كليا عزله فانت وكيل ثم لا يتخلوا ما ان يكون مباغاة على قوله فله موكل العزل أو على قوله
عالم يتعاق به حق الغير فعلى الاول يكون المعنى ان له العزل ولو كانت الوكالة دورية والمباغاة
حيث تظاهروا وعلى الثاني انه ليس له العزل في الوكالة الدورية وعلى كل ففي كلام الشارح

(فلا يدخلها خيار شرط ولا
يصح الحكم بهما مقصودا
وانما يصح في ضمن دعوى
صحيحة على غريم) ويبيانه
في الدرر (فله موكل العزل
متى شاء عالم يتعاق به حق
الغير) كوكيل خصومة
بطالب الخصم كما يجبي
ولو الوكالة دورية

اشتهر ان ذلك لا يصح جعل النظار له حيلة اذا ارادوا ان يجعلوا في القرية أمينة يحفظ زرعها
ويقررون له على ذلك جعله الا وهى ان يامروه بعقد السلم ويستلموا من الوكلاء على ما هو مقرر
اهـ باطننا فانقله المسلم لم فيما ثبت في ذمة الوكيل ولو صرفها من غلة الوقف عنهم او لو صرف
مال المسلم على المستحقين لم يرجع به في غلة الوقف وكان متبرعا لانه صرف مال نفسه في غير
ما اذن له فيه تخير بجعل المسئلة السابقة لانه لو قيل بقبول السلم هذا حاصل ما ذكره شراح
الوهابية في هذا المحل وقد صعب على فهم هذا الكلام ولم يتخلص منه حاصل مدة طويلة
حتى فتح المولى بشي يغاب على ظني انه هو المراد في نص هذه الحيلة في المسئلة الثانية وهى
ان شخصا يكون ناظرا على وقف فيريد ان يجعل امينا فادرا عليه بحيث ينتفع هو عاجلا
والامين آجلا فاذا اخذ من الامين شيئا على ذلك ايقوم مقامه ويأخذ من غلات الوقف بدلا عن
الجعل فهو لا يجوز لانه بيع الوكالة في المعنى لما علمت ان الناظر وكييل الواقف وهذا يفعل
في زماننا كثيرا في المقاطعات والاقواق ويسمونه التزامات فاذا تخيل له هذه الحيلة وهى ان
ياخذ الناظر من الامين مبلغا معلوما للمسلم على غلة الوقف يصرفه في مصارفه وياخذ من غلة
ما عين له الواقف من العشر مثلا ويستغل ذلك الامين غلة الوقف على انه المسلم لم فيه يحصل
لناظر نفع نظارته وللاامين بما تنفعه وهو ايضا لا يجوز لان الناظر وكييل الواقف فكأنه صار
وكيلا عن الواقف في قبول عقد السلم واخذ الدرهم على الغلة الخارجية وقد علمت ان الجائر
التوكيل بعقد السلم لا يلة وله فاذا اخذ الدرهم وصرفها على المستحقين يكون متبرعا صرفا من
مال نفسه وثبتت الغلة في ذمته فليزمه من هذا ما ظهر لي ثم لا يخفى ان هذا كله انما يكون
بعد بيان مقدار السلم فيه مع سائر شروط السلم والافى يكون فسادا من جهة أخرى كما لا يخفى
والله تعالى أعلم فاده سيدى الوالده رحمه الله تعالى (قوله به) أى بقبول السلم (قوله من يجعله)
أى متولى الوقف بقابله جعل يتراضيان عليه كإعانت (قوله أمينا) منه قول يجعله (قوله فيما مره
بعقد السلم) فيما يجوز من حبوب أرض الوقف وهذا هو محط الفائدة وانما لم يجوز لما علمت
(قوله وبسلم) أى ببعض قدر ما تراضيا عليه من الجعل يجعله أمينا على القرية (قوله لانه)
أى متولى الوقف (قوله لا يصح بيعها) أى الوكالة التى هى أمانة فلا يصح التزام الجعل في
مقابلتها أى ولا الحيلة التى اصطنعها لان التوكيل في قبول الاستلام باطل (قوله وغمامه في
شرح الوهابية) حاصله انه فيه أربع مسائل الاولى التوكيل بالسلم جائز كالبيع والشراء
وهى معرفة وتقدمت الثانية لا يجوز التوكيل بقبول عقد السلم وقد علمت من تقدم أيضا
الثالثة قيم الوقف وكييل الواقف والوكالة أمانة لا يصح بيعها الى آخر ما تقدم أيضا الرابعة
يجوز للقيم ان يسلم من ربه في رتبته وحصيله بمنزلة التوكيل بعقد السلم ورأس المسال وان ثبت في
ذمته فهو مأور بدفع بدله من غلة الوقف وإيسى المراد بوجوب ذمته متأخر افضاء العقد بل
المراد انه كالترتب في الذمة ثم ما به طيه يكون بدلا عما وجب كاتقدم واستغفر الله العظيم

• (باب عزل الوكيل) •

من إضافة المصـدر الى فاعله أو مفعوله وآخره عن الوكالة لما أنه يقتضى سبق نبوتها وهو
رافعها فتناسب ذكره آخر (قوله الوكالة من العقود الغير اللازمة) لانها قد تبرع ولا لزوم

به من يجعله يجعل أمينا
على القرية فيما مره بعقد
السلم ويستلم منه على
ما قرر له باطننا لانه وكييل
الواقف والوكالة أمانة
لا يصح بيعها وتسامه في
شرح الوهابية

• (باب عزل الوكيل)

(الوكالة من العقود الغير
اللازمة) كالعارية

بها مئة ودأ قال فيها انقلا عن الصغرى الوكيل بتقبض الدين اذا أحضر خصمه فاقرب بالتوكيل
 وأنكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو أراد الوكيل إقامة البيعة على الدين لا تقبل وإذا ادعى
 أن فلانا ركا به بطلب كل حق له بالكوفة وبقبضه والخصومة فيه وجا بالبيعة على الوكالة
 والموكل غائب ولم يحضر الوكيل أحد الموكل قبله - حق فان القاضي لا يسمع من شهوده
 حتى يحضر خصما جادا - إذا ذلك أو مقرابه فيأخذ يسمع ويقرروا وكالة فان أحضر به ذلك
 غرض يدعى عليه حق للموكل لم يخرج الى إعادة البيعة ولو كان يدعى أنه وكاله بطلب كل حق له قبل
 أن ان يعينه يشترط حضرة ذلك بعينه ولو أثبت ذلك بمحض من ذلك المدين ثم جاء بخصم آخر
 يدعى عليه حقا يقيم البيعة على الوكالة مرة أخرى اه ثم قال فيها بعد ذلك لو أقيم الوكيل
 بقبض ~~كل~~ حق بيعة شهودت دفعة على الوكالة وعلى الحق للموكل على المدعى عليه
 قال أبو حنيفة تقبل على الوكالة لا غير فاذا قضى بها يؤمر الوكيل بإعادة البيعة على الحق
 للموكل على المدعى عليه وعنده ما تقبل على الآخر وبقبض الوكالة أو لا ثم بالمال وكذا
 الخلاف في دعوى الوصاية أو الوراثة مع المال اه فقوله ولم يحضر الوكيل أحد أي من
 الكوفة للموكل من قبله - حق أي عليه حق للموكل سواء كان مقربا أو وكيله أو جادا وهو
 المراد من إطلاقه ونعمه وقوله قبله نصب على نزع الخصام من متعلق بحق وهو مئة - إذا به
 للموكل والجملة صفة أحدا وذلك إشارة الى التوكيل كان الغدير المجرور في به عائدا اليه يعني
 إذا أحضر خصما جادا أو متهما يسمع القاضي دعوى وكالته ويقبل بيعة عليه اهذا هو المراد
 لأنه ثبتت وكالته بالاقرار وبقبضه طلقا من غير حاجة الى البيعة كما ظن (قوله مع التوكيل
 بالسم) أي الاسلام بأن يدفع الدراهم لآسان يستأجره على برمه لا فهو جائز كالبيع والشراء
 وقد تقدم التنبيه على هذه المسئلة في باب الوكالة بالبيع والشراء حيث قال هناك والمراد
 بالسم الاسلام لا قبول السلم فانه لا يجوز ابن كمال وأوضحناه بعبارة الزباجي فراجع وفي شرح
 الوهبانية قال في المبسوط وإذا ركا ان يأخذ الدراهم في طعام مسمى فأخذها الوكيل ثم
 دفعها الى الموكل فالطعام على الوكيل ولو كبل على الموكل الدراهم فرفض لان أصل التوكيل
 باطل لان السلم اليه أمره ببيع الطعام من ذمته الى ذمة الوكيل ولو أمره ان يبيع عين ماله
 على ان يكون الثمن على الأمر كان باطلا فكذلك اذا أمره ان يبيع طعاما في ذمته وقبول
 السلم من صنييع المشائس فالتوكيل به باطل اه (قوله لا يقبل عقد السلم) فاذا ركا ان
 يأخذ الدراهم في طعام مسمى فأخذها الوكيل الى آخر ما قدمنا في المقالة السابقة (قوله
 فلانناظر ان يسلم الخ) فروع على ما قبله لانه كالموكل على ما صرحوا به وفي هذه العبارة يجاز
 الحق بها بالاعتبار وهي مشتملة على مشأين احدهما يجوز للقيم أن يسلم من ربيع الوقف في
 زيته وحصره كالموكل بعقد السلم ثم رأس المال ون ثبت في ذمته كالمسئلة السابقة فهو
 مأمور بدفع به لمن غلة الوقف وليس المراد نبوته في الذمة متأخر اليه - إذا العقد بل المراد انه
 كالنبي في الذمة ثم ما يعطيه ~~بكون~~ بدلا عما وجب وهذا يعطيه في المجلس كالتوكيل
 بالنسبة ليصبح وان لم يكن الثمن ملكا أو نقول الثمن هنا معين أي رأس مال السلم لان مال الأمانة
 يتعين بالثمين ثانياً ما قد علمت ان قيم الوقف وكييل الواقف والوكالة أمانة لا يصح بيعها ولما

* صح التوكيل بالسلم
 لا يقبل عقد السلم
 فلانناظر ان يسلم من ربيع
 في زيته وحصره وليس له
 ان يوكل

مذهب الامام وعندهما لا تمنع في المعاملات والوكالة منها تأمل (قوله نعم في الملتقى) الذي
 في البحر عزوه الى الملتقى بالزون وهو كذلك في بعض النسخ وكذا في المنع ومن غير استدراك
 بينهم والوجه فيه ان الدراهم التي امر بعضهم من مديونه كانوا قائمة وقد تصدق من ماله مع
 قيامها فلا يكون منه برعافه لوجه الاستدراك بينهم لانهم لا تنافي عاقبها فان قيام
 الدين في ذمة المديون كقيام المال في يد الوكيل ط و ح (قوله جاز استخسانا) أي جاز
 قضاء لادبانه لانه لم يامر به بالشرع بمال معين بل بمال في ذمة المديون فكان بمنزلة ماله لو كانت
 الدراهم عنده كعات (قوله ومال القيمة غائب) والحاضر كذلك بالاولى ح (قوله جامع
 الفصولين) عبارته كأي البحر تقدم ماله من شيء ثم ائله ونوى الرجوع يرجع ديانة
 لا قضاء لم يشهد ولو نوبأ وطع ما أو أشهد انه يرجع فله ان يرجع لوجه مال والا فلا لوجوب ماله عليه
 حلبي ولو قنا أو شيا لا يلزمه رجوع وان لم يكن له مال لو أشهدوا الا لا ولو أنفق عليه الوصي من
 ماله ومال القيمة غائب فهو متطوع الان يشهد انه قرض عليه أو انه يرجع اه ونقل الشارح
 في آخر كتاب الوصايا ما يوافق هذا وما يخالفه فقهنا اضطرب كلامنا في الرجوع مطلقا
 أو بلاشهاد عليه والتحرير ما في أدب الاوصياء عن المحيط ان في رجوع الوصي بلاشهاد
 للرجوع اختلاف المشايخ والذي حرره سيد الوالدعة ان في المسئلة قولين أحدهما
 عدم الرجوع بلاشهاد في كل من الاب والوصي والثاني اشتراط الاشهاد في الاب
 فقط ومثله الام والوصي على اولادهم او علاله بان الغائب من شقة الوالدان الانفاق على
 الاولاد للبر والصله لا للرجوع بخلاف الوصي الاجنبي فلا يحتاج في الرجوع الى الاشهاد
 والقول الاول استحسان والثاني قياس ومقتضاه ترجيح الاول وعليه معنى المصنف ههنا
 وهذا كله في القضاء والله تعالى أعلم اه وتماه لقوائد على ذلك ههنا فراجع اه ان
 ثبت (قوله فروع) تذكر اربع ما يأتي قرينا أول الباب (قوله الوكالة المجردة) أي عن حضور
 خصم جاحدا ومقرها قال في البكائي ويجوز اثبات الوكالة لولاية بلا خصم حاضر وقدمنا
 انه لا يثبت التوكيل بشهود مضمون الحجة مالم يشهد الشهود بالتوكيل بناء على دعوى صحيحة
 فراجع اه (قوله لا تدخل تحت الحكم) يعني لا تثبت بسماع القاضي قال المولى عبد الحليم
 الوكالة المجردة ولو كانت وكالة عامة لا تتضمن الامر بالاداء ولا الضمان ومن ذلك تفرع على ذلك
 انه لا يجبر على الوكيل بالاعتاق والتدبير والكتابة والهمة من فلاذ والبيع وطلاق فلا قضاء
 دين فلا ان اذا غاب الموكل ولا يجبس الوكيل بدين موكله ولو كانت وكالة عامة لان ضمن ك
 في الاشياء اعترض عليه ان قارئ الهداية سئل هل يجبس الوكيل في دين وجب على موكله
 اذا كان للموكل مال تحت يدوك له وامتنع الوكيل من اعطائه سواء كان الموكل حاضرا
 أو غائبا اجاب نعم لا يجبر على دفع ما ثبت على موكله من الدين اذا ثبت ان الموكل أمر الوكيل
 بدفع الدين أو كان كفيلا والا فلا يجبس اه قلت هذا الاعتراض ساقط عن آخره لما ان ما في
 الاشياء مبنية على الوكالة المجردة وهي لا تتضمن الامر بالاداء ولا الضمان فيكون متبرعا في
 فله مالم يؤمر به لم يتعاق حق الغير بوكالة فيكون كالواهب حيث لا يجبر على التسليم (قوله
 ويانه في الدرر) يستغنى عنه بما يأتي من قول المصنف أول الباب الثاني ولا يصح الحكم

نعم في الملتقى لو أمره أن
 يتبع من مديونه ألفا
 ويتصدق فتصدق بالالف
 يرجع على المديون
 جاز استخسانا (وصي أنفق
 من ماله) المال ان (مال
 القيمة غائب فهو) أي
 الوصي كالأب (متطوع
 الا أن يشهد انه قرض
 عليه أو انه يرجع) عليه
 جامع الفصولين وغيره
 وعاله في الخلاصة بان
 قول الوصي وان اعتبر
 في الانفاق المكن لا يقبل
 في الرجوع في مال القيمة
 الا بالينة * (فروع) *
 الوكالة المجردة لا تدخل
 تحت الحكم ويانه في الدرر

المأمور بشراؤه وكل لا يجوز ولا ينقذ على الموكل وقضيته نفوذه على نفسه ويكون ضامنا
 مال الموكل لكن يبقى ماله كان المدفوع غير النقمة من مثلبا أو قيميا فاشترى لنفسه وكان
 المدفوع باقيا في يد من اشترى منه ماله وكل المطالبة بعين ماله أم يضمن الوكيل المثل
 أو القيمة محل تامل والظاهر الاول فتدبر كذا في الحوائث الجوفية (قوله بل يقع التقاص
 استحسانا) لان الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء لان الانفاق لا يكون بدون الشراء فيكون
 التوكيل به توكيلا بالشراء والوكيل بالشراء يملك النقمة من مال نفسه ثم يرجع به على الآخر
 وهذا لأنه لا يستحب مال الآخر في كل مكان وينفق له ما امره من غير قصد في شتر به له ويحتاج
 للنقمة من مال نفسه فلم يكن متبرعا لتحقيق القصد الآخر ونفقا للرجوع عن المأمور والقيام أن
 يكون متبرعا لأنه خاف أمره وأنفق ماله على غيره بغير أمره فيرد مال الموكل لان الموكل أمره
 ان ينفق من ماله لامن مال نفسه فلما أنفق من مال نفسه خاف وكان متطوعا وكما في المقدي
 والدرر * قال قاضي خان رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وأمره أن يتصدق بها فامسكها
 الوكيل وتصدق بعشرة دراهم من عنده جاز استحسننا وتكون العشرة له بالعشرة اه
 (قوله اذالم يصف الى غيره) أي غير مال الآخر سواء أضاف الى مال الآخر أو أطلق ومفهومه
 صرح به المؤلف في قوله وأضاف العقد الى دراهم نفسه (قوله فلو كانت وقت انفاقه
 مستهلكا) ومنه الشراء والصدقة وبه ما صرح في الجبر (قوله ولو بصرفه الدين نفسه)
 أو غيره (قوله أو اضاف العقد الى دراهم نفسه) هذا محمول على ما اذا لم ينو أو نوى لنفسه أما
 لو نوى موكلا فان الوكيل يصح أن يشترى من مال نفسه ويرجع على موكله لكن حيث
 اضاف الى دراهم نفسه كان الظاهر انه مشترها فلا يصدق قضاء وكذا بعد استملاكها افاده
 الرحقي (قوله وصار مشتر بالنقمة) ومثل وكيل النقمة وكيل الشراء عند محمد وهو الصحيح
 ولذا منى عليه المثل لان الوكالة تبطل بهلاك مال الآخر قبل الشراء خاتمة لكن ذكر فيها
 في مسألة النقمة أن الضمان قول محمد وعنده قول أبي يوسف وقدمه وفي البرازية أمره
 بانفق عشرة من عنده ليرجع فقال المأمور أنفق وكذبه الآخر وطالب المأمور ان يحلفه
 ما يعلم انه أنفق على أهله فله ذلك اه فافاد أنهم ما اذا اختلفا في أصل الانفاق فالقول لا منكر
 لو اختلفا في القدر فالقول لمن ذكر الزيادة وعلى مدعيه البيهنة فتاوى خير الدين وفيها
 لو اختلفا في القدر وقد دفع الآخر لأمور مالا لينفق منه كي قواين يتصدق المأمور وعنده
 ومال الى الاول فاحفظه * وفي البرازية قال استمدن وأنفق على زوجتي وأولادي الصغار كل
 شهر عشرة فقال نعت وصدقه المرأة وكذبه الآخر لم يصدق الا اذا كان الحسبكم فرضا لها
 ذلك لاختلافها ذلك باذن الحسبكم ولو كذبه الآخر وأراد المأمور عين الآخر حلف الآخر بالله
 ما تعلم انه أنفق على أهله كذا ولو زعم الآخر انه أنفق دون ذلك فالقول للمأمور ولا يشبه هذا
 الوصي (قوله لان الدراهم تعييز في الوكالة) فاذا هلك الدراهم قبل الانفاق أو قبل الشراء
 به في التوكيل بالشراء بطلت الوكالة فاذا أنفق عشرة من عنده كان متبرعا فلا يكون له أن
 يرجع على الموكل ولانه خالف الامر فيرد مال الموكل لان الموكل أمره بان ينفق من ماله لان مال
 نفسه فلما أنفق من مال نفسه خالف وكان متطوعا طعن عن الانفاق (أقول) ومقتضى ما تقدم انه

بل يقع التقاص استحسانا
 (اذالم يصف الى غيره) فلو
 كانت وقت انفاقه مستهلكا
 ولو بصرفه الدين نفسه
 أو اضاف العقد الى دراهم
 نفسه ضمن وصار مشتر يا
 لنفسه متبرعا بالانفاق
 لان الدراهم تعييز في
 الوكالة بهاية وبرزانية

باطنًا لانه ما قضى الا بمجرد التسليم فلم يكن قضاء في العقد ودوا القسوخ (قوله خلافا لهما) أي لا ييوسف ومحمد حيث قال لا يؤخر القضاء في الفصلين لان قضاء القاضي عندهما ينقذ ظاهرًا فقط اذا ظهر الخطأ ح وأراد بقوله في الفصلين فصل الرب بالعيب وفصل الدين عند ادعاء ما يبرئهم وقيل الاصح عند أبي يوسف انه يؤخر في الفصلين لان مذهبه ان القاضي لا يرد بالعيب على البائع ما لم يتخلف المشتري بالله ما رضى به بهذا العيب وان لم يدع البائع الرضا الى آخر ما قدمناه قريبا عن مذهبه (قوله فلوردها الوكيل الخ) مناف لما تقدم من ان القاضي لا يقضى بالرد للهـم الا ان يقال معناه لا ينبغي لذلك فلو فعله لم كان القضاء موقوفًا فان حضر المشتري وكذب البائع مضى القضاء على الصحة وان صدقه استردها تامل ح ولا تنس ما تقدم قريبا والمراد بردها أي بالقضاء يدل له قوله لان القضاء لا عن دليل الخ واذا كان الرد بدون قضاء فالحكم كذلك بالاولى ولا يقال انه لم يرد عليه لانه المقتدمة فكيف يقال فلوردها الخ فهذا تناقض لا ناقة قول لم يرد عليه أي لا يسوغ للقاضي الخفي أن يحكم عليه بالرد لانه لا يضر البائع لزوم القسوخ وقوله فلوردها عليه أي بقضائه غير حفي يرى ذلك لم يكن فسبحنا اتفاقا لان القضاء لا عن دليل الخ لكن به هذا التعديل يبطل ما عمل به ولا يمنع الرد على البائع الا أن يجعل هذا من المسائل التي لا ينقد فيها حكم القاضي حيث كانت لا عن دليل ولذا لا يسوغ للخفي ان يقضى بها فتأمل (وأقول) ان ردها أيضا على المشتري البائع عند الامام لا يكون الا بعد حلف المشتري لم يكن القضاء عن جهـه بل عن دليل ولوردها بلا حلفه لم يكن لذلك عنده الا أن يقال انه حكم به على قوله ما فاذا حضر وصدق على الرضا كان القضاء باطلا اتفاقا أو يقال ان البائع أسقط حقه في البيع فليتأمل (قوله فلا ينقد باطنا) اعترض بانه اذا جازت قض القضاء ههنا عند أبي حنيفة لمضاياي سبب كان لا يتم الدليل المذكور للفرق بين المسألتين (قوله أو الشراء) قيد به لما في البحر عن الخلاصة الوكيل يبيع الدينار اذا أمسكه وباع ديناره لا يصح والوكيل بالشراء اذا اشترى ما أمر به ثم أنفق الدراهم بعد ما سلم الى الأمر ثم نقد البائع غير حاجز واو اشترى بدنانير غير هاتم نقد دنانير الموكل فالشراء للوكيل وضمن للموكل دنانيره لانه عدى اه وبه يظهر ان التفصيل هو المختار خلافا لما أطلقه المصنف والشارح كما علمته مما نقلناه (قوله عن زكاة) الظاهر انه ليس بقيد خ ويدل عليه اطلاق ما يأتي عن المنتقى (قوله ناو بالرجوع) أي ناو يا جعل الذي قبضه من الموكل عوضا من صدقه من مال نفسه (قوله كذا قيد الخلاء) في الاشياء الخ الظاهر انه قيد في المسائل كالهالكين ديانة لان الوكيل في غير معين لا يقع ما فعله لو كالهالكين فان تصادف ما علم فلا كلام وان جحد الموكل نيته نظر الى نقد الثمن فان تقدمه من مال الموكل كان موكلاه والا كان لنفسه وكل ذلك في القضاء أما الديانة فالشراء لموكله متى نواه فيجرم على الموكل دفعه ان غلب على ظنه صدقه والواقع في مسئلته انه اشترى بغير مال الموكل فلا بد من النية (قوله حال قيامه) أما لو استهلكه ثم أنفق من عنده يكون متبرعا اجماعا لان الوكالة قد بطلت فدفع العوض الى غيره مال كغير امره تبرع كما قرره الاتفاق (قوله لم يكن متبرعا) اذا كان المال قائما قيل يقيد بفهمه انه لو اشترى بالمدفوع اليه شيئا أنفقه ثم اشترى به مال نفسه

خلافا لهما (فلوردها
الوكيل على البائع بالعيب
فحضر الموكل وصدق عليه
الرضا كانت له لا للبائع)
انقضا في الاصح لان
القضاء لا عن دليل بل
لوجه بل بالرضا ثم ظهر
خلافا فلا ينقد باطنا ثم اية
(والمأمور بالاتفاق) على
أهل أوبناء (أو القضاء للدين
(أو الشراء أو التصديق)
عن زكاة (إذا أمسك
فادفع اليه ونقد من ماله)
ناو بالرجوع كذا قيد
الخلاء في الاشياء (حال
قيامه لم يكن متبرعا)

الوكيل بالخصوصة تلك الاقرار كما علمت وهذا يخالف ما ذكر آخر العبارة من انه لو اقرب له لزمه أى
 لزم الموكل واعلمهم ان اولان تامل (قوله خلافا لفرق) فقال احاطه على علمه فان أى خرج عن
 الوكالة لان البيعة لما جاز سمعها عليه لما فيه امن اسقاط حقه في الخصوصة جاز ان يستخلف لمن يكل
 فثبت هذا المعنى ولا يـ حذيفة وأبى يوسف ان الوكيل قام مقام الموكل في الخصوصة والفاقته عن
 غيره لا يستخلف فيما يدعى قبله من الاستيفاء كالوصى اه شلى وفي العنابة ولم يذ كر محمد اما انه
 لا رواية عنه أو انه مع زفر قال بعضهم وقول زفر هو الحق اه ومنه في حاشية المولى عبد الحلیم
 (قوله بعيب في أمة) أى بردأمة بسبب عيب ح (قوله لم يرد عليه) أى لم يرد الوكيل على البائع
 ح (قوله حتى يحلف المشتري) يعنى لا يقضى القاضى عليه بالرد حتى يحضر المشتري ويحلف انه
 لم يرص بالبائع وهذا عند عدم البيعة فان أقام البيعة على الرضا قضى يلزم البائع (قوله والفرق
 الخ) أى بين هذه المسئلة حيث لا ترد الأمانة على البائع وبين الذى قبلها حيث يدفع الغريم المال
 الى الوكيل ح بزائدة (أقول) هذا الفرق بخلاف ما يأتى قرياً انه اذا صدقه كانت له انتفاها
 ولعل الاولى في التعليل ان يقال ان البائع منكر لاستحقاق الرد عليه فيكون القول قوله مالم
 يثبت عليه بين المشتري بخلاف الدين فانه قد اعترف باستعمال ذمته به ثم يريد الخروج عنه فلا
 يصدق الا بهرمان ولا شك ان البائع هناك دفع استحقاق الرد عليه والمدينون رافع لدين قد لزمه
 باعترافه والدفع أسهل من الرفع ولا يقال ان قوله هناك يرد عليه أى لا يقضى الحنفى بذلك وقوله
 لان القضاء لا عن دليل أى قضاء غير الحنفى لان القضاء يرفع الخلاف مطلقا سواء كان القاضى
 حنفيا أو غيراه الا فى مسائل مستثناة الا أن تجعل هذه المسئلة منها ولا يقال ان الحنفى قضى
 بخلاف مذهبه لان المعتمد فى المسئلة انه لا ينفذ قضاؤه فى ذلك ولا يقال معنى قوله لم يرد
 لا يفتنى أن يرد لانه خلاف المعروف فى مثل هذه العبارة وتا كذلك بقرينة مقابلة وهو دفع
 الغريم المال وبأس هو من قبيل يفتنى بل يجب ويرده قوله ان القضاء هنا فسخ لا يقبل النقض
 وصريح فى البحر والتبيين بان بعد القضاء لا يستخلف المشتري لعدم الفائدة لان القضاء ينفذ
 عند مظهر او باطنا (قوله فسخ لا يقبل النقض) لان التدارك ممكن هنا باسترداد ما قبضه
 الوكيل اذا ظهر الخطا عند مظهره ولا يمكن ذلك فى العيب لان القضاء هنا فسخ نافذ مظهر
 وباطنا عند أى حنفية رحمه الله تعالى فيصح القضاء يلزم ولا يستخلف المشتري بعد ذلك لانه
 لا ينفذ اذا لجوز فسخ القضاء وفى مسئلة الدين ليس فيه قضاء وانما فيه الامر بالتسليم فاذا ظهر
 الخطا فيه أمكن نزع منه ودفعه الى الغريم من غير نقض القضاء ولان حق الطالب فى الدين
 ثابت يفتنى لتحقيق الموجب فلا يمنع عن الوكيل استيفاءه مالم يثبت الغريم ما يقطع ولا
 كذلك العيب لانه لم يفتنى بثبوت حق المشتري فى الرد لاحتمال انه رأى العيب ورضى به وقت
 التسليم فيمنع ثبوت حقيقته فى الرد اه لا يوافقوا عند أبى يوسف ومحمد يجب أن لا يفرق بين
 المسئلتين بل يرد فيه ما قبل الاصح عند أبى يوسف أن يؤخر فى الفصلين لان من مذهبه ان
 القاضى لا يرد بالعيب على البائع مالم يستخلف المشتري بالله ما رضيت به هذا العيب وان لم يدع
 البائع الرضا فلا بد من حضور المشتري وحلفه اه (قوله بخلاف ما مر) أى من مسئلة الدين
 لان التدارك فيه ممكن باسترداد ما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطا عند مظهره لا اذا القضاء لم ينفذ

لان النيابة لا تجوز فى
 العين خلافا لفرق (واو وكلمه
 بعيب فى أمة وادعى البائع
 ان المشتري رضى بالعيب
 لم يرد عليه حتى يحلف
 المشتري) والفرق ان
 القضاء هنا فسخ لا يقبل
 النقض بخلاف ما مر

ويتبع الموكل أو يصرح حتى يحضر فيحلفه وكذا في الوكيل بالاستحقاق وبه صرح في الهبة
 (قوله ولو عقارا) أي فانه اذا برهن على الايقاع للموكل يقبل عنه الامام في الدين بخلاف
 العين ويوقف عنه حقه في الدين والعين كافي جامع الفصولين (قوله لان جوابه) أي المطلوب بما
 تقدم (قوله تسليم) أي اقرار بالدين وبالوكالة حيث قال أدبت لرب المال أو أبرأني منه فهو
 اقرار بالدين والوكالة ثم زعم الايقاع أو البراءة بلاينة فلا يقبل زعمه ووجه الاقرار خفي على
 قال السيد الخوئي وقد جملوا دعواه الايقاع لرب المال جوابا للوكيل اقرارا بالدين وبالوكالة
 وأنت ترى ان هذا لا يصلح لتعليل ما ذكره من أن الوكالة تثبت ولم تثبت الايقاع بمجرد
 دعواه فلا يؤخر حقه اهـ (قوله ما لم يبرهن) فاذا برهن على دعواه الايقاع مثلاً قبل على
 الوكيل وان كان وكيله بالقبض لان الوكيل به وكيل بالقبض ومختلف وكيل اجارة الدار
 وقبض الغنم له اذا ادعى بهض السكان انه يحل الاجرة او كاه وبرهن توقف ولا يحكم بقبض
 الاجر حتى يحضر الغائب بجر عن جامع الفصولين والفرق ان هذا وكيل في العقد خفي القبض
 له اصاله فلما ثبت على الغائب كان حكما على الغائب ابتداء وفي المسئلة السابقة هو وكيل
 بالقبض فقط والدين لم يثبت بعده مقدمي (قوله وله تحليف الموكل) أي على اخذ واستيفائه
 فلو كان غائبا للقاضي ان يحكم له بالدفوع فاذا حضر وحلف انه لم يقبله لم يبق الحكم على حاله
 وان نكل بطل الحكم ولزمه المال دون الوكيل ل فان كان المال ملك عند الوكيل فلا سبيل له
 عليه ولو اقام البينة على القضاء فان شاء اخذ به الموكل وان شاء اخذ منه الوكيل لو فاقما فان
 قال الوكيل قد دفعته الى الموكل أو ملك مني فاقول قوله مع يمينه وان قال امر في دفعته الى
 وكيل له أو غريم أو وجهه لي أو قضى من حق كان لي عليه لم يصدق وضمن المال اهـ (قوله
 لا الوكيل) ولو على عدم العلم باستيفاء الموكل اذا أقر لم ينفذ على موكله لانه على الغير
 وكذا أب طالب زوج بنته ابنا بالغه بغيرها وقال ابنتي بكر في منزلي وقال الزوج بل دخلت بها
 ولم يبق لها حق القبض صدق الأب لنفسه بالاصل والزوج يدعى العارض والاب ينكر
 ولا يحلف الاب انه لا يعرفه لم يدخله اذ لو أقر به لم يجز عليه المأصر جامع الفصولين (أقول) وهذا
 التعليل أظهر مما ذكره الشارح من ان الغيبة لا تجرى في العيين لانهم لا تظهر فيه لان هذه العيين
 على هذا الوجه لا يثبت فيها وكان الشارح تتبع الدرر فقدم برهن رأيت الوافي نقول عن صدر
 الشهر بعة ما يقوى هذا البحث واذا كان المدعى عليه يريد بذلك ابطال وكأفاه كأنه يقول له
 ان صحت وكالتك وحق خصومتك معي موقوف على بقاء الدين وأنت تعلم اداني اياه فوكلت لك
 بطله فانه ان أنكرت اداني فاحلف بالله ما علمه قال والحق ان ما قاله زفر قريب الى العواب
 * قال في نور العين عن الخلاصة وفي الزبائات في كل موضع لو أقر لزمه فاذا أنكر يستحلف الا في
 ثلاث مسائل وكييل ثم اوجدها فاد الراد والردا البائع تحليفه بالله ما علمه ان البائع رضى
 بالعيب لا يحلف فان أقر الوكيل لزمه * الثانية وكييل قبض الدين اذا ادعى عليه المدينون ان
 موكله أبرأ من الدين واستحلف الوكيل على العلم لا يحلفه ولو أقر به لزمه (يقول الحقير) لم يذكر
 الثالثة في الخلاصة وفي الثانية نظر اذ المقرب هو البراءة الذي يدعيه المدينون فكيف يتصور
 لزمه على الوكيل اهـ (أقول) وفي كلام الفصولين من أنه لو أقر به على موكله لم يجز اشكال لان

ولو عقارا (اليه) أي الوكيل
 لان جوابه تسليم ما لم يبرهن
 وله تحليف الموكل
 لا الوكيل

ذو اليد لم يؤمر بالدفع له اذا كان عينا في يد المأذون عنه ولا نه أقرانه وكيل صاحب المال بقبض الوديعة
أو الغصب بعد موته فلا يصح كمالوا أقرانه وكيله في حياته بقبضه وان كان المال ديناً على المقر فعلى
قول محمد الاول يصدق ويؤمر بالدفع اليه وعلى قوله الاخير وهو قول أبي يوسف لا يصدق ولا
يؤمر بالتسليم اليه وان كان اقراراً على نفسه لكنه اقراراً على الغائب من وجه ودعوى ابراهمة
نفسه يدفع المال له فانه لو تحقق موته ما برئ بالدفع اليه بصحة امر القاضي بذلك حتى لو حضر
الوارث وانكر وصايته لا يلتفت اليه ولا له ولاية اتباع الغريم فيؤدي الى أن يبرأ من الدين
بلا حجة بخلاف لو أقر بوكالته في حياته لانه لو حضر وانكر كان له أن يتبعه يدينه لان امر
القاضي بالدفع لم يصح كذا في التبيين عن النيسابري لكن قال في جامع القسوين في بحث أحكام
الوكلاء موفرق بينه وبين الوكيل بوجهين أحدهما ان للقاضي ولاية نصب الوصي فلو قضى
بدفعه يكون اقراره ودياً الى اسقاط حق الغير وهو برائة ذمته بدفعه اليه بخلاف الوكالة
اذا القاضي لا يملك نصب الوكيل والثاني انه لو قضى بدفعه اليه يصير وصياً في جميع المال
بخلاف الوكيل انتهى (قوله عالم يبرهن) وعليه فاذا برهن الوكيل بقبض الوديعة يؤمر الوديعة
بدفعه اليه كما تنهيه من الوصي (قوله ودعوى الايضا كوكالة) فاذا صدقه وذو اليد لم يؤمر
بالدفع اليه اذا كان عينا الى آخر ما قدمناه (قوله يدفع الى بعض الورثة) أي جميع ما عليه (قوله
ولو وكاله بقبض مال) أي كان له على غيره (قوله أو اقراره) أي الموكل بأنه ملكي قال في جامع
القسوين ادعى أرضاً وكاله انه ملك موكل يبرهن فقال ذو اليد انه ملكي وموكل أكثر به فلولم
يكن له يمينه فله أن يحلف الموكل لا وكيله فوكاله لو غاب القضاة أن يحكم به موكله فلو حضر
الموكل وحلف انه لم يقله بقي الحكم على له ولو نكل بطل الحكم اه وبه يظهر ما في كلام
الشارح من قوله ولو عاقد اقراره قوله عالم يبرهن لانه وان برهن في العين يدفعها كما مروى ولم يذكر
حكم ما اذا نكل الطالب عن اليمين وحكم ما اذا برهن المدينون على الايضا وفي جامع القسوين
وان نكل عن اليمين لزمه المال دون الوكيل لي فان كان المال عند الوكيل فلا سبيل له عليه انما
هذا مال الطالب الاول وقد قامت اليمينه على القضاء فان شاء أخذه الموكل وان شاء أخذ المال
من الوكيل ان كان قائماً فان قال الوكيل قد دفعته الى الموكل وهلك منى فاقول قوله مع يمينه
وان قال أمرني فدفعته الي وكيل له أو غيره لم له أو وهبه لي أو قضى لي من حق كان لي عليه
لم يصدق وضمن المال اه قال الاخير الرمي قوله ولم يذكر حكم ما اذا نكل الطالب عن اليمين الخ
الاقرار مثل النكول (وأقول) ولم يذكر الشارح في هذه المسئلة ما اذا أنكر رب المال الوكالة
والذي يظهر ان الامر يرجع فيه الى مسئلة دعوى الوكالة عن الغائب في أخذ الغريم المال من
الوكيل ان كان قائماً ويضمنه ان استملكه واذا هلك لا يرجع له عليه الا اذا ضمنه أخذاً
من قولهم ان دعواه الايضا اقرار بالدين وبالكالة فتأمل وراجع المتن قول فاني لم أر من صرح
بذلك والله تعالى أعلم هذا * ويقرب من هذا الجواب ما ذكره الاصحاب في تعليل المسئلة بقولهم
وهذا لانه لو لم يكن محققاً عنده في طلب الدين ما اشتغل بذلك فصار كما اذا طالب منه الدين فقال
أوفيتك فانه يكون اقراراً ولم يثبت الايضا بمجرد دعواه فيؤمر بالدفع اليه كمالوا أقرانه بالوكالة
مترجماً تأمل اه (قوله دفع المال اليه) فيه اشارة بأنه لا يحبس حتى يحلف الموكل بل يدفعه

قال يبرهن ودعوى الايضا
كوكالة فليس اودع ميت
ومد يمينه الدفع قبل ثبوت
انه وصي ولولا وصي فدفع
الى بعض الورثة برئ عن
خصمته فقط (او وكاله
بقبض مال فادعى الغريم
فأبى فقط حق موكله) كاداه
أو ابراه أو اقراره بأنه ملكي
(دفع) الغريم (المال)

المودع بزعمه فهو كمنعه من الما وكل ولو سلمها له فما سكت في يده وأنكر المودع الوكالة يضمن المودع
بتسليمه وله تحليفه انه ما وكاله فان كل برئت ذمته وان حلف ضمن ولا يرجع على الوكيل لان في
زعمه المودع ظالم بتضمنه والمظالم لا يظلم الا اذا ضمنه عند الدفع كما مر ولو دفع له ولم يصدقه على
الوكالة يرجع عليه مطلقا كانت العين موجودة أو لا ولو كانت فائئة أخذها في كل الوجوه لانه
ملكها بالضمن ولو اراد استردادها لم يملكه واختلافه في الملتقط أو أقر بالقطعة لرجل هل
يؤمر بالدفع اليه بجر * قال في جامع الفصولين واذا قبض رجل وديعة رجل فقال رب الوديعة
ما وكالته وحلف على ذلك وضمن المستودع الرجوع على القابض ان كان بعينه فهو حزم ربه وكذبه
في الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل او صدقه ولم يشترط الضمان عليه والارجع بعينه لو فائتا
وبقيته لو هالك (أقول) لو صدقه ودفعه بلا شرط ينبغي أن يرجع على الوكيل لو فائتا إذ غرضه
لم يحصل فله نقضه على قياس ما مر في الهداية من ان المديون يرجعون بصدقهم الى وكيل صدقه
لو باقيا **ك**ذا هذا والله تعالى أعلم اهـ فوات ما يحتمل مستفاد من كلام الركا في كاه وغيره خافي
(أقول) وهذا كله اذا لم يثبت وكالته بالبينه فلو أقام بينه بانه وكيل بقبضها فانه يؤمر بدفعها فلو
امتنع مع ذلك ضمن اذا كان بعد حكم الحاكم الشريعي المستوفى شرائطه الشرعية فلو أقامها
ولم يقض عليه بالدفع لا يضمن تأمل (قوله خلافا لابن الشحنة) فيه ان ابن الشحنة نقل رواية
عن أبي يوسف انه يؤمر بالدفع فقط وما هنا هو المذهب المشهور فلا معارضة ومنه يعلم ان
ما ادعاه السيد الخو من أنه لا يؤمر بالدفع اليه اجماعا فيه نظر أبو السعود (قوله مطلقا) أي
صدقه أو كذبه أو سكت (قوله ما مر) من أنه يكون ساعيا في نقض ما أوجبه للغائب (قوله
وكذا الحكم لو ادعى شراهما من المالك) أي مثل ما ذكر من الحكم لو ادعى رجل شرا الوديعة
من المالك وصدقه المودع (قوله لم يؤمر بالدفع اليه) لانه مادام حيا كان اقرارا بملك الغير لانه
من أهله فلا يصدق ان في دعوى البيع عليه (قوله لانه اقرارا على الغير) أي بانه باع ماله أي وأنه
وكله في قبضه فهو علة للمشتكين (قوله ولو ادعى) أي الوارث أو الموصى له لا الوكيل كما توهمه
العمي لان المودع لا يؤمر بالتسليم الى مدعي الوكالة اصلا ح وفيه أن الوكيل به هذه الدعوى
صار وارثا أو موصى له وخرج عن الوكالة (قوله لا تنافه) على ملك الوارث أو الموصى له
وينظر ما الفرق بين مدعي الارث ومدعي الوصية ومدعي الشرا وان علل في مسئلة الشرا بانه
اقرارا على الغائب بالبيع فهما أيضا اقرارا على المودع بالموت وبان هذا وارثه فليتأمل (قوله اذا
لم يكن على الميت دين مستغرق) فان كان ودفع الوديعة الى الوارث بغير أمر القاضي ضمن ولو
أدى مديون الى الوصى بغير اصلا جامع الفصولين واعل المراد بالمستغرق ما يحتاج كلها أو
بعضها في قضائه ط وكذا يضمن ان لم يكن مستغرقا ودفع الى الوارث بلا أمر القاضي على
ما يستفاد من سياق كلام البحر معزى الى جامع الفصولين (قوله ولا بد من التلوم فيها) أي في
صورتي الوارث والموصى له ولم يبين مدة التلوم والظاهر تفويضه الى رأى القاضي وقد تقدمت
هذه المسائل في متفرقات القضاء وتقدم الكلام عليها (قوله لا يؤمر به) أي بالدفع لعدم
اتفاقهما على ملك المدعى ولو لم يقل في صورة دعوى الوصية لم يترك وارثا لم يكن ذوا اليد خصما
وقد بد دعوى الارث والوصية للاحتراز عن دعوى الايصاء اليه فانه لو ادعى الايصاء اليه وصدقه

خلافا لابن الشحنة واودفع
لم يملك الاسترداد مطلقا
لما مر (وكذا) الحكم
(لو ادعى شراهما من
المالك وصدقه) المودع
لم يؤمر بالدفع لانه اقرارا
على الغير (ولو ادعى
اتفاقها بالارث او الوصية
منه وصدقه امر بالدفع
اليه) لا اتفاقهما على ملك
الوارث (اذا لم يكن على
الميت دين مستغرق) ولا بد
من التلوم فيها للاحتقال
ظهور وارث آخر (ولو
أنكر ماله أو قال لا أدري
لا) يؤمر به

الرجوع عليه في مثل هذه الصورة وكذا من مسئلة الخمين لان الاب انما يقبضه وكالة عن ابنته
 تامل (قوله) وكذا يقبضه اذ لم يصدق عليه على الوكالة) فانه يرجع عليه لانه انما دفع له على رجاء
 الاجازة فاذا انقطع رجاءه يرجع عليه (قوله) بعم صورتي السكوت (والتكذيب) أى عدم
 تصديقه بسكوته أو بتكذيبه لانه لا اصل في السكوت عدم التصديق (قوله) ودفع له ذلك
 على زعمه الوكالة) فانه يرجع عليه كما ذكرنا (قوله) فهذه أى الثلاثة (قوله) فان ادعى الوكيل
 هلاكه أى في صورته ما لا ضمان عليه به لانه وهى ماعد المسائل الثلاثة (قوله) أو دفعه لموكله
 صدق الوكيل بحافه) بدعواه الضياع أو اداء المال للموكل لانه أمين ادعى ايصا الامانة الى
 مستحقها فيصدق في برافئته ولا يصدق فيها اذا ضمن ما لا ضمان منه وكذلك في بقية الصور
 السابقة والاولى ذكر هذه المسئلة بعد قوله الماروان ضاع لاعلا بتصديقه تامل (قوله) وفي
 الوجوه كلها) وهو ما اذا دفع مع تصديق أو تكذيب أو سكوت ضمنه عند الدفع أو قال الاخذ
 قبضت منك على انى أبرأتك من الدين اهـ (قوله) ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب) لان
 المؤدى صار حقا للغائب اما ظاهرا أو محققا فلا نصارى كما اذا دفعه الى فصولى على رجاء الاجازة يملك
 الاسترداد لاحتمال الاجازة هداية وهو أحد قوانين كافى جامع القمولىين قال العلامة المقدسى
 وعندى اشكال في المنع لاسيما اذا منع عنه عدم الامانة حوى وعلى القول بالاسترداد لو دفع
 الى رجل ايدهه الى رب الدين فله أن يسترد لانه وكيل المدين وقيل لان من باشر التصرف
 اغرض ليس له أن ينقضه ما لم يقع اليأس عن غرضه (قوله) أو على اقراره بذلك) بقى لو كان
 الوكيل مقرا في الحال رعايتهم من كلام الشارع انه يلزمه الدفع والنظر الى كونه قد تعاق
 حق الغائب فيما يقبضه ولا يملك ابطال حقه باقراره فينبغى أن لا يعتبر اقراره فيما يرجع (قوله)
 لم يقبل) أى ما ذكرنا ما بالنظر للبرهان فعدم القبول ظاهر وما بالنظر الى ارادة الاستخلاف
 فالمراد به أنه لا يمكن من استخلافه ومع هذا لا يكون له حق الاسترداد ولو قال لم يقبل وليس له
 استخلافه اسكان أظهر ط بزيادة (قوله) لسعيه في نقض ما أوجبه للغائب) وهو المدفوع فانه
 حقه ويريد الدافع الرجوع فيه وهذا في صورتين وفي الاولى لانه ائنة على النفي (قوله) تقبل
 لان النقض من الموكل لان الثابت بالبيان كالثابت بالعيان (قوله) وورثه غريمه) أى مدونه
 (قوله) أو ووجه له) أى وحب الموكل الدين للمدين لان هبة الدين من المدين ابراء ولو أبرأ
 الغريم المدين بعد قبض الدين يرجع عليه به فكذا يرجع على وكيله هذا اذا كان قائما ولو حكا
 وكذا لو كان هالكا ولم يصدق على الوكالة أمان صدقة فقد جعله آمنا فلا ضمان عليه
 في الهالك وكذا فيما اذا ادعى الدفع الى الموكل بمينته (قوله) الا اذا صدقه على الوكالة
 فيما اخذ قائما ولو حكا لاهالكا (قوله) حاف ما يعلم) في بعض النسخ ما علم وعبارة العيني ما يعلم
 ان الطالب وكاله يقبض دينه فاذا حاف لم يدفع اليه وان شكك قضى عليه بالمال للوكيل اهـ
 وعن أبى حنيفة انه لا يحافه لان حق التعليف بناء على انه خصم ولم يثبت بالجهة (قوله) صدقة
 المودع) واذا لم يصدق له لا يؤمر بالدفع بالاولى (قوله) لم يؤمر بالدفع اليه على المشهور) لانه اقرار
 بمال الغير بخلاف ما اذا ادعى انه وكيل يقبض الدين لانه اقرار بمال نفسه اذا الدين بقضى بماله
 لا بعينه فلو هلك الوديعة عنده بعد ما منع لا يضمن وينبغي أن يضمن لانه منع من وكيل

(وكذا) يقبضه (اذا لم
 يصدق على الوكالة) بعم
 صورتي السكوت
 والتكذيب (ودفع له ذلك على
 زعمه) الوكالة فهذه أسباب
 للرجوع عند الهلاك
 (فان ادعى الوكيل هلاكه
 أو دفعه لموكله صدق)
 الوكيل (بحافه وفي
 الوجوه) المذكورة (كأها)
 الغريم (ليس له الاسترداد
 حتى يحضر الغائب) وان
 برهن انه ليس بوكيل أو
 على اقراره بذلك أو اراد
 استخلافه لم يقبل لسعيه
 في نقض ما أوجبه للغائب
 نعم لو برهن ان الطالب حكا
 الوكالة وأخذ من المال
 تقبل بجر ولومات الموكل
 وورثه غريمه أو ووجه له
 اخذ قائما ولو هالك كان فيه
 الا اذا صدقه على الوكالة
 ولو اقر بالدين وانحكر
 الوكالة خلف ما به لم ان
 الدائن وكاله عيني (قال انى
 وكيل يقبض الوديعة
 فصدقه المودع لم يؤمر
 بالدفع اليه) على المشهور

(قوله بان استمالة) أي الوكيل فانه يضمن مثله الاولى بدله تأمل فان ادعى الوكيل هلاكه
أو دفعه الى الموكل سلمه على ذلك وان مات الموكل وورثه غيره أو وهبه وهو قائم في يد الوكيل
أخذ منه في الوجوه كلها ولو هالكه ضمنه الا اذا صدقه على الوكيل كافي اخلاصة (قوله وان
ضاع) أي المقبوض في يد الوكيل وكذا لو ادعى مدعي الوكيل دفعه الى موكله كانه مضمون
يأتي (قوله لا) أي لا رجوع عليه (قوله علام بصدقه) لانه بصدقه اعترف انه محق في
القبض والظالم هو الطالب بالاخذ منه ثانياً والمظالم لا يظلم غيره فان قلت يرد على هذا ان أحد
الابنين اذا صدق المدينون في دعواه الاية بالامية وكذبه الآخر ورجع المكذب عليه بالنصف
فان للمدينون الرجوع على المصدق بالنصف ان كان لاميته تركه غير الدين مع انه في زعمه ان
المكذب ظالم في الرجوع عليه قلت أجيب عنه بان الرجوع على المصدق لا يكونه أقر على أبيه
بالدين (قوله الا اذا ضمنه عند الدفع) بان يقول أنت وكيله لكن لا آمن ان يجحد الوكيل
ويأخذ مني ثانياً فيضمن ذلك المأخوذ فيصح لاضافة سبب الوجوب كقوله ما غصبك فعلى
وما ذاب لك عليه فعلى لان مأخذه ثانياً غصب وما يأخذه الوكيل أمانة لا يصح ضمانه
لانه صدقه ما على انه وكيله وانظروا في التمسيد والتخفيف فعلى التمسيد ان يضمن
الغريم الوكيل فالضحية المستمرة عائد الى الغريم والبارز الى الوكيل ومعنى التخفيف ان يضمن
الوكيل المال الذي أخذه الدائن من الغريم لا الذي أخذه الوكيل فالضحية المستمرة في وكاله
عائد الى الوكيل والبارز الى المال (قوله اقدر ما يأخذه) في بعض النسخ باللام وهو تناسب
التمسيد وفي البعض بالباء لان المكفول به هو ما يأخذه الدائن كانه قال له ان أخذه الدائن
منك شيئاً فانا كفله وما يأخذه الدائن ظالم في زعم الاخذ خذ من الغريم انه وكيله
والدافع بصدقه فتكون من قبيل قواهم ما غصبك فلان فعلى فيكون الرجوع بقدر ما أخذه
الدائن لا يرجع بما أخذه الوكيل من المدينون لانه أمانة في زعمها والكفالة هي التجوز في الوصل
على بعض الذين عند ضمان الوكيل ونحوه يرجع على الوكيل بقدر المصالح عليه (قوله
لما أخذه الوكيل) أي لا يرجع بما أخذه الوكيل من المدينون أي انما وقع الضمان على
مأخذ الدائن ثانياً على ما ذكرنا على ما أخذه الوكيل لأمينته فيده (قوله لانه أمانة) أي في
زعمها والامانة لا تجوز به الكفالة (قوله لا تجوز به الكفالة) وفيه انه تقدم ان الوكيل
بالقبض تصح كذا التمسيد والجواب بانهم الموكل فيما تقدم وهذا للمدينون في نفس ما يأخذ وهو
امانة فلا ينعقد غرامة (قوله أو قال) أي مدعى الوكالة (قوله على اني أبرأتك من الدين) كان
وجهه والله تعالى أعلم ان كلام القابض والدافع متصادقان على الوكالة عن الدائن وقول
القابض قبضت منك على اني أبرأتك يحتمل ان يريد براءة الاستيفاء وبراءة الاسقاط فان كانت
براءة الاسقاط فقد جعلها في مقابلة ما قبضه وان كانت براءة الاستيفاء فكانه اعترف بانه
استوفى ما عليه من الدين فاذا رجع الدائن بدية يرجع عليه بما قبضه في مقابلة الاسقاط لانه
بتمتة البيع فقد اتم له السلامة بأخذ المدين كذا في براءة الاستيفاء لانه حيث أخذ منه تبين
بطلان استيفائه فيرجع عليه بما استوفى وهو مشكل لان في زعمهم ان المستوفى ثانياً ظالم
باستيفائه وانه قد برئت ذمة المدينون بقبض الوكيل وان الوكيل أمين فيما قبض فما وجهه

بان استمالة فانه يضمن
مثله خلاصة (وان ضاع
لا) علام بصدقه (الا
اذا) كان قد ضمنه عند
الدفع اقدر ما يأخذه
الدائن ثانياً لا ما أخذه
الوكيل لانه أمانة لا تجوز
به الكفالة فليعلم وغيره
(أو قال له قبضت منك على
اني أبرأتك من الدين) فهو
كما لو قال الاب للخن عنده
أخذ مهر بنته أخذ منك
على اني أبرأتك من مهر
بنتي فان أخذته البنت ثانياً
رجع الخن على الاب فكذا
هذا برأية

الكفالة عدم صحة الوكالة ابتداء فجعله باطلا للوكالة توسع لان ابطال الشيء بعد ثبوته (قوله اما قلنا) من أنها أقوى (قوله للبائع) المناسب للاموكل (قوله لم يجوز) استشكله الشرنبلالي بوكيل الامام يبيع الغنائم ودفعه أبو السعود بغيره من أنه سفيره وبعده فلا تحققة عهده (قوله لما مر أنه يصير عاملا لنفسه) لان حق الاقتضاه لانه من حقوق العقد وهو اصل فيه السكن الذي مر عكسه وهو عدم جواز بوكيل الكفيل للاموكل المذكورة والعلة هنا أن الحقوق ترجع اليه فاذا ضمن على المشتري الثمن فكأنه كفل مطلوبه لنفسه وهو محال لان الكفالة ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل مطابقة او ديناً ومن المحال أن يصير له مطالبة على نفسه او دين عليه والبائع يطلب الثمن فلو كان كفيلا للبائع كان كافلا لنفسه ولا معنى له (قوله رجع) أى على موكله بالبائع (قوله باطلانه) أى باطلان الضمان واذا كان الضمان باطلا وقد أدى بحكم الضمان كان الاداء باطلا ايضا لان المبنى على الباطل باطل ولان حكم الوكالة الفاسدة أنه لو أدى على ظن لزومه الله أن يرجع عما أدى (قوله وبدونه) أى الضمان (قوله لا) أى لا يرجع (قوله انبرعه) قال في الشرنبلالية واثباته أن يقول التبرع حصل في أدائه اليه بوجهة الضمان كادائه بحكم الكفالة عن المشتري بدون أمره فليتأمل اه ولا يخفى أن التبرع في المقيس عليه انما هو في نفس الكفالة وأما الاداء فهو ملزم به شاء أو أبى بخلاف مسئلة انما على أنه اذا أدى على حكم الضمان لا يسمي متبرعا بل هو ملزم به في ظنه وقد ذكر المسئلة في الخاتمة ونفاها عنها في الهنديّة من غير تعرض لهذا التفصيل وعبارة الاولى الوكيل بالبائع اذا باع وكفل بالثمن عن المشتري لانصح كفالته اه وفي الهنديّة ولو صالح الاصر عن الثمن الذي على المشتري على عبده للوكيل بعينه أو قضى الوكيل الثمن عن المشتري كان ذلك جائزا وبما المشتري وبصير العبد له وكل ولا يكون للوكيل أن يرجع بشئ لاعلى الاصر ولا على المشتري (قوله فصدقه الغريم) ويصح اثبات النوكيل بالبيّنة مع اقرار المدينين به بجر (قوله أمر بدفعه) أى أمر ارجاء سراج أى في مال نفسه لان الديون تقضى بامثالها بخلاف اقراره بقبض الوديعة الا أنّ لان فيها ابطال حق المالك في العين (قوله عملا باقراره) لان ما يدفعه خالص حقه ولان المدينون انما يقضى الدين من مال نفسه عما في ذمته فاقراره انما هو على نفسه فينفذ (قوله ولا يصدق لو ادعى الابناء) أى لا يثبت الايقاع بجر دعو بل ان برهن على ذلك صح لان الوكيل بالقبض لا يعلل الخصومة وسيأتي متنا في قوله ولو تركه بقبض مال فادعى الغريم ما يسطح حق مركاه الخ (قوله والا أمر الغريم بدفع الدين اليه) أى الغائب ثانيا انفساد الاداء لانه لم يثبت الاستيفاء حيث أنكر الوكالة فقوله بانكاره الباه السببية ومع ظرف متعلني بالمصدوق له أى مع أن انفساد بسبب الانكار مع الامين على عدم الوكالة وفي البصر عن البرازية ولو ادعى الغريم على الطالب حين أراد الرجوع عليه أنه وكل القابض وبرهن يقبل ويبرأ وان أنكر حلفه فان نكل برى اه وفيه عنهما أيضا وان أراد الغريم أن يحلفه بالقلم ما وكالته له ذلك وان دفع عن سكوت امس له الا اذا عاد الى التصديق وان دفع عن تكذيب امس له ان يحلفه وان عاد الى التصديق لكنه يرجع على الوكيل اه فاطلاق الشارح في محو التقييم تأمل (قوله ورجع الغريم به) أى بما دفعه ان باقيا يده لانه ملكه وانقطع حق الطالب عنه

لما قلنا (وكيل البائع اذا ضمن الثمن للبائع عن المشتري لم يجوز) لما مر أنه يصير عاملا لنفسه (فان أدى بحكم الضمان رجع) باطلانه (وبدونه لا) تبرعه (ادعى أنه وكيل الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم أمر بدفعه اليه) عملا باقراره ولا يصدق لو ادعى الايقاع (فان حضر الغائب فصدقه) في التوكيل (فبها) ونعمت (والأمر الغريم بدفع الدين اليه) أى الغائب (ثانيا) انفساد الاداء بانكاره مع عينه (ورجع) الغريم (به على الوكيل ان باقيا في يده ولو حكاه)

فوكاه ببيع سلعته وايضا منه الى رب الدين فباعها واخذ الثمن وهلك من مال المديون
 لاسبالة ان يكون قاضيا ومقتضا فاقالوا - لا يصلح ان يكون وكيله لالمطلوب والطالب في
 القضاء والاقتضاء - ا قال في البحر ولا يخالفه ما في الوقعات الحسامية المديون اذا بعث
 بالدين على يد وكيله فخامه الى الطالب واشهره ورضى به وقال ان ترى شيئا فذهب واشترى ببعضه
 شيئا وهلك منه الباقي قال بعضهم لهم لثمن مال المديون وقال بعضهم من مال الطالب وهذا
 اصح لان امره بالامر بمنزلة قبضه - ا لان ما في القنية فيما اذا سبق توكيل الطالب وما في
 الوقعات فيما اذا سبق توكيل المطلوب كما لا يخفى (قوله بخلاف كقبيل النفس) محتمل الكفيل
 بالمال وقيد الزباني بان يوكاله بالخصومة قال في البحر وليس بقيد اذ لو وكله بالقبض من المديون
 صح - ا قال الجدل العيني وقيد بقوله الكفيل بالمال لانه يجوز توكيل الكفيل بالنفس
 بالخصومة لان الواحد يقوم بهم - ا والاولى ان يقول بدل الخصومة بقبض المال وهذا
 لان الوكالة والكفالة لا يجتمعان فتي صحت احدهما باطلت الاخرى اذا تواردتا الى محل
 واحد بخلاف كقبيل النفس فانه يصح توكيله بقبض المال لاختلاف المورد (قوله
 والرسول) اي قبض الدين نصح كقالاته المطلوب لانه سفير وكذا ينبغي ان يصح لو وكله
 المديون بقضاء دين مرسله ولو وكيل الامام يصح كقالاته بمن ماباعه من الغنائم لعدم رجوع
 الحقوق اليه كما مر في خيار العيب من ان الامام ووكيله امين والامين لا ينتصب خصما (قوله
 ووكيل الامام) مقتضى كونه سفيرا انه لا يلحقه عهد وهو كذلك (قوله والوكيل بالتزويج)
 لانه سفير ومثله الولي وقدم في النكاح (قوله حيث يصح ضمانهم) العبارة هكذا في الدرر معزية
 الى كقالاته التبيين ولا يخفى ان المقابلة تقتضي ان يقول حيث يصح توكيلهم والخطب - ا -
 ح (اقول) اي لان قوله بخلاف كقبيل النفس مقابل لقوله وبطل توكيل الكفيل بالمال يعني
 ان كقبيل النفس يصح توكيله من المكفول له فقتضى هذه المقابلة ان يكون المراد من قوله
 والرسول وما عطف عليه توكيلهم ايضا مع ان المراد ضمانهم فقول الجلي والخطب - ا -
 ليس المراد منه ان اراد توكيلهم هذا جازة لان الرسول والوكيل لا يوافقان بل مراده انه
 وان كانت المقابلة تقتضي ذلك الا ان المراد غير ذلك مقتضى هذا الايماس - ا - هل مقتضى
 اعمامه والذي - ا - له ان المتصور وما يجتمع فيه الكفالة والوكالة فكانه قال لا يجتمعان الا
 في كقبيل النفس والرسول الخ - ا - لکن لا يظهري في مسئلة وكيال الامام ببيع الغنائم
 (قوله لان كلامهم سفير) اي معبر عن غيره فلا يلحقه العهد (قوله بخلاف العكس) اي في
 قوله وبطل توكيل الكفيل بالمال فان الوكالة تضعف من الكفالة لعدم لزومها فلا تصلح
 ناسخة لكن اذ الوضوح ان ارتباطه بقول الشارح فتصلح ناسخة اظهار الفرق بينهما لم يكن تكرارا
 تام (قوله وكذا كلما صحت الى قوله بطات وكالاته) تكرار محض مع ما قبلها - ا - قال
 ط والذي في متن المنع الذي - ا - دي الوكيل بقبض الدين اذا كفل صح وطلت الوكالة تقدمت
 عن الكفالة أو تأخرت - ا - ولا تكرار فانه اول تدافع وقد يقال لما ذكر بعض ما دخل تحت
 القاء - ا - بين عمومه بقائه مدة كايه ومثله هذا لا يسمى تكرارا والاحسن ملاحظة ارتباطه
 بقول الشارح فتصلح الى آخر ما قدمه امره بيا (قوله تقدمت الكفالة أو تأخرت) في عدم

(بخلاف كقبيل النفس
 والرسول ووكيل الامام
 ببيع الغنائم والوكيل
 بالتزويج) حيث يصح
 ضمانهم لان كلامهم سفير
 (الوكيل بقبض الدين
 اذا كفل صح وتبطل
 الوكالة) لان الكفالة
 اقوى للزومها فتصلح
 ناسخة (بخلاف العكس
 وكذا كلما صحت كزالة
 الوكيل بالقبض بطات
 وكالاته تقدمت الكفالة
 أو تأخرت)

قوله بخلاف كفايل النفس حيث يصح توكيله بالخصومة لان الواحد يدقوم به ما عني
 وزياحي (قوله) كما لا يصح لو وكاله بقبضه من نفسه (لماسه) ما من استحالة كونه قاضيا
 ومقتضيا (قوله) أو عبده) أي الماذون المديون لانه يصير عاملا لنفسه من حيث انه حفظ
 العبد على نفسه من بيع الغريم له كما تظهره الطعطاوى (قوله) لان الوكيل متى عمل
 لنفسه) أي فقط بطلت أي الوكالة (قوله) الا اذا وكل المديون ببراءة نفسه) أي هي مستثناة من
 هذه القاعدة فانها أجزت مع كونه عاملا لنفسه وايسر خارجة عنه لان شرط الوكالة كونه
 عاملا لغيره لا كونه غير عامل لنفسه كما قاله المصنف لان مسئلة الكفالة والحالة كذلك
 فان كلاً منهما عامل لنفسه وغيره ولم تجز وكالهما لانه تملك وايسر توكيله كما قاله الزياحي
 اذ لو كان كذلك لم يصح رجوع الدائن منه قبل ابراء المديون نفسه مع انه يصح لكن يحتاج الى
 معرفة ارجاها من لقاء ردة أفاده الرحي وقال الرمي واقتال ان يقول القليل لا يكون الا
 بعد ابراءه نفسه وبعده لا يصح رجوعه فتأمل (قوله) فيصح) قال في البحر وأورد على
 بطلان توكيل الكفيل بالمال العامل بانه عامل لنفسه توكيل المديون ببراءة نفسه فانه صحيح
 مع كونه عاملا لنفسه والتحقيق في جوابه ما في منية المتي من قوله ولو وكاله ببراءة نفسه
 يصح لانه وان كان عاملا لنفسه به بتقرب ذمته فهو عامل لرب الدين باسقاط دينه وشرط
 الوكالة كونه عاملا لغيره لا كونه غير عامل لنفسه اه اذا علمت ما ذكر فلا ريبه اقول
 المؤاف لان الوكيل متى عمل لنفسه بطلت الا أن يعمل على ما اذا كان العمل لنفسه محضا
 ط قال العلامة المقدسي بعد ذلك كرمه مسئلة توكيل الكفيل بالمال المذ كورة ونقض
 بتوكيل المديون ببراءة نفسه من دين عليه صح وان عمل لنفسه وأجيب بالمنع مستدما
 ذكره شيخ الاسلام انه لا يصح على خلاف ما في الجامع واثنى لم فالبراءة تملك بدليل أنه يرتد
 بالرد وايسر بتوكيل وأجاب في المنية بان شرط الوكالة كونه عاملا لغيره لا كونه غير عامل
 لنفسه وزعم بعضهم أنه هو التحقيق وفيه نظر لانه اذا كان عملا واحدا هو لنفسه فلا يجتمع
 مع كونه عاملا لغيره واعترض بان عمل الوكيل لنفسه ضعي ليكون الموكل أصليا في باب الوكالة
 والضمانيات قد لا تعتبر وأجيب بنع ذلك بل الاصل وقوع التصرف لنفس العامل اه
 (قوله) ويصح عزله قبل ابراءه نفسه) ولو كان ذلك تملك كما قال الزياحي وتبعه العيني لم يصح
 رجوع الدائن منه قبل ابراءه نفسه مع أنه يصح بجر فان قلت اذا تكفل بماتوكيل بقبضه
 صحت الكفالة وبطلت الوكالة فيمكن ان لا يصح توكيل الكفيل بالمال وتبطل
 الكفالة قلت انما صح تكفيل لو كفل لان الكفالة أقوى لكونها لازمة فكانت نائمة
 بخلاف العكس كما في لزياحي لكن قوله فكانت نائمة يقتضي كون الكفالة به بالوكالة مع
 أن ذلك لا يتعين قال المصنف الكفالة بالمال مبطلة للوكالة تقدمت الوكالة أو تأخرت (قوله)
 أو وكل المحتال المحيل بقبضه من الحال عليه فيه أن المحيل اتقل الدين من ذمته بالا حالة وصار
 أجنبيا فلم يصح توكيله بالقبض وأجيب بانه ساع في تحصيل براءة نفسه فانه اذا مات المحتال
 عليه مقلسا أو انكر الحوالة ولا يراجع الدين على المحيل (قوله) بالقبض) يصح أن يتعلق
 بوكيل (قوله) فنية) عبارتها كما في المنع ولو وكاله بقبض دينه على فلان فاختبر به المديون

(كما لا يصح) (أو وكاله بقبضه)
 أي الدين (من نفسه) أو
 عبده) لان الوكيل
 متى عمل لنفسه بطلت الا
 اذا وكل المديون ببراءة
 نفسه فيصح ويصح عزله
 قبل ابراءه نفسه اياه
 (أو وكل المحتال المحيل
 بقبضه من الحال عليه)
 أو وكل المديون ووكيل
 الطابا ببالقبض لم يصح
 لاستحالة كونه قاضيا
 ومقتضيا فنية

لان ولا يتم انظرية ولا نظرية في الاقرار على الصغير وأما التفرغ من الموكل حصل مطلقا غير
 مقيد بشرط النظر فيدخل تحته الانكار والاقرار جميعا غير أن الاقرار صحته تختص بمجلس
 القضاء على ما ذكرنا كذا في الكفاية (قوله - حتى لا يدفع اليه المال) أي بان وكاه أن يخصام
 عنه عن دعوى يسع فاقتر عليه بأنه باع فانه لا يملك قبض الثمن من مدعى الشراء (قوله
 للتناقض) لانه زعم انه مبطل في دعواه وذر (قوله والاس - تنافى على الظاهر) أي ظاهر
 الرواية ومثله استثناء الانكار فيصح منه ما في ظاهر الرواية قال المصنف في ولو استثنى الموكل
 بالخصوصية الاقرار فعن أبي يوسف انه لا يصح وعن محمد انه فرق بين الطالب والمطلوب
 وصححه من الطالب دون المطلوب ومنه له صحة استثناء الانكار في ظاهر الرواية وجهه في
 الصغرى قول محمد خلافا لابي يوسف وعمل قول محمد بان الانكار قد يضر الموكل بان كان
 المدعى وديعة لموا انكر الوكيل لا تسمع منه دعوى الهالك والرد ونصح قبل الانكار وبقي
 قسم ثالث وهو لو وكاه غير جائز الاقرار والانكار قبل لا يصح لعدم بقاء قدر تحته وقبل يصح
 لبقاء السكوت كذا في البرازية والماصل ان المسئلة على خمسة أوجه الاول أن يوكل
 بالخصوصية فيصير وكيله ما الثاني أن يستثنى الاقرار فيكون وكيله بالانكار فقط الثالث
 عكسه فيصير وكيله بالاقراء فقط في ظاهر الرواية الرابع أن يوكل بالخصوصية جائز الاقرار
 فيكون وكيله ما الخامس أن يوكل به غير جائز الاقرار ففيه اختلاف المتأخرين ولا يصير به
 مقر لانه يمكن انه وكاه بالاقراء خوف الشغب والخصوصية وأن لم يكن عليه شيء لأن كل أحد
 لا يقدرا عليها وفي الخلاصة ولو كان التوكيل بسؤال الخصم واستثنى الاقرار وموصولا صح
 ومنفصلا لا يصح ولو استثنى الاقرار والانكار قبل لا يصح لعدم بقاء قدر تحته وقبل يصح
 لبقاء السكوت بجزء البرازية (قوله ولا يصير به مقرا) يعني التوكيل بالاقراء صح
 ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقرارا من الموكل وعن الطواويس معنى أن يوكل
 بالخصوصية ويقول خاصم فاذا رأيت لحوق مؤنة وخوف عار - لي فاقتر بالمدعى يصح انذاره
 على الموكل كذا في البرازية قلت وبظهر منه وجه عدم كونه اقرارا ونظيره صلح المذكر
 (قوله وبطل توكيل الكفيل) أي توكيل الدائن الكفيل وسبب في هذا في قوله بخلاف
 العكس ففيه تكرار (قوله بالمال) متعلق بالكفيل أي بقبض المال من المدين ومورنه
 اذا كان لرجل دين على آخر وكفيل به رجل فوكل الطالب الكفيل بقبض ذلك الدين من
 المدعى عليه الاصل لم يصح التوكيل عيني (قوله لا يصير عام لانفسه) أي لان الوكيل
 هو الذي يعمل لغيره ولو صحها - هذه الوكالة صار عام لانفسه ساعيا في براءة ذمته فانه عدم
 الركن فيبطل ولانه مطالب بالمال وفي طلبه من المدين الذبح عن نفسه ولان حق الطالب له
 بعد أدائه المال لئلا يورثه المكفول له بقبضه صار كأنه جعل له المطالبة مع أن المطالبة حقه
 فلا يصح قال في البحر واذا بطلت الوكالة في مسألة الكتاب وقبضه من المدين وهذا
 في بده لم يملك على الطالب اه وأورد عليه أنه كما هو ساع في براءة ذمته ساع في تحصيل المال
 للطالب ولو أبرأه عن الكفالة لان نقاب صحبة لوقوعها باطلا ابتداء كالوكيل عن غائب فانه
 يقع اطلاقه اذا بلغه فاجاز لم يجوز وتقييد الكفالة بالمال الاح - تراز عما - يأتي متنا من

حتى لا يدفع اليه المال
 وان برهن بعده على الوكالة
 للتناقض وذر (وكذا اذا
 استثنى الموكل (اقراره)
 بان قال وكاه بالخصوصية
 غير جائز الاقرار صح
 التوكيل والاستثناء على
 الظاهر بنزبه (فلو أقر
 عنه) أي الفاضل
 (لا يصح) (وخرج) به (عن
 الوكالة) فلان مع خصوصية
 دور (وصح التوكيل
 بالاقراء ولا يصير به) أي
 بالتوكيل (مقرا) يجوز
 (وبطل توكيل الكفيل
 بالمال) لا يصير عام - لا
 لنفسه

عدل اه وهذا أحسن مما قدمنا عن نور العين تأمل هذا ولكن المذكور في المنع متناهما وافق
لما في الاشياء فانه ذكر بعد قوله لا يجبر عليه الا اذا كان وكيلًا بالخصومة بطلب المدعى وغاب
المدعى عليه وكانه ساقط من المتن الذي شرح عليه الشارح تأمل (قوله كالمس) أي عن الاشياء
في شرح قوله والوكيل بفضاء الدين لا يجبر عليه (قوله بخلاف الكفيل) أي بالخصومة ويراجع
تصورها ويمكن ان تصور بان يكفل عن شخص بما ذاب عليه وأقر بخصمه سائمة وأدعى الطالب
ألفا فانه يخصم فيها ثبت على المدعيون (قوله لا يسمع على الوكيل) أي ويحكم بالمال على المدعى
عليه ويتبع الدائن بدفعه (قوله ويصح اقرار الوكيل) يعني اذا ثبت وكالة الوكيل بالخصومة
وأقر على موكله سواء كان موكله المدعى فاقربا أو المولى أو المدعى عليه فاقربا وثبوتها عليه
درر وقال زفر لا يصح ولا ينفذ عليه لانه أنى بغير المأمور به لانه مأمور بخصومة عنه في مجلس
القاضي وما أنى به من اقرار جواب فلا يصح وبه قات الثلاثة وهو قول أبي يوسف وأولانا
ان التوكيل صحيح فيدخل تحته بملك الموكل الجواب مطلقا ويراد بالخصومة مطلق الجواب
عرفا لانهم سبهم ان ذكر السبب وأراد السبب وهو شائع عيني (قوله بالخصومة) متعلق بالوكيل
(قوله لا بغيرها) أي لا يصح اقرار الوكيل بغير الخصومة أي وكالة كانت كوكيل الصلح
أو القبض أو الملازمة ويصح اقراره وكيل القبض بالقبض والدفع للموكل برأيه وسبق صحة
اقراره بالقبض مهر غير البالغ ومهر البالغ - البكر وصحة دعوى وكيل البيع قبض الثمن
(قوله مطلقا) أي سواء كان بمجلس القاضي أو غيره قال في الشريعة لا يملك بالخصومة احتراماً
عن الوكيل بالصلح فانه لا يملك الاقرار لان الوكيل بالخصومة انما يملك الاقرار لكونه من افراد
الجواب والصلح - المنة لا لخاصة زاده اقلنا الوكيل بالصلح لا يملك الخصومة والوكيل بالخصومة
لا يملك الصلح لان الوكيل بعقد لا يباشر عقداً آخر (قوله بغير الحدود والقصاص) متعلق باقرار
أماهما فلا يصح اقرار الوكيل بهما على موكله للشبهة بجر (قوله استحصانا) راجع الى قوله
وصح اقرار الوكيل بالخصومة ووجهه ان التوكيل صحيح وصحته تتناول ما يملكه وذلك مطلق
الجواب بالاقرار أو الانكار دون أحدهما عينا فينصرف اليه بغير بالخصومة وصح أبو يوسف
اقراره مطلقا وبطل - له زفر مطلقا وهو القياس لانه مأمور بالخصومة وهي منازعة والاقرار
ضدها لانه مسالم والمزاولة لا يتناول ضده والقياس ان يصح عند غير القاضي لان الوكيل
قام مقام الموكل واقراره لا يختص بمجلس القضاء فكذلك نائبه ووجه الاستحصان في الاول ان
حقيقة الخصومة لا تحمل شرعا فملت على ما يحتمل وهو مطلق الجواب وهو صادق على الانكار
والاقرار ووجه التخصيص بمجلس القاضي انه انما وكالة بالخصومة - حقيقة لا تكون الا عند
القاضي فلم يكن وكيلًا في غيره لان غير مجلس القاضي ليس محلًا لخصومة التي هو وكيل فيها
اكنه يخرج عن الدعوى كما قال وان اعزل الوكيل الخ (قوله وان اعزل الوكيل) أي عزل
نفسه لاجل رفع الخصم واني ورد عزمي زاده قال في الهداية لو اقيمت البيعة على اقراره في
غير مجلس القضاء يخرج من الوكالة اه (قوله بهذا الاقرار) الواقع في مجلس القاضي لاجل
دفع الخصومة ومنه - ذلك الاب والوصي اذا أقر في مجلس القاضي لا يصح اقرارهما سوى
أي وينعزلان في تلك الحادثة برأيه فلا يدفع المال اليهما هداية وانما لا يصح اقرارهما

(بخلاف الكفيل)
كالمس) بطلب المدعى
فانه يجبر عليه للاقرار
(وكاله بخصومة وأخذ
حقه من الناس على
أن لا يكون وكيلًا فيما
يدعى على الموكل جاز) هذا
التوكيل (فلا يثبت)
الوكيل (المال) أي لموكله
(ثم أراد الخصم الدفع
لا يسمع على الوكيل) لانه
ليس بوكيل فيه درر
(وصح اقرار الوكيل
بالخصومة) لا بغيرها مطلقا
(بغير الحدود والقصاص)
على موكله (عند القاضي
دون غيره) استحصانا (وان
اعزل الوكيل) أي
بهذا الاقرار

ان موكله سلم الشفعة أو أبرأ عن العيب وان الهبة بعوض وان حصته في القسمة كذا ط
 (قوله ابن مالك) عبارة أما وكيل القسمة بان وكل أحد الشر يكتن رجل بالقسمة مع شر بكة
 فقال ان شر يكتن أسد توفي نصيبه وأنكر الوكيل فاقام الشريك البيعة على الاستيفاء فانها
 تقبل وأما أخذ الشفعة بان أقام المشتري البيعة على الوكيل بأخذ الشفعة على ان الموكل سألها
 تقبل لكونه وكيلًا وأما الرجوع في الهبة بان أقام الموكل الهبة على ان الواهب أخذ
 عوضاً أو أحدث فيه زيادة تقبل وأما الرد بالعيب بان وجد المشتري بالمبيع عيباً فوكل رجلاً
 بالرد به فقال البائع رضي المشتري بهذا العيب وأنكر الوكيل فاقام البائع البيعة على الرضا
 تقبل كما في التاجية اه * قال من لا مسكن الوكيل ينقل المرأة والمملوك من بلد الى بلد اذا
 أقامت المرأة البيعة على الطلاق او المملوك على العتاق لا تقبل على اثبات الطلاق أو العتاق
 وتقبل في قصر يد الوكيل - في قصر الغائب انتهى كما اذا أقام الخصم البيعة ان الموكل عزله
 عن الوكالة فانها تقبل في حق قصر اليد لا في حق ثبوت العزل استحسننا والقياص ان يسلم الى
 الوكيل لان البيعة قامت لا على خصم فلم تعتبر وجه الاستحسان انه خصم في قصر يده لقيامه
 مقام الموكل فتم قصر يده في القبض والتم لم يفتقر قصر يده بجر (قوله) وكذا لا يقبضه درهم ادون
 درهم) معناه لا يقبض منفرداً فلو قبض شيئاً ادون نئ لم يبرأ الغريم من شيء جامع القهواين
 لكونه مختافاً ولو أسد توفي جميعه به - لم يجره ذلك هلك عليه لخالفته ويرجع الأمر على الغريم
 كما في المسئلة مثله السابقة وفي جامع القهواين وكيل قبض الودعة قبض بعضهم اجاز فلواصر
 ان لا يقبضهم الا جميعاً فقبض بعضهم اذعن ولم يجز القبض فلو قبض ما بقي قبل ان يملا الا اول
 جاز القبض على الموكل اه قال في البحر ولو احتمل الطالب بالماء على آخر لم يكن للوكيل
 بالقبض ان يقبضه من الختم الملبس به ولا من الاول وان توى المال ورجع الى الاول فالوكيل
 على وكالته وكذا لو اشترى الموكل بالمال عبداً من المطلوب فاستحق من يده اوده بعيب بقضاء
 بعد القبض أو بغير قضاء قبل القبض أو بخيار فالوكيل على وكالته وكذا لو كان قبض الدراهم
 فوجد هازيها ولو أخذ الطالب منه كذلاً لم يكن للوكيل ان يتقاضى الكفيل والمقبوض في
 يد الوكيل بمنزلة الودعة ولو وجد الكفيل زبواً أو ستوفة فردته فانه يفتن ان يضمن قياساً ولكن
 استحسن أن لا ضمنه انتهى (قوله) لان يده كيدته وفي نسخة يديه لان يد الوكيل كيد الموكل
 وهذا هو الذي في المنع والبحر وغيرهما وفي نسخة لان يده أمانة ولا يصلح تعاليلها لما قبله وانما
 يحسن لقوله فلا سيل له على الوكيل (قوله لا يجبر عليها) ما لم يرغب موكله فاذا غاب يجبر عليه الدفع
 الضرر كما تقدم نقله عن الاشياء (قوله في الاشياء لا يجبر الوكيل الخ) عبارة لا يجبر الوكيل اذا
 امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في ثلاث مسائل اذا وكله بدفع عين ثم غاب أو يبيع رهن شرط
 فيه أو بعده في الاصح أو يخصومة بطلب المدعي وغاب المدعي عليه واظهاره أراذله نقل
 المذكور الاشارة الى مخالفتها في الاشياء فان ما نقله من جلة الثلاث كما تقدم قبل هذا الباب
 كما ذكرنا انه يجبر الوكيل بخصومة بطلب المدعي اذا غاب المدعي عليه وقد تبع المصنف صاحب
 الدرر وقال في العزيمة لم يجد هذه المسئلة هنا في المتن ولا في الشروح ثم أجاب كالشربة لا
 بانه لا يجبر عليها يعني ما لم يرغب موكله فاذا غاب يجبر عليها كما ذكره المصنف في باب الرهن يوضع عند

ابن مالك (أمره بقبض
 دينه وأن لا يقبضه الا
 جميعاً فقبضه الا درهم ما
 لم يجز قبضه) المذكور (على
 الأمر) لخالفته له فلم
 يصبر وكيله (و) الأمر له
 الرجوع على الغريم بكنهه
 وكذا لا يقبض درهم ما
 دون درهم بجر (فلو لم
 يكن للغريم بيعة على الايقاف
 فتقضى عليه) بالدين (وقبضه
 الوكيل فضاع منه ثم برهن
 المطلوب على الايقاف)
 للموكل (الاسئلة) دليل له
 للمدين (على الوكيل
 وانما يرجع على الموكل) لان
 يده كيدته ذخيرة (الوكيل
 بالخصومة) ومثله اذا أبي
 الخصومة (لا يجبر عليها)
 في الاشياء لا يجبر الوكيل
 اذا امتنع عن فعل ما وكل
 فيه اربعة الا في ثلاث

أصح الأقاويل والاختيارات والنسب في الموصل وصدر الشريعة فمد باقائه البيعة عليه
 على استيفاء الموكل أو برأيه لأنه لو ادعى ديناً على الموكل وأراد مقاصصته به لا يكون الوكيل
 خصماً عنه وهي واقعة الفتوى وكذلك لو ادعى المشتري على وكيل البائع قبض ثمن المبيع
 عيباً أو أراد رده عليه لا يكون خصماً فيه كما يدل عليه الكلام الآتي وهي واقعة الفتوى أيضاً
 تأمله تفهم والذي ذكره في المجتبى شرح القدوري كالصريح فيما قلناه فإنه قال والوكيل بقبض
 الدين وكيلاً بالخصوص فبعضه عند أبي حنيفة فقول له فيه أي في الدين يمنع كونه وكيلاً بالخصوص في
 غيره كادعاء المدينون الدين وكادعائه العيب في واقعة الحال فتأمل أفاده الرمي وأفاد أيضاً أنه
 يؤخذ من هذا أن الجاني بملك الخصومة مع مستأجر الوقف إذا ادعوا استيفاء الناظر
 لأن الناظر إذا أقام جأياً صار وكيلاً عنه في القبض لماعلم به وهي واقعة الفتوى اهـ
 * قال في البحر من أحكامه أي الوكيل بقبض الدين أنه يقبل قوله في دعوى القبض والهالك
 في يده والرفع إلى موكله لكن في حق برائة المدينون لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير
 الاستحقاق حتى لو استحق انسان ما أقرا الوكيل بقبضه وضمن المستحق الوكيل فإنه لا يرجع
 الوكيل على موكله (قوله خلافاً لها) فلا تقبل البيعة عليه باستيفاء الموكل أو برأيه فلا يبرأ
 لكن تقهر مريد الوكيل حتى لا يقبل من قبضه بل يوقف الأمر إلى حضور الغائب ولا يبيح حنيفة
 أنه وكاله بالتملك لأن المدينون تقضي بأمثالها الذقبض الدين نفسه لا يتصور لأنه جعل استيفاء
 العين حقه من وجه وأما كان كذلك لئلا يمتنع قضاء دين لا يجوز الاستبدال بها كبذل السلم
 والصرف فاشبهه الوكيل بأخذ الشفعة والرجوع في الهبة والوكيل بالشراء والشفعة والرد
 بالعيب وهذه الأشياء به بأخذ الشفعة حتى يكون خصماً قبل القبض كما يكون خصماً قبل الأخذ
 هنا لك إذا الوكيل بأخذ الشفعة خصم في الأبحاث ولا يصير خصماً فيما إذا ادعى عليه تسليم
 الآخر لما فيه من إبطال حق الموكل لكن المعتقد أنه ينتصب خصماً وتسمع عليه البيعة
 وتوضحه في البحر (قوله لو وكيل الدائن) أي موضع الخلاف بين الإمام والصاحبين في وكيل
 الدائن (قوله ولو وكيل القاضى) يعني إذا وكاله القاضى بقبض دين الغائب كما تقدم في باب
 المنقود (قوله كوكيل قبض العين) فإنه لا يلائل الخصوصية لأنه أمين محض فاشبهه الرسول حتى
 لو وكاله بقبض عبده فبرهن ذواليد أن الموكل باعه إياه وقف الأمر حتى يحضر الغائب استفساراً
 والأصل في هذه المسائل أن الموكيل باستيفاء عين حقه لم يكن وكيلاً بالخصوص لأن التوكيل
 وقع بالقبض لا غير ويمكن حصوله بالخصوص فلا حاجة إلى جعله وكيلاً بغير ما وكل به وإن وقع
 بالتملك كان وكيلاً بالخصوص لأن التملك إنشاء تصرف وحق العقد يتعلق بالعاقلة لأنه لا يمكن
 التحصيل إلا به والخصوصية من جملة أفعال الصاحبان جعل الوكيل بقبض الدين وكيلاً باستيفاء
 عين حقه حكماً ولا الوقبض أحد الشرى بيمين شيأ من الدين كان لا تخران يشاركه فيه ومعه في
 التملك ساقط حكماً حتى كان له أن يأخذ به بلا قضاء ولا رضا كما في الوديعة والغصب فلا ينتصب
 خصماً كما في الوكيل بقبض العين وعنده الوكيل بقبض الدين وكيلاً بالتملك لأن الدينون تقضى
 بأمثالها إلا أن المقبوض ليس ملكاً للموكل بل بدل عنه إلا أن الشرع جعل ذلك طرئاً
 للاستيفاء فاتصّب خصماً بتبيين المصداق (قوله فيما كهما مع القبض اتفاقاً) فتسمع البيعة عليه

الخصوصية خلافاً لهما
 وكيل الدائن ولو وكيل
 القاضى لا يملكها اتفاقاً
 كوكيل قبض العين اتفاقاً
 وأما وكيل شفعة وأخذ
 شفعة ورجوع هبة ورد
 بعيب فبها كهما مع القبض
 اتفاقاً

عينا كان المتقاضى أو دينا حتى لو هلك المال في يدهم لك على الموكل لان الوكيل بالشيء وكيل
 بانعامه وانعام الخصومة والمتقاضى يكون بالقبض وفي غير الافكار وروى عن أبي يوسف انه
 لا يملك القبض (قوله واعلم في الجهر العرف) أي حيث قال وفي الفتاوى الصغرى التوكيل
 بالمتقاضى بعقد العرف ان كان في بلدة كان العرف بين التجار ان المتقاضى هو الذي يقبض
 الدين كان التوكيل بالمتقاضى توكيلا بالقبض والافلا اه وليس في كلامه ما يقتضيه اعناده نعم
 نقل في المنع عن السراجية ان عليه الفتوى وكذا في القهستاني عن المضمهرات (قوله ولا الصلح
 اجماعا) لانه غير ما وكل فيه لان الوكيل بعقد لا يملك عقدا آخر قال في الذخيرة لا يجوز زال وكيل
 يقبض الدين ان يهبه من المديون أو يبرئه أو يؤخره الى أجل (قوله ورسول المتقاضى ذلك
 القبض) لانه بمنزلة الرسول في القبض ط ولانه كالمرسل والجهب من كون الرسول يملك القبض
 بانفاق لا الوكيل مع انه اعل حال من الرسول (قوله أرسلتكم أو كن رسولا في إرسال
 وأمرتك بقبضه توكيل) بخالف هذا ما في مجموعة مؤيد زاده عن التتارخانية ضرورة التوكيل
 ان يقول المشتري لغيره كن وكيلاء في قبض المبيع ومودة الرسول ان يقول كن رسولا
 عني أو يقول أمرتك بقبضه اه فقد جعل المأمور رسولا وهو الموافق لما في الزيلعي (قوله
 خلافا للزيلعي) حيث جعل من الإرسال أمرتك بقبضه قال في المنع قال قلت فما الفرق بين
 التوكيل والإرسال فان الإذن والأمر توكيل كما علمت من كلام البدائع من قوله لا يجاب
 من الموكل ان يقول وكنت بكذا أو افعل كذا وأذنت لك ان تفعل كذا ونحوه قلت الرسول
 ان يقول له أرسلتكم أو كن رسولا عني في كذا وقد جعل الزيلعي منها في باب خيار الرؤية أمرتك
 بقبضه وصرح في النهاية في معربا الى القوائد الظهيرية انه من التوكيل وهو الموافق لما
 في البدائع اذا لفرق بين افعل كذا وأمرتك بكذا اه وهذه عبارة الجهر في أول كتاب الوكالة
 وذكر في باب خيار الرؤية عن المهرج الفرق بين الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد الى
 الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل واليه الإشارة بقوله تعالى يا أيها الرسول بلغ
 وقوله وما أنت عليهم بوكيل وفي القوائد ضرورة التوكيل ان يقول المشتري لغيره كن وكيل
 في قبض المبيع أو وكنت بقبضه ومودة الرسول كن رسولا عني في قبضه أو أمرتك بقبضه أو
 أرسلتكم بقبضه أو قل ان لا يدفع المبيع اليك وقيل لفرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر
 بان قال قبض المبيع فلا يسقط الخيار اه فقد جعل المأمور رسولا موقفا للزيلعي فتأمل
 (قوله ولا يملكها أو وكيل الملازمة) لان الملازمة لا تنتظمها (قوله كمالا يملك الخصومة وكيل
 الصلح) لان الصلح مائة لا تخصه وهو غير ما وكل به (قوله ووكيل قبض الدين يملكها)
 أي الوكيل بقبض الدين يملك الخصومة مع المديون عند أبي حنيفة حتى لو أقيمت عليه البيعة
 على استيفاء الموكل أو ابراءه تقبل عنه بخلاف العيينة وقال لا يكون خصمه أو هو رواية
 الحسن عن أبي حنيفة لان القبض غير الخصومة وليس كل من يؤتمن على المال جهة لدى
 في الخصومات فلم يكن الرضا بالقبض رضاه بجر والذي في جامع النصولين في الفصل الخامس
 ويوقف عنده في الكل العين والدين والحق أن نواها أقوى وهو رواية عنه كذا في عدة
 وغيره اه ملخصا ومثله في نور العين لكن في تصحيح العلامة فاسم وعلى قول الامام الجبوري في

واعلم في الجهر العرف
 (و) لا (الصلح) اجماعا بجر
 (ورسول المتقاضى يملك
 القبض لا الخصومة) اجماعا
 بجر أرسلتكم أو كن رسولا
 عني إرسال وأمرتك
 بقبضه توكيل خلافا
 للزيلعي (ولا يملكها) أي
 الخصومة والقبض (وكيل
 الملازمة كمالا يملك الخصومة
 وكيل الصلح) بجر (وكيل
 قبض الدين يملكها) أي

وتجوز الوكالة بكل عقد ويجوز للموكل مباشرة وقال في الهداية كل عقد جازان بعقده
الا ان لنفسه جازان يوكل به غيره والاصر في صورة الوصي كذلك فانه كما يجوز للوصي ان
يشترى مال اليتيم لنفسه عند ظهور النفع يجوز ان يوكل فيه غيره فيشترى الوكيل ولم يقولوا
كل ما بعده الانسان لنفسه جاز ان يكون وكيله فيه حتى يتم ما ذكره من خروج مسئلة
الوصي اهـ وعليه فعبارة الاشياء به مقررصة والاولى ان تكون كما لو ايجوز التوكيل
بكل ما بعده الموكل بنفسه كائنه عليه الحموى (قوله الا الوصي) الاستثناء غير صحيح لان
مسئلة الوصي لم تدخل في الاصل الذي ذكره حتى يخرج عنه فان الشراء فيه مالم يقع من وكيل
الوصي وانما وقع من الوصي بطريق وكالته عن الغير (قوله فله ان يشترى مال اليتيم لنفسه)
اى اذا كان النفع ظاهرا كافي الاشياء وغيره (قوله لا لغيره بوكالة) وذلك لان الحقوق من جانب
اليتيم ترجع اليه ومن جانب الاصر كذلك فيؤدى الى المضادة بخلاف نفسه وهذا اذا كان
وصى الاب كائنه في باب الوصي والاصل ان من ملك تصرفا بالاصالة او الولاية العامة يملك
تأديتها اعتبارا بآلية الاعيان ونشرطه ان لا يؤدى ذلك التقويض الى التضاد والتناقض وهو
ان يجعل المفوض اليه متبولى طرفي امر يحتاج الى الايجاب والقبول كبدالة المال بالمال فانه
يؤدى الى ان الواحد يصير قاضيا ومقتضيا ومسلما ومتسلما وذلك متحقق هنا وهذا تناقض في
الاحكام الشرعية والاحكام الشرعية فضاء عن هذا الاصل محمد في الجامع الكبير كما
في الحواشي الحموية (قوله جاز التوكيل بالتوكيل) وهذا معلوم مما مر انه لو اذن له بالتوكيل
جاز فلو وكاله ان يوكل فلا تافى شره كذا فقهه بل واشترى الوكيل رجعا بالنق على المأمور وهو على
أمره ولا يرجع الوكيل على الاصر اى الاول اشياء والله تعالى أعلم واستعذرا الله العظيم

(باب الوكالة بالخصومة والقبض)

الا الوصى فله ان يشترى مال
اليتيم لنفسه لا لغيره بوكالة
وجاز التوكيل بالتوكيل
*(باب الوكالة بالخصومة
والقبض)*
(وكيل الخصومة والتقاضى)
اى أخذ الدين (لا يملك
القبض) عند زفر وبه
ينفى افساد الزمان

المكانات الخصومة مهجورة شرعا بآثارها والخصومة هي الدعوى الصحيحة أو الجواب
الصريح بنعم أو لا وقد سبق (قوله والقبض) الواو بمعنى أو الجوزة للجمع وقد زاد في المسائل
على الترجمة فقد ذكر وكيل الملازمة والتقاضى وغير ذلك (قوله والتقاضى) أى الطلب وهذا
في العرف وفي أصل اللغة القبض لانه تفاعل من تقاضيت ديني واقتضيت بمعنى أخذت وبقي
تمامه فربما ذكر حكم صورة الاجتماع ليعلم انه حكم التوكيل باحدهما بالاولى (قوله اى
أخذ الدين) هذا لغة ومعناه عرفا المطالبة عناية وكان عليه ان يذكر هذا المعنى فانهم ينو الحكم
عليه مع العلم بان العرف قاض على اللغة ولا يخفى عليك ان أخذ الدين بمعنى قبض فلو كان
المراد المعنى اللغوي يصير المعنى الوكيل بقبض الدين لا يملك القبض وهو غير مقول تدبر قال
بعض الفضلاء تفسير التقاضى هنا باخذ الدين ائتمسا ما ينبغي فان الوكيل باخذ الدين هو الوكيل
بقبضه والوكيل بقبضه له قبضه بالاجماع بل المراد بالتقاضى المطالبة به واللاحاح به على المدين
فحينئذ التقاضى بهذا المعنى كالوكيل بالخصومة له الخصومة فيه عند القاضى وليس له
القبض قال في التبيين المطالبة غير القبض قالو كبل به الا يملك القبض فجعل التقاضى هو
المطالبة وهو المناسب اهـ (قوله عند زفر) وعندنا ثلثة ثلاثة يملك القبض وهو ظاهر الرواية

جواب المتأخرين قال في الواقعات وبه يفتى أفاده أبو السعود (قوله ولا يشترى الا الطعام والكسوة الخ) قال في البحر و ليس لوصي الام ولاية التصرف في تركة الام مع حضرة الاب أو وصيه أو وصى وصيه أو الجد وان لم يكن واحد مما ذكره الحفظ وبيع المنقول لا العنقار والشراء للتجارة وما استفاده الصغير غير مال الام مطلقا اه أي ليس لوصي الام ولاية التصرف في مال استفاده من غير الام قال في جامع الفصولين في الفصل السابع والعشرين ولولم يكن أحدهم منهم فله الحفظ وبيع المنقول من الحفظ وليس له بيع عقاره ولا ولاية الشراء على التجارة الا لشراء ما لا بد منه من نفقة أو كسوة وما ملكت اليتميم من مال غير تركته أمه فليس لوصي أمه التصرف فيه من نفقة ولا أو غيره والاصل فيه ان أضعف الوصيين في أقوى الحالين كأقوى الوصيين في أضعف الحالين وأضعف الوصيين وصى الام والاب والام وأقوى الحالين حال صغر الورثة وأقوى الوصيين وصى الاب والجد والقاضي وأضعف الحالين حال كبر الورثة ثم وصى الام في حال صغر الورثة كوصى الاب في حال كبر الورثة عنه وغيبة الوارث للوصي يبيع من عقوله لا عقاره كوصى الاب حال كبرهم اه (قوله وصى القاضي) سبق ما فيه قريبا وسبق في كلام الشارح انه مثله الا في ضمان صورته ليس لوصي القاضي الشراء لنفسه من مال الصغير (قوله عمادية) قال فيها وصى الجد والاب ووصى وصيه ووصى القاضي ووصى وصيه بمنزلة وصى الاب الا في خصلة وهي ان القاضي اذا جعل في نوع تقديمه وفي الاب كان وصا في الأنواع كلها (قوله لا ترجع حقوق عقد بائنا الخ) تقدمت هذه المسئلة وانما أعادها لفرع علمها ضمان القاضي أو أمينة دون الوكيل والوصى والاب لان الحقوق لا ترجع اليه بخلافهم (قوله صحيح) لان الحقوق لا ترجع اليها لانهم أجنيبيان عن الحقوق بخلافهم فان حق الاستيفاء لهم فلا يصح ضمانهم لنفسهم (قوله بخلافهم) أي الاب والوصي والوكيل فالبايع القاضي أو أمينة عيبه للغرماء أخذ المال فضاع عنده واستحق العبد لم يضمن القاضي أو أمينة له من شيء وانما يرجع على الغرماء لانهم كالامام وكل منهم لا يضمن كي لا يبقاعد الناس عن قبول هذه الامانة بخلاف ما اذا أمر القاضي الوصي ببيع العبد والمثله بجماله فان المشتري يرجع على الوصي ثم دعوى الغرماء وكذلك الوضع العبد من أحدهما قبل التسليم لا يضمن ولو قال أمينة بعت وقبضت الثمن وقبضت الغريم صادق باليمين وعهدة الخاطا بالقاضي اه قال في الفتنه في باب بيع الام والجد والوصي من كتاب البيوع مانصه الله تعالى على وصي الميت وعلى من جعله القاضي وصيا عن الميت ولا كذلك اذا جعله أمينة في أمور الميت لان وصى القاضي نائب عن الميت وأمينة نائب عنه ولا عهدة عليه فالقاضي مجبور عن التصرف في مال اليتيم عند وصي الميت وعند من نصبه وصيا عن الميت بخلاف ما اذا جعله أمينة اه وأمين القاضي من يقول له القاضي جعلتك أمينة في بيع هذا العبد فلا ما اذا قال ببيع هذا العبد ولم ينز عليه اختلف المشايخ فيه والصحيح انه تلحقه عهدة كافي للولاء الجلية والعهدة كافي للقاموس الرجعة والمراد بها هنا الرجوع كافي للحواشي الجوزية (قوله وفي الاشياء ما جاز التوكيل بكل ما يعقد له الوكيل لنفسه) الذي كتب عليه أبو السعود وهو الموافق لما تقدم بكل ما يعقد له الموكل لنفسه وفي الجمع

ولا يشترى الا الطعام والكسوة لانهم امن جله حفظ الصغير خاتية (فروع) وصى القاضي كوصى الاب الا اذا قيد القاضي بنوع تقديمه وفي الاب يعم الكل عمادية وفي منفرقات البحر القاضي أو أمينة لا ترجع حقوق عقد بائنا لليتيم اليهم بخلاف وكيل ووصى وأب فالوصي القاضي أو أمينة عن ما باعه لليتيم بعد بلوغه وفي الاشياء صحيح بخلافهم جاز التوكيل بكل ما يعقد له الوكيل لنفسه

كثروا بعضهم أولياء به (قوله والولاية في مال الصغير الى الاب اذ لم يكن سقيا) أما السفيه
فلا ولاية له في مال ولده أشباه في القاعدة من الجمع والفرق وليس للاب تحريكه بآل وغيره
ولان يجب ماله بعوض ولا اقراضه في الاصح كافي جامع الفصولين وللقاضى ان يقرض مال
اليتيم والوقف والغائب بخلاف وصى القاضى أو الاب فانه ليس له ما اقراضه كافي العدة
(قوله ثم وصى وصيه) أى وان بعد كافي جامع الفصولين (قوله اذ الوصى يملك الايصاء) سواء
كان وصى الميت أو وصى القاضى وفي الثاني خلاف مخ وظاهر هذا التعديل ان الوصى يملك
الايصاء ولو تعدد ط (قوله ثم وصى وصيه) قال في المخ عن العمادية ووصى الجد ابى الاب
ووصى وصيه ووصى القاضى ووصى وصيه بنزلة وصى الاب الا في خصلة وهي ان القاضى اذا
جعل وصيا في نوع كان وصيه في ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل وصيا في نوع كان وصيا
في الانواع كلها اه وفيها قال في الكتاب اذ مات الرجل وترك وصيا وأبا كان الوصى أولى
من الاب فان لم يكن له وصى فالاب أولى اه (قوله ثم الى من نصبه القاضى) ظاهره ان تصرف
منصب القاضى مع القاضى لا يصح مع انهم صرحوا ان القاضى لا يتصرف مع الوصى ولو
منصوبه لان الولاية الخاصة مقدمة على الولاية العامة وكأن المصنف لم يقصد الا أن وصى
القاضى قداسة فاد الولاية منه فكان مؤخر عنه بهذا الاعتبار قد مدعا عليه في التصرف لما
سمعت وفهم من كلام المصنف ان وصى القاضى لا يتصرف مع القاضى فقد صرح به
في المخ عن الظمانية حيث قال اذا كان غائبا اذا ظاهر ان الضمير في كان راجع الى القاضى
لانه انما يصير وصيا بموت الموصى قال بعض الفضلاء وتعيير به ثم يقتضى تأخير عن التاضى
وهو مخالف لما ساء الى في كتاب المأذون من قوله ثم القاضى أو وصيه ايم ما تصرف يصح فلذا
لم يقل ثم (قوله وليس لوصى الام ووصى الاخ) أى مثلا (قوله في ترك الام) الانسب زيادة الاخ
والمراد بان تصرف ما يملك الحفظ كبايؤخذ مما به واطظر ما به في زيادة الاخ فان كان الاب
حياتات الاخ فتركه لايه ولا شئ لاخيه حتى ينفى تصرف الوصى وانما تصرفه ذلك فيما
اذ مات الاب وله وصى ثم مات الاخ وله وصى فلا يتصرف وصى الاخ مع وصى الاب (قوله وان
لم يكن واحدا عاذ كر) أى من الاربعة وظاهره انه يملك ذلك مع وصى الجد والقاضى ووصيه
وفي التنوير من كتاب المأذون ما نصه وولايه أبوه ثم وصيه ثم جد ثم وصيه ثم القاضى أو وصيه
دون الام أو وصيها ط (قوله وله بيع المنقول) لانه من الحفظ (قوله لا العقار) ظاهره ان
الوصى يملك بيع العقار حيث لم يكن وصى الام مع ان المصنف حجه عدمه الامسوخ كان يكون
التميز بضع القبة أو يكون في يد متقلب أو أشرف على التراب أو يكون على الميت دين
فيما كنه بشد الدين أو يكون لثقة الصغير أو لوصيه بدراهم مطابقة ليس لها نفاذ الا من
نعم العقار أو تزيد موثقه على غلته كما سيذكره الشارح في كتاب الوصايا مع زيادة الدرر والاشباه
وفي الواقعات الاب اذا باع عقارا بتمه الصغير بمنى القبة فان كان الاب محمودا عند الناس يجوز
وليس للاب ان ينقصه به من المبلغ بخلاف ما اذا كان فاسقا حيث يملك نقضه هو والمختارقات
والمسئلة مختلفة فيها فما هنا ينبغي على ظاهر الرواية من جواز بيعه بمنى لقيمة قال الحلواني
وهذا جواب السالف وما في الدرر والاشباه من عدم جواز البيع الاباح مد الاعذار المقدمة

(والولاية في مال الصغير الى
الاب ثم وصيه ثم وصى
وصيه) اذ الوصى يملك
الايصاء (ثم الى الجد أبى
الاب ثم الى وصيه) ثم وصى
وصيه (ثم الى القاضى
ثم الى من نصبه القاضى) ثم
وصى وصيه (وليس لوصى
الام) ووصى الاخ (ولاية
التصرف في ترك الام مع
ضمة الاب أو وصيه أو
وصى وصيه أو الجد) أبى
الاب (وان لم يكن واحد
كما ذكره) أى لوصى الام
(الحفظ وله) (بيع المنقول
لا العقار)

بموت الاول وانعزاله وبذلك الاول عزل الثاني اه (قوله وعزله من صنعته) مبتدأ وخبر يعنى لما
 فوضه الى صنعته فقدرضى بصنعته وعزله من صنعته (قوله بخلاف اعلم برأيك) أى فانه لا يملك
 عزله لان العزل كنف عن العمل وبحث فيه في الحيوانى البعقونية والسعدية كما علمت قال
 المصنف والقرق ظاهر وعلمه قاضى خان بانه لما فوضه الى صنعته فقد قدرضى بصنعته وعزله من
 صنعته اه (قوله واعلم) تكرر مع ما تقدم أول الكتاب وحاصل ما يقال ان الوكيل وكالة
 عامة بملك كل شئ الا الطلاق والعناق والوقف والهبة على المقتضى به وينبغى أن لا يملك الهبة
 والخط عن المديون لانهم ممن قبيل التبرع وينبغى أن لا يملك الاقراض والهبة بشرط العوض
 وان كانا معاوضة انتهاء وبذلك قبض الدين وانفاؤه واقضائه والدعوى بحقوق الموكل
 وسماع الدعوى بحق على الموكل والا فابر بالديون على الموكل ولا يختص بعلم القاضى لان
 ذلك فى الوكيل بالخصوص لا العام (قوله زواهر الجواهر وتنوير البصائر) هما عاشرتان على
 الاشياء الاولى للشيخ صالح والثانية لاختيمه الشيخ عبد القادر ولدى الشيخ محمد بن عبد الله
 الغزى المصنف صاحب المنح (قوله وتقبيل طلاقه بالجلس) أى ان طلاق بالجلس صحيح والا
 لا دور (قوله فلا يتقدم به) فان طلاق بعده صحيح دور (قوله لم يجوز نصره فى حقه) لان نصره
 انصرف مبنية على الولاية لان التقوى من عليك وهو ما يقتصر على المجلس فاذا انتفت الثانية
 انتفت الاولى دور (قوله فاذا باع عبداً ومكاتباً أوسرى) قال الزياهى وأما المارنذ
 فان ولايته على أولاده وأوالهم موقوفه بالاجماع لانهم سابقى على النظر والنظر يجعل بالتناق
 المله لان اتحادهما ادع الى النظر وهو متردد فى الحال فوجب التوفيق فيه فاذا أسلم جعل كأنه
 لم يزل مسلماً انما نصره واذا مات أو قتل على ردة تقررت جهة انقطاع الولاية فيبطل
 نصره بخلاف تزوجه بنفسه حيث لم يجوز ان أسلم بعد ذلك لان جواز النكاح يعقد المله ولا ملة
 للمرتدة لا يتوقف اذ لا يجيز له فى الحال لان شرط التوقف أن يكون له مجيز فى الحال فصارت نظير
 اعناق الصبي وطلاقة وهبته حيث لا يتوقف عليه اذ لا يجيز له فى الحال وهو الولي أو القاضى
 فيه توقف فان أسلم نفذت فصح النكاح والابطال بخلاف نصره فانه فى ماله عنددهما لانما انتفى
 عن الملك وملايكة قائم ثابت فى أمواله مادام حياً فينفذ بالتوقف اه (قوله عيني) وكأنه عدل
 عن قول الكثر كافر لا احترام عن المرتد فان ولايته على أمواله وأولاده موقوفة بالاجماع كما
 علمت لكن يرد على المصنف ان الحربى كالذى والعذر له انه اذا علم ان الذى لا ولاية له علم
 ان الحربى كذلك بالاولى (قوله مال صغيره الحر) راجع الى العبد والمكاتب وقوله المـ لم راجع
 الى الذى والحربى (قوله أوسرى واحد منهم به) أى بمال الصغير قيده لانه لو شرى له بمال نفسه
 كان مشترى بالنفسه بصر (قوله لعدم الولاية) لان شرطها على الصغير فى نفسه وماله حرية الولي
 مطلقا واسلامه ان كان صغيرا مسلما ولا لوارق والمكفر يقطعان الولاية الا ترى ان الموقوف
 لا يملك النكاح نفسه فكيف يملك النكاح غيره وكذا الكافر لا ولاية له على المـ حتى لا تقبل
 شهادته عليه قال الله تعالى وان يجعل الله لكافرا من على المؤمنين سبيلا والمكاتب عبد سابق
 عليه درهم ولا فرق أن يكون الكافر ذميا أو سريا وكذا الولاية لمسلم على كافر فى نكاح ولا مال
 كفى البحر فى كتاب النكاح وثقه دم هناك أيضا متناوشر حافيه فقط قال الله تعالى والذين

وعزله من صنعته بخلاف
 اعلم برأيك قال المصنف
 فعلمه لوقبل للقاضى اصنع
 ما شئت فله عزل نائبه بلا
 تفويض العـ عزل صريحا
 لان النائب كوكيل الوكيل
 واعلم ان الوكيل وكالة
 عامة مطابقة مفوضة انما
 يملك المداووات لا الطلاق
 والعناق والتبرعات به
 يقتضى زواهر الجواهر
 وتنوير البصائر (قال)
 لرجل (فوضت اليك أمر
 أمرأتى صاروكيلا بالطلاق
 وتقيده) طلاقه (بالجلس
 بخلاف قوله وكانتك) فى أمر
 أمرأتى فلا يتقدم به
 من لا ولاية له على غيره لم يجوز
 نصره فى حقه وحينئذ
 (فاذا باع عبداً ومكاتباً أو
 سرى) أو حربى عيني (مال
 صغيره الحر المـ لم أوسرى
 واحد منهم به أو زوج
 صغيره كذلك) أى حرية
 ماله (لم يجوز) لعدم الولاية

لأنه لا يحاوطه خائف الخائفة والشارحين كأنهم ما عليه قريبا (قوله خلافا للغانية) راجع الى
الخصومة فقط كما فيه في المنع والبحر وتقدمت عبارتهما (قوله وان فعل أجنبي) أي ما وكل
به وكلاهما جازم الوكيل الاول جازم ظاهره ان الاجنبي وكيل ثان وهو كذلك ما لا لان القضولى
بعد اجازة عقده يصير وكيله لما علم ان الاجازة اللاحقة كالمسألة السابقة وترجع الحقوق الى
الثاني على الصحيح لأنه هو العاقد كما في المسألة العتد بالخصومة كما في البحر (قوله جازم) أي ولو في
النكاح على ما في الذخيرة آخره أو يؤيده الطلاق المتون والشروح وكذا ما يأتي في بيان منية
المنقذ والاشياء من التصريح به وان عليه الفتوى (قوله فانه يتقدم عليه) أي على الوكيل
الاول ٢ بجرع عن السراج وظاهره جواز فعل الاجنبي في كل شيء ما عدا الشراء وليس كذلك
قال في منية المنقذ وكل بالطلاق أو العتاق ففعل الاجنبي فاجازم لم يجز لان المطلوب عبارته وكذا
لو وكل الوكيل فطابق الثاني بخصومة الاول بخلاف الوكيل بالبيع والنكاح والخلع والكتابة اذا
وكل وفعل الثاني بخصومته أو فعل اجنبي جاز ١٥ ونقله في الاشياء وعليه في مكان الاولى زيادة
الطلاق والعتاق في الاستثناء (قوله ولا يتوقف متى وجد نقاذ) أي فلا يتصور ان يكون
قضولى ما في الشراء لأنه يقع لنفسه فلا يتصور فيه الاجازة وتقدم في فصل القضولى انه لو اشترى
لغيره فقدم عليه الا اذا كان المشتري صديقا أو محجورا عليه فمتوقف لانه لم يجد نقاذ على العاقد
وهذا اذا لم يصفه الى غيره فلو اضافه بان قال بعني هذا العبد فلان أو اشترى به فلان توقف على
اجازته (قوله وان وكل) أي الوكيل (قوله به أي بالامر) أي وكافة متبسة بالامر بالتوكيل أي
بالاذن به (قوله فهو أي الثاني وكيل الامر) فلا تصرف اخر اجبه سواء كان الوكيل الاول حيا أو
ميتا بجرع (قوله فلا ينعزل بغير موكله) يصح ان يكون من اضافة المصدر لقاعله أو مفعوله
وعلى الاول معناه فلا ينعزل بان ينعزل موكله أي لا يكون له ان ينعزل كما صرح به العيني وعلى
الثاني أي لا ينعزل بغير موكله (قوله وينعزلان) أي الوكيل الاول والثاني (قوله بعوت الاول)
أي الموكل الاول وكان الاولى التصريح به ح قال الزبائى وهو نظير اختلاف القاضى حيث
لا يمكن الا باذن الخليفة ثم لا ينعزل بغير القاضى الاول ولا بعونه وينعزلان بغير الخليفة لهما
ان يمكن لا ينعزلان بعونه والفرق ان الخليفة عام للمسلمين فلا ينعزل القاضى الذى ولاه هو أو
ولاه القاضى باذنه والموكل عام لنفسه فينعزل وكيله بوجهه بطلان حقه ١٥ (قوله كما صرح في
القضاء) بان نائب القاضى لا ينعزل بغيره ولا بعونه (قوله وفي البحر الخ) كالا استدراك على قوله
فلا ينعزل بغير موكله والذي في البحر نسبة ان الثاني صار وكيل الموكل فلا يملك عزله فيما اذا
قال اعمل برأيك الى الهداية ونسبة ان له عزله في قوله اصنع ما شئت الى الخلاصة ثم قال وهو
مخالف للهداية الا ان يفرق بين اصنع ما شئت وبين اعمل برأيك والفرق ظاهر وعمل في الغانية
بأنه لما فوضه الى صنعه فقد رضي بصنعه وعزله من صنعه ١٥ فليس في كلام الخلاصة والخائفة
التصريح بعاقلة أحد هلالا آخر فيحصل ان في المسألة قولين ودعوى صاحب البحر ظهور
الفرق غير ظاهر فلما في الحواشي البعقورية والحواشى السعدية أنه ينبغي أن يعلم في صورة
اعمل برأيك لتناول العمل بالرأى العزل كما لا يخفى ١٥ فتأمل وفي منية المفتى وكل الوكيل وقد
قبل له اعمل برأيك صار الثاني وكيل الموكل وينعزل الاول والثاني بعوت الموكل ولا ينعزل الثاني

أي على الوكيل الاجنبي
١٥ منه

خلافا للغانية (وان فعل
أجنبي فاجازه الوكيل) الاول
(جاز لا في شراء) فانه يتقدم
عليه ولا يتوقف متى وجد
نقاذ (وان وكل به) أي
بالامر أو التفويض (فهو)
أي الثاني (وكيل الامر)
بوجهه فلا ينعزل بغير
موكله أو بعونه وينعزلان
بعوت الاول) كما صرح في
القضاء وفي البحر عن
الخلاصة والخائفة له عزله
في قوله اصنع ما شئت
لرضاه بصنعه

الفقيه أبي النضر وعن أبي حنيفة ما يروى كدهذا فإنه قال في هذه الصورة - ماذا توكيل
 بالمعاوضات دون الهبات والاعتاق وبه يفتى من التنازل خاتمة والحاصل ان التقويض ينظم به
 التوكيل كالاذن ولا ينظم الطلاق والعتاق على ما فيه من الخلاف (قوله ففعل الثاني
 بحضرة) لان المقصود حضور رأيه وقد حصل وترجع الحقوق الى الثاني في الاصح كما يذكره
 الشارح لانه العاقد وقيل الى الاول لان الموكل رضى بلزوم العهد لاول وظاهر كلامه
 الاكتفاء بالحضرة وهو قول البعض والعامة على انه لا بد من اجازة الوكيل أو الموكل وان حضره
 الوكيل الاول لا تنكح في كافي النهاية والسراج والخاتمة قيد بالعمدة - قد احترازنا عن الطلاق
 والعتاق لانهم ما يقبلان التعليق بالشروط فكان الموكل علقه بلفظ الاول قال في البحر ويزاد
 الابرار عن الدين كما سيذكره المصنف فاذا وكله بان يبرئ غريمه فوكل الوكيل فابراه بجبضرة الاول
 لم يصح ويزاد المصنوع وقضاء الدين كما يذكره المصنف فلا تنكح الحضرة كما في شرح المجمع ويخالفه
 في الخصومة ما في الخاتمة الخ البحر ومنه به لم ينفى كلام الشارح من الابهام اذ ظاهر كلامه
 يقيد ان الاكتفاء بالحضرة في غير الخصومة أيضا بالنسبة للثانية وليس كذلك كما به عليه أبو
 السعود (قوله قال فاجازة الوكيل الاول صح) وهو المعتمد لان توكيل الوكيل المأمور به
 التحق بالعدم فيكون الثاني فوضوئها لا يتم بمجرد حضرة الاول - حتى يجيزه وقيل تنكح الحضرة
 من غير توقف على الاجازة لانه انما فعل بالمرء وبجبضته فاغناء عن الاجازة (أقول) - هذا اذا
 لم يبين الثمن كما في شرح المجمع لابن مالك فان كان بينه جاز بلا اجازته به في لو قدر الوكيل الثاني
 ثمانين قال به بكذا فباعه الثاني بغيبته جاز بلا اجازة الاول وهذه رواية كتاب الرهن ووجهها
 ان مقتضى صدور الموكل ان يكون البيع برأى الوكيل الاول واذا قدر ثمننا فهو بيع برأيه وهذا
 بخلاف ما لو وكل وكيلين وقدر الثمن فباع أحدهما بذلك الثمن حيث لم يجز لان المقصود هنا
 اجتماع رأيهم في الزيادة واختيار المشتري وعلى رواية كتاب الوكيل لا يجوز لان الاول لو كان هو
 الذي يباين برأيه ما يبيع بالزيادة على ذلك المفاد وان كانه وهذا رايته كما في حواشي الاشباه (قوله
 لعلها ما بالشروط) أي بلوازتعلقها ما بالشروط بخلاف البيع (قوله فكان الموكل علقه بلفظ
 الاول دون الثاني) أي فلا يوجد بياقاع الثاني ولا باجازه الاول وحضوره لا يكتفي لانه لم يعلق
 بذلك كالمسحوق بل ان الوكيل بالطلاق وما شاكله رسول لانه لا عهد له عليه والرسالة تنقل
 عبارة المرسل فاذا أمر غيره فاعلم أمره بنقل ملك الغير فلا يصح الامر واذا لم يصح ما روجده
 وعدمه سواء فاما الوكيل في باب البيع أمر الثاني بما يملكه لانه أمره بالبيع وهو ملك البيع
 بنفسه فان العبارة في البيع له حتى كان حقوق العدة له وكان ينبغي أن يصح البيع الثاني حال
 غيبة الاول الا انه لم يصح لانه لم يحضر هذا البيع رأيه والموكل انما رضى بزوال ملكه اذا حضر
 رأى الاول كما في حاشية الجوى (قوله وابرار عن الدين) هذا معطوف على طلاق وقدم منه
 قريرا قال في البحر وكان ينبغي ان يصح لانه لا يقبل التعليق بالشروط كالبيع (قوله
 وخصومة وقضاء دين) نقله المصنف عن شرح المجمع قال ويخالفه ما في الخاتمة وان خاصم
 الوكيل الثاني والموكل حاضر جاز لان الاول اذا كان حاضرا كان الاول خاصم بنفسه كالوكيل
 بالبيع (قوله) ولذا قال الشارح ابن مالك خلافا للخاتمة ولا يظهر وجه ما نقله عن الفقيه وابن

(ففعل الثاني) بحضرة أو
 غيبته (فاجازة) الوكيل
 (الاول صح) وتعلق حقه
 بالعاقد على الصحيح (الافى)
 ما ليس به قد نحو (طلاق)
 وعناق) لعلها ما بالشروط
 فكان الموكل علقه بلفظ
 الاول دون الثاني (وابراه)
 عن الدين فنية (وخصومة)
 وقضاء دين) فلا تنكح في
 الحضرة ابن مالك

لو كان هو المباشر للعقد اه وفي القاتر خاتمة نقلا عن الخاتمة وان كان بفـ يرخص من العدل
وبين الثمن للوكيل بالبيع فو كل الوكيل غيره فبإعائه الثاني بذلك الثمن ذكر في رواية انه يجوز كما
ذكر في كتاب الرهن وفي عامة الروايات لا يجوز وان بين الثمن ما لم يجز المالك أو الوكيل الاول اه
فكيف مع هذا يجعل على اختلاف الموضوع وقد ظهر بقول صاحب النية وفي الاصح لا الا
بمضرة الاول وبقول الخاتمة وفي عامة الروايات لا يجوز ضعف ما في الهداية ووجهه ظاهر
لان التقدير يمنع النقصان لا الزيادة واختيار المشتري خصوصاً اذا كان الثمن موجباً لثبوتها
في الذم والالتزام الى الرأي في ذلك كما هو واضح فتأمل وفي الخاتمة أيضاً رجل وكل رجل
ان يبيع له هذا الثوب بعشرة دراهم فوكل الوكيل بذلك غيره فبإعائه الثاني بمضرة الاول روى
عن أبي يوسف انه يجوز هذا البيع كان الوكيل الاول حاضراً أو غائباً ولا يتوقف على
الاجازة وقال أبو حنيفة ومحمد لا يجوز كان الوكيل الاول حاضراً أو غائباً وقال ابن أبي ليلى
يجوز كان الوكيل الاول حاضراً أو غائباً لان الموكل رضى بزيوال ملكه بالثمن المقدر اه فهو
مؤيد لما قلناه فتدبر اه كلام الرمي قلت وفيه نظر اذ لا شك فيما قلناه الموافق من ان ما في
الهداية تقدير الثمن من جهة الوكيل وما في النية من جهة موكله وغاية ما قلناه المحشى وجود
الخلافاً في الاولى ولا يلزم منه وجوده في الثانية لا ينقل صريح نعم على تقدير عدمه يحتاج الى
الفرق بين الممثلين وهو ظاهر من كلام الهداية كما قدمناه قريباً وذلك ان عند تقدير الثمن
من الموكل لو كيله بظهور ان غرضه حصول رأيه في الزيادة الخ (قوله والتفويض) في البحر عن
البرازية قيل للوكيل اصنع ما شئت له التوكيل ولو قال الوكيل ذلك لو كيله لا يملك الثاني توكيل
ثالث ولو قال السلطان استخاف من شئت له الاستخلاف أيضاً لغة (قوله الا في طلاق وعتاق)
الى آخر المعاطيف هذا بالنظر الى التفويض وأما اذا أذن له صريحاً في التوكيل به فلا شبهة في
الصحة (قوله لانهم ما يحلف به) فيصح تعاقبه بالشرط فكان التوكيل به تعاقباً بإعائه فلا يقع
بإعائه غيره لا فرق أن يكون ذلك بمضرة أو غيبته اجازة ولا لانه لم يعاقبه باجازه بل بإعائه
هذا بالنظر الى التفويض وأما اذا أذن له صريحاً في التوكيل به فلا شبهة في الصحة قال في
منية المفقى التوكيل باليمين وبالطلاق جائز اه (قوله نسية) محصل ما فيها ان الاذن في التوكيل
بقوله اصنع ما شئت يختص بما يصح التوكيل به كالبيع والشراء دون ما لا يصح التوكيل فيه
كالطلاق فانه مما يحلف به أي فيصح تعاقبه بالشرط فلا يقوم غيره مقامه بخلاف البيع فانه
لا يحلف به فيقوم غيره مقامه اه وحاصل ما يقال في التفويض لو قال رجل لا يخرج فوضت
أمر مالي اليك صاروكيلاً في الحفظ ولو قال فوضت أمرى اليك قيل باطل وقيل ليس بصريحاً
بالحفظ والنسبة ولو قال أنت وكيلى في كل شئ جائز أمرتك فهو وكيل بالحفظ والبيع والشراء
والهبة والصدقة لانه فوض اليه التصرفات عاماً فصار كأنه قال ما صنعت من شئ فهو جائز
فيما لا أنواع التصرفات وعليه فلو طلق امرأته يصح حال أبو نصر لو طلق الوكيل امرأة الموكل
في هذه الصورة أو وقف أرضه لا يجوز به أخذ الفقيه أبو الليث وهكذا كان يقول لمن قال لغيره
وكانت في أموري لان الوكيل لو طلق امرأته أو أعتق أو وقف أرضه لا يجوز وكان يقول لانراه
بمثل هذا التوكيل توكيل بالطلاق والعتاق وكالصدر النهي بدو تاج الدين يستحسن قول

(والتفويض الى رأيه)
كاعل برأيك (كالأذن)
في التوكيل (الا في طلاق
وعتاق) لانهم ما يحلف
به فلا يقوم غيره مقامه
نسية (فان وكل) الوكيل
غيره (بدونهما) بدون إذن
وتفويض

قال الجوى ويمكن التوفيق بان يحمد كل ما في جامع الفصولين على ما اذا وكل بالقبض من ايسر في
 عياله لما في القنية وكاله قبض دية فوكل الوكيل قبضه وهالك في يده فان كان الوكيل الثاني من
 عيال الاول لا يرجع الدائن على احد والا يرجع على المدينين بدية اه وذكر الزياحي في
 السرة وعزاه في البحر الى وكالة نظرائه (قوله والاعند تقدير الثمن الخ) أى لو عين غنمه
 لو كيله فله أن يوكل به اهدم الاحتياج الى رأى أمالوكا بشرافه في أن يعين المشتري أيضا
 لانرضى برأيه واختياره فليس له أن يفرض الى غيره ولا شك أن المشتري تنفوت افراده وهذا
 تقرير كلام الشارح وقد تبين فيه صاحب الدرر والذى جرى عليه المصنف في شرحه هو تعيين
 الوكيل لو كيل وهو صريح كلام الهداية وقال ان رأى يحتاج اليه ائمة تقدير الثمن ظاهر رأى
 من الوكيل وقد حصل وقال أما الهبة مدر الثمن وفوض الى الاول كانه غرضه رأيه في معظم
 الامر وهو التقدير في الثمن كذا في الهداية فقد جعل معظم الامر تقدير الثمن وجعل اختيار
 المشتري تابعا فافاد انه لا فرق بين الوكيل بالبيع والشراء وهو محل تأمل في وكيل الشراء ونقل
 عن منية المذني اذا باع الثاني بثمن عينه الموكل جاز بغيبة الاول وفي الاصح لا الاجبضة الاول
 وهي مثله الشارح التي تباع فيها صاحب الدرر فان قيل كيف يصح اذا عين الوكيل الاول
 الثمن لو كيله ولا يصح اذا عين الوكيل لو كيله الجواب ان الموكل اذا قدر الثمن لو كيله علم انه
 يقصد رأيه في غير الثمن اذا قصد من التوكيل الانتفاع برأى الوكيل وأما ان لم يعين الثمن كان
 مقصوده رأى الوكيل في تقديره اذ هو معظم الامر كما تقدم عن الهداية فاذا قدره الوكيل
 لو كيله فقد حصل المقصود فان قيل كيف يوكل الوكيل بدون تقدير غن مع تقدير الموكل
 ولا بد من موافقة تعيينه الجواب يصح حيث وافق وكيله تقدير موكله من غير قصد فليتأمل
 وبأني تمامه وتوضيحه قريبا (قوله من الموكل الاول) يخالف لما في البحر ولا تعديل كما ظهر مما
 ذكرناه والموافق لما في البحر ان يقول من الوكيل الاول له أى الوكيل الثاني (قوله أى لو كيله)
 أفاد اقتضاه على هذه المسائل ان الوكيل في الذكاح ايسر له التوكيل وبه صرح في الخلاصة
 والبرازية والبحر من كتاب الذكاح وتقدم في باب الولى فراجع خلافا لما قلناه هناك بحثنا
 من ان له التوكيل قياسا على هذه المسئلة الثالثة فافهم ثم رأيت في شرح المجمع عازيا لا ينبغي
 وكيل الذكاح والخلع والكتابة كوكيل البيع اه (قوله لمحصل المقصود) لان الاحتياج
 فيه الى رأى التقدير هذا الثمن ظاهر او قد حصل بخلاف ما اذا وكل وكيلين وقدرا الثمن لانه
 لما فوض اليه ما مع تقدير الثمن ظهر ان غرضه اجماع رأيهم الى الزيادة واختيار المشتري
 كما مر هداية وفي منية المفتي وقيل اذا باع الثاني بثمن عينه الموكل جاز بغيبة الاول وفي الاصح
 لا الاجبضة الاول اه قال في البحر ولا يخالف بين ما في الهداية وما صحه في منية لان الاول
 فيما اذا قدر الوكيل الثمن لو كيله والثاني فيما اذا قدر الموكل الاول لو كيله كما لا يخفى اه قال
 الرملى هذا غير صحيح بل يمتنع ما يخالفه اذ في المسئلة اختلف الرواية قال في الكفاية عند
 قول صاحب الهداية ولو قدر الاول الثمن لثاني فمقد بغيته يجوز اطلاق الجواز وهو رواية
 كتاب الرهن وقد اخبرنا ان رأى يحتاج فيه التقدير الثمن ظاهر او قد حصل وفي كتاب
 الوكالة لا يجوز ان تقدير الثمن لمنع النقصان لا لمنع الزيادة ولا يجوز ان لا يرد الاول على هذا الثمن

(و) الا (عند تقدير الثمن)
 من الموكل الاول (له)
 أى لو كيله فيجوز بلا
 اجازته لمحصل المقصود
 درر

الذخيرة اذا قبل الانفاق أو قضاء الدين من مال نفسه ثم امتنع لا يجوز اذا كان وكيلاً بقضاء
 الدين وقبل الوكالة اه ثم قال فقد ظهر لك ان الذي ذكره المصنف محله ما اذا كان مأموراً
 بقضاء الدين من مال نفسه وهو اطلاق في محل التقييم وهو غير مناسب وبما ذكرنا من اطلاق
 الذي في خلاصة الفتاوى محمول على ما اذا كان مأموراً بقضائه من مال الآخر وحينئذ ينضج
 الحال اه ط (قوله وفي فروق الاشياء) هذه المسئلة مكررة مع ما تقدم أول كتاب الوكالة اه
 ح أي الاقوله حاضر بنفسه وانظر ما معنى هـ هذا فاني لم أر من ذكره بل المذكور تعذر حضوره
 شرط كما هو مع هذا انما مناسبة هنا وقد تنبعت فروق الاشياء فلم أرها فيها انما فيها ما اختلف فيه
 الوكيل والوصى ولا يستحق الوكيل أجره على عمله بخلاف الوصى وفي الخاتمة ولو استاجر الموكل
 الوكيل فان كان على عمل معلوم صحته والا لا اه فله سبق قبل (قوله الوكيل لا يוכל الا باذن
 آمره) لانه فوض اليه التصرف دون التوكيل به وقد رضى برأيه دون غيره والناس مختلفون
 في الاراء والمراد انه لا يוכל فيما وكل فيه فخرج التوكيل بحقوق العقد فيما تخرج فيه الحقوق
 الى الوكيل فله التوكيل بلاذن لانه أصيل فيها ولذا لا يعلن الموكل نهيها عنها وصح توكيل الموكل
 كإفادته بجر وفيه وخروج عنه ما لو دخل الوكيل بقبض الدين من في عماله فدفع المدينون اليه فانه
 يبرأ الا نيده كبداه كره الشارح في السرقة اه وذ كر الثاني المصنف قبل هل المراد عدم الجواز
 من كون الوكيل لا يוכל الا باذن أي عدم الحل أو عدم الصحة فان أريد الأول لا يناقض ما سبق
 عن قريب وان أريد الثاني فافضه وسدقف على الآتي يعني قول الاشياء الوكيل اذا وكل بغير
 اذن أو تعميمه وأجاز ما فعله وكيلا فقد وجبه المناقضة ان الموقوف قسم من الصحيح قال العلامة
 الرملي المراد انني النفاذ لا نفي الصحة حتى لو وكل بدونه ما أجاز الموكل نفذ فيكون فصولاً يعلم
 هذا من قواهم كل ما صح التوكيل به اذا باشره القضولى يتوقف اه قلت ويعلم عائد كره قريباً
 (قوله لوجود الرضا) تعليل المحذوف تقديره فيصح التوكيل (قوله في دفع زكاة) لان المقصود
 منها البراءة من جهة البخل في حق المزكى ونفع الفقير القابض لها انما الجواز النيابة فيها عائد
 العجز والقدرة ولا فرق في ذلك بين نائب ونائب وأطلق في دفع الزكاة فشمّل الدفع لمعين وغير
 معين (قوله بخلاف شراء الاضحية) أي اذا وكل الوكيل فيه ما فاشترى فانه يكون موقوف
 على اجازة الاول ان أجاز جازوا الا فلا وكذلك وكيل الوكيل لو وكل غيره ثم فاشترى الاخير
 يكون موقوفاً على اجازة الاول ان أجاز جازوا الا فلا يجوز عن الخاتمة لان الوكيل بالشراء ليس
 له ان يוכל الا بالشروط المذكورة ولا يقال ان الاضحية موصولة بالاجر لان الانسان
 لا يرضى بالشراء بازيد من القيمة ولا شراء الهزيلة بمن السميحة ولان القرية تقوم بآراقة الدم
 وتعظيم الاجر بحسن الاضحية وله ان ينفع باللحم فاذا اختارنا بباغ يره ليس له ان ينسب غيره
 الا باذنه لانه قد اعتمد عليه (قوله من في عماله صح) ويرى المدينون بالدفع اليه لان يده كبداه فلو لم
 يكن في عماله لا يصح التوكيل فلو ملك من يده كان لا بأس بالرجوع بدنه على المدينون وفيه
 أن وكل لا ينعدي باللام ولا وجه لزيادتها فالاولى حذفتها وعبارة الاشياء الا الوكيل بقبض
 الدين له ان يוכל من في عماله ولا غبار عليها وما ذكره المصنف مخالف لما في جامع القصولين من
 الفصل الرابع والثلاثين من ان الوكيل بقبض الدين لا يוכל غيره لمتفاوت الناس في القبض اه

وفي فروق الاشياء التوكيل
 بغير رضا الخصم لا يجوز
 عند الامام الآن يكون
 الموكل حاضر بنفسه
 أو مـ فـ أو مـ أيضاً أو
 محذرة (الوكيل لا يוכל
 الا باذن آمره) لوجود
 الرضا (الا) اذا وكله في
 دفع زكاة فهو على آخر ثم وثم
 قد دفع الاخير جازوا لا يتوقف
 بخلاف شراء الاضحية
 افضحية الخاتمة (و) الا
 الوكيل (في قبض الدين اذا
 وكل من في عماله) صح ابن
 مالك

أوغايبا فاجاب انما يجبر على دفع مائت على موكاه من الدين اذا ثبت ان الموكل امر الوكيل بدفع الدين أو كان كفيلابه والا فلا يجبر اه قال الطحاوي والذي في تنوير البصائر ان عدم الجبر انما هو اذا كان مأمورا بالدفع من مال نفسه وهو مراد قارئ الهداية فيكون هو المعتمد (قوله فانت وظاهر الاشياء الخ) الذي في الاشياء به هو انه لا يجبر الوكيل بغير أجر على تقاضي الثمن وانما يجبر الموكل اه ويستفاد من قول الشارح انكونه متبرعا بل الاستنفاء فأنهم انه اذا كان باجرا يجبر ولذا قال يري زاده في حاشيته اما اذا كان باجرا كالذلال والسمار والبيع يجبر على استيفاء الثمن ذكره الصدر الشهبه كافي الذخيرة وفي الصغرى لان من سواهم متبرع فان فعل بهم او ان امتنع لا قال صاحب الاشياء وانما يجبر الموكل أى يقال له أحل الموكل على المشتري اه وقد صرحوا به في المضاربة بعد التفاسخ انه اذا كان في المال ربح يجبر المضارب على تقاضي الدين والا لا يوكل رب المال بتقاضيه وهذا غير ما نحن فيه وهو ما اذا امتنع عن مباشرة موكله به انه لا يجبر عليه وليس في الاشياء ما يدل على انه يجبر بل هو متوقف على صحة عقد الاجارة في مثله فان صح العقد أجبر للخروج عن عهده ما استوجب عليه فليراجع فان صحة الاجارة موقوفة على كون المنفعة المستأجرة عليها معلومة تأمل ثم رأيت في الاشياء اذ كرى الفن الثالث فيما افتقر فيه الوكيل والوصى أنه لو استأجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم صحته والا لا اه وفي شرح الجمع لابن أبي الصياء بعد كلام وأما الذي يبيع بالاجر كالبيع والسمار فيجعل كاجارة صحيحة بحكم العادة ويجبر على التقاضي والاستيفاء لانه وصل اليه بدل عمله كالمضارب اذا كان ربح يجبر على التقاضي واستيفاء الثمن ولو ضمن العاقد لرب المال هذا الدين لم يجز لانه أمين اه ومثله في الجوى (قوله فتدبر) أى بزيادة هذه على المستثنى (قوله لا تنس الخ) أى زدها على المستثنى أيضا (قوله واقعة الفتوى) أى السابقة اتفاقا هي ما اذا وكمه بقضاء الدين عماله عليه فتصير المستثنيات خمسة بضم الوكيل بالاجر واهل ارادهم اما ذكر في الثانية رجل أكرى جمالا الى بلخ وحمل حمولات الى الجبال وأمر الجبال بتسليم الحمولات الى وكيله بلخ وبقبض الكرام منه فجاء الجبال بالحمولات الى الوكيل بلخ فقبل الوكيل الحمولات وأدى بعض الكرام وامتنع عن اداء الباقي قال ان كان اصحاب الحمولات دين على الوكيل وهو يقر بالدين والأمر يجبر على دفع الباقي من الكرام وان أنكر الأمر يحلف بالله ما يعلم ان صاحب الحمولات أمره بالقبض وان لم يكن له دين على الوكيل لا يجبر قال العمادى في فصوله بعد نقله لما ذكر عن قاضيان والنزاع الاخير من هذه المسئلة دليل على ان الوكيل بقضاء الدين من مال الوكيل لا يجبر على اداء الدين اذ لم يكن للموكل على الوكيل دين والمسئلة كانت واقعة الفتوى اه من المنع فيحتمل قوله والمسئلة الخ أن يكون من كلام العمادى أو من كلام صاحب المنع ولعلها هي التي أرادها الشارح ولا تنس ما قد مر عند قول الشارح أو مال موكاه (قوله فاعله أوفى) عبارته وظاهر اطلاق الموائف انه لا فرق بين أن يكون مأمورا بقضاء الدين من مال نفسه أو من مال الأمر وانيس كذلك فانه اذا كان مأمورا بقضاء الدين من مال نفسه لا يجبر ولو وكمه من مال الأمر لا يجبر قال في الفصول العمادية وكذلك لا يجبر الوكيل على البيع وكذا المأمور بقضاء الدين من مال نفسه وفي متفرقات كقوله

قالت وظاهر الاشياء ان
الوكيل بالاجر يجبر فتدبر
ولا تنس مسئلة واقعة
الفتوى وراجع تنوير
البصائر فاعله أوفى

عبدى هـ ذاود بر عبدى هـ ذاو كاتب عبدى هـ ذاو فقبل الوكيل ذلك وغاب الموكل فجاءه هـ ذاو
 وطلبوا منه ذلك لا يجبر على شيء منه الا في دفع الثوب فان الثوب يحتمل أن يكون ملك فلان
 فيؤمر بالدفع اليه اه ذكره الحموى (قوله لكونه متبرعا) اه قوله لا يجبر (قوله اذا واكله
 بدفع عين) كما اذا قال ادفع هـ ذاو الثوب الى فلان فيجبر على الدفع لان الثوب يحتمل أن يكون
 ملك فلان فيجب دفعه له فيؤمر بالدفع اليه خاتمة وكذا رد الودعة لانه من باب دفع الامانة الى
 أهلها وهو قادر فيجبر عليه وهل يبرأ الموكل عن عهدته ضمانا بمجرد الدفع للوكيل أولا الا اذا
 وصلت لامال لم أره والظاهر الثاني الا اذا كان وكيل من جانب المالك في استردادها فحينئذ
 يبرأ الغاصب من ضمانه بمجرد الدفع له قال في الاشباه والمغصوب والامانة سواء لم يكن لا يجبر
 عليه الخ اه حموى أفاده ط قال بعض الفضلاء قد عبر عن هـ ذاو في الجبر بقوله ومن
 أحكامه انه لا يجبر عليه في فعل ما وكل به الا في ردود بعته بان قال ادفع هـ ذاو الثوب الى فلان
 الخ وعزاه للحموى ط وهـ ذاو الظاهر لان ما هنا صادق بما اذا دفع له عينا بقضاء دينه فينا في
 ما سبقت ذكره بعد أسطر بقوله وقضاء دين فلان الخ اه (قوله شرط فيه أو بعده) أى سواء شرط
 في عقد الرهن التوكيل بالبيع أو بعده قال في نور العين لولم بشرط التوكيل بالبيع في عقد
 الرهن وشرط بعده قيل لا يجبر وقيل يجبر وهذا أصح اه (أقول) وجه الجبر خشية أن يتوى
 حق المترهن وهل قيد الغيبة المعتبرة في المعطوف عليه معتبر في المعطوف أو ليس معتبرا قبل
 الظاهر الاول لان الموكل بغيره صار معقدا على الوكيل فيتضرر بامتناع الوكيل عن الفعل لو
 لم يجبر عليه ذكره الحموى قال النسفي رحمه الله تعالى هذا اذا كان التسليم على البيع مشروطا
 في عقد الرهن فان كان به مقتسام الرهن ذكره من الاثمة السرخسي انه في ظاهر الرواية لا يجبر
 العدل على البيع لان رضا المترهن بالرهن قد تم بدونه وهو توكيل مسند أنف ليس في ضمن عقد
 لازم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان التوكيل بالبيع بعد الرهن يلحق بأصل العقد ويصير
 كالمشروط فيه قال شيخ الاسلام خواهر زاده ونظر الاسلام البرزدوى هـ هذه الرواية أصح لان
 محمد ارجه الله تعالى أطلق الجواب في الجامع الصغير والاصل ولم يفصل بين أن يكون البيع
 مشروطا أو غيره فظاهر ما أطلق يدل على انه محجور في الحالتين اه من تنوير البصائر (قوله
 بطلب المدعى) متعلق بوكاله المقتدر والمراد ان المدعى عليه وكل بطلب المدعى وانما أجبر
 الوكيل فيه المتعلق بحق الغير وهو المدعى بالوكيل ولو لم يجبر بعد غيبة الموكل لتضرر المدعى غاية
 الضرر مع تعاقب حقه بالوكيل ط قال سيدى الوالد رحمه الله تعالى أشار الى ان المراد بوكيل
 الخصومة ووكيل المدعى عليه فنقول الدرر ووكيل خصومة لو أجب عن الايجير عليه لانه وعد أن
 يتبرع فيبغى أن يخصر بوكيل المدعى كما يفهم مما هنا كتبه عليه في نور العين ويبيده قوله اذا غاب
 المدعى فلا حسن ما سبقت ذكره بعد وسبقت بيانه في باب عزل الوكيل (قوله خلافا لما أفتى به
 قارئ الهداية) هذا مرتهط بقول المصنف الماروا الوكيل قضاء الدين لا يجبر عليه قال في المنع
 أقول ما ذكره مولانا من انه لا يجبر وهو الذي عوانا عليه في هـ ذا المختصر مختار لما أفتى به شيخ
 الاسلام سراج الدين قارئ الهداية حيث سئل هل يجبس الوكيل في دين وجب على موكله
 اذا كان للموكل مال تحت يده أى يدو كيلة وامتنع الوكيل من اعطائه سواء كان الموكل حاضرا

الكونه متبرعا الا في مسائل
 اذا واكله بدفع عين ثم غاب أو
 يبيع رهن شرط فيه أو
 بعده في الأصح أو بخسومة
 بطلب المدعى وغاب المدعى
 عليه أشباه خلافا لما أفتى
 به قارئ الهداية

(قوله والو كبل بقضاء الدين) أعني من هذا عبارة الاشياء حيث قال ولا يجبر الوكيل إذا امتنع
عن فعل ما وكل فيه إلا في مسائل وهي الثلاث الآتية اه وعلمه في الملتقطات بان فعل
ذلك ليس بواجب عليه (قوله أو مال موكله) هكذا استنبطه العمادى من مسئلة ذكرها عن
الخاتمة حيث قال بعد نقله عبارة الخاتمة والفرع الاخير من هذه المسئلة دليل على ان الوكيل
بقضاء الدين من مال الوكيل لا يجبر على اداء الدين اذ لم يكن للموكل على الوكيل دين والممسئلة
كانت واقعة الفتوى اه وهي التي ارادها الشارح ولكن ذكر قبله عنهم ما يدل على خلافه من
انه لو كتب في آخر كتابه انه يخاصم ويخاصم ثم ادعى قوم قبل الموكل الغائب ما لا فاقه الوكيل
بالو كاله وانكر المال فاحضروا الشهود على الموكل لا يكون لهم ان يجسروا الوكيل لانه
جزاء الظلم ولم يظهر ظلمه اذ ايسر في هذه الشهادة امر بآداء المال ولا ضمان الوكيل عن الموكل
فاذا لم يجب على الوكيل اداء المال من مال الموكل بامر موكله ولا بالضمان عن موكله لا يكون
الوكيل ظامرا بالامتناع اه لمخصا ومفاده انه لو ثبت امر موكله أو كفالاته عنه يؤمر بالاداء
وعليه يحمل كلام قارئ الهداية تأمل ثم رأيت في حاشية المنخ حيث قال أقول كلام الخاتمة
صريح فيما أفتى به قارئ الهداية فانه صريح في وجوب اداء المال بأحد شيئين اما أمر الموكل
أو الضمان فليكن المعول عليه فليتأمل اه ثم قال موافقا بين عبارة الخاتمة السابقة
وعبارتها الثانية القائلة وان لم يكن لدين على الوكيل لا يجبر وبين عبارة الفوائد لابن نجيم
القائلة لا يجبر الوكيل إذا امتنع عن فعل ما وكل فيه إلا في مسائل المنخ مانصه أقول الذي ذكره
في الفوائد مطلق عن قيد كونه من ماله أو من مال موكله أو من دين عليه والفرع الاخير
المفتول عن الخاتمة مقيد بما اذا لم يكن عليه دين وما قبله بما اذا لم يكن له مال تحت يده وأنت اذا
تأملت وجدت المسئلة الثلاثة ما أن يؤجر امره ولا مال له تحت يده ولادين أوله واحد منهم ما
والظاهر ان الودبعة مثل الدين لصحة التوكيل بقضائها كهي فيجعل الدين في الفرع الثاني على
مطلق المال حتى لا يخاف كلامه في الفرع الاول كلامه في الفرع الثاني لصحة وجهه ويحمل
كلامه في الفوائد على عدم وجود واحد منهم ما فيحصل التوفيق فلا مخالفة فتأمل اه (فات)
ويحصل التوفيق أيضا مع ما أفتى به قارئ الهداية من قوله انه لا يجبر على دفع ما ثبت على
موكله من الدين اذا ثبت ان الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أى وكان للموكل مال تحت يده بدليل
ذكره في السؤال وحاصله انه لا يجبر اذ لم يكن له عند الوكيل مال ولادين وعليك بالتأمل في
هذا التوفيق (قوله اذ لم يكن للموكل على الوكيل دين) أما اذا كان وقد أمره بقضاء دينه
بماله عليه فانه يجبر كما يفيد مقوموه (قوله قال) أى المصنف (قول لا يجبر عليه) أى على البيع
(قوله ولو بطلمها) أى ولو كان التوكيل بطلمها وقوله على المعقد راجع اليه أما اذ لم يكن بطلمها
فلا خلاف في عدم الاجبار وسى فى باب عزل الوكيل (أقول) وما فى الخلاصة من انه يجبر
لو بطلمها بخلاف الرابع لانه لاحق للمرأة فى طاب الطلاق قال فى الخاتمة الرجل اذا وكل بطلاق
امرأة بطلمها لا يملك عزله الا بعزم منها قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسى الصحيح انه يملك
لانه لاحق للمرأة فى طاب الطلاق وطالب التوكيل كما فى تنوير البصائر (قوله وعنتق وهبة) منته
القدير والكتابة كفى الاشياء قال فى الخاتمة رجل قال لغيره ادفع هذا النوب الى فلان وأعنتق

(والو كبل بقضاء الدين)
من ماله أو مال موكله
(لا يجبر عليه) اذ لم يكن
للموكل على الوكيل دين
وهي واقعة الفتوى كما
بسطه العمادى واعتقده
المصنف قال ومفاده ان
الوكيل يبيع عين من مال
الموكل لوقا دينة لا يجبر
عليه كما لا يجبر الوكيل
بتعوط لاق ولو بطلمها على
المعتمد وعنتق وهبة من فلان
ويصح منه

قوله وبخلاف الوصاية
مبتدأ كذا بالاصـل
وعبارة الطعـطـاوى قوله
وبخلاف الوصاية عطف على
قوله بخلاف اقتضائه وهى
ظاهرة اهـ محكمه

(و) بخلاف (الوصاية)
لاثنين (و) كذا (المضاربة
والقضاء) والتحكيم
(والتولية على الوقف) فان
هذه السبعة (كألو كالة
فليس لاحدهما الانفراد)
بحكم الاقضى مسئلة ماذا
شرط الواقف المنظر له أو
الاستبدال مع فلان فان
لواقف الانفـراد دون
فلان أشباه

كاستردادها بحر (قوله وبخلاف الوصاية) مبتدأ خبره قوله الاتى كألو كالة وزاد بعد
الواقف له بخلاف له طقه على قوله بخلاف اقتضائه فالله طوف خمسة والساحس المطوف
عليه فلا اعتراض فى كلامه فتنبه لكن لا يحسن تشبيهه مسئلة الاقتضاء بالوكالة لانها كالة
حقيقية وحيث أن يقول بعض الافاضل ان المسائل المذكورة خمسة لاسمائه ما فيه ووقع فى
بعض النسخ والوصاية بدون قوله بخلاف على انه مبتدأ وقوله كألو كالة خبر وهى أولى لان
ظاهر النسخة الاولى أن الوصيين لا ينفردان أصلاً ولا فى المسائل المستثناة حتى نصح أن تكون
الوكالة بخلاف الوصاية وليس كذلك فان ما ينفرد به أحد الوكيلين ينفرد به أحد الوصيين
وزاد مسائل أخر تأتى فى باب الوصى ولذا جعل صاحب البحر حكم الوصيين والوكيلين واحداً
حيث قال اعلم أن الوصية والمضاربة والقضاء والتولية على الوقف سواء ليس
لأحدهما الانفراد وقد مرنا حكم القاضيين فى القضاء والناظر ما وكيل أو وصى فلا ينفرد
أحدهما فقد سوى بين الوكالة والوصاية كما ترى قال الرلى والصحيح ان الناظر وكيل لكن قال
قاضى خان هو عند أبى حنيفة وأبى يوسف وكيل الواقف حتى كان له أن يعزله وأن يثبت شرطه
لنفسه وعند محمد وكيل الفقراء حتى لم يكن له عزله اهـ (قوله لاثنين) ولومته عاقبا (قوله وكذا
المضاربة) أى اذا قدمه مع ما عدا المضاربة معاً فليس لاحدهما الانفراد لان المضاربة معاً
تحتاج الى الرأى (قوله والقضاء) قيل ليس المراد ان السلطان اذا قلده شخص قضاءه بل أنه ليس
لأحدهما الانفراد بالقضاء فى غيبة الآخر كما يتوهم وإنما المراد انه اذا فرض أحدهما الى قاضيين
متولين قبل تفويض الأمر ليس لاحدهما الانفراد بالتصرف فى ذلك الأمر بدون رأى الثاني
انتهى (أقول) ما نرى أن يكون مراده هو المصرح به كفى منية المفتى وعبارته السلطان
أو الامام لا كبر فوض قضاء ناحية الى اثنين فغضى أحدهما لم يجز كأحد وكيل يبيع كذا ذكره
المجوى فى البحر عن الخبائية ولوان واحد من هذين القاضيين أراد أن يعزل القيم الذى
أقامه القاضى الآخر فان رأى المصلحة فى ذلك كان له ذلك والا فلا اهـ (قوله والتولية
على الوقف) أى اذا نصبهم ما قاض واحد أو كانا منصوبى الواقف (قوله فان هذه السبعة)
أى مع ضم الوكالة والافهى خمس والتحكيم على استثنائه وان أراد جميع ما تقدم مما لم يجز
فيه الانفراد فهى تسع عشرة صورة مع مسئلة الوكالة (قوله كألو كالة فليس لاحدهما
الانفراد) لان ما ذكره يحتاج الى الرأى ولم يذ كر فى البحر التحكيم ولم يذ كر فى الاشياء المضاربة
بل زاد على ما هنا المودعين والشروط لهم الاستبدال والادخال والاخراج فباعية بارما هنا
تكون المسائل المنبئة بالوكالة ثمانية والحاصل ان الشئ المفوض الى اثنين لا يملكه أحدهما
كألو وكيلين والوصيين والناظرين والقاضيين اللذين يرضهم ما قاض واحد أو كانا منصوبى
قاضيين فلا أحدهما الانفراد والحكمين والمودعين والشروط لهم الاستبدال والاخراج
والاخراج كفى الاشياء (قوله الا فى مسئلة ماذا شرط الواقف الخ) قال المجوى يستفاد
منه ان الناظرين أعم من أن يكون أحدهما المفوض أو غيره وعلى هذا الاستثناء
منه لانه منقطع (قوله له) أى لواقف نفسه (قوله فان لواقف الانفراد دون فلان)
لان الواقف هو الذى شرط لذلك الرجل وما شرطه غيره فهو مشروط لنفسه انقيده ط

ففيه ما **يكون** تفويضا فافضة مصر على المجلس أي الذي هو ما فيه ما يكونه فإليك على التفرع
أو يكون تامة فافضة تصرفها الوقوع الطلاق لان المعاق بشيئين لا ينزل عنه وجود أحدهما
(قوله فانه يلزم اجتماعهما عملا بالتعليق) فلو باشر أحدهما لم ينفذ لهما وجودا لمعاق عليه
وهو مشيئتهما (قوله فانه وظاهره عطفته على لم يردوا) الضمير في قوله وظاهره يعود على ما قاله
المصنف والضمير في عطفته يعود على التعليق أي ظاهر ما قاله المصنف عطفت التعليق على لم
يعودوا أي نظر إلى المعنى كأنه قيل لم يقع فيه ما نعوذ به ولا تعليق بمشيئتهما والاحسن
أن يقول على يعودوا باسقاط لم تضاعف النفي عليه وفيه ركاز زائدة (قوله كما يعلم من العيني
والدرر) حيث قال بعد قوله لم يعودوا بخلاف ما إذا قال لهما طلاقا ما ان شئتما أو قال أمرها
بأيديكما لانه تفويضا إلى مشيئتهما فافضة مصر على المجلس اهـ (قوله في العبارة) أي حقها
الواضح والانهى صححة على ما سلف واستثنى في الجرم من اطلاق المصنف مسائل الأولى لو قال
طلاقا جميعا ليس لأحدهما ان يعلقه أو حده ولا يقع عليه طلاق أحدهما ولو قال طلاقا
جميعا فلا فاطقة أحدهما طلاقة والاخر طلقته لا يتبع * الثانية قال لو كسبى طلاق
لا يطلقة أحدهما دون صاحبه وطلاق أحدهما ثم الآخر أو طلق واحد ثم أجازة الآخر لا يقع مالم
يجمعوا وكذا في وكسبى عتاق كذا في منية المذني اهـ (أقول) واعترضه الرمي بأنه انما لم يستثن
المصنف الأولى لعدم دخولها لان فيه زيادة وهي شرط اجتماعهما صريحا فتأمل وكذا لم
يستثن الثانية لعارض انتهى عن الانفراد (قوله وفي تدبير) أي لمعين لانه كالاتفاق لا يحتاج
إلى الرأي من غير فلا حدهما الا تفراده وانما قدر في في هـ ذاق فيما بعده لم يعلم انه يتفرد أحدهما
فيها (قوله ورد عين كودبعة الخ) لانه لا يحتاج للرأي (قوله بخلاف استرداها) فليس
لأحدهما القبض بدون اذن صاحبه لا مكان اجتماعهما مالم وكل فيه غرض صحيح لان حفظ
اثنين خير من حفظ واحد فاذا قبض أحدهما ضمن كله لانه قبض بغير اذن المالك فان قيل ينبغي
أن يضمن النصف لان كل واحد منهما مأمور بقبض النصف قلنا ذلك مع اذن صاحبه وأما في
حال الانفراد ففيه مأمور بقبض شيء منه بجرع السراج واعترضه أبو السعود بقوله وما
في الجرع السراج من قوله فان قيل ينبغي أن يضمن النصف الخ فيه نظر لانه اذا قبض باذن
صاحبه لا يلزمه الضمان أصلا اهـ واعترض أيضا على دليل الجرم المذکور بقوله لان
اجتماعهما ما فيه يمكن بان الحكم لو كان معلولا بإمكان الاجتماع لم يجوز لأحدهما الانفراد
في التوكيل برد الودبعة اهـ وعليه فالأولى الاعتصام على قوله لا موكل فيه غرض صحيحا
لان حفظ اثنين خير من حفظ واحد (قوله فلو قبض أحدهما) أي بدون اذن صاحبه كما صرح
به في الذخيرة لا بدون حضوره كما هو مع عبارة الجرح كما علمت أي وذلك في يده سواء كان كل
المقبوض أو بعضه (قوله ضمن كله لعدم أمره بقبض شيء منه وحده) إذا أمره وتناولها
مجمعة لا مفردة فلم يكن مأمورا في حالة الانفراد بقبض شيء (قوله وفي تسليم هبة) أي
ما هو بلمعين فان لأحدهما الانفراد اتفاقا وان لم يعين الموهوب له لا يتفرد أحدهما
عندهما أو يتفرد عند الثاني ط (قوله بخلاف قبضها) فليس لأحدهما الانفراد والعلة
ما ذكر في الاسترداد وهي العلة في الاقتضاء (قوله وقضاء دين) فهو كودبعة واقتضائه فهو

فانه يلزم اجتماعهما عملا
بالتعليق قاله المصنف قلت
وظاهره عطفته على لم يعودوا
كما به لم من العيني
والدرر في العبارة ولا عا
بمشيئتهما فتدبر (و) في
(تدبر رد عين) كودبعة
وعارية ومغسوب ومبيع
قاسد خلاصة بخلاف
استردادها فلو قبض
أحدهما ضمن كله لعدم
أمره بقبض شيء منه وحده
سراج (و) في (تسليم هبة)
بخلاف قبضها ولو الهبة
(وقضاء دين) بخلاف
اقتضائه عيني

فيمفرد أحدهما بالتصرف قلت وفي قوله فكذلك انائبه نظرها على ما علم من كلام عالمنا ان وصى
القاضي نائب عن الميت لا عن القاضي حتى تلحقه العهدة بخلاف أمين القاضي لانه نائب عنه
فلا تلحقه العهدة ومقتضى كون وصى القاضي نائباً عنه ان لا يكون القاضي محجوراً عن
التصرف في مال اليتيم كما اذا كان أمينه والمنقول انه محجور عن التصرف في مال اليتيم مع
وجود وصى ولو منصوص به بخلافه مع أمينه ومقتضى كون القاضي نائباً عنه ان لا يملك القاضي
نمرا مال اليتيم من وصى نضبه كمالو كان أمينه والمحكم بخلافه كما في غالب كتب المذهب اه
(قوله كما سيجي في بابه) ونصه وبطل فعل أحد الوصيين ولو كان ايضاً له لكل منهما على
الانفراد وسيجي أيضاً قريباً متنا في قوله بخلاف الوصاية (قوله وفي خه ومه) أى فان
لا أحدهما ان يخصم وحده لانه وان كانت تحتاج الى رأى الا ان اجتماعهما على المصومة
وانتسكاهم بتعذر واللفظ يوقع في الغلط لانه يلزم على القاضي فهم الدعوى وبصير شغباً بفتح
الشين وسكون الغين هيجان الشرو بالفتح لغة ضعيفة حتى لو باشر بدون رأى الاخر لا يجوز
عندنا عني أما اجتماعهما على البيع فغير معتذر بحر (قوله لا حضرته على الصحيح) لان
حضورهما في المصومة ليس بشرط عند عامتهم وقيل بشرط وهو قول زفر والشافعي (قوله
الاذا انتهيا) الاولى الا اذا انتهت المصومة (قوله فحتى يجتمعا) هذا بناء على ان الوكيل
بالمصومة يملك القبض والمفق به قول زفر لانه لا يملكه كما بانى قريباً وبه أنى أبو السعود
(قوله وعنى معين وطلاق معينة لم يعوضا) أى بلا بدل لانه مما لا يحتاج الى رأى وتغير المثنى
فيه كالأحد وقوله معين أى ولو كان التعيين بسبب تفرد الأمور بعقده وطلاقها كان قاله
مطلق زوجتى أو اعتق عبدي ولا زوجة وعبد له سوى واحد قال العلامة مسكين والمراد
بالطلاق والعتاق أن يكونا مخرجين بان قال طلقاها واحتقاها أما لو قال طلقاها ان شئتما أو
قال أمرها بايدىك لا يتفرد أحدهما بالطلاق والعتاق اه وهذا معنى قول المصنف ونعليق
بشيئهما وبكون معطوفاً على لم يعوضا كما قال الشارح (قوله بخلاف معوض) على
مصيغة اسم المفعول أى مجز ولا المعوض في مقابله وهو مصفون وكلاهما من عتق أو طلاق أى
لو كان ما بطلاق وعنى معوض لا يتفرد أحدهما لانه اعتقد على رأيهما وهذا مما يحتاج الى
الرأى في زيادة القدر المأخوذ من العوض وغير ذلك من الأمور التي يحتاج اليها في التصرفات
وكذا اذا كان العبد أو الزوج غدير معينة فان ذلك يحتاج الى رأى باختیار العبد الذي
يعتقانه أو المرأة التي يطلقها فالخاص على انه اذا لم يعوض المعتق والمطلقة لا يحتاج الى رأى
في باشره الواحد والاثنين وبخلاف العتق والطلاق المعوض وغير العتقين فانه يحتاج الى
رأى فاذا وضو برأيهما لا يستعمل أحدهما او المناسب أن يعطف عليه ولا علاقة أى العتق
والطلاق بشيئهما أى شيئة الوكيلين فان علقاها بغير أحدهما لم ينفذاهم وجود العتاق
عليه وهو مشيئتهما وتول اثنين وتعاق لا يصح عطفه على لم يعوضا الا بتأويل وعادة البحر
بلا بدل ونعليق وهو صحيح لانه عطف اسم صريح على اسم صريح وهو حسن صحيح (قوله وغير
معين) أى وكذا اذا كان العبد أو الزوج غدير معين فان ذلك يحتاج الى رأى أيضاً كما
علمت (قوله ونعليق بشيئهما) كما اذا قال طلقاها ان شئتما ومثل ذلك اذا جعل أمرها بيدهما

كما سيجي في بابه
و (في خه ومه) بشرط
رأى الاخر لا حضرته على
الصحيح الا اذا انتهيا الى
القبض فحتى يجتمعا جوهرة
(وعنى معين وطلاق معينة
لم يعوضا) بخلاف معوض
وغير معين (ونعليق
بشيئهما) أى الوكيلين

بأنقراده فلا يملك التصرف وحده لم يرضاه برأيه وحده ولو كانا رصيين فمات أحدهما
لا يتصرف الحي إلا بما رضى قاضى كفى وما بالنا السابعة وفي الخامسة رجل قال لرجلين وكنت
أحدكما بشرا أمة لي بألف درهم فاشتري أحدهما ثم اشتري الآخر فان الآخر يكون مستترا
لنفسه ولو اشتري كل واحد منهما مجاربه ووقع شراؤهما في رقت واحد كانت الجاريتان
للموكل كذا ذكر في النوازل وعليه الفتوى اه وفي الذخيرة عن محمد رجل وكل رجلا بقبض
كل حق له ثم فارقته ثم وكل آخر بقبض كل دين له فقبض الوكيل الاول شيئا من الدين فليس
للوكيل الثاني أن يقبضه من الاول لانه الساعة عين وليس بدين ولو وكل الاول بقبض كل حق
له ثم وكل الثاني بقبض كل شيء له وقبض الاول شيئا من الدين فلا يلزم أن يقبضه من الاول ولو وكل
رجلا بقبض دار التي في موضع كذا التي في يد فلان فقبض الوكيل ثم وكل آخر بقبض ما وكل
به الاول في قبض هذه بهنهما فان كان الاول قد قبض الدار قبل توكيل الثاني فلا يلزم أن يقبضها
من الاول وان وكل الثاني قبل أن يقبض الاول الدار فليس للثاني أن يقبضها الا انما صار
مقبوضة لاصحابها اه ومثل في التاتر خاتمة في الرابع عشر المكن ذكر بدل التعليل قوله والشئ
بعينه لا يشبه ما ليس بعينه الا ترى أن رجلا ولو وكل رجلا بقبض عبد له بعينه في يد رجل ثم قبضه
المولى ثم أودعه انسانا آخر فلو وكل أن يقبضه اه ومثل في الخلاصة في الفصل الثالث (قوله
الا فيما اذا وكلهما على التعاقب) فانه يجوز لاحدهما الانفراد كما عات وكان ينبغي للشارح أن
يحذف قوله فيما تقدم مع العيصين هذا الاستثناء لانه لا يكون الامن عام ومع تقييده بجمع اصار
خاصا فلا يستغنى منه اذا لا يدخل هذا في الاستثناء كما بيناه قريبا (قوله بخلاف الوصيين) فانه
لا يتفرد أحدهما كما عات قال في تنوير البصائر وفيه اختلاف واختلاف تصحيح فقيل
اختلاف فيما اذا وصى له ما معا أو وصى بكل على حدة فينفرد اجماعا قال في الخزانة وهو
الاصح وبه نأخذ وقيل في الفصلين وقيل هذا أصح قال في المبسوط المكن الاصح أن الخلاف
في الفصلين والمراد بالخلاف الاختلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد فعند أبي حنيفة ومحمد
لا يتفرد في بيعه ما استثنى خلافا لابي يوسف قلت ويستثنى مسائل أخرى نفرد فيها بالتصرف
أحد الوصيين بتجهيز الميت وشراؤه ما لا بد منه للصغير كاطعامه والكسوة وبيع ما يتخلى عليه
التلف وتنفيذ الوصية المعينة وقضاء دين الميت اذا كان في التركة من جنسه وانصومة ورد
المغصوب وورد الودائع وقبول الهبة وجمع الا وال الزائفة ورد المشتري فاسد او فاسدة
ما يكال ووزن واجارة البيت في عمل يتعلم وفي الايصان ان يتصدق على فقراء كذا وعينه
واعتاق التهمة المعينة وحفظ الاموال قلت والظاهر انه لا فرق بين أن يكون نصيبها الميت أو
نصيبها قاض واحد أو نصيبها قاضيا بالمدين وليس كذلك فانه في مسألة مالو نصب كل واحد
منهما قاضى بالدية ينفرد كل واحد منهما بالتصرف قال في المقتطعات قيمان نصب كل واحد
منهما قاضى بالدية جاز أن ينفرد كل واحد منهما بالتصرف في مال الميت لان كل واحد من
القاضيين لو تصرف جاز فكذلك انما به فلو أراد كل واحد من القاضيين عزل المولى الذي نصبه
الاخر جاز اذا رأى المصلحة في ذلك اه فلهذا تقييد الكلام الاشبهاء من أن محله فيما اذا
كانا وصيين من جهة الميت أو من جهة قاض واحد أو مالو كانا من جهة قاضيين من بلدين

(الا) فيما اذا وكلهما على
التعاقب بخلاف الوصيين

المنهورة قال المضارب هو في الطعام وقال رب المال هو في السكر باسم قال قول له ولو برهنا
فالمضارب لان رب المال لا يحتاج الى الاثبات والمضارب يحتاج الى اثباته لدفع الضمان عن
نفسه وان وقتا فلوقت الاخير اولى بكافي مضاربة البزازية والبضاعة كالمضاربة الا ان المضارب
يملك البيع والمستبضع لا الا اذا كان في انقطه ما به لم انه قصد الاسترباح او نص على ذلك كذا في
وكالة البزازية والظاهر انها كولو كالممن حيث ان الاصل فيها التقييد الا انه لا يملك الا بضائع
والايداع ويبيع ما اشتراه الا بالتصحيح بخلاف المضارب اه ٢ قال الرمي ومثل المضاربة
الشركة الظاهر ان الاصل فيها الاطلاق لانها مبنية عليها وما علل به الزياحي كالصريح فيه
فتأمل اه (قوله لا ينفذ تصرف أحد الوكيلين) لان الموكل رضى برأيهم الا برأى أحدهما
والبدل وان كان مقدرا ولو لم يكن التقدير لا يمنع استعمال الرأي في الزيادة واختيار المشتري
بحر أي التقدير للبطل لمنع النقصان عنه فربما يزداد عند الاجتماع وربما يجتزأ الثاني مشتربا
ملبا والاول لا يمتد الى ذلك وأشار بالتصحيح بالنقد ولم يقل لا يصح الى ان تصرف أحدهما
موقوف ان تصرف بحضور صاحبه فان أجاز صاحبه جاز والا فلا ولو كان غائبا فاجاز لم يجز
قول الامام كذا في التبيين قال الحاكم أبو الفضل هـ ذاخل في مافي الاصل وقال أبو يوسف
يجوز ولو باع أحدهما من صاحبه شـ لم يجز ما في وصايا الخاتمة لو باع أحد الوصيين شيئا من
التركة لصاحبه لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد ويجوز عند أبي يوسف اه (قوله معا
كوكلتكما بكذا) أي يبيع عبدي هـ ذا أو يخاص امرأتى أما اذا وكاهما بكلامين على التعاقب
فنفرد أحدهما وكذا اذا لم يمكن اجتماعهما كما نصوصه وكذا ما لا يحتاج الى الرأي
كالاطلاق بغير مال بكافي الجمع وشربه وكل ذلك يؤخذ من كلام الشارح رحمه الله تعالى وأنى
الشارح بقوله معا لبيان مراد الماتق بدليل استثنائه ما اذا وكاهما على التعاقب بعد ذلك
ولبيان تقييد امتناع تصرف أحدهما بآذا وكاهما محتملين ولا يخرج بذلك الاستثناء
عن كونه متصلا لان الاستثناء واقع في المتن واقظ الظرف تقييد من الشارح (قوله ولو الآخر
عبدا أو صبيبا) محجور اعليه أي لا تصرف أحد الوكيلين وحده لان الموكل رضى
برأيهم الا برأى أحدهما والبديل وان كان مقدرا ولو لم يكن التقدير لا يمنع استعمال الرأي
في الزيادة واختيار المشتري كما قدمناه عن البحر (أقول) ولا عبرة بكون أحدهما ضعيف
لنصرف كالعبد والوصي فان الحقوق لا ترجع اليهما الا باذن من وليهما ولا دخل لهذا في
اختياره رأيهم لان مناط الاختيار معرفتهم بوجوه التصرف وما عندهما من الصدق
والامانة فـ لا يكون فيهما أرجح من البالغ والخراطقة فـ هل ما اذا كان أحدهما غافلا حرا
بالغا والآخر عبدا أو صبيبا محجورا عليه ما يمكنه مقبدا اذا وكاهما بكلام واحد كما علت
أما اذا كان توكلهما على التعاقب فانه يجوز لأحدهما الانفراد لانه رضى برأى كل واحد
منهما على الانفراد وقت توكله فلا يتغير بعد ذلك بخلاف الوصيين فانه اذا وصى الى كل منهما
بكلام على حدة لم يجز لأحدهما الانفراد في الاصح لانه عند الموت صار وصيين بجهة واحدة
وفي الوكالة يثبت حكمه بانفس التوكيل بحر (قوله أو مات أو جن) أي التوكيل الآخر
أي فلا يجوز للاخر التصرف وحده لانه انما فوض للباقي مع الذي قد فات رأيه ولم يفوض له

٢ مطلب
الشركة مثل المضاربة في
ان الاصل فيها الاطلاق

(لا ينفذ تصرف أحد
الوكيلين) معا كوكلتكما
بكذا (وحده) ولو الآخر
عبدا أو صبيبا أو مات أو جن

فديكون بالنقد وقد يكون بالنسيئة وقد يكون بالبيع المطلق وقد يكون بالنقابة (قول وفي
 المضاربة العموم) فملك الابداع والابضاع وهذا بخلاف مال الودعي رب المال المضاربة في نوع
 والاخر في نوع آخر حيث يكون القول لرب المال لانه سقط الاطلاق بتصادقهما فنزل
 في الوكالة المضرة (قوله فان باع الوكيل نسيئة) لو قال المصنف لو اخذت الف باعته منه الموكل
 فاقول لا لا امر كان أولى بشئ ما ذكره يشمل ما اذا باع الوكيل بخمس مائة فقال لا امر
 امرتك بانف أو قال امرتك بدينار أو بخنطة أو شعيرة أو قال بكذا وقال الوكيل بغيره فاقول
 لا لا امر كما اذا أنكروا أصل الامر ووكيل الخلع والمقدار والصيغة من حلول وتاجير - بل بجر
 واعلم ان قياس ما سبق عن الخلاصة يقتضي أن يكون المراد من امر الامر ووكيله بالبيع
 نقدا أن يقول له لا تبعه بالنقابة لا بمجرد الامر بالبيع النقدة لا ترى الى ما سبق من أنه لو قال
 له به بالنقد فباع بالنسيئة جاز بخلاف لا تبع الا بالنقد ومقتضاه انه لو قال به من فلان
 بكذا فباع منه بغير وكيل جاز بخلاف لا تبعه منه الا بكذا. لكن في البحر عن الكافي أمره
 أن يبيعه من فلان بكذا فباع بغير وكيل لم يجز فتدبر في وجه الفرق وانظر ما قدمنا قبل
 ثلاث أوراق عند قول الشارح ربه علم الخ (قوله صدق الامر) لان الامر يستقدم من جهته
 * (تنبيه) ما مر نقل صريح في اعتبار قول الامر لا يجوز الامدول عنه فقول بعض
 المتأخرين فيما تقدم فيه لو وكله بضاعة فلائذ فقال قضيتة فقال الامر انما امرتك فلائذ
 غيره حيث قال ان اقول له امور لانه أمين قول مخالف اصريح المنقول المتغير المقبول كما
 نبه عليه المقدسي (قوله عملا الاصل) عملة المستثنى لان نصه بقي الامر بالنقد
 تخصيص الوكالة وتصدق المضارب لاطلاقها فالودعي الوكيل الفعل وأنكره موكله فان كان
 اخبار الوكيل بعد دعوته فاقول للموكل وان قبل في حياة الموكل فاقول لا وكيل ان كان
 المبيع مسالما اليه والا لو ان كان بعد موته حال هلاك العين فكذلك واللام يقبل قوله اذا
 كذبه الوارث هذا في الوكيل بالبيع وأما لو وكيل بالشرع فسبق حكمه عند الاختلاف وأما
 وكيل العتيق فلا يقبل قوله كما اذا قال أعتقته امس وكذبه الموكل لا يعتق وأما وكيل الكتابة
 فقبل قوله في العقد لافي قبض المدل والهالك كما اذا قال كاتبته وقبضت بداها فاقول له في
 الكتابة لافي قبضت بداها أما لو قال كاتبته ثم قال قبضت بداها ودفعته للموكل فهو صحيح
 مصدق لانه أمين ولا يقبل قول وكيل النكاح والوكيل بقبض الدين اذا ادعى القبض
 والهالك بصدق وفي خزانة المفتين وكل رجلان يشتري أحدا فاشترى فقال الامر ليس هذا
 أخي فاقول له مع يمينه لانه يشكر وجوب الفمن عليه ويكون الوكيل مشتر بالنفس ويعتق
 العبد على الوكيل بقوله هذا أخوك اه واذا اتفقا ان عقد المضاربة وقع خاصا واختافا فيما
 خص العقد فيه فاقول لرب المال لانا اتفقا على المدول عن الظاهر والاذن يستقدم من قبله
 فيعقب بقوله أمرتك بالتجارة في البر وادعى الاطلاق فاقول المضارب لدعائه عموم وعمن
 الحسن عن الامام انه لرب المال لان الاذن يستقدم منه وان برهنه ان نص شهود العمل انه
 أعطاه مضاربة في كل تجارة فهي أولى لاثباته الزيادة افظارمة في وان لم ينصوا على هذا الحرف
 فلب المال وكذا اذا اختلفا في المنع من البيع لانتضاء المضاربة اطلاقها على الروايات

وفي المضاربة العموم (فان
 وفرع عليه بقوله (فان
 باع) الوكيل (نسيئة
 فقال أمرتك بنقد وقال
 أطلق صدق الامر وفي)
 الاختلاف في (المضاربة)
 صدق (المضارب) عملا
 بالاصل

أوبز ياد حد ثات فيه ينقل الى الرجوع بالنقصان فلم يكن الرد تبعيا وهكذا ذكر الروايتين في شرح الجامع الصغير وغيره وبين الروايتين تفاوت كبير لان فيه نزول من اللزوم الى ان لا يخصم بالسكينة وكان الاقرب أن يقال لا يلزمه وا لكن له ان يخصم زبالي وبه علم ان قول المتن أو اقراره فيما لا يحدث منه له أي فيلزم الموكل مبنى على رواية البيوع المخالفة لعامة روايات المبسوط من لزومه للوكيل ولذا قال في المواهب لورد عليه بما لا يحدث مثله باقرار يلزم الوكيل ولزوم الموكل رواية اه فتدبره (قوله رده الوكيل على الأمر) لو قال فهو رد على الأمر. كان أولى لان الوكيل لا يحتاج الى خصومة مع الموكل الا اذا كان عيبا يحدث مثله ورد عليه باقرار بقضاء وان بدون قضاء لا تصح خصومته لكونه مشترعا بما حصل هذه المسئلة ان العيب لا ينجس الوأما ان لا يحدث مثله كاسن أو الاصبيع الزائدة أو يكون حادثا لكن لا يحدث مثله في هذه المادة أو يحدث في مثله في الاول والثاني برده القاضي من غير حجة من بيعة أو اقرار أو ادكول اعلمه بكونه عند البائع وتناول اشتراط الحجة في الكتاب ان الحال قد يستتبعه على القاضي بان لا يعرف تاريخ البيع فيحتاج اليها لظهور التاريخ أو كان عيبا لا يعرفه الا اطباء أو النساء وقولهم حجة في توجه الخصومة لاني الرد فيقنقر الى الحجة للرد حتى لو عابن القاضي البيع وكان العيب ظاهرة الاحتجاج الى شيء منها وكذا الحكم في الثالث ان كان ببيعة أو نكول لان البيعة حجة مطلقة وكذا النكول حجة في حقه فبرده عليه والرد في هذه المواضع على الوكيل رد على الموكل وأما ان رده عليه في هذا الثالث باقراره فان كان بقضاء فلا يكون رد على الموكل لانه حجة قاصرة فلا تنعدي ولكن له ان يخصم الموكل فبرده عليه ببيعة أو بنية كوله لان الرد فسخ لانه حصل بالقضاء كرها عليه فانه عدم الرضا وان كان بغير قضاء فليس له الرد لانه اقالة وهي بيع جديد في حق ثالث وهو الموكل في الاول والثاني لورد على الوكيل بالاداء بدون قضاء لزم الوكيل وليس له ان يخصم الموكل في عامة الروايات وفي رواية يكون رد على الموكل كما قدمناه فرياعن الزبالي قال في الاصلاح وكذا باقراره فيما لا يحدث مثله ان رد بقضاء اه (قوله ولو باقراره فيما لا يحدث لا يرد له الوكيل) الا انه ان كان الرد بقضاء فلا وكيل ان يخصم الموكل فيلزمه ببيعة أو بنية كوله قال المقدسي ولا يرد له الا بمرحان أنه كان عنده والايخلف فان نكح برده والالزم الوكيل ثم قال فان قيل كيف يرد ويخصم الموكل مع ان الرد بالاداء فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق الموكل قلنا الرد ما حصل باقراره بل بقضاء القاضي بكرهه منه فجعل فسخا لكن استدلنا ليل قاصر فعمهنا الفسخ عند البرهان ولزم الوكيل عند عمومهم عملا بقصور المستند وهو الاقرار قال في النهاية قضاء القاضي مع اقرار الوكيل متصور اذا أقر بالعيب وامتنع من القبول فيجب برده عليه وان رده المشترى باقرار الوكيل بغير قضاء لزمه ولم يخصم بحال وفي كافي الحماكم اذا قبل الوكيل المبيع بغير قضاء بمختيار شرط أو روية جاز على الأمر كرده بعيب قبل القبض ولو قبل وكيلا لا يجاز العيب من المستأجر بغير قضاء يلزم الموكل لان المنافع غيره مقبوضة (قوله الاصل في الوكالة المخصوص) لان الموكل يقيم الوكيل مقام نفسه بالاسـتعانة به في أمر خاص حتى لا تصح بيان الجنس بل حتى بين النوع أو الثمن ومبنى المضاربة على تحصيل الربح ووجوب تحصيله متبينة

(رده) الوكيل (على الأمر)
(و) لو (باقراره) فيما يحدث
(لا) يرد له (لزم) الوكيل
(الاصل في) الوكالة (المخصوص)

قبل القبض فانه جائز على الاتمر (قوله بالبيع) قيد به لان الوكيل بالاجارة اذا اجر وسلم ثم
طعن المستاجر فيه بعيب فقبل الوكيل بغير قضاء يلزم الموكل ولم يرد به اجارة جديدة بغير
(قوله بينة) لان الثابت بالبينه ثابت في حق الكفاية لان البينة حجة مطلقة متقدمة قبل لزوم
الموكل كالزم الوكيل اما النكول فهو بذل أو اقرار وكل منهما حادثة أن لا ينفذ على الموكل
لكنه لما كان النكول مضطرا اليه يبيح له العيب عن علمه باعتباره عدم ممارسته المبيع لزوم
الاتمر دفعه للمضرر عن الوكيل وكذا الاقرار فيما لا يحدث لان القاضي يتيقن حدوث العيب
في يد البائع فلم يكن قضاؤه مستندا الى هذه الحجج (قوله أو نكوله) أي الوكيل لانه مضطرب في
النكول ابعد العيب عن علمه باعتباره عدم ممارسته المبيع فلزم الاتمر بغير وفيه دليل على
ان الدعوى لو وقعت في غن المبيع بان ادعى المشتري دفعه له الوكيل وأنكره الوكيل وطلب
المشتري عينه على عدم الدفع له فنكل فقضى عليه انه يضمن الفمن للموكل اذ قد العلة
المذكورة وليكونه اما بالاذل أو مقرا وعلى التقديرين يضمن وهي واقعة الفتوى فتأمل
رمي قلت وفي الكفاية قوله والوكيل مضطرب الخ يشير الى ان الوكيل يختلف على البينات اذ لو
كان على العلم لم يكن مضطرا ابعد العيب عن علمه وليكن عامة الروايات على ان الوكيل يختلف
على العلم فاذا علم بالعيب فحينئذ يضطر الى النكول اه (قوله أو اقراره فيما لا يحدث) مثله
هذه المدة لان القاضي يتيقن بحدوث العيب في يد البائع فلم يكن قضاؤه مستندا الى الاقرار
ولا الى البينة والنكول لان العيب لما كان لا يحدث مثله كالاصبع الزائدة لم يتوقف القضاء
على وجوده هذه الحجج من البينة والاقرار وانه الميمن بل ينبغي ان يقضى بعلمه قطعاً بوجوب
العيب عند البائع بدون الحجج فيجب عدم توقفه على وجوده في العيب الذي لا يحدث مثله
لان تأويل اشتراطها في الكتاب ان القاضي يعلم أنه لا يحدث في مدة شهر مثلاً لكنه اشبهه عليه
تاريخ البيع فثبت قرا الى هذه الحجج اظهر وره هذا التاريخ أو كان عيباً لا يدرسه الانباء
والاطباء وقول الطيب حجة في توجه الخصومة لافي رد فثبت قرا اليها في الرد حتى لو كان
القاضي عابن البيع والعيب ظاهراً لا يحتاج الى شيء منها قيد بما لا يحدث لانه لو رد عليه
باقراره فيما يحدث فانه يلزم المأمور لان الاقرار حجة قاصرة وهو غير مضطرب اليه لانه
السكرت والنكول الا انه ان يخصم الموكل فيلزم بينه أو نكوله بخلاف ما اذا كان الرد
بغير قضاء والعيب يحدث مثله حيث لا يكون له ان يخصم موكله لانه يبيع جديد في حق ثالث
والبائع ثامه ما ورد بالقضاء فصح اعموم ولاية القاضي غير ان الحجة قاصرة وهو الاقرار في
حيث الفسخ كان له ان يخصم ومن حيث القصور لا يلزم الموكل بالهجرة وان كان العيب غير
حادث أي كس زائدة أو كان حادثاً الا انه لا يحدث مثله في تلك المدة ردده على الوكيل باقراره
بغير قضاء لزوم الوكيل وليس له أن يخصم الموكل في عامة روايات المبدوط وذكر في البيوع أنه
يكون رد على الموكل لانه مانع الا عين ما يفعله القاضي لورفع اليه اذ لا يكفاه القاضي على
اقامة البينة ولا على الحلف في هذه الصورة بل يردده عليه بلا حجة فكان الحق متعين في الرد قلنا
الرد بالتراضي بغير جديد في حق ثالث والموكل ثامه ما ولا نسلم ان الحق متعين في الرد بل ثبت
حقه أولاً في وصف السلامة ثم اذا جهز ينقل الى الرد ثم اذا امتنع الرد بحدوث العيب

بالبيع (بينة أو نكوله)
أو اقراره فيما لا يحدث
مثله في هذه المدة

دليل سبق شرائه اه (قوله وظاهره ترجيح قولهما) أي لانه جعله استعجلا فان قال في البحر ولذا
 أنزله مع دليله كما هو عادته (قوله والمفتي به خلافه) بحر الذي في البحر وقد علمت ان المفتي به
 خلاف قوله كما قدمناه اه أي خلاف قوله فيما استشهد به قلت وقد علمت ما قدمناه عن
 العلامة قايهم من ترجيح قوله وعلميه المعول وانه أصح الاقوال (قوله وقيد ابن الكمال الخ)
 ومثله في البحر عن المعراج ونقل الاتفاق أيضا في الكفاية عن الإيضاح (قوله وفي الشراء
 يتوقف على شراء باقيه قبل الخصومة) يعني لو وكله بشراء عبد فاشتري نصفه فالشراء موقوف
 اتفاقا فان اشتري باقيه لزم الموكل وارفع التوقف لان شراء البعض قد يقع وسيله الى الامتنان
 بان كان موروثا بين جماعة فيحتاج الى شرائه شقة واحدة فاشترى الباقي قبل رد الآخر الشراء
 حينئذ انه وسيله فينفذ على الآخر وهذا بالاتفاق بحر قال المحوى وهذا بالاجماع بخلاف
 الوكيل يبيع العبد عند أبي حنيفة لافرق الا في بيانه وهذا اذا اشترى الوكيل النصفين فلو
 اشترى النصف ثم اشترى الموكل النصف لم ينفذ على الآخر بخلاف عكسه اه واعلم ان
 ما اعترض به الذي على الزبلي حيث قال فان اشترى باقيه قبل ان يخصصه لزم الموكل والالزم
 الوكيل وهذا بالاجماع قاله الشارح قلت فيه خلاف زفر والثلاثة الخ ساقط لان كلام الزبلي
 فيما اذا كان وكيله بالشراء فاشترى نصفه ثم اشترى الباقي فلا يرد على دعوى الاجماع ما اعترض
 به العيني لان خلاف زفر والثلاثة بالنسبة لما اذا كان وكيله بالبيع فباع نصفه ثم باع الباقي
 راعى سلمنا كون خلاف زفر والثلاثة في مسئلة التوكيل بالشراء فنقول اراد بالاجماع اجماع
 الامام مع الصحابين كما يدل عليه قوله بخلاف الوكيل يبيع العبد عند أبي حنيفة الخ أفاده
 أبو السعود قال الزبلي ولا فرق فيه بين التوكيل بشراء عبد بعينه أو بغير عينه اه وفيه
 لا يقال انه لا يتوقف بل ينفذ على المشتري لانا نقول انما لا يتوقف اذا وجد نفاذا على العاقد
 وهما شراء النصف لا ينفذ على الوكيل لعدم مخالفته من كل وجه ولا على الآخر لانه لم يوافق
 أمره من كل وجه فقلنا بالتوقف فلو أعتقه الآخر من التوقف فنفذ عند أبي يوسف لا المأمور
 وعكس محمد لانه يخالف لما أمره وتوقفه لنزولهم رفع الخلاف بشراء الباقي فبقي الخلاف قبل
 الشراء فلا ينفذ على الآخر وأبو يوسف يقول توقف على اجازة الموكل والاعتاق اجازة اه
 (قوله اتفاقا) الفرق لابي حنيفة وجه الله تعالى بين البيع والشراء ان في الشراء تحقق ثمة
 انه شراء لنفسه ف رأى الصفة خاتمة فإرادان يلزم به الموكل ولان الآخر بالبيع بصادف
 ما يملك فيه يصح تبرئه الاطلاق والآخر بالشراء بصادف ملك الغير فلم يصح فلا يعتق برفقه
 التقييم والاطلاق كما في الهداية (قوله ولورد مبيع) أطلقه فشمع ما اذا قبض الثمن أو لا وأشار
 الى ان الخصومة مع الوكيل فلا دعوى للمشتري على الموكل فلو أقر الموكل بعيب فيه وأنكره
 الوكيل لا يلزمه ما شئ لان الموكل أجنبي في الحقوق ولو بالعكس رده المشتري على الوكيل لان
 قراره صحيح في حق نفسه لا الموكل برأية ولم يذكر الرجوع بالثمن وحكمه انه على الوكيل
 ان كان نقده وعلى الموكل ان كان نقده كما في شرح الطحاوى وان نقده الى الوكيل ثم هو الى الموكل
 ثم وجد الشاري عيبا أفنى القاضي أنه يرد على الوكيل كذا في البرازية (قوله بعيب) قيد به
 لانه لو رده عليه بخيار شرط أو رغبة فهو على الآخر ولو من غير قضاء رده عليه بعيب بغير قضاء

وظاهره ترجيح قوله - ما
 والمفتي به خلافه بحر
 وقيد ابن الكمال الخلاف
 بما يذهب بالشركة
 والاجاز اتفاقا فليراجع
 (وفي الشراء يتوقف على
 شراء باقيه قبل الخصومة)
 اتفاقا (ولو رده مبيع بعيب
 على وكيله)

لانه بالخالفه فيه يكون مشتر بالثمة فيكون التهمة فيه باقية اه خلاف ما عليه العامة
 ر الظاهر ان المراد بالخالفه متخالفه ما هو المتعارف في غنمه والا فالكلام مفروض فيما اذا لم
 يقدر الا حرمته (قوله وغنن يسير) الواو بمعنى أو قال في القاء وس غننه في البيع بغيره غننا
 ويجوز كخدمه والغنن ان يغنن بعضهم بعضا اه فالمراد بالغنن الخداع فقواهم لا يتغابن
 الناس فيه أى لا يجتمع بعضهم بعضا الفحشه وظهوره وقواهم يتغابن الناس فيه أى يجتمع
 بعضهم بعضا قلته اه بجر ينصرف ط (قوله وهو ما يقوم به مقوم) أى ما يدخل تحت
 تقويم أحدهم المقومين وهو الاصح اما ما لا يدخل تحت تقويمهم فغنن فاحش ٢ وقبل حد
 الفاحش في العروض نصف القيمة وفي الحيوان عشر القيمة وفي العقار خمسها وفي الدراهم
 ربع عشرها قال مسكين فلو قومهم عدل عشرة وعدل آخر غمانية وآخر سبعة فما بين العشرة
 والسبعة داخل تحت تقويم المقومين أما الزائد في الشراء والنقص في البيع فلا وهذا هو
 الاصح في حد الغبن اليسير والفاحش أى فلا يكون مما يتغابن فيه وهذا انما يتبع في البيع على
 قواهم لا على قوله (وأقول) هذا البيان الحد الفاصل بين الغبن اليسير والفاحش وهو متفق
 عليه لا خلاف للامام فيه سواء كان وكيل بالاشراء أو بالبيع وأمان الوكيل في البيع هل يملك
 البيع على الاثراء ولو بالغبن الفاحش فعند الامام نعم خلافا له ما فيه اثني آخرايس مما
 الكلام الآن فيه وقبل في العروض دهنم أى نصف العشر وفي الحيوانات دهنه أى العشر
 وفي العقار دوازده أى الخمس وفيما يتغابن فيه من الدراهم والدينانير مع العشر ووجهه ان
 التصرف بكثير وجوده في العروض ويقتل في العقار ويتوسط في الحيوان وكثرة الغبن قلته
 التصرف وجعل الز يلبى نصف العشر في العروض فاحشا اه بزيادة (قوله كغبن ولحم) هذا
 باعتبار الغالب من أن هذه الاشياء معروفة فلو كان في مكان وزمان يختلف السعر في
 هذه الاشياء كانت كغيرها (قوله وجبن) هو بسكون الباء في لغته بضمها مع تخفيف النون أو
 بالضم مع تشديد النون مختار (قوله ولو فلسا واحدا) لانه لما كان معلوما بين الناس صار بمنزلة
 المعين منه فلا يقبل الزيادة به (قوله وبناية) هي شرح الهداية (قوله صح) أى عند أبي
 حنيفة (قوله لا طلاق التوكيل) أى اطلاقه عن قيد الاجتماع والافتراق كالموكل ببيع مكيل
 ونحوه لا ترى أنه لو باع الكل بمن النصف يجوز عنده فاذا باع النصف أولى (قوله والا لا)
 لضرب الشراء كدهى عيب تنقص القيمة فلا يراد بالطلاق (قوله وقواهم الاستحسان) قال الاتقاني
 وأصل ذلك ان أبا حنيفة يعتبر العموم والاطلاق في التوكيل بالبيع وأما في التوكيل بالشراء
 فيعتبر المتعارف الذي لا ضرب فيه ولا تهمة وعندهما كلاهما سواء اه قال المقدسي وفيه
 كلام وهوان الظاهر ان المراد ان قول أبي حنيفة قياس بالنسبة الى قواهم وقواهم الاستحسان
 بالنسبة اليه وليس كذلك بل قياس قواهم انه لا يقدأ أصلا واستحسننا القول بالتوقف وكذا
 في قول أبي حنيفة فتأمل اه وفيه أيضا عن المبسوط لو وكل رجلين ببيع عـ دهنه فباع كل
 منهما الرجل فن باع أولا جزو وبطل الثاني بخلاف الوصيين كما سيجي وان لم يدهم الاول فله كل
 مشتر نصفه بنصف الثمن لانه ليس أولى واستوى المشترين ويخير كل منهما المتفرق الصفة
 ولا ترجيح الا اذا كان في يد أحد المشترين فهو له ترجح جانبه لما كدشراؤه ونحوه من القرض

٢ مطالب
 في حد الفاحش

وغنن يسير) وهو ما يقوم
 به مقوم وهذا (اذا لم يكن
 سـ عـهـه معروفًا وان كان)
 سـ عـهـه (معروفًا) بين الناس
 (كغبن ولحم) وموز وجبن
 (لا ينفـذ على الموكل وان
 قلت الزيادة) ولو فلسا
 واحدا به بقى بجزو وبناية
 (وكله ببيع عـ دهنه فباع
 نصفه صح) لا طلاق
 التوكيل وقال ان باع
 الباقي قبل المصومة جاز
 والا لا وقواهم الاستحسان
 ملحق وهداية

هداية وهو مخالف لما في الخلاصة والبرازية من أن الوكيل بقبض الدين له أخذ الكفيل
 بحمل كلام الهداية على أخذ الكفيل بشرط براءة الاصيل فانما أحسنه سواه وهو لا يملكها
 لما في البرازية ولو أخذ به كفيل لا بشرط البراءة فهو حوالة لا يجوز للوكيل بقبض الدين قبولها
 اه ومن هنا قال صاحب النهاية المراد بالكفالة هنا الحوالة لان التوى لا يتحقق في الكفالة
 وقيل الكفالة على حقة تم لان التوى يتحقق فيها بان مات الكفيل والوكيل له منه مائة
 قال الزبلي أخذها من الكافي وهو ذا كله ليس بشيء لان المراد هنا توى مضاف الى أخذه
 الكفيل بحيث انه لو لم يأخذ كفيل لا يتودينه كافي الرهن والتوى الذي ذكره هنا غير مضاف
 الى أخذه الكفيل بدليل أنه لو لم يأخذ كفيل لا يتودينه كافي الرهن والتوى الذي ذكره هنا غير مضاف
 فاسد لان الدين لا يتودين فيه موت المال عليه منسأيل يرجع به على المحيل وانما يتودين بموتهما
 مفاسدين فصار كالكفالة والاوجه أن يقال المراد بالتوى توى مضاف الى أخذ الكفيل وذلك
 يحصل بالمرافعة الى الحاكم يرى براءة الاصيل كما يأتي بيانه قال في نور العين وكيل البيع لو أقام
 أو احتال أو أبرأ أو حط أو وهب أو تجوز صرح عند أبي حنيفة ومحمد وضمن موكله لا عند أبي
 يوسف والوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا اه قلت وكذا بقبض الثمن لا يملك
 الخط والبراءة برزانية (قوله فلا ضمان عليه ان ضاع) أي فلا ضمان على الوكيل للموكل
 فيما هلك من الثمن لهلاك الرهن وفي الدراية وأخذ الرهن يقع للموكل فلورده الوكيل جاز
 ويضمن للموكل الاقل من قيمته ومن الدين عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا يصح رده وفي
 البرازية يقر لا يملك الوكيل بقبض الدين الرهن ويملك أخذ الكفيل (قوله أو توى المال على
 الكفيل) وصوره التوى وكاه يبيع شيء فباعه وأخذ بالثمن كفيل ولا يجوز عن التحصيل من الكفيل
 وامتنع الاصيل من اعطائه متعللا بانه حيث كفل المال الذي عليه برئ منه ورافعه الى قاض
 يرى ذلك وحكم عليه براءة الاصيل حيث كفل ويجوز عن تحصيله من الكفيل لا يضمن لموكله
 بجر (أقول) والقاضي الذي يرى ذلك هو من كان على مذهب سيدنا الامام مالك فان يرى براءة
 الاصيل عن الدين بالكفالة ولا يرى الرجوع على الاصيل بموته مفسدا (قوله لان الجواز
 الشرعي ينافي الضمان) أي ما يسوغ له فعله في الوكالة مفسدا لا يكون سببا
 لضعفه لامطلق الجواز الشرعي فلا ينافي قواهم ان من جاز له شيء لمصلحة يتقيد بوصف السلامة
 حتى لو وقع ثوبه على أحد في الطريق فقتله أو على شيء فأتلفه لزمه ضمانه ولو ضرب زوجته
 فماتت ضمنها (قوله وتقيده شر أو بمثل القيمة) المراد به ان يشتري بمثل القيمة فلا يتغير
 النقد من تكميل وموزون ودين في الذمة قيد بالشراء لان الوكيل بالنكاح اذا تزوجه باكثر من
 مهر من لها فانه يجوز لعدم التهمة كافي الجوى ولان التهمة في الاكثر متحققة فعلة انقرضه نفسه
 فاذا لم يوافقها لحقه بغيره على ما مر وأطلقه ففشل ما اذا كان وكلا بغيره معين فانه وان كان
 لا يملك شراءه لنفسه فمما خلفه يكون مشتريا لنفسه فالتهمة باقية كافي الزبلي وفي الهداية
 فالوايه نذكر على الآخر وذكر في البناء أنه قول عامة المشايخ والاول قول البعض وفي
 لذيخية أنه لا نص فيه بجر ملخصا (أقول) فظاهر ان ما جرى عليه الزبلي من ان الوكيل
 بشرأى ثمنه لا يكون له ان يشتريه للموكل بالعين القاض وان كان لا يملك شراءه لنفسه

فلا ضمان عليه ان ضاع
 الرهن (في يده أو توى) المال
 (على الكفيل) لان الجواز
 الشرعي ينافي الضمان
 (وتقيده شر أو بمثل القيمة)

ذلكم بين عليه وعدم التصديق في البيع لانه لا بعد المدة كالموالاتة انا كفيلا الى ثلاثة ايام
فهو لما قيل المطالبة لا الكفالة حتى يكون كفيلا قبلها او بعدها كما تقدم (قوله لكن في
البرازية) استدراك على تقييدها برزمان والاولى عدم ذكر هذه العبارة وعدم قوله متى عين
الاصر الخ استغناء عنهم بما في الزواهر (قوله وبعدها في الاصح) ويحمل التقييد بالزمان على
ارادة التمسك على الوكيل وللموكل عزله متى شاء فلا ضرر عليه في ثبوت وكالته بعدها قال
في الخاتمة دفع الوصي المال الى رجل ايجع عن الميت في هذه السنة فاخذ وأحرم بالجمع من قابل
جاز عن الميت ولا يكون ضامنا مال الميت لان ذكر السنة يكون للاستحصال دون التقييد كما
لو وكل رجلا بأن يمتنع عبده أو يبيعه غدا فاعتق أو باع بعد الغد جاز اهـ أى ويكون ذكر الغد
لاستحصال التوقيت قولوا واحدا ولو قال بيع أو اشترى أو اعتق اليوم ففعل ذلك غدا فيه
روايتان والصحيح انه لا يتبى بعد اليوم كما قدمناه قريبا وقال بعضهم يتبى الا ان يدل الدليل على
خلافه (قوله وكذا الكفيل) أى بالنفس كما تقدم (قوله لكنه لا يطالب الا بعد الاجل) فان
فلان ما فائدة كونه كفيلا قبل الاجل قلت فائدة انه اذا سلمه قبل الاجل لم يربى كاتفة لدم هناك
ح فلو قال كفله الى ثلاثة ايام كان كفيلا بعد الثلاثة كما لو قال لاسر أنه أنت طالت الى ثلاثة
ايام يقع الطلاق بعدها أو باع عبدا بكذا الى ثلاثة ايام بصره بمطالبة ابعدها قال الحلواني
وهذا على خلاف ما يظنه الناص وهذا اذا لم يذكر النية الا انى فلو قال اما كفيل من هذا اليوم
الى عشرة ايام كان كافلا حال الى انتمائه وانتهت الكفالة في قوله (قوله بعه بشهود الخ) لانه
يحمل المشورة والارشاد ويحمل التقييد فلا يصير تقييدا بالشك بخلاف لا تتبع الاشهاد فانه
نص في التقييد (قوله وباع بدونهم جاز) الذى في المقدس عن الخاتمة بعه بشهود اورهن أو بعه
وخذ كفيلا أو رهنا فباع بغير شهود أو كفيل أو رهنا لم يجز (قوله بخلاف لا تتبع الاشهاد أو
الابحضر فلان) فانه نص في التقييد وبجمله الامر أن كل ما قيد به الموكل ان مفيد من كل
رجحه يلزم رعايته الى آخر ما تقدم (قوله قلت وبه علم الخ) جعل ذلك قاعدة كلية استنبط منها حكم
الواقعة وليس بكلى ففى الهندية عن الحنابلة اذا امر ان يبيع برهن أو بكفيل فباع من غير رهن
ومن غير كفيل لم يجز اهـ كده بالنسبة الاولى كده لانه فيما ذكره الشرط دائر بين الافادة
وعدمها وما فى الهندية مفيد بمحض (قوله واقعة الفتوى) المسئلة مصرح بها في وصايا
الخاتمة لكن بالنظر بمحض فلان والحيكم فيها ما ذكرهنا (قوله لم يضمن) لانه لم يكن مخالفاً
وقد اشترى بغير غبن فاحش ولا عيب والافلا يعضى على الموكل (قوله بخلاف لا تتعرا لا يعرفه
فلان) فانه يضمن بانتهاده لان فلانا قد يكون أعرف بالطيب من الزيف والردى وبالاسعار
فهو مفيد من وجه (قوله وصح أخذه) أى الوكيل (قوله رهنا وكفلا بالنسبة) أى لان العقد في
حق الحقوق وقع له لانه أصيل في الحقوق وقبض الثمن منها والكفالة توقيعه والارتمان وثيقة
لجانب الاستيفاء فملاكها ان يبيع الوكيل بقبض الدين لانه يفعل نيابة وقد انابه في قبض
الدين دون الكفالة وأخذ الرهن والوكيل بالبيع يتبعض اصالته وهذا هو جوهر الموكل عن أخذ
الرهن والكفيل عن تسليم البيع قبل القبض لا يتعدى حجرة ولو هلك الرهن في يده حتى سقط
الثمن عن المشتري يظهر السقوط في حق الموكل كذا في شرح الجامع الصغير للشمس قاضي ومنه في

لكن في البرازية الوكيل
الى عشرة ايام وكفى في
العشرة وبعدها في الاصح
وكذا الكفيل لكنه
لا يطالب الا بعد الاجل كما
في تنوير البصائر وفي زواهر
الجواهر قال بعه بشهود
أو برأى فلان أو علمه أو
معرفة وباع بدونهم جاز
بخلاف لا تتبع الاشهاد
أو الابحضر فلان به يفتى
قلت وبه علم حكم واقعة
الفتوى دفع له مالا وقال
اشترى زينة بعرفة فلان
فذهب واشترى بـ لا
معرفة فهلك الزيت لم
يضمن بخلاف لا تشتري الا
بعرفة فلان فليحفظ
(و) صح (أخذه رهنا
وكفلا بالنسبة)

بغير ذلك لم يضمن وإن قال لا تدفع إلا بشهود أو بحضرة فلان نقضاه بغير شهود أو بحضرة
فلان يضمن كافي الوكيل بالبيع قالوا هذا إذا كان رجلا رفيع القدر فتنضم الناس بخلافته
وان كان وضعيف القدر لا يصير بخلافه لانه شرط شرط الابقيد فلا يجب على المأمور مراعاته وان
أكده بالثبوت كالموكل لا تباع إلا بالتبعية أو بالتبعية فبإعاق بالقبين أو بالنقد جاز لانه غير مفيد
أصلا ومنه لا تباعه في سوق كذا فباعه في غيره نقد لا تباعه في سوق كذا لا يتقد أي عند
التفاوتات تفاوت الرغبات اه وصلة في الحوائث الجوية وقد علمنا نظيره عند قوله باستيفائها
فراجعهم (أقول) لم يظهر لي التمثيل في الثاني بقوله ببيع هذا العبد بنسيئة الخ لانه نافع من وجه
دون وجه لانه بالنسيئة يزيد الثمن فإذا باعه نقد أفاضت زيادة الثمن الآن يقال إذا اتحد الثمن في
النسيئة والنقد تأمل (قوله) لا يباع بالنسيئة بآلف قيد ببيان الثمن لانه لو لم يعين وباع بالنقد
لا يجوز كما يمينه في البحر وأما لو قال بعه الى أجل من غير تعيين الثمن فباع بالنقد قال الامام
السرخرسي الاصح أنه لا يجوز بالايجاع اه قال في البحر ولا مخالفة بين الفرعين لان ما تقدم
عين له غنا وهذه لم يعينه اه (أقول) لعل وجه عدم الجواز فيه ما اذا لم يعين الثمن ان البيع نسيئة
يكون بمن أزيد من ثمن المبيع بالنقد فيه يكون مراده المبيع بالثمن الزائد لانه قد يكون الثمن
الزائد في المسأل أنفع له من الثمن الاقل في الحال لعدم احتياجه اليه الآن وهذا بخلاف
المسئلة الاولى لانه قد باعه بالنقد بالثمن الذي أمره ببيعه به بالنسيئة فقد حصل له الثمن الزائد في
الحال مع أنه دفع عنه عريضة الهلاك بالفلان المشتري أو بخوده وجه هذا انضج وجه عدم
المخالفة وقد علمنا من المحيط قريباً وكذا آمل الباب عند قول المصنف وبأيتها واستيفائها من
الشرط تارة يجب اعتباره مطلقاً وتارة لا يجب مطلقاً وتارة يجب ان قيده بالثبوت فلا تغفل ثم ان
الفرع الثاني انما يظهر اذا باع بالنقد ولم يكن ماباع به مثلاً ماباع بالنقد أمالو كان فلا يظهر
بين الفرعين فرق ثم رأيت في الذخيرة واذ اوكله بالبيع نسيئة فباعه بالنقد ان باع بالنقد بماباع
بالنسيئة جاز وما لا فلا (قوله) فباع بالنقد بآلف جاز لانه وان صار مخالفاً لانه الى خبير من كل
وجه كما علمت (قوله) في ذلك الجنس جاز والالا أي فلو باع بدنانير تساوى ألفها بالنقد لا يجوز وان
كان خلافاً الى خير لا خلاف الجنس (قوله) وانما بكسر الهمزة لانها معقولة معطوفة
على وقد علمنا عدم تقدم هذه المسئلة في كتاب الوكالة وكذا قال قلت وتنقيده الخ لا بالفتح
معطوفة على قوله ان خالف الخ لانها حينئذ تكون معمولة لقدره من الواقع انه لم يقدمه كما
ذكرنا ح زيادة (قوله) تنقيده بزمان كأن يقول له بعه يوم الجمعة أو في شهر كذا أو زمن
الصيف فلو قال بعه غد لم يجز بعه اليوم وكذا الطلاق والعتاق وبالعكس فيه وابتان
والصحيح أنه كالاول قال في الثانية قال غيره ببيع عبدي غدا فباعه اليوم لا يجوز لان الوكيل
مضاف الى غدا فلا يكون قبله ولو قال ببيع عبدي اليوم واشترى اليوم ففعل غدا فيه روايتان قيل
الصحيح انما لا يتبع بعد اليوم وقيل بقي وذكر اليوم للتجمل لا للتوقيت ولو وكل رجلاً ببيع العبد
ذو عمة غدا ففعل بعد غدا جاز ولو لا واحد بخلاف ما اذا قال اليوم ففعل به خلاف والصحيح ان
كر اليوم للتوقيت فليظهر الفرق أفاده الجوى (قوله) ومكان بأن يقول له بعه في سوق كذا
أو في بلد كذا فلو خالفه لم يجز وهذا عند التفاوت كما ذكرنا وليس منه قوله بعه الى وقت كذا لان

الاف بعه بالنسيئة بآلف
فباع بالنقد بآلف جاز
بحر قلت وقد علمنا انه ان
خالف الى خبير في ذلك
الجنس جاز والالا وانما
تنقيده بزمان ومكان

من الاصراف عن شيئين اه (قوله وبه يفتى) قال العلامة قاسم في تصحيحه على القدوري
 ورجح دليل الامام وهو المول عليه عند النخعي وهو اصح الاقاويل والاختيار عند المحبوبي
 ووافقه الموصلي وصدر الشريعة اه رمى وعليه اصحاب المتن الموضوع لنقل المذهب
 بما هو ظاهر الرواية خصوصا وقد قالوا يفتى بقول أبي حنيفة على الاطلاق خصوصا مع ظهور
 وجهه فانه اطلاق له البيع وهو صادق على ذلك كما وقد يكون مقصودا للمبائع في بعض الاحيان
 كالقول من السلامة او اضطر الى الفسخ او نحو ذلك حتى لو قامت قرينة على امر عمل بها كما هو
 مذهب الامام (قوله كذا بغير درهم) اما اذا اتحد الجنس فلا يجوز ولو بغين يسير للربا (قوله لانه
 بيع من وجه شرع من وجه) والوكيل بالشرع لا يجوز له ان يغني الفاحش اتفاقا (قوله وصح
 بالنسيئة) أي المتعارفة لان طول المدة عند الامام بحر (قوله كالمرأة اذا دفعت غزلا الخ) لان
 بيع المرأة للحاجة الى النفقة عادة فلا ينفقه بالنسيئة ولا البيع باعرض للقرينة ولذا لو قال
 له اني اخشى ان اغني في بيع هذه السلامة غايد ان تبنيها برأيك صيانة لاسي عن الضياع فليس
 له ان يبيعهها بالغبين حينئذ كما افاده المصنف (قوله كما افاده المصنف) حيث قال استفتيت في غار
 يريد الجهاد فوكل انسانا نبيعه له غلامه فباعه بالنسيئة مع قيام الدلالة انه يريد الاستعانة
 بالثمن على سفره فاقبت بعدم جواز البيع بالنسيئة لوجود الدلالة الظاهرة على ارادة خلافه
 ويقال منه لو باعه اباه بالسيعة (قوله وهذا ايضا) أي قول الامام يجوز ان البيع بالنسيئة أي وانما
 قال الامام يجوز البيع بالنسيئة ان باع الخ (قوله لم يجوز به يفتى) أشار بذلك الى ان هذا من نقل
 عن الامام جواز النسيئة مطاقا قال في البحر اطلاق في جواز بيعه نسيئة وهو مقيم بما اذا كان
 للتجارة فان كان للحاجة لا يجوز اه وفي المواهب وتاجية له عن التجارة جائز وان طال وقبده
 بالمعارف اه وبه تعلم ان الشرط الذي ذكره المصنف قول أبي يوسف وما ذكره الشارح قولهما
 والحاصل ان الوكيل بالبيع يجوز بيعه بالنسيئة عند أبي حنيفة طمعا لانه وكما يبيع مطا
 وهذا مطابق في حقه عليه كذا ما كان وعند أبي يوسف مقيم بقيد من ان يكون البيع للتجارة وان
 يكون الاجل متعارفا قال في النية الوكيل بالبيع المطابق باع ثمن مؤجل جاز وان طال المدة
 قيل على قول الامام وعندهما جاز باجل متعارف في تلك السلامة وبدونه لا وعن أبي يوسف ان
 وكما يبيعه للتجارة جاز بالنسيئة وان وكل به الحاجة الى النفقة أو قضاء الدين لا (قوله ومتى عين
 الاصراف شيئا تعين) قال في المحيط الموكل متى شرط في البيع على الوكيل شرطان نظر ان كان
 من غير انا فاعان كل وجه يجب على الوكيل مراعاة شرطه كذا بالنخعي أولا وان كان شرطه لا يفيد
 ولا ينفقه بل يضره لا يجب مراعاته وان كده بالنخعي وان كان شرطه مفيد انا فاعان من وجه ضار
 من وجهه ان كده بالنخعي يجب مراعاته وان لم يؤكده بالنخعي لا يجب مراعاته لانه متى كده بالنخعي
 دل على ارادة وجوده لان ادخال حرف التأكيد والتأكيد في الكلام يدل على زيادة المبالغة في
 ارادة الحال مثال الاول به بخلافه بانه يغير خيار لا يجوز فان شرط الخيار نافع مفيد من كل
 وجه لانه لا يزل ملكه للعل فيجب على الوكيل مراعاته ومثال الثاني لو قال بيع هذا العبد
 بنسيئة أو قال لا تبع الا بالنسيئة فباع بالنسيئة جاز لان هذا شرط غير مفيد لان البيع بالنسيئة
 يضره بالنقد ويتقوه فلم يجب عليه مراعاته ومثال الثالث ادفع بشهود أو بحضرة فلان قد دفع

وبه يفتى بزيادة ولا يجوز
 في الصرف كذا بغير درهم
 بغين فاحش اجاعا لانه
 يبيع من وجهه شرع من
 وجهه صيرفة (و) صح
 بالنسيئة ان) التوكيل
 بالبيع (للتجارة وان) كان
 (للحاجة لا) يجوز (كالمرأة
 اذا دفعت غزلا الى رجل
 لبيعه لها ويتعين النقد
 به يفتى خلاصة وكذا في
 كل موضع قامت الدلالة
 على الحاجة كما افاده المصنف
 وهذا ايضا ان باع بما يبيع
 الخاص نسيئة فان طول
 المدة لم يجوز به يفتى ابن مالك
 ومتى عين الاصراف شيئا تعين

بصرح فينبغي أن لا يجوز لانه اذا لم يجوز بيعه من المكاتب حيث كان اسبيله حتى في كسبه
وحقيقة بعد العجز فالمديون كذلك لاحتمال وفاء الدين وظهور ذلك في كسبه فليراجع قال
الخندي جـ لانه من ينصرف بالتسليم حكمهم على خمسة أوجه (منهم) من يجوز بيعه وشراؤه
بالمعروف وهو الاب والجد والوصى وقد رمايتعاقب يجعل عفا (ومنهم) من يجوز بيعه وشراؤه
على المعروف وعلى خلافه وهو المكاتب والمأذون عند أبي حنيفة يجوز لهم أن يبيعوا
ما يساوي ألفا بدرهم ويشتروا ما يساوي درهما بألف وعندهم ما لا يجوز الا على المعروف وما
الحزب البالغ العاقل يجوز بيعه كيفما كان وكذا شراؤه اجماعا (ومنهم) من يجوز بيعه كيفما
كان وكذا شراؤه على المعروف وهو المضارب وشريك الغنم والمقايضة والوكيل بالبيع
المطابق يجوز بيعه ولا عند أبي حنيفة جاعز وهما وعندهم ما لا يجوز الا بالمعروف وأما شراؤهم
فلا يجوز الا على المعروف اجماعا فان اشتروا بخلاف المعروف والمادة أو بغير القيمة وقد نفذ
شراؤهم على أنفسهم وضمنوا ما نقدوا فيه من مال غيرهم اجماعا (ومنهم) من لا يجعل قدر
ما يتعاقب فيه عفا وهو المربض اذا باع في مرض موته وحاجي فيه قليلا وعلية دين مستغرق فانه
لا يجوز بمحباته وان قات والمشتري بالخيار ان شاء وفي الفتن الى تمام القيمة وان شاء فسخ وما
وصيه بعده وثبة اذا باع تركته لقضاء ديونه وحاجي فيه قدر ما يتعاقب فيه صح بيعه ويجعل عفا
وكذا الوبايع ماله من بعض ورثته وحاجي فيه وان قل لا يجوز البيع على قول أبي حنيفة وان كان
أكثر من قيمته حتى يجزئ سائر ورثته وليس عليه دين ولو باع الوصي من لا يجوز شهادته وحاجي
فيه قد لا لا يجوز وكذا المضارب (ومنهم) من لا يجوز بيعه وشراؤه مالم يكن خيرا وهو الوصي
اذا باع ماله من اليتيم أو اشتري فعند محمد لا يجوز بجماله وعندهم ان خير الخيرة والالم يجوز
قلت وفي وصايا الخاتمة فسر السر خشي الخيرة ٢ بما اذا اشترى الوصي لنفسه مال اليتيم
ما يساوي عشرة بخمسة عشر أو باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة بنمانية وذكر
ما قدمناه في منية المفتي بعبارة أخر صرح بما قدمناه (قوله بما قل أو أكثر) ولو بغبن فاحش
عنده لان التوكيل مطلق فيجوز على اطلاقه وقد قيل الانسان من الشئ فينجأ وفضيه بغبن ط
وكذا التوكيل بالاجازة ومن المشايخ من قال قولهم ما كقول أبي حنيفة في الاجارة كافي
الذخيرة وفي الهندية والوكيل اذا أخر الثمن وأبرأ المشتري منه أو قبل الحوالة أو اقتضى
الزيوف وتجوز به جاز وضمن الثمن للائمه وهو قول الامام واجمعوا ان الثمن لو دينا مقبوضا
أو عينا فهو به لا يشتري لا يصح (أقول) وكذا وكيل المرأة لزوجها باقل من مهر مثلها بزازية
أى فانه يصح بما قل أو أكثر (قوله وخصاء الخ) لان التصرفات لدفع الحاجات فتتقدم واقعا
والمعارف البيع بمثل الثمن وبالنقد فلا يجوز عندهما بيعه بغيره لان تعاقب الناس فيه ولا
يجوز الا بالدرهم والدنانير حالة أو الى أجل متعارف لان مطلق الامر بغيره بد بالمعارف
ولهذا يمتد التوكيل بشراء القمح والجد بسكون الميم هو ما جدم من الماء والذهبية بزمان
الحاجة ففي القدم بالشمس والجد بالصيف وفي الاضحية بزمانها ولان البيع بغبن فاحش بيع من
وجه هبة من وجه وكذا المقايضة بيع من وجه ثمر من وجه فلا يتناوله مطلق اسم البيع
وفي الخلاصة الوكيل بالطلاق والعاق على مال على الخلاف ومحل الخلاف عند عدم التقييد

مطلب
في تفسير الخيرية

بما قل أو أكثر وبالعرض
وخصا بالقيمة وبالنقد

وكذا بيعه - يرضاه - أي لا يجوز عنده لأنه حيث لم يجز العقد عندل القيمة لم يجز بالعين اليسير
 بالاولى (قوله خلافا لهما) لأنه لما جاز عندل القيمة وكان العين اليسير لا يمكن الاحتراز عنه لأن
 حقيقة ما يقوم به بعض المقومين جاز البيع معه والتمسكه في ذكر عدم جواز البيع عنده
 بالعين اليسير مع أنه معلوم من عدم جواز بيعه من عند جمل القيمة بالطريق الأولى ليدنى
 عليه خلافاً لهما وجواز ذلك عندهم أيضاً (قوله وفي السراج لوصرح بهم جاز اجماعاً) قال فيه لو
 أمره بالبيع من هؤلاء فإنه يجوز اجماعاً الآن يبيعه من نفسه أو ولده الصغير أو عبده ولا دين
 عليه فلا يجوز قطعه وإن صرح له الموكل اهـ منج الكرى في البرازية الوكيل بالبيع لا يملك
 شرائه لنفسه لأن الواجب لا يكون مشترى أو بائعاً يبيعه من غيره ثم يشتريه منه وإن أمره
 الموكل أن يبيعه من نفسه أو أولاده الصغار أو عن لائقه - لشهادته له فباع منه - م - جاز اهـ
 ولا يخفى ما بينه - م - من المخالفة وقد كرم - م - ما في السراج في النهاية عن المذهب وطعن - م - ما في
 البرازية في الذخيرة عن الطحاوي حيث قال وفي وكالة الطحاوي لا يجوز بيع الوكيل من
 نفسه أو ابن صغيره أو عبده غير مديون وإن أمره الموكل بالبيع من هؤلاء أو أجاز له ما صنع
 جاز اهـ وفي النهاية عن المذهب وطولوا بآء الوكيل بالبيع من نفسه أو ابن صغيره لم يجز وإن
 صرح الموكل بذلك لأن الواحد في باب البيع إذا باشر العقد من الجانبين يؤدي إلى تضاد
 الأحكام فإنه يكون مشترى أو مبيعاً قابضاً أو مساماً مخصوصاً في العيب ونحوها وفيه من
 التناقض ما لا يخفى اهـ وهذا موافق لما عن السراج وكأن في المسئلة قولين خلافاً لما ادعى
 بأنه لا مخالفة بينهما والوجه ما في النهاية إذا أجاز الموكل بعد البيع فلا يرد ما ذكره تأمل ولأن
 ما في البرازية من أنه يجوز لنفسه محله إذا صرح له بالعقد من نفسه فيه ما فيه فعلم مما تقدم
 أن قول الامام مقيد بثلاثة قيود أن لا يطلق له كبيع من شئت وأن لا يبيعههم بأرض من القيمة
 أو بشئ من ماله من قبلها وأن لا يصرح بهم في هذه الصور يجوز اتفاقاً وما قاله في السراج
 مفهوم من القيد الأول فإنه إذا جاز بقوله بيع من شئت يجوز بالتصريح بهم بالاولى وعلم من
 تصريحه بالثلاثة أنفسه وما عطف عليه بما إذا صرح بهم أنه عند الإطلاق لا يجوز بيعه من
 نفسه وما عطف عليه وكذلك بالأكثر من القيمة (قوله الأمن نفسه وطفله) فلا يجوز رواه
 كان شراً أو من نفسه لنفسه أو لطفله أو لوكاله لأنه يصير متولياً طرفي العقد قابلاً ومجيباً
 والواحد لا يتولى طرفي العقد فقول من نفسه يغني عن قوله وطفله لأن الطفل يعقله أبوه
 وانما نص عليه لأنه إذا كان يعقل البيع والشراء يجوز أن يعقد بنفسه لآذنه ولأبيه فدفوع توهم
 أن يجوز بيعه لأنه انما يثبت عقيد الأذن من أبيه فكان الأب هو العاقد فلا يصح وإن قال له
 به من طفلك وعبارة المتخ عن السراج أولاده الصغير بدل طفله والمراد به - م - واحد فلذا عبر
 السراج بلفظ الطفل لأن مراده من الطفل والصغير ما كان دون البلوغ قال في المتخ في
 باب النفقة وقيد بالطفل وهو العبي حين يسقط من البطن إلى أن يحتمل وقال الراغب في
 المفردات الطفل الولد مادام ناعماً اهـ والذي يدل على بقاء اسم الطفل إلى البلوغ قوله تعالى
 وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم (قوله وعنده غير المديون) اما المديون الذي أحاط الدين به
 ورقبته لا يملك بيده ما في يده عند أبي حنيفة فجاز بيعه من حيث صرح به الموكل اما إذا لم

وكذا بيعه عنده خلافاً لهما
 ابن - م - لأن وغيره وفي السراج
 لوصرح بهم جاز اجماعاً لا
 من نفسه وطفله وعبده
 غير المديون (وصح بيعه)

والبيع عنه لا يجوز ووجهه في الخاتمة (قوله ونحوها) كالقول صحيح فلو كان بقره صحيح فوجه
 بنته ولو كبرية أو من لا تقبل شهادته إلا يجوز عنده خلافا لما وعلى هذا أن لو حذف قوله
 بالبيع والشراء لكان أولى (قوله مع من ترد شهادته) أي كماله وفقره وسيد لعبد
 ومكاتبه وشركه فيما يثبت تركه لأنه لا موضع النهم مستثناة من الوكالات وهذا موضع النهم
 بدليل عدم قبول الشهادة كما في الدرر وفي القنية وكيل يبيع عن أحب الأمن أربعة أربعة أربعة
 عبده المأذون ومكاتبه وولده الصغير وولد مكاتبه وأربعة عند أبي حنيفة خلافا له وولده الكبير
 وولده والده وزوجه وقبيل وزوجها ان كانت امرأة وقبيل وولده الصغير ولا يجوز إذا مات
 أبوه ولم يترك وصيا اتفاقا وقبيل مدبره المأذون ولا يجوز له البيع أو الشراء من نفسه عندهم
 جميعا سواء كان خيرا أو شر أو الموكل أو الوكيل كما في فتاوى قاضيخان قال في الجرو هو ومنه هو
 من كلام المصنف بالاولى لأنه إذا لم يملك العقد مع من ترد شهادته فإولى أن لا يملكه من نفسه ولو
 بطل القية في إحدى الروايتين عن الإمام وقيد بقوله لأنه لا يملك العقد على من ترد شهادته للموكل
 كإيه وابنه ومكاتبه وعبده المديون جاز وكذا الوكيل العبد إذا باع من مولاه والحيلة في
 جواز بيعه من نفسه أن يبيعه من آخر ثم يشتريه منه وإعلم أن الاولوية بالنسبة لمذهب الإمام
 وأما صاحبان فلا يمنعان الوكيل من العقد مع من ترد شهادته إذا كان بطل القية الأمن عبده
 ومكاتبه كما يأتي فرياق كلام الشارح بخلاف منعه من البيع من نفسه فأنهم مع الإمام فيه
 كتابه عليه أبو السعود (قوله للثمة) وهذا موضعها بدليل عدم قبول الشهادة ولأن المنافع
 بينهم متصلة فصار يباع من نفسه من وجهه قال في الناجية للثمة من وهم بالفتح أي ذهب يعني
 يذهب الوهم إلى أنه انما يختار هذا المنفع نفسه فيكون عاملا لنفسه والوكيل من يعمل لغيره
 اهـ (قوله بطل القية الأمن عبده) أي لا يجوز عندهما بيعه من عبده أي وإن أحاط الدين
 بماله ورقبته لأن مع ذلك مذهبهم ما بقاء ملك السيد في ماله (قوله ومكاتبه) لأن مال المكاتب
 لمولاه على تقدير عجزه ومثله أنه الصغير وشركه مكاتبه وأما شركه عتقا فليجوز عقده معه
 إذا لم يكن ذلك من تجارتهم ما وقيد في المبسوط العبد بغير المديون أم لو كان مديونا فانه يجوز
 معراج فالمستثنى حينئذ من قولهما اربع (قوله كبيع عن شئت) استمدركا المقدمي بان
 الوكيل بمجرد الوكالة يبيع عن شاء فلا يجوز إلا أن ينص على بيعه من هؤلاء حتى يكون إطلاقا
 وردة الجوى بان كون الوكيل بمجرد الوكالة يبيع عن شاء ممنوع فان موضع الثمة مستثناة
 عن الوكالات والبيع عن ذكر موضع الثمة وقيد بما ذكر من المسائل اما غيرها كالحوالة
 والاقالة والخط والابراء والتجوز بدون حقه فيجوز عندهما ويضمن وعند أبي يوسف لا يجوز
 (قوله كما يجوز عقده معهم باكثر من القية اتفاقا) أي عند عدم الإطلاق (قوله أي بيعه) أشار
 به إلى أن المصنف أطلق في محل التقييد لأن قوله كما يجوز عقده يشمل البيع والشراء اتفاقا فإدانه
 أراد بالبيع لا البيع لأنه حيث كان باكثر من القية انتفت الثمة أما الشراء باكثر منها فهو ظاهر
 الثمة والخاتمة فلا يجوز اتفاقا من أبي حنيفة وصاحبه كالموكل بائع بالقل من القية ونظير البيع
 باكثر من القية الشراء باقل منها فيجوز اتفاقا (قوله لا شراؤه باكثر منها) أي من ترد شهادته
 (قوله بغين فاحش) أي من ترد شهادته (قوله لا يجوز اتفاقا) وجاز مع غيره عنده (قوله)

ونحوها (مع من ترد شهادته
 له) للثمة وجوزاء بطل
 القية الأمن عبده ومكاتبه
 (الأذا أطلق له الموكل) كبيع
 عن شئت (فيجوز بيعه لهم
 بطل القية) اتفاقا (كما
 يجوز عقده معهم باكثر
 من القية) اتفاقا أي بيعه
 لا شراؤه باكثر منها اتفاقا
 كما لو باع باقل منها بغين
 فاحش لا يجوز اتفاقا

لانه في تصرف آخر) هذا جواب عما يقال المأمور بشرا معين لا يجد كلفه فاجاب بان
 ذلك اذ لم يخالف واما منافاة - فخالف لانه في بصيغة توجب العتق لا الملك (قوله وعليه الأمن
 فيه ما) أي بدل العتق في الصورة الثانية والعتق في الصورة الاولى لان الموقوف ترجع اليه ما يملكه
 بقوله لزوال حجره الخ اما الاولى فلكونه وكيل اليرجع عما نزع على الامر وأما الثانية فلكونه
 أصيلا (قوله لزوال حجره) جواب - وقال مذكور في الدرر وهو ان العبد اذا كان محجورا عليه
 لا ترجع الحقة وقا اليه قلنا زال الحجر هنا بالعقد الذي باشره من ثيابان المولى وهذا انما يظهر في
 المسئلة الاولى والله در الشارح حيث عالج في منع المسئلة المتقدمة بالمزوم الجمع بين الحقيقة
 والمجاز وقال وعليه الثمن فاستعمله في - حقيقة ومجازه فان قال أردت به عموم المجاز فنقول
 يمكن أن يراد في المسئلة الاولى ذلك بل الجواب الصحيح ما ذكرناه من القابل (قوله ومائة) أي
 من الدرهم (قوله نفقة) لان النكاح يفي في جنس الدراهم (قوله ولو بمائة دينار ولو خيرا)
 لاختلاف الجنس اذ قد يكون غرضه في الدراهم قال في الاشياء المأهولة بالشراء اذا خالف في
 الجنس فنقد عليه الا في مسئلة وهي الاسير المسلم في دار الحرب اذا امر انسانا أن يشتريه بالف
 درهم فخالف في الجنس فانه يرجع عليه بالف اه أي بان اشتراه بمائة دينار أو عرض جزله
 ان يرجع والفارق ان شراء الوكيل بشر حقيقة والشراء بمائة دينار أو عرض غيرا اشتراه
 بالف درهم ومسئلة الاسير ليس بشر حقيقة بل طريق للتخلص وقد رضى بالتخلص بالف
 فيلزمه الاتى كما قدمناه قال في النكاح رجل أمر غيره أن يبيع غلامه بمائة دينار فباعه
 المأمور بالف درهم ثم قال المأمور لا بأس بهت الغلام فقال المولى أجزت ذلك ذكر في المفتي
 أنه يجوز لانصرف الاجازة الى كل بيع وفي المنع عن البرازية أمره بان يشتريه بعشرة دنانير
 فاشتراه بمائة درهم قيمته مثل الدنانير لزم الموكل خلافا لفرع محمد ولو بهرض قيمته مثل النقد
 لا يلزم اجماعا وفي التذيب كل موضع يكون خلافا في البيع فهو وقوف على اجازة الامر وفي
 الشراء يكون مشتربا لنفسه الا اذا كان الوكيل صديقا أو عبدا محجورا أو مريضا فهو وقوف
 وفي البرازية وكاله بان يبيع عبده بالف وقيمه - كذلك ثم زادت قيمته الى ألفين لا يملك بيعه بالف
 اه (قوله - خلاصة ودرر) نقل في الدرر عن الخلاصة فالاولى الاقتصار على الخلاصة والله
 تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل) لا يعقد وكيل البيع والشراء مع من تزدهم ادنله (قوله وكيل البيع الخ) مثل
 المضارب الا اذا كان بمنزل القيمة فانه يجوز انفاقا لانه منصرف لنفسه من وجهه وقيد بالوكيل
 لان الوصي لو باع منه - بمنزل القيمة فانه يجوز وان حاجي فيه لا يجوز وان قل والمضارب كالوصي
 بصر وفي جامع الفصول لو باع القيم مال الوفاء أو اجر من لا تقبل شهاده له لم يجوز عند أبي
 حنيفة وفيه المتولى اذا اجر دارا من ابنه البالغ أو أبيه لم يجوز عند أبي حنيفة الا بائنا من أجر
 المثل كبيع الوصي ولو اجر من نفسه يجوز لو خيرا والا لا وقيد بوكيل العقد احقر اذ اعن وكيل
 لقبض كالموكل نخصا بقبض دين على أبيه أو ولده أو كاتب لولده أو عبده فقال الوكيل -
 قبضت الدين وهالك وكذبه الطالب فالتقول قول الوكيل اه وفي النهاية انه اذا باع منه بأكثر
 من القيمة يجوز بالاختلاف وباقل بنين فاحش لا يجوز اجماعا بمنزل القيمة في رواية الوكالة

لانه أنى بتصرف آخر
 نفقة - فاعليه وعليه
 الثمن في - الزوال حجره
 بعقد باشره مقترنا باذن
 المولى درر * (فرع)
 الوكيل اذا خالف ان
 خلافا الى خير في الجنس
 كبيع بالف درهم فباع
 بالف ومائة نفذ ولو بمائة
 دينار لا ولو خيرا خلاصة
 ودرر

(فصل لا يعقد وكيل
 البيع والشراء)
 والاجرة والصرف والـ

العقد في الكل ١٠ فان قلت كيف صح المجاز دون الحقيقة وكان الاولى القلب قلت لما كان
هو الاول فحق كان هو المعتبر (قوله ومعه رجل آخر) أي تشارك الرجل والعبد في شراء نفسه
العبد صفقة واحدة كما عات ولو كان يباع لم يصبح لانه ضم يبيع صحيح الى يبيع باطل فان شراء
العبد نفسه من سيده صحيح وشراء الشر يك باطل لانه شراء بعض المكن لما كان شراء العبد
اعتاقا وهو لا يطل بالشروط الغاسدة كما عات صح قوله فيهما أي في حصة الاب والاجنبي
(قوله فانه يصبح فيهما) أي في حصة الاب والاجنبي وعتق الاب ولا يضمن عند الامام لشره بكم
لانعدام التمدي علم الشر بذلك حاله اولا كما في الدرر (قوله والفرق انعقاد البيع في الثاني) أي
في شراء الاب مع الاجنبي لان صيغة الشراء استعمات في معناها الحقيقة في فتيحه العتق في
حصة الاب (قوله لا الاول) لان ما وقع من العبد لم يكن صيغة تقيد الشراء فهو مجاز عن قبول
الاعتاق فيه بل لان اعتباره بهما حقيقة غير ممكن لانه لا يعلل فبطل شراء الاجنبي لئلا يلزم الجمع
بين الحقيقة والمجاز والى هذا أشار بقوله لان الشرح جعله الخ (قوله جعله اعتاقا) أي في
حق العبد (قوله لازم الجمع بين الحقيقة) وهو ثبوت المال لا مشترى والمجاز وهو الاعتاق
وهذا جواب سؤال حاصله ما اذا يجعل اعتاقا في حق العبد ومفيد المال في حق صاحبه
وحاصل ما اشار اليه من الجواب ان ذلك لا يستقيم لانه يلزم منه استعمال اللفظ الواحد وهو
الصيغة الصادرة في معناه المجازي وهو الاعتاق ومعناه الحقيقي وهو ثبوت المال له
والحاصل انه يعتق على الاب نصيبه لانه ملك ذارحم محرم منه وقد حصل العتق بعد تحقق
الشراء من الاب والاجنبي وامام شراء العبد نفسه من سيده كالا أو بعضا فقد جعله الشرع
اعتاقا فشراء الآخر وقع على بعض فبطل (قوله ففعل) أشار به الى انه يتم بقول المولى
بعت ولا يحتاج الى قول العبد قبلت بعت قوله يعني نفسه لانه اعتاق فيه تقديده المولى بناء على
ان الواحد ينوئى طرفي العقد في العتق والتمسك وهذا انما يظهر لو كان وقع الشراء للعبد
اما اذا كان الشراء لآخر فلا بد من قبول العبد لانه يبيع فلا ينعقد الا بالانيجاب والقبول
وعلى كل من الوجهين فيكون النفي في ذمة العبد اما اذا وقع الشراء له فظاهر واما اذا وقع
للاخر فلا نه هو المانع للعقد فترجع الحقوق اليه فيطالب بالثمن ويرجع به هو على الآخر
افاده العيني (قوله فهو لا امر) لان العبد يجوز تركه في شراء نفسه لان الشراء يقع على
ماله وهو اجنبي عن نفسه من حيث المسألة وليس للبائع حبس العبد لاخذ الثمن لان العبد
في يده نفسه والمبيع اذا كان في يد الوكيل بالشراء حاضر في مجلس العقد لا يكون للبائع حق
حبسه لانه بالعقد يصير محتايابا به وبين المشتري فكان قابضا بالشراء حوى (قوله فالرد
للعبد) لان الوكيل اصل في الحقوق والرد منها اذ لو كان محجورا فند صار ما ذونا فمذا العقد
حيث رضى به سيده فترجع الحقوق اليه وفيه ان الوكيل اذا اضاف العقد الى الموكل تنعاق
الحقوق بالموكل وتقدم ان من جهة الحقوق المخصوصة في العبد فهي هتاتة ماني بالآخر دون
العبد فتأمل (قوله وان لم يقل اعلان) بان قال يعني نفسه أو اطلقى بان قال بيع نفسه اما الاول
فلا نه قبول للعق لان يبيعه من نفسه اعتاقا يعني وان كان يباع لغيره فبطل بعتا لا واما الثاني
فلان المطلق يصلح لاولا فلا يبيع امتثالا بالاشك في نفسه لانه لا يبيع والشرط ط (قوله

من مولاه ومعه رجل
آخر (وبطل) الشراء في
حصة شره بكم) بخلاف مالو
شرى الاب ولده مع رجل
آخر فانه يصبح فيهما يبيع
الخاتمة من بحث الاستحقة
والفرق انعقاد البيع في
الثاني لا الاول لان الشرح
جعل اعتاقا ولذا بطل في
حصة شره بكم لازم الجمع
بين الحقيقة والمجاز (قال
العبد اشتري نفسه من
مولاه فقال مولاه يعني
نفسه لئلا نفعل) أي
باعه على هذا الوجه (فهو
لا امر) فلو جرد به عيبا
ان علم به العبد فلا رد لان
علم الوكيل كعلم الموكل
وان لم يعلم فالرد لا يبعد
اختصار (وان لم يقل
اعلان عتق)

على ملك الموكل (قوله ولو أمره عبد) الاولى حذفه لانه اوجب ركاه لفظية فان المقصود ان
العبد أمره بـ لـ أن يشتره من سيده (قوله بكذا) أي بالف مثلاً وكان ينبغي التعبير به لقوله
بعد والالف للسيد (قوله ودفع المبلغ) فاذا لم يدفعه عتق على ألف وهي واحدة (قوله عتق على
المال) لان بيع العبد منه اعتاق وشراء العبد نفسه قبول الاعتراف ببدل فصار كأنه اشترى
نفسه لنفسه (قوله وكان الوكيل سبياً) فلا ترجع الحقوق اليه والمطالبة بالالف الاخرى على
العبد لا على الوكيل هو الصحيح قال في البحر فصار كأنه اشترى نفسه بنفسه واذا كان اعتاقاً
اعقب الولاء وان لم يمين للمولى فهو عبد له اشترى لان اللفظ حقيقة للمعاوضة وأمكن العمل
به اذا لم يمين فيحافظ عليه بخلاف مالو وكاه غير العبد ان يشتره به فانه يصير مشترياً بالآمر
سواء علم الوكيل البائع انه اشترى أم غيره أو لم يعلم وهذا ما لم يعلم انه يشترى للعبد لا يصير مشترياً
للعبد لان ثمة عني غلط واحد دلالة في الحالين شراء وفي الحالين المطالبة متوجهة الى الوكيل فلا
يحتاج الى البيان اما هنا احدهما الاعتاق معقب للولاء ولا مطالبة على الوكيل والمولى عساه
لا يرضاه ويرغب في المعاوضة المحضة فلا يدين البيان اه بتصرف (قوله والالف للسيد
فيح) أي في صورتي ما اذا قال لنفسه أولاً (قوله وعلى العبد ألف أخرى في الصورة الاولى
بدل الاعتراف) قال الامام قاضي خان في الجامع الصغير وفيما اذا بين الوكيل للمولى انه يشتره
للعبد فهل يجب على العبد ألف أخرى ليد كرفي الكتاب ثم قال وينبغي أن يجب لان الاول
مال للمولى فلا يصح بدلا عن ملكه كذا في النهاية (قوله فلا يصلح بدلا) أي لا بدلا عن العتق في
الصورة الاولى ولا عن المبيع في الصورة الثانية وحيث استحق البدل وجب بدل العتق على
العبد وبدل المبيع على المشتري قال من لا يسكن لقال أن يقول قد ذكرفيما تقدم ان الوكيل
بشراء شيء بعينه لا بآل يشتره لنفسه فلا يجوز أن يكون للمشتري ويمكن أن يجب عنه بان
توكيل العبد بشراء نفسه يكون توكيلاً بقول الاعتراف وحقيقة شراء الوكيل لنفسه يكون
اقتباساً بجنس تصرف آخر اه والوكيل اذا خالف وأتى بجنس آخر من التصرفات نفذ عليه
حوى وثقة قدم في كلام الشارح معزياً للخلاصة والدرر ان الوكيل اذا خالف ان خلافاً في
خير في الجنس كببيع بالف فباعه بالف ومائة نفذ ولو بمائة دينار لا ولو خيرا اه واستفاد منه
ان الدرهم والدنانير في باب الوكيل كالتجنس (قوله اعتاق) أي معنى وان كان شراء صورة (قوله
فتلغو أحكام الشراء) فلا يطل بالشرط القاسم مدة ولا يدخله خيار الشرط (قوله صح
الشراء) ولو كان شراء حقيقة لمكان فاسداً للجملة الاجل (قوله فلو شري العبد نفسه الى
العطاء صح) أي لانه اعتاقاً لحقيقة الشراء اذ لو كان شراء حقيقة لافسد له الاجل المجعول
(قوله كما صح في حصته) أي العبد وصورة عبد اشترى نفسه مع ما شتر آخر بالف وكان مثلاً
قيمه فصح الشراء في حق العبد بحصته من الالف وكان المبيع اعتاقاً بالجملة مائة وحينئذ لم
يصح شراء الآخر لعدم المبيع الحقيقي ولو قلنا بصحته لا يجوز لم كون المبيع مجازاً عن العتق
في حق المشتري وحقيقة في حق الآخر فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو لا يجوز وفي البحر
عبد اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل آخر بالف درهم صفقة واحدة يجوز في حصته العبد
وفي حصته الشراء بطل ولا يشبه هذا الاب اذا اشترى ولده مع رجل آخر بالف درهم فانه يجوز

(و) لو أمره عبد (بشراء
نفسه) الأمر من مولاه
بكذا ودفع (المبلغ
فقال) الوكيل (السيد
اشترى به لنفسه فباعه
على هذا الوجه) عتق
على المال (ولو أمره لسيداه)
وكان الوكيل سبياً (وان
قال) الوكيل (اشترى به)
ولم يقل لنفسه (فالعبد)
ملك (للمشتري والالف
للسيد فيهما) لانه كسب
عبداه (وعلى العبد
ألف أخرى في الصورة
الاولى) بدل الاعتراف (كما
على المشتري) ألف (مما
في الثانية) لان الاول مال
المولى فلا يصلح بدلا (وشراء
العبد من سيده اعتاق)
فتلغو أحكام الشراء فلذا
قال (فلو شري) العبد
(نفسه الى العطاء صح)
الشراء يجوز (كما صح في
حصته اذا اشترى نفسه

التخالف ومنهم من قال انه أراد التخالف لكنه كتمى بذكريين الوكيل لانه مدع ولا يمين عليه
 الا في صورة التخالف فهو المقصود لولا ذلك لكان القول لا حراً لانكاره فيما أخذ المبيع بما
 حلف عليه ولم يذكريين الوكيل كذا ذكروا وادّعى كل الزباني قول من قال ان مراده
 التخالف الخبائه وان كان يدل على ما ذكرنا من حيث المعنى لكن لفظه لا يدل على ذلك ولا على
 الاول فان قوله ان القول للمأمور به يبدل على ان المأمور به صدق فيما قال وفي التخالف
 لا يصدق واحد منهما ولو كان مراده التخالف لما قال ذلك قال المحبوبي في شرح الجامع الصغير
 وهذا فيما اذا اتفقا أنه أمره بالشراء بالثمن فلو قال أمرتك بخمسة مائة وقال المأمور بالثمن فاقول
 لا أمر به يمينه لان الأمر فيه يستفاد ويلزم العبد المأمور بالخلافته وان برهننا فاليمينه يمينه
 الوكيل لا يمينه كذا في النهاية والدرارية قبل يرد على ظاهره ان وضع المسئلة فيما اذا لم يسم
 عند التوكيل أمر فكيف يقول المحبوبي هذا اذا تصادق على الثمن عند التوكيل وأجيب بان
 التصديق في الثمن يخالف التخالف فيه فصور بان يتفقا على تسمية من معين وبان يتفقا على عدم
 تسميته أصلاً وبالجملة فالتصادق على الثمن من حيث تسميته ومن حيث عدم تسميته والثاني
 هو المراد في قول المحبوبي كذا في المقدسي قال في البحر ولم يذكر ما اذا كانت قيمته اثنين ما
 (أقول) والذي يفهم من عبارة ابن السكال في الاصلاح فان أعطاه الالف صدق هو ان ساواه
 والاف لا أمر وان لم يكن أعطاه الالف وسأوى أقل منه صدق الا أمر وان ساواه تخالفاً
 (قوله فوفوع الاختلاف في الثمن) أي الحكمي لان يمينه وبين الموكل مبادلة حكمية وفي
 الجامع دفع اليه أناب شترى له أمة وأمره أن يزيد من غنمه الى خمسة مائة فشترى أمة وقال
 شترى بمائة وخمسة مائة وقال الأمر بالثمن فان برهن أحداهما قضى بيمينته وان برهننا قضى
 بيمينه الوكيل وان لم يكن لأحداهما يمينه حلف كل على دعوى صاحبه ويدأب بين الموكل فاذا
 حلفا صادرت الامة أنه ثلثا لهما للموكل وثلثها للموكل (فرع) في التاخر خانية دفع له ألف درهم
 وأمره أن يشترى بها عبداً بيمينته فشره وادفعه ثم اشترى الوكيل من البائع فزاده ثوباً وقوله
 قبل يقسم الالف على قيمة العبد وقيمة الثوب فما أصاب الثوب لزم المشتري رده للموكل في مكانه
 شراء مع ثوب بالثمن فالعبد نافذ على الأمر والثوب على المشتري بيمينته (قوله ولو اختلفا في
 مقداره) أي في تسمية مقداره أي الثمن كما دل عليه التصوير وهما اتفقا على بيان شيء لكن
 الاختلاف في المقدار بخلاف الصورة التي قبلها فانه لم يبين فيها شيء من الثمن * واعلم ان كل
 الاختلاف السابق انما هو في الثمن فالاولى الاظهار في قول ولو اختلفا في مقدار الثمن عند
 الأمر وما في الزباني فهو كما علمته ونبه عليه في البحر بقوله وقوله هاتان هما اتفقا على عدم
 تسمية الثمن أولى من قول الزباني وهذا فيما اذا اتفقا على أنه أمره أن يشترى له بالثمن
 المسئلة انما فرضه المؤلف وغيره فيما اذا لم يسم غنا فهو وهو والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ
 (قوله فالقول لا أمر به يمينه) لان ذلك يستفاد من جهته فكان القول قوله ويلزم العبد
 المأمور بالخلافته (قوله لانهم اكثر اثباتا) أنت الضمير باعتبار كون البرهان يمينه (قوله بشرائه
 أخيه) أي أخى الأمر والمراد به قريب ذو رحم محرم منه (قوله فالتقول له) أي لا أمر (قوله
 ويكون الوكيل مشترياً) هذا يفيد ان الولاء للوكيل (قوله بخلاف البيع) فانه يملك ويبيع

وفوق الاختلاف في
 الثمن يوجب التخالف
 (ولو اختلفا في مقداره)
 أي الثمن (فقال الأمر
 أمرتك بشراؤه بمائة
 وقال المأمور بالثمن فالتقول
 لا أمر) بيمينه (فان برهننا
 قدم برهان المأمور) لانهم
 أكثر اثباتا (و) لو أمره
 (بشراؤه أخيه فاشترى
 الوكيل) فقال الأمر
 ليس هذا) المشتري (بأخي
 فالتقول له) بيمينته (ويكون
 الوكيل مشترياً لنفسه)
 والاصل ان الشراء متى لم
 يتفقا على الأمر يتفقا
 على المأمور بخلاف
 البيع كما مر في خيار الشراء
 (وعلى العبد عليه) أي
 على الوكيل لزومه عتقه
 على موكله فيما اخذ به
 خاتمة

يحلف الوكيل على الدفع لهم - ثم ذلك لان الثابت باليمينه كالثابت عيانا فان كان قبضه مع ما بنا
 دون دفعه فان - المرفى وان نكل لزمه دعواهم - ولولم يقيم المدينون يمينه على الدفع للوكيل
 وأراد يحلف الورثة على نفي العلم بالدفع للوكيل يحملون فان - المرفى ثبت عليه المدعى وان
 نكلوا لزمهم - دعواهم وهو الدفع ثم ثابت الدفع للوكيل بنكروا لهم - وكذبوه في الدفع للحوكل
 لهم تحلفه على دفعه فان - المرفى وان نكل لزمه دعواهم * والحاصل انه متى ثبت قبض
 الوكيل الدين من المدينون بوجه - من الوجه - كان القول قوله بيمينه في الدفع لانه صار به -
 موذوا والقول قوله في الدفع وقد ظهر من - هذا انه يقتضيه خصمه للورثة - حتى اذا اقام عليهم
 يمينه بالدفع للميت جازوا وندفعت خصومتهم عن المدينون فاذا - مدقوه في لقبض منه والدفع
 أو نكلوا عن اليمين على نفي العلم كما شرحت ثابت عليهم - بالدفع واندفعوا عن الوكيل والمدينون
 وانما قلنا بان له ارجح الوكيل على الدفع لانه مصدق له في القبض لافي الدفع والمدافع
 المال للورثة ثانيا صار - المالكين له فالتصيب للوكيل خصمه له فيما قبضه وتحلفه فائدة
 وهو انه رجا نكل عن اليمين أو يقر به - المدفع فيرد المدفع لربه وهذا - علم من مسائل
 ذكرت في دعوى المدينون لانباء الدين في جواب الوكيل بقبض الدين فراجع تلك المسائل
 وافهم العلة في ظاهر تلك الحكم والله تعالى اعلم - كذا حرره بعض الفضلاء - اه - ونحكم
 الشرح - لاني على عبارة الاشياء - اه - كلاما طويلا لحرره في رساله حافله وكذا المقدسي ورساله
 تلخصها الجوى في حاشيته ونقله القفال فراجع ذلك ان شئت وسبأ في كتاب العارية من كلام
 المصنف والشارح في هذا البحث بما لا هن يدعيه فراجع ان شئت (قوله وان كان قبضه انفا
 فيتم القان) أي في صورة ما اذا لم يدفع الا انفا فانما يكون امينا حيث دفع اليه المال في المال
 المدفوع اليه فكان القول له بيمينه ليمرئ نفسه عن الضمان ومع عدم الدفع ليس معه شيء هو
 امين فيه وانما يريد الرجوع على الآخر وهو بالنسبة اليه بمنزلة البائع منه - لانه اصبحت في
 الحقوق كما تقدم وعند اختلاف البائع والمشتري في الثمن في القان فكذا هذا (قوله ثم يفسخ
 العقد) أي الذي جرى بينهما - كما (قوله فيلزم المبيع المأمور) أي في صورتين كما في لزيمي
 (قوله من غير بيان ثمن) فان بعد القبض كان القول قول المأمور بيمينه لانه امين يريد ابراء
 نفسه من الضمان فان قلت كيف يتصور بعد القبض من غير بيان ثمن قلت بان يدفع له
 مقدارا من المال فيقول له اشترى عبدا وادفع من - هذا المال ثمنه ولم يبين مقداره ما يدفع وان
 كان قبل القبض في القان ولا عبرة بتصديق البائع لان قوله لا ينفذ على الآخر ولو كان معه
 شاهد آخر لانه لا يصلح ان يكون شاهدا على فعل نفسه (قوله على الاظهر) وهو قول أبي
 منصور وعليه العظم لان البائع بعد استيفاء الثمن اجنبي عنهم - ما قبله اجنبي عن الموكل اذ لم
 يجر بينهما عقد فلا يصح صدق عليه فيبقي الخلاف في القان وقيل لا تخالف لانه ارتفع الخلاف
 بتصديق البائع اذ هو حاضر فيجعل تصديقهما بمنزلة استيفاء عقد في الحال وفي المسئلة الاولى هو
 غائب فاعبر الاختلاف والحاصل ان التصحيح قد اختلف فصح قاضيخان عدم التحالف تبعها
 للقبضه ابي جعفر وصح في الكافي التحالف تبعها له - داية بناء على أن قول الله - داية وهو اظهر
 بمعنى اصح ونص محمد في الجامع الصغير ان القول للمأمور بيمينه فتم - من نظر الى ظاهره فنفى

(وان) كان (قبضه انفا)
 فيتم القان ثم يفسخ العقد
 بينهما (فيلزم) المبيع
 (المأمور) كذا الواصره
 (بشرائه من غير بيان
 ثمن) قال المأمور اشترى بتمه
 بكذا (ان) صدقه بانه
 على الاظهر (وقال الآخر
 بنصفه تحالفا)

والاوهام ان الوكيل اما أن يكون وكيله بقض ديس ثابت او كما في ذمة غيره أو دين استقرضه
الموكل بنفسه ووكاله في قبضه من غيره وإذا ادعى الوكيل ايصال ما قبضه لموكله اما ان يكون
دعواه في حياة موكله او بعد موته وفي كل منهما ايقبل قول الوكيل بيمينه لبرائة ذمته ودعواه
هالك ما قبض في يده كدعواه الا ايصال لبرائة ذمته في كل حال وأما مسراية قوله على موكله لبرائة
غيره فهو يتناص بما اذا ادعى الوكيل حال حياته موكله بالقبض وأما بعد موته فلا يثبت به برائة
الغيريم الابينة يقيمها الوتصديق الورثة على قبض الوكيل لو أنكره وايصال لموكله * وأما
الوكيل بقبض ما استدانه الموكل فلا يسرى قوله على موكله حال حياته إذا أنكر قبضه على
المقضي به كما بعد موته فلا بد من البرهان وهذه عبارة الولوالجية تفيد ما قدمناه قال ولو كاله بقبض
ودفعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وذلك وانكر الورثة ارفال دفعت اليه
صدق ولو كان ديناً لم يصدق لان الوكيل في الموضعين حكمي امر الابعالك استثنائه اى استئناف
سببه على طريق مجاز الحذف لكن من حكمي امر الابعالك استثنائه ان كان فيه ايجاب الضمان
على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه يصدق والوكيل بقبض الوديعة فيمضي
بوجوب الضمان على الموكل وهو ضمان مطلق المقبوض فلا يصدق اهـ وقوله وقد ذكرناه في
الامانات (اقول) وكذا في المدائيات وقد حصل الاشتباه بنقل المصنف تلك العبارة عن
الولوالجية في ثلاثة مواضع متصرة لاعلى الوجه الاكل هنا وقد علمت ما فيه وفي كتاب الامانات
حيث قال كل أمين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالدعوى الى قوله الا الوكيل
بقبض الدين وفي كتاب المدائيات حيث قال تفرع على ان الديون تفتضي بامنائها مسائل منها
الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبض في حياته ودفعه اليه فانه لا يقبل
قوله الابينة لانه يريد ايجاب الضمان على الميت بخلاف الوكيل بقبض العين انتهى فقد
حصل الاشتباه بقوله لا يقبل قوله الابينة هل النفي عام في حقه وحق موكله او المنفي ثبوت
الدين على الاخر فقط لبرائة الوكيل بالقبض بقوله قبضت في حياته ودفعته له وقد علمت ما هو
الصواب اهـ وقوله لم يصدق أى في قوله قبضت ودفعته يعنى بالنسبة الى المدينون لا بالنسبة
الى نفسه واذا لم يصدق ترجع الورثة على المدينون فان صدق المدينون الوكيل في الدفع فلا يمين
عليه ولا يرجع المدينون عليه لانه أقرب بانه ارجع الحق الى مستحقه وان رجوع الورثة بطريق
الظلم والمظلوم لا يظلم غيره وان كذبه في الدفع بخلاف اذا الضابط ان كل من أقر بشئ لزمه بحلف
اذا هو أنكره ولو أقر بان المال موجود عنده لم يدفعه أخذه منه فاذا حلف برئ لانه بالنسبة
اليه مودع والقول قوله في برائة نفسه ونما كان مودعاً لانه مصدق له في الوكالة والقبض
بطريق الوكالة وبذلك صار المال في يده أمانة كما صرحوا به في كتاب الوكالة وان نكل عن اليمين
رجع عليه وان صدقه الورثة في القبض وكذبوه في الدفع فاقول قوله بيمينه لانه بالقبض صار
المال في يده وديعه مقصديهم له فيه اعترف بانه مودع وان المدينون قد برئت ذمته بذلك
فان حلف برئ وان نكل عن اليمين لزمه المال المدعى وان أقام يمينه على الدفع جاز وان دفعت
عنه اليمين ولو ان الورثة في صورة انكار القبض والدفع حزين أراد الرجوع على المدينون أقام
المدينون يمينه انه دفع المال للوكيل حال حياة الموكل ان دفعت دعواهم عليه ثم اذا ارادوا

الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل
 قوله الا بيمينه كافي فتاوى الولوالجية من الوكالة وقد ذكرنا في الامانات وفيما اذا ادعى بعد
 موت الموكل انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقودا وفيما اذا قال بعد عزله بعته امس وكذبه
 الموكل وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعته من فلان بالف درهم وقبضتها اوهاكت وكذبه الورثة
 في البيع فانه لا يصدق ان كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان مستهلكا البكل من
 الولوالجية من الفصل الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل ٥٨ * قال المحشي الجوى اقول
 واما ورثة الوكيل فنص عليهم قارئ الهداية في فتاويه بعد نحو اربع رقات مع قبضة ورثة
 الامناء وذكرها المصنف في فتاويه في الكرامس الاخير مما عند كاتبه وقد سئل شيخ مشايخنا شيخ
 الاسلام نور الدين علي بن غانم المصنف في الوكيل بعد عزله هل يقبل قوله في الدفع لو كاهم
 وهل يقبل قوله في الدفع لو كاهم بعد موته في فرق ذلك بين العزل الحكمي والحقة في أم لا وهل
 قول العمادى في فصوله ولو كان الموكل هو المبت بطلت اى الوكالة فان قال قد كنت قبضت في
 حياة الموكل ودفعت اليه لم يصدق في ذلك لانه اخبر عما لا يملك انشاءه فكان منتهى ما في اقراره
 وقد انزل موت الموكل ومثله في الخلاصة صحيح بعينه عليه اتم وقضاء أولا وقد ذكر العمادى
 في موضع انه يقبل قول الوكيل بعد الموت اعنى موت الموكل حيث قال ولو كاهم بقبض وديعة
 وعارية فقلت الموكل فقد يخرج الوكيل عن الوكالة قال الوكيل قد كنت قبضتها على حياته
 ودفعتها الى الموكل بصدق في ذلك رتاني المسئلة بعد ذلك ان شاء الله تعالى ثم ذكر ما قدمناه من
 عدم تصديق الوكيل بعد موت موكله هل يمكن التوفيق بين هذين الفرعين ام لا وهل اذا افرق
 بينهما يكون الاول في الدين والثاني في الوديعة يكون الفرق صحيحا فاجاب هذا السؤال -
 وقد كان يحتج بخاطري كثير ان اجمع في تحريمه كلا ما يبيع اشكالا وبوضوح مرا اما يمكن الوقت
 الا ان يضيق عن كمال التحقيق فتقول وبالله التوفيق الشامل في مقالتهم ولتفحص لاقوالهم
 يفيد ان الوكيل بعد العزل يقبل قوله في بعض المواضع دون بعض فلهما يفيد عدم قبول قوله لو
 قال الموكل يبيع عبيدا لولو كاهم قد اخبرتك عن الوكالة فقال قد بعته امس لم يصدق لانه حتى
 عقد الايلاء انشاءه لعل نظيره ما لو قال لطلقته بعد انقضاء العدة كنت راجعة في اياها يصدق
 ومما يفيد القبول قواهم في الفرع المذكور لو مات الموكل وقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل بعته
 من فلان بالف درهم وقبضت الثمن وذلك وصدقه المشتري يصدق الوكيل ان كان العبد هالكا
 قالوا لان هذا الاخبار لا يريد ازالة لثا الورثة بل ينكر وجوب الضمان باضافة البيع الى حاله
 الحياة والورثة يدعون الضمان بالبيع بعد الموت فيكون القول للضمان وأما العزل الحكمي
 والحقيق فيعلوم والفرق بينهما بان الحقيقة يتوقف على علم الوكيل بخلاف الحكمي وأما
 ما ذكره في الفصول العمادية فلا خفاء ان احدا المحل في الوديعة والاخر في الدين وقد استنتجنا
 صاحب جامع الفصولين بقياس احدهما على الآخر لكن الحكم مصرح به بالاختلاف بين
 الوديعة والدين كافي للولوالجية انتهى وقوله الا الوكيل بقبض الدين الخ بيل عليه ليس اهذا
 الاستثناء الذي ذكره اصل بل هو مخالف لما صرحوا به وقد اغتر بظاهر عبارة المصنف بعض
 المفتين فافتي بانه لا يقبل قول الوكيل المذكور الا بيمينته وتقرير الكلام بما يدفع الشبهة

الفاحش اتفاقا بخلاف الوكيل بالبيع ولانه وكله بشراءه عجب بالف وقد اشترى عبد ايساوى
خمس مائة وهو غير المأمور به وهو الذى يساوى الالف فحينئذ لا وجه لتعريف الموكل ان ظهور
مخالفته له وشراءه بالغبين الفاحش وهو ممنوع عنه ولا فرق ان يدفع له الالف او لا غير ان معنى
تصديق الموكل عدم الزامه بالعبد الذى لا يساوى الالف بالغبين الفاحش وظهوره انه غير
المأمور به على انه مقتضى اثر صدر الشرعية ومع ذلك هو مطالب بتصحيح الشكول ولم يجده فيها
بين ايدينا من الكتب وكذا الحال فيما بعده والحاصل ان ادعاء التعريف من هؤلاء الافاضل
من غير نقل من مدعيه - وظن بهم ومخطئهم في غير محالها وحينئذ فالقول لا امر لكون
المأمور محققا بشرائه بالغبين الفاحش انتهى حاصل اعتراضهم (اقول) وعبرة الوانى اقول
ما ذكره الشارح من قوله بلايين مخالف للعقل والنقل اما العقل فلان القول اذا كان لا امر
بحكم يلزم العبد مثلا على المأمور به - ذال الحكم مجرد قول الخصم بلايينه بعبد جسد او اما
النقل فلانه قال في الهداية ولو امره ان يشتري له هذا العبد ولم يسم له غنا فاشتراه فقال لا امر
اشترية بخمسة مائة وقال المأمور بالف وصدق البائع المأمور فاقول قول المأمور مع عبته
ا على ان تصديق البائع اذا احتج الى تعريف المأمور به - ودونه يكون اولى فان قيل
سكوت صاحب الهداية وغيره عن ذكر الغبن في الصورة السابقة وتعرضهم لها في هذه الصور
يشهر ان لا يجب اليقين فيها كما قال الشارح قلنا لعل سكوتهم في الصورة المذكورة بناء على
ظهورها وأما تعرضهم لها في هذه الصورة فللنوطنة ببيان الاختلاف الاتي هل يجب اليقين
فقط او تخالف الجائين لا يقال اذا كان الغبن فاحشا يلزم على الامر سوا حذاف اول يحذف
فلا يكون فائدة ويكون قول الشارح بلايين في موقعه لانا نقول فائدة ان المأمور قد
يتضرر ببقاء العبد عليه فلو استخلف الامر يحتمل ان يقرر اشترايه **ب** ثم ومثل هذا
الاعتراض يرد على صدر الشرعية ايضا فانه قال اعلم ان المراد بقوله صدق في جميع ما ذكر
التصديق بغير الحلف وكأنه ما اخذ الشارح ويحتمل ان تكون كلمة بغير تعميها فاعن بعد وهذا
توجيه تفرد به اضعف العباد والله تعالى الهادى واعتراض ذلك ايضا في الحوائج البيعية
حيث قال هذا ليس بمذكور في غير هذا الكتاب وفيه كلام وهو انه صرح في الكافي في المسئلة
السابقة المذكورة في المتن بقوله فان قال شريعت عبد الا امر فأت فقال الامر الخ بان المراد
من تصديق الوكيل تصديقه مع يمينه لان الثمن كان امانة في يده وقد ادعى الظهور عن هذه
الامانة من الوجه الذى امر به فكان القول له ولا فرق في تصديق الوكيل لاجل كونه امانة بين
موضع وموضع فيكون التصريح في موضع فلا يتم قول الشارح كما لا يخفى فليتامل ا قلت
وذكري نور العبر في مسائل اليقين في فصل السادس عشر القول في كل امانة للامين مع
يمينه وكذا اليقينة يمينته والضمير تقبل يمينته لا يمينه على الابعاء ا وعلى هذا فكيف يكون
القول للمأمور بلايين في المسئلة الاولى وكذا كيف يكون لا امر في الثانية بلايين فتدبر
(قوله لكن في الاشياء) هذا في مقام الاستدلال على التعميم الواقع في صدر الشرعية من نفي
اليقين على الوكيل والموكل على ان ما في الاشياء به في الوكيل وفي مسئلة الم يبق وكذا المسائل
وحيث لا حاجة الى هذه العبارة ونص عبارة الاشياء الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الا

قلت لكن في الاشياء
اقول لا وكيلا بيمينه الا في
اربع قباليقينة فتدبر

في الاجارة الطويلة على البحر في السنين التي كانت الاجرة في يده لانه لا يملكها باقبض وبالفصح
 لا يفتقض الا ملكه اذا كانت الاجرة دراهم وما شاكلها وعن السرخسي يجب على المستاجر ايضا
 لانه يمد ذلك دين على البحر وكذا في بيع الوفاة ذلك المال على البائع والمشتري وليس
 هذا الجواب الزاكن على شخصين في مال واحد لان الدراهم لا تنعين في العقود والفسوخ انتهى
 (قوله وهو معلوم) هو جواب عما يقال انه امره بالتصدق وهو غريبك للفقير وهو مجهول
 ونحو كبل المجهول باطل وحاصل الجواب انه جعله لله تعالى وهو معلوم فيكون الله سبحانه
 وتعالى هو اقباض الصدقة لان الصدقة تنفع في كف الرحمن والفقير نائب عنه ولا تضر جهالة
 النائب كما قالوا لئلا يفتقر القسمة على فقير من صرح مع الصدقة بالمشايع قبل القسمة
 لانها لان الصدقة تنفع في كف الرحمن وهو واحد ولا يضر تعدد النائب (قوله وكذا لو امره
 بشراء عبد) أي من الاجرة (قوله لانه لا يجدر بالاجر) أي المؤجر وهو يدل بما قبله (قوله فجعل
 المؤجر) بفتح الجيم أي العين المستاجرة وهو كالدراهم مثلا (قوله كما مؤجر) بكسر الجيم أي فجعلت
 الدراهم لافاقمة مقام الاجر وفي البحر فاقمت العين مقام المؤجر في القبض (قوله قبل وجوب
 الاجرة لا يجوز) لانه لا دين له عنده حينئذ فكأنه امره بالتصدق بقال نفسه فلا يرجع به على
 الامر ولا يفتقده من الاجرة لان الاجرة لم تكن وجبت (قوله على الخلاف) أي لا يصح
 عنده لانه امره بالتلاف مال نفسه فلا يرجع عليه به ويصح عندهما لانه حيث شرط ان يكون
 ذلك من الاجرة فكأنه قال اترجع به على كامل (قوله فراجع) أقول الذي رأيته في الشرح
 المذكور في هذا المثل مثل ما قدمه ونصه وأما مثله اجارة الحمام ونحوها قيل ذلك قولهما وان
 كان قول الكل فاعلم ان اجارة الحمام ضرورة لان المستاجر لا يجدر بالاجر في كل وقت فجعلنا الحمام
 قائما مقام الاجر في القبض انتهى ولم أجده هذه العبارة فيه لكن لا يخالف ما ذكره المسائت
 لان وجوب الاجرة يكون بهما مستيفاء المنفعة أو باشتراط التجمل وهو معنى قول المتن
 عليه من الاجرة قال المقدسي وفرع الحمام عن نوع وان سلم للمأجرة لانه المؤجر لا يوجد
 كل حين فاقم الحمام مقامه اهـ * (تنبيه) اذا ادعى المستاجر انه علم يقين منه الايمنة
 بخلاف الامين المأذون بالدفع اذا ادعاه فانه يقبل قوله كما في فتاوى قارئ الهداية وغيره
 وفي ديمية البرية ما يخالف مسئلة الذين في نظرتهم (قوله لانه أمين) ادعى الخروج عن
 هذه الامانة والامر يدعى عليه ضمان خمسة مائة وهو يشكر (قوله فالقول لا امره)
 وينفذ على المأمور زباني لان الوكيل بالشراء ليس له ان يشتري بالغبن الفاحش اتفاقا
 ولانه انما امره ان يشتري له عبد بانف والعبد الذي قيمته نصف الانف غير المأمور به فلم يكن
 وكلا في شرائه فنفذ الشراء وصار ضمانا لا مال يخرج عن كونه أمينا فلذا كان القول
 لا امره (قوله بالأمين) في الاشياء بكل من قبل قوله فعليه اليقين الا في مسائل عشرة وعدها
 وليس منها ما ذكره هنا ويمكن الجواب بامل (قوله صدق في الكل بغير الخلاف) أي في صورتى
 الدفع وعدمه اذا كانت القيمة مقدار نصف الثمن (قوله لكن جزم الوالي بانه تحريف)
 اعترض وغيره من معنى هذا الكتاب على الوالي بانه لا وجه انسية الوالي هو لا الجاهلية
 الى التواطى على التحريف لان العلة كما في الهداية وغيرها ان الوكيل ليس له التبرع بالغبن

وهو معلوم (كما) صح امره
 (لو امر) الا بحر (المستاجر)
 بمرمة ما استأجره مما
 عليه من الاجرة) وكذا
 لو امره بشراء عبد بسوق
 الدابة وينفق عليه اصح
 اتفاقا للضرورة لانه
 لا يجدر بالاجر كل وقت
 بغيره لالمؤجر كما مؤجر في
 القبض قلت وفي شرح
 الجامع الصغير لفاضي خان
 ان كان ذلك قبل وجوب
 الاجرة لا يجوز به
 الوجوب قيل على الخلاف
 الخ فراجع (ولو) امره
 بشراءه بانف ودفع (الالف)
 فاشترى وقيمته كذلك فقال
 الامر اشترى بنيه
 وقال المأمور بل (بكله
 صدق) لانه أمين (وان)
 كان قيمته نصفه (ف) القول
 (لا امره) بلا عين در رواين
 كمال تبعه الصدر الشريعة
 حيث قال صدق في الكل
 بغير الخلاف وتبعهم
 المصنف لكن جزم الوالي
 بانه تحريف وصوابه بعد
 الخلاف (وان لم يدفع)
 الف (وقيته نصفه)
 (ف) القول (لا امره) بلا
 عين فانه المصنف تبعه
 لا در رواين

المفتين ولو قال اغيره اشترى بهذه الالف الدراهم جارية فاراد الدراهم ولم يسلمها الى الوكيل حتى
سقطت ثم اشترى جارية بالالف لزمت الوكيل والاصل ان الدراهم والدنانير يتعينان في الوكالة
قبل التسليم بالالف وكذا بعد على الاصح وفائدة النقود والتسليم على الاصح شيان
احدهما ان وقف بقاء الوكالة ببقاء الدراهم المنقودة والثاني قطع الرجوع على الموكل فيما
وجب للوكيل على الموكل بالتمن ولو كان الموكل دفع الدراهم الى الوكيل فسقطت من يده
لا ضمان عليه فان اشترى بعد ذلك نفذا الشراء عليه وان هلكت بعد الشراء فانشرا للموكل
ويرجع بمثله فان اختلفا في كون الهلاك قبله او بعده فالقول للامر مع عينه انتهى ونقل
مثله في نور العين في الفصل السابع عشر ونقل فيه قوله مانصه شيخ يتعين النقودان في التبرعات
كهبة ومصدقة والنقود تتعين في الشراكات والمضاربات والوكالات بعد التسليم الى هؤلاء
لكونها امانة وقبل التسليم لا تتعين وجيز النقودان لا يتعينان في المعاوضات وفسوخها
وان عينت حتى لا يستحق عينا ولا مشترى ان يسا كها او يرد مثلهما ويتعينان في الغصب
والامانات والوكالات والشراكات ونحوها انتهى وقال في الاشياء والظواهر في أحكام النقود
وفي وكالة ابناية اعلم ان عدم تعيين الدراهم والدنانير في حق الاستحقاق لا يغير فانهما يتعينان
جنسا او قدرا او وصفيا بالاتفاق وبه صرح الامام العتباتي في شرح الجامع الصغير اه قال المحوى
بعض ان من حكم النقود انهما لا يتعين ولو عينت في عقود المعاوضات وفسوخها في حق
الاستحقاق فلا يستحق عينا فلا مشترى امسا كها او دفع مثلهما جنسا او قدرا او وصفيا مذهب
المراد اه وقدم في الاستدلال للامام وصاحبه ان الدراهم والدنانير لا يتعينان في المعاوضات
عندهما ويتعينان عنده في الوكالات ثم عليك بالتأمل في قوله وفائدة النقود والتسليم الخ بعد
ما ذكره من الاصل المذكور وهو انهما لا يتعينان وكذا ما ذكره بعده من انه لو اشترى بعد
ما سقطت بعد الشراء عليه فانه دليل على تعيينهما كما هو قول الامام لاعلى عدمه والله سبحانه
وتعالى اعلم قال في الحوائج الحوية وانما لم يتعين في عقد المعاوضات لان النقود خلق تعالى والاصل
فيه وجوبه في الذمة لتوصله الى العين المقصودة واعتبار التعيين فيه بخلاف ذلك بخلاف تعيينه
في الهبة لعدم وجوبه في الذمة وكذا في الصدقة والشركة والمضاربة والوكالة والغصب اذا قام
عينه ولو هلك النقود في يد الوكيل انعزل ولو هلك بعد البيع قبل التسليم انفسخ البيع ولا
يطالب الوكيل بعد تسليم مثله وعين ذلك النقدين بالتعيين في عقد المعاوضة وفسخه والشافعي
وأحمدوافقاء كزفرانه صدر عن أهل مضافا الى محله فيعتبر كافي في عقد المعاوضة وقيد بالنقد
لان ما هو مصنوع من الذهب والفضة يتعين بالتعيين اتفاقا وكذا غيرهما من المثليات واثرو
الخلاف أنه لو عين الدراهم ليس للمشتري ان يبدل غيرها وعنده انه لا يتعين ولا ينقض
العقد بالهلاك والا فحقاق بل يطالب بتسليم مثلهما كذا في شرح درر البحار لاهل الامعة شيخ
البحاري وقوله وكذا غيرهما من المثليات يعني يتعين بالتعيين اتفاقا وهذا محله اذا كان المثل
حاضرا امشارا اليه بفهم هذا القيد من قوله يتعين بالتعيين اذا لم يتعين لا يكون في الغائب وذكر
في الذخيرة ان الفلوس غزلة الدراهم والدنانير في انها لا تتعين بالتعيين انتهى وفي شرح الجامع
الصغير لآدم تثنى الدراهم لا تتعين في العقود والفسوخ وقدر عليه وجوب زيادة الاجرة المجهلة

بأنه معينا وكذا الوعين البائع مثال الاول اذا قال له اشتر فلانا العبد فان بانه مالك العبد
ومثال الثاني اشترى عبد فلان وفي الحالين البائع معلوم فكأنه وكاه بقبض الدين الذي على
الوكيل المجهول ثم انما يجوز عليه ك الدين منه وكان الشراء بذلك الدين وكان موافقا للموكل بالتمن
الذي عينه له لاجل شراء العبد ومثلا واذا كان المبيع غير معين ولم يكن بانه معينا لم يمكن ان
يكون وكيله بقبض الدين فلم يصح الشراء منه بذلك الدين ولو تم العقد كان مخالفا لالا حصر في
التمن الذي عينه له وهو الدين لان البائع لا يصح ان يكون وكيله بقبضه لان توكيل المجهول
باطل وعندهما صح البيع لان الدراهم والدنانير في المعامضات لا تتعين والوكالات منها فصص
الشراء والموقوف ترجع الى العاقد فيلزمه ثمن المبيع ويرجع به على امره فبذلك يمان قصاصا بالدين
الذي له عليه (قوله والا بعين) أي وان لم بعين المبيع ولا البائع (قوله فهلاكه عليه) أي اذ لم
يقبضه الآخر وان قبضه الآخر فهو بيع له بالتعاطي (قوله شلاقا لهما) نقلا يلزم الامر اذا
قبضه المأمور بصر أي في الوجهين كتره في بيعهما اذا كان العبد المأمور بشرا ثم معينا أو غير
بعين أبو السعود (قوله وكذا الخلاف لو امره ان يد له ما عليه) أي بعدد قد سلم بان قال
اسلم الدين الذي لي عليك الى فلان جاز وان لم يدين فلانا لم يجوز عنده وعندهما يجوز كيفما كان
(قوله او يصرفه) أي بعدد قد اد الصرف بان امره ان يصرف ما عليه من الدين اذا كان
دراهم بدنانير او دنانير بدراهم مثلا واصله ان التوكيل بالشراء اذا اضيف الى دين لا يصح عند
ابي حنيفة رحمه الله تعالى اذ لم يكن البائع أو المبيع متعينا وعندهما يصح كيفما كان لهما
ان التقدين لا يتعينان في المعامضات عينا كان أو دينا ولهذا لو اشترى شيئا بدين لم يشترى على
البائع ثم تصاد فان لادين يطل الشراء ويجب عليه مثله فاذا لم تتعين صار الاطلاق والتعديد
سواء كما في غير الدين وقول العيني ولهذا لو اشترى شيئا بدراهم على المشتري الخ تبع فيه الزيلعي
وصواب العبارة بدين لا مشترى على البائع كما ذكرنا ولا يبي حنيفة رحمه الله تعالى ان النقود
تتعين في الوكالات ولهذا لو قيد بالعين منها أو بالدين منها ثم ذلك العين أو اسقط الدين بطات
الوكالة فاذا تعينت فيها كان هذا اقل الدين من غير من عليه الدين وذلك لا يجوز الا اذا وركاه
بقبضه له ثم لنفسه وتوكيل المجهول لا يجوز فكان باطلا كما اذا اشترى بدين على المشتري أو يكون
امر ايصرف ما لملك الا بالقبض قبله وذلك باطل كما اذا قال اعط ما لي عليه لك من شئت بخلاف
ما اذا عين البائع لانه يصير وكيله لاعنه بالقبض ثم يتل كما بخلاف ما اذا امره بالتصدق لانه جعل
ماله لله تعالى وهو معلوم وأما مسألة التصديق بالادين عليه بعد الشراء به فلان النقود
لا تتعين في البيع دينا كان أو عينا فاذا لم تتعين لا يطل المبيع يطلان الدين بخلاف الوكالة فالنقود
تتعين فيها وفي النهاية ان النقود لا تتعين في الوكالة قبل القبض بالاجماع وكذا بده
عند عامتهم وعزاه الى الزيادات والذخيرة فعلى هذا لا يلزمهما ما قاله ابو حنيفة زيلعي والمراد
بالمشترى في قوله كما اذا اشترى بدين على غير المشتري هو الوكيل أبو السعود عن شيخه (قوله بنا
على تعيين النقود في الوكالات عنده) بدليل ان الامر لو قيد بالوكالة بالعين منها او بالدين منها
ثم استعملت العين أو اسقط الدين بطات الوكالة كما تقدم قريبا (قوله في المعامضات) عينا كانت
النقود او دينا (قوله عندهما) قال في البحر تنبيهه في حكم النقود في الوكالة في بيع خزانة

ولذا قال (ولا بعين فلا)
يلزم الآخر (ونفـ ندعي
المأمور) فهلاكه عليه
خلافهما وكذا الخلاف
لو امره ان يد له ما عليه
أو يصرفه بناء على تعيين
النقود في الوكالات عنده
وعند تعيين في المعامضات
عندهما (ولو امره) أي
امر رجل مد يونه (بالتصدق
بما عليه صح) امره بجعله
المال لله تعالى

الغبين فيه أكثر. يعني عن التفاوت بحسب الممارسة والعصج الاول وفي النهاية جعل هذا القدر معقواعة منه أو هو خلاف ما ذكره صاحب الهداية والسكافي وقيل لا يتعمل الغبن اليسير أيضا وليس بشئ هذا كله اذا كان سهرا غير معروف بين الناس ويحتاج فيه الى تقويم المقومين وأما اذا كان معروفا كالخـ بزو العلم والمروء والغبين لا يعني فيه الغبن وان قيل ولو كان فلسا واحدا كذا ذكره الزياحي (قوله صح) لان التوكيل مطلق غير مقيد بشئ مقدر على أى مطلق عن قيداشـ تراهم ما تقرقير أو مجتمعين فيجوز على اطلاقه أبو السعود (قوله عن الآخر) أى ويقع له لانه قابل الالف بالـ بدين وقيمة ماسوا فتنقسم عليهم انصفين دلالة يكون احرا بشرى كل واحد منهما من جهة مائة ضرورة قال الشراعية مائة مائة وبقا منها مخالفة الى خـ بربوا كثر منها الى خـ فلا يلزم الموكل الا ان يشتري الباقي بمائتي من الالف قبل ان يختهما استحـ ان لان غرضه المصريح به تحصيل العبدين بالالف وقد حصل ومائتي الانقسام الادلالة والصريح بقوته افلا تعتبر معه زياحي (قوله فاشترى الخ) حاصله ان الوكيل بشرى بـ لانه له شرا كلها أو بعضها مما لا يعيب بالقسمة ولا تعيبه الشركة بنش المثل بالغبن اليسير عند عدم تعيين الثمن (قوله بخلاف وكـ البيع) فله ان يبيع بغبن فاحش عند الامام جوى والفرق كما في الزياحي ان الوكيل بالشرا شئ بعينه لا يكون له ان يشتريه بغبن فاحش وان كان لا يملك شرا مائة مائة لانه بالخالفه فيه يكون مشترى لنفسه فكانت التهمة فيه باقية بخلاف الوكيل بالبيع لانه لا تهمة فيه اهدم احتمال الشرا لنفسه فيجوز بالقليل والكثير اهـ (قوله صح) لانه قابل الالف بمائة ماسوا الى آخر ما تقدم (قوله لا يلزم الآخر) لخالفته الى ضرر لانه حيث عين الالف لهما والحال ان قيمتهما مائة فقد عين النصف لاحدهما بخلاف ما لو شري بالاذل فانه خلاف الى خير فلا يضر كما سر (قوله من المعينين مثلا) أى أو الجماعة وليس بالمواد غير المعينين أيضا لعدم تاق ذلك فيه (قوله قبل الخصومة) أما اذا ختصما وفتح العقد فلا يعود صحيحا لان المفسوخ لا يرجع الى الجواز (قوله الحصول المقصود) وهو تحصيل العبدين (قوله وجوزاء الخ) فيجوز شرا احدهما بغبن يسير عندهما (قوله بشرى شئ) معين لاحاجة لقوله معين اقول الثمن وعينه مع أنه يوهم اشتراط تعينه مع تعيين البائع وليس كذلك بل تعيين البائع يغنى عنه كما صرح به المصنف بقوله وعين البائع (قوله أو عين البائع صح) أى على الآخر ولزمه قبضه وان مات قبل القبض عند المأمور مات على الآخر لان البائع يكون وكيله عن الآخر في قبض الدين ثم يملكه بخلاف ما اذا واكله بشرى عبد غير معين فاشترى لا يكون للآخر بل ينفذ على المأمور حتى لو مات عند المأمور مات من مال المأمور فان قبضه الآخر فهو له أبو السعود (قوله وجعل البائع وكيله بالقبض) راجع الى الصورتين (قوله غير المعين) أى من مبيع وبائع (قوله لان توكيل المجهول باطل) هذا لتعليل غير الـ فى من قوله بناء الخ على انه جار فمما ذكره لان البائع قد يكون مجهول ولا فى الصورة الاولى فالاولى الاقتصار على ما ياتى ط والاصل انه لا يصح تعليق الدين من غير من عليه الدين الا اذا واكله بقبضه وان الدراهم والدنانير يتعينان فى الوكالات فلما امره بالشرا بدين له عليه فان كان المبيع معينا تعين البائع ضرورة لانه انما يبيعه ماله كما واذا كان المبيع معينا كان

للناس فيما صح) عن الآخر (والالا) اذ ليس لو وكيل الشراء الشراء بغبن فاحش اجاعا بخلاف وكيل البيع كما يجزى (و) كذا (بشرى مائة بالف وقيمة مائة مائة فاشترى احدهما بنصفه أو أقل صح (و) لو (بالاكثر) ولو يسيرا (لا يلزم الآخر) (الان يشتري الثاني) من المعينين مائة (بما يقى) من الالف (قبل الخصومة) لمعول المقصود وجوزاء ان يقى ما يشتري بمائة الآخر (و) لو امر رجل مديونه (بشرى شئ) معين (بدين له عليه وعينه أو) عين (البائع صح) وجعل البائع وكيله بالقبض دلالة فميرأ الغريم بالتسايم اليه بخلاف غير المعين لان توكيل المجهول باطل

من أفاد الجواب وزاد عليه كما قدمناه (قوله الامر) على وزن نصر مصدر أمر بأمر (قوله وانما
 انكاره الامر لما قضته الخ) أي لان قوله يعني لعمرو واقرار منه بأنه وكاله فان أنكر الوكالة بعده
 صار تناقضا فلا يسمع قوله فيكون العبد للموكل وهذا معنى قوله وانما أي بطل انكاره مع
 انكاره (قوله بتوكيله) متعلق بالاقرار (قوله بقوله يعني) بدل من قوله بتوكيله وهو نص وير
 للاقرار ودلت المسئلة على أن يعني افلان ليس اضافة الى فلان والا كان عقد فضولي لان قوله
 لفلان يحتمل أن يكون لشفاقة فلان اه وصورة الاضافة أن يقول ببع عبدك من فلان كما
 في الفسخ من الفضولي ط (قوله الا أن يسلم المشتري) أي القائل يعني هذا لعمرو وقوله اليه
 أي الى عمرو وقيد بالتسليم لان عمر الوقال أجزت به قوله لم أمره لايعتبر والعبد للمشتري لان
 العقد نافذ على المشتري والاجازة انما لحق الموقوف لالجزائر معراج (قوله للعرف) أي
 ولوجود التراضي به وهو المعترف في باب المعاوضات المسالمة لقوله تعالى الا أن تكون تجارة عن
 تراض منخ (أقول) وتكون العهدة على المشتري الذي هو عمرو بتسليم الثمن (قوله معينين أو
 غير معينين) قال في البحر ولم يذكر الشارحون فائدة القيمة بالمعينين والظاهر أنه اتفاق في غير
 المعين كالمعين اذا نواه للموكل أو اشتراه اه وتبعه بعضهم كالخوي والشارح وغيرهما
 قال العلامة أبو السعود وأقول دعوى أن القيمة ذاتا في غير مسلم لانه عند عدم التعيين
 يبطل التوكيل لعدم تسمية الثمن أو ما يقوم مقامه من بيان النوع كالتركى والحبشى فهذا
 غفلة عن قول المصنف فيما سبق قرييا أمره بشراء دار أو عبدا جازان سمي غنا والافلا اه
 (أقول) بيان الثمن أو النوع لا يخرج عن كونه غير معين وقد قدم المؤلف ان الاضافة الى
 المسالمة مثل جارية فلان لا تعينه ونقل في البرازية وكاله بشراء عبدا بغير عنه فاشترى من
 قطعت يده فقد على الموكل عند الامام ولا يخفى انه مقيد ببيان النوع أو الثمن والام تصح
 الوكالة وقد قدمنا أيضا لو كاله بشراء منى بغير عينه فاشترى لوكيل الا أن ينوى للموكل
 أو يشترى به ماله نامل قال بعض الفضلاء انما قيدت المتون بالمعينين ليعلم الشيء الدور
 والعبيد وغيرهما وأما لو تركوه وقد صدر جوابه عدم ذكر الثمن فربما يتوهم انه لا يجزى في
 العبيد والدور لانهم اذا لم يعينوا لم يذكر كراهة ما لم يذكر خلا عدم صحة الوكالة بهما حينئذ ومن
 غفل عن هذا قال ما قال بقوله او غير معين يحمل على جهالة النوع وقوله اذا نواه للموكل
 يعني عنه اه (قوله وان يوجد الخ) هو أحد أقوال ثلاثة قدمت في أول كتاب البيوع
 (قوله اذا نواه للموكل) قيد في غير المعينين أي انما يقع الشراء للموكل في غير المعينين اذا نواه
 له وكذا يقال فيما اذا دفع الثمن من مال الموكل على ما تقدم (قوله كما مر) أي قرييا في قوله وان
 بغير عينه فاشترى لوكيل الا اذا نواه للموكل (قوله او بزيادة يسيرة يتغابن الناس فيها) أي
 وهو ما يدخل تحت تقويم المقومين وما لا يدخل تحت تقويم المقومين فاحش لان القيمة تعرف
 بالحزرو الظن بعد الاجتماع فذكر فيها يشبه لانه يسير لا يمكن الاحتراز عنه ولا يعذر فيها
 لا يشبهه أفعشه ولا مكان الاحتراز عنه لانه لا يقع في مثله عادة الاعمال وقيل حد الفاحش في
 العروض نصف عشر القيمة وفي الحيوان عشر القيمة وفي العقار خمس القيمة وفي الدراهم ربع
 عشر القيمة لان الغبن يحصل لقله الممارسة في التصرف فلما كانت الممارسة فيه أقل كان

لعمرو وقيد بانه ثم انكر الامر
 أي انكر المشتري ان عمرا
 أمره بالشراء (أخذه عمرو
 وانما انكاره) الامر لما قضته
 لاقرار به بتوكيله بقوله يعني
 لعمرو (الا أن يقول عمرو لم
 أمره به) أي بالشراء (فلا)
 يأخذه عمرو لان اقرار
 المشتري ارتد بوجه (لا أن
 يسلم المشتري إليه) أي الى
 عمرو لان التسليم على وجه
 البيع يبيع بالتعاطي وان
 لم يوجد نقد الثمن للعرف
 (أمره بشراء شيئين معينين)
 أو غير معينين اذا نواه
 للموكل كما مر بحد (و) الحال
 أنه لم يسر غنا فاحش ترى له
 أحدهما بقدر قيمته
 او بزيادة) يسيرة (يتغابن

موضع التهمة القول للآمر اه فلا فرق عندهما في أن القول للمأمور إذا كان ذلك الانشاء
بين أن يكون الموضع موضع تهمة أو لا فإن قلت بماذا تثبت التهمة قلت بالرجوع الى أهل
الخبرة فإن أخبروا أن الثمن يزيد على القيمة زيادة فاحشة تثبت والافلا (أقول) وأهل المراء
بموضع التهمة ما إذا كان بعد التعيب فتأمل (قوله فذلك) العوالب اسقاطها لمنافاة لقوله الآتي
وهو حى كما في الشرع بلاية لكنه تبع فيه صاحب الدرر وصدر الشريعة (قوله وهو حى قائم)
لا حاجة اليه أيضا لأن المأمور يدعى هلا كما في كيف يقال وهو حى فالتقول للمأمور الآن يقال
أراد أنه قائم من كل وجه اختار به عما إذا حدث به عيب أو أبق فإنه كاهلاك كما في البرازية
تأمل (قوله فالتقول للمأمور) أى مع عينه بعبودية (قوله لاخباره عن أمر عاك استثنافه)
بجعله من الشراء للموكل ولا تهمة فيه لأن الوكيل بشر اشترى بعينه لا يملك شيئا له لنفسه بمنزلة ذلك
الثنى في حال غيبته على ما مر كما في البحر قال المقدس في الخبر به في التحقق والتموت يستغنى عن
اشهاد فصدق كقوله المطلقة في العدة راجعتك ربهذا وقع التقضى عن المولى إذا أقر على
موليته بالنكاح حيث لا يثبت عند أبي حنيفة رجسه الله تعالى اه ولأن من ملك الانشاء
ملك الاقرار (قوله وان ميتا) أى كان العبد ميتا قال العلامة أبو السعود وهذه مسئلة
الكتاب نظر السيد الجوى بأن مسئلة الكتاب تنحل موت العبد وحياته وقت قول المأمور
اشترى به للآمر كما في البحر فإن كان ميتا أخبر عن أمر لا يملك استثنافه وإن كان حيا فهو يدعى
حق الرجوع على الأمر وهو يشكره ولا خلاف في الاول أنه على التقصيل المذكور وفى
الثانى الاختلاف فقال الامام هو كذلك على التفصيل وقالوا القول للمأمور وإن لم يكن الثمن
منقودا (قوله فكذلك الحكم) أى يكون القول للمأمور مع عبده لأنه أمين يريد انطرح عن
عهدة الامانة فيقبل قوله (قوله والا) أى وإن لم يكن الثمن منقودا والحال أن العبد ميت اذ
الكلام فيه أمالو كان حيا فقد تقدم الكلام فيه وإن القول فيه قول المأمور سواء كان الثمن
منقودا أو لا (قوله فالتقول للموكل) يعنى أن المأمور يريد استحقاق الرجوع بالثمن عليه
والقول قول الامين فيما يتقى به الضمان عن نفسه لا فيما يستحق به الرجوع على غيره بل
القول قول الأمر لأنه يشكر استحقاق الرجوع بل انما يكون أميناً فيما دفع اليه بطريق
الامانة وما لم يقبضه لا يسمى أميناً بالنظر اليه فان قلت كيف يتقضى هذا والوكيل بشر اشترى
بعينه لا يشترى به نفسه فهو غير قادر على مخالفة الموكل كما تقدم ويجب بانه يمكن أنه فعل ذلك
بحضرة أو بمخالفة بما عينه من الثمن أو شرأه بعرض أو له محمول على ما إذا أنكر الأمر
اشترأ أصلا ورعا يرشد الى هذا عبارة التبيين والدرر قوله انه يشكر الرجوع عليه بالثمن
والقول للموكل (قوله والا) أى وإن لم يكن الثمن منقودا سواء كان العبد حيا أو ميتا (قوله
للتهمة) فإنه يحتمل أنه اشترأ لنفسه فلما رأى الصفة خاسرة أراد الزامه للموكل (قوله خلافا
لهم) الخلاف فيما إذا كان متسكرا حيا والتمن غير منقود فقط ولا يوهم ان خلافاً في
الصورتين الداخلتين تحت الاعم أن خلافاً فيما ذكرنا فاعلم بما نقرر أن صورة المسئلة فيما
إذا كان بعد هلاك العبد وعمل الشارح في الجواب وبين الحكم فيما إذا كان حيا وميتا فاعلم
بتمحيص جواب المسئلة وهو ما إذا هلك رزاد عليها بيان ما إذا كان حيا وحينئذ فلا خطا في حق

فذلك وقال موكله بل شريته
انفسك فان كان العبد
(ميتا وهو حى قائم)
(فالتقول للمأمور) اجماعا
(مطلقا) نقصد الثمن
اولا لاخباره عن أمر عاك
استثنافه (وان ميتا
(والحال ان) الثمن منقود
فكذلك الحكم) والا) يكن
منقودا (فالتقول للموكل)
لأنه يشكر الرجوع عليه
(وان) العبد (غيره ميت)
وهو حى أو ميت (فكذلك)
اى يكون للمأمور (ان
التمن منقودا) لأنه أمين
(والا للآمر) للتهمة
فلا فلهما (قال يعنى هذا

المقدم يعض المتكلمين على الكنز صاحب الجبر (قوله الاذ انواه للموكل) علم عامة تقدم أنه
يجب حمله على ما اذا لم يضاف العقد الى مال نفسه سواء اضافه الى مال الموكل او الى مال مطلق
وسواء نقد الفين من ماله او من مال الموكل (قوله او شراء بماله) معناه اضافة العقد الى ماله
لا النقدة من ماله يعني اذا اضاف العقد الى دراهم الاثر ينبغي أن يقع الاثر لانه لو لم يقع الاثر
كان واقعا للموكل فلو وقع له كان غاصبا لدراهم الاثر وهو لا يحل شرعا كذا قال صاحب التمهيد
وعليه عامة الشراح (أقول) فيه نظرون الغصب انما يلزم لو تقدم من دراهم الاثر واما
اذا اضافه الى دراهم الاثر ولم ينفق من دراهمه بل تقدم من دراهم نفسه فلا يلزم الغصب
قطعا كذا ذكره أبو السعود في حاشية مسكين وذكر ايضا عند قول الكنز أو يشتريه بماله أي
ان اضاف العقد الى مال الموكل سواء نقد الثمن من ماله او من مال غيره ان فيه اشارة الى أن
المراد من قول المصنف تبعه القدرى أو يشتريه بماله الاضافة عند العقد الى دراهم الموكل
دون النقدة من مال الموكل بقدر اضافة اليه قال صاحب الهداية وقول القدرى أو يشتريه
بمال الموكل مطلق لا تفصيل فيه فيجمل على الاضافة الى مال الموكل كذا قاله جهور النجاشي
قال قاضي زاده أقول فيه نظرا لانهم حملوا التفصيل المذكور في قول المصنف لان فيه تفصيلا
على انه ان تقدم من دراهم الموكل كان الشراء له وليس بصحيح لان ذلك تفصيل للنقطة المطلق
لانه تقدم من مال الموكل كما لا يخفى وما يلزم ترجيح كون المراد بقول القدرى أو يشتريه بماله
الموكل الاضافة الى دراهم الموكل دون النقدة من ماله انما هو وقوع التفصيل في النقدة من مال
الموكل لا وقوعه في النقدة المطلق اذ لا مساس له بكلام القدرى فان المذكور فيه مال الموكل
دون مطلق المال اه (قوله حكم بالنقدا جماعا) لان دلالة على التعيين مثل دلالة اضافة
الشراء اليه زياحي (قوله فروايتان) أي عن أبي حنيفة فعند أبي يوسف يحكم بالنقدة وعند
محمد هو للوكيل وان تقدم الثمن من دراهم الموكل جوى لان الاصل ان كل أحد يعمل
لنفسه الا اذا ثبت جعله لغيره ولم يثبت وظاهر ما في الكنز ترجيح قول محمد لدخوله تحت قول
المصنف فالشراء للوكيل فانه لم يخرج عنه الا في مسألتين اذا انواه للاثر أو اضافه الى ماله
واليه مال الزبلى حيث قدمه على قول أبي يوسف وعمله بقوله لان ما يطلقه الانسان من
الانصرافات يكون لنفسه (قوله زعم الخ) صور المسئلة فيما اذا كان بعد هلاك العبد وعم في
الجواب وبين الحكم فيما اذا كان حيا أو ميتا فعلم بتعميمه جواب المسئلة وهو ما اذا هلك وزاده
عليه ما بيان ما اذا كان حيا فلا خطأ في حق من أفاد الجواب وزاده عليه واعلم ان هذه المسئلة
على ثمانية أوجه كما قال الزبلى واحد على الاختلاف والبواقي على الوفاق والاختلاف هي
ما لو كان العبد المأمور بشرائه بغير عنه حيا ولم يكن الثمن منقودا كافي أبي السعود لان العبد
المأمور بشرائه اما أن يكون معينا أو غير معين وكل على وجهين اما أن يكون الثمن منقودا
أو غير منقود وكل وجه على وجهين اما أن يكون العبد حيا حين أخبر الوكيل بالشراء أو ميتا
قال غياصه انه ان الثمن ان كان منقودا فالقول للمأمور في جميع الصور ومثاله الهلاك
والتعيب وان كان غير منقود ينظر فان كان الوكيل لا يعلم الانشاء بان كان ميتا فالقول للاثر
وان كان يعلم الانشاء فالقول للمأمور عندهما وكذا عند أبي حنيفة في غير موضع التهمة وفي

الاذ انواه للموكل وقت
الشراء (أو شراء بماله)
أي بمال الموكل
ولو كان في النية حكم
بالنقطة لجماعا ولو وافقا
انتم لم تقضوه فروايتان
(زعم انه اشترى عبد الموكل)

وجهين ان اشترى حالا يحكم النقدان تقدم من دراهم الموكل فالشراء للموكل وان تقدم من مال نفسه فالشراء له وان لم يتقدّر يرجع في البيان الى الوكيل ثم قال وان اشترى مؤجلا فالشراء يكون للوكيل حتى لو ادعى الشراء بعد ذلك للموكل لا يصدق الا ان يصدقه الموكل اه وحاصل ما تقدمناه انه ان اُضيف العقد الى مال أحد هـما كان المشتري له وان اُضيفه الى مال مطلق فان نواه لا تصرفه وله وان نواه لنفسه فهو له وان تكاذبا في النية يحكم النقد اجماعا وان توافقا على عدمه فان له العقد عند الثاني وحكم النقد عند الثالث وبه علم أن محل النية للموكل فيما اذا اُضيفه الى مال مطلق سواء تقدم من ماله أو من مال الموكل وكذا قوله ولو تكاذبا وقوله ولو توافقا محله فيما اذا اُضيفه الى مال مطلق لكن في الاول يحكم النقد اجماعا وفي الثاني على الخلاف السابق وفي كافي الحاكم ولو رواه أن يشترى له أمّة وسعى جنسه ولم يسم النعمن فشترى أمّة وأرسل به اليه فوطئها الا تصرفه لقت فقال الوكيل ما اشترى بهم الاك يحلفه على ذلك وياخذها وعقرها وقيمة ولها للشبهة التي دخلت وان كان حين أرسل بها اليه أقرانه شرها له أو قال هي الجارية التي أمرتني أن اشترى بها الاك لم يستطع الرجوع في شيء من أمرها فان أقام البينة أنه حين شرها شرها له ان نفسه لم يقبل منه ذلك اه وبه علم أن الارسل للموكل لا يكون معيناً كونه اشترى له اه وانهم اذا تنازعا في كون الشراء موقع له يحلف الوكيل ومحله ان لم يتقدّر النقص والافقدها انه يحكم النقد بالاجماع عند التكاثر وكذا في ما يلي أنه اذا تقدم من مال الموكل فيما اشترى ان نفسه يجب عليه الضمان وهو ظاهر في أن قضاء الدين بمال الغير صحيح موجب لبراءة الدافع موجب للضمان وكذا في بيع الفضولي ايضا ان من قضى دينه بمال الغير صار مستقرضا في ضمن القضاء فيضمن مثله ان كان منديلا وقيمته ان كان قيميا وفي منظومة ابن وهبان

وكيل قضى بالمال ديناً لنفسه * يضمن ما يقضيه عنه ومهر

ومعنى مـ درانه يكون متبرعا قال شارحها مسألة البيت من القيمة قال الوكيل بقضاء الدين صرفت مال الموكل الى دين نفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه ضمنه وكان متبرعا ومقتضاه سقوط الدين عن الموكل واليه اشار بقوله ومهر اه قال المقدسي وهي حادثة الفتوى حدثت لبعض المتأخرين من المتكلمين على الكثر وفيه كلام فانه ان اراد بقوله ان قضاء الدين بمال الغير صحيح انه جائز ونافذ ولا يتم فيه ولا ينقض فهو باطل ضرورة ان هذا المال مفصوب ولم يقل احد بان المفصوب لا يجوز التصرف فيه ويقضى به الدين ولو طلبه صاحبه لا يمكن فيه ولا شك ان رب دراهم الغصب لو رآها مع الدائن وبرهن عليها له اخذها وصدقته بقضاء القضاء وما نقله عن الزباني وغيره لا يشهد له لانه جعله قرضا والقرض انما يصح بالاختيار والرضا والضمنان والرضا لا يجوز على الجواز يعمل على ما اذا أجاز رب الدراهم والافقدها عليها ومنع الوفاء به ونقض القضاء نعم اذا لم يكت عنه الدائن فلا يضمن اي شئ من الدافع والقابض لا يصح القضاء بغيره قضى ان لا يطالب القابض بل الدافع وامامنا في المنظومة ففيها دفع مال نفسه باختياره ورضاه عن دين الموكل فلا يضمن ما ضمن فيه فصع وصار متبرعا فالرجوع له فيما كان عنه من المال لانه لم يضمنه وتبرع من عنه بده بقضاء الدين اه (اقول) و اراد

بطلية

حادثة الفتوى

قوله ولم يقل أحد الخ هكذا
بالاصل وليجوز اه

شبه الم يلزم الا حرموا كذلك ان نقص من ذلك الثمن الا ان يكون وصف له بصفة وسمى له غنا
فاشترى بثلث المصة باقل من ذلك الثمن فيجوز على الحرام واذا كان معينا فهو كالوصف وفي
الوقائع قال اسير لرجل اشترى بالف درهم فشرى بمائة دينار او بعرض جازوله ان يرجع على
الاسيراه وفي خزائن المفتين من المصنف الاسيراه ان يرد جلا ان يقد به بالف فقد ابا الفين يرجع
بالفين عليه وايس غزلة الوكيل بالشرى وفي الزيادات قال له اشترى به هذه الالف درهم امة ولم يسل
الالف حتى سرق فشرى امة بالف لزم الموكل والاصل ان المتقدمين لا ينعينان في الوكالة قبل
التسليم بالاخلاف وبعده اخذ في بيعهم عامتهم انهم لا ينعينان اه (اقول) ويترفع على هذا ما في
اخلاصة وكيال الشراء اذا شرى ما حربه ثم اتفق الدراهم بعد ما سلم لا حرم ثم نقد للبايع غيرها
جازوسه ياتي تصحيح مقابل هذا عن الثانية وعليه قول الزيادات ولو دفع الدراهم لا وكيال
فسرق لم يضمن فان شرى امة بالف نقد عليه علم به لا كماله ولم يدم ولو سرق خمسة مائة فشرى
امة بالف فهي له وان شرى بخمسة مائة تساوى الفافه في الموكل وكذلك لو دفع كبسان فقال
اشترى بالالف التي فيه فلم يجد سوى خمسة مائة واذا دفع اليه انا الف اشترى له شيئا ببعينه فهل
فشرى فهو لا وكيال وان هلك بعد الشراء فله وكل ويرجع به عليه هذا اذا اتفق على نقلها
قبل او بعده فان اختلفا فالقول لا حرم بينه (قوله) وان بشرى بغيره فشرى بغيره فان شرى
للوكيل هذه المسئلة على وجوه كافي الجحرا ان اضاف العقد الى دراهم الا حرم كان لا حرم
وهو المراد عندي بقوله او يشتري به مال الموكل دون التقدم من ماله لان فيه تفصيلا وخالفا
وهذا بالاجماع وهو مطلق وان اضافه الى دراهم نفسه كان انفسه حلالا على ما يحل له
شرعا او ينفقه عادة اذا اشترى لنفسه باضافة العقد الى دراهم غيره من ماله كشرى عود وفاران
اضافه الى دراهم مطلقة فان نواها الا حرم فهو لا حرم وان نواها لنفسه فله نفسه لان له ان
يعمل لنفسه ويعمل لا حرم في هذا التوكيل وان تكاذب في النية يحكم النية بالايجاع لانه
دلالة ظاهرة على ما ذكرنا وان توافقا على انه لم تحضره النية او اختلفا بان قال الوكيل لم
تحضر في النية وقال الموكل بل ثبت لي او بالكس قال محمد وهو لا اقد لان الاصل ان كل احد
يعمل لنفسه الا اذا ثبت جهله بغيره ولم يثبت وعند أبي يوسف يحكم النية لان ما أطلقه يحتمل
الوجهين فيبقى موقوفا في أي الماين نقد نفذ فعل ذلك المحتمل لاصاحبه ولان مع تصادقهما
يحتمل النية لا حرم وفيما قلنا اجل حاله على الصلاح كافي حالة التوكيل والتوكيل بالاسلام
في الطعام على هذه الوجوه اه وهذه الوجوه اه وسمي في الهداية والمقدمي وقول الامام فيما ذكره
العراقيون مع محمد وغيرهم ذكره مع الثاني وبه نأولم أن معنى الشراء للموكل اضافة العقد
الى ماله لا النية من ماله وان محل النية للموكل ما اذا اضافه الى دراهم مطلقة وظاهر ما في
الكتاب ترجيح قول محمد من أنه عند عدم النية يكون للوكيل لانه جهله للوكيل الا في
مسئلتين وظاهر ما في الهداية انه لا اعتبار بنية النية اذا اضافه الى مال موكل ولا بنية او كاله
اذا اضافه الى مال نفسه وان نقد الثمن من مال موكله علامة بنية له وان لم يصفه الى ماله قال
المقدمي وفي الثاني نظر لانه لا محذور في ذلك اذ دفع ماله عن غيره غير متذكر اه هذا اذا اشترى
بمن حال وان هو جل فهو لا وكيال قال في التارخانية وان اشترى بدراهم مطلقة فهو على

قوله انهم لا ينعينان كذا
بالاصل واهله انهم لا ينعينان
وايجزرا اه محكمه

(وان) بشرى بغيره
عنه فالشراء لا وكيال

أو بالحيوان ولم يكن الثمن مسمى وهذا إذا أصره بالنقد ودعى ما في مسكين ولو ساوى المسمى
 قيمته وأعلم أن الأولى أن يقول فلواشترى بغيره وقع للوكيل ثم يستطرد ويدعى وكذا بغير
 ما عين وسماوى إذا خالف في الدنانير بذرهم قيمتها كالدنانير يصح للموكل وقد تقدم أيضا
 ويجب تقييده بما إذا لم يصف العقد إلى الموكل أما إذا أضاف إليه بان قال بعته لموكل فقال
 الوكيل اشترى به يتوقف على اجازة الموكل بالاشبهه كما علم مما تقدم في الكلام على شراء
 الفضولي وسماوى ذكره قريبا في شرح قوله قال بعنى هذا عمرو قلت وفيه كلام قد مرنا أول
 الوكالة في شرح قوله وبإيقافها واستيفائها فلا تغفل (قوله أو بخلاف ما عني) أى إن كان
 الثمن مسمى وأطلق في المخالفة فشمل المخالفة في الجنس والقدر كما في البرازية وقد مر في
 الهداية والجمع بخلاف الجنس فظاهرها أنه إذا مسمى له ثمنًا فزاد عليه أو نقص عنه فإنه لا يكون
 مخالفا وظاهر ما في السكاكى للعسا كم أنه يكون مخالفا فيها إذا زاد أو نقص عنه فإنه قال وإن
 قال اشترى ثوبا بدينار أو بدينارين بسم الثمن فهو جائز على الآخر وإن مسمى ثمنًا فزاد عليه شيئا لم يلزم
 الآخر وكذلك إن نقص من ذلك الثمن إلا أن يكون وصفه له بصفة ومسمى له ثمنًا فاشترى بثلث
 الصفة بأقل من ذلك الثمن فيجوز على الآخر وإن كان معينا فهو كالوصف فشمل ما إذا كان
 خلاف الجنس عرضا أو نقدا خلافا لغيره في الثاني وما إذا كان ما اشترى به مثل قيمة ما أصر به
 أو أقل كما في البرازية ونقله عنه في البحر (قوله من الثمن) قال الجوى أى بان يصره بالشرى
 بالف درهم فيشترى به بمائة دينار وقد جعل محمدا الدرهم والدنانير جنسين اذ لوجهاهما اجنسا
 واحد الصار الوكيل مشترى بالآخر حينئذ وقد ذكر في شرح الجامع الصغير في باب المساومة
 أن الدرهم والدنانير جنسان مختلفان قياسا في حق حكم الربا حتى جاز بيع أحدهما بالآخر
 متفاضلا وفيما عدا ذلك الحكم الرابح الاجنسا واحد استحسانا حتى يكمل نصاب أحدهما بالآخر
 والقاضى في قيم المتلفات بالخيار إن شاء قوم بالدرهم وإن شاء قوم بالدنانير والمكره على البيع
 بالدرهم إذا باع بالدنانير أو على العكس كان يبيعه يبيع مكره وصاحب الدرهم إذا باع
 بدنانير غيره كان له أن يأخذها بجنس حقه كالأول فظهر بدراهمه إلا رواية شاذة عن محمد إذا باع
 شيئا بالدرهم اشترى بالدنانير قبل نقد الثمن أو على العكس والثانى أقل من قيمة الأول كان
 البيع فاسدا استحسانا وتبين بما ذكرناه ما اعتبر اجنسين مختلفين في حكم الربا شهد
 بالدرهم والآخر بالدنانير أو شهد بالدرهم والمدهى بدنانير أو على العكس لا تقبل الشهادة
 وكذلك في باب الاجارة اعتبر اجنسين مختلفين على أن من استأجر من آخر دارا بدينار وأجرها
 من غيره بدنانير أو على العكس وقيمة الثاني أكثر من الأول تطيب له الزيادة فمأخذ في الجامع
 أنهم أجعلوا اجنسا واحد فيما عدا ذلك الحكم الربا على الإطلاق غير صحيح كذا في التاترخانية اه قلت
 وذكر العمادى في فصوله الدراهم أجريت بحرى الدنانير في سبعة مواضع وقد ذكر صاحب
 البحر أوائل البيوع عنه قوله ولا بد من معرفة قدره ووصف عن أنه ليس للعصر (قوله
 ويتعزل في ضمن المخالفة) يفيد أنه لو شرى له به كذلك لا يتعزل على الموكل وفي المقدسى عن
 القنية وكاه بشرى أمة بعينها بعشرة فشرى بها فقال الآخر شرى بها بعشرة وقال المأمور شرى بها
 لنفسى بخمسة عشر فالقول للوكيل والبيعة بينته وفي المقدسى أيضا ولو مسمى له ثمنًا فزاد عليه

أو بخلاف ما عني (الموكل
 له من الثمن وقع الشراء
 للوكيل) المخالفة أمره
 ويتعزل في ضمن المخالفة عني

عليه كغيره بالاولى وهذا ان لم يقبل وكالة الثاني بحضرة الاول والا فهو للثاني وان كان الاول
وكلمه بشراؤه بالثاني عاتق دينه فاشترى جماعة دينه فاشترى بالثاني لانه عاتق دينه لنفسه
جماعة فبذلك شرأه لغيره ايضا بخلاف الفصل الاول كذا في البرازية قال المقدسي فلو اضاف
الى الثاني ينبغي ان يكون للثاني كالوقيل وكالة الثاني بحضرة الاول او شرأه جماعة بنفسه الثاني
مخالف الاول اه وفي كافي الحاكم رجل وكل رجلا بشرأه امة بعينه اقال الوكيل نعم فشرأه
لنفسه ووطئ الخيل منه يدرا عنه الحد وتكون الامة ولدها لا امر ولا يشبه النسيب
اه قال الرمي يستفاد من قول الوكيل نعم انه لو لم يقبلها لم يكن كذلك وهو ظاهر فاذا لم
يقبلها واشترى وقع له والله تعالى اعلم ونقل في البحر عن البرازية اشتري جارية فلان فسكت
وزهب واشترى اها ان قال اشترى ثم اتى فله وان قال للموكل فله وان اطلق ولم يصف ثم قال كان
لأن فائسة ولم يحدث بها عيب صدق وان هالكه أو حدث بها عيب لا يصدق اه وفي
الاشباه والنظائر سكوت الوكيل قبول ويرتد برده اه وقد منع عن البحر اول الوكالة ان
ركن ما دل عليها من الايجاب والقبول ولو حكم المدخل السكوت وصاحب البحر فهم من
عبارة البرازية كما ذكره أن الجارية لم تعين بالاضافة الى المال ففيه والذي يلوح في أن فرع
البرازية في المعينة ايضا ويفرق بين السكوت وبين التصريح بالقبول أخذ من تقييده في
كافي الحاكم بقوله فقال الوكيل نعم وتقييده في البرازية بقوله فسكت والالا يكون في ذكر
ذلك فائدة وعليك أن تتأمل قلت وقد ذكر عبارة البرازية في التاترخانية نقلا عن شركة
العميون وأبدل قول البرازية فسكت بقوله ولم يقل المأمور نعم ولم يقل لان قال في آخرها هذا
كاه رواية الحسن عن أبي حنيفة ورعا يستفاد منه أن في المسئلة رواية أخرى تأمل ثم معنى
قوله ويفرق بين السكوت وبين التصريح بالقبول انه ان سكنت فعلى التفصيل المذكور
في البرازية وان صرح فبهي للمأمور لانه ان سكنت لم تصح الوكالة فانه لما في البرازية
وهو ظاهر (قوله عند غيبته) أما لو كان حاضرا وصرح بأنه يشترى به لنفسه كان المشتري له
لأنه لم يعزل نفسه بحضرة الموكل وانس له ذلك بغير علمه لأن فيه تغير راله ح (قوله حيث
لم يكن مخالفا) تعادل للحكم واسارة للفرق بين التوكيل بالشرأه والتسكاح كما سبق (قوله دفعا
للغرد) على ثمانية أي انما منع شرأه لنفسه لانه يؤدي الى تغير الرأى من حيث انه اعتمد
عليه ولأن فيه عزل نفسه ولا يملكه الا بمحض من الموكل والاصل في هذه المسائل المارة أن
الوكيل يعزل نفسه بحضرة موكله لا في غيبته دفعا للغرر هذا بالعزل القصدي أما الضمني كالو
كان ذلك بمخالفة الموكل فيصح مطلقا وعليه يبقى قوله المارة فلو كان أن يزوجه معينة
فتزوجها فقد عزل نفسه عزلا ضميا لانه جعله من وجاله من وجاله فاذى عقد غيره ملط عليه من
قبل الموكل فهو مخالف فيه فيه فيكون عزلا ضميا بخلاف الشرأه فانه انما فوض اليه أن يشتريه
وقد اشترى فلم تحصل المخالفة الا اذا فوض لنفسه لا لغيره فبطل نيته ابقاه الوكالة وعدم عزله
لعدم المخالفة منه اذ لم يباشر المأمور به حتى لو اشترى بخلاف ما معنى له من الثمن أو بغير النقود
كان مخالفا لاهر فبغير عزل ولا ضميا فلا يتوقف على علم الموكل كما قد صنفه (قوله فلو اشترى)
تفريق على قوله حيث لم يكن مخالفا (قوله بغير النقود) أي بان اشترى بالعروض

(عند غيبته حيث لم يكن
مخالفا) دفعا للغرر (ولو
اشترى بغير النقود)

وعبارة الزيلعي لان النكاح الذي اُقي به الوكيل غير داخل تحت أمره لان الداخر تحت الوكالة
 نكاح مضاف الى الموكل فكان مخالفاً بضافته الى نفسه فانه زل وفي الوكالة بالشراء الداخر
 فيها اشراء مطلق غير مقيّد بالاضافة الى الموكل في كل شيء اُقي به لا يكون مخالفاً به اذ لا يعتبر في
 المطلق الا ذاته دون صفاته فيتناول الذات على أي صفة كانت فيكون موافقاً بذلك حتى
 لو خالف مقتضى كلام الآخر في جنس الثمن وقدره كان مثله اه قلت حاصله ان النكاح من
 العقود التي تضاف الى الموكل ولا تتحقق له الا بالاضافة بخلاف الشراء فانه يكون للموكل ولو
 اُضافه الوكيل الى نفسه كما يعلم مما مر (أقول) وعبارة الوالي فان قيل ما الفرق بين هـ ذوا بين
 ما اذا وكله بتزويج امرأة بعينها حيث جازله ان يتزوجها قلنا هـ وان النكاح الذي اُقي به الوكيل
 غير الذي أمر به لان المأمور به النكاح الذي اُضيف الى الأمر هـ اُضيف الى الوكيل
 فكان مخالفاً وأما في مسألة ثانياً فالمأمور مطلق الشراء غير مقيّد بالاضافة الى أحد هـ كذا قيل ولا
 يخفى ان قوله وفي مسألة ثانياً المأمور مطلق الشراء ممنوع فان المأمور فيها أيضاً البيع الذي
 اُضيف الى الآخر فانه قال اشترى هذا فكيف يكون هذا أمراً بطلاق الشراء انتم (أقول)
 ومثله في النهاية والزيلعي والحواشي المعقوبة وغيرهم فليراجع (قوله غير الموكل) بالجر صفة
 لشيء مخصوصه وبالنصب استغناء عنه أو حال لانه يجوز بالوجهين بدليل ما يأتي فلو قال غير الموكل
 والموكل اسكان أوضح قال في المنع وانما قيدنا به غير الموكل للاحتراز عما اذا وكل العبد من
 يشترى له من مولاه أو وكل العبد بشرائه من مولاه فاشترى فانه لا يكون للأمر ما يصرح
 به للمولى أن يشترى به فيه ما لا أمر به انه وكيل بشراء شيء بعينه لمساكني اه وكان وجه
 الاحتراز عما ذكره من الصورتين باعتبار احتمال لفظ الموكل لاسم الفاعل واسم المفعول
 ولا يخفى ما فيه فكان الاولى أن يقول غير الموكل والموكل أو يقول ولو وكله بشراء معين
 غير نفس الآخر وأفاد مسكينان التعيين اما بالاشارة أو باسم العلم أو بالاضافة (قوله لا يشترى به
 انفسه) لان في نفسه عزل نفسه وهو لا يملك عزل نفسه والموكل غائب حتى لو كان الموكل حاضراً
 وصرح بأنه يشترى به لنفسه كان له ان يعزل نفسه بمحضرة الموكل وليس له العزل من غير
 علمه لانه فسخ عقد فلا يصح بدون علم صاحبه كسائر العقود عيني وزيلعي وغيرهما كاهنانية
 وغاية البيان والمنع وأورد عليهم ان العلم بالعزل في باب الوكالة يحصل باسباب متعددة منها
 حضور صاحبه ومنها بعث الكتاب ووصوله اليه ومنها ارسال الرسول وتبليغ الرسالة
 ومنها اخبار واحد عدل أو اثنين غير عدلين بالاجماع أو اخبار واحد عدل كان أو غيره عند
 أبي يوسف ومحمد وقد صرح به في عامة المعتميات سيما في البدائع واشتراط علم الآخر في نسخ
 أحد المتعاقدين العقد القائم بينهما لا يقتضي أن لا يملك الوكيل عزل نفسه الا بمحضرة الموكل
 لان انتفاء سبب واحد لا يفسد التزام انتفاء سائر الاسباب فلا يتم التفريق اللهم الا أن يحمل وضع
 المسئلة على انتفاء سائر اسباب العلم بالعزل أيضاً لكنه غير ظاهر من عبارات المكتب أصلاً
 قاضي زاده أفاده أبو السعود (قوله ولا موكل آخر بالاولى) أي بان وكله رجل آخر بان يشترى
 له هذا الشيء بعينه فاشتراه كان للموكل الاول دون الثاني لانه اذا لم يملك الشراء انفسه فلا

(غير الموكل لا يشترى به
 انفسه) ولا موكل آخر
 بالاولى

المحيط ١٥ (قوله فاشترى ضعفه) قيد بالزيادة الكثيرة لان القليلة كعشرة ارطال ونصف
 رطل لازمة لالامر لانها تدخل بين الوزنين فلا يتحقق حصول الزيادة بجر عن غاية البيان
 (قوله خلافا لها) فعندها يلزمه العشرون بدرهم لانه فعل المأمور وزاد خبرا وصارا كما اذا
 وكاه ببيع عبده بالف فباعه بالفين ولا يبيح حنيفة انه امره بشراء عشرة ولم يامر به بالزيادة فينفذ
 الزائد عليه بخلاف ما استشهد به لان الزيادة فيه بدل ملكه زيلعي قال الحموي وهو مخالف
 لما ذكره في باب ما يجوز من الاجارة وكاه بالبيع بالف درهم فباعه بالف دينار لا ينفذ ببيع
 فليتم ١٥ (وأقول) سيأتي انه متى اختلف جنس الثمن بان امره بالدرهم فباع بالدينار يصير
 مخالفا مطلقا ولو الى خير (قوله ولو شري ما لا يساوي ذلك) بان اشترى ما يساوي العشرون
 منه درهم ما بدرهمين وقع للوكيل لانه خلاف الى شر كشرائه هزولا لان الامر تناول السهمين
 وهذا مهزول فلم يحصل مقصود الامر ط (قوله وقع للوكيل اجماعا) لانه خالف الى شر (قوله
 كغيره وزون) أي من القيمات كما تقدم بان امره ببيع عبده ثمانية فاشترى به اربعين كل واحد
 يساوي المائة فالكل للمأمور اجماعا (أقول) ومثل الموزون المكيل والمعدود والمقارب (قوله
 ولو وكاه بشراء شيء بعينه) ٩ أي وعينه له اما باسم الاشارة أو باسم العلم أو بالاضافة كأن وكاه
 أن يشتري له هذا العبد بعين مسمى وقيل الوكيل الواكالة ثم خرج من عند الموكل وأنشد على
 نفسه انه يشتريه لنفسه ثم اشترى العبد بعين ذلك الثمن فهو للموكل كافي الهندية والاصل ان
 الوكيل يعزل نفسه بمحضرة موكله لافي غيبته دفعا للغرر هذا في العزل القصدي أما في الضمني
 كالموكل كان ذلك بخلافه الموكل يصح مطلقا وعليه فلو وكاه ان يزوجه معينة فزوجه فقد عزل
 نفسه عزلا ضميا لانه جعله مزا جلا ثم وجب له عقد غير مسلط عليه من قبل الموكل فهو
 مخالف فيه فيكون عزلا ضميا بخلاف الشراء فانه انما فوض اليه أن يشتريه وقد اشترى فلم
 تحصل المخالفة الا به نوافه نفسه لالامر فتم بطل نيته بقاء الواكالة وعدم عزله لعدم المخالفة منه
 اذ لم يباشر المأمور به حتى لو اشترى بخلاف ما سمى له من الثمن أو بغير النكود كان مخالفا لمره
 فيتم عزل عزلا ضميا فلا يتوقف على علم الموكل قال الحموي ومثل التوكيل بشراء شيء بعينه
 التوكيل بالاستجارة الا ان لم أره صريحا وهي حادثة القموى ولو اشترى نصف المعين فالشراء
 موقوف ان اشترى باقية قبل الخصومة لزم الموكل عند أحصائها الثلاثة ولو خاصم الموكل الوكيل
 الى القاضي قبل أن يشتري الوكيل الباقي والزم القاضي الوكيل ثم ان الوكيل اشترى الباقي بعد
 ذلك لزم الوكيل بالاجاع وكذا كل ما في تبعيضه ضرر وفي تشقيصه عيب كالعبد والامة والدابة
 والثوب وهذا بخلاف ما اذا وكاه ببيع عبده فباع نصفه أو جزأ منه مع لومافاته يجوز عند الامام
 سوا باع الباقي منه أولا وان وكاه بشراء شيء ليس في تبعيضه ضرر ولا في تشقيصه عيب فاشترى
 نصفه يلزم الموكل ولا يتوقف لزومه على شراء الباقي ١٥ (قوله بخلاف الوكيل بالنكاح) أي
 بنكاح معينة والاناب وضعها بعد قول المصنف لا يشتريه لنفسه ح (قوله والفرق في
 الواني) أي بين التوكيل بشراء معين وبين التوكيل بنكاح معينة مذكور في الواني محتمل
 الدرر وكراه الزيلعي أيضا وحاصله ان النكاح الداخل تحت الواكالة مضاف الى الموكل
 فيتم عزل اذا خالف وأضافه الى نفسه بخلاف الشراء فانه مطابق غير مقيد بالاضافة اكل احد

فاشترى ضعفه بدرهم عما
 يباع به عشرة بدرهم لم يلزم
 الاوكل منه عشرة
 بنصف درهم خلافا لها
 والثلاثة قلنا انه مأمور
 بارطال مقدرة فينفذ
 الزائد على الوكيل
 ولو شري ما لا يساوي ذلك
 وقع للوكيل اجماعا كغير
 موزون (ولو وكاه بشراء
 شيء بعينه) بخلاف الوكيل
 بالنكاح اذا تزوجها
 لنفسه صح منية والفرق
 في الواني

٩ الوكيل بشراء شيء
 بعينه لا يملك شراءه لنفسه
 وان قال عند العقد شره
 لنفسه الا ان خالف في
 قدر الثمن أو جنسه هذا
 اذا كان الموكل غائبا وان
 حاضرا وصرح الوكيل
 بانه يشتريه لنفسه صار
 مشتريا لنفسه بزيادة
 ١٥ منه

رأس المال لا يفسد العقد وانما يفسد اذا اقام المرسل اليه عن المجلس قبل قبضه أو قام المرسل
 كذلك أضافه ر (قوله بل مفارقة مرسله) الاولى العاقد (قوله لان الرسالة في العقد) أي
 -صحت في العقد (قوله لا القبض) وكلام الرسول ينتقل الى المرسل فيكون العاقد هو المرسل
 فيكون قبض الرسول غير قبض العاقد فلا يجوز عيني ويترب على ذلك حرمة المعدين
 لرسول والاخر نالوه عن القبض فالخلاص أن يوكّل في الصرف ولو بالامر ط (قوله
 واستفيدة التوكيل بم) الاولى تقديم هذه الجملة قبل مثله الرسول (أقول) ومنشأ
 الاستفادة ان كلامه ما عايناه الموكّل فيمكّل فيه واعلم ان هذا ليس بعزير اذ قد صرح
 به تين الادراهم يتجه لو قال واستفيدة صحة الاراء لايكون خلافا لما في الجوهره لايصح الصرف
 بالرسالة لان الحقوق تتعلق بالمرسل وهو ما مقرر فان حالة العقد واعلم ان ما في الجوهره حقيق
 القبول اذ لم يكن المرسل حاضر في مجلس العقد (قوله وكاه بشراء عشرة ابطال لحم بدرهم)
 فيسبب الموزون لانه في القيمي لا يتقدّم شيء على الموكّل اجزاء فلو وكاه بشراء ثوب هروى بشمسة
 فاشترى له ثوبين هروى بين عشرة مما يساوى كل واحد منهما مائة عشرة لا يلزم الاخر واحد منهما
 عنده لعدم امكان الترجيح لان ثمن كل واحد منهما مجهول اذ لا يعرف الا بالخرز بخلاف اللحم
 لانه موزون مقرر فيقسم الثمن على اجزائه فيلحق بجزءه وأما على تقدير كون اللحم قيما كما
 هو في غير الصحيح فافرق بينهما ان التفاوت بين العشرة ابطال وضعفها قليل ساقط عن درجة
 الاعتبار اذا كان من جنس واحد وهو المفروض بخلاف الثوب فان التفاوت بتصور بين
 افراده مادة وطول او عرض او رعة ودقة كما في العناية ولو امره بشراء ثوب بعينه والمثله
 بما هو الزم ذلك الثوب بمحضته من عشرة وكذا لو امره بشراء حنطة بعينها كذا في الوجيز
 لا يكره في قال في الهندية والاصل في هذه المسائل ان الموكّل متى جمع بين الاشارة والتسمية
 في ثمنه وكل بشرائه والمشار اليه خلاف جنس المسمى فاما ان يكونا جاهلين بحال المشار اليه
 واحدهما أو كانا عالمين ولا يعلم أحدهما ما يعلم صاحبه أو عالمين بهما في الثلاثة الاولى تتعلق
 الوكالة بالمسمى لدفع الغرر عنه ما أو عن أحدهما وفي الرابع تتعلق بالمشار اليه لان الاشارة
 أبلغ في التعريف من التسمية من غير مانع الغرر وان كان المشار اليه من جنس المسمى قالو كلة
 تتعلق بالمشار اليه الا اذا كان فيه ضرر بالتوكيل بان يتقرر عليه الثمن من غير رضاه قال غيره
 اشترى جارية بمائة في هذا الكيس من الالف الدراهم ودفع الكيس الى التوكيل فاشترى
 جارية بألف درهم كما أمر به ثم نظر الى الكيس فاذا فيه ألف دينار وألف فلس أو ثمانية
 درهم فالشراء جائز على الآخر اذا كانا جاهلين بمائة الكيس أو كان أحدهما جاهلا أو كانا
 عالمين الا ان كل واحد لا يعلم ان صاحبه يعلم به وكذلك لو نظر التوكيل الى ما في الكيس وعلم به ثم
 اشترى جارية بألف درهم كان الشراء لالموكّل لان الوكالة تحال وجودها تعلق بالمسمى وكذلك
 لو كان في الكيس ألف وخمسمائة فاشترى جارية بألف درهم فاشترى ما فذ على الموكّل وكذا اذا
 قال اشترى جارية بألف درهم ثم قد بيت المال الذي في هذا الكيس فاشترى له كما أمر به فاذا
 في الكيس ألف درهم غلّه أو قال اشترى جارية بألف درهم غلّه الذي في هذا الكيس
 فاشترى له كما أمر به فاذا في الكيس ألف درهم قد بيت المال فاشترى ما فذ على الآخر هكذا في

بل مفارقة مرسله) لان
 الرسالة في العقد لا القبض
 واستفيدة صحة التوكيل
 بهما (وكاه بشراء عشرة
 ابطال لحم بدرهم

ما مضى عليه في المتن سابقا فنتبه (قوله ولو صديا) أتى بالمباغعة لانه محل توهم حيث لا ترجع
 الحقوق اليه قال المصنف والمستحق بالعقد قبض العاقد وهو الوكيل فيصح قبضه وان كان
 لا تتعلق به الحقوق كالصبي والعبد المحجور عليه ولذا أطلقه في المختصر تبعا لا كمنزوعه (قوله
 في بطل العقد) فترجع على الأصل المذكور كذا قاله صاحب الهداية والسكافي وسائر
 المتأخرين درر (قوله بفارقة صاحبه) أي مفارقة الوكيل صاحبه وهو العاقد منح (قوله
 والمراد بالسلام الاسلام) بأن يوكل المسلم بالسلام رأس السلم إلى المسلم اليه (قوله لا قبول
 السلم) بأن يوكل المسلم اليه من قبض لرأس مال السلم لأن الوكيل إذا قبض رأس المال بقي
 المسلم فيه في ذمته وهو مبيع ورأس المال ثمنه وقد وكل في قبضه ولا يجوز أن يبيع الإنسان ماله
 بشرط أن يكون الثمن أغيره كما يبيع العين وإذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقد لنفسه فيجب
 المسلم فيه في ذمته ورأس المال مملوك له وإذا أسلمه إلى الأمر على وجه القايك منه كان قرضا اه
 ثم يجوز توكيل المسلم اليه بدفع المسلم فيه (قوله لانه لا يجوز) نقله في البحر عن الجوهر
 وعبارته بأن وكاه يقبل له السلم وعبارة الهداية ومراعاة التوكيل بالسلام دون قبول السلم
 قال الرملي وقد تواردت الشراح وغيرهم على هذا قال في العناية واعتراض بأن قبول السلم
 عقد يملك المالك الموكل فالواجب أن يملكه الوكيل حفظا للقاعدة المذكورة عن الانتقاض وبأن
 التوكيل بالشراء جائز لا محالة والثمن يجب في ذمة الموكل والوكيل مطالب به فلم لا يجوز أن
 يكون المال لاسلم اليه والوكيل مطالب بتسليم السلم فيه وأجاب عن الإيرادين بجوابين
 ردهما الرملي ثم قال ويختلج في صدرى جواب له لا يكون صحيحا إن شاء الله تعالى وهو انه لما
 اختلف العلماء كما قرر وفي الملك هل يثبت للموكل ابتداء أو لا ووكيل ثم ينفصل للموكل أثره هذا
 الاختلاف في المحل شبهة فوجب عدم الجواز فيما القياس فيه المانع مطلقا احتياطا ماذا العقود
 الفاسدة مجرأها مجرى الربا والأمر المتوهم في الربا كالحقق في مسألة يبيع الزيتون بالزيت
 فعدم جواز التوكيل من السلم اليه لما فيه من بيع السلم فيه قبل القبض عند من يقول انه
 ينفصل من الوكيل للموكل ولا احتماله عند القائل بنبوته ابتداء للموكل لانه مجتمعه فيه وهو محل
 الاحتمال والقاسم ملحق بالربا والربا يثبت بالشبهة والتوهم اه قال الشيخ خليل القتال
 في حاشيته وتعليقه بعض حنفية فماتة حيث قال قوله ولعله يكون صحيحا بخلاف فيه الرجاء
 فاحسن التدبر يظهر لذلك وحاصله ان يبيع السلم فيه قبل قبضه انما يتأني لو كان الوكيل
 من طرف رب السلم والمسلم في الوكيل من طرف السلم اليه وأي يبيع السلم فيه قبل قبضه
 انهم يمكن أن يكون المسلمة فادمن هذا التقرير هو الحاصل لتصحج المشايخ القول بنبوت المالك
 للموكل ابتداء اذ على مقابله وهو القول بالاتقال بشكل صحة التوكيل بالسلام ما فيه من
 بيع السلم فيه قبل قبضه اه قات وفي قوله نعم يمكن الخ نظر ظاهر فقد بناء على ما تقدمت عليه
 عبارته فكيف يثبت غرضه (قوله أي الصرف) صورته ان يقول ان فلانا أرسلني اليك
 لتصرف له هذا الذي أوفد قبلي وقام الرسول قبل قبض البديل لا يفسد الصرف فاذا قام المرسل
 اليه قبل دفع البديل إلى المرسل أو نائبه أو قام المرسل من مجامسه فسد الصرف (قوله والسلم)
 صورته ان يقول ان فلانا أرسلني اليك لتقبل منه السلم في كذا بكذا وذهب الرسول قبل قبض

ولو صديا (في صرف وسلم
 في بطل العقد بفارقة
 صاحبه قبل القبض) لانه
 العاقد والمراد بالسلم
 الاسلام لا قبول السلم لانه
 لا يجوز ابن كمال (والرسول
 فيها) أي الصرف والسلم
 لا تتعلق به اذ قد

شرط تجديدها فان حبسها حتى مضت المدة فقبل الاجر على الوكيل ويرجع على الموكل وقبل بسقط
عن الموكل (قوله وعند الثاني كرهن) أي فيه لا يأنزل من قيمته ومن الثمن لانه مضمون بالمبيع
الاستيفاء به - بدأ لم يكن وهو الرهن بعينه فيه لا بالقل من قيمته ومن الثمن حتى لو كان الثمن
أكثر من قيمته رجع الوكيل بذلك الفضل على موكله وعند زفر يضمن جميع قيمته لانه كغصب
فان كان الثمن مساويا لقيمه فلا اختلاف وان كان الثمن عشرة والقيمة خمسة عشر فعند زفر
يضمن خمسة عشر اكن يرجع الموكل على الوكيل بخمسة وعند الباقي يضمن عشرة وان
كان بالعكس فعند زفر يضمن عشرة ويطالب الخمسة من الموكل وكذا عند أبي يوسف لان الرهن
يضمن بالقل من قيمته والدين وعند محمد يكون مضمونا بالثمن وهو خمسة عشر ابن كمال
والحاصل ان المبيع يكون مضمونا ضمان المبيع عنده ما هو سقوط الثمن أقل أو أكثر
من القيمة وضمان الرهن عند أبي يوسف وهو مضمون بالانقل من قيمته ومن الثمن وضمان
الغصب عند زفر وهو مضمون بالمثل لومثليا وبالقيمة لوقيما بالقيمة ما بلغت وباقي التفصيل في صدر
الشرعة وغيره وبعض الشارحين رجحوا هنا قول أبي يوسف واختار صاحب الدرر قوله ما
كالصنف حيث لم يتعرض للاختلاف كما لا يخفى (قوله كما اعتمد المصنف الخ) قال العيني قال
في النهاية هذا اذا كان الموكل غائبا عن مجلس العقد أما اذا كان حاضرا بصير كان الموكل صارف
بنفسه فلا تعتبر مفارقة الوكيل وعزاه الى خواهر زاده قال الشارح هذا مشكل فان الوكيل
أصيل في البيع حضر الموكل العقد أو لم يحضر قالت هذا ليس بمشكل فان الوكيل نائب
عنه فاذا حضر الاصل فلا يعتبر النائب قال المصنف وانتظم كلامه ما اذا كان الموكل حاضرا
أو غائبا قال شيخنا في بخره بعد ان ذكر ما قدمناه من عدم الفرق بين حضور الموكل وغيره
وما في النهاية ضعيف لكون الوكيل أصيلا في الحقوق في البيع مطلقا اه فني قوله أصيلا
الخ رد لفول العيني فان الوكيل نائب عنه تأمل ويأتي غمامه في المقالة الثانية (قوله خلافا
للعيني وابن مالك) أي والحدادي نقلنا عن المصنف في وشمى عليه في درر البحار وعزاه
صاحب النهاية الى الامام خواهر زاده واستشكله الزيلعي وصاحب العناية بان الوكيل
أصيل في باب البيع حضر الموكل العقد أو لم يحضر وقال الزيلعي واطلاق الميسوط وسائر
الكتب دليل على ان مفارقة الموكل لا تعتبر أصلا ولو كان حاضرا وهذا منشأ ما مشى عليه
المصنف تبع للبحر لكن أجاب العيني عن الاشكال بان الوكيل نائب فاذا حضر الاصل فلا
يعتبر النائب اه ونعقبه الجوى بان الوكيل نائب في أصل العقد أصيل في الحقوق وحينئذ
فلا اعتبار بمحضرة الموكل ومما يوضح به ترتيب جواب العيني ما ذكره هو نفسه عند قول
المصنف والمشتري منع الموكل عن الثمن من ان الموكل أجنب عن العقد وحقه لانه متعلق
بالعاقبة على ما ينما كذا افاده أبو السعود وذكر في الحواشي السعدية انه توارد مع الزيلعي
في هذا الاشكال ثم نقل عبارة الزيلعي وقال وعليك بالانامل وبه علمت ان ما ذكره الشارح
أي العيني في غير محله (أقول) وبالله التوفيق الذي يقطع عرف الاشكال من أصل ما قدمه
الشارح عن الجوهر والمصنف في منحه من أن المعتمد ان العهد على أخذ الثمن لا العاقل
حضر في أصح الاقوال وما ذكره العيني يعني على القول الآخر من انه لا عبرة بحضوره وهو

وعند الثاني كرهن (ولا
اعتبار بمفارقة الموكل) ولو
حاضرا كما اعتمد المصنف
تبع للبحر خلافا للعيني وابن
مالك (بل بمفارقة الوكيل)

جرى بينهم ما يحكم كاسية في فافهم (قوله لانه كالبائع) لتعليل للعيب لا الاولوية هذا اذا كان الثمن
 حالاً فان اشتراه بقرن مؤجل ناجل في حق الموكل ايضا قال في جامع الفصولين من السابع
 والعشرين فظ الوكيل لو لم يقبض عنه حتى انى الامر فقال بعث ثوبك اقلان فانما أفضيك
 عنه عنه فهو منطوع ولا يرجع على المشتري ولو قال افضيكه على ان يبيعكون المال الذي على
 المشتري لى لي يجوز جمع الوكيل على وكله بمادفع عنه (تقنة) * يباع عنه بضائع لئلا
 امره ببيعها فباعها الثمن يسمى فجعل الثمن من ماله لا صوابه على ان انما سألها اذا قبضها فافلاس
 المشتري فللبائع ان يسترد مادفع لصحاب البضائع جوى (قوله ولو اشتراه الوكيل ينقد) أى
 بقرن حال فلو مؤجل ناجل في حق الموكل ايضا فليس للوكيل طلبه حالا بجر (قوله المطالبة
 به حالا) فالجواب ان العبرة بما وقع عليه العقد (قوله وهى الحيلة) أى حلولة على الموكل دون
 الوكيل (قوله ولو وهبه) أى وهب البائع للوكيل (قوله كل الثمن) أى جله واحدة أما
 لو وهب له نصفه ثم وهب له النصف الآخر لا يرجع الوكيل على الآخر الا بالنحو سائة الاخرى
 لان الاول حط والثاني هبة قال في البحر ولو وهبه خمسمائة ثم الخمسمائة الباقية لم يرجع الوكيل
 على الآخر الا بالآخرى لان الاولى حط والثانية هبة (قوله رجع) أى الوكيل على الآخر
 (قوله بالباقي) أى بالخمسمائة الاخرى كافي مسئلتنا (قوله لانه) أى لان الاولى قوله حط (أى
 والثانية هبة وهذه المسئلة مبنية على ما تقدم في البيوع ان هبة بعض الثمن حط لاهية كاه
 لان الحط يلحق باصل البيع وفي حط البعض يبقى البيع بالباقي فيرجع به على موكله هنا
 ولو جعل هبة البكل حط الصاري بها بلائع فيقتطع به البيع فلذلك جعل هبة هبة واحدة للوكيل
 فيرجع على الموكل بالثمن للمعقود عليه كاه فلو وهبه اياه بدفعتين أو أكثر كان ما قبل
 الاخير حطاً وكانت الهبة الاخيرة هبة واحدة فيرجع على الموكل بقدرها فقط (قوله هلك المبيع
 من يده قبل حبسه) ولو هلك الثمن في يده فغن مال الآخر وان اشترى ثم نقده الموكل فهلك الثمن
 قبل دفعه الى البائع عند الوكيل يملك من مال الوكيل * وفي الخاتمة رجع دفع الى رجل ألف
 درهم وأمره ان يشتري له ما عهده فوضع الوكيل الدراهم في منزله وخرج الى السوق واشترى له
 عبداً بألف درهم وجاء العبد الى منزله فاراد ان يدفع الدراهم الى البائع فاذا الدراهم قد مرت
 وهلك العبد في منزله فجاء البائع وطالب منه الثمن وجاء الموكل بطالب منه العبد كيف يفعل
 قالوا ياخذ الوكيل من الموكل ألف درهم ويدفعها الى البائع والعبد والدراهم هلك
 على الامانة في يده قال الفقيه أبو الليث هذا اذا علم بشهادة الشهود انه اشترى العبد وهلك في
 يده أما اذا لم يعلم ذلك الا بقوله فانه يصدر في نفي الضمان عن نفسه انتهى (قوله ولم يسقط
 الثمن) كان الاول ولم يسقط الثمن عنه (قوله لان يده كبدته) أى لان الوكيل عامل له فيصير
 الموكل قابضاً بقبضه حكى (قوله ولو هلك بهد حبه) قيد بالهالك لانه لو ذهبت عينه عنه
 بهد حبه لم يسقط ثمن الثمن لانه وصف والاوصاف لا يقابلها شئ لكن يخرج الموكل ان شاء
 أخذه بكل الثمن وان شاء تركه (قوله فهو كببيع) هلك في يد البائع والبائع اذا حبس المبيع
 لاستيفاء الثمن يسقط بهلاكه ~~فان~~ اذا هلك جوع للوكيل سواء تساوت قيمته مع غنمه أو
 تفاوتا ولو كان وكيلاً بالاستئجار وقبض الوكيل الدار ليس له ان يجبرها عن الموكل بالاجرة ولو

لانه كالبائع (ولو اشتراه)
 الوكيل (بنقد ثم أجله)
 البائع كان للوكيل المطالبة
 به حالا وهى الحيلة خلاصة
 ولو وهبه كل الثمن رجع
 بكمه ولو بعضه رجع بالباقي
 لانه حط بجر (هالك المبيع
 من يده قبل حبسه هلك من
 مال موكله ولم يسقط الثمن)
 لان يده كبدته (ولو هلك
 بهد حبه فهو كببيع)
 ففعل بالثمن

(قوله وكذا الوكيل بالبيع) أى فانه يرد عليه مادام الوكيل حيا عاقل من أهـ ل لزوم العهدة الى آخر ما تقدم وعلى وارثه أو وصيه وان لم يكن فعل الموكل وعلى ماهر ينصب القاضي وصيا ويرد عليه (قوله وهـ) هذا الخ) أى فى مسألة الماتن انما يرد الوكيل بالبيع اذا لم يرسله الى موكله ولا حاجة اليه مع قول الماتن مادام المبيع فى يده (قوله فلو سلم) أى الوكيل (قوله امتنع) أى على الوكيل رده (قوله لانه لو كالة بالتسليم) أى الى الموكل ولان فيه ابطال يده الحقيقية فلا يتكبر منه الاباذنه ولهذا كان خصم المان يدعى فى المشتري عوى كالمشترى وغيره قبل التسليم الى الموكل لابعده وفى جامع الفصولين الوكيل اذا قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا اهـ
 مخ (قوله باع فاسدا) قال فى المنخ قيد بالبيع لانه لو وكاله ببيع متاعه فباعه ببيع فاسدا وسلمه وقبض الثمن وسلمه الى الموكل فله ان يفسخ البيع ويسترد الثمن من الموكل بغير رضاه لائق النمرع كذا فى القنية (قوله مطلقا) أى ولو سلم المبيع الى المشتري ولو دفع الثمن الى الموكل فله الفسخ بغير اذن الموكل ويسترد الثمن منه بغير رضاه (قوله قنية) عبارت من امانته مناه عن المنخ (قوله ولا وكيل) أى بالشراء (قوله حبس المبيع) أى الذى اشتراه له موكل (قوله بئنه دفعه) الوكيل من ماله) وان لم يكن الدفع باصره صريحا فليس يتبرع لان الحقوق لما كانت راجعة اليه وقد علم الموكل فيكون راضيا بدفعه من ماله (قوله أولا) أى لم يدفعه أصلا أو دفعه لامن ماله (قوله بالاولى) متعلق بقوله أولا ووجه الاولوية انه مع الدفع رجعا يتوهم أنه متبرع بدفع الثمن فلا يجبه فاذا بالحبس انه ليس يتبرع وان له الرجوع على موكله بما دفعه فكيف اذا دفع أصلا فله الحبس بالاولى ولانه انقضت بينهما مبادلة حكمية ولهذا الاختلاف فى الثمن يتماثلان * وفى وصايا الخاتمة الوصى اذا انقضى الوصية من مال نفسه له ان يرجع فى تركه الملبت على كل حال أى سواء كانت الوصية للعبد أو لم تكن وعليه الفتوى * وفى الخلاصة الوكيل بالشراء اذا اشترى ما مخرجه ثم أنفق الدراهم بعد ما سلم الى الآخر ثم نقد البائع غيره عاجز ولو اشترى بدنانير غيره ما ثم نقد فأنفق الموكل فالنشر له الوكيل وضمن للموكل بدنانير لانه لم يرد الخاتمة الوكيل بالشراء اذا لم يكن أخذ الثمن من الموكل يطالب بالتسليم الثمن من مال نفسه والوكيل بالبيع لا يطالب بأداء الثمن من مال نفسه وفى الجرع عن كفاية الخاتمة لو ادعى الوكيل بالشراء دفع الثمن من ماله وصدقه الموكل وكذبه البائع لم يرجع الوكيل على الموكل اهـ لكن قال الرملى تصديق الموكل ليس بقيد لانه لو كذبه فبالاولى عدم الرجوع وعبرة الخاتمة رجل عليه الف رجل فامر المديون بجلال ان يقضى الطالب الا ان اتى له عليه فقال المأمور قضيت وصدقه الآخر وكذبه صاحب الدين لا يرجع المأمور على الآخر لان المأمور بقضاء الدين وكيل بشرائه ما فى ذمته فاذا لم يسلم له ما فى ذمته ويرجع المأمور على الآخر كالوكيل بشرائه العين اذا قال اشترى وتقدت الثمن من مال نفسه وصدقه الموكل وكذبه البائع لا يرجع الوكيل على الموكل فان أقام المأمور بينة على قضاء الدين قبلت بينته ويرجع المأمور على الآخر ويبرأ الآخر عن دين الطالب اهـ ولا يخفى ان معنى قوله لا يرجع الوكيل على الموكل لا يرجع بمضاع عليه بجمود البائع والا فالثمن الذى وجب له بالعقد الحكمى يطالب به بلا شبهة لان الوكيل بالشراء ينزل منزلة البائع من الموكل ولذلك يتماثلان اذا اختلفا فى الثمن وفسخ العقد الذى

وكذا الوكيل بالبيع
 وهذا اذا لم يرسله (فلو سلمه)
 الى موكله امتنع رده الا
 بأمره) لانه لو كالة
 بالتسليم بخلاف وكيل
 باع فاسدا فله الفسخ
 مطابقة الحق النمرع قنية
 (و) للوكيل (حبس المبيع)
 بئنه دفعه) الوكيل (من)
 ماله أولا بالاولى

الجنس من حيث ان الوكيل لا يقر على تحصيل محمول الامر بما يسمى له * والحاصل ان
 الطعام قبل هو اسم للبرود فقه وقبل هو اسم لكل مطعوم وقبل بالتفصيل والاول عرف أهل
 الكوفة وجرى عليه في الكنز كما عرفت والثاني عرف غيرهم وعليه المصنف والثالث ذكره في
 الوقاية **مكن** قال صدر الشريعة ينبغي ان تكون باطلة ان قلنا ان الطعام يقع على كل
 ما يطعم فتكون جهالة جنسه قاطبة وجوابه أنه يدفع الثمن ويبيّن المقدار يعلم النوع فتنتفى
 جهالة الجنس والله تعالى أعلم (وأقول) ان هذه المسئلة غير محررة بالغافقها وتحررها ان
 يقال اذا قرن الطعام بالمبيع والشراء ينظر الى عرف الوكيل فان كان البرقة فلا يدين ببيان
 المقدار والثمن وان كان الطعام في عرفه كافي الخاتمة انه اللهم المطبوع والمشوي وما يؤكل مع
 الطبخ او وحده فيظهر الى انه من جهالة الجنس فلا يصح التوكيل بغير ثمن او لا نظير الثوب والادوية
 الا ان يقول اشترى من الطعام الذي يجيبك كإسبة فتقدم من الهداية ولما في المقدمي قال اشترى
 أي ثوب شئت فان قلت تقدم صحة التوكيل بشراء الثياب بالثمن قلت ليست الصحة لاجل ذكر
 الثمن بل لاجل ان المراد الجنس المكن لا كماله لاستحالة بل ما يتيسر منه واعلم هذا من قبيل اذا
 ضاق الامر اتسع والافعال المانع من ارادة الجنس فيما لو وكله بشراء ثوب * (تنبيه) * قال اشترى
 بهذه الدراهم وأشار الى دنائير كان وكيله بالدينار حتى لو اشترى بالدراهم كان مشتملا بنفسه
 * (تنبيه آخر) * أطلق الدراهم فشملت القليل وهي من الواحد الى الثلاثة والمتوسطة وهي من
 الثلاثة الى الخمسة والكثيرة وهي العشرة وما فوقها ككافي السكافى والتبيين (قوله كافي العين)
 أي فانه يعتبر فيه العرف أي فان الفاظ الوكالة كفاظ العين تنبئ على العرف كما قدم في باب
 العين في الكل (قوله كل مطعوم) لان الوصية أخت الميراث فكما يكون في كل مقول تكون
 الوصية لئلا يطعم الموصى بكل مطعوم (قوله ولودواء الخ) هذا انما ذكره البرزاني في
 الايمان لافي الوصية قال في البحر ومن أيمان الأياكل طعاما فكل دواء ليس بطعام ولا غذاء
 كالسقمونيا لا يحنث ولو به حلالة كالسكجيين يحنث انتهى فليتنامل ولعل الشارح قصد
 بذلك التنبيه على ان الوصية في حكم العين والسكجيين حل وعسل (قوله به حلالة) كانه
 محمول على ما ذكره اخبره العرف بذلك * بقي هل يزم المالك قول والمشرع أو يخص الاول جعل
 السكجيين منه يقتضى الاول (قوله ولالوكيل الرد بالعيب) أطاعه فشمع ما اذا كان رده باذن
 الموكل أو بغير اذنه لانه من حقوق العقد وكلاهما وبه وأشار الى انه لو رضى بالعيب فانه يلزمه ثم
 الموكل ان شاء قبله وان شاء ألزم الوكيل وقبل ان يلزم الوكيل لو هلك من مال الموكل كذا
 في البرزانية (قوله بعدم موته أي موت الوكيل) أشار المصنف الى ان الرد عليه لو كان وكيله
 بالمبيع فوجد المشتري بالمبيع عيبا مادام الوكيل حيا عاقلا من أهل لزوم العهدة فان كان
 محجورا ردد على الموكل وإلى ان الموكل أجنبي في الخصومة بالعيب فلو أقر به الموكل وأنكره
 الوكيل لم يلزمه - انتهى بخلاف عكسه فانه يلزم الوكيل لا الموكل الآن يكون عيبا لا يحدث
 مثله في تلك المدة لقطع بقيام العيب عند الموكل وان أمكن حدوث مثله في المدة لا يرد على
 الموكل الا بيهان والاحتفاء فان نكل رده والالزم الوكيل بجر عن البرزانية (قوله فلو كان
 ذلك) تقدم انه نصب القاضي وصيا يأخذ الثمن ويدفعه للموكل وينبغي ان يكون هنا كذلك

كافي العين (وفي الوصية له)
 أي اشترى (بطعام يدخل
 كل مطعوم) ولودواء به
 حلالة كسكجيين بزانية
 (والوكيل الرد بالعيب
 مادام المبيع في يده) لتعلق
 الحقوق به (ولو ارثه أو
 وصيه ذلك بعدم موته) أي
 موت الوكيل (فان لم يكونا
 فلو كان ذلك) أي الرد
 بالعيب

والافلاوان بين النوع ولم يبين الوصف كالجودة وغيره فذلك أي تصح الوكالة كذا في العمالية
 والمقدمة (قوله أو فرس أو بغل) قيد به الاختلاف في الشاة كما تقدم فممن من جعلها من هذا
 القبيل أي الجهالة الفاحشة ومنهم من جعلها من قبيل المتوسطة (قوله صح بما يتحمل حال
 الأمر) حتى لو ان عاميا و كاه بشره فرس فاشترى فرسا يلحق بالموكل لزم الوكيل قال الاتفاقى
 وانما جعل جهالة النوع عقوا لان التفاوت بين النوع والنوع يسير فلا يمنع الائتمال ان كان
 تنصرف الوكالة الى ما يلحق بحال الموكل اهـ (قوله زيلعى فراجعهم) عبارة لان الوكيل قادر
 الى تحصيل مقصود الموكل بان ينظر في حاله ح وفي الكفاية فان قيل الجبر أنواع منها ما يصلح
 لركوب العظماء ومنها ما لا يصلح الا يحتمل عليه قلنا هذا الاختلاف الوصف مع ان ذلك جبر
 مالم لا يعرفه حال الموكل حتى قالوا ان القارئ اذا امر ان يارب يشترى له جارا ينصرف الى
 ما ركب مثله حتى لو اشتراه مقطوع الذنب أو الاذنين لا يجوز عليه (قوله لانه من القسم الاول)
 أي عما فيه جهالة يسيرة وهي جهالة النوع المحض لانه بيان الصفة صارت يسيرة وان لم يسم غنا
 (قوله وبشره ادر) جعل لدار كالعبد تبعه لا كزمو اتفاقا لقاضى خان ليكنه شرط مع بيان الثمن
 بيان الجهالة كافي فتاواه محققا لله دابة فانه جعلها كالثوب من الجهالة الفاحشة لانها تختلف
 باختلاف الاغراض والجيران والمراقف والحال والبلدان ولذا التزوج على دار لم تكن تسمية
 صحيحة وذكر في المصرايح انه يخالف رواية المبسوط قال والمأخرون قالوا في ديارنا لا يجوز
 الا ببيان الحال ووفق في الجبر يجعل ما في الهداية على ما اذا كانت تختلف في تلك الديار
 اختلافا فاحشا وكلام غيره على ما اذا كانت لاتتقاسم (قوله يخصص نوعا أولا) بان كان
 يوجد بهذا الثمن أنواع وقصده الرد على ما في الجوهرية على ما مر وعبارة المقدمة هي الاولى ان
 يقول كما قال في البحر أطلقه فتعمل ما اذا كان ذلك الثمن يخصص نوعا أولا ثم قال وبه اندفع
 ما في الجوهرية حيث قال وهذا اذا لم يوجد بهذا الثمن من كل نوع أما اذا وجد لم يجوز عند بعض
 المشايخ وفي الكافي لو قال اشترى باف درهم ثيابا أو دواب أو شيئا أو ماشيت أو ماريات أو أدنى
 شئ حضرك أو ما يوجد أو ما يتفق صح لان التعميم دلالة التقويض الى رأيه وكذا لو قال اشترى
 بالقو بيع أو اجعل ألفا من مالك بضاعة لانه تقويض وكذا لفظ البضاعة يدل على التعميم
 (قوله زاد في البرازية أو قدرا) أي في مكمل متفاوت افراده قال في البحر والخنطة من هذا
 القبيل وبين المقدار كبيان الثمن كافي البرازية والخنطة وأراد التفاوت في القلة والكثرة
 ولذا تزول ببيان المقدار وهو المكمل في المكيلات والوزن في الموزونات فلو قال اشترى خنطة
 لا يصح مالم يبين المقدار فقول كذا فتعز او يتعين البلد الذي فيه كافي البرازية (قوله والابسر
 ذلك) أي ما ذكر من الثمن والنوع والمقدار (قوله وهي) أي جهالة الجنس (قوله لا يصح
 وان سمى غنا لجهالة الفاحشة) فان الدابة لغة اسم لما يدب على وجه الارض وعرفا للقبيل
 والبغل والحمار فقد جمع أجناسا وكذا الثوب لانه يتناول الملبوس من الاطلس الى الكساء
 ولهذا لا يصح تسميته مهورا كما تقدم واذا اشترى الوكيل وقع الشراء له كما قدمناه عن النهاية
 وسببنا في هذا الباب لو وكاه بشره اشترى بغير عينه فاشترى الاو كميل الا اذا انواه للموكل أو
 شراء بماله أي مال الموكل والظاهر انه مقيد بما اذا سمى غنا أو نوعا تأمل ويكون قوله بغير

أو فرس أو بغل صح بما
 يتحمل حال الأمر زيلعى
 فراجعهم (وار لم يسم غنا) لانه
 من القسم الاول (وبشره
 دارا وعبد) لانه جازن سمى
 الموكل غنا (أو نوعا) كقبحى
 أولا بجر (أو نوعا) كقبحى
 زاد في البرازية أو قدرا
 كذا فتعز (والا) بسم ذلك
 (لا) يصح وألحق بجهالة
 الجنس (و) هي مالو وكاه
 (بشره) ثوب أو دابة (لا) يصح
 (وان سمى غنا)

انفسه الو كالة باطلة وكذا الدار أى لا يصح التوكيل بشراء الدار مطلقا وذكر الامام
 قاضى خان رحمه الله تعالى فى الجامع الصغير والدار أيضا من الجنس والنوع لانهم يختلفون بقله
 المرافق وكثرتها فان بين الثمن يلحق بجهالة النوع وان لم يبين يلحق بجهالة الجنس وعلى تقدير
 المتأخر من بشرط المحلة لانهم يختلفون باختلاف المحال ولما سمى من الثمن توجد الدار فى كل محلة
 وكذا لو قال اشترى حنطة لا يصح ما لم يبين عدد الفقة وان أو الثمن لان هذا الاسم يقتضى القليل
 والكثير وان سمى غن الدار ووصف جنس الدار والثوب جازمه فانه نوعه وقيمه لا ينفك كونه
 الدار مختلفا لرواية المبدىة ونقل فيه وان وكاه بان يشترى له دارا ولم يسم غنما لم يجز ذلك على
 الآخر ثم قال وان سمى الثمن جازلا ن تسمية الثمن تسمية معلومة عادة وان بقيت جهالة فهمى
 بسيرة مستدركة والمتأخرون من مشايخنا يقولون فى ديارنا لا يجوز الا ببيان المحلة وكذا اذا سمى
 نوع الدابة بان قال حمار يصح التوكيل بشراء الحمار وان لم يسم الثمن لان الجنس صار معلوما
 بالتسمية وانما بقيت الجهالة فى الوصف فتصح الو كالة بدون تسمية الثمن وان كانت الجير انواعا
 منها لور كوب ومن العمل فان هذا اختلاف الوصف وذلك لا يضر مع ان ذلك يصح مير معلوما
 بعرفة حال الموكل اه ما فى النهاية وتراجع نسخة أخرى لان الفسخة التى بيدهى محرفة جدا
 (قوله كعبه) فى الجوهره الشامه لان النبى صلى الله عليه وسلم اعطى عروضة ثارا وأمره
 ان يشترى له شاة فذكر الجنس والثمن وان قال اشتر شاة أو عبدا ولم يذكر غنا ولا صفة قالو كالة
 باطلة لان اختلاف العبيد والجوارى أكثر من اختلاف سائر الانواع وعادة الناس فى ذلك
 مختلفة فكانت بين الجنس والنوع (قوله فان بين الثمن الخ) لان بقدر الثمن يصير النوع
 معلوما لطفه فعمل ما اذا كان الثمن مخصوصا نوعا ولا يوبه اندفع ما فى الجوهره حيث قال وهذا
 اذا لم يوجد به من كل نوع أما اذا وجد لا يجوز عند بعض المشايخ انتهى (أقول)
 جزم من لا يخسر وفى مقته القدر حيث قال فان بين النوع أو غن عين نوعا صحت والا لا تنهى
 ومثله فى غرر الانكار مختصر النهاية لكن قال القهستانى فى شرحها والاحسن ترك الصفة
 يعنى صفة الثمن بقوله غير نوعا فان النوع صار معلوما بعرفته تقدير الثمن كفى الهداية وعن
 أبى يوسف انه ينصرف الى مثل ما ياتى به الموكل اه ولا يخفى ما فيه (أقول) قال المقدسى
 بعد نقله عبارة الجوهره المذكورة مؤيد لها قلت ولا شك ان الجنس يميز مثلا يوجد به من
 الحبشى والهندي وغيرهما اه (قوله صحت) أى الو كالة (قوله والا) أى وان لم يبين الثمن
 أو الصفة لا يصح (قوله وكاه بشراء ثوب هروى) منسوب الى هروى مدنية بخراسان فثبت زمن
 عثمان رضى الله تعالى عنه قال الاتقانى فان قال اشترى ثوبا بهرويا ولم يسم الثمن فهو جائز اذا
 اشتراه بما يشترى مثله أو زاد على ذلك بما يتغابن الناس فى مثله وكذلك كل جنس مما من
 الثياب فان سمى له غنا فزاد على ذلك الثمن لم يلزم الآخر وان نقص من ذلك الثمن لم يلزم الآخر
 فان وصف له صفة وسمى له غنا فاشترى له تلك الصفة بأقل من ذلك الثمن جاز ذلك على الآخر اه
 والاصل فيه انه اذا بين الموكل به بجنسه ونوعه ووصفه تصح الو كالة له للمحالة وان ترك جميع
 ذلك وذكره كرافط ايدل على أجناس مختلفة فذلك المجعول فلم تصح الو كالة أصلا لانهم الجهل وان
 بين الجنس وذكره كرافط ايدل على أنواع مختلفة فان ضم اليه بيان النوع أو الثمن صحت الو كالة

كعبه فان بين الثمن أو
 الصفة أكثر من صحت والا
 = (وكاه بشراء ثوب هروى

أولاً فهذه الاشياء ملحقة بالجنس من وجه لان اختلاف العبد والجواري أكثر من اختلاف
 سائر الأنواع وعادة الناس في ذلك مختلفة فاذا لم يسم الثمن أو الصفة الحق بمجهول الجنس وإذا
 سمى الثمن أو الصفة بان قال تركى أو هندی الحق بمجهول النوع وهذا لان العبد جنس واحد
 باعتبار منفعة العمل اجناس مختلفة باعتبار منفعة الجمال وان منفعة الجمال مطلوبة من بنى
 آدم ولهذا يجعل رؤية الوجه من بنى آدم كروية الكل في اسقاط خيار الرؤية وفي هذه المنفعة
 يختلف التركي والهندي اختلافا فاحشا فكان جنسا واحدا من وجهه دون وجهه فالخلفاء
 بالجنس الواحد عند بيان الثمن والصفة والجنس المختلف اذا لم يبين أحدهما علما بالشبهين
 ولنا جهة الجنس المعقود به لا تمنع صحة التوكيل حتى ان من وكل ببيع عين من اعيان ماله جاز
 وان لم يبين الثمن وجاز ان يبيع ناي عن شاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان المعقود به
 اكتساب المالية والاجناس كلها في المالية سواء في هذا الوجه اتحد الجنس ولا يختلف وأما
 المعقود عليه فالمالية كما هي مقصودة فراق آخر أيضا مقصودة كالسن والركوب وباعتبارها
 يختلف الجنس فلم تجز الوكالة عند اختلاف الجنس كذلك ولهم مذاقنا لا يشترط بيان
 الجنس ولا بيان النوع في المضاربة اذا المتصور بهما اكتساب المالية والافانواع والاجناس سواء
 في اعتبار المالية كذا ذكره الامام المرغيناني والمحبري رحمه الله تعالى والاصل ان الجهة
 البسيطة تكتمل في الوكالة كجهة الوصف استحصانا وانما قيد بقوله استحصانا لان القياس بأباه
 (فان قلت) قد ذكر في الميسر وان سمي الجنس والنوع ولم يبين الصفة جازت الوكالة وسواء سمي
 الثمن أو لم يسم وهذا استحصان وفي القياس لا يجوز ما لم يبين الصفة وجه القياس ان التوكيل
 بالبيع والشراء معتبر بنفس البيع والشراء فلا يجوز الا ببيان وصف المعقود عليه الا ترى أنا
 نجعل الوكيل كالمشترى لنفسه متى كالمبايع من الموكل وفي ذلك الجهة التي تمنع الصحة فكذلك ما
 اعتبر به وكان بشر الربى يأخذ بالقياس الى ان نزل به ضيق فدفع درهم الى انسان ليأتي
 بالرؤس المشوية فجعل بصفهاله فجزع عن اعلامه بالصفة فقال اصنع ما بدا لك فذهب الرجل
 واشترى الرؤس وجعلها الى عماله وعاد الى بشر بعدما كاهها فقال له أين ما قلت لك قال ما قلت لي
 اصنع ما بدا لك وقد بدد الى ما فعلت فرجع عن قوله وأخذ بالاستحصان وجه الاستحصان ما روى
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه دفع دينار الى حكيم بن حزام وأمره ان يشتري شاة
 لا تخمجة ولم يبين صفتها وأيضاً فان وجه الاستحصان ما ذكره ان معنى التوكيل على التوسعة لانه
 استعانة وفي اشتراط عدم الجهة البسيطة خرج فلو اعتبرناه لكان مفرضناه توبة ضيقا وحرجا
 وذلك خلاف باطل فلا بد من بيان الجهة البسيطة وبغيرها ليعجز ما يفسد الوكالة عما لا يفسدها
 (فتقول) اذا كان اللفظ يجمع اجناسا كالأبنة والثوب أو ما هو في معنى الاجناس كالدار
 والرقب على ما يبيح في الكتاب المولد فانه رادو ذكر في المغرب المولدة التي ولدت يلاذ الام
 والسطة ٢ مع الوسط كالعدو والعدو والعظة والوعظ في ان التاء موضت في آخرها عن الواو
 الساكنة من أوها في المصدر والفعل من حذو ضرب ومن قال لا تشر شقرا فوا أو دارا أو دابة
 فالوكالة باطلة أي وان بين الثمن وقد ذكرنا ولما بطلت الوكالة كان الشراء واقعاً على الوكيل وبه
 صرح في نسخ الجامع الصغير فقال رجل أمر رجلا ان يشتري له ثوبا أو دابة فاشترى فهو مشتر

قوله على ما يبيح الخ هكذا
 الاصل وتحرر هذه العبارة
 فانتم اغية ظاهرة ولذلك
 نبه المؤلف حفظه الله تعالى
 في آخر المقالة على ان
 الصفحة محرفة جدا

٢ أي الوسط

(قوله الاصل انها عمت) بأن يقول ابتاع ما رأيت جازت الوكالة لانه فوض الامر الى رأيه
 فأي شيء اشتراه له يكون بمثابة درر وفي البحر عن البرزخية ولو وكمه بشراء أي ثوب شاعص ولو
 قال اشترى الانواب لم يذكره محمد رحمه الله تعالى قبل يجوز وقيل لا ولو انوا بالايحوز ولو ثيابا
 أو الدواب أو الثياب أو دواب يجوز وان لم يقدر الثمن اه وفي حاشية الدرر المعلى عبد الحليم
 وفرقوا بين ثيابا وانوا بافتاوا الاول للجنس والثاني لا كان الفرق ناشئا من عرفهم كذا في الكافي
 والخلاصة والتحقيق فيه أنه اذا ذكر الثياب ونحوها من ألقاظ العموم يصح التثنية يصح الى
 الوكيل بخلاف ثوب أو انواب لا يظهر العموم فيه فاصير شاة في جنسه متفاحش الجهالة فلا
 يصح كافي المقدسي اه (قوله أو عمت) أي بالشخص كأن قال هذا الشيء المميز أو بالانواع المحض
 وأراد به ما تارة تبت أحاده وهو الذي عنه بقوله أوجهات جهالة بـسيرة الخ (قوله أوجهات
 جهالة بـسيرة) قال في الكفاية الاصل أن الجهالة ثلاثة أنواع فاحشة وهي جهالة الجنس
 كالنوع كبل بشره الثوب والداية والرقيق وهي تمنع صحة الوكالة وان بين الثمن وبسيرة وهي
 جهالة النوع كالنوع كبل بشره الحمار والبغل والفرس والثوب الهروي والمروى قائم الانتماع
 صحة ولو كالنوع لم يبين الثمن ومتوسطة وهي بين الجنس والنوع كالنوع كبل بشره اعبد وشراء
 أمسة أو دار فان بين الثمن أو النوع تصح وتطوق بجهالة النوع وان لم يبين الثمن والنوع لا تصح
 وتطوق بجهالة الجنس لانه يمنع الامتناع (قوله وهي جهالة النوع المحض كفرس صحت) احتراز
 بالمحض عما تردد بين الجنس والنوع كاعبد والدار فففيه التفصيل المتقدم والآخر (قوله وان
 فاحشة وهي جهالة الجنس كداية بطات) أي وان بين الثمن والجنس عند الفقهاء هو المقول
 على كثيرين مختلفين في الاحكام ولا شك ان الدابة في اللغة ما يدب على الارض يشعل المسكاف
 والطاهر ونحس العين ونحس السور وما فيه الزكاف وما يحل بيده الى غير ذلك وفي العرف ذوات
 الاربع وهو قريب منه فاذا جرى العرف على غير ذلك اتبع لان التكلم بقصد المتعارف
 عنده فالدابة اذا قال وكانت بشره دابة لا بقصد منها الا الحمار فهو كالسوءاء وفي بعض الجهات
 يريدون بالحيوان الحمار ولا يعرفون للحيوان معنى سواء وفي دمشق يباع ثياب معلومة من
 القطن في سوق معين بعد صلاة العصر فلو وكل أحد ممن يتعاطاها ان يشتري له ولو بالم ينصرف
 الاها وعلى هذا يقاس قوله وان متوسطة وهي جهالة النوع الغير المحض وهو ما تفاوتت
 افراده وتفاوتنا فاحشا كعبد ولذا لا يجوز فيه الجبر على القسمة قال في النهاية وحاصل هذا ان
 الجهالة لا تخلو اما ان كانت في المعقود عليه وهو المبيع والمشتري أو في المقتود به وهو الثمن
 فالجهالة بالمعقود عليه لا تخلو من ثلاثة أوجه جهالة فاحشة وهي ما كانت في الجنس مثل
 التوكيل بشره الثوب والداية والرقيق فلا يصح سواء سمى الثمن أو لم يسم لان اسم الرقيق
 بقول الذكروا الاثني وهو ما من بني آدم جنسان مختلفان حتى لو اشترى شخص على انه غلام فاذا
 هو جارية كان المبيع باطلا وكذلك اسم الدابة يقع على ما يدب على وجه الارض دابة قوله
 تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها وجهالة بـسيرة وهي ما كانت في النوع المحض
 كالنوع كبل بشره امشاة أو بقرة أو فرس أو ثوب هروي أو جارية تركية أو هندية وهو صحيح بين الثمن
 أو لم يبين وجهالة متوسطة بين منزلة الجنس والنوع كالنوع كبل بشره اعبد أو جارية أو دار أو

مطلب
 ٣ الجهالة ثلاثة أنواع

الاصـل انها ان عمت أو
 عمت أوجهات جهالة بـسيرة
 وهي جهالة النوع المحض
 كفرس صحت وان فاحشة
 وهي جهالة الجنس كداية
 بطات وان متوسطة =

انفسح البيع من أصله ولو أبرأ الوكيل والموكل المشتري عن الثمن معا برئ إبراهيم الموكل (قوله)
 بخلاف وكيل بيتيم) الجار متعلق بقول المتن فان دفع له صحح والمراد بوكيل البيتيم وصيه كما
 في العيني يعني لو دفع المشتري من الوصي الثمن للبيتيم لا يصح لانه لا يخرج عن العهدة بل يجب
 عليه الدفع للوصي ثانيا لان البيتيم ليس له قبض ماله فكان الدفع اليه تضديعا فلا يعتد به
 أبو السعود (قوله وصرف) أي وكيل صرف يعني ان الوكيل بالصرف اذا صار فقبض
 الموكل بدل الصرف يبطل الصرف لاقتراء أحد العاقلين من غير قبض لان الثقة قبض فيه
 بمنزلة الايجاب والقبول وهما يتعاقدان بالمعاقدين فكذا القبض فيه ذكره الشافعي (قوله مع
 مولاه) متعلق بقوله ما ذون (قوله فلا يملك) أي المولى قبض ديونه لانه أعلى منزلة من الوكيل
 لانه يتصرف لنفسه والوكيل لغيره (قوله مالم يكن عليه دين) الا عند في التعبير اما اذا كان
 عليه دين الخ ويكون محترز قول المصنف لادين عليه ط (قوله لانه لا غرماء) أي لان الحق فيما
 بيده والاولى التصريح به (قوله التوكيل بالاستقراض باطل) وعليه الفتوى فهناك عن
 الشافعية حتى لو وكل به فاستقرض كان له لا للموكل لان البذل فيه لا يجب ديناً في ذمة المستقرض
 بالمعقوب بل بالقبض والامر بالقبض لا يصح لانه ملك الغير بخلاف البيع فان حكمه يثبت بالمعقوب
 فيقوم غيره مقامه فيه والمذكور في الذخيرة ونحوه في الخاتمة ان المأمور بالاستقراض ان
 تصرف في عبارة نفسه بان قال لامقرض اقرضني عشرة دراهم كان الاستقراض لنفسه
 لا للامقرض ان يمنع العشرة منه وان تصرف في عبارة الامر بان قال مثلاً ان فلانا استقرض
 منك عشرة دراهم فقبل القرض كانت العشرة للامر ان كان المأمور في هذه الصورة رسول
 لوكيل والباطل الوكالة في الاستقراض دون الرسالة ط وقدمنا الكلام عليه مستوفى فلا
 تغفل (قوله لا الرسالة) أي فانما غير باطل لا لتفاء تقويض التصرف فيها لان الرسول سفير
 محض وقدم مران التوكيل بالاقرار صحح لانه تقويض التصرف في ملكه (قوله والتوكيل
 بقبض القرض صحح) بان يقول الرجل اقرضني ثم يوكل رجلاً بقبضه اه وفي هذه الصورة
 منافاة لقوله في العبارة التي قبل هذه والامر بالقبض لا يصح لانه ملك الغير ط وارجع الى
 ما قدمناه * (فرع) * التوكيل بالاقرار صحح ولا يـكون التوكيل به قبل الاقرار اقراراً من
 الموكل وعن الطواويس معنى ان يوكل بالخصومة ويقول خاصم فاذا رأيت حقوقاً ونة
 أو خوف عار على فاقرب بالمدعى بصح اقراره على الموكل كذا في البرازية وللشافعية فيها قولان
 أحسنهما لا يصح وقدم الشيخ به في صاحب البحر في كتاب الشركة في الكلام على الشركة
 الفاسدة انه لا يصح التوكيل في أخذ المباح وانه باطل رمل على البحر والقرع سباني متناهي
 باب الوكالة بالخصومة والله تعالى أعلم وأسئله الله العظيم

* (باب الوكالة بالبيع والشراء) *

افردهما يصاب على حد وقدمهما على سائر الابواب لكثرة احكامهما وكثرة الاحتياج اليهما
 وقدم بحث الشراء لانه يفي عن اثبات الحق والبيع يفي عن ازالته والازالة بهـ هذا الاثبات
 (وعلم) ان الوكيل بالشراء اذا اشترى نسيئة فحل بعونه لا يحصل على الامر كما في منية المتق

بخلاف وكيل بيتيم وصرف
 بيتيم (ومثله) أي مثل
 الوكيل عبد (ما ذون لادين
 عليه مع مولاه) فلا يملك
 قبض ديونه ولو قبض صح
 استخراجه مالم يكن عليه دين
 لانه لا غرماء بنزاهة * (فرع) *
 التوكيل بالاستقراض باطل
 لا الرسالة درر والتوكيل
 بقبض القرض صحح فتنبه
 * (باب لو بالبيع
 والشراء) *

اضافة العقد الى الموكل اى يكون الحكم مقارنا للسبب الى آخر ما قدمناه وفي البرازية وقبض
 المهر لها الا لو كبل (قوله لكونه فيها سفيها محضا) فانه يضيفها الى موكله فانه يقول خالك
 موكلى بكذا وكذا فى أمثاله ابن ملك قال من لا على السفيها كقول غيره ومن حكي قول غيره
 لا يلزمه حكم ذلك القول اهـ والسفيها الرسول والمعلم بين القوم صحاح أى يظهر عن موكله
 عبارته فالعقد هو الموكل به هذه العقود لا الوكيل ولذا لا يستغنى عن الاضافة الى موكله ولذا
 غيابه بقوله حتى لو اضافه لنفسه وقع النكاح له فالغايه ان فى الحقيقة لا شئ واحد بقوله فيما تقدم
 حتى لو اضافه لنفسه لا يصح عنه عدم امكان انصراف العقد اليه وقوله هذا حتى لو اضافه الخ
 عند الامكان اذ يصح انصراف النكاح اليه (قوله فكان كالرسول) أى فى كونه سفيها محضا
 فى نوعي العقد وحق لا بد أن يقول أرساني اليك فلان بكذا فيضيفه الى مرسله بلفظها فترجع
 الحقوق الى مرسله لا اليه فى النوعين قال فى البحر ونطره الاضافة الى مرسله بان يقول ان
 مرسلى يقول بعث منك وشيخه اهـ وقال فى المنع وهذا لان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن
 السبب لانه اسقاط فية لا شئ فلا يتم وصدور من تخصص وبثبت حكمه لغيره فكان سفيها
 اهـ (قوله فلا مطالبة عليه فى النكاح بهر) أى اذا كان وكيل الزوج (قوله وتسليم للزوجة)
 أى اذا كان وكيلها ولا يلى قبض مهرها كان الوكيل بالخلع لا يلى قبض البذل ويصح ضمانه
 مهرها ونحوها بين المطالبة أو الزوج فاذا أخذت من الوكيل لاترجع على الزوج ولو
 ضمن وكيل الخلع البذل صح وان لم تأمره المرأة بالضمان ولذا يرجع قبل الاداء اهـ بحر (قوله
 وللمشتري الاباء عن دفع الثمن للموكل) لكونه اجنبيا عن الحقوق لرجوعها الى الوكيل اصالته
 وقد قدمنا احكام قبض الثمن وان لا فرق بين حضرة الوكيل وغيبته وان وصى الوكيل ترجع
 الحقوق اليه بعد موته لا الى الموكل فلو وكل الوكيل الموكل بقبض الثمن فله ذلك ولا يقدر على
 المنع افاده عزى زاده ولودفع الموكل بالشراء الثمن الى الوكيل فاستسلم له وهو معسر كان للبائع
 حبس المبيع ولا مطالبة له على الموكل فان لم ينقد الموكل الثمن الى البائع باع القاضي الجارية
 بالثمن ذارضا والافلا اهـ خزائن المفتين (قوله وان دفع لصح) لان الثمن المقبوض حق
 الموكل وقد وصل اليه ولا فائدة فى الاخذ منه ثم الدفع اليه (قوله لعدم الفائدة) لان المقبوض
 حقه وبرئت ذمة المشتري لو وصل الثمن الى مستحقه عيني (قوله نعم تقع المقاصة بدين
 الوكيل لو وحده) أى لو كان وكيل المبيع وحده مدينوا للمشتري وقع الثمن مقاصة بما عليه من
 الدين ويضمن الوكيل للموكل لانه قضى دينه بمال الموكل وهذا عندهما وقال أبو يوسف لا تقع
 المقاصة بدين الوكيل وهو مدين على جواز ابراء الوكيل بالمبيع من الثمن فعندهما يجوز ابراءه
 فتقع المقاصة وعنده لا يجوز فلا تقع ووجه البناء ان المقاصة ابراء بعوض فيه تبر بالبراءة بغير
 عوض ولو كان للمشتري دين على الموكل تقع المقاصة بمجرد الدية ولو كان له عليه ما دين تقع
 المقاصة بدين الموكل دون دين الوكيل ذكره فى البحر تبعه الشافعى وبه يعلم قول الشارح لو وحده
 فتنبه ومثل المقاصة فى جانب الوكيل يقال فيما اذا باعه من دائنه بدينه فانه يصح ويرى ويضمن
 الوكيل للموكل كما فى الذخيرة (قوله ويضمنه) أى الوكيل لموكله لانه قضى دينه بمال الموكل
 وان ملك المبيع فى يده قل تسليمه بطات المقاصة ولا ضمان للموكل على الوكيل لانه ياله ملك

لكونه فيها سفيها محضا
 حتى لو اضافه لنفسه وقع
 النكاح له فكان كالرسول
 (فلا مطالبة عليه) فى
 النكاح (بهر وتسليم)
 للزوجة (وللمشتري الاباء
 عن دفع الثمن للموكل
 وان دفع له صح ولو صح
 نرى الوكيل) استحسانا
 (ولا يطالبه الوكيل ثانيا)
 لعدم الفائدة نعم تقع
 المقاصة بدين الوكيل لو
 وحده ويضمنه لموكله

لا وكالة فلو أخرج الكلام مخرج الوكالة لم يصح بل لابد من إخراج الرسالة كما قلنا وبه علم
 أن ذلك غير خاص بالاستعراض بل كل ما كان تمليكاً إذا كان الوكيل من جهة طالب التملك
 لا من جهة المملك فان التوكيل بالاقتراض والاعارة صحيح لا بالاستعراض والاستعارة بل هو
 رسالة هذا ما ظهر لي فتأمله أفاده سيدي الوالدرجه الله تعالى آمين (قوله كنسكاح) فلو لم
 يضاف النكاح الى الموكل وأضافه الى نفسه وقع له قال في البحر معز بالبرازية الوكيل بالطلاق
 والعنف اذا أخرج الكلام مخرج الرسالة بان قال ان فلاناً أمرني ان أطلق أو أعتق يتفد على
 الموكل لانهم مدته ما على الموكل على كل حال ولو أخرج الوكيل الكلام في النكاح والطلاق
 مخرج الوكالة بان أضاف الى نفسه صح الا في النكاح والفرق ان في الطلاق أضافه الى الموكل
 معنى لانه بناء على ملك المتعة والرقبة وهو للموكل وأما في النكاح فذمة الوكيل قابلة للمهر
 حتى لو كان وكيله بالنكاح من جانب أو أخرج الكلام مخرج الوكالة لا يصير مخالفاً لضافته الى
 المرافعة لان صحة النكاح بملك البضع وهو اذ كانه قال ملكته بضع موكلي وفي الجوهره
 اذا قال أبو الصغيرة زوجتم من ابنك فقال الاب قبيل ولم يقبل لا يبيح جاز النكاح للابن لان
 الايجاب له والقبول يتقيد به فصار كقوله قبيل لا يبيح ولو قال زوجت ابنتي ولم يزد وقع للاب هو
 الصحيح وبغني الوكيل بالنكاح أن يقول قبيل لا جـ فلان (واعلم) ان ما في البرازية بمن أنه لو
 أضاف الطلاق الى نفسه يصح حكمه في جامع الفتاوى بقبول حيث قال ولو قال أنت متى طالق
 أو أنت طالق متى لم يقع وقيل بقبول وقوله معنى الفتاوى واستفاد الوقوع بان طالق من غير
 اضافة بالاتفاق انتهى (قوله وصلح عن دم عداو عن انكار) ومثله عن السكوت يعني أن زيدا
 اذا ادعى دار على عمرو وفول عمرو ووكيله على ان يصلح على المائة فيقول زيد صلحت عن
 دعوى الدار على عمرو بالمائة وقيل فيتم الصلح ولا فرق بين أن يكون الصلح عن انكار
 أم عن اقرار كما في صدر الشريعة ورد عليه ابن كمال بقوله هذا الصلح لا تصح اضافته الى الوكيل
 بخلاف الصلح عن اقرار فانه تصح اضافته الى كل منهما وقد عرفت اختلافاً لاف الاضافة في
 الموضوعين فافتقر الصلحان في الاضافة قال العلامة أبو السعود قال الشيخ با كبر في التقييد
 بكون الصلح عن انكار نظر فانه لا فرق في الصلح بين أن يكون عن انكار أو عن اقرار في الاضافة
 فان زيدا اذا ادعى على عمرو وفول عمرو ووكيله على ان يصلح على مائة فاذا قال زيد صلحت عن
 دعوى الدار على عمرو بالمائة وقيل بقبول الوكيل هذا الصلح بتم الصلح سواء كان عن اقرار أو انكار
 الا انه اذا كان عن اقرار يكون كالبيع فترجع الحقوق الى الوكيل كما في البيع فتسلم بدل الصلح
 على الوكيل واذا كان عن انكار فهو فداء يمين في حق المدعى عليه فالوكيل سفير محض فلا ترجع
 اليه الحقوق حموى (قلت) هذا الذي ذكره الشيخ با كبر هو عبارة صدر الشريعة وما اعترضه
 في الدرر رده عزى زاده اه (قوله وهبة ونصدق) قال سيدي الوالدرجه الله تعالى انظر
 ما حقوق الهبة والصدقة المتعاقبة بالموكل اه (أقول) لعلمها عند استحقاق عين الهبة والصدقة
 والرجوع فيهما ولو ايجر (قوله وشركة ومضاربة) يزداد البراء لانه لابد من اضافته الى موكله
 فلو لم يضاف اليه لم يصح كما ذكرنا (قوله تتعلق بموكله لابه) قال في الدرر والصرفيه ان الحكم
 فيها لا يقبل الفصل عن سبب لانها من قبيل الاسقاطات والوكيل اجنبى عن الحكم فلا بد من

(كنسكاح وشام وصلح
 عن دم عداو عن انكار
 وعتق على مال وكاتبه وهبة
 وتصدق واعارة وابداع
 ورهن واقتراض) وشركة
 ومضاربة عيني (تتعلق
 بموكله) لابه

اسقاط لا يشوبه معاوضة فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا الصلح عن دم العمد فانه اسقاط
محض والموكيل اجنبي سقيم فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا الحال في الموباب هذا المخلص
ما ذكره القوم في هذا المقام انتهى (أقول) يمكن التوفيق بان يكون معنى الاضافة اشتراط
ذكر الموكل وان اسند الموكيل الفعل الى نفسه فاذا كان وكيلاً من جانب المرأة يقول للزوج
خالع امرأتك على هذه الالف فخالع يتم بقول الموكيل كما صرحوا به في الخلع أما لو قال خالع
فقط فلا ولو كان وكيلاً من الجانبين فقال خلعت فلانة من زوجها على كذا جاز في الصحيح من انه
يكون وكيلاً من الجانبين في الخلع وصرحوا أيضاً بأنه لو قال لغيره طلق امرأتى رجعية فبين
فقال لها الموكيل طاعتك بائناً تقع رجعية ولو وكاه بالباين فقال لها الموكيل أنت طالق تطليقة
رجعية تقع واحدة بائناً وصرحوا بأنه يصح توكيل العبي والجنود وبصير كانه علق الطلاق
على نطقه ما وفي طلاق الفتاوى الهندي الموكيل في الطلاق والرسول سواء كذا في المتأخرات
الرسالة أن يبعث الزوج طلاق امرأته الغائبة على يد ائمة على يد ائمة ان فذهب الرسول اليها وبلغها
الرسالة على وجهها فيقع عليها الطلاق كذا في البدائع فقد ثبت به هذا ان قول الموكيل خلعت
وطاقت يكفي ثم الذي يظهر من كلامهم ان المراد هنا بالوكيل الموكيل من جهة من ثبت له
الملك بقرينة التعليل بان الحكم فيه الا يقبل عن السيد فبي النكاح يقول وكيل الزوج زوج
بنتك فلان فيضمنه الى الموكل ولو قال زوجي وقع له لالموكل وأما وكيل الزوج فيقول
زوجت فيصح وفي الطلاق يقول وكيل الزوج طلقت فلانة وفي الخلع يقول وكيل الزوج
خالعت على ألف وأما وكيل المرأة فيقول قبلت بدون اضافة اليها وكذا في العتق على مال
والكتابة ولو كان الطالب من جهة وكيل المرأة أو العبد يقول طلق فلانة بألف وأخضعها بألف
على ألف أو اعتق عبدك كذا أو كاتبه على كذا فيقول وكيل الزوج أو السيد فعلت فيكتب في
بالاضافة من أحد الجانبين لان الملك من كل منهما فان المرأة تملك نفسها وكذا العبد كما ان
زوج أو السيد يملك العوض وفي الصلح عن انكار أو دم عمد يقول الموكيل صلح فلانا عن
دعوائك عليه على هذا المال أو الدم فيقبل المدعي ولو قال الموكيل في هذه المواضع اعتقني أو
طلقتني أو كاتبني أو صلحتني لم يصح بغير خلاف بعني واجرتني فانه يصح اضافتها الى نفسه كما صرحوا
وكذا بقية الصور الاتية يقول الموكيل من جهة طالب العتق هب فلانا أو تصدق عليه
أو أعمر أو أودعه أو أرحم عنده كذا أو أقرضه كذا ولو قال هبني أو تصدق على أو
أعمرني الخ يقع له لالموكل وأما الموكيل من الجانب الآخر كما اذا دفع لرجل مالا وكاه بان يهبه
اقلان مثلاً فانه يقول وهبتك أو تصدقت عليك أو أعزتك أو أودعتك الخ من غير أن يقول
وهبتك هذه الالف التي لفلان الموكل ثم اعلم ان هذه المذكرات يفتقر بعضها من بعض من
حيث انما كان منها اسقاطاً يضيفه الموكيل الى نفسه مع التصريح بالموكل فيقول زوجتك
فلانة وصالحتك عما تدعيه على فلان من المال أو الدم أما ما كان منها تأملاً كالعين أو منفعة أو
حفظ فلا يضيفه الى نفسه بل الى الموكل فقط كقوله لفلان كذا أو أودعه كذا أو أقرضه كذا
فلا بد في هذا من اخراج كلامه من خرج الرسالة فلا يصح ان يقول هبني كذا كما صرحوا به في اقلان
وأودعني اقلان وعلى هذا فقولهم التوكيل بالاستعانة باطل معناه انه في الحقيقة رسالة

وقال في البهرانه الاصح وقال الكرخي بنيت للوكيل ثم ينتقل للموكل وقال القاضي أبو زيد
الوكيل نائب في حق الحكم أصـ بل في الحقوق فوافق الكرخي في الحقوق وأباطاها في الحكم
وهو حسن كذا في البرازية (قوله في الاصح) قال الشافعي وعلى طريقة الكرخي لا يعتق
أيضا لأنه يثبت للوكيل ملك غير متقرر وكذا لا يفسد نكاحه إذا اشترى زوجته بالوكالة فلا
تقوله لهذا الاختلاف لأن الموجب للملك والفساد الملك المستقر وهذا إذا اشترى الوكيل
قريب موكله يعتق عليه ويفسد نكاحه إذا اشترى زوجته موكله (قوله فلا يعتق قريب
الوكيل بشرائه ولا يفسد نكاح زوجته به) في هذا التفرع نظر فان هذه الأحكام ثابتة على
القوانين كما أفاده في المنع أما على الاصح فظاهر وأما على قول الكرخي فلما عمل به الشارح من
قوله لأن الموجب الخ وان كان ظاهره تعبد للاقول الاصح لكنه لا يصح عليه (قوله لأن
الموجب) قد علمت أن هذا لا يناسب كلام المصنف بل هو جار على القول الثاني من أنه يثبت
للكيل ابتداء ثم ينتقل إلى الموكل (قوله حتى لو أضافه لنفسه لا يصح) أي على الموكل فلا
ينافي قوله إلا حتى حتى لو أضاف النكاح لنفسه وقع النكاح كما ظن وفي البرازية الوكيل
بالبطاق والعناق إذا أخرج الكلام مخرج الرسالة بان قال ان فلانا أمرني أن أطلق أو أعتق
ينفذ على الموكل لأن عهدته ماعلى الموكل على كل حال ولو أخرج الكلام في النكاح والطلاق
مخرج الوكالة بان أضافه إلى نفسه صح الإتيان في النكاح والفرق في الطلاق أضافه إلى الموكل
معنى لا يثبت على ملك الرقبة وتلك للموكل في الطلاق والعناق فإما في النكاح فذمة الوكيل
قابلة للمهر حتى لو كان بالنكاح من جانبها وأخرج مخرج الوكالة لا يصح مخاها لضافته إلى
المرأة معني فكأنه قال لم يكن بضع موكلتي اه قال العلامة أبو الوالد عود ليس المراد أن
الطلاق والعناق يقع بمجرد قوله ان فلانا أمرني أن أطلق أو أعتق بل لابد من الإيقاع مضافا
إلى موكله فبما إذا أخرج الكلام مخرج الرسالة إلى نفسه إذا أخرج الكلام مخرج الوكالة على
ما يأتي اه (قلت) وفي السابع والعشرين من التاترخانية ولو قال الوكيل طلقك الزوج لا يقع
هو الصحيح اه قال في الجفر في هذا معنى الإضافة إلى الموكل مختلف ففي وكيل النكاح من
قبل الزوج على وجه الشرط وفيه إعداء على وجه الجواز فيجوز عدمه اه وفي الأشياء الوكيل
بالإبراء إذا أبرأ ولم يصفه إلى موكله لم يصح كذا في الخزائن اه (أقول) وظاهر ما في الجبر أنه
لا تلزمه الإضافة إلى النكاح وهو مخالف للكلام غيره قال في الدرر بعد قوله في المتن تتعلق
بالموكل ونسره أن الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لأنها من قبيل الإسقاطات والوكيل
أجنبي عن الحكم فلا بد من إضافة العقد إلى الموكل ليكون الحكم مقارنا للسبب أما النكاح
فلأن الأصل في البضع الحرمة فكان النكاح إسقاطا لها وإسقاطا لثاني فلا يتصور ضرورة
السبب عن شخص على سبيل الإصالة ووقوع الحكم غيره فجعل سفير المقارن الحكم السبب
حتى لو أضاف النكاح إلى نفسه وقع له بخلاف البيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب كما
في البيع بخلافه في الميراث دور السبب عن شخص أصالة ووقوع الحكم غيره خلافة وأما الخلع
فلأنه إسقاط للنكاح والناكح المرد منه كوجه المرأة والوكيل أمانته أو منها وعلى
التقديرين يكون سفير المحض فلا بد من الإضافة إلى الموكل وأما الأصل من أنكار فانه أيضا

في الاصح (فلا يعتق قريب
الوكيل بشرائه ولا يفسد
نكاح زوجته به) لكن
(هما) ثابتان (على الموكل
لو اشترى وكيله قريب موكله
وزوجته) لأن الموجب
للعناق والفساد الملك المستقر
(وفي كل عقد لابد من
إضافته إلى موكله) يعني
لا يستغنى عن الإضافة إلى
موكله حتى لو أضافه إلى
نفسه لا يصح ابن كمال

لوهلك يملك من الموكل ولومات الوكيل بالشرع وظفر الموكل بالمشتري عيبا رده ووارثه أو وصيه
والأفاهوك * وكيلا البيع اذا مات وظفر مشتريه به عيبا رده على وصي الوكيل أو وارثه والا
فعلى الموكل كذا في النزاهة وفي الخاتمة الوكيل بالشرع لا يملك ابراء البائع عن العيب عند
أبي حنيفة ومحمد واختلفوا في قول أبي يوسف والوكيل بالشرع اذا اشترى بالنسيئة ثمان
الوكيل حل عليه الثمن ويبقى الاجل في حق الموكل وجزمه هذا يدل على ان المعنى في المذهب
ما قال انه المعقول وقد اقيمت به بعد ما احتطت كما قال فيما سبق وقد كتبنا في الاشياء
والنظار حكم التوكيل بالتوكيل * وما فرغ على ان الوكيل اصل في الحقوق ما في كافي
الحاكم ولولو كافي وكيلا يبيع شي فباعه ثم خاصه المشتري في عيبه جاز قضاء القاضي
لوكيل اه (قوله بالفصل) حال من مدخول السكاف وهو الحقوق المقدمة (قوله بين حضور
موكلاه) أي حالة العقد لان الموكل لو كان حاضرا حالة العقد ترجع الحقوق على الوكيل كالأ
كان غائبا كما أوضحه في المنع (قوله وغيبته) أي وقت عقد الوكيل (قوله لانه) أي الوكيل
العائد حقيقة لان العقد يقوم بالكلام وهو منه (قوله وحكما) فان أحكام العقد ترجع
اليه وهو محط العلة (قوله في أصح الأقاويل) وقال القاضي الامام أبو المعالي ان العهدة على
الموكل لانه اذا كان حاضرا كان كالباشر بنفسه فعليه العهدة (قوله اتفاقا) هذا ينافي
ما في الخلاصة والبرازية وكيلا بشرع العبد جاء الى مالكه فقال بهت هذا العبد من الموكل
وقال الوكيل قبات لا يلزم الموكل وقد تقدم تعديله والكلام عليه مستوفى (قوله فيه ما فيه) أي
فيه نظر وعبر عنه بما تفخيمه أي لان البدية منقوضة بما ذكر ابن مالك وبما قال ابن السكال أيضا
لو أضاف الوكيل بالشرع الموكل لو كان صحيح بالاجماع على ان البدية لا تنبئ منقوضة أيضا
بمسئلة الطلاق ووكيل المرأة في النكاح كما بانى (وأقول) توضيحه انك قد علمت من كلامه انه
لا يكون وكيلا الا اذا أضافه الى نفسه واذا أضافه الى الموكل ففيه الخلاف السابق في المنع
وقيد بالوكيل لان الرسول لا ترجع الحقوق اليه بشرطه الاضافة الى مرسله لما في البرازية
والرسول في البيع والطلاق والعنف والنكاح اذا أخرج الكلام مخرج الوكالة بان أضاف
الى نفسه بان قال طلقتك وبعثك وزوجت فلانه منك لا يجوز لان الرسالة لا تنضف الوكالة
لانها فوقها وان أخرج مخرج الرسالة جاز بان يقول ان مرسلتي يقول بهت منك اه (قوله
يكتمني) أي من غير لزوم (قوله لغو) كما لو نه عن تسليم المبيع حتى يقبض الثمن فانه يكون
باطلا كالتقدم وكالو * كله بالبيع بشرط ان لا يقبض الثمن فالتسليم باطل أيضا ولو كتب
اصلك باسم الموكل لا يسقط حقه في قبض الثمن الا أن يقر الموكل بقبضه ط (قوله والمالك يثبت
للموكل ابتداء) جواب عن سؤال مقدرة تقديره اذا كانت الحقوق في هذا الفصل راجعة الى
الوكيل ينبغي ان يعتق قريبه اذا اشتراه بالوكالة لان شراء القريب اعتناق فاجاب عنه بقوله
والمالك يثبت للموكل ابتداء أي في ابتداء الامر خلافة عنه بمعنى ان الوكيل اصل في حق العقد
ليكن في حق الحكم يخلفه الموكل فيقع له من غير ان يكون أصلا فيه كالعبد يتهب أو بصطاد
فكما أن المولى يثبت للمالك ابتداء فيما اتهم به عبده أو اصطاد خلافة عنه فكذا الموكل يثبت
له المالك ابتداء فيما اشتراه وكيلا خلافة عنه قال الشافعي وهذه طريقة أبي طاهر الدباس

بالفصل بين حضور موكلاه
وغيبته) لانه العائد
حقيقة وحكما. لكن في
الجوهرة لو حضر فاعهدة
على أخذ الثمن لا العائد في
أصح الأقاويل ولو أضاف
العقد الى الموكل تنعاق
الحقوق بالموكل اتفاقا
ابن مالك فلا ينفذ فقوله
لا بد فيه ما فيه ولذا قال ابن
السكال يكتفى بالاضافة
الى نفسه فافهم (وشريط)
الموكل (عدم تنعاق الحقوق
به) أي بالوكيل (لغو) باطل
جوهرة (والمالك يثبت
للموكل ابتداء)

أمين وأبق ذلك الرسول لا يضمن الباعث إذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال استاذنا
رحمه الله تعالى وبه أجبت أنا وغيري اه وقد عُدَّ بقوله المعروف عرفا كالشرط شرطاً
والعادة محكمة والعرف قاض إلى غير ذلك من كلامهم اه ما في الخبرية* (تنبيه) اه لم أن
الحقوق التي للوكيل كقبض المبيع ومطالبة ثمنه والمخاصمة في العيب والرجوع يثنى المستحق
غير واجبة عليه لأنه متبرع لكن ينبغي أن يوكل الموكل به - هذه الأفعال وأما الحقوق التي على
الوكيل كتنظيم المبيع والتمن ونحوهما فالوكيل فيها يدعي عليه فلا مدعي أن يجبره على ذلك كافي
الكافي والبر جدي ومصدر الشريعة (قوله وقبضه) أي إذا كان وكيل المشتري (قوله وقبض
ثمن) أي من المشتري أي إذا كان وكيل البائع فله أن مراده بالوكيل بالبيع ما يشعل الشراء
وكذلك في الإجارة ما يشعل الاستئجار قال في البحر واستقيم من قوله وقبض ثمن أنه لو ضمن
الوكيل الثمن لا يصح ضمانه ولو أخل المشتري الموكل على وكيله به بشرط برائة المشتري ليصح
ولو أخل الوكيل موكله بالثمن على المشتري صحته وهي وكالة لاحواله لأنه لا نفي للموكل على
وكيله وإن الوكيل لو منع المشتري من دفع الثمن إلى موكله صح وله الامتناع عن الدفع إليه
ولكن لو دفع له صح وبرئ استخراجه وإنه يصح ويراء ووكيل البيع قبل قبضه الثمن
وحوالته على الأمل والمائل والادون وأقالته وحطه وتأجيله والتجوز بدون حقه عندهما
ويضمن خلافاً لابي يوسف هذا قبل قبضه أما بعد قبضه لا يملك الخط والبراء والاقالة وبعد
ما قبل بالثمن - حوالته لا يصح كإبائه الاستئجار والوكيل بالاجارة إذا فسخها بعد ما صح لا بعد
مضي المدة وبعد قبض الاجرة ديناً كان أو عيناً لا يصح الفسخ وإن الوكيل لو وكل موكله
بقبض الثمن صح وله عزله إذا خاصم الموكل معه في تأخير المطالبة فالزم القاضي الوكيل
أن يوكل موكله لا يملك عزله ومن أحكامه أن وكيل البيع لا يطالب بالثمن من مال نفسه
بخلاف وكيل الشراء ولا يجبر على التقاضي لأنه متبرع بخلاف الدلال والسماء أو البيع لانهم
يملكون باجر اه عن البرازية (قوله ورجوع به عند استحقاقه) أي رجوع الوكيل بالبيع
أو الشراء عند استحقاق ما قبضه من مبيع أو ثمن أي عند ظهور المستحق للمبيع وكذا الرجوع
بالثمن عند استحقاقه (والحاصل) أن هذه المسئلة شاملة لمسئلتين الأولى ما إذا كان الوكيل
بائعاً وقبض الثمن من المشتري ثم استحق المبيع فإن المشتري يرجع بالثمن على الوكيل سواء
كان الثمن باقياً في يده أو سلمه إلى الموكل وهو يرجع على موكله الثانية ما إذا كان مشترياً فاستحق
المبيع من يده فإنه يرجع بالثمن على البائع دون موكله وفي البرازية المشتري من الوكيل باعه
من الوكيل ثم استحق من الوكيل رجوع الوكيل على المشتري منه وهو على الوكيل والوكيل على
الموكل وتظهر قائمته عند اختلاف الثمن اه بجر قال المحوى فإن قلت فله هذا يكون
المصدر مشتركا بين مصدر الفاعل والمفعول (قوله وخصوصاً في عيب) أي فيرد المبيع إلى
البائع لو كان يده وبه - تسليمه إلى الموكل يرد به - قال في البحر وهو شامل لمسئلتين أيضاً
أما إذا كان بائعاً فإفريده المشتري عليه وأما إذا كان مشترياً فإفريده الوكيل على بائعه لكن بشرط
كونه في يده فإن سلمه إلى الموكل فلا يرد له إلا بذنه كما - يأتي في الكتاب وأشار المؤلف إلى أن
الوكيل لو رضى بالعيب لزمه ثم الموكل أن شاء قبله وإن شاء ألزم الوكيل وقب - ل أن يلزم الوكيل

وقبضه وقبض ثمن ورجوع
به عند استحقاقه وخصوصاً
في عيب

في معنى الكفالة وان كان يضمن حال فهو على الوكيل لكونه ضمانا عن جوى (وقبه) ايده انى
 ما بسطه الزباني من الفرق وفي الجرماني الزباني عن الايضاح اذا امره ان يشتري بالنقد جاز
 والعهد عليه وان امره بالنسيئة كان ما شتره له دون الاثر مخالف لما في الذخيرة
 (قوله تسليم مبيع) هذا وما بعده أمثلة للعقود التي تتعلق بالوكيل ففي كلامه اف ونشر
 مرتب أى اذا كان وكيل البائع واطلقه فشمع ما اذا قبض الوكيل الثمن أولا وما اذا قال
 لا تدفع المبيع بعد التسليم حتى يقبض الثمن فمدفع الوكيل قبل قبض الثمن فانه جائز عنده ما
 خلافا للثاني وكان النهي باطلا كما في القنية وقيد في البراز به بما اذا كان المبيع في يد الوكيل
 فلو في يد الموكل وأبي عن المدفع قبل قبض غنمه له ذلك أما لو نواه عن البيع حتى يقبض الثمن
 لم يجز بيعه حتى يقبض الثمن من المشتري ثم يقول بعتهك به - ذم الدراهم التي قبضت منك ولو
 دفع وكيل المبيع المبيع الى الدلال فضاع في يده يضمن في المختار كما لو قال بعته وسأته من رجل
 لا عرفه وضاع الثمن يضمن قال القاضي لانه لا يملك التسليم قبل قبض غنمه والحكم صحيح
 والعلل للمامران النهي عن التسليم قبل قبض غنمه لا يصح فلما لم يعمل النهي عن التسليم
 فلائ لا يكون ممنوعا عن التسليم أولى وهذه المسئلة تتخالف مسئلة القمعة اه (قلت) مراد
 القاضي أنه لا يملك التسليم من لا يعرفه لامطلقا فصح التعليل أيضا جوى (أقول) ومسئلة
 القمعة ما قاله في منفرقات الوكالة من التاخرانية عازلا لظاهره سيرة الوكيل اذا دفع قمعة
 الى انسان لاملاحة باهر الموكل ونسي من دفعها اليه لا يضمن قال في النوازل وصار كالذي
 وضعه في موضع من دار ثم نسيه فلا ضمان عليه كذا هذا اه قال العلامة أبو السعود
 وأقول لم يظهر لي وجهه ما في القنية من بطلان النهي عن تسليم المبيع قبل قبض غنمه مع ان
 المهرح به ان المشتري يؤمر بتسليم الثمن أولا حيث كان الثمن حالا وعلاو ذلك بقولهم لا تعين
 حتى البائع فيه أما المشتري فقد تعين حقه في المبيع بمجرد العدة لان الثمن لا يتعين بالتعريف
 حتى لو أضيف العقد الى دراهم معينة كان له ان ينفق غيرها فالظاهر ان ما في القنية من
 بطلان النهي عن تسليم المبيع قبل قبض غنمه ضعيف انتهى (أقول) ويغني تقييد ضمان
 وكيل المبيع اذا دفع للدلال وغاب أو ضاع في يده بما اذا لم تكن العادة جارية في ذلك أما اذا
 كان شيئا لا يبيعه الوكيل بنفسه بل يدفع في العادة الى دلال لم عرضه على البيع لا يضمن لانه
 بعقضى العادة يكون ما ذورنا بذلك * وفي الفتاوى الظهيرية سئل فيما اذا جرت عادة التجار ان
 يبعث بعضهم الى بعض بضاعة يبيعها ويشتريها منهم باعث يضمن من يختاره ويعتقد أم لا من
 المكارية بحيث اشترى ذلك يضمن اشتراها شأنه اقليمه وباع المبعوث اليه البضاعة المبعوثة
 في مدينته وأرسل مع من اختاره منهم لباعتها انتم على دفعات متعددة حسب ما تيسر له وانما كسر
 المبعوث اليه بعض الدفعات هل يكون القول قول باعث الثمن يمينه وان لم يعلم تقاضيه بل ذلك
 اطول المدة أم لا بدله من البيعة (أجاب) القول قوله بيمينه اذ له بيعه مع من يختاره ويراه أمينا
 لانه أمين لم يطل أمانيته والحالة هذه بالارسال مع من ذكر وقد ذكر الزاهد راضا
 ليعكر خواهر زاده جرت عادة ما كذا الرستاق انهم يبيعون السكر ايس الى من يبيعه لهم في البلد
 ويبعث بائعا من اهلهم يمد من شاه ويراها أمينا فاذا بعث البائع عن السكر ايس يمد شخص ظنه

تسليم مبيع

مطلب
 ٢. مسئلة القمعة

الوكيل شري ما وكاه بشرا ثم موكله فالظاهر لزوم الموكل وعدم لزومه يحتاج لدليل أما للزوم
فلا فليتأمل وأقول ومراعاة بما في شرح الطحاوي ما مره بقوله ينبغي وهو موافق لما مر
عن الزياحي فتأمل في هذا المحل فانه من مداحض الاقدام والله تعالى أعلم بالصواب (قوله الى
الوكيل) أي اسناده في الصيغة (قوله وصلح عن اقرار) أي في دعوى مال ومنفعة لانه حينئذ
يكون بيعا أو اجارة وهذه الامثلة للعقد ذي الحقوقي والتي امثلة للحقوق فقط (قوله يتعلق
به) أي بالوكيل بخلاف الرسول لانه يضيف العقد الى مرسله وبخلاف النكاح لانه لا يندبه
من ذكر الموكل واسناد العقد اليه عيني ولو اختلفا في كون المشتري رسولا أو وكلا قال قول
للمشتري والبيضة على البائع بجر وعند مالك والشافعي واجد تتعلق بالموكل لان الحقوق
تتعلق بالحكم والوكيل ليس بأصل فيه فلا يكون أصلا فيها فصار كالرسول والوكيل بالنكاح
ولان الوكيل أصل في العقد بدليل استغنائه عن اضافته الى الموكل ولو كان سقيا كازعوا
لما استغنى وانما جعل نائباً في الحكم للضرورة كي لا يطل مقصود الموكل ولا ضرورة في حق
الحقوق ولان العاقد الآخر اعقد رجوع الحق اليه فلم يرجع لضرر على تقدير كون الموكل
مفلسا أو من لا يقدر على مطالبته عيني (قوله مادام حيا) أما اذا مات الوكيل قال الفضلي
تنقل الحقوق الى وصيه لا للموكل وان لم يكن وصي يرفع الى الحاكم يصب وصيا عند القبض
وهو المعقول وقيل ينقل الى موكله ولاية قبضه فيحيط عند الفتوى بحيط هذا اذا اتفقوا على
انه وكيل أما اذا اشترى فقال الشراء فلان وقال البائع بل لك فالحكم فيه ما قاله مؤيد زاده
اشترى شيئا أو قال كنت رسول فلان ولا نحن لك على وقال البائع بعتك منك قال قول للمشتري
وفي الخيرية عن الخلاصة امرأة اشترت شيئا وقالت كنت رسول زوجي اليك ولا نحن لك على
وقال البائع انما بعت منك والتمن عليه قال قول قولها وعلى البائع البيضة ونقل مثله عن
الخانية وكتبت من المكتبة ثم قال في البحر والوكيل بالشراء اذا اشترى بالنسيئة فبات الوكيل
حل عليه الثمن ويبقى الاجل في حق الموكل وجزمه هنا يدل على ان المعتمد في المذهب ما قال انه
المعقول وقد أفتيت به بعد ما احتطت كما قال فيما سبق اه وتأتي عبارة البحر قريبا (قوله
ولو غابا) فاذا باع وغاب لا يكون للموكل قبض الثمن كما في البحر (قوله ان لم يكن) أي الوكيل
مجبورا فان كان مجبورا كالعبد والوصي المجبورين فانهم اذا اذاعوا بطريق الوكيله تتعلق
حقوق عدهما بالموكل اذا يصح من المجبور التزام العهدة لقصور أهليته ولحق مولى العبد
كافي الرسول والقاضي وامينه ثم العبد اذا أعتق تلتزمه تلك العهدة والوصي اذا باع لا تلتزمه
وفي الخانية عدهم شري شيئا فقال البائع لا سلم لك المبيع لان مجبورا وقال العبد انما اذن
قال قول للعبد فلجور من البائع ان العبد قال أنا مجبور قبل أن يتقدم الى القضاء بعد الشراء
لم يقبل ولو قال عدهم بعتك وأنا مجبور وقال المشتري وأنت ماذون القول للمشتري لان الاقدام
على البيع دليل الاذن والاصل بقا ما كان على ما كان عليه وقوله ان لم يكن مجبورا يشير الى
أن العبد والوصي الماذون لهما متعلق بهما الحقوق وتلتزمهما العهدة وظاهر كلام المصنف ان
العهدة على الماذون مطاوعة فصل في الذخيرة بين أن يكون وكلا بالبيع فالعهد عليه سواء
باع بتمن حال أو بجل وبين أن يكون وكلا بالشراء فان كان بتمن بجل فهو على الموكل لانه

(الى الوكيل كبيع واجارة
وصلى عن اقراره يتعلق به)
مادام حيا ولو غابا ابن
مالك (ان لم يكن مجبورا)

الوكيل لان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة انتهى وهذا التعديل مؤيد للتوفيق المتقدم
والله اعلم وفي حاشية أبي السعود وتعبير ابن السكال بقوله يمكن بالاضافة الى نفسه صريح في أن
اضافته الى نفسه ليس يلزم خلافاً لمن عـبر به بلا بد كالجرو تبعه المصنف لكن الشارح نقل
كلام ابن ملك وأمر بحذفه وأيده بقول ابن السكال المتقدم ورد على المصنف في ما يأتي بقوله
فقوله لا بد فيه ما فيه وحينئذ يتجه ما ذكره ابن ملك ويقتط ما عترض به في البحر عليه وما في
الخلاصة والبرازية لا ينافي جواز الاضافة الى كل منهما وان كان اللزوم على الموكل فيما اذا
لم يضاف الوكيل العقد الى نفسه بان اضافته الى الموكل يتوقف على صدور الاجازة منه ثم رأيت
في الزيلعي من باب الوكالة بالبيع والشراء التصريح بعدم لزوم اضافة الوكيل في الشراء
ونحوه العقد الى نفسه حيث قال في شرح قول المصنف ولو وكاله بشراً مثني بعينه لا يشترط
انفسه مانعه بخلاف ماله وكاله أن يزوجه امرأته معينة حيث جازله أن يتزوج بها لان السكاح
الذي أتى به الوكيل غير داخل تحت أمره لان الداخل تحت الوكالة تسكاح مضاف الى الموكل
وفي الوكالة بالشراء الداخل فيه اشترام مطلق غير مقيد بالاضافة الى أحد فكل شيء أتى به لا يكون
مخالفاً لمخالفه لـ ما من الزيلعي صريح فيما ذكره ابن ملك * واعلم ان قول الزيلعي وفي الوكالة
بالشراء الداخل فيه اشترام مطلق الخ صريح أيضاً في أن الوكيل اذا أضاف العقد الى
الموكل لا يكون مخالفاً ويلزمه العقد ولا يتوقف على اجازته خلافاً لما سبق عن الخلاصة
والبرازية انتهى ملخصاً (أقول) وفي نور العيون راض الجامع الاصغر أمره بشراء فن بأف
فقال ما لك بهت قني هذا من فلان الموكل فقال الوكيل قبالتزم الوكيل اذا أمره الوكيل
أن يقبل عن نفسه ليلزم العهد على الوكيل فخاف بقوله على موكله قاضي خان فيه نظر
ويقتضي أن يلزم الموكل أو يتوقف على اجازته اذا الوكيل لما خاف صار كأن البائع قال
ابتداء بعيت عبدي من فلان بمكذا وقال الوكيل قبالت يتوقف على اجازة الموكل ولا يصير
الوكيل مشترياً لنفسه (يقول) الحقير أصاب في ايراد النظر لكنه أهمل جانب قوله يلزم
الموكل حيث لم يرد له بل أفاده اذ كره من تعليل التوقف على الاجازة انه لا يلزم الموكل
بل يتوقف فيه بين كلاميه تناف غير خاف على ذي فهم صاف ثم ان الظاهر انه لا يتوقف بل
يلزم الموكل لما صرح في شراء الفضولي نقلاً عن شحى ان الفضولي لو شري شيئاً وأضاف عقد
الشراء الى من شري له بأن قال لبايعه به من فلان وقيله لا يتوقف على فلان ولو قال شريته
فلان فقال بايعه بهت أو قال بعته منك فلان فقال المشتري قبالت نفذ على نفسه ولم يتوقف
وهذا الوجه يبق من فلان التوكيل ولا الامر فلو سبق أحدهما فشرى الوكيل نفذ على موكله
وان أضاف الوكيل الشراء الى نفسه وعلى الوكيل العهد انتهى (يقول) الحقير يظهر بقوله
وعلى الوكيل العهد أن الوكيل لم يخاف موكله كما ظنه الامام قاضي خان تبعه صاحب الجامع
الاصغر غاية ما في الباب أن يكون في المسئلة زوايته أو يكون احد ما ذكر في شرح الطحاوي
وفتاوى قاضي خان غير صواب كما لا يخفى على ذوي الالباب انتهى (أقول) الذي يظهر أنه
لا ينافي اذا تعليل انما هو للحكم بالتوقف اذ فيه غموض يجب ايضاحه ولم يذكره لقوله يلزم
الموكل اذ لزومه اياه واضح وجهه عند الله أو بالنسبة الى من له مسكة بالققه بل علمه ظاهرة اذا

اضافته الى نفسه ثم اني بالو كيل وان اضافته الى موكله تتعلق بالموكل كما فهمه ابن ملك
 في شرح المجموع لما في الخلاصة والبرازية وكييل شراء العبد جاء الى مالكة فقالت بعث هذا
 العبد من الموكل وقال الوكيل قبلت لا يلزم الموكل لانه خالف حيث امره ان لا ترجع اليه
 العهد وقد رجعت قال أبو القاسم الصفار والصحيح ان الوكيل يصير فضوايا ويتوقف العقد
 على اجازة الموكل انتهى وفي المجموع وتعلق حقوق العقد فيما يضاف الى الوكيل به قال ابن
 ملك قيد بقوله فيما يضاف الى الوكيل لان الوكيل بالبيع والشراء لو اضاف العقد الى الموكل
 ترجع حقوق العقد الى الموكل اقتضاها كذا في الفصول اه فقد ادعى الاتفاق مستندا
 للفصول فكيف يكون مجرد فهم منه فنأمل وفي المجتبى كل عقد يضيفه الوكيل الى نفسه
 اراد به ان تصح اضافته الى نفسه ويستغنى عن اضافته الى الموكل لانه شرط واهذا لو اضاف
 الوكيل بالشراء الشراء الى الموكل صح بالاجماع وقوله وكل عقد لو اضافته الى الموكل
 كأنه كالح مراده انه لا يستغنى عن الاضافة الى موكله حتى لو اضافته الى نفسه لا يصح فلنفظ
 الاضافة واحد ومراده مختلف اه قال الظهير الرملی هذا شاهد لما فهمه شارح المجموع اه
 وهو بظاهره اقرار صاحب البحر بان ما في شرح المجموع فهم من شارحه الا ان يكون ذكره
 بحجارة اعبارة البحر هـ ذاولك ان تنفي المناقاة بين ما في البرازية وشرح المجموع به مل ما في
 شرح المجموع من قوله لان الوكيل بالبيع والشراء على التافذين المتبادره ما فغيره لا تتعلق
 حقوقه بالموكل قبل الاجازة افرعية تتعلق الحقوق عن النفاذ وليس في عبارة البرازية
 ما ينفي تعلق الحقوق بالموكل بعد النفاذ بالاجازة فلنلتزمه ليحصل التوفيق وقد علمت ان عدم
 تعلق الحقوق بالموكل في مسئلة البرازية انما تنافي من المخالفة فلو صدر التوكيل على وجه
 ينفي المخالفة بان اذن له الموكل باضافة العقد اليه فالظاهر نفاذ العقد لعدم المخالفة كما هو
 مفهوم البرازية واذ انفذ العقد هل تتعلق بالموكل أو الوكيل لانه في كلام البرازية يبدل على
 ايجابه أو نفيه فنقول تتعلق بالموكل عملا بما في شرح المجموع والمجتبى اذ لم يوجدهما نفيه ما
 كيف وقد ادعى الاتفاق فتأمل به عين التحقيق فانه بالتأمل تحقيق ليظهر حقيقة الحال
 والله الميسر بلوغ الآمال وتوجه ما في البحر بان يقال ان عبارة شرح المجموع مطلقة فالظاهر
 انما شامله لصورة المخالفة الواقعة في البرازية وانه اذا اضاف الى الموكل فيها ما ينفذ البيع
 للحال وتعلق الحقوق به مع ان المنقول بخلافه وحيث وقع في الفصول الحكم مطلقا كما
 استند اليه الشارح المذكور فهو مقيد بما في البرازية غير ان الشارح فهمه على اطلاقه ولم
 يقيد بالبيع النافذ وظاهر من كلام البحر عدم منع الحكم في النفاذ واذ اجملت كلام شارح
 المجموع على ما قلناه وقيدت مستندة بما في البرازية وعلمت ان كلام البحر لا ينبوع الحكم
 المذكور ارتفاع الخلاف كما يشهد بذلك الانصاف فالماخذ التي وردت على صاحب شرح
 المجموع من صاحب البحر تستند الى اطلاق عبارة شارح المجموع لا غير والله تعالى اعلم (أقول)
 فما في شرح المجموع مقيد باذا أجاز الموكل العقد فلا ينافي ما ذكره الصفار واذ صح هذا التوفيق
 ظهر الجواب عما قيل عن المقدسي من قوله ثم اذا أجاز الموكل ذلك هل ترجع الحقوق الى

المدبون كافي شهادة الزار بـ بخلاف الوكيل بالبيع ولو باع الوكيل وقبض الثمن ثم رد المبيع
 بعيب بعد ما دفع الثمن للموكل فالمشتري مطالبة الوكيل بخلاف الوكيل بقبض الثمن
 لا مطالبة عليه كافي القيمة ولا يصح ابراء الوكيل بالقبض ولا حطه ولا أخذه الرهن ولا تاجيله
 ولا قبول الخوالة بخلاف الوكيل بالبيع (قوله الا في حدود وقود) أي قصاص في نفس أو ماله
 وهذا استثناء من قوله وبإقامتها واستيفائها وقوله بغيبته موكله قيد الثاني فقط كآتيه عليه
 في البحر المكن ظاهر كلام الزبلي وصرح كلام العيني والفتح قصر المستثنى منه على الاستيفاء
 حيث قال وهو استثناء من قوله واستيفائها الامن قوله وصح التوكيل لان التوكيل باثباتها
 جائز ولا يمكن لا يجوز واستيفائها ان غاب الموكل ووجه العدول عما هو الظاهر من كون
 الاستثناء من كل من الايقاع والاستيفاء ان الايقاع تسليم ظهر القاذف وتسليم نفس الجاني وهذا
 لا يتصور الوكيل فيه كما نقله السيد الجوى عن شرح النقاية آخر السكن نقل اولاً عن شرح
 الطحاوى ما يخالف ذلك وان الاستثناء من كل منهما لا يمكن في الايقاع على اطلاقه وفي
 الاستيفاء ان غاب الموكل عن المجلس أما اذا كان حاضراً أو مر بآتيه فانه يجوز له واعلم
 ان ظاهر ما سبق عن العيني صحة التوكيل باثبات الحد مطلقاً وليس كذلك كما قدمناه وقدمنا ان
 ما ذكره الزبلي من صحة التوكيل باثبات حد السرقة بخلاف ما ذكره قاضيخان بقوله رجل
 وكل رجل باثبات السرقة ان كان الوكيل يريد القطع كان باطلاً وان كان يريد المال فهو مقبول
 وهو كالمطالب المسروق منه ان يخالف السارق يقول له الفاضل تريد المال أو القطع ان قال
 أريد المال حلفه وان قال أريد القطع لا يحلفه الخ اللهم الا ان يحمل كلام الزبلي على ما اذا
 كان الموكل لا يريد القطع بالمال واعلم ان جواز التوكيل باثبات القذف مذهب الامام ومنعه
 أبو يوسف وقول محمد مضطرب وعلى هذا الخلاف التوكيل بالجواب من جانب من عليه الحد
 والقصاص غير ان الوكيل لا يقبل عليه لان فيه شبهة عدم الامرية وغير خاف ان قصر الاستثناء
 على الحد والقود يشعر بصحة التوكيل باثبات التعزير وبه صرح القهستاني عن شرح
 الطحاوى (قوله بغيبته موكله عن المجلس) هو قيد الاستيفاء فقط اذا موكل لو كان حاضراً أو مر
 باستيفائها ما يجوز كافي شرح الطحاوى وغيره وعلة في غاية البيان باحتمال العقو المندوب
 اليه بخلاف حال حضرته لانعدام الشبهة وبخلاف حال غيبته الشهود حيث يستوفيان حال
 غيبته وان كان رجوعهم محققاً لان الظاهر عدم احترازه عن الكذب والفسق ولم يذكر
 المؤلف التوكيل باثباتهم الدخول ما تمت قوله فصح بخصوصه لان التوكيل باثباتهم ما هو
 التوكيل بالخصوص فيهم ما فهو جائز خلافاً لابي يوسف كافي العيني أما التوكيل باثبات
 حد الزنا والشرب فباطل اتفاقاً لاحق لاحد فيه بل تقام البيينة حسبة وأما التوكيل
 باستيفاء التعزير فيجوز مطلقاً لانه حق العبد ولا يسهط بشبهة (قوله وحدوق عقد)
 صفة أخذ بره قوله تنه ليق به وجهه قوله لا بد من اضافته في محل حرصه قوله عقد
 والمراد بالاضافة المعنى النعوى وهو الاسناد بان يقول بعثت أجرة صالحة (قوله لا بد من
 اضافته الى الوكيل الخ) قال في البحر والمراد فيما يضيفه الوكيل في كل عقد لا بد من
 اضافته اليه لا ينفك عن الموكل وليس المراد ظاهر العبارة من انه قد يضيفه وقد لا يضيفه فان

الا في حدود وقود بغيبته
 موكله عن المجلس ملحق
 (وحقوق عقد لا بد من
 اضافته) أي ذلك العقد

فيما اذا قال بعه بالف نسيمه او قال لا تبعه الا بالف نسيمه فباعه بالف فقد اجبوز على الامر فاذا
 شرط اشراطا بغيره من وجه ولا يقيد من وجهه بان كان ينفع من وجه ولا ينفع من وجهه ان
 اكده بالنفي يجب مراعاته وان لم يؤكده بالنفي لا يجب مراعاته يانه فيما اذا قال بعه في سوق
 كذا فباعه في سوق آخر فان لم يؤكده بالنفي بان لم يقبل لا تبعه الا في سوق كذا فباعه
 في سوق آخر فقد على الامر وان اكده بالنفي لا يقيد على الامر كافي ولو قال بعه في السوق
 لا يقيد به حتى لو باع في داره جاز وعنده زفر لا يجوز م واذا عرفناه هذه الجملة جئنا الى تخرج
 المسائل فنعول اذا امر ان يبيع ويشهد على بعه فان لم يؤكده بالنفي بان قال ببع واشهد
 فباع ولم يشهد جاز وان اكده بالنفي بان قال لا تبع الا بالشهود فباع ولم يشهد لا يجوز واذا
 امر ان يبيع برهن او كفيلا فباع من غير رهن او من غير كفيلا لا يجوز **ا** كده بالنفي اولم
 يؤكده واذا قال برهن فباع لم يجز الا برهن يكون بغيره وفاء بالثمن او تكون قيمته اقل مقدار
 ما يتعاقب الناس فيه واذا اطلق جاز برهن قليل وعندهما لا يجوز الا يقصان لا يتعاقبان الناس
 فيه وتتمام التفار بيع فيه افرجعهها واما الثاني اعنى الوكيل بقبض الدين فيقبض قوله في قبضه
 وضياعه ودفعه الى الموكل ويبرأ الغريم ولو كان ممن لا تقبل شهادته للوكيل بخلاف اقراره
 بقبض الطالب ولو وجب على الوكيل بالقبض من له مديون موكله وقعت المقاصة وكان
 الوكيل مديون الموكل ولا يملك الوكيل بقبضه الا براه والجهة وأخذ الرهن وذلك اخذ
 الكفيل بخلاف الوكيل بالبيع حيث ملك الكل وليس للوكيل بالقبض قبول الخو الفو يصح
 التوكيل بالقبض والقضاء بالارض والخصم ولا يعزل بموت المطلب وينعزل بموت الطالب
 فلو زعم الوكيل قبضه وتسليمه الى الطالب حال حياته لم يصح ردق بلاجه فان احتمل الطالب
 بالمال بعد التوكيل على انسان ليس للوكيل ان يطالب المحيل والمحتمل فلو نوى المال على
 المحال عليه وعاد الدين على المحيل فالوكيل يملك الطالب ولو كان بالمال كفيلا أو أخذ الطالب
 كفيلا لا بعد التوكيل ليس للوكيل ان يتقاضى الكفيل ولو كفل بالقبض قبض بعهه الا اذا
 نص على ان لا يقبض الا الكل معا **ا** ما في البرازية يمكن قال في الاشباه كل أمين ادعى
 ابصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع والوكيل والنظر الا في الوكيل بقبض الدين
 اذا ادعى بعدم موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل الا ببينة بخلاف الوكيل
 بقبض العين والفرق في الولو الجية **ا** (واقول) نفع به الشربة لاني أخذ من كلام الولو الجية
 وغيرهما من كتب المذهب بان دعوى الوكيل ابصال تقبل ابراهمه بكل حال واما امر اية قوله على
 موكله ابراهيم فهو خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياته موكله واما بعدم موته فلا تنبت
 براءة الغريم الا ببينة أو نص بدق الورثة الى آخر ما ذكره في الرسالة المسماة بمنة الحليل
 في قبول قول الوكيل كذا في حاشية أبي السعود قلت ولعلامة المقدسي أيضا رسالة في هذه
 المسئلة ذكرها الشربة لاني في مجموعة رسائله عقب الرسالة التي أنشأها واستشهد بها على ما ادعاه
 فارجع الى تلك الرسائل فقد أشبعها الكلام فيها ما جرحنا الله تعالى خيرا والحاصل ان الوكيل
 بقبض الدين يخالف الوكيل بالبيع وقبض الثمن في مسائل فلو كفل الوكيل بقبض الثمن المشتري
 صحته ولو كفل الوكيل بالبيع لم تنصح كافي الخاتمة وتقبل شهادته الوكيل بقبض الدين به على

التوكيل به بخلاف الحدود والقصاص فانهم اندر بالشبهات والمراد بالايضا هنا دفع ما عليه
 وبالاستيفاء القبض فيكون معناه صحيح التوكيل بدفع ما عليه وبقبض ماله منع (قوله وكذا
 باستيفائهما) قال في المنع المراد بالايضا هنا دفع ما عليه وبالاستيفاء القبض فيكون معناه صحيح
 التوكيل بدفع ما عليه وبقبض ماله قاله في البحر اما الاول في مسائله قالوا لو كان بقبض الدين وكاله
 بان يدفع الوكيل من مال نفسه الى دائن الموكل فناء الوكيل وزعم قضاءه وصدقه وموكله فيه فلما
 طالبه وكياله برد ما قضا له لاجله قال الموكل أخاف ان يحضر الدائن ويذكر قضاؤه وكيالي وبأخذه
 مني ثانيا لا ياتت الى قول الموكل وبزعم بالخروج عن حق وكياله فاذا حضر الدائن وأخذ
 من الموكل يرجع الموكل على الوكيل بما دفعه اليه وان كان صدقه بالقضاء اه وتعامه فيه
 قال العلامة الجوى نقلا عن العلامة المقدسي هـ اذا قال أخاف ان يذكر الدائن القبض
 فلو قال الدائن انكر القبض وطالبني هل يكون كالموكل أخاف أو يتوقف فيبني انه ان برهن
 على انكاره يرجع والا فلا لان الوكيل يبرأ بجهته كما ذكره في السكافي اه اما لو دفع اليه درهم وقال
 له انقض بهاديني الذي لزيد فادعي الوكيل الدفع الى زيد الدائن وكذبه كل من الموكل
 والدائن فالقول للوكيل في براءة نفسه بيمينه والقول للدائن في انكاره القبض بيمينه أيضا
 كما في فتاوى قارئ الهداية وفي البحر أيضا وفي كتاب الحوالة امره بقبضه دينه أي من مال نفسه
 أي مال الوكيل فقال قضيت وصدقه الامر فيه ثم حلف الدائن على عدم وصوله اليه وأخذه
 من الامر لا يرجع المأمور بما قضا به مال نفسه على الامر لان الامر كذب في اقراره حيث
 قضى عليه بالدين لان الاقرار انما يطي بالحكم على خلافه اذا كان الحكم باليمينه اما بغيرها
 فلا والصحيح انه يعمل له عدم رجوع المأمور على الامر ان المأمور ووكيل بشره ما في ذممة
 الامر بماله ونقد الثمن من مال نفسه وانما يرجع على الامر اذا سلم له ما في ذمته كالمشتري
 انما يؤمر بتسليم الثمن الى الامر اذا سلم الامر ما اشتراه اما اذا لم يسلم فلا ذكر القصد وروى ان
 رب الدين يرجع على المأمور والمأمور يرجع على المدين بقبضه قال قضيت دينك بامر لك
 افلان فانكر كونه مدين فلان وامره وقضاه أيضا والدائن غائب فبرهن المأمور على الدين
 والامر والقضاء يحكم بالكل لان الدائن وان غائب لكنه عنه خصم حاضر فان المدعي على
 الغائب سبب لما يدعي على الحاضر لانه مالم يقض دينه لا يجب له عليه شيء وبينهما اتصال أيضا
 وهو الامر وبعد السببية والاتصال ينتصب خصما ولو قال لاندفع الدين الا بمحضرة فلان ففعل
 بل بمحضرة ضمن كذا في البرازية ولو ادعى الوكيل انه دفع بمحضرة او قال لا تدفع الا بشهود
 فادعى دفعه بشهود وانكر الدائن القبض حلف الوكيل انه دفع بشهود فادعى حلف لم يضمن
 كذا في كافي الحاكم ولو قال ادفعه بشهود فدفع بغيرهم لم يضمن قال في التاترخانية في اواخر
 الفصل الحادي عشر عازيا للخصم نوع آخر فيما اذا حصل التوكيل بشرط ما يجب اعتباره
 وما لا يجب الاصل في هذا النوع ان الموكل اذا شرط على الوكيل شرطا مفيدا من كل وجه بان
 كان ينفقه من كل وجه فانه يجب على الوكيل مراعاة شرطه كده بالنفي أو لم يؤ كده بيبانه
 فيما اذا قال به بخيار فباعه بغير خيار لا يجوز وان شرط في العقد شرطا لا يفيد أصلا بان كان
 لا ينفقه بوجه بل يضره لا يجب على الوكيل مراعاته كده الموكل بالنفي أو لم يؤ كده بيبانه

(المراد بالايضا هنا دفع ما عليه)

لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بلا خصم حاضر اه (قوله بل الشريف وغيره اسوا
 بحر) عن خزانة المفتين (قوله وله) أى لا مدعى عليه الرجوع عن الرضا ولو بعد مدة والتقييد
 باليوم في القضية اتفاقا كما به عليه صاحب البحر (قوله قنية) عبارة الورضى ثم مضى يوم وقال
 لا أرضى لذلك انتهى وذكره في شرح الجمع مع معزيا اليه اقال في البحر والتقييد باليوم اتفاقا
 وانما المقصود ان له الرجوع عن الرضا ما لم يسع القاضى الدعوى لما في القنية - أبضا لو ادعى
 وكيل المدعى عند القاضى ثم أتى بشهود لا يقيمها ولم يرض الخصم أى المدعى عليه بالوكيل ويريد
 ان يخاصم مع الخصم ليس له ذلك بعد سماع الدعوى على أصل أبى حنيفة وفي البرازية
 ولو وكاه بكل حق هو له وبخصوصه في كل حق له ولم يعين الخاصم به والخاصم فيه جاز اه وإذا
 وكاه بقبض كل حق يحدث له والخصوصية فيه جائز امره فانه يدخل فيه الدين والوديعة
 والعارية وكل حق ملكه اما النفقة فن الحقوق التي لا يملكها كذا في الخزانة (قوله ولو
 اختلاف الخ) أى ولا يثبت (قوله ان من يثبت الاشراف) أى شرف نسب أو علم ويلحق بذلك ثبات
 الصلوة والامر او الاغنياء (قوله فالقول لها مطلقا) أى سواء كانت بكرا أو ثيبا لانه الظاهر
 من حالها مخ (قوله فيرسل أمينه) أى القاضى يعفى اذا قبل توكيلها وتوجه عليها الامين يرسل
 أمينه الخ قال في الفتح ثم اذا وكت فلزمها عين بعث الحاكم اليها ثلاثة من العادل يستحلونها
 أحدهم وبشهاد الاخران على عينها أو نكوها وفي أدب القاضى للصدر الشهيدي اذا كان
 المدعى عليه مريضا أو مخدرة وهى التي لم يهره - مداهلها خروج الاضرورة فان كان القاضى
 ماذونا بالاستحلاف بعث نائبه فصل الخصومة هناك وان لم يكن بعث أميناً وشاهدين
 يغرفان المرأة والمرضى فان بعثه - مال الشهدا على اقرار كل منهما أو انكاره مع الامين ليقضاه
 الى القاضى ولا بد للشهادة من المعرفة فاذا شهدا عليها قال الامين كل من يحضر خصمك
 مجلس الحكم فيحضر وكيله ويشهد ان عند القاضى باقراره أو نكوله لتقام البينة على ذلك
 الوكيل ولو توجه عين على أحدهما عرضة الامين عليه فان أبى الخلاف عرضه ثلاثا فاذا نكل
 أمره ان يوكل من يحضر المجلس يشهدا على نكوله بحضوره فاذا شهدا بنكوله حكم القاضى
 عليه بالدعوى بنكوله قال الدرر خسي - هذا اختيار صاحب الكتاب فانه لا يشترط للقضاء
 بالنكول ان يكون على اثر النكول فاما غيره من المشايخ فشرطوه فلا يمكن القضاء بذلك
 النكول فقال بعضهم الامين يحكم عليهم بانكول ثم ينقله الشاهدان الى القاضى مع وكيلهما
 فيعضيه القاضى وقال بعضهم يقول القاضى له - مدعى أتريد حكمكم بينكم بذلك فاذا رضى
 بعث أميناً بالتحكيم الى الخصم يخبره بذلك فاذا رضى بحكمه وحكم فان كان مما لا اختلاف فيه
 نفذ وان كان فيه خلاف توقف على امضاء القاضى والقضاء بالنكول مختلف فيه فاذا امضاء
 نفذ على الكل انتهى (قوله في الوجهين) أى فيما اذا كانت بكرا أو ثيبا لان الظاهر غير
 شاهد لها (قوله غلابل بالظاهر) على جميع المسائل وانظر هل المراد بالشرف العرفى فيدخل
 اغنياء الدنيا فانهم بغناهم مصونات عن الخروج وان لم تكن من نبات العلماء ولا آل البيت
 الظاهر نعم ط (قوله وصح بايقائهما) أى حقوق العباد أى يصح التوكيل بايقاء جميع
 الحقوق واستيفائها الا في الحدود والقصاص لان لكل منهما مباشرة الموكل بنفسه فيملك

بل الشريف وغيره اسوا
 بحر (وله الرجوع عن
 الرضا قبل سماع الحاكم
 الدعوى) لا بعده قنية
 (ولو اختلاف في كون المخدرة
 ان من يثبت الاشراف
 فالقول لها مطلقا) ولو
 ثيبا فيرسل أمينه ليحلفها
 مع شاهدين بحر وأقره
 المصنف (وان من الاوساط
 فالقول لها بالبكر وان)
 هى (من الاسافل فلا
 في الوجهين) علانا الظاهر
 بزازية (و) صح (بانيقائهما)

التوكيل وان لم يؤخرها قبل منه التوكيل اهـ بزيادة من الجوهره (قوله اذ المريض الطالب
 بالتأخير) اما اذا رضى به فلا يكون عدرا (قوله فلو منه فليس بعدر) لانه يخرج به فيجب عن
 الدعوى ثم بعد ادولوه دعيا يدعى ان لم يؤخر دعواه ثم بعد اداه (قوله بزيادة بمضا)
 عبارتها وكونه محبوسا من الاعذار يلزمه توكيله فعلى هذا لو كان الشاهد محبوسا لكان
 يشهد على شهادته قال القاضى ان فى حين القاضى لا يكون عدرا لانه يخرج به حتى
 يشهد ثم بعد دعواه على هذا يمكن ان يقال فى الدعوى ايضا كذلك بان يجب عن الدعوى ثم
 بعد اهـ قلت ولا يخفى انه مفهوم عبارة المصنف وهى ان يستعمل عدله بل واقعة فى كلام
 غيره والمفاهيم حجة بل صرح به فى الفتح حيث قال ولو كان الموكل محبوسا فعلى وجهين
 ان كان فى حبس هذا القاضى لا يقبل التوكيل بل الرضا لان القاضى يخرج من الحبس
 لخاصته ثم بعد دعواه وان كان فى حبس الوالى ولا يمكنه من الخروج والخصوصية يقبل منه التوكيل
 اهـ (أقول) وفى زماننا لا يمنع الوالى من حبس فى محبسه من الخروج والخصوصية له وعليه
 عند القاضى بل يخرج مع محافظ فى كل وقت طلبه القاضى ويعود للحبس على انه صار للحبس
 واحدا (قوله) ولا يحسن الدعوى بان دعاه لم القاضى انه عاجز عن بيان الخصوصية بثبوت
 (قوله خاتمة) عبارتها ويجوز للمرافعة ان تترك كل وهى التى لم تخط الرجل بكرا كانت
 أو ثيبا كذا ذكر أبو بكر الرازى وعليه الفتوى وكذا ادعاء لم القاضى ان الموكل عاجز عن
 البيان فى الخصوصية بنفسه يقبل منه التوكيل * (نقطة) يلزم التوكيل اذا كان الموكل
 حاضرا مع الوكيل فى المجلس وطريق اثبات الوكالة بالخصوصية ان يشهد له او بان على
 غريم الموكل سواء كان منكر الوكيل او مقرها اليتمه دى الى غيره كفى الغرافة ولا تقبل
 الشهادة على المال حتى تثبت الوكالة وفى القنية لا تقبل من الوكيل بالخصوصية بينة على وكالته
 من غيره خصم حاضر ولو قضى به اصح لانه قضاء فى الخلف اهـ قال قاضيان وكالته بقبض
 فاقرا المديون بوكالته وانكر الدين فبرهن عليه الوكيل لا يقبل اذا بينة لا تقبل الاعلى خصم
 وباقرار المديون لم تثبت الوكالة فلم يكن خصما لا ترى انه لو اقر بالوكالة فقال الوكيل انى
 ابرهن على وكالتي بخافة ان يحضر الطالب وينكر الوكيل لا تقبل بينته ولو قامت على المقر وكذا
 وصى اقر المديون بوصايته وانكر الدين فثبت الوصى وصايته بينة تقبل وكذا من ادعى
 دين على الميت واحضر وادنا فاقرا الوارث بالدين فقال المدعى انا اثبت بينة فبرهن يقبل بل نور
 العين وفى التمتع فى ملك كتب فيه اقر زيد وجماعة من أهالى قرية كذا فز يد بالاصالة من
 نفسه وبالوكالة عن جماعة آخرتين من أهل القرية بشهادة فلان وفلان والجماعة الاولون
 عن أنفسهم ان عليهم وعلى الموكلين التزوم بما قدره من الدراهم كذا وما جلا الى كذا وما صدر
 ذلك لدى حاكم شرعى لم يثبت التوكيل المزبور له فيه وجه خصم شرعى ثم حل الاجل وطالب
 عمر والمبلغ من الاصل والموكلين وهم يجهلون التوكيل فى ذلك فكيف الحكم فاجاب حيث
 انكر والتوكيل المذكور على الوجه المزبور فلا عبرة بمضمون الصك المرقوم فى ثبوت
 التوكيل بل لابد من اثباته بوجهه الشرعى والخالف هذه واقعة فعلى اعلم ثم قال بعد كلام
 ولا عبرة بشهادة وشهود الوكيل كونه فى غيره وجه خصم قال فى الكافى فى كتاب الشهادات

اذ المريض الطالب بالتأخير
 بجر (أو محبوسا من غيره)
 حاكم هذه (الخصوصية)
 فلو منه فليس بعدر بزيادة
 بزيادة (أو لا يحسن الدعوى)
 خاتمة (لا) يكون من
 الاعذار (ان كان) الموكل
 شريفا لخاصته من دونه

السفر أمر باطنى فلا بد من دليلها وهو ما نصه مدبى الخصم بها أو القربة الظاهرة ولا يقبل قوله انى أريد السفر لئلا يكن القاضى ينظر فى حاله وفى عدته فانما لا تختفى هيئته من يسافر كذا ذكره الشارح وفى البرازية وان قال أخرج بالقافلة الفلانية سألهم عنه كفى فسخ الاجارة اه وفى خزانة المفتين وان كذبه الخصم فى ارادته السفر بحقه القاضى بالله انك تريد السفر اه والمتأخرون من أصحابنا اختاروا الفتوى ان القاضى ان علم التعنت من ابائه من قبول التوكيل لا يمكنه من ذلك وان علم من الموكل قصد الاضرار بالخصم لا يقبل منه التوكيل الا برضاه فتقول الشارح به مدوى كفى قوله اذا أريد السفر محمول على ما اذا صدقه الخصم (قوله أو مخدرة) فانه يلزم التوكيل منها كما قاله الامام الكبير أبو بكر الجصاص أحمد بن على الرازى لانم الواحد حضرت لم تستطع ان تنطق بحقه الحيثام فيلزم توكيله أو بضييع حقه اقال المصنف وهذا شئ استحسنه المتأخرون يعنى أفعال على ظاهر اطلاق الاصل وغیره عن ابى حنيفة لافرق بين البكر والشيب المخدرة والبرزة والفتوى على ما اختاروه من ذلك وحديثه قد فسخه مص الامام الرازى ثم تعميم المتأخرين ليس الا فائدة انه المبتدئ بقوله بضع ذلك وتبعوه كذا فى الفسخ والمخدرة لغة من الخدر كالأخدار والتخدير بفتح الخاء الزام البنت الخدر بكسر الخاء وهو سريع الدجارية فى ناحية البيت وهى مخدورة ومخدرة وفى الشرع هى التى لم تجر عادتها بالبروز ومخالطة الرجال قال الحلوانى والتى تخرج فى حوائجها برزة وذ كرفى الهامة فى نفسه يرها عن البرزوى انما التى لا يراها غير المهام من الرجال أما التى جليت على المنصة فراها الرجال لا تكون مخدرة قال فى الفسخ وليس هذا بحق بل ما ذكره المصنف من قوله وهى التى لم تجر عادتها بالبروز فاما حديث المنصة فقد يكون عادة للعوام فيفعله بها أو لدها تم لم يرد لها برزوز ومخالطة فى قضاء حوائجها بل يفعله لها غير الزم توكيلها الان فى الزامها بالجواب تضييع حقهها وهذا شئ استحسنه المتأخرون وعلمه الفتوى ثم اذا وكلت فلزمها بين بعث الحاكم اليها ثلاثة من العدول يستعملونها أحدهم ويشهد الآخران على يمينها أو نكرواها اه (قوله لم تخاط الرجال) أى لغير حاجة لأن الخروج للحاجة التى لا تخرج عن التخدير يلزمه مخالطة الرجال غالبا والخروج للحاجة لا يقدح فى تخديرها ما لم يكتم بان تخرج لغير حاجة برززية وفيها التى تخرج الى حوائجها والحمام مخدرة اذا لم تخاط الرجال على ما ذكره فى الفتوى وكلام الحلوانى هذا محمول على مخالطة الرجال اه وليس للطالب مخاصمة مع زوجها ولا يمكن لا يمنع الزوج من الخصومة مع وكيل امرائه أو معها كذا فى خزانة المفتين ولو اختلفا فى كونها مخدرة فان كانت من نبات الاشرف فالقول لها بكذا أو شيئا لانه الظاهر من حالها وفى الاوساط قولها لو بكرى وفى الاسافل لا يقبل قولها فى الوجهين كذا فى البحر ومثله فى البرازية وسما فى كلام المصنف قريبا (قوله كما مر) أى فى باب الشهادة على الشهادة من انما التى لا تخاط الرجال وان خرجت للحاجة وحمام (قوله أو حائضا أو نفساء الخ) قال فى خزانة المفتين ومن الاعذار الحائض أو النفاس اذا كان القاضى يقضى فى المسجد وهذه المسئلة على وجهين اما ان تكون طالبة أو مطلوبة فان كانت طالبة قبل منها التوكيل وان كانت مطلوبة ان أخرها الطالب حتى يخرج القاضى من المسجد لا يقبل منها التوكيل بغير رضا الخصم الطالب لانه لا عذر لها الى

(أو مخدرة) لم تخاط الرجال
كما مر (أو حائضا) أو نفساء
(والحاكم بالمسجد)

قوله لم كذا بالاصل والمعلم
ثم ان لم يامل اه مصنف

التعت في الابعاء عن قبول التوكيل لا يمكنه من ذلك وان علم من الموكل قصد الاضرار لنفسه
 بالجيل كما هو مريض وكلاه المحكمة لا يقبل منه التوكيل الا برضاه وهو اخبرنا عن نفس الائمة
 السرخسي كذا في السكا في ونحوه في الزياحي وزاد في معراج الدراية وبه أخذ الصغار وقال
 الامام السرخسي اذا علم القاضي التعت من المدعي في اداء التوكيل يفتي بالقبول بغير رضاه
 وهو الصحيح وفي الخلاصة قال نعم الائمة الحلواني في أدب القاضي المقتى بخبري هذه المسئلة
 ان شاء الله تعالى يقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان شاء الله تعالى بقوله ما ونحن نفق ان الرأي الى
 القاضي اهـ هـ ذاق قضائهم لما علموا من أحوالهم من من الصلاح والدين اما قضاء زماتة افلا
 بلاظنون ما قالوه يفتي بل قصدهم حصول المحصول ولو علموا من التوكيل التزوير والاضرار
 في الدعوى وفي غاية البيان الاولى ان لا يجتمع مجلس الخصومة بنفسه عندنا وعند العامة
 وقال البعض الاولى ان يجتمع بنفسه لان الامتناع من الحضور الى مجلس القاضي من
 علامات المناققين والجواب الرد من المناققين والاجابة من المؤمنين اعتقادا اهـ وفي خزنة
 المقتين واذا واكله بالخصومة عنه القاضي فلان كان لاو كبل ان يجتمع الى قاض آخر ولو
 واكله بالخصومة الى فلان الفقيه لم يكن له ان يجتمع الى فقيه آخر اهـ (أقول) وكان وجهه
 انه جعل هذا الفقيه به كما فلا يكون الاخر كما يدون أمره بخلاف القاضي الاخر فان
 ولايته ثابتة وان لم يأمر تأمل (قوله) الا ان يكون الموكل مريضا أي فيلزم التوكيل من غير
 رضا الخصم ووجه لزوم التوكيل بل لا توقف على رضا الخصم اذا وجد عذر من مرض
 ونحوه أن جواب خصمه حينئذ غير مستحق عليه أبو السعود (قوله) لا يمكنه حضور مجلس
 الحكم بقرينه) سواء كان مدعيا أو مدعى عليه وان قدر على الخصومة على ظهر دابة أو انسان
 فان زاد مرضه بذلك لزم توكيله فان لم يزد فالصحيح لزومه برأيه وفي الجوهره اما المريض
 الذي لا يمكنه المرض من الحضور فهو كالصحيح اهـ فالمفهوم فيه تفصيل ط السكت في الشئ
 ومنه لا يمكنه بلزم منه بالارضاء وان كان لا يزيد الر كواب مرضا في الاصح وظاهره المخالفة
 لما في البرازية ووجه المخالفة ما ذكره السيد الجوى حيث قال وظاهره انه لو لم يزد مرضه
 بالر كواب لا يصح توكيله قلت هذا الظاهر انما يثبت لو كان المراد بالصحيح ما قابل القاسد ولا يتعين
 ان يحتمل ان يراد به ما قابل الاصح وعليه فلا اختلاف الا ترى الى ما ذكره في العناية في بحث
 الاختلاف بين الرازي والكرخي فيما اذا اختلف الزوجان في المهر فانهم لا يتصالحان في الوجوه
 كلها أي فيما اذا اشهد مهر المثل له أو لها أو لم يشهدوا احد منهما واختلف شراح الهداية
 في الترجيح ففي النهاية ذكر ان قول الرازي أصح وغيره من الشارحين ذكر ان قول الكرخي
 هو الصحيح فقال في العناية ان أرادوا بقولهم هو الصحيح ان غيره يجوز ان يكون أصح فلا كلام
 وان أرادوا ان غيره فاسد فالحق ما قاله في النهاية الخ (قوله) أو غابا بمدقة (قوله) قديمه السقر
 لان مادونهما كالحاضر كذا في الجوهره وفي المحبط ان كان الموكل مريضا أو مسافرا فالتوكيل
 منه لا يلزم بدون رضا الخصم بل يقال له مدعى ان ثبت جواب خصمك فاصبر حتى يرتفع
 العذر وان لم يصبر فسيبلك الرضا بالتوكيل فاذا برضى لزمه التوكيل برضاه في ظاهر الرواية
 اهـ وهو خاص بتوكيل المدعي كما لا يخفى بمر (قوله) أو مردياله الخ قال في البهروارادة

(الا ان يكون) الموكل
 (مريضا) لا يمكنه
 حضور مجلس الحكم
 بقرينه ابن كمال (أو غابا)
 مدقة أو مردياله (ويكفي
 قوله) أنا أريد السفر ابن كمال

اه وتما فيه (قوله برضا الخصم) أطلق فيه فعمل الطالب والمطلوب كما فعلهما الموكل
 والشريف والوضيع قال الامام قاضيان التوكيل بالخصومة لا يجوز عند أبي حنيفة سواء
 كان التوكيل من قبل الطالب أو من قبل المطلوب اه قال في البرزبة وأصله ان التوكيل
 بالارضا للخصم من الصحيح المقيم طالبا كان أو مطلوبا وضيعة أو شربا اذ لم يكن الموكل
 حاضرا في مجلس الحكم لا يصح عنده الامام أى لا يجزى برخصه على قبول الوكالة وعندهما
 والشافعي يصح أى يجزى على قبوله وبه أفق الفقيه وقال العتابي وهذا هو المختار وبه أخذ
 الصغار انتهى وباقى تمامه (أقول) وبقول أبي حنيفة أفق الرمي قائلا وعليه المتون واختاره
 غير واحد والمحجوبى والنسبى وصدر الشريعة وأبو الفضل الماعلى ورجح دليله فى كل مصنف فلو لم
 العمل به ولا سيما فى هذا الزمان القاسد كفى الخيرة (أقول) لكن العمل الآن على صحة التوكيل
 وان لم يرض به الخصم وبه صدر أمر السلطان نصره الرحمن كما فى ١٥١٦ من المجلة (قوله
 وجوزاه بالارضاء) قال فى الهداية ولا خلاف فى الجواز وإنما الخلاف فى اللزوم ومعناه انه اذا
 وكل من غير رضاه لم يرتد برده ولا فائدة أبى حنيفة نعم وعندهما لا يجزى فعلى هذا يكون قوله
 لا يجوز التوكيل بالخصومة البرضا للخصم مجازا لقوله ولا يلزم ذكر الجواز وأراد اللزوم فان
 الجواز لازم للزوم فيكون ذكر اللزوم وأراد اللزوم وفيه نظرا لانا لم نعلم ان الجواز لازم للزوم
 عرف ذلك فى أصول الفقه سائما لم يكن ذلك ليس بمجاز والحق ان قوله لا يجوز التوكيل بالخصومة
 البرضا للخصم فى قوة قولنا التوكيل بالخصومة غير لازم بل ان رضى به الخصم صح والا فلا
 حاجة الى قوله ولا خلاف فى الجواز والى التوجيه يجعله مجازا اه ان التوكيل نصرف فى
 خاص حقه أى فى حق الموكل وهذا لانه وكاهما بالجواب أو بالخصومة وكلاهما حق الموكل
 فاذا كان كذلك فلا يتوقف على رضا غيره كالتوكيل بتقاضى الديون أى بقبض الديون لانه وكاه
 بالجواب والخصومة لدفع الخصم عن نفسه وذلك حقه لا محالة والتصرف فى خاص حقه
 لا يتوقف على رضا غيره كالتوكيل بالتقاضى أى بقبض الديون وإيقائهم والابى حنيفة رحمه الله
 تعالى انالان لم انه تصرف فى خاص حقه فان الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستحضره فى
 مجلس القاضى والناس يتقانون فى الخصومة وفى جوابها فرب انسان يصور الباطل بصورة
 الحق ورب انسان لا يمكنه تمسكه الحق على وجهه فيجتمل ان التوكيل عن له حذق فى الخصومات
 فيتمتع بذلك الخصم فيتمتع طرأه والمحقق لا يكون خالصا له سائما لخلوصه له لكن تصرف
 الانسان فى خاص حقه انما يصح اذا لم يتضرر به غيره وهما ليس كذلك لان الناس متقانون
 فى الخصومة فلو قلنا يلزمه أى التوكيل بالخصومة لمتضرر به الخصم فيتمتع على رضاه
 كالعبد المستترك اذا كاتبه أحد الشريكين فى فاته المتوقف على رضا الآخر وان كان تصرفا فى
 خاص حقه لمكان ضرر الشريكين الآخر بين ان يرضى به وبين ان يفسخه دفعا للضرر عنده
 فيتمتع بين القضاء والفسخ وعلى هذا فاذا كانت الوكالة برضا للخصم كانت لازمة بالاتفاق
 فلا ترتد برضا للخصم ويلزمه الحضور والجواب بخصومة التوكيل واذا كانت بالارضاء صححت
 وان كان يقبل عند الامام الارتداد برده ولا يلزمه الحضور والجواب بخصومة التوكيل كما
 فى الشروح (قوله والمختار للفتوى) فهو بضمه للعلم أى القاضى بحيث انه اذا علم من الخصم

برضا الخصم وجوزاه
 بالارضاء وبه قالت الثلاثة
 وعليه فتوى أبى الليث وغيره
 واختاره العتابي ومجته
 فى النهاية والمختار للفتوى
 فهو بضمه للعلم كما در

الرسالة يقع القرض للاداء ولو خرج الوكالة بان اضافته الى نفسه يقع لو كبل وله منعه من امره
 (يقول الحقير) انما يجوز التوكيل بالاستعارة ارض غنائنا لا يحمل فيه العقد الوكالة وقد اطال
 شرح الهداية الكلام في هذا المقام وفي زمان ندرسي كنت كتبت في هذا المجتهد رسالة
 طويلة الذبول لطيفة بحيث قبلها كثير من الفحول وحاصلها ان محل العقد فيه عبارة
 الموكل كافي التوكيل بالانكاح ونحوه مما يكون فيه التوكيل سفيرا محضا فلا بأس أصلا
 بان تسمى الرسالة بالاستعارة ارض وكالة كما تسمى الرسالة بالانكاح ونحوه وكالة ويؤيد
 ما ذكرناه ما قال الامام الكاشاني في البدائع ويجوز التوكيل في الاستعارة ارض والقرض
 وما قال الامام الزيلعي أيضا في شرح الكنز وعند أبي يوسف ان التوكيل بالاستعارة ارض
 جائز لا يقال لو كان وكالة لمادفع للموكل فيما اذا اضافته الى نفسه لاننا نقول حال الوكالة باشرائه
 أيضا كذلك لان التوكيل بشرامتي لا بعينه اذ انشأه يكون هو له الا ان ينوي الشراء او كاله
 اذ العقد الى دراهم موكله كما ذكره في الهداية وغيره والله تعالى اعلم انتهى (قوله بكل)
 متعلق بقول الماتن أول الباب التوكيل صحيح أي التوكيل صحيح بكل شيء مباشره الموكل ولما
 ورد عليه التوكيل فانه ليس له ان يوكل غيره مع انه يباشر بنفسه دفعه الشارح بقوله لنفسه
 (قوله لنفسه) جواب عما يقال ان التوكيل يملك التصرف فيما وكل فيه مع انه لا يملك التوكيل
 الا بتفويض أو نص وحاصل الجواب ان التوكيل يملك التصرف لغيره لان نفسه ح فان قلت
 انه يوكل باذن مع انه لا يصدق عليه التعريف يجب بان ياذن صار التوكيل الثاني
 وكلا عن الموكل الاول والموكل الاول يباشر بنفسه وأورد على هذا القيد الاب والوصي اذا
 وكلا في مال العبي فانه يصح مع انهما يتصرفان فيه لغيرهما افرجع ويرد عليه الاستعارة ارض
 فانه يجوز ان يباشره لنفسه لا لغيره ولا يجوز ان يوكل فيه غيره كما تقدم بيانه مفصلا والجواب
 ان عقد القرض لا يقيد الملك بغيره بل لا بد من القبض أيضا فلو صح التوكيل به لكان توكيلا
 بقبض مالم يملك الموكل وهو لا يجوز وفي معنى المفتي بشكل على الاصل المذكور انه لا يجوز
 توكيل الاب انه يزوج بنته الصغيرة باقل من مهر المثل كافي القنية (أقول) لا اشكال فانه لم يوكله
 بان يزوجه باقل من مهر مثاها وانما وكاله بتزويجها فزوجه باقل من مهر مثاها كما هو صريح
 عبارة القنية فتأمل وأورد أيضا ان المأذون بالانكاح يباشره لنفسه ومع ذلك ليس له ان يوكل
 غيره وأجيب بانه وكيل عن سيده في العقد (قوله فشمع الخصومة) تفريع على قوله بكل
 ما يباشره وهو أولى من قول الكنز بكل ما يدعه اشمعه العقد وغيره كالخصومة والقبض كما
 في البحر (قوله فصيح بخصومة) هي في اللغة الجدل والخهم الخصام والجمع خصوم وقد يكون
 للجمع والالتين والمؤنث وفي الشرع الجواب نعم أولا وفسره في الجوهرية بالدعوى الصحيحة
 أو الجواب الصريح (قوله في حقوق العباد) نعم بعضهم ما يوجبها كافي البحر وفيه عن
 منية المفتي ولو وكاله في الخصومة لعله لا عليه فله اثبات مال له وكل فلو اراد المدعي عليه الدفع لم
 يسع واذ اثبت الحق على الموكل لم يلزمه ولا يحبس عليه ولو كان وكيلا عاملا لم تنتظم الامر
 بالاداء ولا الضمان فالجواب انها تخصص بخصيص الموكل وتعمم بتعميمه ولا يقبل من
 التوكيل بيته على وكالته من غير خصم حاضر ولو قضى به اصح لانه قضاء في مختلف فيه وفيه عن
 البرازية ولو وكاله بكل حق هو له وبخصومته في كل حق له ولم يعين الخاص به والخاص فيه جاز

(بكل ما يباشره) الموكل
 (بنفسه) لنفسه فشمع
 الخصومة فلا يقال
 (فصيح بخصومة في حقوق
 العباد)

و يقصده (أي البيوع) احتراماً عن بيع الهازل والمكره كما ذكره صاحب الهداية قال يعقوب
باشا بعد كلامه الأولي ان قوله و يقصده تا كيداً وله بعدد والعطف عطف تفسير لانه بالقصد يعلم
كمال الاستدلال لا يخفى فليتأمل (قوله تبعه لا يكتز) مفعول لأجله عالم لم يقل أو حال من غاعله أي
حال كونه تابعاً لا يكتز في عدم القول أشار بهذا إلى ما وقع في الهداية وغيره من زيادة انما هو
للاحتراز عن بيع المكره والهازل فانه لا يقع عن الآخر قال في البصر هذا خارج عن المقصود
لان الكلام في صحة التوكيل وهذا في صحة بيع الوكيل فلذا ترك المصنف اه وهذا معنى
قول الشارح هنا تبعه لا يكتز أي تابعه لا يكتز في تركه هذا القول (قوله ثم ذكر ضابط الموكل فيه)
أي ما ذكره المصنف ضابطاً لاحد فلا يرد عليه ان المسلم لا يملك بيع النخل ويملك تعليق الذي به
لان ابطال القواعد باطل الطرد لا العكس ولا يبطل طرده عدم توكيل الذي من باب بيع
خبره وهو يملك لانه يملك التوصل به بتوكيل الذي به فصدق الضابط لانه لم يقل كل عقد يملكه
يملك توكيل كل أحد به بل التوصل به في الجملة وانما يرد عليه توكيل الوكيل بلاذن ونعيم
فانه يملك العقد الذي وكل به ولا يملك التوكيل واجابوا بان المراد نفسه لكان يرد عليه الاب
والجد يملك كان شراً مال ولده المغير ولا يملك التوكيل به كافي السراج وفي التبيين قبيل
الغصب انه يصح فلا يرد قال شيخنا ثم ظهر لي تسليم الورود وانه لا يخالفه بين ما في السراج
والتبيين وذلك ان ما في السراج من انه لا يملك تلك مال ولده بالتوكيل بشرائه أي قصد او ما في
التبيين انما يملك تلك لكونه في ضمن التوكيل يبيعه تلك الشرا من وكاه بالبيع اه بان
قال الاب لشخص وكانت بيع عبد ابني منى ويرد عليه الاستقراض أضافه يباشر بنفسه
لنفسه ولا يملك التوكيل به فيقع للوكيل والجواب منع عدم صحته به ما في الحاشية ان وكل
بالاستقراض فان أضاف الوكيل الاستقراض الى الموكل كان للموكل والا كان للوكيل اه
وفي البرازية استقرض منه ألفاً وأمره ان يعطيه رسولاه فلانا وزعم المقرض الاعطاء وافر
الرسول أي بالقبض وانكر المقرض دفع المقرض لا يلزم المستقرض شيء اه وهل يلزم
الرسول الجواب لا لانه أمين يقبل قوله في حق برائة نفسه لا في لزوم الدين ذممة المستقرض
كرسول المدين بالدين الى الدائن اذا أنكر وصوله اليه وادعى الرسول ايصاله اليه يقبل قوله في
حق برائة نفسه لا في حق الدين نامل ثم قال بعد ذلك التوكيل بالاقتراض بالاستقراض وفي
القنية التوكيل بالاستقراض لا يصح والتوكيل بقبض القرض يصح بان يقول لرجل
أقرضني ثم يوكل رجلاً بقبضه يصح اه قال في الحواشي البيعة وبيعة ولا يرد الاستقراض لان
محل العقد من شرطه وليس بوجود في التوكيل بالاستقراض لان الدراهم التي يستقرضها
الوكيل ملك المقرض والامر بالتصرف في ملك الغير باطل وهذا من باب التخلف لما منع وقيد
عدم المانع في الاحكام الكلية غير لازم وعن أبي يوسف ان التوكيل بالاستقراض جائز فعلى
هذا لا نقض به على مذهبه فليتأمل اه قال في أواخر الفصل التاسع والعشرين من نور
العين برمن جف بعث رجلاً يستقرضه فاقرضه فضاغ في يده فلو قال أقرض للمرسل ضمن
مرسله ولو قال أقرضني للمرسل ضمن رسوله والحاصل ان التوكيل بالاقتراض جائز لا
بالاستقراض والرفق بالاسم ففرض تجاوز ولو أخرج وكتب بالاستقراض كلامه مخرج

ويقصده تبعه لا يكتز
ثم ذكر ضابط الموكل فيه
فقال

حال أو مؤجل فبإيجابه ولزمته العهدة وإن كان وكيلًا بالشراء فإن كان يفتن مؤجل
 لا تلزمه العهدة قياسًا واستحسانًا وإن لم يكن العهدة على الآخر حتى أن البائع يطالب الآخر
 بالفتن دون الصبي وإن وكله بالشراء يفتن حال فالتقاضي لا تلزمه العهدة وفي الاستحسان
 تلزمه انتهى قال في الجرد قوله أي صاحب المكتزان لم يكن محجورًا شال للعر الذي لم يحجر
 عليه أسبقه والعبد المأذون والصبي المأذون ولم يذ كر شأرحو الهداية المحجور وعليه بالسفهاء
 وانما زدت هذا لدخوله تحت المحجور وعليه في كلامهم وأقول قاضيان في الحجران المحجور وعليه
 بالسفهاء بمنزلة الصبي إلا في أربعة فلا تلزمه عهدة كهو وظاهر كلام المصنف أن العهدة على
 المأذون مطلقا وفصل في الذخيرة بين أن يكون وكيلًا بالبائع فالتعهد عليه سواء باع يفتن
 حال أو مؤجل وبين أن يكون وكيلًا بالشراء فإن كان يفتن مؤجل فهي على الموكل لأنه في معنى
 الكفالة وإن كان يفتن حال فهي على الوكيل لكونه ضمانا يفتن اه وخالف في الإيضاح فيها
 إذا اشترى يفتن مؤجل فجعل الشراء له لا للموكل لأن الشراء للموكل والعهدة عليه كما
 في الذخيرة وإيضاحه في الشرح أي الزايحي وقيد بقوله أن لم يكن محجورًا لأن المحجور يتعلق
 الحقوق بموكله كالرسول والقاضي وأمينه ولو قبضه مع هذا صح قبضه لأنه هو العاقد فكان
 أصلا فيه وانتفاء اللزوم لا يدل على انتفاء الجواز ثم العبد إذا أعتق تلزمه تلك العهدة والصبي
 إذا بلغ لا تلزمه لأن المانع المولى مع أهليته وقد زال وفي الصبي حتى نفسه ولا يزول بالبلوغ
 ولو وقع التنازع في كونه محجورًا أو مأذونا حال كونه وكيلًا لم أره وفي الثانية من الحجر عهدة
 الشترى من رجل شيئا فقال البائع لأسلم اليك المبيع لأنك محجور وقال العبد أنا مأذون كان
 القول قول العبد فإن أقام البائع بينة على أن العبد أقراه محجور قبل أن يتقدم إلى القضاء
 بعد الشراء لم تقبل بينته ثم قال عبد باع من رجل شيئا ثم قال هذا الذي بعته لك مولاي وأنا
 محجور وقال المشتري بل أنت مأذون كان القول قول المشتري ولا يقبل قول العبد اه
 وحاصلهما أن القول لمن يدعى الأذن لأن الأصل النفاذ وأما ما يدل عليه ومن هنا يقع
 الفرق بينهما أو بين ما إذا كان وكيلًا فإن النفاذ حاصل بدون الأذن ولزوم العهدة بشئ آخر
 فينبغي أن يقبل قول العبد أنه محجور وعليه امتتنى العهدة عنه اه (قوله محجورًا) صفة لهما
 وهو من باب التنازع يعني بأن يكون كل واحد منهما محجورًا أو فردًا بالعطف باو والاولى بالواو
 قال في الإصلاح وصبيًا وعبدًا محجورين وقد منعا عن ابن الكمال أنه قال وأما على قول الامام
 فالشرط أن يكون الموكيل حاصلًا بعينه كوكيل والعبد المحجور والصبي لا يمكن
 التصرف فكيف يصح توكيلهما ويجاب بأن العبد عاك التصرف كمال أهليته وانما يمنع
 لأنه لا مال له وتصرفه واقع في مال مولاه فتوقف على إذن المولى لأنه لا يتصرف في ماله بدون
 إذنه فإذا كان من أهل التصرف جاز توكيله ولا ترجع الحقوق اليه اثلا بضر به مولاه
 وكذا الصبي من أهل التصرف بصحة عبارته ووجود عقله لأنه يتمتع ذلك لقصور رأيه خشية
 أن يضر بنفسه فجاز أن يباشر العقد بغيره برأي ذلك الموكل ولا ترجع الحقوق اليه كذلك وفي
 الشتمى وعن أبي يوسف أن المشتري إذا لم يعلم بحال البائع ثم علم أنه صبي محجور أو عبد محجور رله
 خيار الفسخ وإن كانا مأذونين لزمهما الفتن ورجعاه على الآخر استحسانا (قوله فإذا لم يقل

ولو صبيًا أو عبدًا محجورًا
 لا ينبغي أن الكلام الآن
 في صحة الوكالة لا في صحة
 بيع الوكيل فلذا لم يقل

ذكره ابن الكمال لكن نظره فيه في البحر بأنه لا حاجة الى اشتراط عقليته الغيب الفاحش من
 اليسير بل وازيد الوكيل عند الامام بما قل وكثر ثم ان قيده عليه ان لا يبيعه بغيب فاحش اشترط
 اه واعترضه في المنع بقوله ليس ما ذكر من النظر وانما موقعه لان التعريف انما هو للصبى
 العاقل وهو المميز مطلقا كما ذكره المحققون في تعريفه لا بالنظر الى خصوص الوكيل كانه حتى
 يحتاج الى ذكره هذا النظر والجواب عنه اه ويرد عليه ما في البيهقيية حيث قال قوله
 ويعرف الغيب اليسير من الفاحش كذا في اكثر الكتب وهو مشكل لانهم اتفقوا على ان
 توكيل الصبي العاقل صحيح وقرى الغيب اليسير من الفاحش مما لا يطالع عليه أحد الا بعد
 الاشتغال بعلم الفقه فلا وجه لصحة اشتراطه في صحة التوكيل كما لا يخفى اه ولا يخفى عليك
 انه حيث كان تعريف الصبي العاقل ما خوذ فيه معرفة الغيب الفاحش من اليسير كان شرطاً
 في الوكالة أيضاً ثم كان الظاهر أن يقول الابعد الاشتغال بالصبي مع الشراء ومعرفة أثمان
 المبيعات لانه ليس المراد أن يعرف ما حده الفقهاء ل أن يعرف ان هذا الشيء قيمته كذا وأنه
 لو اشتتراه أو باعه به كذا يكون مغبونا تأمل وعلى كل فاشترط معرفة الغيب مشكل فقد
 يكون الرجل من أعدل الناس وأذكاهم ويغيب في بعض الاشياء لعدم وقوفه على مقدار قيمة
 مثله او لم ير ادهم اشتراط ذلك فيما تكون قيمته معروفة مشهورة وانظر ما يأتي عنه في قوله
 وتبين شرأوه بمثل القيمة ثم رأيت في الحواشي السعدية قال ما نصه قوله مما لا يطالع عليه أحد الخ
 ممنوع فان ترى كثيراً من الصبيان يعرف ذلك من غير اشتغال بعلم الفقه بل بالسماع من الثقات
 وكثرة المباشرة بالعام لا تفتقر قديماً التمكن من الشيء مقام ذلك النقص كما سبق في مباحث
 عدم قبول شهادة الاعشى في هذا الكتاب وأما فيما نحن فيه فالتمكن من المعرفة بالعقل وذلك
 موجود في الصبي الذي كلاً منافيه فليتأمل اه قلت والظاهر ان مرادهم ان يعرف ان
 الخصة فيه قيمته عشرة مثلاً غيب فاحش وان الواحد قيمه ايسر فان من لم يدرك الفرق بينهما غير
 عاقل كصبي دفع له رجل كعباً وأخذ من قومه فاذا فرح به ولا يعرف انه مغبون في ذلك لا يصح
 نصرته أصلاً وقد منعنا عن البصر ما يرجع الى الوكيل العقل فلا يصح توكيل المجنون وصبي
 لا يعقل الخ وصرح بعبارة المصنف وغيره يدل على عدم صحة توكيل المجنون لكن في المتقدم
 ولو وكل مجنوناً بطلاق امرأته فقبول الوكالة في حال جنونه ثم أفاق فهو على وكالته لان الافاقه
 تزيد التمكن من التصرف ولا تزال الثابت قلت وفيه بحث لان قبول المجنون لغوف لم يثبت
 اه قلت بؤيده هذا البحث ان هذا الفرع مخالف للامتنون التي هي معقود المذهب وان
 أريد به من يعقل البيع والشراء كما ذكرناه هذا ليس بمجنون بل كصبي محجور وفي الواقعات
 الحسامية الوكيل اذا اختلط عقله بشرب نبيذ ويعرف الشراء والقبض جاز على الموكل
 شرأوه ولو اختلط ببيع ويعرف الشراء لم يجز وهو كالمعتوه اه قال المقدسي يشكل نفاذ
 نصرته على الموكل لاننا لمناه معاملة الصحيح فجزاه ولا ذنب للموكل حتى يصرف الزجر له
 ويعامل عليه فيفاد فعل الوكيل المذكور عليه ثم رأيت بحثي هذا منقولاً قال قاضيها ان
 أبي سليمان الجوزجاني قال يجوز على الموكل وقال غيره لا يسرى عليه وعلى ما ذكرته فليراجع
 اه قال في جامع أحكام الصغار فان كان الصبي ما ذونا في التجارة فصار وكيله بالبيع بمن

وارد أيضا على ما قدمه ابن كمال من ان الشرط ان يكون التوكيل حاصلًا بما يملكه الوكيل فان
الوكيل يملك المصدقة ونحوها اذا كان بالاعاقلة ولا يصح توكيل الصبي في ذلك والجواب عن
الثاني بان الوكيل يملك التصرف في ذلك من مال نفسه لا من مال غيره الا باذنه ولا يصح اذن
الصبي في ذلك لقصور تمام عقله بخلاف بيع الخمر والخنزير فان الذي يملكه بماله نفسه وبمال
غيره باذنه والعاقلة البالغ يصح اذنه في ذلك باسقاط حقه عن الخمر والخنزير لا يرى ان له اوراق
الخمر ويسبب الخنزير فكذلك ان يسقط حقه للذي في تصرف الذي يولايه نفسه لان الحقوقي
ترجع اليه وهو العاقد حقيقة فحينئذ ينبغي ان يقال بما يملكه الوكيل مع صحة التقويض من
الاصيل تامل رستي (قوله بنحو طلاق) لان فيه الزام المهر أو بعضه والزامه النفقة في العدة
وغير ذلك (قوله وعتاق وهدية ومصدقة) تقدم اتفاقان هذا ضار بالنظر الى وجه اكتساب المال
ظاهر وان كان نافعا في نفس الامر الخ (قوله بلا اذن وليه) متعلق بصح (قوله ان ما دوننا) أي
ان كان الصبي الموكل ما دوننا (قوله ولا يصح توكيل عبد) مضاف لقاعله (قوله وتوقف توكيل
مرتد) أي اذا وکل المرتد - لا توقف واماجله وكيلا فلا توقف فيه - وهذا اذا كان بمبادلة
مال بمال أو عتق - تبرع بناء على توقف تصرفه فيه عند الامام وينفذ منه درهمان فيصح توكيله
واما في النكاح والشهادة فلا يصح منه اتفاقا فلا يصح توكيله فيه - واما ما يعمد المساءة
وهو المفوضة والولاية معدية وهي التصرف على ولده الصغير فيوقف اتفاقا فان توقف توكيله
فيه اتفاقا قال في الجرم وما يرجع الى الوكيل أي من الشرائط فالحقل فلا يصح توكيل مجنون
وصبي لا يعقل لالبلوغ والحرية وعدم الردة فيصح توكيل المرتد ولا يتوقف لان المتوقف
ملكه والعلم لا وکیل بالتوكيل فلو كان لم يعلم تصرف توقف على اجازة الموكل أو الوكيل بعد
علمه وثبت العلم بالمشافهة أو الكتاب اليه أو الرسول اليه أو باخبار رجلين فصولين أو واحد
عدل أو غير عدل ومصدقة الوكيل اه كما قدمناه أول الوكالة (قوله خلافا لهما) فقالا هو نافذ مخ
(قوله وصح توكيل مسلم ذميا الخ) قال في التهر من باب البيع الفاسد صورته بان أسلم عليه ما
ومات قبل ان يزني بهما وله وارث مسلم فبهرهما فبهر كل كافر ايبيعهما غير ان عليه ان يتصدق
بثمنهما وهذا عند الامام خلافا لهما اه وتقدم في بابها بتمامها فانراجعها ان شئت (قوله
وشترائهما) أي يصح عند الامام مع اشكراهة وهي كراهة التحريم كما مر في البيع الفاسد
قال في التهرغة فيجب عليه ان يخال الخمر أو يرقها ويسبب الخنزير اه قال سبدي الوالد
رحمه الله تعالى وانظر لم لم يقولوا لو يقتل الخنزير مع ان تسيب السوائب لا يحل اه أقول
ولعل ذلك لعدم قولها (قوله اعرض النهي) في بعض النسخ بانه بدل اللام وهو من اضافة
الموصوف الى صفته (قوله كما قدمنا) ومثله ما لو اشترى عبدا ثم افلسا أو أعتقه قبل قبضه
لا يصح ولو امر البائع بما فقه يصح لانه يصير قابضا اقتضاء كما قدمه في البيع الفاسد (قوله
فتمنيه) اشار به الى انه لا تافى بين كلاميه كما قدمه (قوله ثم ذكر) عطف على محذوف أي ذكر شرط
الموكل ثم ذكر الخ تامل واضافة الشرط لا وکیل بمعنى في أي ثم ذكر الشرط في الوكيل فانه بعض
الافاضل (قوله اذا كان يعقل العتق) أي يعقل ان الشراء جالب للبيع سائب للثمن والبيع
على عكسه ويعرف الغبن الفاحش من البس - ويوقه بذلك ثبوت الحكم والرجح لا الهزل

(ب) - تصرف ضار (نحو
طلاق وعتاق وهدية
ومصدقة وصح ما ينفعه)
بلا اذن وليه (كقبول هبة
و) صح بما تردد بين ضرر
وتفيع كبيع واجارة
ان ما دوننا والا توقف على
اجازة وليه) كالمباشر
بنفسه (ولا يصح توكيل
عبد محجور وصح لو ما دوننا
أو مكانا أو توقف توكيل
مرتد فان أسلم نفقذ وان
مات أو طلق أو قتل لا
تتلا فالحما (و) صح
(توكيل مسلم ذميا ببيع
خمر أو خنزير) وشترائهما
كما مر في البيع الفاسد
(ومحرم حلالا ببيع صيد)
(وان امتنع عنه الموكل)
اعراض النهي كما قدمنا
فتمنيه ثم ذكر شرط
الوكيل فقال (اذا كان
الوكيل يعقل العتق

لودفع المديون لرجل وقال اقض فلانا أو لانا (قوله عن يملكك) متعلق بقوله صحيح وقوله وهو
 اقامة الغير الخ معترض بينهما ويجوز أن يكون متعلقا باقامة وحيد نفذ فلا اعتراض قال في المنح
 بيان للشرط في الموكل قال في البحر وشمل قوله عن يملكك الاب والوصى في ملك الصبي فلهما ان
 يوكل بكل ما يفعله لانه قال الساجي في قوله عن يملكك يصح ان يكون حالامن الغير فلا يصح توكل
 الذي مسالما ببيع الخ لانه لا يبيعه ويؤيد هذا قولهم حكم الوكالة جوازها بشرط الوكيل بما
 وكل فيه ويصح ان يكون حالامن نفسه أى من يملك تصرفا يملك التوكيل به والذي يملك
 التصرف الاب والوصى اهـ (قوله نظر الى أصل التصرف) أى من حيث انه لا يعارضه غيره
 فيه من غير نظر الى حكم شرعى فدخل فيه توكل المسلم ذميا ببيع خرا أو خنزير ومحرّم حلالا
 ببيع الصيد لانه صحيح عنه ولا يملك الموكل وهو جواب عما يرد على هذا الشرط لكن هذا
 النظر يعكز على التقييد بقوله جائز وهذا انما يتأتى على أن الأصل في الاشياء الاباحة ويرد على
 هذا الشرط أيضا العبد المأذون في تزويج نفسه لا يملك التوكيل كافي المحيط مع انه يملك ان
 يتزوج بنفسه والجواب انه بمنزلة الوكيل عن سيده وان كان عاملا لنفسه والوكيل لا يوكل
 الا باذن أو تميم كافي البحر (قوله وان امتنع في بعض الاشياء بعارض النهي) هذا جواب عما
 يرد على قولهم يوكل بكل ما يفعله بنفسه عن يملكك انه غير مطرد ولا منعكس مع ان الذي يملك
 ببيع الخ ولا يملك توكل المسلم فيه والمسلم لا يملك ببيع الخ ويوكل الذي فيه وحاصل الجواب
 ان الذي وان ملك التصرف لا يملك توكل المسلم لانه منتهى عنه والمسلم لا يملك التصرف في الخمر
 لعارض النهي وأما أصل التصرف وهو البيع مع ملاحظة نزول ذلك صح توكل الذي يبيعه
 لكن هذا انما يتأتى على أن الأصل في الاشياء الاباحة (قوله ابن كمال) عبارة علم ان من شرط
 الوكالة أن يكون الموكل عن يملك التصرف لان الوكيل يستفيد ولاية التصرف منه ويقدر
 عليه من قبله ومن لا يقدر على شيء كيف يقدر عليه غيره وقيل هذا على قولهما وأما على
 قوله فالشرط أن يكون التوكيل حاصل الاجماع لانه الوكيل فاما كون الموكل مال كاله فليس
 بشرط حتى يجوز عنده توكل المسلم الذي بشره الخمر وقيل المراد به أن يكون مال كالتصريف
 نظرا الى أصل التصرف وان امتنع في بعض الاشياء بعارض النهي ومثله في التبييض
 وذكر بعده أنه لا بد أن يكون الموكل عن كل من تلزمه الاحكام لان المطلوب من الاسباب احكامها
 فلا يصح توكل الصبي والعبد المحجور عليهم النهي (قوله فلا يصح توكل مجنون وصبي)
 مصدر مضاف للقاع ل (قوله لا يعقل مطلقا) سواء كان ضارا أو نافعا أو مترددا بينهما (قوله
 وصبي يعقل) أى بان البيع صالح للبيع جالب للثمن وان الشراء بالعكس (قوله بتصريف)
 متعلق بتوكيل (قوله ضار) الضرر بالنظر الى وجه اكتساب المال ظاهر وان كان نافعا
 في نفس الامر فانه ما سبب الخلف في الدنيا والثواب في الآخرة ونفع عباد الله الذي هو غاية
 الكمال في العبد والتصرف من سمية الخلل لانهما ليست طريقتي الاكتساب بل تنقيص المال
 ظاهر فلا يملك الصبي وان كان عاقلا لان تمام نفعها بحسن النية وهي لا تكون الا تمام
 العقل فلا يصح توكله به ولهذا حكى ابن الكمال ما نقله عنه الشارح بقيل لانه لو نظرنا الى أصل
 التصرف اصح توكل الصبي بالصدق لانه يملك أصل التصرف ويمتنع في البعض بعارض وهو

(عن يملكك) أى التصرف
 نظرا الى أصل التصرف
 وان امتنع في بعض
 الاشياء بعارض النهي
 ابن كمال (فلا يصح توكل
 مجنون وصبي لا يعقل
 مطلقا وصبي يعقل)

لا بالاعتاق والهبات وبه يقتضى وفي الخلاصة كفى البزازية والحاصل ان التوكيل وكالة
 عامة يملك كل شئ الا الطلاق والعتاق والوقف والهبة والصداقة على المفتى به وينبغى أن
 لا يملك الابراه والخط عن المديون لانهم ما من قبيل التبرع فدخل تحت قول البزازية انه لا يملك
 التبرع وظاهره انه يملك التصرف مرة بعد أخرى وهل له الاقراض والهبة بشرط العوض
 فانهم ما بالنظر الى الابتدائى فان القرض عارية ابتداء معاوضة انتهى والهبة بشرط العوض
 هبة ابتداء معاوضة انتهى وينبغى أن لا يملكها ما لو كبل بالتوكيل العام لانه لا يملكها الامن
 يملك التبرعات ولذا لا يجوز اقراض الوصى مال المقيم ولا هبة به بشرط العوض وان كانت
 معاوضة فى الانتهاء وظاهر العموم انه يملك قبض الدين واقتضاء وايداعه والدعوى بحق
 الموكل وسماع الدعوى بحق على الموكل والاقارب على الموكل بالدين ولا يختص بمجلس
 القضاة لان ذلك الى الوكيل بالخصوص لا فى العام فان قلت لو وكله بصيغة وكلتك وكالة مطابقة
 عامة فهل يتناول الطلاق والعتاق والتبرعات قلت لم أر صريحاً وظاهره انه لا يملكها على المفتى
 به لان من الالفاظ ما صرح قاضيان وغيره بأنه توكيل عام ومع ذلك فالواجب عدمه اهـ ما ذكره
 ابن نجيم فى رسالته ملخصاً (قوله وسيجى أن به يقتضى) فيه حذف اسم أن (قوله ولولم يكن
 للموكل صناعة معروفة فالوكالة باطلة) عبارة الشرع بلالية نقلا عن الخانية معوفى فتاوى الفقيه
 أبى جعفر قال غيره وكلتك فى جميع أمورى التى يجوز بها التوكيل واقتك مقام نفسي لا تكون
 الوكالة عامة تتناول البياعات والائتمار وفى الوجه الاول اذ لم تكن عامة يتظر ان كان الرجل
 يختلف ليس له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وان كان الرجل تاجراً تجارته معروفة تنصرف
 اليها اهـ وبه يعلم ما فى كلام الشارح ان صورة البطالان اتت فى قوله أنت وكيل فى كل شئ كما
 بنى عليه الشارح هذه العبارات بل فى غير هارهى وكلتك فى جميع أمورى الخ الان يقال هما
 سواء فى عدم العموم وليكن معنى كلامه على ان ما ذكره عام وانك قد علمت ما فيه مما نقلناه
 سابقاً ان ما ذكره ليس مما الكلام فيه (قوله وهو) أى التوكيل اقامة الغير ولا بد أن يكون
 معلوماً فلا يصح توكيل المجهول فقول الدائى لديونه من جاك بعلامة كذا أو من أخذ ما صعبك
 أو قال لك كذا فادفع اليه مالى عليه لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع اليه كفى القضية
 (قوله مقام نفسه ترهها) أى تنعم بنفسه وراحته لها من مشقة الخصومة والعمل (قوله أو
 يحجزا) بان كان لا يحسن الخصومة فرب مبطل يحسن التعبير وبصور الباطل حجة أو رب يحق
 لا يحسن التعبير لمصلحة فقه فتوجه الخصومة عليه (قوله فى تصرف جائز) أخرج بذلك ما لو
 وكل الصبي غيره فى طلاق زوجته أو عتق عبداً أو هبة ماله (قوله معلوم) أو رد عليه التوكيل
 العام وأجيب بأنه معلوم فى الجملة حتى لو لم يكن معلوماً أصلاً كن كثر معاملاته بطل التوكيل
 (قوله فلو جهل) كالمالوك وكلتك بمالى منخ وفتح عن البدسوط أو قال أنت وكيل فى كل شئ
 (قوله ثبت الادنى وهو الحفظ) أى كان وكيل بالحفظ كما اذا قال وكلتك بمالى كفى المنخ وفى الخانية
 لانك عن طلاق امرأتى لا يكون وكيلاً ولو قال لعبده لا تأخذك عن التجارة لا يصير ما دوناً
 عند البعض والصحيح يصير ما قال غيره اشتريه بآل درهم لا يصير وكيلاً ويكون مشورة قال
 لرجلين وكات أحدك كائيه مع هذا صرح وأبى ما باع جائز وكذا لو قال لرجل بيع هذا أو هذا وكذا

وسيجى أن به يقتضى
 واعلمه فى الملتقط فقال
 وأما الهبات والعتاق فلا
 يكون وكيلاً عند أبى
 حنيفة خلافاً لحمد وفى
 الشرع بلالية ولولم يكن
 للموكل صناعة معروفة
 فالوكالة باطلة (وهو
 اقامة الغير مقام نفسه)
 ترهها أو يحجزا (فى تصرف
 جائز معلوم) فلو جهل ثبت
 الادنى وهو الحفظ

الشهادة قاله لقدمي (قوله التوكيل صحيح) أي تقو بض ان تصرف الى الغير (قوله بالكتاب
والسنة قال تعالى حكاية عن أصحاب الكهف فابعدوا أحدكم بورقكم هذه الى المدينة) وكان
ابعدت منهم بطريق الوكالة وشرع من قبلنا نمرع لما اذا قصه الله تعالى ورسوله من غير
انكار ولم يظهر نسخه والوقوف هي الفضة المضروبة (قوله ووكل عليه السلام حكيم بن حزام
بشراء أضحية) رواه ابو داود وبسند فيه مجهول ورواه الترمذي عن حبيب بن أبي ثابت عن
حكيم وقال لا نعرفه الا من هذا الوجه وحبيب لم يسمع عندي من حكيم الا أن هذا داخل
في الارسال عندنا فيمدق قول المصنف أي صاحب الهداية صحيح اذا كان حبيب اماما ثقة فتح
(قوله وعليه الاجماع) أي انفق الاجماع عليه (قوله وهو خاص) كانت وكيلي في شراء هذا
البيت مثلا (قوله كانت وكيلي في كل شيء) ونحوه ما صنعت من شيء فهو جائز وجائز امرك في
كل شيء (قوله عم الكل) في الفسخ عن المحبوبي لو قال أنت وكيلي في كل شيء يكون باللفظ فلوزاد
فقال أنت وكيلي في كل شيء جائز منعك أو امرك فعند محمد يصير وكيلي في البياعات والاجارات
والهبات والطلاق والعنق والتبرع وفي الشاوي الزينة وعليه الفتوى ومثله اذا قال وكنك
المعاوضات فظن لا يلى العنق والتبرع وفي الشاوي الزينة وعليه الفتوى ومثله اذا قال وكنك
في جميع أمورى اه قال في أدب القاضي واذا وكل الرجل رجلا بطالب حقوقه وقبضها
والخصومة فيها ليس اهذا الوكيل أن يوكل بذلك غيره لان الخصومة أمر يحتاج فيه الى
الرأى والناس يتفاوتون في هذا الموكل رضى برأيه لا برأى غيره فلا يكون له أن يوكل غيره
قال وان كان صاحب الحق أجاز أمره في ذلك وما صنع فيه من شيء بان قال ما صنعت فيه من شيء
فهو جائز فله أن يوكل بذلك لانه فوض الأمر اليه فمما يراهما ما والتوكيل من جملة ما رآه
فيه صح وليس للوكيل الثاني أن يوكل غيره لان الوكيل الثاني ما فوض الأمر اليه عاما وانما
فوض اليه الخصومة قال وان مات صاحب الحق بطلت وكالهما ما جعلا لان التركة انتقلت
الى الورثة قال ولولم يمت صاحب الحق ومات الوكيل الاول فالثاني على مكانته على حاله لانه
نائب عن الموكل وليس بنائب عن الوكيل الاول لكن ملك الوكيل عزل الثاني لانه في العزل
نائب عن صاحب الحق (قوله وخصه قاضيان بالمعاوضات) نقل في الشريعة لالاية وغيرها
من قاضيان لو قال غيره أنت وكيلي في كل شيء أو قال أنت وكيلي في كل قليل أو كثر فيكون
وكيلا بلفظ لا غير هو الصحيح ولو قال أنت وكيلي في كل شيء جائز أمرك يصير وكيلا في جميع
التصرفات المالية كبيع وشراء وهبة وصدقة واختلاف في طلاق وعناق ووقف فقبل
علا ذلك لا طلاق نعميم اللفظ وقيل لا يملك ذلك الا اذا دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه
أخذ الفقهاء أبو الليث انتهى وبه يعلم ما في كلام الشارح سابقا لاحقا فتدبر ولا ينفع
رسالة سماها المسئلة الخاصة في الوكالة العامة ذكر فيها ما في الثانية وما في فتاوى أبي جعفر
ثم قال وفي البرازيه أنت ووكيلي في كل شيء جائز أمرك ذلك اللفظ والبيع والشراء وبذلك
الهيئة والصدقة حتى اذا انفق على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه من قصد الموكل
وعن الامام تخصيصه بالمعاوضات ولا يلى العنق والتبرع وعليه الفتوى وكذا لو قال طاعت
امرأتك ووهبت ووقفت أرضك في الأصح لا يجوز وفي الذخيرة انه يوكل بالمعاوضات

(التوكيل صحيح)
بالكتاب والسنة قال تعالى
فابعدوا أحدكم بورقكم
ووكل عليه الصلاة
والسلام حكيم بن حزام
بشراء أضحية وعليه
الاجماع وهو خاص وعام
كانت وكيلي في كل شيء
عم الكل حتى الطلاق
قال الشافعي وهو يفتى
وخصه أبو الليث بغير
طلاق وعناق ووقف
واعلمه في الاشياء وخصه
قاضيان بالمعاوضات فلا
يلى العنق والتبرعات وهو
المذهب كافى فتدبر البصائر
وزواهر الجواهر

الفوائد الزينية ومنها في البرازية وكاله بقبض ودبعت وجعل له الاجر صح وان وكاله بقبض
 دينه وجعل له اجر الا يصح الا اذا وقت مدة مملومة وكذا الوكيل بالتقاضى ان وقت جاز اه
 وكذا الوكيل بالتصوم كذا في الوالدية ومن أحكامها ان لا تبطل بالشروط الفاسدة
 ولا يصح شرط الخيار فيها كما في الخاتمة * ومن أحكامها صحة تعديتها واضافتها قبل التقييد
 بالزمان والمكان فلو قال بعد غد لم يجز بيعه اليوم وكذا العتاق والطلاق ولو قال به اليوم
 فباعه غد فيه رواية وانما الصحيح ان لا يتبقى بعد اليوم ولو وكاله بتقاضى دينه بالشام ليس له ان
 يتقاضاه بالكوفة الكل من الخاتمة * قال في نور العين معزبا الى العيون وكاله بقبض الوديعة
 اليوم فله قبضه غد ولو وكاله بقبضه غد الا لا قبضه اليوم اذ ذكر اليوم لا تحجب فكاله قال
 أنت وكيل لي بالساعة فاذا ثبت وكالته به الساعة دامت ضرورة ولا يلزم من وكاله الغد وكاله
 اليوم لاصريحا ولا دلالة وكذا لو قال اقبضه الساعة فله قبضه بعد هاشم قال معزبا الى قاضيخان
 وكاله بنى وقال افعله اليوم فله غد باهضهم قالوا الصحيح ان الوكالة لا تنتهي بعد اليوم وقال
 بعضهم - م تقي و ذكر اليوم لا تحجب لان وقت الوكالة باليوم الا اذا دل الدليل عليه اه وفي
 البرازية في الفصل الاول من كتاب الوكالة الوكيل الى عشرة ايام لا تنهى وكالته في العشرة في
 الاصح اه السادس في صفتها وهو عدم الزوم فله ان يوزله متى شاء الا فيما نذكره ومنها انه
 امين فيما في يده كالودع فيض من بما يضمن به المودع وببرأه والقول قوله في دفع الضمان عن
 نفسه ومنها انه يتحمل الجها الى البرقة في الوكالة ولا تبطل بالشروط الفاسدة أى شرط كان
 ولا يصح شرط الخيار فيها لانه شرع في لازم يحتمل الفسخ والوكالة غير لازمة حتى ان من قال
 أنت وكيل في طلاق امرأتي على اني بالخيار لثلاثة ايام أو على اني بالخيار لثلاثة ايام فالوكالة جائزة
 والشرط باطل ومنهم صحة اضافتها قبل التقييد بالزمان والمكان فلو قال بعه غد لم يجز بيعه
 اليوم وكذا المتيق والطلاق على الصحيح ولو وكاله بتقاضى دينه في الشام ليس له ان يتقاضاه
 بالكوفة ومنها صحة تعديتها فاذا قال اذا حل مالي فاقبض او اذا قدم فلان فتقاضى او اذا ثبت
 شيئا فانت وكيل في قبضه او اذا قدم الحاج فاقبض ديوني صحت الوكالة (قوله مناسبته) أى
 للشهادة ان الانسان خلق مدينيا بالطبع يحتاج في معاشه الى تعاوض وتماوض والشهادات من
 التعااضد والوكالة منه وقد يكون فيها تعاوض أيضا فصارت كالركب من المفرد قاورا خيرا
 ولان في كل واحد مدة من الشهادة والوكالة اعانة الغير باحسانه وكل من الشاهد والوكيل ساع
 في تحصيل مراد غيره الموكل والمدعى معه عليه كل منهما ففتح وعناية قيل في بيان قوله وقد يكون
 فيها تعاوض كما اذا كان وكيلاً يبيع وشرا مئة لقال بعضهم هذا سحر لان التعاوض فيما ذكر
 انما هو في متعلق الوكالة اعنى الموكل به وهو البيع لافي الوكالة والكل في الاول والافقد
 يكون التعاوض في متعلق الشهادة كالوشه - يدبيع مثلاً والصواب ان مراده انه يكون في
 نفس الوكالة تعاوض كما اذا اخذ الوكيل اجره فانه لا يمتنع اذ الوكالة عقد جائز لا يجب على
 الوكيل بخلاف الشهادة اذ هي فرض يجب على الشاهد اقامته فلا يجوز فيه تعاوض اه
 فانت الاظهر ان يقال ان الوكالة يبيع ونحوه ذكر والله فيه مبادلة حكمية بين الوكيل والموكل
 حتى كان له ان يمنع المبيع عن الموكل لا اخذ الثمن اذا تقدم من ماله ولا شئ ان هذا مذهب

مناسبته ان كلام من
 الشاهد والوكيل ساع
 في تحصيل مراد غيره

الخاصة في الوكالة العامة وحاصلها ان الوكيل وكالة عامة فلا كل شيء الا الطلاق والعنف
 والهبة والصدقة على المفتي به وعامة فيها وسما في هذا الكتاب عام الكلام على ذلك ان شاء
 الله تعالى ومنه ان لا يوكّل لو كبل الاباذن أو تميم أو تفويض الا في مثلتين (الاولى) الوكيل
 بقبض الدين اذ اوكل من في عمله فلا يصح في غير المديون بالدفع اليه ولو قبضه وضاع لم يضمن
 (الثانية) الوكيل بدفع الزكاة اذ اوكل غيره ثم وثم دفع الاخر جاز ولا يتوقف كما في اضية
 الثانية ومنه انه أمين فيما في يده كالمودع فيضمن بما يضمن به المودع وبرأ بما يبرأ به والقول قوله
 في دفع الضمان عن نفسه فلو دفع له مالا وقال اقضه فلان عن ديني فقال قضيت وكذبه صاحب
 الدين فاقول للوكيل في براءته ولله ان في عدم قبضه فلا يصدق دينه ويجب اليمين على أحدهما
 فيصالح من كذبه الموكّل دون من صدقه وعلى هذا لو أمر المودع بدفعها الى فلان فادعاه وكذبه
 فلان ولو كان المال مضموعا على رجل كالغصوب في يد القاصب أو الدين على الطالب فامر
 الطالب أو الغصوب منه الرجل أن يدفعه الى فلان فقال المأمور قد دفعت اليه وقال فلان
 ما قبضت فاقول قول فلان انه لم يقبض ولا يصح صدق الوكيل على الدفع الا بيمين أو بتصديق
 الموكّل ولا يصح ان على القابض والقول له مع اليمين وللا وكيل تحليف الموكّل أنه ما بعلم انه دفع
 فان نكل سقط الضمان عنه ولو لم يدفع اليه شيء وانما أمره بقضاء دينه من ماله فادعاه وكذبه
 الطالب والموكّل ولا يمينه فاقول قولها مع اليمين ويخلف الموكّل على نفي العـ لم وان صدقه
 الموكّل دون الطالب رجوع عليه بما ادعاه ويرجع الطالب عليه أيضا بدينه ذكره القدروري * وفي
 الجامع لا رجوع للوكيل على موكله ولو صدقه والاول أشبه كما في البدائع ولو ادعى المودع انه
 أمره بدفعها الى فلان وكذبه صاحبها فاقول له انه لم يأمره وقد مثل ابن نجيم عن دفع الى آخر
 ما لا يدفعه الى آخر ثم اختلف في تعينه فقال الآخر أمرته بتدفعه الى زيد فقال المأمور الى
 عمرو وقد دفعت له فاجاب بان القول للوكيل لانهما اتفقا على أصل الاذن فكان أمينا ولهذا
 قال الزيلعي في آخر المضاربة لو دفع اليه مالا ثم اختلفا فقال الدافع مضاربة وقال المدفوع
 اليه ودبعة فاقول للمدفع اليه لانهما اتفقا على الاذن انتهى لكن رده المقتضى عما لو قال
 المضارب شرط البرو وقال الآخر شرط الشبهة فان القول لرب المال وما لو قال اذنت أن
 تخبر في البرو وقال المضارب في الطعام به فتصرف المضارب القول لرب المال اهـ والحق مع
 المقتضى لان الوكالة بناء على التقييد خصوصا وقد اتفقا عليه ولكن اختلفا في تعينه وهو
 لا يستفاد الا من جهة الآخر ما كون الوكيل أمينا فلم ولكن اذا خالف بصرف غاصبا فيضمن
 وهذا خالف لان الشرع اعتبر في التعيين من يكون مستفادا منه وفي البرازية بقره عليه انه
 دفع اليه عشرة فقال دفعته الى فلان فدفعت يصح الدفع وفي الانقروى أمره رجلا
 بنزع منه لوجع وعين سدا والماء ورزق سنا آخر ثم اختلفا فيه فاقول لا لا أمر فان حلت فالديعة في
 ماله يعني القالع لانه عدم سقط القصاص للشبهة وفي العناية اختلفا فاقول قول الموكّل في
 التخصيص يعني لان الاصل في الوكالة التخصيص بخلاف المضاربة وسما في متنا * ومن أحكامه
 انه لا جبر عليه في فعل ما ركل به الا في رد ودبعة بان قال ادفع هذا الثوب الى فلان فقبله وغاب
 الآخر يجبر المأمور على دفعه فاما ما اثر الاشياء فلا يجب عليه التنفيذ كما في المحيط وعامة في

الرؤية أمرتك بقضه وصرح في النهاية فيه معزيا الى القوائد الظهيرة أنه من التوكيل
وهو الموافق لما في البدائع اذا فرق بين افعـل كذا وأمرتك كذا في البحر لكن قدم في
باب اخبار الرؤية نقلا عن القوائد جهل الامر من الفاظ الرسالة لان الفاظ التوكيل وسماي
في باب الوكالة بالخصوص انه ليس بتوكيل قدير * وفيه أيضا واعلم انه ليس كل أمر يقيد التوكيل
فما أمر به ففي الولو الجنية دفع له ألفا وقال اشترى بها أوبع أو قال اشترى بها أوبع ولم يقل لي كان
توكيلا وكذا اشترى هذا الاتجارية وأشار الى مال نفسه ولو قال اشترى بآية درهم كانت
مستورة وما اشترى المأمور فهو له دون الآخر وكذا لو قال اشترى هذه بآل اذا زاد على ان
أعطيتك لأجل ثمراتك درهم ما لان اشتراط الاجر ليدل على الانابة (أقول) وحاصله انه لا بد
أن يكون في الامر ما يدل على أن المأمور يفعل امر الله بطريق النيابة عنه قال في تهذيب
القلانسى الوكيل من يسائر العقد والرسول من يخالف المباشرة والساعة أمانة في أيديهما ما
قال في انهرج قيل التفرق بين الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد الى الموكل
والرسول لا يضيفه عن اضافته الى المرسـل واليه الاشارة في قوله تعالى يا ايها الرسول بلغ
وقوله وما أنت عليهم بموكيل نفي الوكالة وثبت الرسالة اه قال في الدرر في أوائل البيوع
الرسول معبر وسفـه في كلامه كلام المرسـل فافرق أن الوكيل لا يتوقف على اضافة العقد الى
الموكل بل يضيفه انفسه الا في مواضع كانت كالكاح والخلع والهبة والرهن ونحوها فان الوكيل
فيها كالرسول حتى لو اضاف الكاح انفسه كان له والرسول لا يضيفه عن اضافته الى المرسـل
فاذا لم يصف الرسول العقد الى المرسـل لم يقع له بل يقع للرسول قال في البحر لو ادعى انه رسول
وقال البائع انه وكيل وطالب به بالثمن فاقول للمشتري والبيعة على البائع وجه كون القول
للمشتري أنه منكر اضافة العقد انفسه والبائع يدعي عليه ذلك والقول قول المنكر بينه اليه
الاشارة في الخاتمة في البيوع وشروطه الاضافة الى مرسله أي شرط كون القول للمشتري اضافة
عقد الشراء الى مرسـله فلو اضافة انفسه لزمه الثمن * الرابع في شرائها وهي أنواع ما يرجع
الى الموكل وما يرجع الى الوكيل وما يرجع الى الموكل به فما يرجع الى الموكل كونه من يملك فعل
ما وكل به بنفسه وسنذكر حكمه عليه عند شرح الكتاب وما يرجع الى الوكيل فانه قل فلا يصح
توكيل مجنون وصبي لا يعقل لا ابلاغ والحريية وعدم الردة فيصح توكيل المرتد ولا يتوقف لان
المتوقف ما يملكه وتوكيل الصبي الذي يعقل والعبد في الشكاح والطلاق والخلع والصلح
والاستمارة والهبة والبيع والشراء والاجارة وكل ما يقدّمه الموكل بنفسه ٢ وما يرجع
للوكيل ان يعـلم بالتوكيل بل هو كانه ولم يعـلم فتمصرف توقف على اجازة الموكل أو الوكيل بعد
علمه وحكي في البدائع فيه اخـتلافان في الزيادات انه شرط وفي الوكالة انه ليس بشرط وثبت
العلم ما بالمشاهدة أو الكتاب اليه أو الرسول اليه أو بأخبار رجلين فصولين أو واحد عدل أو غير
عدل وصدقه الوكيل والا فعنده لا وعنده انهم وأما ما يرجع الى الموكل به فان لا يكون باثبات
حد أو استيفائه الا احد المرفقة والغذف وعم أبو يوسف الحدود والقصاص على الاختلاف وأن
لا يكون فيه جهالة متفاحشة كما سأتى * الخامس في حكمه ما في ثبوت ولاية التصرف الذي
تناوله التوكيل ومنه التوكيل العام وقد صنف صاحب البحر فيه رسالة سماها المسئلة

مطلب
بشـترط العلم للوكيل
بالتوكيل

وعليه الفتوى وكذا اذا قل طاعت امرأتك ووقفت أرضك في الاصح لا يجوز وفي الروضة
فوضت امرى اليك قبل هذا باطل وقيل هذا الاول سوام في انه تفويض الحفظ ولو قال مالك
المستغلات فوضت اليك امرئ مستغلا في وكان اجرهما من انسان ملك تقاضى الاجرة وقبضها
وكذا لو قال اليك امرؤ دون ملك اتقاضى ولو قال فوضت اليك امرؤ دواي وأمرع اليك ملك
الحفظ والرعى والتعليم والنفقة عليهم ولو قال فوضت اليك امرأتي ملك طلاقها
واقصر على المجلس بخلاف قوله ملكة حيث لا يقتصر على المجلس كذا في البرازية وفي كافي
الحاكم لو ركا به بالقيام على داره واجارته او قبض غنمه او البيع لم يكن له ان يبقى ولان يرم منها
شيئا وليس وكذا في خصوصتها ولو هدم رجل منها شيئا كان وكذا في الخصومة لانه استعمل شيئا في
يديه وكذا الواجرها من رجل لي فجحد ذلك الرجل الاجارة كان خصمها فيها حتى يثبت او كذا اذا
سكنها او بعد الاجرة **ا** وقال في باب الوكالة في الدين لو ركا به بتقاضى كل دين له ثم حدث له دين
بعد ذلك فهو وكيل في قبضه ولو ركا به قبض غله أرضه وغنمها كان له ان يقبض ذلك كل سنة
ا وقال في باب قبض العارية والوديعة ولو ركا به قبض عبدا بعد رجل فقتل العبد خطأ كان
للمودع ان يأخذ القيمة من عاقلة القاتل وليس للوكيل ان يقبض القيمة لانها كالغنم ولو كان
الوكيل قبض العبد فقتل عنده كان له ان يأخذ القيمة ودواي ان يئزلة الاول ولو جنى على العبد
جناية قبل ان يقبضه الوكيل فاخذ المستودع أرضه او قبض العبد دون الارض
وكذا لو كان المستودع اجرم بانه مولا لم يأخذ الوكيل اجره وكذا مهر الامة اذا وطأت
بشبهة ولو ركا به قبض امة او شاة فولدت كان للوكيل ان يقبض الولد مع الام ولو كانت ولدت
قبل ان يركه قبضه لم يكن له ان يقبض الولد وكذلك ثمرة البستان بمنزلة الولد **ا** قال في
البدائع وأما ركن التوكيل فهو الايجاب والقبول فلا يجاب من الموكل ان يقول وكانت بكذا
أو افعل كذا أو اذنت لك ان تفعل كذا ونحوه وزاد في الهنكية لو قال شئت يبيع كذا فسكت
وباع جاز ولو قال لا أقبل بطل كذا في محيط المرخصي **ا** * اذا قال لغيره ان لم يبيع عبدي
هكذا فامرأتي كذا بصير ذلك الغير وكذا بالبيع كذا في الذخيرة * رجل قال لغيره سلطتك على
كذا فهو بمنزلة قوله وكانت * في المحيط البرهاني اذا قال الرجل لغيره احببت ان يبيع عبدي هذا
أو قال هو يت أو قال رضيت أو قال شئت أو قال أردت أو قال وافقني فهذا كله توكيل وأمر
بالبيع **ا** ولو قال لغيره أنت وكيل في قبض هذا الدين بصير وكيله وكذا لو قال أنت جري وكذا
لو قال أنت وصي في حياي ولو قال أنت وصي لا يكون وكذا * والقبول من الوكيل ان يقول
قبيل وما يجري مجرا فقال لم يوجد لم يتم وهذا لو وكل انسانا بقبض دينه فابي ان يقبض ثم ذهب
فقبض لم يبرأ الغريم لانه ارتد بالره * قال في الهنكية وقبول الوكيل ليس بشرط احصاء الوكالة
استصحبنا وانما يمكن اذ ارد الوكيل الوكالة ترتد هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * ثم
الركن قد يكون مطلقا وقد يكون معاقبا بشرط فنحو ان قدم زيد فانت وكيل في بيع هذا العبد
وقد يكون مضافا الى وقت بان يركه في بيع هذا العبد غدا او بصير وكيل في الغد وما بعده لا قبله
ا فان قلت فما الفرق بين التوكيل والارسال فان الاذن والامر توكيل كما عرفت قلت
الرسول ان يقول له أرسلتك أو كن رسولا عني في كذا وقد جعله من الزباني في باب خيار

على العلة - وهذا بالاتفاق أما لو جمع - فهو الشرط وحدهم ففيه الاختلاف ولذا قال ولو
 وحدهم على الصحيح قال في الكافي ولو جمع شهود الشرط وحدهم يضمنون عند البعض لأن
 الشرط إذا سلم عن معارضة العلة صلح علة لأن العال لم يجعل علة لا بدواً فاستقام أن يجعلها
 الشرط والصحيح أن شهود الشرط لا يضمنون بحال نص عليه في الزيادات وإلى هذا مال شمس
 الأئمة السرخسي وإلى الأول نثر الإسلام البردوي شربلاية (قوله قال) أي العقبى وضمن
 شهود الإيقاع أي لو قامت يئنة أنه فوض اليها الطلاق وأخرى أنها أو قعته ثم رجعنا كان
 الضمان على يئنة الإيقاع فقط لأنه العلة (قوله لا التفويض) أي تفويض الطلاق إلى المرأة
 أو تفويض العقبى إلى العبد وشهد آخر أنهما طلقت وأن العبد عتق الخ شئني (قوله لأنه) أي
 الإيقاع علة قال في البحر وأراد من الشرط ما ليس به - له فشمع السبب فلا ضمان على شهود
 التفويض والضمان على شهود الإيقاع كما قدمناه واستشهد الحساحي على عدم تضمين شهود
 الشرط بما لو قال العبد إن ضربك فلان فانت حر فضر به فلان يعتق العبد ولا يضمن الضارب
 لأنه عتق بين مولا لا بالضرب فكذلك هذا اه والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

* كتاب الوكالة *

قال وضمن شاهد الإيقاع
 لا التفويض لأنه علة
 والتفويض سبب انتهى
 * كتاب الوكالة *

هي بفتح الواو وكسر هاء اسم للتوكيل والكلام فيها في مواضع * الأول في معناها لغة قال في
 المسباح وكات الأمر إليه وكلام من باب وعد و كولا فوضته إليه واكتفت به والوكيل فاعيل
 بمعنى مفعول لأنه موكول إليه ويكون بمعنى فاعل إذا كان بمعنى الحافظ ومنه حبسنا الله ونعم
 الوكيل والجمع وكلا موكلاته تو كلاته توكل قبل الوكالة وتوكل على الله تعالى اعتمد عليه
 والحاصل اسم في اللغة بمعنى التوكيل وهو تفويض الأمر إلى الغير * الثاني في معانيها اصطلاحاً
 فهي إقامة الإنسان غيره مقام نفسه في تصرف معلوم كذا في العناية حتى أن التصرف إن
 لم يكن معلوماً ثبت به أدنى تصرفات الوكيل وهو الحفظ وذكر في البسيط وقد قال علماءنا
 فيمن قال لا تخروا كاتك بمالي أنه يملكهم هذا اللفظ الحفظ فقط كذا في النهاية * الثالث في ركنها
 وهو ما دل عليها من الإيجاب والقبول ولو حكما كالسكوت كما سنبينه قبيل الرابع وستأتي
 التفريق في الحكم بين القبول الصريح وبين السكوت فلو قال وكاتك فقال قبلت الوكالة فقال الوكيل
 لأنه الأدنى فيجعل عليه وقد بدوا بقوله في هذا لأنه لو قال وكاتك فقال قبلت الوكالة فقال الوكيل
 طاعتك أمر أنك ثلاثاً أو اعتقت عبداً فلاناً أو زوجت بنتك فلانة من فلان أو نصدت من
 مالك بكذا على النقرة فقال الرجل لا أرضى بذلك فهو هذا الكلام متوجه إلى الذي تخاورا
 فيه وهو قولنا ما يكون هذا الكلام والتفويض الإيجاب على سابقه تجرى بينهما فإن كان كذا
 فالأمر على ما تعارفوه بما جرت الخنابة فيه فإن فعل شيئاً غير ما من ذلك النوع لم ينفذ على
 الموكل دون انفاذه كذا في خزائن المفتين ولو قال أنت وكيلي في كل شيء كان تفويضاً للعقل
 وانقياس أن لا يكون وكيلاً للجهالة والاستحسان أنصرفت إلى الحفظ ولو قال أخرجت لك
 بيع عبدي هذا يكون توكيلاً بالبيع ولو زاد على قوله أنت وكيلي في كل شيء جازاً أمرت
 مالك الحفظ والبيع والشراء ويملك الأمانة والصدقة حتى إذا أنفق على نفسه من ذلك المال
 جاز حتى يعلم - لافقه من قصه - المالك وعن الإمام تخصيصه بالمعاوضات ولا يلي العتق والتبرع

الشرط اثبتوا شرطه والشرط لا يعارض العلة في اضافة الحكم لارضافة الحكم الى العلة حقيقة و اضافته الى الشرط مجاز كما في الشفهي وفي المنية شهد انه امر امراته ان تطلق نفسها وآخران انهما طلقا قبل الدخول فرجعوا بضم شهود الطلاق لا يثبت ما السبب والله و بضم شرط كونه سبيلا على هذا اذا شهدا انه جعل عتيق عبده يد فلان وآخران أنه اعتقه ثم رجعوا ولوشه سد والله امره بالعتيق وآخران ان المأمور عتيق وآخران اعتقه ثم رجعوا ولوشه سد والله امره بالعتيق وآخران أن المأمور عتيق وآخران عتيق و بضم الشرط ثم رجعوا فاضمان على شهود التعليق (قوله لو قبل الدخول) أما بعد الدخول اذا رجعوا لا يلزمهم شيء لانه استوفى منافع البضع والاتلاف بعوض كلا اتلاف كما قدمنا (قوله لاشهود الاحصان) صورته ان يشهد أربعة على الزنا وبشهاد آخرى على انه محض من رجعه و افاضمان على شهود الزنا لانه علة وهي المؤثرة في الحكم وأفرده بالذكر مع انه داخل في الشرط على ما ص عليه بقوله لانه شرط لان كان الاختلاف فيه انه شرط أو علامة ثم الشرط هو ما يتعلق الوجود عليه دون الوجوب والعلامة هي ما يعرف الوجود به من غير تعلق وجوب ولا وجود به ونص نحر الام والام وبوزيد وشمس الأئمة على ان الاحصان علامة لا شرط واثبتوا مدعاهم بوجهين وذهب المتقدمون من اصحابنا وعامة المتأخرين انه شرط لا علامة بديل لان وجوب الحد يتوقف عليه بلا عاقبة تأثره في الحكم ولا افضاء اليه وهذا ان الشرط واخذارة الحق ابن الهمام في تحويره ونصره وأجاب عن الوجهين بما لا مزيد عليه هذا ثم كونه شرطاً محضاً انما هو بالنسبة الى التزكية لمقابلاته بها تدبر (قوله لانه شرط) والشرط يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه عدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم فلا يلزم من كونه محضاً انه يرجع وانما يرجع بفعله الزنا بشرط ان يكون محضاً فكان التسبب في رجعه هم شهود الزنا فليزيمهم الصمان برجوعهم وحتى (قوله بخلاف التزكية) أي اذا رجع الشهود عنهم اقامهم بضمعون (قوله لانها) أي التزكية علة اد العلة هي الباعث على الشيء المؤثر في وجوده فكانت تزكيتهم مطلوبة للقاضي على الحكم فيضمنون بالرجوع كما تقدم لكن الاولى ان يقول علة العلة لان العلة الشهادة عند القاضي والتزكية اعمالها لان القاضي لا يعمل بها اصارت في معنى علة العلة الآن يقال انه عند وجود العلة لا يضاف الحكم اليها والحاصل انه اذا اجتمع شهود التزكية مع شهود الزنا ورجعوا اجمعوا فاضمان على شهود التزكية لان الحكم يضاف اليها فكانت علة فيه واذا اجتمع شهود الزنا مع شهود الاحصان فرجعوا فاضمان على شهود الزنا لا لاحصان لان علة الحكم انما مادة الاحصان شرط كما ذكره الاكثر اتوقف وجوب الحد عليه (قوله والشرط) عطف على الاحصان وظاهره ان المصنف مال الى قول من قال ان الاحصان علامة لا شرط على خلاف ما فصره الشارح بانه شرط على ما اختاره صاحب البحر تبعاً للاكثر واخذنا البرزوي ان الشرط ما ليس به له فشمع الالباب فلا ضمان على شهود التزكية و يرضى بل على شهود الايقاع وعلى كل فقد انقضى واعلى عدم تضمين شهود الاحصان كان شرط فلو شهد شهود بالزنا وآخران أن الزاني محض من فرجه أو شهد بعتيق عتيق و طلاق وآخران بوقوع الشرط ثم رجعوا فاضمان الدية وقبة الفتن ونصف المهر ايسر الاعلى شهود الزنا والتعلق اشد هاتهم

لو قبل الدخول (لاشهود الاحصان) لانه شرط بخلاف التزكية لانها علة (والشرط) ولو لم يدم على الصحيح عيني

قوله والشرط الخ هذا سهو ونسب فيه انه ما يلزم من عدمه عدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته اه

الضمان عليهم لانهم ما رجعوا عن شهادتهم انما شهدوا على غيرهم بالرجوع (قوله ولو رجع
 الكل) أي الأصول والفروع (قوله ضمن الفروع فقط) أي عندهم لان سبب الاتفاق
 الشهادة القائمة في مجلس القضاء اذ وجد من الفروع وعند محمد المشهود عليه من غير بين تضمين
 الفروع وتضمين الأصول لان القضاء وقع بشهادة الفروع من حيث ان القاضي عاين شهادتهم
 ووقع بشهادة الأصول من حيث ان الفروع نائبون عنهم ثم نقلا شهادتهم بامرهم دور
 وأشار بقوله لان القضاء الخ الى انه لا تجانس بين شهادتي الفريفة بين فيجعل كل منهما كاتفرق
 المتفرقة من ذلك لم يجمع بينهما في التضمين وأي ضمن لم يرجع على الآخر كافي الشروع واعتراض
 عليه به بان الفروع مضطرون بالاداء بعد التحمل يأتون بالامتناع ولا علم لهم به بحال الأصول
 ويمكن بذن ان لا يضمنوا الا اذا علموا انهم غير محققين وشهدوا ثم رجعوا وأيضاً انهم لم ياتوا
 بعد عدم التضمين ورجعوا بناء على ذلك ينبغي ان يضمنوا وان قالوا رجعتا تباعا للأصول لانهم
 رجعوا عما حملوا ونحن تبعا منهم ينبغي ان لا يضمنوا (أقول) الجواب عن الاول ان الحكم
 أضيف الى شهادة الفروع وظاهر حالهم أنهم محققون فيها فاللازم عليهم ان لا يرجعوا وسواء رجع
 أصولهم أو لم يرجعوا فالمرجوع والتوجه الضمان اليهم فلا خفاء فيه وعن الثاني ان التعارض
 وقع بين خبري الأصول وقد قوى خبرهم ادول بانصال القضاء اليه بواسطة اداء الفروع اياه على
 طريق الشهادة فظاهر حالهم ان لا يتبعوا خبرهم الثاني مع انه خلاف الظاهر وانه ضعيف تدبر
 (قوله ضمن المزكون) أي للرجوع عن التزكية عنه مدوقا لا يضمنون لانهم أنشأوا على
 الشهود فصاروا كشهود الاحصان له ان التزكية عمال للشهادة اذا القاضي لا يملك بها
 الا بالتزكية فصار في معنى علة العلة بخلاف شهود الاحصان لانهم شرط محض والخلاف فيما
 اذا انعموا أو علموا انهم عبيد وزكواهم كإفاد المصنف وقيل الاختلاف فيما اذا أخذ
 بحرية الشاهد وعداته أما اذا قال هو عدل فبان عبد الضمان اجماعا لان العبد قد يكون
 عدلا كافي البصر وغيره (أقول) وعلة العلة كافي الدرك كالمحى فانه سبب ما ضي السهم في الهواء
 وهو سبب الوصول الى المرحى اليه وهو سبب الجرح وهو سبب ترادف الالم وهو سبب الموت ثم
 أضيف الموت الى المرحى الذي هو العلة الاولى (قوله ولو الدية) أي الحق لوزكوا شهود لنا
 فرجهم فاذا الشهود عبيد أو مجوس فالدية على المزكين عندهما في السراجية ان المنهم ودبه لو كان
 زنا فاد الشهود عبيد أو كفرة فالدية على المزمين لو قالوا علمنا انهم عبيد ومع ذلك زكينا
 بخلاف ما لو زعموا انهم احرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود ولا على الشهود لانهم قد ذنوا
 حيا وقد ماتوا ولا يوثق عنه وقال الدية على بيت المال اه (قوله مع علمهم بكرنهم عبيدا) اما
 اذا ثبتوا عليهم او زعموا انهم احرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود (قوله أمام الخطا) بان قال
 أخطأت في التزكية (قوله ضمن شهود التعليق) يعني لو شهدا بتعليق العتق أو الطلاق قبل
 الدخول بشرط وأخران بوجود الشرط أي دخول الدار مثلا فقتضى القاضي ورجع الفريفة ان
 بعد الحكم فالضمان على شهود المميزين لا شهود الشرط في ضمان قيمة العبد ونصف المهر لان
 المميز هي العلة فاضيف الحكم من من شهد به او الشرط وان منع فاذا وقع أضيف التلغ
 الى العلة لا شهود بوجود الشرط لان شهودا بتعليق اثبتوا العلة الموجبة للحكم وشهود بوجود

ولو رجع الكل ضمن
 الفروع فقط (ضمن
 المزكون) ولو الدية
 (بالرجوع) عن التزكية
 (مع علمهم بكرنهم عبيدا)
 خلافا لها (أمام الخطا
 فلا اجماعا بجر (ضمن
 شهود التعليق) قيمة العن
 ونصف المهر

مطلب
 في علة العلة

عليه ما في ثلاث سفين وما بلغ من ارش الجراحة خمسة مائة فصاعدا الى ثلث الدية في سفة
وما زاد الى الثامن في سفة أخرى وما كان أقل من خمسة مائة ضمة حالوا وان كانت الدية
وجبت حالا ولم يؤخذ منهن شي وشهد شاهدان انه أبرأه منهن ونقض بالبراءة ثم رجعا ضمة ذلك
حالا كذا في الحاشي (قوله لان الفصا صلبس بمال) فاذا لم يكن مالا بضمن الشهود عندنا
كما تقدم (قوله وضمن شهود الفرع برجوعهم) لان الشهادة في مجلس القضاء صدرت منهم
فكان التلف مضافا اليهم وبني الحكم عليهم ان كان التلف مضافا اليهم وفي المحبط شهدا على
شهادة أو بعثة وآخران على شهادة شاهد دين وقضى ثم رجعا وافعل شاهد اى الاربعه
ثالثا الضمان وعلى الآخر من التلف علة اى حنفية وأبى يوسف وقال محمد على
الفرع يقين نصفا وأجمعوا على انه اذا شهد شاهدان على شهادة شاهد دين وشهدا أو بعثة على
شهادة شاهد دين فتقضى القاضى به ثم رجعا وان الضمان على الفرع يقين نصفا وكذا في المحبط
اذا شهد شاهدان على شهادة شاهد دين على رجل بالف درهم وشهدا آخران على شهادة شاهد
واحد بذلك الا ان بعينه وقضى القاضى بالا انما شاهدان جميعا ثم رجعا واحد من الفرع
الاول وواحد من الفرع الثاني كان عليهم ما لثالثا المال الثمان على أحد الاولين والثمن
على الآخر ولولم يرجع الا أحد الاولين كان عليه ربع الحق ولورجع الآخران مع
أحد الاولين ضمة وانما المال يكون نصفه على الراجع من الاولين ونصفه على الآخرين كذا
في الذخير ولو شهد كل فرقة على شهادة شاهد دين ورجع واحد من هذا واحد من ذلك ضمة
ثمنين ونصفا وكذا في الميسر وعن الكرخي ربع وعن عيسى بن أبان الثلث والاصح
ان المذكور في الميسر جواب القياس ولما كور في الجامع جواب الاستحسان كذا في محبط
المرخسي (قوله لا شهود الاصل الخ) قال المصنف في وجهه لانهم انكروا السبب
وهو الاشهاد وذلك لا يبطل القضاء لانه خبر يحمى الصدق واليكذب فصار كرجوع الشاهد
بعد القضاء لا ينقض به الشهادة هذا بخلاف ما اذا كروا الاشهاد قبل القضاء لا يقضى
بشهادة الفرعين كما اذا رجعا وقبله فتح (قوله أو شهدناهم وغطنا) أى فلا ضمان عليهم وهذا
قواهما وقال محمد يضمنون لان الفروع نقلوا شهادة الاصول فصار كلهم حاضرا وشهدوا ثم
حضروا ورجعوا او اهلها ان القضاء يقع بشهادتهم بل وقع بشهادة الفروع لان القاضى يقضى
بما يباين من الجلبة وهى شهادتهم وهذا الاختلاف مبني على ان الشهادة على الشهادة اقامة
وتوكيل عندهما عندهم تحمیل وأكثر الشروح صوابان الفروع نقلوا اقامة هنا وفي المسئلة
الآتية ومن ذلك رجوع قواهما ما على قوله لانهم لو كانوا ثابتين عنهم في الشهادة لما كان لهم
ذلك بعد المنع ثم الخلاف في هذه المسئلة في انكار الاشهاد وعدم الضمان فيه اتفاق لانهم
لم يرجعوا وانما انكروا التحمیل كافي الشروح (قوله وكذا لو قالوا رجعا) أى فالحكم كذلك
عندهم على الاختلاف بالطريق الاولى اذا غلط يستلزم الرجوع دون العكس كالا يحق
فقوله غطنا اتفاقا (قوله لم يدم ان لانهم) ولان القضاء وقع بشهادة الفروع لان القاضى
يقضى بما يباين من الجلبة وهى شهادتهم خلافا لمحمد فانه يقول يضمن الاصول كالأودوها
بانفسهم ثم رجعوا (قوله فلا ضمان) لان ما مضى من القضاء لا ينقض بقولهم فلا يجب

لان الفصا صلبس بمال
اختيار (ضمن شهود الفرع
برجوعهم) لاضافة التلف
اليهم (لا شهود الاصل
بقواهم) بعد القضاء لم
يشهد الفرع على شهادتنا
أو شهدناهم وغطنا) وكذا
لو قالوا رجعا عنهم لعدم
اتلافهم ولا الفروع لعدم
رجوعهم (ولا اعتبار
بقول الفروع) بعد الحكم
(كذب الاصول أو غلطوا)
فلا ضمان

لا القصاص لان القتل منه ما ليس مباشرة ولا نسبيا لان السبب ما يقضى اليه غالبا ولا يقضى
 بالشهادة هنا لان العفو مندوب اليه قال في البحر وشمل ما اذا شهد وابه في النفس أو مادونه وما
 اذا رجع الولي معهم أو لم يرجع لكن ان رجع معهم اخبر الولي بين تضمين الولي الدية أو الشاهدين
 كولو جاء المشهود بقتله حيا أو أم ما ضمن لا يرجع على صاحبه عنده وعنده ما له الرجوع عليه
 لان ما عام لان له واتفقوا على رجوعهم عليه في الخطأ شار بقيد القصاص لانهم لو شهدوا
 بالعفو عن القصاص ثم رجعوا لم يضمنوا في ظاهر الرواية لان القصاص ليس بمال الا يرى أن ولي
 القصاص لو مرضه فعاث مات من مرضه ذلك لا يعتبر من الثالث ولو كان مالا لا اعتبر منه وعن
 أبي يوسف يضمنان الدية وصاحب المنيع نقل رجحان ظاهر الرواية ولو شهدا انه صالحه من دم
 العمد على ألف ثم رجعوا لم يضمنوا أيهما كان المنكر للصالح وقيل اذا كان القاتل منكرا فالصحيح
 انهم ما يضمنان له الا ألف والعصحيح جواب الكتاب وعما في المحيط وفيه شهدا انه صالحه على
 عشرين ألفا والقاتل يجحد فقضى ثم رجعوا ضمنوا الفضل على الدية وقيل الصحيح أن يضمنوا جميع
 المال قال الطالب صالحتك على ألف وقال الخصم لابل على خمسمائة فالقول للمدعي عليه مع
 عيونه لا ينكره الزيادة فان برهن الطالب وقضى ثم رجعوا ضمنوا الخمسمائة الواجبة بشهادتهم
 وفيه دليل على أن الجواب في المسئلة الاولى سهو حيث أجابوا بعدم الضمان بشهادته على العفو
 عن دم فيه مال أو جرح عمد فيه مال ثم رجعوا ضمنوا الدية وأرض الجراحة في ثلاث سنين أو سنة
 انتهى وفي البدائع شهد بالقتل خطأ ثم رجعوا ضمنوا الدية في ماله ما وكذا لو شهدا بقطع
 يدهما فضمنوا نصفه ما وكذا اذا شهدا بسرقة فقطع ثم رجعوا انتهى مع زيادة (قوله في مال
 الشاهدين) أي لا على عاقلته ما كما قاله في الفتح لان الشهادة بمنزلة الاقرار والعاقلة لا تعقل
 الاتلاف بالاقرار كما في المنيع وذكر في السراجية الدية التي تكون على الشاهدين تكون في
 مالهما في ثلاث سنين ولا كفارة عليهم ما ولا يجوز ما الميراث بان كانوا ولي المشهود عليه قائم ما
 برئانه اه فظهر أن ما في الفتح من ان الدية تكون على عاقلته ماضية ببل خلاف الصواب
 كما أفاده المولى عبد الحلیم (قوله وورثاه) أي ورث الشاهدان المشهود عليه لو كانا ورثينه
 لما تدم عن السراجية ولما سميت في الجفائيات من أن القتل بسبب لا يمنع الميراث لعدم قتل
 المتسبب حقيقة (قوله ولم يقتصا) أي من الشاهدين عندنا وقال الشافعي يقتص منهم ما
 لوجود القتل قسما فاشبهه المكره بل أولى لان الولي يعان على الاستيفاء والمكره يمنع عن القتل
 ولا يعان عليه لان الشاهد بمنزلة المكره بكسر الراء والولي بمنزلة المكره بفتح الراء (قوله لعدم
 المباشرة) بل المباشرة اختيارا ولي الدم لأن القتل مباشرة لم يوجد وكذا نسبيا لان السبب
 ما يقضى اليه غالبا ولا يقضى لان العفو مندوب اليه بخلاف المكره لانه يؤثر حياته ظاهرا
 ولان الفعل الاختياري مما يقطع النسبة ثم أقل من التسمية وهي دائرة لاغصاص بخلاف
 المال لانه يثبت مع الشهات (قوله ولو شهدا بالعفو) بان قالان ولي المقتول عفا عن القاتل
 فحكم القاضي بشهادتهم ما ثم رجعوا يضمننا شيئا قال في الهندية في الباب الحادي عشر في
 المتبرقات اذا شهد شاهدان على رجائه عفا عن دم خطأ أو جرحا خطأ أو عدا فافهم الارش
 وقضى القاضي بذلك ثم رجعوا عن شهادتهم ماضية الدية وارش ثلثة الجراحة وتكون الدية

في مال الشاهدين وورثاه
 (ولم يقتصا) لعدم المباشرة
 ولو شهدا بالعفو لم يضمنوا

لمولاه) لانه لا يمكن ان يعساك بالاضمان اثبوت كتابته (قوله وفي الاستيلاء) أى لو شهد انه أقر
 ان أمته ولدت منه والمولى يشكر ذلك فقضى به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد فرجعا في حياته
 ضمننا نقصان قيمتها بان تقوم قننة وأم ولد لوجاز بيعها فيضمنان النقصان فان مات المولى عتقت
 وضمننا بقية قيمتها للورثة فان كان معها ولد فرجعا في حياته ضمننا قيمة الولد مع ضمان نقصانها
 فان مات المولى بعده فان لم يكن مع الولد شريك في الميراث لم يضمن له شيء أو رجعا على الولد بما قبض
 الاب منهم ما من تركته ان كانت والا فلا ضمان عليه وان كان معه أخ ضمننا له نصف البقية من
 قيمته أو يرجعنا على الولد بما أخذ الاب منهم ما لا بما قبض الاخ ولا يضمنان للاخ ما أخذ الولد من
 الميراث فان رجعا بعد وفاة المولى فان لم يكن مع الولد شريك فلا ضمان عليهم ما والا ضمننا للاخ
 نصف البقية من قيمته ونصف قيمة الولد لأميرائه ولا يرجعنا على الولد هنا وان كانت الشهادة
 بعد موت المولى بان ترك ولد أو عبدا أو أمة وتركته قنن هذا ان هذا العبد ولدته هذه الأمة من
 الميت وصدقهما الولد والأمة لا الابن وقضى ثم رجعا ضمننا قيمة العبد والأمة ونصف الميراث أو
 قال الرمي وانما رجعا على الولد بما قبض الاب منهم ما لا لا اعتراف الولد بأشغال التركة بما أخذ
 والامه من مال الانبيزعم انه أخذ ما أخذ منهم ما ظالمنا فرجعا في التركة فتأمل وقوله وان كانت
 الشهادة بعد موت المولى الخ يؤخذ من هذه المسئلة انهم لو شهدا بانه من مستحق هذا الوقف
 فقضى القاضي به بشهادتهم ثم رجعا لا يضمنان شيئا للمشهود عليهم من الغلة فيما يستقبل
 بشهادتهم ما لانهم ما يلتفها عليهم لعدم وجودها وقنن قدحى لو كان شيء من الغلة موجودا
 وقت الشهادة وحكم به يضمنان بالرجوع ما أخذ هذه المشهود له أو استهلك المشهود عليهم غلة
 السنين الماضية وحكم عليهم له بها كذلك يضمنان لانهم ما يلتفها على المشهود عليهم بشهادتهم
 كسئلة الشهادة بعد موت المولى هنا ولم أر من صرح بذلك وقد سلمت عنه فاستخرجت
 الجواب من مسئلة البدائع المذكورة فتأمل ذلك الخ (قوله فيضمنان ما بينهما) فيه انه تقدم
 في باب الاستيلاء وعنى المبعوض أن قننة أم الولد ثلث قيمتها قننة فيضمنان ثلث قيمتها (قوله
 وتأمه في العيني) عبارته وان رجعا أو المولى ميت ضمننا جميع قيمتها للورثة وان كان معها ولد
 ضمننا قيمتها وقيمة الولد كلها أو ما أخذ الولد بالارث أو ان شهد انه أقر ان أمته ولدت منه
 والمولى يشكر فقضى به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد والمولى حي يضمنان له نقصان قيمتها فاذا
 مات المولى يضمنان للورثة باقي قيمتها وان رجعا أو المولى ميت ضمننا جميع قيمتها للورثة وان كان
 معها ولد والمولى حي ضمننا نقصان قيمتها وقيمة جميع الولد فاذا مات المولى ان لم يكن مع الولد
 شريك في الميراث لا يضمنان له شيئا أو يرجعنا على الولد بما قبضه الاب منهم ان كان له تركه والا
 فلا شيء على الابن وان كان معه شريك فأنهم ما يضمنان شريكه نصيبه من قيمة الولد ومن باقى
 قيمة الأم ويرجعنا على الولد بما قبضه الاب منهم ما ان ترك ما لا ولا يرجعنا بما أخذ هذه منهم ما
 شريكه ولا يضمنان شريكه ما أخذ الابن من الارث وان رجعا بعد وفاة المولى فان شهدا بعد
 وفاته والمسئلة بطلت بحالها فقضى به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد ضمننا جميع قيمتها للورثة وان كان
 معها ولد ضمننا قيمتها وقيمة الولد كلها أو ما أخذ الولد بالارث أو ح (قوله وفي القصاص الدية الخ)
 أى اذا شهدا بان فلانا قتل فلانا عمد انقضى القاضي بالقتل فقتل ثم رجعا كان عليهم ما الدية

أولاد ولوجز عاد لمولاه ورد
 قيمته على الشهود (وفي
 الاستيلاء يضمنان نقصان
 قيمتها) بان تقوم قننة وأم
 ولد لوجاز بيعها فيضمنان
 ما بينهما (فان مات المولى
 عتقت وضمننا) بقيمة (قيمتهما)
 أمة (للورثة) وتأمه في
 العيني (وفي القصاص
 الدية)

فعض المنافع لانه لا يخرج منه عن ملكه بخويبر (قوله وهو ثلث قيمته) قال في البحر وقد علمنا ان
 الفتوى ان قيمته مديرا نصف قيمته لو كان فئا اه فعليه ~~يكون~~ الا لازم نصف القيمة لانه
 الفات بالتدبير (قوله ولزمهما بقية قيمته) فان لم يكن له مال غير العبد عتق ثلثه وسعى في ثلثيه
 وضمن الشاهد ان ثلث القيمة بغير عوض ولم يرجعها على العبد فان عجز العبد عن الثلثين يرجع
 به الورثة على الشاهدين ويرجع به الشاهد على العبد عند ما يجر ويأتي تمام عبارة في المقولة
 الآتية (قوله وتعامه في البحر) حيث قال فيه ففي المحيط لو شهد انه دبر عبده فقتضى ثم رجعا
 ضمنا ما نقصه التمدبير فانه بالتدبير فاته بعض المنافع من حيث التجارة بالاخراج عن ملكه
 فالتقص ملكه فضمننا نقصه بقية قيمته ما وان مات المولى والعبد لم يخرج من ثلثه عتق وضمن
 الشاهد ان قيمته مديرا لانهم ازالوا الباقي عن ملك الورثة بغير عوض فان لم يكن له مال غير
 العبد عتق ثلثه وسعى في ثلثيه وضمن الشاهد ان ثلث القيمة بغير عوض ولم يرجعها على العبد
 فان عجز العبد عن الثلثين يرجع به الورثة على الشاهدين ويرجع به الشاهد على العبد عند ما
 ه وبه علم ان ما ذكره الشارح الزباجي من ان العبد اذا كان معصرا فانهم ما يضمنان جميع قيمته
 مديرا ويرجعان به عليه اذا ايسر سمحوا علمت انه انما يرجعان عليه بالثلثين وهو مصرح به في
 الميسر وصرح فيه بانهم ما يضمنان ثلث قيمته مديرا وعليه يحمول ما في المحيط وقد علمنا ان
 الفتوى ان قيمته مديرا نصف قيمته لو كان فئا انتهت عبارة البحر (قوله وفي الكتابة يضمنان
 قيمته) قال في البحر معزيا للمحيط شهد انه كاتب عبده على الف الى سنة فقتضى ثم رجعا يضمنان
 قيمته ولا يعتق حتى يؤدي ما عليه اليه ما فاذا اداه عتق والاولا الذي كاتبه فان عجز فرد في الرق
 كان اولاولا ان ير ما ائذ على الشهود انتمى وبه علم ان ما في فتح القدير من ان الاول لا يدين
 شهدا واعا به بالكتابة سهوا والى ان يبدل قوله للذين شهدوا عليه بقوله للذي شهدوا عليه
 اه وانما يضمنان بالكتابة دون التدبير لانهم ما يمسحان بالدين المولى وبين مالبة العبد بشهادتهما
 فبما ناغاصين فيضمنان قيمته بخلاف التدبير فانه لا يحول بل تنقص مالبة ففتح (قوله وان
 شاء) أي المولى اتبع المكاتب ولا يضمن الشهود وكان الاولى تأخير هذه الجملة لئلا يفسد بين
 المعطوف والمعطوف عليه (قوله ونصدقا بالفضل) أي ان كان بدل الكتابة أكثر لانه ان كان
 بدل الكتابة مثله قيمته أو أقل يطيب لهما ما اخذ من المكاتب وان كان أكثر نصدقا بالفضل
 ذكره الزباجي وفي البحر عن المحيط شهد انه كاتب عبده على الف الى سنة وقيمته خمسمائة ثم رجعا
 يخير المولى بين تضمين الشاهدين وبين اتباع العبد بالكتابة الى اجله فان اختار المولى ضمان
 الشاهدين وقبض منهما القيمة لم يعتق المكاتب حتى يؤدي الف الى الشاهدين ويتصدقان
 بالفضل وعند أبي يوسف يطيب له فان تقاضى المولى المكاتب وهو يعلم برجوع الشاهدين أو
 لا يعلم فهو رضاء بالكتابة ولا يضمنان الا اذا كانت المكتوبة أقل من القيمة فله ان يأخذ المكاتب
 ويرجع عليه ما ينضل القيمة ولم يذكر الشارحون ما اذا شهدا على المكاتب ثم رجعا وفي المحيط
 ادعى العبد ان ولده ~~اتبعه~~ على ألف وانه قيمته وقال المولى كاتبته على ألفين وأقام البيينة
 وقضى وأداها ثم رجعا وضمنوا ألف درهم للمكاتب فان أنكر المكاتب الكتابة وأدعاها المولى
 على ألفين لم تقبل قيمته عليه ويقال للمكاتب ان شئت فامض عليها أو دعه اه (قوله والاولا

وهو ثلث قيمته ولو مات
 المولى عتق من الثلث
 ولزمهما بقية قيمته وتعامه
 في البحر (وفي الكتابة
 يضمنان قيمته) كذا وان
 شاء اتبع المكاتب (ولا يعتق
 حتى يؤدي ما عليه اليه ما)
 ونصدقا بالفضل والاولا

باعتاق عبده وأربعة أخراته زنى وهو محصن فيكم بالعق والرجم ورجم ثم رجعوا قال القيمة على
 شهود العتق للمولى والدية على شهود الزنا للمولى أيضا ان لم يكن له وارث آخر والمولى ان كان
 جاحدا للعق يمنع أخذه الدية لكن زعمه باطل بالحكم وصار كالمعدوم ووجوب القيمة بدل
 المسالمة ووجوب الدية بدل النفس ثم الدية للمقتول حتى تقضى به اديونه فلا يلزم بدلان عن
 مبدل واحد اه يجوز (قوله لانه ضمان اتلاف) أى اتلاف مائة المالك وهو العبد من غير
 عوض لان ما يشبه ادتهم ما اتلفا مالك صاحب العبد فيجب عليه ما الضمان مطلقا أى سواء
 كانا مومنين أو مشركين بخلاف من أعتق نصيبه من عبده مشترك فانه لم يتلف الاملاك نفسه
 ولزم منه فساد ملك صاحبه فضمنه الشارع ماله ومواساة له فاخص باليسر (قوله والولاية
 للمعتق) لان العتق لا يتحول اليه ما بالضمان وهو لا يصلح عوضا لانها انما ضمنه بعد عتقه
 وتلاف ماله وعدم قبوله للهلك والعق وقع على ماله في ملكه فكان ولاؤه (قوله فلا
 يتحول الولاية) أى اليه ما بالضمان لان العتق لا يستعمل الفسخ ولا يتحول بالضرورة اذا الولاية لمن
 أعتق قال في البحر ولوشهدا انه أعتق عبده عام اول في رمضان وقضى القاضى بعقته ثم رجعما
 ضمنا قيمة العبد يوم أعتقه القاضى وحكم في حدوده وجراجه جناية فيما بين رمضان الى أن
 أعتقه القاضى حكم الحر لان القاضى اثبت حرية من رمضان باليمين والنائب باليمين
 العادلة كالنائب بالمعينة وفي حق ايجاب الضمان يعتبر حرا يوم القضاء لان التلاف حصل
 يوم القضاء لان المنع والحيلولة بين المولى وعبده حصل يوم القضاء ولوشهدا انه طاق امراته
 عام أول في رمضان قبل الدخول وقضى به وألزمه نصف المهر ثم رجعوا وضمننا ثم شهدا آخران
 انه طلقها عام أول في شوال قبل الدخول به لم تقبل ولا يقع الا لانها اصارت مبانة بالطلاق
 الاول قبل الدخول فلا يتصور قطعيةها بعد ذلك فكانت الشهادة الاخيرة باطلة وبقي الضمان
 على الفريق الاول بحاله ولو أقر الزوج بذلك يرد على الشاهدين ما ضمنا وكذا اقرار المولى بالعق
 قبل هذا عند أبي يوسف ومحمد خلافا لابي حنيفة بناء على نفاذ القضاء باطنا في نفاذ القضاء في
 رمضان باطنا عنده لم يصح اقراره بالتلاف والعتاق في شوال من هذا العام ففي التلاف مضاعفا الى
 شهادتهم ما لا الى اقراره وعندهما المالم ينفذ القضاء باطنا في النكاح والرق الى شوال باطنا فصح
 اقراره في شوال وكان التلاف مضاعفا الى اقراره الى الشهادة كذا في المحيط ثم قال ولونتهدا
 بالتدبير وآخران بالعق فرجعوا قال الضمان على شهود العتق لان القضاء بالتدبير مع العتق
 لا يقع بدلان حكم التدبير بقاء الرق الى وقت الموت ولا يبقى الرق مع العتق البات فلا يقضى
 بالتدبير فان قضى بشهادة التدبير ثم شهدا آخران بالعق البات فقضى به ثم رجعوا وضمننا شهود
 التدبير مانقصة التدبير وشهود العتق قيمته مدبر لان القضاء بالتدبير يفيده حكمه لانه ليس
 حالة القضاء بالتدبير شهادة قائمة بالعق فامكن القضاء بالتدبير وشاهد العتق أو لا المدبر عن
 ما يكتبه يبرع في ضمان قيمته مدبرا اه وفي العتاقية ولو شهدوا احدنا بقراره بالعق أمس
 وآخر باقراره بالعق من سنة وقضى به ثم أقام لشاهدان يمينته على اعتاقه من سنتين برئاعن
 الضمان وهذا قولهما لان عندهما الدعوى ايت بشرط اه يعنى ثم رجعوا بعد القضاء ثم برهنا
 اه (قوله وفي التدبير ضمان مانقصة) وهو ما يبر قيمته مدبرا وغير مدبر فتح لانه بالتدبير فات

لانه ضمان اتلاف
 (والولاية للمعتق) لعدم
 تحول العتق اليه
 بالضمان فلا يتحول الولاية
 هداية (في التدبير ضمانا
 مانقصة)

بشهادتهم على المرأة المنعة لا العبد بخلاف ما لو شهدا انه صالحا عنها بعد وقضى لها به ثم
 شهدا بقبضه ثم رجعا ضمننا قيمة العبد لوقوع القضاء بالعبد اه وأطلق في ضمانتها فمثل ما بعد
 موت الزوج لما في المحيط شهود الطلاق قبل الدخول اذ ارجعوا بعد موت الزوج ضمنوا للورثة
 نصف المهر لانهم قائمون مقام المورث ولا ميراث للمراة ادعت الطلاق أولا فارت الورثة انه
 طاقها أولا وهذا قول أبي حنيفة وقال الثوري ولا يضمن الشاهدان ميراثا بناء على ان قضاء
 القاضي بالطلاق بشهادة الزور ينفذ ظاهر او باطنا عنده خلافا لما لو شهدا بذلك بعد موت
 الزوج وادعى ذلك الورثة فتضى لها بنصف المهر ثم رجعا ضمننا للمراة نصف المهر والميراث اه
 (قوله قبل الدخول) قيد في الشهادتين ح (قوله لا غير) لانه لم يقض بشهادة شهود الواحدة
 لانه لا يقبل ان حكم الواحدة حرمه خفيفة وحرمه الثلاث حرمه غليظة (قوله للعرمة
 الغليظة) أى للقضاء اه (قوله ولو بعد وطء أو خلوة فلا ضمان) أى على أحدنا كذا المهر
 بالدخول فلم يقدرا عليه ما كان على شرف السقوط ح ولانه لا تقوم البضع حالة الخروج ذكره
 الكل ونقل عن الصنف انهما يضمنان ما زاد على مهر المثل لان الانلاف بقدر مهر المثل اتلاف
 بعوض وهو منافع البضع التي استوفى اه قال في البصر وعميانا يناسب هذا النوع مسئلنا
 الشهادة بالخلع والنفقة أطا الاولى في المحيط شهدا على امرأته انهم اختلفت من زوجها قبل
 الدخول أربعة أشهر على انها أبرأتها من المهر وهي تجب بعد ثم رجعا ضمننا لها انصف المهر في الصورة
 الاولى لانها ما أوجبا عليها ذلك بغير عوض ولو كان دخلها يضمنان كل المهر اه وأما النفقة
 ففي المحيط فرض القاضي لها النفقة أو المنفعة ثم شهدا بالاستيفاء وقضى ثم رجعا ضمننا للمراة
 وكذلك نفقة الاقارب قبل في نفقة الاقارب مهولان لا نصير ديناً بقضاء فإنا أنفأشيه أو قبل
 أنهم أمولة وتوا يلها ان القاضي قضى له وأمر بالاستيفاء عليه حتى يرجع بما استدانه على
 المقضى عليه بالنفقة وقد استدان وصار ديناً له على المقضى عليه فقد شهدا عليه باستيفاء دين
 مستحق له على المقضى عليه فضمننا بالرجوع اه (قوله ضمن شهود الدخول ثلاثة أرباع
 المهر وشهود الطلاق ربعه) أى لان شهود الدخول أنفوا الكل والآخران النصف فتكف
 النصف بقول شار كفى فيه متلف الكل فانقسم فاصاب متلف النصف نصف النصف وهو
 ربع وأصاب متلف الكل ربع زيادة على ما تفر ديانا لافه وهو النصف فلذا غرم ثلاثة أرباع
 ولورجع شاهدا الطلاق فقط لاضمان عليهما لان الحجة بإيجاب الكل لم ترجع ولورجع شاهدا
 الدخول فقط ضمننا نصف المهر لانه غاية ما يزيد به الدخول على عدمه ولورجع من كل طائفة
 واحد لا يجب على شاهد الطلاق شئ لان متلف الكل باق مع رفيقه فكان النصاب باقيا
 ويضمن شاهد الدخول الرابع ربع لان رفيقه شاهد بالنصف ورفيق الشاهد بالطلاق
 شاهد بالربع وهما لم يرجعا فكان المتلف الربع فقط فيضمنه سائحان (قوله اختيار) علمه
 بان الفرقين انفقوا على النصف فيكون على كل فريق ربعه وانفرد شهود الدخول بالنصف
 فينفردون بضمائه اه فقال (قوله ولو شهدا بعق) أطلقه فانصرف الى العتق بالمال
 فلو شهدا أنه أعتق عبده على خمسمائة وقيمه ألف فتضى ثم رجعا ان شاه ضمن الشاهدان الألف
 ورجعا على العبد بخمسمائة وولاه العبد للمولى كذا في المحيط وفي البزاة بشهادة على رجل

قبل الدخول ثم رجعا
 فضمنان نصف المهر على نهود
 الثلاث لا غير) للعرمة
 الغليظة (ولو بعد وطء
 أو خلوة فلا ضمان) ولو
 شهدا بالطلاق قبل
 الدخول وأخبران بالدخول
 ثم رجعا ضمن شهود
 الدخول ثلاثة أرباع
 المهر وشهود الطلاق
 ربعه اختيار (ولو شهدا
 بعق فرجعا ضمننا القيمة)
 أولاه (مطلقا) ولو مع ميراث

اقل من قيمة المبيع بضمنان الزيادة ايضا مع ذلك وان شهد عليه بالمبيع وقبض الثمن بجملة
 واحدة فقتضى به ثمر رجعا عن شهادتهم ما يجب عليهما القيمة فقط اه (قوله فان شاء ضمن
 الشهود فقيمة حالا) وهي الف ويرجعون بالثمن على المشتري ويتصدقون بالفضل ط (قوله
 وان شاء اخذ المشتري) أي بالثمن (قوله برئ الآخر) أي من مؤاخذه فقتضى والا فاشهد
 يرجعون على المشتري بالثمن اذا ضمنوا القيمة حالا (قوله وغمامه في خزانه المقتنين) عبارتها
 كما في المنع فان اختار الشهود رجوعا بالثمن على المشتري ويتصدقون بالفضل فان رد المشتري
 المبيع بعيب بالرضا أو تقديرا لرجوع على البائع بالثمن ولا يثني على الشهود وان رد بقضاء
 فالضمنان على الشهود بحاله وان اديا رجعا بما اديا اه أي ان كان بعد مدعى الاجل ودفع
 الثمن وبسقط عنه الثمن ان كان قبل ذلك ولا يثني على الشهود لدخول المال الى ماله مع انه
 في هذه الصورة يرجع جديد في حق ثالث والشهود ثالث فهما الجنيبان عن هذه المقابلة وانما
 شهادتهما في اصل المبيع وان رد بقضاء فالضمنان على الشهود لانه حينئذ فسخ في حق الكل
 وليكن ينظر ما الذي تضمنه بانه بعد أن وصل المبيع الى المشهود عليه (قوله وفي الطلاق قبل
 وطء وخلوة) أي ان شهدا على رجل انه طاق امر أنه قبل الوطء وخلوة (قوله ضمنا نصف
 المال المسمى أو المنة ان لم يسم) لانهم ما قد يفترقان قبل الدخول بكونهما وعتما لابن الزوج
 او ارتداه او ذلك بمنزلة الفسخ فيوجب سقوط المهر اصف لافقر واعليه ما كان على شرف
 السقوط ولان الفرة قبل الدخول في معنى الفسخ فتوجب سقوط جميع المهر كما صرح في
 النكاح ثم يجب نصف المهر ابتداء بطريق المنة فكان واجبا بشهادتهم ما كذا في الهداية قال
 في البحر والتعليل الاول للمنة مقدمين والثاني للمتأخرين وقالوا لان السلم التاكيد بشهادتهم بل
 وجب منا كذا بالعقد ولم يبق بعده الا الوطء الذي بمنزلة القبض وهذا العقد لا يتعاق غمامه
 بالقبض واقتسنا التاكيد فلا نسلم ان التاكيد الواجب سبب للضمنان فان الشهود
 لو شهدوا على الواهب باخذ العوض حتى قضى القاضي بابطال حق الرجوع ثم رجعا وقد
 هلكت الهبة لم يضمنوا الواهب شيئا كذا في الامراء فلما كان قول المتأخرين اقرب الى
 التصديق اختارنا نفي الاسلام كذا في التقرير شرح اصول نحر الاسلام وفي العناية لو اقر
 الزوج بالطلاق بعد التضمن او السلم بدلا لعاق رد الضمان عليهم وفي المحيط شهد رجلان
 وامرأتان بالطلاق قبل الدخول ثم رجع رجل وامرأة فعليه ما ثمن المهر اذ لا ثالثا له على الرجل
 وثلاثة على المرأة ولو شهد رجلان بالطلاق ورجلان بالدخول ثم رجع شاهد الطلاق لضمنان
 عليهم لانهم اوجبوا نصف المهر وقد بقي من ثبت بشهادته جميع المهر وهو شاهد الدخول
 وان رجع شاهد الدخول لا غير يجب عليه ما نصف المهر لانه ثبت بشهادة شهود الطلاق
 نصف المهر وثان بشهادة شاهد الدخول نصف المهر وان رجع من كل طائفة واحد لا يجب
 على شاهد الطلاق ثمن ويجب على شاهد الدخول الربع اه وانما قيد بالمنة قيمة اذا
 لم يسم لانها الواجبة وقد اختلفا وفي المحيط تزوجها بالامهر وطلقها قبل الدخول فشهدا انه
 صالحها من المنعة على عبده وقبضته وهي تنكر ثم رجعا لا يضمنان العبد بل المنعة وان كان مهر
 مثلهما عشرة ضمنوا له خمسة دراهم لان القاضي لم يقض لها بالعبد لكونه مقبوضا فقد اناقا

فان شاء ضمن الشهود فقيمة
 حالا وان شاء اخذ المشتري
 الى سنة وأيا ما اختار برئ
 الآخر وغمامه في خزانه
 المقتنين وفي الطلاق قبل
 وطء وخلوة ضمنا نصف
 المال المسمى (أو المنة)
 ان لم يسم (ولو شهدا انه
 طلقها تائلا وآخران
 انه طلقها واحدة

وهو يساوي ألفين فانكر المدعى عليه فشهد شاهدان ثم رجعا بضمنان للبائع ألفا لانهما اتلفاه عليه درر (قوله) أوزادوا الشهادة على المشتري) بأن يقول البائع ان المشتري اشترى في هذا العيد بائنين وعليه الثمن وانكر المشتري فشهد شاهدان انه اشترى العبد بائنين وهو يساوي الفان ثم رجعا بضمنان للمشتري ألفا لانهما اتلفاه عليه درر وباقي تفصيل هاتين المستأنتين في المبسوط والمكافي ولا حاجة ليراد هذه المسئلة وان لم تدخل في الاول لانها اداخله في مسئلة الدين لما ان مقصود البائع من دعوى البيع توطئته الى دعوى الثمن وهو الدين وهو مطلوبه لانفس المبيع بخلاف ما اذا كانت الدعوى من جانب المشتري فان مطلوبه عين المبيع اصله دون الثمن فتكون شهادتهم حامية لمصلحة المبيع قصد الا بالدين نظهر ان تدقيق صدر الشريعة وان تبعه المصنف وصاحب الدرر تدقيق لمن لم يمتلأ نص عليه صاحب المقاييس وقد مناه قريبا فلا تغفل قال في البحر وشمل قوله أوزاد ما اذا كان الشهود عليه المشتري فلا ضمان لو شهدا بشرا ثم عطل القيمة أو أقل وان كان باكثر ضمننا ما زاد علمه ولو كان بخلافه وجاز البيع بضئ المدة وأما اذا فسخه وأجازها اختيارا فلا يكفي البديع وفي خزانة المفتين وان شهدا على البائع بالبيع بائنين الى سنة وقيمه ألف فان شاء ضمن الثمن هو دقيمه حالا وان شهدا المشتري بالثمن الى سنة وأيا ما اختار برئ الآخر وان اختار الشهود رجعا بالثمن على المشتري ويتصدقون بالفضل فان رد المشتري المبيع بعيب بالرضا وتجاوزا لرجع على البائع بالثمن ولا شيء على الشهود وان رد قضاء فالضمان على الثمن هو دقيمه وان أديار بهما أديا بانهن وفي منية المفتين شهدا بالبيع بضمه مائة وقضى القاضي ثم شهدا ان البائع آخر الثمن ثم رجعا عن الشهادتين جميعا ضمننا الثمن خمسة مائة عند الامام كالوشهدا باجل دبر ثم رجعا ضمننا انتمى (قوله) لا تلاف بالاعوض) علة لاه مستأنتين (قوله) ولو شهدا بالبيع وبنقد الثمن) قد مناه قريبا الكلام على الشهادة على البيع مع قبض مفرقا ووجهه فلا تنس ولا يظهر تناوب بين المستأنتين في الحكم بالضمنان لانهن في مائة ضمن القيمة لانه في الاولى ان كان الثمن مثل القيمة فيها وان كان أقل منها بضمنان الزيادة ايضا وقد يقال ان الفرق في ظاهرهما اذا كان الثمن أكثر من القيمة في الصورة الاولى فانهم ما يضمنانه فلما قولا لانه فيهما يضمن القيمة تأمل (قوله) ضمننا القيمة لان المقضى به البيع دون الثمن لانه لا يمكن القضاء بإيجاب الثمن لا فقرانه بما يوجب سقوطه وهو القضاء بالبقاء ولذا قلنا لو شهدا انه باع من هذا عبده وقاله بشهادة واحدة لا يقضى بالبيع لمقارنته بما يوجب انفسا وهو القضاء بالاقاله فتح (قوله) ولو في شهادتين) أي شهدا بالبيع وبثمن معلوم ثم طلب البائع الثمن ثم شهدا عليه بأنه قبض الثمن ثم رجعا بضمنان الثمن صرفا لارجوع الى الاخير كما يظهر لي سائحا في (قوله) ضمن الثمن لان القضاء بالثمن لا يقارنه بما يقطعه لانهم لم يشهدا بالبقاء بل شهدا به بعد ذلك واذا صار الثمن مقضيا به ضمننا بروجوعهما فتح وهذا اذا كان بمنزلة القيمة وازيد والمدعى هو المشتري فلو انهم يضمنان مائة من ايضا لانهما اتلفاه عليه هذا القدر بشهادتهم ما الاولى فان كان المدعى هو البائع ضمننا الزيادة كما يفهم من الرض والتعيين (قوله) عيني) عبارة وان شهدا بنقد الثمن مع شهادتهم بالبيع ينظر فان شهدا بالبيع بألف مائة لا تقضى به القاضي ثم شهدا عليه بعد القضاء بقبض الثمن ففرضي به ثم رجعا عن الشهادتين ضمننا الثمن وان كان

(أوزاد) لو اشد ادة على
المشتري لا تلاف بالاعوض
ولو شهدا بالبيع وبنقد
الثمن فلو في شهادة واحدة
ضمن القيمة ولو في شهادتين
ضمننا الثمن عيني (ولو شهدا
على البائع بالبيع بائنين
الى سنة وقيمه ألف

وهي تنكر ومهر مثلها خمسة فاقضى القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما ضمنهما مهر المثل
دون المسمى ولو وقعت الشهادة بالمال قد بالالف أو لافقضى القاضي به ثم شهدا بقبض الف
وقضى القاضي به ثم رجعا عن الشهادة تين ضمنهما المرأة المسمى (قوله لتعذرا المائلة بين البضع
والمال) قال في الفتح وذكرنا وجهه بان البضع متقوم بثبوت تقومه حال الدخول فكذا
في غيره لانه في حال الخروج عين ذلك الذي ثبت تقومه وأجابوا بحاصل توجيه المصنف بان
تقومه حال الدخول ليس الا لظهور خطره حيث كان منه التسبيل المطلوب في الدنيا والاخرة
وغیر ذلك من النفع كما شرطت الشهادة على العدة قد علمه دون سائر العدة لذلك للاعتبار
متقوم في نفسه كالايمان بالمالية لانه لا يرد الملك على رقبته والمنافع لانه متقوم فلا يضمن
لان التضمن يستدعي المائلة بالنص ولا بمائلة بين الاعيان التي تحرز وتقول والاعراض
التي تنصروا لا تبقى وخرج في النهاية على الاصل المذکور خلافتها هي ما ذاشه ودوا بالطلاق
المثلث ثم رجعا بعد القضاء بالفرقة لم يضمنوا عندنا وكذا اذا قل رجل امرأ رجل
لا يضمن القاتل لزوجها شيئا وكذا اذا ارتدت المرأة لشيء علم الزوجها وعنده علمه او على القاتل
للزوج مهر المثل وأورد على قولنا نقضا أنهم أوجبوا الضمان بالانلاف منافع البضع حقيقة
فيما اذا أكره مجنون امرأة فزني بها يجب في ماله مهر المثل فكذا في الانلاف الحكمي وأجاب
نقلنا من الذخيرة بانه في الانلاف الحقيقي بالشرع على خلاف القياس والحكمي دونه فلا
يكون الوارد فيه واراد في الحكمي ونظيره ما في شرح الطحاوي لو ادعى انه استاجر الدار من
هـذا شهرا بعشرة وأجرة مثلها مائة والمؤجر ينفق فشهد بذلك ثم رجعا لا ضمان عليهم ما
لانه ألتف المنفعة ومثلها المنفعة لا ضمان عليهم اهـ (قوله ثم رجعا) أي بعد القضاء ضمنها
لانهم ما ألتفوا عليهم امال او مهر فليلا كان أو كثير ادون البضع منخ (قوله وضعنا في البيع
والشراء ما نقص عن قيمة المبيع) امال او شهدا بمثل القيمة أو أكثر فلا ضمان لانه ائتلاف بعوض
وان شهدا به باقل من قيمته ضمننا النقصان لانه بغير عوض أطلقه فشهد به باننا أو بخيار
شرط للبائع ومضت المدة لاسناد الحكم عند سقوطه الى السبب السابق وهو البيع
بدليل استحقاق المشتري الزوائد وأما اذا ادعى البائع البيع فلا ائتلاف أو اجازة اختيارا بقول
أو فعل فلا رضاه قيد الشهادة بالبيع أي فقط لانهم مالو شهدا به مع قبض الثمن فان شهدا بهما
متفرقين ثم رجعا عن شهادتهما فانهما يضمنان الثمن لان الثمن تقر في ذمة المشتري بالقضاء ثم
اتلفاه عليهم بشهادتهما بالقبض فيضمنانه وان كان الثمن أقل من قيمة المبيع يضمنان الزيادة
أيضا مع ذلك لانهم ما ألتفوا عليهم هذا المقدار بشهادتهما الاولى فان قلت حيث ضمننا الزيادة
أيضا فما الفرق بين هذه وبين الثانية فانه يؤول الى تضمين القيمة قلت يظهر فيما ذكرنا ان الثمن أكثر
من القيمة فيضمنه هنا وفي الثانية لا يضمن الا بالقيمة تأمل وان شهدا عليهم بالبيع وقبض الثمن
هـ واحدة وجبت القيمة عليهم لان القاضي يقضي بالبيع لا بوجوب الثمن لان القضاء بالثمن
قارنه ما يوجب سـ قوطه أي الثمن وهو القضاء بالقبض والقضاء بالشيء اذا اقرن به ما يوجب
بطلانه لا يقضي به كالوشهد بالبيع والاطالة معا فلا ضمان كما يأتي توضيحه قريبا (قوله لو
الشهادة على البائع) بان ادعى المشتري بأن يقول اشتريت هذا العبد من هذا الرجل بألف

لتعذر المائلة بين البضع
والمال بخلاف مالو شهدا
عليها بقبض المهر أو بعرضه
ثم رجعا ضمنها لانه ائتلاف
المهر (وضعنا في البيع
والشراء ما نقص عن قيمة
المبيع) لوالشهادة على
البائع

الضمير راجعاً الى المشهود به (قوله ضمناها) أى الزيادة للزوج لانهم ما انفقاها بالعوض
 اذا اصل ان المشهود به ان لم يكن مالا كقودون كساح لم يضمن وكذا المال بقابلة عوض
 بقدره ويضمن ما زاد على العوض وبالعوض يضمن كله فلو شهدا عليه بالنكاح فضى به ثم رجع
 لم يضمن الهاشمية أسوا كان المسمى مثل مهر مثلها أو أكثر أو أقل لانهم ما انفقا عليها البضع
 بما لا يعد له كنه لا يقوم على المتناف وانما يقوم على المتكاثرة ضرورة التكال وهذا لان ضمان
 الاتلاف مقدور بالمثل ولا مماثلة بين البضع والمال فاما عند دخول في ملك الزوج فقد صار متقوما
 اظهرا والخطر حتى يضمن عن الابتذال ولا يملك مجانا للحصول الذي سئل به وذلك في طرف
 الازالة ولو كانت هي المدعية فشهدا ورجعا فان كان مهر مثلها كالمسمى أو أكثر لم يضمن لانهم ما
 أوجب عليه المهر بعوض يعد له أو يزيد عليه وهو البضع لانه عند الدخول في ملك الزوج
 متقوم وبين ان الاتلاف بعوض يعد له لا يوجب ضمانا فان كان مهر مثلها أقل من الزيادة
 ضمناها للزوج المسمى مقدسي قال الزياحي فان قيل هذا مستقيم في حقها لانهم ما انفقا عليها
 البضع بعوض متقوم واما في حق الزوج فغير مستقيم لان البضع غير متقوم وانفقا عليه المال
 المتقوم بقابله فوجب أن يضمن له مطلقا البضع متقوم حال دخوله في الملك والكل كلام فيه
 انتهى (قوله لو هي المدعية وهو المنكر) راجع الى الثلاث أى لو ادعت عليه النكاح
 بمهر مثلها أو أقل أو يزيد وشهد شاهدان بذلك وقضى به القاضي على الزوج ثم رجع الشاهدان
 لم يضمن شيئا في الاولين وضمناها الزيادة في الثالثة كما علمت (قوله عزى زاده) أقول ومثله
 في أكثر المعقبات متونا وشروحا فالعز والتمنون أولى (قوله ولو شهدا باصل النكاح بأقل من
 مهر مثلها) أى عليها بقريئة المقابلة بما مر ولان أصل النكاح انما يثبت على المرأة للزوج
 لانها المملوكة له وهو المالك ثم اذا رجع لم يضمن ما ناقصا من مهر مثلها التبعة المماثلة لان
 منافع البضع غير متقومة عند الاتلاف فلا تضمن بالمعقوبات اذ التضمن يستدعي المماثلة وانما
 تضمن وتقوم بالتكال ضرورة ابانة خطر الحمل كذلك في التبيين بقى ما لو كان دعوا بمهر مثلها
 أو أكثر وعلم حكمه فانه اذا لم يثبت لها شيء مع شهادتهم ما بالاقول فبالسأواة والاكثر كان كذلك
 بالاولى فلا خلل في عبارة المتن والشرح (قوله على المعتد) ذكره في الهداية وشروحا خلافا
 لما في المنظومة النسبية وشروحا وتبعهما صاحب المجموع حيث ذكروا انهم ما يضمنان ما ناقص
 عندهما خلافا لابي يوسف قال في الفتح وما في الهداية وشروحا والمعارف ولم ينقلوا أسوا
 وهو المذكور في الأصول كاليسوط وشرح الطحاوى والذخيرة وغيرها وانما نقول فيها خلاف
 الشافعي فلو كان لهم شعور بالخلاف في المذهب لم يعرضوا عنه بالكلية ولم يشغلوا بقل خلاف
 الشافعي اه قال الرملي وفي المصنف لو ائتمروا بنكاحها فاو كسوا لم يضمنوا ان رجعا ما بنحوه
 وصورته ادعى نكاح امرأة على مائة وقالت تزوجني على ألف ومهر مثلها ألف وأقام شاهدان
 على مائة وقضى به ثم رجع عا به عند الدخول به الايض منان شيء ألهما وقالوا يضمنان لها تسعة مائة
 على ان عندهما القول قولها الى تمام مهر مثلها فكان يقضى لها بألف ولو لا شهادتهم ما انفقا
 عليها تسعة مائة وعند هذه القول قول الزوج فلم يلقا عليها شيئا اه ومثله في الحقائق شرح
 المنظومة قال في التاتارخانية شهدا على امرأة ان فلانا تزوجها على ألف درهم وقبضت ذلك

ضمناها) لو هي المدعية
 وهو المنكر عزى زاده
 (ولو شهدا باصل النكاح)
 بأقل من مهر مثلها فلا
 ضمان على المعتد

لانهم اما ان يشهدا بمهر المثل أو بازيد أو بانقص وعلى كل فالمدعى اما هي أو هو ولا ضمان الا في
 صورة ما اذا شهدا عليه بازيد ولو قال المصنف بعد قوله ضمانا للزوج كافي المنع فلا بد لجميع
 الصور خمسة منطوقا وواحدة مفهومة وما ولا غنى عما نقله الشارح عن العزيمة وكان عليه أيضا ان
 يقول وان باقل ويحذف ولو شهدا باصل النكاح لايحاط به ان الشهادة في الاولى ليست على أصله
 وعلى كل فتقول الشارح أو اقل ~~نكرار~~ كالا يخفى قال الحاسبي فلو قال المتزوج يضمن الزيادة
 بالرجوع من شـ هـ على الزوج بالنكاح باكثر من مهر المثل لاسـ توفى الستة واحدة منطوقا
 وخمسة مفهومة وما يخفى على ان المصنف أظهر ما خفى وأخفى ما ظهر من هذه الصور فذكر عدم
 الضمان في الشهادتين المثل ويلزم منه عدمه في الشهادة بالاقل وصرح بضمان الزيادة وهذا
 كما لو هي المدعية كآتيه عليه الشارح وأشار به الى ان ما بعده فيما لو كان هو المدعى فذكر
 المصنف بعده انه لا ضمان لو شهدا باقل من مهر المثل وسكت عما لو شهدا بمهر المثل أو أكثر لعل
 بانه لا ضمان بالاولى لان الكلام فيما اذا كان هو المدعى ولم يصرح به الشارح كما صرح بالاقل
 في الاول اعتمادا على ظهور المراتفة فتنبه ذكره سيدي الوالد رحمه الله تعالى (أقول) فالحاصل انه
 لا ضمان الا في صورة واحدة وهي ما لو شهدا عليه بالاكثر فيضمنان الزائد على مهر المثل وفي
 الخمسة الباقية لا ضمان أصلا وهذا موافق لما في التاترخانية حيث قال وفي الزاد ان شهد
 شاهدان على امرأ أن النكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليه ما وكذا لو شهدا باقل من
 مهر مثلها وان شهدا باكثر من مهر مثلها ثم رجعا ضمنوا الزيادة وفي المحيط وان ادعى رجل على
 امرأة النكاح وأقام على ذلك بينة والمرأة جاحدة ففقدت القاضي عليه بالنكاح ثم رجعا عن
 شهادتهما لا يضمنان للمرأة شيئا سواء كان المسمى مهر المثل أو أكثر أو اقل اهـ ثم قال واذا
 ادعى رجل على امرأ أنه تزوجها بمائة درهم وقالت المرأة لا بل تزوجتني بالف درهم ومهر
 مثلها الف درهم فشهد شاهدان أنه تزوجها على مائة درهم فقضى ثم رجعا حال قيام النكاح
 ذكر انهما يضمنان للمرأة تسعة مائة عندهما ولا يضمنان شيئا عند أبي يوسف هذا اذا رجعا قبل
 الطلاق فان رجعا بعده فهذا على وجهين اما ان يرجعا قبل الدخول أو بعده فان كان بعده
 الدخول بها فالجواب فيه كالجواب حال قيام النكاح فاما اذا كان الطلاق قبل الدخول بها
 فانهم لا يضمنان للمرأة شيئا عندهم جميعا اهـ فافاد ان الكلام الاول فيما اذا كان أصل
 النكاح موجودا أما اذا كانا مقرين به واختلعا في البهر ثم رجعا شاهدان ففيه هذا التفصيل
 والحكم فيه ما علمت فتنبه لذلك قال في البحر وأشار في المسئلة بمهر المثل الى ان هذا فيما اذا لم
 يطقها بعد الدخول أو طلقها بعده أما اذا طلقها قبل الدخول لا يضمنان لها شيئا بالانفاق
 كما في الحقائق وفي النكاح انه لو ادعى بقبض المهر كلاً أو بعضاً وشهدا عليه به ثم رجعا بعده
 القضاء ضمنناه له الا انه ما اتلفا عليه ما لا دون البضع (قوله اذا اتلف بعوض كلاً اتلاف)
 وهذا اتلفا شيئا يقابل به عوض وهذا التعليل ظاهر فيما اذا كان المدعى الزوج لانهم اتلفا عليه ما
 البضع بحال قابله من الزوج وكذا فيما اذا كان المدعى الزوجة لانهم ما اتلفا المال بالبضع لانه
 يكون منقوماً بالدخول في المثل والحالة هنا حال الدخول في المثل (قوله وان زاد عليه) هذا
 هو الموافق لما في المنع والكثر بضمير المتكفي فيوافق قوله بعد ضمنناها وعلى افراد الضمير يكون

اذا اتلف بعوض كلاً
 اتلاف (وان زاد عليه)

شياً أو ينبغي في قياس قول أبي حنيفة أن يكون النصف اثلاً على الرجل والمرأة معاً - وهذا
 النسوة وإن كثرت بمنزلة رجل واحد - حالة الانفرد وحالة الاختلاط وكان يشهد درجة لأن لا غير
 فكان الثابت بشهادة النسوة النصف فإذا بقي من يقوم بشهادته النصف منهن لم يكن على
 الراجعة شيء وأما عنده فلأن كل اثنين حالة الاختلاط كرجل واحد وكل امرأة نصف رجل
 كأنه يشهد درجة لأن ونصف من حيث الحكم فإن رجوع رجل وامرأة فكانه رجوع رجل
 ونصف فالضمان عليه - ما اثلاً ١٥ - قال المولى عبد الحليم ظاهر تأخير دليل الامام مع تقديم
 قوله على ترجيح قول الامام وأما نصريح قولهما في المتن مقابله بقوله يقتضي التساوي بينهما - ما
 ثم رجحان قول الامام - في على قوة دليله - له وذاعلى ما صرح في المبسوط وغيره أن حكم الشهادة
 حكمكم الميراث وفيه يجعل كل اثنين كأثنين وعنده الانفرد لم يزد نصيبين على الثلثين وكذلك
 في الشهادة عند الانفرد بعد نصف النصاب فيها وعند المقارنة بالرجل يزداد النصاب ويضاف
 القضاء بشهادة الكل على أن كل امرأتين كرجل هذا وما ذكر في المحيط أنه لرجوع الرجل وثمان
 نسوة فعلى الرجل نصف الحق ولا شيء لغيره - وان كثرت بقوم مقام رجل واحد فمحمول
 على قولهما كما أن ما ذكره الاسدي بجوابي من أنه لو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجوع رجل وامرأة
 كان النصف عام - ما اثلاً فمحمول على قوله وعليه كلام المقدسي والفتح والمنبع فظهر أن
 صاحب المحيط لم يسه - وان ظن - به وهو صاحب التبيين وتبعه بعض المتأخرين على أنه يمكن أن
 يكون كلام صاحب المحيط على الاتفاق بناء على أن طرف النساء نصف النصاب وإن كثرت ولا
 يظهر قيام كل امرأتين مقام رجل ما لم ترجع واحدة اثنتين أو كلهن فساد شرط النصاب باقياً
 من طرفهن لم يضمن الرواجع منهن فندبر ١٥ (قوله فان رجعوا) أي رجوع الكل من الرجال
 والنساء غلب الذكر أشرفه فلذا أعاد الضمير مذكراً (قوله فالغرم بالاسداس) السدس على
 الرجل وخمسة الاسداس على النسوة لأن كل امرأتين تقوم مقام رجل واحد فيكون قد شهد
 ست رجال فيضمن الرجل السدس وكل امرأتين السدس وهذا عند الامام (قوله وقالاعلمين
 النصف) لأن النساء وإن كثرت في الشهادة لا يقمن الامام ورجل واحد وكان الثابت بشهادته
 نصف المال وشهادتهن النصف الآخر ولهذا لا تقبل شهادتهن إلا بانضمام الرجل ولا في حنيفة
 أن كل امرأتين قام مقام رجل قال صلى الله تعالى عليه وسلم في نقصان عقاهن عدات شهادة
 كل ثنتين منهن بشهادة رجل روى البخاري من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه
 أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا معشر النساء صدقن واكثرن من الاستغفار فاني رأيتكن
 أكثر أهل النار فقالت امرأتان منهن يا رسول الله ما لنا أكثر أهل النار قال تكثرن اللعن وتكفرن
 العشير ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لذي لب منكن قالت يا رسول الله وما نقصان
 العقل والدين فقال أمانة نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل ٣ وتكث اللعالي
 لا تصلي وتفطر في رمضان فصارك لوشهد بذلك ستة رجال ثم رجعوا (قوله كالو رجعتين فقط) أي
 ضمن النصف أجمعاً لأنهن وإن كثرت بمنزلة رجل واحد كما تقدم وأما عندهما فظاهر لأن الثابت
 بشهادتهن نصف المال كما ذكرنا وكذا عنده اذ بقي من بقي به نصف المال فصارك لوشهد به ستة
 رجال ثم رجعت خمسة (قوله ولا يضمن راجع في المكاح الخ) هذه المسئلة على ستة أوجه

(فان رجعوا فالغرم
 بالاسداس) وقالاعلمين
 النصف كالو رجعتين فقط
 (ولا يضمن راجع في
 المكاح شهد بهر مثلهما)
 أو أقل

٣ قوله وتكث الخ هكذا
 بالأصل ويجوز هذا
 الحديث فلعل فيه سقطاً

في البحر عن المحيط موجهة بمباراة أخرى وهي ان الشهادة قائمة بقدر ثمانمائة وخمسين لان
القائم بقي شاهد اباربعائه والرابع بقي شاهداً ثمانمائة فبقي على ثمانمائة حجة كاملة فلا يجب
ضمنهم ا على احد فبقي على المائة الزائدة شاهد واحد وهو القائم على الشهادة فبقي من يقوم به
نصف الحق فبقي نصفها فظهر ان التساق يرجوعهم نصف المائة فيجب على الراجعين
لاستوائهم في الجحيم فان رجع الرابع عن الجميع ضمنوا المائة ارباعاً وضمنوا سوى الاول
خمسين ايضاً الا لاننا لا نبتقي على الشهادة من يقوم به مائتان وخمسون اهـ والمسئلة بجهاها
(قوله وان رجعت امرأة ضعف الربع) لبقائه ثلاثة ارباع الحق ببقائه رجل وامرأة اذ الرجل
وحدده بالنصف وهذا بالاجماع عيني وهذا اذا كانت من رجل وامرأتين ولومن رجلين
وامرأة لا ضمان عليهم وان رجعا ايضاً لان شهادة الواحد مدة بعض شهادة واحد فكان القضاء
مضافاً الى شهادة الرجلين وقال الاسيبجا يلو رجوع رجل وامرأة فالنصف عليهم ما اثنان (قوله
وان رجعتا فالنصف) لانه يفتاء الرجل بقى نصف الحق وعلى هذا لو شهد رجلان وامرأتان
فرجع رجل وامرأة فاعلمهم الربع اثنان وان رجع رجلان فاعلمهم النصف وان رجع امرأتان
فلا شيء عليهم ما هو ظاهر فيباي (قوله لم يضمن) أي الثمان لبقائه من بقي به كل الحق وهو رجل
وامرأتان وهو نصاب (قوله لبقائه ثلاثة ارباع النصاب) اذ النصف يفتى بالرجل والربع بالباقية
أي فيضمن النسوة التسع ربع الحق لانه يفتى بالرجل والمرأتين في ثلاثة ارباع الحق قال في البحر
وان رجعت العشرة فقط فعلمت نصف الحق اتفاقاً كما اذا رجع الرجل وخدمه ولو رجع معه
ثمان فعليه النصف ولا شيء عليهن كذا في المحيط وهو هو بل يجب أن يكون النصف اخماساً
عنده وعندهم انضافاً اهـ (أقول) هذه عبارة الزيلعي واختصرها بحذف التعديل من كلام
المحيط وهو قوله لانهم وان كثرت ينتمون مقام رجل واحد وقد بقي من النساء من ثبت
بشهادتهن نصف الحق فيجعل الراجعات كأشهن لم يشهدن وفي الشريعة لامية قات والذي يظهر
لي من كلامه ان ما ذكره صاحب المحيط على قول الصحابين ولذا اعل بما لم يعمل به الامام بل بما
عللاه ادعاء له بالامام كاذره ان كل امرأتين يقومان مقام رجل واحد ثم قال وعدم
الاعتداد بكفرتهم عند انفرادهن لا يلزم منه عدم الاعتداد بكفرتهم عند الاجتماع مع الرجال
كافي الميراث انتهى وليس في كلام الصحابين ما يفيد أنه مع قيامهن مقام رجل يقسم عليهن
ما ثبت بشهادتهن في حق من رجع منهن ليعرض بقدره وقد بقي منهن من يثبت به نصف الحق كما
ذكره الزيلعي بعد هذا بقوله ولو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجعوا فعندهم ا على الرجل النصف
وعلى النسوة النصف وعنده علمه الخسان وعليهن ثلاثة الاخماس ولو رجع الرجل وامرأة
فعله النصف كما عندهما ولا شيء على المرأة وعنده علمه اثنان اهـ ثم قال الشريعة لا يمشي
في الفتح على أن الوسله الانقسام عليهن عند الرجوع فالذي يظهر من تعديل قواهما ان الانقسام
عليهن بحسب عددهن فعلمت أربعة اخماس النصف وعلى الرجل نصف كامل ويقتضي خمس نصف
المال يفتاء المرأتين والجواب عما ذكره عن الاسيبجا في انه مشى على قول الامام لا على قواهما
فلم تأمل انتهى (قات) وذكر في الوالولية نحو ما في المحيط وأشار الى مخالفة القياس حيث
قال ثم درجل وثلاث نسوة ثم رجع الرجل وامرأة ضمن الرجل نصف المال ولم تضمن المرأة

وان رجعت امرأة من
رجل وامرأتين ضمن
الربع وان رجعتا فالنصف
وان رجعت ثمان نسوة من
رجل وعشرة نسوة لم يضمن
فان رجعت أخرى ضمن
التسع (ربعه) لبقائه ثلاثة
ارباع النصاب

رجع احدهم الاثنين ان لا يتيقن من المال لان الواحد لا يثبت بشهادته أصلاً فيقتضى ان
يضمن الواحد الرجوع كل المال فهو مصادم للاجتماع على نفيه وانما كان الاجماع على نفيه لان
عدم ثبوت شئ بشهادة واحد انما هو في الابتداء ولا يلزم في حال البقاء ما يلزم في الابتداء وحينئذ
فيه عدم ما ثبت ابتداء شئ بشهادة اثنين نسب الى كل منهما في حال البقاء ثبوت حصته منه بشهادته
فتبقى هذه الحصته ماثية على شهادته ويكون متافهاً برجوعه (قوله) فان رجع احدهما ضمن
النصف اذ بشهادة كل منهما يقوم نصف الحجة فيبقاها احدهما على الشهادة تبقى الحجة في النصف
فيجب على الرجوع ضمان ما لم يتبق فيه الحجة وهو النصف ويجوز ان لا يثبت الحكم ببدء
بعض العلة فيبقى بقاء بعض العلة كبدء الحول لا يعتمد على بعض النصاب ويبقى منعقداً
ببعضه درر (قوله) وان رجع احدهما لثلاثة لم يضمن (أى الرجوع لبقائه من يتبقى به كل الحق
(قوله) وان رجع آخر ضمناً النصف) أى الاول والثاني لانه لما رجع الاول لم يظهر أثره فلما رجع
آخر ظهر أثره لانه لم يبق الا من يقوم به النصف وفي تلخيص الجامع لو شهد اربعة باربعة دراهم
وقضى بها او دفعت ثم رجع واحد عن واحد والثاني عن اثنين والثالث عن ثلاثة ضمنوا نصف
دروهم على كل واحد سدس درهم لان الحجة تنطرت في درهم اذ ثبت الاول على الثلاثة والرابع
على الكل ولو رجع الرابع عن الاربعة ضمنوا درهم او نصفاً على الاول سدس المضمون الاول
وهو ربع درهم وعلى كل واحد من الثلاثة ربع درهم وسدس درهم لانهم اتفقوا جميعاً على
الرجوع على الرابع فضمنوه ارباعاً على كل واحد ربع والثالث الاول ثابت عليه بالشهادة وحده
فنشطرت الحجة فيه فوجب نصفه على الثلاثة اثلاثاً ولا شئ عليه فيه لبقائه على الشهادة به
فتأمل اهـ بزيادة عليه قال المقدسي فان قيل ينبغي ان يضمن الرجوع الثاني فقط لان التلف
أضيف اليه قلنا التلف مضاف الى المجموع الا ان رجوع الاول لم يظهر أثره لما منع وهو من بقي
فاذا رجع الثاني ظهر ان التلف بهما (أقول) تقدم في الحد ودع الحيط اذا شهد على حد الرجم
خمس فرجع الخامس لاضمان وان رجع الرابع ضمنوا الربع وان رجع ثالث يضمن الربع
فقوله يضمن الثالث الربع مخالف لما هنا لان المأخوذ من باب الرجوع في الشهادة ان الخامس
والرابع والثالث يضمنون النصف اثلاثاً لما منع الحيط اما غلط أو ضعيف أو غير مشهور وإذا
شهد اربعة على شخص باربع مائة درهم وقضى بها فرجع احدهم عن مائة وآخر عن تلك
المائة ومائة أخرى وآخر عن تلك المائتين ومائة أخرى فعلى الرابع عشر خسون اثلاثان الاول
لم يرجع الا عن مائة تبقى شاهداً بثلثمائة والرابع الذي لم يرجع شاهداً بثلثمائة كما هو شاهد
بالمائة الرابعة أيضاً فوجد نصاب الشهادة في الثلثمائة فلا ضمان فيها وأما المائة الرابعة لم يبق
الرابع شاهداً بها او رجع البقية تنصفت لان العبرة لمن بقي فيضمنون نصفها وهو الخمسون
اثلاثاً فان رجع الرابع عن الجميع ضمنوا المائة ارباعاً يعني المائة التي اتفقوا على الرجوع
عنها وغير الاول يضمن الخمسين التي اتفقوا على الرجوع عنها الاثنا ووجه عدم ضمان المائتين
والخمسين ان الاول بقي شاهداً بثلثمائة والثالث بقي شاهداً بمائتين فالتان تم عليهما النصاب
وبقي على الثالثة شاهد واحد لم يرجع ولكن لما رجع الثلاثة غيره تنصفت المائة الثالثة
ضمنوا الخمسين اثلاثاً كما نحافى وقوله والثالث بقي شاهداً اهل والثاني والمسئلة من كورة

فان رجع احدهما ضمن
النصف وان رجع أحده
ثلاثة لم يضمن وان رجع
آخر ضمناً النصف

قوله ادعى من له ألف الخ
هكذا بالاصل واهل الظاهر
ادعى من عليه ألف
لاخر فليجرد

(والعبرة فيه لمن بقى) من
الشهود (لان رجوع

قوله أو عرف كافر اهكذا
بالاصل وليجرد

انه وكاه يقبض دينه من فلان أو ودعيه فقبضه وأنكر الموكل ثم رجع الم يضمنه لان الشاهد
سبب التقويت امكان القبض على الموكل والوكيل باثمة تقويته فيكون الضمان على المباشر
وفي العتائية ولا ضمان على شهود التوكيل بالاعتقاد ولا على شهود التقويض ولا على شهود
التوكيل يقبض الدين اه * وأما الرهن ففي المحيط ادعى من له الف على آخرائه رهنه عبد الله
فيمته ألف والمطلوب مقر بالدين وشهد بالرهن ثم رجع الم يضمنه لانهم أزالوا بعوض ولو كان فيه
فضل على الدين لم يضمنه مادام العبد حيا فان مات في يد المرتهن ضمن الفضل على الدين ولو
ادعى الرهن الرهن وأنكر المرتهن لم يضمنه الفضل ويضمنان قدر الدين للمرتهن وان رجع اعان
الرهن دون التسليم بان قال سلم اليه هذا العبد وما رهنه لا يضمنان اه * وأما الاجارة ففي
المحيط ركب بعير الرجل الى مكة يدعى الاجارة بخمسين واقام بيته فغطب وادعى صاحب
البعير الغصب ثم رجع اضمنه ناقة البعير يوم غطب الامم قد ارما أخذ صاحبها من الاجر شهدا انه
اكرهه دابته بمائتين الى موضع كذا وأجر مناهما مائة فركبها ثم رجع الم يضمنه الفضل ان ادعى
المستاجر الاجارة وبجده صاحب الدابة وان ادعاه صاحب الابل وبجده المستاجر ضمنه الله ما أداه
ما فوق أجر البعير * وأما المضاربة ففي المحيط ادعى المضارب نصف الربح فشهد ابيه ورب المال
مقربا بالثلاث ثم رجعوا والربح لم يقبض لم يضمنه فان قبضه وافترسها نصفين ثم رجعوا ضمنه سدس
لربح قبل هذا في كل ربح حصل قبل رجوعه وما قاما ربح حصل بعد رجوعه ما كان
رأس المال عرضا فمكذلك وان كان قد اقرب المال بثلث فضمنه فمكذلك وان كان راضيا باستحقاق الربح
اه * وأما الشراكة ففي المحيط شهد انهم اشتركوا رأس مال كل واحد منهما ألف على ان الربح
ثلث وصاحب الثلث يدعى النصف وبجده قبل الشهادة فاقسموا الثلثا ثم رجعوا ضمنه صاحب
الثلث ما بين النصفين والثلث وما ربحا بعد الشهادة فلا يضمنان عليهم اه وفي كافي الحاكم
في بدرجل مال فشهد الرجل انه شريكه فمفاوضة فقصي له بنصف ما في يديه ثم رجعوا
ضمنه ذلك النصف لاشهد ودعا عليه * وأما الشفعة ففي المحيط ولو شهد ان الدار التي في يد الشفيع
ملكه فقصي له بالشفعة ثم رجعوا لم يضمنوا وان كان الاول قد سبق فامر القاضى بقبضه يضمنان
قيمة بيتانه ولهما النقص اه * وأما الميراث ففي المحيط شهد الرجل مسلم ان أباه مات مسلما
أو عرف كافر أو للميت ابن آخر كافر ثم رجعوا ضمنوا الميراث للكافر الوارث * وأما الوصية ففي
المحيط ادعى رجل ان فلانا الميت أوصى له بالثلث من كل شئ واقام البيعة فقصي ثم رجعوا
ضمنوا جميع الثلث وقامه فيه وفي كافي الحاكم لو شهد ان الميت أوصى الى هذا في تركته
فقصي القاضى بذلك ثم رجعوا فلا ضمان عليهم ما والضمنان على الوصى ان اسلم لك شيئا اه * وأما
لودبته والعارية ففي كافي الحاكم شهد ا على رجل يودبته فجدها فضمنه الياء القاضى ثم رجعوا
ضمنه ما غرم وكذلك العارية اه (قوله والعبرة فيه لمن بقى من الشهود لان رجوع) أى
عندنا مشر الخففة وعندنا الأئمة الثلاثة العبرة لمن رجوع قال في فتح القدير والاصل ان المعتبر
في هذا بقاؤه من بقى لارجوع من رجوع لان الشهادة انما تثبت المال والرجوع انما يوجب
الضمنان لانه اتلاف لهم فاذا بقى بعد رجوع من رجوع من يستقل باثبات المال ثانيا لم يتحقق
بالرجوع اتلاف شئ ومن المحال أن يضمن مع عدم اتلاف شئ وأما ما ورد من انه فبقي اذا

لا ندرى لمن البناء فاني لا اضمنها قيمة البناء للمشهود وعليه كانهم ما قالوا قد شككنا في شهادتنا ولو
قال ليس البناء نالمدعى اضمنها قيمة البناء وعن أبي يوسف شهد الله بدارقة الاقل الحكم انما
شهدنا بالعرصة اقبل شهادتهم ما على ذلك ولم يكن هذا رجوعا ولو قال بعد الحكم اضمنها قيمة
البناء اه ثم اعلم أن الضمان عنهم ما يسقط بأشياء الاول ضمنها نصف المهر ثم اقربه رده اليهما
الثاني ضمنها قيمة العبد ثم اقرب بالاعتاق رده الثالث ضمنها قيمة العين ثم وهبها المنهم و رده
للمشهود وعليه ردها اليهما الرابع رجع الواهب في هيبته بقضائه بعد ما ضمننا الشاهد من رده
الضمان الخامس ورثة المقتضى عليه رد الضمان بخلاف ما لو اشتراه الكل من العتابة وشمل
قوله أيضا ما اتلفاه جميع الابواب الا ان المصنف ذكر بعضها وقائه البعض فذكر الدين والنكاح
والبيع والطلاق والعتاق والقصاص وشهود الاصل والفرع والمزكي وشاهد اليمين أى
التعليق والولاة والتدبير والكتابة والاستيلاء والاحسان والشرط والايقاع وسفسر كل
واحد منها وقد فاته الهبة والابراء والاستيفاء والبضاعة والتأجيل والنسب وامومية الولد
والدخول والخلع والولادة والموالات والاقالة والوكالة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة
والشفعة والميراث والوصية والوديعة والعارية * أما الهبة ففي المحيط شهدوا انه وهب عبده
من فلان وقبضه ثم رجعا بعد القضاء ضمننا قيمة العبد وحق الرجوع لا يمنع التضمن فان ضمننا
القيمة لم يرجع فيها الوصول العوض ولا يرجع الشاهد ان فيها ولو كان ايض العين يوم شهدا
بالهبة ثم رجعا واليباض زائل ضمننا قيمتها ايض لاعتبار القيمة يوم القضاء اه * وأما البراءة
والتأجيل ففي المحيط شهدا انه ابرأه عن الدين او أجله سنة او اوفاه فقضى به ثم رجعا ضمننا
ولو شهدا انه أجله سنة فقضى بها ثم رجعا قبل الحل أو بعده ضمننا ورجعنا به على المطلوب
الى أجله ويبرأ الشاهد ان يقبض الطابا الدين بعده مضى الاجل من المطلوب فان ضمننا
رجع به على المطلوب الى أجله وقاما مقام الطالب فان توى ماعلى المطلوب فن مالهما ما ولو
انسقط المديون الاجل لم يضمننا ولو شهدا ان له على آخر القا أو آخر ان ابرأه ثم رجعا وكاف
مدعى الاتى اقامة البينة ثانيا وخضعه في ذلك شهود برائة الدين وقد رجعا فبضمننا الالف
ولا نصح اقامة البينة على الدين الا بمحضرة الشهود لا بمحضرة المدعى عليه ولا يرجعان على
المشهود بالبراءة اه وفي العتابة شهدوا على انه ابرأه من الدين ثم مات الغريم مفلسا
ثم رجعا لم يضمننا الطالب لانه توى ماعليه بالافلاس اه وأما الحد فسنذكره مع القصاص
* وأما النسب والولاة والكتابة والتدبير والاستيلاء فسنذكرها في كلام المسائق الاتى قال في
الولو بالحيمة ولو ادعى انه ابن رجل والاب يجحد وأقام البينة انه ابنه ولدى على فراشه فقضى
بذلك وأثبت نسبه ثم رجعا وافتلا ضمان عليه ثم سوا رجعا في حال حياة الاب أو بعده وفاته
أما في حال حياة الاب فلانهم مالم يشهدوا على الاب بالمال وانما شهدا عليه بالنسب والنسب
ليس بمال ومالم يس بمال لا يضمن بالمال وامامه وفاته فلانهم لو ضمنوا ما ورث الابن المشهود
له سائر الورثة لا يجوز ذلك لان استحقاق الميراث يضاف الى موت الاب لا الى النسب لان
الميراث يستحق بالنسب والموت جبرعا والموت آخرهم اوجودا وكل حكم ثبت بهلة ذات وصفين
يضاف الى آخر الوصفين وجودا اه * وأما الاطالة فمع البيع وأما الو كالة ففي المحيط شهدا

ما ذكره الماتن ونقلوا القول الآخر من غير ترجيح ولا ذكر رجوع وأنت على علم بان ما أثبتته
 أرباب المتون في متونهم مختار لهم لان المتون موضوعة لنقل المذهب وعما هو مقرر مشهور وأن
 ما في المتون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح مقدم على ما في الفتاوى والحواشي فكيف
 لا يقدم ما في المتون والشروح على ما في الفتاوى وحينئذ فما كان ينبغي للمصنف أن
 يجزم بما في الفتاوى ويعمدل بما عليه المتون فالعبرة بما عليه أصحاب المتون انه لا يرجع
 الا بعد القبض دينا كان أو عبنا فليتأمل وما نقله في البحر عن الخلاصة أن ما في الفتاوى هو
 قول الامام الاخير كما علمت فيه الكلام المتقدم وللمقال فيه مجال **وكان** هو الذي غر
 المصنف **(قوله وقيدته في الوقاية الخ)** وكذا في الهداية والخنار والاصلاح ومواهب الرحمن
 وجزم به الحدادي في الجوهرية وصاحب الجمع **(قوله وقيل ان المال عبنا كالاول)** قاله
 شيخ الاسلام أي يجب على الشهود الضمان مطلقا قبضه المشهود له أولا لان الضمان مقيد
 بالمائة وفي العين زوال ملك المشهود عليه عنه بالقضاء وفي الدين لا ينزل ملكه حتى يقبضه
 الا ترى أن المقضي عليه لا يجوز له أن يتصرف فيها وجزاء المقضي عليه ذلك حاسبي بزيادة
 قال العلامة أبو السعود وكذلك العقار يضمه قبل القبض عندهم لان العقار يضمن بالاتلاف
 بشهادة الزور بخلاف الغصب عند أبي حنيفة وأبي يوسف لعدم تحققه فيه زبلي وقوله
 عندهم أي عند أبي حنيفة وصاحبيه بقى ان يقال ظاهر كلام الزبلي يقيد عدم اشتراط
 القبض في العقار لوجوب الضمان على الشاهد اذ يرجع بعد القضاء من غير خلاف وليس
 كذلك بل الخلاف ثابت ولهذا قال شيخنا هذا على قول شيخ الاسلام وعلى قول شمس الآفة
 لا يضمنه الشاهدان بالرجوع الا اذا قبضه المدعى كالمقول اه **(قوله وان دينا فكال الثاني)**
 أي لو رجع الشهود قبل قبضه لا يضمنون الى أن يؤدي اليهم ولو بعد قبضه يضمنون أي في الحال قال
 في البحر وفرق في الحبط بين العين والدين فقال شهاب الدين ثم رجعا ضما قبيتهما قبضه المشهود له
 أم لا لان ضمان الرجوع ضمان اتلاف وضمن الاتلاف مقدرا لمثل ان كان المشهود به مثليا
 وبالقمية ان لم يكن مثليا وان كان المشهود به دينا فرجع الشهود قبل قبضه لا يضمنون وان
 قبضه المشهود له ثم رجعا ضما لانهم ما أوجب ما عليه دينا فيجب في ذمتهم ما مثل ذلك ولا يضمنون
 منه ما لا بعد قبض المشهود به تحققة الامعادلة اه وهذا هو قول شيخ الاسلام وشمل أيضا
 قوله ما ألتفاهم الخ الذي ونزيره **كان** في كافي الحاكم واذ اشهد اللذان الذي يقال أو خمر
 أو خمر فرقة قضى به ثم رجعا ضما المال وقيمة الخنزير ولا يضمنان الخمر ولا قيمته في قول أبي يوسف
 ويضمنان قيمة الخمر في قول محمد ولو لم يسلم الشاهدان واسلم المشهود عليه ثم رجعا عن الشهادة
 ضما قيمة الخنزير ولم يضمنوا قيمة الخمر وشمل أيضا ما ألتفاهم العقار فيضمنه الشاهد برجوعه كافي
 خزانة المفتين فهو وان كان لا يضمن بالغصب عندهما خلافا لحمد يضمن بالاتلاف وهذا منه
 وفي جامع صدر الدين ادعى عبدا في يده ملكا وقضى به فادعاه آخر وقضى له وادعاه آخر وقضى
 له ثم رجعا ضمن كل فريق ان شهد عليه قال محمد ولا يشبه الوصية يعني لا يضمن للورثة لاتحاد
 المقضي عليه بخلاف المثل دليله وجدته ود الاول عبيدا يردهما في المثل دون الوصية وشمل
 كل المشهود به أو بعضه فلذا قال في جامع الفصولين عن محمد بن سديد الهبدار وحكمه ثم قال

وقيدته في الوقاية والكنز
 والدرر والماتن بما اذا قبض
 المال لعدم الاتلاف قبله
 وقيل ان المال عبنا
 فكال اول وان دينا فكال الثاني
 وقرره القهستاني

ألا ترى أنه لو قال امرأته طالق إن كان لقفلان عليه شيء فشهد الشهود أن فلانا اقترضه ألفا
 يحكم بالمال ولا يحكم بالوقوع ولو شهدوا أن عليه ألفا يحكم بالمال والوقوع جميعا فتبين بهذا
 أن الشهادة على الاقراض ليست شهادة على قيام الحق للعالم والشهادة بالدين مطلقة لا شهادة
 على الحق في المال ١١ فقد علم تضمين ما بظهور كذبهم ما من غير رجوع فتضمن ما اذا تبين
 كذبهم ما بالاولى ولذا قال في تلخيص الجامع في باب بطلان الشهادة أخذ الدية ثم جاء المشهود
 بقتله حيا ضمن الولي للقبض ظاهرا ولا يرجع لسلامة بدله أو الشاهد للجلاء ككبره المكره ويرجع
 بما أخذ الولي المالك ذلك وكذا الواقع لكن لا يرجع عنه إذ ليس لادم مالمية تلك بخلاف
 المدبر ولهذا في عتقه يضمن الشاهد والمكره وفي العتق لا ولو شهد على الاقرار أو الشهادة
 ضمن الولي لما ردون الشاهد لأنه لم يظهرك كذبه إذ لا تنافي بخلاف الاول ولهذا الوثبت الاقرار
 ضمن شاهدين الدين دون الاقراض ولو قال إن كان له على حنث في الاول دون الثاني كما لو وجد
 المشهود بفسخها أو ماوا الشاهد عبدا أو محدودا في قذف ١٢ وبهذا علمت أن فرغ الكرايسى
 منقول في التلخيص واندفع الايراد على القول بالتضمنين إذا ظهر كذبهم لو وجد المشهود
 بفسخها أو ماوا واختلافه ظهر الكذب ولا ضمان ١٣ (قوله نعم ديا) لا للمسبب يضمن إذا
 كان كذلك كما هو معلوم (قوله مع نعمه ذرايح) جواب عن سؤال وهو إذا اجتمع المسبب
 والمباشر فالضمان على المباشر فلم يضمن الشاهد دون القاضي فاجاب بان القاضي متعذر
 تضمينه لانه كالجبا إلى القضاء (قوله قبض المدعى المال أولا) تبع المصنف به هذا الاطلاق
 صاحب الخلاصة والبراز به وخزانة المفتين وأصحاب الفتاوى لصاحب المجموع كافي بعض
 نسخ البحر اهدى ثم رعبا رتبها لأن صاحب المجموع قال في شرحه هذا إذا قبض المدعى المال
 دينه كان أو عيناً وأصحاب الفتاوى لم يقيدها ١٤ وعزو الشارح للخلاصة تبع فيه
 صاحب البحر (أقول) عبارة الخلاصة هكذا الشاهدان إذا رجعوا عن شهادتهم ما رجوعا
 معتبرا يعني عند القاضي لا يبطل القضاء لكن ضمن المال الذي شهد به وهذا قوله الآخر وهو
 قواه ما وعليه الفتوى سواء قبض المفتى له المال الذي قضى له أو لم يقبض انتهت فتواه
 وهو قوله الآخر ليس نصا في رجوعه إلى الاطلاق والآخره والذي يظهر لي أنه أراد بقوله
 الآخر الضمان بالرجوع مطلقا أي سواء كان الشاهد كذلكه الاول في العدة أولا فيكون
 إشارة إلى ما تقدم الكلام فيه في ما مر آنفا بقرينة ما في الفتح حيث قال واعلم ان الشافعية
 اختلفوا في هذه المسئلة والصحيح عند الامام والعراقيين وغيرهم ان الشهود يضمنون كذبهم
 والقول الآخر لا ينعض ولا يرد المال من المدعى ولا يضمن الشهود وهو عين قول أبي حنيفة
 الاول إذا كان حاله ما وقت الرجوع مثله وقت الاداء ١٥ وفي الاول الجبلة ثم إذا صرح الرجوع
 لا يبطل القضاء ولكن يضمنان المال الذي شهد به وهو قوله ما و قول أبي حنيفة الآخر
 ١٦ فهذه العبارة تؤيد ما قلنا ولو سلم أنه أراد رجوع الامام عن التقييد بالقبض فنقول لو صح
 لم يمس على خلافه أصحاب المتون وغيرهم كالمداينة والخنازير والوقاية والغرر والاداء
 والكنز والموتى ومواهب الرحمن فكذلكهم قبله وبالقبح وجرم به صاحب المجموع كجاءت
 والمدادى في الجوهره ولو صح نقل الرجوع لذكره شراح الهداية فانهم اقتصر وعاء على شرح

نعم ديا مع نذر تضمين
 المباشر لانه كالجبا إلى
 القضاء (قبض المدعى المال
 أولا به بقى) بحر وبرزانية
 وخلاصة وخزانة المفتين

(قوله أن الحاكم إذا أخطأ) قال ط وهذا قد أخطأ به المتخصص عن حال الشهود (قوله)
 وضعنا ما اتفاه للمشهد عليه أي إذا قبض المدعي المال لأن التسبب على وجه التعدد
 سبب الضمان فكافر البر وقد وجد سبب الاتلاف تعديا وقد تعذر إيجاب الضمان على المباشرة
 وهو القاضي لأنه كالمجال إلى القضاء من جهتهم ما كان القضاء واجب عليه بهد ظهور عدالتهما
 حتى لو امتنع بأثم ويستحق العزل ويعزروا في إيجابه عليه صرف الناس عن نقله ونحوه
 استيفائه من المدعي له فهو ذل الحكم فاعترض السبب وفي المحيط رجح الشاهدان في المرض
 وعليهما دين الصحة وما نأبى دين الصحة لأن ما وجب عليه بالرجوع في المرض دين المرض
 لأنه وجب بإقرارهما في المرض اه ويؤخذ من قوله اتفاه أنه لو أضيف التالف إليهما
 لا يضمنان كالمشهد بالنسب قبل الموت فمات المشهد وعليه وورث المشهد له المال من المشهد
 عليه ثم رجعا لم يضمنا لأنه ورث بالموت وذلك لأن استحقاق الوارث المال بالنسب والموت
 والاستحقاق يضاف إلى آخرهما ووجدنا في صنف للموت ذكره الزبلي في إقرار المريض وفي
 الجرح عن العتامة شهدوا على أنه أبرأه من الدين ثم مات الغريم فماتت رجعا لم يضمنا لاطالب
 لأنه تولى عليه بالأفلاس اه وأعلم أن تضمين الشاهد لم يخصه في رجوعه بل مثله ما إذا ذكر
 شيئا لازما للقضاء ثم ظهر بخلافه كما أوضحه ابن الشحنة في إسان الحكام بقوله دقيقة في إيجاب
 الضمان على الشاهد من الشاهدان متى ما ذكر شيئا هو لازم للقضاء ثم ظهر بخلافه ضمننا وفي
 ما ذكر شيئا لا يحتاج إليه القضاء ثم تبين بخلاف ما قال لا يضمنان شيئا حتى أن مولى الموالاة
 إذا مات وأدعى رجل ميراثه بسبب الموالاة فشهد شاهدان أن هذا الرجل مولى هذا الذي أسلم
 والام وعاقده وأنه وارثه لأنه لم يوارث غيره فمضى له القاضي بما أنه فاستلجكه وهو معسر ثم أن
 رجلا آخر أقام الدينة أنه كان نقض الموالاة الأولى وإلى هذا الثاني وأنه توفي وهذا الثاني
 مولاة ووارثه لا وارث له غيره فالقاضي يقضي بالميراث للثاني فيكون الثاني بالخيار أن شاء
 ضمن الشاهد دين الأولين وإن شاء ضمن المشهد له الأول لأنه ظهر كذب الشاهد من الأولين
 فيما للحكم به تعالى وبيان ذلك في مسألة الموالاة قولهما هو وارثه لا وارث له غيره أمر لا بد منه
 للقضاء له بالميراث فانهم إذا شهدوا بأصل الموالاة لم يقولوا أنه وارثه فالقاضي لا يقضي له بالميراث
 وإنما أخذ الأول الميراث بقول الشاهد من الأولين أنه مولاة ووارثه اليوم وقد ظهر كذبهما
 فضمننا بخلاف مسألة الشهادة بالكساح فانهم إذا شهدا أنها ماتت وهي أمر أنه لا يقولها
 ماتت وهي أمر أنه زيادة غيره محتاج إليها فانهم قالوا قال كانت أمرا أنه فان القاضي يقضي لها
 بالميراث نصا ووجوده هذه الزيادة والعدم بمنزلة ولو أنه دعت هذه الزيادة لكان لا يجب عليه ما
 شئ لأنهم شهدوا بالكساح كان ولم يظهر كذبهم ما في ذلك اه وفي الجرح عن فروق الكراييس
 شهد شاهدان على رجل أن فلانا أقرضه ألف درهم وقضى القاضي به ثم أقام المقاضي عليه
 دينة على الدفع قبل القضاء يا مسر القاضي برد الألف إليه ولا يضمن الشهود ولو شهدوا أن عليه
 ألف درهم وقضى القاضي بذلك وأخذ الألف ثم برهن المقاضي عليه على البراءة قبل القضاء
 يضمن الشهود والفرق أن في الوجه الأول لم يظهر كذبهم بل وازأنه أقرضه ثم أبرأه وفي الوجه
 الثاني ظهر كذبهم لأنهم شهدوا عليه بالألف في الحال وقد تبين كذبهم فصاروا متلفين عليه

أن الحاكم إذا أخطأ
 فالعزم على القاضي له شرح
 تسكمله (وضعنا ما اتفاه
 للمشهد عليه) اتسببهما

الصادق بالواحد والمتعدد وفي بعض النسخ بلفظ التفتيح مطابقة لقول المتن فان رجعا وفي
بعضها بالافراد أى الشاهد كما في بعده وهو قوله لانه فسق نفسه اشارة الى أن الحكم لا يحتلف
فيها اذا رجعه أو رجع أحدهما قال في الفتح قالوا ويعز الشهود وسواهم رجوعا قبل القضاء أو
بعده ولا يخفى لوعن نظر لان الرجوع ظاهر في أنه توبة عن تعمد الزور ان تعمد أو التهور
والجهل ان كان أخطأ فيه ولا تعزير على التوبة ولا على ذنب ارتفع به أو ليس فيه عدم قد در
اه وأجاب في الجريان رجوعه قبل القضاء قد يكون القصد اطلاق الحق أو كون المشهود
عليه غرره بحال لما ذكره وبعد القضاء قد يكون اظنه بجهله انه اتلف على المشهود له مع انه
اتلف لما له بالغرامة اه (أقول) ويظهر لي أن الجواب الحسن في ذلك أن الحكم تعزير
الجاني ولو بعد انقضاء الجنابة بخلاف غيره من بنية الماين فليس لهم ذلك الا حين الغيبس بها
ومعلوم أن القاضي حاكم (قوله ولوعن بعضهما) كما لو شهد ابدار وبنائها أو باتان وولدها ثم رجعا
بالبينة والولد لم يقض بالاصل مخ (قوله لانه فسق نفسه) بتشديد السين المهملة من التفتيح
وشهادة القامس في التفتيح لم يقض بغير مخ (قوله لم يفسخ الحكم) لان آخر كلامهم يناقض أوله
فلا ينقض الحكم بالتناقض ولانه في الدلالة على الصدق مثل الاول وقد ترجح الاول بانصال
القضاء به مخ (قوله مطلقا) قال في المخ وقول مطلقا يشمل ما اذا كان الشاهد ذوق
الرجوع مثل ماشه في العدالة أو دونة أو أفضل منه وهكذا أطلق في أكثر الكتب متونا
وشروحا وتفاوت وفي المحيط يصح رجوعه لو حاله بعد الرجوع أفضل منه وقت الشهادة في
العدالة والاولا ويعز زورده في البحر لعدم صحتهم عن أهل المذهب لخالفته ما نقلوه من وجوب
الضمان على الشاهد اذا رجع بعد الحكم ونقل في الفتح انه قول أبي حنيفة الاول وهو قول
شيخه حماد ثم رجع عنه الى قوله ما هو عدم نقض القضاء وعدم رد المال على المقتضى عليه
على كل حال وعليه استقر المذهب وعزاه في البحر أيضا الى كافي الحاكم وهكذا قال في البرازية
ثم رجع الى قوله ما وعليه استقر المذهب اه ومنه في التاتر خاتمة برهن المحيط فانه نقل عنه
ان أباح حنيفة كان يقول كذا وساق التفصيل ثم قال ثم رجع عن هذا القول وقال لا يصح
رجوعه في حق غيره على كل حال وهو قوله ما والظاهر ان الماراد بالمحيط المحيط البرهان لما ذكر في
البحر أن ما في المحيط السر سخي ليس فيه التفصيل (قوله لترجعه بالقضاء) الاولى لترجعهما
أى الشهادة وعلى عبارة الشارح الضمير يرجع الى الخبر الاول من الشاهد والوضح التصريح
به اذ ظاهر ان الضمير راجع الى الحكم وفيه تهافت ط أى فيكون فيه تعليل الشيء بنفسه
فيه المعنى كانه قال لم يفسخ الحكم لترجعه بالحكم وهو فاسد والاولى في التعليل لان القضاء
بعد وقوعه صحيح لا ينقض تامل (قوله بخلاف ظهور الشاهد عيدا) وكذا لو شهدا على بيع
واستحق أو وجد حرا أو بالخلع وقبض البدل وأثبت الثلاث قبله أو بأقرض وقبض ثم أثبت
الابراء أو الالباق بخلاف شهادة ابائه له عليه فانه ما يضمن وان لم يرجع ان برهن على
الابراء لانهم شهدوا بانه عليه في الحال وتبين خلافه (قوله ويرد ما أخذ) أى يرد المقتضى له ما
أخذ المقتضى عليه بغير (قوله وتلزم الدية) أى الى ولي المقتول (قوله لو قصاصا)
المقتضى القصاص لشبهة صورة القضاء (قوله ولا يضمن الشهود لماسر) أى في كتاب القضاء

ولو عن بعضهما لانه فسق
نفسه جامع القصولين
(وبعد لم يفسخ) الحكم
(مطلقا) لترجعه بالقضاء
(بخلاف ظهور الشاهد
عيدا أو محددا في
قذف) فان القضاء يبطل
ويرد ما أخذ وتلزم الدية لو
قصاص ولا يضمن الشهود
لماسر

من استبعده وان كان بعض المتأخرين قلده وقوله مجلس القاضى هكذا فى أكثر النسخ لكن
الذى فى المخطوط والنون المجردة مجلس قاض منصوصا وهو الظاهر ان تأمله قال مسكين عند قول
السكران لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض تنكيره بشير الى انه يشترط مجلس القضاء أى قاض
كان ولا يشترط الرجوع عنه الذى شهد عنده اه (قوله ولو غير الاول) أى مجلس القاضى
الاول (قوله لانه نسخ) أى للشهادة فيختص بمناخض به الشهادة من مجلس القاضى أى من
أى حاكم كان كفسخ البيع بشرط له ما يشترط لصفة البيع من قيام المبيع ورضا المتبايعين
مقدسى ومنه وهو نفع ليل لا يشترط مجلس القاضى (قوله أو توبة) فى المخطوط لان الرجوع توبة
وهى على حسب الجنابة بفعل الرجوع فسوا توبة وأتى السارح باولانه قد يرجع لالتوبة
بل قد يكون اقصد اطلاق الحق أو لا يكون المشهور وعليه غيره بما لا كفاة منها (قوله وهى) أى
التوبة بحسب الجنابة فالرجوع عنها توبة وهى علانية لا يكون فى مجلس القاضى فيجب أن
تكون التوبة عنها علانية وذلك بوقوعها فى مجلس القاضى وان لم تكن كذلك لم يثبت
بمعصية فيكون الرجوع فسحا قال السكال أنت تعلم ان العلانية لا تتوقف على الاعلان بفعل
الذنب بخصوصه مع ان ذلك لا يمكن بل فى مثله عما فيه علانية وهو انه اذا أظهر للناس الرجوع
وأشهدهم عليه وبأن ذلك القاضى بالبيئة عليه كيف لا يكون معلنا اه (قوله السر بالسر
والعلانية بالعلانية) هذا بعض الحديث وصدره اذا تمت ذنبا فاحدث عنده توبة الخ
(قوله فلو ادعى) بان لفائدة اشتراط مجلس القاضى (قوله عند غيره) أى عند غير القاضى ولو
شرط ما كافى المحبط (قوله أو أراد عيبتها) أى عند المجز عن البرهان درر (قوله لا يقبل) أى
ولا يستجيب (قوله لفساد الدعوى) لان مجلس القاضى شرط للرجوع فيمكن مدعى الرجوع
باطلا والبيئة أو طالب المين انما يكون بعد الدعوى الصحيحة (قوله عند قاض) أى آخر
غير الذى كان قاضى بالحق داماد (قوله ونضمينه اياهما) عطف على قوله وقوعه أى وادعى
ان ذلك القاضى الذى وقع رجوعهما عنه مدعى منهما أى حكم عليهما بالضعفان حاجي حيث
تقبل لان السبب صحيح بجر (قوله اياهما) أى الشاهد من أى وأقام بيينة تقبل بيئته
وبحلفان ان أنكرا لان السبب صحيح كالو أقر عند القاضى انه يرجع عند غير القاضى فانه صحيح
وان أقر برجوع باطل لانه يجعل انشاء الحال كافى المخط (قوله قبل وجعل انشاء) أى كالو أقر
عند القاضى انهم رجعوا عنه غير قاض المخطا قدم فى الماقولة التى قبل هذه فظهر الفرق
بين ما اذا برهن على رجوعهما عنه غير القاضى وبين ما اذا برهن على اقرارهما بالرجوع عند
غير قاض فانه فى الاول لا يقبل لان رجوعهما عنه غير القاضى غير معتبر وفى الثانى يقبل
لان الثابت بالبيئة كالنائب بالمعاصرة فبالبرهان على اقرارهما صارا كأنهم ما أقرافى الحال
والحال انهم ما عند القاضى وذلك لرجوع معتبر فبقيل (قوله ابن ملان) ومنه فى التبيين
وعبارته ولو أقام بيئته انهم ما أقرار برجوعهما عنه غير القاضى تسع لان اقرارهما به يكون
رجوعا عنهم ما فى الحال اه أى وان كان اقرارهما عنه غير مابط لانه يجعل انشاء الحال (قوله
سقطت) أى الشهادة عن الاعتبار فلا يقضى القاضى به المتعارض الخبرين ولا مرجح
لالاول (قوله ولا ضمان) لانهم لم يتناشأ به على أحد (قوله وعذر) أى الشاهد أى جنسه

ولو غير الاول لانه نسخ أو
توبة وهى بحسب الجنابة
كما قال عليه الصلاة
والسلام السر بالسر
والعلانية بالعلانية (فلو
ادعى) المنه هو وعليه
(رجوعهما عنه) غيره
وبرهن) أو أراد عيبتها
(لا يقبل) لفساد الدعوى
بجلاف ما لو ادعى وقوعه
عند قاض ونضمينه اياهما
ملتي أو برهن انهم أقرارا
برجوعهما عنه غير
القاضى قبل وجعل انشاء
لحال ابن ملان) فان رجعا
قبل الحكم به سقطت ولا
ضمان (وعذر)

شهدت به أو شهدت بزور فيما شهدت به أو كذبت في شهادتي فلأن أنكرها لم يكن رجوعا كذا
 في خزانة المفتين الرابع في شرطه مجلس القاضى فلا يصح الرجوع في غيره وقائده عدم قبول
 البيعة على رجوعه وعدم استخلافه إذا أنكر كما سيأتى الخامس في صفته قال في العناية أنه أمر
 مشروع مرغوب فيه - هداية لأن فيه خلاصا من عقاب الكبيرة ١٥ وذ كر الشارح أن
 شهادة الزور وكتمان الشهادة باطل سواء وإذا شهد بزور عمد أو خطأ وجبت عليه التوبة
 وهى لا تصح إلا عند الحاكم ولا يمنع من الاستحباب من المخلوقة فيه تداركها ما أتلف بالزور ١٦
 السادس في حكمه وهو شيان أحدهما يرجع إلى ماله والآخر إلى نفسه فالاول وجوب
 الضمان ويحتاج إلى بيان ثلاثة سببه وشرايطه ومقتدره فسببه اتلاف المال أو النفس بها
 فإن وقعت اتلافا انعدمت سببا لوجوب الضمان والا فلا تنزىل للسبب منزلة المباشرة وسيأتى
 بيانه مفصلا وشرطه كونه بعد القضاء ومجلس القضاء وكون المتلف بها عينا فلا ضمان لو يرجع
 عن منفعة كالنكاح بعد الدخول ومنفعة دار شهدت على المؤجر للمستهأجر باجارتها باقلا من
 أجر مثلها ثم رجعا وأن يكون الاتلاف بغير عوض لانه بعوض اتلاف صورة لاعمق وقد ر
 الواجب على قدر الاتلاف لانه السبب والحكم به بقدر العلة وأما ما يرجع إلى نفسه
 فنوعان وجوب الحد في شهادة الزنا سواء كان قبل القضاء أو بعده فلا تذف منهم ولو بعد الامضاء
 رجعا كان أو جلد اخلافا لفرق في الرجم ووجوب الضمان وهو الدية عليهم ان رجعوا بعد الرجم
 لا بعد الجلد وان مات منه والثاني وجوب التعزير عليه سوى شهادة الزنا ان تعدد الشهادة
 بالزور فظهر عند القاضى باقراره كذا في البدائع فلا ضمان لو اتلفا حقا من الحقوق كالعقود
 عن القصاص لو شهد به ثم رجعا أو الرجعة أو تسليم الشفعة أو اسقاط خيار من الخيارات
 كذا في التنف ولا فرق في وجوب التعزير أى التمهير بين كونه قبل القضاء أو بعده ونظر فيه
 في فتح القدير وأجاب عنه في البحر بما سيأتى في بيعه مدقوله وعزروا فيه جواب حسن يأتي
 قريباً فأنمله (قوله هو) أى الرجوع عنها منخ (أقول) ويمنكن نفسه بالراجع (قوله
 ان يقول) أى الشاهد (قوله عما شهدت به ونحوه) أى مما تقدم من ركنه (قوله فلأن أنكرها)
 أى بعد القضاء (قوله لا يكون رجوعا) كفى البحر معزيا إلى خزانة المفتين وفي الفصول
 العامة ما دية لو أنكر الشاهد الشهادة بعد قضاء القاضى لا يضمن لان الانكار للشهادة
 لا يكون رجوعا بل الرجوع ان يقول كنت مبطلا في الشهادة وهذا انكار للشهادة ١٧
 منخ (قوله بشرطه مجلس القاضى) فلا يصح عند غيره القاضى ولو شرطيا منخ أى وتوقف
 صحة الرجوع على القضاء به أو بالضمان خلافاً لما استبعد كاتبه عليه في الفسخ وفيه أيضا
 ويتفرع على اشتراط المجلس أنه لو أقر شاهد بالرجوع في غير المجلس وأشهد على نفسه به
 وبالترام المال لا يلزمه شيء ولو ادعى عليه بذلك لا يلزمه إذا تصادقا أن لزوم المال عليه
 كان هذا الرجوع وفي المحيط ولو ادعى رجوعه ما عند القاضى ولم يدع القضاء بالرجوع
 والضمان لا تسمع منه البيعة ولا يحلف عليه لان الرجوع لا يصح ولا يصير موجبا للضمان الا
 بانضال القضاء به كالتشاهد والى ذلك أشار صاحب الهداية به صرح في الفتاوى الصغرى
 قال في الدر المنقى وأفاذ بتمضمينه توقف صحة الرجوع على القضاء به أو بالضمان والرد على

(هو أن يقول رجعت عما
 شهدت به ونحوه فلأن
 أنكرها لا يكون رجوعا
 (و) الرجوع (بشرطه مجلس
 القاضى)

على الخلاف المذكور قال في الفتح وأعلم أنه قد قيل إن المسئلة على ثلاثة أو جهة إن رجع على
سبيل الأصح أن من أن يقول نعم شهد في هذه الزور ولا يرجع عن مثل ذلك فإنه يعز
بالضرب بالافتقار وإن رجع على سبيل التوبة لا يعزرها اتفاقا وإن كان لا يعرف حاله
فعلى الاختلاف المذكور وقيل لا خلاف بينهم في التائب لأن المقصود من
التعزير الإنذار وقد انجز جردا على الله تعالى وجوابه ما فيهم لم يذب ولا يخالف فيه أبو حنيفة
(قوله لرأى القاضي) أي بحيث يسوغ له أن يقبل شهادة لأن القبول والرد إليه فيه يكون
تدبر حاله في التوبة إليه وقيل بقدر بعام وقيل بنصفه لأنه بعض الزمان يتغير الحال
شربا لامية (قوله لو فاسقا) الأولى أن يقول وتقبل شهادته بعد توبته لو فاسقا لأنه بعد ظهور
توبته يعلم أنه لا يشهد زورا واجل حاله على الصلاح تأمل لما في العين ٣ وهل تقبل توبته
به ذلك قالوا إن كان فاسقا تقبل لأن الذي جله على الشهادة فاسقه فإذا تاب وظهر صلاحه
يقبل لزوال الفسق ١٥ (قوله لا تقبل شهادته أبدا) لأن عدالة لا تنعم من لا على ولأنه
لا يظن به شهادة الزور وحاله بعد التوبة كحال حين شهد فلا يؤمن عوده (قوله وعن الثاني
تقبل) لأنه قد يظهر بالندم والتاسف على ما وقع أي من غير ضرب مدة كافي الجوع عن الخلاصة
قبيل قوله والافتقار وفي الثانية المعروف بالعدالة إذا شهد بزور عن أبي يوسف أنه لا تقبل
شهادته أبدا لأنه لا تعرف توبته وروى الفقيه أبو جعفر أنه تقبل وعليه الاعتقاد وظاهر
كلام الشارح صريح في أن الرواية الثانية عن أبي يوسف أيضا تأمل والله سبحانه وتعالى
أعلم وأستغفر الله العظيم

* (باب الرجوع عن الشهادة) *

أطلق الرجوع عنهم فشمع ما إذا كان الرجوع من الأصل أو القروع ومناسبة العامة
والخاصة أي مسألة شهادة الزور وتأخيرها ظاهرة وترجمته بالباب لأن مسائله تدخل في مسائل
كتاب الشهادات كدخول مسائل فواقض الموضوع في كتاب الطهارة وترجمته بالكتاب في
الجامع الكبير بناء على أنه مشتمل على خمسة أبواب لآلته مابين الشهادة إذا الرجوع رفعها
لما عرفت أن المبينة لم تمنع الدخول وقد صرحوا بأن الكتاب في اصطلاح الفقهاء كحلته من
البدء والباب كالدار والفصل كالبيت قال الشريف الجرجاني الفصل قطعة من الباب ٣ فلما
لم يكن لهذا عدد الباب ولا أقل أن يكون فوق الفصل ترجمته بالباب فظهر أن هذا أولى من
الترجم بالفصل كافي الوقاية ومن المترجم بالكتاب كافي بعض نسخ الهداية لأنه يوجد في بعض
نسخها المترجمة بالكتاب ووجهه أن تحت أبوابا متعددة لكن المصنف ذكر بعضها وإن لم
يصرح بالباب أو الفصل وترك بعضها كذا كره في الجرح وشان المتون الاختصار ولذا ترجم في
التأخر خاتمة بالكتاب وذكر تحتها ستة عشر فصلا ساقها على نسق وبه اندفع ما وجهه بعض
أفاضل الشراح كلام بعض المصنفين مشيريه إلى الاعتراض على الهداية قال في البحر
والكلام فيه في مواضع الأولى في معناه لغة قال في المصباح رجع من سفره وعن الأحرار رجع
رجوعا ورجعا ورجعى ومرجعا قال ابن السكيت هو نقيض الذهاب ١٥ الثاني في معناه
اصطلاحا فهو نفي ما أثبتته كذا في المحيط الثالث في ركنه وهو قول الشاه بدرجعت عما

٣ قوله لما إلى العين فلجرد
العيني أن نور العين فلجرد

لرأى القاضي على
الصحيح لو فاسقا ولو عدل
أو مستورا لا تقبل شهادته
أبدا قلت وعن الثاني
تقبل وبه يقتضي عيني
وغيره والله أعلم

* (باب الرجوع عن
الشهادة) *

قوله فلما لم يكن له - هذا الخ
هكذا بالأصل ولجرح هذه
العبارة

بالمسلمين وليس فيها حد بدعة فبعضهم يزعم انه وتنكبلا هـ (قوله بالنشهر وعلمه الفتوى)
 أي لا بالضرب وهو قول الامام لانه كان يقول تعزيره تشهيره قال في السراجية والفتوى على
 قوله واستدل الامام بان شريحا كان بشهر ولا يضرب وكان يبعثه الى سوقه ان كان سوفا
 والى قومه ان لم يكن سوفا بعد العصر أجمع ما كانوا أي مجمعين أو الى موضع أكثر جمعا لا قوم
 فيه قول ان شريحا يقرئكم السلام ويقول انا وجدنا هذا شاهدا زيرا فاحذروه وحذروا الناس
 منه هـ قال الشافعي فان قيل ان ابا حنيفة لا يرى تقليد التابعي أجيب بانه لم يذكر فعل شريح
 مستدلا به وانما ذكره لبيان انه لم يستبد بهما هذا القول بل سبقه اليه واستدلاله انما هو بتجوز
 الصحابة فعل شريح فانه كان قاضيا في زمن عمر رضي الله تعالى عنه وعلى رضي الله تعالى عنه
 ومثله هـ هذا التشهير لا يخفى على الصحابة رضي الله تعالى عنهم الذين كانوا في زمنهم وما
 استدلاله أي الصحابة من حديث عمر لا آتى محمول على السياسة هـ والتشهير برفعة الرفع
 على الناس كما في القاموس والابراز كما في الصباح وعند الفتوة ما نقل عن شريح وبعثه مع
 أعوان القاضى أعم من أن يكون ماشيا أو راكبا ولو على بقرة كما يفعل الآن كما في الجرد على
 حمار كما هو عرف ديارنا (قوله وزادا) أي الصحابة ضربه وحده لانه ارتكب محظورا قال
 في الجرد روي في فتح القدير قوله ما وقال انه الحق وهو قول الشافعي لانه روي عن عمر رضي
 الله تعالى عنه انه ضرب شاهدا الزور أربعين صوتا وضربه هـ قال المولى عبد الحليم
 أقول ولا يلزم من كون قوله ما حقا أن يرجع على قوله بل قوله هو الحق وله هـ كان الفتوى
 عليه وذكري النهاية والمقبع معزى الى الحاكم الامام أبي محمد الكاتب أنه لو رجع على سبيل
 التوبة والتداعى لا يعزى بالاختلاف وان رجع على سبيل الاصرار يعزى بالاختلاف وانما
 الاختلاف فيما لم يعلم وجه رجوعه كالا يخفى (قوله أن يصم وجهه) الصم يضم السين
 وسكون الحاء المهملة من السواد والى قال الطحاوي يقال ضم وجهه اذا سود من الضم
 وهو سواد القدر وزر قد جاء بالحاء المهملة من الاصم وهو الاسود وفي المغني ولا يصم وجهه
 بالطاء والحاء كمال هـ (قوله اذا رآه سياسة) بان كان الشاهد ليس من أهل الشهامة ولا يؤثر
 به التشهير الا هذا الفعل الثلاثي به الزاخر له الرادع لامثاله ليكن قدم الشارح في آخر باب هـ
 القذف ما يخالف هـ هذا حيث قال واعلم انهم يذكرون في حكم السياسة أن الامام يفعلها ولم
 يقولوا القاضى فظاهره أن القاضى ليس له الحكم بالسياسة ولا العمل بها فليحذر رواله قوله
 اذا رآه سياسة محمول على ما اذا فوض الامام له الاحكام والسياسة لانه نائب والقائب كالاصيل
 في مثل هذه التأمل ليكن قال القهستاني لا يسود اجماعا هـ (أقول) وبؤيد مافي الذخيرة
 البرهانية ولذي روي عن عمر رضي الله تعالى عنه في شاهد لزورانه يصم وجهه فتأويله عند
 شمس الأعمى السرخسي انه قال ذلك بطريق السياسة اذا رأى الامام المصلحة فيه وتأويله عند
 شيخ الاسلام أنه لم يرد به حقيقة التوبيخ وانما أراد به التجبيل بالتفضيح والتشهير فان التجبيل
 يسمى مسودا قال الله تعالى واذا بشر أحدكم بالاخفى ظل وجهه مسودا وهو كظيم (قوله ان
 رجع مصر) أي على ما كان منه مثل أن يقول شهدت في هذه بالزور ولا أرجع عن مثل ذلك
 فتح (قوله ضرب اجماعا) أي وشهر ط (قوله وان نائب الخ) أي وان لم يعرف حاله فهو

بالتشهير) وعلمه الفتوى
 سراجية وزادا ضربه
 وسببه مجمع وفي الجرد
 وظاهر كلامهم أن للقاضى
 أن يصم وجهه اذا رآه
 سياسة وقيل ان رجع
 مصر اضرب اجماعا وان
 نائبالم يعزى اجماعا
 وتنبؤ يصم مدته فوبته

فيجبى جميعا كذا في فتح القدير ويبحث فيه الرمل في حاشيته فقال الذي يقضيه التحقيق
 ما ساقى انه يحكم به في كل ما يتيقن به كذبه تأمله اه وقال قد جوزوا الشهادة بالموت من مع
 من نعمة وموته اذا اخبر به فكيف يحكم به معه وقد يقال لما جزم بالشهادة بالموت وظهر حيا قطع
 بكذبه فكان ينبغي ان لا يجزم بل يقول اخبرني فلان او سمعت من الناس او اشعر عندي ذلك
 ونحوه في مثل ذلك ينبغي ان لا يحكم به فلا يشهر ولا يعزر تأمل فان قلت سبق عند الكلام
 على قول المصنف ولا يسمع القاضي الشهادة على الجرح المجرد ان المدعى عليه اذا قام البينة
 ان المدعى استنجر الشهود بمشورة دراهم من ماله الذي في يده وطلب استناده تقبل قلت
 لا يلزم من قبول بينة المدعى عليه لرد الشهادة كونهم شهودا وروحى لا يلزمهم التعزير (قوله ولم
 يدع سهوا ولا غلطا) في البحر عن فتح القدير ولو قال غلطت او ظننت ذلك قيل هما بمعنى كذبت
 لا قراره بالشهادة بغير علم ويخالفه ما ذكره الشارح فانه جعلهما كسيت فلا تعزير وهو
 الظاهر اه (قوله ولا يمكن اثباته) أي اثبات تزويره أما اثبات اقراره فممكن كما لا يخفى
 تأمل (قوله لانه من باب النفي) لان ما نقوم على انه شهد بغير حق ولا يلتفت الى ذلك جلي
 قال في البحر وخرج ما اوردت شهادة لم تمته او لخالفه بين الشهادة والدعوى أو بين شهادتين
 فانه لا يعزرن لان لا اندرى من هو الكاذب منهم المشهود له أو الشاهدان أو أحدهما وقد كذب
 المدعى لئلا يثبت الشاهد الى الكذب ولا يمكن اثباته بالبينة لانه من باب النفي والبينة حجة
 الاثبات في اقراره على نفسه فقبل اقراره ويجب عليه موجه من الضمان أو التعزير ذكره
 الشارح الزيلعي وبه علم انه لا يمكن اثبات الزور بالبينة وفي كافي الحاكم ومن التمايز ان
 يشهد أن هذا الشيء لم يكن اقلان فهذا مما لا يقبل وكذا لو شهد انه لم يكن اقلان على فلان
 دين ومن شهد أن هذا لم يكن فقد شهد بالبطل والحاكم يعلم انه كاذب اه وظاهره انه من قبيل
 الزور فيعزر فعلى هذا يعزير باقراره أو يتيقن كذبه وانما لم يذكره المؤلف اما لانه بدنه واما لانه
 لا يحصى له أن يقول كذبت او ظننت ذلك أو سمعت ذلك فنه هدت وهما بمعنى كذبت لا قراره
 بالشهادة بغير علم فجعل كأنه قال ذلك كذا في البنا يه وجعل في ايضاح الاصلاح نظيره مسألة
 ظهوره حيا بعد الشهادة بموته وقتله ماذا شهده وابرؤ به الهلال قضى ثلاثون يوما وليس في
 السماء حلة ولم يروا الهلال اه قال الرمل قال في فصول العمادى شهد أن اقلان على هذا
 الرجل ألف درهم فقصى القاضي بشهادتهما أو امر المدعى عليه بدفع المال وهو الاثبات الى
 المدعى ثم أقام المدعى عليه البينة على البراءة فان الشاهد من يضمنان والمدعى عليه بالخيار في
 تضييق المدعى أو الشاهد من لانهم ماحقة عليه ايجاب المال في الحال فاذا أقام البينة على البراءة
 فقد ظهر كذبهما قصارا ضامنين ففرما اه وظاهره ان الشاهد يكون شاهدا وزورا لأن
 يحمل ظهور الكذب بالنسبة الى المال لا الى التعزير والله تعالى أعلم ذكره القزى اه (قوله
 عزز) لان شهادة الزور كبيرة تهدي ضررها الى العباد ليس فيها حد مقدر قال عليه
 الصلاة والسلام يا أيها الناس عدت شهادة الزور الاشر النباله تعالى ثم لا قوله تعالى فاجتنبوا
 الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وعدها من الكائنات حين سئل عنها قال في كافي الحاكم
 اعلم أن شاهد الزور يعزر اجماعا اتصل القضاء بشهادته أو لانه ارتكب كبيرة اتصل ضررها

ولم يدع سهوا ولا غلطا
 كما حرره ابن الكمال
 ولا يمكن اثباته بالبينة
 لانه من باب النفي (عزز)

ان يعرفه القاضي لانه قد لا يعرفه ولو نسبته الى مائة جد والى صناعته ومجتمعه بل لثبت بذلك
الاختصاص ويؤول الاشتراك فانه كلما يتفق اثنان في اسمه ما واسم ابيه ما وجدته ما او
صناعتهم ما واقبهم ما فاذ كر عن قاضيان من انه لولم يعرف مع ذلك الجدل لا يكتفي بذلك
الوجه منه ما نقل في الفصول من ان شرط التعريف ذكر ثلاثة اشياء غير انهم اختلفوا في
اللقب مع الاسم هل هو واحد أولا والمراد بالثلاثة اسمه واسم ابيه وجدته او صناعته او فخذ
فانه يكفي عن الجدل لا فاما في البرازية وقدمنا حاصل الكلام على ذلك في اوائل كتاب
الشهادات عند قول الشارح فالمعتبر التعريف لا تمكنه الحروف فراجع (قوله بجدها)
الانساب ان يقول وجدها (قوله والمقصود الاعلام) اي باقصى ما يمكن لان مجالس الشهادات
كجالس القضاء والاولى رفع الاشتراك لان الاعلام بان يعرف غير مراد كما مر وفي البحر عن
البرازية وان كان معروفا بالاسم المجرى منه هو را كنهه من الامام ابي حنيفة يكفي عن ذكر
الاب والجد ولو كفى بالنسبة لم يقبل الا اذا كان مشهورا كالامام كاتنم قيل هذا في العرب
امافي العجم فلا يشترط ذكر القذف قال في ايضاح الاصلاح وفي العجم ذكر الصنعة بمنزلة
القذف لانهم ضيعوا انسابهم بجر (قوله ثم انما) اي عن الشهادة عن شهادته (قوله
لم يصح اي نفيه) اشار به الى ان الشهادات ليس بشوكية بل اذلو كان تو كيا لا يصح منه وان كان
يشترط امره بالشهادة لانها حقه فلا يعتبر نقل أحد بدون امره حتى لو سمع بمجمل شاهد ليس
للسامع ان يشهد على شهادته لانه انما حصل غيره بحضورته كافي الفتح (قوله كافران شهدا على
شهادة مسلمين الخ) قيد به لانه لو شهد مسلمان على شهادة كافر جاز كافي كافي الخ كما قال
في الشرح لبلاية اهل وجه عدم القبول لما نفيه من ثبوت ولاية الكافر على المسلم ولم يملكه
قاضيان ولا نهم شاهدان على اصلهما وهما مسلمان ولا تقبل شهادة الكافر على المسلم ولذا
لا تقبل شهادة على الكافر على كافر اي ان كان القاضي مسلما لان شهادة على
القاضي (قوله وعلى قضاة ابيه) في المقدسي جزا وبوجبة الشهادة على القضاة وان سمع
من القاضي في غير مجلسه وهو الاقرب ومنعه أبو يوسف فيما سمعاه في غير مجلس القضاء وهو
الاحوط ثم قال لو سمع يقول لا تحرقضيت عليه بكذا أو على فلان يجب ان يشهد على قضاء
بلا تخمبل (قوله درر) تنمة عبارتهم اهذه المسائل الاربع من الثانية (قوله من ظهور)
اي تبين (قوله انه شهد بزور) الزور هو في اللغة الكذب كافي المصباح وفي القاموس
الزور بالضم الكذب والشرك بالله تعالى وأعياد اليهود والنصارى والرئيس ومجلس الغنا
وما بعد من دون الله والقوة وهذه وفاق بين لغة العرب والفرس ونهر يصب في دجلة والرأى
والعقل والباطل الخ و ذكر القاضي في نفسه بقوله تعالى والذين لا يشهدون الزور لا يقيمون
الشهادة الباطلة ولا يحضرون محاضرات الكذب فان مشاهدة الباطل شرك فيه اه بجر
وعند الفقههاء الشهادة الباطلة عمدا والرجال والنساء فيها سواء بجر عن كافي الخ كما
(قوله بان أقر على نفسه) في البعقونية يمكن ان يحمل قوله لا يعلم الا بالقرار على الحصر
الاضافي بقية قوله لا يعلم بالبيعة قال في البحر وقيد باقراره لانه لا يصحكم به الا باقراره فيقبل
اقراره ويجب عليه موجه من الغلمان والتعزير وزاد شيخ الاسلام أن يشهد بموت واحد

بجدها وبكفي نسبتها
لزوجه او المقصود الاعلام
(أشده على شهادته ثم
ثم انما لم يصح) أي نفيه
فله أن يشهد على ذلك
درر وأقره المصنف هنا
لكنه قدم ترجيح خلافه
عن الخلاصة (كافران
شهدا على شهادة مسلمين
لكافر على كافر لم تقبل
كذا شهادة على كافر
القضاء لكافر على كافر
وتقبل شهادة رجل على
شهادة ابيه وعلى قضاء
أبيه) في الصحيح درر
خلافه للمنفعة (من ظهور
انه شهد بزور) بان أقر على
نفسه

التعريف ولوذ كرام المولى واسم أبيه لا غير ذكر الاسم خسي انه لا يكتفى وذكر شيخ الاسلام
 انه يكتفى وبه بقى لحصول التعريف بذكر ثلاثة العبد والمولى وأبيه وان ذكر كرام العبد والمولى
 ان نسب الى قبيلة الخصاص لا يكتفى على ما ذكره السرخسي ويكتفى على ما ذكره شيخ الاسلام
 لوجود ثلاثة وان لم يذكر قبيلة الخصاص لا يكتفى وان ذكر كرام العبد ومولاه ونسب العبد الى
 مولاه **ذكر** شيخ الاسلام انه يكتفى وبه أفتى الصدر لانه وجد ثلاثة أشياء وشترط الحاكم
 في المختصر للتعريف ثلاثة أشياء الاسم والنسبة الى الاب والنسبة الى الجد أو الفخذ أو
 الصنعة والصحيح ان النسبة الى الجد لا بد منها وان كان معروفا بالاسم المجرى مشهورا
 كشهرة الامام أبي حنيفة يكتفى ولا حاجة الى ذكر الاب والجد وفي الدار كدار الخ لافه
 وان مشهورة لا بد من ذكر الحدود وعنده وعندهما هي كالرجل ولو كنى بلا تسمية لم يقبل
 الا اذا كان مشهورا كالامام ولو كتب من ابن فلان الى فلان لم يجوز الا ان اشهر كاتب أبي ليلى
 ولو كتب الى أبي فلان لم يجوز لان الجزء ينسب الى الكل لا العكس كذا في البرازية ثم قال
 ويشترط نظر وجهها في التعريف وان أراد ذكر حليتها بترك موضع الحلية حتى يكون
 القاضى هو الذي يكتب الحلية أو يعلى الكاتب لأنه ان حلاها الكاتب لا يجزى القاضى بدا
 من ان ينظر اليها فيكون فيه نظر رجلين وفيها ذكر ناظر رجل واحد فمكان الاولى وهل
 يشترط شهادة الرائد على عدلين في انها فلانة بنت فلان أم لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة على
 انها فلانة بنت فلان وقال الشافعية هادة عدلين يكتفى وعليه الفتوى لانه أبسر اه قال الطبراني
 في معين الحكم ولوعر فها رجلا ن وقالان شهاده انما فلانة بنت فلان حل للشاهد ان يشهد وقفا
 لان في لفظ الشهادة من التاكيد ما ليس في لفظ الخبر لانه يمين بالله تعالى معنى ولو كان بلفظ
 الخبر انما يجوز عند أبي حنيفة لو أخذ به جماعة لا يمكن توطؤهم على الكذب وعندهما لو
 أخذ به عدلان انها فلانة بنت فلان بن فلان يحمل له الشهادة اه فانظر ما بينه وبين ما هنا من
 المخالفة وقدم في شرح قوله وله ان يشهد به جماعة أو رأى عن الفتاوى الصغرى ما يوافق
 ما ذكره هنا فامل والذي يظهر ان ما في معين الحكم هو المعتبر لما ذكره من العلة فامل
 وهو ظاهر الا قوله ان النسبة لا يكتفى عن الجد في الهداية ثم التعريف وان كان يتم بذكر
 الجد عن أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف على ظاهر الروايات فذكر الفخذ يقوم مقام
 الجد لانه اسم الجد الاعلى فتزل منزلة الجد الأدنى اه وكذا غنيله في البرازية للفخذ بغير
 غير صحيح الماعلمة آنفا وفي خزائن المفتين لو ذكر لقبه ونسبه واسم أبيه قيل يكتفى والصحيح انه
 لا يكتفى فاذا قضى قاض بدون ذكر الجد يفتى في فتاوى قاضى خان وان حصل التعريف بأبيه
 واسم أبيه وافيه لا يحتاج الى ذكر الجد وان كان لا يحصل لالبد كالجدة لا يكتفى والمدينة
 والقرية والكورة ليست بسبب للتعريف ولا تقع المعرفة بالاضافة اليها وان دامت فاذا كان
 الرجل يعرف بأبيه واسم أبيه وجده لا يحتاج الى اللقب وان كان لا يحصل لالبد كـ
 اللقب بان كان يشاركه في المصغر غيره في ذلك الاسم واللقب كما في أحمد بن محمد بن عمر فهذا لا يقع
 التعريف به لان في ذلك المصغر يشاركه غيره فالخاص ان المعتبر انما هو حاصل المعرفة
 وارتفاع الاشتراك اه قال في الفتح ولا يخفى انه ليس المقصود من التعريف ان ينسب الى

قوله والصحيح ان الخ
 سيأتي وده قرية اه منه

اسمه وكنته مثل ما في الكتاب ~~للمدعى~~ بان يتواطأ المدعى مع ذلك الرجل (قوله ويلزم مدعى الاشتراك البيان) يعني انه اذا ارعى المدعى عليه ان غيره بشارك في الاسم والنسب كان عليه البيان بان يقول القاضي أثبت ذلك فان أثبت تندفع عنه الخصومة كالموعلم القاضي بشارك له في الاسم والنسب وان لم يثبت ذلك ~~يكون خصما~~ (قوله كما بسطه قاضيخان) قال فيم القاضي اذا كتب كتابا وكتب اسم المدعى عليه ونسبه على وجه الكمال فقال المدعى عليه است انا فلان بن فلان الفلاني والقاضي المكتوب اليه لا يعرفه يقول للمدعى أقم البيضة أنه فلان بن فلان فان قال المدعى عليه أنا فلان بن فلان بن فلان وفي هذا الحى أوفى هذا الفخذ أوفى هذه الحارة أوفى هذه البلدة رجل غيري ~~به~~ هذا الاسم يقول له القاضي أثبت ذلك فان أثبت ذلك تندفع عنه الخصومة كالموعلم القاضي بشارك له في الاسم والنسب وان لم يثبت ذلك يكون خصما ~~ا~~ ملخصا وفي الجرح عن البرازية اقران عليه فلان بن فلان الفلاني كذا الجاه رجل ~~به~~ هذا الاسم وادعاء وقال أرت به رجلا آخر مسمى بذلك صدق قضاء ولا يقضى عليه بالمال ~~ا~~ وقد يقال ان كلام قاضيخان في المدعى عليه ~~وهذا~~ مدع ط وان برهن المدعى ان المشارك في الاسم والنسب قد مات لا يقبل قوله لانه لا حى له في اثبات حياته ذلك الميت وان كان به لم ما قاله المدعى عليه فان ~~كان~~ به لم يموت ذلك الرجل بعد تاريخ الكتاب لا يقبل كتاب القاضي وان كان قبل ذلك قبل وكذا لو كان لا يدري وقت موت ذلك الرجل كافي الجرح (قوله ولو قالوا فيهما) أى في الشهادة وكتاب القاضي (قوله حتى ينسبها) الى الفخذها لان التعريف لا يحصل بالنسبة العامة وهي عامة الى بنى نعيم لانهم قوم لا يحدون ويحصل بالنسبة الى الفخذ لانها خاصة وقصر في الهداية الفخذ بالقبيلة الخاصة وفي الشرح بالجد الأعلى وفي المصباح الفخذ بالكسر وبالسكون للتخفيف دون القبيلة ونوق البطن وقيل دون البطن وفوق القبيلة وهو مذكر لانه بمعنى النفر والفخذ من الاعضاء مؤنثة والجمع فيهما الفخذ ~~ا~~ وفي المصباح الفخذ آخر القبائل اولها الشعب ثم القبيلة ثم الفصيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ وقال في غيره الفصيلة بعد الفخذ فالشعب بفتح الشين يجمع القبائل والقبائل يجمع العمائر والعمارة بكسر العين يجمع البطون والبطن يجمع الانشاء والفخذ يجمع الفصائل وذكر الزنجشري ان العرب على ست طبقات شعب وقبيلة وعمارة وبطن وفخذ وفصيلة فحضر شعب وكذا ربيعة ومذحج وحير وسهيت شعوب بالان القبائل تشعب منها وكان قبيلة وقريش وعمارة وقصى بطن وهاشم فخذ والعباس فصيلة وعلى هذا فلا يجوز الاكتفاء بالفخذ ما لم ينسبها الى الفصيلة لانهم ادونها ولذا قال الله تعالى وفي صياته التي تورثه ومنهم من ذكر بعد الفصيلة العتيرة وتعامه في فصل الكفاية من النسكاح والحاصل ان التعريف بالاشارة الى الحاضر وفي الغائب لابد من ذكر الاسم والنسب والنسبة الى الاب لا تكفي عند الامام ومحمد لابد من ذكر الجدة خلافا للثاني فان لم ينسب الى الجدة ونسبه الى الفخذ الاب الاعلى كتميم ونجبار لا يكفي وان الى الحرفة لا الى القبيلة والجد لا يكفي عند الامام وعندهم ان معرفة بالعتيرة ~~ب~~ كفي وان نسبها الى زوجها يكفي والمقصود الاعلام ولو كتب الى فلان ابن فلان الفلاني على فلان مندى عبد فلان بن فلان الفلاني كفي اتنا قال انه ذكر تمام

ويلزم مدعى الاشتراك
البيان كما بسطه قاضيخان
(ولو قالوا فيهما التسمية لم
يجز حتى ينسبها الى
فخذها)

الزباني وظهور أيضا ان قول الشارح هنا أول نشهدهم ليس في محله لانه ليس من افراد انكار
الشهادة لان معناه اننا شهدا ولم نشهدهم فتأمل (أقول) ولكن لا يلزم من عدم التكميل عدم
وجود شهادة مع الاصول وعليه فيجبه كلام الشارح تأمل وكتب المولى عبد الحليم على قول
الدرر ولعل منشا غلطه الخ لاختفاء في ان كلام من مورق في المسئلة مقصود هنا الا ان احدهما
لو مقصود بالذات فكيف يكون الاخرى مقصودة بالتضمن فان انكار لاصل الشهادة يقتضي
بطلان شهادة الفرع سواء أنكر الاصل الاشهاد أيضا كما هو الظاهر أولم يذكر وان انكار
الاصل الاشهادية يقتضي بطلان شهادة الفرع سواء أقر الاصل الشهادة لنفسه كما هو الظاهر
أولم يقر لكل وجهه وعبارة الفقه هو ان أنكر شهود الاصل الشهادة يتبادر تصوير الزباني اذ الظاهر
لكافي وتعليقهم قولهم لان التكميل لم يثبت للتعارض يتبادر منه تصوير الزباني اذ الظاهر
في التكميل على الاول ان يقال لان الشهادة لم توجد للاصول في هذه الحادثة فكيف يوجد
التكميل ويصح لو وجد وكيف تقبل شهادة الفرع فظهر انه لم يخف فضلا عن الغلط على الامام
الزباني سيما ان حاله من ان يخفى عليه مثل هذا المقام لانه اذهو من مشايخ الفقه يرجع
اليه ويعتمد عليه هذا العلم عند الله تعالى ثم بطلان شهادة الفرع وعدم قبوله لو كان الانكار
من الاصل قبل اداء الفرع وحكم القاضي بشهادته يثبت على الفرع انكار الاصل وأما
بعد الاداء وقول والحكم به فلا يثبت الى انكاره كما لا يخفى انتهى وقال وانت خبير بان
انكاره له لا يستلزم انكاره لان الاصل يحتمل ان يقول اشهدت الفرع في ذلك كاذبا فيوجد
لاشهاد مع انكار الشهادة وهو من جملة صور البطلان وقد أشير اليه فيما سبق (قوله مالنا
شهادة أولم نشهدهم) أي ثم ما نؤا أو غابوا فشهد الفروع لم تقبل لعدم الشرط وهو التكميل
وفي القبح لانه وقع في التكميل تعارض خبرهما بوقوعه وخبر الاصل بعدمه ولا يثبت مع
التعارض انتهى قار في شرح الوافي يعني اذا قال الاصل ذلك ثم ما نؤا أو غابوا ثم جاء الفروع
بشهوده على شهادتهم بهذه الحادثة أمامهم حضورهم فلا يثبت الى شهادة الفروع وان لم
يذكروا انتهى (قوله أو اشتهدناهم وغلطنا) هو في معنى انكار الشهادة وفيه ان الشاهد لو قال
أشهدت بعض شهادتي تقبل بالشروط المتقدمة فالذا لم يجعل هذا مثله تأمل (قوله قبلت
خلاصة) هذه مما جعل السكوت فيها كالنطق (قوله على فلانة) هو وفلان من غير أن يعبر به
عن بني آدم وجميع ما عن البهائم كما قدمناه (قوله الفلانية) أي المصرية مثلا (قوله قيل لهات
شاهدين) أي فلا يشترط ان يعرف الفرع المشهود عليه بعينه وهذا من قبيل ما مر شهادة
قاصرة يتقها غيرهم (قوله ولو مقرة) لان الشهادة على المعرفة بالنسب قد تحققت والمردى يدعى
الحق على الحاضرة فلعله اغترى به فلابد من نفيها بامثلة النسبة لاحتمال التزوير بغير ومنع
(قوله ومثله الكتاب الحكمي الخ) فان كتب ان فلانا وفلاننا شهدا عندى بكذا من المال على
فلانة بنت فلان الفلانية واحضر المدعى امرأته عند القاضي المكتوب اليه وانكرت المرأة
ان تكون هي المنسوبة بهذه النسبة فلا يبدى شاهدين آخرين بشهدان انهما المنسوبة بذلك
النسبة كما في المسئلة الاولى كذا في العمى مدنى (قوله لانه كاشهادة على الشهادة) الا ان
القاضي اكمل ديانته ووفو ولا يمتنع بغيره بالنقل (قوله لاحتمال التزوير) أي على شخص

مالنا شهادة أولم نشهدهم
أو اشتهدناهم وغلطنا ولو
سئلوا فـ كـ كانوا قبلت
خلاصة (شهادة على شهادة
اثنتين على فلانة بنت فلان
الفلانية وقاد أخبرانا
بمعرفة وجه المدعى بامرأة
لم يعرفها انتهى قيل له
هات شاهدين أنها هي
فلانة) ولو مقرة (ومثله
الكتاب الحكمي) وهو
كتاب القاضي الى القاضي
لانه كـ الشهادة على
الشهادة فلو جاء المدعى
برجل لم يعرفاه كـ اثبات
انه هو ولو مقر الاحتمال
التزوير بغير

وذ كرى البهر اذا كتب للمدعى كتابا ثم حضر به المكتوب اليه قبل ان يقضى المكتوب
 اليه بكتابه لا يقضى بكتابه كالمحضر شاهد الاصل انتهى وفي البيضة سئل عن قاض قضى
 لرجل بثلث الارض بشهادة القروى ثم جاء الاصول هل يبطل القروى فقال هذا مختلف
 بين أصحابنا فمن قال ان القضاء يقع بشهادة الاصول يبطل ومن قال بشهادة القروى لا يبطل
 اهـ وهذا الاختلاف يجب فان القضاء كيف يبطل بحضورهم فالظاهر عدمه اهـ (قوله)
 بنهيم عن الشهادة ولو بعد الاداء قبل القضاء كما في الخلاصة (قوله على الاظهر خلاصة) الذي
 استظهره في الخلاصة فيما اذا حضر الاصول ونهوا القروى عن الشهادة فالبطل حضور
 الاصول وزوال المدعى المذموم لا فرع لا انتهى عن اداء الشهادة كما يفهم من البهر والمخ فلا
 مخالفة مع ما ياتي نامل (قوله وسيجي متنا ما يجالقه) وقد علمت ما فيه نامل قال سمي
 الوالدرج الله تعالى وهو خلاف الاظهر (قوله ويجزى ج أصله عن أهل بيتها) لما في البهر
 عن خزنة المفتين واذا خرس الاصلان أو فسقا أو عجا أو ارتدا أو جنانا تجزى شهادة القروى اهـ
 (قوله كفسق) أدخات الكافي الجنون والارتداد (قوله وعي) الظاهر ان يجري
 الخلاف في شهادة الاعمي هنا ط (قوله وبانكار أصله الشهادة) هكذا وقع التعبير في
 كثير من المعتبرات قال في الدرر أقول قد وقعت العبارة في الهداية ونحوها وسائر
 المعتبرات هكذا وان أنكر شهود الاصل الشهادة موافقة لما في الكافي ولا يخفى على أحد
 مغايرة الاشهاد للشهادة فكيف يصح تعديها به ولعل منشأ غلطهم لان التكميل لم يثبت
 لتمامه فان معنى التكميل هو الاشهاد وخفي عليه ان التكميل لا يثبت أيضا ذا أنكر أصل
 الشهادة بل هذا أبلغ من انكار الاشهاد لانه كتابة وهي ابلغ من التصريح وفي الزمير نية الالية عن
 الفاضل المرحوم جوى زاده أقول لم يرد الزمير بل هي تفصيل انظر الشهادة بالاشهاد بل أراد ان
 مدار بطلان شهادة القروى على انكار الاصل للاشهاد حتى يبطل ما لو قال في شهادة على هذه
 الحادثة لكن لم أشهد والمذكور في المتن تصوير المسئلة في صورة من صورتي انكار الاشهاد وهي
 صورة انكار الشهادة رأسا اذ لا شك في قوت الاشهاد في هذه الصورة أيضا وانه ليس المراد بها
 في المتن حصر البطلان بصورة انكار الشهادة ولم يخف عليه ان التكميل لا يثبت أيضا مع انكار
 اصل الشهادة وانما يكون خافيا عليه لو توهم عدم بطلان شهادة القروى حينئذ وحاشا عن ذلك
 واذا قد عرفت ان البطلان بم صورة انكار الشهادة رأسا وصورة الاقرار بها وانكار الاشهاد
 فحققت ان كون التكميل أبلغ في انكار الشهادة غير مراد اهـ ما قاله الفاضل وصورة انكار
 الشهادة ما قاله في الجوهر وان أنكر شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة القروى عيان قالوا
 ليس لنا شهادة في هذه الحادثة وغايبوا ما لو اتم جاء القروى يشهدون على شهادتهم في هذه
 الحادثة أو قالوا لم نشهد القروى على شهادتنا فان شهادة القروى لم تقبل لان التكميل لم يثبت
 وهو شرط اهـ (أقول) فحصل من عبارة الفاضل ما يفيد ان الاولى التعبير بالاشهاد لان انكار
 الشهادة لا يثبت ما اذا قال في شهادة على هذه الحادثة اسكن لم أشهد بخلاف انكار الاشهاد
 فانه يشمل هذا ويشمل انكار الشهادة لان انكارها يستلزم انكاره فانكار الاشهاد نوعان
 صريح وضمني والهداية الزمير بل هي وصاحب البهر بالاشهاد وبه اندفع اعتراض الدرر على

بنهيم عن الشهادة على
 الاظهر خلاصة وسيجي
 متنا ما يجالقه ويجزى
 أصله عن أهل بيتها كفسق
 ونحو وعي و(بانكار
 أصله الشهادة) كقوله

لا تقبل شهادة القرو ع لان قبولها باعتبار انها تقبل شهادة ولم تثبت شهادة الاصول فلا
 تقبل شهادة القرو ع ولا ييوسف ان الماخوذ اى الواجب على القرو ع ايس الاتقل ما حالهم
 الاصول دون تعديلهم فانه قد يحنى حالهم عليهم فادانته لو ما حالهم على القاضى ان يعرف
 حالهم غير ان القرو ع حاضر ونوهم اهل لتزكيت اذا كانوا عدولا فساوواهم اقرب للمرافعة
 من سؤال غيرهم فان كان عندهم علم فقد قصرت المسافة والاحتاج الى تعريف حالهم من
 غيرهم هكذا ذكر الخلف الناصحى في تهذيب ادب القاضى للخصاف وصاحب الهداية
 وشمس الأئمة فيما اذا قال القرو ع حين سألهم عن عدالة الاصول لا تخبرك بشئ لا تقبل
 شهادتهم اى القرو ع في ظاهر الرواية لان هذا ظاهر في الجرح كالموافق لوقالو تهمة في هذه
 الشهادة ثم قال روى عن محمد انه لا يكون جرحا لانه يحتمل كونه بوقفا في حالهم ولا يثبت
 جرحا بالشك اه وعن أبي يوسف مثل هذه الرواية عن محمد انه لا يقبل ويسال غيرهما ولو قال
 لا نعرف عدالتهم ما ولا عدلها فكذلك الطواب فيما ذكره أبو على السبغدى وذكر الخلفانى
 انها تقبل ويسأل عن الاصول وهو الصحيح لان الاصل بنى مسندورا فيسأل عنه وذكر هشام
 عن محمد في عدل اشهد على شهادة شاهدين ثم غاب غيبة منقطعة نحو عشر من سنة ولا يدري
 أهو على عدلته أم لا فشهد على تلك الشهادة لم يجدا لهما كم من يسأل عن حاله ان كان الاصل
 مشهورا كابي حنيفة وسفيان الثوري قضى بشهادتهم ما عنه لان عمرة المشهور يتحدث بها
 وان كان غير مشهور ولا يقضى بها ولو ان فرعين عدلتهما معلومة شهدا عن أصل وقال الأخير
 فيه وزكاه غيرهما لا تقبل شهادتهما وان قال ذلك أحدهما لا يلتفت الى جرحه وفي الثقة اذا
 شهد انه عدل وايس في المصر من يعرفه فان كان ايس موضع لامة مثله يعنى بان يخفى فيه المسألة
 سألهم ما عنه او يبعث من يسألهم ما عنه سرفان عدلا قبل والا كفى بما اخبر به اعلانية اه
 (قوله في حاله كما اذا حضر بنفسه) اى فيسأل عن عدلته فاذا ظهرت قبله والا (قوله)
 على ما في القهستانى) عبارة وفيه ايماء الى انه لو قال الفرع ان الاصل ايس بعدل أولا عرفه
 لم تقبل شهادته كما قال الخصاف وعن أبي يوسف انه تقبل وهو الصحيح على ما قال الخلفانى
 كما في المحيط اه فتأمل النقل مدنى (قوله عن المحيط) ذكر فى التاتار حانية خلافة ولم يذكر
 فيه خلافا وكيف هذا مع انه ما لو قالانتم لا تقبل شهادتهما وظاهر استشماد الخصاف به
 كما مر انه لا خلاف فيه وفي البزازية فرعان معلوم عدلتهما شهدا عن أصل وقال الأخير فيه
 وزكاه غيرهما لا يقبل وان جرحه أحدهما لا يلتفت اليه (قوله فتنبه) قال فى الدر المنقى
 فيحصر روى البحر وغيره اذا قال الفرع للقاضى اننا ائتمهم فى الشهادة فان القاضى لا يقبله وهذا
 لا ينافى ما ذكره المؤلف لان نفي الفرع العدلة عن الاصل لا ينافى وثوقه به فى هذه الشهادة
 أفاده أبو السعد (قوله وتبطل شهادة الفرع بامور) عدمها فى البحر حضور الاصل قبل
 القضاء متدلا بما فى النسيئة ولوان فروع شاهدوا على شهادة الاصول ثم حضر الاصول
 قبل القضاء لا يقضى بشهادة القرو ع اه (قوله عن المحيط) قال فى البحر وظاهر قوله لا يقضى
 دون ان يقول بطل الاشهاد ان الاصول لو غابوا بعد ذلك قضى بشهادتهم اه (أقول) وعلى
 هذا فما كان ينبغي لصاحب البحر عدم الحضور من مبطلات الاشهاد ولذا تركه الشارح هنا

(فى حاله) وكذا لو قال
 لا أعرف حاله على الصحيح
 ثم يذلل به وشرح المجموع
 وكذا لو قال ايس بعدل
 على ما فى القهستانى من
 المحيط فتنبه (وتبطل
 شهادة الفرع) بامور

وظاهر لرواية وهو الصحيح لانه من أهل التزكية هداية ولان الفرع ناقل عبارة الاصل
الى مجلس القاضى وبالنقل ينتهى **حكم** النيابة فيصير أجنبيا فيصح تعديله اذا عرفه
القاضى كما فى الشروح قال الملا عبد الحلیم محشى الدرر أشار به عنوان الصحة أن فيه اختلافا
لما انه عن محمد عدم الصحة اتممة المنفعة وله الصحة نظاهر الرواية وصحتها فى الصغرى وهكذا
فى المنصورة (قولوا والالزم تعديل الكل) هذا عند أبى يوسف وقال محمد لا تقبل لانه لا شهادة
الا بالعدالة فاذا لم يعرفوه لم يتقوا الشهادة فلا تقبل ولا بى يوسف ان المأخوذ عليهم النقل
دون التعديل لانه قد يخفى عليهم فيتعرف القاضى العدالة كما اذا شهدوا بانفسهم كذا فى
الهداية وفى البحر وقوله الا صادق بصور الاول ان يسكتوا وهو المراد هنا كما أنصح به
فى الهداية الثانية ان يقولوا لا تخبرك بغيره فى الخاتمة على الخلاف بين الشيخين وذكر
الخصاف ان عدم القبول ظاهر الرواية وذكر الحلواني انه تقبل وهو الصحيح لان الاصل بقى
مستورا اذ يحتمل الجرح والتوقف فلا يثبت الجرح بالشك ووجه المشهور انه جرح للاصول
واستشهد بالخصاف بانهم قالوا لان اتممة فى الشهادة لم يقبل القاضى شهادتهم على شهادته
وما استشهد به هو الصورة الثالثة وقد ذكرها فى الخاتمة اه ملخصا وحيث كان المراد الاول
فقول الشارح والالزم الخ تكرار مع ما فى المتن (قوله أحد الشاهدين صاحبه فى الاصح)
كذا اختاره فى الهداية أى اذا كان المهدى له وهو أحد الشاهدين معروفا بالعدالة عند
القاضى ونقل فيه قولين فى النهاية والحاصل كما فى الخاتمة ان القاضى ان عرف الاصول
والفروع بالعدالة قضى بشهادتهم وان عرف أحداهما دون الآخر سأل عن لم يعرفه واذا
شهد الفرع على شهادة أصل فردت شهادته انفسق الاصل لا تقبل شهادة أحداهما بعد ذلك
اه منح وبحر (قوله لان العدل لا يهتم بمثله) أى بتعديل مثله ولو تهم مثله لا يهتم فى شهادته
على نفس الحق بانه انما يشهد بصير قوله مقبولا عند الناس وان لم تكن له شهادة اه ط
عن الشافى (أقول) لكن الاولى فيه ان يقال فقول لا يهتم بمثله أى بهذا الاتهام المناسى للعدالة
فقل منقمة يعنى لان عدالة تمنعها ان يعدل غير العدل كذا علل فى البحر لكن فيه عود
الضمير على غير مذكور وأصل العبارة فى الهداية حيث قال وكذا اذا شهد شاهدان فعدل
أحدهما الآخر يجوز لما قلنا أى من انهم أهل التزكية غاية الامر ان فيه منفعة من حيث
القضاء بشهادته ولكن العدل لا يهتم بمثله كالا يهتم فى شهادة نفسه كيف وان قوله مقبول فى
نفسه وان ردت شهادته صاحبه فلا تهم اه قال فى النهاية أى بمثل ما ذكرت من الشبهة
وقوله غاية الامر أى غاية ما يرد انه متهم بسبب ان فى تعديله منفعة له من حيث تنفيذ القاضى
قوله على موجب ما يشهد به فلما العدل لا يهتم بمثله ما ذكرت من الشبهة فان مثلها ثابت
فى شهادة نفسه فانها تتضمن القضاء بها فكانه لم يهتم به الشرع مع عدالة ذلك مانعا كذا
ما نحن فيه والالزام باب الشهادة اه وبه ظهر ان الضمير ليس عائدا للعدل كما توهمه بعضهم
(قوله وان سككت الفرع عنه الخ) قال فى فتح القدير وان سككتوا أى الفرع عن تعديل
الاصول حين سألهم القاضى جازت شهادة الفرع ونظر القاضى فى حال الاصول فان
عداهم غيرهم قضى والا وهذا عند أبى يوسف وقال محمد اذا سككتوا وقالوا لا نعرف عدالتهم

والالزم تعديل الكل
(ك) ما يكتفى بتعديل (أحد)
الشاهدين صاحبه فى
الاصح لان العدل لا يهتم
بمثله (وان سككت) الفرع
(عنه نظرا) القاضى

شهادته بترك الاحتياط ٣ وقالوا الاساءة الخش من الكراهة اه لكن ذكر
 الشارح في شرحه على المنار انهم ادونهم رأيت مثله في التفسير شرح البرزوي والتحقيق
 شرح الاحمدي وغيرهم ان الاساءة دون الكراهة ولعل مراد من قال دون الكراهة
 راد بها التبريمية ومن قال الخش اراد بها التنزيهية (قوله) ويقول الفرع
 اشهد ان فلانا الخ اي ويذكر اسمه واسم ابيه وجده فانه لا بد منه كما في البحر وقوله فلا تعميل
 والا فلا بد من ان شاهد الاصل حتى لو قال اشهد ان رجلا من زعمهم ما اشهدنا على شهادتهم ما
 تنهوا يشهدان بكذا وقالوا لانهم ما اولوا نعرف اسماءهم لم تقبل لانهم ما اتوا بمجازفة
 لاعن معرفة كما في المغر ٤ وفي أبي السعود فلان وفلانة بدون ألف ولا مكتابة عن الاناسي
 وبهم ما كتابة عن الهمام تقول ركب الف فلان وحلبت الف لانة اه (قوله) هذا وسط
 العبارات قال صاحب الهداية وخير الامور واساطها وهو الذي عليه القدر وذكرا أبو
 النضر شارحه انه أولى واحوط وفي المنبع واختارها خمس الاثمة الخ لواني اه وتبعه
 صاحب الدرر والفر (قوله) وفيه خمس شينات والاطول ان يقول الفرع عند القاضي
 اشهد ان فلانا شهد عندى ان فلان على فلان كذا واشهدنى على شهادته وأمرنى ان أشهد
 على شهادته وأنا لا أن أشهد على شهادته بذلك ففيه خمس شينات قال في النية أقل ما يكفي في
 الاشهاد ثلاث شينات وهي أشهد عندكم بكذا فاشهدوا على شهادتى وفيه خمس
 فالوايه يقول الاصل أشهد بكذا وانى أشهدك على شهادتى فاشهد على شهادتى وفيه خمس
 شينات والاحسن الاقصر قول أبى جعفر ان يقول الاصل أشهد على شهادتى بكذا ويقول
 الفرع أشهد على شهادته فلان بكذا من غير احتياج الى زيادة كلياتى وهو اختيار الفقيه ابى
 الليث وأستاذ أبى جعفر (قوله) وعليه فتوى السرخسي وغيره قال في الفتح وهو اختيار
 الفقيه أبى الليث وأستاذ أبى جعفر وهو كذا ذكره محمد بن السبكي الكبير وبه قالت الاثمة
 الثلاثة وحكى ان فقهاء زمن أبى جعفر خافوه واشترطوا زيادة طوله فخرج أبو جعفر
 الرواية عن السبكي الكبير فاقادوا له قال في الذخيرة فلو اعتمد على هذا كان أسهل وكلام
 المصنف أى صاحب الهداية يقتضى ترجيح كلام القدر وى المشتمل على خمس شينات حيث
 حكاه وذكر ان أمول منه وأقصر ثم قال وخير الامور واساطها وذكرا أبو نصر البغدادي
 شارح القدر وى أقصر آخر بثلاث شينات وهو أشهد ان فلانا أشهدنى على شهادته ان فلانا
 أقروا عنده بكذا ثم قال وما ذكره القدر وى أولى واحوط ثم حكى خلافه في قوله وقال
 اشهد على شهادتى شرط عند أبى حنيفة ومحمد فلا يجوز تركه لانه اذا لم يقله احتمل انه أمره
 أن يشهد من شىء شهادته وهو كذب وانه أمره على وجه العمل فلا يثبت بالثبوت وعند أبى
 يوسف يجوز لان أمر الشاهد محمول على الصحة ما أمكن فيصمى لذلك على التعميل اه والوجه
 في شهود الزمان القول بقوله ما وان كان فيهم العارف المتقدم لان الحكم لا غالب خصوصا
 المتخذهام مكتوبة للدراهم اه ما في الفتح باختصار وحاصله انه اختار ما اختار في الهداية
 وشرح القدر وى من لزوم خمس شينات في الاداء وهو ما جرى عليه في المتون كافة قدورى
 والكنز والغرر والتمتق والاصلاح ومواهب الرحمن وغيرها (قوله) وبكفى تعديل الفرع لاصله

٣ مطلب

في معنى قواه من الاساءة
 الخش من الكراهة
 والكراهة الخش من
 الاساءة

٤ مطلب

فلان بدون الالف واللام
 كتابة عن الاناسي وبهم
 كتابة عن الهمام

(ويقول الفرع اشهد ان
 فلانا اشهدنى على شهادته
 بكذا وقال لى اشهد على
 شهادتى بذلك) اه
 أوسط العبارات وفيه
 خمس شينات والاقصر ان
 يقول اشهد على شهادتى
 بكذا ويقول الفرع
 اشهد على شهادته بكذا
 وعليه فتوى السرخسي
 وغيره ابن كمال وهو الاصح
 كما في القهستاني عن
 الزاهدى (وبكفى تعديل
 الفرع لاصله) ان عرف
 الفروع بالعدالة

القاضي في الحاوي انه قد احتراز في قبول ولا تقبل شهادة النساء على الشهادة اه وهو غلط اه (قوله عن كل اصل) متعلق بقوله وشهادة عدد ثلثه عشر على شهادة واحد تقبل وليكن لا يفتى حتى يشهد شاهد آخر لان الثابت بشهادتهم شهادة واحد يحرم عن الجزالة واقاد انه لو شهد واحد على شهادة نفسه وآخر على شهادة غيره يصح وصرح به في البرازية (قوله ولو امرأة) لما قدمنا انه لا بد من نصاب الشهادة على شهادتهم فيجبوز للحرمان منهم على شهادتهم ارجلين أو رجلا وامرأتين (قوله لا تغاير فرعى هذا وذلك) أي يكفي شاهدان عن كل اصل ولا يلزم لكل شاهد شاهدان متغايران حتى لو أشهدا أحدهما على شهادته رجلين وأشهدهما الآخر بعينه ما جاز ولو قال لا تغاير فرعى هذا وذلك (قوله خلافا للشافعي) فانه قال لا يجوز حتى يشهد على كل واحد منهما رجلان غير الذي أشهدهما صاحبه فيكون شهود أربعة (قوله ولو ابنة) مستدرك بما ساقينا مننا (قوله أشهد على شهادتي أفي أشهد بكذا) لانه لا بد من التكميل والتوكيد لان الفرع كالنائب عنه وهما يكونان بشيئين ولا بد ان يشهد عنده كما يشهد عند القاضي ليعقله الى مجلس القاضي وهو بالشين الثالثة ونعنا قالوا الفرع كالنائب ولم يجز له ان يقضى بشهادة اصل وفرعين عن اصل آخر ولو كان الفرع نائباً حقيقة لما جاز الجمع بين الاصل والخلف ثمانية واجاب الزيلعي بعدم الجمع بينهما لان الفرعين ليسا ببدل عن الذي شهد بهما بل عن الذي لم يحضر قال في البحر وليذكر المواقف بعد قوله اقر عندى بكذا واشهدنى على نفسه لانه ليس بشرط لان من سمع اقرار غيره على له الشهادة وان لم يقل له أشهد كما قدمنا وقيد بقوله أشهد لانه لو لم يقل له أشهد لم يسمع ان يشهد على شهادته ولا معهما منه وهذا فيما اذا سمع في غير مجلس القضاء مالوا سمع في مجلس القضاء شاهد ايشهد بجزله ان يشهد على شهادته كافي السراج عن النهاية وقيد بقوله على شهادتي لانه لو قال أشهد على بذلك لم تجز له الشهادة لانه انظر محتمل لاحتمال أن يكون الاشهاد على نفس الحق المشهود به فيكون امر بالالكذب وقيد بعلى لانه لو قال يشهد ادى لم يجز له لاحتمال ان يكون امر بان يشهد على شهادته بالكذب وقيد بالشهادة على الشهادة لان الشهادة بقضاء القاضي صحيحة وان لم يشهد بها القاضي عليه وذكروا في الخلاصة اختلافا بين ابى حنيفة وابى يوسف رحمه الله تعالى فيما ذاع مع الشاهدان القاضي في غير مجلس القضاء فجوز ابو حنيفة وهو لا يقيس ومنعه ابو يوسف وهو الا حوط اه كلام البحر مع زيادة عليه قال في البرازية معهما من الحاكم يقول كمت اهذا على هذا بكذا ثم نصب حاكم آخر لهما ان يشهدا به عليه ان معهما منه في المصير وهو الا حوط والذي عليه علم الهدى والمتأخرون ان كلام العالم والعادل مقبول وكلام الظالم والجاهل لا الا لجاهل العادل ان أحسن التفسير يقبل والا فلا ٣ ولا خلاف ان علم قضاء بلادنا ليس بشبهة فضلاء عن الحجة الا في كتاب القاضي لضرورة اه (قوله ويكفي سكوت الفرع) أي عند تخميله (قوله فتمية) عبارته الوفا لا أقبل ينبغي ان لا يصير شاهدا حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل اه فامل (قوله ولا ينبغي الخ) الظاهر ان ذلك على المنع والاحتياط في الحقوق واجب وهذا الفرع نقله في البحر ثم قال بعد ورفقه وفي خزائن المفتين الفرع اذا لم يعرف الاصل بعد التولاغ غير انه فهو وصي في الشهادة على

(عن كل اصل) ولو امرأة
(لا تغاير فرعى هذا وذلك)
خلافا للشافعي (و) كيفيتها
(ان يقول الاصل مخاطبا
للفرع) ولو ابنة يحرم (شاهد
على شهادتي أفي أشهد
بكذا) ويكفي سكوت
الفرع ولو رده ارتد فتمية
ولا ينبغي ان يشهد على
شهادة من ليس بعادل
عنده حاوي

٣ مطالب
علم القاضي ليس بحجة
الافى = تاب القاضي
لضرورة اه منه

منذور اه (قوله ذكره المصنف في الوكالة) ونقله المصنف أيضا هنا عن السراج عن الذخيرة
 (قوله عند الشهادة) أي ادائها عند القاضي قال في المنع وهو أي قوله عند القاضي متعلق
 بتعذر وما عطف عليه (قوله قيد لكل) أي فيكون الظرف متعلقا بمحذور الأصل (قوله)
 لاطلاق جواز الاشهاد) يعني يجوز ان يشهد وهو صحيح أو سقيم ونحوه. لكن لا تجوز الشهادة
 عند القاضي الا وما ذكر من الشروط موجود في الأصل قال في البحر نقلنا عن خزائن المفتين
 والاشهاد على شهادة نفسه يجوز وان لم يكن بالأصول عذر حتى لو حل بهم العذر يشهد بالقروع
 اه ومثله في المنع عن السراجية (قوله كالمس) أي في قوله وجاز الاشهاد مطلقا (قوله شهادة
 عدد) قال في فتح القدير لا يجوز شهادة الشاهد على الشاهد حتى يكون اثنين ولان شهادة
 كل من الاصليين هي المشهود به الملبد ان يجتمع على كل مشهود به شاهدان حتى لو كانت امرأة
 شاهدة مع الأصول لا يجوز على شهادتهما الا رجلان أو رجل وامرأة وان قال الشافعي رحمه
 الله تعالى في أحد قوابله لا يجوز الا ان يشهد على شهادة كل منهما شاهدان غير اللذين شهدا على
 شهادة الآخر فذلك اربع على كل أصل اثنان واختاره المصنف لان كل فرعين يقومان مقام أصل
 واحد فصار كالمرايتين فلا تقوم الحجة بهما الا ان اثنين لما قامتا مقام رجل واحد لم تنجح
 القضاء بشهادتهما ولان احدهما لو كان املا فشهد شهادته الاصلية ثم شهد بشهادة فرعية مع
 فرع على شهادة الأصل الآخر لا يجوز اتفاقا فكذا اذا شهدا جميعا على شهادة الاصليين وفي
 قول آخر للشافعي يجوز وهو قول مالك واحد انما مروى عن علي رضي الله عنه لا يجوز شهادة
 الشاهد على الشاهد حتى يكونا اثنين فانه باطلا لانه يقيده الا كقوله باثنين من غير تقييد بان
 يكون بازاء كل أصل فرعان ولان حاصل امرهما انهما يشهدان بحق هو شهادة الاصليين ثم شهدا
 بحق آخر هو شهادة الأصل الآخر ولا مانع من ان يشهدا شاهدان بمقتضى كثيرة بخلاف اداء
 الأصل شهادة نفسه الاصلية ثم شهادة فرعية على الأصل الآخر مع فرع آخر غير فانه انما
 لا تجوز لان فيه يجتمع البطل والمبدل بخلاف ما لو شهدا شهادته وشهدا اثنان على شهادة
 الأصل الآخر حيث تجوز بخلاف شهادة المرأتين فان النصاب لم يوجد لانهما بمنزلة رجل
 واحد ولا تقبل شهادة واحد بخلاف ما لا ثالث رجه الله تعالى قال الفرع قائم مقام الأصل معبر عنه
 بمنزلة رسوله في ابطال شهادته الى مجلس القاضي فكأنه حضر وشهد بنفسه واعتبر بهذا رواية
 الاخبار فان رواية الواحد عن الواحد مقبولة ولنا ما روينا عن علي رضي الله تعالى عنه وهو
 ظاهر الدلالة على المراد ولانه حق من الحقوق فلا بد من نصاب الشهادة بخلاف رواية الاخبار
 كذا في الفتح مع زيادة (أقول) وجه الاستدلال بذلك ان عليا رضي الله تعالى عنه يجوز شهادة
 رجلين على شهادة رجل ولم ينف شهادتهما على شهادة رجل آخر ولم يشترط ان يكون بازاء كل
 أصل فرعان على حدة فدل اطلاقه على جواز شهادة الفرعين جميعا على شهادة الاصليين ولم
 يرو عن غيره على خلافه فحل الاجماع قلت وفيه تأمل كذا في العيني (قوله وما في الحاروي)
 أي من انه لا تقبل شهادة النساء على الشهادة (قوله لا يجوز) عبارته وكذا لا يشترط ان يكون
 المشهود على شهادته رجلا لان للمرأة أيضا ان تشهد على شهادته رجلين أو رجلا وامرأتين
 ويشترط ان يشهد على شهادة كل امرأة نصاب الشهادة كذا ذكره الشارح وقد توهم

ذكره المصنف في الوكالة
 وقوله (عند الشهادة) عند
 القاضي قيد لكل لاطلاق
 جواز الاشهاد لا الاداء
 (و) بشرط (شهادة عدد)
 نصاب ولو رجلا وامرأتين
 وما في الحاروي غلط بجزر

قوله وبخلاف معطوف
 على قوله بخلاف اداء
 الأصل شهادة نفسه اه
 منه

من المتون أن سفر الأصل الخ في كون ظاهر المتون ذلك نظر حيث كانت العلة المجزوا لازم أن
 يكون المرض الذي لا يتعدده الحضور وعذر أو ليس كذلك فالتبادر غيبته مدة السفر ولذا
 أتى في الهداية برديقه فقال أبو يعقوب وأمسيرة ثلاثة أيام ولياليها فصاعدا كجاءت مما قدمناه
 آنفا (قوله) واكتفى الثاني بغيره الخ وعن محمد يجوز الشهادة كبقية ما كان حتى روى عنه
 أنه إذا كان الأصل في زاوية المسجد قسمه الفرع على شهادته في زاوية أخرى من ذلك المسجد
 تقبل شهادتهم والاقطع صرح به عنهما فقال وقال أبو يوسف ومحمد تقبل وإن كانوا في المصر
 انتهى ط وفي النهاية عن السرخسي والسفدي إذا شهد القروى على شهادة الأصول
 والأصل في المصر يجب أن تجوز على قواه ما لا على قول أبي حنيفة بناء على أن التوكيل بغير
 رضا الخصم لا يجوز عنده وعندهما يجوز وجه البناء أن المدعى عليه لا يملك انابة غيره من باب
 نفسه في الجواب الأبعد ذكره كذا الأيلاء الأصل انابة غيره من باب نفسه الأبعد ذكره الجاهل مع أن
 استحقاق الجواب على المدعى عليه كاستحقاق الحضور على الشهود وعندهم المالك المدعى
 عليه انابة غيره من باب نفسه في الجواب من غير عذر فكذا في الحضور إلى مجلس الحكم زيلعي
 فلي هذا لا يشترط لاداء الفروع أن يكون بالأصول عذرا أصلا عندهما (قوله) واستحسنه غيره
 واحد قال الكمال كثير من المشايخ أخذ بهذه الرواية وبه أخذ الفقيه أبو الليث وذكروا محمد
 في السير الكبير اه (قوله) وفي القهستاني عبارة وتقبل عندها كثيرا المشايخ وعليه الفتوى
 كما في المضمرات وذكروا القهستاني أيضا أن الأول ٢ ظاهر الرواية وعليه الفتوى وفي البحر
 قالوا الأول أحسن وهو ظاهر الرواية كما في الحاوي والثاني أوفق وبه أخذ الفقيه وكثير من
 المشايخ وقال نفع الاسلام أنه حسن وفي السيراجية وعليه الفتوى اه (قوله) وأقره المصنف
 أي في منحه (قوله) أو كون المرأة مخدرة قال البزدوي هي من لا تكون برزت بكرا كانت أو ثيبا
 ولا يراها غير المحارم من الرجال أما التي جلست على المنصة فراها رجال أجنب كما هو عادة بعض
 البلاد لا تكون مخدرة خائفة قال في البحر وظاهر كلام المصنف الحصر في الثلاثة أي الموت
 والمرض والسفر وليس كذلك وذكروا كرسالة المخدرة المذكورة هنا (قوله) لا تخاطب الرجال هو
 تعريف المخدرة كما في القنية ونقله في البحر والهندية عنه وكذا نقله العلامة الانقروى برضى به
 (قوله) وفيها لا يجوز لأشهاد أساطين وأمير أي على شهادتهم ما إذا كانوا في البلاد الأعلى قول
 محمد على ما سلف (قوله) وهل تجوز لمحبوس الخ قال في السيراج إذا كان شاهد الأصل محبوسا
 في المصر فاشهد على شهادته هل يجوز للقروى أن يشهد على شهادته وإذا شهد عند القاضي هل
 يحكم بهم قال في الذخيرة اختلاف فيه مشايخ زماننا قال بعضهم إذا كان محبوسا في السجن هذا
 القاضي لا يجوز لأن القاضي يخرج من بيته حتى يشهد ثم يعيده إلى السجن وإن كان في سجن
 الوالي ولا يمكنه الخروج للشهادة يجوز اه واطاق في التهذيب جوازها بمسبب الأصل انتهى
 (اقول) ووجهه ظاهر لأن المحبوس لا يملك الخروج بل هو محبوس على عدمه قال ط ويمكن حله
 على ما ذكر من التفصيل اه (واقول) قدمنا أنه الآن في زماننا الفرق بين حبس القاضي
 والوالي بل الحبس واحد فان من لزمه أداء شهادته يخرج لادائها بما عفا عنه كما عفا فتنقه وفي
 الهندية إن كان الأصل معتكفا قال القاضي بديع الدين لا يجوز سواه كان منه ذورا أو غير

واكتفى الثاني بغيره
 بحيث يبعد أن يبيت بأهله
 واستحسنه غيره واحد وفي
 القهستاني والسيراجية
 وعليه الفتوى وأقره
 المصنف (أو كون المرأة
 مخدرة) لا تخاطب الرجال
 وإن خرجت لم حاجة وحام
 قنية وفيه لا يجوز لأشهاد
 أساطين وأمير وهل يجوز
 لمحبوس إن من غير ما كم
 الحضور منه

٢ المراد بالاول ما صدر
 المصنف عبارة به وهو
 السفر الشريحي اه منه

حضور الأصل) قال في الجرح لا يجوز إعادته الحاجة وانما نفس عند جرح الأصل قال سيدي
 الوالد رحمه الله تعالى أشار إلى أن المراء بالمرض ما لا يستطيع معه الحضور إلى مجلس القاضي
 كما أقيد في الهداية وإن المراء بالمرض الغيبة مدته كما هو ظاهر كلام المشايخ وأنصح به في
 الخاتمة والهداية لا يجوز البيوت وإن اطاعته كالمريض في الكنز ولم يصرح بالنقد ولو لم يكن
 ما ذكرناه والمراد لأن الله العجز فافهم (قوله وما نقله الله تعالى) حيث قال لم يكن في
 قضاء الخاتمة وغيره أن الأصل إذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حياة الأصل (قوله فيه
 كلام) و يؤيد كلام الله تعالى قوله الآتي وبجروح أصله عن أهليتها (قوله فانه نقله عن
 الخاتمة عنها) أي بواسطة أراد أنه نقل عن قضاء الخاتمة عن الخاتمة ونقله عنها هو على ما في أكثر
 الفروع في بعضها هذا بدل عنها أي في كتاب القضاء وفي شرحه على الملتقى ما يشهد بذلك وهو
 الأحسن (أقول) راجع في الله تعالى ذلك كما علمت من عبارته المقدمة والله الشارح أطلع
 عليه في عبارة الخاتمة وتحرير في الله تعالى الذي رآه وأدلى للشارح أن يقول فانه نقله
 عنها عن الخاتمة كما تدل عليه عبارته في شرح الملتقى فانه قال فيه يمكن في قضاء الخاتمة عن
 قضبان الأصل إذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حياة الأصل كذا ذكره الله تعالى
 (أقول) فيه أن استدراك الله تعالى بقوله لكن في قضاء الخاتمة يخالف المشهور (قوله
 وهو خطأ) أي ما ذكره قاضيان في القضاء خطأ (قوله وأصواب ما هنا) أي في باب الشهادة أي
 الشهادة قال في الدر المنثور بعد ذكر عبارة الله تعالى السابقة ونعتبه بعضهم بأنه أخطأ وأن
 قاضيان وغيره ذكره هنا كغيره فاصاب وخالف غم فخطأ اه ثم قال لكن نقل الجرح سيدي
 عن الخلاصة والله تعالى ثاني عن الخزنة وكذا في الجرح والمخ والسراج وغيرها أنه إذا خرج
 الأصل عن أهلية الشهادة بان خرس أو فسق أو عي أو جن أو ارتد بطل الأشهاد انتهى أي
 وبالموت خرج الأصل عن الأهلية وفيه أنهم جوزوا الشهادة بعد الموت نصابه في مستثناة ط
 (أقول) وقد يقال إن المقصود من تحصيل الشهادة عدم ضياع الحق بموته ولا كذلك بما ذكر
 لأنهم أوردوا عارضية قال في الهداية لا تقبل شهادة شهره والفرع لأن بيوت شهود الأصل
 أو يمرضوا مرضاً لا يستطيع معه الحضور إلى مجلس القاضي أو يغيبوا مدة ثلاثة أيام وإليه
 فصار كذا في الكافي هذا ظاهر الرواية والفتوى عليه كذا في التاتر خاتمة (قوله أو مرض)
 أي مرضاً لا يستطيع معه الحضور إلى مجلس الحاكم انتهى من في شرح الجمع المرض
 الذي لا يتعد مدته الحضور لا يكون عذراً انتهى (قوله أو سفر) ظاهر الكنز وغيره من
 المتن أن سفر الأصل فيحقق بأن يجاوز بيوت مصره فاصد ثلاثة أيام وإن لم يسافر ثلاثة
 وظاهر كلام المشايخ أنه لا بد من غيبة الأصل ثلاثة أيام وإليه كما أنصح به في الخاتمة من في
 والذي في الخاتمة الشهادة على الشهادة لا تجوز إلا أن يكون المشهود على شهادة مريض أو
 الصبر لا يقدر أن يحضر لاداء الشهادة أو يكون ميتاً أو غائباً بغيبة السفر ثلاثة أيام وإليه
 وعن أبي يوسف إذا كان شاهداً الأصل في موضع لو حضر لاداء الشهادة لا يبيت في منزله جازت
 شهادة على الشهادة وعن محمد في النوادر أنه تجوز الشهادة على الشهادة وإن كان الأصل
 صحيحاً في الصبر انتهى لكن اعترض سيدي على عبارة المخ من قوله وظاهر الكنز وغيره

حضور الأصل بيوت أي
 موت الأصل وما نقله
 الله تعالى عن قضاء
 الخاتمة فيه كلام فانه نقله
 عن الخاتمة عنها وهو خطأ
 والصواب ما هنا (أو مرض
 أو سفر)

المشهود به فان المشهود به بشهادة الفروع هو شهادة الاصول والمشهود به بشهادة الاصول
 هو ما عاينوه مما يدعي المدعى واذا كان كذلك لم تكن شهادة الفروع بدلا عن شهادة الاصول
 لم يمنع انقسام الاصول بالفروع فاذا ثبت البطلان لم يقبل فيما يثبت بالبطلان كشمات كشمادة
 انقسام الرجال وكالحديد والقصاص وعند الأئمة الثلاثة تقبل فيما يثبت به أيضا عناية
 بزيادة فان قيل ذكر في المبسوط ان الشاهدين لو شهدا على شهادة شاهدين ان قاضي بلدة كذا
 مد فلان في قذف تقبل حتى ترد شهادة فلان اوجب بان لا تقض فان المشهود به فعل القاضي
 وهو ما يثبت مع الشبهات والمراد من الشهادة بالحدود الشهادة بوقوع اسبابها الموجبة
 لها فان ارد ان فعل القاضي موجب لردّها او ردّها من حده فهو واجب للحد اوجب بالانح
 بل لموجب لردّها اذا كان من حده ما يوجب الحد ولذا يوجب هو القذف نفسه على ان في
 المحيط ذكر محمد في الديات لا تقبل هذه الشهادة فتح (قوله وان كثرت) أي تعددت أعني
 الشهادة على شهادة الفروع بان يحمل لفرع شهادة ثلاثين وأحد الاثني لا خرين وهكذا
 ويشترط الشروط الآتية ذكرها في كل فرع مع أصله (قوله في كل حق على الصحيح) أي لا يسقط
 بشبهة كافي الهداية قال في البحر أطلقه فشمع الوقت وهو الصحيح احياله وصوناعه اندراسه
 ونحل التعزير وهو صريح به في الاجتناس وقضاء القاضي وكفاية كافي الخيانة والنسب كافي
 خزانة المفتين وفي القنية ام شهد القاضي شهودا ان حكمت فلان على فلان بكذا فهو ام شهد
 باطل لا عبرة به والحضور بشرط اه وفي تقيعة الدهر وكتبت الى الحسن بن زياد اذا شهد
 القاضي على رضائه الشاهدين اللذين شهدا في تلك الحادثة هل يصح اشهاد اياه ان قال نعم
 لكنه يفصل عن القول في الحكم اه قال في فتح القدير الشهادة على الشهادة جائزة في
 كل حق يثبت مع الشبهة فخرج ما لا يثبت معها وهو الحد ودوا القصاص فلما التعزير في
 الاجتناس من نوا رابن رسنه عن محمد يجوز في التعزير العفو والشهادة على الشهادة ونص
 الفقيه ابو الليث على ان كتاب القاضي الى القاضي لا يجوز زعمه الشهادة على الشهادة وفي
 فتاوى قاضيخان الشهادة على الشهادة جائزة في الاقرار والحقوق واقضية القضاة وكتبهم
 وكل شيء الا الحدود والقصاص بقولنا هذا قال احمد والشافعي في قول واضح قوله وهو
 قول مالك يقبل في الحدود والقصاص أيضا لان الفروع عدول نقول ان شهادة الاصول فالحكم
 بشهادة الاصول لا بشهادتهم وصاروا كالمترجم وسندع اه (قوله الا في حد) أي ما يوجب
 الحد فلا يردانه اذا شهد على شهادة شاهدين ان قاضي بلدة كذا ضرب فلانا حذافي قذف فلانا
 تقبل حتى ترد شهادته الى آخر ما ذكرنا آنفا وفيه اشعار بانهم لا تقبل في التعزير وهذه رواية عن
 أبي يوسف وعن أبي حنيفة انهم لا تقبل كافي الاختيار فهتافي (قوله وجاز لانهم ادعوا مطلقا)
 أي بعذر او غيره وسواء تعذر حضور الاصل ام لا لان تحمل الشهادة اسهل من ادائها قال في
 خزانة المفتين والاشهاد على شهادة نفسه يجوز ان لم يكن بالاصول عذر حتى لو حمل بهم
 العذر من مرض او سفر او موت شهد الفروع اه فتبين ان اشترط العذر وقت الاداء
 لا وقت التحمل قال في البحر وقد شهد الفروع أي عند القاضي لان وقت التحمل لا يشترط
 ان يكون في الاصل عذر لما في خزانة المفتين وساق عبارتهم المذكورة (قوله بشرط عذر

وان كثرت اشكسنا في كل
 حق على الصحيح (الا في حد
 وقود) لست واطمأنا بالشبهة
 وجز لا شهادة مطلقة بل كن
 لا تقبل الا بشرط عذر

والوارث لا يعلم ما فعل مورثه ثم نقول القولين فكذب الخبير الرمي في هامشه قوله قلت الخ
اقول ما في الهيكل لا يعارض ما في القبة اذ ما فيها فيما اذا ادعى الدين للعال فشهدا بالماضي
فذلك انما اى الشاهد ان لفظ كان وما فيه فيما اذا ادعى الدين للعال فشهدا به كذلك ولذا لم
يقول كان وبه يحصل التوفيق فتأمل انتهى وبهذا يتضح ما ذكره الشارح (قوله ادعى ملكا
في الماضي) اى بان قال ملكى وشهدا انه له قال في القصة واين ولو ادعى ملكا في الماضي وشهدا
به في الحال بان قال كان هذا ملكى وشهدا انه له قبل تقبل وقيل لا وهو الاصح وكذا لو ادعى
انه كان له وشهدا انه كان له لا تقبل (قوله كما لو شهدا بالماضي ايضا) اى لا تقبل لان اسناد
المدعى يدل على نفي الملك في الحال اذ لا قاعدة للمدعى في الاسناد مع قيام ملكه في الحال بخلاف
الشاهد لان اسناد ملكه الى الماضي لان اسنادهم لا يدل على النفي في الحال لانهم لا يعرفان
بقائه الا بالاسناد صحاب والشهادة يجوز عن الشهادة باسناد صحاب الحال اعدم يقينه بخلاف
المالك اذ كما لم يثبت ملكه بيقينه لم يبقاه بيقينه بغير وجهنا ظاهر الفرق بين هاتين
ما تقدم متضمن قوله بخلاف ما لو شهدا انها كانت ملكه * (فرع مهم) * قال المدعى ان الدار
التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكى وقال الشهود ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا
المحضر ملكه صح الدعوى والشهادة وكذا لو شهدوا ان المال الذي كتب في هذا الصك عليه
تقبل والمعنى فيه انه اشار الى المعلوم لو شهدا بملك المتنازع فيه والخصم ان صادقا على ان
المشهدوبه هو المتنازع فيه ينبغي ان تقبل الشهادة في اصل الدار وان لم تذكر الحدود اعدم
الجهة المتفضية الى النزاع في اصل الدار جامع القصوين في آخر الفصل السابع والله تعالى
اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الشهادة على الشهادة)

انما آخرها لانهم افرع عن شهادة الاصل فاستحقت التأخير لان الاصل مقدم على الفرع ولانها
بمنزلة المركب من المفرد وجواز اسنادها والقياس لا يقتضيه لان الاداء عبادة بدنية لزم
الاصل لاحق للمشهدوبه لعدم الاجبار عليه او لعدم جواز الخصومة فيها والنية لا تجري
في العبادات البدنية لان كون قول الانسان يتفاد على مثله ويلزمه مانسبه اليه وهو يتفاد
وبيرأ منه انما عرف بحجة شرعاً عند قدر من احتمال الكذب وهو ما في شهادة الاصول لعدم
العصمة من الكذب والشهم ودفع لا يكون بحجة كذلك عند زيادة الاحتمال فكيف اذا كان
الثابت ضعف ذلك الاحتمال وهو في شهادة الفرعين وان اختلف محل الاداء فان محل
الاصلين في اثبات حق المدعى وفي الفرعين ما يشهدان به من شهادة الاصولين ثم يرجع الى الحق
المدعى به الا انهم استدلوا بجوازها في كل حق لا يثبت قط بالشبهة استدلوا باحتياج اليها لان
الاصل قد يجزع عن أدائها البعض العوارض فلم تجز لادى الى ضياع كثير من الحقوق واهذا
جوزت وان كثرت أعني الشهادة على شهادة الفروع وان بعدت الا ان فيها شبهة من حيث
البدلية لان البديل عمال لا يمارونه الا عند العجز عن الاصل وهذه كذلك واعتبر بان لو كان
فيها معنى البدلية لما جاز الجمع بينهما ما لعدم جوازها بين البديل والمبديل لكن لو شهد احد
الشاهدين وهو اصل وآخر ان على شهادة شاهد آخر جاز وأجيب بان البدلية انما هي

* ادعى ملكا في الماضي
وشهدا به في الحال لم تقبل
في الاصح كما لو شهدا بالماضي
ايضا جامع القصوين
(باب الشهادة على الشهادة)

(هي مقبولة)

ذي اليد على كيمته لا مدعى تقبل ولو كان هذا في دعوى الامة والضيعة لا تقبل والفرق فيها وأما
 عكسهما انى ما اذا ادعى الاقرار فشهدا بالانشاء فغير متصور شرعا فلا تصح الدعوى بالاقرار
 لما في البرازية معزيا الى الذخيرة ادعى ان له عليه كذا وان العين الذي في يده له ما انه اقر له به او
 ابتداء بدعى الاقرار وقال انه اقران هـ مذالى اقراران الى عليه كذا قبل يصح وعامة المشايخ
 على انه لا تصح الدعوى اعدم صلاح الاقرار للاستحقاق كالاقرار كاذبا فلا يصح الاقرار لاضافة
 الاستحقاق اليه بخلاف دعوى الاقرار من المدعى عليه على المدعى بانه برهن على انه اقرانه
 لاحق له فيه او بانه ملك المدعى حيث تقبل وتعامه فيها ومنسككم عليه ان شاء الله تعالى باوضح
 من ذلك في الدعوى (اقول) اما قوله فغير متصور شرعا قال الغزى ممنوع لانه لو ادعى انه ملكي
 وانه اقر له به تسع ليكن قد يقال رجع الى دعوى الملك والى الكلام ليس فيه نسبة تقيم الكلام
 (قوله وفي دين الميت لا تقبل مطلقا) اى سألهمما الظاهر من بقائه اوله سألهمما وليكن الذى
 ردت فيه الشهادة في دين الحى انما هو في صورة الاقرار لما قدمناه قيل اسـ طر عن البحر عن
 القنية ثم دعاء الى اقرار بربـ لـ يدين الخ ولذا قال بعده وهو ساكت الخ قال في البحر وفي مسألة
 دين الميت لا يثبت القبول من شهادتهم بانه مات وهو عليه احتياط في امر الميت ولهذا يحلف
 المدعى مع إقامة البينة بخلافه في دين الحى فحضراتهم اذا شهدا في دين الحى بانه كان له عليه
 كذا تقبل الا اذا سألهمما الظاهر من البقاء فعلا لا ندري وفي دين الميت لا تقبل مطلقا انتهى
 (قوله قلت) القول لصاحب المنح (قوله من ثبوتهم بجرديان سببه الخ) قال الرمى نقل عن
 المحيط انه ثبت الدين على الميت بجرديان الشاهد سببه من غير حاجة الى ان يقول مات وعليه
 شهدا على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب فرائض حتى مات يحكم به وان لم يشهدوا انه مات
 من جراحته لانه لا علم لهم به برازية معين الحكم كذا رأيت بخط بعض العلماء (واقول) ما في
 المحيط لا يمارض ما في القنية اذا ما فيها فيما اذا ادعى الدين للحال فشهدا به كذلك بحيث انهم لم
 يقولوا كان وبه يحصل التوفيق فثامل ونقل بعض الفضلاء عن المقدسى انه قوى ما في معين
 الحكم وانه قال ان الاول ضعيف وان الاحتياط في امر الميت يكتفى فيه بتخلف خصمه مع
 وجود بينة وان في هـ هذا الاحتياط ترك احتياط آخر في وفاديشه الذى يحجبه عن الجنة
 وتضييع حقوق الناس كثيرين لا يجـ دون من يشهد لهم على هذا الوجه اهـ وبه اعترض
 في نور العين على صاحب جامع الفصولين (قوله والاحتياط لا ينجي) قدعات ان الاحتياط في
 عدم اشتراط ذلك وان اشتراطه ضعف ليكن قال الرجى والاحتياط لا ينجي لان الامر فيه
 مشكل دائر بين تضييع حق الدائن أو الزام الميت بما ليس في ذمته فيحتاج للقاضى والمفتى
 ان يتفحصا كمال التفحص ويتبعوا القرائن واحوال المدعى والمدعى عليه فان ظهر له بقاء الدين
 يفتى المفتى يقول من يقول لاجابة الى الجرح وبقي القاضى به وان غاب على نفسه استيفاء
 الدائن لادين أو سقوطه بوجه من المستطاعات يفتى بالقول الثانى وبقي به القاضى حفظا
 لاموال الناس وادبايهم ولذا قال والاحتياط لا ينجي وليس بماذا يكون الاحتياط والله أعلم
 لكن عبارة المنح وفي مسألة دين الميت لا يثبت القبول من شهادتهم بانه مات وهو عليه
 احتياط في امر الميت انتهى فاذا كان الاحتياط انما هو في امر الميت لانه لا يجب عن نفسه

وفي دين الميت لا تقبل
 مطلقا حتى يقول مات
 وهو عليه بحر قلت
 وبخلافه ما في معين
 الحكم من ثبوتهم بجرديان
 بيان سببه وان لم يقولوا
 مات وعليه دين اهـ
 والاحتياط لا ينجي

أى لانهم لم يوافقوا الا انه ملكه اليوم لا تقبل شهادتهم فيضيع حق المدعى ظاهرا فلا
 يسألهم بخلاف ما اذا قال لهم هل تعلمون انه خرج عن ملكه فانهم اذا قالوا لا نعم لم انه خرج عن
 ملكه لا تطل شهادتهم كما هو ظاهر اهـ وهذا كله اذا شهدوا بالمال في الماضي اما لو شهدوا
 بالمال في الماضي لا يقضى به في ظاهر الرواية وان كانت اليد تسوغ الشهادة في الملك على
 ما استفتاه وعن أبي يوسف يقضى بها وخرج العمادى على هذا ما في الوقعات لو اقر بدين
 عند رجلين ثم شهد عدلان عند الشاهدين نه نضى دينه ان شاهدى الاقرار بشهدان انه كان
 له عليه دين ولا يشهدان ان له عليه فقال هذا أيضا دليل على انه اذا ادعى العين وشهدوا انه
 كان له عليه تقبل وهذا غلط فانه انما تهرض لما يسوغ له أن يشهد به لا لا تقبل وعدمه
 لربما يؤخذ من منعه من احدى العبارتين دون الاخرى بقبول القبول في احدهما دون
 الاخرى كيف وقد ثبت بشهادة العاين عنده الشاهدين انه قضاء فلا يشهدان حتى يحضر
 القاضى بذلك وان الشاهدى حينئذ لا يقضى بشئ كذا في فتح القدير وفي البرازية شهدا أنها
 زوجت نفسها ولا تعلم أنهما في الحال امرأتان ولا اوشهدا أنه باع منه هذه العين ولا تدرى أنها
 ما ملك في الحال ام لا يقضى بالتمكاح والملك في الحال بالاستصحاب والشاهد في العدة شاهدى
 الحال * والحاصل ان المخصوص عليه في العين ما سمعت وأما في الدين فالمخصوص عليه عدم
 القبول قال في القنية شهدا على اقرار رجل بدين فقال المشهود عليه انهم دان هذا القدر على
 الا أن فقال لا ادري اهو عليك الا أن لم لا تقبل الشهادة اهـ وقال قبة له ادعى على
 آخر دين على مورثه فشهدوا انه كان على الميت دين لا تقبل حتى يشهدوا انه مات وهو عليه اهـ
 فوضع الاول في الشهادة على الاقرار وان الشاهد قال لا ادري اهو عليك الا أن لم لا وهو
 ساكت عما اذا شهدوا انه كان له عليه كذا وقد بحث العمادى انه في القبول وليس
 به عرض للمخصوص عليه كعامة اهـ (اقول) بل هو داخل في قولهم الشهادة بالمال لا يقضى
 مقبولة وأما الثانية اعني ما اذا ادعى الانشاء فشهدا بالاقرار وعكسه فقال في جامع الفصولين
 ادعى الوديمة فشهدا ان المودع اقر بالايديع تقبل كافي الغصب وكذا العارية ادعى انكاحا
 وشهدا باقرارهما بنكاح تقبل كافي الغصب وكذا العارية ولو ادعى ديناً فشهدا باقرارهما بالمال
 تقبل وتكون إقامة البيينة على اقراره كإقامة البيينة على السبب وانتي بعضهم بعدم القبول
 ادعى قرضا وشهدا باقرارهما بالمال تقبل بلا بيان السبب انتهى فتقبل بالايديع والغصب والعارية
 والديون والنكاح وأما البيع فقال في جامع الفصولين ادعى بيعا وشهدا انه اقر بالبيع
 واختلاف في زمان ومكان تقبل وفيه قبله ادعى مائة قنيز بر بدين سـ لم صحح ونشهدا ان المدعى
 عليه اقرار له عليه مائة قنيز بر ولم يزيد اقل تقبل لانه اختلاف في سبب الدين فلا يمنع وقيل
 لا وهو الاصح لانهم لم يذكروا اقراره بسبب السلم والاختلاف بسبب الدين انما يمنع قبوله الاول
 بخلاف الدين باختلاف السبب ودين السلم مع دين آخر يخلفان اذا استبدل قبل القبض
 لم يجوز في السلم وجاز في دين البر بلا سبب فلم يشهدا بدين بدينه فلا تقبل بخلاف لو ادعى بسبب
 القرض وشهدا انه اقر ولم يذكر بسبب القرض تقبل انتهى ثم قال ادعى قضاء دينه وشهدا انه
 اقر باقضيائه تقبل انتهى وفي القنية ادعى عبد الله شهدا احدهما بالمال مرسل والاخر باقرار

ان التوفيق وان كان ممكننا ليس به اعتبار ما لم يصرح به فيما ثبت بالشبهات فكيف يدعى به امكانه
 فيما يدعى بها والجواب عن الاول ان ذلك انما كان احتمالا لا ثبوتاً ان لو كان في اختلاف
 ما كافاً نقله وهو من صلب الشهادة لبيان قيمة المسروق ايعلم هل كان نصاً بافية طعم به أو لا أو ما
 اذا كان في اختلاف ما لم يكفأ نقله لكون ثبوت المسروق واحتماله فاعتبار التوفيق فيه ليس
 احتمالا لا ثبوتاً الحد لا مكان ثبوته بدون الا ترى انهم ما لو سكتا عن بيان لون البقرة ما كافهما
 القاضي بذلك فتبين انه ليس من صلب الشهادة ولم يكفأ نقله الى محض الحسب بخلاف
 المذكورة والاثوثة فانهم ما يكفأ نقله بذلك لان القيمة تختلف باختلافهما فكان اختلافهما
 في صلب الشهادة والجواب عن الثاني انه جواب للقياس لان القياس اعتبارا امكان التوفيق
 أو يقال التصريح بالتوفيق يعتبر فيما كان في صلب الشهادة وامكانه فيما لم يكن فيه هذا
 وأطلق في اللون فشمل جميع الألوان وهو الصحيح ولهما ان السواد غيّر البياض فلم يتم على
 كل نصاب شهادة وصار كالغصب لان امر الحسد أهم كاذ كورة والاثوثة وعلى هذا الخلاف
 لو ادعى سرقة ثوب مطاوعة قال أحدهما هروى والاخر مروى اه شلبي وتكلم الشرح على
 القطع ولم يتكلم على الضمان والظاهر وجوبه وحرمه نقله اه ط بزيادة (قوله خلافا لهما)
 حيث قال لا يقطع لانهم ما اختلفا في المشهود به فيمنع به القبول كما اذا اختلفا في الذ كورة
 والاثوثة أو في اللون في الغصب بل أولى لان الثابت بالغصب ضمان لا بسقط بالشبهات
 والثابت هنا بسقط بها اه درر (قوله واستظهر صدر الشريعة قولهما) لكن صحيح
 في الهداية قول الامام رحمه الله تعالى (قوله وهذا اذ لم يدعى كرامة المدعى لو نها) اما لو عين لو نها
 كحمره فقال أحدهما سواد لم يقطع اجماعاً لانه كذب أحد شهادته كافي الفتح (قوله أو جله
 لم تقبل) اما الاول فلان الاطلاق أزيد من المقيّد واما الثاني فلاختلاف الشهادة والدعوى
 للامانة بين المتفرق والجملة وقد سمت هذه المسئلة آنفاً (قوله شهد في دين الحلي الخ) قال
 في البحر ولم يدعى كرامة المولى رحمه الله تعالى مستثنين احدهما اما اذا ادعى شيئا للعالم فشهادته بما
 مضى وعكسه الثانية اذا ادعى الانشاء فشهادته بالاقرار وعكسه أما الاول ففي المحيط نقل عن
 الاقضية اذا ادعى المالك للعالم أي في المعين فشهدوا ان هذا المعين كان قد ملكه تقبل لانها
 أثبتت المالك في الماضي فيحكم بها في الحال ما لم يدعى لم المز بل قال رشيد الدين به ما ذكرها
 أمر روى مبدأ اه ومعنى تحكيمها في الحال الخ قال في نور العين هذا عمل بالاستصحاب
 وهو حجة في الدفع لا للاستحقاق فكان ينبغي أن لا تقبل شهادتهم ما فيه امكن فيه مخرج فيقبل
 دفع اللعرج (يقول الحقير) قوله دفع اللعرج تعاليل عليل كالايجبي على ذي فهم جليل اه
 وقال في البحر أيضاً ومعنى هذا لايجب للقاضي أن يقول انعموا انتم ملكه اليوم نعم ينبغي
 للقاضي أن يقول هل تعلمون انه خرج عن ملكه فقط ذكره في المحيط قال العمادى فعلى هذا
 اذا ادعى الدين فشهدا انه كان له عليه كذا ينبغي أن يقبل كافي العين ومثله ما لو ادعى انها
 زوجته فشهدوا انه كان تزوجها ولم يتعرضوا للعالم تقبل اه لكن اعترض الرملي قوله نعم
 ينبغي للقاضي الخ بان المنصوص خلافه وان البحث لا يعارض المنصوص اذ لا عبرة
 لا بجماحت في معارضة المنصوص اه وقال أيضاً معنى لا ينبغي للقاضي أن يقول الخ

خلافا لهما واستظهر صدر
 الشريعة قولهما وهذا
 اذ لم يدعى كرامة المدعى لو نها
 ذكره الزبلي * ادعى
 المدينون الاصل متفرقا
 وشهادته مطلقاً أو جله لم
 تقبل وهما بنية * شهد في
 دين الحلي بانه كان عليه كذا
 تقبل الا اذا ادعى المصمم
 من بقاءه الآن فقالا
 لا تدعى

إضافة الملك إلى وقت الموت حيث اختلف في قبولها أو الفرق بينهما - ما عن الفخ فلا تنه - (قوله)
 أو أقر مع مطوف على قوله شهدا (قوله في يد المدعى) قبل بالاقرار باليد مقصود لأنه لو أقر له بما
 ضمنه لم تدفع إليه كما - بأن في الاقرار (قوله بذلك) أي يد المدعى أو ملكه ومن اقتصر على
 الثاني فقد قصر افتاده سيدي الوالدرجه الله تعالى (قوله دفع للمدعى) الأولى أن يقول فانه
 يدفع للمدعى كما يظهر بالتأمل وفي الجبر وإنما طال دفع إليه دون أن يقول انه اقرار بالملك لأنه لو
 برهن على انه ملكه فانه يقبل اه أي في مسئلة الاقرار باليد أو الشهادة عليه لانهم المذكورتان
 في الكنز دون مسئلة الشهادة بالملك لما في جامع القصور ابن أخذ عينا من يد آخر وقال اني أخذته
 من يده لأنه كان ملكي وبرهن على ذلك تقبيل لأنه وان كان ذايد يحكم الحال امكنه ما أقر
 بقضيه منه فقد أقر ان ذا اليد في الحقيقة هو الخارج ولو أقر المدعى عليه اني أخذته من المدعى
 لأنه كان ملكي فلو كذبه المدعى في الأخذ منه لا يؤمر بالتسليم إلى المدعى لأنه قد اقراره
 وبرهن على ذى اليد ولو صدقه يؤمر بتسليمه إلى المدعى فيصير المدعى ذايد فيجلب أو يبرهن
 الآخر اه وقوله دفع للمدعى قال في الدرر ليكن لا يصير المدعى عليه بزوال اليد عنه مقضيا
 عليه حتى لو برهن المدعى عليه بعده على انه ملكه يقبل كذا في العمادية اه (قوله للمدعى)
 الاقرار أي اقرار المدعى عليه انها كانت في يد المدعى فيؤخذ به (قوله وجهالة المقر به) من
 كون اليد مائة أو ملكا (قوله لا تبطل الاقرار) أي في حق الدفع قال طاهره انهما شهدا
 عليه انه أقر بان الدار التي في يده كانت افلان ولم يعاين الدار (قوله بالملك المتقضى) أي كيد
 الميت كما في صورة الجبر السابقة عن الجبر (قوله لا باليد المتقضية) أي كيد الحى (قوله لنوع
 اليد) أي لاحتمال انه كان له فاشترام منه (قوله المفتى به نعم) لأنه أقر باليد وادعى انه ابغى حق
 فيؤخذ باقراره ولا تثبت الدعوى الاخرى الا ببرهان (قوله قبلت بالف) أي ولا يسمع قوله
 قضاء الكمال النصاب ولا يكون رده من المدعى تكذيبا له كما اذا شهد له بالف وخمسائة والمدعى
 يدعى الاف لأنه لم يكذب فيما شهد له به وانما كذبه فيما شهد به عليه وذلك لا يمنع كما اذا شهد له بشئ ثم
 شهد عليه بالآخر ولا تقبيل الا اذا ادعى الاف فاذا ادعى خمسمائة والمثله بحاله الاتقبل (قوله)
 الا اذا شهد به آخر) أي اكمال النصاب (قوله ولا يشهد) أي بالاف كلها أي يجب عليه ان
 لا يشهد كما في الزيلعي والدرر (قوله من علمه) فعل ماض أي علم قضاء خمسمائة (قوله حتى
 يقر المدعى به) أي يقر المدعى عند الناس به أي بما قبض ائله لا يتضرر المدعى عليه عند تقريره
 الدعوى وإنما يكون اعانة على الظلم قال في الجبر والمراد من ينبغي في عبارة الكنز معنى يجب فلا
 تحل له الشهادة (قوله شهدا بسرقة بقرة الخ) هذه من مسائل الجامع الصغير وصورتها مع محمد
 عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في شاهدين شهدا جميعا على انه سرق بقرة واختلفا
 في لونهما قال أجزأ الشهادة واقطعه وقال أبو يوسف ومحمد لا تجزأ الشهادة ولا تقطعه اه له
 ان التوفيق ممكن لان التحمل في السرقة يكون أيا لغالبا واللو ان يتشابهان أو يجتمعان فيكون
 السواد من جانب وهذا يبصره والبياض من جانب آخر وهما يشاهدان وإذا كان التوفيق
 ممكنا وجب القبول كما اذا اختلفا في بيت واحد وفيه بحث من وجهين أحدهما ان
 طاب التوفيق في هذا احتمال لاثبات الحسد وهو القطع والحديث لدرئه لاثباته والثاني

أو أقر المدعى عليه
 بذلك أو شهد شاهدان انه
 أقر انه كان في يد المدعى
 دفع للمدعى لمع لومة الاقرار
 وجهالة المقر به لا تبطل
 الاقرار والاصل ان الشهادة
 بالملك المتقضى مقبولة
 لا باليد المتقضية لنوع
 اليد لا الملك بترزية ولو أقر
 انه كان يد المدعى بغير
 حق هل يكون اقرارا له
 باليد المقتضى به نعم جامع
 القصولين * (فروع) *
 شهدا بالف وقال أحدهما
 قضى خمسمائة قبلت
 بالف الا اذا شهد به آخر
 ولا يشهد من علم حتى يقر
 المدعى به شهدا بسرقة
 بقرة واختلفا في لونهما قطع
 قوله لأنه لم يكذب به - اه
 لقوله قبلت بالف

الآن يقولون انهم لم يوارثوا غيره وقال محمد وهو رواية عن أبي حنيفة يقضى بالاكثر والظاهر
الاول وباخذ القاضي كفيلا عندهم اذ لو قالوا لانهم لم يوارثوا هذا الموضع كفى عند أبي حنيفة
خلافاهما ٨١ وتقدمت المسئلة قبيل كتاب الشهادات وذكرها في السادس والخمسين
من شرح أدب القضاء منوعة ثلاثة أنواع فارجع اليه ولخصها هناك صاحب البحر بما فيه
خفاء وقد علم بما صار ان الوارث ان كان من قديم يجب حرجا من فذ كره هذا الشرط لاصل
القضاء وان كان من قديم يجب حرجا نقصان فذ كره شرط للقضاء بالاكثر وان كان وارثا دائما
ولا ينقص بغيره فذ كره شرط للقضاء لا بدون تلوم فتمامه وقدمنا الكلام عليه مستوفى
في شتى القضاء فارجع اليه (قوله ورابع) أي في الشهادة بالارث اما الشهادة بالنسب فقد
سبق انه ثبت بالنسب مع قال في البرازية شهدا ان فلان بن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا
ولم يدر كالميت فشهدنا بغيره ما نأمله لانهم شهدوا بغيره ما نأمله ولا رأياه في يد المدعي انتهى
(أقول) قال المصدر الشهادة في شرح أدب القاضي وان عاين المالك دون المالكين عاين ملكا
بل قد ورد في نسب الى فلان بن فلان الفداني وهو لم يعاينه بوجه ولا يعرفه بنفسه القياس فيه
أن لا يعمل والاستحسان يحل لان النسب مما يثبت بالقسم والشهادة فقيصير المالك معروفا
بالقسم والملك معروفا بقرعة الجاهل لكن اغتات قبل اذ لم يقصر الشاهد اما اذا فسر فلا
(قوله ذكرهما البرازي) وكذا في الفتح (قوله وذكر اسم الميت الخ) حتى لو شهدا انه جده أبو
ابيه أو أمه ووارثه ولم يسمي الميت تقبل برأيه (قوله وان شهدا بيد الخ) يعني اذا كان
داري بدرجـل فادعى آخر انهما وأقام بينة انهما كانت في يده لا تقبل وقال الثاني تقبل لان
الثابت باليمين كالنات باقرار الخصم ولو أقر المدعي عليه وقعت الى المدعي اتفاقا قاولهما
ان هذه الشهادة قامت على مجهول وهو الذي فأنما الاكـن منقطعة ويحتمل انما كانت يدم ملك أو
وديعة أو اجارة أو غصب فلا يحكم باعادتها بالشك درر ولو شهدا انما كانت له تقبل بالا
خلاف كافي الخاتمة ولو شهدا بان المدعي عليه أخذها من المدعي فأنما تقبل وترد الدار الى
المدعي وقيل بدفعه بيد حتى لانهم لو شهدوا انما كانت في يد فلان مات تقبل بالاتفاق مسكين
(قوله سواء قالنا من الخ) لان قولهما اذ ذلك وجوده كعدمه والخلاف ثابت أيضا بدون ذكره
فانه ذكر القرناشي في الجامع الصغير شهدوا حتى ان العين كانت في يده لم تقبل (قوله ردت)
أي عند أبي حنيفة ومحمد وعن أبي يوسف انما تقبل كما ذكرنا (قوله اتموع يد الخ) علة لقوله
بجهول وذلك انه يحتمل انما كانت يدم ملك أو وديعة أو اجارة أو غصب فلا يحكم باعادتها درر
أي فلا يقضى بالشك قال في الغرر الا أن يقولوا ان المدعي عليه أحدث اليد فيه فيقضى للمدعي
و يؤمر المدعي عليه بالتسليم اليه ولكن لا يصير المدعي عليه مقضيا عليه حتى لو برهن بعدمه على
انه ملكه تقبل ٨٢ واذا كانت وديعة مثلا تكون باقية على حالها أما الميت فتمتلك ملكه
اذا مات مجهولها كما تقدم (قوله بخلاف ما لو شهدا انما كانت ملكه) أي تقبل لان الشهادة
بالمالك المنقضى مقبولة لا بالامد المنقضية لان الملك لا يتنوع والامد يتنوع باحتمال انه كان له
فاشترأ منه ولان الاصل ابقاها كان على الذي عليه كان وقد مناقريه ما لو شهدا المدعي ملك
عنه في يدرجـل انما كانت ملك المدعي حيث يقضى بها وما لو شهدا انما كانت لورثه بدون

ورابع وهو ان يدرك
الشاهد الميت والا
فيما لم يعدم معانية السبب
ذكرهما البرازي (وذكر
اسم الميت ليس بشرط
وان شهدا بيد حتى سواء
قالا (منذ شهر) أولا
ردت) اقامها بجهول
لتنوع يد الخ (بخلاف
ما لو شهدا انما كانت
ملكه

لا بد من بيان انه اعنته اه ولم يذكر هذا الشرط متنا ولا شرحا والظاهر ان الجرم مع الشرط
 الثالث يفتى عنه فتأمل وقدمنا الكلام على ذلك مسبوقة وفي شتى القضاء عند قول المصنف
 تركه قسمت بين الورثة أو القرماء الخ (قوله من بيان سبب الورثة) أي الخاص كالأخوة بقيد
 كونهم الألاب ومثل الأخ الم ولابد في الشهادة للمولى ان يقولوا هو مولاه أعنته ولا نعلم له وارثا
 غيره لان لفظ المولى مشترك ط (قوله وبيان انه أخوه لآبيه الخ) ذكر في البحر عن البرازية
 انهم لو شهدوا انه ابنه ولم يقولوا ووارثه الاصح انه يكنى كالوشهدوا انه أبوه وأمه فان ادعى انه
 عم الميت بشرط الصحة الدعوى ان يفسر فيقول عمه لآبيه وأمه أو لآبيه أو لآمه وبشرط ايضا
 ان يقول ووارثه واذا أقام البينة لا بد للشهود من نسبة الميت والوارث حتى يلتصقا إلى أب
 واحد وكذلك هذا في الأخ والجد اه ملخصا شهدا ان هذا ابن الميت أو وارثه ولم يشهدا
 انالاه لم له وارثا غيره فالقاضي يتلوم ثم يدفع اليه ومدة التلوم مفوضة الى رأى القاضي
 تمار خاتمة من الثامن في كتاب الشهادة وعندهما قدر يحول كما هو مفاد مما ذكره الطحاوي
 في مختصره ادعى انه أخوه لآبيه وأمه وشهدا الشهود ولم يذكر اسم الأم أو الجدة لا تقبل لانه
 لا يحصل التعريف وقبل يصح ويثبت لانه ذكر محم في الكتاب من ادعى انه أخوه لآبيه وأمه
 وأقام البينة تقبل ولم يشترط ذكر الجدة وقال شمس الأئمة السرخسي في الأخ لا يشترط ذكر
 اسم الجدة وغيره وأما اذا ادعى انه ابن عمه لا بد أن يذكر اسم الأب والجدة عمادية من السادس
 رجل طلب الميراث وادعى انه عم الميت بشرط الصحة أن يفسر فيقول عمه لآبيه وأمه أو لآبيه
 أو لآمه وأن يقول أيضا ووارثه لا وارث له غيره واذا أقام البينة لا بد للشهود أن ينسبوا الميت
 والوارث حتى يلتصقا إلى أب واحد يقول هو وارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك وشهدوا
 انه أخو الميت لآبيه وأمه أو لآبيه أو وارثه لا يعلمون له وارثا غيره جاز ولا يشترط في هذا ذكر
 الاسماء فاضحان رجل ادعى ارثا عن ميت وزعم انه ابن عم الميت لآبيه وأقام بينة على النسب
 وذكر الشهود اسم آبيه وجده واسم أبي الميت وجده كما هو الرسم والمضى عليه أقام البينة
 ان جد الميت فلان غير ما أثبتته المدعى لا تقبل لان البينات لا تثبت للنفي وبينه المدعى عليه
 قامت للنفي وهو ليس بحصم في اثبات جد المدعى خاتمة * (تنبه) * الشرط في سماع بينة الارث
 احضار الخصم وهو اما وارث أو غير الميت وله على الميت دين أو مودع الميت أو الموصى له أو به
 لا فرق بين أن يكون مقر بالحق أو منكرا بنزاية في العاشر من كتاب الدعوى (قوله وبني شرط
 ثالث الخ) ينافيه ما قدمه في مسائل شتى من التفصيل في قول الشهود لا نعلم له وارثا غيره وعدمه
 اذ لو كان قوله م ذلك بشرط المتأني التفصيل والذي في البحر عن البرازية وبشرط ذكر
 لا وارث له غيره لاسقاط التلوم عن القاضي انتهى فعلم انه شرط لاسقاط التلوم لاصحة
 القضاء (قوله أولا ع لم له وارثا غيره) في البرازية قول الشاهد لا أعلم له وارثا غيره عندنا بمنزلة
 لا وارث له غيره انتهى (قوله غيره) قال في فتح القدير واذا شهدوا انه كان لمورثه تركه ميراثا له
 ولم يقولوا لا نعلم له وارثا غيره فان كان بمن يرت في حال دون حال لا يقضى لاحتمال عدم استحقاقه
 أو يرت على كل حال بخناط القاضي وينظر مدة حمل له وارث آخر أو لا فان لم يظهر يقضى بكماله
 وان كان نصيبه يختلف في الاحوال يقضى بالاقفل فيقضى في الزوج بالربح والزوجة بالثلث

(و) بيان (انه أخوه لآبيه
 وأمه أو لآلهما) ونحو
 ذلك نظيره وبني شرط
 ثالث (و) هو (قول
 الشاهد لا وارث) أو لا
 أعلم (له) وارثا (غيره)

مقامه من اثبات يده أو يد نائبه عند الموت أيضا وهو ما أشار إليه المصنف بقوله إلا أن يشهدا
 بملكه الخ (قوله بملكه) أي المورث (قوله عند موته) لا بد من هذا القيد كما علمت وكان ينبغي
 ذكر بعد الثلاثة يؤيده ما في البرزاية حيث قال شهدا أن هذه الدار كانت لجدته لا تقبل لعدم
 الجور ولو شهدا على إقرار المدعى عليه أنها كانت لجدته بقبول ثم ذكر أن قولهم كانت في يده كهذا
 وجعل في الخاتمة الدين كالمعينة أنه كان لابي المدعى على المدعى عليه كذا فقبول وذكروا شيئا أن
 قولهم كانت لابي ليس بجور وظاهر تعليل الشارح الآتي أن قوله عند موته قيد للمادة باليد
 أيضا وأنت خبير أنه بالاولى بل صريح حيث قال لأن الأيدي عند الموت الخ وفي البدائع
 شهدوا أنه مات وهو ما كن في هذه الدار تقبل وعند أبي يوسف لا ومرااد الشارح أن الجري يكون
 صريحا كالمثال الذي ذكره وحكمه بما فيها استثنى (قوله أو يده) إنما كان ذلك منبهة لأن الظاهر
 من حال المسلم في ذلك الوقت أن يسوي الأسباب ويبين ما كان يده من المغصوب والودائع
 فإذا لم يبين فإظهار من حاله أن ما في يده ملكه فيجعل اليد عند الموت دليل الملك (قوله أو يده من
 يقوم مقامه) قال في الدرر يعني إذا مات رجل فقام وارثه بينة على دارها كانت لابيها عارها
 أو أردعها الذي هي في يده فانه يأخذها ولا يكف البينة أنه مات وتركها ميراثا له بالاتفاق أما
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فانه لا يوجب الجور في الشهادة وأما عندهما فلا نقيام اليد عند
 الموت يغني عن الجور وقد وجدت لأن يد المسلم غير المودع يد المعير والمودع اه وشمل هذا
 الأمين وغيره كالمغاصب والمترهن (قوله لأن الأيدي) أي أيدي الواعين أيديهم على شيء وهذا
 تعليل للاستغناء بالشهادة على يد الميت عن الجور ويان ذلك أنه إذا ثبت يده عند الموت فإن كانت
 يده ملك فظاهرا لأنه أثبت ملكه أو أن الانتقال إلى الوارث ثبت بالانتقال ضرورة كلوا شهدا
 بالملك وان كانت يد امانة فكذلك الحكم لأن الأيدي في الأمانات عند الموت تنقلب يده ملك
 بواسطة الضمان إذا مات مجهلا لتركه الحفظ والمضمون بملكه الضامن على ما عرف فيكون
 اثبات اليد في ذلك الوقت اثباتا للملك وتركه تعليل للاستغناء بالشهادة على يده من يقوم مقامه
 لظهوره لأن اثبات يده من يقوم مقامه اثبات يده من يقوم مقامه فيغيث اثبات الملك وقت الموت عن ذكر الجور
 فاكتمنى به عنه أفاده سيمد إلى الودائع الكذب ويرجع فيه العاصي لأن الظاهر من حال المسلم
 في ذلك الوقت أي وقت الموت كذلك وان يسوي أسبابه ويبين ما كان يده من الودائع
 والغصوب فإذا لم يبين فإظهار من حاله أن ما في يده ملكه فيجعل اليد عند الموت دليل الملك
 لا يقال قد تكون اليد امانة ولا ضمان فيها التنقلب بواسطة يده ملك لأن الأمانة تصير مضمونة
 بالتجمل بأن يموت ولم يبين أنها أمانة فلا نه فيترك الحفظ وهو تعدى بوجب الضمان
 (قوله بواسطة الضمان) أي إذا مات مجهلا لتركه الحفظ فيضمن الوديعة (قوله ثبت الجور ضرورة)
 أي لا قصدا (قوله ولا بد مع الجور من بيان سبب الودائع الخ) أي وهو أنه أخوه مثلا ولا يكفي
 مجرد أنه وارثه قال في الفتح ونسب الميت والوارث حتى يلتصقا إلى أب واحد ويذكر أيضا
 أنه وارثه وهل يشترط قوله ووارثه في الأب والام والولد قبل يشترط والفتوى على عدمه
 وكذا كل من لا يجب بحال وفي الشهادة بأنه ابن ابن الميت أو بنت ابنة لآب منه وفي أنه مولاه

بملكه عند موته (أو يده
 أو يده من يقوم مقامه)
 كسائر ممتلكات غير غاصب
 ومودع فيغني ذلك عن الجور
 لأن الأيدي عند الموت
 تنقلب يده ملك بواسطة
 الضمان فإذا ثبت الملك
 ثبت الجور ضرورة (ولا بد
 مع الجور) المذكور (من
 بيان سبب الودائع)

كانت لآبيه يوم موته أو كانت في يده أو في يده من يقوم مقامه من الماسة وغيره والاصل فيه ان
 الجرح شرط صحة الدعوى لا كإتيههم من كلام الكنز من انه شرط القضاء بالبينة فقط أى
 يشترط أن يقول في الدعوى مات وترك ميراثا كما يشترط في الشهادة وانما لم يذكر لان الكلام
 في الشهادة ليكن اذا ثبت ملكه أو يده عنده موته كان جبرالانه أثبت ملكه أو ان الانتقال الى
 الوارث فيثبت الانتقال ضرورة فيكون اثباتا لا انتقال وكذا اذا ثبت يده عنده الموت لان
 يده ان كانت يده ملك فهو على ما بينا وان كانت يد امانة فكذلك الحكم لان الايدي في الامانات
 عند الموت تنقلب يده ملك بواسطة الضمان اذا مات مجهلا لتركه الحفظ به وهذا عند أبي حنيفة
 ومحمد وقال أبو يوسف الجرايم بشرط اه كما في الجرح لان ملك الوارث يتجدد في حق العين
 ولذا يجب عليه الاستبراء في الجارية الموروثة ويحمل للوارث وطواها ولو كانت حراما
 للمورث أو بالعكس ويحمل للوارث الغنى ما كان صدقة على المورث الفقير والمتجدد يحتاج الى
 النقل الا لا يكون استصحاب الحال مثبتا وعند أبي يوسف لا يلزم لان الوارث يملكه خلافة عن
 مورثه حتى يرد بالعيب ويرد عليه فصارت الشهادة بالملك للمورث شهادة له للوارث قال
 سعدى وفيه بحث فان من اجتمع عنده أموال الصدقة ثم استغنى بالارث أو غيره يحمل لأكل
 ما عنده من الصدقات مع انه لم يوجد فيجدد الملك اه فظاهر كلام سعدى الميل الى قول أبي
 يوسف (قوله الجراح) أى أن يشهد بالانتقال وذلك امانا كما صوره الشارح أو بما يقوم
 مقامه من اثبات الملك للميت عند الموت أو اثبات يده أو يدها بيمينه عنده الموت أيضا وهو ما
 أشار اليه بقوله الآن يشهد الخ وهذا عندهما خلافا لأبي يوسف فانه لا يشترط شيئا
 ويظهر الخلاف فيما اذا شهد انه كان ملك الميت بل لا زيادة وطواها بالافرق بين هذا وبين
 ما يأتي من انه لو شهد الخى انه كان في ملكه تقبل والفرق ما في القرض بين هذا وما اذا شهد المدعى
 عين في يدرجل بانها كانت ملك المدعى أو انه كان ملكها حيث يقضى بها وان لم يشهد بانها
 ملكه الى الآن وكذا لو شهد المدعى عين في يد انسان انه اشتراها من فلان الغائب ولم يقيم
 بينة على ملك البائع وذو اليد يشكر ملك البائع فانه يحتاج الى بينة على ملكه فاذا شهد
 بملكه قضى للمشتري به وان لم ينصوا على انهما ملكه يوم البيع وهذه أشبه بمسئلة فان كلا
 من الشراء والارث يوجب تجدد الملك والجواب انهما اذا لم ينصا على ثبوت ملكه حالة الموت
 فانما ثبت بالاستصحاب والثابت به حجة لبقاء الثابت لا لاثبات ما لم يكن وهو المحتاج اليه
 في الوارث بخلاف مدعى العين فان الثابت بالاستصحاب بقاء ملكه لا يتجدد وبخلاف مسئلة
 الشراء فان الملك مضاف اليه لا الى ملك البائع وان كان لا بد لثبوت ملك المشتري من بقاء
 لان الشراء آخرهما وجودا وهو سبب موضوع للملك حتى لا يتحقق لولم يوجد به فيكون
 مضافا الى الشراء وهو ثابت بالبينة اما هنا فثبوت ملك الوارث مضاف الى كون المال ملكا
 للميت وقت الموت لا الى الموت لانه ليس سببا موضوعا للملك بل عنده ثبت ان كان له مال فارغ
 والله سبحانه وتعالى اعلم اه (قوله بشهادة ارث) بان ادعى الوارث عينا في يد انسان انها
 ميراث آبيه وأقام شاهدين فشهدا ان هذه كانت لآبيه لا يعضى له حتى يجزأ الميراث بان يقول
 مات وترك ميراثا للمدعى كالتقدم وبما صوره الشارح (قوله ميراثا للمدعى) أى أو بما يقوم

بشهادة ارث) بان يقول
 مات وترك ميراثا للمدعى
 (الا ان يشهدا)

الاجارة سنة بالف وخمسمائة فشهد أحدهما كذلك والاخر بالف لا تثبت الاجارة كالباع
كذا في الفسخ وقوله في أول المدة أي قبل استيفاء المانع سواء كان المدعى هو المؤجر أو
المستأجر (قوله لا تثبت العقد) فلا تقبل شهادتهم ما إذا اختلفا كما في البيع لان العقد
يختلف باختلاف البدل فلا تثبت الاجارة فتح (قوله وكالدين) اذ ليس المقصود بعد المدة لا
الاجرة فتح (قوله بعددها) استوفى المنفعة أولا بعد ان تسلم فتح (قوله لو المدعى المؤجر) اذا
سألت العين المؤجرة الى المستأجر انتفع بها أولا فشهد أحدهما بالف والاخر بالف وخمسمائة
والمؤجر يدعى الاكثر بقضي بالالف وان كان يدعى الاقل لا تقبل شهادته من يشهد بالاكتر لانه
كذب المدعى وان شهد الاخر بالفين والمدعى يدعيهما لا يقضى بشئ عنده وعندهما بالف
وان كان المدعى هو المستأجر فهو دعوى العقد بالاتفاق لانه معترف بعالم الاجارة فيقضى
عليه بما اعترف به فلا يمتنع اتفاق الشاهدين ولا اختلافهما فيه ولا يثبت العقد للاختلاف
كما في الفسخ (قوله فدعوى عقد) لانه معترف بعالم الاجارة فيقضى عليه بما اعترف به الخ (قوله
وصح النكاح بالاقل أي بالف) الاولى أن يقول بالف أي بالاقل ليكون اشارة الى أن الف
مثال لا قيد والاولى أن يقول ولو اختلف شاهد النكاح صح بالاقل أي وذلك استحسان عند
الامام لان الاصل في النكاح الحل وأما المال فتبعض ولا اختلاف بالاصل فلا يضر الاختلاف
في التبضع سائحا عن البعز (قوله مطلقا) أي سواء كان المدعى الزوج أو الزوجة والمدعى
يدعي أقل المالين أو الاكثروا الصحيح وذكر في الفسخ انه يخالف للرواية فان محذر حجه الله تعالى
في الجامع قيد بدعوى الاكثر حيث قال جازت الشهادة بالف وهي تدعى ألفا وخمسمائة
والمفهوم معتبر رواية وقوله ذلك أيضا يستفاد لزوم التفصيل في المدعى به بين كونه الاكثر
فيصح عنده أو الاقل فلا يمتنع في البطلان كالكذب المدعى شاهد الاكثر كما عول عليه
محققو المشايخ فان قول محمد وهو تدعى الخ بقيد تقييد جواب قول أبي حنيفة بالجوهر اذا
كانت هي المدعية لا لاكثر منه ودونه فان الواو فيه للعالم والاحوال شروط فيثبت العقد
باتفاقهما ودين ألف اه وفي الشرح بل لايمة قلت الا ان الزيلعي رحمه الله تعالى أشار الى
جواب هذا فقال ويستوى فيه دعوى أقل المالين في الصحيح لاتفاقهما في الاصل وهو العقد
فالاختلاف في التبضع لا يوجب خلافا فيه لكنه لا بد من وجوب المال فيجب الاقل لاتفاقهما
عليه ولا يكون بدعوى الاقل نكذبا للشاهد بل وزان الاقل هو المسمى ثم صار الاكثر
بالزيادة اه (قوله خلافا لهما) حيث قالاهي باطله ولا يقضى بشئ كما في البيع لان
المقصود من الجانبين اثبات السبب والنكاح بالف غير النكاح بالف وخمسمائة ولا يـ حنيفة
ان المال في النكاح تابع وهذا يصح بالتسمية المهر ومن حكم التابع ألا لا يغير الاصل ألا
تري انه لا يبطل بنفيه ولا يقصد بفساده فكذلك لا يمتنع باختلافه اذا اتفقا على ما هو الاصل
وهو المثل والحل والازدواج فوجب القضاء واذا وجب في المهر ما لا يفرد فوجب القضاء
بأقل المقدارين كما في المال المنفرد لاتفاقهما عليه (قوله ولزم في صحة الشهادة الجواز الخ) يعني
اذا ثبت شئ انه ملك للمورث بان ادعى الوارث عينا في يد انسان انها ميراث أبيه واقام شاهدين
فشهدا ان هذه كانت لآبيه لا يقضى له حتى يجر الميراث فيقولامات وتركها ميراثه أو بقولا

للحاجة لا يثبت العقد
(وكالدين بعدها) لو المدعى
المؤجر ولو المستأجر
فدعوى عقد اتفاقا
(وصح النكاح) بالاقل أي
(بالف) مطلقا (استحسانا)
خلافا لهما (ولزم) في
صحة الشهادة (الجواز)

الشاهدين فان البيع بالف غير البيع بالف وخسمائة (قوله على كل واحد) لفظ كل على الحاجة
اليه سعية (قوله ومثله العتق على) أي بان قال مولى العبد أعتقك على ألف وخسمائة
والعبد يدعى الالف أو قال ولى النصاص صا لمالك على ألف وخسمائة والقاتل يدعى الالف
وكذا الباقيات كما في الدرر (قوله والرهن) أي بان كان المدعى هو المرتهن فهو كدعوى الدين
يثبت أقلهما وان كان الراهن فلا تقبل الشهادة لانه ليس له أن يلزمه الرهن اذ الرهن غير لازم
في حق المرتهن وله أن يفسخه في أى وقت شاء فلا فائدة في إقامة البيعة ولانه حق عليه
والانسان لا يقيم البيعة على حق عليه وانما يقيمها على حق له قال في البحر وظاهر الهداية ان
الرهن انما هو من قبيل دعوى الدين اه أى في وجوبه او ذالانه اذا ادعى اكثر المسالين فشهد
به شاهد والاخر بالاقول ان كان الاكثر بعطف مثل الف وخسمائة تضي بالاقول اتفاقا وان كان
بدونه كالف والفين فكذلك عندهما وعند أبي حنيفة لا يقضى بشئ ووجهه انه اذا ثبت العفو
والعتق والطلاق باعتراف صاحب الحق فبقي الدعوى في الدين كما في فتح القدير ويتفرع عليه
التوفيق والتكذيب والسكرت حيث تقبل في الاول وترد في الاخير من كافي البيانية (اقول)
وتعقب الهداية صاحب العناية تبعاً للثابت بان عقد الرهن بالف غير بالف وخسمائة فيجب
ان لا تقبل البيعة وان كان المدعى هو المرتهن لانه كذب أحد شاهديه وأجيب بان العقد غير
لازم في حق المرتهن حيث كان له ولاية الرد متى شافه فكان في حكم العدم فيمكن الاعتبار
لدعوى الدين لان الرهن لا يكون الا بدين فتقبل البيعة كما في سائر الديون ويثبت الرهن بالالف
ضمناً وتبعاً اه وفي الحواشي البيعة قبيحة ذكر الراهن في التبيين ليس على ما ينبني ومورد
الز يلى دعوى الرهن ان يدعى انه رهنه ألفاً وخمسمائة وادعى انه قبضه ثم أخذ الرهن
فيطلب الاسترداد منه فاقام بيعة فشهد أحدهما بالف والاخر بالف وخسمائة ثبت أقلهما
(قوله ان ادعى) تقييده لمسئلة العتق على فلف ان أجرى قول المصنف أو كذا على عمومته
موافقة لما قاله صاحب الهداية أولهما ان خص بما اذا ادعى الكتابة العبد موافقة لما
في الجامع وما في العيني (قوله والمرأة) قال في البحر وان كان المدعى هو الزوج وقع الطلاق
باقراره فيكون دعوى دين فثبت الاقل وهو ما اتفقا عليه اه (قوله اذمة مقصودهم اثبات
العقد كما مر) اى وهو مختلف (قوله كالمولى مثلاً) أى في مسئلة العتق وأشار بالكاف الى ان
ولى المقبول في الصلح والمرتهن في الرهن والزوج في الخلع كذلك (قوله فكذلك دعوى الدين) أى
الدين المنفرد عن العقد اذا ثبت العفو والعتق والطلاق باعتراف صاحب الحق فبقي الدعوى
في الدين كما في الهداية (قوله اذمة مقصودهم المسال) أما العقد والعتق والعفو والطلاق فثبت
باعتراف صاحب الحق فلم تبق الدعوى الا في الدين فتح زاد في الايضاح وفي الرهن ان كان
المدعى هو الراهن لا تقبل لانه لا حظ له في الرهن فعويت الشهادة عن الدعوى وان كان المرتهن
فهو بمنزلة دعوى الدين اه وتقدم قريبا عن البيعة قبيحة ان ذكر الراهن مما لا ينبغي (قوله)
فتقبل على الاقل) أى اتفاقا فان شهد شاهد الاكثر بعطف مثل ألف وخمسمائة وان كان
بدونه كالف والالفين فكذلك عندهما وعند أبي حنيفة لا يقضى بشئ ففتح (قوله والاجارة كالبيع
لوفى أول المدة) أى لا تثبت بالاختلاف سواء كان المدعى هو المؤجر أو المستأجر بان ادعى

على كل واحد (ومثله العتق
على الصلح عين فود
والرهن والخلع ان
ادعى العبد والقاتل
والراهن والمرأة) الف ونشر
من تب اذمة مقصودهم اثبات
العقد كما مر (وان ادعى
الاخر) كالمولى مثلاً
(فكذلك دعوى الدين) اذ
مقصودهم المسال فتقبل
على الاقل ان ادعى الاكثر
كالمس (والاجارة كالبيع
لوفى أول المدة)

يصير عاتق دينار اه وهو عيب منه فان المسئلة نص محمد في الجامع الصغير وقد اجاب في
العناية عن دليله بانه اذا اشترى بالف ثم زاد خمسة مائة لا يقال اشترى بالف وخمس مائة واهذا
ياخذ الشفيع باصل الثمن انتهى (قوله سواء الخ) وسواء كان المدعى البائع أو المشتري
(قوله عزى زاده) ايمن هذا في كلامه بل هي عبارة الدور ولم يكتب عليها عزى شيئا (قوله او
كتابه على ألف) هذا شامل لما اذا ادعاها العبد أو انكر المولى وهو ظاهر لان مقصوده هو
العقد ولما اذا كان المدعى هو المولى كما زاده صاحب الهـ داية على الجامع قال في الفتح لان
دعوى السيد المال على عبده لا تصح اذ لا دين له على عبده الا بواسطة دعوى الكتابة فيه تصرف
انكار العبد اليه العلم بانه لا يتصور له عليه دين الا به فالشهادة ليست الا لاثباتها اه وفي البحر
والتبيين وقيل لا تقيد بدينة المولى لان العقد غير لازم في حق العبد بل يمكنه من الفسخ بالتجهيز
اه وحرمهم هذا القيل العبيد وهو موافق لما يفهم من عبارة الجامع أفاده سيدي الوالدرجه
الله تعالى رجة واحدة (قوله ردت) قدمنا فرق بين علاء الدين السمرقندي ان الشراء
الواحد قد يكون بالف الخ وان المسئلة نص عليها محمد في الجامع الصغير وخلاف المنقول
ايمن محل التخرج وكون المدعى البائع كذلك من غير فرق كما في الشروح المعنبرة اذ الزيادة
كالخط كما سبق في كتاب البيع فلا يصح القول بالقبول في الشراء دون البيع على ان هذا
التخرج ليس بصحيح اذ لو صح لزوم القضاء ببيع بلا عن لانه لم يثبت أحد الثمنين بشهادتهم
فمعهود الخصومة كما كانت كما في الفتح ثم لو صرح بالتوفيق فبغني ان تقبل على الأقل ولم أر من
صرح به فحينئذ يحمل عليه ما قبل عن السمرقندي تدبر (قوله وهو يختلف) أشار الى
انهم لو شهدوا بالشراء ولم يبينوا الثمن لم تقبل وتسام في البحر وقال انه الرمي في حاشيته عليه
المفهوم من كلامهم في هذا الموضع وغيره أنه فيما يحتاج فيه الى القضاء بالثمن لا بد من ذكره وذكر
قدره وصفته وما لا يحتاج فيه الى القضاء به لا حاجة الى ذكره تنبيه وفي المبسوط واذا ادعى
رجل شرا اذ في بدرجل وشهد شاهدان ولم يسميا الثمن والبائع ينكر ذلك فشهادتهما
باطلة لان الدعوى ان كانت بصفة الشهادة فهي فاسدة وان كانت مع تسمية الثمن فالشهود ولم
يشهدوا بما ادعاها المدعى ثم القاضي يحتاج الى القضاء بالعقد ويتعذر عليه القضاء بالعقد اذا
لم يكن الثمن مسمى لانه كما لا يصح البيع ابتداء بدون تسمية الثمن فكذلك لا يظهر القضاء
بدون تسمية الثمن ولا يمكنه ان يقضى بالثمن حين لم يشهد به الشهود ثم قال فان شهدا على
اقرارا بالبائع بالبيع ولم يسميا الثمن ولم يشهدا بقبض الثمن فالشهادة باطلة لان حاجة القاضي الى
القضاء بالعقد ولا يمكن من ذلك اذ لم يكن الثمن مسمى وان قالوا اقر عندنا أنه باعها منه واستوفى
الثمن ولم يسميا الثمن فهو جائز لان الحاجة الى القضاء بالمال للمدعى دون القضاء بالعقد
فقد انتهى حكم العقد باستيفاء الثمن ولان الجهة التي انما تؤثر لانها تنقضي الى منازعة مانعة من
التسليم والتسلم الا ترى ان ما لا يحتاج الى قبضه فجهاته لا تؤثر وهو المصالح عنه بخلاف
ما يحتاج الى قبضه وهو المصالح فاذا اقر باستيفاء الثمن فلا حاجة هنا الى تسليم الثمن فجهاته
لا تنفع القاضي من القضاء بحكم الاقرار (قوله فلم يتم العدم) أي نصاب الشهادة وهو شهادة
الاثنتين على واحد منهم ما فاختلف المشهود به لاختلاف الثمن وأيضا فان المدعى يكذب أحد

سواء كان المدعى اقل
المالين أو أكثرهما
عزى زاده ثم فرغ على هذا
الاصل بقوله (فلو شهد
واحد بشراء عبدا أو كتابه
على ألف وآخر بالف
وخمس مائة ردت) لان
المقصود اثبات العقد وهو
يختلف باختلاف البديل
فلم يتم العبد

منلا على (قوله الا اذا اكد اللفظ) الظاهر ان الامة اذا منقطع لانه لا فعل مع قول في هذه
 الصور بل قولان لان الانشاء والاقرار به كل منهما قول بذليل قول الشارح بعد سطر لا كحد
 صيغة الانشاء الخ (قوله بيبس الخ) هذه الاربعة كما تقبل مع اختلاف الشاهدين فهي ايضا من
 الثلاثة والعشرين المستثناة في البصر المتقدمة التي لا يشترط فيها موافقة الدعوى الشهادة
 بان ادعى السبع ونحوه وشهد بالاقرار وقد مننا الاشارة اليه (قوله فقبل لا كحد صيغة الانشاء
 والاقرار) أي باعتبار آخر صيغة الاقرار والافهم ازيد لفظ كانت ولا حاجة الى اثبات لفظ كانت
 لانه يقول في الاقرار بهت ونحوه مرديا به الاخبار ط (قوله لعدم تكرار الفعل) أي الواحد
 وهو القتل هنا أي لعدم امكان تكرره (قوله محيط وشربة ليلية) الاولى شربة ليلية عن الحي ط
 فانه نقله عنه (قوله بالف ومائة) بخلاف العشر والخمسة عشر حيث لا تقبل لانه مركب
 كالالفين اذ ليس بينهما حرف العطف ذكره الشارح أي الزيلعي بحر وتعليقه في هذه المسئلة
 وفي المسئلة السابقة يقتضي في السابقة أنه لو شهد أحدهما بالف والآخر بالف والف على
 طريق العطف تقبل في الف اتفاقا اذا ادعى الاكثر او وفق في دعواه بالاقول ثم اراد صاحب
 الكافي وغيره العشر وخمسة عشر كما قدمناه في صدر العبارة من انما لا تقبل فيها وفي القنية
 ينبغي ان تقبل (أقول) هو الاشبه لان العاطف مقدور فيه ولذا لا يفي والمقدر كالمقووظ بخلاف
 القنية ولان جر فافظه يدل على جر معناه اذ ليس هو علما هذا وقد صرح بخلافه في البرازية
 وهو محل تامل كما لا يخفى وقول البصر حيث لا تقبل أي شهادة مثبت الزيادة لان المدعى الخ الا
 اذا وفق المدعى خميفة فقبل لما سبق فظهر ان الشهادة لو كانت باكثر من المدعى به لا تقبل
 بالاتفاق ولا يكتفي امكانه بل لا بد منه بالفعل وأما اذا كانت باقل منه تقبل (قوله ان ادعى
 المدعى الاكثر) أطلقه فشكل من مائة الى تسعمائة فقول المصنف على ألف في بالف ومائة
 مثال من جملة الامثلة لم يخص به شمول الاكثر وعمومه هنا (قوله لا الاقل) فلا تقبل لان المدعى
 كذب من شهد بالزيادة والفرق بين هذا وما تقدم ما اذا شهد بالف والفين فانهما معهما متفقان على
 ألف في شهادة أحدهما بالف والآخر بالف ومائة وفيما تقدم غير متفقين في شهادة أحدهما بالف
 والآخر على الفين كذا في صدر الشريعة (قوله الآن يوفق) أي المدعى كأن يقول كأنني
 عليه كما شهد الا أنه أوفاني كذا بغير علمه فانهم اتفقوا بالتوفيق * وعلم من ذلك ان أحوال
 من يدعى أقل المالين اذا اختلفت الشهادة لا يخفى لوعن ثلاثة ايمان يكذب الشاهد بالزيادة أو
 يسكت عن التصديق والتوفيق أو يوفق وجواب الاولين بطلان الشهادة والقضاء دون الآخر
 كما في العناية وفي البحر ولا يحتاج هنا الى اثبات التوفيق باليمين لانه يتم به بخلاف ما لو ادعى
 المالك بالشراء فشهد بالالبية فانه يحتاج لاثباته باليمين (قوله وهذا في الدين) أي اشتراط موافقة
 بين الشهادتين لفظا بحسب الوضع في الدين الخ فاسم الاشارة راجع الى معلوم من الاصول
 السابقة (قوله تقبل على الواحد) أي الذي عنده أحدهما (قوله وفي العقد لا تقبل) قال
 في البحر وذكر علماء الدين السهروردي أن الشهادة تقبل في مسألة الكتاب لان التوفيق يمكن
 لان الشراء الواحد قد يكون بالف ثم يصير بالف وخمسة فاقدا اتفاقا على شراء واحد بخلاف
 ما لو شهد أحدهما بالف درهمه وشهد الآخر بمائة دينار لأن الشراء لا يكون بالف درهم ثم

الا اذا اكد اللفظ
 كشهادة أحدهما ببيع أو
 قرض أو طلاق أو عناق
 والآخر بالاقرار به فتقبل
 لا كحد صيغة الانشاء
 والا فمراد فانه يقول في
 الانشاء بهت واقترعت
 وفي الاقرار كنت بهت
 واقترعت فلم يمنع القبول
 بخلاف شهادة أحدهما
 بقوله عددا ببيع والآخر
 به بسكين لم تقبل لعدم
 تكرار الفعل بتكرار الالة
 محيط وشربة ليلية (وتقبل
 على ألف في) شهادة
 أحدهما (بالف والآخر
 بالف ومائة ان ادعى
 المدعى الاكثر) لا الاقل
 الا ان يوفق في مسألة
 او ابراء ابن كمال وهذا في
 الدين (وفي العين تقبل على
 الواحد كما لو شهد واحد
 ان هذين العبدان له وآخر
 أن هذين له قبالت على
 العبد (الواحد) الذي
 اتفقا عليه (اتفاقا) درر
 (وفي العقد لا تقبل
 مطلقا)

أعطي بدل على التبرع فلا يضره التقرير بخلاف الاول وهو دفعه امانة وقوله ونحوهما أي
من كل لفظين دلالة على معنى واحد بالمطابقة فان الاختلاف فيهما لا يمنع القبول كما اذا ادعى
الابراء فشهد أحدهما به والاخر على أنه وهدية له أو تصدق عليه به أو ما كدمنه (قوله ردت)
هذا هو المذهب وقيل يقضى بالطلاق بالانفصال لان ما ثبت الا اتفاق لم يثبت خافي الضمن
من الاتفاق حموي (قوله لا اختلاف المعنيين) أي بالمعنى الذي قدمه لان دلالة اللفظين على المعنى
بالمطابقة يسمى اتحاد اللفظ ومعنى ودلالة أحد اللفظين بالضمين يسمى اتحاد المعنى في فقط
(قوله لم تقبل) وجه عدم القبول ان اختلاف اللفظ في الانشاء والاقرار وقع في الفعل فتعقب قبول
الشهادة وهذا بخلاف ما لو شهد أحدهما بالبيع أو القرض أو الطلاق أو العتاق والاخر
بالاقرار به فانهما تقبل لان صيغة الانشاء والاقرار في هذه التصرفات واحدة فانه يقول في
الانشاء بعته واقترض وفي الاقرار كنت بعته واقترضت فلم يمنع قبول الشهادة محيط ط قال
الرملي ذكر في باب اختلاف الشهادات من شهادات الجامع وليس الاختلاف بين الشاهدين
بمنزلة الاختلاف بين الدعوى والشهادة لان شهادة الشاهدين ينبغي أن تكون كل واحدة
منهما مطابقة للآخرى في اللفظ الذي لا يوجب خلافا في المعنى اما المطابقة بين الدعوى والشهادة
فينبغي ان تكون في المعنى خاصة ولا عبرة باللفظ حتى لو ادعى الغصب وشهد أحدهما على الغصب
والاخر على الاقرار بالغصب لا تقبل ولو شهدا على الاقرار بالغصب تقبل وتسامى في الفصول
العامة اه وفي جامع الفصولين ادعى قتلا وشهد به واخر أنه أقر به تردد الاقرار به كره
لاقتبل قال الرملي في حاشيته عليه اقول فلو اتفقا على الشهادة بالاقرار كما هو ظاهر وقد
صرح به في التتارخانية عن المحيط قال بعد ان رمز للمحيط وصور المسئلة واذا شهد أحدهما
على اقراره أنه قتله بعد ما بالسيف وشهد الاخر على اقراره انه قتله بعد ما بالسكين فقال ولي
القتيل انه أقر بما قالوا لكنه والله ما قتله الا بالسيف أو قال صدق ما جحدوا ولكنه والله ما قتله
الا بالرمح فهذا كله سواء ويقنع من القاتل اه تدبره هذا وقد صرح أيضا في شرح
الغري بالمسئلة فقال بعد ما ذكر المسئلة التي هنا بخلاف ما اذا شهد بالاقرار به حيث تقبل
اتمى (قوله ولو شهدا بالاقرار به قيات) مقتضاه انه لا يضر الاختلاف بين الدعوى والشهادة
في قول مع فعل بخلاف اختلاف الشاهدين بذلك لان الموافقة المعنوية يكتب بها بين الشهادة
والدعوى واما بين الشهاداتتين فلا بد من الموافقة في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة رحمه الله
نعم الى وتقبل عندهما فيهما (قوله وكذا لا تقبل في كل قول جمع مع فعل) بان يكون القول من
أحدهما والفعل في لفظ الاخر (اقول) ومن ذلك ما ذكره في جامع الفصولين من الفصل
الحادي عشر من اختلاف الدعوى والشهادة لو شهد أحدهما بالكاح والاخر باقراره به
لا يقبل كالغصب ومنه ادعى رهنا فشهد جماعة القبط وشهد آخران الراهن أقر به قبض
المرتمن لا يقبل ومنه شهد أحدهما أن المدعى يبد المدعى والاخر أنه أقر أنه يبد لا يقبل
ولو شهد أحدهما بايداعه والاخر أنه أقر بايداعه فعلى قياس الغصب لا تقبل اه (قوله لا تجمع
لجميع بين قول وفعل) بخلاف ما اذا شهد أحدهما بان المدعى على المدعى عليه وشهد الاخر
على اقرار المدعى عليه بانف فانه يقبل لانه ليس بجميع بين قول وفعل افاده سيدي الوالد عن

ردت لا اختلاف المعنيين
(كما لو ادعى غصبا أو قتلا
شهد أحدهما به والاخر
بالاقرار به) لم تقبل ولو
شهدا بالاقرار به قيات
(وكذا) لا تقبل (في كل قول
جمع مع فعل) بان ادعى
الذات شهد أحدهما بالذبح
والاخر بالاقترار بها
لا تجمع لجميع بين قول
وفعل قديمة

وعندهما مائة قضى بأربعة اهـ والذي يظهر من هـ ذان الامام اعتبر توافق اللفظين على
معنى واحد بطريق الوضع وان الامامين اكتفيا بالموافقة المعنوية ولو بالتضمن ولم يشترطا
المعنى الموضوع له كل من اللفظين وليس المراد ان الامام اشترط التوافق في اللفظ والتوافق في
المعنى الوضعي والاشكل ما فرعه عليه من شهادة أحدهما بالانكاح والاخر بالتزويج
وكذا الهبة والعطية فان اللفظين فيهما مختلفان وليكنهما توافقا في معنى واحد فاده كل
منهما بطريق الوضع ويدل على هـ هذا التوفيق أيضا ما نقله الزيلعي عن النهاية حيث قال ان
كانت المخالفة بينهما في اللفظ دون المعنى تقبل شهادته وذلك نحو ان يشهد أحدهما على الهبة
والآخر على العطية وهذا لان اللفظ ليس بمقصود في الشهادة بل المقصود ما تضمنه اللفظ وهو
ما صار اللفظ عالما عليه فاذا وجدت الموافقة في ذلك لا تضر المخالفة في ما سواها قال هكذا ذكره
ولم يحكم فيه خلافا انتهى وهذا بخلاف الفرع السابق الذي نقلناه عنه فان الجملة معناه
المطابق لا يدل على الاربعة بل تضمن اولها المية قبلها الامام وقبلها صاحبها لا كقائمه
بالتضمن (والحاصل) انه لا يشترط عند الامام الاتفاق على لفظ بعينه بل اما بعينه أو بغيره
وقول صاحب النهاية لان اللفظ ليس بمقصود مصادمه ان التوافق على لفظ بعينه ليس
بمقصود لامطابقا كما ظن فافهم (قوله لا التضمن) هذا ان كيد لقوله يجب مطابقة الشهادتين أى
دلائلهما على المعنى مطابقة وهى دلالة اللفظ على تمام معناه والتضمن دلالة على جزء المعنى
(قوله واكتفيا) أى الصاحبان بالموافقة المعنوية فيمكن بالاقول في مسئلة الاف والافين
والمائة والمائتين والطاقة والثلاث فان قيل يشكل على قول الكل ما لو شهد أحدهما انه
قال لها أنت خالصة والاخر أنت بريئة لا يقضى بينهما أصلا مع افادتهما معناها واجيب
بمع الترادف بل هـ ما متباينان معنيين يلزمهما لازم واحد وهو وقوع البيئونة والمقبليات
قد تشرك في لازم واحد فاختلفا فهما ثابتان في اللفظ والمعنى فلما اختلف المعنى منهما كان دليل
استتلاف صحتهما فان هذا قول ما وقعت البيئونة الا بوصفها بخالصة والاخر يقول لم تقع الا
بوصفها بغيرية والا لم تقع البيئونة وتسامه في الفتح (قوله ولو شهد أحدهما بالانكاح الخ) اشار
بذلك الى انه لا يشترط عند الامام في الموافقة ان تكون بعين اللفظ بل بعينه أو بغيره كما ذكرنا
لان كلام من النكاح والتزويج يدلان على المعنى المشهود به بالمطابقة فكانا متحدين على المعنى
الذى أردنا ولذلك رجعت مسائل من المستنبات الى هذا (قوله لا اتحاد معناهما) أى مطابقة
فصار كان اللفظ متحد ايضا فافهم وهذا التعديل يصلح اقوالهما واقول الامام ايضا لما مر آتفا
من انه يعتبر الاتحاد ولو بغير اذ اللفظ فن قال هذان التعديل لا يظهر الا على قولهما فغير ظاهر
قد برر فان قلت شرط في المتي الاتحاد لفظا ومعنى أن يكون كل لفظ دالا على ذلك المعنى بطريق
الوضع لا التضمن والمراد بالموافقة المعنوية غير الكافية لقبول أن يدل أحد اللفظين على المعنى
المشهود به بالمطابقة والاخر بالتضمن فقوله هذا لا اتحاد معناه هـ ما افاد ان كلام من النكاح
والتزويج يدلان على المعنى المشهود به بالمطابقة فكانا متحدين لفظا ومعنى على المعنى الذى عنه
بذلك كما قدمنا الاشارة اليه سابقا (قوله وكذا الهبة الخ) أى لان الكل يؤذن بالتبرع بخلاف
ما لو شهد أحدهما بانه دفع عن وجه الامانة والاخر اقصر على لفظ اعطاه لان الثانى وهو

لا التضمن واكتفيا بالموافقة
المعنوية وبه قالت الأئمة
الثلاثة (ولو شهد أحدهما
بالنكاح والاخر بالتزويج
قيل لا اتحاد معناه هـ ما
وكذا الهبة والعطية
ونحوهما) ولو شهد أحدهما
بالتزويج والاخر بالنكاح أو
مائة ومائتين أو طاقة
وطائفتين أو ثلاث

الى شهر وشهد الآخر بالبيع ولم يذكر الاجل تقبل (الحادية والثلاثون) شهد أحدهما
 انه باعه بشرط ان يدار ثلاثة أيام ولم يذكر الآخر الخيانة تقبل فيه ما أي في هذه المسئلة والتي
 قبلها لكن في التي قبلها صرح بقوله تقبل فلا حاجة الى قوله فيه ما او المراد انه يثبت البيع
 وان لم يثبت الاجل والشرط كما ذكره الزياهي في باب التحالف (الثانية والثلاثون) من وكالة
 منية المفتي شهد واحدانه وكله بالوصومة في هذه الدار عند قاضي البصرة وآخر قال عند
 قاضي الكوفة جازت شهادتهم ما أي على أصل الوكالة بالوصومة (الثالثة والثلاثون) في أدب
 القضاء للخلاف من باب الشهادة بالوكالة شهد أحدهما انه وكله في القبض والآخر انه جرمه
 تقبل لان الجارية والوكالة سواء والجرى والوكيل سواء فقد اتفق الشاهدان في المعنى واختلفا
 في اللفظ وانه لا يمنع قال في الصحاح في باب الالف المقصورة الجرى والوكيل والرسول (الرابعة
 والثلاثون) شهد أحدهما انه وكله بقبضه والآخر انه سلطه على قبضه تقبل (الخامسة
 والثلاثون) شهد أحدهما انه وكله بقبضه والآخر انه اوصى اليه بقبضه في حياته تقبل لان
 الوصاية في الحياة وكالة كما ان الوكالة بعد الموت وصاية كما صرحوا به فالمراد بالوصاية هنا الوكالة
 حقيقة لا تقيدها بقوله في حياته فافهم (السادسة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكله بطلب
 دينه والآخر بتقاضيه تقبل (السابعة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكله بقبضه والآخر
 بطالبه تقبل (الثامنة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكله بقبضه والآخر انه امره باخذه
 أو أرسله ليأخذه تقبل وهي في أدب القضاء ومات عليها (التاسعة والثلاثون) اختلفا في زمن
 اقراره بالوقف تقبل قال في جامع القضاة لو اختلف الشاهدان في زمان أو مكان أو انشاء
 واقرا بان شهد أحدهما على انشاء الآخر على اقرار وان كان هذا الاختلاف في فعل حقيقة
 أو كناية في نصرف فعل كناية ونصب أو في قول ملحق بالفعل كمنكاح لتصفه فعلا وهو
 احضار الشهود يمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف في قول محض كبيع وطلاق واقرار
 وبراء وتخير أو في فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول وان كان القرض لا يتم الا
 بالفعل وهو التسليم لان ذلك محمول على قول المقترض أقرضتك فصار كطلاق وتخير وبيع
 هـ (فات) ووجهه ان القول اذا تكررت لولة واحد لم يختلف بخلاف الفعل والطلاق
 الاقرار يفيد ان الوقف غير قيد (الاربعون) اختلفا في مكان اقراره به تقبل (الحادية
 والاربعون) اختلفا في وقته في صحته أو في مرضه تقبل وهي مكررة مع السابعة والعشرين
 (الثانية والاربعون) شهد أحدهما بوقتها على زيد والآخر على عمرو تقبل وتكون وقفا
 على القدر لا اتفاق الشاهدين على الوقف وهو صدقة انتهى خافي البحر مع زيادة من حاشية
 سيدي الوالدرجه الله تعالى (أقول) ونقد في آخر الوقف ما زاده الشيخ صالح ابن المصنف
 رحمه الله تعالى فارجع اليه (قوله تركتم اخشبة التطويل) يعني ههنا والافتقد ذكرها
 في آخر الوقف (قوله بطريق الوضع) أي بعناء المطابق وهذا جعله الزياهي تفسير الموافقة في
 اللفظ حيث قال والمراد بالاتفاق في اللفظ تطابق اللفظين على افادة المعنى بطريق الوضع
 لا بطريق التضمن حتى لو ادعى رجل مائة درهم فشهد شاهد بدرهم وآخر بدرهمين وآخر
 بثلاثة وآخر بأربعة وآخر بخمسة لم تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لعدم الموافقة لفظا

وزاد ابن المصنف في
 حاشيته على الاشياء ثلاثة عشر
 اخر تركها خشبة التطويل
 (بطريق الوضع)

أحدهما أنه أعتق بالعربي والآخري بالفارسي تقبل للاثفاق في المعنى وهي مكررة مع
المسئلة العشرين (الخامسة والعشرون) اختلاف في مقدار المهرية قضى بالاقول كافي البرازية
لكن في جامع الفصولين شهد البيوع أو تجارة أو طلاق أو عتق على مال واختلاف في قدر البديل
لا تقبل الا في النكاح ويرجع في المهر الى مهر المثل وقال لا تقبل في النكاح أيضا اه قلت
والظاهر ان هذا فيما اذا أنكر الزوج النكاح من أصله وكذا البيوع ونحوه وما ذكره في البحر
فما اذا اتفقا على النكاح واختلاف في قدر المهر ووجه عدم القبول في البيوع ونحوه ان المال فيه
بأنف مالا غير العقد بالقبول وكذا النكاح على قواهما وعلى قوله باستثناء النكاح ان المال فيه
غير متصور ولذا صح بدون ذكره بخلاف البيوع ونحوه وينبغي أن يكون ما ذكرناه عن البحر
على الخلاف المأثور انما في النكاح (السادسة والعشرون) شهد أحدهما أنه وكله بخصومة
مع فلان في دار سماء وشهد الآخر أنه وكله بخصومة فيه وفي شيء آخر تقبل في دار اجتمع
عليه أي فيما اتفق عليه الشاهدان من الخصومة في دار كذا دون ما زاده الآخر اذا لو كالة
تقبل التخصيص وفيما اتفق عليه الشاهدان ثبت الوكالة لانها تفرد به أحدهما فلو
ادعى وكالة معينة فشهد أحدهما ما به والآخر بوكالة عامة ينبغي ان ثبت المعينة (السابعة
والعشرون) شهد أحدهما بأنه وقفه في محضته والآخر بأنه وقفه في مرضه قبل اذا شهدا
بوقف بات الا أن حكم المرض ينتقض فيما لا يخرج من الثالث وبهذا لا تمتنع الشهادة كمالو
شهد أحدهما أنه وقف ثلث أرضه والآخر أنه وقف ربعها كذا في جامع الفصولين من
كتاب الوقف من أحكام المرضى قال في الاسعاف ثم ان خرجت من ثلث ماله كانت كلها وقفا
والافضل ما به ولو قال أحدهما وقفها في محضته وقال الآخر جعلها وقفا بعد وفاته لم تقبل وان
خرجت من الثلث لان الثاني شهد بانها وصية وهما مختلفان اه (الثامنة والعشرون)
لوشهد أنه أوصى له يوم الخميس والآخر أنه أوصى له يوم الجمعة جازت لانها كلام لا تختص
بزمان ومكان كذا في وصايا الولوالجية (التاسعة والعشرون) ادعى مالا فشهدان المحتمل عليه
أحال غيره بهذا المال وشهد الآخر أنه كفل عن غيره بهذا المال تقبل كذا في القنية
(صورتها) ادعى زيد على عمرو مالا فقام زيد شاهدين شهد أحدهما ان عمرا محال عليه يعني ان
دائنه أحال زيد عليه بماله عليه من الدين وشهد الثاني ان عمرا كفل عن مديون زيد به هذا
المال وحاصله ان المال على عمرو وغيره أن أحد الشاهدين شهد ان المال لزمه بطريق الاحالة
عليه والآخر شهد ان المال لزمه بطريق الكفالة يقضى بالكفالة لانها الاقل لكن هذا
التصوير لا يوافق عبارة البحر والموافق لها ما لو كان لزيد على عمرو وأمنه مالا فحال عمرو وزيدا
بالألف على بكره ودفعها بكره ثم ادعى بها بكره على عمرو وشهد أحد الشاهدين بما ذكره وشهد
الآخر أن بكره كفل عمرو بأذنه وأنه دفع الألف لزيد لكن عبارة القنية ادعى مالا فشهد
أحدهما ان المحتمل عليه احتال عن غيره هذا المال المحو والغريم يطلق على الدائن وهو المراد
بالاول وعلى المديون وهو المراد بالثاني وعلى هذا فغيره في كلام البحر بالرفع فاعل حال
والمراد به عمرو المديون لانه الخيل لزيد على بكره وهذا معنى قول القنية ان المحتمل عليه احتال
عن غيره أي ان بكره قبل المحوالة عن غيره عمرو (الثلاثون) شهد أحدهما أنه باعه بكذا

وهما في البرازية اي لان ابراه الطالع لا يكفيل لا يوجب رجوع الكفيل على الاصل بخلاف
هبة الطالع الكفيل فافهم (الثالثة عشر) ادعى رجل عبد في يد رجل فانكره المدعى
عليه فشهد احداهما على اقراره انه اخذ منه العبد والاخر على اقراره بانه اودعه منه هذا
العبد لتقبل لاتفاقهما على الاقرار بالاخذ (الرابعة عشرة) شهد احداهما انه غصبه منه
والاخر ان فلانا اودعه منه هذا العبد فيضى للمدعى ولا يقبل من المدعى عليه بينة بعده لان
الشاهد ينشهد على الاقرار بالاخذ لكن يحكم الوديعه او الاخذ مفردا (الخامسة عشرة)
شهد احداهما انهما ولدت منه والاخر انهما ولدت منه فتقبل لاتفاقهما على الحبس منه
وصورتها فيما لو عاق طلاقها على الحبس فان الولادة يلزمها الحبس فقد اتفق الشاهدان عليه
ولا يصح تعليةها على الولادة فان الحبس قد لا تملأ وتام او موت الولد في بطنها فافهم (السادسة
عشرة) شهد احداهما انهما ولدت ذكر او قال الاخر انثى تقبل كذا في البرازية وهذه مقعدة
مع التي قبلها في التصوير فالانساب ان يذكر بدلها ما في البرازية شهد احداهما انه اقرانه
غصب من فلان كذا والاخر انه اقر بانه اخذ منه تقبل (السابعة عشرة) شهد احداهما ان
المدعى عليه اقر ان الدار للمدعى والاخر انه سكن فيها تقبل أى ان المدعى سكن فيها فهو
شهادة بثبوت المدعى عليه ما والاصل في اليد الملك فقد وافق في الاولى تأمل (الثامنة عشرة)
انكر اذن عبده فشهد احداهما على انه اذن له في الثياب والاخر انه اذن له في الطعام تقبل لان
الاذن في نوع يمت انواع كلها لانه لا يخص ببيع كذا في المأذون بخلاف ما اذا قال
احدهما اذنه صريحا وقال الاخر آه يبيع ويشتري فسكت لا يقبل (التاسعة عشرة)
اختلف شاهدا الاقرار بالمال في كونه اقرب بالعربية او بالفارسية تقبل بخلافه في
الطلاق قال في الاشباه والاصح القبول فيه ما (العشرون) شهد احداهما انه
قال لعبده انت حر وقال الاخر قال له آزدى تقبل لان آزدى كلمة فارسية بمعنى ما حر
(الحادية والعشرون) قال لامرأته ان كنت فلانا فانت طالق فشهد احداهما انها كلمته غدوة
والاخر عشية طاعت لان الكلام يتكرر فيمكن انها كلمته في الوقتين (الثانية والعشرون)
ان طلقته فعبدي حر فقال احداهما طلقها اليوم وقال الاخر طلقها أمس أي في اليوم الذي
قبل يوم الشهادة لا قبل يوم التعاقب يقع الطلاق والعراق لان المعلق عليه طلاق مستعمل
(الثالثة والعشرون) شهد احداهما انه طلقها ثلاثا البتة والاخر انه طلقها اثنتين البتة
يقضى بطاقتين وذلك الرجعة لانه لا يحتاج الى قوله البتة في ثلاث لان الثلاث طلاق بائن
فقوله البتة لغو فسكاته لم يذكروه وانقر بذلك الشاهد الثاني فصار الاختلاف بين الشاهدين
في مجرد العدد وقد اتفقا على اثنتين فيقضيهما وتلغو الثالثة لان افراد احداهما كماله لفظ
البتة لذلك فلذا كان الطلاق رجعا فافهم لكن الظاهر ان قبول الشهادة هنا مبني على
قول محمد لانه في البرازية عزاء اليه وعند أبي حنيفة لا تقبل أصلا لما في البحر عن الكافي شهد
احدهما بالف والاخر بالفين لم تقبل عنده وعندهما تقبل على الف اذا كان المدعى يدعى
الفين وعلى هذا المائة والمئتان والطاقمة والطاقمة والثلاث ثم ذكر في البحر بعد
ورقة مستدر كاعلى ما في البرازية ان ما في الكافي هو المذهب (الرابعة والعشرون) شهد

أحدهما بانماجيـدة والآخر رديئة والدعوى بالافضل بقضى بالاقل (الثالثة) ادعى مائة
ديتار فقال أحدهما ما يدعي بورية والآخر بخارية والمدعي يدعي النيسابورية وهو أجدود
بقضى بالبخارية بخلاف ينقل ومثله ما لو شهد أحدهما بالبيض والآخر بالسود
والمدعي يدعي الافضل تقبل على الاقل ووجهه في المسائل الثلاث انه ما اتفق على الكمية
وانفرد أحدهما بزيادة وصف ولو كان المدعي يدعي الاقل لا تقبل إلا ان وفق بالبراء وقامه
في فتح القدير (الرابعة) مسألة الهبة والعطية أي لو اختلف الشاهدان فقال أحدهما وهبه
والثاني أعطاه ولا يشترط في الموافقة لفظا ان يكون بعين ذلك بل ما بعينه أو مرادفه حتى
لو شهد أحدهما بالهبة والآخر بالعطية يقبل كما نقله سيدي الوالد رحمه الله تعالى وحينئذ
لا وجه له للاستثناء امكن ما قدمناه أول المستغنيات من كلام الجروقة وخرج عن ظاهر قول
الامام الخ وحينئذ فلا استثناء معني على ظاهر قول الامام لا على ما هو التحقيق في المقام كما افاده
الحوى (الخامسة) مسألة النكاح والتزويج وقدمناهما أي لو اختلفا في لفظ النكاح
والتزويج وفيهما ما تقدم في التي قبلها (السادسة) شهد أحدهما انه جعلها صدقة موقوفة أبدا
على ان يزيد ثلث غلها وشهد الآخر ان لزيد نصفها تقبل على الثالث والباقي للمساكين كذا في
أوقاف الخصاص وهـ كذا الحكم لو شهد أحدهما بالكل والآخر بالنصف فانه يقضى
بالنصف المتفق عليه جرى ومحل ما اذا كان المدعي يدعي الاكثر ولا فرق بين كون المدعي
عليه يقر بالوقف وينكر الاستحقاق أو ينكره ما وأقيمت البينة بما ذكر ط (السابعة)
ادعى انه باع بيع الوفاء فشهد أحدهما به والآخر ان المشتري أقر بذلك تقبل كافي الفتح لان
في البيع يتحد لفظ الانشاء ولفظ الاقرار ولا خصوصية لبيع الوفاء ولا لبيع بل كل قول
كذلك فاذا شهد أحدهما بالبيع والآخر بالاقرار به تقبل كما في جامع الفصولين بخلاف
الفعل كما فيه أيضا والنكاح كالفعل اهـ (الثامنة) شهد أحدهما انها جارية به والآخر انها
كانت تقبل كافي الفتح أيضا لان الاصل بقاها ما كان على ما عليه كان (التاسعة) ادعى ألفا
مطلقا أي غير مقيد بقرض ولا ودیعة فشهد أحدهما على اقراره بالفقرض والآخر بالف
ودیعة تقبل فان ادعى أحد الاثنتين لا تقبل لانه كذب شاهد كذا في البرازية بخلاف
ما اذا شهد أحدهما بالفقرض والآخر بالف ودیعة فانما لا تقبل واهل وجهه ان القرض
فعل والايداع فعل آخر بخلاف الشهادة على الاقرار بالقرض والاقرار بالودیعة فان الاقرار
بكل منهما ما قول وهو جنس واحد والمقر به وان كان جنسین لكن الودیعة مضمونة عنه
الانكار والشهادة انما قامت بهـ د الانكار كفـ كانت شهادة كل منهما ما قلناه على اقراره
بما يوجب الضمان تأمل ثم رأيت في البرازية على بقوله لا تفاهـ ما على انه وصل اليه منه
الالف وقد جحدته ارضامنا (العاشرة) ادعى البراءة فشهد أحدهما به والآخر على أنه
وهبه او صدق عليه أو حاله جائز بخلاف ما اذا شهد أحدهما على الهبة والآخر على الصدقة
لا تقبل كذا في البرازية (الحادية عشرة) ادعى الهبة أي ان الدائن وهبه فشهد أحدهما
بالبراءة والآخر بالهبة أو انه حاله جائز (الثانية عشرة) ادعى الكفيل الهبة فشهد أحدهما
ببراءة والآخر بالبراءة وبثبت البراءة لانه لا الهبة لانه اقامه اقراره رجوع الكفيل على الاصل

وعشرين) الاولى تقديم هذا عند قول المصنف فاذا وافقتم اقبلت والا كما فعل صاحب البحر
وقال في بيانهم ادعى المدينون الايقاع فشهد ادعى ابراهيم الدين أو على انه سالد يقبل ٢ (ادعى)
الغصب فشهد بالاقرار به تقبل ٣ (ادعى) الكفيل الايقاع فشهد ادعى البراءة تقبل ولا يرجع
الكفيل على الاصيل ويرجع الطالب على الاصيل كانه ابراهيم الكفيل وادعى الكفيل لا يوجب
ابراهيم الاصيل ٤ (ادعى) عشرة آلاف فشهدوا بمبلغ عشرة آلاف تقبل لان المبلغ في عرفنا هو
القدر فانهم يقولون قبضت بمبلغ كذا أي قدره ٥ (ادعت) على زوجها انه وكل وكيلها فطاعها
وشهدا انه طاعها بانفسه تقبل ٦ (ادعت) الطلاق فشهدا بالخلع تقبل لان وجه التوفيق
مكن ٧ (ادعى) المدينون ابراهيم فشهدوا ان المدعى صالح المدعى عليه بالمدعى تقبل ان كان
الصالح بجنس الحق لحصول الابراهيم من البعض بالاسقاط ٨ (ادعى) عليه خمسة دنانير بوزن
سمرقند فشهدوا به بوزن مكة تقبل ان تساوى الوزنان أو وزن مكة أقل لاكثر ٩ (ادعت)
انها اشترت هذه الجارية من زوجها فشهدوا انها اشترتها فاعطاهما اياها مهرها من غير ان
يجرى العقد بينهما تقبل ١٠ (ادعى) المدينون الايصال الى الدائن متفرقا فشهدوا بالايصال
مطابقا ووجهه لا تقبل فالسنة ثني ثلاثة عشر قات انما يكون من ذلك بخذف لامن الاخيرتين
لكن ما ياتي في الفروع صريح في ذلك لا قال وسباني فريه انما يثبت ككوت منها أربعة عند
قوله وكذا في كل قول جمع مع فعل والاربعة الباقية هو الايداع والغصب والعارية والديون
الثانية والعشرون الشراء من مجهول المذكور في الشريح الثالثة والعشرون اذا ادعى
القبض مع الشراء فشهد ادعى المالك المطابق تقبل ١١ ثم اعلم انه في الحقيقة لا استغناء لان
الخالفه المانعة ان يكون المشهود به أكثر في كل صورة قالوا بالمتنع انما هو لكونه أكثر من
المدعى وفي كل موضع قالوا بالقبول مع صورة الخالفه قائما هو لكون المشهود به أقل
أو كان ذلك في عتق الجارية وطلاق المرأة يعرف ذلك بالتأمل في كلامهم (قوله) وكذا يجب
مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى أي عند أي حقيقة ويكون عندهما الاتفاق بالمعنى والمراد
باتفاقهما لفظا ونطقا على قاعدة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن فلو ادعى على
آخر مائة درهم فشهدوا واحد درهم وآخر بدرهمين وآخر بثلاثة وآخر بأربعة وآخر بخمسة لم
تقبل عنده في شيء لعدم الموافقة لفظا وعندهما يقضى بأربعة وكذا ان شهدا أحدهما بالالف
والآخر بالفين لم تقبل عنده وعندهما تقبل على الف اذا كان المدعى يدعى الفين وبأى
تسامه قريبا (قوله) الا في اثنين وأربعين مسألة (الح) (أقول) قد وجد في كثير من النسخ زيادة
عقيب الوقف عندها هذه عن الزواهرير داوم مع ذلك فهي خالية عن الاربعة المذكورة ههنا
شرحا أعني ما لو شهد أحدهما بببيع أو قرض أو طلاق أو عتاق والآخر بالاقرار به واحييت
ذكرها هنا الفائدة لا تختفي قال في البحر وخرج عن ظاهر قول الامام مسائل وان أمكن رجوعها
اليه في الحقيقة (الاولى) شهدا أحدهما ان له عليه ألف درهم وشهد الآخر انه أقبله بالف
درهم تقبل ١٢ كذا في العدة وهذا قول أبي يوسف ويرجح الصدوق لا تقبل ومنها كما
في خزانة الآكل اذا شهد أحدهما بالطلاق والآخر بالاقرار به وفادى الوالدية ما لو شهد
أحدهما على قرض مائة درهم والآخر على الاقرار بذلك ط (الثانية) ادعى كرحنطة فشهد

وعشرين (وكذا يجب
مطابقة الشهادتين لفظا
ومعنى) الا في اثنين
وأربعين مسألة مسبوبة
في البحر

لاني اشترىته من ذى البيد ببيع وبكون آخر كلامه بيان الاول بخلاف ما اذا ادعى اول
 النتائج وشهد بالشر من ذى البيد لا تقبل الا ان يوفق والافلالان دعوى النتائج على ذى البيد
 لا يحتمل دعوى ملك حادث من جهته لانه لو قال هذه الدابة ملكي بالنتائج من جهة ذى البيد
 لا يصح كلامه فلا يمكن ان يحتمل آخر كلامه بيان الاول ولا تقبل الشهادة بدون التوفيق اه
 فامل و في نور العين ولو ادعاه نتائجاً فهذا باطل لا تقبل لاني عكسه لان دعوى المطلق دعوى
 اولية الملك بالاحوال وشهادة النتائج اولية الملك باليقين فقد شهدوا باكثر مما ادعاه فترد هذه
 المسئلة تدل على انه لو ادعى نتائجاً مطلقاً يقبل لا عكسه ط ادعى نقاجاً وشهدا بسبب ترد
 وفي التتار خاتمة عازيا لا ينبغي مع الشهادة بالنتائج بان يشهد بان هذا كان يتبع هذه الفاقة
 ولا يشترط اداء الشهادة على الولادة كما في الهذبة في باب تحمل الشهادة (قوله) وشراء من
 مجهول (كالمواضع) انه ملكه اشترى من رجل او من زيد لا يعرف وشهدوا على الملك المطلق
 فانما يقبل والظاهر المسألة اولية الملك المطلق لانه لم يبين البائع صار كانه لم يذكره وكانه
 ادعى الملك المطلق حينئذ قال في نور العين أم لو ادعى من مجهول بان يقول شريته من محمد
 أو احد فبرهن على الملك المطلق يقبل لان أكثر ما فيه انه اقر بالملك ابانعه وهو لم يجز لانه اقر
 لمجهول وهو باطل فكأنه لم يذكر الشراء فليس يقبل لا يقبل في المجهول ايضاً لانهم شهدوا
 باكثر مما يدعيه اه قال في البحر وترك المؤلف رحمه الله تعالى شرطين في دعوى الشراء
 (الاول) ان يدعيه من رجل معروف بان يقول ملكي اشترىته من فلان وذ كر شرائط
 المعروفة اما اذا قال ملكي اشترىته من رجل او قال من محمد والشهود شهدوا على الملك
 المطلق يقبل كذا في الخلاصة (الثاني) ان لا يدعى القبض مع الشراء فان ادعاه ما فاشهدوا
 على المطلق تقبل وحكي في الفتح خلافاً يقبل لا تقبل لان دعوى الشراء مع القبض دعوى مطلق
 الملك حتى لا يشترط لصحة هذه الدعوى تعيين العبد وقيل لا لان دعوى الشراء معتبرة في
 نفسه الا كالمطلق الا ترى انه لا يقضى له بالزوائد في ذلك وقيل بما يكون له اسباب متعددة
 لاحتمال عسا اذا كان له ملك سبب واحد فشهدوا بالمطلق تقبل كالمواضع انهم اشترىته بسبب
 انه تزوجها بكذا فاشهدوا انهم صاموا وكوته ولم يذكروا انه تزوجها تقبل ويقضى به المثل
 اذا كان بقدر المسمى او اقل فان زاد على المسمى لا يقضى بالزيادة كذا في الخلاصة وأشار
 المؤلف الى ان الملك المؤرخ اقوى منه بل ان تاريخه في دعوى الملك واطلق شهوده
 لا تقبل وفي عكسه المختار القبول كما في الخلاصة ولو ادعى الشراء وارضه فشهدوا به بل ان تاريخه
 تقبل لانه اقل وعلى الغالب لا تقبل ولو كان للشراء شهران فارضوا شهدوا تقبل وعلى الغالب
 لا تقبل كذا في فتح القدير اه (اقول) وذكره في الخلاصة ايضاً وانظر ما الفرق بينه
 وبين ما قبله والذي ظهر لي ان الشهادة بالملك المطلق بدون تاريخ اقوى منه بعد دعواه مؤرخاً
 لانه بدون تاريخ محتمل الاولوية في الشهادة بزيادة قال في البحر ومثله شراء مع دعوى قبض
 فاذا ادعاه ما فاشهدوا على المطلق تقبل اه (اقول) لعل وجهه ان شهادة الشهود في الملك
 المطلق انما تبني على مشاهدته اليه زماناً بحيث يقع في قلبه سم انه ملكه وهذا لا يتأق الا بعد
 القبض فان شهدوا ولم يدع القبض يكون مكذباً بالشهود تامل (قوله) واستثنى في البحر ثلاثة

وشراء من مجهول كتاب طه
 الكل واستثنى في البحر
 ثلاثة

اليه ألقا لاندري بآى جهة قيل لا يقبل والاشبه ان يقبل قال فى الجرد ادى دارا ارثا أو شرا
 فشمه اءاملك مطلقا فتأى لا تقبل البيضة لانهم ما شهدوا بانهم ما اءادعوا المدعى لانه ادى ملكا
 حادنا وهم ما شهدوا بملك قديم وهم ما تخلفان فان الملك فى المطلق يثبت من الاصل حتى يستحق
 المدعى بزوائده ولا كذلك فى الملك الحادث وترجع الباعه بعضهم على بعض فصارا غيرين
 والتوفيق متعذر لان الحادث لا يتصور ان يكون قديما ولا القديم حادنا اه قال فى الخاتمة
 والملك المطلق يظهر فى حق الزوائد وفى رجوع الباعه بعضهم على بعض فصارا كأنهم شهدوا له
 بالزوائد قضاء فلا تقبل شهادتهم وأشار محمد فى الكتاب الى معنى آخر فقال المدعى أقرب الملك لمن
 ادى الشراء منه ثم ادى الانتقال الى نفسه بالشراء ولم يثبت الانتقال لانهم لم يشهدوا بالانتقال
 فلا تقبل شهادتهم اه (أقول) وبهذا المعنى الآخر يظهر وجه مسئلة قبول الشهادة فاعلموا
 ادى الشراء من مجهول وشهدوا بالمطلق (قوله بان ادى بسبب) أى ادى العين لا الدين بجر
 (قوله لكونها بالاكتر) وفيه لا تقبل الا اذا وفق بجر (قوله قلت وهذا فى غير دعوى ارث)
 لانه مسأله للملك المطلق على المشهور كما قدمناه قال فى البحر وقد جعل المواق رحمه الله تعالى
 دعوى الارث كدعوى الشراء والمشهور أنه كدعوى المطلق كذا فى فتح القدير وجرم به فى
 البرازية اه (أقول) وكذا جرم به فى الخلاصة وقيد بالدار للاحتراز عن الدين فان فيه اختلافا
 وفى فتح القدير لو ادى الدين بسبب القرض فشمه اءاملك لا تقبل وفى المحيط ما يدل على القبول
 وعندى الوجه القبول لان أولوية الدين لا معنى له بخلاف العين اه قال الرملى قال فى
 التاترخانة ناقلا عن المحيط ولو ادى على رجل ألف درهم وقال خمسة مائة منها عن عبد اشتراه منى
 وقبضه وخمسة مائة منها عن مناع اشتراه منى وقبضه وشهد الشهود له بالجسمائة معطافا فبات
 الشهادة على الجسمائة فهذه المسئلة تنصب على ان المدعى اذا ادى الدين بسبب وشهد
 الشهود مطلقا انه تقبل على الدين وبه كان يقتضى الشيخ الامام ظهير الدين المرغينانى والمسئلة
 مرت من قبل اه وهو ما تفقه به فى فتح القدير اه (قلت) وفى نور العين وقيل تقبل
 وهو الصحيح والفرق بين الدين والعين ان العين تختم الزوائد فى الجسمائة وحكم المطلق ان
 يستحق بزوائده والملك بسبب بخلافه فيصير بالسبب مكذبا لشهوده بالمطلق بخلاف الدين
 لانه لا يختم الزوائد فلا كذابا فترقا اه وهكذا سره من فلا على التركة كفى فى مجموعته
 الكبرى (قوله ونتاج) لان المطلق اقل منه لانه يقيد بالاولوية على الاحتمال والنتاج على
 اليقين ولو ادى النتاج وشهدا على الشراء لا تقبل الا ان يوفق المدعى فيه قول نجى عنده ثم
 بهتم بامنه ثم اشترى بها فتقبل كفى البحر وفى البحر أيضا والحاصل انهم اذا شهدوا بانهم
 ادى فان وفق المدعى فبات فى المسائل كلها والا لا وهذا مما يجب حفظه اه (أقول) اما
 قول الجرد ادى النتاج وشهدا على الشراء لا تقبل الخ لا يخفى أن الشهادة على الشراء شهادة
 على الملك بسبب وهو اقل من النتاج فتكون شهادة بالاقل وقد مر ان الشهادة ناقل عما ادى
 تقبل بالاتوفيق ويظهر من كلام الجسمائة ان الشهادة بالاقل تقبل اذا صلح ذلك الاقل بانما
 ادعاه فانه ذكر اولائه اذا ادى دارا فى يد رجل انما له وشهدا انه اشتراه من ذى اليد
 جرت لان شهادتهم بالاقل مما ادى وما شهدوا به يعلم بانما الادعاء المدعى فانه لو قال ما ادى

بان ادى بسبب وشهدا
 بمطلق (لا) تقبل لكونها
 بالاكتر كما مر فأتى وهذا
 فى غير دعوى ارث ونتاج

وأما عكسه كنيكاح فانه يمنع اه قال في البحر عن الكافي واذا اختلف الشاهدان في
الزمان أو المكان في البيع والشراء والطلاق والعقود والوكالة والوصية والرهن والدين
والقرض والبراءة والكفالة والحول والقذف تقبل وان اختلفا في الخيانة والغصب والقتل
والنيكاح لا تقبل والاصل ان المشهود به اذا كان قولاً كالبيع ونحوه فاختلف الشاهدان
فيه في الزمان أو المكان لا يمنع قبول الشهادة لان القول مما يعادو يكرر وان المشهود به فعلاً
كـ الغصب ونحوه أو قولاً لكن الفعل بشرط صحته كالنيكاح فانه قول وحضور الشاهدان
فعل وهو شرط فاختلفا في الزمان والمكان يمنع القبول لان الفعل في زمان أو مكان غير
الفعل في زمان أو مكان آخر فاختلف المشهود به اه وفي الاقضية واذا شهد الشاهدان
على اقرار رجل بدين أو ابرام من مال أو ما أشبه ذلك واختلفا في الزمان والمكان فاشهادة
مقبولة لان الاقرار مما يعادو يكرر فيكون عين الاول فلم يختلف المشهود به فتقبل شهادتهما
من المحيط البرهاني ف ٢١ في البرازية ولوسألهما القاضي عن الزمان أو المكان فقال لا نعلم
تقبل لانهم لم يكفاه اه وفي الفتح وغيره ولا يكلف الشاهد الى بيان الوقت والمكان
شرح الملتقى للعلاق وفي التفتيح اذا خالفت الشهادة الدعوى ثم أعيدت فتقبل مادام في المجلس
ولم يبرح عنه وهو ظاهر الرواية (قوله وهـ) هذا أحد الاصول المتقدمة (فيه عليه دون
ما قبله لدفع توهم عدم أصابته بسبب كونه مفرعاً على ما قبله فانه لا تنافي كما قدمناه والافاقيله
أصل أيضاً كما علمته فتنبه (قوله فلو ادعى ملكاً مطلقاً) كان الانسب ان يفرع بقوله فلو ادعى
ألقين وشهد بالانقباض اتفاقاً لوجود التطابق معنى وهـ هذا التفرع مشعر بما قاله في البحر
من ان اشتراط المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هو فيما كانت الدعوى شرطاً فيه كما قدمناه
قر يبا (قوله بسبب) حال من الضمير المحرور والعائد على الملك (قوله كشرأه وارث) تبع فيه
الكين والمشهور أنه كدعوى الملك المطلق كما في الجروسه يذكره الشارح بقوله قلت فلو اسقط
هذا المكان أولى حاجي (قوله قبلت الخ) توضيح المسئلة كما في القوائد الزينية ادعى ملكاً
مطابقاً فشهد بسبب وسأل القاضي المدعى هل هو لملك به هذا السبب الذي شهد به ادعاه أم بسبب
آخر فان قال بالسبب الذي شهد به ادعاه تقبل والا لا كما في الخلاصة وهو محمل قوله قال في البحر
وأشار المؤلف الى أنه لو ادعاه بسبب فشهد بسبب آخر كانت من غير مبيع فشهد بالان من
نعم مفسوب هالك لا تقبل كما في الخلاصة هذا اذا اختلفا فيما هو المقصود فاذا اتفقا فيه
كدعوى ألف كفالة عن فلان فشهد بالان كفالة عن آخر فانه تقبل كما في الخلاصة أيضاً ولو
شهد أنه أقر أنه كفالة بالان عن زيد وقال الطالب نعم انه أقر كذلك لكن كانت الكفالة عن
خالد به انه ان باخذ المال وتقبل الشهادة لا تفاهم على المقصود فلا يضره اختلاف السبب ولو
قال الطالب لم يقر كذلك بل أقر أنها كفالة خالد فانه لا تقبل لانه لا كذب شهوده كذا في
البرازية وكذا في أسباب ملك العين كما في البرازية أيضاً قال والمالك بسبب الهبة كالمالك بالشرأه
وكذا كل ما كان عقداً فوحد اه فعلى هذا لو ادعى عينا بسبب شرأه فشهد بانها ملكه
بالحبة تقبل اه مع زيادة وتغيير (قوله وعكسه لا) لكن في الخيانة ادعى ديناً بسبب
فشهد بدين مطلق قيل لا تقبل والصحيح أنها تقبل وفي البرازية ادعى ألفاً ديناً فشهد أنه دفع

وهذا أحد الاصول المتقدمة
(فـ) لو ادعى ملكاً مطلقاً
فشهد به بسبب (كشرأه
وارث) قبلت (كـ) كونها
بالاقل مما ادعى فتطابقاً
معنى كـ (عكسه)

الموافقة فلعلم ما به من الكذب وأما عدمها عند المخالفة فلوجود ذلك لان الشهادة
 لصديق الدعوى فاذا خالفتم اقدم كذبته افسار وجودها وعدمها سواء وفيه بحث من
 وجهين أحدهما انه قال تقدم الدعوى شرط قبول الشهادة وقد وجدت فيما توافقها وهو
 لم ولن وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط والثاني أنه عند المخالفة تعارض كلام
 المدعى والشاهد ففي المراجع لصديق الشاهد حتى اعتبر دون كلام المدعى والجواب عن الاول
 ان عمله قبول الشهادة التزام الحاكم بما عاها عند محنتها وتقدم الدعوى شرط ذلك فاذا وجد فقد
 اتفق المانع فوجب القبول بوجود العلة وانتفاء المانع لان وجود الشرط استلزم وجوده
 وعن الثاني بان الاصل في الشهود العمد لا سيما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله انه الى
 ولا يشترط عدالة المدعى المحنة دعواه فربما جانب الشهود عمدا بالاصل اه قال في الحواشي
 السعدية أما وجودها عند الموافقة فظاهر وأما عدمها عند المخالفة فكذلك اظهر ان ليس
 المراد من تقدم الدعوى تقدم أية دعوى كانت بل تقدم دعوى ما يشهد به الشهود وتعمامه فيها
 (قوله فاذا وافقتما قبلت) أي وافقتما معنى مصدر الباب به هذه المسئلة مع انه اليست من
 الاختلاف في الشهادة لكونها كالادلة لوجوب اتفاق الشاهدين الا ترى انهما لو اختلفا لزم
 اختلاف الدعوى والشهادة كما لا يخفى على من له أدنى بصيرة سعدية قال سيدي الوالدرجه
 الله تعالى وبه ظهور وجه جعل ذلك من الاصول ثم ان التفريق على ما قبله مشعر بما قاله في البحر
 من ان اشتراط المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هو فيما اذا كانت الدعوى شرطاً فيه
 وتبعه في تدوير البصائر وهو ظاهر لان تقدم الدعوى اذا لم يكن شرطاً كان وجودها كعدمها
 فلا يضر عدم التوافق ثم ان تفرقه على ما قبله لا ينافي كونه أصلاً في آخر وهو الاختلاف في
 الشهادة فافهم وبما تقرران دفع ما في الشربة لا يلية من أن قوله منها ان الشهادة على حقوق
 العباد الخ ليس من هذا الباب لانه في الاختلاف في الشهادة لا في قبولها وعدمه فتدبر اه
 (قوله قبلت) كما اذا ادعى ألفاً قرضاً فشهد به تقبل لا مكان القضاء (قوله والوافقها
 لا تقبل) بان ادعى قرضاً وشهدا بمن متاع لا تقبل لانها خالفت فلم يمكن القضاء بها وذلك ان
 الشهادة لاجل تصديق الدعوى فاذا خالفتم اقدم كذبته والدعوى الكاذبة لا تعتبر فانه عدم
 الشرط وهو تقدم الدعوى فلم يحكم بها عيني ولا تنس ما قدمناه قريباً عن العناية من معنى
 موافقتهم ايها قال في فصول الاستروشن من الفصل الخامس عشر لو ادعى الغصب وشهد
 أحدهما أنه آداء والاخر على الاقرار بالغصب لا تقبل واذا اشترى جارية ثم وجد بها عيباً
 وأراد ان يردّها على البائع فأنكر البائع ان يكون باعها بهذا العيب فشهد أحد الشاهدين انه
 اشترى هذه الجارية وهذا العيب بها وشهد الاخر على اقرار البائع لم تجز هذه الشهادة لانها
 شهدا على امرين مختلفين اه وفي الخلاصة من الفصل الرابع عن الفتاوى الصغرى اذا
 اختلف الشاهدان لا يتخلو عن ثلاثة أوجه اما في زمان أو مكان أو انشاء واقرار وكل منها لا يتخلو
 عن أربعة أوجه اما في الفعل أو في القول أو في فعل ملحق بالقول أو عكسه أما الفعل كغصب
 وثبوت نسب لانه يكون بالولادة وهي فعل فيمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة وأما القول
 المحض كبيع أو رهن فلا يمنع قبولها مطلقاً وأما الفعل الملحق بالقول وهو القرض فلا يمنع

(فاذا وافقتما) أي وافقت
 الشهادة الدعوى
 (قبلت والا) توافقها
 (لا) تقبل

المديون الابرار وشهدوا ان المدعى صالح المدعى عليه بما لم معلوم تقبل شهادتهم ان كان الصلح
 بجنس الحق لحصول الابرار عن البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاسقاط ادعت انها اشترت
 هذه الجارية بمن زوجها بهار وشهدوا ان زوجها اعطاها مهرها من غير ان يجري البيع
 بينهم اتقبل اه (قوله ومنها ان الملك المطلق الخ) هذا من فروع الذي قبله لا اصل مستقل
 ط قبل وكان الظاهر ارجاع هذا الاصل الى اصل قبله كما هو المتضح من تعديل قوله وبهكم لا
 اه وايضا الظاهر ان هذا وما قبله يرجعان الى موافقة الشهادة للدعوى وعدمها لما انهما
 متفرعان عليهما كافي البدائع بل التحقيق فيه ان كليهما نوعا عدم الموافقة بينهما ما فلا يناسب
 ارجاع احدهما الاخر كما يناسب ارجاعهما لذلك تدبر (قوله لثبوت) أي المطلق من الاصل
 أي غير مقيد بوقت بقرينة المقابلة في مكانه تاج (قوله لفظا ومعنى) واختلاف لفظهما الذي
 لا يوجب اختلاف المعنى لا يضر من كانه كساح والتزويج والهبة والعتبة (قوله معنى
 فقط) كما اذا ادعى غصبه فاشهد ابا قرار به قبل وكما لو ادعى دارا فشهد ابا الفظ البيت تكفي
 في عرف من يطلقه على الدار وهو الاشبه والظاهر هندية قال في الخاتمة ولو ادعى أنه انترى
 الامه منه بعد من شهر ثم جاء بشه ودفعه فدوا أنه اشترى امه منه من سنة أو قبل ذلك لا تقبل
 لمكان التناقض الا ان يوفق فيقول اشترى امه منه من سنة كما شهد به الشهود ثم يعمم انما اشترى بها
 منذ شهر فاذا وفق على هذا الوجه وشهد بالشهود بالبيع والشراء بعد ذلك يصح التوفيق
 ويتضى له اه وفي ذلك نظر لانه صار مدعى بالاخير وهو ما شهد بالاول الا اذا اعاد الشهادة
 بالاطلاق ورجعنا اشار لذلك بقوله بعد ذلك وفي الجزاية ادعى الشراء منذ شهرين فشهد بالثبوت
 منذ شهر قيات وبقيامه لا (قوله تقدم الدعوى في حقوق العباد بشرط قبولها) فيه اشارة
 الى ان ما لا يشترط فيه الدعوى لا يضر فيه مخالفتهم للشهادة اه أي لان الشهادة حيث
 قبلت بالدعوى فوجود المخالفة كالا وجود وفي جامع الفتاوى ادعت على زوجها أنه وكل
 وكذا على الطلاق فطابق فيشهد بالشهود أنه طلقها بنفسه يقع الطلاق قال في العناية الشهادة
 اذا وافقت الدعوى قيات وان خالفتم لم تقبل قد عرفت معنى الشهادة فاعلم ان الدعوى هي
 مطالبة حق في مجلس من له الخلاص عند ثبوت موافقتهم او ان يتخذ نوعا وكذا وكيفية ومكانا
 و زمانا وفعلا و واقعا لا وصف او ما كان ذنبه فانه اذا ادعى على آخر عشرة دنانير وشهد الشاهد
 بعشرة دراهم أو ادعى عشر دراهم وشهد بثلثين أو ادعى سبعة نوب آخر وشهد بياض
 أو ادعى أنه قتل وليه يوم الخمر بالكوفة وشهد بذلك يوم الفطر بالبصرة أو ادعى شق
 رقه واتلاف ما فيه به وشهد بان شفاقه عنده أو ادعى عتار بالجاب الشرفى من ملك فلان
 وشهد بالغيرى منه أو ادعى أنه ماله وشهد أنه ماله ولده أو ادعى أنه عيمه ولده الجارية
 القلانبة وشهد بولادة غيرهما لم تكن الشهادة موافقة للدعوى وأما الموافقة بين لفظهما
 فابست بشرط ألا ترى ان المدعى يقول ادعى على غريمي هذا والشاهد يقول أشهد بذلك
 واستدل المصنف رحمه الله تعالى على ذلك بقوله لان تقدم الدعوى في حقوق العباد بشرط قبول
 الشهادة وقد وجدت فيما توافقها وانعدمت فيما تخالفها أما تقدمها فيما بشرط لقبولها ان لان
 القاضي نصب افضل الخصومات فلا بد منها ولا يعنى بالخصومة الا الدعوى وأما ما يوجد عند

ومنها ان الملك المطلق ازيد
 من المقيد لثبوتها من الاصل
 والملك بالسبب مقصور
 على وقت السبب ومنها
 موافقة الشهادتين
 لفظا ومعنى وموافقة
 الشهادة للدعوى معنى
 فقط ويستفح (تقدم
 الدعوى في حق وق
 العباد بشرط قبولها)
 اتوقتها على مطالبتهم
 ولو بالتوكيد بخلاف
 حقوق الله تعالى لوجوب
 اقامتها على كل أحد
 فكل أحد منهم في مكان
 الدعوى موجودة

شهادتهم ما على البراءة قضيت عليه بالف اه ثم اعلم ان المدعى اذا تكلم بكلام يعقل ان يكون تكذيبا فان كان قبل القضاء لا يقضى له وان كان بعده لم يبطل الا ان يكون تكذيبا للشاهد قطعاً فلو قضى له بالدار بالبينة فاقراهم الرجل غير المقتضى عليه لاحق للمدعى فيها وصدقه فلان او كذبه لم يبطل القضاء لاحتمال النفي من الاصل واحتمال انه ماله الياء بعد القضاء وان كان في مجلس القضاء فلا يبطل بالشك فلو قال بعد القضاء هي افلان لم تكن لي قط فان بدأ بالاقرار وثني بالنفي او عكسه فان صدقه المقر له في الجميع بطل القضاء ويرد على المقتضى عليه ولا نفي للمقر له وان كذبه في النفي وصدقه في الاقرار كانت المقر له وضمن المقر في الدار للمقتضى عليه سواء بدأ بالاقرار او بالنفي كذا ذكر في الجامع قالوا هذا ان بدأ بالنفي وثني بالاقرار ووصولا اما ان كان مقصودا لم نصح ونعاه في الخاتمة بخلاف المقر له اذا قال هي افلان ما كان لي قط لان غنة لامنازع الثالث قد سلم وهما المقتضى عليه يتنازع كذا في التلخيص وفي المحيط البرهاني قضى له بالدار بينا ثم ابينة ثم قال ليس البناء وانهما للمدعى عليه بطل القضاء لانه كذاب للشاهد بخلاف ما اذا قال البناء فليس با كذاب هكذا في الاقضية وفرق بين ما اذا ذكروا البناء في شهادتهم فيكون ا كذابا ولا فلا في شهادات الاصل واذا ذكروه فلا فرق بين النفي والاثبات فقط في كونه تكذيبا ولو ادعى قد راو برهن عليه ثم أقر بقبض بعضه فان أقر بما يدل على قبضه قبل الدعوى والبينة فهو تكذيب لشهوده والا فلا ولو ادعى اربعمائة درهم وقضى له ببينة ثم أقر ان للمدعى عليه مائة سقط عنه مائة اتفاقا وهل تسقط التمامة قولان في المحيط وغيره والفتوى على عدمه كما في الملتقط وفي المحيط شهدا له على رجل بانف وعلى آخر بمائة فصدقه في الاول وكذبهم في الثاني بطلنا وكذا لو شهدا بغصب فوبين فصدقه ما في أحدهما وكذبهم في الآخر بطلت فيه ما ولو قضى لثلاثة بغيراث عن أيهم ثم قال أحدهم مالى فيه حق وانما هو لاخوى كان السكلى لهما فان قال لم يكن لي فيه حق وانما هو لهما بطلت حصته عن المقتضى عليه ولو ادعى أنه أوصى له بانف درهم وبرهن ثم ادعى أنه ابن الموصى ولم يبرهن فله الاقل من الميراث ومن الانف وقال محمد الوصية باطلة ولا نفي له اه وفي البرازية ادعى المدينون الابطاء فشهد ادعى ابراء الدائن او على أنه حله تقبل كالأودعي الغصب فشهدا بالاقرار به تقبل ادعى الكفيل بالامر الابطاء وشهدا على البراءة تقبل ووضع المسئلة على الابطاء يعلم ان الابطاء غير مقتصر عليه وهذا يرجع الكفيل على الاصيل ويرجع الطالب على الاصيل كانه ابراء الكفيل وبراء الكفيل لا يوجب ابراء الاصيل وانما ذكره ليؤذن ان المقتضى به براءة الكفيل لا الابطاء وهذا لان دعوى الكفيل تضمن البراءة مع تمكنه بالرجوع على الاصيل وشاهداه شهدا على القطع ببعض دعواه فقبل في ذلك لافي الزائد اه وفي السراجية ادعى عشرة آلاف درهم فشهد له بمبلغ عشرة آلاف درهم لم تقبل لان مبلغ هذا المال آخر شهدا على دعوى أرض انما خمسة مكاييل وأصاب في بيان حدودها وأخطأ في المقدار قيات اه وفي عرفنا المبلغ هو القدر فانهم يقولون قبض مبلغ كذا أي قدر كذا لاما آخر فينبغي ان تقبل الشهادة في عرفنا ادعت على زوجها انه وكل وكيفية فلقني وشهدا انه طاقها بنفسه يقع الطلاق ادعت الطلاق وشهدا بانطاع تسمع لان وجه التوفيق يمكن ولو ادعى

شرطا والا فلا ولذا لو ادعت الطلاق فشهد بالظلم تقبل كما سببنا في الحاصل انهم اذا
شهدوا باقل مما ادعى تقبل بالتوفيق اه وسند كرامة الكلام على ذلك في مثله دعوى
النجاح ان شاء الله تعالى وان كان باكثر لم تقبل الا اذا وفتي فلو ادعى ألفا فشهد بان
وخمسمائة فقال المدعى كان لي عليه ألف وخمسمائة الا اني أبرأته من خمسمائة أو قال
استوفيت منه خمسمائة ولم يعلم به الشهود تقبل وكذا في الآف والآفين ولا يحتاج الى اثبات
التوفيق بالمينة لان الشيء انما يحتاج الى اثباته بالمينة اذا كان سببها لا يتم بدونه ولا ينفرد
بإثباته كما اذا ادعى الملك بالشراف فشهد بالشهود وبالهيئة فان غش يحتاج الى اثباته بالمينة
أما الإبراء فيتم به وحده ولو أقر بالاستيفاء أصبح اقراره ولا يحتاج الى اثباته لكن لا بد من
دعوى التوفيق هنا استحسانا والقياس ان التوفيق اذا كان ممكنا يحل عليه وان لم يدع
التوفيق نصحه الشهادة وصيانة الكلام وجه الاستحسان ان المخالفة بين الدعوى والشهادة
ثابتة صورية فان كان التوفيق مراد انزل المخالفة وان لم يكن التوفيق مرادا لا تنزل بالشك
فاذا ادعى التوفيق ثبت التوفيق وزالت المخالفة وذكر الشيخ الامام المعروف بنحو اهر
زاده ان محمدا شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يثبت شرط في البعض وذلك محمول
على ما اذا ادعى التوفيق أو ذلك جواب القياس فلا بد من دعوى التوفيق فلو قال المدعى
ما كان لي عليه إلا ألف درهم فقط لا تقبل شهادتهم كذا في الخاتمة ولا فرق في كون المشهود
به أقل من أن يكون في الدين أو في العين فلو ادعى كل الدار فشهد ان نصفها قضى بالنصف
من غير توفيق كذا في الخاتمة وأشار المؤلف رحمه الله تعالى الى أن المدعى اذا أكل كذب
شهوده في جميع ما شهد وبالله أو بعضها بطلت شهادتهم اما لانه تضمن سبق للشاهد أولان
الشهادة لا تقبل بدون الدعوى فلو شهد الشهود بدار لرجل فقالوا هذا البيت من هذه الدار
لفلان رجل آخر غير المدعى فقال المدعى ليس هو لي فقد أكل كذب شهوده وان قال هذا قبل
القضاء لا يقضى له ولا فلان بشئ فان كان بعد القضاء فقال هذا البيت لم يكن لي اغما هو
لفلان قال أبو يوسف اجزت اقراره فلان وجعلت له البيت واردم ما بقي من الدار على المقضى
عليه ويضمن قيمة البيت للمشهود عليه ولا يبي يوسف قول آخر انه يضمن قيمة البيت
للمشهد عليه ويكون ما بقي من الدار للمشهود له كذا في الخاتمة ثم اعلم ان المدعى اذا
كذب شهوده اغما ترده شهادتهم اذا كذبهم فيما وقعت الدعوى به اما اذا صدقهم فيها وكذبهم
في شئ زادوه فانها تقبل له فيما ادعاه ان لم يدعه المدعى عليه يعني ان لم يدع الزائد اما ادعاه
المدعى وعلى هذا قال في الخاتمة شهد الرجل ان فلانا غصب عبده ولكن قدرده عليه به بعد
فما عند مولاه فقال الغصب منه لم يرد على وانما مات عند الغاصب وقال المشهود عليه
ما غصبته عبدا ولا رددته عليه وما كان من هذا من شئ قال اذا لم يدع شهادتهم ماضية القيمة
كذا لو شهد أنه غصبه عبدا لم يرد له فقام مولاه قتل عند الغاصب فقال الغصب منه ما قتلته ولكنه
قد غصبته ومات عبده وقال المشهود عليه ما غصبته عبدا ولا قتل هذا المدعى عبدا له في يدي
كان عليه قيمة وكذا لو شهد ان له ذاك على هذا ألف درهم ولكنه قد أبرأه منها وقال المدعى
ما أبرأته عن شئ وقال المشهود عليه ما كان له على نبي ولا أبرأني عن شئ قال اذا لم يدع

موجودة درر اسكن ما ذكره الشارح من هذا الاصل ليس من هذا الباب لانه في
الاختلاف في الشهادة لا في قبول الشهادة وعدمها كما افاده الشرح لا لي لكن بأني قريبا
ما يتا فيه عند قول المصنف فاذا وافقتما (قولها) اكثر من المدعى باطلة لان المدعى مكذب لهم
الا اذا وفق قال في البحر ومن المخالفة الممانعة ما اذا شهدوا بكثرة من فروعهما دار في يد رجلين
اقتسمواها وغاب أحدهما فادعى رجل على الحاضر ان له نصف هذه الدار مشاعا فشهدوا ان له
النصف الذي في يد الحاضر فهي باطلة لانها اكثر من المدعى به ولو ادعى دارا واستثنى طريق
الدخول وحقوقها وموافقة فشهدوا انها له ولم يستثنوا شيئا لا تقبل وكذا لو استثنى بيتا
ولم يستثنوه الا اذا وفق فقال كنت بعثت هذا البيت منها فاقبض بل كذا في فسخ القدير ومن
أمثله كون المشهود به أقل مما في الخلاصة ادعى النقرة الجيدة وبين الوزن فشهدوا على
النقرة والوزن ولم يذكروا جيدة أو رديئة أو وسطا تقبل ويقضى بالردى بخلاف ما اذا ادعى
تفريقين مع النخالة فشهدوا من غير نخالة أو منخولا فشهدوا على غير المنخول لا تقبل اه مع
انهم شهدوا باقل فيما اذا شهدوا به غير منخول والدعوى بالمنخول بدليل عكسه ادعى الاختلاف
وشهدوا بقبضه تقبل ولو ادعى انه قبضه في كذا درهما بغير حق وشهدوا انه قبضه بجهة
الربا تقبل ولو ادعى الغصب وشهدوا بقبضه بجهة الربا لا تقبل اذا الغصب قبض بلاذن
والقبض بجهة الربا قبض باذن ولو ادعى انه غصب منه وشهدا انه ملك للمدعى وفي يده أي
يد المدعى عليه بغير حق لا تقبل لاعلى المالك لانهم لم يقولوا غصبه منه ولا على الغصب لانهم
شهدا انه بيده بغير حق ويجوز ان يكون بيده بغير حق لامن جهة المدعى انه غصبه من غير
المدعى لانه اه (أقول) وهذا لا يمنع تنظير صاحب جامع الفصولين في تعليل المسئلة وقوله
ان هذا الاختلاف لا يمنع قبول الشهادة لانها شهدت باقل مما ادعى اذ في دعوى الغصب منه
دعوى انه بيده بغير حق مع زيادة دعوى الفعل فينبغي ان يقبل مع ان عدم القبول في أمثاله
يفضى الى التضيق وتضييع كثير من الحقوق والمخرج مدفوع شرعا اه قد بر ثم قال
في البحر ادعى انه قبض من مالي كذا قبضا موجباً للرد وشهدا انه قبضه ولم يشهدا انه قبض
قبضا موجباً للرد يقبل في أصل القبض فيجب رده ولو شهدا انه أقرب قبضه ينفى أن تقبل
قياسا على الغصب ادعى انه أهلك الماشي كذا وعليه قيمته او شهدا انه باع ولم يقلان يقبل لانه
هالك ولو ذكر اياه الاتساع لا يكون شهادة باهالك ثم قال ادعى شرا منه فشهدا بشرا من
وكيله تردو كذا لو شهدا ان فلانا باع وهذا المدعى عليه أجاز به ثم قال ادعى ان مولاي
أعتقني وشهدا انه حر ترد لا يمدعى حرية عارضة وشهدا بحرية مطابقة فيصرف الى حرية
الاصلي وهي زائدة على ما ادعاه وقبل تقبل لانهم الماشهدا انه حر شهدا بنفس الحرية قال
والامة لو ادعت ان فلانا أعتقني وشهدا انه حر تقبل اذ الدعوى ليست بشرط هنا فلي
هذا ينبغي أن يكون الخلاف المذكور في القن على قول أبي حنيفة أما على قولها ما ينبغي أن
يقبل في القن رواية واحدة كافي الامة اذ الدعوى ليست بشرط في القن عندهما كالامة
ولو ادعى حرية الاصل وشهدا ان فلانا حره قيل ترد وقيل تقبل لانهم شهدا باقل مما ادعاه
اتمى وبه علم ان المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هي بشرط فيما كانت الدعوى فيه

ومنها أن المدعى باطلة بخلاف الأقل
لا اتفاق فيه

الوارث فبرهن الموصى له فادعى الوارث الرجوع قبل لا يسمع وقبل يسمع وهو الاصح لانه مما
يحتج اهل الموصى اوصى ثم رجع ولم يعلم بهما الوارث فانكر فلما أخبر ادعى الرجوع والتناقض
في مثله لا يضر ولو برهن على رجوع الموصى الوصية يقبل على رواية كون الرجوع رجوعا على
رواية انه ليس برجوع (يقول الحقيق) الظاهر ان الرواية الاولى هي الاصح والاولى ان ذقت دم
ان رجوع ماء هذا النكاح فسخ له اه قال في البحر فان قضى باحدى البيتين أولا بطأت
الآخرى لان الاولى ترجحت باتصال القضاء به فلا تنتقض بالثانية ونظيره لو كان مع رجل ثوبان
أحدهما نجس فحرقى وصلى باحدهما ثم وقع تخريبه على طهارة الآخر لا تجوز له الصلاة فيه
لان الاول اتصل بحكم الشرع فلا ينتقض بوقوع التخريب في الآخر اه قال الرمي لي يدل
بظاهره على أنه في المسائل التي سردها وفيها ترجيح احدى البيتين لو قضى بالمرجوعة تقبل
المرجوعة ولو اتصل القضاء بالآخرى التي هي مرجوعة لانها كانت مرجوعة قبل القضاء بخلاف
المساوية فانها ما ترجحت الا باتصالها بالقضاء كما هو ظاهر والحاصل أنه يفرق بين ما اذا
تساوى ما ترجح الاولى باتصال القضاء به أو سبق القضاء بالمرجوعة اذ لا معارض لها وقتئذ وبين
ما اذا كانت أحدهما أولى بالقبول نقضى بغيرها ثم أقيمت عليها بعمل بها ولو اتصل القضاء
بغيرها لا ولو بينهما يؤيده ما ذكره الزيلعي في شرح ما يأتي من مسئلة ما لو برهننا على نكاح
امرأة من قوله في تعليل كون المنسبقة بينهما كونهما أقوى لاتصال القضاء به لانها لما
سبقت وحكم بهاتما كدت فلا تنتقض بغيرها كذا اه فان المرجوعة أقوى قبل اتصال
القضاء به انتهى من كذا كذا فينتقض القضاء بغيرها الاربعين مقابلة لكن حال الزيلعي مسئلة
القتل بأنه لما حكم بأنه قتل بمكة صار ذلك حكما بأنه لم يقتل في غيرها اذ قتل شخص واحد في مكانين
لا يتصور وهذا يقتضى انه في المسائل التي سردها لا ينتقض الحكم السابق مطلقا لانه حكم
بنقي مقابلة اذ لا يصور مثله في بيع واحدانه بغير فاحش وبمثل القيمة وكذا في نظائره كما هو
ظاهر ثم رأيت في فتاوى شيخ مشايخي الشهاب الحلي في كتاب الوقف اذ احكم الحاكم بالبيتة
الاولى لانسمع البيعة الثانية لان الاولى ترجحت باتصال القضاء بها قال قاضي خان لو أقامت
المرأة البيعة ان الميت تزوجها يوم النحر بمكة وحكم القاضي بشهادتهم ثم أقامت أخرى انه
تزوجها في ذلك اليوم بخبر اسان لم تقبل اه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الاختلاف في الشهادة)

قال في المصباح خالفه مخالفه وخلافا وتخالف القوم واختلفوا اذ اذهب كل واحد الى خلاف
ما ذهب اليه الآخر اه ثم الاختلاف من العوارض والاصل الاتفاق ولذلك أخر هذا الباب
وأطلق هذا الاختلاف فشمع مخالفته للدعوى كما نعلم اختلاف الشاهدين واختلاف
الطائفتين من المشهود نفسه يظهره هذا الشمول في المسائل الآتية كما لا يخفى (قوله مبني
الباب) أي بناء أحكام مسائله فهو مصدر مبني لانه ممكن لان المكان هو الباب (قوله منها
ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بالدعوى) من مدعى لان ثبوت حقوقهم يتوقف على
مطالبتهم ولو بالتوكيد دبر (قوله بخلاف حقوقه تعالى) حيث لا تشترط فيها الدعوى لان
أقامة حقوق الله تعالى واجبة على كل أحد وكل أحد مدعى في إثباتها فصار كأن الدعوى

(باب الاختلاف في الشهادة)
مبني هذا الباب على اصول
مقدرة منها ان الشهادة على
حقوق العباد لا تقبل بلا
دعوى بخلاف حقوقه تعالى

لى وبرهن آخر انها كانت لعمرو والميت منذ سنة ثم مات وتركها ميراثا لى بخلاف ما لو ارخا الموت
 فتتصف بينهما ما يلقى النار يخ * بينة الابن أن فلانا قتل أباه يوم السبت أولى من بينة المرأة
 أن أباه تزوجها يوم الاحد * بينة المرأة أولى لو برهن الابن على الموت لان وقت الموت لا يدخل
 فى القضا بخلاف القتل * بينة المدعى أنه ابن عم الميت لايه مع ذكر القرب أولى من بينة
 المدعى عليه أن الميت فلان آخر أو أن أباه أقربى حياته أنه أخو فلان لايه لايه * بينة
 المسلم أولى فيما لو أقام مسلم ولم نصره انى شهود انصارى على دين فى تركه نصره انى فيما لو أبى بن المسلم
 وقال الثانى فيما صار * وبينة المسلم أولى فيما لو أقام شهود انصارى على عبد فى يد نصره انى
 حى وعن الثانى أنه يتصف بينهما وبينة المسلم * بينة المسلم أولى أيضا فيما لو مات نصره انى له ابنان مسلم
 وكافر وأقام المسلم بينة مسلمة أو كافرة على موته * ما لو برهن الكافر على موته كافر اذ قضى
 بالارث للمسلم ويصل على الميت * بينة المقضى عليه بالارض أنه أحدث البناء فيها أولى الا اذا
 قضى عليه بالارض والبناء * بينة المدعى عليه أن أباه أقرب منه ملكى أولى من بينة مدعى الارث
 من أبيه الا اذا برهن المدعى أنك أقربت أنه ملك أبى فباعتراض الدفعان وتبقى بينة الارث بلا
 معارض * بينة الورثة ان من المدعى ثمان عشرة سنة أولى من بينة المدعى أنه ابن الميت وهو
 ابن عشرين سنة * بينة المرأة أنها كانت حلالا وقت الموت أولى من بينة الورثة أنها كانت حراما
 قبل موته بسنة * بينة من يدعى أن الكفيف فى طريق العامة محدث أولى من بينة صاحبه أنه
 قديم والصحيح أنه لا فرق بين الكفيف وغيره فتمتقديم بينة الحدوث على بينة القدم مطلقا اذا كان
 بدون ذكر تاريخ ما لو ارخا فالاسبق تاريخا راجح كالجزم به أصحاب المتون وغيرهم * بينة الامانة
 أولى من بينة الشراء * بينة البائع على المشتري بخرصة المشتري والمشتري منه أولى من بينة
 المستحق على المشتري * بينة ذى اليد أولى فيما لو ادعى أن أباه بنى الدار وتركها ميراثا لى وبرهن
 الخارج على مثل ذلك * بينة مدعى الارث من جدته أولى من بينة ذى اليد لانه كان للجدته ابن
 غائب لم يعلم موته الى الآن لانه أجنى فى اثبات ملك الغير * بينة من يدعى زيادة الارث أولى
 فيما لو اختلف الورثة فى تاريخ موت الاقارب وبرهنوا * بينة مدعى البنوة أولى فى حق الارث
 فيما لو برهن واحد أنه عم الميت وآخر أنه أخوه وآخر أنه ابنه وكل قال لا وارث له غيره فيقضى
 بنسب الكل والميراث للابن فقط (شهادات) * بينة أن فلانا قال أو فعل كذا أولى من بينة أنه
 لم يقل أو لم يفعل * بينة أن زوج فلانة قتل أو أنه مات أولى من بينة أنه حى الا اذا أخبر بجماعته
 بتاريخ لاحق * بينة الجرح أولى من بينة التعديل * بينة الطلاق أو العتق أولى من بينة النكاح
 أو الملك * بينة حرية الاصل أولى من بينة الرق (مأذون) * بينة العبد أو الصبي المأذون على
 ما أقربه من غصب أو ودعة أو عارية اسمها أو مضاربة قبل اذنه أولى من بينة المقر له أنه
 فى حال الاذن (عبر) * بينة المشتري أولى فيما لو قال اشترى منك حال ص لاحك وبرهن
 المحجور انه حال المحجور (مرفقة) * بينة ذى اليد ان المتاع ملك فلان ورثه من أبيه منذ سنة ثم
 اشترته منه أولى من بينة الخارج أنه سرق منه منذ شهر * بينة الخارج ان الحارم له سرق
 منه منذ شهر أولى من بينة ذى اليد انه ملكى وفى يدى منذ سنة (وصية) * بينة الرجوع عن
 الوصية أولى من كونه موصيا بمصر الى الوفاة قال فى نور العين ادعى الوصية وأنكرها

قوله بأنه أى الشئ المتنازع
 فيه ملكى

والبيذواني شرطت لك النصف وعشرين فقيزا أولى من بيعة الآخر على شرط النصف فقط
(مضاربة) * بيعة القابض ان المال قرض أولى من بيعة الدافع انه مضاربة أو بضاعة وبيعة
الدافع ان المال قرض أولى من بيعة القابض انه مضاربة * بيعة المضارب أولى فيما لو اختلصا
في قدر المشروط من الربح * بيعة رب المال أولى فيما لو اختلصا في الخصيص بتجارة أو بيع بقدر
وعدمه * بيعة المضارب أولى في المضاربة الخاصة اذا اختلصا في التجارة * بيعة المضارب أولى فيما
لو قال قسمنا الربح بعد قبضك رأس المال وأنكرنا الآخر قبضه * بيعة المضارب انك شرطت
لي الثلث أولى من بيعة الآخر على الثلث الا عشرة * بيعة المضارب انك شرطت لي مائة أو لم
تشرط لي شيئا فلي اعملك أجر المثل أولى من بيعة الآخر بشرط النصف (شركة) * بيعة الآخر
أولى فيما لو أمر أحد الشريكين رجل بالبشراع بعد وانه اشتراه قبل تفرقهما حتى يكون للشركة
وبرهن الآخر انه به - دمه ليكون للأمر وحده وبيعة غير الآخر أولى فيما لو برهن الآخر ان
الشراعه بعد التفرق ليكون العبد له خاصة * بيعة الخارج على شركة المفاوضة مع الميت أولى من
بيعة الورثة انه ترك المال ميراثا للشركة (قسمة) * بيعة من يدعي يتنازع آخر انه وقع في
قسمته أولى من بيعة الآخر (دعوى) * بيعة البراءة أولى من البيعة على المال ان لم يؤخر
أرخ أحدهما فقط أو أرخا سويا * بيعة المطلوب على انك أقررت بالبراءة أولى من بيعة الطالب
على انك أقررت بالمال بعد اقرارى بالبراءة وبيعة الطالب أولى ان قال انك أقررت بالمال بعد
دعواك اقرارى بالبراءة * بيعة الاسبق تاريخيا أولى فيما لو ادعاهما ملكه عين في يد ثالث
أو في أيديهم - ما وكذا الوأرخ أحدهما فقط والافيهنما * بيعة الخارج أولى اذا ادعى
ذو اليد النتائج ونحوه مما لا يتكرر كجزء الصوف وحلب اللبن أو أرخا وتاريخه أسبق فبيئته
أولى * بيعة الخارج أولى في دعوى النتائج ان أرخا ووافق سن الدابة تاريخه * بيعة الخارج أيضا
أولى فيما اذا برهننا على النتائج فبرهن على اقرار ذى اليد ببيعها وشراها من فلان لانه اذا باع
ثم اشترى كان ملكا حادنا في بطل دعوى النتائج ونحوه * بيعة من وافق سن الدابة تاريخه أولى
فما لو ادعيا النتائج على ثالث ذي يدوان لموافق أحدهما فبيئتهما * بيعة مدعى النتائج خارجا
أو صاحب يد أولى من بيعة المدعى المالك * بيعة ذى اليد أولى فيما لو ادعى ان هذا العبد ولد في
ملكه من أمته وعمده وبرهن الخارج على مثل ذلك * بيعة الخارج أولى فيما لو برهن على أن
هذه أمته ولدت هذا العبد في ملكه وبرهن ذوا اليد كذلك * بيعة مدعى كل الدار أولى من بيعة
مدعى نصفها لو كانت في أيديهم - ما ولو في يد ثالث فلدى الكل ثلاثة أرباعها وللاخر ربعها
عند الامام * بيعة رب الدين على اليسار أولى من بيعة المدين على الأيسار * بيعة الأقرب
تاريخيا أولى فيما لو برهن أحدهما ان العين في يده منذ شهر وبرهن الآخر ان في يده منذ
جمعة أو الساعة * بيعة ذى اليد أولى فيما لو برهن أن العبد عبده منذ عشرين سنة وبرهن
الخارج أنه كان في يده منذ سنة حتى اغتصبه ذوا اليد منه * بيعة الخارج أن قاضي كذا
قضى له بهذه الجارية أو الدابة أولى من بيعة ذى اليد على النتائج خلافا لحد * بيعة الشراة أولى
فما اذا برهن على ذى اليد شراها من زيد وبرهن آخر على الهبة منه أي من زيدو آخر على
الصدقة منه وآخر على الارث منه وان ادعى كل واحد ذلك من رجل فبيئهم ارباعا * بيعة
الاسبق تاريخيا أولى فيما لو برهن ان الدار كانت لزيد الميت منذ سنتين ثم مات وتركها ميراثا

قوله من الأصل أى من كتاب
تعارض البينات للشئخ عامر
اه منه

الامسة أولى من بينة مدعى الهبة أو الصدقة أو الرهن مالم يثبت تاريخه إلا آخر أو يمكن
أحدهما زائدا أو الاخر خارجا وفي المسئلة يبحث بطلب من الأصل * بينة الوارث ان المورث
وهبه كذا في الصحة أولى من بينة الاخرين على المرض (عارية ووديعة) * بينة المعير انما
هذه بكت بعد ما جاوز الموضع أولى من بينة المستعير انه ردها اليه * بينة المودع ان رب الوديعة
عزلت من الوكالة بقبضها أولى من بينة الوكيل بالقبض * بينة الخارج على المالك أولى من
بينة ذى اليد على الابداع بعد قوله هو في يدى مالم يقل أولا انه في يدى وديعة * بينة المودع
على الرد أو على ضبايعها عنده أولى من بينة المالك على الاتلاف وقيل بالعكس * بينة مدعى
الابداع عند ذى اليد أولى من بينة ثالث على ملك مطلق * بينة ذى اليد ان فلانا أو دعيها
أولى من بينة آخرانى اشترىته منك (غصب) * بينة المالك على الاتلاف أولى من بينة
الغاصب على الرد الى المالك * بينة الغاصب ان المغصوب مات عند المالك أولى من بينة الموت
عند الغاصب عند محمد وعنده الثاني بالعكس * بينة الغصب فيما في يد آخر أولى من بينة ثالث
المالك المطابق * بينة ان ذى اليد غصب الجارية منه اليوم أولى من بينة ثالث غصبها منه منذ
شهر ويضمن المدعى عليه قيمته الثلث في قياس قول الامام وفي قياس قول أبي يوسف هي للثالث
ولا ضمان خانية (جنبايات) * بينة الموت من الجرح أولى من بينة الموت بعد البرء كما في الدرر
والفتية وفي الخلاصة بالعكس وبه أفق المولى أبو السعد أوفى * بينة انه قتل أباه يوم كذا
أولى من بينة الخصم ان أباه كان ميتا ذلك اليوم * بينة انك أضربت صبيدا بضرب جارات أولى
من بينة الاخر ان الجارية لانه نفي مقصور (اقرار) * بينة انه أقر لوارثه في الصحة أولى من
بينة انه أقر له في المرض * بينة الاقرار مكرها أولى من بينة الاقرار طوعا * بينة المقضى عليه
بالدوان المدعى أقر قبل القضاء بان لا حق له فيها أولى ولو بانه أقر بعد القضاء لا يطل القضاء
* بينة ان الميت كان أقرانه لا حق له في الدار أولى من بينة الوارث الارث (صلح) * بينة مدعى
الصلح عن كره أولى من بينة مدعيه عن طوع (رهن) * بينة الراهن أولى فيما لو اختلفا في قيمة
الرهن بعدهم لا كـ * بينة الراهن على عدم الرد أولى من بينة المرتهن اني أخذت المسال ورددت
الرهن * بينة المرتهن في تعيين الرهن أولى من بينة الراهن * بينة الراهن أولى فيما لو ادعى كل
منهما هلاكا عند الاخر * بينة المرتهن انك رهنتمني الثوبين أولى من بينة الراهن انه رهنه
أحدهما * بينة الراهن ان العبد كانت قيمته قبل اعوراره مثل الدين أولى من بينة المرتهن
انه مثل نصفه * بينة الراهن انه رهنه سائما قيمته عشرة أولى من بينة المرتهن انه رهنه معسما
قيمه خمسة * بينة الشراء من زيد أولى من بينة الرهن منه الا اذا أرخ الاخر فقط أو كان
تاريخه أسبق * بينة ذى اليد لو كانت العين في يد أحدهما أولى في ذلك الا اذا سبق تاريخ
الخارج (مزادعة) * بينة المزارع أولى فيما لو اختلفا مع رب الارض والبذر في قدر المشروط
بعدم مايت ويينة الاخر أولى لو كان البذر من قبل المزارع بعد مايت أيضا * بينة رب
الارض أولى فيما لو قال بعد الدنات شرطت لي نصف الخارج وقال الاخر عشرين قفيزا
* بينة المزارع أولى لو عكست الدعوى ولم يخرج الارض شيئا أو لا نباتها عدم لزوم اجرة
الارض * بينة مدعى الصحة أولى من بينة مدعى الفساد باشتراط أقفره معينة * بينة رب الارض

المالك الرد لانهم ملزمة * بيعة الخارج انى اشتريتها من ابيك اولى من بيعة ذى اليد انه ملك ابيك
الى حين موته * بيعة الخارج انى اشتريتها من ابيك منذ عشر سنين اولى من بيعة ذى اليد ان
اباه مات منذ عشر سنين * بيعة مثبت الزيادة اولى فيما لو اختلفا فى قدر الثمن او قدر المبيع
* بيعة البائع فى الثمن وبيعة المشتري فى المبيع اولى لو اختلفا فى قدر الثمن والمبيع جميعا بان
قال البائع بعث العبد الواحد بالباقين وقال المشتري بلى بعث العبدين بالف فيحكم للبائع بالذين
وللمشتري بغيره * بيعة الصفة اولى فيما لو ادعى الشراء من ثالث احدهما شراء صحيحا
والآخر فاسدا * بيعة ذى اليد ان زيد اقال لاحد قلى فى الدار قبل شرائك منه اولى من
بيعة مدعى الشراء من زيد * بيعة لخارج على دعوى ملك مطلق اولى من بيعة ذى اليد انك
شريت منى ثم تقابلنا * بيعة البائع انى بعثك الجارية بغيره * بيعة المشتري ان
المبيع بالف * بيعة البائع اولى فيما لو اشترى زيد منه عبد من فلان احدهما اوردا لاخر بعيب ثم
اختلفا فى قيمة الهالك * بيعة البائع ان المبيع هلك فى يد المشتري اولى من بيعة المشتري انه هلك
فى يد البائع * بيعة من ليس له الخيار اولى فيما لو كان الخيار لاحدهما واختلفا فى الاجازة
والنقص فى المدة وبيعة مدعى النقص اولى لو اختلفا بعد المدة * بيعة رب لاسلم اولى فيما لو
اختلفا فى قدر الماسلم فيه او جنسه او صفته او زرعه * بيعة المسلم اليه اولى فيما لو اختلفا فى
رأس المال او فى مضى الاجل لا ثباتها الزيادة * بيعة المؤرخ او الاسبق تاريخا فى دعوى الشراء
من ثالث اولى من بيعة الاخر وفيها تفصيل طويل * بيعة ذى اليد انما انتجت فى ملك بائنه
اولى من بيعة الخارج النماذج فى ملك بائنه (شفعة) * بيعة الشفيع اولى من بيعة المشتري فيما
اذا اختلفا فى قدر الثمن وعند الثاني بالعكس * بيعة المشتري اولى فيما لو اهدم البناء واختلف
مع الشفيع فى قيمته عند الثاني وعند الثالث بالعكس * بيعة المشتري اولى فيما لو قال اشترى
البناء ثم العرصة فلا شفعة لك فى البناء وبرهن الشفيع على شرائه ما جبهه عند الثاني وقال
الثالث بالعكس * بيعة الشفيع اولى من بيعة المشتري على انه أحدث هذا البناء والنجر * بيعة
الشفيع انك اشترىتم من زيد اولى من بيعة المدعى عليه ان عمرا ودعنيها (اجارة) * بيعة
المستأجر انه استأجرها بعشرة ليركبها الى موضع كذا اولى من بيعة المؤجر انه بعشرة الى نصفه
* بيعة الراعى انك شرطت على الرعى فى هذا الموضع الذى هلكت فيه اولى من بيعة صاحبه على
موضع آخر * بيعة المؤجر انه استأجر منه الحانوت طائعا اولى من بيعة الاخر على الاكراه
(اقول) تقدم فى البيع ان بيعة مدعيه كرها اولى فى الصحيح فلعل هذا معنى على خلاف الصحيح
تامل * بيعة المستأجر اولى فيما لو سقط احد مصرعى باب الدار فادعاه كل منهما * بيعة المؤجر
انه سلمه الدار فى المدة اولى من بيعة المستأجر انهما كانت فى يد الايجرة المدة * بيعة المؤجر اولى
فى قدر الاجرة وبيعة المستأجر اولى فى قدر المدة * بيعة راكب السفينة اولى فيما لو قال لصاحبها
استأجرتنى لاحفظ لك السكان * بيعة رب الدابة اولى فيما لو قال له راكب استأجرتنى لابلغها
الى فلان (هبة) * بيعة مدعى الهبة المشروطة بعوض اولى من بيعة الرهن وغير المشروطة
بالعكس ودلت المسئلة على ان بيعة البيع اولى من بيعة الرهن * بيعة الشراء من ذى اليد اولى
من بيعة الهبة والقبض منه الا اذا رُخ الثانى فقط او كان تاريخه اسبق * بيعة مدعى نكاح

٢ قوله بيعة من ليس له الخيار
الخ صورته ادعى صاحب
الخيار اجازة البيع فى مده
الخيار وادعى الاخر نقضه
وادعى الاول النقص وادعى
الاخر الاجازة فالقول قول
الاول والبيعة بيعة الاخر
اعنى من ليس له الخيار انتهت
منه

٣ قوله اولى لان ذى اليد
اتصبت خصم لادم مدعى
بدعوى الفعل عليه
فلا تدفع الخصومة عنه
بحالة الفعل الى غيره تعارض
البيئات للشيخ غانم اه منه

انه تزوجها في رجب أولى من بيعة ورثته انه مات في صفر (طلاق) * بيعة المرأة انه كان عاقلا
 وقت الخلع أولى من بيعة الرجل انه كان مجنوناً والاصل في ذلك ان بيعة كونه المتصرف عاقلاً
 أولى من بيعة كونه مجنوناً * بيعة الابن ان أباه وأبائهم وانقضت عدتها أولى من بيعة المرأة انه
 مات وهي على نكاحه وهو الصحيح (نفقة) * بيعة المرأة انه موثر فعليه نفقة المورس من أولى
 من بيعة الزوج انه موثر * بيعة الزوج جنة أولى فيما لو اختلفا في مقدار المفروض أو زمانه
 لانها تثبت الزيادة * بيعة الزوجة ان الثوب المبعوث أو الدراهم هدية أولى من بيعة الزوج
 انه من الكسوة أو المهر خاتمة وفي الخلاصة بالعكس * بيعة الابن الغائب ان أباه حين
 أنفق مال الابن على نفسه كان موثراً أولى من بيعة الاب الاعسار * بيعة الابن الزمن ان
 زيدا أبوه فعليه نفقة أولى من بيعة زيدان رجباً آخر هو أبو الزمن * بيعة الظاهر المشرط
 عليه الارضاع بنفسها انها أرضعت الصبي بلبنها فلها الاجر أولى من بيعة أُمِّه انها أرضعته
 بلبن شاة (عتق) * بيعة لامة انه اعتقها قبل الولادة فولدها حر أولى من بيعة السيدانها
 ولدت قبل الاعناق * بيعة البنت ان أبي مات حر الاصل أولى من بيعة المدة على انه كان
 عمدى فاعتقه وولاه أولى * بيعة المولى في قدر بدل الكتابة أولى من بيعة العبد لاثباتها
 الزيادة * بيعة الامة انه دبرها في مرض موته وهو عاقل أولى من بيعة الورثة انه كان مختلط
 العقل * بيعة مدعى فساد الكتابة أولى من بيعة مدعى صحتها * بيعة الممكاتب أن الكتابة
 على نفسه وماله أولى من بيعة المولى انها على نفسه فقط (وقف) * بيعة الاسبق نار يخارلى فيما
 لو برهن ذواليد انها رقت عليه والقسم انها اوقفت على المسجد * بيعة مدعى الوقف بطنا بعد
 بطن أولى من بيعة مدعى الاطلاق * بيعة الخارج على الملك أولى من بيعة المتولى ذى اليد على
 انه وقف وبه يفتى * بيعة الخارج انها اوقفت على مطلق أولى من بيعة ذى اليد بانها اشترها
 من الواقف الا ان اثبت ذواليد تار يخاسا بقاء على الوقف * بيعة فساد الوقف أولى من بيعة
 الصحة ان كان الفساد بشرط فساد وبيعة الصحة أولى ان كان الفساد لمضى في المحل أو غيره
 (بيع) * بيعة مدعى فساد البيع أولى من بيعة الصحة اتفاقاً ان كان الفساد بشرط أو أجل فاسدين
 وبيعة مدعى الفساد أولى أيضاً ولو اعنى في صلب العقد كالشراى بالاف ورطل خمر في ظاهر
 الرواية * بيعة مدعى البيع كرها أولى من بيعة مدعى طوعاً في الصحيح * بيعة الغبن أولى من بيعة
 العكس * بيعة الدائن ان الورثة باعوا عبداً من التركة المدة معروفة أولى من بيعة ان البائع
 هو رثتهم * بيعة مدعى البيع وفاء أولى من بيعة مدعى بآثامه بيعة المشتري على الاقالة أولى من
 بيعة البائع على البيع بطلان الثانية باقرا مدعى الاقالة * بيعة ذى اليد انى بعنكاً هذا العبد
 بالافن أولى من بيعة احداهما انى اشترته، ذلك بالاف * بيعة انى بعنكاً كذا فى يوم كذا فى مكان
 كذا أولى من بيعة الاخر انى لم يكن ذلك اليوم في ذلك المكان * بيعة ذى اليد ان فلاناً وددنى
 الدار أولى من بيعة الخارج على الشر من ذى اليد * بيعة من بالغ فادعى ان الوصى باع كذا بغبن
 أولى من بيعة المشتري وقال كثير بالعكس * بيعة المشتري ان أبالك باعها منى في صفر كذا أولى
 من بيعة الابن انه كان بالغاً وقبل بالعكس * بيعة المشتري انك بعته منى بعد بلوغك أولى من بيعة
 البائع انه قبل له لاثباتها المعارض * بيعة المشتري اجازة المالك ببيع الفضولى أولى من بيعة

عنده اذا بطلت الشهادة في البعض بطلت في الكل أما عند أبي يوسف فلا لان عنده يجوز ان
تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض كما قدمناه آنفا ومثله في الجوى عن الظهيرية (قوله
قبلت في حق النهراني) ويكون العبد معتق البعض من أحد الشريكين فيجوز فيه الطهارات
المشهورة (قوله وزاد محشيها خمسة أخرى) الأولى قال العبد ان دخلت هذه الدار فانت
حر وقال نهراني ان دخل هو هذه الدار فامر أنه طالق فشهد نهرانيان على دخوله الدار
ان العبد مسلم لا تقبل وان كافرا تقبل في حق وقوع الطلاق لا العتق الثانية لو قال ان
استقرضت من فلان فعبد حر فشهد رجل وأبو العبد أنه استقرض من فلان والحالف ينكر
يقبل في حق المال لافي حق عتق العبد لان فيه شهادة الاب لابن الثالثة لو قال ان شربت
الخمر فعبد حر فشهد رجل وامرأتان على تحققة يقبل في حق العتق لافي حق لزوم الحد
الرابعة لو قال ان مرقف فعبد حر فشهد رجل وامرأتان عليه يقبل في حق العتق لافي حق
القطع الكل من البرازية وانما لا تقبل لان شهادة النساء في الحد ودغير مقبولة قلت وأبنت
مسئلة أخرى فزدمت اوهي الخامسة لو قال لها ان ذكرت طلاقك ان تعبت طلاقك ان تكلمت
به فعبد حر فشهد شاهدان طلقها اليوم والآخر على طلاقها أمس يقع الطلاق لا العتاق
وهي في البرازية أيضا كذا في حاشية تنوير البصائر (اقول) لعل ذلك موقت بان يكون اصل
الكلام ان ذكرته اليوم وحده فعدم عتق العبد من حيث انه لم يقم عليه نصاب الشهادة والافه
مشكل نامل وزاد البصري ما في خزانة الاكل من اللقطة وذلك لقطة في يده لم وكافر فقام صاحبها
شاهد دين كافر من علمها تسمع على ما في يد الكافر خاصة استحسانا وما لومات كافر فاقسم ابناه
تركته ثم أسلم أحدهما ثم شهد كافران على أبيه بدتين قبلت في حصة الكافر خاصة ١١ (أقول)
قد ذكر سيدي الوالد في تنقيح جله مسائل في ترجيح البيئات لخصها الخياص احسنه بابو عجارة
وقد ذكر أنه قصد ذلك خدمة اصحاب الشريعة صلى الله تعالى عليه وسلم فلم أجد
الاقتداء به كذلك خدمة لحجاب جدى سيدي الانبياء والمرسلين مستمدا بعبد ومدهم صلى
الله تعالى عليه وعليهم وسلم أجمعين وانما ذكرت ذلك هنا وان لم يكن محلها هذا الباب كانها
على ذلك فيما تقدم قريبا اتباعا للمصنف والشارح رحمهما الله تعالى ونفع فيهما والمسكين آمين
(نكاح) * بينة الاسبق تاريخا أولى في رجلين ادعيا نكاح امرأة * بينة رد البكر النكاح
عند تزويجها أولى من بينة سكوتها وبنية الزوج على رضاها واجازتها أولى من بينة ردها
* بينة زيد انها امرأة أولى من بينتها انها امرأة وعمر المنكر * بينة المسلم أولى من بينة النصراني
اذا قاما بينة نصرانية على نكاح نصرانية * بينة فساد النكاح أولى من بينة هخته
* بينة المرأة في قدر المهر أولى من بينة الزوج ان شهد به المثل للزوج * بينة المرأة
ان أباهاز وجهها وهي بالغة ولم ترض أولى من بينة الزوج انها كانت قاصرة * بينة المرأة
ان الدار التي يسكنها ملكها أولى من بينة الزوج انها ملكه * بينة الزوج في متاع النساء
انه ملكه أولى من بينة المرأة * بينة الحصة أولى فيما لو ادعى الزوج الابراء من المهر في الصحة
وورثه انه في المرض * بينة المرأة انها ابرأته من المهر بشرط أولى من بينة الزوج انه بلا شرط
* ٣ بينة الزوج انها ابرأته من المهر أولى من بينة المرأة انه كان مقرا به الى الآن * بينة المرأة

قبلت في حق النهراني فقط
اشبهاء قات وزاد محشيها
خمس أخرى معزبة
للبرازية

٣ (قوله بينة الزوج انها
أبرأته من المهر أولى لان بينة
المرأة على الاقرار قد بطلت
باقترار الزوج به لما ادعى
البراءة ولم تبطل بينة البراءة
وكذا في دعوى الدين وكذا
البيع والاتالة فان بينة
الاتالة أولى ابطلان بينة
البيع باقرار مدعى الاتالة
ويجب ان تحفظ هذا
الاصل فانه يخرج به كثير
من الوقائع كما في القنية
انتهى منه

ملخصه* (فائدتان)* اذا تم دابنا القاضي لرجل ان اباهما قضى لهذا على هذا لم تقبل عند
الامام وله قول آخر با قبول ربه فاخذ خاتمة قال رجل يا زاني فقال آخر صدقت هو كذات
صار فاذا واكثر المشايخ لا وعليه الفتوى (قوله وعليه الفتوى) صحيح في غير
هذا المحل القبول واقفي في الرحيمية (قوله شهادة النفي المتواتر) أي عند الناس مقبولة
بان علم الكل عدم كون المدعى عليه في ذلك المكان والزمان لانسع عليه أي بانه
أقرضه فيها كذا مثلا ويقضى بفراغ ذمته لئلا يلزم تكذيب الثابت للضرورة
والضرورة بات مما لا يدخلها الشك وأما إذا لم يتواتر فلا تقبل بينة الا في عشرة مسائل مذكورة
في الاشياء من القضاء وفي النواذر عن الثاني شهد عليه بقول أو فعل يلزم عليه بذلك اجارة أو كفاية
أو بيع أو مال أو طلاق أو عتاق أو قتل أو قصاص في موضع وصفاه أو في يوم مبيها فبرهن
المشهود عليه انه لم يكن غايومثلا لا تقبل الا اذا تواتر ووجه عدم قبولها ان الشهادة متضمنة
للمشاهدة وذلك بان لم ولم يحصل بالنفي وتسامه في حوائج الاشياء قال في الذخيرة الا ان تاتي
العمامة وتشهد بذلك فيؤخذ بشهادتهم اه وفي المحيط ان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم
كونه في ذلك المكان والزمان لانسع الدعوى عليه ويقضى بفراغ ذمته لانه يلزم تكذيب
الثابت بالضرورة والضرورة بات مما لا يدخلها الشك عندنا في كلام الثاني وكذا كل بينة قامت
على ان فلانا لم يقيم ولم يفعل ولم يقر كذا في البرازية قال سيدي الوالد في تنقيح البينة اذا قامت
على خلاف المشهور المتواتر لا تقبل وهو ان يشتهر ويسمع من قوم كثير لا يتصور اجتماعهم
على الكذب كذا في الفتاوى الصغرى للامام الخالص وكذلك الشهادة التي يكذبها الحس اه
وغمام فيها (أقول) واستترز بالتواتر عن غيره فلا يقبل سواء كان صورة أو معنى وسواء احاط به
علم الشاهد أولا كما يقع في هذه الأزمان من غير ان نادحس ويسمونه متواترا لانه
كثيرا ما ينظر كذبه وانظر الى ما عرفوا به المتواتر من أنه ما نقله جمع عن جمع فان قالوا سمعنا
الابد أن يكون عن مثلهم أو يقولون رأينا باعيننا أو نحوه وانظر لما تقدم في باب اليمين بالبيع
والشراء من قبول بينة في الشروط وراجع (قوله الشهادة اذا بطلت في البعض الخ) كما اذا
ادعى أخ وأخت أرضا فشهد له ازوجها ورجل آخر ترد في حقها وحق أخيها واذا شهد بشئ
ان لا تجوز شهادتهم اه واقهر لا تجوز ان لا تجوز له اتفاقا واختلاف في الآخر والمعتد عدم
الجواز كما يفيد اطلاقهم وهذا مذهب محمد وعند الثاني يجوز أن تبطل الشهادة في البعض
وتبقى في البعض كما في الظهيرة وكما لو شهد انه قذف امه او فلانة لا تقبل شهادتهما وكما لو
شهد له على رجل بانف وعلى آخر بمائة فصدقه في الاول وكذبهم في الثاني بطات
* (فروع)* في الخاتمة شهد الرجل أن فلانا غصب عبده لكنه رده عليه فمات عنده فقال
غمامات عند الغاصب وقال الغاصب ما غصبته ولا ردته ضمن القيمة كما لو قالوا غصبته فقتله
عندك مولاه فقال الغاصب ما قتله عندي ولا غصبته ضمن القيمة وكما لو شهد ان له الف الف لكنه
أبرأ فقال ما كان له نفي ولا أبرأني من شئ يقضى عليه بالنف ولو ادعى انه أوصى له بالنف
وبرهن ثم ادعى انه ابنه ولم يبرهن فله الأقل من الميراث ومن الاف وقال محمد الوصية باطله
(قوله الا في عبد بين مسلم ونصراني الخ)* أقول الاستثناء المذكور انما يصح على قول محمد لان

وعليه الفتوى * شهادة
النفي المتواترة مقبولة *
الشهادة اذا بطلت في
البعض بطات في الكل
الا في عبد بين مسلم ونصراني
فتشهد نصرانيان عليه ما
بالعق

شهدا تهم هنا في مجرد كونها في يد المدعى عليه ونحوه في أنها لا تروى لهم أياها في يده ولا يلزم من
 اشتراط الرؤية في الشهادة بالاشتراط في الشهادة بمجرد كونها في اليد ولذا لا يجوز كثير
 من الفتاها شهدا تهم بمجرد معاها من المدعى عليه بانها في يده ولكن مختار عما لدين عدم
 الجواز وتبعه في الدرر والغرر واختار محشي الملاعب بد الحليم الاطلاق هنا ما بينهم من
 الفرق فتدبر (قوله فشهد به آخران) لانه يحتاج الى هذا الاثبات يد المدعى عليه حتى يصير
 خصما (قوله أو شهدا بالمال بالحدود) وآخران بالحدود وفي البرازية لوعلم بالحدود من
 النقات وفسرا لقاضي تقبل وفيها أيضا شهدوا بالدار للمدعى بحدودها فشهد آخران ان
 لحدودها يقبل ويجعل كان الاولين شهدا بكل ذلك قال في الهندية من الباب الخامس
 من الشهادات ولو شهدا ان الدار التي في بلدة كذا في محلة فلان تلاصق دار فلان بن فلان
 الفلاني وهي في يد فلان المدعى عليه هذا هو هذا ولكن لا يعرف حدودها ولا تقف عليها
 فقال المدعى للقاضي أنا آتيت بشهود آخرين يعرفون حدود هذه الدار وأتت بشاهد دين
 شهدا ان حدودها كذا وكذا الختلاف جواب هذه المسئلة في النسخ ذكر في بعضها ان
 القاضي يقبل ذلك ويحكم به للمدعى وذكر في بعضها انه لا يقبل ولا يحكم به للمدعى وكذا
 الفري والضياعات والخوانيت جميع العنارات على هذا كذا في الظهيرية ذكر ظهير الدين
 المرغيناني هذه المسئلة في شروطه وقال اختلفت الروايات في هذه المسئلة والظاهر انه اتفق
 لان تحمل الشهادة غالبا يكون على هذا الوجه فانه اذا شهد البائع على البيع في البلدة
 والارض أو الكرم في السواد فاطاه ان الشهود لا يعرفون حدود المبيع لكن سمعوا
 ذكر الحدود فشهدوا على تلك الحدود والمذكورة في البيع وان كانوا لا يعلمون الحدود على
 الحقيقة كذا في الفصول العمادية وهو الاصح كذا في القبة وهو الصحيح كذا في الذخيرة
 وان لم يأت المدعى بشاهد دين يشهد على الدار المدعى بها على تلك الحدود فطلب من
 القاضي ان يبعث له أمينين من أمانته الى الدار حتى يعرفا عن حدود الدار واسما مجيرانها
 اجابه القاضي الى ذلك فاذا بعثهما وتعرفا ان كانت حدود الدار واسما مجيرانها توافق تلك
 الحدود التي ذكرها الشهود واخبر الامينان القاضي بذلك قضى القاضي بالدار للمدعى
 بشهادتهم كذا في الهيطة هذا كله ان لم تكن الدار مشهورة فان كانت مشهورة فحودا رعو
 ابن حريث بالكوفة وشهد بهما الشاهدان لانه لم يذكر الحدود ولا تقبل شهدا تهم في قول
 أي حنيفة رحمه الله تعالى وتقبل في قول صاحبيه والضبيعة اذا كانت مشهورة على هذا
 الخلاف أيضا كذا في فتاوى قاضيان اه (قوله فشهد آخران انه المسمى به) أي بذلك
 الاسم قال في الهندية في اواخر الباب الرابع رجل ادعى عبدا في يد رجل وقال بعثني هذا
 العبد بالف درهم وتقبلتك الثمن فذكر المدعى عليه المبيع وقبض الثمن فشهد للمدعى
 شاهدان على اقرار البائع بالمبيع وقال لا نعرف العبد ولكنه قال لناعبد ذي زيد وشهد
 شاهدان آخران ان هذا العبد اسمه زيد وأقر البائع ان اسمه زيد قال لا يتم البيع به هذه
 الشهادة وان شهد الشاهدان ان البائع أقر انه باعه عبدا زيدا المولود فذهب به الى شيء يعرف
 من عمل أو صناعة أو عيب أو حلية فوافق ذلك هذا العبد يقبل استحسانا وكذا الاثمة اه

فشهد به آخران أو شهدا بالمال
 بالحدود وآخران بالحدود
 أو شهدا على الاسم والذهب
 ولم يعرفا الرجل بعينه
 فشهد آخران انه المسمى به
 درهم دواحد فقال
 الباقون فثبتت تهمته
 كشهادة لم تقبل حتى يتكلم
 كل شاهد بنبهاته

الروايات ان كان يدعى فسادا بشرط فاسد أو أجل فاسد وان كان يدعى فسادا في صاحب العقد بان ادعى الشراء بائنا ورطل من خمر وانكره الآخر فيه روايتان وظاهر الرواية عنه كالأول (قوله الا في مسئلة الاقالة) كما تقدم في بابها وهي لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع باقل من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فسادا للعقد وهذا ليس مما نحن فيه لان كلامنا فيما اذا اتفق على عقد واحد ادعى أحدهما بفساده والآخر فسادا فالقول للمدعى الصحة لانه الاصل في العقود والابواب بحال المدعى وحقنا قد اتفقنا على صحة المبيع ثم ادعى البائع ففسده بالاقالة وأنكر ذلك المشتري والقول قول المنكر غير ان المشتري أقر بعقد فاسد يجب رفعه وباطاله لكن صاحب الاشياء بعد ذلك كرامته فلا يقال ولو كان على القلب مخالفا ظاهرا انه اذا ادعى البائع الشراء الفاسد والمشتري الاقالة فلا ينظر وجهه قال الجوى قبل في غنى أن لا يكون هذا الفرع داخل تحت الاصل المذكور لاحتياج الى استثنائه لانه لا يدعى صحة العقد وانما ادعى الاقالة والمشتري ينكرها فيكون القول قوله ١٥ (أقول) فيما قاله نظر فان ادعى الاقالة مستلزما لادعاء صحة المبيع اذا الاقالة لا تكون في غير الصحيح (وأقول) كان وجه التحالف على ما قاله الجوى ان المشتري يدعى ان الاقالة يدعى ان الثمن الذي يستحقه بالرد مائة مثلاً والبائع يدعى ان الشراء باقل مما باع يدعى ان الثمن الذي يجب تسليمه الى المشتري خمسون مثلاً فنزل اختلافهما فيما يجب تسليمه الى المشتري منزلة اختلافهما في قدر الثمن الموجب لتحالف بالنص والافالمائة التي هي الثمن الاول انما ترد الى المشتري بحكم الاقالة في المبيع الاول وهي غير المحسين التي هي الثمن في البيع الثاني كما ترى ١٥ (قوله وفي المنقط اختلاف في البيع ولرهن فالبيع أولى) يعني يفتنه إلى كباقي وقياس ما بعده معكسه لان الوقار من حقيقة على ما هو العقد فيه ولان اشتراط الوقار زائد والاصل عدمه والقول لمذكره الان يقال ان صورته صورة المبيع وفيه شرط زائد بخلاف الرهن البحت قال في التمار خاتمة القول المدعى الرهن لتسكه بالاصل وهو عدم البيع والبيعة المدعى البيع لانه خلاف الظاهر (قوله اختلاف في البتات والوفاء فالوفاء أولى استحضانا) وانما كان القول المدعى البتات لانه الاصل في العقود الابقرينة كنهان الثمن كثيرا كما تقدم وحاصل عبارة المنقط ان الاستحسان في الاختلاف في البيعة ترجح بيعة الوفاء وفي الاختلاف في القول ترجح بيعة مدعى البتات وهذا الذي حرره الرمي فيما مر فتدبر خلافا لما مشى عليه الشارح قبيل المكافاة فراجع وذكرة الكلام على بيع الوفاء مستوفى (قوله شهادة فاصرة بتمها غيرهم نقبل) قال في الدرر لان الحاجة الى الشهادة لاثبات يد المدعى عليه حتى يصير خصما في اثبات الملك للمدعى ولا فرق في ذلك بين أن يثبت كلاً الحصة كمين بشهادة فريق واحد أو فريقين ثم انما شهدا انها في يد المدعى عليه سألهم القاضي عن سماع تشهد دون انما في يده أو عن مائة لانهم رجا سماعه واثباته في يده وظنوا ان ذلك يطلق لهم الشهادة ١٥ أي ان سماعهم اقراره بانها في يده يجوز له سماع الشهادة وليس كذلك بل يجوز له سماعهم معا فيتم انما في يده هذا هو المراد وهو الموافق لما سبق تقريره على كلام الشارح من أنه ظاهر الرواية والختم في الشكافي والهـ داية في الشهادة بالملك الذي اليد نعم فرق بين هذه الشهادة وتلك اذا

الا في مسئلة الاقالة وفي
المنقط خلافا في البيع
والرهن فالبيع أولى
اختلاف في البتات والوفاء
فالوفاء أولى استحضانا
شهادة فاصرة بتمها غيرهم
نقبل كأن شهدا بالدار بلا
ذكر انما في يد الخصم

ادعى عليه الاقرار طعنا وبرهن على ذلك وبرهن المدعى عليه ان ذلك الاقرار كان بالكره
 فيبينة المدعى عليه اولى وان لم يؤرخا أو ارخا على التعاقب فيبينة المدعى اولى اه وفي
 التواريخ اربعة من الدعوى في الفصل الثالث والعشرين معزيا بالاصري ولو ادعى الاقرار طعنا
 فاعلم المدعى عليه بينة انه كان هذا الاقرار بذلك التاريخ عن اكره فالبينة ببينة المدعى عليه
 وان لم يؤرخا أو ارخا على التعاقب فالبينة للمدعى اه (قوله واتحدتاريخهما) اهل وجهه
 انهما اذا ارخا واتحد التاريخ كان الاقرار واحدا والظاهر الطوع فيعمل به عند عدم البينة
 لانها لا تثبت خلاف الظاهر تأمل (قوله فان اختلفنا أولم يؤرخا فيبينة الطوع اولى) اهل
 وجهه ما اذ اختلف التاريخ كانا اقرارين أحدهما بالطوع والآخر بالاكره وان لم يؤرخا
 أحق التمسك به فيبينة الطوع فيه ما والله تعالى اعلم والظاهر ان هذا توفيق بين القولين
 قال الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية تعارضت بينة الطوع والكره ببينة الطوع اولى
 ولو قضى القاضي ببينة الاكره نفذ قضاءه وان عرف الخلاف وقال أبو حامد ببينة الاكره اولى
 ونقل المصنف لاختلافنا في الصلح والقرار كان القول قول من يدعى الطوع وبينة بينة
 الآخر في الصحيح من الجواب وفي العمادية ببينة الاكره أحق بالقبول لانها تثبت خلاف
 الظاهر اه وفي فتاوى مؤيد زاده اجتمعت بينة الاكره على البيع وبينة الطوع اربعة روى عن
 أبي يوسف ان بينة الاكره اولى واليه ذهب بعض مشايخنا وقال بعض المتأخرين الطوعية
 اولى وعزاه للجوزي ثم قال لو ادعى أحدهما الاقرار بدين كذا طعنا والآخر مكرها فالقول لمن
 يدعى الطوعية وبينة لمن يدعى الاكره فاضحان قال المصنف في منعه أقول كلامه يقتضي
 ان بينة الاكره انما تقدم على بينة الطوع عند التعارض وما اذا لم يحصل التعارض فيبينة
 الطوع اولى فتسكون المسئلة الثلاثة وهي اما ان يؤرخا ولا فان كان الاول وهو ما اذا ارخا فاما
 ان يتحد التاريخ ويختلف فان كان الاول فيبينة الاكره اولى وان كان الثاني وهو
 ما اذا اختلف التاريخ أولم يؤرخا فيبينة الطوع اولى اه (تتمة) قال في العمادية لا حاجة
 في دعوى الاكره الى تعيين المذكره كالحاجة في دعوى السهابة الى تعيين العوان وقيل لا بد
 من تعيين العوان والاول أصح اه (فائدة) بينة الحرية مقدمة على غيرها لانها تثبت أمرا
 زائدا وهو ولاية التصرف وأهمية الشهادة وغير ذلك كافي جامع الفصولين (فائدة أخرى)
 ببينة الرجوع عن الوصية اولى من بينة كونه موصيا مصر الى الوفاة حامدة عن أبي السعود
 (أقول) وهذا اذا لم يقض بالبينة الاولى فان قضى بالوصية واقبت بينة أخرى على الرجوع
 لا تثبت الشهادة ولا الدعوى لانها تتضمن نقض القضاء والقضاء بمان عن الالف ما يمكن
 كما قدمناه عن شرح الزيادات في هذا الباب فراجع وانظر ما سنذكره آخر الباب (قوله واعقد
 المصنف) حيث أقره (قوله بينة الفساد) تذكر اربع مسئلة القين المقدمة (قوله فالقول
 لمدعى البطلان) لانه منكر له قد وناظر ان البينة ببينة الصحة لانها أكثر اثباتا فان بينة
 البطلان لم تنفذ أمر اجديدا جوى ومثله في شرح المجموع لابن ملان عن الفتاوى الصغرى
 (قوله لمدعى الصحة) مفاده ان البينة ببينة الفساد لان مدعى الفساد يدعى أمرا زائدا
 وهو الفساد كالشرط الفساد ومدعى الصحة ينكره والقول للمدعى أمرا زائدا فان

واتحدتاريخهما فان
 اختلفنا أولم يؤرخا فيبينة
 الطوع اولى مانقط وغيره
 واعلم انه المصنف وابنه
 وعزى زاده * (فروع) *
 ببينة الفساد اولى من بينة
 الصحة شرح وهبانية
 وفي الاشباه اختلاف
 المتباينان في الصحة
 والبطلان فالقول لمدعى
 البطلان وفي الصحة والفساد
 لمدعى الصحة

عائل وبرهنافية المعتوم أولى اه وهذا غير موافق لما مر آنفا فاعمل في المسئلة روايتين
 اه فظهر من هذا ان من قال بتقديم بيعة العتمة فقدم شي على ما في جامع الفتاوى غير ان أكثر
 الكتبة على خلافه كما ظهر مما ذكر من النقول والله تعالى أعلم (قوله أولى من بيعة كونه
 مخلوط العقل أو مجنوننا) لان الورثة يدعون أمر اعارضاهو غير العقل وهو ينكره فالقول
 للمنكر عند عدم البيعة (قوله ولو قال الشهود) أي بطلاق وعناق مخ أي والمدعى يدعى
 الصحة والمدعى عليه يدعى المرض (قوله لا تدرى كان في صحة أو مرض فهو على المرض) أي
 لان تصرفه أدنى من تصرف الصحة فيكون متيقنا ولان الحوادث يضاف الى أقرب أوقاته
 فلما تردد وحل على الأقرب أما لو اختلفوا فبيعة الصحة مقدمة كالوادعى الزوج بعد وقتها
 انها كانت أبرأته من الصحة اذ حال صحتها واقام الوارث بيعة انها أبرأته في مرض موتها
 فبيعة الصحة أولى وقيل لبيعة الورثة أولى كفي جامع الفتاوى ومثمل الاحكام
 وفي الجامع أيضا ولو أقر لوارث ثم مات فقال القهر له أقر في صحته وقال ببيعة الورثة في مرضه
 فالقول للورثة والبيعة للمهر له وان لم يقيم بيعة واراد استخلاصه لم له ذلك ادعت المرأة البراءة
 عن المهر بشرط وادعاه الزوج مطلقا واقام البيعة فبيعة المرأة أولى ان كان الشرط منه اوفا
 يصح الابراء معه ونيل البيعة من الزوج أولى ولو أقامت المرأة بيعة على المهر على ان زوجها
 كان مقربا به الى يومنا هذا واقام الزوج بيعة انها أبرأته من هذا المهر فبيعة البراءة أولى وكذا
 بيعة الدين لان بيعة مدعى الدين بطلت لاقرار المدعى عليه بالدين فمن دعوها البراءة كشهود
 يسع واقالة فان بينهم الميطاهاشي وتبطل بيعة البيع لان دعوى الاقالة اقرار به (قوله فهو
 على المرض) لم يذكر ما اذا اختلفا في الصحة والمرض وفي الانقروى اعى بعض الورثة ان
 المورث وهبه شيئا معينا وقبضه في صحته وقالت البقية كان في المرض فالقول لهم وان أقاموا
 البيعة فالبيعة المدعى الصحة ولو ادعت ان زوجها طلقها في مرض الموت ومات وهي في العدة
 وادعى الورثة انه في الصحة فالقول لها وان برهننا وقتنا واحدا فبيعة الورثة أولى (قوله ولو قال
 الوارث الخ) هذا مطلق شامل لكل دعوى الا انه لم يذكر فيه تعارض البيعة بين (قوله كان يهذى)
 الظاهر ان المراد انه كان مختلط العقل للمقابلة وذكر البيعة انهم اذا اختلفا في الحد والهزل
 فالقول المدعى الهزل الا ان يعطيه بعض الثمن فلا تسع دعوى الهزل اه (قوله وبيعة
 الاكراه) قال في الجهر تعارضت بيعة الاكراه والظوع في الاجارة فبيعة الطواعية أولى وان
 قضى ببيعة الاكراه في الاجارة فقد ان تعارضت بيعة البيع صحيحا او مكرها فقولان اه
 قال الجوى والذي يظهر ان الاصح العمل ببيعة المكره لانه يدعى خلاف الظاهر والبيعة لمن
 يدعيه وبؤيده ما بصرح به قريبا تأمل (قوله في اقاربه) وكذا في البيع والاجارة والصلح
 على ما في الاشباه قال الباقي تعارضت بيعة الاكراه والطوع في البيع والصلح والانقار
 فبيعة الاكراه أولى اه وعزاه الى الخاتمية وفيه اوهو الصحيح من الجواب وكذا في ترجيح
 البيئات قال سبدي الوالد في تفقيحه لو اثبت اقرار انسان بشيئا ما فاقام المدعى عليه بيعة
 اني كنت مكرها في ذلك الاقرار فبيعة الاكراه أولى لانها ثابت خلاف الظاهر وهو الاصح
 كافي الفصول العمادية وعليه المستوى كافي الخلاصة اه قال في البرازية عن الملقط

أولى من بيعة الورثة
 مثلا كونه مخلوط العقل
 أو مجنوننا ولو قال الشهود
 لا تدرى كان في صحة أو
 مرض فهو على المرض
 ولو قال الوارث كان يهذى
 يصح حتى يشهد انه
 كان صحيح العقل برأية
 (وبيعة الاكراه) في اقاربه
 (أولى من بيعة الطوع)
 ان ارنا

أجد المسئلة في المنية، ورايتهم في مؤيدرا معزولة لقبية (قول) وينية كون المتصرف في نحو
تدبير الخ) أي أو بيع كما في دعوى القنية ويخى أقامت الامة بينة أن. ولا هادبرها في مرض
موتة وهو عاقل وأقامت الورثة بينة أنه كان مخلوط العقل فبينت الامة أولى وكذا اذا خلع
امراته ثم أقام الزوج بينة أنه كان مجنوناً قبل الخلع وأقامت بينة على كونه عاقلاً بينة
أو كان مجنوناً وقت الخصومة فأقام وابنه بينة أنه كان مجنوناً والمرأة على أنه كان عاقلاً فبينت
المرأة أولى في الفصلين كذا في الدرر لكن قال الشيخ غانم البغدادى في ترجيح البيئات بينة
كون البائع معتوها أولى من بينة كونه عاقلاً وبينة العقل أولى من كونه مجنوناً وقت الخلع
وبينة كون المتصرف عاقلاً أولى من بينة كونه مجنوناً قال في الجبر برهنت الامة على أنه دبرها
في مرض موتة وهو عاقل وبرهنت الورثة على أنه كان مخلوط العقل فبينت الامة أولى وكذا
الخلع اه قال في مخزن النوادر ولوط ظهر جنونه وهو مقيم في بيجر الافاقه وقت بيعه قال قول
لهو بينة الافاقه أولى من بينة الجنون وعن أبي يوسف ادعى شراء الدار فشهد شاهدان أنه
كان مجنوناً عند ما باعه وآخران أنه كان عاقلاً فبينت العقل وصحة البيع أولى وفي الاشياء
اختلفا في كون الاقرار لاوارث في الصحة أو في المرض قال قول لمن ادعى أنه في المرض أو في كونه
في الصغير أو البلوغ قال قول بان ادعى الصغير وكذا الوطاق أو أعقق ثم قال كنت صغيراً قال قول
لهو أن أسند الى حال الجنون فان كان معه هودا قبل والافلا وفي جامع الفتاوى بينة العته أولى
ليكنها مخالفة لامة موافقة للشيخ غانم ولذا عزاها في هذا الجامع لبعض الفتاوى ولم يعين
وفي القنية بينة العقل أولى من بينة ائمة أو الجنون في البيع اه (أقول) ولعل في المسئلة
قولاً بناء على أن ظاهر الحال من الانسان هو المرض أو الصحة فن قال المرض رجع بينة الصحة
ومن قال الصحة رجع بينة المرض لان البيئات شرعت لاثبات خلاف الظاهر والذي ينبغي
التعويل عليه هو الاول حيث أطيقت النقول كما همت على ترجيح بينة العقل الاماندر
والفتوى على ما عليه الاكثر من أن في ذلك مطلقاً المرحوم على أفندي مفتي الديار الزومية
بنصر العته اول ترجيح البيئات من فتاويه وما وقع في ترجيح البيئات للشيخ غانم في البيوع فقد
ذكر خلافه هو اول كتاب الطلاق وقال الاصل في ذلك ان بينة كون المتصرف عاقلاً أولى من
بينة كونه مجنوناً أو مخلوط العقل اه وانعته نقص العقل كما في المصباح على أنه قد استدرك
الشيخ غانم نفسه على هذه الرواية كما في بعض النسخ فلان معارض ما في المعنبرات فاعتنم هذا
التحرير الذي لا يتجده الا بعد التفتيح ثم بعد كتابتي لهذا العمل رأيت في المحبية آخر الشهادات

بينة الغيبين بلا اشتباه * قدم كذا بينة الاكراه

قدم على الطوع وان شخصان * جالدى القاضى يشهدان

وآخران أنه قد كانا * مخلوط عقل ذلك الزمانا

أو كان مجنوناً لاوى الاولى * والحكم هكذا أتى منقولاً

وفي ترجيح البيئات من نور العين عند ذكره ان الاصل في ترجيح البيئات بين العقل وكونه
مجنوناً أو معتوها ان بينة العقل أولى وقال به كذلك مانصه بقول الحقير وفي جامع الفتاوى
باع أرضاً فادعى أخوه على المشتري ان البائع معتوه وأنا وصيه فيها وقال المشتري بل هو

(وبينة كون المتصرف في
نحو تدبير أو خلع أو خصومة
ذاعقل)

باب الاختلاف في الشهادة لكن في آخر كتاب الدعوى من الخلاصة أقاما البيعة هذا على
 الصحة وهذا على الموت بالضرر فبيعة الصحة أولى وكذا في الجزازية ومثله قتل الاحكام وبه
 أفق المولى أبو السعود كما في تعارض البيعتين للشيخ غانم وكان الاولى ذكره هذه ونحوها في باب
 ما يدعيه الزجلان وأخر باب الاختلاف في الشهادة تنزيلا كما لا يخفى ولكن ذكره هنا
 لادنى ملازمة (قوله لم يجر حتى ولم يقتل) لا يقال بيعة يزيد على النفي لانها أقيمت على القول
 (قوله وبينه الغبن) على مشتر من وصى يتيم (قوله من يقيم بلغ) متعلق ببيعة (قوله أولى
 من بيعة كون القيمة الخ) وهي بيعة المشتري هذا اذا اجتمعنا عند الحاكم وشهدنا على نحو ما ذكر
 اما لو قضى باحداهما أو لا بطلت الاخرى وقد أفق بذلك الشلبي وهي في فتاويه مسند لا بعلة
 ما لو شهد بقتل زيد يوم النصر بكذا وآخر ان يقتله بالكوفة فراجع ان شئت كذا في المطاوعة
 الطبرية (قوله ما اشتراه) أي المدعي عليه المعلوم من المقام وهو المشتري (قوله من وصيه)
 أي وصى اليتيم وكذا من أبيه كذا أفاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى ويظهر لحل العبادة وجه
 آخر وهو أن يقال ما اشتراه من وصيه من مال اليتيم على ما صور المسئلة مؤيد زاده عن
 المطاوعة بقوله وصى تباع كرم الصغير وادعى غبا أو أقام بيعة وأقام المشتري بيعة ان عن الكرم
 في ذلك لوقت مثل الثمن فبيعة الغبن أولى اه (أقول) لكنه يحتاج الى تقدير لفظ وصى عند
 قول الشارح السابق من يقيم أي من وصى يتيم لكن يعكز على هذا التقدير لفظ بلغ كما مثل
 به المصنف في محله فيكون على عبارة الشارح ان الدعوى حصلت من اليتيم عند بلوغه كما
 نسره المصنف عازيا لعمادية ويؤيده ما في جامع الفتاوى ولو ادعى الابن بعد بلوغه الغبن يحكمه
 الحال لو لم تكن المدقة وما يتغير السعر والايضا صدق المشتري وبيعة الزيادة أولى اه وحينئذ
 فلا غبار على عبارة الشارح فانهم (قوله في ذلك لوقت) أي وقت العقد وهو ظرف القيمة
 ح (قوله خلافا لما في الوهبانية) * أقول ليس في الوهبانية سوى مسئلة الكرم والطوع
 وقدم بيعة الطوع على الكرم وبيعة الطوع على بيعة الصحة وغ-ير يتم العلامة عبد البر
 دقال

وبيعة كره وطوع أفقنا • فتقدم ذات الكرم صحح الاكثر

قال الشرنبلالي ونقل الشارح اختلاف في الصحة والفساد فالبيعة بيعة من يدعي الفساد باتفاق
 لروايات فتأمل قال المصنف في محله وفي القنية ادعى عليه محدودا في يده ارثا من أبيه واقام
 ذوالبيد البيعة انه اشتراه من وصيه بمثل القيمة واقام المدعي البيعة ان القيمة زائدة على ما ثبت
 ذوالبيد فقبول البيعة المثبتة للزيادة أولى اه وقال كثير منهم المثبتة لقله الزيادة أولى اه
 وقد اعتمد في النظم الوهباني ما عليه الاكثر من تقديم البيعة المثبتة لقله الزيادة وحكي ما عن
 العمادية بصيغة قبيل وقال شيخ الاسلام في شرحه والظاهر عند رجحان قبول بيعة الزيادة
 الذي جزم به في العمادية ورشد اليه كلام القنية والنظم مشعر بخلافه اه وفي الجزازية ولو
 شهدوا أن الحاكم باع مال اليتيم وقيمه أكثر يفسخ (قوله اما بدون البيعة الخ) قال عبد البر اذا
 اختلف المتبايعان أحدهما يدعي الصحة والاخر يدعي الفساد فالقول قول مدعي الصحة
 والبيعة بيعة من يدعي الفساد باتفاق الروايات كما قدمنا فرياء (قوله منية) اعلمها فنية لا يلى لم

قال ان زيدا لم يجر حتى ولم
 يقتل في فبيعة زيد أولى
 من بيعة أولياء المقتول
 بجمع التناوى (وبيعة الغبن)
 من يقيم بلغ (أولى من بيعة
 كون القيمة) أي قيمة
 ما اشتراه من وصيه في ذلك
 الوقت (مثل الثمن) لانها
 تثبت أمرا زائدا ولا نبيعة
 الفساد أدرج من بيعة الصحة
 درر خلافا لما في الوهبانية
 اما بدون البيعة فالقول
 مدعي الصحة منية

والتعالي المتقدمة تظهر عليه (قولاً فتنه وتبصر) في كلام الشارح عنى عنه في هذا المقام
 نظرم من وجوه * الاول ان قوله ولو بعد القضاء ليس في محله لان الضمير في قول لمصنف قبلت
 واجع الى الشهادة كإفص عليه في المنع وهو مقتضى ضيقه هذا وحيد فلا معنى لقبوله ما بعد
 لقضاء بل الصواب ذكره بعد عبارة الملتقى * الثاني انه لا محمل للاستدراك هذا لان في المسئلة
 قولين ولا يقبل الاستدراك بقول على آخره الا ان يعتبر الاستدراك بالنظر الى ترجيح الثاني
 * الثالث ان قوله وكذا وقع الغلط في بعض الحدود أو النسب يقتضى انه مفرع على القول
 المذكور في المتن وليس كذلك * الرابع انه يقتضى انه لا يقبل قوله بذلك وليس كذلك وعبرة
 الزيادة تدل على ما قلنا من أوجه النظر المذكورة حيث قال ثم قيل يقتضى بجمع ما شئ به
 أولا حتى لو شهد بان ثم قال غلطت في خمسة مائة يقتضى بالالف لان المشهود به أولا صار مقصدا
 للمدعى وجب على القاضي القضاء به فلا يبطل رجوعه وقيل يقتضى بما في لان ما حدث بعد
 الشهادة قبل القضاء كحدوثه عند الشهادة ثم قال وذكر في النهاية ان الشاهد اذا قال أو حدث
 في الزيادة أو في النقصان يقبل قوله اذا كان عدلا ولا يتفاوت بين أن يكون قبل القضاء أو بعده
 رواء عن أبي حنيفة وعلى هذا أى على اعتبار المجلس في دعوى التوهم لو وقع الغلط في ذكر
 بعض حدود العقار كاللوح كراثة في مكان الغربي أو بالعكس أو في بعض النسب كاللوح كراثة
 ابن أحمد بن محمد بن علي بن عمر ثم ذكره قبل لانه قد يتبلى به في مجلس القضاء فذكر ذلك
 للقاضي دليل على صدقه واحتياطه في الامور أى ان تداركه قبل الجراح عن المجلس قبلت والا
 فلا كما في الغاية تأمل اه (قوله لا تقبل) يجوز ان يذره الخصم بالدينار وقيل في الهداية
 والزبيحى شرط عدم الجراح بما اذا كان موضع شبهة كالزيادة والنقصان في قدر المال والافلا
 بأس بإعادة الكلام وان برح عن المجلس مثل ان يقول انظر انهم مدادوا اسم المدعى أو المدعى
 عليه أو الإشارة الى أحد الخصمين وما يجرى مجراهما شرعا لا ية لان تعيين المحفل وتقييد المطلق
 يصح من الشاهد ولو بعد الاتفاق كما في البرازية والخانية وما غايته صور ذلك قبل القضاء لان
 لفظ الشهادة وبيان اسم المدعى والمدعى عليه والإشارة اليه ما شرط القضاء اه وعن أبي
 حنيفة وأبي يوسف انه يقبل في غير المجلس أيضا اذا كان عدلا ولا الظاهر ما ذكرناه اه (أقول)
 التقييد بالزيادة والنقصان في قدر المال يشترط فيه المجلس وعدم الجراح بخلاف ما ذكر بعده
 (قوله في بعض الحدود أو النسب) فان كان الشاهد عدلا ولم يبرح عن مجلس القاضي ولم يطل
 المجلس ولم يكذب المشهود له ولم تكن منافضة قبلت والا لا والمراد بالحدود حدود الدار مثلا
 كما قد صنف لانه قد يتبلى بالغلط في مجلس القاضي وفي البرازية ولو غلطوا في حد أو حدين ثم
 تداركوا في المجلس أو غيره يقبل عند امكن التوفيق بان يقولوا كان اسم فلان ثم صار اسمه
 فلانا أو باع فلان واشتراه المذكور ط (أقول) وكذا اذا وقع في بيان قال له اسمان كما في دعوى
 التمتع والماصل ان الظاهر الاول أى التقييد بالمجلس وعدم الجراح عنه هو ظاهر الرواية فعلم
 ان ما في البرازية ليس على إطلاقه ان لم يحمل على خلاف ظاهر الرواية كما أفاده سيدي الوالد
 وجه الله تعالى (قوله أولى من ينة الموت بعد البره) يعنى تقدم علمه او كانه لان فيها اسنادا
 الى السبب الظاهر وهذا موافق لما في الفينة من باب البيئتين المتضادتين وتبعه في البحر في

فتنبه وتبصر (وان) قاله
 الشاهد (بعد قيامه
 عن المجلس لا) يقبل على
 الظاهر احتياطاً وكذا لو
 وقع الغلط في بعض الحدود
 أو النسب مدابة (بينه
 انه) أى الجروح (مات
 من الجرح أولى من ينة
 الموت بعد البره) ولو (أقام
 أولاً مقتولاً ينة على ان
 زيدا جرحه وقتله وأقام
 زيدا ينة على أن المقتول

لأنه إذا كذب لا تقبل شهادته (قوله - حتى قال أو همت) أو شككت أو غاظت أو نسيت أي
 أخطأت نفسك - بيان هراني بزيادة باطله بان كان شهادته بالحق أو بالباطل أو بغيره
 شهد بغيره سمائة فقال أو همت أنما هي ألف جازت شهادته وإذا جازت فماذا يقضي قبل
 مجيء مع ما شهد به لأن ما شهد به صار حقا للمدعي على المدعي عليه فلا يسلط حقه بقوله أو همت
 ولا بد من دعوى المدعي الزائدة بان يدعي المدعي ألفا وخمسمائة فيشهد بالالف ثم يقول أو همت
 أنما هو ألف وخمسمائة لا ترد شهادته بالف وخمسمائة وعبارة الغناية تفيد أنه لا يقضي بالزيادة
 وقبل عما بقي فقط واليه مال شمس الأئمة السرخسي وروى الحسن عن أبي حنيفة إذا شهد
 شاهدان لرجل بشهادة ثم زاد فيها قبل القضاء أو بعده وقال أو همت - منا وهما غير متممين قبل
 منهما وظاهره هذا أنه يقضي بالكل كذا في الفتح وبه يعلم أنه لا فرق بين كونه قبل القضاء أو
 بعده وبه صرح قال وزكريا النهاية إن الشاهد إذا قال أو همت في الزيادة أو في النقصان
 يقبل قوله إذا كان عدلا ولا يفتاوت بين أن يكون قبل القضاء أو بعده روى الحسن عن أبي
 حنيفة وبشر عن أبي يوسف اه وظاهر الخاتمة أن عليه الفتوى (قوله أخطأت) قال في
 الجرمه في قوله أو همت أخطأت بنفسه ما كان يحق على ذكره أو بزيادة كانت باطلة ولو قال
 أو همت ولم أخطأ ثم يدلي بفرجة كان ذلك رجوعا عن شهادته قال الساجي في عاقله
 القاضي ولا يقبل منه الثاني ولا غيره حتى يحدث نوبة (قوله بعض) منصوب على نزع
 الخافض أي في بعض شهادتي يعقوبية وفي قوله بعض يفيد أنه لو قال أو همت الحق أنما هو
 اقلان آخر لا هذا لم يقبل بجر (قوله ولا مناقضة) كما إذا قال هو اقلان ثم قال اقلان آخر
 (قوله قيات شهادته) لأنه قد يتدلى بالغلط لما به مجلس القاضي فوضح العذر فيقبل إذا
 تدارك في أو أنه ط (قوله بجميع ما شهد به) لأنه صار حقا للمتهم وله فلا يسلط بقوله أو همت
 واختاره في الهداية وقبل يقضي عما بقي أن تدارك بنقصان وإن بزيادة يقضي بها إن ادعاهما
 المدعي لأن ما يحدث بعدها قبل القضاء يجعل كدونه عندها واليه مال السرخسي واقتصر
 عليه قاضيتان وعزاه إلى الجامع الصغير ومثله في البحر قال وعليه نفي القبول العمل بقوله
 الثاني ومشى على هذا في الملتقى ومن هنا يعلم أن الشارح كان الأولي له أن يحرره ~~ك~~ كذا لأن
 يستدرك بقول على قول وأيضاً الذي في الخاتمة والفتوى على ما في الجرد وهو بعينه ما في الملتقى
 بزيادة أو بعده ما قضى فقد أساء البحر بزيادة أو أيضاً في الخاتمة لم يقيد هذا بما إذا لم يبرح بل أطلقه
 ونقل قبل ما في الجرد عن الجامع الصغير وصدر به أنه إذا شهد ولم يبرح - حتى قال أو همت بعض
 شهادتي أن كان عدلا جازت شهادته فيما بقي وإن برح لا تقبل شهادته وكذا لو أنسى بعض الحدود
 أو بعض النسبة ثم تدارك في مجلسه جازت شهادته إذا كان عدلا (قوله لو عدلا) تكرار
 مع المتن (قوله ولو بعد القضاء) ولا يضمن إذا رجع بعده جزما معراج (قوله وعليه الفتوى)
 أي على القبول بعد القضاء (قوله لكن عبارة الملتقى) لا معنى للاستدراك بعبارة والخلاف
 صريح بين أهل المذهب بكلمات (قوله قبول قوله أو همت) لأن ما حدث بعدها قبل القضاء
 يجعل كدونه عندها كما قدمناه قريبا (قوله بما بقي) أي أو بما زاد كما صرح به غيره كما علمت
 مما سبق قريبا (قوله وظاهر كلام الأكل وسعدى ترجمه) واقتصر عليه قاضيتان

(حتى قال أو همت) أخطأت
 (بعض شهادتي ولا مناقضة
 قيات) شهادته بجميع ما
 شهد به لو عدلا ولو بعد القضاء
 وعليه الفتوى خاتمة وبجر
 قلت لكن عبارة الملتقى
 تقتضي قبول قوله أو همت
 وأنه يقضي بما بقي وهو مختار
 السرخسي وغيره وظاهر
 كلام الأكل وسعدى
 ترجمه

(قوله أو أنهم زنا أو وصفوه الخ) ذكر المصنف الزنا والشرب في كل من صور الجرح المجرى وغيره وحله ما قدمناه قريبا عند قوله أو زنا فلا تغفل قال ط وفيه ان هذه شهادة اثنين وهي توجب القذف عليهم ما لا توجب حقا لله تعالى ولا للعبد إلا أن يقرض ان الشهود أو أربعة (قوله ولم يتقدم العهد) بان لم يزل الرمي في الجرح ولم يعض شهر في الباقي قيد بعدم التقدم اذ لو كان متقدما لا تقبل لعدم اثبات الحق به لان الشهادة يحد متقدما مردودة مخ وما ذكره المصنف بقوله ولم يتقدم العهد وفق به الزبلي بين جعلهم زنا شرية المجرى من الجرح وجعلهم زنا أو شربوا من غيره أي المجرى ونقل عن المقدمة أن الاظهر ان قواهم زنا أو فسقة أو شرية خمر أو كفرة باسم فاعل الى آخر ما قدمناه عنه قريبا فلا تنسأه (قوله كما صرف بابيه) أي في باب حد الشرب (قوله أو قتلوا النفس عدا) فيه ان هذه شهادة لا توجب حقا لله تعالى ولا للعبد لعدم تعيين ولي الدم ولا احتمال انه قتل عدا بحق كان قتل المقتول ولي القاتل أما اذا تعين ولي الدم وكان القتل بغصب ربح والولي يدعيه فانهم لا تقبل أي شهادة الجرح (قوله أو شربا المدعى والمدعى مال) يشتركون فيه والمراد ان الشاهد ما قوض فهم ما حصل من هذا الباطل يكون له فيه منفعة لان يراد أنه شريك في المدعى به والا كان اقرارا بان المدعى به لهما فتح ومثله في القهستاني وما في الجرح من حله على الشر كة عقد يشمل به مومه العنان ولا يلزم منه نفع الشاهد في كانه سبق قلم وعلى ما قلنا فقول الشارح والمدعى مال أي مال نفع فيه الشر كة يخرج نحو العتار وطعام أهله وكسوتهم مما لا نفع فيه (قوله وأعطاهم ذلك مما كان لي عنده) أي ايصالح أن يكون مدعي المال والظاهر أن يقول وأنا أطالب منهم ذلك لتصح دعواه كما يأتى في المسئلة التي بعدها (قوله لدعواه الخ) عال الزبلي عدم القبول اذا ادعى انه أعطاهم من ماله بقوله لان دعواه صحيحة لمافية من وجوب رد المال على الشهود عليه وهو مما يدخل تحت الحكم ولو لم يقبله لاتقبل الشهادة لان الدعوى غير صحيحة فكان جرحا مجردا لانه لا يدع قب له حقا يمكن القضاء به ودعوى الاستتجار وان كانت صحيحة لا يمكن يدعيها غيره وليس له ولاية الزام غيره اه ط (قوله أو افي صالحتهم على كذا) أي شهدوا على قول المدعى افي صالحتهم الخ قال في الجرح وكذا اذا ادعى أجنبي انه دفع لهم كذا القلا يشهدوا على فلان به هذه الشهادة وطالب رد وثبت انما يمينه أو اقرارا أو نكول فانه يثبت به نسق الشاهد فلا تقبل شهادته وقد يدفع المال ومفهومة لو ادعى المدعى انه استأجرهم لئلا يشهدوا عليه ولم يدفع المال فاقروا ونسقط العدالة وبه صرح الشارحون (قوله ودفعته اليهم رشوة) أي لدفع ظاهم وأقام على ذلك يمينه فشهدت على مقالة (قوله والا فلا يصالح بالمدعى الشرعي) كافي الخواني السعدية ولو قال أو شهدوا بانه صالحهم على كذا الخ لا كان أولى (قوله شهد عدل) أي ثابت العدالة عند القاضي أو سال عنه فعدل وهو احترام عن المستتر ولا عن القاسق فانه لا شهادة بجر (قوله فلم يبرح) أي لم يمارق مكانه وليس المراد كونه على الفور بل ما لم يبرح عن مكانه أشار اليه بقوله يعني بعد ما شهد تذكرا لانه لو قام لم يقبل منه ذلك لجرأته غره الخصم بالدين (قوله ولم يطل المجلس) هكذا جعل في المحيط اطالة المجلس كالقيام عنه وهو رواية هشام عن محمد بجر (قوله ولم يكذب المشهود له) قيد به تبعه لا المحيط

(وانهم زنا أو وصفوه
أو شربوا من كذا) وبينه
(أو شربوا الخ ولم يتقدم
العهد) كما صرف بابيه أو
قتلوا النفس عدا عني
(أو شربا المدعى) أي
والمدعى مال (أو انه استأجرهم
بكذا لها) للشهادة
(وأعطاهم ذلك مما كان لي
عنده) من المال ولو لم يقبله لم
تقبل لدعواه الاستتجار لغيره
ولا ولاية عليه (أو افي
صالحتهم) على كذا
ودفعته اليهم) أي رشوة والا
فلا يصالح بالمدعى الشرعي ولو
قال ولم أدفعه لم تقبل (على
ان لا يشهدوا على زورا)
قد (شهدوا زورا) وأنا
اطالب ما أعطيتهم وما غنا
قبلت في هذه الصور ولا نها
حتى الله تعالى أو والعبد
فست الحاجة لأحيائهم ما
(شهد عدل فلم يبرح) عن
مجلس القاضي ولم يطل
المجلس ولم يكذب المشهود

تعالى أعلم اه قلت امكن صرح في تعزير الجرحان الحق لله تعالى لا يختص بالحد بل أعم منه
 ومن التعزير وصرح هنالك أيضا بان التعزير لا يسهط بالتوبة الآن يقال مراده به ما كان حقا
 للبعد لا يسهط بها تامل (قوله على الجرح المركب) انما كان مر كبا بالنظر لما يترتب عليه من رد
 شهادتهم فكان هو ما يترتب عليه شيئا (قوله) كآقرار المدعى بفسقهم) يعني اذا شهد شهود
 المدعى عليه على المدعى انه اقر ان شهودى فسقة تقبل لانهم ما شهدوا باظهار الفاحشة وانما
 حكموا اظهارها عن غيرهم فلا يصيرون فسقة بذلك لان المظهر والحاكمي ليسا سواء والاقرار بما
 يدخل تحت الحكم وبقدرا القاضي على الالتزام به لانه لا يرتفع بالتوبة قال في الجرح لا يدخل تحت
 الجرح ما اذا برهن على اقرار المدعى بفسقهم أو انهم أجروا أو لم يحضروا الواقعة أو على انهم
 محدودون في قذف أو على رق الشاهد أو على شركة الشاهد في العين ولذا قال في الخلاصة للخصم
 أن يطمئن بثلاثة أشياء - ما أن يقول - ما عديدان أو محدودان في قذف أو شريكان فاذا قال هما
 عديدان يقال للشاهدين أقيما البيعة على الحربة وفي الآخر ين قال للخصم أقم البيعة على
 انهم كذلك اه فعلى هذا الجرح في الشاهد اظهر ما يخل بالعدالة لا بالاثم اذ مع العدالة
 فادخل هذه المسائل في الجرح المقبول كما فعل ابن الهمام مردود بل من باب الطعن كافي
 الخلاصة وفي خزانة الاكل لو برهن على اقرار المدعى بفسقهم أو بما يبطل شهادتهم - لم يقبل
 وليس - هذا الجرح وانما هو من باب اقرار الانسان على نفسه اه - وهذا لا يرد على المصنف
 وكان على الشارح ان لا يذكر قوله الجرح المركب فانما ازباد ضرر سبدي والدرجة لله تعالى
 (أقول) فقوله كآقرار المدعى الخ تنظير لا تنميط اذ ليس فيه شهادة على جرح مركب بل انما تبطل
 شهادتهم بهذه الشهادة لان اقرار المدعى اعترافا بأنه مبطل في دعواه فتبطل دعواه فتبطل
 البيعة عليهم لانها انما تصح بعد دحض الدعوى قال في الهداية الا اذا شهدوا على اقرار المدعى
 بذلك لان الاقرار مما يدخل تحت الحكم اه وأما لو شهدوا على اقرار انهم وديانهم شهدوا
 زورا أو انهم أجروا أو ان المدعى مبطل فانه جرح مجرد لا يفتى عليه - حق لله تعالى - ولا حق عبد
 فلا تقبل وأما اذا شهدوا انهم قالوا الاشهادة انما فانهم لو صرحوا به ثم شهدوا تقبل شهادتهم
 كما سيذكره المصنف (قوله أو انهم عبيد) أى اذا أقام البيعة انهم عبيد لان الرق حق لله
 تعالى فهو تافى ولا يتوقف الطعن بالرق على دعوى سيدهما أو اثباته لا ينصرف في الشهادة بل
 اذا أخبر القاضي برقمهما سقط شهادتهما والا حسن أن يكون بالشهادة واذا سالهما القاضي
 فقالا أعتقنا - سيدنا وبرهنا ثبت عتق السيد في غيبته فاذا حضر لا يلتفت الى انكاره ط عن
 خزانة الاكل قال الرختي وأما كونهم عبيدا فلما انه يثبت الرق وهو ضعف حكمي أثره في
 سلب الولاية وهو حق لله تعالى فكان جرحا مركبا (قوله أو محدودون في قذف) لان من تمام
 حده رد شهادته وهو من حقوق الله تعالى كما تقدم وانما قبلت لانها ليس فيها اشاعة فاحشة
 لان الاظهار حصل بالقضاء وانما حكموا اظهار الفاحشة عن الغير كافي البصر عن المكافي
 (قوله أو انه ابن المدعى) أو مملوك أو أحد الزوجين لانه من قبيل الدفع بالثمة ليس فيه اظهار
 فاحشة (قوله أو قاذف الخ) انما قبلت لانها توجب حق الله تعالى وهو الحد ههنا (قوله
 والمقذوف يدعيه) أشار به أن ما كان فيه حق العبد لا تقبل فيه الا بعد دعوى صاحب الحق

على الجرح المركب (أقرار
 المدعى بفسقهم أو اقراره
 بشهادتهم - بزور أو بانه
 استأجرهم على هذه الشهادة)
 أو على اقوالهم - انهم لم
 يحضروا المجلس الذي كان
 فيه الحق عيني (أو انهم
 عبيد أو محدودون في قذف)
 أو انه ابن المدعى أو بوه عناية
 أو قاذف والمقذوف يدعيه

الشهادة على ما لمن الناس ويمكنه كفه عن الظلم باخبار القاضى بذلك سرا بصر وفي القضية
 من الحدود ولو قال له يا فاسق نعم اراد أن يثبت فسقه لا تقبل (قوله أو زناة) أى عادتهم الزنا أو كل
 الربا أو الشرب وفي هذا لا يثبت الحد بخلاف ما يأتى من أنهم زنوا أو سرقوا من الخ لان الشهادة
 على فعل خاص موجب للحد كذا ظهر من رأى الورد رحمه الله تعالى قال ط وهو فى الاول
 محمول على ما اذا كان السبب متقادما وفى الثانى على غير المتقادما والتقادما فى الشرب بزوال
 الریح وفى غيره بشهر قال المقدسى ويمكن أن يفرق بينهما وأظهر من ذلك بان قولهم شربة أو زناة
 أو كلة ربا سم فاعل وهو قد يكون بمعنى الاستقبال فلا يقطع بوصفهم بما ذكر بخلاف الماضى
 من قولهم شربوا أو زنوا أو سرقوا به صرف وهذا هو المتبادر من تخصيصهم فى التنبيل للقول
 باسم الفاعل ولان الثانى بالماضى فالظاهر انه هو المراد والله تعالى أعلم وفى الكلام الا فى ما يفيد
 أنهم قالوا زنوا أو سرقوا كذا ويؤيد أنه شربة خمر ولم يتقادما العهد اه فيحمل ما هنا
 على أنهم لم يقولوا ذلك اه قال الكمال قد وقع فى صور عدم القبول أن يشهدوا بانهم فسقة
 أو زناة أو شربة الخمر وفى صور القبول أن يشهدوا بانهم شربوا زنى لانه ليس بحر حرج من التضمنه
 دعوى حق الله تعالى وهو الحد ويحتاج الى جمع وتاويل اه قال فى الشربة لامية قلت وبالله
 التوفيق الجمع بينهم والتاويل بما ذكره الزبلى ان الشاهد اذا أطلق فى أنه زنى أو شرب الخمر
 أو سرق ولم يبين وقتسه لا تقبل للتقدم فيحمل ما فى صور الجرح على هذا وان يثبت ولم يكن
 متقادما يقبل وعليه يحتمل ما فى صور القبول وهذه عبارته وما ذكره الخصاص ان الشهادة على
 الجرح الجرح مقبولة تاويله اذا قام على اقرار المدعى بذلك أو على التقرية وعلى هذا ما ذكره
 فى الكافى وغيره من أن الشهود لو شهدوا أن الشهود زناة أو شربة خمر لم تقبل وان شهدوا أنهم
 زنوا أو شربوا الخمر أو سرقوا تقبل يحتمل الاول على انه اذا كان متقادما والافلا فرق بين قولهم
 زناة أو شربوا الخمر اه فالصنف تبع ما اول الزبلى به كلامهم فتنبه (قوله أو على اقرارهم
 أنهم شهدوا بزور) الاحسن افراد الضمير اعترض بانهم شهادة باقرارهم الدخلى تحت
 الحكم وأجيب بان فيه ذلك السند وبه ثبت الفساد والشهادة لا يثبت بشهادة الفاسق
 وفيه ان الشهادة على اقرار الشهود تكون حكاية للهلك عن قولهم فهو كاشهادة على اقرار
 المدعى فسقه اه فاده الوانى ومثله فى الحوائى العتبية (قوله أو أنهم اجراء فى هذه
 الشهادة) انما تقبل لانهم شهادة على جرح مجرد ولا استجدان كان أمرا اذا على الجرح
 ولكنه لا خصم فى اثباته اذ لا تعلق له بالاجرة بصر (قوله فلا تقبل الخ) هذا بعينه قد تقدم
 وزيادة عليه فهو تكرار محض وانما تقبل هذه الشهادة بعد التعديل لان العدالة بعد ما ثبتت
 لا ترفع الاثبات حتى الشريع والعبد كما عرفت وليس فى شئ مما ذكر اثبات واحد منهم بخلاف
 ما اذا وجدت قبل التعديل لانها كافية فى الدفع كما مر كذا قاله لا خسرو وغيره فان قلت
 لان لم انه ليس فيما ذكر اثبات واحد منهم ايعنى حق الله تعالى وحق العبد لان اقرارهم بشهادة
 الزنوا وشرب الخمر مع ذهاب الراتحة موجب للتعزير وهو هنا من حقوق الله تعالى قلت الظاهر
 ان مرادهم بما يوجب حقه الله تعالى الحد لا التعزير لقولهم ولما فى توسع القاضى الزامه
 لانه يدفعه بالتوبة لان التعزير حق الله تعالى بسقط باتوبة بخلاف الحد لا يسقط به اوانه

أو زناة أو كلة الربا أو شربة
 الخمر أو على اقرارهم أنهم
 شهدوا بزور أو أنهم اجراء فى
 هذه الشهادة أو ان المدعى
 مبطل فى هذه الدعوى
 أو انه لا شهادة لهم على
 المدعى عليه فى هذه الحادثة
 فلا تقبل بعد التعديل بل
 قبله در واعتمده المصنف
 (وتقبل لو شهدوا)

وفي وسع القاضي الزامه وهذا لا يختلف بكونه قبل اقامة البيعة على العدل او كونه بعدها
 (قوله وفيه) أي كلام النقاية حيث جعل عدم قبول التفسير الجرد في الشاهد العدل وهو
 يفيد أنه يقبل في غير العدل (قوله لم يلتفت لهذه الشهادة) الاولى لا يلتفت أي لا يعتبرها
 على أنها شهادة منقطعة الشهادة اليهود ولولا لوابل تمنعه عن الحكم إلى أن يعدلوا فإذا
 عدلوا قبل شهادتهم - م فآل إلى الكلام السابق (قوله وليكن يزكي الخ) ولو كانت شهادة
 مقبولة لما طلب التزكية بعدها (أقول) اعلم أن القهستاني نقل أولاً عن مصنف منتهى ان القضاء
 قبل التعديل لا يجوز فكيف اذا وجد الجرح فنظر في هذا بقوله وفيه ان القاضي الخ (وأقول)
 الذي يؤخذ من المذهب واليه ترجع هذه العبارات بالعناية أن مذهب الامام ان ظاهر العدالة
 يجوز الحكم قبل ثبوت حقيقة ان لم يطلب الخصم التعديل وقال لا بد من حقيقة ما طلقا
 ومن البين ان الجرح الجرد أقل ما هناك بقي عن طاب التعديل في غير ذلك لا بد من التعديل
 باتفاق فن قال قبلت شهادته مراده انه لا يكتفي حينئذ بظاهر العدالة ومن قال ردت مراده ان
 التعديل لو كان ثابتاً أو أثبت بعد ذلك لا يعارضه الجرح الجرد فلا يمال العدالة كالجرح
 الغير الجرد كما قدمناه قريبا (قوله وجهه البرجندی) أي جعل قبول الشهادة اذا عدلوا
 على قولهم الخ قدعات انه لا حاجة إلى ذلك وان الخلاف لفظي قال سيدي الوالد رحمه الله
 تعالى والمتبادر منه رجوعه إلى قوله وليكن يزكي اليهود سراً وعلمنا أماعلى قول الامام فيكتفي
 بالتزكية علمنا كما تقدم وهو - ذا محله ما اذا لم يطعن الخصم أما اذا طعن كما هنا فلا خلاف بل هو
 على قول السلك من انهم يزكون سراً وعلمنا فتأمل وراجع واعل هذا هو وجه أمر الشارح بقوله
 فتنبه وانظروا أن الضمير راجع إلى لاطلاق المفهوم من قوله وأطلق الكلام ١١ وهذا أولى
 مما ذكره بعض الافاضل بقوله وجهه البرجندی على قولهما يعني انما يحتاج إلى تزكية
 الشهود سراً وعلمنا الجرح واقبل التعديل انما هو قول الامامين المشرطين لذلك لجواز القضاء
 بشهادة اليهود لا على قول الامام القائل ان القاضي يكتفي بظاهر العدالة كما تقدم بيان
 الخلاف بينهم فجعل وجود هذا الجرح كعدمه فلا يصح قول صدر الشريعة قبلت الشهادة قبل
 الجرح لانه لا معنى لقبولها الا بالحكم بها ولو حكم بفسادهم بهذه الشهادة لم يصح تزكيتهم بعدها
 كما قاله ابن الكمال ولم يميز الحكم بشهادتهم على قول أحد من أئمتنا فيجانب ما قاله البرجندی
 فن قال ان الخلاف هنا لفظي فن عدم علمه بما يقول كما هو عادته ١١ لانا نقول لعمال الكلام
 أرلى من اهمالهم وثانيها ما علمت من ارجاع الاقوال لبعضهم وعدم مخالفة بين كلامهم جميعا
 فارجع إلى ما قدمناه وعرض عليه بالنواجد (قوله على الجرح الجرد) الاولى الايمان بالباء بدل
 على وفي نسخة المفرد ولا حاجة اليه بل زيادة محضة لان الكلام في التنبيل (قوله بانهم فسقة
 الخ) انما لم تقبل لان البيعة انما تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه
 والفسق مما لا يدخل تحت الحكم وليس في وسع القاضي الزامه لانه يدفعه بالتوبة ولان
 الشاهد عاصره - هذه الشهادة فاسقا لان فيها الشاعة الفاحشة بالضرورة وهي حرام بالنص
 والمث - يهوديه لا يثبت بشهادة الفاسق ولا يقال فيه ضرورة وهي كف الظالم عن الظلم باداء
 الشهادة المكاذبة وقد قال عليه السلام انصر أخاك ظالما أو مظلوما لانه لا ضرورة إلى هذه

وفيه ان القاضي لم يلتفت
 لهذه الشهادة ولكن يزكي
 اليهود سراً وعلمنا فان
 عدلوا قبلها وعزاه لاهل ضرر
 وجهه البرجندی على
 قولهما الا قوله فتنبه (مثل
 أن يشهدوا على شهود
 المدعى) على الجرح الجرد
 (بانهم فسقة)

(قوله ولو قبله قبلت) أى من حيث كونها طعنا فى العدالة متى منع القاضى عن قبول شهادتهم
والحكم بها حتى بعدلوا فإذا عدلوا بعد هذا الطعن تقبل شهادتهم وليس المراد أن هذا الطعن
أثبت أمر أنهم بسقطهم عن حيز القبول ولو عدلوا وهذا ما قاله ابن الكمال وهو لا ينافى ما ذكره
صاحب الدرر من قبولها قبل التعديل على الجرح المجرد فانه وإن قال بذلك يقول انه لم
عدلوا بعد تقبل شهادتهم فراجع الخلاف لفظيا والذي ذكره الوائى مجيبا به عن ابن الكمال
حاصله ان مراده ان الشهادة بالنسبة للمجرد ليست شهادة حقيقة سواء كانت قبل التعديل
أو بعده بل هو اخبار بمحض بدليل قبول خبر الواحد أى قبل التعديل فإذا لم تكن شهادة
لا يكون مما نحن فيه لان الباب معقود بان تقبل شهادته ومن لا تقبل لافى الاعم فقول ابن
الكمال لانه اعتبر أى لانه شهادة ولو قبل التعديل اه اذ لو عدلت شهادة لما قبلت شهادة
المطعون فيهم به اذا عدلوا وأنت ترى ان هذا راجع الى ما ذكرناه أولا اه ط (أقول) وأنت اذا
حقت النظر يظهر لك عدم المخالفة بين كلامهم جميعا كما تقدم فكلام السراج محقق لقبولها
على المجرد قبل التعديل نعم ظاهره عدم القبول والمراد به انه لا تثبت أمر بسقطهم عن حيز
القبول أما ثبوت الطعن بهم او عدم الحكم بشهادة المجرد وحيز ما لم يعدلوا فلا كلام فيه وهذا
ما قاله صدر الشريعة فى شرح الوقاية وهو ما حققه ملاخسر وأيضاً ان انما افادت الدفع أى
عدم العمل بتلك قبل التعديل ولذا استوضح عليه بقول خبر الواحد وحاصله تسامى افادتها
بمجرد الطعن لا اثبات فسق الشاهد من الرفع للقبول ما لم تنقض مدة يظهر فيها حسن حالهما
ويعدلوا بعدهما وهذا أيضاً معنى قول القهسبى لا يلتفت الى هذه الشهادة أى لا يثبت بها
فسقهم قد بره (قوله وذ كروجه) أى ملاخسر وفى الدرر حيث قاله جواباً عن سؤال حاصله
لماذا قبل خبر الواحد قبل التعديل وان كان مجرد ولم يقبل بعد التعديل لانصاب شهادة ولا
بدان يكون غير مجرد مانصه أقول بتحقيقه ان جرح الشاهد قبل التعديل دفع للشهادة قبل
ثبوتها وهى من باب الديانات ولذا قبل فيه خبر الواحد وبعد التعديل رفع الشهادة بعد ثبوتها
حتى وجب على القاضى العمل بها اذ لم يوجد الجرح المعتبر ومن القواعد المقررة ان الدفع
أسهل من الرفع وهو السرى كون الجرح المجرد مقبولا قبل التعديل ولو من واحد وغير
مقبول بعده بل يحتاج الى انصاب الشهادة واثبات حق الشرع أو العبد اه وهذا لا ينافى
قبول شهادة المطعون فيهم بالجرح المجرد اذا عدلوا لان هذا الطعن ليس شهادة عليهم أخرجتهم
عن حيز القبول وهو ما اراده ابن الكمال ط (قوله وأطابق ابن الكمال ردّها) أى ردّ شهادة
الطاعن بالنسبة للمجرد ولو قبل التعديل أى فلم يعتبرها أى على أنها شهادة مخروجة للمطعون
فيه بالمجرد عن حيز القبول ويدل على ان هذا أمراده ما ذكره من السؤال والجواب بقوله فان
قلت ليس الخبر عن فسق الشهود قبل إقامة البينة على عدالتهم منع القاضى عن قبول
شهادتهم والحكم بها قلت نعم لكن ذلك للطعن فى عدالتهم لم لا ثبوت أمر بسقطهم عن حيز
القبول ولذا لو عدلوا بعدهم هذا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم مقبولة لاسقطوا
عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل اه (قوله وذ كروجه) حيث قال انما لا تقبل
البينة على الجرح المجرد لانه لا يدخل تحت الحكم والبينة انما تقبل فيما يدخل تحت الحكم

و(لو) قبله قبلت) أى الشهادة
بل الاخبار ولو من واحد
على الجرح المجرد كذا اعقده
المصنف تهاماً لقرره صدر
الشريعة وأقروا من لا خسر
وادخله تحت قولهم الدفع
أسهل من الرفع وذ كروجه
وأطلق ابن الكمال ردّها تبعاً
لإمامة الكاتب وذ كروجه
وظاهر كلام الوائى وعزى
زاده الدليل اليه وكذا
القهسبى فى حيث قال

الحاجة اليه ان يكون صحيحا وفي مثل هذا لا يطلب منه البينة بل يسأل المقول له عن القرائن
التي يفترض عليه معرفتها فان لم يعرفها ثبت فسقه فلا شيء على القائل لها فاسق لما صرح به في
الجبتي من أن من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل شهادته اه (أقول) اما قوله فلا شك في قبولها
الخ فانه يأتي قرينان الجرح المجرد الذي لا يقبل لو شهدوا على شهود المدعى بانهم فسقة أو زناة
أو كالة الربا أو شريرة الخمر أو على اقرارهم انهم شهدوا بزور وانهم أجازوا في هذه الشهادة الى آخر
ما يأتي ولا يخفى ان اقرارهم بشهادة الزور موجب للتعزير كما نذكره في مقامه قريبا ان شاء الله تعالى
فتأمل (قوله فان تضمنته) أي ما ذكر من حق الله تعالى أو العبد كما يأتي في المركب (قوله
والا لا تقبل) لا حاجة اليه لانه نفس المتن فهو تكرار (قوله بعد التعديل) ذكر في الجرح ان
هذا التعديل فيما اذا ادعاه الخصم وبرهن عليه جهرا أما اذا أخبر القاضي به سرا وكان مجردا
طلب منه البرهان عليه جهرا فاذا برهن عليه سرا أبطل الشهادة لعدم جواز السر في الجرح
والتعديل فقدم الجرح فاذا قال الخصم للقاضي سرا ان الشاهد كل ربا وبرهن عليه
رد شهادته كما أفاده في الكافي اه ووجهه انه لو كان البرهان جهرا لا يقبل على الجرح المجرد لقس
الشهود به باظهار الفاحشة بخلاف ما اذا نشهدوا سرا كما بسطه في البحر وحاصله انه لا يقبل
على الجرح ولو مجردا أو بعد التعديل لو شهدوا به سرا وبه يظهر انه لا بد من التقييد
بقول المصنف لا تقبل بعد التعديل بما اذا كان جهرا وظاهر كلام السكاك ان الخصم
لا يضره الاعلان بالجرح المجرد كافي الجرح أي لانه اذا لم يشبهه بالشهود وسرا وفسق باظهار
الفاحشة لا يقطع حقه بخلاف الشهود فانما تسقط شهادتهم بقسقه بذلك وكذا يقبل
عند سؤال القاضي قال في البحر أول الباب الماروقد ظهر من إطلاق كلامهم هناك
الجرح بتقديم على التعديل سواء كان مجردا أو لا عند سؤال القاضي عن الشاهد
والتعديل الا في من أنه ان كان مجردا لا تسمع البينة به أولا فتسمع اعما هو عند
طعن الخصم في الشاهد علانية اه هذا وقد مر قبل هذا الباب انه لا يثبت عن الشاهد
بلا طعن من الخصم وعند هذا يسأل مطلقا والفتوى على قولهما من عدم الاكتفاء بظاهر
العدالة وحيد في ذلك كيف يصح القول برد الشهادة على الجرح المجرد قبل التعديل واجاب
المحققان بان من قال تقبل أراد أنه لا يكتفي حينئذ بظاهر العدالة ومن قال ترد أراد أن
التعديل لو كان ثابتا أو اثبت بعد ذلك لا يعارضه الجرح المجرد فلا تطل العدالة انما هي ويشير الى
هذا قول ابن السكال فان قلت أليس الخبر عن فسق الشهود قبل إقامة البينة على عدالتهم يمنع
القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها قلت نعم لكن ذلك للطعن في عدالتهم لا لثبوت أمر
يسقطهم عن حيز القبول ولذا لو عدلوا بعدهم لا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم
مقبولة لقطعوا عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل اه وهذا معنى كلام الفهستاني
وكذلك صدر الشريعة وملاخيم ويرجع الى ما ذكره ابن السكال كما يأتي توضيحه قريبا والحاصل
ان البينة القاضية على الجرح المجرد غير مقبولة الا أنهم أثروا شبهة فلذلك لا يكون للقاضي أن
يقضي ما لم ترك الشهود وان الذي ذكره في البحر عن السكاك لا ينافيه ما بعده فان الرد كان
لسؤال القاضي عن الشهود لا مجرد دعوى الخصم اذ هي غير مسموعة وبالله تعالى التوفيق

فان تضمنته قبلت والا
لا تقبل (بعد التعديل)

بينهم وهو حق شائع في جميع المال فكانت شهادة الشريك اشهر بكم وهو لا يصح بخلاف
 شهادة اثنين ان الميت اوصى بهذا المعين له - الذين الشخصين ثم شهد المتهود له - مما لا شاهدين
 به - من آخر فانه لا شركة في ذلك لان كلاً - ههنا بهين أخرى فلم يبق وانكر كما - فانهم (قوله على
 أجنبي) الظاهر انه غير قيد تامل ذكره - يمدى الوالد رحمه الله تعالى (قوله في ظاهر الرواية)
 اعدم التهمة (قوله بالغ) احتراز به عن الصبي فان شهادته لا تقبل للمهمة (قوله ولوشهدا
 في ماله) بان شهد الاكبر بشئ على الميت (قوله ولولا غير) أو لا غير وجميعا على
 أجنبي كما في الهندية (قوله وسيجي في الوصايا) حمله انه لو شهد الوصيان الاكبر بمال الميت
 لا تقبل شهادتهما لانهما يشبان ولاية الحفظ وولاية بيع الموقوف لا تقبل لانفسهما عند غيبة الوارث
 بخلاف شهادتهما الاكبر في غير التركة اعدم التهمة - ذاعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا
 اذا شهدا لواث كبير يجوز في الوجهين لان ولاية التصرف لا تثبت له - ما في مال الميت اذا
 كانت الورثة - بكرا أو فاده البني وهذا المصنف - يل لم يذكره فيما يأتي (قوله على جرح بالفخ)
 أي فسخ الجرح من جرحه بلسانه جرحا عليه ونقصه ومنه جرحت الشاهد اذا أظهرت فيه ما ترد
 به شهادته كذا في المصباح وفي الاصطلاح اظهار فسق الشاهد فان لم يتضمن ذلك اثبات - حق لله
 تعالى أو لا بعد فهو جرح مجرد وان تضمن اثبات حق لله تعالى أو لا بعد فهو غير مجرد والاول هو
 المراد من اطلاقه كما أفصح به في الكافي وهو غير مقبول مثل ان يشهدوا ان شهودا مدعى فسقة
 او زناة أو كاذبا إلى آخر ما يذكره المصنف ويأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى وأما الثاني اعني
 غير الجرح فهو كالأهم المدعى عليه البينة انهم زنا أو وصفوا الزنا أو شربوا الخمر أو سرقوا من
 كذا ولم يتقدم العهد إلى آخر ما يذكره المصنف أيضا (قوله أي فسق) هذا المعنى لا يوافق واحدا
 مما ذكرنا من تفسير الجرح الآن يكون بتقديم مضاد أي اظهار فسق (قوله مجرد عن اثبات
 حق لله تعالى الخ) في القهستاني الجرح مالم يقترب عليه ما يقترب على الجرح من دفع الخصومة
 عن المشهود عليه عن اثبات حق لله تعالى كالحذف فلا يدخل التعزير لانه يدفعه بالتوبة لان
 التعزير اذا كان حقا لله تعالى يسقط بالتوبة بخلاف الحد فانه لا يسقط به ما يدل عليه انهم
 مثلاً لا مجرد باكل الرباع انه يوجب التعزير بقرعة ارادة الحد وداه بحر وفيه من باب
 التعزير يقال له بافاسق ثم اراد ان يثبت بالبينة فسقه لا يدفع التعزير عن نفسه لانه مع بيئته لان
 الشهادة على مجرد الجرح والفسق لا تقبل بخلاف ما اذا قال يا زاني ثم أثبت زناه بالبينة تقبل
 لانه متعلق الحد ولو اراد اثبات فسقه ضمن الما نصحه فيه لخصومة كجرح الشهود اذا قال رشوته
 بكذا فعليه رد تقبل البينة كذا هذا - وهذا اذا شهدوا على فسقه ولم يبينوه وأما ما يبينونه بما
 يتضمن اثبات حق لله تعالى أو لا بعد فانه ما يقبل كذا اذا قال له يا فاسق فلما رفع إلى القاضي ادعى
 انه رآه قبل أجنبية أو عاتقها أو خلاها أو نحو ذلك ثم أقام رجلين شهدا انهم - ما رآه فعل ذلك فلا
 شك في قبولها وسقوط التعزير عن القائل لانها اتفقت اثبات حق لله تعالى وهو التعزير على
 القائل لان الحق لله تعالى لا يختص بالحد بل أعم منه ومن التعزير وكذلك يجري هذا في جرح
 الشاهد بئله واقامة البينة عليه وينبغي على هذا للقاضي ان يسأل الشاتم عن سبب فسقه فان
 بين سبب انكر عياطاب منه اقامة البينة عليه وينبغي ان بين ان سببه ترك الاشتغال بالعلم مع

على أجنبي (في غ - ير مال
 الميت) فانها متبولة في
 ظاهر الرواية كلو شهد
 الوصيان - على اقرار
 الميت بشئ معين لواث
 بالغ تقبل بزيادة (ولو)
 شهدا (في ماله) أي
 الميت (لا) خلا فلهما
 ولو اوصى - غير لم تجز اتفاقا
 وسيجي في الوصايا (ك) ما
 لا تقبل (الشهادة على -
 جرح) بالفخ أي فسق -
 مجرد) عن اثبات حق لله
 تعالى أو لا بعد

في غير ما وكل به وهو الدراهم فنجوز شهادته بعد العزل في حق آخر ١٥ بزيادة من الذي قدمناه
عن الجاسع وزاد في الذخيرة الأربعة عشر دينارا لحادث بعد تاريخ الوكالة فحينئذ تقبل شهادتهما
عنده ١٥ ولهذا قال في البزازية بعد ما مر وهذا غير مستقيم فيما يحدث لأن الرواية محفوظة
فيما اذا وكله بالخصوص في كل حق له وقبضه على رجل معين أنه لا يتناول الحادث أما اذا كان وكله
بما وكل كل حق له قبل الناس أجمعين فالخصوصية تنصرف الى الحادث أيضا استحسانا فاذا ثبت تحمل
المذكورة على الوكالة العامة ثم قال والحاصل أنه في الوكالة العامة بعد الخصوصية لا تقبل شهادته
لو وكله على المطلوب ولا على غيره في القائمة ولا في الحادثة الا في الواجب بعد العزل ١٥ يعني
وأما في الخاصة فلا تقبل فيما كان له على المطلوب قبل الوكالة وتقبل في الحادث بعدها أو بعد
العزل وانما جاء عدم الاستقامة من التقييد بقوله مما كان للموكل على المطلوب بعد القضاء
بالوكالة ولذا لم يقيد بذلك في الذخيرة بل صرح بعدم بيان الحادث تقبل فيه كما قدمناه فاعتنم هذا
التحرير القريب الذي حرره سيدى الوالد رحمه الله تعالى (أقول) والذي يظهر لي أن هذا كله
على قول أبي يوسف والناظر الكلام بعينه نامل (قوله) كقابات شهادة اثنين بدين على
الميت (رجلين الخ) قال عطاء الله أفندي في فتاويه شهد رجلان لرجلين على الميت بالف درهم
وشهد المشهود لهما للشاهدين على الميت بالف درهم فالشهادة باطلة وذكر في الجاسع الصغير
والجاسع الكبير ان الشهادة جائزة وروى صاحب الكتاب رواية ثالثة عن الحسن بن زياد عن
أبي حنيفة أنهم ان جاؤا جميعا وشهدوا فالشهادة باطلة وان شهدا اثنان لاثنين قبلت شهادتهما
ثم ادعى الشاهدان بعد ذلك على الميت بالف درهم فشهد لهما الغريمان الاولان فشهدا لهما
جائزة فصار في المسئلة ثلاث روايات وجه ما ذكره ههنا من الدين اذا ثبت على الميت حل في التركة
فتصير التركة مشتركة بين الغريمان فقبض أحد الشرى يكن حل للأخر مشاركتة فيه فصار
كل فريق شاهدا على شئ لهما فيه وجه رواية الجاسع ان الشهادة لهما انما كانت على الميت
بالدين والدين ثبت في ذمة الميت ثم يتحول الى التركة لا يتحول القرا فان الوارث لو اراد أن يقضى
الدين من ماله وتخلص التركة لنفسه له ذلك فيصير كأنهم شهدوا عليه في حياته وجه رواية
الحسن أنهم اذا جاؤا معا كان ذلك معنى المعاضة فتتفاضل التهمة ثم استدل في الكتاب
للا رواية الاولى بدلائل على كيفية الشر كذا فقال ألا ترى ان الميت لو لم يترك الا الف درهم فأنهم
يتخاصمون فيها فأنه يكون بينهم والأتري لو أن أحد الفريقين حضر وافاء عطاءهم القاضي نصف
الالف ثم ضاع النصف الاخر ثم جاء الغريم الاخر له أن يشاركهم فيما قبضوا فيبدل هذا على ان
التركة مشتركة بينهم كذا في أدب القاضي (أقول) وقيد بالدين لأنه لو كان المشهود به عينا
والمشهود عليه حيا تقبل انفا كما كان في الكافي وعام الكلام على ذلك موضح في التاتر خاتمة
فراجع (قوله وهي) أي الذمة (قوله له) أي للشاهد (قوله في ذلك) أي فيما في الذمة وانما
ثبتت الشركة في المقبوض بعد القبض ووجه قول أبي يوسف بعدم القبول ان أحد الفريقين
اذا قبض شيئا من التركة يدينه شاركة الفريق الاخر فصار لكل شاهد النصف كما ذكرناه آنفا
(قوله بخلاف الوصية بغير عين) كما لو شهد كل فريق للأخر بخربان الميت أو وصى له بالثلث فانها
لا تقبل انفا لان حقهم في التركة هو الثلث وهو موقوف ومن بينهم فهو شهادته في من ترك

(ك) ما قبلت عندهما
خلافًا لما في (شهادة اثنين
بدين على الميت لرجلين
ثم شهد المشهود لهما
للشاهدين بدين على الميت)
لان كل فريق يشهد بالدين
في الذمة وهي تقبل حقا
شئ فلم تقع الشركة في ذلك
بخلاف الوصية بغير عين
كافي وصايا الجمع وشرحه
وسيجي نعمة (و) (ك) شهادة
وصيين لو ارث كبير

بمعنى قبل الناس مطلقاً وفي معنى فقه دم رجلاً وأقام عليه البيعة وجعله القاضى خصماً ثم
أخرج الموكل من الوكالة لم تجز شهادته له على هذا الرجل ولا على غيره ممن كان له موكل عليه حتى
من يوم وكاه ولا ما حدث على الناس بعد ذلك يوم أخرجه من الوكالة اهـ مارأيت في النسخة
التي حملت في يدي وهي محرفة فإتراجع نسخة أخرى (قوله) وهذا ان الاصلان متفق عليهما
قد مرنا آنفاً ان أبي يوسف لم يجوز شهادته الوكيل خاصاً أولاً في هذا الاتفاق نظراً لان أبي يوسف
جعل الوكيل كالوصى وان لم يخصهم مع انه بعرضه أن يخصهم (قوله) وتعامه فيه) أى في
الزباني وعبارته بعد قوله متفق عليه ما غير انهم ما يجبه لان أهل المحلة عماله عرض به أن يصير
خصماً وهو يجعلهم من انتساب خصمنا وعلى هذا الذين الأصاين يخرج كثير من المسائل
فن جنس الاول الوكيل بالخصوصة اذا خصهم عند المحل كما هم ثم عزل لا تقبل شهادته والشفعيع
اذا طلب الشفعة ثم تركها لا تقبل شهادته بالبيع ومن جنس الثاني ان الوكيل اذا لم يخصهم
والشفيع اذا لم يطلب وشهدا تقبل شهادتهما ما ولو ادعى الولى على رجل بعينه من أهل المحلة
فشهد شاهدان من أهلها عليه لم تقبل شهادتهما عليه لان الخصوصية فائتة مع الكل والشاهد
يقطعهما عن نفسه فيكون منهما الا في رواية عن أبي يوسف ذكرناها من قبل اهـ (قوله) ثم عزله
أى الموكل قبل الخصوصية عند القاضى (قوله) عندهما) أى خلافاً للثاني فانه كالوصى عنده كما
قدمناه قريبا كالمشهد في غير ما وكل به أو عليه (قوله) أو عليه) عطف على في غير ما وكل به أى
لوشهد على موكله وفي شرح نسخة الاقران الوكيل بقبض الدين تجوز شهادته بالدين ثم قال
الكفيل بنفس المدعى عليه ان شهد أن المدعى عليه قضى المال الذي كانت الكفالة لاجله
هل تقبل شهادته باختلاف المشايخ سائحناي (قوله) وفي البرازية) بيان اقوله في غير ما وكل
فيه (قوله) عند القاضى متعلق بقوله وكاه بالخصوصة (قوله) بالف درهم) متعلق
بخاصم (قوله) مائة دينار) أى مال غير الموكل به بخلاف ما مر (قوله) تقبل) لانه مال آخر
لان المائة دينار مال آخر غير الذى خصم فيه أولاً (قوله) وخاصم) أى فانه لا تقبل مطلقاً
وذلك بان أنكر المدعى عليه وكاهه فثبتت بالبيعة ثم عزل وشهدت شهادته فاموكل في حق كل
قائم وقت التوكيل الا اذا شهد بحق حدث بعد تاريخ الوكالة فيمنه لا تقبل وقد قلنا من الكافي
وقد أوضح المقام في جامع الفتاوى فقال ولو وكل بغير محضر القاضى فخاصم المطلوب بالف درهم
وأقام البيعة على الوكالة ثم عزله الموكل فشهد له على المطلوب بعد الوكالة لم تجز شهادته لانه لما
انصل القضاء بالوكالة صار الوكيل خصماً في جميع حقوق الموكل فاذا شهد بالدين انما يقر قد شهد
بما هو خصم فيه أما اذا وكاهه عند القاضى فلا يحتاج لاتباع العلم ومع ذلك فله لم القاضى بها
ليس بقضاء فلم يصير خصماً في غير ما وكل به وهو الدراهم فيجوز شهادته بعد العزل في حق آخر
اهـ وسنوضحه في المقالة الآتية بوضع من هذا (قوله) وتعامه فيها) حيث قال بخلاف
ماله وكاه عند غير القاضى وخاصم المطلوب بالف وبرهن على الوكالة ثم عزله الموكل عنها فشهد
له على المطلوب بمائة دينار فما كان للموكل على المطلوب بعد القضاء بالوكالة لا يقبل لان الوكالة
لما انصل بها القضاء صار الوكيل خصماً في حقوق الموكل على غراماته فشهادته بعد العزل
بالدين انما يقر الخاصةم فلا تقبل بخلاف الاول لان علم القاضى بوكاهه ليس بقضاء فلم يصير خصماً

وهذا ان الاصلان متفق
عليهما وتعامه فيه قيدنا
بمجلس القاضى لانه لو خاصم
في غيره ثم عزله قبلت عندهما
كالمشهد في غير ما وكل فيه
أو عليه جامع الفتاوى وفي
البرازية وكاه بالخصوصة
عند القاضى فخاصم
المطلوب بالف درهم عند
القاضى ثم عزله فنهـ لد أن
لموكله على المطلوب مائة
دينار تقبل بخلاف
ماله وكاه عند غير القاضى
وخاصم وتعامه فيها

شهد الوصي بدين للميت والورثة صد غاراً وبه ضمهم لا تقبل ولو كانوا كباراً جازت ولو شهد على الميت بدين جازت على كل حال وفي المنع ولو شهد الكبير على أجنبي تقبل في ظاهر الرواية ولو شهد للوارث الكبير والصغير في غير ميراث لا تقبل اهـ ويمكن حمل أو غيره على هذا فيكون معطوفاً على الميت (قوله لحلول الوصي محل الميت) هذا لا يظهر الا اذا بقيت وصايته أما اذا عزل عنها فلا يظهر الا بعبارة ما كان ط (قوله فكان كالميت نفسه) أي فكأنه شهد لنفسه (قوله ولو شهد الوكيل الخ) أصل المسئلة في البرازية حيث قال وكاه بطالب أف قبل فلان والخصومة فخاصم عنه مدعي القاضى ثم عزل الوكيل قبل الخصومة في مجلس القضاء ثم شهد الوكيل بهذا المال او كاه يجوز وقال الثاني لا يجوز بناء على ان نفس الوكيل قام مقام الموكل اهـ فالمراد هنا انه خاصم فيما وكل به فان خاصم في غير نفسه فقصه بل أشار إليه الشارح فيما يأتي وكان العبارة بمجمله ونفسه لهما في الهندية فانه قال فيها وشهادة الوكيل للموكل بعد العزل ان خاصم لا تقبل وان لم يخاصم تقبل وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الأخيرة ولو لو كاه بكل حق قبل فلان بحضور القاضي فخاصمه في ألف فعزل فان شهد بذلك الاثبات ردت وان شهد بمال آخر لم ترد وان لم يعلم القاضي بوكالته وأنكر فلان وكالته وأثبتت باليمين ثم عزله وشهد ردت شهادته للموكل في كل حق قائم وقت النوكيل الا اذا شهد بحق حادث بعده نادى بالخوالة فحينئذ تقبل كافي الكافي (قوله انفساً فالتممة) أي تهمته تصديق نفسه فيما خاصم فيه (قوله والاقبلت لعدمها) لان الموكل حي وهو قائم في حق نفسه دون الوكيل ولو كاه ان يخرج نفسه متى شاء من الوكالة وهو يفعل من ذلك ما أمر به الموكل فاذا عزل قبل الخصومة لم يلحقه تهمته فيما شهد به فتثبت شهادته اهـ منج (قوله فجعله كالوصي) فلا تقبل شهادته مطلقاً بناء على ان عنده بمجرد قبول الوكالة يصير خصماً وان لم يخاصم واهـ والو أقر على موكله في غير مجلس القضاء فذا قرأه عليه وعندهما لا يصير خصماً بمجرد القبول ولهذا لا ينفذ اقراره بخبره لمخصاً (أقول) وقد بسط المسئلة في التاترخانية في الفصل السابع فقال اما شهادة الوكيل فنقول الوكيل خاص وعام اما الخاص وهو اذا وكاه بطالب ألف درهم قبل رجل معين والخصومة فيها اذا خاصمه عند غير القاضي ثم عزله الموكل قبل الخصومة عند القاضي ثم شهد به هذا الا ان وكاه جازت شهادته وعند أبي يوسف لا يجوز بناء على ان عنه مدعيه بنفس الوكالة فقام مقام الموكل فلان القاضي جعله خصماً ثم أخرجه الموكل من الوكالة فشهد بعد ذلك بحق قد كان له يوم وكاه أو حدث له بعد ذلك قبل أن يخرج من الوكالة لم تجز شهادته جعله وكيلاً فيما يحدث والمسئلة بمنحوظة انه لو وكاه بالخصومة في كل حق له وقبضه على رجل معين فانه لا يتناول ما يحدث اما اذا وكاه بطالب كل حق له قبل انفساً أجمعين بالخصومة ينصرف الى الحقوق القائمة وما يحدث استحبنا ان يجعل ما ذكرنا على الوكالة العامة اذا خاصم هذا الوكيل المطلوب في ألف درهم للموكل عليه فاخرجه الموكل من الوكالة ثم شهد له باناف دينار لا تقبل شهادته له أو شهد الوكالة العامة ومات قدم لانه لو لم تكن عامة تقبل في الدنيا غير وانما لا تقبل في الدنيا اذا كانت واجبة عليه قبل الاخراج وأما اذا شهد بدين غير واجبة عليه بعد العزل لا تقبل شهادته وأما العامة للموكل وكل رجل بالخصومة في كل حق له وقبضه جاز لمؤقتة

الميت الوصي محل الميت
ولذا لا يملك عزل نفسه بلا
عزل قاض فمكان كالميت
نفسه فاستوى خصامه
وعدمه بخلاف الوكيل
فالذا قال ولو شهد الوكيل
بعده عزله للموكل ان
خاصم في مجلس القاضي ثم
شهد له بعد عزله لا تقبل
تتألف التهمة (والا قبلت)
اعدمها خ لا فاللثاني
فجعله كالوصي سراج وفي
سماة الزبلي كل من صار
خصماً في حادثة لا تقبل
شهادته فيها ومن كان
مريضاً أن يصير خصماً
لم يقبض خصماً بعد تقبل

وشهد انبا الموكل بذلك لا تقبل وان اقر المطلوب بالوكالة لانه لا يجبر على دفع الدار الى لو كمل
 بحكم اقراره بل بالشهادة فكانت لا يبعد ما لا تقبل بجر ملخصا عن المحيط (قوله ان اباهما)
 أشار الى عدم قبول شهادة ابني الوكيل بالاولى والمراد عدم قبولها في الوكالة من كل من لا تقبل
 شهادته للموكل وبه صرح في البرازية بجر (قوله الغائب) قيد به لانه لو كان حاضر الا يمكن
 الدعوى به بالثبوت هذا لان التوكيل لا يسمع الدعوى به لانه من المفقود الجائز ان يمكن محتاج
 الى بيان صورة شهادتهم ما في غيبته مع جحد الوكيل لانها لا يسمع الا بعد الدعوى ويمكن ان
 تصور بان يدعى صاحب ودبعة عليه بتسليم ودبعة الموكل في دفعها فيجحد يشهد ان به وبقبض
 ديون أبيهما وانما صورناه بذلك لان الوكيل لا يجبر على فعل ما وكل به الا في رد الدبعة ونحوها
 كما سيأتي فيها بجر ونظر في ذلك سيدي الوالد رحمه الله تعالى بقوله قوله بتسليم ودبعة الموكل
 في دفعها أي التي وكله الغائب بدفعها صاحبها وقوله يشهد ان به أي بتسليم الدبعة الذي
 ادعاه المدعى وقوله وبقبض ديون أبيهما لم تجز فيه الدعوى فسامعني شهادتهم ما به عن المقصود
 جريانهم افيهم مع اجبار الوكيل ولا اجبارهما فاقامل (قوله أو انكر) صورته كما تقدمت عن
 البحر فانما لا تقبل (قوله والفرق) انما يحتاج الى الفرق في صورة الدعوى فيهما ما أمان في صور
 الانكار فالحكم متحد وقدم وجهه في الوصي وهو ان القاضي لا يملك اجباره على قبول الوصية
 ط (أقول) ويمكن أن يقال للفرق أي اذا لم يحضر الوكيل خصه ما ولم يحضر غير ابني الموكل لا يملك
 القاضي نصب وكيل عن غائب وأما اذا حضر خصه ما وشهد غير ابني الموكل ما القاضي يثبت
 الوكالة عن الغائب ويكون من قبيل الانبئات لا النصب وأما شهادة ابني الموكل فلا تثبت
 لو كالة لعدم كونها شهادة ولاتهمة أيضا اذ يمكن أن يتواضع مع الوكيل على أخذ المال
 فيصير لنفسه ما فلا تقبل كما في طرح الملتقى للامام يؤيد ذلك ما سيأتي في الوصايا من قول
 الشارح لان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الحي بطلبهما اه فانما قوله بطلبهما لم يقل
 شهادتهم ما فانه يشير الى انها غير شهادة بل كتابة عن المطلب ويظهر لي القبول لو ادعى بكر
 الشر من وكيل زيد المنكر واستشهد باني زيد على ذلك (قوله عن الغائب) لعدم الضرورة
 اليه لوجود رجا حضوره الا في المفقود كما في البحر (قوله بخلاف الوصي) أي وصي القاضي
 وانما يحتاج الى هذا الفرق في صورة الدعوى أمان في صورة الانكار فالحكم متحد لان القاضي
 لا يملك اجباره على قبول الوصية كما قدمناه قريبا (قوله أي وصي الميت) في بعض النسخ أو
 بدل أي (قوله بحق للميت) أوليتيم واحترز بذلك عن شهادته بدين عليه فانما لا تقبل كما في
 الهندية (قوله بعدم اعزله القاضي) وكذا قبله بالاولى فكان الاولى ان يقول ولو بعد وديات
 المسئلة على ان القاضي اذا عزل الوصي بعزل بزازية ويمكن ان يقال عزله بجنحة سيدي الوالد
 رحمه الله تعالى قال في الخاتمة ليس افاض ان يخرج الوصي من الوصاية ولا يدخل غيره معه فان
 ظهرت منه خيانة أو كان فاسقا معروفا بالنبر أخرجه أو نصب غيره معه وان كان ثقة الا انه
 ضعيف عاجز عن التصرف ادخل غيره معه (قوله أو بعد ما أدركت) أي بلغت (قوله في ماله
 أو غيره) أي في ماله الذي تحت يده أو غيره قال بعضهم أو غيره أي كانا شهدانه طلب الشفعة
 أو ان فلانا أبرأه من كذا وجه ل بعضهم معنى قوله أو غيره على نحو النسب وفي معنى المفتي

ان اباهما) الغائب (وكله
 قبض ديونه وادعى الوكيل
 وانكر) والفرق ان القاضي
 لا يملك نصب الوكيل عن
 الغائب بخلاف الوصي
 (شاهد الوصي) وصي
 الميت (بحق للميت) بعد
 ما عزله القاضي عن الوصاية
 ونصب غيره أو بعد ما
 أدركت الورثة (لا تقبل)
 شهادته للميت في ماله أو غيره
 (خاصم أولا)

بأحياء موقوفة هو والغريمان الدائنان والموصى لهم الوجود من يوم توفيان منه والمديونان
 لوجود من يرآن بالدفع اليه والوصيان من يعينهم ما في التصرف في المال والمطالبة وكل
 شهادة تجرت فقبلها لا تقبل وجه الاستحسان انما لوجوب هذه الشهادة على القاضي شيئا لم يكن
 واجبا عليه بل انما اعتبرت بها على وزن القرعة لا ثبت بها شيء ويجوز استعمالها الفائدة غير
 الاثبات كما جاز استعمالها لتطبيب القلب في السفر بالمدى نسائه ولدفع القرضة عن القاضي
 في تعيين الانصاف فكذلك هذه الشهادة في هذه الصور لم تثبت شيئا وانما اعتبرناها الفائدة اسقاط
 تعيين الوصي عن القاضي فان للقاضي أو عليه اذا ثبت الموت ولا وصى أن ينصب وصيا فلما
 شهد هؤلاء بوصاية هذا الرجل فقد رضوه واعترفوا بالابالاهلية الصالحة لذلك فكفى القاضي
 لذلك مؤنة التفتيش على الصالح وعين هذا الرجل بتلك الولاية لا بولاية أوجبت الشهادة
 المذكورة وكذلك وصية الميت لما شهد بالاثبات فقد اعتقنا بجهز شرعى منها عن التصرف الا
 أن يكون هو موصيها أو بجهز علم الميت منها حتى ادخل معهم ما في نصب القاضي الاخر وفي
 الصور كلها ثبوت الموت شرط لان انقاضي لا يملك نصب وصى قبل الموت الا في شهادة الغريمين
 المديونين فانه لا يثبت شرط في اثبات ذلك الوصى الذي شهدا لثبوت لانهما مقترنان على أنفسهما
 بقبول حق قبض الدين لهذا الرجل فضررهما في ذلك أكثر من نفعهما فاقبل شهادتهما
 بالوصية والموت جميعا وهذا بخلاف المسئلة الثانية أعني مسئلة مالوشهدا ان أباهما الغائب
 وكاهم بقبض دينه الخ ورأيت سؤال الأوجبوا بأحيت ذكركهما هذا المناسبة لا تخفى على الفطن
 الغيبه وهما من فتاوى مفتي دمشق الشام محمد افندي الجزاوى حفظه الله تعالى سئل عن
 صورة دعوى مضمونها في الوصى اذا ثبت وصاية على تركته وحكم الحاكم بها ثم بعد ذلك أتى
 رجل آخر وادعى ان الميت أخرج الاول وجعل ذلك وصيا محله فهل لا تنفع هذه الدعوى
 من الاخر لتضمنها ابطال القضاء الاول أم لا أجاب بقوله حيث أثبت المدعى عليه قبلا كونه
 وصيا ثم عيى برفض القاضي بعهدة وصايته بوجهها الشرعى فلا تنفع دعوى المدعى الآن
 ولا الشهادة بان الميت أخرج المدعى عليه وجعل مورث موكلة به وصيه الان في سماع
 مثل هذه الدعوى والشهادة ابطال القضاء والقضاء يصان عن الانغاء ما أمكن قال في
 شرح الزيادات للامام محمد شهد شاهدان ان الميت أوصى الى هذا الرجل وقضى القاضي بها
 ثم شهدا آخران بالابصاء الى رجل آخر لانه قبل ان فيه فرفض القضاء الاول وكذلك في شرح
 الزيادات اقاضيخان حيث قال وان ذكر الشاهدان رجوعا من الوصية الاولى لانه قبل
 شهادتهما الان هذه الشهادة تضمنت ابطال القضاء انتهى وكلاهما صريح في عدم صحة
 سماع الدعوى والشهادة والله تعالى أعلم بالصواب اه (أقول) لكن يشكل على ذلك
 قواهم الدفع ودفع المدعى قبل القضاء بعده على الصحيح واعلمه معنى على القول المرجوح
 من أن الدفع بعد الحكم لا يقبل تامل (قوله كالاتفة بل الخ) هذا اذا كان المطالب
 يبعد الوكالة والاجازت الشهادة لانه يجبر على دفع المال باقراره بدون الشهادة وانما قامت
 الشهادة لبراء المطالب عند الدفع الى الوكيل اذا حضر الطالب وانكر الوكيل كالاتفة كانت
 شهادة على أبيهم فاقبل ورفض بينهما وبين من وكل رجلا بالخصومة في دار بعينها وقبضها

(كلام لا تقبل (لوشهدا)

فان فيه تمام المرام وقد ذكر سيدي الوالد رحمه الله تعالى أيضا بقوله من ذلك في باب المرتد
فراجعها والسلام (قوله عن تبرأ منهم) كالخوارج فانهم من أهل الاوهاء غير المكفرة
(قوله لانه يعتقد ديننا) قال في المخ وقرقوبان اظهروه سعة لا يأتى به الا الاسقاط المستخفة
وشهادة الخفيف لا تقبل ولا كذلك المنهري لانه يعتقد ديننا وان كان على باطل فلم يظهره سعة
(قوله شهد ان اباها) مثل الابن كل من لا تقبل شهادته للموكل وأما حكم الاجنبيين اذا
شهد بذلك بعد الدعوى فانها تقبل قياسا واستحسانا والقياس فيما ذكره أن لا تقبل للثمة
وايكون شهادته للشاهد او بالمنفعة اليه (قوله أوصى اليه) هذا ضمير قبل الذكر
والاولى اظهروه بان يقول أوصى الى زيد والمراد هنا جعله وصيا يقال أوصى اليه اذا جعله
وصيا وأوصى له بكذا أى جعله موصى له (قوله فان ادعاء) أى الابطال المشهور من أوصى
والمراد من قوله ادعاء أى رضى به قال في الحوائث السعدية أى والوصى رضى هكذا نسخ للبال
ثم رأيت في شرح الجوامع الصغير لولا لنا علاء الدين الاسود ما نصه والمراد من الدعوى فى قوله
والوصى يدعى هو الرضا اذا الجواز لا يتوقف على الدعوى بل للقاضى أن ينصب وصيا اذا رضى
هو به اه (أقول) لكن الدعوى تستلزم الرضا بطريق ذكر المزمع واردة للارم قاله الدماماد
(قوله استحسانا) لانه لم يثبت به هذه الشهادة حتى لم يكن للقاضى فعله وانما كان له نصب الوصى
فاكتفى بهذه الشهادة مؤنة التعيين اذ لو لشهادتهم ما كان للقاضى يتامل فيمن يتعين فيعين
من ثبت صلاحيته نظر للميت وان لم يوص لانه نصب ناظرا لمصالح المسكين وحينئذ فانه يكون
وصى القاضى لا وصى الميت كما حرره المقدسى قال في البحر ولا بد من كون الموت معروفا في هذه
المسائل أى ظاهر الا فى مسألة غريمى الميت فانها تقبل وان لم يكن الموت معروفا لانه ما يقران
على أنفسهما بنبوت ولاية القبض للمشهود له فالتفت التهمة وثبت موت رب الدين باقرارهما
في حقهما وقبل معنى الثبوت أمر القاضى اياهما بالاداء اليه لبراءتهما عن الدين بهذا الاداء
لان استيفاءه منهما ما حق عليهم او البراءة حق لهما فلا تقبل كذا فى الكفاي اه ملخصا (قوله
كشهادة دائنى الميت) أى لرجل بانه وصى وكذا فيما بعد (قوله والموصى اهما) بذلك بان اياهما
أوصى الى فلان أى ان الموصى اه ما بشئ من المال شهد ان الميت أوصى الى زيد يكون
وصيا على أولاده عيني (قوله ووصيه) أورد على هذه ان الميت اذا كان له وصيه مان فاقاضى
لا يحتاج الى نصب آخر وأجيب بانه يمكن له ذلك لاقرارهما بالاجتزاع عن القيام بامور الميت كذا فى البحر
قال ط وفيه تامل (قوله لثالث) أى لرجل ثالث متعاقب شهادة كقوله على الابطال أى
على ان الميت جعله وصيا وهذا امر يربط بالمسائل الاربع لا بالاخيرة كما لا يخفى فانهم
ولا نفس ما قدمناه قريبا عن البحر من انه لا بد من كون الموت معروفا في الكل أى ظاهرا الا فى
الح (قوله لا يملك اجبارا) أحد على قبول الوصية) ظاهر فى ان الوصى من جهة القاضى كما
قدمناه خلافا لما فى البحر (أقول) وبيان هذه المسائل كافى الفتح رجل ادعى انه وصى فلان
الميت فشهد بذلك اثنان موصى اهما بجمال أو وارثان لذلك الميت أو غيرهما اياهما على الميت دين
أو للميت عليهم مدين أو وصيان فالشهادة جائزة استحسانا والقيام أن لا تجوز لان شهادة هؤلاء
تتضمن جاب نفع للشاهد اما الوارثان لقصد ما نصب من يتصرف لهما ويرى بهما ويقوم

من تبرأ منهم لانه يعتقد
ديننا وان كان على باطل
ولم يظهره سعة بخلاف الساب
(شهد ان اباها) أوصى
اليه فان ادعاء صحته
كشهادة دائنى الميت
ومرئويه والموصى اه ما
ووصيه لثالث على الابطال
(وان أنكر لا) لان القاضى
لا يملك اجبارا أحد على قبول
الوصية عيني

تهاد أهل الأهواء الأهوى يكفر به صاحبه الكفره اذ لم يكن فيه شبهة اجتهاد كهوى الجمجمة
والاتحادية والحلوية ونحوهم من غلاة الروافض ومن ضاهاهم فان أمثالهم لم يحصل منهم بذل
وسع في الاجتهاد فان من يقول على هو الاله أو بان جبريل غلط ونحو ذلك من السخف انما هو
متبع مجرد الأهوى وهو أسوأ حالا ممن قال مانع بدهم الايقربونا الى الله زانين فانه بلا شبهة
كفروا من أشد الكفر امامن له شبهة فيمذهب اليه وان كان مذهب اليه عند التحقيق في حد
انه كفر انما تذكر الرؤية وعذاب القبر ونحو ذلك فان فيه انكار حكم النصوص المشهورة
والاجماع الان اهلهم شبهة قياس الغائب على الشاهد ونحو ذلك مما علم في الكلام وكذا ذكر
خلافه الشيخين والساب لهم ما فان فيه انكار حكم الاجماع القطعي الا انهم يشكرون بحجة
الاجماع باتمامهم الصحابة فكان اهلهم شبهة في الجملة وان كانت ظاهرة البطلان بالنظر الى
الدلائل فبسبب تلك الشبهة التي أدى اليها اجتهادهم لم يحكم بكفرهم مع ان معتقدتهم كفر
احتياط بخلاف مثل من ذكرنا من الغلاة وحاصله ان الحكم بكفرهم من أدامه هو اوبدهم
الى مخالفة دليل قطعي لا يـسوغ فيه تاويل أصلا كدأية قرآنية أو تكذيب نبي أو انكار أحد
أركان الاسلام ونحو ذلك بخلاف غيرهم من اعتقد ان عليا هو الاحق بالخلافة وصاروا يسمون
الصحابة لانهم منه وه حقه ونحوهم فلا يحكم بكفرهم احتياطوا وان كان معتقدتهم في نفسه كفرا
أي يكفر به من اعتقده بلا شبهة تأويل وانما نسب لابي يوسف لانه خرج به (قوله من سب
الصحابة) لانه لو سب واحدا من الناس لاتفعل شهادته فهذا أولى فهو سباني والحاصل ان
الحكم بالكفر على سبب الشيخين أو غيرهم من الصحابة مطلقا قول ضعيف لا ينبغي الافتقار
ولا التعويل عليه كما حققه سيدي الوالد رحمه الله تعالى في كتابه تنبيه الولاة والحكام فراجعوه
وقال فيه أيضا اعلم ان من القواعد القطعية في العقائد الشرعية ان قتل الانبياء أو طعنهم
في الاشياء كفر باجماع العلماء فن قتل نبي أو وقتله نبي فهو أشقى الاشقياء أو ما قتل العلماء
والاولياء وسبهم فليس يكفر الا اذا كان على وجه الاستحلال أو الاستخفاف فقاتل عثمان وعلى
رضي الله تعالى عنهم لم يقل بكفره أحد من العلماء الا الخوارج في الاول والروافض في الثاني
وأما قذف عائشة فكفر بالاجماع وهكذا انكار صحة الصدوق لمخالفة نص الكتاب بخلاف
من أنكر صحة عمر أو علي وان كانت صحبة ما بطريق التواتر اذ ليس انكار كل متواتر كفرا إلا
تري ان من أنكر جود حاتم بل وجوده أو عدله أو نبوته أو وشوذه لا يصير كافرا اذ ليس مثل
هذا عالم من الدين بالضرورة وأما من سب أحدا من الصحابة فهو فاسق ومبتدع بالاجماع الا
اذا اعتقد انه باح أو يقترب عليه نواب كما عليه بعض الشيعة وأعتقد كفر الصحابة فانه كافر
بالاجماع فاذا سب أحدا منهم فينظر فان كان معه قرائن حالية على ما تقدم من الكفر يات فكافر
والافتقار وانما يقتل عند علماءنا بسبب ما دفع فسادهم وشتمهم وهذا في غير الغلاة من
الروافض والافغلاة منهم كفار قطعاً فيجب التخصيص بحيث ثبت انه منهم قتل لانهم زنادقة
ملحدون وعلى هؤلاء الفرقة الضالة يحل كلام العلماء الذين اقتصروا بكفرهم وسبب ذرارهم
لانهم لا ينفكون عن اعتقادهم الباطل في حال ايمانهم بالتم ادين وغيرهم من أحكام الشرع
كالصوم والصلاة فلهذا كفار لا مرتدون ولا أهل كتاب اه وان أردت توضيح المقام فعليك به

من سب الصحابة وأقربها

يمنع قبولها وان لم يكن محرما والمروءة أن لا ياتي الانسان بما يفتخر منه مما يخصه عن مرتبة
عند أهل الفضل وقيل السميت الحسن وحفظ اللسان وتجنب السفف والمجون والارتفاع عن
كل خلق دني والسفف رقة العقل من قولهم ثوب سفيف اذا كان قليل الغزل وفي الغاية قال
محمد وعندي المروءة الدين والصلاح اه وقد ذكرنا منها ما المشي بسراويل فقط والجل
وقيدته ما لا يفرط لانه يؤديه الى منع الحقوق ومن يعتاد الصياح في الاسواق ومد الرجل
عند الناس وكشف رأسه في موضع فقد فعله خفه وسوء أدب وسرقة لقمة والافراط في المزح
المفضي الى الاستخفاف وصحبة الاراذل والاستخفاف بالناس ولبس الفقه اقباه ولعل هذا
الاخير كان من مخلات المروءة في الزمن السابق وأما الآن فلا ثم اعلم أنهم اشتراطوا في الصغيرة
الادمان وما شرطوه في فعل ما يحل بالمروءة فيما رأيت ويطلبني اشتراطه بالاولى واذا فعل ما يحل
بها سقطت عدالته وان لم يكن فاسقا حيث كان مباحا فاعل المحل بها ليس بفاسق ولا عدل
فالعادل من اجتناب الثلاثة والفاسق من فعل كبيرة أو أصغر على صغيرة ولم أر من نبه عليه بجر
قال في النهاية وأما اذا شرب الماء أو كل الفواكه على الطريق لا يقدح في عدالته لان الناس
لا تستقيم ذلك منح (أقول) لكن في زماننا بعدونه قادحا من البعض كما قدمناه آنفا (قوله
لا يستنجي من جانب البركة) بخلاف كشفه للبول والغائط اذا لم يجد ما يستبر به فانه لا يفسق به
اه ط عن أبي السعدي (قوله أو يظهر سب السلف) السب هو التكلم في عرض الانسان بما
يعيبه قال القهستاني ونعم ما قبل من طعن في علماء الامة لا يلوم من الأمانة كما في الكرماني ولذا
قال أبو يوسف لا قبل شهادة من يشتم أصحابه عليه السلام لانه لو شتم واحد من الناس لم تقبل
شهادته فهو هنا أولى كما في المحيط فعلى هذا لا يبعد ان يكون السلف شاهدا للمعتدين كلهم كما ذكره
المصنف وغيره على ان السلف في الشرع كل من يقلد مذهبه في الدين كما في حنيفية وأصحابه
فانهم سلفنا وأصحابه والتابعين رضي الله تعالى عنهم فانهم سلفهم كما في الكفاية ولم يوجد أصل
لما في المسند صني انه جمع سالف والمشهور انه في الأصل مصدر سلف أي مضى وسلف الرجل
آبؤه والجمع اسلاف (قوله اسقوط العدالة بسب المسلم) في الحديث سبب المسلم فسوف
وقتاله كفر قال ابن الاثير في النهاية السب الشتم يقال سبه يسبه سبوا وسبا قيل هذا محمول على
من سبه أو قتاله من غير تاويل وقيل انما قال ذلك على جهة التغليب لأنه يخرج به الى الكفر
والفسق أقول هذا خلاف الظاهر اه ط قال في شرح المجموع للعيني لا تقبل شهادة من يظهر
سب السلف بالاجماع لانه اذا أظهر ذلك فقد أظهر فسقه بخلاف من يكتمه لانه فاسق مستور
ومنه في الجوهر وفي شرح الكنتزل بلعي أو يظهر سب السلف يعني الصالحين منهم وهم
الصحابه والتابعون لان هذه الاشياء تدل على قصور عقله وقله مروءة ومن لم يتمتع عن مثلها
لا يمنع عن الكذب عادة بخلاف ما لو كان يخفي السب اه (قوله منهم أبو حنيفة) كذا
ذكره الكوردي في مناقبه وبعده صاحب العناية والحفاظ الذهبي والحفاظ العسقلاني وغيرهم
وفي اصطلاح الفقهاء كما قال الشيخ عبد العال في فتاويه السلف الصدر الاول الى محمد بن الحسن
والخلف من محمد بن الحسن الى شمس الأئمة الحلواني والمتأخرون منه الى الامام حافظ الدين
البحاري (قوله عن أبي يوسف) الظاهر ان حكم هذا القرع متفق عليه لما سبق من قبول

(أو يظهر سب السلف)
أظهر وفسقه بخلاف من
يخفيه لانه فاسق مستور عني
قال المصنف وانما قيدنا
السلف بما للكلامهم والا
فالاولى ان يقال سب المسلم
اسقوط العدل بسب المسلم
وان لم يكن من السلف كما
في السراج والنهاية وفيها
الفرق بين السلف والخلف
ان السلف الصالح الصدر
الاول من التابعين منهم
أبو حنيفة رضي الله تعالى
عنه والخلف بالفتح من
بعدهم في الخير وبالسكون
في الشر وفيه عن
العناية عن أبي يوسف
لا قبل شهادة

في المطعومات والمراد بالبالقدر الزائد لا الزيادة وهي المرادة في قوله تعالى وحرم الربا كما بيناه
 في باب بحر (قوله قيدوه بالشمرة) لان الانسان قلما يخوضون العقود الفاسدة وكل ذلك
 كاربافلو أطلق عدم القبول عن قيد الشمرة لانه لا يوجب الجرح وهو أولى مما قيل لان
 الربا ليس بجرح محض لانه يفيد الملك بالقبض كسائر المبيعات الفاسدة وان كان غاصباً مع ذلك
 فكان ناقصاً في كونه كبيرة بمقدار ألف كل مال اليتيم ترد شهادته بمرءة واحدة لا وجه ما قيل لانه ان لم
 يشتر به كان الواقع ليس الاتهمة كل الربا ولا تسقط العدالة ولا يصح قوله لانه ليس بجرح
 محض بعدم الاتفاق على انه كبيرة والملك بالقبض نفي آخر وهذا أقرب ومرجه الى ما ذكر في
 وجه تقييد شرب الخمر بالادمان وأما كل مال اليتيم فلم يقيد به أحد وأنت تعلم انه لا بد من
 الظهور للقاضي فلا فرق بين الربا ومال اليتيم والحاصل ان الفسق في نفس الامر مانع شرعاً غير
 ان القاضي لا يرتب ذلك الا بعد ظهوره فالحال سواء في ذلك وأما كل مال اليتيم فلم يقيد به أحد
 ونصوا انه بمرءة وأنت تعلم انه لا بد من الظهور للقاضي لان الكلام فيما يرد به القاضي الشهادة
 فكان بمرءة يظهر لانه يحاسب فيه لانه انقص من المال فتح مع زيادة (قوله ولا يخفى ان الفسق)
 أي ولو بأكل مال اليتيم (قوله ينعها) أي الشهادة (قوله لا يثبت ذلك) أي الفسق المانع
 (قوله الا بعد ظهوره) انظر هل يكفي في الظهور له اخبار الشاهدين له والمراد بالشمرة حينئذ
 ان يشترع عندهما حاله (قوله فالحال) أي كل المفسقات لا خصوص الربا سأنحائي (قوله
 سواء) خلافاً لمن فرق فقال بأكل مال اليتيم مرة ترد ويشترط الشمرة في الربا وقد علمت ما عليه
 المعول فلا تغفل (قوله بحر) وأصل العبارة لا يكال في الفتح كما قدمناه مع زيادة (قوله
 فليحفظ) أي هذا التوفيق (أقول) لكن نظريه السائحات بقوله والصواب ما قالوه من أن الربا
 يفيد الملك بالقبض والملك مبيح لذلك فكان ناقصاً في كونه كبيرة اهـ والاولى ان يقولوا فكان
 ناقصاً في اسقاط العدالة والاهو كبيرة كما لا يخفى كما قدمناه قرياً وأما كل مال اليتيم فبمرءة
 تسقط عدالته يعني لعدم الشبهة (قوله أو يول أو ياكل على الطريق) أي في الطريق على
 حدود دخل المدينة على حين غفلة ولا بد ان يكون بمراءى من الناس وانما منع الدلالة لما على ترك
 المروءة واذا كان الشاهد لا يستحي من مثل ذلك لا يمنع من الكذب فيهم وهم وانظر حكمهم
 ما لا يعدها كالأعرافا كنعاطي شرب ومض قصب ونحوه ط (أقول) الذي يظهر ان هذا سقط
 لعدالة أهل الوجاهة من أنمراف الناس وعلمائهم ويدل عليه ما قاله في الاشهاد في وصية الامام
 لابي يوسف رحمه الله تعالى ولا تشرب من السقام والسقامين ومن جله ما عاله الجوى بسقوط
 المروءة تامل (قوله وكذا كل ما يخجل بالمروءة) عبارة الهداية ولا من بفعل الاشياء المستحقة
 وفي بعض النسخ المستحقة وفي بعضهم المستحقة أي التي يستخف الناس فاعلمها أو الحصله
 أي يستخفها الفاعل فيبدو منه ما لا يليق وعلى هذا المعنى قوله تعالى ولا يستخفك الذين
 لا يؤمنون ومن يفعل فعليه مدته خفة وسوء أدب وقلة مروءة وحيال ان من يكون كذلك
 لا يعد منه ان يشهد بالزور وفي الحديث عنه عليه الصلاة والسلام ان مما أدرك الناس من كلام
 النبوة الاولى اذ لم تستخ فافعل ما شئت كما في الفتح ومنه ادمان حلق اللعينة سواء كان عادة لاهل
 بلد الشاهد أم لا كما حرره سيدي الوالد رحمه الله تعالى في تنقيحه قال في البحر كل ما يخجل بالمروءة

قيدوه بالشمرة ولا يخفى
 ان الفسق ينعها شرباً
 الا ان القاضي لا يثبت
 ذلك الا بعد ظهوره
 فالحال سواء بحر فليحفظ
 (أو يول أو ياكل على
 الطريق) وكذا كل ما
 يخجل بالمروءة ومنه كشف
 عورته ليس تنجس من جانب
 البركة والناس ضروره
 كثر في زماننا ففتح

وابن الشحنة لم يكن من أهل الاختيار اه (أقول) يكفي نقل صاحب الجراها وافراره لها
وكذلك غيره كاعتات وكفى بهم قدره فان ابن الشحنة أدري وأعلم من السامحاني رحمهم الله تعالى
لا سيما وقد صححه أيضا المصنف في شرحه على الجامع الصغير ونقل اختيار ابن الشحنة في محله
وأقره قال في شرح الكنتز بجواز اللعب به لاحضار الذهن اذ لم يحل بالواجب قال ابن الشحنة
قلت ولا ينبغي ان ماذ كرم المعاني أو الامن الاخلال بالواجب نأيا يحل بكل ما اقترن به لانها
أمور منية فتنبه لذلك وقال بعد نقله الرواية عن وسيط المحيط وهذا مما اجتمع به جمع من
الحنفية في هذا الفرع رخصة عظيمة لهم فالحققة بقولي ولا بأس بالشرطي وهو رواية عن
الحبر قاضي الشرق والغرب نوثر وهو الامام أبو يوسف لان ولايته شملت المشارق والمغارب
لانه كان قاضي الخليفة الرشيد اه قال القهستاني معزيا للجواهر ان مجرد اللعب بالشرطي
قادر وقبل هذا اذا اتخذ صنعة فقد ورد رد وهو القلوب مائة فساعة اه وللعلامة السخاوي
تلميذ العلامة ابن حجر كتاب ألفه في الشرطي ومما عده المحقق في حكم الشرطي وذكر فيه
الاحاديث في المنع عنه وطعن فيها ثم ذكر قسمين قسمين كرهه وذمه من الصحابة والائمة وسرد
روايته في ذلك وضعف بعضها وقسمها في الصحابة المنسوب اليهم انهم لم لعبوا وأقروا عليه
وأورد ما قبل في ذلك وطعن فيه ثم عقد بابا ذكر فيه ما جاء عن المجتهدين وعن التابعين وتناهي
التابعين في ذلك من التحريم والاباحة واللعب به والنهي عنه ثم جعل خاتمة ذكر فيها الاختلاف
العامة في علمه على مذاهبا الى آخر ما قال فيه فراجعها قال بعض الحنفية انما حرم التردد ولم يحرم
الشرطي لان المخطئ في الشرطي انما يجعل خطأه على فكره والمخطئ في التردد يجعله على التقدير
وهذا كفر وما يفتى الى الكفر حرام كافي فينا يبيع المصايح في باب التصوير (قوله شرط) أي
استقوط العدة لانه (قوله أو يقامر) القمار الميسر وفي القاموس قامر مقامرة وقمار فقامره
كنصره راحته فغلبه وهو القامر اه وذكر النووي أنه ماخوذ من القمار لان ماله تارة
يزداد اذا غلب وينقص اذا غلب كقامر يزيد وينقص اه (قوله حتى يفوت وقتها) أي
فليس المراد بالترك عدم الفعل أصلا (قوله أو يحلف عليه كثيرا) قيده الزياحي كالاتقاني
بالكذب وهو يفيد ان كثرة الحلف بدون الكذب أو الكذب فيه بدون كثرة لا ترد به ثم ادته لانه
انما يشترطه اذا كثرت منه أبو السعود بصرف ط (قوله أو يلعب به على الطريق) المراد به
ان يكون بمراءى من الناس اذ هو لازم قال في الفتح وأما ماذ كرم من أن من يلعبه على الطريق
ترد به مائة فلا تبايه الامور المحقرة (قوله أو يذكر عليه فسقا) أي ما يكون به فسقا كالاستم
والقذف والغناء ط (قوله أو يداوم عليه) لان المداومة عليه دليل التلهي به ويلزمه غالبا
الاخلاق لبعض المطلوب وهذا هو سادس الشروط الستة الذي شرط وجود واحد منها المحرمته
واستقوط العدة قال في البحر والحاصل ان العدة انما تستقط بالشرطي اذا وجد واحد من
خمس القمار وفوت الصلاة بسببه واكثر الحلف عليه واللعب به على الطريق كافي فيج التذير
أو يذكر عليه فسقا كافي السراج اه أو يداوم عليه كما ذكره الشارح (قوله أو ياكل الربا)
أي ياخذ القدر الزائد على ما يستحق لانه من الكفار فالمراد بالاكل الاخذ وانما ذكره تبعا
للاية الكريمة الذين ياكون الربا وانما ذكر في الآية لانه أعظم منافع المال ولان الربا شائع

شرط واحد من ست فاذنا
قال (أو يقامر بالشرطي
أو يترك به الصلاة) حتى
يفوت وقتها (أو يحلف
عليه) كثيرا (أو يلعب به
على الطريق أو يذكر عليه
فسقا) أشباه أو يداوم عليه
ذكره سعدى افندي معزيا
للكافي والمراج (أو ياكل
الربا)

هي انكل برج ولا يزيد درجة الى آخر ما ذكر الشيخ ابراهيم الكتيبي في كتابه غرر الخصال نص الواضحة
 قال في الفتح بعد كلام ولذا نقول اذا علم القاضي ان الشاهد يلعب بالنرد دردت شهادته سواء قام
 به اولم يقم امره ما في حديث أبي داود من لعب بالنردشير فقد عصي الله ورسوله اه (قوله او
 طاب) أي طاب ذلك هو نوع من اللعب يرمى بأربع قصب قال في الفتح ولعب الطاب في بلادنا
 منله لانه يطرح ويرمي بلا حساب واعمال بكرة وكل ما كان كذلك مما أحدثه الشيطان وعمله أهل
 الغفلة فهو حرام سواء قورمه به أولا اه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى ومثله اللعب بالصنمية
 والخاص في بلادنا وان تورع ولم يلعب وامكن حضرته في مجلس اللعب بدليل من جالس مجلس
 الغناء وبه يظهر جهل بعض أهل الورع البارد (قوله أما الشطرنج) بكسر أوله ولا يفتح
 والسين فيه لغة قاموس وجعل الخوى الكسر فيه مخذرا والحاصل ان فيه أربع لغات كسر
 الشين وفتحها مع الاجسام والاعمال وكذلك الحكماء ابن مالك لكن الاجسام هو الاسم ركافى بحيرة
 وبحيرة بالسين المهملة والسين المجمة ويجمع على شطارج وأصله بالمجمة شش ونك ومعناه
 ستة ألوان لان شش ستة وزنك ألوان وهي أعنى الستة المشاهد والفرزان والقبيل والفرس والرخ
 والمبيدق واذا علم هذا فاول من وضعه فيما ذكره ابن خلدون وصاحب الغرر صفة بهمهلة
 مكسورة ثم مشددة ابن داهر الهندي وضعه بالمهيمت ويقال له شهرام بكسر الشين المجمة
 مضاهاة لازدشير اول ملوك الفرس الاخيرة حيث وضع النرد مضاهاة للدنيا وأهلها وافخرت
 الفرس به فقصت حكما ذلك العصر بترجيحه على النرد بكونه ضربا من الملا على أن لا قدر وان
 الانسان قادر بسعيه واجتهاده يبلغ المراتب العلمية والخط السنية وان هو أهلها ماصرت به
 من الخمول الى الحضيض وأخرجته من روض العيش الاربيض ومما جعله دليلا على ذلك ان
 البيدق يتال بجو كته وسعيه منزلة الفرزان في الرياضة وجعلها مصورة فتأثيل على صورة
 الناطق والصامت وجعلها درجات ومراتب وجعل المشاهد المدير الرئيس والفرس والقبيل
 مر كوين له والفرزان وزيره والبيدق رعاياه فكان الواحد من الرعية اذا أعطى الاجتماع
 حقه في تمذيب نفسه وتمذيبها كارت ذلك عونا على أن يتال رتبة الفرزان فكذلك الفرزان اذا
 علت همته وتمكنت قدرته طهعت نفسه الى يتال رتبة المشاهد وقلاله وكذلك ما يليه من القطع
 وقبل وضعها بعض الحكماء يبين اهم فيها ما خفي عنهم من مكاييد الحروب وكيفية ظفر الغالب
 وخذلان المغلوب وبين فيها التدبير والحزم والاحتياط والمكيدة والاحتراس والنعيمية
 والخبرة والقوة والجلد والشجاعة والباس فمن عدم شيامن ذلك علم موضع تقصيره ومن أين أتى
 بسوء تدبيره لان خطاها لا يستقال والمجرب فيها متلف المهج والاموال واعلم ان في ترك الحزم
 ذهاب المال وضعف الرأي جالب للعطب والهلك والتقصير سبب الهزيمة والتلاف وعدم
 المعرفة بالنعيمية داع الى الانكشاف ونظامه ثمة (قوله فلنسمية الاختلاف) علمه مقدمة
 على معلولها أي اختلاف مالك والشافعي في قواهما بابا بحثه وهو رواية عن أبي يوسف
 واختارها ابن الشحنة اذا كان لاحضار الذهن واختار أبو زيد الحكيم حله كما في البحر معزيا
 للمحيط البرهاني عن خمس الأئمة السرخسي وأقره ط وغيره فكان مقدما على رد الشافعي
 له بقوله هذه الرواية ذكرها في النجدي ولم تشتهر في الكتب المشهورة بل المشهور الرد على الاباحة

أوطاب مطلقا قمار أولا
 أما الشطرنج فلشبهة
 الاختلاف

قوله في تمذيب نفسه الخ
 هكذا يامله وأجل أحدهما
 ناديب فابصر راه معصمه

عليه وسلم فقال دعهم ما غنوا هذا اليوم يوم عبدتم ذكركم المحيطة فنبه لا آخر في التغني حاصل
انه يفتقر الحكم بين التغني لازالة الوشحة فيجل أولها والمجرد فلا ومنهم من فصل بشهادة
التسبيح في الآلة. انما فيجل والابحرم وشبهه بسوق الدابة ان احتيج اليه حل والاحرم وقد
صنف الفقهاء في ذلك مصنفات كثيرة وكذلك أهل التصوف وأجمع عبارة فيه ما قاله الشيخ
عبد الرحمن افندي العمادى وقد مثل عن السماع بالبراع وغيره من الآلات المطربة هل ذلك
حلال أم حرام فاجاب قدس سره من لايه ترض عليه لصدق مقالة وأباحه من لم يذكر عليه اقوة
حاله فن وجد في قلبه شيئا من نور المعرفة فليقدم والافرجوعه الى ما نهاه عنه الشرع. سلم
وأحكم والله أعلم ونعم الكلام على السماع وعلى جواز ضرب النوبة للتغنيبه لتذكر التفخيزين
باني في الحظر والاباحة في كلام الشارح وسببى الوالدرجه الله تعالى فراجعهما (قوله أو
مجلس مجلس الغناء) أى وان اشتغل عنه بذكر ونحوه أو يتبع صوت المغنية ولا من يسمع
الغناء بجر عن المنة وقوله ولا من يسمع الغناء أى وان لم يجلس مجلسه ليعاير ما قبله وبغنى
ان يقيد بالشهرة كما سبق في نظائره ط (قوله أو مجلس الفجور) كمجالس المجانة والازدحامات
فانها محرمة بل تؤدى الى الكفر كما قد شوهد مرارا وليس عندنا لها شيء من الدين كما يقيد
بعض الآثار (قوله لان اختلاطه الخ) لان حضور مجلس الفسق فسق كافى البدائع (قوله
وتركه الامر بالمعروف) أى عند توفر شرطه من نحو أمنه على نفسه من ضرر ورجاء قبوله
ونحو ذلك كما بين في تبين المحارم فراجعهم (قوله ومراعاة من يرتكب كبيرة) بشرط اعلانها
فهستافى عن النظم وكذا نقله في النونية بلاية عن الفتح فيحمل قولهم من يأتى بابا من البكا
على الاتيان به شهرة ولذا قال بعضهم أو يرتكب ما يحدهه ما شأنه ان يحده ولا يكون ذلك
الابشمار واطلاع الشهود عليه وليس المراد ارتكاب ما يحده بالفعل اه من شرح المتقى
وبه علم ان قيد الشهرة يأتى في كل ما ذكر قال الزيلعي الاوجه في تعريف الكبيرة والصغيرة
فأذكره المتكلمون ان الكبيرة والصغيرة اسمان اضافيان لا يعرفان بذاتهما بل بالاضافة فكل
ذنب اذا نسب به الى مادونه فهو كبيرة واذا نسب به الى ما فوقه فهو صغيرة اه وقبل اصح ما نقل
فيه عن الحلواني ما كان شيعيا بين المسلمين وفيه هناك حرمة الله تعالى والدين فهو كبيرة اه ط
وقد تقدم ايضا في أوائل الباب فراجعهم (قوله أو يدخل الحمام بغير ازار) لان ابداء العورة
فسق وقيدته في الذخيرة بما اذا لم يعلم رجوعه عنه اه درمى (قوله أو يلعب ببرد) هو
الطاوله أى اذا علم منه ذلك فخرج وخصه بالذكر لان اللعب فيه فسق بالنص وهو قوله عليه
الصلاة والسلام ملعون من يلعب بالبرد ومثله غيره من الملاهي والتردو وضعه ازديش من بابك
ولهذا يقال التردشيه وهو أول ملوك الفرس الاخيرة وضع الترد وضر به امنه للقضاء والقدر
وان الانسان ليس له تصرف في نفسه لا يملك لها نفعا ولا يدفع عنها ضررا ولا يقدر ان يجاب لها
موتنا ولا حياة ولا سعدا ولا شقاء بل هو مصرف على حكم القضاء والقدر معرض بطور الانقاع
وطور الضرر وجعله أياضا تنبيها للفظ الذى يناله العاجز بما يجرى لديه من الملك والحرمان
الذى يتلى به الحان من عباد به عليه الثلاث وضعها على مثال الدنيا وأهلها فترتب الرقعة اثني
عشر مائة بعد دشور السنة والبروج وجمال القطع ثلاثين قطعة بعد دايام كل شهر والدرج التى

أو مجلس مجلس الغناء
العيني أو مجلس الفجور
والشرب وان لم يسكر لان
اختلاطه بهم وتركه الامر
بالمعروف يسقط عدالته
(أو يرتكب ما يحدهه)
للفسق ومراعاة من يرتكب
كبيرة قاله المصنف وغيره
(أو يدخل الحمام بغير ازار)
لانه حرام (أو يلعب ببرد)

البصر مستدلاً بما في الزيادات إذا أوصى بما هو معصية عندنا وعند أهل الكتاب وذو كرمها
 الوصية للمغنين والمغنيات (أقول) هذا على الإطلاق لأن كلامنا في أنه متى يكون معصية على أن
 من أباحه مطلقاً عدة في المذهب وله رواية في كلام الزيادات على أن تصحيح العيني واطباق المتن
 هو المذهب كما لا يخفى قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى إن أراد أنه حرام مطلقاً فهو مخالف لما
 حمله عليه في البناء والعناية فانهما استدلوا بعبارة الزيادات على أنه معصية لفصل الله وفلم
 يجزأه على عومه فهو موافق لما قاله الامام السرخسي فكان محقة لا لا يكل من القولين نعم
 ظاهره الاطلاق وقد يقال لفظة المغنين ظاهرة في أن المراد من اتخذ محرفة وعادة ثم رأيت في
 الفتح قال إن اسم مغنية ومغني انما هو في العرف لمن كان الغناء حرفته التي بكهت بها المال
 ألا ترى أنه إذا قيل ما حرفه فلان أو ما صناعته يقال مغني كما يقال خياط وحداد إلى آخر كلامه
 وفي إيضاح الاصلاح انما قال يغني للناس أي يجمعهم لأنه لو كان لا يسمع نفسه حتى يزيل الوحشة
 عن نفسه من غير أن يسمع غيره لا بأس به ولا يسقط عدالته في الصحيح اهـ وهكذا قال في شرح
 العيني وإن أنشد شعر أفييه وعظ وحكمة فهو جائز بالاتفاق الخ ونحوه ما مر عن الفتح من قوله
 المحرم هو ما كان الخ فتدبر اهـ (أقول) وأنت خير بيان ما ذكره من النصوص لا يؤيد الاطلاق
 وعبارة الزيادات تقييد التقييم بالشهرة وانما يكون به إذا كان للناس وقد تبع الشارح
 المصنف في ذكر الاطلاق في منعه والصحيح التفصيل كما علمت عن الهندية (تمة) قال الفتح
 في حاشيته أقول انما سمى الغناء غناء لأن النفس تستغنى به عن غيره من الملاذ البدنية في حال
 سماعه وقال بعض الحكماء فضل الغناء كفضل النطق على الخرس والدينار المغقوش على
 القطعة من الذهب وفي كلام بعضهم الغناء يحرك الهوى الساكن ويسكن ألم الهوى المتحرك
 وفي كلام بعضهم الصوت الشجي يومسح إلى نعيم الدنيا والآخرة لأنه يؤنس الوحيد ويريح
 التعبان ويسلي الكئيب ويحضر على الشجاعة واصطناع المعروف وقال افلاطون هذا العلم
 أي علم الغناء لم يضعه الحكماء للهو واللعب ولكن للمنافع الدائمة ولذة الروح الروحية وبسط
 النفس وترطيب العيون وتهديل السوداء وترويق الدم اهـ (وأقول) فعلى هذا ينبغي
 اجوازه لاجل التدواي به إذا لم يوجد شيء يقوم مقامه كما قالوا في التدواي بالمحرم فتأمل اهـ
 قال في الخيرية في جواب سؤال بعد كلام في سماع السادة الصوفية نفعنا الله تعالى بهم ولو قيل
 هل يجوز السماع لهم فيقال إن كان السماع سماع قرآن وموعظة فيجوز ويستحب إن لم
 يخرج الحروف عن نظمها وقد رهاوا أن كان سماع غناء فهو حرام ومن أباحه من المشايخ
 الصوفية فبشرط أن يخلو عن اللهو ويصلي بالنفوس ويحتاج إليه احتياج المريض إلى
 الدواء وله شرائط أحدها أن لا يكون فيهم أمرد والثاني أن لا يكون جميعهم الأمن جنتهم
 ليس فيهم فاسق ولا أهل الدنيا ولا امرأة والثالث أن تكون نية القول الاخلاص لأخذ الابرة
 والطعام والرابع أن لا يجتمعوا لاجل طعام أو فتوح والخامس أن لا يقوموا الا مغلوبين
 والسادس لا يظهرون وجد الاصادقين وفي التاخرية عن الذخيرة ومنهم من قال لا بأس به
 في الاعماد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جالساً في بيته يوم العيد وفي الدهليز
 جارتان يتغنيان بالدف بجاء أبو بكر رضي الله عنه وقال لهما أنتغيان في بيت رسول الله صلى الله

يغني للناس رد الشهادة لاعتدال الفسق لا لالتصق قهستاني وفي ضياع العلوم الغناء على وزن فعال صوت المغني والغنى كثرة المال فالاول عدود والثاني مقصور اه ط (قوله لانه يجمعهم على كبيرة) قال في البحر ونظايره ان الغناء كبيرة وان لم يكن للناس بل لاسماع نفسه دفعا للوحشة وهو قول شيخ الاسلام خواهر زاده فانه قال بعموم المنع والامام السرخسي انما منع ما كان على سبيل الله ومنهم من جوز له للناس في عرس أو وليمة ومنهم من جوز له لاسماع نفسه دفعا للوحشة ومنهم من جوز له ليستقيم به نظم القوافي وفصاحة اللسان اه وتعلمه فيه وقد تقدمنا بعضه (أقول) ويمكن حمل كونه كبيرا على ما قاله السرخسي بان يكون كبيرة بسبب الاجتماع عليه ويؤيده كلام النسفي في الكافي وهو المتبادر من لفظ يغني للناس وعلى ذلك حمل في العناية ويؤيده ما يأتي عن ابن الكمال والعيني من انه لو كان انفسه ليزيل الوحشة عنهم الانسقط عدالته في الصحيح فهذا التصحيح موافق لهذا المتن كغيره من المتن وسكان عليه المهور فلان تغفل قال العيني في شرحه على البخاري اما الغناء فلا خلاف في تحريمه لانه من الله واللعب المذموم بالاتفاق اما ما سلم من المهرمات فيجوز اقليل منه في الاعراس والاعباد وشبههما وسئل أبو يوسف عن الدف أنكره في غير العرس لمثل المرأة في منزلها والصبي قال لا أكرهه وأما الذي يجي منه اللعب الفاحش والغناء فأنى أكرهه الى أن قال أي العيني وقال المذهب الذي أنكره أبو بكر رضي الله عنه كثرة التغميم واخراج الانشاد عن وجهه الى معنى التطريب بالالحن ألا ترى انه لم ينكر الانشاد وانما أنكر مشابهيته الزمر بما كان في الغناء الذي فيه اختلاف النغمات وطلب الاطراب فهو الذي يخفى منه وقطع الذريعة فيه أحسن وما كان دون ذلك من الانشاد ورفع الصوت حتى لا يخفى معنى البيت وما أراد الشاعر بشعره فغير منهي عنه وقد روي عن عمر رضي الله تعالى عنه انه رخص في غناء الاعراب وهو صوت كالخداة يسمى النصب الاندريقي اه ملخصا (قوله وكلام سعدى افندي يفيد تقييده بالاجرة) وقيد القهستاني بان يكون من الشعر مع التصديق بالكف كما تقدم في البناء بالله وعبارة الزيارات تقييد التقييد بالشهرة بان يكون للناس فافهم وتأمل (قوله فتأمل) والوجه ان اسمهم مغنية ومغن انما هو في العرف لمن كان الغناء حرفته التي يكتب بها المال وهو حرام ونصوا على ان المغني لله وأولم يجمع المال حراما بخلاف وحديثه ذلك كانه قال لا تقبل شهادة من اتخذ المغني صناعة ياكل بها وتعلمه في الفتح وسبأ في قريبا (قوله وأما المغني لنفسه لدفع وحشته) من غير أن يسمع غيره فلا بأس به ولا انسقط عدالته في الصحيح كذا في التبيين وهو خلاف قول شيخ الاسلام بكاءات مما تقدم وسئل ابن شجاع عن الذي يترنم في نفسه قال لا يقدح في عدالته وفي البحر عن الفتح المغني المحرم هو ما كان في اللفظ ما لا يحل كصفة الذكر والمرأة المعينة الحمية ووصف الخمر المهيج اليها الى أن قال وأما القراءة بالالحن فأباحها قوم وحظروا قوم والختماران كانت الالحن لا تخرج الحروف عن نظمها وقد ورائها القبح والافغير مباح كذا ذكره قهستاني في باب الاذان ما يفيد ان التلحين لا يكون الامع تغيير مقتضيات الحروف فلا معنى لهذا التنصيص اه (قوله في العرس) والولاية والاعباد ومنهم من جوز له ليستقيم القوافي الى آخر ما قدمنا قريبا (قوله والمذهب حرمة مطلقا) هكذا حرر صاحب

لانه جعل الغناء الذي يجمع
 الناس عليه كبيرة اه منه

يغني للناس) لانه يجمعهم
 على كبيرة هداية وغيرها
 وكلام سعدى افندي يفيد
 تقييده بالاجرة فتأمل وأما
 المغني لنفسه لدفع وحشته
 فلا بأس به عند العامة
 عناية وصححه العيني وغيره
 قال ولوفيه وعظ وحكمة
 بخلاف اتفاقا ومنهم من أجاز له
 في العرس كما جاز ضرب
 الدف فيه ومنهم من أباحه
 مطلقا ومنهم من كرهه
 مطلقا اه وفي البحر
 والمذهب حرمة مطلقا
 فانقطع الاختلاف بل
 ظاهرا الهداية انه كبيرة
 ولولنفسه وأقر المصنف
 قال ولا تقبل شهادة من
 يسمع الغناء

وترى الرياح اذا سجن غديره * مقيله تنفسيين كل قذاة
ما ان يزال عليه ظبي كارعا * كنطام الحسنا في المرأة

فلوجه منعه على هذا انتم اذا قيل ذلك على الملاهي امتنع وان كان مواعظ وحكمالات
تفسر الا لذلك التغمي والله أعلم وفي الذخيرة عن النوازل عراف شعر الادب اذا كان فيه مذكر
الفسق والنحو واللام بكره والاعتماد في الغلام على ما ذكرنا في المرأة أي من انما ان كانت
معينة حبة بكره وان كانت مقيمة فلا اه وتقدم الكلام على ذلك في صدر الكتاب قبل رسم
المفتي وكذا باقي في الخطر والاباحة ونقل قبيل الوتر والنوازل عن الضياء المعنوي العشر ون
من آفات اللسان الشعر مثل عنه صلى الله عليه وسلم فقال كلام حسن منه حسن وقبيح قبيح
ومعناه ان الشعر كالتريج حده حين يصمد ويذم حين يذم ولا بأس باستقاع تشبيه الاعراب وهو
انشاد الشعر من غير لحن ويحرم هجومه لم ولو بما فيه كما كان منه في الوعظ والحكم وذكر
انتم الله تعالى وصحة المتقين فهو حسن وما كان من ذكر الاطلال والازمان والامم فباح
وما كان من هجومه وخفف فحرام وما كان من وصف الخلد ودود الشعر وفكره وكذا
فصله أبو الليث السمرقندي ومن كثر انشاده وانشاؤه حين تنزل به مهماته ويجعله مكسبة له
تنقص مروته وتردنيها دنه اه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى في الخطر والاباحة وأما وصف
الخدود والاصداغ وحسن القدو والقامة ورائر أوصاف النساء والمراد قال بعضهم فيه نظر
وقال في المعارف لا يليق باهل الديانات وينبغي أن لا يجوز انشاده عنده من غلب عليه الهوى
والشهوة لانه يحجبه على اجالة فكره فيمن لا يحسن وما كان سببا لمحظور فهو محظور اه لكن
قدمنا ان انشاده للاستشهاد لا يضر ومثله فيما يظهر انشاده أو عملها لتشبهات بليغة واستعارات
بديعة (قوله وضرب القصب) الذي في البحر وغيره القصب والظاهر ان المراد بهما واحد
وهو الزمر في الغاب لانه هو الذي يرقصون حوله ويدله ما في البحر عن المعراج حيث قال
الملاهي نوعان محرم وهو الآلات المطربة من غير غناء كالزمار سواء كان من عود او قصب
كلش بابة أو غيره كالعود والطنبور لما روى أبو امامة أنه عليه الصلاة والسلام قال ان الله
تعالى بعثني رحمة للعالمين وأمرني بحق المعازف والمزامير ولانه مطرب مصدع ذكر الله والنوع
الثاني مباح وهو الدف في النكاح وفي معناه ما كان من حادث سرور ويكره في غيره لما روى عن
عمر رضي الله تعالى عنه ٣ انه لما سمع صوت الدف بعث فتنظر فان كان في وائمة سكنت وان كان
في غيره عمد بالدرة وهو مكره للرجال على كل حال للتشبه بالنساء اه ونقله في فتح القدير ولم
يتعقبه قال في السراجية هذا اذا لم يكن للدف جلال ولم يضرب على هيئة الطرب اه
قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى وينبغي ان يكون طبل المسحور في رمضان لا يقاطع الناعتين
للسحور كبوق الحمام يجوز تأمل والتشبه بآية سميت به لما فيها من الشجاء بالكر وهو التشاط
ورفع اليدين (قوله الا اذا خش بان يرقصوا به خانية) وعبارتها وان اعجب بشئ من الملاهي ولم
يشغله ذلك عن الفرائض لا تبطل عدالته وملاعبته الاهل والفرس لا تبطل العدالة تمام
يشغله عن الفرائض فان لم يشغله لكنه شنيع بين الناس كالزمار والطناير فكذلك وان لم
يكن شنيعا كالخدا وضرب القصب فلا الا اذا خش بان يرقصوا عند ذلك مقدسي (قوله ومن

وضرب القصب فلا الا اذا
خش بان يرقصوا به خانية
لدخوله في حدة الجائر
بحر (ومن)

قوله لما سمع صوت الدف
الحال الظاهر كان
اذا سمع

الولولة الحبيبة ان لعب بالاصول بان يريد به القروسية جزت شهادته لانه غير محظور بجر لمخصا قال
في الخاتبة وان لعب بنبي من الملاحى ولم يشغله ذلك عن الفرائض لا تبطل عدالته
وملاعبة الازل والفقر لا تبطل العدالة ما لم يشغله عن الفرائض فان لم يشغله لكنه شذيع
بين الناس كالزماير والظناير فكذلك وان لم يكن شذيعا كالحدا وضرب القضيبي فلا الا اذا
لخص بان يرقصوا عند ذلك اه (قوله نحو الحدا) أى لا بل قال الشاعر الماهر

نحو الحدا

أوما ترى الابل التي * هي وليك أعظم منك طبعها
نصفي الى صوت الحدا * ف وتقطع البيداء قطعها

ولم يذكر الشعر في الهندية الشاعر اذا كان به ولا نقبل شهادته وان كان يدح وكان أغلب
مدحه اصدق قيات والذي يعلم شعر العرب ان كان تعلم لا بل العربيه لا تبطل عدالته وان
كان فيه غش اه قال سيدي الوالد بعد كلام ان المكره منه ما داوم عليه وجعله صناعة
له حتى غلب عليه واشغله عن ذكر الله تعالى وعن العلوم الشرعية وبه فسر الحديث المتفق
عليه وهو قوله صلى الله عليه وسلم لأن يمتلئ جوف أحدكم فيخاخير من ان يمتلئ شجرة قاله يبر
من ذلك لا بأس به اذا قصد به اظهار النكات والاطافات والتشابه اللطيفة والمعاني الرائقة وان
كان في وصف النادود والقردود فان علماء البديع قد استشهدوا من ذلك بالشعار المولدين وغيرهم
لهذا القصد وقد ذكر المحقق ابن الهمام في فتح القدير ومن المباح ان يكون فيه صفة امرأة
مرسلة بخلاف ما اذا كانت بعينها حبيبة وعم بمضمون المنع الا ناعرفنا من هذا ان التقى
المحرم هوما كان في اللفظ بما لا يحل كصفة الذكور والمرأة المعينة الحبيبة ووصف النحر المهيج
اليها والحنان والهجوم لم أؤذى اذا أراد المتكلم هجاءه لا اذا أراد انشاد الشعر للاستشهاد
به أوله لم فصاحته وبلاغته ويدل على ان وصف المرأة كذلك غير مانع ما سطر في كتاب الحج
من انشاد أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وهو محرم شعرا

قوله بخنداة الخنداة
كعنداة المرأة التامة
القص كالبخندي وقوله
أدر ما درم السناق كفروح
استوى والكعب أو العظم
واراه الأدم حتى لم يبين له
هم اقاموس اه مصححه

قامت ترك ربه ان تهنها * سافا بخنداة نو كعبا أدرنا

وانشاد ابن عباس شاعرا * ان تصدق الطيرتك ليسا * لان المرأة فيم ما ليست بعينة
فلولا ان انشاد ما فيه وصف امرأة كذلك جائز لم تقله الصحابة رضي الله عنهم عما يقطع به في
هذا قول كعب بن زهير بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم

وما سعاد غداة البين اذ رحلوا * الا اغنى غضيض الطرف مكحول

تجلو عوارض تى ظلم اذا ابتست * كانه منهل بالراح مهلول

وكثير في شعره ان من هذا كقوله وقد سمع النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكره في قصيدته
التي أولها

تبليت فؤادك في المنام خريدة * نسقي الضبيع يار دباسام

فاما الزهريات المهرودة عن غير ذلك المتضمنة وصف الرياحين والازهار والمياه المطردة كقول
ابن المعتز

سقاها بغابات خاليج كانه * اذا ما خفته راحة الرمح مبرد

يعنى في تلك الرياض وقوله

لا تبطل عدالته الا اذا اعتاد ذلك اه قال في البحر وهو عجيب من محم دلالة قال بصره
 فله ولم يسطرها بكثيره وظاهره انه يقول بان السكر منه صغيرة فشرط الاعتماد اه قال
 سيدي الوالد قوله وهو عجيب من محمد الخ فيه نظر ظاهر يعلم مما قدمه عن الصدر الشهيدي من ان
 الادمان على شرب الخمر شرط اسقوط العدالة عند محمد مع انه من يقول بان مجرد شرب الخمر
 ولو بدون ادمان واسكارا ولهذا قال المحدثي وانما فعل ذلك محمد يعني حيث اشترط الاعتماد
 على السكر من التبذلا لاحتمال قمع القليل يعني من السكر ولم يسطر العدالة الا اذا اعتاد
 ولم يكتب بالكثرة اه فان قلت لم اشترط الادمان في الشرب دون غيره مما يلزمه من الجسد
 قلت ذكر البرجندي ان الوقوع في الشرب أكثر من الوقوع في غيره فلو جعل مجرد الشرب
 مسقطا للعدالة لادى الى الخرج اه قال في البحر واشارب الخمر ان يشهد اذا لم يطاع عليه ما
 في المتن فلو كان في الظاهر عدلا وفي السر فاسد فاما اذا التقاضى ان يقضي بشهادته لا يحل له
 ان يذكر فسد لانه هناك السر وإبطال حق المدعي اه ولا فرق في السكر المسقط اهل بين
 المسلم والذي لما قدمناه انه اذا ذكر الذي لا تقبل شهادته (قوله ومن يلعب بالصبيان) في
 الهندية حكى عن أبي الحسن ان شيخا لوصارح الاحداث في الجهاد لم تقبل شهادته اه قال
 ط والمواد الاحداث المشتهون لا الاطفال الصغار لتبذيرهم عن البكاء وطهرهم ويدل عليه
 التعليل بعدم المروءة ويحتمل ان المراد بهم ما يعم ما ذكره على الكثرة وسره اه (أقول)
 قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم لم يعبه الحسن ولا مامة ولو كان فيه أدنى ما يحل لما فعله لوجه
 يتعين ان المراد الاحداث المشتهون فامل (قوله والطير) أي من يلعب بهم اجمع طير وهو جمع
 طائر واللعب بالسكر فعل قصده به قصد صحيح قاله الراغب قهستانى وانما ردت شهادته لانه
 يورث غفلة وهو محمول على ما اذا كان يقف على عورات النساء وده سطحه ليطير طيره
 اه بحر (قوله للاستئناس) أو لحمل الكتب كفى بلاد مصر والشام أى سابقا وفي بلاد فارس
 الا ان (قوله الا ان يجر جام غيره) أى المملوك فتفرخ في وكراهيا كل ويبيع بحر وان
 لم يصعد السطوح قال في الهندية ولا شهادة من يلعب بالجام يطيرهن فاما اذا كان يمسك
 الجام يستأنس به ولا يطيرها إعادة فهو عدل مقبول الشهادة كذا في المبسوط وهكذا في
 الكافي وفتاوى قاضي خان الا اذا كانت تجرح احوال اخر لم تكن غيره فتفرخ في وكراهيا كل
 ويبيع منه اه (قوله لا كمال الحرام) قال في الهندية لا تقبل شهادة آكل الرب بالمشهور بذلك
 المقيم عليه كذا في المبسوط ولا تقبل شهادة من اشتغل بأكل الحرام جوهر ط (قوله
 والطير) بالضم قهستانى وقدره في الهداية بالمعنى (قوله وكل لهوشنيح) من عطف العام
 على الخاص قال في البحر وأراد المؤلف بالطير وكل لهو كان شنيعا بين الناس اذ تراعى
 يكن شنيعا كضرب القضيبي كما ذكره الشرح عن البحر قال في المحيط الرجل يلعب بشئ من
 الملاهي وذلك لم يشغله عن الصلاة ولا عما يلزمه من الفرائض ينظر ان كانت مستشعة بين
 الناس كالزمامير والطناير لم تجز شهادته وان لم يكن شنيعا لا يمنع قبولها الا ان يتفاحش بان
 يرصوا به فيدخل في حد المعاصي والكثرة تسقط به العدالة اه وقد ذكر الشيخ
 هنا حديثا من فواعلنا من ددولا الددعي والدالاعب والهو أى ما أنام من شئ من الاله وفي

(ومن يلعب بالصبيان) اه
 مروءة وكذبه غالباً كافي
 (والطير) الا اذا أمسكها
 للاستئناس فيباح الا ان
 يجر جام غيره فلا كراهية
 للحرام عيني وعناية
 (والطير) وكل لهوشنيح
 بين الناس كالتناير
 والمزمار وان لم يكن شنيعا

بان شربها كبيرة ولخالفتم الله مدبت المشهور في الكثر انهم اسبغ وذ كرمها شرب الخمر اه
 بل انما شرط الادمان عليه الاشتغال لانها صغيرة لان الشهادة لا ترد الا بالادمان وظهوره
 بالاشتهار وأما مجرد الشرب مع قطع النظر عن سقوط الشهادة فقد علمت انه كبيرة ولو بقطرة
 فلا تغفل قال الساجي اقول نسبة الغلط الى هذا الهمام في الفرق بين شرط الادمان للغير
 وغيره من الاشربة غير مسألة المصريح فاضيقان في فناواه وعبارته ولا تقبل شهادة مدمن
 الخمر ولا مدمن السكر لانها كبيرة وانما شرط الادمان ايظهر ذلك عند الناس فان من اتهم
 شرب الخمر في بيته لا تبطل عدالته وان كانت كبيرة وانما تبطل اذا ظهر ذلك أو يخرج سكران
 يسخر منه الصبيان لان مثله لا يحتز عن الكذب وذ كرم الخصاص رحمه الله تعالى ان شرب
 الخمر يبطل العدالة وقال محمد رحمه الله تعالى ما لم يظهر ذلك يكون مستورا لحال اه وفي
 المقدسي ومحمد شرط الادمان وهو الصحيح نعم اذا جمل الغلط على قول ابن السكال ان شرب الخمر
 ليس بكبيرة يظهر لما قدمناه قريبا من ان شرب قطرة منه كبيرة وفي البدائع شرب الخمر احبانا
 للتعوي لا للتلهي يكون عدلا وعامة المشايخ لا يكون عدلا لان شرب الخمر كبيرة محض اه
 (قوله قال وفي غير الخمر) قد علمت انما يشترط فيها ايضا (قوله يشترط الادمان) قدمنا انه
 اختلف في الادمان هل هو في الفعل او النية على قولين محكيين فيه وفي الاصرار قال ابن كمال
 ان الادمان بالعموم امر خفي لا يصلح ان يكون مدار العدم قبول الشهادة ومحصله ان ابن السكال
 يميل الى ترجيح اشتراط الادمان بالفعل لا بالنية فراجع (قوله على اللهو) أي لاجل اللهو أي
 وهو معروف وامهله ترويح النفس عما لا تقضي به الحكمة بحر عن المصباح والمراد به ان
 لا يكون للهو داوى فيدخل في اللهو الشرب للاعتياد قال في البحر فاطلق اللهو على المشروب
 وظاهره انه لا بد من الادمان في حق الخمر ايضا قال في المنع هو خيال الظاهر من العبارة لان
 الظاهر منها ان معنى مدمن الشرب أي مداوم شرب الخمر على اللهو وقال الزبلي أي مداوم
 شرب الخمر لاجل اللهو ولا شربها كبيرة وقال ملا خسر او مدمن الشرب أي شرب الاشربة
 المحرمة فان ادمان شرب غيرها لا يسقط الشهادة ما لم يكن على اللهو اه فافاد كلامه ان
 الشرب على اللهو انما هو شرط في غير الاشربة المحرمة أما فيها فلا يشترط وهذا ما اتفق كلام
 صاحب البحر والظاهر ان هذا هو الذي أحوجه الى ما ذكره من حمل اللهو في كلام المكنز على
 المشروب وهو مخالف الكلام الزبلي فانه جعله شرطا في الخمر رأينا ورأينا ما يناسبه كلام
 الشارح هنا والظاهر خلافه لان شرب الخمر كبيرة ترد الشهادة بها سواء شربت على اللهو
 أم لا وظاهر كلامهم انه لا بد من الادمان في حق الخمر ايضا وأما ادمان شرب غير المحرم لا يسقط
 الشهادة ما لم يكن على اللهو فحمل اللهو قيد الشرب وحمله على شرب غير المحرمة هو الذي يظهر
 كما يظهر لي من كلامهم والله تعالى الموفق (قوله لشبهة الاختلاف) قال في البحر في قوله على
 اللهو اشارة الى انه لو شرب اللهو لم يسقط عدالته لان الاجتهاد فيه مساعا اه قال
 ط والاصح المحرمة نعم لو شرب لغصة شئ في حلقه ونحوه بما ينقصه لا بحالته كان مباحا
 فاستأنى وفي العتابة لا تسقط عدالة اصحاب المروآت بالشرب ما لم يشتهر وفي الظهيرية من
 سكر من النبيذ بطلت عدالته في قول الخصاص لان السكر حرام عند الكل وقال محمد

قال وفي غير الخمر يشترط
 الادمان لان شربه صغيرة
 وانما قال (على اللهو) ليخرج
 الشرب للداوى ولا يسقط
 العدالة لشبهة الاختلاف
 صدور الشريعة وابن كمال

يخبر بشئ توقف القاضي ملتقط (قوله للميت) وللايتيم هندية (قوله أبدا) أى
وان لم يخصم هندية (قوله وكذا الوكيل) أى شهادة لو كبل للموكل (قوله فكذلك) أى
لا تقبل عند أبي يوسف وتقبل عند الامام ومحمد كذا في الذخيرة وانما اقتصر المؤلف على قول
الثاني لما قيل ان الفتوى والقضاء على قوله في الوقف والقضاء ط (قوله وممن الشرب)
قال في النهاية معزيا الى الذخيرة أراد به الادمان في النية بمعنى شرب ومن نية ان يشرب
بعد ذلك اذا وجد ط قال الرمي في حاشية المخ بخلاف ما اذا أفلح عنه فانه فاسق تاب فقبل
شهادته انتهى فاذا تم هذا الفرق بين الخمر وغيره لانه وان كان بقطرة منها ارتكب
الكبيرة وترد شهادته لكن بالتوبة يزول فسقه ويعود عدلا وتقبل شهادته لكن لا تتم
التوبة بحسب رتبة عدم الشرب بل لابد من الندم والافلاح في الحال والعزم على
ان لا يعود واذا عات مع في الادمان وان غير المدم من نائب بانه قد أفلح عنه ونوى ان
لا يعود اليه سقط هذا الكلام كله لان النائب تقبل شهادته سواء تاب عن الصغيرة
أو الكبيرة (أقول) لكن قد مدع عن الفخ عند الكلام على الناحية ان تفدي الادمان
بالنية أمر خفي لا يصلح ان يكون مدار عدم قبول الشهادة فتأمل (قوله لان بقطرة
منها) فيه حذف اسم ان (قوله يرتكب الكبيرة) لانه يحرم قليلا هو وكثيره هو القليل
بطاق على القطرة بالاجماع خلافا للمعتزلة فانهم يقولون باباحة القليل قال في الهادية وهذا
كفر لانه محمود للكتاب فانه عاير بسا والرجس ما هو محرم العين وقد جاءت السنة متواترة
ان النبي عليه الصلاة والسلام لام حرم الخمر وعليه ان عقد اجماع الامة ولان قليلا يدعو الى
كثيره وهذا من خواص الخمر ولانه لو أقر بشرب قطرة واحدة يلزمه الحد كما قرر في محله (قوله)
فترد شهادته) أى من غير ادمان هذا مخالف لما في الكافي حيث قال وانما شرط الادمان ليكون
ذلك ظاهرا منه فان من شرب الخمر سرا ولا يظهر منه ذلك لا يخرج من أن يكون عدلا وان
شربها كثيرا وانما سقط عدالته اذا كان ذلك يظهر منه أو يخرج سكران فتعاقب به
الصبيان فانه لاهى ومثل ولا يحتز عن الكذب عاده وكذا من يجلس مجلس الفجور والجهالة في
الشرب لا تقبل شهادته وان لم يشرب وفي فتاوى فاضيل لا تقبل شهادة مدمن الخمر ولا مدمن
السكر لانه كبيرة وفي الذخيرة لا تقبل شهادة مدمن الخمر فليعلم وعبي وفي النهاية الادمان شرط
في الخمر أيضا في حق سقوط العدالة اه فهذه نقول صريحة في عدم الفرق في اشتراط
الادمان بين الخمر وغيره فإذ كره الشرع بيعه صاحب البحر لا يعمل عليه أبو السعود وقد
تقدم انه يشترط الاشتغال في كل من أتى بابا من أبواب البكائز بزيادة (أقول) وكذلك صمم
شرط الادمان في شرب الخمر لسقوط العدالة البرجندی وصاحب الثقة وعليه كلام الدرر حيث
عمم الشرب شرب الخمر والعرق والزوج ونحوها كما في عبد الحليم (قوله وماذ كره ابن الكمال)
من ان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا يسقط العدالة الا بالاصرار عليه (قوله كما حرره في البحر)
قال فيه وذكرا ابن الكمال ان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا يسقط العدالة الا بالادمان عليه قال في
الفتاوى الصغرى ولا تسقط عدالة شارب الخمر بنفس الشرب لان هذا الحد لم يثبت بنفس قاطع
الا اذا دهم على ذلك اه وهو غلط من ابن الكمال لما قدمناه عن المشايخ من النصريح

للميت أبدا وكذا الوكيل
بعد ما اخرج من الوكالة ان
خاصم اتذاقا والا فكذلك
عند أبي يوسف (وممن
الشرب) انه غير الخمر لان
بقطرة منها يرتكب الكبيرة
فترد شهادته وماذ كره ابن
الكمال غلط كما حرره في
البحر

شهادته اه أى صورة ذى روح (قوله اقمه الموت) وان لم يقمه بان كان عدلا تقبل كذا
 قومه شمس الأئمة قال الرضى وينبغي أن يكون مذهبنا بائع الطعام اقمه الغلاء والسدة على
 الخاص اه (اقول) وهذا ايضا ان لم يقمه بان كان عدلا تقبل (قوله وكذا الدلال) أى فيما
 عقده لعدم صحة الشهادة على فعل نفسه أو مطلقا لكثرة كذبه فى المنقح لسيدي الوالد سئل فى
 شهادة الدلال العدل الذى لا يحلف ولا يكذب هل تقبل الجواب نعم اذا كان كذلك تقبل قال
 فى الجبر وكذا لا تقبل شهادة الخاص وهو الدلال اذا كان عدلا لم يكذب ولم يحلف اه وقدمنا
 عن الفخ ان اهل الصناعات الدائمة الاصح انهم اتقبل كالزبال والحجام لانهم اتوا لهما قوم صالحون
 خالصون يعلم القادح لا يبقى على ظاهر الصناعة وكذا الدالون والنحاسون ويحتمل ان المراد الدلال
 اذا شهد على البيع فانه قال فى الهندية الوكيلان بالبيع والدلالان اذا شهدا وقالوا نحن بهذا
 هذا الشئ من فلان لا تقبل شهادتهما اه (قوله والوكيل) أى بالنسبة للنسكاح (قوله ولو باثبات
 النسكاح) أى لا تقبل باثبات النسكاح لانها شهادة على فعله وقوله ولو باثبات النسكاح للتمسك
 بالاعتقاد ومثله سائر العتود التى باشرها لا يصح شهادتهم اذا صرح بأنه باشرها وكافة اما اذا
 شهد أنه ما لم يكن اوفى اجارته تقبل وفى بعض نسخ الشرح زيادة واولى ولو باثبات النسكاح
 ترقبوا اذ هو هنا صغير وهى الاولى (قوله اما لو شهد انها امرأته تقبل) لانه شهد بتقيام النسكاح
 لا بعقد (قوله والحيلة الخ) مقتضاها ان من لا تقبل شهادته له لا يجوز له ان يخفيها
 ويشهد كما اذا كان عبدا لا مشهود له أو ابنة او نحو ذلك فليتأمل سيدي الوالد رحمه الله تعالى
 (اقول) وسأبقى قريبا عن البحر عن المنقذ ان اشار بانه ان يشهد اذ لم يطاع عليه وأنه لا
 يحل له ان يمتنع بغيره كونه وابطال حق المدعى (قوله بالنسكاح) أى باثباته ولا يذكر الوكالة
 أى انه كان وكيله لافيه (قوله بزانية) عبارتها وشهادته الوكيلين والدالين اذا قالوا نحن بهذا
 الشئ أو الوكيلان بالنسكاح أو بالخلع اذا قالوا نحن فعلناه هذا النسكاح أو الخلع لا تقبل
 اما لو شهد الوكيلان بالبيع أو بالنسكاح انهما منكم كونه أو ما لم يكن تقبل وذكر أبو القاسم
 أنكر الورثة النسكاح فشهد رجل قد تولى العدة والنسكاح يذكر النسكاح ولا يذكر كونه
 بولادته انت (قوله ومخلصه) أى لمخلص ما ذكره المصنف فى كتاب الاجارة من كتابه المسمى
 بالمعين (قوله الدالين والصكاكين) اذا كان غالب حالهم الفساد لكثرة الكذب منهم
 غالبه اما اذا غالب عليهم الصلاح فالصحيح انهم اتقبل كفى الهندية وقدمنا آنفا (قوله
 والمخضرين والوكلاء المقتضى له على أبوابهم) أى التضاوة وهو متعلق بالنافى وحذف من
 الاول نظيره قال ح الوكلاء المقتضى الذين يجتمعون على أبواب التضاوة ويكون للناس
 فى الخصومة اه قال نضر الدين لما سئل عن شهادة أعوان الحاكم والوكلاء على أبواب
 التضاوة قال لا تسمع شهادتهم لانهم ساعدوا فى ابطال حق المستحقين فهو فسق فلا تسمع (قوله
 وفيها) مكررمع ما يأتى مننا (قوله أخرج من الوصاية) نص على التوجه لانه اذا لم يخرج
 فشهادته لا ميث بدين أو غيره باطله سواء كانت الورثة كبارا أو صغارا ولو شهد على الميت
 بدين قبضت على كل حال هندية (قوله بعد قبواها) اما اذا لم يتقبل بعد موت الموصى
 ولم يرد فشهد فالتقاضى يقول له أتعقب الوصاية فان قبيل أبطاها وان رد امضاها وان لم

لقمته الموت وكذا الدلال
 والوكيل ولو باثبات النسكاح
 اما لو شهد انها امرأته تقبل
 والحيلة أنه يشهد بالنسكاح
 ولا يذكر الوكالة بزانية
 ونسبيل واعتمده قدرى
 افندى فى واقعاته وذكره
 المصنف فى اجارة معينه
 معزى بالزانية ومخلصه أنه
 لا تقبل شهادة الدالين
 والصكاكين والمخضرين
 والوكلاء المقتضى له على
 أبوابهم ونحوه فى فتاوى
 مؤيد زاده وفيها نص
 اخرج من الوصاية بعد
 قبواها لم تجز شهادته

بعدم الكراهة فيه فالظاهر ان يقيده هو وما بعده في العصراء (قوله وطعيلي) يقتضيه الدعوات
من غير ان يدعى وصار عادة له وان أمم بجمرة أي بلاخلاف كافي البصر (قوله ومضرة) لرفضه
المروءة ان اعتماد ذلك واشتهر ولا يرتكب المحظورات غالباً بلاخلاف كافي الهندية (قوله
ورقاص) ومنه الكوشة والحريسة والمعروف بالسماح كل ذلك حرام فن اعتماده واشتهر
عنه بقدر في عدم التمسك دون ما يقع من غلب عليهم الحال ويقعون ذلك بدون اختيار فنفعنا الله
تعالى بهم **كم** أو ضح ذلك سيدى الوالد في رسالة شفاه العليل وبل الغليل في حكم الوصية
بالخلة ومات والتم ايل (قوله وشتم الدابة) محمول على الاعتياد أقاده في الهندية (قوله وفي
بلادنا يشتمون بائع الدابة) فيجوز فيه التفصيل في الاعتياد وعنده وكثيراً ما يلعنون الدابة
و بائعها فلا يجوز لعن الدابة وغيرها من الجاد وقد ورد التصريح بالنهي عن لعن (قوله
لا تقبل شهادة الجليل) ذكره في الهندية عن المحيط (قوله يستقصي) بالصاد المهملة أي بما يقع
(قوله فيما يقرض) وفي نسخة يقبض وهو كذلك في الخلاصة والذي في شرح الوهبانية لعبد البر
والشربة لا يقرض بالباء المثناة تحت والقاف **هـ** ح (قوله ولاشهادة الاشرف من
اهل العراق انهم) لانهم قوم يتعصبون فاذا ناب قوم احد منهم ثم نائمة أي سب يدقومه
فبشفع فلا يؤمن ان يشهد له بزور **هـ** وعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته بجر قال
الرملي قال الغزالي قلت وفي الخلاصة من كتاب القضاء فان عدله اثنان وجره اثنان فالجرح
أولى الا اذا كان بينهم تعصب فانه لا يقبل جرحهم لان أصل الشهادة لا تقبل عند العصبية
فالجرح أولى **هـ** وفي معنى **كم** في موانع قبول الشهادتين عند العصبية ان
يغض الرجل الرجل لانه من بني فلان او من قبيلة كذا **هـ** (اقول) من التعصب ان يغضه
لانه من حزب فلان او من اصحابه او من اقاربه او منسوبيه **هـ** قال عابد الحليم في حاشية
الدرر ولا يذهب عليك ان أكثر طائفة القضاة بل الموالي في عصرنا يمتنعون تعصب ظاهر لا جرح
المناصب والرتب فينبغي ان لا تقبل شهادتهم على بعض ما يتبين عدائهم كما لا ينبغي **هـ**
(قوله ولا من انتقل من مذهب أبي حنيفة الخ) أي استخفاً لانه لا يكون أهلاً للشهادة فلا
يعتمد عليه مخ وتقدم في باب التعزير ان من ارتحل الى مذهب بدون حاجة شرعية يعزر
فيكون ذلك معصية موجبة لرد شهادته ولانه ليس للعاصي ان يتحول من مذهب الى مذهب
وبسبب قوى فيه الحنفى والشافعى وقيل لمن انتقل الى مذهب الشافعى ابزوج له أخاف ان يكون
محبوب الايمان لاهلته بالدين بحجة قدرة قنينة من كتاب الكراهية وفي آخر هذا الباب من
المنح وان انتقل اليه لقله مبالاة في الاعتقاد والجرأة على الانتقال من مذهب الى مذهب كما
يقوله وييسر طبعه اليه اغرض يحصل له فانه لا تقبل شهادته **هـ** فعلم بجموع ما ذكرناه
ان ذلك غير خاص بانتقال الحنفى وانه اذا لم يكن اغرض صحيح فافهم ولا تمكن من
المتعصبين فيحرم بركة الأئمة المجتهدين نفعنا الله تعالى بهم أجمعين في الدنيا والاخرة آمين
وتقدم هذا البحث مستوفى في فصل التعزير فارجع اليه (قوله وكذا بائع الاكفان والحنوط)
أي اذا ابتكر وترصد لذلك اما اذا كان يبيع الثياب ويشترى منه الاكفان تجوز شهادته
جامع الفتاوى وبحرف في الهندية اذا كان الرجل يبيع الثياب المصورة أو ينسجها لا تقبل

وطعيلي ومضرة ورقاص
وشتم الدابة وفي بلادنا
يشتمون بائع الدابة فتح وغيره
وفي شرح الوهبانية لا تقبل
شهادة الجليل لانه الجليل
يستقصي فيما يقرض من
الناس فيما لا يزيد على
حقه فلا يكون عدلاً ولا
شهادة الاشرف من أهل
العراق انهم ومنقـل
المصنف عن جواهر
الفتاوى ولا من انتقل من
مذهب أبي حنيفة الى
مذهب الشافعى رضى الله
تعالى عنه قال وكذا بائع
الاكفان والحنوط

وينفعه ذلك خاتمة (اقول) وهل مثله ما اذا كان مضية ولا يرضى صاحب الطعام الا بذلك
يحور والذي في حقه انه عذر ايضا فليراجع امامه هذه الضيف فالظاهر انه اذا لم يكن بينهما
مباشرة تامة اما اذا كان فلا يكون عذرا ولا يجوز ايضا (قوله) وخروج افرجة قدوم امير
الهندية اذا قدم الامير بالمدن فخرج الناس وجلسوا في الطريق ينظرون اليه قال خاف بطالت
عدا اثم الا ان يذهبوا للاعتبار فحينئذ لا تبطل عدا اثمهم والفتوى على اثمهم اذا خرجوا
للعظيم من يستحق التعظيم ولا للاعتبار تبطل عدا اثمهم كذا في الظهيرية وقاضيان اه
وعلمه في الفتاوى الصغرى بشغل الطريق فصار مرتكباً للعراق لانه حق العامة ولم يعمد
للجلوس اه وهذا التعميل بقيمته انه اذا تجرد عن شغل الطريق لا يكون قادحاً مطلقاً ولا
ينافيه ما تقدم اذا تاملته لكن كلام قاضيان بقيمته كذا في لافه قال ابن وهبان وينبغي ان يكون
ذلك على ما اعتاده أهل البلد فان كان من عادة أهل البلد انهم يشعرون ذلك ولا ينكرون ولا
يستخفون فينبغي ان لا يقدح ذكر ابن النخعة بعده فقول المصنف وينبغي الخ ليس كما ينبغي
اه ومثله في البحر قال المصنف لرمي اقول فتحرر من مجموع ما ذكرناه ان كان الامير غير صالح
قدح في العدا لانه مطلقا وان كان صالحا لم يشغل الطريق لا يقدح وان شغله قدح وانت على علم
بان المصنف يدور مع العلة والعلل في القدح ارتكاب ما هو محظور وتعظيم الناس في ذلك فعلى
ذلك يدور الحكم تامل اه (اقول) هذا بمنزلة ما تقدمناه فيما اذا خرج للاعتبار ولم يجلس
في الطريق وكان الامير صالحا او فاسدا لم يقدح تعظيمه فحينئذ لا يقدح كما علمت فانهم (قوله)
وركوب بحر) اي بحر الهند وهو البحر الاحمر المعروف الا ان بحر السويس لانه اذا ركب
البحر الى الهند فقد حاطر بنفسه وذنيه ومنها ما يكفي دار الحرب وتكون سواهم وعددهم
وتشبههم ايماناً بذلك ما لا يرجع الى اهله غنيا فاذا كان لا يبالى بما ذكر لا يمان ان ياخذ من
عرض الدين فيشهد بالزور وقال ظهير الدين لا يمنع قال الامام عبيد البر والذي يظهر ان
المانع ليس الركوب لانه مقابل مع ما تقتن به وهذا حين كان الهند كله كنرا كما يشهد اليه
التعميل كيف والنص القطعي اباح ركوب البحر مطلقا لا عند ظن الهلاك وما زال السلف
يركبون البحار من غير ان يذكروا نص القرآن العظيم اعظم دليل على الجواز اه ينصرف في
القسم الثاني وقيل بشهد ركاب البحر للتجارة وغيرها وهو الصواب اه ط (اقول) لاسيما في
زماننا الا ان فانه لا يخاطره بالنفس ولا محمل لظن الهلاك في السفن المختصة الا ان وهي
المغروفة يابور النار فان سيرها بالاجل لا بالربح فان المجمل يدور بخار الماء المغلي بالنار فلا يخشى
من نواف الاندرا من غفلة الملاحين (قوله) ولبس حرير الى قوله وافرجه حمل ذلك فيما ينظره على
من شهر بذلك ط اما لبس الحرير فلم يرتبه الامام استغنى واما البول في السوق فلا خلا له بالمروءة
واما استقبال الشمس والقمر في البول فلا يكرهه ذلك لانهم آيتان عظيمتان من آيات الله
الباهرة وقيل لاجل الملائكة الذين معهم او المراد بالاستقبال استقبال عينهم فلو كان في مكان
مستور ولم تكن عينهم جارية من بهان كان ساترا منع عن العين ولو صح بافلا كراهة كما اذا لم
يكونا في كبد السماء كما حررت في معراج النجاش على نور الايضاح (اقول) ومثل لبس الحرير
استعمال ما يحرم شرعا كفضة وذهب وقوله او الى قبله ظاهره ولو في بناء مع ان الائمة يقولون

وخروج افرجة قدوم امير
وركوب بحر ولبس حرير
وبول في سوق او الى قبله
او نهس او قدر

السبب الشتم يقال سبه يسبه سبوا وسببا قيل هذا محمول على من سب أو قال مساميا بغير تأويل
وقيل إنما قال ذلك على جهة التغليب لأنّه يخرج به إلى الكفر والفسق (وأقول) هذا خلاف
الظاهر اه (قوله لانه) أى الاعتقاد (قوله كبيرة) أى إذا اصر عليه بالعود ولذا
قيد بالاعتقاد والانه وصغيرة (قوله كترك تركاة) أى من غير عذر وبه أخذ الفقيه
قال الامام نحر الدين والفتوى عليه وذكرنا صا عن قاضى خان ان الفتوى على سقوط
العدة بتأخيرها من غير عذر ساق الفقرة دون الحج خصوصاً فى زماننا كذا فى شرح النظم
الوهابى مخ فى الفروع آخر الباب والصحيح ان تأخير الزكاة لا يبطل العدة كما فى الهندية
(قوله اوج) قال فى الهندية كل فرض له وقت معين كالصلاة والصوم اذا أخر من غير عذر
سقط عده الله وما ليس له وقت معين كالزكاة والحج روى هشام عن محمد رجه الله تعالى أن
تأخيرها لا يسقط العدة وبه أخذ محمد بن مقاتل وقال بعضهم اذا أخر الزكاة والحج من غير
عذر ذهب عدل الله وبه أخذ الفقيه ابو الليث وتأخير الحج لا نسقط خصوصاً فى زماننا كما فى
المضمرات (قوله على رواية قوريتيه) فى العام الاول عند الثمانى وأصح الروايتين عن الامام
ومالك واحمد اى فى فسق وترد شهادته بتأخير سنين لان تأخير صغيرة وبارتكابه مرة لا يفسق
الا بالاصرار بحر ووجهه ان القورية ظنية لان دليل الاحتياط ظنى ولذا اجمعوا انه لو تراخى
كان اداء وان عمى عونه قبله كما نقله الشارح فى الحج (قوله او ترك جماعة) قال فى الفتح منها
ترك الصلاة بالجماعة بعد كون الامام لا طعن عليه فى دين ولا حال وان كان متاولاً فى تركها كان
يكون معتقداً لفضيلة اول الوقت والامام يؤخر الصلاة او غير ذلك لا نسقط عده الله بالترك
(أقول) والجماعة سنية مؤكدة فى قوة الواجب وقيل واجبة وقيل فرض كفاية وقيل فرض عين
والقول بوجوبها قول عامة مشايخنا وبه جزم فى التحفة وغيرها قال فى البحر وهو الرابع
عند اهل المذهب وهو اعدل الاقوال وافواها ولذا قال فى الاجناس لا تقبل شهادته اذا تركها
استخفاً فابان لا يسهل عظم امرها كما يفعله العوام او مجانحة او فسقا ما سهوا او بتأويل كى يكون
الامام من اهل الاهواء أو فاسقاً فذكره الاقتداء به ولا يمكنه ان يصرفه ولا يراعى مذهب
المفتدى فقبل والقائل بالفرضية لا يشترطها للصحة فتصح صلاته منفرداً وتسميتها سنية
لوجوبها بالسنة وقام الكلام فى شرحنا على نور الانبساط المسمى بمعراج النجاشى فراجع
فان فيه فوائد خات عنها اكثر الشروح (قوله اوجعة) من غير عذر ففهم من اسقطها مرة
واحدة كالحوائى ومنهم من شرط ثلاث مرات كالشيخى والاول اوجه فتح لكن قدمنا
عنه ان الحكم بسقوط العدة بارتكاب الكبيرة يحتاج الى الظهور تأمل سيدى الوالد
رحمه الله تعالى قال فى تذيب القلائى قال فى ترك الجماعة مجانها شهراً وفى الذخيرة هذا ان
لم يستخف بالدين وان استخف فهو كافر اه (قوله او كل فوق شبع) عند الاكثرين
والظاهر ان المراد بالشبع ما لا يضره وما زاد عليه ما يضره لانه هو الذى يحرم ط (قوله بلا
عذر) راجع الى الثلاثة قبله ومثال العذر فى الاكل مؤانسة الضيف وقصد التقوى على صوم
الغد كما فى الشرع بلاية والفتح ومن العذر ما اذا اكل اكثر من حاجته ليمتقياها قال الحسن
لا بأس به قال رأيت أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه يأكل الوان من الطعام ويكثر ثم يتقيا

لان عصبية كبيرة كترك زكاة
أوج على رواية قوريتيه
أو ترك جماعة أو جعنة
أو كل فوق شبع بلا عذر

عليه يعلم من الفرائض فان لم يعرفها ثبت فسقه لما في المجتبى من ترك الاشتغال بالفقه لاقبيل
 شهادته والمراد ما يجب تعلمه منه اه (قوله والعالم الخ) التي به دفعوا توهم أن العالم المدرس (قوله
 من يستخرج المعنى) السين والتاء زائدان والمراد بانراجه من التركيب فهمه منه والظاهر أن
 المراد به من يعلم العلوم الشرعية وبعض آياتها ط قال في الاشباه والاهلية للتدريس
 لا يخفى على من له بصيرة والذي يظهر انما يعبر عنه منطوق الكلام ومفهومه وبمعرفة المفاهيم
 وان تكون له سابقة اشتغال على المشايخ بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويقدر على اخذ
 المسائل من الكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل ويجيب اذا سئل ويتوقف ذلك على
 سابقة اشتغال في النحو والصرف بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول الى غير ذلك واذا قرأ
 لا يلحق واذا الخ فارئ يحضر به رده عليه اه (اقول) لكن يؤيد أن المراد به من يعلم العلوم
 الشرعية ما قاله فاضلان اوصى لاهل العلم بالتحديد لاهل الفقه والحديث اه (قوله
 ومجازف في كلامه) هو اكثر منه الذي لا يتحرى الصدق فان من كثر كلامه كثرت قطعه والمجازفة
 هي التكلم بالامور الشرعية روى ان الفضل بن الربيع وزير الخليفة شهد عند أبي يوسف فرد
 شهادته فعاتبه الخليفة وقال لم ترددت شهادته قال لا في سمعته يوما يقول للخليفة انا عبدك
 فان كان صادقا فلا شهادة لعمري وان كان كاذبا فكذلك لانه اذا لم يبال في مجاسك بالكذب فلا
 يبال في مجاسي فعذر الخليفة اه زاد في فتح القدير بعده والذي عندي ان رد أبي يوسف شهادته
 ليس بالكذبة لان قول الحرابي به انا عبدك انما هو مجاز وباعتبار معنى القيام بخدمة من وكوني
 تحت أمره لا على اهانة تنفي في ذلك والتكلم بالمجاز على اعتبار الجماع فان وجهه
 الشبه ليس كذبا محظورا شرعا ولذا وقع المجاز في القرآن ولكن رده لما يبدل عليه خصوص هذا
 المجاز من اذلال نفسه وطاعته لاجل الدنيا فرع ما ينظر هذا الكلام اذا قيل للخليفة فعذر الى
 الاعتذار بما يربى من خاطره اه (قوله أو يخالف فيه) أي في كلامه كثير أي وان كان في
 صدق فان جرأته على ذلك تقتضي قلة مبالاة بما مور الدين ولانه ربما اداه ذلك الى الكذب
 فيه وقد عده في الطريقة الحميدة من جملة آفات اللسان وساق آيات واحاديث ثم قال ان الخلف
 بالله تعالى صادقا جائز بالخلاف لكن اكثاره مكره لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لم الخلف
 حنت او ندم وعامة فيها (قوله او اعتاد شتم اولاده وغيرهم) كذا في الكواهل فان كان ذلك يقصد
 منه احيا نالا يؤثر في اسقاط العدد الثلاثين الانسان فلما يحلومنه هندية قال في الفتح وقال نصير
 ابن يحيى من يشتم اهل رعايك كثيرا في كل ساعة لا يقبل وان كان احيا نالا يقبل وكذا الشتم
 للعبد وان كدابه اه قال في شرح ادب القاضي ان من سب واحدا من المسلمين لا يقتصون
 عدلا كما في الشرع بل ايامه وحر ابن وهبان مسألة الشتم حيث قال والفقه في ذلك ان الشتم
 لا يلحقوا ان يكون بمقامه او بما ليس فيه في وجهه او غيبته فان كان في غيبته فهو غيبة وانما
 توجب الفسق وان كان في وجهه فقبلة اسامة ادب وانه من ضيع رعاك الناس وسوقهم الذين
 لامروهم ولاحياتهم وان ذلك مما يسهط العدد التوكذا اذا كان السب بالامانة والابعاد كما
 يفعله من لا خلاق لهم من السوق وغيرهم اه أي وان كان بما ليس فيه كذب وحكمه
 ظاهر وما يؤيد ذلك ما ورد في الحديث سباب المسلم فسوق وقتاله كفر قال ابن الاثير في النهاية

والعالم من يستخرج المعنى
 من التركيب كما يحق وينبغي
 (ومجازف في كلامه) أو
 يخالف فيه كثير أو اعتاد
 شتم اولاده وغيرهم

اليه وفي فتاوى الخافق في سئل في شخص ادعى عليه واقبعت عليه بيعة فقال انهم ضربوني خسة
ايام في حكم عليه الحاكم ثم اراد ان يقيم البيعة على الخصومة بعد الحكم فهل تسمع الجواب
قد وقع الخلاف في قبول شهادة العدو على عدوه عداوة دينية وهذا قبل الحكم واما بعده
فالذي يظهر عدم نقض الحكم كما قالوا ان القاضي ليس له ان يقضي بشهادة الفاسق ولا يجوز
له فاذا قضى لا ينعقد اهـ لكن يعارضه ما قدمناه آتفاق الرمي وصرح يعقوب باشا في
حاشيته بعدم نقض قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه واقول وقد اسه يقضي ان العصبية
كلها فلا ينفذ قضاء القاضي بشهادته لانه الذي ينعض الرجل لكونه من بني فلان او من
قبيلته كافي معين الحكم اهـ (اقول) وقدم الشارح عبارة البيعة قونية اول القضاء واقرها
سيدى الوالد وكذا الخير الرمي في فتاواه تنبيهه (قوله لا تقبل له لاعلمه) هذا يقيد بقوله الغير
عدوه اذ لم يفسق به كباقي (قوله واعقد في الوهبانية والمحبية قبولها الخ) قد علمت ما تحصل
عما سبق ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وعدم نقض القضاء صحيح والمسئلة
دائرة في الكتب فاحفظه (قوله مالم يفسق بسببها) وهي الرواية المنصوصة والاطلاق
اختيار المتأخرين وفي القهستاني ما يقيدان ماعليه المتأخرون هو الصحيح في زمانهم وزماننا
اهـ وينبغي ان يقال فيه ما قيل في مدمن الخمر من الاشتهار ط (قوله قالوا والحد قد فسق
لانه في عنقه) ففسقه في الطريقة المحمدية بان يلزم نفسه بفسقه وارادة الشر له وحكمه ان لم يكن
بظلم اصحابه منه بل بحق وعدل كالاصحاب المعروف والنهي عن المنكر فخرام وان كان بظلم اصحابه منه
فليس بجرام وان لم يقدر على اخذ الحق فله تاخير الى يوم القيامة قال الله تعالى وان انتصر
بعد ظلمه فارلئك ما عليهم من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويغفون في الارض
بغير الحق اولئك لهم عذاب اليم وساقى للنهي احاديث دالة عليه من قوله صلى الله تعالى عليه
وسلم لا تظهر الشهامة لاختيك في عاقبة الله ويبتليك ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لا يحمل المؤمن
ان يجرمه ومنافوق ثلاث فاذا امرت به ثلاث فلياقه وايسلم عليه فان رد عليه فقد اشد ثم كافي
الاجر وان لم يرد عليه فقد باء بالاثم وهذا المحمول على الهجر لاجل الدنيا واما لاجل الآخرة
والعصبية والتأديب فخانزل مستحب من غير تقدير اهـ (قوله سواء شهد على عدوه او غيره)
اولهم اقبل عليه مفاد ان عدو الشخص لا تقبل شهادته على الشخص ولا على غيره ولا معنى له
اذ شهادة عدو زيد على عمرو مقبولة فدل في العبارة سقطا اهـ (اقول) حيث كان عدم قبول
شهادة العدو على عدوه مبنيا على انه يفسق بالمعادة والتسقي مما لا يتجزأ فله معنى وليس في
العبارة سقط وحينئذ لا فرق بين ذلك الشخص وغيره وانما يفرق في الحال لو كان عدم القبول مبنيا
على التهمة فتمام ذكره الحوى (قوله لا تقبل شهادة الجاهل) قال في معين الحكم ولا من
لا يحكم فرائض الوضوء والصلاة ومن سافر فاحتاج للتيمم فلم يحسنه ولا المنجى وان اعتمد عدم
تأثير الجور ودعى انما الدلة ويؤدب حتى يكف عن هذا الاعتقاد ولا يصدق اقوله تعالى فلا
يظهر على غيبه احدا الا من ارتضى من رسول (قوله على العالم) ليس بقيد بليل التفرع
والتمثيل ح (قوله افسقه بترك ما يجب تعلمه شرعا) قدم في باب التعزير ان للقاضي ان
يسأل عن سبب فسق الشاهد فلو قال الطاعن هو ترك واجب سأل القاضي المشتوم عما يجب

فقبل له لاعلمه واعقد
في الوهبانية والمحبية
قبولها مالم يفسق بسببها
قالوا والحد قد فسق للنهي
عنه وفي الاشباه في حقه
قاعدة اذا اجتمع الحرام
والحلال ولو العداوة
للدنيا لا تقبل سواء شهد
على عدوه او غيره لان فسق
وهو لا يتجزأ وفي فتاوى
المصنف لا تقبل شهادة
الجاهل على العالم الفسقه
بترك ما يجب تعلمه شرعا
فحينئذ لا تقبل شهادته على
من له ولا على غيره والحاكم
تعزيره على ترك ذلك ثم قال

انت خبر بان فعل الكبير وتوالى الصغرة فادح في العدة وقد نترط في القفية اعدم
 القبول كونه فسق بتلك العداوة وعلى هذا اعدم قبولها طاقا ظاهرو وينبغي تقييده بما اذا
 كانت عداوة ظاهرة كما يفيد ما يأتي عن الفسخ في شرح قوله او يرتكب ما يوجب الحد فمجرد ان
 الوجه عدم القبول مطلقا والتعليل بالاتهام كما مر عن كنز الروس لا ينافيه لان الفاسق لا يقبل
 للاتهام ايضا وما يأتي عن ابن التكميل يمكن حمله على ما اذا لم يفسق بها فليتم امل اه قاله سيدي الولد
 رحمه الله تعالى * (الثاني) * لو ادعى شخص عداوة آخر يكون مجرد دعواه واعتدافا منه بفسق
 نفسه ولا يكون ذلك فادح في عدالة المدعى انه عدو ما لم يثبت المدعى انه عدوه * (الثالث) *
 لو قضى القاضي بشهادة العدو على عدوه او على غيره عدوه هل يصح اولا قلنا ان المانع من قبول
 الشهادة هو الفسق فيكون حينئذ صحيحا فاذا لان القاضي اذا قضى بشهادة الفاسق نفذ
 قضاؤه ويصح وان قلنا انه اعني آخر اقوى من الفسق لا يصح في حق العدو ويصح في حق غيره
 وذكر ابن السكال في اصلاح الايضاح ان شهادة العدو لعدوه جائزة عكس شهادة الاصل اقرعه
 اه وهذا يدل على انها لم تقبل للتمتع بالفسق اه قال سيدي الولد رحمه الله تعالى قوله لان
 القاضي اذا قضى بشهادة الفاسق نفذ قضاؤه ويصح قال الرمي وصرح بعقوب باشا في حاشيته
 بعدم نقاد قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه (واقول) وقياسه يقتضي ان العصية
 كذلك فلا ينفذ قضاء القاضي بشهادته لانه الذي يفيض الرجل اسكونه من بني فلان او من قبيلة
 كذا كما سيأتي قريبا من قولنا عن معين الحكام فتم امل اه * (الرابع) * قد يتوهم بعض المتفقهة
 والشهود ان كل من خاصم شخص في حق وادعى عليه حقا انه يصير عدوه فيشهد بينهما
 بالعداوة واما كذا بل العداوة انما تثبت بخوما ذكرتم نعم لو خاصم الشخص آخر في حق
 لا تقبل شهادته عليه في ذلك الحق كالوكيل لا تقبل شهادته فيما هو وكيل فيه ونحو ذلك لانه
 اذا تخصص اثنان في حق لا تقبل شهادتهما على الاخر لما بينهما من الخصامة اه قات
 ويدل له ما في فتاوى قاضيناك من باب ما يطل دعوى المدعى رجلا لخصم رجلا في دار اوفى
 حق ثم ان هذا الرجل شهد عليه في حق آخر جازت شهادته اذا كان عدلا اه واعلم انه لو شهد
 على رجل آخر فخاصمه في شيء قبل القضاء لا يمنع القضاء بشهادته الا اذا ادعى انه دفع له كذا
 لئلا يشهد عليه وطلب الرد واثبت دعواه ببيعة او اقرار او نكول حينئذ بطلت شهادته وهو
 جرح مقبول كما صرحوا به وسأيت في بيان الجرح * (الخامس) * اذا قلنا لا تجوز شهادة العدو
 على عدوه اذا كانت دينوية هل الحكم في القاضي كذلك حتى لا يجوز قضاء القاضي على من بينه
 وبينه عداوة لم أفد عليه في كتب أصحابنا وينبغي ان يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان
 قضاؤه عليه بعلمه ينبغي ان لا ينفذ وان كان بشهادة العدو ولم يحضر من الناس في مجلس الحكم
 بطلب خصم شرعي ينبغي ان ينفذ وترقى ما ورد من الشافعية بينه ما بان اسباب الحكم
 ظاهرة واسباب الشهادة خافية مجر وقد هنا وائل الباب أن في المسئلة ثلث قوانين معتمة
 احدها عدم قبولها على العدو وهو اختيار المتأخرين وعليه صاحب السكندر والملقي ومقتضاه
 ان العلة العداوة لا الفسق والالم تقبل على غير العدو ايضا ثانياها انها تقبل الاذا فسق بها
 واختاره ابن وهبان وابن السكن فراجعه وكذا تقدم في اول القضاء الكلام على ذلك فارجع

اعلم ان هذا التفريق بعض من المفهوم السابق فالجواب من قوله زاد الخ بل في اقتصار العيني
وتعليل الوائي اشارة الى أنهم ما نقصا من العبارة السابقة اشترطوا الاجر ولهذا قال القهستاني
ولو بالاجر وتقدم الكلام على ما في ظاهر التعديل فانهم (قوله بزيادة اضطرارها) أي
وفي الفروع تخفيف هذه الضرورة وانما قلنا ذلك ليعلم بظاهر قوله فكان كالشرب للتداوي ط
(قوله واختيارها) مقتضا لو فعلته عن اختبارها لا تقبل سبيدي ولو ادركه الله تعالى
(قوله فكان كالشرب) أي شرب محرم للتداوي فانه يجوز عنه الدخول في الضرورة (قوله
وعدو) أي على عدوه كافي الملتقى (قوله بسبب الدنيا) لان المعادة لاجلها حرام فمن ارتكبها
لا يؤمن من التقول عليه أما اذا كانت دينية فانما الاتعاع لانما يدل على كمال دينه
وعداوته وهذا لان المعادة قد تكون واجبة بان رأى فيه من مكرها شرعا ولم يفته بنهيه بدليل
فبول شهادة المسلم على الكافر مع ما بينهم من العداوة الدينية والمنقول عليه على القاتل
والجروح على الجراح أو الزوج على امرأته بالزنا ذكره ابن وهبان وفي خزانة المفتين والعدو
من يفرح لحزنه ويحزن لفرحه وقبله يعرف بالعرف اه ومثله العداوة الدنيوية
ان يشهد المقتدوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع وفي ادخال الزوج
هنا نظر فقد صرحوا بقبول شهادته عليهم بالزنا الا اذا فذفها أولا وانما المنع مطا لقول الشافعي
وفي بعض الفتاوى وتقبل شهادة الصديق لصديقه اه أي الا اذا كانت متناهية بحيث
يتصرف أحدهما بامال الآخر كما تقدم ثم اعلم ان المصريح به في غالب كتب أصحابنا والمشهور
على السنة فقهائنا ما ذكره المؤلف من التفصيل ونقل في القنية ان العداوة بسبب الدنيا لا تمنع
مالم يفسق بسببها أو يجلب منهعة أو يدفع بها عن نفسه مضرة فهو الصحيح وعليه الاعتماد وما
في الوقعات وغيرها اختيار المتأخرين واما الرواية المنصوصة فبطلانها وفي كنز الروس شهادة
العدو على عدوه لا تقبل لانه متهم وقال ابو حنيفة تقبل اذا كان عدلا قال اسماعيل وهو الصحيح
وعليه الاعتماد لانه اذا كان عدلا تقبل شهادته وان كان بينهما عداوة بسبب امر الدنيا اه
واختاره ابن وهبان ولم يتبعه ابن الشحنة لكن الحديث شاهد لما عليه المتأخرون كما رواه ابو
داود مر فوعلا تجوز شهادة حاش ولا خائنة ولا زان ولا زانية ولا ذي نحر على اخيه والعمر الحقة
ويمكن جعله على ما اذا كان غير عدل بدليل ان الحق قد فسق للنهي عنه وقد ذكر ابن وهبان رحمه
الله تعالى تلميحات حسنة لم ارها غيره * (الاول) * الذي يقتضيه كلام صاحب القنية والمبسوط
اما اذا قلنا ان العداوة فاحدة في الشهادة تكون فاحدة في حق جميع الناس لافي حق العدو
فقط وهو الذي يقتضيه الفقه فان الفسق لا يتجزأ حتى يكون فاسقا في حق شخص عدلا في
حق آخر اه قلت ولهذا لم يقل المؤلف على عدوه بل اطلقه ويقاس على قولهم ان الفسق
لا يتجزأ لما ظار اذا كان عليه أنظار وقت عديدة وثبت فسقه بسبب خيائنه في واحد منها فهل
يسرى فسقه في كلها فيهزل اجاب سبيدي لو الدب السريان وانه يعزل منها جها وبه اتفق ابو
السعود وكتب الرمي هنا الظاهر من كلامهم ان عدم القبول انما هو للمهمة لا للفسق ويؤيد
ما يأتي عن ابن الكمال وما صرح به يعقوب باشا وكثير من علمائنا صرحوا بان شهادة العدو على
عدوه لا تقبل فالتعديد بكونه على عدوه ينفي ما عداوه وهو المتبادر للافهام فتأمل اه (اقول)

زيادة اضطرارها
وانه لا يصحها واختيارها
فيمكن كالشرب للتداوي
(وعده بسبب الدنيا)
جعل ابن الكمال عكس
الفرع لاصله

الاسم ومنها الحديث على ما قرأته في الفائق ثلاثة من أمر الجاهلية الطعن في الانساب
والنباحة والاثوان فاطعن معروف والنباحة ما ذكر والاثوان اجمع فهو منازل القمر
والعرب كانت قنعة دان الامطار والخبر كلها تنجي منها وقيل النوح بكامله صوت اه رملي
على المنح قال في البحر قوله هم ان النباحة لا تسقط عدالتهم الا اذا ماتت في مصيبة غير عام
ان النباحة كبيرة للتوعد عليهم لكن لا تظهر الا في مصيبة غير غالبا اه وهذا الذي ينبغي
التعليل به وأما الذي يذكروه الشارح عن الوافي فلا ينبغي تضيق المراتب اذ ظاهره انه يساح لها
حينئذ وهو خلاف المعلوم من الدين بالضرورة قال في التاترخانية معزيا لا يسيطر لا تقبل
شهادة النباحة ولم يرد به التي تنوح في مصيبتهم وانما أراد التي تنوح في مصيبة غيرها وانخذت
ذلك مكسبة اه ونقله في الفتح عن الذخيرة ثم قال ولم يتعقب هذا من المشايخ أحد فيما
علمت لكن بعض متأخري الشارحين نظر فيه بانه مصيبة فلا فرق بين كونه للناس أولا قال
صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله الصالقة والحالقة والشافقة وقال ليس منا من ضرب
الخمدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وهي في صحيح البخاري والاشنان النباحة
ولوفي مصيبة نفسها مصيبة لكن الكلام في ان القاضي لا يقبل شهادتهم لذلك وذلك يحتاج
فيه الى الشهرة ليصل الى القاضي فانما قيد بكونهم للناس لهذا المعنى والافهوه برده عليه موله
في قولهم ولا مدمن الشرب على الهوى يريد شرب الاشربة المحرمة فخرا أو غيره ولفظ محمد في
الاصل ولا شهادة مدمن خمر ولا شهادة مدمن السكر يريد ولوم من الاشربة المحرمة التي ليست
خمر اذ قال هذا الشارح يشترط الادمان في الخمر وهذه الاشربة يعني الاشربة المحرمة لا سقوط
العدالة مع أن شرب الخمر كبيرة بلا قيد الادمان ولهذا لم يشترط الخصاص في شرب الخمر الادمان
لكن نص عليه في الاصل كما سمعت فها هو جوابه هو الجواب في تقييد المشايخ بكون النباحة
للمناس ثم هو نقل كلام الشيخ في توجيه اشتراط الادمان انه انما شرط ليطهر عنه الناس فان
من شربهم اسر الانسقط عدالته ولم يتنفس فيه بكلمة واحدة فكذا التي ناحت في بيت المصيبة
لا تسقط عدالتهم اهدم اشهر ذلك عند الناس وانظر الى تعليل المصنف بعدم ذكر الادمان بانه
ارتكب محرم دينه مع ان ذلك ثابت بلا دمان فانما أراد انه اذا ادمن حينئذ يظهر انه
مرتكب محرم دينه فترد شهادته بخلاف التي استقرت تنوح للناس اظهروه حينئذ فيكون
كالذي يسكر ويخرج سكرانا وتذهب به الصيमान في رد شهادته وصرح بان الذي يتم بشرب
الخمر لا تسقط عدالته ومنهم من فسّر الادمان بقيته وهو ان يشرب ومن بقيته ان يشرب مرة
اخرى وهذا هو معنى الاصرار وانت تعلم انه سيد كرر من يأتي بابا من أبواب البكائر التي
يخلق بها الحد وشرب الخمر من امن غيبه توقف على نية ان يشرب ولان النية أمر مبطن لا يظهر
للمناس والمدارات التي يتماق بوجودها حكم القاضي لا بد ان تكون ظاهرة لا خفية لانها
معرفة والتخفي لا يعرف والظهور بالادمان الظاهر لا بالنية نعم بالادمان الظاهر يعرف اصراره
لكن بطلان العدالة لا يتوقف في البكائر على الاصرار بل ان يتهاوى به لم ذلك وانما ذلك في
الصفاة وقد ادرج فيما ذكرنا شرح ذلك اه (قوله باجر) أطلق في مسكين وأشار اليه في
الكافي وكذا في التهذيب تاني كما يأتي النقل عنه قريبا (قوله زاد العيني فلو في مصيبتهم اتقبل)

باجرد زرفتح زاد العيني
فلو في مصيبتهم اتقبل وعلمه
الواني

قوله والمدارات المدارات
يفتح المسم والدال والراء
المهملات أي مدار الامر
اعدم قبول الشهادة الثبنة
وهي أمر خفي لا بد أن
تكون الخ اه منه

و يطلق على الرضا بالقسم فهو ضد وفي المثل خير الغنى القنوع وشتر الفقر الخضوع والفعل
كمنع واسم الفاعل قانع وقنيع أما القناعة فالرضا بالقسم كالقنع بحر كالفعل كشرح واسم
الفاعل قنع وقانع وقنوع وقنيع أفاده في القاموس وبهذا علمت ان قوله لا من القناعة يعني
ان المراد بالقنوع اما السؤال واما التذلل وعلمت ان القنوع يأتي بمعنى في القناعة ط بزيادة
(قوله لا من القناعة) الاجتزاء باليسير من الاعراض المحتاج اليها يقال قنع بقنع قناعة وقنعه انا
اذا رضى والحق البابين أشار الشاعر بقوله

العبد سرعان قنع * والمحرو عبادان قنع

فاقنع ولا تقنع فما * شئ أضرم الطمع

(قوله ومفاده) أي الحديث الخ نصرح به في الفتح جازما به ونقله في الشرح بلاية أي اذا كان
العلة في عدم قبوله شهادتهم ما هو طلب معاشهم من الشهادة اذ حثته بذمة مؤمن بما يحصل له
من الخير وذلك لا يوجب في المستأجر والاستاذ فتصح شهادتهم لكن في التاتر خاتمة عن الفتاوى
الغياثية ولا يجوز شهادة المستأجر للاجير وفي حاشية الفتح عن المحيط بالشرح قال أبو
حنيفة في الجرد لا ينبغي للقاضي ان يجيز شهادة الاجير لاستاذة ولا الاستاذ للاجير ما هو مخاف
لما استنبطه من الحديث (قوله من يفعل الردي) أي من أفعال النساء من التزين بزينة
والتشبه بهن في الفعل والقول فالفعل مثل كونه محللا لواطعة والقول مثل تلبين كلامه
باختباره تشبها بالنساء مغرب وجعل بعضهم الواد في قوله والقول بمعنى أوافقا حدهما
كاف لأن التشبيه بقوله من حرأ للرجال وجعل القهستاني الخنز خاتمة بمنزلة امرأه واحدة في
الشهادة وهو غريب ط قال في الهندية أما اذا كان في كلامه ما ينفي في أعضائه تكسر خاتمة ولم
يشتهر بشئ من الأفعال الرديئة فهو عدل مقبول الشهادة هكذا في التبيين اه وانما كان
معضية لو بقصد حديث لعن الله الخنز من الرجال والمترجلات من النساء (قوله ومغنية)
ولو بشيء عرفي حكمه قهستاني لانه صلى الله تعالى عليه وسلم نهي عن الصوائن الاحقر
المغنية والناتجة وصف الصوت بصفة صاحبه اعلم ان الثقة في اللهو ارجح المال حرام بخلاف
والنوح كذلك خصوصا اذا كان من المرأة لان رفع الصوت منها حرام بخلاف اه شلبي
(قوله لم يرفع صوتها) ظاهره انه يحرم رفع صوتها في مكانها الخاص بها بحيث لا يسمعها
الاجنبى قال في النهاية فلذا أطلق في قوله مغنية وقيد في غناء الرجال بقوله للناس وعلمه في
الفتح ويأتى ان شاء الله تعالى عند قوله ومن يغنى للناس اكن نظريه الطعطاوى واستظهر
عليه بما في الهندية عن شرح أبي المكارم فلا تسمع شهادة مغنية تسمع الناس صوتها وان لم تسمع
اهم اه قال في السعدية وما ذكره أي صاحب الدرر من قوله ولو لم يسمعها الخ جار في النوح
بعينه فبالله لم يكن مسقطا للعدالة اذا ناحت في مصيبة نفسها اه قال سيدي الوالدرجه الله
تعالى يمكن الفرق بان المراد رفع صوت يغنى عنه المغنية اه (قوله ويغنى في تقييده الخ)
منه كل من أتى بابا من أبواب الجائر أفاده الكمال وانما خاص الظهور عند القاضي بالمداومة لأن
الشهادة على ذلك جرح مجرد لكن فيه انه تقبل الشهادة عليه سير انامل (قوله وناتجة في مصيبة
غيرها) في المغرب ناحت المرأة على الميت اذا تدبته وذلك ان تبكي عليه وتعدد محاسنه والتمجيد

لا من القناعة ومفاده
قبول شهادة المستأجر
والاستاذة (ومحنت) بالفتح
(من يفعل الردي) وبؤنى
وأما بالكسر فالمتكسر
المتلبين في أعضائه وكلامه
خاتمة فيقبل جرح (ومغنية)
ولو انقسم الحسرة رفع
صوتها ذرر وينبغي
تقييده جدا ومتاعليه
ليظهر عند القاضي كفاي
منه من الشرب على اللهو
ذكره الوائى (وناتجة في
مصيبة غيرها)

آخره فاقاضى بسال المدعى عن الاجارة كانت بامره أو بغير امره فان قال كانت بامرى لم
تقبل شهادة المستاجر لانه مستاجر شهد بالمستاجر لا بغيره وان قال كانت بغير امرى فقبل
شهادته لانه ليس بمستاجر في حقه ولوليه كمن الشهركاه لم تجز شهادته وان لم يدع المدعى أن
الاجارة كانت بامره ولوشهد المستاجر أن المدعى للذى أجرهما الاثبات الاجارة أو لانسان
آخر على المؤجر لفسخ الاجارة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى جازت شهادتهما سواء كانت
الاجارة رخصة أو غالية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز شهادتهما في فسخها لانهما
يدفعان عن أنفسهما الاجارة وان كانا ساكنين في الدار بغير أجر جازت شهادتهما عندية عن
الحيط وفيها اذا شهد الاجير لانه لا يملكه وهو اجير شهر فلم ترد شهادته ولم يمتدح حتى مضى الشهر ثم
عقل لم تقبل شهادته كمن شهد لامرأته ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته وان شهد ولم يكن
أجير ثم صار أجيرا قبل القضاء بطلت شهادته ولو ان القاضى لم يرد شهادته وهو غير أجير ثم صار
أجير ثم مضت مدة الاجارة لا يقضى بتلك الشهادة وان لم يكن أجيرا عند القضاء ولا عند
الشهادة فلوان القاضى لم يطل شهادته ولم يقبل فاعاد الشهادة بعد انقضاء مدة الاجارة جازت
شهادته اهـ ولا تجوز شهادة الكيال بخلاف الذراع وشهادة الدائن لمديونه تقبل وان كان مقلدا
كفى الهداية وفي المحيط لا تقبل بدين له بعد موته بجر قال العلامة القزوينى في فتاويه تقبل
شهادة رب الدين لمديونه حال حياته اذ لم يكن مقلدا قول واحد واختلف فيما اذا شهد له في
حال كونه مقلدا في المحيط لا تقبل وشمس الأئمة الحلوانى والمصاحب المحيط قال تقبل واما
اذا شهد له بعد الموت فلا تقبل قول واحد اتعلق به بالتركه الموصى له كذا في شرح
الوهبانية اهـ (قوله أو مشاهرة) أو مياومة هو الصحيح جامع الفتاوى ومنه في الخلاصة
و يلحق به المزارع فانه لا يلزم ان تكون مسانحة أو مشاهرة فقد يزارعه على انهاء هذا الزرع
ليكنه في حكمه فلا تصح شهادته لرب العبد كما تقدم (قوله أو الخادم أو التابع) يجوز الفرق
بين المذكورين وقد يقال ان المراد بالخادم من يتخدم بغير أجر والتابع من يكون يتعيش في
منزل المشهود له من غير خدمة كحلازم في البيت والمراد بالتلميذ الصانع التابعون لكبيرهم
ط وفي الخلاصة هو الذى يأكل معه وفي عياله وليس له أجر معلوم رقيق المراد الاجير مسانحة
أو مشاهرة أو مياومة وغمامة في الفتح وكان بين الخادم وبين الاجير عموم وخصوص من
وجه فالاجير يستاجر لغير الخدمة الخاصة به كالواستاجر لرحى الغنم أو للخطاطة أو الخبز
مسانحة أو مشاهرة والخادم قد يتخدمه بلا أجر طمعا في طعامه أو امر آخر فيجتمه عن فمين
استاجر مسانحة أو مشاهرة للخدمة وينتقد الاجير فيما لو استاجر للخطاطة مثلا كذلك
وينتقد الخادم فيما اذا كان يتخدمه طمعا في طعامه وشرابه بدون استئجار والذابح هو الذى
يكون عالة عليه وان لم يتخدمه والتلميذ هو الذى يتعلم منه علما أو غيره من الصنائع ويدخله في
نفقته وهو الذى اراد بوله بعد دضر راسه تاذ الخبذائل قوله وهو معنى قوله عليه الصلاة
والسلام الخ (قوله من القنوع) بالضم قنع يقنع قنوعا اذا سأل فيكون المزاوية السؤال كما هو
أحد معانيه قال تعالى أطعموا القانع قال بعضهم القانع هو السائل الذى لا يلج في السؤال
ويرضى بما ياتيه عفو او بطاق على التذلل ومن دعائهم نسال الله القناعة ونعوذ به من القنوع

مسانحة أو مشاهرة
أو الخادم أو التابع أو
التلميذ الخاص الذى يعد
ضرر أساتذته ضرر نفسه
ونفعه نفع نفسه ورقة
وهو معنى قوله عليه الصلاة
والسلام لا شهادة للقانع
بأهل البيت أى الطالب
معاشه منهم من القنوع

لوقف استحقاقا لا يبطل بإبطاله فإنه لو قال أبطأت حتى كان له أن يطالب ويأخذ بعد ذلك فكان
شاهد النفسه فيجب أن لا تقبل شهادته وعن بعض المشايخ إذا شهد اثنين من أهل سكة
على وقف تلك السكة أن كان الشاهد يطالب بنفسه حقا لا تقبل شهادته وإن كان لا يطالب تقبل
ونظرفيه اهـ ملخصا ويؤيده ما ذكره من الكلام عليهم في المقالة الثانية فاحفظه (قوله
وكذا) أي تقبل في وقف المدرسة أي في وقفه وقف على مدرسة كذا هو من أهل تلك
المدرسة وكذلك أنهم ادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب وشهادة أهل الحلة في
وقف عليهم وشهادتهم بوقف المسجد والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل
إذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل فالعقد القبول في الكل بزازية وقيد بالشهادة بوقف
المدرسة لأن شهادة المستحق فيما يرجع إلى الغلة كشهادته بآجارية ونحوها لا تقبل لأن له حقا
في المشهود به فيمكن منهما بجر قال ابن الشحنة ومن هذا النمط مسألة قضاء القاضي في
وقف تحت نظره أو مستحق فيه اهـ وهذا كله في شهادة الفقهاء باصل الوقف أما شهادة
المستحق فيما يرجع إلى الغلة كشهادته بآجارية ونحوها لم تقبل لأن له حقا فيه فيمكن منهما وقد
كتبت في حواشي جامع النصولين أن مثله شهادة شهود الأوقاف المقررين في وظائف
الشهادة بما يرجع إلى الغلة لما ذكرنا وتقرر فيه لا يوجب قبولها وإفادتها إسقاط التهمة
عن المتولى فلا يحلف ببقويه أن البيعة تقبل لاسقاط اليمين كما ودع إذا ادعى الرد أو الهلاك
فالقول له مع اليمين فإن برهن فلا يمين بجر ملخصا فراجعه قال الرمل ويعلم من قوله ومن هذا
النمط الخ جواز شهادة الناظر في وقف تحت نظره لأن القضاء والشهادة من باب واحد كما تقدم
وقد أفتى به شيخ الإسلام الشيخ محمد الغزالي في واقعة الحمال بقوله الظاهر قبولها كالمشهد
بوقف مدرسة وهو صاحب وظيفة أو الله تعالى أعلم فتأمل اهـ ويرد على ما مر من الفرق
ما في البرازية من قوله أهل القرية إذا شهدوا على قطعة أرض أنهم امن أراضى قريتهم لا تقبل
وأجاب عنه القرطبي بجملة على قرية مـ لو كذا في التفتيح (قوله انتهى) أي ما في فتاوى
النسفي ونقله عنه في الفتح آخر الباب (قوله والاجير الخاص) وذلك لأن منافعه مستحقة
للمستاجر وهذا لا يجوز له أن يؤجر نفسه من آخر في تلك المدة فلو جازت شهادته لهـ مستاجر
كانت شهادة الاجر لأن شهادته من جملته فأنفعه فلا تقبل شهادته في تجارة التاجر ولا في شيء آخر
اهـ سلبى وقيد بالخاص لأن شهادة المشتري كالحياط تقبل لأنه لا يستوجب اجرا إلا بعمله
فإذا لم يستوجب بآجاريته شيئا انتفت التهمة عن شهادته اهـ وتقبل شهادة من استأجره يوما
في ذلك اليوم استخدا أنا كما في البرازية ولا تقبل شهادة المستعير لمعيره بالمستعار ولورهن دارا
فشهد له من استأجره للبناء يقبل وإن شهد له من استأجره لهدمها لا قال في الهندية رجل
ادعى دارا في يد رجل فشهد له شاهدان بها وإن المدعى استأجرهما على بناءها وغـ بذلك مما
لا يجب عليه الضمان في ذلك جازت شهادته ما وإن قال الاستأجر ناعلى هدمها فهدمناها
لا تقبل شهادته ما بالملك للمدعى وبضمننا قيمة البناء للمدعى عليه كذا في فتاوى قاضي خان
وشهادة الاستاذ للتلذذ مقبولة وكذا المستاجر للاجير فتح ولا تقبل شهادة المستاجر للاجير
بالمستاجر بجر لو استأجر دارا شهر فأسكن الشهر كله ثم جاء مدعى آخر فشهد بها المستاجر ورجل

وكذا في وقف المدرسة
انتهى فليحفظ (والاجير
الخاص المستاجر)

الاولاد وغيرهم والفرق بينهم ما بين اولادهم ان المخاطب لم يدخل تحت عموم خطابه فلم
 يتناولهم الكلام بخلاف الاولاد فانهم داخلون تحت الشهادة وانما ادخلنا المتكلم في
 مسئلة الشهادة لفقر اهل بيته باعتباره انهم يحصون بخلاف فقر اجدريه وبقي تميم وذو كر
 قاضيخان في فتاواه من الوقف لو شهدوا انهم اصدقة موقوفة على فقر اجدريه وهم امنهم جازت
 ولو على فقر اجدريه لاقال الناطقي في الفرق ان القرابة لا تزول والجوار يزول فلم تكن شهادة
 انفسه لاحالة اهـ واهل بيت الانسان لا يزول عنهم لانهم هم اقارب الذين في عياله فلم هذا لم
 تقبل فيها ولكن بشكل بمسئلة القبيلة فان الاسم عنهم لا يزول مع قبولها ولا يمكن لايدخلان
 ويمكن الفرق بين الوصية والوقف بما اشار اليه ابن الشيخ اهـ وعلى هذا شهادة اهل
 المدرسة بوقفها جائزة كما ياتي في بيان في كلام الشرح (قوله لانم انفسه من وجه) وهو البعض
 الذي هو حصه وذلك باطل واذا بطل في البعض بطل في الكل كالحواشي غير منجز ثمة اذهى
 شهادة واحدة عنابة (قوله برقي) فاذا طعن المدعي عليه في الشهود انهم عبيد فعلى
 المدعي اقامة البينة على حريتهم بحر عنه قوله الان يهمل في الرق والصغر ان كان نقل
 بعده عن الخلاصة في الكلام على الجرح المجرد انه يقال للشاهدين اقيموا البينة على الحرية
 وهو صريح ما قدمه في شرح قوله والمملوك وما هنا صريح في ان ذلك على المدعي وهو قوله
 فعلى المدعي اقامة البينة على حريتهم فتأمل (قوله وحده) فلو قال هم محدودون في ذف
 فعلى الطاعن اقامة البينة جوى وله الطعن ولو بعد الحكم ولو على المدعي انهم عبيد فبها انه
 الطعن ولو على المدعي بعد الشهادة لا يقبل طعنه ط (قوله وشركة) أي ادعى الخصم ان الشاهد
 شريك المدعي واقام بينة تقبل شهادته بينة ولا يكف المدعي اقامة بينة على انه ليس شريكا
 له على الظاهر لانها بينة في ط (قوله بزيادة الخراج) أي الذي لم يكن معينة لا تقبل لانه يدفع
 عن نفسه بما غرما (قوله مالم يكن خراج كل أرض معينة) فان الشاهد بشهادته لا يجزى انفسه
 مغمما ولا يدفع بما غرما وكذا يقال فيما بعد (قوله أولاخراج للشاهد) أي عليه كافي الهندية
 عن الخلاصة (قوله شهدوا على ضيعة) أي يعودونها للجميعهم اما اذا كانت لجماعة معينة
 فلا مانع من القبول فيما يظهر ط وعبارة البرزنية على قطعة لكن في الفتح كما هنا على ضيعة
 وفي القاموس الضيعة العقار والارض المغلة قال في الهندية اهل القرية أو اهل السكة
 الغير النافذة شهدوا على قطعة أرض انهم امن قريتهم أو سكتهم لا تقبل وان كانت نافذة ان
 ادعى انفسه حقا لا تقبل وان قال لا آخذ شيئا تقبل كذا في الوجيز لا كدردي (قوله يشهدون
 بشي من مصالحه) بان شهدوا على قطعة أرض انهم امن سكتهم كما قدمنا من الهندية (قوله
 وفي النافذة الخ) صورته ادعى اهل السكة قطعة أرض انهم امن السكة وشهد بعضهم ان كان
 الشاهد لا لغرض له الاثبات نفع عام لا جرم فممنه تقبل وان اراد ان يفصح بانها فيم الاتقبل ط
 (قوله لا تقبل) وقيل تقبل مطلعا في النافذة فحق (قوله وان قال لا آخذ شيئا تقبل) في قاضي
 خان داربيعت واهل الشفعة وانكر البائع البيع فشهد بذلك بعض الشفعاء ان كان لا يطلب
 الشفعة وقال ابطال شفعتي جازت شهادته والالان حق الشفعة مما يحتمل الابطال اما في
 المسئلة الاتية في الوقف على المدرسة من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا

لانم انفسه من وجهه
 في الاشياء انفسه ان يطعن
 بثلاثة برقي وحده وشركة وفي
 فتاوى النسخ لو شهد بعض
 اهل القرية على بعض منهم
 بزيادة الخراج لا تقبل مالم
 يكن خراج كل أرض معينة
 أولاخراج للشاهد وكذا
 اهل قرية شهدوا على
 ضيعة انهم امن قريتهم
 لا تقبل وكذا اهل سكة
 يشهدون بشي من مصالحه
 لو غير نافذة وفي النافذة
 ان طلب حقا انفسه
 لا تقبل وان قال لا آخذ
 شيئا تقبل

دين ومن وجهه ان كان عليه دين لان المال موقوف مراعى وفي منية المقتضى ثم العبد اولاه
فردت ثم شهد به بعد العتق تقبل ولو شهد المولى لعبد به بالنكاح فردت ثم شهد له بعد العتق
لم يجز لان الردود كان شهادة وكذا الصبي أو المكاتب اذا شهد فردت ثم شهد به بعد البخلوخ
والعتق جازت لان الردود لم يكن شهادة اهـ بجر وقدمنا الكلام عليه مـ وتوفى في هذا
الباب فراجع مـ (قوله والشريك اشرك به) سواء كانت شركة أم لا أو شركة عقد عينا
أو فاقضة أو وجوها أو صنائع وخصه مـ في النهاية بشريك العنان قال وأما شهادة أحد
المفاوضين له أحبه فلا تقبل الا في المدود والقصاص والنكاح لان ما عداها مشترك بينهما
وتبعه مـ في العناية والبنائية وزاد في فتح القدير على الثلاثة الطلاق والعتاق وطعام أهله
وكسوتهم ونفقة الشارح بانه هو فانه لا يدخل في الشركة الا الدراهم والدنانير ولا يدخل
فيه العقار ولا العروص ولهذا قالوا لو وهب لأحد ماله غير الدراهم والدنانير لا تبطل
الشركة لان المساواة فيه انيس بشرط اهـ وكذا قال في الحواشي السعدية فيه بحث لانه اذا
كان ما عداها مشتركة لم يدخل في عموم قوله ما ليس من شركتهم فيشمل كلام المصنف شركة
المفاوضة أيضا فلا وجه للاخراج فتأمل الا ان يخص بالاملاك بقية المالك ثم ان قوله لان
ما عداها مشترك بينهم غير صحيح فانه لا يدخل في الشركة الا الدراهم والدنانير الخ وما ذكره
في النهاية هو مخرج كلام محمد في الاصل كما ذكره في المحيط البرهاني ثم قال وشهادة أحد
شريكي العنان فيما لم يكن من تجارتهم مـ مـ بوله لا فيما كان منها وليذكر هذا التفصيل في
المفاوضة لان العنان قد تكون خاصا وقد تكون عاما فاما المفاوضة فلا تكون الا في جميع
الاموال وقد عرف ذلك في كتاب الشركة وعلى قياس ما ذكره شيخ الاسلام في كتاب الشركة
ان المفاوضة تكون خاصة يجب ان تكون المفاوضة على التفصيل الذي ذكرنا في العنان
اهـ وشمل كلام المؤلف ما اذا شهدا ان لهما او فلان على هذا الرجل ألف درهم وهي على
ثلاثة أوجه الاول ان ينص على الشركة بان شهدا ان فلان ولهما على هذا الرجل ألف
درهم مشترك بينهما فلا تقبل الثاني ان ينص على قطع الشركة بان قالان شهدا ان فلان على
هذا خمسة مائة بسبب على حد ولنا عليه ضمانه بسبب على حدة فتقبل شهادتهما في حق فلان
الثالث ان يطلعا فلا تقبل لاحتمال الاشتراك ولو كانوا أحده على ثلاثة دين فشهدا انان منهم
ان الدائن أبرأهما فلا نفع الا ان الذي كان له عليه وعلمهما فان كانوا ككفلا لم تقبل والا
فان شهدوا بالابراء بكلمة واحدة فكذلك والاعتقيل كذا في المحيط البرهاني بجر بزيادة قال
في الهندية وكذلك أي لا تقبل شهادة أجنبي أحد الشريك بيمين لا شريك الآخر كافي المبسوط
اهـ (قوله فيما هو من شركتهما) أما فيما ليس من شركتهما فتقبل لانتفاء التهمة قال في البحر
وهنا مسائل متفرعة على عدم شهادة الشريك لشريكه الاول شهد ان زيدا أوصى بثلاث ماله
اقبيله بنى فلان وهما من تلك القبيلة صححت ولاشئ لهما منها الثانية لو أوصى بقرا جيرانه
وهما منهم فالحكم كذلك الثالثة لو أوصى بقرائه يته وأولاهل بيته وهما منهم لم تصح ولو كانا
غنيين صححت والفرق بين الاولين والثالثة انه يجوز فيه ما يخص به اليه من سهمه بخلافه في
الثالثة الرابعة لو أوصى بقرائه جيرانه فشهد من له أولاد محتاجون منهم لم تقبل مطلقا في حق

والشريك اشرك به فيما
هو من شركتهما

مطلب
شهد الشريك ان لهما
وافلان على هذا الرجل
كذا فهو على ثلاثة أوجه
مطلب
شهدا ان الدين أبرأهما
وفلان عن الاف

للجنس الصادق بالمتعدد وصورتها كافي الحاي عن الاشياء ثلاثة قتلوا رجلا بعد ان شهدوا
 بعد التوبة ان الولي قد عفا عنا قال الحسن لا تقبل الا ان يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا
 الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل
 اه قال البيهقي الذي رأيت في تلخيص الكبرى رخصة الا لكل وعن الحسن في ثلاثة قتلوا
 رجلا بعد ان شهدوا أو قروا أو شهدوا انه عفا عنا لا يجوز ان قال اثنان عفا عنا وعن هذا قال
 أبو يوسف تقبل في حق هذا الواحد وقال الحسن يجوز في الوجهين وفي تلخيص الكبرى
 والفتوى على قول أبي يوسف اه ثم على قول أبي يوسف لا شهادة لانسان لنفسه بل
 شهادتهم للثالث ولا تهمه فيها عدم الاشتراك لوجوب القتل على كل واحد منهم كما خلاف لم
 تجز منفعة اه وأما على قول الحسن بالقبول فقد ثبتت شهادة الانسان لنفسه بالنظر اليه ما
 وقوله وقال الحسن يجوز في الوجهين فيه نظر فانه ذكر عن الحسن فيما اذا قال الثلاثة عفا عنا
 لا يجوز فان عاين في الاشياء البيهقي متفقان على عدم القبول فيما اذا قال عفا عنا فقط عند
 الحسن والظاهر ان أبو يوسف معه اذ لا يذ كر خلافه الا في الثانية فان أريد بالوجهين الثالث
 والشاهدان وافق بحجزة عبارة الاشياء السابقة ولا وجه لقول البيهقي والذي رأيت الخ فانه
 يفيد المخالفة بين العبارتين ط قال سيمدي الوالدرجة الله تعالى ان كان المراد بقول الحسن
 تقبل اذا قال اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد تقبل ان القائل اثنان فقط كما هو المتبادر
 من ظاهر العبارة فالظاهر ان القبول في حق سقوط القود عن الكل وعليه فيجب الدية على
 الشاهد من فقط وان كان المراد ان كل اثنين فالذلك أو كل واحد قال ذلك فتسقط الدية عن
 الكل وانظر ما وجه قول أبي يوسف هذا وقد جعل المسئلة في الاشياء مستثناة من قاعدة
 لا تقبل شهادة الانسان لنفسه فقال محشي الحوى تبعا للارملي لا يصح استثناء هذه المسئلة
 من الضابط المذكور لانه ليس فيه قبول شهادة الانسان لنفسه ولا على قول الحسن بل انما
 قبلت على قوله في الوجه المذكور ولان شهادة الاثنين كل منهم على عفو الولي عن الثالث وأما
 شهادة كل لنفسه فلا قائل به او الوجه في ذلك ان شهادة الاثنين لا تستلزم تهمه فيها لعدم
 الاشتراك لوجوب القتل على كل واحد منهم كخلاف لم تجز منفعة فهي كشهادة غريمين
 قتال وفي حاشيتهم لا يكفي قال أبو حنيفة تقبل في حق الواحد ويسقط النقصاص عن
 الاثنين ويلزمهما بقية الدية وذلك لان الشهادة ليست لانفسهم او قال الحسن تقبل في حق
 الكل وذلك لما فيه من اعتبار ان كل اثنين تكون شهادتهما الغيرهما واذا فرض ذلك فيحصل
 الشهادة في المعنى لكل من الاثنين لا تستلزم قبل شهادة الكل اه نقله بعض الفضلاء وعلى
 هذا المقرر يصح الاستثناء لان فيه قبول شهادة الانسان لنفسه فتأمل اه قال في البحر
 ونظيره أي نظيره مسالة القاتل ما في الخسمية أيضا لو قال ان دخل دارى أحد فعمدى حرقهم
 ثلاثة انهم دخلوها قال أبو يوسف ان قالوا دخلوها جبهه لا تقبل وان قالوا دخلوها ودخل هذا
 تقبل وسال الحسن ابن أبي يوسف عنها فقال ان شهد ثلاثة بان دخلوها جبهه تقبل وان شهد
 اثنان لا تقبل فقال له الحسن أصبت وخالفت أباك اه (قوله وسيد له بعده) أي وأنت وأما
 ولده وتقبل عليهم فهو متامى (قوله ومكاتبه) لانه شهادة لنفسه من كل وجه ان لم يكن عليه

(وسيد له بعده ومكاتبه)

تجده فيستهدون على أهمهم لانهم يكذبونهم فيها تجدد ويطلون هاهنا ما استحققت من الحقوق
على زوجها من القسم والنفقة وما يحصل لها من منفعة وودبضها الى ملكها فانك منفعة
مخوفة بشروطها فلتا منع قبول الشهادة اهـ وهذه من مسائل الجامع الكبير وأورد
عليه ان الشهادة بالطلاق شهادة بحق الله تعالى فوجود دعوى الام وعدمها سواء لعدم
اشتراطها أو اجيب بان مع كونه حقا لله تعالى فهو حقه أيضا فلم تسترط الدعوى الاول
واعبرت اذا وجدت مانعة من القبول لثاني علمهم ما وفي المحيط البرهاني معزى الى فتاوى
شمس الامام الاوزجنى دى ان الام اذا ادعت الطلاق تقبل شهادتها ما قال وهو الاصح لان
دعواها الخوف قال ولا نأوه دى ان ما ذكره في الجامع اصح انتهى ويتفرع على هذا مسائل
ذكرها ابن وهبان في شرحه الاول شهدا ان امرأته ايها ما اردت وهي تنكر فان كانت
اهمها حجة لم تقبل ادعت وانكرت لانفساعها والا فان ادعى الاب لم تقبل والاقبات
الثانية طاق امرأته قبل الدخول ثم تزوجها فشهدا بنائه انه طلقها في المدة الاولى ثلاثا ثم
تزوجها بلا محال فان كان الاب يدعى لانتقبل والانتقبل الثالثة شهدا بنائه على الاب انه خلع
امرأته على صداقها فان كان الاب يدعى لم تقبل دخلهم الاول والانتقبل ادعت اولاً الرابعة
شهدا بنائها الجارية الحرة ان مولاهما اعتقها على الف درهم فان كانت تدعى لم تقبل والانتقبل
وان شهدا بنائها امرأته وهو يدعى لم تقبل وعتقت لقراره بغير شيء والانتقبل بخلاف ما اذا شهدا
على عتق ايها ما بانق فام لا تقبل مطلقا لان دعواها شرط عتقه ولو شهدا بنائها المولى فان ادعى
المولى لم تقبل وان شهدا دعى الغلام تقبل ويقضى بالعتق وبوجوب المال وان أنكر لم
تقبل الخامسة جارية في يد رجل ادعت انه باعها من فلان وان فلانا الذى اشتراها اعتقها
والمشتري يجحد فشهدا بنائها الذى البسها ادعت الجارية فان ادعى الاب لم تقبل والانتقبل
انتهى وهذه كلها مسائل الجامع الكبير **ذكرها** الصدر الشهيدي سليمان في باب من
الشهادات وزاد فالتى منه واعمة فتى وشهدا بنائها البائع ان ادعى لانتقبل وعتقت
باقراره وان كذبه تجبات وثبت الشراء والعتق لانه خصم كالشقيق في بده جارية قال بهما
من فلان بالف وقبضها وابعها منى بمائة دينار وشهدا بنائها البائع يقضى بالبيعين وبالثمنين
وعند محمد بشرط تصديقه ولا يجبس به وان ادعى الاب لانتقبل ويسلم لباقراره الى آخر ما فيه
وفي البرازية وفي المتيق شهدا على ان اباهما القاضى قضى اقلان على فلان بكذا لا تقبل
والمأخوذة ان الاب لو كان قاضيا يوم شهدا ابن على حكمه تقبل ولو شهدا البنات على شهادة
ايهم ما تجوز بلا خلاف وكذا على كتابه انتهى ثم قال قضاء القاضى بشهادة ولده وحافده يجوز
وفي الخامسة ولو ولدت ولدا وادعت انه من زوجها رجح ذلك فشهدا على الزوج ابوه وابنه
انه اقران هذا ولده من هذه المرأة قال في الاصل جازت شهادتهما ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة
تجحد فشهدا عليها ابوها انهما اولدت وانما اقربت بذلك اختلاف فيه الرواية انتهى وتقدم نقل
مسألة الخامسة فلا تنس (قوله لا تقبل شهادة الانسان لنفسه) قال مؤيد زاده شهادة الانسان
فيما يباشره مردودة بالاجماع سواء كان لنفسه أو غيره وهو خصم في ذلك أولا فلا تجوز شهادته
الوكيل بالنكاح اهـ (قوله الا في مسألة القاتل اذا شهد بقتول المقتول) الى في القاتل

وفيما بعد عثمان ورفات
لا تقبل شهادة الانسان
لنفسه الا في مسألة القاتل
اذا شهد بقتول المقتول
فسراجها (وبالعكس)
للمهمة

هذان يقال الا اذا شهد ابن الابن على أبيه بحدوه وهذا تبع فيه صاحب الاشياء ابن الشحنة
 كما نقله عنه في المنع ويظهر لك بيانه قرينة ان صاحب المحيط جعل ذلك في صورته وموصية
 وهي ما اذا ولدت امرأة ولدا فادعت انه من زوجها وهذا وجد الزوج ذلك فشهد أبوهم وابنته
 على اقرار الزوج انه ولده من هذه المرأة تقبل شهادتهما لانها شهادة على الاب اه ومنه في
 الثانية (اقول) وتمة عبارتها ولو شهد أبو المرأة وجدها على اقرار الزوج بذلك لا تقبل شهادتهما
 لانهما يشهدان لولدهما ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة تصح حدتها علم أبوها انهم اولدت واقرت
 بذلك اختافت فيه لرواية قال في الاصل لا تقبل شهادتهما في رواية هشام وتقبل في رواية
 أبي سليمان واذا شهد رجل لابن ابنته على ابنته جازت شهادته انتم ونقلها في التاترخانية
 بغيرونها ووجه الاولى انها شهادة على الابن للمرأة تصريحاً بحجوده وادعائها في الثانية بالعكس
 والقبول في الاولى يقتضي القبول في الثالثة وترجيح رواية أبي سليمان ان الاقرار في بظهور لم يصح
 الولد المجعود ابن ابن الابد الشهادته في المثلين وعلى هذا فلا فرق بين الاموال والنسب في
 القبول وفي المنع عن شرح العلامة عبد البر نقل عن الثانية القبول مطلقاً من غير تقييد بحيث
 قال المصنف وادعى وجه القبول ان اقدامه على الشهادة على ولده وهو اعز عليه من ابنته
 دليل على صدقه فتنتفى التهمة التي ردت لاجلها الشهادة وهذا خلاف ما منى عليه صاحب
 البحر من انه مقيّد بشهادة الاب على اقرار ابنته ببذوة ولده في الاموال ونقله قبله انه لا تقبل
 وحده على انها في غير ملة المحيط المذكورة وتعتب المصنف كلامه بكلام ابن الشحنة ونص
 قاضي خان فيمن لا تقبل شهادته للتهمة واذا شهد الرجل لابن ابنته على ابنته جازت شهادته كما
 ذكرنا اه قال الشافعي في فتاويه سمعت عم الوشهد الام لبنتها على بنت لها اخرى هل تقبل
 شهادتهما فاجبت بما حكمه ان شهادة الام على احدي البنتين وان كانت مقبولة لكن لما
 تضمنت الشهادة للآخرى ردت فلا تقبل شهادتهما للثمة والله الموفق وبشهادتهما اجبت به
 قول الزيلعي رحمه الله تعالى في كتاب النكاح ولو تزوجها بشهادة ابنتها ثم تجاحد الا تقبل
 مطلقاً لانها يشهدان بغير المني كمرهما اه ثم اجاب عن سؤال آخر بما نصه شهادته الاب
 على ولده لابنته غير صحيحة والله تعالى اعلم اه اقول ويظهر لي اعتماد عدم القبول ايضا لانه
 منطوق المتن فتأمل (قوله قال) اي صاحب الاشياء (قوله الا اذا شهد على أبيه لاهمه) في
 مال لا طلاق ادعته عليه كافي تنوير الاذهان والضمائم معزياً بالفتاوى شمس الأئمة الا وزجندى
 من ان الام وان ادعت الطلاق تقبل شهادتهما وهو الاصح لان دعواها الغوفان الشهادة
 تقبل - - - بة من غير دعواها فصار وجود دعواها وعدمها سواء ط (قوله ولو بطلاق
 ضررها) لانها شهادة لاهمه (قوله والام في نكاحه) الواو للعالم ووجه الشر يف المحوى بان
 فيه جرم نفع للام واخذ السيد أبو الوالد من كلام الاوزجندى السابق ان القبول هنا أولى
 لان الام تدعى والشهادة في الطلاق مقبولة - - - بة قال في البحر رد كفي القضاء من الفصل
 الرابع رجل شهد عليه بنوه انه طاق أمهم الا نأوه ويحسد فان كانت الام تدعى فالشهادة
 باطلة وان كانت تجحد فالشهادة جائزة لانها اذا كانت تدعى فهم بشهادة دون لاهمه لانهم
 يصدون الام فيعاندون ويصدون البضع الى ملكها بعد ما خرج عن ملكها اراما اذا كانت

قال وجاز على اصله الا
 اذا شهد على أبيه لاهمه
 ولو بطلاق ضررها والام
 في نكاحه

الزوجية او العدة وهـ ذاهو المتفرع على عبارة الخافضة حيث قال ثم تزوجها بطائى
لا يقتضى بها بعد اتمام قبل الزوجية كمال يصح الاداء حال قيام الزوجية اهـ وهو مخالف
لما قدمناه عن الخافضة من اننا شهادة العدل لزوجته حال الزوجية اذا اباها وانقضت عدتها
قبل رد الحيا كم شهادته وهو الموافق لظاهر عبارة الشارح لان الظاهر عطف قوله او اداه على
قوله لا تحمل من غير تكاف لما قاله الرحق كما سمعت فتكون الزوجية غير مانعة عند العمل
وعند الاداء الا ان يشهد لما قاله الرحق نقل فتأمل قال فى البحر والحاصل انه لا بد من انتفاء
التممة وقت القضاء وما فى باب الرجوع فى الهبة فهى مانعة منه وقت الهبة لا وقت الرجوع
ولو هو بـ لا جنبية ثم نكحها فله الرجوع بخلاف عكسه كما سأتى وفى باب اقرار المريض
الاعتبار ان يكون الزوجية وقت الاقرار فلا اقرار لجنبية ثم نكحها او ماتت وهى زوجته صح وفى باب
لوصية الاعتبار ان يكون الزوجية وقت الموت لا وقت الوصية اهـ (قوله والفرع لاصله) ولو
كان فرعا من وجه كولد الملاعة لا تقبل شهادته لاصوله او هو له او افروعه انبوت نسبه من
وجه بدليل صـ دعوته منه وعدمها من غيرده فتحرم منا كتمه ووضع الزكافيه ولا اذن ولا
نفقة من الطرفين كولد العاهر ولو باع أحد التومين وقد ولدا فى ملكه واعتقه المشتري فشهد
لبانعه تقبل فان ادعى الباقي ثبت نسبهم او انتقض البيع والعتيق والنصاهر ويرد ما قبض او منله
ان هلك للاستناد لتحويل العدة وان كان القضاء قصاصا فى طرف أو نكس فارشه عليه دون
العاقلة ونكاهه فى الخبيص الجامع من باب شهادة ولدا الملاعة ولا تقبل شهادة ولد أم الولد المنفى
من السيد ولا يعطيه الزكاة كولد الحرة المنفى باللعان كذا فى المحيط البرهاني وفى فتح القدير
تجوز شهادته لابنه وضاعا وفى خزانة الاكمل شهدا بناء ان الطالب امرأ أباهما واحتمال بدنيه
على فلان لم تجز اذا كان الطالب منكرا وان كان المال على غير أيهما فشهدا ان الطالب
أحاط به أباهما والطالب ينكر والمطلوب يدعى البراءة والمحو التجازت انتهى وفى المحيط
البرهاني اذا شهدا على فعل أيهما فاعلاما لم لا تقبل اذا كان للاب منقعة اتفاقا والافعى
قولهما لا تقبل وعن محمد روايتان فلو قال ان كذا فلان فانت حرفا دعى فلان انه كله وشهد
أباه لم تقبل عندهما وكذا ان عاق عنقه بدخوله الدار ولو انكر الاب جازت شهادتهما وكذا
الحكم فى كل شئ كان من فعل الاب من نكاح او طلاق او بيع وان شهدا بالوكيل على
عقد الوكيل فهو على ثلاثة اوجه الاول ان يقر الموكل والوكيل بالامر والعقد وهو على
وجهين فان ادعاء الخصم قضى القاضى بالتصادق لا بالشهادة وان انكر فعلى قولهما لا تقبل
ولا يقضى بشئ الا فى الخلع فانه يقضى بالطلاق بغير مال لاقرار الزوج به وهو الموكل وعند
محمد يقضى بالعقد لا بعد ترجع حقوقه الى العاقد كالبائع الثانى ان ينكر لو كبل والموكل
فان محمد الخصم لا تقبل والاتقيل اتفاقا الثالث ان يقر الوكيل بهما ويجحد الموكل العقد
فقط فان ادعاء الخصم يقضى بالعقد كالمالك كالحاكم على قول ابى حنيفة ونكاهه فيه (قوله
وان علا) كجده وجد جده الى ما لا نهاية سواء كان جده لايه او لامه (قوله الا اذا شهدا بالجد
الخ) محل هذا الاستثناء بعد قوله وبالعكس اذا جحد اصل لافرع وانت خير بان هذه ليست من
جزميات شهادة الفرع لاصله بل الامر بالعكس وحينئذ فلا محل له بعد قوله وبالعكس وقياسه

(والفرع لاصله) وان
علا الا اذا شهدا بالجد
لابن ابنه على أبيه أشباه

قوله فادعى فلان انه كله
وشهدا بناء به اى ابنا فلان
وكذا الضمير فى قوله بدخوله
فلان اهـ منه

في مباح الجاه سائحاني وحله سدي والودعي القصاص بالشجاج (قوله في القتل) فلا
تقبل في نحو الاموال والشجاج (قوله بحكم الدية) الاوضح في حكم الدية وهو متعلق بتقبل
أي لا في ثبوت القصاص فانه لا يثبت بالنكاح وظاهر ذلك انه يحكم بالدية مع شهادتين بالعد ط
(قوله المعلم) ولو اغبر قرآن (قوله والزوجة لزوجهها وهولها) أي ولو كانت الزوجة أمه أو له
عليه الصلاة والسلام لا يجوز شهادة الولد لولده ولا الولد لوالده ولا المرأة لزوجهها ولا الزوج
لامرأته ولا العبد لسيده ولا السيد لعيده ولا الشريك لشریکه ولا الاجير لمانه تاجر كافي
الفخ مرفوعا من رواية الخفاف ومن قول شريح وساقه يستند ولان المنافع بين هؤلاء متصلة
ولهذا لا يجوز ادعاء بعضهم الزكافي بعض فتكون شهادته لنفسه من وجه فلا تقبل فيه ل
ما فائدة قوله السيد فان العبد لا شهادة له في حق أحد واجيب بانه ذكره على سبيل الاستطراد
فانه عليه الصلاة والسلام لا يصدق مع التهمة ذكر العبد مع السيد فكانت كحال لوقبات
شهادة العبد في موضع من المواضع على سبيل الفرض لم تقبل في حق سيده (قوله وجاز عليها)
أي وعليه (قوله الا في مسئلتين في الاشياء) وفي الجزأ أيضا الاولى قد نفى الزوج ثم شهد عليها
بالزنا مع ثلاثة لم تقبل لانه يدفع اللعان عن نفسه الثانية شهد الزوج وآخر بانها اقرب بالرق
اغلان وهو يدعي ذلك لم تقبل ولو قال المدعي انا اذنت لها في نكاحه الا اذا كان دفع لها المهر
بذن المولى كذا في النوازل يجوز وكان وجهه ان اقدمه على نكاحها ونسبها المهر مناف
اشهادته اذ الم يعرف المدعي باذنه بالنكاح ويقبض المهر قال في البحر نعم اعلم ان من لا تقبل
شهادته لا يجوز قضاؤه فلا يقضي لاصله وان علا ولا فقره وان سفل ولو وكيل من ذكرنا كما
في قضائه لنفسه كافي البرازية ومنها أيضا انهم وجعلوا عند القاضي وكل أحد من ابن
القاضي او من لا يجوز شهادته فلا يقضي القاضي له هذا الوكيل لا يجوز ان يقضي عليه يجوز
وفي الخزانة وكذا لو كان ولده وصيه فلا يقضي له ولو كان القاضي وصي اليتيم لم يجوز قضاؤه في امر
اليتيم ولو كان القاضي وصيه لم يجوز قضاؤه لو كان وصيه فيها أه (قوله ولو شهدها ثم
تزوجها) أي قبل القضاء وكذا لو شهد ولم يكن أجيرا ثم صار أجيرا قبل ان يقضي بها تارة خاتمة
قال ط وانظر ما لو طاقها وانقضت عدتها والمسئلة بمجالها هل يقضي بها والمناسب للمؤلف
زيادته مسئلة أخرى يزيد التفرع بها وضوحا وهي انه لو شهد لامرأته وهو عدل ولم يرد الخاكم
شهادته حتى طلقها بائنا وانقضت عدتها فانه تنفذ شهادته كافي الخاتمة أه (قوله فلم يمنع
الزوجية) ولو الحكمية كافي المعتدلة لكن الذي يدل على ما ذكره من الزوجية عند القضاء وما
منعها عند التحمل او الاداء فلا يرد لم يحاذر فلا بد من ضمنية ما ذكره في المنع عن البرازية ولو
نعم لها حال نكاحها ثم ابنتها وشهد لها أي بعد انقضائها عدتها تقبل وما قدمناه في المقالة
السابقة قبل هذه عن ط وهي لو شهد لامرأته وهو عدل الخ (قوله لا التحمل) أي لا تمنع
الزوجية عن التحمل فلو التحمل أحدهما حال الزوجية وادى بعد انقضائها العدتين يجوز (قوله
أو أداه) كافي المسئلة المذكورة عن الخاتمة قال الرجعي وهو معطوف على القضاء أي يمنع
الزوجية عند القضاء والاداء عند التحمل فلو نكحت في النكاح او العدة وادت بعد هاجاز
كتحمل الزوج ولا يصح القضاء بشهادة أحد الزوجين ولا أداهما للشهادة في حال قيام

في القتل في الجاه بحكم
الدية كي لا يجر الدم أه
فليتنبه عسدا توى
وقد من قبل شهادة المعلم في
حوادث الصبيان (والزوجة
لزوجهها وهولها) وجاز عليها
الا في مسئلتين في الاشياء
(ولو في عدة من ثلاث)
لما في القضية طلقها ثلاثا
وهي في العدة لم يجوز شهادته
لها ولا لشهادتها ولو
شهد لها ثم تزوجها
بطلت خاتمة فعه لم يمنع
الزوجية عند القضاء
لا التحمل أو أداه

بالزنا وقد شهدته كما لا يخفى ثم اعلم ان الضم في قوله لم يسم عداً ما عائد الى المحمدين وعند
 الشافعي الى القاذفين العاجزين عن الاثبات كما ذكره الفخر الرازي فلو لم يحسد تقبل شهادته
 عندنا خلافاً له ولو قد فرب لا تخشى شهادته مع ثلاثة على انه زنى فان كان حدى لم يحسد المشهود عليه وان
 لم يحسد القاذف حدى المشهود عليه كذا في البرازية اهـ (قوله الفاسق اذا تاب تقبل شهادته)
 قدمنا ان الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يرض عليه زمان يظهر اثر التوبة عليه وان
 بعضهم قد رد ذلك بسنة اشهر وبعضهم قد رد بسنة وان الصحيح انه مفوض الى رأى القاضى
 والمعدل فراجعهم (قوله والمعروف بالكذب) اى المشهور به فلا تقبل شهادته فانه لا يعرف
 صدقه من توبته بخلاف الفاسق اذا تاب عن سائر انواع الفسق فان شهادته تقبل بغير
 عن البدائع (قوله وشاهد الزور الخ) قال ط صنيعة يقتضى انه ذكر ذلك في البحر وقد اقتصر
 فيه على الاوابعين فلو قال وفي الملقط وساق العبارة لكان اولى اهـ (أقول) نعم ذكره في البحر في
 هذا الباب عند قول الكتز ومن لم يصغره ان اجتب الكبائر وقد مناه عابره في هذا الباب
 عند قوله ومتى ارتكب كبيرة سقطت عدالته (قوله لو عدل لا تقبل ابداً) لانه لا تعرف توبته
 ولا تعد عدالته اى من غير ضرب مدة كما في البحر عن الخلاصة فيقبل قوله والا قاف وفي الخاتمة
 المعروف بالعدالة اذا شهد بزور عن ابي يوسف انه لا تقبل شهادته ابداً لانه لا تعرف توبته
 وقيل بالعدالة لان غير العدل اذا شهد بزور ثم تاب تقبل شهادته كما قدمنا (قوله لكن سيحى
 ترجع قبولها) اى قبيل باب الرجوع عن الشهادة قال في الخاتمة تقبل وعليه الاعتماد وجعل
 الاول رواية عن الثانی وروى الفقيه ابو جعفر انه تقبل وعليه الاعتماد وكلام الشارح فيما
 يأتى اى قبيل باب الرجوع عن الشهادة صريح في ان الرواية الثانية عن ابي يوسف ايضا تأمل
 (قوله ومسجون) ولو تعدد ولذا عبر في الدرر فيهم بجمعهم على بعض والتعليل بقيده قال في
 المخبر في اذا حدث بين أهل السجن حادثة في السجن وأراد بعضهم ان يشهد في تلك الحادثة
 لم تقبل لكونهم متهمين كذا في الجامع الكبير ومثله في البرازية اهـ (قوله وكذا لا تقبل
 شهادة الصبيان) ظاهر عبارة المصنف وعبارة الصغرى يفيدانها لا تقبل شهادة لبالغ الذى
 حضر الملاعب لنفسه بالضرورة (قوله لمنع الشرع عما يستحق به السجن) لان العدل لا يحضر
 السجن والبالغ لا يحضر ملاعب الصبيان والرجال لا يحضر حرام النساء والشرع شرع لذلك
 طريقاً آخر وهو الامتناع عن حضور الملاعب وغمايس حتى به الدخول في السجن ومنع
 النساء عن الحمامات فاذا لم يمتثلوا كان التمسير مضافاً اليهم لا الى الشرع اهـ وقد تقدم
 الكلام على انه قد يسجن الشخص من غير جرم والمنع انما يظهر في حق المسجون والنساء
 في الحمام لا في الصبيان لعدم تكليفهم ذكر في اجابة المنبمع معزى الى المبدوء ان عندنا اكثر
 العلماء والجمهور دين لا باس بالتخاذ الحمام للرجال والنساء للعاجزة اليها خصوصاً في الديار الباردة
 وما روى من منعهن محمول على دخولهن مكشوفات العورت وقال القندسى وهو الصحيح (قوله
 وصغرى وشرب لبلاية) ما في الشرب لبلاية نقله عن الصغرى فالاولى شرب لبلاية عن الصغرى قال
 في جامع الفتاوى وقيل في كل ذلك يقبل والاصح الاول كافي القنية اهـ (قوله تقبل شهادة
 النساء وحدهن) قدم في الوقت ان القاضى لا يعضى قضاء قاض آخر بشهادة النساء وحدهن

الفاسق اذا تاب تقبل
 شهادته الا الله ودود
 بقذف والمعروف
 بالكذب وشاهد الزور
 لو عدل لا تقبل ابداً ملقط
 لكن سيحى ترجع قبولها
 (ومسجون في حادثة) دفع
 (في السجن) وكذا لا تقبل
 شهادة الصبيان فيما يقع
 في الملاعب ولا شهادة
 النساء فيما يقع في الحمامات
 وان مست الحاجة لمنع
 الشرع عما يستحق به
 السجن وملاعب الصبيان
 وحمامات النساء فكان
 التمسير مضافاً اليهم لا الى
 الشرع بزازية وصغرى
 وشرب لبلاية لكن في
 الحواشى تقبل شهادة
 النساء وحدهن

الكفر بمنع افقه شرطه وهو ان لا يكون في القرع نص يمكن العمل به وهو النص وهو التأييد
 نهى وفي العتابة ولا يمكن صرف الاستثناء الى الجميع لانه منصرف الى ما يليه وهو قوله
 تعالى وأولئك هم الفاسقون وهو ليس بمعطوف على ما قبله لان ما قبله طائي وهو اخباري فان
 قلت فاجبه لا يعنى الطالب ليصح كافي قوله تعالى وبالوالدين احسانا قلت بياضه في الفصل فانه
 بقيد حصر أحد المسندين في الآخر وهو يؤيد كذا الاخبارية سلمناه لا يمكن يلزم جعل الكلمات
 المتعددة كالجملة الواحدة وهو خلاف الاصل سلمناه لا يمكن كان اذ ذلك جزاء فلا يرتفع بالتوبة
 كاصل الحد وهو تناقض ظاهر سلمناه لا يمكن كان أبدا مجازا عن مدغم غير متطاول وليس بههود
 سلمناه لا يمكن جعله ليس بأولى من جعل الاستثناء منقطعاً بل جعله منقطعاً الى دفعه الى العذورات
 وتمام الصورة على هذا البحث يقتضى مطالعة تقريرنا في تقريرنا في الاستدلالات الفاسدة اه
 (قوله الا ان يجد كافرا في القذف)
 وبالا سلام حدثت شهادة اخرى فتقبل على المسلمين والذميين (قوله بعد الاسلام) قال في
 البحر وضع هذه المسئلة يدل على ان الاسلام لا يسقط حد القذف وهل يسقط شيئا من الحدود
 قال الشيخ عمر فارى الهداية اذا سرق الذي ارزى ثم اسلم فان ثبت عليه ذلك باقراره او بشهادة
 المسلمين لا يدرأ عنه الحد وان ثبت بشهادة اهل الذمة فاسلم سقط عنه الحد انه في وجبني ان
 يقال كذلك في حد القذف وفي البيعة من كتاب السير ان الذي اذا وجب التعزير عليه فاسلم
 لم يسقط عنه ولم ارحكم الصبي اذا وجب التعزير عليه للتأديب قبله ونقل الفخر الرازي عن
 الشافعية سقوطه لجزم بالبلوغ ومقتضى ما في البيعة انه لا يسقط الا ان يوجد نكاح صريح
 اه (قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية وظاهر كلام المصنف انه لم يرد ما ضرب تمام الحد
 قالوا لم يرد ما ضرب بعضه فضرِب الباقي بعد اداس الامه فبقية ثلاث روايات في ظاهر الرواية
 لا تبطل شها. نه على التاييد فاذا تاب قبلت وفي رواية تبطل ان ضرب الاكثر بعد اداس الامه
 وفي رواية تبطل ولو بسوط بجر عن السراج أي لانه لم يوجد في حقه ما ترويه شهادته التي
 قبل منه في كفره ولا التي تقبل منه في اسلامه لانه في حال كفره لم يقيم عليه تمام الحد ولا ترد
 الشهادة الا بذلك وفي الاسلام لم يقيم عليه تمام أيضا فلم تسقط شهادته (قوله بخلاف عبد حد
 فعلم لم تقبل) لانه لا شهادة له بعد اصراف في حال رقه فتوقف الرد على حدوثها فاذا حدثت كان رد
 شهادته بعد العتق من تمام الحد والفرق بينه وبين الكافر هو ان الكافر في حال كفره له شهادة
 فاذا حد القذف سقطت تلك الشهادة فاذا اسلم فقد استناد بالاسلام بعد الحد ثم اذ لم يخلفها
 رد بخلاف العبد اذا حدث ثم اعتق حيث لا تقبل شهادته لانه لم يكن له شهادة على أحد وقت الحد
 فلم يتم الرد الا بعد الاعتاق (قوله على زناه أي المقتدوف (قوله أو اثنين) أو رجل وامرأتين
 منح (قوله كالو برهن قبل الحد بصر) وانصه لانه لو أقام أربعة بعد ما حد على انه زنى قبلت
 شهادته بعد التوبة في الصحيح لانه لو أقامها قبل لم يحد فكذلك لا ترد شهادته وانما بقيد بقوله على
 انه زنى لانه لو أقام بيعة على اقرار المقتدوف بالزنا لا يشترط ان يكونوا أربعة لما في فتح القدير من
 باب حد القذف فان شهد رجلان أو رجل وامرأتان على اقرار المقتدوف بالزنا لا يدرأ الحد عن
 القاذف لان الثابت بالبيعة كالنات بالمعاشرة الخ فكذلك اذا أقام رجلين بعد حده على اقراره

الا ان يجد كافرا في القذف
 (في لم) فتقبل وان ضرب
 أكثره بعد الاسلام
 على الظاهر بخلاف عبد
 حد فعلم لم تقبل (أو بيمين)
 الحدود (بيعة على صدقه)
 اما أربعة على زناه أو اثنين
 على اقراره به كالو برهن قبل
 الحد بجر وفيه

شهادتهم من تمام الحد والحد لا يزول بالتوبة وأشار به الى أن الشهادة لا ترد بالقذف مؤبدا
 بل بالحد (قوله تمام الحد) أي لانسقط شهادة من ضربه تمام الحد لأن الحد لا يجزأ إنما
 دونه لا يكون - إذا هو صريح الميسر لأن الحد قد من ضرب الحد أي تمام الحد وما دونه
 يكون تعزيرا غير مسقط لها وهو ظاهر الرواية (قوله وقيل بالاكثر) كما هو رواية وقد عات
 أن ظاهر الرواية تمامه واختاره في المحيط لأن المطابق بحمل على الكمال وفي رواية ولو بسقوط
 كافى التبع ولا فرق في عدم اتعانه بين أن يكون ضرب ناقصا أو فرقا قبل اتعانه لأنه ليس
 بحد حيث نقتض (قوله وإن تاب) أن وصلته أي لا تقبل شهادة الحدود في القذف وإن تاب
 (قوله بتكذيبه نفسه) الباء للسببية أي بسبب تكذيبه نفسه لأن تكذيبه ناشئ عن
 كذبه وكذبه ذنب يقتضى التوبة فليس التكذيب توبة أصحة من الشهادة ويمكن أن تكون
 الباء لتصويره ويؤيده ما في الشريعة لامية فراجعها وتأمل (قوله لأن الرد) أي رد الشهادة الحدود
 في القذف (قوله من تمام الحد بالنص) وهو قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ووجه
 الاستدلال أن الله تعالى نص على الأبد وهو ما لا نهاية له والتنصيص عليه يتأني القبول في وقت
 ما وإن معنى قوله لهم للحدودين في القذف وبالتوبة لم يخرج عن كونه محدودا في قذف ولأنه
 يعني رد الشهادة من تمام الحد لكونه مانعا عن القذف كالححد والحد وهو الأصل فيبقى بعد
 التوبة لعدم سقوطه من كذا تنه اعتبارها بالأصل كافي العناية وفي المعنى على الهداية
 وإنما كان رد الشهادة من تمام الحد أي لكون تمام الحد مانعا أي عن القذف لكونه واجبا
 لأنه يؤلم قلبه كالححد يؤلم بدنه ولأن المقصود من رفع العار عن المقذوف وذلك في أهله وقول
 القاذف أظهر لأنه بالقذف آذى قلبه فجزأه من لا تقبل شهادته لأنه فعله فإثباته وقاها لم يجزئ
 فيكون من تمام الحد فينبى أي الرد بعد التوبة كماله أي كمال الحد اعتبارا بالأصل اه
 (قوله والاستثناء منه صرف لما يليه) أي قوله تعالى إلا الذين تابوا راجع إلى قوله وأولئك هم
 الفاسقون لا لقوله ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا بخلاف آية الحارث بن عازب فان قوله تعالى إلا الذين تابوا
 راجع إلى الحد لا لقوله ولهم عذاب عظيم لأنه لو رجع إليه لما قيد الاستثناء بقيل القدرة لأن
 التوبة نافعة مطلقا فتأيد التوبة عليه سقوط الحدبه وقال الشافعي ومالك وأحمد تقبل أقوله
 تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا فان الاستثناء إذا تعقب
 جملا بعضها معطوف على البعض ينصرف إلى الكل كقول القائل امرأته طائقة وعبد ممر
 وعابه حجة إلا أن يدخل الدار فان الاستثناء ينصرف إلى جميع ما تقدم ولأن هذا الافتراء على
 عبده من عبدة الله تعالى والافتراء على الله تعالى وهو الأكثر لا يوجب رد الشهادة على التأيد
 بل إذا أسأ لم يقبل فهو ذاك أولى وإنما ان قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا معطوف على قوله
 فاجل المدوهم والعطف للاشتراك فيكون رد الشهادة من حد القذف والحد لا يرتفع بالتوبة
 ولأنه لم ان الاستثناء في الآية تعقب جملا بعضها معطوف على بعض بل تعقب جملة متقطعة
 عن جمل بعضها معطوف على بعض لأنه يعقب جملة أولئك هم الفاسقون وهي جملة مستأنفة
 لأن ما قبلها أمر ونهي فلم يحسن عطفها أعليه بخلاف المثال فان الجمل كلها فيه انشائية
 معطوفة فيتوقف كلها على آخرها - في إذا وجد الغير في الأخير فمير الكل والقياس على

تمام الحد وقيل بالاكثر وإن
 تاب بتكذيبه نفسه فتح
 لأن الرد من تمام الحد بالنص
 والاستثناء منه صرف لما
 يليه وهو أولئك هم
 الفاسقون

مطابقا له أشار في التوازل اه وأطلق عدم القبول فشهده ولومن فاض آخر قال الوبري
من رد الحما كم شهادة في خادته لا يجوز لها كم آخر ان يقبله في تلك الحادثة وان اعتمده - ولا
قال سيدي الوالد اماما سوي الاعى فظاهر لان شهادتهم - ليست شهادة وأما الاعى فليست نظر
الفرق بينهما وبين أحد الزوجين ثم رأيت في الشريعة لامية استشكل قبول شهادة الاعى اه
(أقول) ويمكن أن يقال بان الفرق ظاهر بينهما وهو ان الاعى ليس أهلا للشهادة مطلقا
كاهبدا والصبي وأما الزوج فاهل لها لكن عدم قبولها التهمة تأمل وبأني قريبا ان شاء الله
تعالى (قوله عبد الخ) وجه القبول فيما جاء به الردان المردود ولا ليس بشهادة بخلاف
الفاسق اذا دلت شهادته وأحد الزوجين اذا دلت شهادته ثم شهدا تنبيل لان المردود أولا
شهادة فيكون في قبولها بعض نقض قضاء قد مضى بالا جتم اذ (قوله وأعمى) يحتمل على ما اذا
تجمل بصبر او ادى كذلك وقد تحال العصى بينهما وعلمه يحتمل قوله وكذا بعد ابصار السابق
كما نقلناه عن سيدي الوالد رحمه الله تعالى (قوله وادخل الكمال) مع انه صرح في صدر
عبارة بخلافه ومثله في التاخرانية والجوهرة البدائع قال في خزانة المفتين ومن ردت
شهادته لعله ثم زالت العلة لا تقبل الا في خمسة مواضع الى ان قال الخامسة اذا تجمل المملوك
شهادة اولاه فلم يرد حتى عتق ثم شهد به ان قبيل وكذا الزوج اذا أبان امرأته ثم شهد بها اجاز
فظاهر وجهه من المستنبات يؤيد كلام الكمال ونصويره لا يساعده لانه قال لم يرد حتى عتق
فليس فيه انه ارادت لذلك ثم شهد به او قال اذا أبان امرأته ثم شهد بها ولم يذ كر ان ارادت قبل
الابانة كانه كذا نصويره قريبا عن الجوهرية والبدائع ان شاء الله تعالى فتأمل (قوله وهو) لان
الزوج له شهادة وقد حكم بردها بخلاف العبد ونحوه تأمل والمحجب انه ذكر اولانها
لا تقبل كالوردت الفاسق ثم تاب ثم قال فصار الحاصل الخ نذكر احدهما الزوجين مع من يقبل
فالظاهر انه سبق فلم لها الفقه صدر كلامه ولما صرح به في التاخرانية والخاصة لا تقبل الا في
اربعة ولمافي الجوهرية اذا شهد الزوج الحلو لزوجته فردت ثم ابانها وتزوجت غيره ثم شهد بها
بتلك الشهادة لم تقبل بل وان كان يكون توصل بطلاقها الى تصحيح شهادته وكذا اذا شهدت
لزوجها ثم ابانها ثم شهدت له ولمافي البدائع لو شهد الفاسق فردت واحدة الزوجين
اصاحبه فردت ثم شهدا بعد التوبة واليمين لا تقبل ولو شهد العبد والصبي او الكافر فردت
ثم عتق وبلغ واسلم وشهد في تلك الحادثة بهيئة تقبل ووجه الفرق ان الفاسق والزواج له - ما
شهادة في الجلة فاذا ردت لا تقبل بعد بخلاف الصبي والعبد والكافر اذا شهدا له - ما
اه كذا في الشريعة لامية وفيها قال في الفتاوى الصغرى لو شهد المولى له بعد في النكاح فردت
ثم شهد به بذات بعد العتق لم يجز لان المردود كان شهادة ثم قال والصبي او المملوك اذا شهد
فردت ثم شهد به بعد البلوغ والعتق جاز لان المردود لم يكن شهادة بدليل ان قاضيه - ما لو قضى
به لا يجوز فاذا عرفت يسهل عليه كتحريم المسائل ان المردود لو كان شهادة لا تجوز بعد ذلك
أبدا ولو لم يكن شهادة تقبل عند اجتماع الشرائط اه ولكن يشك عليه شهادة الاعى
اذ لو قضى به اجاز فهو شهادة وقد حكم بقبولها بزيال العصى (قوله ومحمد في قذف) أي
بسيبه وقيل به لان الردي غير لافسقي وقد ارتفع بالتوبة واما في - فلان عدم قبول

عبد وصبي وأعمى وكان
على مسلم وادخل الكمال
أحد الزوجين مع الاربعة
محمود (ومحمد في قذف)

فيه نصرف مثله من قبض وصرف وشراء يسع ثم يظهر انه بغير شرط الواقف أو ان انما
 باطل ينبغي ان لا يضمن لانه نصرف باذن القاضي كالوصى فالتامد في وقت وقدم في الوقت
 ما يؤيده **هـ** (قوله وصي) مطلقا لعدم الولاية كالمملوك وقد منان الصبي اذا بلغ
 فشهد فانه لا بد من الغيبة وكذا الكافر اذا اسلم وان الكافر اذا عدل في كفره اثم ادة ثم اسلم
 فشهد فانه يكفي التعديل الاول وان الفرق بين الصبي والكافر هو ان الكافر كان له شهادة
 مقبولة قبل اسلامه بخلاف الصبي (قوله ومغفل) قال محمد في رجل يحمي صوامع قوم مغفل
 يخشى عليه ان يلقن فيما خذبه قال هذا شر من الفاسق في الشهادة وعن أبي يوسف انه قال انا
 نرد شهادة اقوام زرجوشا عنهم يوم القيامة معناه ان شهادة المغفل وأمثاله لا تقبل وان كان
 عدلا صالحا فآثر خائبة وفي الجرح وعن أبي يوسف اجيز شهادة المغفل ولا اجيز تعديله لان
 التعديل يحتاج فيه الى رأى والتدبير والمغفل لا يستقصي في ذلك **هـ** وفي مؤيد زاده ومن
 استندت غفلة لا تقبل شهادته (قوله ومجنون) في حال صحته (أي وقت كونه صاحبا) قال في
 المحيط ومن يجن ساعة ويبقى أخرى فشهد في حال صحته تقبل لان ذلك بمنزلة الانغماس وقدر
 بعض مشايخنا جنونه يوم أو يومين فاذا شهد بعدهما وكان صاحبا تقبل **هـ** وقد علم ان قوله
 الا في حال صحته استقراء من شذون (قوله الا ان يحملا) أي المملوك والصبي (قوله والتميز)
 انما عدل عن قول حافظ الدين والصغر لان التحمل بالضبط وهو انما يحتمل بالتميز اذ لا ضبط قبله
 قال غير الاسلام ان الصبي أول حاله كالمجنون يعني اذا كان عديم العقل والتميز وأما اذا عقل
 فهو والمعتوه العاقل سواء في كل الاحكام أفاده المصنف (قوله وادبا بعد الحربية) أي النافذة
 فلما عتق عبده في مرض موته ولا مال له غيره ثم شهد لا تقبل عند الامام لان عتقه موقوف بمر
 (قوله كما) في قوله وعنتق لعنتقه (قوله وبعد البلوغ) لان الصبي والرفيق والمملوك **أهـ** ل
 التحمل لان التحمل بالشهادتين والسمع ويبقى الى وقت الاداء بالضبط وهو ما لا يتألفان ذلك
 وهو اهل عند الاداء وأطاعه فشهد ما ذالم يؤدها الا بعد الاهلية وأداهما قبلها فردت ثم زالت
 لعلة فاداهما ثانيا (قوله وكذا بعد ابصار) أي بشرط ان يحتمل وهو بصير أيضا بان كان بصيرا
 فتحمل ثم عي ثم أبصر عادى فافهم فافهم سببى الوالد وعبارة الشارح توهم انه اذا تحمل أعمى
 وأدى بصيرا انها تقبل وليس كذلك لما تقدم من ان شرط التحمل البصر فتعين ما قاله سببى
 الوالد (قوله واسلام) قال في البحر وأشار الى ان الكافر اذا التحملها على مسلم ثم اسلم فاداهما تقبل
 كما في فتح القدير (قوله وتوبة فسق) أي بان تحمل فاسقا عادى بعد توبة فانهما تقبل والصحيح
 ان تقدير المدة في التوبة فموضوع الى رأى المعدل والقاضى كما قدمناه واحترق بتوبة الفسق
 عن توبة القذف كما في قريبا (قوله وطلاق زوجة) يعني اذا التحمل وهو زوج وادى بعد زوال
 الزوجية حقيقة وسكنا أي ان لم يكن حكم بردها لما ياتي قريبا (قوله وفي البصر) أي عن
 الخلاصة (قوله برده) أي الشاهد (قوله فشهد بها) أي بثلث الحادثة اما في غيرها فلا مانع
 (قوله لم تقبل) أي الشهادة (قوله الا اربعة الخ) فعلى هذا لا تقبل شهادة الزوج والاجير
 والمغفل والمثمم والفاسق بعد ردها **هـ** بجر وفيه أيضا قبل هذا الباب اعلم انه يفرق بين
 المردوداته وبين المردودا شبهة فالثاني يقبل عند زوال المانع بخلاف الاول فانه لا يقبل

(وصي) ومغفل ومجنون
 (الا) في حال صحته الا
 ان يحتمل في الرق والتميز
 وادبا بعد الحربية ولو لمعتقه
 كما مر (و) بعد (البلوغ)
 وكذا بعد ابصار واسلام
 وتوبة فسق وطلاق زوجة
 لان الاعتبار حال الاداء
 تحمله وفي البحر حتى حكم
 برده له ثم زالت فشهد بها
 لم تقبل الا اربعة

عند أبي يوسف فعدم كونه مانعا عن القضاء بعد أدائه بغيره يكون في غاية الظهور وعندهما
 لانه لا تأثير في نفس قضاء القاضي للامعنى العارض للشاهد بعد ادائه شهادته انتهى (قوله
 مطلقا) سواء كان فيما يجرى فيه التماسع ام لا وفي البحر ولا تقبل شهادته سواء كانت
 بالاشارة أو بالكتابة (قوله بالاولى) لان في الامعنى انما تحقق التهمة في نسبه وهما تحقق
 في نسبه وغيرهما من قدر المشهود به وامور اخر كذا في الفتح ولانه لا عبارة له أصلا بخلاف
 الامعنى وفي المذهب ووط انه ياجماع الفقه لان لفظة الشهادة لا تحقق وعام الكلام على ذلك في
 الفتح * (تنبيه) نصوا على ان نعمة السمع أفضل من نعمة البصر لعدم منفعتها
 فانه يدرك من كل الجهات بخلاف البصر ولانه لا انس في مجاسة اخرس بخلاف
 الامعنى ولانه يدرك المكائيف الشرعية بخلافه ط (قوله ومترد) لان الشهادة من باب
 الولاية ولا ولاية له على أحد فلا تقبل شهادته ولو على كافرا أو مترد مثله في الاصح كما قدمناه
 موضعا (قوله ولولوك) ولولم يكتب أو مدبرا أو أم ولد اذ لا ولاية له على نفسه كاصبي فعلى غيره
 أولى قال في الحواشي السعدية الوكالة ولاية كإعالم من أوائل عزل الوكيل والعبد محجورا
 كان أو ما ذونا تجوز وكاتبه فتأمل في جوابه اه قال سيدي الوالد ومثله نوكيل صبي به قبل
 وقد يقال ولا يهمل في الوكالة غير أصلية تامل (قوله أو مبعضا) أشابه هذا الى ان المراد من
 المملوك من يهرق والا فاما المملوك لا يفتاى اول المكاتب والمبعض قال سيدي الوالد والمعتق في
 المرض كالمكاتب في زمن السعاية عند أبي حنيفة وعندهما حرمدون اه (أقول) والمواد
 بالمرض مرض الموت وكان الثالث يضيق عن قيمته ولم تجز الوثنية * (تنبيهات) مات
 عن عم وأمه وعبدتين فاعةتقهما الم فشهدا ببنوة أحداهما بغيره بالاميت أى انه أقربهم الى
 محنته لم تقبل عنه دله لان في قبولها ابتداء بط لانه انتهاه لان معتق البعض كالمكاتب لا تقبل
 شهادته عندهم لعندهما لانه حرمدون ولو شهدا ان الثانية أخت الميت قبل الشهادة الاولى
 أو بعد دها أو معها لا تقبل بالاجماع لان الوثنية انما صارت عصبة مع الميت فيخرج الم عن
 الورثة بغير عن المحبط (أقول) هذا ظاهر عند وجود الشهادة بغيره وأما عند سبق شهادة الاختية
 فالعلة فيها هي علة البنية فنفقه وفي المحيط مات عن أخ لا يعلم له وارث غيره فقال عبدان من
 رقبى الميت انه اعتقنا في محنته وان هذا الآخر اتيه فصدقهما الاخر في ذلك لا تقبل في دعوى
 الاعناق لانه أقرباؤه لأملاكه فيهما بل هما عبدان للآخر لا قرار الاخ انه وارث دونه فقبل
 شهادتهما في السب ولو كان مكان الآخر اني جاز شهادتهما وثبت نسبهما ويسميان في
 نصف قيمتهما لانه اقران حقه في نصف الميراث فصح بالميراث لانه لا يجزأ عندهما الا ان المعتق في
 عبده مشترك فوجب السعاية للشيخ السالك (أقول) عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 يعتقان كما قال غير ان شهادتهم ما بالبنية لم تقبل لان معتق البعض لا تقبل شهادته بغيره
 * (فائدة) قضى بشهادة فظهورا عبدا اثنين بطلانه فلو قضى بوكالة ببنية واخذ ما على الناس
 من الديون ثم وجدوا عبدا لم يبرأ الغرماء ولو كان عبدا في وصاية برؤم الان قبضه بإذن القاضي
 وان لم يثبت الابعاء كاذنه لهم في الدفع الى امينه بخلاف الوكالة اذ لا يملك الاذن الغريم في دفع
 دين المحي اغيره قال المقدسي فعلى هذا ما يقع الا أن كثيرا من تولية شخص نظروا في تصرف

مطلقا بالاولى (ومرئد
 وعملوك) ولولم يكتب أو
 مبعضا

مطلب
 يطلب القضاء بظهور
 الشهود عبدا

الصناعة الدينية كالزفال والحائلك مقبول الشهادة اذا كان عدلا في الصحيح اه وقد مناه
 قريبا قال سدي الوالد يدفع بان مراده ان عدوله عن حرفة آية الى أدنى منها دليل على عدم
 المروءة وان كانت حرفة آية دينية فينبغي ان يقال هو كذلك ان عدل بلا عذر تامل اه (أقول)
 فالاصل ان المعتبر العدالة ولا تظر الى الحرفة الا اذا عدل عن حرفة آية الشهادة الى
 الحرفة الحسنة اذا كان بالإداع اليه من غير أو عدم اسباب أو قلته بدنة صهره عن حرفة آية
 ولا سيما اذا كان أبوه أو وصيه علمه في صغرهم هذه الحرفة الدينية فكبير وهو لا يعرف غيرها أما
 اذا كان بالإداع فيدل على رذالته وعدم مروءته ومبالاةه وهذا ما يستقط العدالة أمالو كان
 اتقاه لاسد هذه الاعذار المذكورة فتقبل اذا كان عدلا ولا وجه لرد شهادته فتعين ما قلنا
 (قوله لا تقبل من أعمى) في شئ من الحقوق ديناً أو عيناً من قولنا أو عارا قهتاني والعله فيه
 ان الاداء يفتقر الى التمييز بالاشارة بين المشهود له والمشهد وعلمه ولا يميز الا بالاعى الا بالغممة
 فيحشى عليه التلقين من الخضم اذ النعمة تشبه النعمة (قوله ولو قضى صح) أى قاض
 ولو خفيا كما يفهمه اطلاقه أو يحتمل على قاض يرى قبولها كما ينكى ط (قوله مالو عى بعد
 الاداء) لان المراد بعدم قبولها عدم القضاء به الان قيام أهليتها بشرط وقت القضاء لصيرورتها
 حجة عنده (قوله وما جاز بالسماع) أى كالتسب والموت وما تجوز الشهادة عليه بالشهرة
 والسماع كما في الخلاصة (قوله خلافاً للثاني) أى فيما لو عى بعد الاداء قبل القضاء وما جاز
 بالسماع كما في فتح القدير ولزفر وهو مرادى عن الامام واستظهر قوله بالاول صدر الشريعة فقال
 وقوله أظهر ليكن رده في الحق ببيان المفهوم من سائر الكتب عدم اظهر بتمه وأما قوله
 بالثاني فهو مرادى عن الامام أيضاً قال في البحر واختاره في الخلاصة وورده الرملى بانه ليس
 في الخلاصة ما يقتضى ترجيحه واختياره ثم قال ط وجزم به في النصاب من غير ذكر خلاف
 كما في الجوى اه (أقول) وهو ترجيح له لكن عزاه في الخلاصة الى النصاب وفي النصاب لم
 يهرض لحكاية الخلاف وفي حاشية الظهير الرملى على المتع عند قوله ودخل تحته ما كان طريقه
 السماع خلافاً لابي يوسف كما في فتح القدير (أقول) عبارة فتح القدير وقال ابو يوسف تجوز فيما
 طريقه السماع وما لا يكتفى فيه السماع اذا كان بصير وقت التحمل أعمى عند الاداء اذا كان
 يعرفه باسمه ونسبه انتهى (أقول) لحق العبارة خلافاً لابي يوسف فيما طريقه السماع أو لا ولزفر
 فيما طريقه السماع وقد تبع الشارح شيخه في ذلك فان هذه عبارة سرفاجو عرف ولا يخفى
 ما فيها من ايهام اختصاص مذهب أبي يوسف بما طريقه السماع وليس كذلك وفي الفتح وقيد
 في الذخيرة قول أبي يوسف بما اذا كانت شهادته في الدين والعقار ما في المنقول فاجع علمنا
 انهم لا تقبل (أقول) وفي الحقائق وقال في العون الخلاف فيما لا يحتاج فيه الى الاشادة وفي غير
 الحدود وقال في الذخيرة الخلاف فيما لا تجوز الشهادة بالشهرة والسماع اعان في خلافة تقبل
 شهادة الاعى بالخلاف اه وهذا مخالف لما في أكثر الكتب من انه لا تقبل شهادته عند
 أبي حنيفة ومحمد فيما طريقه السماع أو لا فارجع الى الشروح والفتاوى ان شئت قال في
 صدر الشريعة في مسئلة الأعمى بعد الاداء قبل القضاء خلافاً لابي يوسف وقوله أظهر
 قال اخي زاده في حاشيته وجه الاظهر ان الأعمى اذا لم يكن مانعاً من الاداء اذا التحمل بصيرا

(لا تقبل من أعمى) أى
 لا يقضى به ولو قضى صح
 وعم قوله (مطابقاً) مالو عى
 بعد الاداء قبل القضاء وما
 جاز بالسماع خلافاً للثاني
 وأما عدم قبول الأعمى

ط قال الرجى قبيده في القنية فيما اذا كان البذر من رب الارض ووجهه ان وجوه
 المزاولة الجائز في ثلاثة لانه ان يكون الارض والبذر والبقرة لواحد والعمل من الآخر فيكون
 الزرع اصحاب البذر ويكون ما يباخذ العامل في مقابلة عمله فهو واجبر خاص فلا تقبل
 شهادته لانه تاجر وكذا ان كان الارض والبذر لواحد والعمل والبقرة لا تخر فيكون اجبر ايما
 باخذ من المشروط والبقرة تبع له آلة للعمل الثالث ان تكون الارض لواحد والبقرة لا تخر
 فيكون الخمار جرب البذر وما يباخذ رب الارض اجرة ارضه والمزارع مستاجر للارض بما
 يدفعه اصحابها من المشروط ومن استأجر ارضاً من آخر تصح شهادته له ولا تصح المزاولة في
 غير هذه الوجوه الثلاثة كما حرق في بابها (قوله وقيل اراد بالعمال) هذا ممكن في مثل عبارة
 المكنز فانه لم يقل الا اذا كانوا اعوانا الخ (قوله المحترفين) اي والذين يؤجرون انفسهم للعمل
 فان بعض الناس رد شهادته اهل الصناعات الخسيسة فافردت هذه المسئلة على هذا
 لانه لا يظهر انما انتمهم وكيف لا وكسبهم اطيب المكاسب كافي الجرح قال الرمي فخر ان العبرة
 بالعدالة لا للعرفه وهذا الذي يجب ان يعول عليه وبقي به فانما ترى بعض اصحاب الحرف الدينية
 عندهم من الدين والتقوى ما ليس عندهم كثير من ارباب الوجيهة واصحاب المناصب وذوى
 المراتب ان اكبركم عند الله اتقاكم اه فيكون في اراد التارح هذا القول رد على
 من رد شهادته اهل الحرفة الخسيسة قال في الفتح واما اهل الصناعات الدينية كالتقوى
 والزبال والحائك والحجام فقبيل لا تقبل والاصح انما تقبل لانه قد يتولاها قوم صالحون
 فالتم يعلم القادح لا يبق على ظاهر الصناعات وتمامه فيه فراجعهم (قوله وعلى حرفة آباءه
 واجدادهم) ظاهره انما اذا كانت حرفة لا تكون دينية ولو كانت دينية في ذاتها او هو خلاف
 ما يذهب اليه الكلام الا في (قوله والافلامروءة) اي بان كان أبوه تاجراً او احترف هو الحياكة
 أو الخياطة وغير ذلك (قوله فلا شهادته) اي لا رد تكليفه الدفاعة وفيه نظر لانه مخالف لما قدمه
 يعني صاحب الجرح يريد ان صاحب الصناعات الدينية كالزبال والحائك مقبول الشهادة
 اذا كان عدلاً في الصحيح اه (قوله لما عرف في حد العدالة) قال الفقيه الثاني به رد قول
 النفاية ومن اجنب البكارت ولم يصبر على الصغائر وغاب صوابه على خطئه مانعه كان عليه ان
 يزيد قيدا آخرى في تعريف العدالة وهو ان يجنب الافعال الدالة على الدفاعة وعدم المروءة
 كاجل في الطريق اه وهو يقتضى رد شهادته ذى الصناعات الرديئة نظرم المروءة بما وان لم
 تكن معصية فتأمل ط وتحقية ما ندكره في المقولة الثانية (قوله ففتح) لم أره في الفتح
 بل ذكره في الجرح بسبغة يفتي حيث قال ويفتي بقبول القبول بان تكون تلك الحرفة لائقة
 به بان تكون حرفة آباءه واجدادهم والافلامروءة اذا كانت حرفة دينية فلا شهادة له لما
 عرف في حد العدالة اه قال الرمي وعندى في هذا التقييد منظور يظهر لمن نظر فتأمل اه
 أي في التقييد بقوله بجرح لائقة الخ فلت ووجهه انهم جعلوا العبرة بالعدالة لا للعرفه فيحكم من
 دنى صناعاته اننى من ذى منصب ووجهة على ان الغالب انه لا يعدل عن حرفة آبيه الى ادنى
 منها الا لقله ذات يده او صغر شأنه عليه ولا سيما اذا علم آياه أو وصيه في صغره ولم يتقن
 غيرها فتأمل وفي حاشية أبي السعد وفيه نظر لانه مخالف لما قدمه هو قريه ان صاحب

وقيل اراد بالعمال المحترفين
 أي بحرفة لا تفتي به وهي
 حرفة آباءه واجدادهم
 والافلامروءة له لودنية
 فلا شهادته لما عرف في
 حد العدالة ففتح وأقره
 المصنف

وسمي في شرح قوله أو يول أو ياكل على الطريق انه لا تقبل شهادة الخامس وهو الدلال الا اذا
 كان عدلا لا يصف ولا يكذب ونقله عن السراج هنا وقد رأيت في كلامهم كثيرا أو قول قد ظهر
 من هذا ان شهادة الدلال والصكك ونحوهما لا ترد لجراد الصناعة بل لمباشرة ما لا يحل شرعا
 وانما تنصيص العلماء على من ذكر لا شتم اذ ذلك منه تأمل (قوله وضمن الجهمات) بضم الضاد المعجمة
 وتشديد الميم قال السكال عاطف على من لا تقبل شهادته مانعه وكذا كل من شهد على اقرار
 باطل وكذا على قول باطل مثل من يأخذ سوق الخامسين مقاطعة أو شهد على وثيقته اه
 وقال المشايخ ان شهدوا حل عليهم اللعن لانه شهادة على باطل فكيف هؤلاء الذين يشهدون
 من مبانى السلاطين على ضمان الجهمات وعلى المحبوسين عندهم والذين في ترسيهم اه
 (قوله كمقاطعة سوق الخامسين) كمن يأخذها بقطعة من المال يبيعها عليه مكسار يوجد في
 بعض الكتب بالخاء المعجمة جمع فخاص وهو بائع الدواب والرقيق والاسم الخاصة بالكسر
 والفتح من فخص من باب نصر اذا غمر زموخر الدابة يعود ونحوه كافي القاسوس وقد جعل في
 الاسواق التي تباع فيها الخمر مكاسون فلا تقبل شهادتهم (قوله حتى حل لمن الشاهد) أى الذى
 شهد على ملك مقاطعة الخامسين كفى المنع وليس المراد لمن المعين لعدم جواز بل المراد بان
 يقال لمن الله شاهد بذلك قال الخضر الرملى في فتاواه في رجل قاطع على مال معلوم احتساب
 قرية هل يصح ذلك أم لا يجب لأبى لا يصح ذلك باجماع المسلمين فلا يطالب المحتسب بما التزمه من
 المال ولا يصح الدعوى في ذلك ولا تنقام البينة عليه ولا يحل للقاضى سماع مثل هذه الدعوى
 سواء وقعت بلفظ المقاطعة أو الاستزام كإثباته بحظ الثقات اه ووجهه ان المقاطعة
 لا يتصور ان تكون بغير العدم وجود المبيع وزومه شرعا ولا اجارة لانها بيع المنافع واذا
 وقعت باطلا كانت كالعدم ولا فرق بين مقاطعة الاحتساب ومقاطعة القضاء فعلى المقاطع
 على القضاء ما على المقاطع على الاحتساب ولا يستل عن جواز بل يستل عن كفره - تحله
 ومعامطيه كافي البراز به قال مؤيد زاده مثل الضمار عن رجل أخذ سوق الخامسين مقاطعة
 من الديوان واشهد على كتاب المقاطعة اننا نأمله ان يشهد قال اذا شهد حل عليه اللعن ولو
 شهد على مجرد الاقرار وقد علم السبب فهو أيضا معلون ويجب التحريم عن تحمل مثل هذه
 الشهادة وكذا كل اقرار بناؤه على حرام (قوله ورعاياهم) أى رعايا العمال والنواب (قوله
 لا تقبل) يلهاهم وميلهم خوفا منه قال في البحر وفي شرح المنظومة أمير كبير ادعى قسمه - له
 عماله ودواوينه ونوابه ورعاياهم لا تقبل اه قال الرملى يؤخذ منه ان شهادة خدامه
 الملازمين له كالأزمنة العبد ملولاه كذلك لا تقبل وهو ظاهر ولا سيما في زمانه - اذا تأمل وقد
 أقنيت به مراراً والله الموفق للصواب ومثله في شهادات جامع الفتاوى بصيغة أعوان الحكام
 والوكلاء على باب القضاة لا تسمع شهادتهم - لانهم ساعون في ابطال حق المستحق وهم فساق
 والله تعالى أعلم لم قال في الهنكية شهادة الخند لا تقبل ان كانوا يحصون وان كانوا
 لا يحصون تقبل نص في الصيرفية في حد الاحصاء مائة وما دونه وما زاد عليه فهو لا يحصون
 كذا في جواهر الاخلاط اه نافع عن الخلاصة (قوله كشمادة المزارع لرب الارض)
 فانهم لا تقبل لفساد الزمان اه ذكره عبد البر وظاهره وان كانت الشهادة لا تتعلق بالمزارعة

لوضمان الجهمات كمقاطعة
 سوق الخامسين حتى حل
 لمن الشاهد اشهادته على
 باطل فصح وبجروفي الوجه انية
 أمير كبير ادعى قسمه له عماله
 ونوابه ورعاياهم لا تقبل
 كشمادة المزارع لرب
 الارض

مطلب
 لا تصح المقاطعة بجمال
 لاحتساب قرينة

مطلب
 الجند اذا كانوا يحصون
 لا تقبل شهادتهم - لا أمير
 ولا لا تقبل وحد الاحصاء
 مائة

مطلب
حاشية الفتوى

مطلب
اسلم زوجها ومات تقبيل
شهادة اهل الذمة على مهرها

لم تقبل شهادة النصارى على المسلم في اثبات الايصال الذي بذره على الموت والنسب الذي بناؤه على النكاح ادى الى ضياع الحقوق المتعلقة بالايساء فقبلت ضرورة كقبول شهادة القابلة
١٥ قال عبد الحاميد في حاشيته وفيه اشارة الى حاشية الفتوى وهي ذممة اسلم زوجها نعمات فادعت مهرها عليه بوجه صحيح شرعى قبلت شهادة اهل الذمة لثبوت مهرها عليه بضرورة عدم حضور المسلمين نكاحهم (قوله والعمال) بضم العين وتشديد الميم جمع عامل وهم الذين يأخذون الحقوق الواجبة كالخراج ونحوه عند الجمهور لان نفس العمل ليس بقسط فبعض الصعوبة رضى الله عنهم عمال (قوله للسلطان) هذا هو المراءى بهم عند عامة المشايخ كفى البصر وفيه عن السراجية معزي الى الفقيه أبى الليث ان كان العامل مثل عمر بن عبد العزيز فشهادته جائزة وان كان مثلى يزيد بن معاوية فلا ١٥ وفي اطلاق العامل على الخليفة نظر والظاهر منه انه من قبل علامات الخليفة ١٥ (قوله الا اذا كانوا أعوانا على الظلم الخ) أى كعمال زمات اقاله فخر الاسلام اسكن نقل في البحر عن الهداية أن العامل اذا كان وجيهاً في الناس ذا مروءة لا يجازف في كلامه تقبل شهادته كما مر عن أبى يوسف في الفارق لانه لو جاهدته لاية سدم على الكذب يعنى ولو كان أعوانا على الظلم كفى العناية ١٥ (قوله كرئيس القرية) هو المسمى شيخ البلد وهم من أعوان الناس على الظلم اغيرهم غير ظلم الناس لانفسهم خاصة ويسمى في بلادنا شيخ الضبعة ومختار القرية قال في الفتح وقدمنا عن البرزوى أن القائم بتوزيع هذه التوائب السلطانية والجبائيات بالعدل بين المسلمين مأجور وان كان أصله ظالماً فعلى هذا تقبل شهادته ١٥ (قوله والجاني) أى جاني الظلم (قوله والصراف) الذى يجمع عنده المال ويأخذ طوعاً (قوله والمعرفون) بالواو وفي بعض النسخ المعرفين بالياء عطف على الجور وهو الصواب وهم الذين يعرفون عن قدر الاشخاص الذين في المركب لياخذ الحاكم منهم شيئاً معلوماً صادرة (قوله والعرفاء في جميع الاصناف) هم مشايخ الحرف قال سیدی الوالدرجه الله تعالى بعد كلامه به يعلم ان شهادة الفلاحين اشيج قريبهم وشهادتهم للقسام الذى يقسم عليهم وشهادة الرعية لحاكمهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم لا تجوز ١٥ (أقول) لكنه مقيد بما ساقى قريبا عن الهندية من انهم اذا كانوا يمحسون وهو ما اذا كانوا مائة فاقبل (قوله ومحضر قضاة العهد) أى الذى يحضر الاختصاص للقاضى لقبولهم الرشوا واعداد المروءة فيهم والمراد بالعهد الزمن أى قضاة زمنهم فكيف الحال في زمنا ط (قوله والوكلاء المقتهلة) اهل المراءى بهم من يتوكل في الدعاوى والخصومات وذلك لانه قد شوهد منهم قلة المبالاة في الاحكام وأخذ الرشوا وغير ذلك وانما جعلوا مقتهلة لان الناس لا يصدقون منهم الا الاعانة على اغراضهم بجهلهم ولم يصدقوا التوكيد حقيقة فقط (قوله والصكالك) بضم الصاد المهملة جمع صكالك بقصه اقال في البرازية من الشهادات والصكالك تقبل في الصحيح وقيل لا لانهم يكتبون اشتري وباع وضمن الدرك وان لم يقع فيكون كذبا ولا فرق بين الكذب بالكاتب أو التكلم قلنا الكلام في كاتب غلب عليه الصلاح ومثله يحقق ثم يكتب ط عن الجوى أى وما ذكر من الكذب عقولاً لانهم يحققون ما يكتبوا اقال الرملى في حاشية المنع وفي اجابات البرازية لا تقبل شهادة الدلال ومحضر قضاة العهد والوكلاء المقتهلة والصكالك ١٥ (أقول)

مطلب
في شهادة مختار القرية
وموزع التوائب

مطلب
(والعمال) للسلطان (الا
اذا كانوا أعوانا على الظلم)
فلا تقبل شهادتهم اقلية ظالمهم
كرئيس القرية والجاني
والصراف والمعرفون في
المراكب والعرفاء في جميع
الاصناف ومحضر قضاة
العهد والوكلاء المقتهلة
والصكالك

المادى الماتمة مع النصرانى صارط البانصة هو الماتمة بطلب كلها فتقسم عولا عند الامام
فلدى الكل الثلثان لان له نصفين وللمسلم الثلث لان له نصف فقط وان كان للمادى مع
النصرانى قسم بينهما قال سيدى الوالد النصرانى مات وترك ألف درهم وأقام مسلم ثم ودان
النصارى على ألف على الميت وأقام نصرانى آخرين كذلك فالألف المتروكة للمسلم عنده وعند
أبى يوسف بخصمان والاصل ان القبول عنده فى حق اثبات الدين على الميت فقط دون اثبات
الشركة بينه وبين المسلم وعلى قول الثانى فى حقهما ذخيرة لخصا وبه يظهر ان قبولها على الميت
غربة مدعىا اذ لم يكن عليه دين مسلم نعم هو قيد لاثباتها الشركة بينه وبين المدعى الآخر فاذا
كان الآخر نصرانيا أيضا بشاركوه والا فالمال للمسلم اذ لو شاركه لم يقيمها على المسلم وظهر أيضا
ان الماتمة من ترك قيد لا بد منه وهو ضيق التركة عن الدينين والا لا يلزم قيامها على المسلم كما
لا يخفى هذا ما ظهر له بعد التفتيح التام (قوله بجر) نص عبارته وتقبل شهادة الذى بدى
على ذى ميت وان كان وصيه مسلما بشرط ان لا يكون عليه دين لم فان كان فقد كتبناه عن
الجامع اه والذى كتبته هو قوله نصرانى مات عن مائة فاقام مسلم شاهدين عليه بمائة وسلم
ونصرانى بعثه فالثلاثان له والباقي بينهما والشركة لا تنفع لانها باقراره اه ووجهه أن الشهادة
الثانية لا تثبت للذى مشار كته مع المسلم كما قدمناه ولكن المسلم المادى بطلب كلها فتقسم
عولا فلدى الكل الثلثان لان له نصفين وللمسلم الآخر الثلث لان له نصف فقط لكن المادى مع
مع النصرانى قسم الثلث بينهما وهذا معنى قوله والشركة لا تنفع لانها باقراره قال سيدى الوالد
وبقدم دين العصة وهو ما كان نية بابا بينة أو الاقرار فى حال العصة وقد يرجع بعضهم على بعض
كالدين الثابت على نصرانى بشهادة المسلمين فانه مقدم على الثابت بشهادة أهل الذمة عليه
والدين الثابت بدعوى المسلم عليه يقدم على الدين الثابت عليه بدعوى كافر اذا كان
شهودهم ما كافرين أو شهود الكافر فقط أما اذا كان شهودهم مسلمين أو شهود الكافر
فقط فهم ما سواه اه فافهم وعظام الكلام على هذه المسئلة وفروعهما بطلب من البحر وحاشيته
اسيدى الوالد قال الرملى فى حاشيته على البحر فحصل أن الوصى يخالف الوكيل فى البيع
والشراء وقد تقر بأن الوكيل فى الحق وفى المتعلقة به ما فى البيع والشراء أصيل والوصى قائم
مقام الوصى وقول صاحب الظهيرية استحسانا صريح فى أن العمل به وقد صرح صاحب المحيط
بمافى الظهيرية اه (قوله كافر) أى فى العبد الكافر وسيدى سلم والوكيل الكافر وكله
مسلم وزاد فى الاشياء عليه ما اثباته كويل كافر كافر ابكافرين بكل حق له بالكوفة على خصم
كافر فبعده الى خصم مسلم اه (قوله أو ضرورة فى مسئلتين) حل القبول فيه ما فى
الشريعة لا بما يجتمع على ما اذا كان الخصم المسلم مقربا للدين من كراهية الوصاية والنسب فتقبل
شهادة الذميين لانها شهادة على النصرانى الميت اما لو كان مفكرا للدين كيف تقبل شهادة
الذميين عليه (قوله وأضر) أى الوصى (قوله ابن الميت) أى النصرانى (قوله فادعى
على مسلم بحق) أى ثابت أى وأقام شاهدين نصرانيين على نسبه تقبل استحسانا (قوله
ووجهه فى الدرر) حيث قال فيه اوجه الاستحسان ان المسلمين لا يحضرون موت النصارى
والوصايا تكون عند الموت غالباً بسبب ثبوت النسب النكاح وهم لا يحضرون نكاحهم فلو

بجر وفى الاشياء لا تقبل
شهادة كافر على مسلم لا تبطل
كافر أو ضروريه فى مسئلتين
فى الايضاح شهد كافر ان على
كافر أنه أودى الى كافر
وأضر مسلم عليه حتى
لا يعتد به فى النسب شهد ان
النصرانى ابن الميت فادعى
على مسلم بحق وهذا
استحسان ووجهه فى الدرر

تقدم في آخر باب الاقالة أنه لا يختلف بعد خروج المبيع عن ملكه لأنه يشترط قيام المبيع عند
الاختلاف في القهاف الا اذا استهلك في يد البائع غير المشتري فراجعه وتأمل (قوله ومن
محرم رضا) كايه منه وفي الانصاف تقبل لابويه من الرضاع ولما أرضعته امرأته ولام
امرأته وابنه ابزاية من الشهادة (قوله أو مصاهرة) كأم امرأته وبنتها وزوج بنته وامرأة
أبيه وابنه لان الاملاك بينهم مميزة والايدي مختصة ولا بسوطة ابعضهم في مال بعض فلا تحقق
التمتع بخلاف شهادة اقاربه ولأدرك ومثله في البصر (قوله الا اذا امتدت الخصومة) أي
سنتين كما في المنع عن القنية والظاهر أنه اتفاق قال ابن وهبان وقياس ذلك ان يطرد في كل قرابة
والفقه فيه أنه لما كفر منه التردد مع الخصم صار بمنزلة الخصم للمدعى عليه قال أبو السعود
والتمقييد بعدم الخصم على القول به لا يخص الشهادة بالاختلاف ونحوه اه قال الملا عبد الحليم
ولا يذهب عليك أن المعقد عليه قبول شهادة عدو بسبب الدين لو عدل أي بمجرد الخصومة على
ما تقدم وماذا لا ينافي ذلك لان المتردد المذكور بمنزلة المدعى لا بمنزلة العدو تدبر (قوله على ما في
القنية) يعني اذا كان مع المدعى أخ أو ابن عم يخصمان له مع المدعى عليه ثم شهد الاتقبل
شهادتهم ما في هذه الحادثة بعدهم هذه الخصومة وكذا كل قرابة وصاحب تردد في الخصومة سنتين
لأنه بطول التردد صار بمنزلة الخصم للمدعى عليه كما في الوهبانية (قوله وفي الخزانة الخ) أي
خاصة عند اداء الشهادة عليه بان نسبهم الى الكذب فدفع عن انفسهم ما ومثله القنية فيما
اذا خصاه مع قرينه على الحق الذي يدعيه (قوله تقبل لو عدل) قال في المنع عن الجور يعني
حله على ما اذا لم يسأله المدعى في الخصومة أو لم يكن ذلك توفيقا اه ووفق الرمي بغيره حيث
قال مقهورم قوله لو عدل لانهم اذا كانوا مستورين لا تقبل وان لم تمتد الخصومة للتمتع بالخاصة
واذا كانوا عدو ولا تقبل لارتضاع التهمة مع العدالة فحمل ما في القنية على ما اذا لم يكونوا عدولا
توفيقا وما قلناه أشبه لان المعقد في باب الشهادة العدالة (قوله على عبد كافر ولا مسلم)
لان هذه شهادة قامت على اثبات أمر على الكافر قصد اولزم منه الحكم على المولى المسلم ضعفا
على ان استحقاق مالية المولى غير مضاف الى الشهادة لانه ليس من ضرورة وجوب الدين عليه
استحقاق مالية المولى لا لمحالة بل ينفك عنه في الجملة (قوله لا يجوز عكسه) وهو ما اذا كان
العبد مسلما مولاه كافرا يعني لا تجوز شهادة الكافر على عبده مسلم مولاه كافرا وعلى وكيل مسلم
مواكاه كافران كان مسلما له عبد كافرا ذنله بالبيع والشراء فشهد عليه شاهدان كافران
بشراء أو بيع جازت شهادتهم عليه لان هذه شهادة قامت على اثبات أمر على الكافر قصد
وعلى المسلم ضعفا كما تقدم ولو ان مسلما وكل كافرا بشراء أو بيع فشهد على الوكيل شاهدان
كافران بشراء أو بيع لا تقبل شهادتهم عليه لان الشهادة كافر قامت لاثبات حق على مسلم
قصد كما في الدرر والغرر (قوله ان لم يكن عليه دين مسلم) هذا ظاهر ان كانت التركة لا يتفرج
منها الدينان وأما اذا كانت متسعة لم يكن فيها شبهة ان الشهادة على تقيص حق مسلم وفي المنع
نصراني مات عن مائة فاقام مسلم شاهدين نصرانيين عليه بمائة ومسلم ونصراني بمائة فالثلاثان
له والباقي بينهما اه أي لان شهادة أهل الذمة على المسلم لا تقبل وهذا لا تقبل في مشاركة الذمي
للمسلم في المائة والحاصل انما اثبت الدين على الميت دون المشار كمنع الغريم المسلم وان المسلم

ومن محرم رضا أو مصاهرة
الا اذا امتدت الخصومة
وخاصم معه على ما في القنية
وفي الخزانة تخصص الشهود
والمدعى عليه تقبل لو عدل
(ومن كافر على عبد كافر
مولاه مسلم أو وكيل
مواكاه مسلم لا)
(مواكاه مسلم لا)
يجوز (عكسه) اقبامها على
مسلم قصد وفي الاول ضعفا
(و) تقبل (على ذمي ميت
وصيه مسلم ان لم يكن عليه
دين مسلم)

التكليف فرضا ووجوباً وسنة ونهياً ومن جعله كسنة العورة وهو حرام على البالغين من غير محرم فظهر أن وقت الختان على الوجه المسنون يتم عنده فلو قال رجل إن بلغ ولدي الختان فلم اختتمه فامرأتى طالق فان نوى أول الوقت لا يثبت ما لم يبلغ سبع سنين وإن نوى آخره قال الصدر الشهيد المختار أنه اثنا عشر سنة وهو سنة للرجال مكرومة للنساء إذ جاع المختونة ألد وكان ابن عباس لا يجيز بركة الاكف ولا شهادته اه بحر مخلصا وفيه فائدة من كراهية فتاوى العتباتي وقيل في ختان الكبير إذا أمكن أن يمتحن نفسه فعل والالم يفعل الآن يمكنه أن يتزوج أو يشتري ختانة فختنته وذكر الكرخي في الكبير يحننه الحامى وكذا عن ابن مقائل لا بأس للحامى أن يطل عورة غيره بالنورة انتهى **مكن** قال في الهندية بعد أن نقل عن التمار خاتنة أن أباحية سنة كان لا يرى بأساً بنظر الحامى إلى عورة الرجل ونقل أنه ما يباح من النظر للرجل من الرجل يباح المس ونقله عن الهداية ونقل ما نقلناه لكن قديمه بما إذا كان يغض بصره ونقل عن النقيمة أبى الليث أن هذا في حالة الضرورة لا في غيرها وقال وينبغي لكل واحد أن يتولى عاتقه بيده إذا تنور كما في المحيط فليحفظ (أقول) ومعنى ينبغي هنا الوجوب كما يظهره تأمل (قوله بحر) ومثله في التمار خاتنة (قوله والاستمراء بشئ من الشرائع كفر) أشار إلى فائدة تقييده في الهداية بأن لا يترك الختان استخفافاً بالدين (قوله ابن كمال) عبارته والألف لانه لا يحل بالعدالة إذا ترك استخفافاً بالدين قال الرازي لم يرد بالاستخفاف الاستمراء لان الاستمراء بشئ من الشرائع كفر وإنما أراد به التواني والتسكسل اه ح وكذا ذكره عزى زادته مؤقلاً عبارة الدرر (قوله ٢ وخصى) يفتح الخصى منزوع الخصلة لان عمرضى الله تعالى عنه قبل شهادة لعقمة الخصى على قدمه بن مظعون روى ابن شيبه ٣ ولانه قطع منه عضو ظاهراً كمن قطع يده ظاهراً ومعلوم نعم لو كان ارتضاه لنفسه وفعله مختاراً منع فتح (قوله واقطع) إذا كان عدلاً لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يدرجل في السرقه ثم كان بعد ذلك يشهد بقبول شهادته من (قوله وولد الزنا) لان فسق الوالد لا يوجب فسق الولد ككفرهما من (قوله ولو بالزنا) أي ولو شهد بالزنا على غيره فقبل اطلقه فشمع ما إذا شهد بالزنا أو بغيره خلافاً لما لا في الأول كما في المنع (قوله كائى) فيقبل مع رجل وامرأة في غير حد وقود (قوله لو مشكلا) في كل الاحكام شرعاً بلاية والاولى أن يقول وهو كائى (قوله وعتيق لمعقته) أي قبل شهادته لان شرعاً يقبل شهادته فغيره على وهو عتيقه وأشار باللام إلى أن شهادته على المعق قبل بالاولى كما صرح به متناً بقوله وعكسه وقمير بفتح القاف وأما ضم القاف فجدسيديو به ذكره الذهبي في منتهى الانساب والاصماء ٤ وشرح ابن الحرث بن قيس الكوفي الخنفي القاضي ابوامية تاجي ثقة وقيل له صحبة مات قبل الثمانين أو بعدها وله مائة وغان سنين أو أكثر واستقضاه عمررضى الله تعالى عنه على الكوفة ولم يزل بعد ذلك فاضياً خجلاً وسبعين سنة الاثلاث سنين امتنع فيما من القضاء في فتنة الجحاج في حق ابن الزبير حيث استعفى الجحاج من القضاء فعاد ولم يقض الى أن مات الجحاج كما في البحر وشرح جلال الدين التبراني على المغار (قوله ان الثمن كذا) ولو شهد بباقائه أو براهه فقبل مقدسى (قوله بحر النفع بآيات العتق) لانه لو لا شهادتهم انكروا الفاء وفسخ البيع المقتضى لابطال العتق من (قوله لكن

مطلب
لا بأس للحامى أن يطل
عورة غيره بالنورة إذا غرض
بستره حالة الضرورة

مطلب
في شهادة الخصى

٣ قوله ابن شيبه هكذا
باصله واعل الصواب ابن
أبي شيبه فليهر ر اه
معناه

بحر والاستمراء بشئ من
الشرائع كفر ابن كمال
(وصصى) وأقطع (وولد
الزنا) ولو بالزنا خلافاً لما لا
(وخنئ) كائى لو مشكلا
والافلاش كمال (وعتيق
لمعقته وعكسه) الا لئمة
لما في الخلاصة شهد ابعد
عتقه ما أن الثمن كذا عند
اختلاف تابع ومشتري قبل
لجر النفع بآيات العتق
(ولا خيه وعه

مطلب
ترجمة شرح القاضي

تاب لا تقبل شهادته مالم يرض عليه زمان يظهر التوبة ثم بعضهم قدروه بسنة أشهر وبعضهم قدروه
 بسنة والصحيح ان ذلك مفوض الى رأى القاضى والمعدل وفي الخلاصة ولو كان عدلا فشهد
 بزور ثم ناپ فشهد تقبل من غير مدة ١٥ وسبأى الكلام عليه فى هـ هذا الباب وقبل باب
 الرجوع عن الشهادة فى كلام الشارح وقد مر ان الشاهد اذا كان فاسدا قاسمرا لا ينبغي أن
 يخبر بنفسه كى لا يضل حتى المدعى وصرح به فى العـ مدة أيضا والخاتمة والظاهر انه لا يحل له
 ذلك كما استظهره سيدى والوجه الله تعالى قال فى الخاتمة قبل التركة والتعديل المعروف
 بالهداية اذا شهد بزور عن أبى يوسف انه لا تقبل شهادته أصـ لا أبدا لانه لا يعرف توبته وروى
 الفقيه أبو جعفر انه تقبل شهادته وعليه الاعتماد ١٥ وفيها ومن اتهم بالفـ قى لا تبطل عدالته
 والمعدل اذا قال الشاهد هو منـ بالفـ قى لا تبطل عدالته ١٥ ولا بأس بذلك لافراد سقطت
 عدالتهم نص عليها منها اذا ترك الصلاة بجماعة بعد كون الامام لاطعن فيه فى دين ولا حال
 وان كان متاولا فى تركها بان يكون معتقدا فضله أول الوقت والامام يؤخر الصلاة أو غير
 ذلك لا تسقط عدالته بالترك وكذا من ترك الجمعة من غير عذر فممن من أسقطها بموتوا حدة
 كالحلوانى ومنهم من شرط ثلاث مررات والاول أوجه وذ كر الاسيحي ان من أكل فوق
 النجس سقطت عدالته عنه الاكثر ولا بد من كونه فى غير ارادة التقوى على صوم الغـ بدأ
 مؤانسة الضيف ١٥ والاعانة على المعاصى والحلث عليها كبيرة ولا تقبل شهادته الطفيلى
 والرقاص والمجازف فى كلامه والمسخرة بالاختلاف ولا من يختلف فى كلامه كثيرا ولا تقبل
 شهادة البصير والذى أخر القرض بعد وجوبه افيع عذر ان كان له وقت معين كالمصلاة بطلت
 عدالته وان لم يكن له وقت معين كالزكاة والحج اختلفت فيه الرواية والمشايع وذ كر الخاصى
 عن قاضى بخان ان الفتوى على سقوطها بتأخير الزكاة من غير عذر بخلاف تأخير الحج وبركوب
 بحر الهند لانه محظور بنفسه ودينه من سكنى دار الحرب وتكثير سوادهم وعددهم لاجل
 المال ومثله لا يسأل بشهادة الزور ولا تقبل شهادته من يجلس مجلس القبور والمجانة والشرب
 وان لم يشرب كما فى الهندية وعظام ذلك فى المطولات وفى البحر عن العناية من آجرية لمن
 يبيع الخمر لم تسقط عدالته ١٥ (قوله ومن أقلف) اذ تقبل شهادة الكبير الذى لم يختم لان
 العدالة لا تتحل بترك الختان اكونه سنة عندنا كذا أطلقه فى السكندر وغيره وتبعهم المصنف
 (قوله لوعذر) بان يتركه خوفا على نفسه أما اذا تركه بغير عذر لم تقبل كما قيده قاضى خان وقيده
 فى الهـ بداية بان لا يتركه استخفافا بالدين أما اذا تركه استخفافا لم تقبل لانه لم يبق عـ دلا وكما قبل
 شهادته نصح امامته كما فى فتح القدير واختلفوا فى وقته فالامام لم يبقـ مدته وقتا معلوما عدم
 ورود النص به وهـ هذه إحدى المسائل التى توقف الامام فى الجواب عنها وقدرة المتأخرون
 واختلفوا واختار ان أول وقته سبع وأخره اثنا عشرة كذا فى الخلاصة من باب العين فى
 الطلاق والعناق واهل ان سبع سنين أول وقت استغناء الصبي عن الغير فى الكل والشرب
 واللبس والاستنجاء حيث يصح له ذلك ووقت الاحتياج الى التاديب وتهذيب الاخلاق ولذلك
 كان ذلك نهاية مدة الحضنة بل وقت كونه نامورا بابا الصـ لانه ولوندا ومن جالته الختان أيضا
 كونه ابن اثنى عشرة سنة وقت المراهقة البتة واحتمال البلوغ فيه لحينه الذى يحرى عليه فلم

(و) من (ألف) لولعذر
 وادلا وبه نأخذ

خطاب
 فى وقت الختان

ولذا قال وغلب صوابه (قوله وهو معنى العدالة) قال السكال أحسن ما نقل فيه عن أبي
يوسف ان لا يأتي بالكبيرة ولا يصير على صغيرة ويكون ستمه أكثر من هتكه وصوابه أكثر من
خطئه ومروءته ظاهرة ويستعمل الصدق ويجنب الكذب ديانة ومروءة اه قال القهستاني
من اجتناب الكبائر وفعل مائة حسنة وتبها وتعين صغيرة فهو عدل وان فعل حسنة
وصغيرة تبين ليس بعدل اه قال في البحر هي الاستقامة وهي بالاسلام واعتدال العقل
وبه عارضه هو بضله ويصدده وليس لسكالك احدي ذلك مداء ويكتفي لقبولها بادنائه كي لا تضيق
الطوق وهو ربحان جهة الدين والعقل على الهوى والشهوة اه وتعلمه فيه (قوله كل
فعل يرفض المروءة والكريم فهو كبيرة) أى كل فعل من الذنوب والمعاصي فهو كبيرة اذ يعد
أن يقال ان الاكل في السوق مثلا غير السوقي كبيرة بل قالوا انما يحرم عليه ذلك اذا كان
معه شهادة لا يضيع حق المشهود له وعبارة الخلاصة بعد ان نقل القول بان الكبيرة
ما فيه حديث الكتاب قال وأصحابنا لم يأخذوا بذلك وانما بنوا على ثلاثة معان أحدها ما كان
شبه عاين المسابن وفيه هتك حرمة والذاني ان يكون فيه منابذة المروءة والكريم فكل فعل
يرفض المروءة والكريم فهو كبيرة والثالث أن يكون معصرا على المعاصي والقبور اه وتعبه
في فتح القدير بأنه غير منضبط وغير صحيح اه ولذا نظر المحشي فيما ذكره الشارح عنه قال
الآن تزداد الكبيرة من حيث منح الشهادة قال القهستاني هذا التعريف غير الاصح قال في
الذخيرة الاصح ان ما كان شبه عاين المسابن وفيه هتك حرمة الدين فهو من الكبائر وكذا
ما فيه نبذ المروءة والكريم وكذا الاعانة على المعاصي والحث عليهم او في معين المفتي يرفض المروءة
ارة كتاب ما بعد رمنه ويقضه عن رفته عند أهل الفضل قال الهبني اختلفوا في الكبيرة
فتقال أهل الحجاز وأهل الحديث هي السبع المذكورة في الحديث المشهور وهي الاشهر الباقية
والقمار من الزحف وعقوق الوالدين وقتل النفس وبهت المؤمن والزنا وشرب الخمر وزاد
بعضهم عليها كل الربا وكل أموال اليتامى بغير حق وقيل ما ثبت حرمة بديل مقطوع به
فهو كبيرة وقيل ما فيه حد أو قتل فهو كبيرة وقيل كل ما أصر عليه المرء فهو كبيرة وما استغفر
عنه فهو صغيرة والوجه ما ذكره المتكلمون ان كل ذنب فوقه ذنب وبختمه ذنب بالنسبة الى
ما فوقه فهو صغيرة وإلى ما تحته فهو كبيرة والاصح ما نقل عن شمس الأئمة الحلواني انه قال كل
ما كان شبه عاين المسابن وفيه هتك حرمة الله تعالى والدين فهو من جملة الكبائر اه (قوله
ومنى ارتكب كبيرة سقطت عدالته) غير ان الحكم بزوال العد التبارك كتاب الكبيرة يحتاج
الى الظهور فلذا اشترط في شرب المحرم الادمان اه جوى وفي القهستاني عن قضاء الخلاصة
الختار اجتناب الاصرار على الكبائر ولو ارتكب كبيرة مرة قبلت شهاده قال في الفتح وما في
الفتاوى الصغرى العدل من يجنب الكبائر كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط عدالته وفي
الصغائر العبرة للغلبة انصير كبيرة حسن ونقله عن أدب القضاء لعصام وعليه المعول غير ان
الحكم بزوال العدالة بارتكاب الكبيرة يحتاج الى الظهور فلذا اشترط في شرب المحرم والسكر
الادمان والله سبحانه أعلم اه واذا سقطت عدالته تعود اذا تاب لمصر حوايان الحدود في
القذف اذا تاب فهو عدل أى وان لم نقل شهاده لكن قال في البحر وفي الخاتمة القاسمي اذا

(قوله وبه عارضه الخ) لعله
ومعارضه فلجبر

وهو معنى العدالة وفي
الخلاصة كل فعل يرفض
المروءة والكريم كبيرة وأقره
ابن السكال قال ومنى ارتكب
كبيرة سقطت عدالته

فقصه من ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وإن كان عدو لا وصرح بعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه والمسئلة دارة في الكتب فإذا أثبت المدعي عليه العداوة بثبوتات شرعية فنجري الأحكام المذمومة من عدم صحة أداء الشهادة والتزكية المذمومة كورة الثبوت عداوتهم بالسببين المرقومين المحرمين شرعا وبسبب الحق ودانهم عن يفرحون لحزنه ويحزنون لفرحه اه وتسامه فيه فارتأت العداوة الدينية فسق لانه لا يحل معاداة المسلم لأجل الدنيا فها لا استغنى عنه بقوله لا تقبل شهادة الفاسق قلت للفرق بينهما فإنه لو قضى بشهادة الفاسق صح وانما كما مر ولو قضى بشهادة العدو بسبب الدنيا لا ينقد لأنه ليس بجيمه فيه كما نقله المصنف عن يعقوب باشا لكن قال المصنف المصنف في حاشيته على الدرر وقد جاءت الرواية بعدم قبول شهادة العدو بسبب الدنيا مطلقا والتحقيق فيه أن من العداوة المؤثرة في العدالة كعداوة الجروح على الجراح وعداوة ولي المقتول على القاتل ومنها غير مؤثرة كعداوة شخصين بينهما ما وقعت مضاربة أو مشاعة أو دعوى مال أو حق في الجملة فشهداؤه صاحب النوع الأول لا تقبل كما هو المصريح في غالب كتب أصحابنا والمنهم ورعى السنة فقهائنا وشهادة صاحب النوع الثاني تقبل لانه عدل وبهذا التحقيق يحصل التوافق بين الروايتين وبين المتن والنسرح وإن لم يمتد المصنف اليه الحمد لله لذي هذا نال هذا اه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى بعد كلام والحاصل أن في المسئلة قولين معقدين أحدهما عدم قبولها على العدو وهذا اختيار المتأخرين وعليه صاحب الكنز المتقى ومقتضاه أن العداوة العداوة لا القسق والالم تقبل على غير العدو أيضا ثانيهما أنها تقبل إذا فسق بها واختاره ابن وهبان وابن الشحنة انتهى وهل حكم القاضي في العداوة حكم الشاهد قال شارح الوهبانية لم أفهم عليه في كتب أصحابنا وينبغي أن يكون الجواب فيه على التفصيل إن كان قضاؤه عليه به عمله لا ينفذ وإن كان بشهادة من العدو ولومحضر من الناس في مجلس الحكم بطاب خصم نمرحى ينفذ ذكره الجوى وسياق كلام البرجندى يفيده أن شهادة العدو لعدوه مقبولة لعدم التهمة وهذا بناء على أن العلة التهمة أما إذا كانت العلة الفسق فلا فرق وقد اختلف تعميل المشايخ في ذلك قال أبو السعد ودولعل في المسئلة قولين منهم من عل بالاول ومنهم من عل بالثاني اه (اقول) قد علمت ما قدمناه عن سيدي الوالد أنه ما قولان معقدان وإن المان على عدم قبولها وإن لم يفسق بها التهمة (قوله إذا كانت المصادقة متناهية) أي فأنه لا تقبل للتهمة (قوله بالإصرار) أي تقبل من مرتكب صغيرة بالإصرار لأن الإمام من غير إصرار لا يقدح في العدالة إذ لا يوجد من البشر من هو معصوم سوى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فيؤدي اشتراط المعصية إلى سد باب الشهادة وهو مفتوح أما إذا أصر علمه أو فرح به أو استخف أن كان عالما بقتله فهو كذبا كره بعضهم (قوله إن اجتنب الكائنات كلها وغلب صوابه على صغائره) الأولى أن يقول على خطئه وأشار إلى أنه كان ينبغي أن يزيدو بلاغمة قال ابن السكال لأن الصغيرة تأخذ حكم الكبيرة بالإصرار وكذا بالعلة على ما أفصح عنه في الفتاوى الصغرى حيث قال العدل من يجنب الكائنات كلها حتى لو ارتكب كبيرة نسقط عداوته وفي الصغائر العبرة للغلبة والدوام على الصغيرة لتصير كبيرة

إذا كانت الصداقة متناهية بحيث يقصر كل في مال الآخر فتاوى المصنف معزى للمصنفين (و) من (مرتكب صغيرة) بالإصرار (إن اجتنب الكائنات) كلها وغلب صوابه على صغائره درر وغيرها قال

مطلب العداوة إذا فسق بها لا تقبل شهادته على أحد وإن لم يفسق بها تقبل على غير عدوه

افندي حجة مقي دمشق الشام في فتاواه بعد كلام فحصل من هذا ان من يفرح لحزن الآخر
ويحزن لفرحه فهو عدو وكل عدو تردشهادته اذا كانت دنيوية بغنى يفرح لحزن الآخر
ويحزن لفرحه تردشهادته فالحق في مسالة لما في البحر وعلى افندي من تعريف العدو
والكبرى مسالة للحدث الشريف ٣ الذي هو دليل الجهم دفانج لذاته ان من يفرح لحزن
الآخر ويحزن لفرحه تردشهادته ثم اذا حكم بها حكم لا ينقض حكمه لما في البحر أيضا وكيف
لا تردشهادته من اتصف بهذه الصفة وهي مما تنهاه به العداوة وقد وصف الله تعالى بها
النافقين في كتابه العزيز انهم كانوا منكم حسنة نسوهم وان تصيبكم بئمة يفرحوا بها قال القاضي
بيان تنهاه عداوتهم الى حدس ودواما نالهم من خير ومنفعة وتموا ما اصابهم من ضرر ورسدة
نخذ الجواب مع الدليل والبرهان والله تعالى اعلم اه (قوله لانهم من التدين) فيدل على كمال دينه
وعداوته وهذا لان المعادة قد تكون واجبة بان رأى فيه منكرا شرعا لم ينته به بنه وقد قبلوا
شهادته المسلم على الكافر مع ما بينه من العداوة الدينية جوى (قوله بخلاف الدنيوية)
كنهادته المقذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على الفاطم والمقتول وليه على
القاتل والجروح على الجارح والزواج على امرأته بالزنا اذا كان قد فقهها أولا فالعداوة ليس
بكاية وهم بعض المتفهمة أو الشهودان كل من خاصم شخصا في حق وادعى عليه أن يصير
عدوه فيشهد بينهما بالعداوة انما ثبت بنحو ما ذكرنا في القضية ان العداوة بسبب
الدينية لا تمنع به ما لم يفسق بسببها أو يجب منفعة أو يدفع به عن نفسه مضرة وهو الصحيح
وعليه الاعتماد اه وفي فتاوى المصنف مثل عن رجل شتم آخر وقذفه فهل تثبت العداوة
الدينية بينهما به هذا القدر حتى لو شهد لا تقبل أجاب ظاهر كلامهم ان العداوة الدنيوية
تثبت به هذا القدر فقد صرح في شرح الوهبانية انما أى العداوة تثبت بنحو القذف وقتل
الولى اه ولا تقبل شهادة من فيه عداوة دنيوية على عدوه ولا على غيره بل تكون قاذفة في
حق جميع الناس فان الفسق لا ينجز حتى يكون فاسقا في حق شخص لا في حق غيره ويقاس
على عدم تجزئ الفسق ما لو كان ناظرا على أو قاف عديدة وثبت نفسه بسبب خيانة في واحد
منها فانه يسرى في كلها فيعزل منها جميعا كما أفق به المفق أبو السعود العمدى المفسر في
فتاويه ولو ادعى شخص عداوة آخر يكون اعترافا منه بنفسه ولوشهد الشاهد على آخر
لخاصم المنهم ودعيه الشاهد قبل القضاء لا يمنع القضاء بشهادته الا اذا ادعى انه دفع اليه
كذا لا يشهد عليه وطلب الرد وأثبت دعواه ببينة أو اقرارا ونكول فتبطل شهادته وهو
بحر مقبول كما صرحوا به لكن قال سيدي الوالد في جواب سؤال عن شهده عليه شهود بحق
وزكروا فتهمل المدعى عليه ان الشهود ومن زكاهم أعداءه بسبب انه تشاجر معهم على قرار
ولعب فأجاب بعد كلام حاصله في الحادثة المسؤول عنها انما فسق به اذا العداوة جرت
بينهما على ما قاله المدعى عليه بسبب قراره لم يحرم من شرعا ولو كان المتأخرون على الاول من
الاطلاق سوا فسق بها أولا والحدث الشريف شاهد على ما عليه المتأخرون كما رواه أبو داود
صرفوا ولا تجوز شهادته ناشئ ولاذى غيره على أخيه والغافل والحقد ويمكن حمله على ما اذا كان غير
عدل بدليل ان الحقد فسق للنهي عنه كما أفاده في البحر وقال العلامة الخير الرملي في فتاواه

٣ هو قوله عليه الصلاة
والسلام لا تجوز شهادة
ذى الظنة ولاذى الحنة
رواه الحاكم والبيهقي
وهو حديث صحيح وذو
الحنة العدو وقال في النهاية
الحنة العداوة

لانهم من التدين بخلاف
الدنيوية فانه لا يؤمن من
التقول عليه كما سيجي
وأما الصديق الصديقه
فمقبول

مطلب
الفسق لا ينجز

كمالو اسلم مكرها او سكران وهو كذلك في الولوالجية والمحيط ونصه لو شهد على اسلام
 النصراني رجل وامرأتان من المسلمين وهو يجحد فهاذا هو الجحد على الاسلام ولا يقتل ولو شهد
 رجلان من اهل دينه وهو يجحد فهاذا هو الجحد لان في زعمهم انه مرتد ولا شهادة لاهل
 الذمة على المرتد اه الثانية فيما اذا شهدا على نصراني ميت وهو مديون مسلم أي والتركة
 لان في الثالثة فيما اذا شهدا عليه بعين انتم اها من مسلم والمسلم ينكر البيع الرابعة فيما اذا
 شهد أربعة على نصراني انه زني بمائة الا اذا قال اسلم مكرها فانه يجحد الرجل وحده
 انما مسمة فيما اذا ارعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافر ان عبده رضى به فلان القاضي
 المسلم اه (قوله) وتبطل بالاسلام اي شهادة الذي على مثل بالاسلام اي المشهود عليه قبل
 القضاء لانه لو قضى عليه اقضى على مسلم بشهادة الكافر (قوله) وكذا عبده لو بقوبة) كقود
 بحر لان المدة بمراسلة حال القضاء لا حال اداء الشهادة ولا حال الشهادة لما في البحر من
 الولوالجية نصرانيان شهدا على نصراني بقطع يد او قصاص ثم لم المشهود عليه بهذا القضاء
 بطلت الشهادة لان الامضاء من القضاء في العقوبات اه وهل يجب الديان ذكر الخصاص انما
 تجب الديانة فقبل انه قول الكل وقيل عنده ينقض القضاء في ابدان النفس وينقض بالديانة في
 النفس وعندهما يقتضي بالديانة فيما اه شربة الالبية (قوله) وان اخذنا املة لان الكفر كله املة
 واحدة (قوله) ولذي على المستامن) لان الذي اعلى حاله انه يكون من اهل دارنا ولا يقتل
 المسلم بالذي ولا يقتل بالمستامن مخ (قوله) لاعكسه) لقه وولايته عليه لكونه ادنى حاله انه
 مخ (قوله) ولا مرتد على مثله) والوجه فيه انه لا ولاية له على احد كما قدمناه (قوله في الاصح)
 اي انما لا تقبل بجمال غيره كما قدمناه عن المحيط (قوله) وتقبل منه) اي من المستامن
 قيد به لانه لا يتصور غيره فان الحربى لو دخل بالامان قهرا واسترق ولا شهدا عليه على احد
 فتح (قوله مع اتحاد الدار) اي بان يكونان من اهل دار واحدة فان كانوا من دارين كالروم والترك
 لم تقبل هداية ولا يخفى ان الضمير في كانوا المسمومة في دارنا وبه ظهر عدم صحة ما نزل عن
 الجوى من قبيله لاتحاد الدار بكونهما في دار الاسلام والزم ثوارهم ما حينئذ وان كانا من
 دارين مختلفين وفي الفتح وانما تقبل شهادة الذي على المستامن وان كانا من اهل دارين
 مختلفين لان الذي بعد الذمة صا كالمسلم وشهادة المسلم تقبل على المستامن فكذا الذي قاله
 سمدى الوالد رحمه الله تعالى وباقى ما يبيده في المقولة الاتية ان شاء الله تعالى (قوله) لان
 اختلاف دارهما) قال في البحر ويستثنى من الحربى على مثله ما اذا كانا في دارين مختلفين
 كالافرنج والحلبس لاقتداء الولاية بينهم ما واه لا يشترطان ولدار مختلف باختلاف المنفعة
 والمالك اه والذي في المنع ونحوه في الفقه استثنى التعبير بما اذا كانا من دارين فبينما انما
 لو كانا في دارنا وهما من دارين لا تقبل هدايتهم ما على الاخر لان الارث يمتنع في هذه المودة
 لوجود الاختلاف الحكيم وهذا هو الظاهر خلافا لما افاده الجوى كما تقدم في المقولة
 السابقة فاه ما اذا كانا في دارهم ما لا وجه للقضاء بشهادته لان دار الحرب ليست دار احكام
 نلتامل ط (قوله) العدو من يفرح لم يزنك ويحزن لفرحك وقبل يعرف بالعرف بحر
 ومثله في فتاوى على افندي عن خزائن المفتين قال العلامة الخويزي السيد الشريف محمود

وتبطل بالاسلام قبل القضاء
 وكذا عبده لو بقوبة
 كقود بحر (وان اخذنا املة)
 كالميرود والنصارى
 (و) لذي على المستامن
 لاعكسه) ولم يرد على
 مثله في الاصح (وتقبل
 منه على) مستامن (مثله
 مع اتحاد الدار) لان
 اختلاف دارهم ما يقطع
 الولاية كما يمنع التوارث
 (و) تقبل (من عدو
 بسبب الدين)

والنصيرية والمرتين فلا تقبل شهادتهم على أحد سواء كان مثلهما في الاعتقاد أو مخالفا لهما
 لعدم ولايتهم قال في الداماد شرح الملتقى أي لا تقبل شهادة المساقم على الذي لا تصور ولا يثبت
 عليه اهـ فجور الشهادة التي تدور عليه انما هو الولاية وكما لها في المسلم صحت شهادته على الجميع
 ولتقصائهم في اهل الذمة صحت على بعضهم وعلى من دونهم سوى المرتد لثبوت شبهة وقصورها في
 المساقم صحت على من هو مثله لعدم الولاية في غيرهم من الكفار الممارذين كرههم وهم الذين
 لا يقرون على ما هم عليه من الاعتقاد لم تدفع شهادتهم على أحد أصلا قال في شرح الداماد وتقبل
 شهادة اهل الاوهام مطلقا سواء كانت على اهل السنة أو بعضهم على بعض أو على الكفرة اذ لم يكن
 اعتقادهم مؤديا الى الكفر كما في الذخيرة ومن المعلوم ان الشرط اذا تعقب المتعاطفات فانه
 يرجع للجميع فهو هذه الجملة ان اعتقاد اهل الاوهام اذا كان مؤديا الى الكفر فلا تقبل
 شهادتهم على اهل السنة ولا على بعضهم ولا على الكفرة ومن المقرر ان مناهم الكتب حجة عندنا
 واذ لم يكن من مراد كرههم من اهل الاوهام المكفرة من الكفار فهم شر منكم فلا تقبل شهادتهم
 على أحد أصلا على ان المولى عبد الرحمن افندي العمادى نص في فتاويه في كتاب السير على ان
 الدرر والقيامنة والنصيرية والباطنية كلهم كفار ملازمة فنادقة في حكم المرتدين وعلى تقدير
 قبول توحيدهم بعرض عليهم الاسلام وان يسلموا أو يفتلوا ولا يجوز لولا الامور تركهم على ما هم
 عليه ابدا اهـ بقصر اهـ لمخصرا قال سيدى الوالد الشهادة اهل الذمة بعضهم على بعض مقبولة
 اذا كانوا عدولا في دينهم اتفقت ملهم أو اختلفت (اقول) والظاهر ان عدوتهم دينية والام
 تقبل فتأمل (قوله لوعدا في دينهم) قد صناعن الجحان تركية الذي ان يزكى بالامانة في دينه
 واسانته ويده وانه صاحب بقة وركبة المسلمون ان وجدوا ولا في مثل من عدول الكفار وانه
 اذا سكر الذي لا تقبل شهادته (قوله على منله) فلا تقبل على مسلم قوله تعالى وان يجعل الله
 للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا لاولاد ولا لاولاد ولا لاولاد ولا لاولاد ولا لاولاد ولا لاولاد
 اياه قال في الهدي بتمام وعليه دين مسلم بشهادة نصراني ودين نصراني بشهادة نصراني قال
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد وزفر يدين المسلم هكذا في محيط السرخسي فان فضل شئ
 كان ذلك للنصراني هكذا في المحيط وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ان التركة تقسم
 بينهم على مقدار دينهم افتاوى الانقروى عن التارخانية والمحيط اهـ وتقام المسئلة فيها وفي
 حاشية الظهير الرملى على الجعر اقول في الذخيرة نصراني مات وترك الف درهم واقام مسلم شهودا
 من النصارى على الف على الميت واقام نصراني آخرين كذلك تدفع الالف المتروكة للمسلم
 ولا يتخامان فيها عده وعند أبي يوسف يتخامان والخلاف راجع الى ان يثبت النصراني مقبولة
 عنده في حق اثبات الدين على الميت لا في حق اثبات الشريعة بينه وبين المسلم وعلى قول أبي يوسف
 مقبولة بينهم اهـ والحاصل انه على قول الامام يلزم من اثبات الشريعة والخاصة بالحكم
 بشهادة الكافر على المسلم (قوله الا في خمس مسائل) الاولى فيما اذا شهد نصرانيان على نصراني
 انه قد أسلم وهو يتجوز شهادتهم وكذا لو شهد عليه رجل وامرأتان من المسلمين وترك
 على دينه ولو شهد نصرانيان على نصرانية انها أسلمت جازوا بعت على الاسلام ولا تقبل وهذا
 قول الامام اهـ قال العلامة المقدسى ينبغي ان يكون الكافر الذي ذكر كذلك يجبر ولا يقبل

لوعدا في دينهم جوهرة
 (على منله) الا في خمس
 مسائل على ما في الاشباه

مطلب
 الدرر والقيامنة
 والنصيرية والباطنية
 كلهم كفار

مطلب
 اذا سكر الذي لا تقبل
 شهادته

اقوله لانه يغبطه تهراباه
 قال الرملى النصيرية في انه
 و يغبطه راجع للذي
 وفي تهرمه راجع للمسلم اهـ
 لانه بسبب قهر المسلم اياه
 واذ لاله يقول عليه
 بخلاف ما الى الكفر لان
 لاله الاسلام قاهرة لكل
 فلم يبق له غير مستظهِرون
 بها انتهى انتهى منه

وأصناف الجسدية اثنا عشر أيضا المطرية والافعالية والاركوعية والصخرية
 والمائية والصمية والساقية والحرفية والكرفية والخشبية والحشرية
 والمهنية وأصناف الجهمية أي التعطيل اثنا عشر أيضا المعطلة واللازمية والمواردية
 والحرفية والمملوكية والقهرية والغائية والزنافة والرافعية والقطبية
 والمرسية والعبرية وأصناف المرجئة اثنا عشر أيضا التاركية والسبئية والراجية
 والشاكية والبهشية والعملية والمشيئة والاقربية والبدعية والمنجية والحشوية
 والبعوضية كافي فتاوى الشيخ أمين الدين بن عبد العال (قوله الاخطائية) نسبة الى
 ابي الخطاب واختلاف في اسمه قيل محمد بن رهب الاجدع وقيل محمد بن ابي زبيب الاسدي
 الاجدع وكان يقول بامامة اسمعيل بن جعفر فاما مات اسمعيل رجعا الى القول بامامة جعفر
 وعملوا في ذلك غلوا كثيرا وقال في شرح الاقطع هم قوم ينسبون الى ابي الخطاب رجل كان
 بالكوفة حارب عيسى بن موسى بن علي بن عبد الله بن عباس وظهر الدعوة الى جعفر فقتل
 منه ودعا عليه فقتل هو واصحابه قتله وصلبه عيسى بالكوفة بالضم محل بالكوفة لانه كان
 يزعم ان عليا هو الاله الاكبر وجعفر الصادق هو الاله الاصغر وكانوا بعتة دون ان ادعى
 منهم شيئا على غيره يجب ان يشهد له بقية شيعته وذكر خمس الآئمة السرخسي انه سم ضرب
 من الروافض يجوزون اداء الشهادة اذا حلف المدعى بين ايديهم انه محق في دعواه ويقولون
 المسلم لا يحلف كاذبا (قوله يرون الشهادة لشيعتهم) اي واجبة فهناك (قوله واكل من
 حلف انه محق) الاولى التعبير باكل من الفخ بدل الواو لانهم ما قولان كافي البحر والفتح وغيرهما
 واختلاف في عبارة الشارح نعم في شرح الجمع كما هنا وفي تعريفات السيد الشريف ما يفيد
 انهم كفار فانه قال مانعه قالوا الآئمة الانبياء واولياهم واولادهم يستحلون شهادة
 الزور لموافقهم على مخالفتهم وقالوا الجنة نعم الدنيا والنار آلامها اه (قوله فردهم) اي عن
 اداء الشهادة (قوله لا بدعته) لانهم اغبرم كفره اذا لم يعتدوا اعتقادهم (قوله بل اتهمه
 بالكذب) ومن التهمة المانعة ان يجزى الشاهد بشهادته الى نفسه نفعا او يدفع عن نفسه مفرما
 خائفة (قوله ولم يبق مذهبهم ذكر) انما هم وانقرضهم (قوله ومن الذي الخ) لانه عليه
 السلام اجاز شهادة النصاري بعضهم على بعض ولانه من اهل الولاية على نفسه واولاده
 الصغار فيكون من اهل الشهادة على نفسه والنفس من حيث الاعتقاد غير مانع لانه يجتنب
 عما به قد حرّم دينه والكذب محرم في الدين كله فيبطل في لان المرتد لا شهادة له لانه
 لا ولاية له واختلاف في شهادة مرتد على مثله والاصح عدم قبولها بجمال كذا في المحيط البرهاني
 ويلحق به الدرزي كما اتفق به الخليل الرمي والعلامة على افندي الماردي في رسالته اقوال الآئمة
 العالمة في احكام الدرروز والتمانية قال العلامة السيد محمود افندي حمزة مفتي دمشق
 الشام في فتاوى جواب سؤال رفع اليه في نهادة اهل الاهواء الكفرة هل تقبل على بعضهم
 سواء كانوا متقين في الاعتقاد ام محتلين وسواء كانوا اهل كتاب ام لا فكتب - فقطه الله تعالى
 جوابا حاصله بعد ذكر النقول والتفصيل واما شهادة الكفار الذين لا يقرون على ما هم عليه من
 العقيدة كاهل الاهواء الكفرة والمذائق والباطنية والزنادقة والجوس والدرروز والتمانية

(الاخطائية) مصنف من
 الروافض يرون الشهادة
 لشيعتهم واكل من حلف
 انه محق فردهم لا بدعته
 بل التهمة الكذب ولم يبق
 لمذهبهم ذكر كرجح (و) من
 (الذي)

مطلب
 في شهادة المرتد

مطلب
 في شهادة الدرزي

ينافي ان بعضهم كفار كما ياتي قريما ان شاء الله تعالى لان فسقهم من حيث الاعتقاد وما أوقعهم
فيه الا التعق والغلوف في الدين والفايق انما تردشهادته لتهمة الكذب فصاروا كمن يشرب
المثاق أو ياكل متروك التسمية عدا منتهى ذلك من حيث التعاطي قال في المغرب أهل
الاهواء من زاع عن طريفة أهل السنة والجماعة وكان من أهل القبلة والاهواء جمع هوى
مصدر هو به من باب تعب اذا أحبه واشتهاه ثم يسمى به المهوى والمشتهى محمودا كان
أو مذموما ثم غلب في المذموم والهواء مذموم والمسخر بين السماء والارض والجمع أهوية
وأهل الاهواء ليسوا بطائفة بعينها بل بطائفة على كل من خالف السنة بتناويل فاسد (قوله
لا تكفر) فنوجب اكفاره منهم فلا كثر على عدم قبوله كافي التقرير وفي المحيط البرهاني وهو
الصحيح وما ذكره في الاصل محمول عليه بجر وفيه عن السراج وان لا يكون ناجزا ويكون
عدلا في تعاطيه واعتراضه بأنه ليس مذكورا في ظاهر الرواية وفيه نظر فان العدالة شرطت
في أهل السنة والجماعة فها ظنك في غيرهم تامل وفي فتح القدير قال محمد بقبول شهادته الخوارج
اذا اعتقدوا ولم يقاتلوا فاذا قاتلوا ردت شهادتهم لظاهر الفسق بالفعل (قوله كجبر) أهله
طائفة ثانون لا قدرة العبد والاولى حذف الكاف ويقول والهوى الجبر الخ ويكون بينا لاهل
الاهواء في ذاتهم لا من تقبل شهادته منهم (قوله وقدر) هم النافون للقضاء والقدر عنه تعالى
والقائلون ان العبد يخلق افعال نفسه (قوله ورفض) هم الملعونون اللاعنون الصهريين
وغيرهم من الاخبار كذا في القهستاني القهستاني فهم من أهل الاهواء وان لم تقبل شهادتهم بخلاف
من يفضلها وعلما على الشيخين (قوله وخروج) هم المكثررون للختين وطهارة الزبير ومعاوية
(قوله وتشبيه) ذكر به القهستاني المرجئة وهم النافون بضرر الذنب مع الايمان ثم قال بعد
كل من كفر منهم كالجهمية والخوارج وغلاة الروافض والقائلين بخلق القرآن لا تقبل شهادتهم
على المسابن كذا في المصارف اه فعد هؤلاء القريبيان أهل الاهواء في ذاتهم لان تقبل
شهادته منهم وبديل عليه ما في البحر عن النهاية ان أصول الهوى ستة وذكرها المؤلف
(قوله وتعطيل) هم القائلون بخلق الذات عن الصفات (قوله فصاروا اثنتين وسبعين) فرقة
كاهم في النار والفرقة الزائدة على هذا العدد هي الناجية وهي ما كانت على ما كان عليه النبي
صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام ففي الحديث الشريف وستة ففرق أمي على ثلاث وسبعين
فرقة كما هي النار الا واحدة قلنا من هي يا رسول الله قال من كان على ما انا عليه وأصحابي
واضافة الفرقة الناجية من النار وهم أهل السنة والجماعة في الحديث الشريف الى ما ذكر
تكملة الى الثلاث والسبعين فرقة * ولما ذكرها على طريق الاجمال فنقول أصناف الخوارج
اثنا عشر الافرقية والاباحية والنازمية والتغلية والخلقية والكوزية والمكزية
والمعتزلة والمجوسية والجليسية والاحنسية والمشيراقية وأصناف الروافضة اثنا
عشر أيضا العلوية والاموية والشيعية والاصفاقية والزيدية والعباسية
والاصحابية والامامية والمتنخصة والاعينية والراجعية والمرشدية وأصناف
القدرية اثنا عشر أيضا الخيرية والشعرية والكيسانية والشيطنية والفكرية
والوهمية والعروندسية والمناسية والمقبية والبسطية والنظامية والمعتزلة

لا تكفر كجبر وقد رفض
وخروج وتشبيه وتعطيل
وكل منهم اثنا عشر فرقة
فصاروا اثنتين وسبعين

قوله بخلاف من يفضلها
وعليا كذا بالاصل ولعل
الصواب من يفضل عليا الخ
فأجبر ر ر اه محله

قوله والمعتزلة سياتي بعدهم
في أصناف القدرية فاعل
أحدهم ما يحرف عن لفظ
آخر وبالجملة فانظر هذه
الاصناف جميعها في محل آخر
والصريح اه محله

في جامع الفتاوى لحافظ الدين البزازي تقييد الجواز بما إذا شهد بمساوي جنس حقه وهذا
لاشعار للنظم به كالأشعار بالاختلاف في صورة المفاسد بل منه وهو عدم القبول في انعدام
الحياة والمساواة والله تعالى أعلم اهـ نقل الطحطاوي عن الخوي ان من صار خصما في حادثة
لا تقبل شهادته فيها ومن كان بغير ضربة أن ينصب خصما ولم ينصب تقبل وشهادة أجير
الوحد لا سنة نأذ لا تجوز في تجارته وغيرها وان كان عدلا وان كان أجير مياومة أو مشاهرة أو
مـ انمـ سنة استحسانا ولو مضت الاجارة وأعاد شهادته تقبل بخلاف الاجير المشترك حيث تقبل
شهادته لانه غير محلول لا رقة ولا منفعة وتجوز شهادته الدائن المدين ولو مضى اجسا هو من جنس
دينه ولو شهد المدين به بعد موته لم تقبل لان الدين لا يتعلق بحال المدين حال حياته ويتعلق به
بعد وفاته وتقبل شهادة المدين لذاته اهـ والله تعالى أعلم

(*باب القبول وعدمه*)

لما فرغ من بيان ما تسمع فيه الشهادة وما لا تسمع وقدم ذلك على هذا لانه محل والمحل مشروط
والشرط مقدم على المنروط ثم معنى القبول لغة يقال قبالت القول حاقته على الصدق كذا
في المصباح (قوله اصحة الفاسق) أي اصحة القضاء بشهادته أي وقدر كرهه لا يقبل وكما يصح
القضاء بشهادة الفاسق يصح بشهادة الاعي والمحدود في القذف اذا تاب وبشهادة أحد
الزوجين مع آخر صاحبه وبشهادة الوالد لولده وعكسه حتى لا يجوز للثاني ابطاله وان رأى
بطلانه اهـ بجر عن خزانة المققين (أقول) اهله محمول على ما اذا كان القاضي يرى ذلك بخلاف
الحق في بقرينة قوله حتى لا يجوز للثاني الخ تأمل واستظهره الطحطاوي وذكر في منبذة المفتي في
بحث القضاء في المجتهد فيه قضى بشهادة محددين في قذف وهو لا يعلم بذلك ثم ظهر لا ينفذ قضاؤه
وعليه ان ياخذ المال من المقتضى له وكذا الوعلم انهم ما عبدان أو كافران أو أعجميان قيل ينفذ فانه
ذكر اذا قضى بشهادة محددين قد تابا ثم عزل أو مات ورفع ذلك الى قاض آخر لا يراه أمضى
القضاء الاول اهـ قال سميدي الوالد أقول وسميذ كذا شارح أي صاحب البحر نفاذ القضاء
بشهادة العدو على عدوه وهل يقال مثل ذلك في شهادة الاجير الخاص صارت واقعة التقوى ولم
أرها لان العلة التي منعت لا القسق على ما يحرره المؤلف فيمسا يأتى في شهادة العدو وهذه مثلها
(قوله مثلا) أشار به الى أحد القولين من نفاذ القضاء بشهادة الاعي أو أحد الزوجين أو الوالد
ولده أو عكسه فالمراد من عدم القبول عدم حله كافي البحر وفيه انه لا يجوز للثاني ابطاله
وان رأى بطلانه في كل ذلك انتهى وهذا اذا لم يؤثر قضاءه بارجح الاقوال كما مر (قوله كما حقه
المصنف تبعه المصنفون باشا) أفاد عنه ان كل شهادة يكون سبب ردها الفسق اذا قبلها ابصح
كالغنت والناسخحة والمغنى ومن يلعب بالطيور أو الطيور أو يفتي للناس ومن يظهر سب
السلطان ومن ارتكب ما يحمله ويصح قبول شهادته الاعي اقول مالك بقبولها ما طاقا كما بصير
أما الملول لا يصح قبول شهادته وكذا العدو بسبب الدين لا لأنه ليس بمجتهد فيه وكذا السيد
اعبد ومكانه والاجير لما ذكره من يبطل في الطريق أو ياكل فيه لانه لم ينقل فيه خلاف
حتى يكون مجتهدا فيه ولم يصرحوا بكونه فسد قاض حتى يدخل في حكمه انتهى وسأني تحقيقه
(قوله تقبل من أهل الاهواء) أي قبولا عاما على المسكين وغيرهم بل المراد أصل القبول فلا

قوله لما فرغ الخ هكذا
بالأصل والبحر

(*باب القبول وعدمه*)

أي من يجب على القاضي
قبول شهادته ومن لا
يجب لامن يصح قبولها
أو لا يصح اصحة الفاسق
مثلا كما حقه المصنف
تبعه المصنفون باشا وغيره
(تقبل من أهل الاهواء)
أي اصحاب بدع

به وظاهر كلام الشارح انه ليس من التسامع لكن في البصر عن المنيابيع انه منه اه وعبرة
 البحر وفي المنيابيع نفس بغيره ان يقول في التسامع لم حضر الله قد وفي غيره أخبرني من أثنى به
 أو سمعت ونحوه وحاصل ما يقال انه ان أطلقا بان يقولان لم على موت رجل فانه يقبل وان قال
 لم نعاين موته وانما سمعنا من الناس فان لم يكن موته مشهورا فلا تقبل بل بالاختلاف وان كان
 مشهورا ذكر في الاصل انه تقبل وقال بعضهم لم لا تقبل وبه أخذ الصمد والشعبي وفي الغيبة
 هو الصحيح وان قالنا شهدانه مات لانه أخبرنا من شهد موته عن ثقت به جازت وقال بعضهم
 لا يجوز كافي الحامدية (قوله وصححه شارح الوهبانية) أي العلامة عبد البر في شرحه عليهم اوقد
 نظم جميع ما يجوز به الشهادة بالمشهور والتسامع بقوله

وقد جوزه في التسامع * وان ينسردت وتقبل لظهور
 كذا نسب ثم الطريق سماعه * من الجمع ما كذب لهم يتصور
 وأفتوا بما قال به دابن يكتفي * قضا وفي موت كفي العدل يجبر
 وقيل لكل والمصحح ان ذا * كاسر والاخبار فيه مؤثر
 وفي غيره فالشرط ان لا يشهد * به أخذ الصمد والشعبي المصدور
 وان أطلقا سمعنا ونفي عيانه * ترد اذا ما الموت لم يكن بشم
 وأطلق بعض دراهم سمعوا * قبول اذا قال الموثق بخبر
 وبعض يقبلها بالسماع بموت من * غدا غير مشهور ولا بد يتظر
 وقد جوزه في الدخول ورجموا * جواز المهر في الوقف يذكرو
 خلاف شيوخ والصحيح جوازا * على الاصل دون الشرط في البحر
 وجوزها الثاني أخيرا على الولا * وفي الحق بعض قال والبعض ينكر
 وفي المال محمد ودوا وبه زى المال * ولم يدركنا اذ الامر أشهر
 ويعزى الى الخصاص في جوازا * ومن دائن وانصم حتى وموسر

فذهبه يرينا الشاهد التسامع أي يبين ان شهادتهم بالتسامع ردت أي الشهادة وضعه تقبل
 أيضا وقولنا أظهر اشارة الى تصحيح القبول وضعه بسماعه من يشهد وضعه انقوا للمشايخ
 وضعه قالوا لصاحبين والمراد بكل كل المسائل المتقدمة والاشارة الى الموت كما مر في انه لا بد من
 اخباره دابن وضعه فيه للموت وترد للشهادة وضعه قال للشاهد والله تعالى أعلم قال في القضية
 بعد ان رقم نجم الامعة البخاري والفاضل البديع تقبل شهادة المدعيون لرب الدين وفي المحيط
 ولا تقبل شهادة رب الدين لمدعيه اذا كان مفلسا وشمس الامعة الحلواني ووالد صاحب المحيط
 قال تقبل وان كان مفلسا وفي شرح الجامع للعنابي لا تقبل بعد الموت اتعاق حقه بالتركة
 وكذا الموصى له بالف مرسلة أو نبي بهينه لانه يزاد به محال الوصية أو سلامة عينه ثم مر
 افاضي خان وقال انه يجوز شهادته لحي دون الميت هذا خلاصة ما في القضية وقد ذكر فيها
 في موضع بعد ان رقم ابرهان الدين صاحب المحيط ادعى الكفيل عليه الكفاية فأنكرت تقبل
 شهادة البائع بكفالتها كرب الدين اذا شهد لمدعيه وحاصله القبول اذا كان موسر احبوا القولان
 في المفاس وعدم القبول بعد الموت قول واحد اتعاق حقه بالتركة كما وصى له لكن رأيت

وصححه شارح الوهبانية
 وغيره انتهى

(قوله وأطلق بعض الخ)
 هكذا بالاصل وأعله
 وأطلق بعض ردها ثم سمعوا
 وقوله وبعض يقبلها هكذا
 بالاصل أيضا وهو غير
 مستقيم الوزن فاجبر

قضائه في يد غيره كالا يخفى اه (قوله وان نسر الشاهد الخ) أي فيما يشهد فيه بالتسامع وقالوا
ينبغي للشاهد ان يطلق الشهادة ولا يفسرها حوى (قوله بالتسامع أو بعناية اليد) أي بان
يقول أشهد لاني رأيت في يده بتصريف فيه تصرف المالك والشهادة بالتسامع كما يذكرها الشارح
ان يقول الشاهد أشهد بالتسامع (قوله الا في الوقف) لما تقدم من انه يفتى بكل ما هو واقع
للوقف فيما اختلف العلماء فيه كما أشار الى وجهه في الدرر بقوله حفظ الا قواف القديمة عن
الاستمالة لئلا يزدكر المصنف عن فتاوى رشيد الدين أنه تقبل وان صرحا بالتسامع لان الشاهد
رجا يكون سنة عشر من سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتيقن القاضي انه يشهد بالتسامع
لان العيان فاذن لا فرق بين السكوت والافصاح أشار اليه ظهير الدين المرغيناني وهذا بخلاف
ما يجوز فيه الشهادة بالتسامع فانها اذا صرحا به لا تقبل اه أي بخلاف غير الوقف من الخمسة
المارة فانه لا يتيقن فيما بان الشهادة بالتسامع فيفرق بين السكوت والافصاح والحاصل أن
الشارح رجحوا استثناء الوقف من الضرورة وهي حفظ الاقواف القديمة عن الضياع ولان
التصريح بالتسامع فيه لا ينبغي على الافصاح به والله سبحانه أعلم سيدي الوالدرجه الله تعالى
(قوله على الاصح) هذا الخالف لما في المتن من الشهادات في الكفر وغيره ولا يشهد به عالم بعين
الا بالنسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوقف فله ان يشهد بها اذا أخبره
بها من يثق به ومن في يده شيء سوى الرقيق لا ان تشهد سداً له وان نسر للقاضي انه يشهد
بالتسامع أو بعناية اليد لا تقبل قال العيني وان نسر للقاضي انه يشهد بالتسامع في موضع
يجوز بالتسامع أو فسر انه يشهد به بالمالك بعناية اليد يعني برؤية في يده لا تقبل لان القاضي لا يزيد
علمه بذلك فلا يجوز له ان يحكم الخ ومثله في الزيلعي مبسوط وفي شهادات الخيرية الشهادة
على الوقف بالسماع في خلاف والمتون فاطمة قد أطلقت القول بانه اذا نسر انه يشهد بالسماع
لا تقبل وبه صرح قاضيان وكثير من أصحابنا اه ومثله في فتاوى شيخ الاسلام على افندي
مفتي الروم اه ملخصاً من مجموعة مل على التركاني (أقول) ولا تنس ما قدمناه آنفاً من التصحيح
في الوقف حفظه عن الاستمالة (قوله بل في العزيمة) أي حاشية عزى زاده على الدرر ونقله
المصنف عن الخلاصة والبرازية (قوله معنى التفسير) أي الذي ترد به الشهادة في غير الوقف
والموت (قوله وليكنه اسم وعندها) أفاد العلامة نوح في كتاب الوقف أن الشهادة لشيء يكونه
مشهوراً معروفاً اه وهذا يقتضي شهرته عند كل الناس أو جاهلهم وأما السماع من الناس الذي
وقع في العبارة الاولى لا يقيده بذلك لانه كقول الشاهد أنا أشهد بالسماع وفسره في الدرر بان
يقولوا عند القاضي تشهد بالتسامع وفي شهادات الخيرية الشهادة على الوقف بالسماع أن يقول
الشاهد أشهد به لاني سمعته من الناس أو بسبب أني سمعته من الناس ونحوه اه وفسر
الشارح الشهادة بالسماع فافاد انهم مائة واحد كما كتبه عليه سيدي الوالدرجه الله تعالى وفي حاشية
نوح افندي الشهادة بالشهرة ان يدعى المتولى ان هذه الضبعة وقف على كذا مشهور وبشهاد
الشهود بذلك والشهادة بالتسامع ان يقول الشاهد أشهد بالتسامع اه ولا يخفى ان المال
واحد وان اختلفت المادة فافهم أفاده سيدي الوالدرجه الله تعالى (قوله جازت في الكل) أي
فيما يجوز فيه الشهادة بالتسامع كافي الخاتمة قال سيدي الوالد أقول بفي لوقال أخبرني من أتى

(وان فسر) الشاهد
(للقاضي ان شهادته
بالتسامع أو بعناية اليد
ردت) على الصحيح (الاف
الوقف والموت اذا) فسر
و (فالافيه أخبرنا من
تثق به) تقبل (على الاصح)
خلاصة بل في العزيمة عن
الخاتمة معنى التفسير ان
يقول أشهد أنا سمعنا من
الناس أمالو قالوا لعين
ذلك وليكنه اسم وعندها
جازت في الكل

فلا يحل لك أن تمنع عن الشهادة الآن يقع في قلبك أن هذا الواحد صادق فحينئذ لا يحل
 لك أن تشهد أنه لا أول اه شاي في الحاشية عن الخلية وكما جازله أن يشهد أنه ملك بوضع اليد
 جازله ثم أنه لم يكن رأه قبله في يد غيره فان كان وأخيره بانتهال الملك اليه أو بالو كلة منه حل
 الشراء والالا كما أرى جارية في يد انسان ثم رآها في بلدة أخرى وفات أفاخرة الاصل لا يحل
 له أن ينسكها اه وأفا المصنف بعبارة أنه عاين اليد وواضع اليد فلولم يعاينها وانما سمع ان
 إنلان كذا فلا يجوز له الشهادة لأنه مجازفة كالأوعاين المالك لا المالك لأنه لم يحصل له العلم بالحدود
 * (تنبيه) * نقل الصدور حسام الدين في شرح أدب القاضي انه ان عاين المالك دون المالك بان
 عاين محمد ودا ينسب الى فلان بن فلان الفلاني وهو لم يعاينه بوجهه ولا يعرفه بنفسه القياس
 ان لا تحل وفي الاستحسان تحل لان النسب مما ثبت بالتسامع والشهرة فيصير المالك معروفا
 بالتسامع والمالك معروف فتمتع الجاهلة وكذا اذا أدرك المالك ولم يعاين المالك والمالك امرأة
 لا يراها الرجال ولا يخرج فان كان ذلك مشهورا عند العوام والناس فالشهادة على ذلك جائزة
 يريد به اذا عاين المالك ووقع في قلبه ان الامر كما اشتهر وهذا قاصر على هذه الصورة ذكره عبد البر
 ولولم يسمع مثل هذه الضاعت حقوق الناس لان فهم المحجوب ولا يبرز أصلا ولا يتصور ان يراه
 متصرفا فيه وليس هذا اثبات المالك بالتسامع وانما هو اثبات النسب بالتسامع وفي ضعفه
 اثبات المالك به وهو لا يمنع اثباته قصدا عني تبعه الزيلعي وعزاه في البحر الى النهاية وهذا هو
 النص وقد يثبت فيه الكمال بان مجرد ثبوت نسبه بالشهادة عند القاضي لم يوجب ثبوت ملكه
 ملك الضيعة لولا الشهادة به وكذا المقصود ليس اثبات النسب بل الملك في الضيعة اه وفي
 البرازية شهد أن فلان بن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا ولم يدرك كالميت فشهادته ما باطلة
 لانهم شاهدوا بملك لم يعاين سببه ولا رأياه في يد المدعي ولو شهد دابة تتبع دابة وتوضع منها ان
 يشهد بالملك والتساج اه ط وفي البحر ولورآه على حمار يوم ما لم يشهد أنه لا احتمال انه ركب
 بالعارية ولورآه على حمار خسين يوما أو أكثر ووقع في قلبه أنه له وسعه ان يشهد أنه لان الظاهر
 ان الانسان لا يركب دابة مدة كثيرة الا بالملك اه (قوله أي اذا ادعاء المالك) أشار به الى التوفيق
 بينه وبين مافي الزيلعي متابعه صاحب البحر وقد ذكره مجيبا به عن التنافي الواقع بين قول من قال
 انه يقضى بما يثبته وضع اليد كافي الخلاصة والبرازية وبين قول الشارح ان القاضي لا يجوز له ان
 يحكم بسمع نفسه ولولو اتزعه عند ولا برؤية نفسه في يد انسان فعمل صاحب البحر كلام الاولين
 على ما اذا حصلت دعوى وكلام الشارح على ما اذا لم تحصل دعوى وردد المقدسي وحل كلام
 الشارح على ان القاضي لا يقضى قضاء محكم بمر ما يثبت لو ادعى الخصم لا يقبل منه فلا يثاني
 انه يقضى قضاء تركه بمعنى انه يترك في يدي اليد مادام خصمه لا يحمله وقد صرح بذلك الشارح
 أول كلامه وأما حله على ما اذا لم تحصل دعوى فغير صحيح لان القضاء بغير دعوى لا يقع أصلا
 فلا يتوهم ارادته قال السيد أبو السعود ولا حاجة الى هذا التكلف لان المسئلة مختلفة فيها
 فمافي الزيلعي يقتضى على قول المتأخرين من ان القاضي ليس له ان يقضى بعلمه وهو المقتضى به ومافي
 الخلاصة والبرازية يقتضى على مقابله قال في الحواشي السعدية ولا يتوهم المخالفة بين ما ذكر
 الزيلعي ومافي النهاية فان مافي شرح الكنز هو ما اذا رأى القاضي قبل حال القضاء ثم رأى حال

أي اذا ادعاء المالك والالا

معتبر اه (قوله وهو المختار) لانه قد يتحقق في موضع ليس فيه الا واحد بخلاف غيره
 عيني (قوله وقيل شارح الوهبانية) عبيد البرق اعان السير الكبير (قوله كوارث
 وموصى له) كما قدمناه (قوله ومن في يده شئ) نقدا كان أو عرضاً أو عقاراً وقد تقدم ان
 هذه تمام العشرة ليكن في عددها من العشرة نظرد كره في البحر والفتح وباني الكلام عليه قريباً
 ان شاء الله تعالى (قوله سوى رقيق) بعم العبد والامة (قوله علم رقه) صوابه لم يعلم رقه كما هو
 ظاهر ان نامل مدني قال ط لوجه هذه الجملة والذي أوقعه أي الشارح في ذكرها عبارة
 الشربة الامة ونصها قوله سوى الرقيق المعبر يعني اذ لم يعرف انه رقيق لا يشهد به بما يشهد
 اليه وفي غير المعبر يشهد برقه اه أي بما يشهد اليه وهو مراده أن الذي يعبر عن نفسه لا يشهد
 برقه بما يشهد اليه الا اذا علم رقه له وهذا المعنى لم يفده المواقف فلو قال سوى رقيق يعبر عن نفسه
 ولم يعلم رقه ثم باني بتمه ومه لاصاب فالخاصل ان المعنى فيه أنه لا يجوز له أن يشهد في رقيق لم يعلم
 رقه ويعبر عن نفسه اذ ارآه في يد غيره انه ملك لان الرقيق يد اعلى نفسه تدفع يد الغير عنه
 فانعدم دليل الملك حتى اذا ادعى انه حر الاصل كان القول قوله ولا يمكن ان يعتبر فيه التصرف
 وهو الاستخدام لان الحر يستخدم طائفاً كالعبد الا اذا علم رقه أو كان صغيراً لا يعبر عن نفسه
 فانه كالمحتاج لا يملكه فله ان يشهد في نفسه لذي اليد انه ملك وهذا هو المراد كما يظهر من عبارة البحر
 وغيره البكن الذي أوقع الشارح ما نقلناه (قوله ويعبر عن نفسه) أي سواء كان بالغاً أو غير
 بالغ كافي النهاية وهذا تفسير لا كبير الواقع في عبارتهم سواء كان ذكر أو أنثى كافي النهاية
 والوجه فيه انهما أي العبد والامة الكبيرين يد اعلى أنفسهما تدفع يد الغير عنهم
 فانعدم دليل الملك حتى لو ادعى الحرية الاصلية يكون القول قولهما وعن أبي حنيفة انه يحل
 له أن يشهد فيهما أيضاً باعتبار ان الثياب والفرق ما يميزه وان كانا صغيرين لا يعبران عن أنفسهما
 كالمحتاج لا يملكهما فله أن يشهد بالملك الذي اليد بشرط أن لا يخبره عدلان بأنه لغـ به كافي البحر
 (قوله فلان أن تشهد به) أخرج المصنف عن مراده وان كان الحاكم ظاهراً وانما جازت
 الشهادة بالثبوت الواضع اليه عدلان اليد أقصى ما يبطل به على الملك اذ هي مرجع الدلالة في
 الايجاب كما هي كفي بها ضرورة ترجيح رأي عينا في يد انسان ثم رأى تلك العينة في يد آخر
 والاول يدعي الملك يسعه أن يشهد انهم المملو (قوله انه له) أي لمن في يده بلا منازع (قوله
 ان وقع في قلبك ذلك) أي اذا شهد بذلك فليكن وصده وأهـ من هذا القيد في الظهيرية الى
 المصاحبين قال في البحر وعن أبي يوسف انه يشترط مع ذلك أن يقع في قلبه أنه لا وابع في
 المشايخ ويحتمل أن يكون هذا تفسير الاطلاق محمد في الرواية قال في فتح القدير قال المصدر
 الشهيد يوبه ناخذ فهو قولهم جميعاً اه قال الرازي هذا قولهم جميعاً اذا اذ اصل في حل الشهادة
 اليقين فعند تعذر بصار الى ما يشهد له القاب لان كون اليدهم وغايب فادبهم طائن الملك
 فاذا لم يقع في القاب ذلك الظن لم يفد مجرد اليدهم وهذا اقل اذ ارأى انسان دقة قيمة في يد
 كاس أو كتاباً في يد جاهل ليس في آياته من هو أهل له لايستدعيه أن يشهد بالملك له فعرف ان مجرد
 اليد لا يكفي شربة لامة ويشترط أن لا يخبره عدلان بانهم الغيرة فلو أخبره لم يحز الشهادة بالملك
 خلاصة بخلاف ما اذا شهد به عدل واحد لان شهادة الواحد لا تزيل ما كان في قلبك انه الاول

وهو المختار ما تقي وفتح
 وقيل شارح الوهبانية
 بان لا يكون المعبر عنهم
 كوارث وموصى له (ومن
 في يده شئ سوى رقيق) علم
 رقه (يعبر عن نفسه) والا
 فهو كالمحتاج (لك أن تشهد
 به) أنه ان وقع في قلبك
 ذلك أي انه ملك (والالا)
 ولو عاين القاضي ذلك جاز
 له القضاء به بزازية

الشهادة وفي باب الموت بخبر العدل الواحد وان لم يكن بلفظ الشهادة كذا في باب النسب من
 شهادات خواهر زاده وكذا ذكر عدالة الخبر في الموت صاحب المختصر ثمرة لامة وفي الزباني
 ولا يشترط في الموت لفظ الشهادة لانه لا يشترط فيه العدد ~~فكذلك~~ بل لفظ الشهادة وفي شهادة
 الواحد بخبر الموت قولان معصيان ووجه القبول ان الموت قد يتفق في موضع لا يكون فيه
 الا واحد ولو قلنا انه لا تسمع الشهادة الا بعد اضاءات الحقوق ط (قوله لا يتصور تواطؤهم
 على الكذب) هذا هو المتواتر عند الاصوليين فانه كما في المنار الذي رواه قوم لا يحصى عددهم
 ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب قال شارحه ولا يشترط في التواتر عددهم بل خلافا لبعض
 (قوله بالشرط عدالة) أي لا يشترط العدالة والاسلام في الخبرين حتى لو أخبر جمع غير مصورين
 من كفار بالعدو بموت ما حكمهم حصل لنا اليقين كما في مرجح المنار (قوله أو شهادة عدلين) بالجر
 عطف على خبر جماعة يعني ومن في حكمهما وهو عدل وعدلتهان كما في المتن يعني ان الشهرة لها
 طريقان حقيقي وهو بالتواتر وحكمي وهو ما كان بشهادة عدلين فقد ذكر ظهري الدين ان
 الاشهاد بشهادة عدلين أو رجل واحد بل بلفظ الشهادة بدون اشتهار ويقع في قلبه ان الامر
 كذلك وقد تقدم عن الصغرى (قوله الا في الموت) قال في جامع القصولين شهادة ان ابا مات
 وترك ميراثا له الا انه لم يذكر الموت لا تقبل لانهم شهدوا بلاك الميت بسماع فلم تجز اه (قوله
 فيمكن العدل) أي بالنسبة للشهادة أو ما القضاء فلا بد فيه من شهادة اثنين اقوالهم وفي الموت
 مسئلة عجيبه هي اذ لم يعاين الموت الا واحد ولو شهد عنه القاضي لا يقضى بشهادته وحده
 ماذا يصنع قالوا يخبر بذلك عدلا مثله واذا جمع منه حل له ان يشهد على موته فيشهد به هو مع ذلك
 الشاهد في قضى بشهادته اه ولا بد ان يذكر ذلك الخبر انه شهد موته أو جنازته ودفعه حتى
 يشهد الا يخرج معه كما قدمناه قال في الخلاصة ولا يشترط ان يلفظ الخبر بالموت بل بلفظ الشهادة
 عندهم يشهد اما الذي يشهد عنه القاضي بلفظ الشهادة واما القصول الثلاثة التي
 يشترط فيها شهادة العدلين ينبغي ان يشهد عنه بلفظ الشهادة قال استاذنا ظهير الدين في
 الاقضية وهذا اختيار الصدر الامام الشهير برهان الآفة وفي مختصر القدروري انما تجوز
 الشهادة بالتسامع اذا أخبرهم من يثق به فهذا يدل على ان لفظ الشهادة ليس بشرط اه وفي
 شرح ابن الشهنة والجواب في القضاء والنيكاح نظير الجواب في النسب فلهذا فرقوا جميعا بين
 الموت والاشياء الثلاثة كما كتبهوا بخبر الواحد في الموت دونها والفرق ان الموت قد يتفق في
 موضع لا يكون فيه الا واحد بخلاف الثلاثة لان الغالب كونها بين جماعة ومن المشايخ من لم
 يفرق وتسامع فيه وفي جامع القصولين والصحيح ان الموت كنيكاح وغيره لا يمكن فيه بشهادة
 الواحد ومن المشايخ من قال لا فرق بين الموت والثلاثة وانما اختلف الجواب لاختلاف
 الموضوع موضوع مسئلة الموت اذا أخبره واحد عدل ولم يذكر العدل في الثلاثة ولو كان الخبر
 في الثلاثة عدلا أيضا حل لهم ان يشهدوا ثم في الثلاثة اذا ثبت الشهرة عنده ما بخبر عدلين
 يجب الاخبار بلفظ الشهادة وفي الموت لما ثبت بخبر الواحد بالاجماع لا يجب بل يكفي بمجرد
 الاخبار (قوله ولو اتى) قال العلامة عبيد البر انما تجوز اذا سمع من محمد ودودي قدف
 أو النسوان أو العبيد اذا كان الصديق ظاهرا ولا يجوز من الصبيان الا اذا كان عسيرا كلامه

لا يتصور تواطؤهم على
 الكذب بالشرط عدالة أو
 شهادة عدلين الا في الموت
 فيمكن العدل ولو اتى

كأن يكون مخبراً عما سمعوا لا آخره بل جهة لا تلتقط ونحو ذلك مما ذكر في شروط صحته قال
 المصنف في الوقف وبيان المصرف من أصله أي لوقت صحة الوقف عليه أي فتقبل الشهادة على
 المصرف بالتسامع كإصله وكونه وفقاً على الفقراء أو على مسجد كذا تنوقف عليه صحته بخلاف
 اشتراط صرف غلته لرزق ولد أو لدية فهو من الشرائط لا من الأصل قال سيدي الوالد وأهل هذا
 مبنى على قول محمد باشتراط التصريح في الوقف بذكر جهة لا تلتقط وتقدم ترجيح قول أبي يوسف
 بعدم اشتراط التصريح به فإذا كان ذلك غير لازم في كلام الواقف فينبغي أن لا يلزم في الشهادة
 بالاولى لعدم توقف الصحة عليه عنده ويؤيد هذا ما في الاسعاف والحماية لا يجوز الشهادة
 على الشرائط والجهات بالتسامع اهـ ولا يخفى أن الجهات هي بيان المصارف فقط مساوي
 بينهما وبين الشرائط الآن يراد بها الجهات التي لا يتوقف صحة الوقف عليها وفي التنازعانية
 وعن أبي الليث يجوز الشهادة في الوقف بالاستفاضة من غير الدعوى وتقبل الشهادة بالوقف
 وإن لم يبينوا وجهها ويكون للفقراء اهـ وفي جامع الفصولين ولود كروا الواقف لا المصرف
 تقبل لو قد عيى وبصرف الى الفقراء اهـ وهذا صحيح فيما قلنا من عدم لزومه في الشهادة
 والظاهر انه مبنى على قول أبي يوسف وعليه فلا يكون بيان المصرف من أصله فلا تقبل فيه
 الشهادة بالتسامع كما عمت نقله عن الحماية والاسعاف والظاهر ان هذا إذا كان المصرف
 جهة مسجد أو مقبرة أو نحوهما المألوكان للفقراء فلا يحتاج الى اثباته بالتسامع لماعلمت من انه
 يثبت بالشهادة على مجرد الوقف فإذا ثبت الوقف بالتسامع بصرف الى الفقراء بدون ذكرهم كما
 علم من عبارة التنازعانية والفصولين وقد ذكر الخبير الرملي توفيقاً آخر بين ما ذكره المصنف وبين
 ما نقلناه من الاسعاف والحماية بجملة جواز الشهادة على ما إذا لم يكن الوقف ثابتاً على جهة بيان
 ادعى على ذي يد يتصرف بالملك بانه وقف على جهة كذا فشهدوا بالسمع للضرورة في الاول
 دون الثاني لأن أصل جواز الشهادة فيه بالسمع للضرورة والحكم بدور مع علته وجازت اذا
 قدم قال وقد رأيت شيخنا الحائري أجاب بذلك اهـ ملخصاً (قوله والا) أي والالتوقف عليه
 صحته كذا كجهات من امام ومؤذن أو تائب دفانه لا يشترط فيه في رواية عن الثاني وعلمها
 الافتاء كما تقدم أنفاً (قوله بذلك) أي بالتسامع وانما جازت الشهادة في هذه المواضع مع عدم
 الحماية إذا أخبر بها من يشق به استحضارها لدفع الضرر وتعطيل الاحكام اذ لا يحضرها الا
 الخواص فالنسكاح لا يحضره كل أحد ودخول لا يقف عليه أحد وكذا الموت لا يعاينه كل
 أحد وسبب النسب الولادة ولا يحضرها الا القابلة وسبب القضاء التقاليد ولا يعاين ذلك الا
 الوكيل ونحوه من الخواص وكذا الوقف تعان به وكذا عاينها أحكام تبقى على مر الدهور فلولم
 يقبل فيها بالتسامع أدى الى الخرج وتعطيل الاحكام وعماه في المحوى ط (قوله من يشق
 الشاهد به من خبر جماعة) قال في الفتاوى الصغرى الشهادة بالشهرة في النسب وغيره بطريق
 الشهرة الحقيقية أو بالحكمة فالحقيقية ان يشتهر ويسمع من قديم كثيرين لا يتصور نواطهم
 على الكذب ولا يشترط في هذا العدد القليل بشرط التواتر والحكمة ان يشهد عنده عدلان
 من الرجال أو رجل واحد أنان بلفظ الشهادة لكن الشهرة في الثلاثة الاول يعنى النسب
 والنسكاح والقضاء لا تثبت بالخبر جماعة لا يتوهم نواطهم على الكذب أو خبر عدلين بلفظ

والا فن شرائطه (فله
 الشهادة بذلك اذا أخبره
 بها) هذه الاشياء (من يثق)
 الشاهد (به) من خبر جماعة

على شروط الواقف لان الذي يشترط انما هو اصل الوقف وانه على الجهة الفلانية اما الشرط
فلا يشترط فلا يجوز الشهادة على الشرط بالتسامع اه وتقدم في الوقف انه تقبل الشهادتين
من غير بيان الواقف لوقد يسمع ابي يوسف وان القوي عليه فراجعه وهذا بالنسبة لنفس
الوقف اما الدعوى به بان ادعى ان هذه الارض وقف وقفها فلان على وذو اليد يبعد وبقول
هي ما يحكى فيمشرط بيان الواقف وانه وقفه وهو بما يحكى (قوله قيل ونرا اطمع على المختار) قال
الطحاوى ولا وجه لذلك قيل فانهم اقولان مصححان قال في البحر وفي الفصول العمانية من
العائير المختار ان لا تقبل الشهادة بالشهر على شرائط الوقف اه وفي المجتبى المختار ان تقبل
على شرائط الوقف اه واعقده في المعراج واقره الشرنبلالى وعزاه الى العلامة قاضيهم وقوا في
الفتح بقوله وانت اذا عرفت قوله لم في الاوقاف الذي انقطع ثبوتها ولم يعرف له ما صار
وشرائطه بل لا يجزم اما كانت في دواوين القضاة لم تنوقف عن تحسين ما في المجتبى لان ذلك هو
معنى الثبوت بالتسامع اه اى لان الشهادة بالتسامع هي ان يشهد بما لم يسمعه من العمل بما في
دواوين القضاة عمل بما لم يسمعه من ابيهم وبأبائهم الجهة وله شرايطه ومصارفه يفهم منه ان ما لم يعمل
منها يعمل بما علم منها وذلك العلم قد لا يكون بمشاهدة الواقف بل بالتصرف القديم به صريح في
الذخيرة حيث قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور واشتهر بمصارفه وقد مر ما يصرف الى
مستحقية قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه
والى من يصرفونه فيبقى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يعملون ذلك على موافقة شرائط الواقف
وهو المأخوذ بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه فهذا عين الثبوت بالتسامع وفي الخيرية اذا
كان للوقف كتاب في دواوين القضاة المسمى في عرفنا بالصيل وهو في ايديهم اتبع ما فيه استقصانا
اذا تنازع أهله فيه والى ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف كانوا
يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعنا الى القياس الشرعى وهو ان من أثبت بالبرهان حقا
حكم به اه لكن قولهم الجهة وله شرايطه الخ يقتضى انهم الوعاء ولو بالنظر الى المعهود من
حاله فيما سبق من تصرف القوام لا يرجع الى ما في سجل القضاة وهذا عكس ما في الخيرية فتنبه
لذلك (أقول) ثم ان المراد من الشرائط والجهات كإدفع في عبارة الاسعاف واوضحه الرملى ان
يقول ان قد مر ان الغلة لا يكذب بصرف الفاضل الى كذا بعد بيان الجهة وليس معنى الشرط
ان يبين الموقوف عليه لانه لا بد منه في اثبات اصل الوقف كما تقدم آنفا قال الرملى والمراد باصل
الوقف ان هذه الضيقة وقف على كذا فيبيان المصروف داخل في أصل الوقف اما الشرائط فلا
يجل فيها الشهادة بالتسامع وهو معنى قوله في فتح القدير وليس في معنى الشرط ان يبين
الموقوف عليه اه ويأتى تمام الكلام عليه قريبا ان شاء الله تعالى * (تنبيه) * قال في البحر
ومسألة الشهادة بالوقف أصلا بشرط المأخذ كفي ظاهرا رواية وانما قاضيها المشايخ على الموت
وقد اختلف فيها المشايخ بعضهم قال يعمل وبهم قال لا يعمل وبعضهم فصل كما سبق ولكن
نقل الشافعي عن شرح الجمع للمصنف في كتاب الوقف ان قبول الشهادة بالتسامع في أصل الوقف
قول محمودية أخذ الفقيه أبو الليث وهو المختار اه (قوله في باب) أى باب الوقف في فصل
يراعى شروط الواقف وتقدم هناك لتحقيقه في الحاشية فراجع (قوله هو كل مانع له بمحضه)

قيل وشرايطه على المختار
بما صرح في باب (و) أصله (هو)
كل مانع له بمحضه وتوقف
عليه

الى رشيد الدين في فتاواه بان يكون عالما ومن العمال اما اذا كان تاجرا او من له فائمه لا تجوز
 الاباوية ١٥ قال العلامة عبد البر ولا تظفر به الرواية في شيء من الكتب في غير فتاواه
 ١٥ ومثله في جامع الفصولين قال ط فمكانه لم يسلم له هذا القيد لانه لم يستند الى نص ١٥
 فتأمل قال سمدى الوالد رحمه الله تعالى في المنقح عازيا لصور المسائل والنسب والنكاح
 يخالف الموت فانه لو أخبر بالموت رجل أو امرأة حل له أن يشهد وفي غيره لا بد من اخبار عدلين
 وأما في الموت فانه يكفي فيه العدل ولو أنى هو المختار الا أن يكون المخبر منهما كوارث وموصى
 له كافي شرح الوهبانية شرح الملا في للعلاقى من الشهادة شهدانه شهد أى حضر دفن زيد أو
 صلى عليه فهو عاينة حتى لو فسر للقاضي بقبوله اذ لا يدفن الا الميت ولا يصلى الا عليه در آخر
 الشهادات ١٥ والقتل كالموت فيترتب عليه أحكامه من جواز اعتداد المرأة اذا أخبرت
 بقتله كونه للزوج كائنه عليه السلام صاحب البحر والمقديس لامن جهة ترتب القصاص
 (قوله والنكاح) فان سمع بمن جرح عند الامام وعدلين عندهما أن يشهد به قهستانى وفي
 الفنية نكاح حضر رجلان ثم أخبر أحدهما بجماعة ان فلانا تزوج فلانة باذن وليها والا أن
 يجحد هذا الشاهد يجوز لساغين أن يشهدوا على ذلك وفي العمادية وكذلك تجوز الشهادة
 بالشهرة والتسامع في النكاح حتى لو رأى رجلا يدخل على امرأة أو سمع من الناس ان فلانة
 زوجة فلان وسعه أن يشهد بانها زوجته وان لم يعين عقد النكاح ١٥ ويشهد من رأى رجلا
 وامرأة بينهما انسابا للزوج انهما عرسه ١٥ درر وفي الخلاصة اذا شهد نعر يسه وزفافه أو
 أخبر بذلك عدلان حل له أن يشهد بانها امرأته قال في جامع الفصولين الشهرة الشرعية أن
 يشهد عنده عدلان أو رجل وامرأتان بانها من غير استنماء ويقع في قلبه ان الامر
 كذلك ومثله في الظهيرية (قوله والدخول بزوجه) فانها تقبل بالسماع ذكر في الخلاصة
 خلاف فاني الدخول في فرائد اساسه اذ ناظره غير الدين لا يجوز له سم أن يشهدوا على الدخول
 بالسماع كونه بالتسامع ولو اراد أن يثبت الدخول يثبت الظلوة الصحيحة ١٥ ليكن أفاد العلامة
 عبد البر انما تقبل بالسماع ويترتب على قبولها أحكام كالعدة والمهر والنسب ١٥ (قوله
 وولاية القاضي) أى كونه قاضيا في ناحية كذا فانه لو سمعه من الناس جاز أن يشهد به قهستانى
 وان لم يعين تقليد الامام ١٥ عبد البر وفي البحر وظاهر ما في المعراج ان الامير كالقاضي
 فيراد الامر ١٥ وصرح به في البرازية حيث قال وكذلك يجوز الشهادة على انه قاضى بلد كذا
 أو الى بلد كذا وان لم يعين التقليد والمنشور ١٥ وصرح به في الخلاصة أيضا قال في البحر
 وكذا اذا رأى شخصا جالسا مجلسا يحكم يفصل الخصومات جاز له أن يشهد على انه قاض
 (قوله واصل الوقت) بان يشهد ان هذا وقف على موضع او جماعة كذا وهل ذكر المصنف شرط
 في الكافي عن المرغيناني نعم وفي الخزائن لا يشترط على المختار ان كان وقفا فاما ان يصرف الى
 الفقراء وذكر الشيخ ظهير الدين المرغيناني اذ لم يكن الوقت قديما لا بد من ذكر واقفه ط وفي
 فتاوى هارث الهدياية صورة الشهادة بالتسامع على أم ل الوقت أن يشهدوا ان فلانا وقفه على
 الفقراء وعلى القراء وعلى أولاده من غير أن يتعرضوا لشرط في وقفه كذا وكذا فان
 شهدوا على شرط الواقف وانه قال للجهة القلاية كذا وللجهة القلاية كذا فلا تسمع بالتسامع

والنكاح والدخول) بزوجه
 (وولاية القاضي وأصل
 الوقت)

مطلب
 اذ لم يكن الوقت قديما لا بد
 من ذكر واقفه في الشهادات
 عليه

انما أمته أو كان الدعوى في ولاء الموالاة وأنكره المدعى عليه فبرهن المدعى على ما قال يقبل
ادعى به حقا ولا بخلاف دعوى الأخوة لانه دعوى الغير الا ترى انه لو أقر انه أبوه وأبنة أو
زوجه أو زوجته صح أبوانه أخوه لا يكون محل النسب على الغير وعامة فيها وحاصل ما يفتقنا
هنا ان الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم به الا بعد دعوى مال الا في
الاب والابن اه وأراد بدعوى المال النفقة أو الارث أو دعوى الاستحقاق في الوقف
والوصية ونحوها سمي بالدرجة الله تعالى وقال في البحر ثم اعلم ان القضاء بالنسب عما
لا يقبل النقض لكونه على الكافة كالكساح والحريه والولاء كما في الصغير وقد كتبنا في
القوائد ان القضاء على الكافة في هذه الاربعه يمكن يستثنى من النسب ما في المحيط من باب
الشهادة بالتسامع شهد ان فلان بن فلان مات وهذا ابن أخيه ووارثه قضى بالنسب والارث
ثم أقام آخر البيعة انه ابن الميت ووارثه ينقض الاول ويقضى للثاني لان الابن مقدم على ابن
الاخ ولا تنافي بين الاول والثاني بل وازان يكون له ابن وابن اخ ٣ فينقض القضاء في حق الميراث
لا في حق النسب حتى يتي الاول وابن عم له حتى يرث منه اذ مات ولم يترك وارثا آخر أقرب منه
فان أقام آخر البيعة ان الميت فلان بن فلان ونسبه الى أب آخر غير الاب الذي نسبته الى الاول
فانه ينظر ان ادعى ابن أخيه لا ينقض القضاء الاول لانه لما أثبت نفسه من الاول خرج عن أن
يكون محلا لاثباته في انسان آخر وليس في البيعة الثانية زيادة اثبات الى آخر ما ذكره والمراد
بقوله من يشبهه غير الخصم اذ لو أخبره رجل انه فلان بن فلان لا بدعه ان يعتمده على خبره
ويشهد بنفسه لانه لو جاز له ذلك لجاز للقاضي القضاء بقوله كذا في خزانة المفتين وشروط فيها
للقبول في النسب أن يخبره عدلان من غير استشهاده الرجل فان أقام الرجل شاهدين عنده على
نسبه لا يشهد أن يشهد اه (قوله والموت) فاذا سمع من الناس ان فلانا مات وسعه أن يشهد
على ذلك وان لم يعين الموت وللزوجة أن تعمل بالسماع قال في البرازية قال رجل لامرأته ماتت
ان زوجك مات لها ان تنزوج ان كان الخبر عدلا اه ولو شهد رجل بالموت وآخر بالحياة فالمرأة
تأخذ بقول من كان عدلا منهم ما سواه كان العدل أخبر بالحياة والموت ولو كان كلاهما عدلين
تأخذ بقول من يخبر بالموت ان لم يورخا فان أرخا وتأخر تاريخ شهادة الحياة فهي أولى كما في
الظهيرية وغيرها وفي المحيط لو جاء خبر موت ان ان فصدعوا له ما يمنع على الميت لم يشهد أن يخبر
بموته حتى يخبره نفسه انه عاين موته لان المصائب قد تقدم على الموت اما خطأ أو غلطاً أو حيلة
لقسمه المال اه ولو قال الخبر انادفناه وشهدنا جنازته فقبل لانها تكون شهادة على الموت
ا يمكن قال في جامع الفصولين من الفصل الثاني عشر لو أخبرها عدل ان زوجها مات أو طلقها
فلا مانعها التزوج ولو أخبرها فاسق فحوت وفي اخبار الله دل بموته انما بعد على خبره لو قال
عاينته ميتاً وشهدت جنازته لا لو قال أخبرني بخبره اه قال في البرازية ولو أخبر واحد بموت
الغائب وشان بحياته ان كان الخبر عاين الموت أو شهد جنازته وعدل لها أن تنزوج اه اذا لم
يورخا وأرخا كان تاريخ الموت آخر وان كان تاريخ الحياة آخر افشاهم بالحياة أولى وفي
وصايا عصام شهد بان زوجها فلانا مات أو قتل وأخبر على الحياة فالمرأة أولى اه قال في البحر
وظاهر اطلاقه في الموت انه لا فرق في الموت بين أن يكون مشهوراً أو لا وقيد في المهر اج معزيا

قوله فينقض القضاء في حق
الميراث لا في حق النسب
هذا منافي لقوله لا يمكن
يستثنى من النسب الخ اه
منه

والموت

وفي حرية الأصل لا تشترط الدعوى وفي الاعتناق المبتدأ تشترط الدعوى عند أبي حنيفة
وعندهما ليس بشرط واجبه واعلى ان دعوى الامة ليس بشرط خلاصة أى لانها شهادة بحرية
امة فهي شهادة بحرية الفرج وتمامه فيه (قوله والولا عند الثاني) أى فى القول الاخير له
والقول الاول له كالامام انه لا يحل ما لم يعاين اعتناق المولى وقول محمد مضطرب والظاهر ان
المعتمد قول الامام له - ثم تصحيح قول الثاني عنى ان بعضهم - جعل ذلك رواية عنه - لا مذموبا
والدليل للامام كفى الزياحى ان العتق ينفى على زوال الملك ولا بد فيه من المعاينة فكذا ما ينفى
عليه ط (قوله والمهر على الاصح) أى من روايتين عن محمد - لانه من نوابغ الكساح فكان
كامله قال فى البحر ومن ذلك المهر فظاهر التعميد انه لا تقبل فيه به ولكن فى البرازية والظهيرية
والخزنية ان فيه روايتين والاصح الجواز اه - ومثله فى الخلاصة والشريعة لاية فان حل
ما فى هذه الكتب على ان الروايتين عن محمد فلا منافاة ط - قال فى جامع الفوائد بين الشهادة
بالسمع من الخارجين من بين جماعة حاضر بن فى بيت عقد الكساح بان المهر كذا تقبل لا من
سمع من غيرهم اه (قوله والنسب) سواء جاز بينهما الكساح أولا - يجوز ان يشهدانه
فلان بن فلان الفلانى من سمع من جماعة لا يشهدون ووطوهم على الكذب عند الامام وان لم
يعاين الولادة وعندهما - اذا اخبر بذلك عدلان يكتفى والفتوى على قولهما كما فى شرح
الوجهانية عن الامامية وفى التتارخانية عن المحيط واذا قدم عليه رجل من بلد آخر وانسب
اليه واقام معه دهر المديعة ان يشهد على نسبه - حتى يشهد له رجلان من اهل البلد عدلان او
يكون النسب مشهورا - وذكرنا خلاص هذه المسئلة ونشرط لجواز الشهادة بشرطين ان يشهد
الخبر والثانى ان يثبت فيهم سنة فانه قال لا يشهدهم ان يشهدوا على نسبه - حتى يقع معرفة ذلك فى
قلوبهم وذلك بان يقيم معهم سنة وان وقع فى قلبه معرفة ذلك قبل مضي السنة لا يجوز ان يشهد
وروى عن أبي يوسف انه قد رد ذلك بسنة أشهر والصحيح انه اذا سمع من اهل بلد من رجائين
عدلين حل له اداء الشهادة والا فلا اما اذا سمع ذلك عن سمع من ادعى لا يحل له ان يشهد وان
اشهر ذلك فيما بين الناس - كنه ان يشهد عند جماعة حتى تقع الشهادة حقيقة وعرف ووقع
عنده انه ثابت النسب من فلان او منهم عدله عدلان حتى ثبت الاشهاد شرعا حل له ان يشهد
اه وفى البحر عن البرازية وفى دعوى العمومة لا بد ان يفسر انه عمه لانه اولاد له - اه -
ويشترط ان يقول هو وارثه لا وارث له غيره فان برهن على ذلك او على انه أخو الميت لا يوجب
لا يعلمون ان له وارثا غيره يحكم لهم بالمال ولا يشترط ذكر الائمة فى الاقضية ٣ الى ان قال ادعى
على آخر انه أخوه لا يبيح ادعى ارثا ونفقة وبرهن يقبل ويكون قضاء على الغائب أيضا حتى
لو حضر الاب وانكر لا تقبل ولا يحتاج الى إعادة المينة لانه لا يتوصل اليه الا باثبات الحق على
الغائب وان لم يدع ما لا بل ادعى الاخوة المحردة لا يقبل لان هذا فى الحقيقة اثبات البنوة على
الاب المدعى عليه وان لم يصب فيه هو الاب لا الاخ وكذا لو ادعى انه ابن ابيه أو أبوايه والابن
والاب غائب أو ميت لا يصح ما لم يدع ما لا فان ادعى ما لا فالحكم على الحاضر والغائب جميعا
بخلاف ما اذا ادعى على رجل انه أبوه أو أخته أو على امرأته ان زوجها أو ادعت عليه انه زوجها
أو ادعى العبد على عرى انه مولاه عتاقه أو ادعى عرى على آخر انه معتقه أو ادعت على رجل

والولا عند الثاني والمهر
على الاصح برأيه (النسب)

٣ قوله ولا يشترط ذكر
الائمة فى الاقضية قال
الرملى وفى آخر الفصل الثالث
من جامع الفوائد فى
دعوى الحكم بالقبيلة
القاضي بعد كلام قدمه
فالحاصل انه فى دعوى القه
والشهادة على الفعل حل
تشرط نعمة القاضى
فيه اختلاف المشايخ
الله تعالى وادلة الكتب
منه ارضية ثم ذكر مسائل
وقال وهذه المسائل كلها
تدل على ان نعمة القاضى
ليست بشرط صحة الدعوى
والشهادة فتأمل عندهم
الفتوى اه منه

لراوي والقاضي دون الشاهد وفي الخلاصة ان ابا حنيفة ضيق في الكل حتى قلت روايته
 الاخبار مع كثرة سماعه فانه روى انه سمع من ألف ومائتي رجل غير انه يشترط الحفظ وقت
 السماع وفي وقت الرواية اه وحمل الخلاف في القاضي اذا وجد قضاءه مكتوبا عنده
 وأجمعوا ان القاضي لا يعمل بما يجده في ديوان قاض آخر وان كان محتوما كذا في الخلاصة
 وقال شمس الأئمة الحلواني ينبغي ان يفتي بقول محمد وهكذا في الاجناس وجرميه في البرازية
 وفي المبتغي من وجد خطه وعرفه ونسى الشهادة وسعه ان يشهد اذا كان في حوزة وبه نأخذ
 اه وعزاء في البرازية الى التوازل بجر قال سيدي الوالدنا فلاح عن الجوهرية من ان عدم
 حل الشهادة اذا رأى خطه ولم يتذكر الحادثة هو قولهما وقال ابو يوسف يحل له أن يشهد
 وفي الهداية محمد مع أبي يوسف وقيل لا خلاف بينهم في هذه المسئلة أنهم متفقون على انه
 لا يحل له ان يشهد في قول أصحابنا جميعا الا ان يتذكر الشهادة وانما الخلاف بينهم فيما اذا وجد
 القاضي شهادة في ديوانه لان ما في فطره تحت خطه يؤمن عليه من الزيادة والنقصان فحصل له
 العلم ولا كذلك الشهادة في الصلح لان ما في يد غيره وعلى هذا اذا ذكر المجلس الذي كانت فيه
 الشهادة أو أخبره قوم عن يمينهم انما شهدنا نحن وانت كذا في الهداية وفي البرزوي الصغير
 اذا استيقن انه خطه وعلم أنه لم يزد فيه شيء بان كان محبوبا عنده أو علم بدليل اخر انه لم يزد فيه لكن
 لا يحفظ ما سمع فعندهما الا بسعه ان يشهد عن أبي يوسف يسعه وما قاله ابو يوسف هو المعمول
 به وقال في التقويم قولهما هو الصحيح اه ما نقله سيدي الوالد رحمه الله تعالى ثم ان الشاهد اذا
 اعتمد على خطه على القول المقتضى به ونهه وقلنا بقوله فللقاضي ان يسأل هل شهد عن علم أو
 عن خط ان قال عن علم قبله وان قال عن الخط لا يكفي الج ر و ظاهر كلام المؤلف كسكين أن
 صاحبين متفقان وقد علمت ما قدمناه ونحوه في العيني والزياني قال أبو السعد ويمكن دفع
 التما في بأن عن الثاني روايتين (قوله وجوز له في حوزة وبه نأخذ) تقدم في كتاب القاضي
 عن الخزانة انه يشهد وان لم يكن الصلح في يد الشاهد لان التغير نادر وأثره يظهر فراجعه ورجع
 في الفتح ما ذكره الشيخ وذكر له حكاية تؤيده (قوله بما لم يعاينه) أي بما لم يقطع به من جهة المعاينة
 بالعين أو بالسماع ط عن السكال ومثال الثاني العقود (قوله الا في عشرة) كاهامد كورة
 هامةنا وشرحا آخرها قول المتن ومن في يده شيء الخ ح قلت بل العاشر قوله ونيرانه وفي
 الطبقات السنية للقمي في ترجمة ابراهيم بن اسحق من قطعه

افهم مسائل ستة واشهد بها * من غير رؤيا او غير وفوف

نسب وموت والولادونا كح * وولاية القاضي وأصل وفوف

(قوله منها العتق) ذكر السرخسي ان الشهادة بالسماع في العتق لا تقبل بالاجماع وذكر شيخه
 الحلواني أن الخلاف ثابت فيه فعن أبي يوسف الجواز فالقصد عدم القبول فيه كالذي بعده وفي
 البحر شرط الخصاف للقبول في العتق عند أبي يوسف ان يكون مشهورا ولاه عتق أبو ان أو
 ثلاثة في الاسلام ولم يشترطه محمد في المبسوط وفي شرح العلامة عبد البر التاسعة الشهادة في
 العتق قالوا لا يحل عندنا خلافا لما شاع في نقل عن الحلواني ما تقدم قال سيدي الوالد رحمه الله
 تعالى في فتاويه والعبد اذا ادعى حرية الاصل ثم العتق المعارض لسمعه والتماقض لا يمنع الصحة

وجب وزامه في حوزة وبه
 نأخذ بغير عن المبتغي (ولا)
 يشهد أحد (بما لم يعاينه)
 بالاجماع (الا في) عشرة على
 خالي شرح الوهابية منها
 العتق

شهادته كتر كية أحد الزوجين لا تخرو تركية الوالد لولده وبالعكس كافي العيني ومصدر
الشرعية (قوله وجاز تركية عبد) أي مولاه (قوله ووالد) لولده وعكسه واحد الزوجين
لا آخر (قوله في تقوم) أي تقوم المصيدة الذي أنقذه المحرم وكذا في متلف بان كسر شخص
اشخص شيئا فادعى ان قيمته مبلغ كذا فان ذكر المدعى عليه أن يكون ذلك القدر في كفي في
اثبات قيمته قول العدل الواحد وذلك في البرازية من خيار العيب انه يحتاج الى تقوم
عدلين لمعرفة النقصان فيحتاج الى الفرق بين القويين ويستثنى من كلامه تقوم نصاب
السرقة فلا بد فيه من اثنين كافي الغائبة ط (قوله وأرش بقدر) أي في نحو الشجاج (قوله
والسلم) بسكون اللام للضرورة بمعنى المسلم فيه ح أي اذا اختلفا فيه بعد احضاره بصر
(قوله وافتلاسه) أي اذا أخبر القاضي عدل بافلاس الهبوس بعد مضى المدة طافقه مكتة في يابه
جوى (قوله الارسال) أي رسول القاضي للمزكى (قوله والعيب يظهر) أي اذا اختلف
البائع والمشتري في اثبات العيب يكتفي في اثباته بقول عدل ويظهر من الاظهار ٢ ضميره الى
العدل والعيب مفعول مقدم (قوله وموصوم على ماصر) أي من رواية الحسن انه يقبل العدل
الواحد في الصوم بلا علة (قوله أو عند علة) من غيب أو غبار ونحوه على ظاهر المذهب (قوله
وموت) أي موت الغائب (قوله اذا للشاهدين بخبر) أي اذا شهد عدل عند رجلين على موت
رجل وسههما ان يشهدا على موته (قوله والتركية للذي الخ) وهل يكفي فيه تركية الكافر
الواحد يحرم جوى (أقول) مقتضى ماصر في تركية السير انه تقبل لان المزكى في كل مرتبة مثل
الشاهد وحديث قبل الاصل فالمزكى مثله من باب أولى على ما ظهر لي فتأمل (قوله بالامانة في
دينه) بان يكون محافظا على ما يعتقه شريعة على ما هو الظاهر ط (قوله واسانه) بان لم يعتد
عليه كذب (قوله ويده) اهل المراد به المعاملة أو ان لا يكون سارقا ط (قوله وانه صاحب
بقطة) أي ليس بمغفل ولا معتوه (قوله سألو عنه عدول الشير كين) قال أبو السعود ومن هنا
يعلم ان العدالة لا تستلزم الاسلام اه أي في حق الكافر والاولى ان يقول سال أي القاضي
وفي البصر بسأل أي القاضي عن شهود الذمة عدول المسلمين والاسأل عنهم عدول الكفار كذا
في المحيط والاختيار (قوله عدل) بالبناء للمفعول (قوله قببات شهادته) ولا يحتاج الى تعديل
جديد بعد الاسلام بخلاف المصبي الذي احتمل فانه لا يقبل القاضي شهادته مالم يسأل عنه أهل
محلته ويتأني بقدر ما يقع في قلوب أهل مدينته كافي الغريب الفصالح أو غيره كما قدمناه عن
البحر والظهيرية (قوله ولو سكر الذي لا تقبل) لان السكر من المحرمات التي ذكرت في الانجيل
فيكون بذلك فاسقا في دينه (قوله ولا يشهد من رأى خطه الخ) أي لا يحل للشاهد اذا رأى
خطه ان يشهد حتى يتذكر وكذا القاضي اذا وجد في ديوانه مكتوباً بشهادة شهود ولا يتذكر
ولا الراوي ان يروي اعتقادا على ما في كتابه مالم يتذكر وهو قول الامام فلا بد عنده للشاهد من
تذكر الحادثة والتاريخ ومبلغ المال وصفته حتى اذا لم يتذكر شيئا منه وتيقن انه خطه وخطه
لا ينبغي له ان يشهد وان شهد فهو شاهد زور كذا في الخلاصة ولا يكفي تذكرة مجلس الشهادة
وفي الملتقط وعلى الشاهد ان يشهد وان لم يعرف مكان الشهادة ووقتها اه وجوز محمد لكل
الاعتماد على الكتاب اذا تيقن انه خطه وان لم يتذكر توسعة على الناس وجوز أبو يوسف

وجاز تركية عبد وصبي
ووالد وقد انظم ابن وهبان
منها أحد عشر فقال
ويقبل عدل واحد في تقوم
ويخرج وتعد بل وأرش بقدر
وترجة والسلم هل هو جيد
وافلاسه الارسال والعيب
يظهر
وصوم على ماصر أو عند علة
وموت اذا للشاهدين بخبر
(والتركية للذي)
تكون بالامانة في دينه
واسانه ويده وانه صاحب
بقطة فان لم يعرفه
المسأل سألوا عنه عدول
المشركين اختيار
وفي الملتقط عدل نصراني
ثم أسلم قببات شهادته ولو سكر
الذي لا تقبل (ولا يشهد
من رأى خطه ولم يذكرها)
أي الحادثة (كذا القاضي
والراوي) مشايخه الخط
للخط

٢ أي من باب الافعال
من يد الزلاتي بهمزة اه منه

المصدر بقوله أي اخبار العدل القاضي والاولى حذفه للاستغناء عنه بما قبله من النظم
ومعناه ان القاضي اذا حبس شخصا في مال عوض عن مال وقد ادعى انه معسر فانه لا يصدق
ويحبس مدة يراها فاذا اخبره عدل بهذه المدة بالاساس فانه يقبل خبره وبطلان ط (قوله)
بعد المدة أي بعد ان حبسه القاضي مدة يعلم من حاله انه لو كان له مال لقضى دينه ولم يصبر على
ذل الحبس كما تقدم مدني (قوله أي تركية السر) عندهما ورث محمد تركيته على مراتب
الشهادة الاربع المتقدمة فالمركي في كل مرتبة مثل الشاهد ثم ثلثية أي يشترط في تركية
الزنا أربعة كور وفي غيره من الحدود والقصاص رجلان وفي غيرهما من الحقوق رجلان
أو رجل وامرأتان وفيما لا يطلع عليه الرجال امرأة واحدة ترتبها على ترتيب الشهادة لانها
كالشهادة وبه قالت الثلاثة ومحل الاختلاف ما اذا لم يرض الخصم بتركية واحد فان رضى
الخصم بتركية واحدة تركي جازا جماعا بجر عن الولوية (قوله) وأما تركية العلانية
فشهادة اجماعا الاحسن ما في البحر حيث قال وقيدنا بتركية السر للاحتراز عن تركية العلانية
فانه يشترط لها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغير ذلك الالفاظ الشهادة اجماعا
لان معنى الشهادة فيها أظهر فانها مختص بمجلس القضاء وكذا يشترط العددين على ما قاله
الخصم اه ويشترط في المزكي علانية عدم العداوة للمدعى عليه فلوركي أعداء المدعى
عليه الشهود لا تصح تركية لانها شهادة كما صرح به في التنقيح وفي البحر أيضا وخرج من
كلامه تركية الشاهد بحد الزنا لا بد في المزكي فيمن أمن أهلية الشهادة والعدد الاربع اجماعا لم
أر الا ان حكم تركية الشاهد بقيمة الحدود ومقتضى ما قالوه اشتراط رجلين لها اه قال
الذي سألني أما قوله اجماعا فبها تأمل لانه لم يبق به خلاف يقابل به الاجماع قال في البحر وينبغي
للقاضي أن يختار في من كي الشهود من هو أخير باحوال الناس وأكثرهم اختلاطا بالناس مع
عدائهم عارفا بما يكون جرحا وما لا يكون غير طماع ولا فقير كي لا يخدع بالمال فان لم يكن في
جيرانه ولا أهل سوقه من يثق به اعتبروا اثر الاخبار وخس في البزاية السؤال من الاصدقاء
اه (قوله وترجمة الشاهد) فيشترط أن لا يكون المترجم أعمى عند الامام وهذا اذا لم يعرف
القاضي لغته فان كان عارفا بلسان الشاهد والخصم لم يجز ترجمة الواحد والاولى أن يقال
لا يحتاج القاضي الى ترجمة وذكر بعضهم ان الاولى كون القاضي عارفا باللغة التركية واتخاذ
المترجم وقع في الجاهلية والاسلام ولما جاء مسلمان للبي صلى الله تعالى عليه وسلم ترجم يهودي
كلامه فخان فيه فنزل جبريل عليه السلام يحسد بث طويل وأمر رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم زيد بن ثابت ان يتعلم العبرانية فكان يترجم بها وفي المصباح ترجم فلان كلامه
اذينه وأرضه وترجم كلام غيره اذا عبر عنه بلغة غير لغة المصباح واسم الفاعل ترجمان بفتح
الهمزة وضيم الجيم في القصص وقد ضم التاء تيم الجيم وقد فصح الجيم تبعالها والجمع تراجم
بكسر الجيم والتركية المدح قال في المصباح تركي نفسه تركية مدحا اه (قوله والخصم)
هو أعم من المدعى والمدعى عليه (قوله من القاضي) وكذا من المزكي الى القاضي كما في الفتح
أي فيمكن العدل الواحد للتركية والترجمة والرسالة لانها خبر وليست بشهادة حقيقة ولذا
جوزوا تركية العبد والمرأة والأعمى والحدود في القذف اذا تاب وكذا تركية من لا تقبل

بعد المدة (التركبة) أي
تركبة السر وأما تركبة
العلانية فشهادة اجماعا
(وترجمة الشاهد) والخصم
(والرسالة) من القاضي
الى المزكي والاثنان أحوط

ما لم يشهد عليها لكان أولى من قوله عليه لما في الخزانة لو قال اشهد على كذا أو اشهد على
 ما شهدت به كان باطلا ولا بد أن يقول اشهد على شهادتي الى آخره اه (قوله فلو فيه جاز) لانها
 حينئذ ملزمة والتعليل بقيدان القاضي قضى بها سوى لکن قال سيدي والظاهر ان
 المراد من كونها ملزمة أى للقاضي الحكم بها الا يجوز له تأخير الحكم الا في مواضع
 تقدمت في القضاء كما صرح به في النهاية وفقه القديرون تبعهم الشارح (أقول) وحينئذ لا يلزم
 ما أفاده التعليل من قضاء القاضي بها بالفعل (قوله ويخالفه تصوير صدر الشريعة) حيث
 قال مع رجل اداه الشهادة عند القاضي لم يسخه ان يشهد على شهادته اه ح فان حل ذلك
 على انه قبل القضاء ارفعت المناقاة ط (أقول) وهو مؤيد لما قلناه آنفا في المقولة التي قبل
 هذه (قوله وقولهم) عطف على تصويره أى ويخالفه قولهم ووجه المخالفة الاطلاق وعدم
 تقييد الاشتراط بما اذا كانت عند غير القاضي (قوله لا بد من التحميل) مصدر وفعل
 المضعف في المواضع الثلاثة ح (قوله وقبول التحميل) فلو اشهد عليه اذ قال لا أقبل
 فانه لا يصير شاهدا حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل كافي القنية وينبغي أن يكون هذا على قول
 محمد من أنه لو قبل ولو كبل أن لا يقبل وأما على قولهم امن أنه تحميل فلا يطل بالرد لان من
 حل غيره شهادة لم تبطل بالرد بجر (قوله على الاظهر) وهو قول العامة لما في الخلاصة
 معزيا الى الجامع الكبير لو حضر الاصلان ونهيا الفروع عن الشهادة صحح النهي عند عامة
 المشايخ وقال بعضهم لا يصح والاول اظهر اه بجر قال ط ووجه المخالفة ان الاولين
 لم يوجد الا ان الشاهد عند القاضي لم يحمل السامع والسامع لم يقبل وقد يقال ان هذا بمنزلة
 الشهادة بالحكم نفسه لكونها بعد القضاء بها او يقال في الثاني أيضا ان اشتراطه قول محمد
 لا قولهم ما قبله امل اه (قوله وان لم يشهد هما القاضي عليه) أى فيجمل عبارة النهاية السابقة
 على انه سمعه في مجلس القاضي وحكم القاضي بشهادته فيحكم القاضي لا بشهادة الشاهد
 لان الشهادة على الحكم لا يحتاج الى الاشهاد او الشهادة على الشهادة تحتاج اليه بلا قيد كما هو
 صريح عبارة صدر الشريعة حيث قال مع رجل اداه الشهادة عند القاضي لا يسمعه ان يشهد
 على شهادته أفاده د (قوله وقيد أبو يوسف الخ) فيه تأمل فان القاضي لا يجوز له قضاء
 في غير مجلس قضاؤه اذا كان معه مناله فلو كان هذا الخلاف فيما اذا سمع القاضي يشهد على
 قضاؤه لكان اظهر وفي حاشية الشارح عن الكاكي لو سمع قاضيا يشهد قوما على قضاؤه كان
 للسامع أن يشهد على قضاؤه بغير أمره لان قضاء القاضي بجملة ملزمة ومن عابن حجة حله
 الشهادة في الكالوعين الاقرار والبيع اه لكن قد سبق ان القاضي اذا حكم في غير نوبة
 القضاء وأجاز فيه اصح فتدبر ط (قوله كني عدل واحد) قيد بالعدل لان خبر المستور
 لا يقبل في هذه الاشياء وان كان اثنين وكذا البيانات كطهارة الماء ونجاسته وحل الطعام
 وحرمةه وقبول خبر العدل أو المستورين في عزل الوكيل وبجر المأذون واخبار البكر بانكاح
 ولها واخبار الشفيع بالبيع والمسلم الذي لم يهاجر (قوله في اثني عشر مسئلة) منها الاحد
 عشر الآتية في النظم قال فيها وزدت أخرى يقبل قول أمين القاضي اذا أخبره بشهادة شهود
 على عين تعذر حضورها كافي دعوى القنية اشياء (قوله منها اخبار القاضي) من اضافة

وقيدته في النهاية بما اذا
 سمعه في غير مجلس القاضي
 فلو فيه جاز وان لم يشهد
 شر ثلالية عن الجوهره
 ويخالفه تصوير صدر
 الشريعة وغيره وقولهم لا بد
 من التحميل وقبول التحميل
 وعدم النهي بعد التحميل
 على الاظهر نعم الشهادة
 بقضاء القاضي صحيحة وان
 لم يشهد هما القاضي عليه
 وقيد أبو يوسف بمجلس
 القضاء وهو الاحوط ذكره
 في الخلاصة (كني) عدل
 (واحد) في اثني عشر
 مسئلة على ما في الاشياء
 منها اخبار القاضي بافلاس
 المحبوس

قوله في اثني عشر مسئلة
 كذا بالشرح ونسبه
 الطحاوي والصواب
 اثني عشر مسئلة اه
 مصححه

يجب أن يكون حجة للعرف اه وفي خزنة الاكمل صراف كتب على نفسه بمال معلوم
 وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريم يطلب المال من الورثة وعرض خط
 الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركه ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين
 الناس بمثل حجة اه فاقاله البيهقي ثم قال بعده قال العلامة البيهقي والبناء على العادة
 الظاهرة واجب فعلى هذا اذا قال البياع وجدته في ياركارى او فى دفتر بخطى او كتبت
 ياركارى بيدي ان اقلان على ان يدروهم كان هذا اقرارا ملزما بان قلت ويزاد ان العمل
 فى الحقيقة انما هو بموجب العرف لا بمجرد الخط والله تعالى اعلم وأقره الشارح فى باب كتاب
 القاضى الى القاضى حيث قال وفى الاشياء لا يعمل بالخط الا فى مسئلة كتاب الامان ويلحق به
 البراءة ودفعه بيعا وصراف ومصارح وكتب بيدي نقلا عن الحق حجة الله البع على
 فى شرحه على الاشياء ما نصه تنبيهه مثل البراءة السلطانية الدفاتر الخافى المعنون بالعمارة
 السلطانية فانه يعمل به والشارح رسالة فى ذلك حاصلها بعد ان نقل ما هنا من أنه يعمل بكتاب
 الامان ونقل لى جزم ابن الشحنة وابن وهبان بالعمل بدفاتر الصراف والبيع والمصارف والعمارة
 أمن التزوير كما جزم به البرازى والسرخسى وقاضيان وان هذه العلة فى الدفاتر السلطانية
 أولى كما عرفه من شاهد ادأحوال أهاليها حين نقلها اذ لا تجرأ ولا الاباذن السلطان ثم بعد
 اتفاق الجرم الفقير على نقل ما فيه امن غير تساهل بزيادة أو نقصان تعرض على المعين لذلك فيضع
 خطه عليها ثم تعرض على المتولى لحفظها المسمى بدفتر أمين فيكتب عليها ثم تعاد أصولها الى
 أمكنهم المحفوظة بالنظم فالامن من التزوير مقطوع به وبذلك كله يعلم جميع أهل الدولة
 والكتابة فلو وجد فى الدفاتر ان المسكان الفلانى وقف على المدرسة الفلانية مثلا يعمل به من
 غير يمينه وبذلك يفتى مشايخ الاسلام كما هو مصرح به فى حجة عبد الله اذ روى غيرها فليحفظ
 اه فالاصل ان المدار على انتفاء الشبهة ظاهرا وعليا فلو وجد فى دفاتر التجار فى زماننا اذا
 مات أحدهم وقد حرر بخطه ما عليه فى دفتره الذى يقرب من اليقين انه لا يكتب فيه على سبيل
 التجربة والاهزل يعمل به والعرف جاريتهم بذلك فلو لم يعمل به لزم ضياع أموال الناس اذا غاب
 بياعاتهم بالشمود فلهذه الضرورة جزم به الجماعة المذكورة وثمة بلح كما نقله فى البرازية
 وكفى بالامام السرخسى وقاضيان قدوة وقد علمت ان هذه المسئلة مستثناة من قاعدة انه
 لا يعمل بالخط فلا يرد ما مر من أنه لا تحل الشهادة بالخط على ما عليه العامة ويدل عليه تعليلهم
 بان الكتابة قد تكون للتجربة فان هذه العلة فى مسئلة انما منقبة واحتمال ان التاجر يمكن
 أن يكون قد دفع المال وأبقى الكتابة فى دفتره بعيد جدا على ان ذلك الاحتمال موجود ولو كان
 بالمال شهود فانه يحتمل انه قد أوفى المال ولم يعمل به الشهود ثم لا يخفى انما حيث قلنا بالعمل بما
 فى الدفاتر ذلك فيما عليه كما يدل عليه ما قدمناه عن خزنة الاكمل وغيرها ما فيها على الناس
 فلا ينبغي القول به فلو ادعى بماله على آخر مستند الدفاتر نفسه لا يقبل لقوة التهمة الكل من
 التفتيح لىمدى الوالد ملخصا وعمامة فيه وانظر ما قدمه فى كتاب القاضى (قوله ولا يشهد على
 شهادة غيره) ولو سمعه يشهد غيره فانه لا يشهد به ان يشهد لانه حمل غيره ط (قوله ما لم يشهد
 عليه) أى ما لم يقل له الشاهد ان شهد على شهادتى قال فى البحر ولو قال المولى كفى فى الهداية

يقوله ياركارى بالياء المنقاة
 التفتيح والراء المهملة
 آخره راء مركب معناه
 المذكر وهو هنا الدفتر
 وفى بعض الايات كاد
 الباعة وفى بعض فى تذاكر
 الباعة اه منه

طلب

فى العمل بالدفاتر السلطانية

(ولا يشهد على شهادة غيره)
 ما لم يشهد عليه

يشهد وان لم يقل له اشهد على بما فيه هكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النوادر ٨١
 وعامه فيها (قوله واعقده في الاشياء) قال في احكام الكتابة منهم اوز كرا القاضى ادعى عليه
 مالا واخرج خطا وقال انه خط المدعى عليه بهذا المال فاذا ذكر ان يكون خطه فاستكتب
 فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة دلالة على انهما خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال
 في الصحيح لانه لا يز يدعى أن يقول هذا خطى وانا حررتة لكن ليس على هذا المال ونعمة لا يجب
 كذا هنا (قوله لكن في شرح الوهبانية الخ) هذا قول القاضى النسفى والعامه على خلافه
 كما في البحر ونصه قال القاضى النسفى ان كتب مصدر امر سو ما وعلم الشاهد حل له الشهاده
 على اقراره كالأقرا كذلك وان لم يقل اشهد على به وعلى هذا اذا كتب للغائب على وجه الرسالة
 اما بعد ذلك فذلك على كذا يكون اقرار الان الكتاب من الغائب كالخطاب من الحاضر فيكون
 منه كلاما والعامه على خلافه لان الكتابة قد تكون للتجربة ٨١ (قوله وفناوى قارئ
 الهداية) عبارة اسئل اذا كتب شخص ورقة بخطه ان في ذمته اشخص كذا ثم ادعى عليه
 بخمس المبالغ واعترف بخطه ولم يشهد عليه أجاب اذا كتب على رسم الصكوك يلزم المال وهو ان
 يكتب يقول فلان بن فلان القلاني ان في ذمته فلان بن فلان القلاني كذا وكذا فهو اقرار
 يلزم به وان لم يكتب على هذا الرسم فاقول قوله مع غيره ٨١ ثم أجاب عن سؤال آخر نحوه بقوله
 اذا كتب اقراره على الرسم المتعارف بحضور الشهود ودفعه معتبر فيسعد من شاهد كتابته ان
 يشهد عليه اذا جحد اذا عرف الشاهد ما كتب أو قرأه عليه اما اذا شهدوا انه خطه من غير ان
 يشاهدوا كتابته لا يحكم بذلك ٨١ وحاصل الجوابين ان الحق ثبت باعترافيه بانه خطه أو
 بالشهادة عليه بذلك اذا عاينوا كتابته أو قرأه عليه - م والا فلا وهذا اذا كان معنونا ثم لا يخفى
 ان هذا لا يخالف ما في المتن نعم يخالف ما في البحر عن البرازية في تعليل المسئلة بقوله لانه لا يريد
 على أن يقول هذا خطى وانا حررتة لكن ليس على هذا المال ونعمة لا يجب كذا هنا وقد يوفق
 بينهم ما يجعله على ما اذا لم يكن معنونا لكن هو قول القاضى النسفى كما في البرازية وقد قدمنا
 انه خلاف ما عليه العامة (قوله فراجع ذلك) أراد بذلك أن يبين ان المسئلة التي أفتى بها قارئ
 الهداية غير مسئلة قاضيان فان ما في قاضيان هو الذى ذكره المصنف كما رقت عليه والذى
 أفتى به قارئ الهداية هو ما في شرح الوهبانية والمقتط كما علمت (أقول) والحاصل انه اضطرب
 كلامهم في مسئلة العمل بالخط وامله مبنى على اختلاف الرواية وان فيه قولين كما يشعر به
 التعبير بانظ قالوا كما قدمناه والذى قدمناه عن البحر يفيد أن عامة علمائنا على عدم العمل
 بالخط وأشار العلامة البيهقي الى ان قواعدهم لا يعتمد على الخط ولا يعمل بكتوب الوقف الذى
 عليه خطوط القضاة الماضين الخ يستثنى منه ما وجد القاضى في أيدي القضاة الماضين وله
 رسوم في دواوينهم ونسب اليه ما قاله في الاسعاف من أن ذلك استحسن واستثنى أيضا
 في الاشياء تبعا لما في قاضيان والبرازية وغيرهما خط السماسر والبيع والصراف وجزم به
 في البحر وكذا في الوهبانية وحققه ابن الشحنة وكذا الشيرازي في شرحها وأفتى به المصنف
 ونسب العلامة البيهقي الى غالب الكتب قال حتى المجتبى حيث قال وأما خط البيع والصراف
 والسماسر فهو حجة وان لم يكن معنونا ظاهرا بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم - م

واعقده في الاشياء لكن
 في شرح الوهبانية لو
 قال هذا خطى لكن ليس
 على هذا المال ان كان الخط
 على وجه الرسالة مصدرا
 معنونا لا يصح ويلزم
 بالمال ونحوه في المقتط
 وفناوى قارئ الهداية
 فراجع ذلك

للقاضي العلم بالنسب شهادة عدلين فينبغي أن يحصل للشهود أيضا شهادة عدلين كما هو قولهما
 ١٥ وقيد برؤية الشخص لانه لا يشترط رؤية الوجه لصحة الشهادة على المتنبية كما قال به بعض
 مشايخنا عند التعريف شربلاية والى هذا مال خواهر زادو بعضهم قال لا يصح التحمل
 عليهم بدون رؤية وجهها ذكره سري الدين قال أبو السعد فحصل منه ان الفتوى على عدم
 اشتراط رؤية وجه المرأة (أقول) ولا ينبغي ان هذا كله عند عدم معرفته لها اما اذا عرفها
 فيشهد عليهم بدون رؤية وجهها ولكن هذا ظاهر اذا رأى وجهها ثم تنقبت فشهد على اقرارها
 مثلا في حال تنقيبها فهذا الاشك ان لا يحتاج الى تعريف من غيره اذا تعريف غيره حجة لا يزيد
 على معرفته واما اذا كانت متقبية وكان يعرفها قبل فعرفها بصوتها وحيثها ولم يرو وجهها
 وقت التنقيب أو الاقرار فهل يكفي ذلك ظاهر اطلاقهم انه لا يكفي في العمادية قالوا لا يصح
 التحمل بدون رؤية وجهها وبه يفتي شمس الاسلام الاوزجندی وظهر من الدين المرغمانى اه
 ولم يفصل بين ما اذا عرفها بصوتها أولا وفى البيهقى على الاشياء لا يجوز ان يشهد على من سمعه
 من وراء حائط أو من فوق البيت وهو لا يراه وان عرف كلامه لان الكلام يشبه به بعضه بعضا
 كما فى التواريخ وفى منية المفتى اقرت من وراء حجاب لا يجوز ان يشهد على اقرارها الا اذا رأى
 شخصها ولم يشترط فى النوادر رؤية وجهها انتهى وانظر كلام الفخ فانه يفيد ذلك أيضا (قوله
 وعليه الفتوى) مقابله ما تقدم قريبا من انه لا بد من شهادة جماعة ذكر الفقيه أبو الليث عن
 نصير بن يحيى قال كنت عند أبي سليمان فدخل ابن محمد بن الحسن فسأله عن الشهادة على المرأة
 متى تجوز اذا لم يعرفها قال كان أبو حنيفة يقول لا يجوز حتى يشهد عنه جماعة انهم افلانة وكان
 ابو يوسف وأبو ليث يقولان يجوز اذا شهد عنه عدلان انهم افلانة وهو المختار للفتوى وعليه
 الاعتقاد لانه أسير على الناس انتهى واعلم أنهم ما كما احتجنا بالاسم والنسب لانه شهد وعليه
 وقت العمل يحتاجان عند اداء الشهادة الى من يشهد أن صاحبة الاسم والنسب هذه
 وذكر الشيخ خبير الدين انه يصح التعريف عن لا تقبل شهادته لها سواء كانت الشهادة عليها
 أولها سأنحاه بزيادة من البصر وغيره (قوله لان عند الاداء) كذا وقع فى المنهج وفيه حذف
 اسم أن وهو ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها (قوله فيضمره) أى يضر المدعى عليه بقضه
 لالفقيه (قوله ظاهرة) ضمنه معنى دالة فعدها بهلى (قوله على أنهم ما) لخط كاتب واحد) لفظ
 على بمعنى فى أو متعلق بحذف تقديره تدل والاولى حذف السكاف من كخط كما هو فى المنهج وهو
 كذلك فى بعض النسخ (قوله لا يحكم عليه بالمال) لانه لا يزيد على أن يقول هذا خطى وانحرته
 لكنه ليس على هذا المال ولعملة لا يجب فكذا هنا منخ (قوله خاتمة) عبارة من الشهادات
 رجل كتب صد وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم قال علماءنا لا يجوز
 للشهود أن يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسعهم أن يشهدوا والصحيح انه لا يسعهم وانما يحل
 لهم أن يشهدوا بأحد معان ثلاثة اما أن يقرأ الكتاب عليهم أو يكتبه غيره أو قرئ الكتاب
 عليه بين يدي الشهود فيقول هو له سم اشهدوا على بما فيه أو يكتب هو بين يدي الشاهد
 ويعلم بما فيه ويقول اشهدوا على بما فيه قال أبو على النسبى هذا لم يكن الكتاب مكتوبا على
 الرسم فان كان مكتوبا على الرسم وكتب بين يدي الشهود والشاهد يعلم ما فى الكتاب وسعه أن

ويكفى هذا للشهادة على
 الاسم والنسب وعليه
 الفتوى جامع الفوائد
 * (فرع) فى الجواهر عن
 محمد لا ينبغي للفقهاء كتب
 الشهادة لان عند الاداء
 يعضهم المدعى عليه فيضمره
 (وان كان بين الخططين) بان
 أخرج المدعى خط اقرار
 المدعى عليه فأنكر كونه
 خطه فأنشأ كتاب فكتب
 وبين الخططين (مشابهة
 ظاهرة) على أنهم ما كخط
 كاتب واحد (لا يحكم عليه
 بالمال) هو الصحيح خاتمة
 وان افق قارئ الهداية
 خط لافه فلا يقول عليه
 وانما يقول على هذا الصحيح
 لان قاضيان من أجل من
 يقر المدعى على صحبته كذا
 ذكره المصنف هنا وفى كتاب
 الاقرار

الموتيات (قوله وان لم يشهد عليه) لو قال بده ولو قال لا تشهد على امكن افود لما في الخلاصة
 لو قال المقر لا تشهد على بئنا سمعت تسعة الشهادة اه فيعلم حكم ما اذا سكبت بالاولى بحر
 وفيه واذ اسكت يشهد بما علم ولا يقول أشهد في لانه كذب وفي النوازل سئل محمد بن مقاتل
 عن ثمر يكن يخاص به ان وعندهما قوم فقال لا تشهدوا عليهما تسعة وانه من انتم اقر أحدهما
 صاحبه بشراء أو باع شيئا فطلب المقر له بعد ذلك منهم الشهادة قال ينبغي ان يشهدوا بذلك
 وهو قول محمد بن سيرين واما الحسن البصري والحسن بن زياد فانهم ما يقولون لا يشهدون به
 قال الفقيه وروى عن أبي حنيفة انه قال ينبغي ان يشهدوا به ناخذ اه ثم قال
 بعده قال الفقيه ان كان يخاف على نفسه انه اذا أقر بشئ صدق وادعى ان شريكه قبض
 لا يصدقه يقول لاه توسط اجعل كأن هذا المال على غيري وانا أعبر عنه ثم يقول قبض كذا وكذا
 فيبين الجميع من غير أن يضيف الى نفسه كي لا يصير حجة عليه اه (قوله ولو لم يخف يأري وجهه
 المقر وبه فهمه) وان لم يروه وسعوا كلامه لا يحل لهم الشهادة الا اذا دخل بيتا فقرأى رجلا فيه
 وحده فخرج وجلس على بابه وابس له مسلا غيره فسمع اقراره من الباب من غير رؤية وجهه
 حل له ان يشهد بما أقر كذا ذكره الخصاص وفي العميون رجل خبا قوما لرجل ثم سأل عنه شئ
 فاقر بهم يسمعون كلامه ويرونه وهو لا يراهم جازت شهادتهم وان لم يروه وسعوا كلامه لا يحل
 لهم الشهادة اه بحر (قوله ليكن لو فسر) بان قال اني شاهد على المحجب (قوله لا تقبل)
 اذا ليس من ضرورة جواز الشهادة القبول عند التفسير فان الشهادة بالتسامع تقبل في بعض
 الحوادث ليكن اذا صرح لا تقبل ط (قوله أو يرى شخصا) في الماتقة اذا سمع صوت المرأة
 ولم ير شخصا فشهد اثنان عنده انهما افلانة لا يحل له ان يشهد عليهما وان رأى شخصا واقرت
 عنده فشهد اثنان انهما افلانة حل له ان يشهد عليهما اه بحر من أول الشهادات واحترز برؤية
 شخصها عن رؤية وجهها قال في جامع الفصولين حديث عن وجهها وقالت ان افلانة بنت
 فلان بن فلان وهبت لزوجي مهري فلا يجتاج الشهود الى شهادة عدلين انهما افلانة بنت فلان
 مادامت حية اذ يمكن الشاهد أن يشير اليها فان ماتت فحينئذ يجتاج الشهود الى شهادة عدلين
 بنسبها وقال قبله لو اخبر الشاهد عدلان ان هذه المقررة فلانة بنت فلان يكتفي هذا الشهادة على
 الاسم والنسب عندهما وعلمه الفتوى ألا ترى انهم لو شهدا عند القاضي يقضى بشهادتهما
 والقضاء فوق الشهادة فتجوز الشهادة باخبارهما ما بالاطريق الاولى فان عرفها باسمها ونسبها
 عدلان ينبغي للعدلين ان يشهدا بالقرع على شهادتهما فيشهد عند القاضي عليهما بالاسم والنسب
 وباللق أصالة اه وفيه ولا يجوز الاعتقاد على اخبار الماتقة اذ ينسبها ونسبها بالاسم والنسب
 وانتسابا باسم غيرهما ونسبها بريدان أن يروى على الشهود ليخبر جالبيهم من يد مال كذا فلو اعتدوا
 على قراهما انتقد تزويرهما وبطل املاك الناس وهذا فصل غفل عنه كثير من الناس فانهم
 يسمعون لفظ الشراء والبيع والاقرار والتقباض من رجلين لا يعرفونهما ثم اذا استشهدوا
 بعدموت صاحب البيع شهدوا على ذلك الاسم والنسب ولا علم لهم بذلك فيجب ان يحترز عن
 مثل ذلك وطريق علم الشهود بالنسب أن يشهد عندهم جماعة لا يتصورون طواؤهم على الكذب
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما شهادة رجلين كاف كافي سائر الحقوقي (أقول) يحصل

مطلب

وان لم يشهد عليه) ولو
 محتفيا يرى وجهه المقر
 وبه فهمه (ولا يشهد على
 محجب بشماعه منه الا اذا
 تبين القائل) بأن لم يكن
 في البيت غيره ليكن لو فسر
 لا تقبل درو (أو يرى
 شخصا) أي القائل (مع
 شهادة اثنين بأنهما افلانة
 بنت فلان بن فلان)

ما يغفل الناس عنه كثيرا
 من الشهادة على المتعاقدين
 باسمهما ونسبهما باخبارهما

عن يثق به من امانته وأخبره بعد التهم ولا بد من المغايرة بين شهود الصبر والعلانية وانما لم يشترط
عدالتهم لانها الاحتياط اجابة للمدعى الى ما طالب اه ذكره العلامة عبد البر في شرح
الوهبانية ومثله في شرحها المصنفة هاؤذ كفي البحر ان ذلك في شهادة العلانية محمول على أن من كتبها
معروف العدلة انقل الاجماع على ان تزكية العلانية كالشهادة أو هو محمول على ما اذا
تقدمت التزكية سرا ولئن كان ما ذكره العلامة عبد البر عن الامام اسمعيل مراد فهو ضعيف
لنقل الاجماع على ان تزكية العلانية كالشهادة اه (قوله بما سمع) أى ان كان من المسموعات
وقوله أو رأى أى ان كان من المراتيات وقد يكون الشيء مسموعا ومرئيا باعتبارين وأشار بقوله
بما سمع الى انه لا بد من علم الشاهد بما يشهد به ولهذا قال في النوازل عن رجل ادعى على ورثة
ميت ما لا قاصر بآبائات ذلك فاحضر شاهدين شهدا ان المتوفى قد أخذ من هذا المدعى مديلا
فيه دراهم ولم يعلمكم وزنه اهل تجوز شهدا ثم ما وهل يجوز للشاهدين أن يشهدا بذلك قال ان
كان الشهود واقفوا على تلك المصرة وفهموا انها دراهم وحزروها فيما يقع عليه يقيمهم من
مقدارها شهدوا بذلك ويذعن ان يعتبروا جودتها فانما قد تكون ستوقفة فاذا فعلوا ذلك جازت
شهادتهم اه وفي خزنة الاكل رجل في يده درهمان كبير وصغير فاقربا بحدسه الرجل فشهدا
انه اقربا بحدسه اولادى بانيهم ما أقرفانه يؤمر بتسليم الصغير اه (قوله في مثل البيع) ان
عقدا بالبيع وقبول كان من المسموعات وان تعاط كان من المراتيات وفيه يشهدون بالاخذ
والاعطاء ولو شهدوا بالبيع جاز بغير عن الغزابة قال في الدرر يقول اشهد انه باع أو اقرفانه
عابن السبب فوجب عليه الشهادة كما عابن وهذا اذا كان البيع بالعقد ظاهر وان كان بالتعاطي
فكذلك لان حقيقة البيع مبادلة المال بالمال وقد وجد وقيل لا يشهدون على البيع ل على الاخذ
والاعطاء لانه بيع حكيم لاحقيق اه وفي البحر عن الخلاصة رجل حضر بيعا ثم احتج الى
الشهادة لم يشرى يشهد له بالمالك بسبب الشراء ولا يشهد له بالمالك المطلق لان الملك المطلق ملل
من الاصل والملك بالشراء حادث اه وفيه ولا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشراء لان
الحكم بالشراء بمن حجه ول لا يصح اه وانظر ما قدمناه في شق القضاء وما سنذكره في باب
الاختلاف في الشهادة ان شاء الله تعالى (قوله والافرار) هو باللسان من المسموعات بان يسمع
قول المقر لان على كذا (قوله ولو بالكاتب) في البحر عن الغزابة ما ملخصه اذا كتب اقراه
بين يدي الشهود ولم يقل شيئا لا يكون اقرارا فلا تحل الشهادة به ولو كان مصدرا مرسوما
وان اغتاب على وجه الرسالة على ما عليه العامة لان الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق الاخرس
يشترط ان يكون معنونا مصدرا وان لم يكن الى الغائب وان كتب وقرأ عند الشهود مطلقا أو
قرأ غيره وقال الكاتب اشهدوا على به أو كتبه عندهم وقال اشهدوا على بما فيه وعلما به كان
اقرارا والافلاؤه ظهر ان ما هنا خلاف ما عليه العامة لكن جزم به في الفتح وغيره وافتى به
الشيخ سراج الدين قارئ الهديا اذا كان على رسم الصكوك واعترف بانه خطه أو شهدوا
عليه به وقد شاهدوا كتابته وعرفوا ما كتبه أو قرأه عليهم هذا حاصل ما أجاب به في موضعين من
فتاواه وسيأتي قريباً ان شاء الله تعالى غام الكلام على ذلك (قوله وحكم الحاكم) يكون من
المسموع ان كان بالقول ويكون من المراتيات ان كان فعلا (قوله والغصب والقتل) من

(و) الشاهد (له أن يشهد
بما سمع أو رأى في مثل البيع)
ولو بالتعاطي فيكون من
المرئي (والاقرار) ولو بالكاتب
فيكون مرئيا (وحكم
الحاكم والغصب والقتل)

الذي عرقه القاضي بالعدالة قال نصير رحمه الله تعالى لا يقبل القاضي تعديله ولا بن سامة فيه
قولان وعن أبي بكر البلخي في ثلاثة منهم دووا والقاضي يعرف اثنين منهم بالعدالة ولا يعرف
الثالث فان القاضي يقبل تعديله - أو لو شهد هذا الثالث شهادة أخرى ولا يقبل تعديله ما
في الشهادة الاولى وهو كما قال نصير رحمه الله تعالى (قولاه ولا تنس مامر عن الاشياء) أي قبيل
التحكيم من ان الامام لو أمر قضاة بخلاف الشهود وجب على العلماء ان يصبوه ويقولوا له
لا تكلف قضاة ان امر يلزم منه ضطك ان خالفوك أو مضط الخالق اذا وافقوك اه ح
أقول وعبارة البحر بعد ما ذكر عبارة القلانسي من ان مختار ابن أبي ليلى استخلاف الشهود قال
قلت ولا يصفه مافي الكتب المعتمدة كالخلاصة والبرازية من انه لا عين على الشاهد لانه عند
ظهور عدالة والى الكلام عند خفائها خصوصا في زمامات ان الشاهد مجهول الحال وكذا المزكى
غالبوا والمجهول لا يعرف المجهول لكن قال العلامة المقدسي بعد ذكر مافي التمهيد للقلانسي
لا يخفى انه مخالف لما في الكتب المعتمدة ولا يقال يجب التحمل به لان الشاهد مجهول كالمزكى
غالبوا والمجهول لا يعرف المجهول لانا نقول الامر كذلك لكن قال الفقيه لو استقصى مثل ذلك
لضاف الامر ولا يوجد مؤمن بغير عيب كما قيل

ومن ذا الذي ترضى بحجابه كلها * كفى المرتبلا أن تعدد ما يبه

أقول لكن صدر الامر السلطاني انه اذا ألح الخصم على القاضي بان يحلف الشهود قبل
الحكم لتقوية الشهادة ورأى الحاكم لزوم ذلك فله اجابته كما في مادة ١٧٢٧ من المجلة
(الطيفة) * في الملتقط عن غسان بن محمد المروزي قال قدمت الكوفة فاضيا فوجدت فيها
مائة وعشرين عدلا فطلبت منهم ان يردوهم الى سنة ثم اسقطت اربعة فلما رأيت ذلك
استعفيت واعتزات * (تنبه) * قال اسمعيل بن حماد حفيد أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وهو من جملة الأئمة أخذ عن أبي يوسف وزوجه في العلم ولو عرف اتفاق المتقدمين والمتأخرين لكنه
مات شاب رحمه الله تعالى اربعة من الشهود لا أسأل عنهم شاهد غريب وهو ان يجتمع الخصوم
يساب القاضي ومنهم شخص يدعي الغربة والعزم على السنة وفوت الرفاق بالناخير وطاب
تقدمه لذلك أي بالقرعة كما في البحر فلا يقبل الا بشاهدين على ذلك ولا يحتاج الى تركيهما
لتحقق القوت بطول المدة بالتركية النامية العدوى وهي ما لو هي شخص يئنه وبين العصر
أكثر من يوم وله عليه دعوى لا يرسل القاضي خلفه حتى يقيم بينة بالحق الذي عليه ولا يشترط
تعديله ونقل عن محمد انه اشترط تعديل هذين لما فيه من الالتزام على الغير وكل ما كان كذلك
سبيله التعديل واليه مال الحلواني وقال انه روى عن الامام الثالثة شاهد رد الطينة وهو
ما لو ادعى علي شخص انيس بحضوره بحيث ذكر انه امتنع من الحضور معه اعطاه القاضي
طينة أو خاتما وقال اراه اياه وادعه الى وأشهد عليه فان أراه ذلك وقال لا أحضر وشهد عند
القاضي بذلك مستورا ولا يسأل عنه - ما قالوا وفيما نقل عن محمد اشارة الى تعديله - ما حيث
قبيل ما فيه الزام على الغير وقال الصدر الشهيد ان عدم التعديل أنظر للناس وبه نأخذ لحرف
اختفاء الخصم بخافة العقوبة فاذا شهد كتب الى الوالي في احضاره الرابعة شاهد تعدل
العلانية لا يشترط تركيته ظاهرا - ما سأل القاضي عن الشهود المطلوب تعديله - ما في العصر

قلت ولا تنس مامر عن
الاشياء

انبتوت الحربة بالدار دور
يعني الاصل فيمن كان في
دار الاسلام الحربية فهو
بعبارة جواب عن النقض
بالعبد وبدلته جواب عن
النقض بالحدود ابن كمال
(والتمه تعديل من الخلف
الذي لم يرجع اليه في
التعديل لم يصح) فلو كان
من يرجع اليه في التعديل
صح بزانية والمراد بتعديله
تركيبه بقوله هم عندول
زاد اخطوا
أو نسوا أو لم يزد (و) أما
(قوله صدقوا أو هم عندول
صدقة) فانه (اعتراف بالحق)
فيضي باقراره لا باليمينه عند
الحدود اختيار وفي البحر عن
التعذيب يخلف الشهود
في زماننا انه مذكور تركية
اذا جهول لا يعرف
الجهول وأقره المصنف
ثم نقل عنه عن الصيرفية
بقوله يرضه للقاضي

مطلب

شرح الشاهد بنفسه
مقبول

مطلب

تعديل أحد الشاهدين
صاحبه

العلانية بلا موقنة اه قال القهستاني وتركبة السر احدتها نرى عليه الفتوى كما في
المضمرات وغيره ويشكل ما في الاختيار انه يسأل سر او علانية وعليه الفتوى اه قلت
يمكن ارجاعه الى قوله يسأل أي لا يكتفي بالعدالة الظاهرة فهو ترجيح اقوله ما تأمل فانه
سيدى الوالد (قوله انبتوت الحربة بالدار دور) ونحوه في الهداية لكن في البحر واختار
المرحسي انه لا يكتفي بقوله هو عدل لان الحدود في قذف بعد التوبة عدل غير جائز الشهادة
وكذا الاب اذا شهد لابنه فلا يدين من زيادة جائز الشهادة كما في الظهيرية وينبغي ترجيحه اه
وفي البرازية ينبغي أن يعدل قطعاً ولا يقول هم عندول لاختبار النفاذ ولو قال لأعلم منهم
الاخير فهو تعديل في الاصح (قوله الحربة) مخاف لما نقل في بعض الشروح عن الجامع
الكبير من ان الناس احرار الا في الشهادة والحدود والقصاص كما لا يخفى فليست تأمل بعقوبة
لكن ذكر في البحر عن الزبلي ان هذا محمول على ما اذا طعن الخصم بالرق كما قدمه القدوري
(قوله فهو) أي افظ عدل بعبارة أي بمنطوقه فيه انه لا يكون كذلك الا اذا كانت الحربة
تفهم منطوقاً من العدل ولا يطبق على العبد عدل مع انه ليس كذلك ط (قوله بعبارة) أي
بمنطوقه وهو ما سبق الكلام له (قوله وبدلته) هو الحكم الذي يسأل في المنطوق لكن
لم يسبق النص اليه وهو يفيد ان الحدود في القذف لا يكون عدلاً ليس كذلك ولذا اختار
المرحسي عدم الاكتفاء بقوله هو عدل كما قدمناه آنفاً وقد جعل الحلبي مرجع الضمير في قوله
فهو بعبارة الى الاصل فيمن كان في دار الاسلام الحربية بمفهوم الموافقة المسمى بدلالة النص
فانه بمنطوقه جواب عن النقض بالعبد الوارد على قول المذكي هو عدل فقط وبدلته الذي هو
مفهوم الموافقة جواب عن النقض بالحدود في القذف الوارد على عبارة المذكي السابقة وانما
دل بمفهوم الموافقة عليه لان الاصل فيمن كان في دار الاسلام عدم الحد في القذف أيضاً فهو
مساو اه (قوله والتعديل) أي التركيبة (قوله من الخصم) أي المدعى عليه والمدعى بالاولى
كعند الشاهد نفسه وأطافه فشمهل ما اذا عدله المدعى عليه قبل الشهادة أو بعده كما في
البرازية ويحتاج الى تأمل فانه قبل الدعوى لم يوجد منه كذب في انكاره وقت التعديل وكان
القاضي الطائري على المعدل قبل القضاء كالمقارن بحر (قوله لم يصح) أي لم يصح من كيان
في زعم المدعى وشهوده ان المدعى عليه كاذب في الانكار ومبطل في الاصرار وتركبة الكاذب
الفاسق لا تصح هذا عند الامام رحمه الله تعالى وعندهما يصح ان كان من أهل بيته كان عدلاً
لكن عند محمد لا يدين ضم آخر اليه در ومفاده انه لو كان مقراً يصح قال في منية المفتي المشهود
عليه اذا كان ساكناً غير جاحد لا يثق فقال هم عندول يقبل بالاتفاق فان جحد وقال هم عندول
امكن اخطوا أو نسوا فني صحة التعديل روايتان اه وهذا موضوع المسئلة وفي شرح أدب
القضاء لا صدر الشهيدي ان يكون مقراً بقوله صدقوا فيه شاهدوا به على وبقوله هم عندول فيها
شهودوا به على اطافه وقيد في البرازية بما اذا كان المدعى عليه لا يرجع اليه في التعديل فان كان
صح قوله قال في البحر ٢ وأما شرح الشاهد نفسه فقبول لكنه يأنه بذلك حيث كان صادقات في
شهادته فبسته من ابطال حق المدعى ٣ وتعديل أحد الشاهدين صاحبه فيه اختلاف قال
في الظهيرية شاهدان شهد الرجل والقاضي يعرف أحدهما بالعدالة ولا يعرف الآخر فعدله

مطلب ١

يشترط في التزكية شروط

مطلب ٢

عرف فسق الشاهد فغاب

ثم قدم

مطلب ٣

لو كان معروفا بالصلاح

فغاب ثم عاد فهو ع

عدالة

به يفتى) وهو اختلاف

زمان لانهما كانا في القرن

الرابع ولوا كفى بالسر جاز

مجمع به يفتى سراجية (وكفى

في التزكية) قول المزكي (هو

عدله في الاصح)

مطلب

تاريخ وفاة اثنتي عشرة

فيشترط لجوازها شروط الاول ان تكون الشهادة عند قاض عدل عالم الشافعي ان تعرفه
وتحتمل به بشركة أو معاملة أو سفر الثالث ان تعرف انه ملازم للجماعة الرابع ان يكون معروفا
بصحة المعاملة في الديار والدرهم الخامس ان يكون مؤديا لامة السادس ان يكون
صدوق اللسان السابع اجتناب الكثر الثامن ان تعلم منه اجتناب الاصرار على الصغائر
وما يخجل بالمرودة والكل في شرح أدب القضاء للخصاف وفي النوازل من قال لا ادري انا
مؤمن أو غير مؤمن لا تعدله ولا تصل خلفه وفي البرازية عرف فسق الشاهد فغاب غيبة
منقطعة ثم قدم ولا يدري منه الا الصلاح لا يجرحه المعدل ولا يعدله ولو كان معروفا بالصلاح
فغاب غيبة منقطعة ثم حضر فهو على امداله والشاهدان لو عدلا بعد ما تابا بقضى بينهما ثم
وكذا لو غابا ثم عدلا ولو خرسا أو عميا لا يقضى تاب الفاسق لا يعدله كإنا ببل لا بد من مضي زمان
يقع في القلب صدقه في التوبة اه بجر وفيه وشمل اطلاقه ما اذا كان الشاهد غريبا فان
كان ولا يجد معدا لانه يكتب الى قاضي بلده ليخبره عن حاله أو الى اهل بلده ليعرف حاله وكذا
غريب ينزل بين ظهراني قوم لا يعدله حتى تبعد المدة ويظهر حاله للقوم وكان الامام الثاني يقول
ان المدة ستة أشهر ثم رجع الى سنة ومحمد لم يقدّر بل على ما يقع في القلوب والوقوف وعليه الفتوى
اه ملخصا (قوله به يفتى) مرتبط بقوله وعندهما يسأل في الكل قال في الجبر والحاصل
انه ان طعن تلخصهم سال عنهم في السلك الى آخر ما قدمناه ترى ان كان ينبغي للمصنف ان يقدمه
على قوله سر او علمه الثلاثونهم خلاف المراد فانه سيقول ان الفتوى الاكتفاء بالسر وجرم به ابن
السكّال في مثله وكفى الجبر ان ما في السكّال خلاف المفتي به به يظهر ان ما يفعل في زمانه من
الاكتفاء بالعلانية خلاف المفتي به بل في الجبر لا بد من تقديم تزكية السر والعلانية الى آخر
ما قدمناه آنفا فتنبه (أقول) وعمل قضاة زمانه الآن على تزكية السر والعلانية لورود الامر
السلطاني بذلك (قوله لانهما كانا في القرن الرابع) بعد تغير أحوال الناس فظهرت الخيانة
والكذب رأبو حنيفة كانوا في القرن الثالث وهم ناس شهد بهم رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم بالخير والصلاح فقال عليه الصلاة والسلام خير القرون قرني الذي أنا فيه ثم الذين يلونهم
ثم الذين يلونهم ثم يفسدوا والكذب حتى يحلف الرجل قبل ان يستخلف ويشهد قبل ان يستشهد
اه زيلعي وهذا بناء على ان القرن خمسون سنة كما نقله الاخضرى في شرح السلم اه ح
وقال ابن حجر في شرح البخاري يطلق القرن على مدة من الزمان واخذة لفوا في تحديدها من عشرة
أعوام الى مائة وعشرين لكن لم أر من صرح بالسبعين ولا بمائة وعشرة وما عدا ذلك فقد قال
به قائل اه وذكر ان الامام مات سنة ١٥٠ مائة وخمسين وأبو يوسف سنة ١٨٢
مائة واثنين وغنائين ومحمد سنة ١٨٧ مائة وسبع وغنائين فان قلت هلا قال الشارح في القرن
الثالث عوضا عن قوله في القرن الرابع لانهم أدركوا أبا حنيفة وهو من التابعين الذين هم
أهل القرن الثاني كما ان الصحابة هم أهل القرن الاول فيجاب ان الذين كانوا يتبعوا كونه الى
الصحابين هم أهل القرن الرابع وهم مابعد اتباع التابعين (قوله سراجية) عبارتها كما في
الجبر والفتوى على انه يسأل في السر وقد تركت التزكية في العلانية في زماننا كي لا يخضع
المزكي أو يخوف اه وقد كانت العلانية وحدها في الصدر الاول ويرى عن محمد تزكية

ويكتب في ذلك البياض نسب الشاهد وحليته ومسجده الذي يصلي فيه ثم يكتب المزمع الذي
 بعث القاضي اليه عدله بان يكتب هو عدل جائز الشهادة وان لم يعرفه بشئ كتب هو مستور
 ومن عرفه بقسق لم يصرح به بل يسكت تحريزا عن هتك السر أو يكتب الله تعالى أعلم به الا اذا
 عدله غيره وخاف انه ان لم يصرح به يقضى بشهادته يصرح به كذا في البماية وفائدة السر ان المزمع
 اذا جرح الشاهد يقول القاضي للمدعي مات شاهدا آخر ولا يقول انه مجروح وفي هذا صيانة
 عن هتك حرمة المسلم وصيانة حال المزمع ولو تعارض الجرح والتعديل قال العلامة قاسم
 اذا جرح واحد وعدل واحد فعندهما الجرح أولى لان مذهبهما ان الجرح والتعديل يثبت
 بقول واحد كالوكان في كل جانب اثنان وعند محمد توقف الشهادة حتى يجرحه واحد أو يعدله
 فثبت الجرح أو التعديل فان جرحه واحد وعدله اثنان فالتعديل أولى بالاجماع وان جرحه
 اثنان وعدله عشرة فالجرح أولى فلو قال المدعي بعد الجرح أنا جرحي بقوم صالحين يعدلونهم
 قال في العيون قبل ذلك وفي النوادر انه لا يقبل وهو اختيار ظهير الدين وعلي قول من يقبل اذا
 جاء بقوم ثقة يعدلونهم فالقاضي يسأل الخارجين فاعلمهم جرحوا بما لا يكون جرحا عند القاضي
 لا يثبت الى جرحهم هذا الطف الا قايلا وبه جرح في الخفية وكذا لو عدل المزمع في الشهود سرا
 وطعن المشهود عليه وقال للقاضي سل عنهم فلانا وفلانا وسمى قوما يصلحون ولو عدل شاهدا
 في قضية وقضى به ثم شهد في أخرى ان بعدت المدة أعيد التعديل والا وفي الظهيرية للقاضي
 اذا عرف أحدهما بالعدالة فسأله عن صاحبه فعده قال نصير لا يقبل ولا بن سلة قولان ٤ وفي
 البرازية من ردت شهادته في حادثة له ثم زالت العلة فشهد لم تقبل الا في أربعة أصبي والعبد
 والكافر على المسلم والا عي اذا شهدوا فردت فزال المسامح فشهدوا يقبل وقد جمعها العلامة
 المقدسي في قوله

ان زالت العلة في شهادة * ردت فلا تقبل في الاعادة

في غير ما اربعة في العد * أعشى وكافر صبي عيب

وفي البحر ٥ يفرق بين المردود لثمة وبين المردود لشبهة فالثاني يقبل عند زوالها بخلاف الاول
 فانه لا يقبل مطابقا اليه أشار في النوازل وذلك كاجير الواحد لا تقبل شهادته مادامت الاجارة
 قائمة فاذا انقضت قبلت (قوله وعلنا) بفتح اللام مصدر عن الامر ظهور وانتشر وفي المصباح
 عن الامر علونا من باب قعـ لظهور وانتشر فهو عالن وعلن علنا من باب تعـ لغيره فهو علان
 وعلين والاسم العلانية بان يجمع بين المزمع والشاهد الذي ذكرناه وقول المزمع كذا هو
 الذي ذكرته حموي قال في البحر لو زكى من في السر علنا يجوز عندنا والخلاف شرط تغيرهما
 كذا في البرازية ولو قال المؤلف ثم علنا فيفيد انه لا بد من تقديم تركية السر على العلانية
 امكن أولى لما في الملتقط عن أبي يوسف لا قبل تركية العلانية حتى يزكى في السر اهـ وفيه
 سؤال القاضي عن الشاهد الاصل والقرع فيـ الـ عن السك كذا عن أبي يوسف وعن محمد
 يسأل عن الاولين فان زكى أسأل عن الآخر من كذا في الملتقط (تبينه) * لا يجوز تركية الا ان
 تعرفه أنت أو وصف لك أو عرفت ان القاضي زكاه أو زكى عنه وقال محمد كم من رجل أقبل
 شهادته ولا أقبل تعدله يعني ان الشهادة على الظواهر ولا كذلك التعديل كذا في الملتقط

٢ مطلبه
 لو جرحه واحد وعدله
 اثنان فالتعديل وان جرحه
 اثنان وعدله عشرة
 فالجرح

٣ مطلبه
 لو عدل شاهدا وقضى ومضى
 مدة وشهد أخرى
 ٤ مطلبه
 اذا ردت الشهادة لعله ثم
 زالت تلك العلة

٥ مطلبه
 يفرق بين المردود بثمة
 او لشبهة

== وعلنا

قبول شهادة الفاسق قبل نعرف حاله فاذا ظهر للقاضي من حاله الصدق وقبله بكون موافقا
للنص الان يريد بانص قوله تعالى واشهدوا الآية لكن فيه ان دلالة على عدم قبول العدل
انما هي بالنقص وهو غير معتبر عندنا ولا سيما هو مفهوم انقب مع الآية الاولى تدل على
قبول قوله عند التبيين عن حاله كما قلنا نامل (قوله وهي) أي الشهادة (قوله على حاضر) أي
خصم حاضر والمراد به جنس الخصم لا يشمل المتقدمين (قوله يحتاج الشاهد) أي في قبول
شهادته (قوله الى الاشارة) أي اشارة الشاهد (قوله مواضع) الاولى أشياء (قوله بان لا يشاركه
في المصغر غيره) لم يشترط هذا في جامع الفصولين من نبالية (قوله فالمعتبر التعريف لا تكثير
الحروف) قال في جامع الفصولين والحاصل ان المعتبر حصول المعرفة وارتفاع الالتباس بآي
وجه كان وقال في اثناء الفصل السابع في تحديد العقار ودعواه ما نصه ٣ كالمو كان الرجل معروفا
مشهورا باسمه أو بلقبه لا بآبيه ووجهه بذكر ما استمر به وجهه لا بآبيه ووجهه لا ينظر
التعريف بل ذكره وعدمه سواء اعدم معرفة الناس به ١٥ ونحوه في نور العين (قوله أو بلقبه)
وكذا بصفته كما فتى به في الحامدية فيمن شهد ان المرأة التي قتلت في سوق كذا يوم كذا وقت كذا
قتلها فلان تقبل بلا بيان اسمها أو أبيها حيث كانت معروفة لم يشاركها في ذلك غير ما قال
في الاشياء وتكفي النسبة الى الزوج لان المقصود الاعلام وفي العبد اسمه واسم مولاه وأبومولاه
ولا يكفي الاختصار على الاسم الان يكون مشهورا (قوله جامع الفصولين) أي في الفصل
التاسع (قوله ولا يسأل عن شاهد) أي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أي لا يجب على الحاكم
ان يسأل عن الشاهد بل يجوز له الاختصار على ظاهره اعد الله في المسالم (قوله بالاطمن
من الخصم) قال الرملي ولو بالجرح المجرد ولا ينافيه قوله فيما يأتي ولا يسمع القاضي الشهادة على
جرح مجرّد لان عدم سماعه لعدم دخوله تحت الحكم والا فالخبر عن فسق الشهود يمنع القاضي
عن قبول شهادتهم والحاكم بها فالاطمن به مسموع منه قبل التزكية وسيله من مسائل
الاطمن والله تعالى أعلم ١٥ (قوله الا في حدود) أي فانه يسأل عنهم لاحتمال في اسقاطها
فمنه قصي ولان الشهادة فيها ادرائة والحاصل انه ان طعن الخصم في الكل والاسال
في الحدود والقصاص وفي غير ما يحمل الاختلاف وقبله هذا الاختلاف عصر وزمان والفتوى
على قوله ما في هذا الزمان بجرع الهداية (قوله) عندهم يسأل في الكل) أي وجوب اوباس
بشروط للصحة عندهما كما أوضحه في البحر أي فيسأل بتركه ولا يبطل الحكم ١٥ سوى قال
في المحيط البرهاني لو قضى بالحد بينة ثم ظهر انهم فساق بعد ما رجح فانه لا ضمان على القاضي لانه
لم يظهر الخطا بين ١٥ وهذا يدل على ان القاضي لو قضى في الحدود قبل السؤال بظاهر
العدالة فانه يصح وان كان آثما فقل في الهداية بشرط الاستقصاء معناه يجب ومعنى قول
الامام يقتصر الحاكم يجوز اقتصاؤه لانه يجب اقتصاؤه ١٥ (فرع) وفي المانطة صبي احتمل
لا قبل نهاده ما لم يسأل عنه ولا بد ان يتأني بعد البلوغ بقدر ما يقع في قلوب أهل محله ومجده
انه صالح أو غيره ١٥ (قوله ان جهل بجرائمهم بجرع) وعبارته ومحل السؤال على قوله ما عند جهل
القاضي بجرائمهم ولذا قال في المانطة القاضي اذا عرف الشهود وبجرع أو عدالة لا يسأل عنهم
١٥ (قوله سرا) بان يبعث الرقعة ويقال لها المسورة استرها عن أعين الناس الى المزكى

وأقره المصنف (وهي) ان
(على حاضر يحتاج)
الشاهد (الى الاشارة الى)
ثلاثة مواضع أعني
(الخصمين والمنهود به)
لوعينا (لادينا) وان على
غائب) كما في نقل الشهادته
(أو ميت فلا بد) لقبوا
(من نسبته الى جده فلا
يكفي ذكر اسمه واسم أبيه
وصناعته الا اذا كان
يعرف بها) أي بالصناعة
(لا محالة) بان لا يشاركه في
المصغر غيره (فلو قضى
بلاذ كرا لجد نفذ) فالمعتبر
التعريف لا تكثير الحروف
حتى لو عرفت باسمه فقط
أو بلقبه وحده كفي جامع
الفصولين وملة تظ (ولا
يسأل عن شاهد بالاطمن
من الخصم الا في حدود وقد
وعندهم يسأل في الكل
ان جهل بجرائمهم بجرع
(سرا)

مطاب
٣ اذا عرف باللقب واشتهر
لا يلزم ذكر آبيه ووجهه
حيث لم يشتهر بغيره

الصغار صلاحه وصوابه أكثر من فسادهم وخطئهم مستعملا للصدق بحتم الكذب ديانة
ومروية وهو مروى عن أبي يوسف اه ونحوه في الذخيرة (قوله ومنه) أى عما يظن به فيه
(قوله الكذب) ذكر بعضهم ان الكذب من الصغار ان لم يترتب عليه ما يصير كبرى كما كل
مال مسلم أو قدفه ونحو ذلك ط (قوله لا يصح) أى لصحة القضاء أى نقضه منج وأعلم ان
صاحب الكفر تباع صاحب الهداية وغيره في اشتراط العدالة كافة الشهادة تسوية منهم
بينهم ما وليس كذلك لان لفظ الشهادة أى اشهد شرط لصحة الاداء بل ركنه كما قدمناه واما
العدالة فلا يستلزم شرطا في صحة الاداء وانما يظهرها شرط وجوب القضاء على القاضى كما قدمناه
وبه صرح صدر الشريعة وصاحب الدياتع والجرو المنع وتبعهم الشارح تبعنا ما في الهداية
واقراء ابن الهمام حيث قال في الهداية لو قضى القاضى بشهادة الفاسق صح عندنا زاذ في فتح
القدير وكان عاصيا (قوله ولو قضى بشهادة فاسق نقض) هذا اذا غلب على ظنه صدقه وهو مما
يحفظ درر وظاهر قوله وهو مما يحفظ اعتماده قال في جامع الفتاوى وأما ما شهد به الفاسق
فان تحرى القاضى الصدق في شهادة تقبل والا فلا اه (قوله الامام) أى الاعظم وهو
السلطان بان قال استنبه لانه لا يقض بشهادة الفاسق (قوله فلا يقض) أى القضاء بشهادة الفاسق
لمنع الامام القاضى عن القضاء به (قوله امام) أى فى كتاب القضاء (قوله يتاقت) قياس مادته
يتوقت بالواد (قوله وقول معقد) ظاهره انه اذا اطلق أو امره بالقضاء به ان يجوز القضاء به
وقد ذكرنا انه لا يجوز العمل بالقول الضعيف الا للانسان في خاصة نفسه اذا كان له رأى
وبعضهم منع العمل به فحينئذ لا يجوز العمل به عند الاطلاق ولا عند التصريح ويجوز
ويحتمل انه راجع الى القضاء في ذاته وان لم يقيد بذلك الامام ط أقول تحريره ما نقل العلامة
الشريفة الى في رسالته العقد القرين في جواز التقليد مقتضى مذهب الشافعى كما قاله السبكي
منع العمل بالقول المرجوح في القضاء والافتناء دون العمل لنفسه ومذهب الحنفية المنع عن
المرجوح حتى لنفسه لكون المرجوح صار منسوخا اه فيحفظ طريقه البيرى بالعالمى اى
الذى لا رأى له يعرف به معنى النصوص حيث قال هل يجوز للانسان العمل بالضعيف من
الرواية في حق نفسه نعم اذا كان له رأى أما اذا كان عاميا فلم أره لكن مقتضى تقييده بذى
الرأى انه لا يجوز للعالمى ذلك قال في خزانة الروايات العالم الذى يعرف معنى النصوص
والاخبار وهو من أهل الدراية يجوز له ان يعمل عليها وان كان مخالفا لمذهبه اه قال سيدى
الواد وهذا في غير موضع الضرورة فقد ذكر في بعض الجرح بحث الوان الدماء أقوالا ضعيفة
ثم قال وفي المعراج عن نحر الأئمة لو اتفق مقتضى من هذه الأقوال في مواضع الضرورة كان
حسنا اه وكذا قول أبي يوسف في المنى اذا خرج بعد فتور الشهوة لا يجب به الغسل ضعيف
واجازوا العمل به لاسا فرأى الضيف الذى خاف الرية وذلك من مواضع الضرورة (قوله ذى
المروءة) وهى آداب نفسانية تتحمل على محاسن الاخلاق وجبل العادات والهمزة وتشديد
الواو فيه لغتان والمراد الفاسق ذو المروءة ككاس (قوله فقول الثانى بجر) الذى في البحر انه
رواية عن الثانى (قوله في مقابلة النص) وهو قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم وقوله تعالى
من ترضون من الشهادة أى فلا يقبل واقراء المصنف قال في البحر ان ظاهر النص انه لا يقبل

ومنه الكذب لخروجه
من البطن (لا يصحته)
خلافا للشافعى رضى الله
تعالى عنه (ولو قضى
بشهادة فاسق نقض) وانما
فتح (الا ان يمنع منه)
أى من القضاء بشهادة
الفاسق (الامام فلا) نقض
لما رواه أنه يتاقت ويتقيد
بزمان ومكان وحادة وقول
معقد حتى لا يقض قضاؤه
بأقوال ضعيفة وما في
القضية والمجتهى من قبول
ذى المروءة الصادقة
فقول الثانى بجر وضعفه
الكمال بأنه تعادل في مقابلة
النص فلا يقبل

للمنزعه الذي ذكرته ولا يباس به اه وما ذكره في البحر من الحسكية المذكورة ليس صريحاً في
ان المذهب عندنا عدم التفريق في الشهادة للنساء اذا ارتاب القاضي ذكره بعض النفاة
(قوله لقوله تعالى فتدكر احدهما الاخرى) ولا تدكر الا مع الاجتماع (قوله لثلاثين
خروجهن) أي ولعدم ورود الشرع به (قوله وخصه) أي خص قبول شهادتهن (قوله
وتابعها) كالاجل وشرط الخيار منج والدليل لكل مذكور في المطولات والحاصل ان أنواع
الشهادات ستة مالا يقبل الا بشهادة أربع ومالا يقبل الا برجلين وما يقبل فيه شهادة رجلين
أو رجل واحد اثنين وما يقبل فيه شهادة المرأة وما يقبل فيه شهادة النساء وحدهن بحكم الآية كما
ذكرنا (قوله ولزم) أي شرط والشرط هنا مالا يبد منه أي عمل الركن والشرط بحر (قوله
من المراتب الأربع) هي الزنا وبقية الحدود وما لا يطاع عليه الرجال والرابع غيرهما من الحقوق
وقبل لا يشترط في النساء وهو ضعيف ولا بد من شرط آخر لجمعها وهو التمسك به حتى لو قال
أشهد مثل شهادته لا تقبل ولو قال مثل شهادة صاحبي تقبل عند العامة وفيه الاثر جدي بما
اذا قال اهـ هذا المدعى على هذا المدعى عليه وبه يفتى خلاصة وقال الحلواني ان كان فصيحاً
لا يقبل منه الا لجمال وان كان مجعياً يقبل بشرط ان يكون بحال ان استفسر بين وقال
السرخسي ان احس القاضي بخيانة كافة التفسير والا وفي البرازية وقال الحلواني لو اقر
المدعى عليه أو وكيله فقال الشاهد اشهد بما ادعاه هذا المدعى على هذا المدعى عليه أو قال
المدعى في يده بغير حق يصح عندنا اه وفيما كتب شهادته فقرأها بعضهم فقال الشاهد أشهد
ان هذا المدعى على هذا المدعى عليه كل ما سمع ووصف في هذا الكتاب أو قال هذا المدعى
الذي قرئ ووصف في هذا الكتاب في يده هذا المدعى عليه بغير حق وعليه تسليمه الى هذا المدعى
يقبل لان الحاجة تدعو اليه لطول الشهادة والجزالة الشاهد عن البيان اه (قوله لفظ أنهم)
٣ حتى لو قال أعلم أو اتيقن لا تقبل شهادته لان النصوص ناطقة بلفظ الشهادة فلا يقوم غيرها
مقامها لما فيها من زيادة نو كيد لانها من الفاظ اليقين فيكون معنى اليقين ملاحظاً فيم اخلاقاً
للعراقين فانهم لا يشترطون لفظ الشهادة في شهادة النساء فيها لا يطاع عليه الرجال فيجب عليها
من باب الاخبار لان باب الشهادة والصحيح هو الاول لانه من باب الشهادة واهـ هذا شرط فيه
شرائط الشهادة من الحرية ومجلس الحكم وغيرها يعقوبة (قوله بلفظ المضارع بالاجماع)
فلا يجوز شهدت لاحتمال الاخبار عامض فلا يكون شاهد الحال (قوله كطهارة ماء) أي
ونجاسته ونحوه حيث يقبل ان عدلاً أم الفاسق فخبه في البيانات التي لا تبصر تلقيناً من
العدول كرواية الاخبار بخلاف الاخبار بطهارة الماء ونجاسته ونحوه حيث يتحرى في خبره
أي الفاسق اذ قد لا يقدر على تلقيها من جهة العدول وقول الطحاوي أو غير عدل محمول على
المستور كما هو رواية الحسن سبدي الوالد من الصوم وتعامه في حاشيته (قوله ورؤية هلال)
أي هلال رمضان (قوله فهو اخبار لا شهادة) لانه امر ديني فاشبهه برواية الاخبار هداية
وأما في المعاملات فيقبل الخبر ولو من كافر أو فاسق أو عديم وصي ان غاب على الرأي صدقه
كما في الحظر والاباحة من الدرر (قوله والعدالة لوجوبه) أي وجوب القضاء على القاضي
منع قال العلامة عبد البر أحسن ما قيل في تفسير العدل انه المجهت بالكتاب غير المهر على

(قوله ستة أنواع) كذا
بالاصل والعدد خمسة
وأيحرم اه معصية

أقوله تعالى فتدكر
احدهما الاخرى ولم تقبل
شهادة أربع بالرجل لثلاث
يكثر خروجهن وخصه
الائمة الثلاثة بالاموال
وتابعها (ولزم في الكل)
من المراتب الأربع (اللفظ
أشهد) بلفظ المضارع
بالاجماع وكل مالا يشترط
فيه هذا اللفظ كطهارة ماء
ورؤية هلال فهو اخبار
لا شهادة (لقبولها والعدالة
لوجوبه) في الياسيع
العدل من لم يطعن عليه
في بطن ولا فرج

٣ مطلبه

لا تقبل الشهادة بلفظ أعلم
أو اتيقن

عليهم فما عمل به لا يظهر على ان المعصية لا تنافي اقامة الاحكام الاترى أن من في حانة ظهر
تجربى له وعليه الاحكام فلا يظهر ما في الحساوى وخزانة المفتين ليس الحاجة قال المجوى
في الملة من كتاب المواريث اذا ادعت امرأة الميت أنها حبلى تعرض على امرأة ثقة أو
امرأتين فان لم يوقف على شئ من علامات الحمل قسم ميراثه فان وقف على شئ من علامات
الحمل يوقف نصيب ابنته ونحوه عن أبي يوسف ومحمد ط (قوله ونصاها) أى الشهادة (قوله
لغيرها) أى لغير الحدود والقصاص وما لا يطلع عليه الرجال منح فشمى القتل خطأ والقتل
الذى لا قصاص فيه لان موجه المال وكذلك انقبيل فيه الشهادة على الشهادة وكتاب
القاضى روى عن الخاتمة وتماه فيه (قوله سواء كان الحق مالا أو غيره) اطلقه فشمى المال
وغيره قال الرملى وشمى الشهادة على قتل الخطأ وما لا يوجب القصاص من قبيل الشهادة على
المال قال فى الخاتمة ولو شهد رجل وامرأتان بقتل الخطأ أو بقتل لا يوجب القصاص فقبل
الى آخر ما حرر (قوله ووصية) أى الایصاء اذ الایصاء كلام فيما ليس بمال قال فى الشر نبلاية ولعل
الحال لا يفتقر فى الحكم بين الشهادة بالوصية والایصاء اه (قوله واستمال صبي) هذا
قوله وعندهما ثبت بشهادة القابلة وهو الأرجح كما سلف (قوله ولو) فى بعض النسخ ولو بلا أو
واظا هر حذفها تامل (قوله للادث) أى والعناق والنسب عنده فالصنف جرى على مذهب
الامام والشارح فيما تقدم جرى على مذهبهما كما ترى (قوله الا فى حوادث صبيان المكتب)
هذا مكرر مع ما تقدم والذى فى الملة عدم التقييد بصبيان المكتب فبهم صبيان الحرفة
قال ظاهر ان التقييد بصبيان المكتب هنا اتفاق أبو السعود (قوله أو رجل وامرأتان)
لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ومعنى الآية على ما ذكره ان لم يشهدا
حال كونهما رجلين فليشهد رجل وامرأتان ولو لا هذا التاويل لماعة يرشدان مع وجود
الرجال وشمادتهم معتبرة معهم عند الاختلاط بالرجال حتى اذا شهد رجل ونسوة بشئ يضاف
الحكم الى الكل حتى يجب الضمان على الكل عند الرجوع اه ط قال فى البحر والاصل
فى شهادة النساء القبول لوجود ما يثبتى عليه أهلية الشهادة وهى المشاهدة والضبط والاداء
ونقصان الضبط بزيادة النسب ان انخير بضم الأخرى اليها فلم يبق بعد ذلك الا الشهادة ولهذا
لا تقبل فيما يندرى بالشهادات وهذه الحقوق تثبت بالشهادات وحقق الاكل فى العناية به
لانقصان فى عقله من فيما هو مناط التكليف بل فيما هو العقل بالمسكة ففهم نقصان بعينه
حاله فى تحصيل البلديات بانه عمل الحواس الجزئيات وبالنسبة ان ثبت فانه لو كان فى ذلك
نقصان كان تكليفه دون تكليف الرجال فى الأركان وقوله صلى الله عليه وسلم فاقصات
عقل المرأه العقل بالفعل ولذلك لم يصلحن للولاية والخلافة والامارة اه مخلصا وتماه
فيه (قوله ولا يفرق بينهما) أى المرأتين حتى ان أم بنهر شهدت هى وأم السافى عند الحاكم
فقال الحاكم فرقوا بينهما ما فقلت ليس لذلك قال الله تعالى ان تصل احداهما فقتل
احداهما الاخرى فسكت الحاكم كذا فى البحر قال التاج السبكى بعد نقل هذه الحكاية
وهذا فرع حسن واستنباط جيد ومنزع غريب والمعروف فى مذهب ولدها اطلاق القول
بان الحاكم اذا رتاب بالشهود استحب له التفرق بينهما وكلامه ما صرح فى استثناء النساء

مطلبه
لا فرق فى الشهادة بين الوصية
والایصاء

(و) نصاها (لغيرها من
الحقوق سواء كان الحق
مالا أو غيره كنفكاح وطلاق
ووكالة وصية واستمال
صبي ولو للادث رجلان)
الا فى حوادث صبيان
المكتب فانه يقبل فيها
شهادة المعلم من غير ادعائه
عن التجهيز (أو رجل
وامرأتان) ولا يفرق بينهما

العيوب التي يرد بها المبيع قال في الخاتمة وفيما لا ينظر اليه الرجال كاقترن والرتق ونحوه
اختلفت الروايات وآخر ما روي عن محمد انه ان كان قيل القبض وهو عيب لا يحدث تردبشهادة
النساء وهو قول أبي يوسف الاخير والمرأة الواحدة والمرأتان سواء والمرأتان أوفى وأما الجبل
فثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا تردبشهادهن (قوله فيما لا يطالع عليه الرجال) قال
الرملي قد سمع أي صاحب البحر في باب ثبوت النسب في شرح قوله والمعتدة ان حدثت ولادتها
بشهادة رجلين الخ أفاد بقوله بشهادة رجلين قبول شهادة الرجال على الولادة من الأجنبية
وانهم لا يقسمون بالنظر الى عورتها أما كونه قد يتفق ذلك من غير قصد نظر ولا تعمداً
للضرورة كما في شهود الزنا وفي المنع نقلا عن السراج وقال بعض مشايخنا تقبل شهادته أيضاً وان
قال تعمدت النظر اليها (واقول) ثبت الخلاف في التعمد ظاهر او يمكن التوفيق بان يحمل كلام
الناس في على التعمد لا التحمل الشهادة والمثبت على التعمد لها أحياء الحقوق بإصاها الى
مستحقها بواسطة أدائه الشهادة عند الحاجة اليها وفي كلامهم نوع إشارة اليه وربما أفهم كلام
الزيلي في شرح قوله ولوقال شهود الزنا تعمدنا النظر فثبت أرجحية القبول وأيضاً عبارته في هذا
المحل ثم اختلفوا فيما اذا قال تعمدت النظر قال بعضهم تقبل ك ما في الزنا طريحه ذكره مقابله
وقياسه على الزنا والراجح فيه القبول تأمل ثم رأيت في التاترخانية نقلا عن العنابية واختلاف
المشايخ فيما اذا ادعى التحمل الشهادة عليها وهو يعلم انه لو نظر اليها يشتمى فنه من جوز ذلك
بشرط ان يقصد بذلك تحمّل الشهادة قال شيخ الاسلام الاصح انه لا يباح ذلك ذكره في كتاب
السكرامة (قوله امرأة حرة مسلمة) بالغة عاقلة عدلة زليعي ودليله قوله عليه الصلاة والسلام
شهادة النساء جائزة فيما لا تستطيع الرجال النظر اليه والجمع المحلى بالالف واللام يراد به الجنس
فيتناول الأقل وهو الواحد وهو حجة على الشافعي في اشتراط الأربع ولانه انما سقط الذكورة
ليخف النظر لان نظر الجنس أخف فكذلك يسقط اعتبار العدد (قوله والنكتان أحوط) وكذا
الثلاث أحوط لما فيه من معنى الالتزام بجزء وفيه عن خزائن الأكل لو شهد عدة نسوة عدول
انها امرأة فلان أو ابنته وسعته الشهادة اه وفيه باقبل تعديل المرأة ولا يقبل ترجعها (قوله
والاصح قبول رجل واحد) اذا شهد بالولادة قال في المنع وأشار بقوله فيما لا يطالع عليه الرجال الى
ان الرجل لو شهد لا تقبل شهادته وهو محمول على ما اذا قال تعمدت النظر اما اذا شهد بالولادة
وقال فاجأتهم فاتفق نظري عليه ان تقبل شهادته اذا كان عدلاً كما في المبسوط اه وقد مننا نحوه آنفاً
(قوله وفي البرجندى عن الماتق الخ) ذكر الحوى في نبرحه عن الحامى القديس تقبل شهادة
النساء وحدهن في القتل في الجاهل في حكم الدنيا لا في حكم الله ومثله في خزائن الفتاوى وفي
خير من مطلوب خلافه قال شهادة أهل السجن بعضهم على بعض فيما يقع بينهم لا تقبل وكذا
شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعب وشهادة النساء فيما يقع في الجماعات وان مست الحاجة
اعدم حضوراً اعدول في هذه المواضع لان الشارع لما شرع طريقتا وهما من الجماعات
والصبيان عن الملاعب والامتناع عما يستحق به الحبس كان التعمير مضافاً اليهم لا الى الشارع
اه وقد تقدم أن المعتقد جواز دخولهن في الجاهل يشتمل على مقسدة ومعلوم انه قد
يجهن من لامعة منه كعسر ومعلوم والصبيان غير مكلفين حتى يتوجه خطاب الدفع

فما لا يطالع عليه الرجال
امرأة حرة مسلمة والنكتان
أحوط والاصح قبول رجل
واحد خلاصة وفي البرجندى
عن الماتق ان الماعلم اذا شهد
منفرد في حوادث الصبيان
تقبل شهادته اه فليحفظ

يوجب الحد والقود لا يشترط فيه رجلان بل يثبت برجل واحد وان كان المعلق
 عليه لا يثبت بذلك وصورته كافي الجرح عن الولو بالمية رجل قال ان شربت الخمر فملاو كى حر
 فشهد برجل واحد ان ان شرب الخمر عتق العبد ولا يحد لان هذه شهادة لا مجال لها في الحدود
 ولو قال ان شربت من فلان شربة على قياس ما ذكرناه ينبغي ان يضمن المال ويعتق العبد
 ولا يقطع اه وعزا المسئلة في الخطاية الى ابي يوسف ثم قال والفتوى فيه ما على قول ابي
 يوسف وفي خزانة الاكمل شهد انه اعترف عبده ثم شهد اربعة بانه زنى وهو محصن فاعتقه القاضي
 ثم رجع اليه السكك ضمن شاهد الاعتراف قيمته مولاه وشهود الزنا دية مولاه ايضا ان لم يكن
 له وارث غيره اه **(قوله كافر)** أى قريه عنه قوله ولو علق عتقه بالزنا وقع برجلين ولا
 حد ومرا ايضا في الزنا اذا شهد به رجلان **(قوله وللولادة)** أى في حق ثبوت النسب دون
 الميراث عنده ذكره قاضيان وهو خبر مقدم لامر اوله يذ كر الولادة في الاصل لاح لان شهادة
 امرأة واحدة على الولادة انما تكفي عندهما خلافا له على ما مر في باب ثبوت النسب وأما
 شهادتهما على الاصل فمستلزمة بالاجماع في حق الاصل الا اننا قلنا في حق الاصل لان في حق
 الارث لا تقبل عنده خلافا لهما **(قوله للافلا)** متعلق بالاخيرة أى تقبل شهادة القابلة
 باستمالة العبي للصلاة عليه اتفاقا كافي المنع وانما قبلت وان كان يمكن أن يطلع عليه الرجال
 انكهم لا يحضرون الولادة عادة فالخلق يعلم بطاع عليه الرجال **(قوله ولدارث عندهما)** أى
 تقبل شهادة القابلة باستمالة العبي للارث عندهما **(قوله والبكارة)** أى الشهادة عليه فان
 شهدت انها بكر يؤجل العنين سنة فاذا مضت فقال وصلت اليها وانكرت ترى النساء فان
 هي بكر تخبر فان اختارت الفرقة فرقة للعالم وكذا في رد المبيع اذا اشتراها بشرط البكارة
 ان فان انها انيب يحلف البائع لينضم **ككوله** الى قولهن فالعيب يثبت بقولهن لسماع
 الدعوى وللخلاف اذ لو لا شهادتهما لم يحلف البائع وكان القول قوله بل لا يمين انفسه بالاصل
 وهو البكارة كافي البصر وسياق قريه اوضح من ذلك **(قوله وعيوب النساء)** كالاماء المبيعة
 من نحو رتق وقرن كالأوشة ترى جارية فادعى ان بهم افرا ناووتقا يمكن ذكر في المنع في باب خيار
 العيب عند قوله ادعى ابا فان ما لا يعرفه الا النساء يقبل في قيامه للعالم قول امرأة ثقة ثم ان
 كان بعد القبض لا يريد بقولها بل لا بد من تحليف البائع وان كان قبله فكذلك عند محمد وعند
 أبي يوسف يرد بقولهن بلا يمين البائع اه وفي الفتح قبيل باب خيار الرؤية ان الاصل ان
 القول لمن تمسك بالاصل وان شهادة النساء بانقرادهن فيما لا يطلع عليه الرجال حجة اذا
 تأيدت بمؤيد والاعتناء به لتوجه الخصومة لا لالزام الخصم ثم ذكر انه لو اشتهر جارية على انها
 بكر ثم اختلعا قبل القبض أو بعده في بكارتهما يريهما القاضي النساء فان بكر لزم المشتري
 لان شهادتهما تأيدت بان الاصل البكارة وان قلنا لا يثبت حق الفسخ بشهادتهما
 لانها حجة قوية لم تتأيد بمؤيد **كك** ثبتت الخصومة ليتوجه اليمين على البائع فيحلف بالله
 ان قد سلمت اجهكم البيع وهى بكر فان نكل ردت عليه والا فلا اه ملخصا والاولى حذف
 قوله قوية أو ابداله بالفظضة عيفة قال الرملى ذكر في الدرر والغرر وللولادة واستمالة العبي
 للصلاة عليه والبكارة وعيوب النساء امرأة اه فدخل في قوله وعيوب النساء الممل لانه من

بكافر (وللولادة واستمالة
 العبي للصلاة عليه) ولدارث
 عندهما أو الشافعي وأحمد
 زهوارج فتح (والبكارة
 وعيوب النساء)

مطلب
في الشهادة على اثنين البهيمة

عدلان لان موجب التميز عنده وعندهما لا بد فيه من اربعة كالزنا واما اتيان البهيمة فالاصح
انه يقبل فيه شاهدان عدلان ولا يقبل فيه شهادة النساء اه (قوله فاعقبة القاضي) اي حكم
بعقبة وكذا قوله وبرجه (قوله ضمن الاولان قيمة لمولاه) لانلاف رقبته المملوكة على السيد
(قوله دية له) انظر هل المراد بالدية هنا قيمة لانه رقيق او دية الاسرار لحكم القاضي عليه
بالحرية وبذلك قوله لو وارثه فانه لو كان رقيقا كانت الدية للسيد ولا بد ط (قوله لو وارثه)
بان لم يكن له وارث غيره والوارثه (قوله والقود) نعم القود في النفس والعصرو قيمته
لما في الخاتمة ولولشه مدرجل وامرأتان يقتل الخطا او يقتل لا يوجب القصاص تقبل شهادتهم
وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي لان موجب هذه الجناية المال فقبل
فيه شهادة الرجال مع النساء اه (أقول) علم به قبول شهادة رجل وامرأتين في طرف الرجل
والمرأة والحر والعبد وكل ما لا قصاص فيه وكان موجب المال ويعلم به كثير من الوقائع
الحالية (قوله ومنه) اي من القود (قوله لما لها) اي لانها اتول (قوله لبقوله) بسبب
ردته أي ان اصغر على كفره (قوله بخلاف الاتي) فانه لا تقتل بل تحبس فتقبل شهادة
رجل وامرأتين فلذا قيل لا بد كبر في المقدس ولو شهد نصرانيان على نصرانية انها اسلمت جاز
تجبر على الاسلام قلت وينبغي في النصراني كذلك فيجبر ولا يقتل ورأيت في الولوالجية اه
سأخاني وانما لا يقتل لانه لم يشهد على اسلامه مسلمان قال سيدي الوالدوا انظر لم يقتل كذلك
في شهادة رجل وامرأتين على اسلامه امكنه يعلم بالاولى وصرح به في البحر عن المحيط
عنه قوله والذي على منه له وتقدم في باب المرتدان كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب الا
من ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين على
رواية النوادر ولو شهد نصرانيان على نصراني أنه اسلم رهو يشكر لم تقبل شهادتهما وقيل
تقبل في المسلمتين ولو على نصرانية قبلات اتفاقا لان المرتدة لا تقتل بخلاف المرتد ولا كنهما تجبر
على الاسلام وهذا كله قول الامام وفي النوادر تقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام
وشهادة نصرانيين على نصراني انه اسلم وهذا هو الذي في آخر كراهية الدرر كافي ح واعتمد
فاضضان قول الامام بعدم القتل بشهادة النساء وان كان يجبر على الاسلام لان اي نفس
كانت لا تقتل بشهادة النساء اه (قوله ومنه ردة مسلم) اي حكمه ردة تقييدا وعلة قال في
البحر وما الشهادة بردة مسلم فلا يقبل فيها شهادة النساء كما ذكر في النهاية من السير اه
(قوله رجلان) انما تقبل شهادة النساء الحديث الزهري مضى السنة من لدن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم والخاتمة من بعده لان شهادة النساء في الحدود والقصاص ولان
فيها شبهة البدلية لقيامها مقام شهادة الرجال فلا تقبل فيما تندرى بالشبهات كذا في الهداية
وانما يمكن فيها حقيقة البدلية لانها انما تكون فيما امتنع العمل بالبدل مع امكان الاصل
وليس كذلك فانما اجازة مع امكان العمل بشهادة الرجلين كافي العناية وفي خزائن الاكمل
لوقضى بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص وهو يراد ولا يراد ثم رفع الى آخر امضاء
اه بحر (أقول) والاحسن حذف قوله ولا يراد لان القاضي حينئذ يحكم بعقبة مذهب
(قوله الا لما في قيع) اي اذا كان بعض الشهود نسوة ولا يحسد بمعنى ما عاق على شيء

فاعقبة القاضي ثم رجعه ثم
رجع الكل ضمن الاولان فقيه
مولاه والاربعة قيمته له
ايضا الوارثه (ولبقية
الحدود والقود) منه
(اسلام كافر ذكر) لما لها
اقتله بخلاف الاتي بحر
(و) مثله (ردة مسلم رجلان)
الا لما في قيع ولا يحسد

الماخوذ منه وغیر ذلك فلا تلزم الشهادة بالاختصاص مطلقا ثبوت الحديث كما لا يمكن قد
يقال مع هذا الاحتمال لاحتمال العلق فيه ط قال في البحر ولا يقول سرق محافظة على
السعر ولانه لو ظهرت السرقة لوجب القطع والضمان لا يجمع القطع فلا يحصل احيا حقه
وسر ح في غاية البيان بان قوله اخذ ذاولي من سرق وعلى هذا فيجمل قول القدوري وجب
ان يقول اخذ ذعلى معني ثبت لا الوجوب انتهى وقوله في العصابة نفعه من ذلك مع قوله
لا يجوز رأی أن يقول سرق ناسخ وانما الكلام في الافضل وكل منهما جائز اه (وفيه لطيفة)
حكى الفخر الرازي في التفسير ان هرون الرشيد كان مع جماعة الفقهاء وفيهم أبو يوسف فادعى
رجل على آخر بانه اخذ ماله من بيته فاقرب بالاختصاص ذنبا لال الفقهاء فافتوا بقطع يده فقال أبو
يوسف لانه لم يقر بالسرقة وانما أقر بالاختصاص فادعى المدعى انه سرق فاقرب افتوا بالقطع
وحالته هم أبو يوسف فقالوا له لم قال لانه لما أقر بالاختصاص ثبت الضمان عليه وسقط القطع
فلا يجزى اقراره به بما سقط الضمان عنه ففججوا اه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى
هذا ظاهر في انه اذا ادعى انه اخذ مالى او دابتي نسمع وان لم يبين وجه الاختصاص (قوله
ونصاها) أى ما نصيب عليه أى تتوقف عليه قال ابن الكل ولا يقبل بشرطها أى كما قال في
الكنز المسمى ان المرأة ليست بشرط في الولادة وأختها (قوله للزنا أربعة) وذلك بشراى
نذب السرقة لانه فلما يشهد به أربعة بصفته الموجبة والدليل قوله تعالى فاستشهدوا عليهن
أربعة منكم وقوله ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فلا يجوز بالاقول ونحن وان لم نقل بالانهم وهم فلا يجمع
عليه وقدم الاستدلال بالآيتين على قوله تعالى استشهدوا عليه من رجالكم لان الاول
مانع والثاني مبيح والمانع مقدم والدليل وان كان في الآية مثبت في حق الرجال للمساواة
ط اخذ من البحر بالمعنى عن فتح القدير قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى عبارة فتح القدير
وان النص أو جب أربعة رجال بقوله تعالى أربعة منكم نقبول امرأتين مع ثلاثة مخالف لما
نص عليه من العدد والمعدود وغاية الامر المعارضة بين عموم قوله تعالى فان لم يكونا رجلين
فرجل واحد وان كان بين هذه فتقدم هذه لانها مانعة وتلك مبيحة اه ولا يخفى عليك ما في كلامه
من المخالفة والايهام تأمل قال في البحر وقدمنا في الحدود انه يجوز كون الزوج أحدهم الا في
مسئلتين أن يقدفها الزوج أو لا يشهد به مع ثلاثة وان يشهد به معهم على زناها بانه مطاوعة اه
(قوله ليس منهم ابن زوجته) أى اذا كان الاب مدعى أو أم الابن حجة اما اذا فقد فيجوز قال
في البحر اعلم انه يجوز أن يكون من الاربعة ابن زوجته وحاصل ما ذكره في المحيط البرهاني
ان الرجل اذا كان له امرأتان ولا حدها ما خمسة بنين شهد أربعة منهم على اخيم انه زنى بامرأة
ايهم تقبل الا اذا كان الاب مدعى أو كانت أمهم حجة اه والمنع في كون الاب مدعى لعله
مقتضى بما اذا كان بعد قد فقه لها لانه يدفع بشهادته عن آية اللعان وفي كون أمهم حجة للعداوة
الدينية عادة (قوله ولو علق عتقه بالزنا) أى بزنا نفس المولى (قوله ولا حد) أى على المولى
ويعتلف اذا ذكره للعنق قال في البحر ثم اعلم أن العنق المعلق بالزنا يقع بشهادة رجلين وان لم
يجد المولى ويستتلف المولى اذا أنكره للعنق وفيه خلاف ذكره في الخاتمة وادب القضاء
لتصاف اه قال أبو السعود واختاروا في الشهادة على الواطئة فعند الامام يقبل فيها رجلان

(ونصاها للزنا أربعة رجال)
ليس منهم ابن زوجته ولو علق
عتقه بالزنا وقع برجلين
ولا حد ولو شهدا بعتقه ثم
أربعة بناته محصنا

مطلب
في الشهادة على الواطئة

على قواهما والرضاع داخل في حرمة المصاهرة تأمل (قوله وليس لنا مدعى حسمه) الاولى
مدعى حسمه بجذف ياء مدعى (قوله الا في الوقف) يعني اذا ادعى الموقوف عليه اصل الوقف
تسمع عند البعض والمفتي بعدم سماعها الا من التولى كمن تقدم في الوقف قال ط فاذا كان
الموقوف عليه لا تسمع دعواه فالاجنبى بالاولى اشباهه (اقول) يمكن في فتاوى المالوفى ان
الحق ان الوقف اذا كان على معين تسمع منه اه فتأمل لكن قديمه سيدي الوالد في تنقيح
بان يكون باذن قاض على ما عليه الفتوى (قوله وسترها في الحدود) أى كتمانها قال في
الهداية والشهادة يخبر فيها الشاهد في الستر والظاهر لانه بين حسمين اقامة الحدود والقوفى
عن الهتك والستر افضل اه قال الكاكي والحسمه ما ينظر به الاجرى في الاخرة وفي الصحاح
احتمس بكذا الجراء عنه مد الله تعالى والاسم الحسمه بالكسر والجمع الحسمب اه (قوله
أبر) أفاد ان عدمه ٤ جائز اقامة الحسمه ما فيه من ازالة الفساد وتقليله فكان حسنا
ولا يعارضه قوله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا الآية لان
ظاهرها انهم يحبون ذلك لاجل ايمانهم وذلك صفة الكافر ولان مقصود الشاهد ارتفاعها
لا اشاعتها وكذا لا يعارضه افضلية السرية التي عن كتمانها لانها في حقوق العباد دليل
قوله تعالى ولا ياب النهم ساء اذا ما دعوا الى الحدود لا مدعى فيها ورد قول من قال ان سافى
الدين بان العبرة به عموم اللفظ لا بخصوص السبب كما ذكره الرازى اولانه عام مخصوص
باحديث الستر التي بلغت مبلغا لا ينحط عن درجة الشهرة لانه قد تمتعوا مع قبول الامهات
أوهى مستند الاجماع على تخيير الشاهد في الحدود كما يفهم من الجرح وتمالك الكلام على ذلك
فيه فراجع فانه مهم (قوله حديث من ستر ستر) الذي في الفتح من ستر على مسلم ستره الله
تعالى وافادته في الصحيحين (قوله الاتمة بكبحر) وفيه عن الفتح واذا كان الستر مدعيا وبالله
ينبغي ان تكون الشهادة به خلاف الاولى التي مرجعها الى كراهة التنزيه لانها في رتبة القذف
في جانب الفعل وكراهة التنزيه في جانب الترك وهذا يجب أن يكون بالنسبة الى من لم يعد الزنا
ولم يهتك به اما اذا وصل الحال الى اشاعته والتمسك به بل بعضهم ربما افتخروا به فيجب كون
الشهادة أولى من تركها لان المطلوب الشارع اخلاء الارض من المعاصي والقوا حش
بالخطايا المقيدة لذلك وذلك يتحقق بالتوبة من الغافلين وبالزجر اعم فاذا ظهر حال الشهرة
في الزنا لا والشرب وعدم المبالاة به واشاعته فاخلأ الارض المطلوب حينئذ بالتوبة احتمال
يقابل ظهور وعدمها من انصف بذلك فيجب تحقيق السبب الاخر للاخلأ وهو الحدود خلاف
من زنى مرة أو مرارا مترا متخوف فامتنع ما عليه فانه محمل استحباب ستر الشاهد وقوله
عليه السلام اهزال في ما عزلو كنت سترته بثوبك الحديث وذكره في غير مجلس القاضي بمنزلة
الغيبه يحرم منه ما يحرم منها ويحبل منه ما يحبل منها اه (قوله والاولى الخ) هذا
كلاستدراك على قوله أبر لانه ربما قيد عدم التعرض بالشهادة في السرقة أصلا ويلزم منه
ضياح حق الغير فاستغنى السرقة وأثبت لها حكما خاصا وهو انه يأتي باللفظ في ضمان من
غير قطع قال سيدي الوالد درجة الله تعالى وفيه اشارة الى ان المراد ستر أسباب الحدود اه وبه
ظاهر الجواب (قوله اخذ) اخذ أعمن من كونه غصباً أو على ادعائه ملكه مودعا عند

٤ أى عدم الستر وهو
الشهادة اه منه

والس لنامدعى حسمه الاولى
الوقف على المرجوح فالحسمه
(وسترها في الحدود أبر)
الحديث من ستر ستر فالاولى
الركتان الاتمة بكبحر
(و) الاولى أن (يقول)
الشاهد في السرقة أخذ
احياء الحق (لا يرق) رعاية
لستر

المشهور وتقبل وان انكر الزوجان ط ومثله في العمادية والقصوين والسبزية قال في
 الذخيرة اذا غاب الرجل عن امرأته فاخذ بها عدل ان زوجها طلقها الاثنا اومات عنها فانها ان
 تعدد وتزوج بزواج آخر وكذا ان كان الخبير فاسدا لان هذا من باب الديانة فثبت بخبر الواحد
 بخلاف النكاح والنسب اه (اقول) لكنه في التنقيح ذكر العدل دون الفاسق قال في
 القصوين ولو اخبرها فاسق تحرت وهذا عند المعينة او المشاهدة قوته او جنازته وياق نعمامه
 ان شاء الله تعالى (قوله اي بائنا) هذا القيد لم يذكروه في التنقيح بل اطاق الطلاق وكذلك
 أطلقه في الاشياء ولم يقيده بالبائن وكذا محشوها لکن قال ط والتقييد به ظاهر لانه اذا
 طلقها رجعي لا ينكر بعده معيشة الزوج لان له بعد صراجهما (قوله وعق أمة)
 أي عند الكل لانها شهادة بجرمة الفرج وهي حق الله تعالى وهل يحاف حسبة في طلاق المرأة
 وعق الأمة أشار بمجد في باب النكح انه يحاف كذا في شرح القندوري وذكر الصرخسي في
 مقدمة باب الساسلة انه لا يحاف فقام له عند الفتوى كذا ذكر ابن الشحنة ط (قوله
 وتنبيره) جعل ابن وهبان القبول يختلف بالنسبة الى الأمة والعبد كافي عتقه ما قبل في
 الأمة عند الكل وفي العبد يجوز الخلاف لان التدبير فيها يتضمن حرمة فرجها على الورثة بعد
 موت السيد ط (قوله وكذا عتق عبد) أي عتدهم اخلافه فان دعواهم شرط عتده كما اذا
 شهد شاهدان على رجل بعث عبداه والعبد والمولى يشكران ذلك لان قبول الشهادة عند الامام
 وقالا تقبل وفي الحق ان قد تحقق الدعوى كما بان بقطع العبد يدور فقال الحر اعقل
 مولدك قبل الجفائية ولي عليك القصاص فانكر العبد والمولى ذلك تقبل بمنته وبقتضى بعثه
 لان دعوى الجفائية عليه العتق فانه مقام دعوى العبد كما شاعلم ان الشهادة بالادعوى
 أحدمقبولة في حقوق الله تعالى لان القاضي يكون نائباً عن الله تعالى فتكون شهادة على
 خصم فمقبولة وغير مقبولة في حقوق العبد وهذا أصل ملحق عليه لكن الغالب عندهما في
 عتق العبد - قى الله تعالى لان سبب المالكية وهي الحرية يتعلق بها حقوق الله تعالى من
 وجوب الزكاة والجمعة وغيرهما يعني كالعبد والحر والحدود ولذا لم يجز استرقاق الحر برضاء
 ماسية من ابطال حق الله تعالى فمقبول بدون الدعوى والغالب عندهم حق العبد لان نفع
 الحرية عائد اليه من مال كنيته وخلاصه من كونه مبيعاً فلا كمال فلا تقبل بدون الدعوى
 كما في شرح المجموع لابن مفلح (قوله وتنبيره) قد علمت انه على الخلاف كما ذكر ابن وهبان
 ولا فرق عند الامام بين ان يشهدوا بالعتق او بالحرية الاصلمية والشارح مشى على قولهما وتبع
 الشرح بل لا في عدم الفرق بين الحرية الاصلمية والعارضة (قوله وهل يقبل جرح الشاهد
 حسبة) الجرح يفتح الجيم يعني بخبره ثم قوله حسبة يحتمل أنه حال من جرح يعني ان الجرح
 يفعل ذلك حسبة ويحتمل انه حال من الشاهد ذكره بعضهم ط والاول اظهر قال الحلبي
 حسبة متعلق بالجرح لا بالشاهد (قوله تباغت ثمانية عشر) أي بزيادة عتق العبد وتنبيره
 والرضاع والجرح وأما طلاق المرأة وعق الأمة وتنبيره فان الاربعة عشر قال ط وفيه
 ان عتق العبد من جلة الاربعة عشر اه (اقول) ليزد على ما في الاشياء غير عتق العبد وتنبيره
 والرضاع وهي داخل في الاربعة عشر فعن العبد وتنبيره داخل في عتق الأمة وتنبيره

اي بائنا (وعق أمة)
 وتنبيره او كذا عتق عبته
 وتنبيره شرح وهبانية وكذا
 الرضاع كما صرح في بابيه وهل
 يقبل جرح الشاهد حسبة
 الظاهر نعم لكونه حسانته
 تعالى اشياء فبلغت ثمانية
 عشر

بدونها وفق أبو الفضل الكرماني وهو المختار عمادية ومنها لال رمضان قال قاضيخان
 الذي ينبغي أن لا تشترط الدعوى فيه كالاتي - شرط في عتق الأمة وطلاق الحرة وفي العمادية
 عن قضاوى رشت - بدون الشهادة لال عمدة النظر لا تقبل بدون الدعوى وفي الاضحية
 اختلاف المشايخ فاسم بعضهم على هلال رمضان وبعضهم على هلال النضر ومنها الممدود وغير
 حد القذف والبرقة ومنها لنسب وفيه خلاف حتى صاحب المحيط القبول من غير دعوى
 لانه يتضمن حرمان كاه الله تعالى حرمة الفرج وحرمة الامومة والابوة وقيل لا تقبل من غير
 ختم ومنها الخلع فان الشهادة عليه بدون دعوى المرأة مقبولة اتفاقا وتسقط المهر عن
 ذمة الزوج ودخول المال في هذه الشهادة تباع ومنها الايلاء والنظار والمصاهرة ويشترط أن
 يكون المشهود عليه حائرا ومنها الحرية الأصلية عندهما أو الصحيح اشترط الدعوى في ذلك
 عند الامام كما في العتق العارض ومنها النكاح فانه يثبت بالدعوى كاطلاق لان حل الفرج
 والحرمة حتى لله تعالى ومنها عتق العبد عندهما لان الغالب عندهما فيه حتى الله تعالى لان
 الحرية تعلق بها حق الله تعالى من وجوب الزكاة والجمعة وغيرهما كالعبد والحج
 والمدود ولا يجوز استرقاق العبد برضاء ما فيه من ابطال حتى الله تعالى وقال الامام لا بد في
 عتقه من دعوى والغالب فيه حتى العبد لان تقع الحرية عائدا اليه من مال كيته وخلاصه
 من كونه مبيعا لا كالمال وقد عتق الاربع عشرة مسئلة وقوله عندهما الخ بقيدان هناك
 مسائل أخرى كذلك هي التي ذكرها بعد وقد اعاد صاحب الاشياء ذكر شهادة الحسية بعد
 فعد حد الزنا وحده الشرب مسئلتين وزاد الشهادة على دعوى مولى العبد نسبة اه ط قال
 سبدي الوادقات ويزاد الشهادة بالرضاع كما مشى عليه المصنف في بابها وتقدم في الوقت (قوله
 بالاعذار فسق فتد) نصواعا في الحدود وطلاق الزوجة وعتق الأمة وظاهر ما في القضية انه في
 الكل وهو في الظهيرة والعقيقة اه اشياء وفي البحر عن القضية أجاب بعض المشايخ في شهود
 شهدوا بالحرمة المغتظة بعد ما ائروا شهادتهم خمسة أيام من غير عذر انهم لا يقبل ان كانوا
 عالمين بانهم ما يعيشان عيش الزوج ثم نقل عن العلامة الجاحي والخطيب الانطاقي وكالائمة
 البيهقي شهدوا بعد ستة اشهر باقرار الزوج بالطلاق الثلاث لا يقبل اذا كانوا عالمين بعيشهم
 عيش الزوج وكثير من المشايخ اجابوا كذلك في نفس هذا وتعامه فيه وفي الجوى وقيل
 المدار في التأخير على التمكن من الشهادة عند القاضي وهل ذلك خاص بالفروج او لا قال في
 البرزاية اذا طاب المدعى الشاهد لاداء الشهادة فامر من غير عذر ظاهر لا تقبل اه فاطلاقه
 بقيد عدم القبول مطلقا وهو الذي اعقده ابن الشحنة اه ملخصا وافق في تنقيح الحامدية
 بانه متى أخر خمسة أيام من غير عذر ان كانوا عالمين بانهم يعيشان عيش الزوج فانه لا تقبل
 وعزام لعين المني وجامع الفتاوى (اقول) قد عتق ان ذكر خمسة أيام او ستة اشهر ليس بقيد بل
 المراد التمكن من الشهادة عند القاضي وهو مطلق عن مسائل الفروج بل هو مطرد في
 كل حرمة لا يوجد مدعيها تاويل كأفاده الجوى (قوله كطلاق امرأت) حره أو أمة وقيد
 القبول في النهاية بما اذا كان الزوج حاضر الما اذا كان غائبا فلا قال العلامة عبيد البر
 وكذا يشترط حضور المولى في صورة الأمة ولا يمكن لا يشترط حضور المرأة ولا الأمة على

بالاعذار فسق فتد (كطلاق
 امرأت)

والاضاعت الحقوق وعلى هذا الكتاب الا انه يجوز له اخذ الاجرة على الكتابة دون الشهادة
 فمن تعينت عليه باجماع الفقهاء وكذا من لم تتعين عليه عندنا وهو قول للشافعي وفي قول
 يجوز لعدم تعينه عليه اهـ شلبي اهـ طـ ليكن ينظر مع ما تقدم من قوله لكل ما يجب على القاضي
 والمفتي لا يحمل لهما اخذ الاجر به وليس خاصا به - ما بدليل ما ذكره من ان غايل الاموات اذا
 تعين لا يحمل له اخذ الاجر تأمل افاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى (قوله حتى لو أركبه
 بلا عذر) بان كان يقدر على المشي او طال يستاجر به دابة وأركبه من عنده (قوله وبه) أي
 بالعدول بان كان شيخا لا يقدر على المشي ولا يستجد ما يستاجر به دابة وهذا التفصيل لصاحب
 النوازل طـ (قوله الحديث أكرموا الشهود) تمامه فان الله تعالى يستخرج بهم - هم الحقوق
 ويدفع بهم الظلم رواه الخطيب وابن عساكر عن ابن عباس (قوله وجوز الثاني الاكل مطلقا)
 أي سواء صنع له لاجلهم أولا ومنعه محمد مطلقا وبعضهم فصل قال في البصر الشهود في الرستاق
 واحتج الى أداء شهادتهم هل يلزمهم - كراه الدواب قال لا رواية فيه وليكن - جمعت من الشايخ
 انه يلزمهم - وفي فتح القدير ولو وضع للشهود طعنا ما قالوا ان كان مهية من قبل ذلك تقبل
 وان صنع له لاجلهم لا تقبل وعن محمد لا تقبل فيه ما وعن أبي يوسف تقبل فيه ما للعادة الجارية
 بالطعام من حل محل الانسان ممن يعز عليه شاهدا أولا ويؤنس ما تقدم من ان الاداء اذا
 كان بلا شرط ليعفى حاجته عند الأمير يجوز كذا قيل وفيه - نظر فان الاداء فرض بخلاف
 الذهاب الى الأمير اهـ وجزم في الملتقط بالقبول مطلقا اهـ (قوله وبه يفتى بجر) نقل عن
 ابن وهبان في شرحه لمنظومته قال شارحها الامام عبد البر بن الشحنة نقل عن مختصر
 المحيط للبخاري أخرج الشهود الى ضبيعة استأجرها فاستأجرهم دوابا بركوبها ان لم يكن
 لهم قوة المشي ولا طاقة الكراه تقبل شهادتهم - والافلا فان أكل طعاما لا مشهود له لا ترد
 شهادته وقال النقيض اهـ أبو الليث الجواب في الركوب ما قال اما في الطعام ان لم يكن المشهود
 له طعاما له لا تقبل شهادته بل كان عنده طعام فقدمه اليهم - رأوا كاره لا ترد شهادتهم - وان هيأ لهم
 طعاما فأكروه لا تقبل شهادتهم - هذا اذا فعل ذلك لاداء الشهادة فان لم يكن كذلك لكنه جمع
 الناس للاستشهاد وهدأ لهم طعاما أو بعث لهم - دواب واخرجهم - من المصنف فركبوا أو أكلوا
 طعاما اختاروا فيه - قال الثاني في الركوب لا تقبل شهادتهم بعد ذلك وتقبل في أكل الطعام
 وقال محمد لا تقبل فيهما أو الفتوى على قول الثاني جرى العادة به - سيما في الامانة ونهر السكر
 والدرهم ولو كان قادم في الشهادة لما فعلوه كذا في الفقرة اهـ (قوله ويجب الاداء)
 أي يفترض اما كفاية أو عينا (قوله لو الشهادة في حقوق الله تعالى) وجه قبول الشهادة بلا
 طلب فيما ذكرناه احق الله تعالى وحق الله تعالى يجب على كل أحد القيام بأبائته والشاهد من
 جملته من عليه ذلك فكان قائما بالخصومة من جهة الوجوب وشاهد من جهة تحمل ذلك فلم
 يحتاج الى خصم آخر اهـ وبعضهم جعل القائم بالخصومة القاضي طـ (قوله أربعة عشر)
 ذكر منها طلاق المرأة وعق الامة وتبديرها ومنها الوقف قال قاضي خان - في ان يكون
 الجواب على التفصيل - بل اذا كان الوقف على قوم باعيا منهم لا تقبل البيعة عليه بدون الدعوى
 عند الكل وان كان على الفقراء أو على المسجد لا تقبل عنده بدون الدعوى وتقبل عندهما

حتى لو أركبه بلا عذر لم تقبل
 وبه تقبل الحديث أكرموا
 الشهود وجوز الثاني الاكل
 مطلقا وبه يفتى بجر وأقره
 المصنف (و) يجب الاداء
 (بلا طاب لو) الشهادة في
 حقوق الله تعالى وهي كثيرة
 عدمها في الاشياء أربعة عشر
 قال ومتى أنشأ شاهد الحسبة
 شهادته

٢ قوله ان يمنع من الاداء عند غير العدل لانه ربما لا يقبل ويجرح ولو غلب على ظنه انه يقبله
 انهم رتبته مثلاً ينبغي ان يتعين عليه الاداء وكذا المعدل لو سئل عن الشاهد فاخبر بانه غير عدل
 لا يجب عليه ان يعده عنده بجر (قوله وقرب مكانه) أي ان يكون موضع الشاهد قريباً
 من موضع القاضي ٣ فان كان بعيداً بحيث لا يمكنه ان يفتدوا الى القاضي لاداء الشهادة
 ويرجع الى أهله في يومه ذلك قالوا الايام لانه يلحقه الضرر بذلك وقال تعالى ولا يضار كاتب
 ولا شهيد (قوله وعلمه بقوله) فلو علم انه لا يقبلها الا يلزمه بجر قال الحموي فلو شك
 في نظر حكمه (قوله أو) كونه أسرع قبولاً أي فيجب الاداء وان كان هناك من تقبل
 شهادته فتح وفيه تأمل مقدسي وكانت له عدم ظهور وجه الوجوب حيث كان هناك من
 يقوم به الحق ط عن الحموي (أقول) لكنه يحتمل في مقابلة المنقول فقد ذكر المصنف في
 شرح الوهبانية عن الخاتبة (قوله ان لم يوجد بدله) أي بدل الشاهد وهذا هو خامس الشروط
 وأما الاثنان الباقيان ثقة السبعة فقد قدمناهما آنفاً وهما ان لا يعلم بطلان المشهود به وان
 لا يعلم ان المقر أقر خوفاً والخ وال في الشاهد للجنس فيصير في الواحد والمتعدد ٤ ولولزم الشاهد
 الاداء بالشروط المذكورة فلم يؤد بلا عذر ظاهر ثم أدى قال شيخ الاسلام لا تقبل لتقطن
 الشبهة فانه يحتمل ان تأخيره كان لاستجلاب الاجرة قال الكمال والوجه القبول ويحمل على
 العذر من نسيان ثم تذكر أوغـ يره اه قال العلامة عبد البر وعندى ان الوجه ما قاله شيخ
 الاسلام لاسيما وقد فسد الزمان وعلم من حال الشهود التوقف بمقتضى القوة وهذا مطلق
 عن مسائل القروج والظاهر ان هذا مطرد في كل حرفة لا يتوجه فيها تناوب بل اه (قوله
 لانهم افترض كفاية) أي اذا قام بهم البعض الكافي سقط عن الباقي (قوله تتعين لولم يكن
 الاشاهد ان التحمل او اداء) قال الامام الرازي في احكام القرآن في قوله تعالى ولا يأت
 الشهداء اذا مادعوا انه عام في التحمل والاداء لكن في التحمل على المتعاقدين الحضور اليهم ما
 لا يشهدوا ولا يلزم الشاهد من الحضور اليهم ما اوفى الاداء يلزمهم ما الحضور الى القاضي لأن
 القاضي ياتي اليهم ما يؤدوا ويستحب الاشهاد في العقود الا في النكاح فانه يجب عندنا وكذا في
 الرجعة عند الشافعي وأحمد قال في البحر وفي الملتقط الاشهاد على المدانة والبيع وفرض
 كذا رواه احمد يروى الامام الرازي في احكام القرآن أن الاشهاد على المبايعات والمدانبات
 مندوب الا التزايير كالتزويج والماء والبقل وأطلقه جماعة من السلف حتى في البقل اه
 قال في التاتارخانية عن المحيط طو كرفي فتاوى أهل سمرقند أن الاشهاد على المدانة والبيع
 فرض على العباد الا اذا كان شامحاً غير الخفاف عليه التلف وبعض المشايخ على ان الاشهاد
 مندوب وليس بفرض اه وفي البرازية لا بأس بالرجل ان يتخرب عن تحمل الشهادة ولو طلب
 منه ان يكتب شهادته او يشهد على عقد او طلب منه الاداء ان كان يجدغـ يره فله الامتناع
 والا فلا تنتهي وجبته فالتحمل في الآية الكريمة محمول على ما اذا لم يوجد بدغـ يره والا فالاولى
 الامتناع كما ذكرنا (قوله وكذا الكتاب اذا تعين) صرح الامام الرازي في احكام القرآن
 بان عليه ما الكتابة اذا لم يوجد غيرهما اذا كان الحق مؤجلاً والافلا اه بجر (قوله لكن له
 أخذ الاجرة لا للشاهد) في المجتبى عن الفضلي تحمل الشهادة فرض على الكفاية كادائها

٢ مطلب

للتشاهد ان يمنع من
 أدائها عند غير العدل

٣ مطلب

اذا كان موضع القاضي
 بعيداً من موضع الشاهد
 بحيث لا يفتدوا ويرجع في
 يومه لا ياتم بعدم الاداء

٤ مطلب

لوزم الشاهد الاداء ولم
 يؤد ثم أدى الشهادة

وقرب مكانه وعلمه بقوله أو
 بكونه أسرع قبولاً
 وطلب المدعي (لوفى حق
 العبدان لم يوجد بدله)
 أي بدل الشاهد لانها
 فرض كفاية تتعين لولم
 يكن الاشاهد ان التحمل
 أو أداء وكذا الكتاب اذا
 تعين لكن له أخذ الاجرة
 لا للشاهد

اه (قوله وحكمها) أى صفة الماتقة قدم في أول كتاب القضاء من معاني الحكم الاثر
 اشابت بالظابط كالوجوب والحرمه فيكون المعنى هنا وصفتها (قوله وجوب الحكم) أى
 القضاء (قوله وجوبها) بفتح الجيم أى بما تعلق بها اذا موجب عبارة عن المعنى المتعلق بما
 أضيف اليه في ظن القاضى فالذى أضيف اليه الموجب الشهادة والمعنى المتعلق بها الزام
 الخصم بالشهود به (قوله بعد التركية) اشتراط التركية فلو لم يشرع له وهو المقتضى به ط عن
 الشرع بلاية (قوله انتراضه) أى القضاء (قوله الا في ثلاث قدمناها) أى قبيل باب التكميم
 وهو رجاء الصلح بين الاقارب واذا استعمل المدعى وخوف رية عند القاضى (قوله له وجود
 شرائطها) أى المتقدمة (قوله ان لم ير الوجوب) نقله في أول قضاء البحر عن شرح المكنز بابا كبير
 (قوله ابن مالك) في شرح المجمع في مجت القضاء بشهادة الزور (قوله وأطلق الكافي
 كفره) في رسالته سيف القضاء على البغاة حيث قال - حتى لو أخر الحكم بلاء - مذرعدا
 قالوا انه بكفر كذا في المنح (قوله واستظهر المصنف الاول) لما تقدم في باب الرد من الاعتماد
 على عدم تكفير المسلم ولو بالرواية الضعيفة (قوله ويجب أدائها) أى عينا (قوله بالطلب) أى
 طلب المدعى (قوله ولو - كما كاسر) أى من انه لو خاف فوت الحق والطلب لا يبره لم يبره الزمه
 ان يشهد بالطلب قال في البحر وانما قلنا أو - كما لا يدخل من عنده شهادة لا يبره لم يبره صاحب
 الحق وخاف فوت الحق فانه يجب عليه ان يشهد بالطلب كما في فتح القدير ان يكون طالب الاداة
 - كما اه - يمكن نظره فيه المقدمى بان الواجب في هذا اعلام المدعى بما يشهد فان طلب وجب
 عليه ان يشهد والا لا يجوز ان يشهد بغيره كما تقدمناه (قوله بشرط سبعة) ذكر منها خمسة منها
 أن يتعين عليه الاداء وهو المشار اليه بقوله ان لم يوجد بغيره فان لم يتبين بان كانوا جماعة فادى
 غيره من قبل شهادة فقيها لم يأن بخلاف ما اذا ادعى غيره فلم يقبل فان من لم يؤد من قبل يأن
 بامتناعه * السادس ان لا يجزئه عدلان يظن ان الشهود به فلو شهد عنه عدلان شاهد عدلان
 ان المدعى قبض دينه أو ان الزوج طلقها ثلاثا أو ان الماشى ترمى أعتق العبد أو ان الولي عفا
 عن الفاتل لا يبره ان يشهد بالدين والمكاح والبيع والقتل وان لم يكن الخبر عدلا فلا خيار
 للشهود ان يشأوا وشهدوا بالدين مثلا واخبروا القاضى بخبر الخبيرين وان شأوا امتنعوا عن
 الشهادة وان كان الخبر عدلا ولا واحد الا يبره ترك الشهادة وكذا الوعاين اواحد ما تصرف في شئ
 قصر المالك وشهد عدلان عنه دهمان هذا الذي لا فلان آخولا يشهدان انه لا تصرف
 بخلاف اخبار العدل الواحد وفي البرزاية في الشهادة باننا مع اذاشه عنه ذلك عدلان
 بخلاف ما سمعته من وقع في قلبك مذكور ليس ملك الشهادة الا اذا علمت بيقين انهم ما كاذبان
 وان شهد عنه ذلك عدل لك ان تشهد بسماعته الا ان يقع في قلبك صدق ويغنى ذلك جميعه
 في كل شهادة اه بالمعنى السابع ان لا يقف الشاهد على ان المقر أقر خوفا فان علم بذلك لا يشهد
 فان قال المقر أقرت خوفا وكان المقر له سلطانا وكان المقر في يد عون من أعوان السلطان
 ولم يبره لم الشاهد بخوفه - هه عند القاضى وأخبره انه كان في يد عون من أعوان السلطان
 اه ط قال سيدى الوالد مزيا الجوهرة وكذا اذا خاف الشاهد على نفسه من سلطان
 جائر أو غيره أو لم يترك الشهادة على وجهها وسعه الامتناع اه (قوله منها عدل القاض)

(وحكمها وجوب
 الحكم على القاضى
 بوجوبها بعد التركية)
 - فى انتراضه فورا الا
 فى ثلاث قدمناها (المو
 امتنع) - بعد وجود
 شرائطها (أثم) انكره
 الفروض (واستحق العزل)
 لفته (وعذر)
 لا تركه ما لا يجوز نمرعا
 زياحى (وكف - ران لم ير
 الوجوب) أى ان لم يبره تقدم
 انتراضه عليه ابن مالك
 وأطلق الكافي كفره
 وامتناعه المصنف الاول
 (ويجب) أدائها (بالطلب)
 ولو - كما كاسر - كن
 وجوبه بشرط سبعة
 مبطونة في البحر وغيره
 منها عدل القاض

السبعة الخاصة ثم قال فالخامس ان شرائطها احدى وعشرون بشرائط التحمل ثلاثة وشرائط
 الاداء سبعة عشر منها عشر شرائط عامة ومنها سبع شرائط خاصة وشرائط نفس الشهادة ثلاثة
 وشرائط مكانها واحد **ا** ومقتضى ان شرائط الاداء نوعا لا أربعة كما ذكرنا في الاصول
 ان يقول ان اربعة وعشرون ثلاثة منها شرائط التحمل واحدى وعشرون شرائط الاداء منها
 سبعة عشر شرائط الشاهد وهي عشرة عامة وسبعة خاصة ومنها ثلاث شرائط لنفس الشهادة
 ومنها واحد شرط مكانها وبهذا يظهر لك ما في كلام الشارح ايضا (قوله منها) أى العامة
 الضبط أى ضبط الشاهد المنه ودعليه بان يكون غير شافى وان يكون ذا كرا (قوله ولو لاية)
 أى لا يكون ولاية للشاهد على المشهد وعليه بان يكون من أهل دينه أو من دينه حتى حر بالغا
 فالذفرع عليه بقوله في شرط الاسلام الخ (قوله ولو المسمى عليه مسما) أمالو كال كذا فاقبل
 شهادة المسلم والكافر عليه (قوله والقدرة على التمييز) الأولى حذف القدرة لان الشرط
 التمييز بالفعل (قوله بالسمع) هـ اذا تدعى الشروط المذكورة (قوله ومن الشرائط)
 أى المقدمة أى العامة (قوله عدم قرابة ولاد) فلا تقبل شهادة الاصل اشرعه كعمه
 (قوله أو زوجية) أى وعدم الزوجية فلا تقبل شهادة أحد الزوجين للأخر (قوله وعداوة
 دينوية) أى وعدم عداوة دينوية أمالدينية فلا تمنع الشهادة (قوله انظر أشهد) بالخط
 المضارع فلو قال شهدت لا يجوز لان الماضى موضوع للاخبار عما وقع فيكون غير محقق
 الحال س (قوله لا غير) أى لا غير من الانشيط كأعلم وأتقن وتيقن (قوله لتضمنه)
 أى باعتبار الاشتقاق معنى شهادة وهى الاطلاع على الشيء عما ناسبه يدى قال ط دخل في
 ذلك الشهادة بالتصامع فانما عن مشاهدة حكما أو اسم خارجة عن التماس **ا** وقدمنا ما به
 كافيا (قوله وقسم) لانه قد استعمل في القسم فحواشيه بالله قد كان كذا أى أقسم وقسم
 في الايمان (قوله واخبار الحال) بخلاف انظر الماضى فانه موضوع للاخبار عما وقع كما
 قدمنا (قوله فم كانه يقول أقسم بالله) عذر ارجع الى قوله وقسم (قوله لقد اطلعت على
 ذلك) هـ هذا راجع الى قوله لتضمنه معنى مشاهدة (قوله وأنا أخبر به) هذا راجع الى قوله
 واخبار الحال والحاصل ان فى كلامه نشر اعلى غير ترتيب اللفظ (قوله فتعين) فلذا انقصر
 عليه احتياطوا اتباعا للاحوال ولا يخلو عن معنى التعبد اذ لم ينقل غيره بحسب (قوله حتى لو زاد
 فيما علم بطل لاشك) لانه يشترط ان لا يأتى بما يدل على الشك بعد فلو قال أشهد بكذا فيما علم لم
 تقبل كما لو قال فظنى بخلاف ما لو قال أشهد بكذا فقد علمت ولو قال لاحق لى قبيل فلا فيما علم
 لا يصح الابراء ولو قال انلان على آتف درهم فيما علم لا يصح الاقرار ولو قال المعدل هو وعدل فيما
 اعلم لا يصح كون تعديلا بحسب (فرع) * قال المقدسى ولا بد من علم بما يشهد به وفى
 النوازل شهد ان المتوفى اخذ من هذا المدعى مديون لافيه دراهم ولم يعلم كم وزن من اخذوز
 شهادتهم ما رهل له ما ان يشهد بان المقدار قال ان كانوا وقفوا على تلك الصفة رفهوا عنها
 دراهم وحرروا فيما يقع عليه يقينهم من مقدار هاشم وبذلك وينبغى أن يعتبر احوالهم انقد
 تكون مستتوقة فاذا فعلوا ذلك جازت شهادتهم **ا** وفى خزائن الاكمل بيده درهمان كبير
 وصغير فاقرب باحدهما الرجل فشهد انه أقرب باحدهما ولا يدري بايهما أقرب يومئذ يسأله الصغير

منها (الضبط والولاية)
 في شرط الاسلام لو
 المدعى عليه مسلما
 (والقدرة على التمييز)
 بالسمع والبصر (بين
 المدعى والمدعى عليه)
 ومن الشرائط عدم قرابة
 ولاد أو زوجية أو عداوة
 دينوية أو دفع مغرم أو جر
 مغن - ثم كما ينبغي (وركنها
 انظر أشهد) لا غير لتضمنه
 معنى شهادة وقسم
 واخبار الحال فكأنه يقول
 أقسم بالله انى اطلعت
 على ذلك وأنا أخبر به وهذه
 المعاني مدفوعة فى غيره
 فتعين حتى لو زاد فيما علم
 بطل لاشك

بالاجماع واحتمل ان الضمير في قول المرافئ يلزم عائد الى الشهادة بمعنى تحملها الابعه - في أدائها
 فان تحملها عند الطلب والتعريف فرض وأما عدم التعريف ففرض كفاية كما في البحر (قوله)
 بان لم يعلم بها (الحق) أي بشهادته (قوله وخاف) أي الشاهد فلا يجب عليه الشهادة بالاطلاق
 في حق آدمي الا اذا لم يره - لم يشهدانه ذو الحق وخاف الشاهد ان لم يشهد فضع حق المدعى فيجب
 عليه حينئذ اعلام المدعى بما يشهد فان طلب وجب عليه ان يشهد والا لا فيحتمل انه ترك
 حقه كما أفاده العلامة القاسمي (قوله) شرائط مكان واحد وهو مجلس القضاء وهو من
 شروط الاداء كما في البحر والاولى ان يقول شرط مكان واحد - انما يجامع مع انه واحد وهو
 مجلس القاضي لان واج أي التعاقب بقوله وشرائط التحمل (قوله العزل الكامل) المراد
 ما يشهد القاضي بدليل ما سبق في الباب الا في فلا يصح تحملا لمن يخشون وصي لابعه (قوله)
 وقت التحمل قال الطحاوي لا حاجة اليه (قوله والبصر) فلا يصح تحملا لمن أعمى ولا
 يشترط للتحمل البلوغ والحرية والاسلام والعدالة حتى لو كان وقت التحمل صبيما عاقلا أو
 عبدا أو كافرا أو فاسقا ثم بالغ الصبي وعق العبد وأسلم الكافر وتاب الفاسق فشهدوا وعند
 القاضي تقبل بحر (أقول) ولا ينافيه ما نقله بعد عن الخاتبة صبي احتمل لأقبل شهادته ما لم
 أسأل عنه ولا بد أن يتأني بعد البلوغ بقدر ما يقع في قلوب أهل مسجده ومجتمعه انه صالح أو غيره
 اه فان ذلك لتركية فقط لا لرده شهادته تأمل (قوله ومما ينافيه المنه وديه) قال في البرازية
 شهدا ان فلا نتركه - هذه الدار ميراثا ولم يدر كالميت فشهدا - ما باطله لانهم اشهدا بالعلم
 يعايناسبه وسيصرح بها الشارح في شهادة الارث (قوله الا فيما يشهد بالتسامع) كالشهادة
 بالموت والنسب والنكاح والوقف كباقي (قوله عشرة عامة) أي في جميع أنواع الشهادة
 أما العامة فهي الحرية والبصر والطق والعدالة ~~التي~~ هي شرط وجوب القبول على
 القاضي لا شرط جوازها وان لا يكون محدودا في قذف وان لا يجبر الشاهد الى نفسه مغفيا
 ولا يدفع عن نفسه مغفرا فلا تقبل شهادة الفرع لاصله وعكسه واحد الزوجين لآخر وان
 لا يكون خصما فلا تقبل شهادة الوصي لليتيم والوكيل لوكاله وان يكون عالما بالمشهود به وقت
 الاداء اكراله ولا يجوز اعتماده على خطه خلافا لما فهم ما يقع في قول ان اذ لم يكن للشاهد شبهة
 في الخط يشهدون ان كان في يد الخصم وعليه الفتوى اختصارا وأما ما يخص بعضهادون بعض
 فالاسلام ان كان المشهود عليه مسلما والذكورة في الشهادة في الحدود والقصاص وقتقدم
 الدعوى فيما كان من حقوق العباد وموافقة للدعوى فان خالفتم لم تقبل الا اذا وفق المدعى
 عند امكانه وقيام الرائحة في الشهادة على شرب الخمر ولم يكن سكران لا بعد مسافة والامالة
 في الشهادة في الحدود والقصاص وقتدحض حذورا لامل في الشهادة على الشهادة كذا في البحر
 لكنه ذكر أولان شرائط الشهادة نوعان هما شرط تحملا وما هو شرط أدائها فالاول ثلاثة
 وقد ذكرها الشارح والثاني أربعة ما يرجع الى الشاهد وما يرجع للشهادة وما يرجع الى
 مكانه وما يرجع الى المشهود به وذكر ان ما يرجع الى الشاهد السبعة عشر العامة والخاصة
 وما يرجع الى الشهادة ثلاثة لفظ الشهادة والعلة في الشهادة بما يطلع عليه الرجل واتفاق
 الشاهد دين وما يرجع الى مكانه واحد وهو مجلس القضاء وما يرجع الى المشهود به علم من

قوله فرض كذا بالاصل
 وله فرض عين بدليل
 مقابله اه صححه

بان لم يعلم بها ذو الحق وخاف
 فوته لزمه ان يشهد بلا
 طاب فتح (شرطها) أحد
 وعشرون شرطا شرائط
 مكانها واحد وشرائط
 التحمل ثلاثة (العقل
 الكامل) وقت التحمل
 والبصر ومما ينافيه المشهود
 به الا فيما ثبت بالتسامع
 (و) شرائط الاداء سبعة
 عشر عشرة عامة وسبعة
 خاصة

قوله ولم يكن سكران
 لا بعد مسافة هكذا بالاصل
 وايضا مل اه صححه

(قوله لا ثبأت حق) يخرج قول القائل في مجلس القضاء أشهد بكذا البعض العرفيات قال في البحر هي اخبار عن مشاهدة وعيان لا عن تخمين وحسبان أي الشهادة شرعا صرح الشارح بأن هـ لما معناها القوي وهو خلاف الظاهر وانما هو معناها الشرعي أيضا كما أفاده في ايضاح الاصلاح والمشهداة المعاينة كما تقدم والعيان المعاينة والتخمين الحدس وهو انظر والحسبان بالكسر الظن وأورد على هـ هذا التعريف الشهادة بالتسامع فانهم لم تكن مشاهدة وأجاب في الايضاح بان جوازها انما هو للاستحسان والتعريفات الشرعية انما تكون على وفق القياس ولكنها اخبار اراء عن معاينة قال في الخانية اذا قرئ عليه صلوات ولم يهتفهم ما فيه لا يجوز له ان ينهدم بما فيه ٢ وفي المتن اذا جمع صوت المرأة ولم يرتخصها أشهد اثنان عندها أنها فلانة لا يحل له أن يشهد عليها اهـ أي ويصح التعريف ولو من زوجها وابنها ومن لا يصح شاهدان اهـ سواء كانت الشهادة لهما أو عليهما كما في التوقيح السيدي والوالد (قوله مجاز) من حيث المشابهة الصورية أي مجاز مرسل وعلاقته الضدية لان الزور اخبار بكذب (قوله كاطلاق العيين على الغموس) فان حقيقة العيين عقد بدعي قوي به عزم الحالف على الفعل أو الترك في المستقبل والغموس الحالف على ماض ~~ك~~ كذا عمدا (قوله بلفظ الشهادة) فلا يجزئ التعبير بالعلم ولا باليقين فيتعين لفظها كما يأتي (قوله في مجلس القاضي) خرج به اخباره في غير مجلسه فلا يعتبر وانما قيد بالقاضي وان كان المحكم كذلك لان المحكم لا يتقدم حكمه بمجلس بل كل مجلس حكم فيه كان مجلس حكمه جوي أي بخلاف القاضي فانه يتقدم بمجلس حكمه المعين من الامام وبطل ولايته ط (قوله كما في عتق الامة) وطلاق الزوجة فابست الدعوى شرط صحتها ما قابل كل شهادة حسبة كذلك قال في البحر ولم يتولو ابعاد دعوى الخلفاء عنها في عتق الامة وطلاق الزوجة فلم تكن الدعوى شرطا لصحتها ما قبل وقول بعضهم انها اخبار بحق الغير على الغير بخلاف الاقرار فانه اخبار بحق على نفسه للغير والدعوى فانما اخبار بحق لنفسه على الغير غير صحيح لعدم شموله لما اذا أخبر بما يوجب الفرقه من قبلها قبل الدخول فانه شهادة ولم يوجد فيها ذلك المعنى كما اشار اليه في ايضاح الاصلاح وكانه لاحظ أنه لم يجز بحق للغير لان ذلك موجب لسقوط المهر ٣ وجوابه ان سقوطه عن الزوج عائد الى انه له فهو كالشهادة بالابراء عن الدين فانه اخبار بحق للمدين وهو السقوط عنه فكذا هذا وجعل الاخبار أربعة والرابع الانكاز وعزاه الى شرح الطحاوي اهـ (قوله طلب ذى الحق) يشمل الحق تعالى في شهادة الحسبة فانه مطالب فيها بالاداء شرعا والاداء تميم في حقوقهم فيحرم كتمان القول تعالى ولا نكتموا الشهادة ومن يكتهما فانه آثم قلبه فهو غش عن الكتمان فيكون أمرا بضده حيث كان له ضد واحد وهو كتمان الامر باداءه ولذا أسندنا الام الى رئيس الاعضاء وهو الآلة التي وقع بها ادائها ما عرف ان اسناد الفعل الى محله أقوى من الاسناد الى كاه واستدل في الهداية بهذه الآية على فرض عدم احتمال أن يراد من المدينين عن كتمانها كما احتمل ان يراد من الشهود قال القاضي ولا نكتموا الشهادة أيها الشهود والمدينون والشهادة شهادتهم على أنفسهم فعلى الثاني المراد انتهى عن كتمان الاقرار بالدين فالاولى الاستدلال على فرضيتها

مطلب

لا تحل الشهادة بسماع صوت المرأة من غير رؤية شخصها وان عرف بها اثنان

لا ثبأت حق) فحق قلت فاطم لا قهها على الزور مجاز كاطلاق العيين على الغموس (بلفظ الشهادة في مجلس القاضي) ولو بلا دعوى كما في عتق الامة وسبب وجودها طلب ذى الحق أو خوف فوت حقه

٣ قال المتدعي وما أورد من الشهادة على امرأة بما يوجب فرقة قبل الدخول وليس لا ثبأت حق لجوابه ان سقوط المهر عن الزوج حق له كشهادة ببراء من دين يثبت به حق المدين أي سقوطه عنه انتهى

ما قيل في كل ألف خمسة
دراهم لا يقول عليه

مطلب ٢

يجب الاجر بقدر العناء
والتعبد

مطلب ٣

الصحيح انه يرجع في الاجرة
الى مقدار طول الكتاب
وقصره الخ

مطلب ٤

اذا تولى القاضى قسمة
المركة لا يستحق الاجر
وان لم تكن له مؤنة في بيت
المال

مطلب ٥

لاباس للمفتي ان ياخذ
شيئا من كتابة جواب
الفتوى

مطلب ٦

الواجب على المفتي الجواب
باللسان لا بالبيان

وفيها

وليس له اجر وان كان قاسما
وان لم يكن من بيت مال مقور
ورخص به بعض لانعدام مقور
وفي عصرنا فاقول الاول
ينهر

وجوز للمفتي على كتب
خطه

على قدره اذ ليس في الكتب
يحصر

(كتاب الشهادات)*

أحرها عن القضاء لانها
كالوسيلة وهو المقصود

انه أى الاجر بقدر المشقة وقد تزداد مشقة الوثيقة في أجناس مختلفة بما تعلق على مشقة ألف ألف
في النقود ونحوها قلت في العمادة عن الملقط ١ وما قيل في كل ألف خمسة دراهم لا يقول
عليه ولا يليق ذلك بنقته أصحابنا رحمهم الله تعالى وأى مشقة للكتاب في كثرة الثمن وانما له أجر
مثله بقدر مشقته وبقدر صنعيته وعمله كما يستأجر الحائك بآجرة كثيرة في مشقة قليد ٢ وفي
شرح القمري اثني عن النصاب يجب بقدر العناء والتعب وهذا أشبهه بأصول أصحابنا ٣ وفي
كتاب السجلات الصحيح انه يرجع في الاجرة الى مقدار طول الكتاب وقصره ومعه وبته
وسهوانته ٤ (قوله وفيها الخ) يوهى أن هذه الايات المذكورة من الوهبانية وليس كذلك
بل هي من كلام ابن النخعي كما أوضح به بقوله تسكين قال العلامة عبد البر هل يستحق
القاضي الاجرام لا قال الزاهد في شرحه لا قد يرى لا يستحق الاجر وانما يستحقه اذا لم يكن
له في بيت المال شيء ٥ وفي القنية عن ظهير الدين المرغية اني وشرف الأئمة المكي القاضي
اذا تولى قسمة المركة لأجر له وان لم تكن له مؤنة في بيت المال ثم رقم المعيط وشرح بكر خواهر
زاده وقال له الاجرة اذا لم تكن له مؤنة في بيت المال لكن المستحب أن لا يأخذ قال البديع
ما أجاب به الظهير والشرف حسن في هذا الزمن افساد القضاة ذلوا أطلق لهم لا يفتنهم بآجر
المثل فاحسبت الحاقه فقلت وذكر البيهقي الا واين ثم ذكر البيت الاخير بعد كلامه يتعلق بالمفتي
(قوله وان كان قاسما) أى للتركات مثلا (قوله فاقول الاول) بوصول همزة الاول (قوله)
اذ ليس (أى المفتي) (قوله في الكتب) أى في الكتابة (قوله يحصر) أى يلزم ويجب
عليه ٥ وفي ذلك الشرح عن جلال الدين أبي الحامد قالوا الاباس للمفتي ان ياخذ شيئا من
كتابة جواب الفتوى ٦ وذلك لان الواجب على المفتي الجواب باللسان دون الكتابة بالبيان
ومع هذا الكف عن ذلك أولى (قوله على قدره) أى قدر الخطأ والعناء وقد سبق ما فيه من
ان الكف أولى احترزا عن القيل والقال وصيانة للماء الوجه عن الابتذال ٧ والله تعالى
أعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الشهادات)

بجها وان كانت في الاصل مصدر اية اعتبار انواعها فانما تكون في حد الزنا وغيره (قوله آخرها
عن القضاء) وان كان المتبادر تقديمها عليه لان القضاء موقوف عليه اذا كان نبوت الحق بها
وفي الجوى آخرها لان القاضي يحتاج اليها عند الانكار فكان ذلك من قيمة حكمه ولان الشهادة
انما تقبل في مجلس القضاء ولا تكون ملزمة بدون القضاء ١ (قوله هي الغصة) الضمير عائذ
للاشهاد المفهومة من الشهادات (قوله خبر قاطع) نقول منه شهد الرجل على كذا ورما قالوا
شهد الرجل بكون الهاء للتحقيق وقولهم أشهد بكذا أى اذلف والمشاركة المعاصرة وشهده
شهودا أى حضره وقوم شهودا أى حضوره وفي الاصل مصدر وشهد أيضا مثل راعى ورعى
وشهده بكذا شهادة أى أدى ما عنده فهو شاهد والجمع شهد كصاحب وصاحب وسافر وسفر
وبعضهم ينكره وجمع الشهود شهودا وشهدوا الشاهد والجمع الشهداء (قوله اخبار
صدق) فالأخبار كالجنس وقوله صدق يخرج الأخبار الكاذبة وصدق الخبر مطابقة للواقع

(قوله)

(هى) لغة خبر قاطع وشريعا (اخبار صدق)

قلت لا يمكن في البرازية بكل ما يجب على (٥١) القاضى والمفتى ليجعل لهما أخذ

الاجرة به جعل له شـ ما معلوما يأخذ كل سنة محل له العشر لو كان أجر مثله ١٥ وقدم سيدي الكلام على ذلك في كتاب الوقف فراجع به وقال في فصول يراعى شرط الوقف بعد كلام ثم رأيت في اجابة السائل ومعه منى قول الوالوجية بعد ان قال جعل القاضى للقسيم عشر غلة الوقف أى التى هى أجر مثله لامتوهمه أن باب الاغراض الفاسدة الخ ١٥ قلت وهذا فيمن لم يشترط له الوقف شيئا ٢ وأما الناظر بشرط الوقف فله ما عينه الوقف ولو أكثر من أجر المنزل كما في البحر ولو عين له أقل فلا قاضى أن يكمل له أجر المنزل بطالبه كما يجزمه في أنفع الوسائل ١٥ وتعاممة (قوله قلت لا يمكن الخ) لوجه هذا الاستدراك للماءات من ان مانقه عن الاشياء هو قول لبعض الشافعية فكيف يستدرك عليه بعبارة البرازية التى هى مذهب الحنفية (قوله ليجعل لهما أخذ الاجرة) أى بسببه (قوله كأنه كاح صغير) قال في الخلاصة يجعل للقاضى أخذ اجرة على كتبه السجلات وغيره بقدر اجرة المثل هو المختار ولا يجعل أخذ شئ على نكاح الصغار وفى غير محل ولا يجعل أخذ الاجرة على اجازة بيع مال اليتيم ولو أخذ لا ينفذ البيع ط عن الجوى (قوله وكجواب المفتى بالقول) لان أخذ الاجرة على بيان الحكم الشرعى ليجعل عندنا وأما الهدية فمقدّم الكلام عليهم فى كتاب القضاء فراجع به (قوله أما بالكتابة فيجوز لهما على قدر كتبهما) ٣ لان الكتابة لا تلزمهما أى لو كانت بالكتابة فيجوز لهما أخذ أجر مثله ما ولا يجوز لهما الزيادة عليه وإذا كان لا يجوز لهما ما قبول الهدية ولا الدعوة لخاصة لانهم فى معنى الرشوة وهى من أقبح ما يأمى القضاء والمفتين فكيف يجوز لهما ان يأخذوا على أجر مثلهما أى على مقدار ما يستحق كل منهما من الاجرة على مثل تلك الخطوط اللهم الله من الصواب وجنبنا الخطأ آمين ٤ قال العلامة الرملى وعما يتعلق بذلك مسئلة سئلت عن الوستى عمل لا يمكنه أو عما يعسر عليه جوابه باللسان ولا يعسر عليه بالكتابة كمسائل المناصحات التى يدق كسورها جـ داولا ثبتت فى حفظ السائل هل يفرض عليه الكتابة مع تبسرها ولا ولم أر من صرح بالحكم لكن النظر القهضى يقتضى وجوبها عليه حيث تبسرها أو تعذر باللسان ويكون الجواب بالكتابة نائباً عن الجواب باللسان يخرج عن هذه الواجب عليه من الجواب باللسان فيكتب المفتى ما يعذر عليه أو تبسرها لفظ بلا كتابة حيث تبسرت له آلة الكتابة لأجل القيام بالواجب فيه تقرأ على السائل فيخرج من العهد ٥ ولا يجب عليه دفع الرقعة له ولا أن يفهمه ما يشق عليه ويحفظه ما يصعب عليه بل كل ذلك خارج عن التكليف ولا يؤخذ المفتى بسوء حفظ السائل وقوله فهمه ٦ والحاصل ان على المفتى الجواب بأى طريق يتوصل به اليه وكل ما لا يتوصل الى الفرض الا به فهو فرض ٧ وحيث كان فى وسع المفتى الجواب بالكتابة لا باللسان وجب عليه الجواب بها حيث تبسرت اليه بلا مشقة عليه بان أحضره السائل ولا يلزم المفتى بذلك ما من عنده له ومقتضى القياس وجوب تحصيله على المفتى كما الوضوء ليحصل به ما هو المفروض عليه وهذا كما اذا تعين عليه الافتناء ولم يكن فى البلدة من يقوم مقامه فى ذلك والافتناء طاعة والطاعة بحسب الاستطاعة فما راعى فى غيره من الطاعات يراعى فيه فراضا وجوبا واستصحابا ونفاداً فيما مل فيه ٨ ومثله فى الجوانب الخوية (قوله وتعاممة فى شرح الوهبانية) ٨ قال فيه والاصح

٢ مطاب
للساظر ما عينه الوقف
وان زاد على أجر مثله

٣ مطاب
للقاضى والمفتى أخذ أجر
مثل الكتابة اذا كانا
اليها

٤ مطاب
لوسئل المفتى عما يعسر
أو يتعذر جوابه باللسان
هل يجب عليه بالكتابة

٥ مطاب
ليس على المفتى دفع الرقعة
وليس عليه ان يفهم
السائل ما يصعب ولا
يؤخذ المفتى بسوء حفظ
السائل

٦ مطاب
على المفتى الجواب بأى
طريق كان ولو بالكتابة
اذا تبسرت له

٧ مطاب
اذا سئل المفتى عما تبسرت
أو يتعذر باللسان ويتيسر
بالكتابة لا يجب عليه بذلك
آتيا

٨ مطاب
الاجرة مقدرة بقدر المشقة

مطلب ١

السلطان اذا عزل قاضيا
لا يعزل مالم يبلغه الخبر

مطلب ٢

اذا قال المقر اسمع
اقراء لا تشهد ان يشهد
بجـ لاف ما اذا قال له المقر
لا تشهد فلا يشهد عليه

مطلب ٣

في اخذ القاضي العشر
من مال الايتام والاقواف

مطلب ٤

اذا كان للقاضي عـ ل
في مال الايتام والعشر

مطلب ٥

المراد بالعشر أجرة المثل ولو
زاد رد الزائد

مناظرة للضمان في صدق

الا أن يبرهن زيد على

كونه في غير قضائه

فالقاضي يكون مبطـ لا

مدرا الشريرة * (فرع) *

نقل في الاشياء عن بعض

الشافعية اذ الم يكن

للقاضي شيء في بيت المال

فله اخذ عشر ما يتولى من

أموال اليتامى والاقواف

وفي الخمانية لا يتولى العشر

في مسألة الطاحونة

مطلب ٦

لا يشـ وجوب الاجر الا
بما يربى العمل

القضاء من قواني من كل وجهه لان كونه أمة له لا ينفى الضمان عنه من كل وجهه لانه بضمن
فيما لو كانت موهنة أو ما ذرته مديونة فلم يرد أصل المسئلة في الجمع من الاقرار * (تقـ) *
السلطان اذا عزل قاضيا لا يعزل مالم يصل اليه الخبر حتى يلقى بقضايه بعد العزل قبل وصول
الخبر اليه جاز قضاؤه وعن أبي يوسف انه لا يعزل وان علم بعزله مالم يقدغه يره مكانه ويصل
صيانة لحقوق الناس ولومات رجل ولا يـ له وارث فباع القاضي داره يجوز ولو ظهر وارث
بعد ذلك فالبيع ماض ولا ينقض رجل له على رجل ألف درهم جيد فقتله زبوا وقال أنفقها
فان لم ترج فردها أنفقـ هل فلم ترج قال أبو يوسف انه ان يرد ما عـ به استحسانا لان ما قبض من
الدرهم ليس هو عين حقه بل هو مثل حقه وانما يصـ يره قاله اذ ارضى به فاذا لم يرض به لم يصـ
ـ قاله فيكون القابض متمصرفا في ملك الدافع باسمه فلا يبطل حق القابض وهـ اذ اختلف مالو
اشترى شيئا فوجده معيبا فاراد ان يرده فمسأله البائع بهـ فان لم يـ بيع رده على تعرضه على
البيع فلم يشتره أحد لم يرده وذلك لان المقبوض عين حقه لانه معيب فلم يكن قول البائع به
اذ ناله بالتصرف في ملك البائع فكان متمصرفا في ملك نفسه فيبطل حقه في الرد ٣ اذ قال
المقر اسمع اقراء لا تشهد على رسـ به ان يشهد عليه الا اذا قال المقر له لا تشهد عليه بما أقر به
لا يشـ به أن يشهد فلو رجع المقر له وقال انما هم منك لـ ذروا طلب منه الضمادة نقول ان اشياء
(قوله منافاة للضمان) أي من كل وجهه كما زاده في البحر وقـ دم الكلام عليه آتينا (قوله
كونهم ما) أي الواقعة بين (قوله نقل في الاشياء) وعبارتهم اقال في بسط الانوار للشافعية من
كتاب القضاء ما قلناه ٤ وذكر جماعة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة اذ لم يكن للقاضي شيء
من بيت المال فله اخذ عشر ما يتولى من مال الايتام والاقواف ثم بالغ في الانتكار اهـ ولم أر هذا
لاصحابنا اهـ وما أحبت نقل المشرح العبارة على هذا الوجه لانه لا يظن بعض المتأخرين صحة
هذا النقل مع ان الناقل بالغ في انتكاره كما ترى كيف وقد اختلفوا عنه فاني أخذت من
بيت المال في ظنني في اليتامى والاقواف قال الشيخ حميد الدين الزملي في حاشيته على الاشـ بـ
مانصه قوله ثم بالغ في الانتكار أقول يعني على الجماعة بين والمبالغة في الانتكار واضحة الاعتبار
لانه لو تولى على عشر من القاء لـ لا ولم يلحقه فيها من المشقة شيء لـ لا يفتق عشره هو مال
اليتيم وفي حرمة جات القواطع فـ هو اليتيم تان على الشرع الساطع وظلمة غطت على
بصائرهم فنه وذباله من غضبه الواقع لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اهـ قال المحمدي
لا وجه للمبالغة في الانتكار بل وازان يكون ذلك مقيدا اذا كان له عمل وأقله حفظ المال الى
أوان بلوغ الفاضر اهـ قال يبري زاده في حاشيته والاصواب ان المراد من العشر أجرة المثل
عـ حتى لو زاد رد الزائد اهـ مدني (قوله لا يتولى العشر في مسألة الطاحونة) أي اذا كان له
عمل قال طـ هذه المسئلة لا محل لذكرها هنا على انها غير محررة وفي الاشياء وعبرة الخمانية رجل
وقف ضبعة على مـ اليه فبات الواف وجـ على القاضي الوقف في يد القيم وجـ ل القيم عشر
الغلات وفي الوقف طاحونة في يدرجل بالمقاطعة لا حاجة فيها الى القيم وأصحاب هذه الطاحونة
يقبـ وزغلتهم لا يجب للقيم عشر الغلة من هذه الطاحونة ٧ لان القيم ما يخذل ابطار بق الاجر
فلا يشـ وجب الاجر ابطار بق العمل اهـ وفي تخفيض الكبرى قاض نصب فيها على غلات

في البحر لو اتف لم طواف فطو اوب بالضمنان فقال كانت ممية فاذ افتم الا يصدق وللشهم ودان
 يشهدوا انه لم يذ كي يحكم الحال وقال القاضي لا يضمن فاعترض عليه به **سند** له كتاب
 الاستحسان المتقدمة وهي لو قتل رجلا لم يلحق فاجاب عنه بما نقله الشارح عن اقوال البرازية
(قوله صدق قاض) وكذا الاضمان على القاطع والاخذ لو اقرب بما اقربه القاضي ووجه
 عدم الضمان على القاضي انه مما لو اتفقتا انه فعل ذلك في قضائه كان الظاهر شاهدا له اذ
 القاضي لا يقضي بالجمهور ظاهر ولا يضمن عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالصادق ولا يضمن على
 القاضي كافي البحر **(قوله وكذا الوزع)** اي المقتضى عليه لانه لو اقر القاطع والاخذ في
 هذا بما اقرب به القاضي يضمن لانهم ما اقر اسباب الضمان وقول القاضي مقبول في دفع
 الضمان عن نفسه لافي ابطال سبب الضمان عن غيره بخلاف الاول لانه ثبت فعله في قضائه
 بالصادق اي في دفع قول القاضي الضمان عن نفسه وعن غيره ولو كان المال في يده الاخذ
 قائما وقد اقرب بما اقرب به القاضي والمأخوذ منه المال صدق القاضي في أنه فعله في قضائه
 أولا يؤخذ منه لانه اقر ان اليد كانت له فلا يصدق في دعوى القتل الاجبة وقول المعزول
 ليس بحجة فيه بحر **(قوله لانه اسند)** اي القاضي **(قوله الى حالة معهوده)** نصار كما اذا
 قال طمعت أو اعتقت وأنا مجنون وجنونة معهوده ومثله المدحوش وهي واقعة الفتوى ٢
 لاخير الرمي فاذا كانت الدهشة معهوده منه يقبل قوله واذا لم تكن معهوده لا يقبل قوله
 الايمنة ولو اقر القاطع والاخذ في هذا الفصل بما اقرب به القاضي يضمن لانهم ما اقر اسباب
 الضمان وقول القاضي مقبول في دفع الضمان عن نفسه لافي ابطال سبب الضمان عن غيره
 بخلاف الفصل الاول لانه ثبت فعله في قضائه بالصادق وجعل به ضمهم هذا أصلا فقال ٣ الاصل
 ان المقر اذا اسند اقراره الى حالة منافية للضمنان من كل وجه فانه لا يلزمه ضمان ماذكر ومنها
 لو قال العبد اغبره بعد العتق قطع يدك وأنا عبد فقال المقر له بل قطعتها وأنت حر فاقول
 للعبد ومنها لو قال المولى العبد قد اعتقه أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد فقال
 المعتق أخذت بعد العتق كان القول للمولى ومنها الوكيل بالبيع اذا قال بعثت وسألت قبل
 العزل وقال الموكل بعد العزل فالقول للوكيل ان كان المبيع مستهلكا وان كان قائما فالقول
 للموكل لانه اخبر على الاصل **وكذا في مسئلة الغلة** لا يصدق في الغلة القائمة لانه اقر
 بالاخذ والاضافة يدعي عليه التملك ومنها لو قال الوصي بعد ما بلغ اليقين أنفقت عليه كذا
 وكذا من المال وأنكر اليتيم كان القول للوصي لكونه أسنده الى حالة منافية للضمنان وأورد
 في النهاية على هذا الاصل ما اذا اعتق أمته ثم قال لها طمعت يدك وأنت أمتي فقالت هي قطعتها
 وأنا حرة فاقول لها وكذا في كل شيء أخذته منها عنه داني حنيفة وأبي يوسف مع انه منكر
 للضمنان باسناد الفعل الى حالة منافية للضمنان فاجاب بالفرق من حيث ان المولى اقر باخذ مالها
 ثم ادعى التملك لنفسه فيصدق في اقراره ولا يصدق في دعواه التملك وكذا لو قال رجل أكلت
 طعامك باذنك فأنكر الاذن يضمن المقر وذكر الشارح أي الزاعم ان هذا الفرع غير مختص
 وهو كما قال كافي البحر أي لعدم براهنه في صورة النزاع في أخذ غلة العبد وقطع يد الامة كما
 لا يخفى كافي الحواشي السعدية ثم قال في البحر وقد خرج هذا الفرع ونحوه زديناه على

اقرار برازية (صدق) قاض
 (معزول) بلايين (قال
 لزيد اخذت منك ألفا
 قضيت به) أي بالالف
 (ابكر) ودفعته اليه
 أو قال قضيت بقطع يدك
 في حق (وادي زيدا) أخذه
 الف (وقطعه) اليه
 (ظلم) وأقر بكونه (ما)
 أقر الاخذ والقطع (في)
 وقت (قضائه) وكذا
 لو زعم فعله قبل التقاعد
 أو بعد العزل في الاصل
 لانه اسند فعله الى حالة
 معهوده

٢ مطلب
 واقعة الفتوى

٣ مطلب
 الاصل ان المقر اذا اسند
 اقراره الى حالة منافية
 للضمنان من كل وجه فانه
 لا يلزمه شيء

والغائبين من آداء وقبض (قوله وقيل يقبل لوعدا لعالمنا) دخول على المتن قصد به اصلاحه
 وذلك انه أطلق أولا القاضى ولم يقيد بالعدل العالم به العالم الصغير وهو ظاهر الرواية ثم ذكر
 التفصيل وهو على قول الماتريدى القائل باشتراط كونه عدلا لعالمنا كما مضى عليه في الكتزكا
 مريانه وان أردت زيادة الدراية فارجع الى الهداية وحيث كان مراد الشارح ذلك فكان
 الصواب ان يحذف قوله عدل في أول المسئلة فانه من الشرح على ما رأينا بل الأولى حذف
 هذا القيل لكونه عين ما في المصنف ثم ان هذا القيل هو قائله أبو منصور لان عدم الاعقاد
 انما على بالقصاد والغلط وهو منتف في العالم العدل وذكر الاسيحي ان المسئلة مصورة عند
 الامام في القاضى العالم العدل لانه اذا كان غير هذا الا بولى القضاء ولا يؤثر بامره بالاتفاق اه
 فبقاله أبو منصور كشف عن مذهب الامام اه (قوله وان عدلا جاهلان استفسر فاحسن
 تفسير الشرائط) بان يقول في حد الزنا في استفسرت المقر بالزنا كما هو المعروف فيه وحكمت
 عليه بالرجم ويقول في حد السرقة انه ثبت عندي بالحجة انه أخذ نصابا من حرز لاشبهة فيه وفي
 القصص انه قتل عدما بلا شبهة وانما يحتاج الى استفسار الجاهل لانه ربما يظن بسبب جهله
 غير الدليل دليلا كفاية (قوله صدق) أى يجب تصديقه وقيل قوله ثم المراد من جهله جهله
 بوقائع الناس لانهم افترض كفاية فانه يسأل المفتي ويحكم بقوله بخلاف جهله بما يترتب عليه
 عيناه فانه يفسق فلا يكون عدلا فيكون من القسم الاتى بيانه (قوله فانه لثلاثة اربعة) لانه
 انما عالم أوجاهل وفي كل اماء ل أو فاسق (قوله أى سبعاشر عيا) للحكم فحينئذ يقبل قوله لانتفاء
 التهمة اه منح وانما أول الحجة بالسبب لعدم الاقرار ط (قوله صب دهننا لانسان عند
 الشهود) لاحاجة اليه لانه مقر ط (قوله لانكاره الضمان) أى الضمان بالمثل لا بالقيمة والا
 كان مثله كاللان المتخمس مال بدليل جواز بيعه فيجبر فيه القتل والتعذيب فيكون مالا
 معصوما وايضا فان ظاهره ان القول له في عدم الضمان وليس كذلك بل القول قوله في كونه
 متنجسا وأما الضمان فلا فيضمن قيمته متنجسا فلا يكون القول له الا في أنه امتنجة فيضمن
 قيمته امتنجة كما ناله أبو السعود عن الشيخ شرف الدين الغزى بحثى الاشياء ويدل له عبارة
 الخاتمة قبيل كتاب القاضى من الشهادات والقول قوله مع عينه في انكاره استملاك الطاهر
 ولا تبسع الشهود ان يشهدوا عليه انه صب زيتا غير نجس ونعمامه فيها فراجعها وفي البرازية
 اراق زيت انسان أو سمه وقد وقعت فيه فارة ضمه وحينئذ فتمين ان المراد بعدم الضمان
 ضمان المثل لانه المتبادر وان المراد بالضمان المثبت ضمان القيمة لانه بالتنجس صار قيميا بالقواهم
 المثل ما صره كيل أو وزن وكان على صفته الاصلية من الطهارة فان خرج عنه بالتنجس صار
 قيميا كما هو صريح كلام البرازي ثانيا وفي فصول العمادى واذا تلف زيت غير في السوق أو
 سمه أو خله أو نحو ذلك وقال ألتفتم له كونه نجسا لانه مات فيه فارة فالقول قوله لان الزيت
 النجس ونحوه فديساع في السوق وان ألتف لم يصب في السوق وقال ألتفتم له كونه ميتة
 ضمن لان الميتة لا تبساع في السوق فجازل الشهود ان يشهدوا أنهم اذ كية كافي الحواشي الجوية
 (قوله وأمر الدم عظيم فلا يمل) ألا ترى أنه حكم في المال بالنكول وفي الدم حبس حتى يقر
 أو يحلف واكتفى في المال باليمين الواحدة وبخمسة يمين في الدم (قوله بخلاف المال) قال

وقيل يقبل لوعدا لعالمنا
 (وان عدلا جاهلان
 استفسر فاحسن) تفسير
 (الشرائط صدق والا لا
 وكذا) لا يقبل قوله (لو)
 كان (فاسقا) عالما كان
 أوجاهلا لثلاثة فالتقضاة
 أربعة (الأربعة ما بين
 الحجة) أى سبعاشر عيا
 (صب دهننا لانسان عند
 الشهود) فادعى مالكة
 ضمه (وقال) الصاب
 (كانت) الدهن (نخبة)
 وأنكره المالك فاقول
 للصاب لانكاره الضمان
 والشهود يشهدون على
 الصاب لا على عدم التجاسة
 (ولو قتل رجلا وقال قتله
 لردته أو قتله أبى لم يسمع)
 قوله لا يؤدى الى فتح باب
 العدو وان فانه يقبل ويقول
 كان القتل لذلك وأمر الدم
 عظيم فلا يمل بخلاف
 المال

اليه لان العطف باو (قوله لوجوب طاعة ولي الامر) بالآية الشريفة ومن طاعته تسديقه
قال العلامة البيري في آخر شرحه على الاشياء والظواهر عند الكلام على شروط الامامة
ثم اذا وقعت البيعة من أهل الحل والعقد صار اماما فيفترض اطاعته كما في خزائن الاكمل
٢ وفي شرح الجواهر تجب اطاعته فيما أباحه الدين وهو ما يعود نفعه الى العامة كعدم حارطة دار
الاسلام والمسلمين وتناوله الكتاب والسنة والاجماع اه وفي النهاية وغيره اوردى عن أبي
يوسف لما قدم بغداد صلى بالناس العيد وكأنه هرون الرشيد وكبر تكبير ابن عباس رضي الله
عنه ما روى عن محمد كذا وتاويله ان هرون أمرهما ان يكبرا تكبير جده ففعل ذلك امثالاً
لامره وقد نصوا في الجهاد على امتثال أمره في غير معصية وفي التنازل عن المحيط اذا أمر
الامير أهل العسكر بشئ فمعصاة في ذلك واحداً فالامير لا يؤدبه في أول وهلة ولكن ينصحه حتى
لا يعود الى مثل ذلك بل يذكره فان عصاه بعد ذلك أدبه الا اذا بين في ذلك عذراً عند ذلك يخفى
سبيله ولا يمكن بحاله بالله تعالى لقد فعلت هذا بعذر اه وقد أخذ البيري من مجموع هذه
النقول انه لو أمر أهل بلدة بدمية أيام بسبب الغلاء أو الوباة وجب امتثال أمره والله تعالى
أعلم وتقدم في العبد والاسْتِقَامَة وانظر ما قدمه سيدي الوالد في باب الامامة من كتاب
الصلاة (قوله ومنه محمد) هذا ما رجع اليه بعد الموافقة ح (قوله حتى يعاين الحجة) زاد
عليه بعض المشايخ أو يشهد بذلك مع القاضي عدل وهو رواية عنه ومنه انه ان يشهد القاضي
واحد على شهادة الذين شهدوا بسبب الحد لا على حكم القاضي والا كان القاضي شاهداً على
فعل نفسه واستبعد في فتح القدير بكونه بعيداً في العادة وهو شاهد القاضي عند الجلاء
والا كنفاه بالواحد على هذه الرواية في حق يثبت بشاهدين وان كان في زمانه لا بد من ثلاثة آخر
كذلك الاستيعاب بجز (قوله واستحسنوه في زمانه) لان القضاة قد فسدوا وان لا يؤمنون
على نفوس الناس ودمائهم وأموالهم ح فاز في العناية لاسيما قضاة زمانه فان أكثرهم
يتولون بالرشا فحكماءهم باطلة اه ٣ والتدارك غير ممكن (أقول) هذا في قضاة زمانهم فما بالان
في قضاة زماننا صلح الله تعالى أحوالنا جميعاً آمين عنه وكرمه (قوله رضى العيون وبه يفتى) قال
في البحر الركني رأيت بعد ذلك في شرح أدب القضاء للشيخ رالشهيد أنه صرح رجوع محمد الى
قوله ما رواه هشام عنه اه فالماصل ان الشيخين لا يقبلون اخبار القاضي عن اقرار انهم
بما لا يصح رجوع المقر عنه كاقصاص وحدا القذف والاموال والطلاق وسائر الحقوق وان
محمد وافقهما أو لا ثم رجع الى ما ذكره من أنه لا يقبل الا بضم رجل آخر اليه ثم صرح رجوعه
الى قولهما أو ما اذا أخبر القاضي باقراره عن شئ يصح رجوعه عنه كالحكم يقبل قوله بالاجماع
وان أخبر عن ثبوت الحق بالبيعة فقال قات بذلك يئسه وعدلوا وقيمت شهادتهم على ذلك تقبل
في الوجهين جميعاً وهذا في القاضي المولى أما الموزول فلا يقبل ولو شهد معه عدل كما مر عن النهر
أوائل القضاء (قوله الا في كتاب القاضي للضرورة) أي ضرورة احكام الحق ولان الخيانة في
مثلها قلنا تقع ونظيره الاقتصار على كتاب القاضي ان القاضي لا يقبل قوله فيما عداه أي على قول
محمد سواء كان قتلاً أو قطعاً أو ضرباً ولو قال قضيت بطلانها أو بعتقه أو ببسيع أو بكم
أو اقرار لم يقبل قوله وفي التمهيد ويصدق فيما قال من التصرف في الاوقاف وأموال الايتام

٢ مطلب

طاعة أولى الامر واجبة

لوجوب طاعة ولي الامر
ومنعه محمد حتى يعاين الحجة
واستحسنوه في زمانه
العيون وبه يفتى الا في كتاب
القاضي للضرورة

٣ مطلب

القضاة اذا تولوا بالرشا
أحكامهم باطلة

أوبلا أمره (فاستحق) العبد (أومات قبل القبض) ٤٦ للعبد من الوصي (وضاع) الثمن (رجع المشتري على الوصي) لانه وان

(قوله أو بلا أمره) هو مفهوم بالاولى لانه اذا رجع عليه في الامر فلان يرجع عليه عند عدمه بالاولى ط (قوله فاستحق العبد) أي من يد المشتري (قوله لانه وان نصبه القاضي عاقدا) الاولى حذف هذا التعليل لانه انما يطهر في وصي القاضي والاقتصار على قوله لانه أي وصي الميت عاقدا نيابة عن الميت فترجع الحقوق اليه كما اذا وركه حال حياته كما في الهداية ليشمل وصي الميت قال في الكفاية أما اذا كان الميت أو وصي اليه فظاهر وأما اذا نصبه فكذلك لان القاضي انما نصبه ليكون قائما مقام الميت لامقام القاضي (قوله فترجع) الاولى حذف الفاء (قوله اليه) كما اذا وركه حال حياته (قوله لانه عامل لهم) ومن عمل غيره عا ولا ولحقه بسببه ضمان يرجع به على من يقع له العمل (قوله ولو ظهر بعده للميت مال يرجع الغريم فيه) أي في المال الذي ظهر للميت (قوله بدينه هو الاصح) قال سيدي الوالد فيه ايجازا نخل بوضعه ما في فتح القدير ولو ظهر للميت مال يرجع فيه الغريم بدينه بلا شك وهل يرجع عما ضمن للميت - ترى فيه خلاف قيل نعم وقال مجد الاغة السر خكتي ٢ لا يأخذ في الصحيح من الجواب لان الغريم انما يضمن من حيث ان العقد وقع له فلم يكن له ان يرجع على غيره وفي الكافي الاصح الرجوع لانه قضى بذلك وهو مضطر فيه فلهذا اختلف التصحيح كما هو ١٥ وقوله بما ضمن للمشتري بقيد ان الاختلاف في الم - ثلة الاولى ٣ لانه في الثانية ٤ انما ضمن للوصي للمشتري لانه قال في البحر وقبل لا يرجع به في الثانية والاول اصح ١٥ والحاصل انه في الاولى اختلف التصحيح في الرجوع وفي الثانية الاصح عدمه فتنبه ووجدت في نسخة ترجع الغريم فيه بدينه لا بما غرم هو الاصح وهذه لا غبار عليها اقال الحلبي وقيل يرجع عما غرم أيضا وصح (قوله كان الهالك من مالهم) لانه نائب عنهم في القبض (قوله لماسر) متعلق بقوله كان الهالك من مالهم والمراد بما مر ان القاضي لا يضمن لانه عامل لهم والاولى ذكرها عند معلولها وانما كان الهالك من مالهم لما يأتي في باب الوصي من قوله ٥ وصح قسمه القاضي وأخذ قسط الموصى لانه ان غاب الموصى له فلا شيء له ان هلك في يد القاضي أو أمينه لكنه قال لغة وهذا في المكمل والموزون لانه افرأزوني غير هالما ليجوز لانه مبادلة كما يبيع ومبادلة مال الغير لا يجوز فكذلك القسمة ١٥ فليست هل فرق بين ان يكون الموصى له الغائب معينا أو مطلقا الفقهاء أو يجري القيد فيه - ما وليحرر (قوله أمرك فاض عدل) أي وعالم كذا قيد في الممتني وغيره مدني وكذا قيد في الكنز وهو الموافق لما في بعض نسخ المتن وهو قيد لا بد منه ههنا مقابلة قوله الآتي وان عدلا جاهلا قال في البحر وما ذكره المصنف قول الماتريدي وفي الجامع الصغير لم يقيد به - ما أي العبد والوعالم ثم رجع محمد فقال لا يؤخذ بقوله لم يعلم باليمين المحسنة أو ينهم بذلك مع القاضي عدل وبه أخذ مشايخنا ١٥ وبه - ذا يظهر ان كلام المصنف ملحق من قولين لان عدم تقييده بالعدالة والعلم مبني على ما في الجامع الصغير والتفصيل بعده مبني على قول الماتريدي وحيث فقد ثبت قيده الشارح قوله عدل يجب زيادة عالم أيضا لكونه على قول الماتريدي ويكون قوله بعده وقيل لا يقبل لوعده لا علمه - تدر كواحقه ان يقول وقيل يقبل ولولم يكن عدلا لعالم ما هو ما في الجامع الصغير كذا أفاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى وسأبقي تته الكلام عليه قريه ان شاء الله تعالى (قوله قضى به) أي بما ذكره أشار به الى أن افراد الضمير باعتبار المذكر كور ولا حاجة

نصبه القاضي عاقدا نيابة عن الميت فترجع الحقوق اليه (وهو يرجع على الغرماء) لانه عامل لهم ولو ظهر بعده للميت مال يرجع الغريم فيه بدينه هو الاصح (أخرج القاضي الثالث للفقهاء ولم يعطهم اياه - حتى هلك كان الهالك من مالهم) أي الفقراء (والثالث للورثة) لما مر (أمرك فاض عدل (برجم أو قطع) في سرقه (أو ضرب) في حد قضى به) بما ذكر (وسمك فعله)

٢ قوله السر خكتي بضم السين وسكون الراء وفتح الخاء المعجمة والالف وفي آخرها الفاء المثناة الفوقية نسبة الى سر خكت قرية بخرجسان سرقه قد ينسب اليها محمد بن عبد الله بن فاعل ذكره عبد الله القادر في الطبقات ١٥ منه

٣ أي مسئلة يبيع القاضي أو أمينه والرجوع فيها بما ضمنه للمشتري اه منه

٤ أي مسئلة يبيع الوصي والرجوع فيها بما ضمنه للوصي اه منه

بأمينه والاقبل قوله في اليمين والشكول وحده (ثم اعلم) ان القاضى وأمينه لا ترجع حقوق عقد
 بأمره لا يقيم اليه ما بخلاف الوكيل والاب والوصى فلو ضمن القاضى أو أمينه عن مباحاة لا يقيم
 بهد بلوغه صح بخلافهم وقيد بعدم ضمان القاضى عند الاستحقاق لانه لو اخطأ في قضائه ضمن
 كما اذا رجم بمحصة اباربعة شهود وظهر أحدهم عبداً أو محدوداً في قذف فدينه على القاضى
 ويرجع به في بيت المال بالايجاع ٢ والاصل في جنس هذه المسائل ان القاضى متى ظهر خطؤه
 فيما قضى يبين فانه يضمن ما قضى به ويرجع بذلك على المقضى له كالودع والوكيل وان كان الخطأ
 في المال فان كان قائماً يد المقضى له أخذه القاضى وردده على المقضى عليه وان كان مستمكناً
 ضمن قيمته ويرجع بذلك على المقضى له وان كان في قطع أو رجم ضمن ويرجع بما ضمن في بيت المال
 اه ونعامة فيه (أقول) ٣ ملخص ما قيل في خطأ القاضى في غير الجور ان كان في مال لا في حد
 لخطؤه في مال المقضى له وان كان في حد فان ترتب عليه تلف نفس أو عضو فخطؤه في بيت المال
 وان لم يترتب عليه شيء من ذلك كالجور فهذا عند الصالحين وعند الامام رجعهم الله تعالى
 يكون هدر في الحدود وترتب عليه تلف نفس أو عضو ولا كذا أفاده في الخاتمة من الحدود
 والسير وهذا اذا لم يترتب عليه الجور وان تدر الجور كان ذلك في مال القاضى سواء كان في مال
 أو حد وترتب عليه تلف نفس أو عضو وتدر منه الجور يظهر فيما اذا أقر هو بذلك وخطؤه
 بالجور يظهر باقرار المقضى له في الاموال كان بان ان الشهود عييدهم لا باقرار المقضى له أو
 تقوم البينة على ذلك هذا خلاصة ما تحجر من النصوص المعقدة في هذه المسئلة كمنح السير
 الكبير السرخسى والهندية والخاتمة من الحدود والسير والاشباه من القضاء وحواشي
 الطعطاوى وسيدى الودراوى السعود (فالخاتمة) ان خطأ القاضى تارة يكون في بيت المال
 وهو اذا اخطأ في حد ترتب عليه تلف نفس أو عضو وتارة يكون في مال المقضى له وهو اذا اخطأ
 في قضاء في الاموال وتارة يكون هدر او هو اذا اخطأ في حد ولم يترتب على ذلك تلف نفس أو
 عضو كمنح مثلاً وتارة يكون في ماله أى مال القاضى وهو اذا تدر الجور (قوله بخلاف
 نائب الناظر) قيداً لقوله ولا يخلف أى فانه يخلف كما يخلف الناظر قال في المنح ان نائب الامام
 كهو ونائب الناظر كهو في قبول قوله فلو ادعى ضياع مال الوقف أو تفرقة على المستحقين
 فأنكروا فاقول له كلامي لا يمكن مع اليمين وبه فارق أمين القاضى فانه لا يعين عليه كالقاضى
 اه (قوله ورجع المشتري على الغرماء) لان البيع وقع لهم فكانت العهدة عليهم عند تعذر
 جعلها على العاقد كما تجعل العهدة على الموكل عند تعذر جعلها على الوكيل المجبور عليه كما اذا
 كان العاقد عبداً وصبياً يعقل البيع وكما رجل يبيع ماله فانه لا تتعاق الحقوقيه ما بل
 بوكاهما لان التزام العهدة لا يصح منه ما قصور الاهلية في الصبي وحق السيد في العبد كما في فتح
 القدير (قوله لتعذر الرجوع على الغرماء) أى لانه عقد لم ترجع عهدة الى عاقد فوجب على
 من يقع له العقد والبيع واقع للغرماء فتكون العهدة عليهم كافي الدور وفي فتح القدير الاصل
 انه اذا تعذر تعاق الحقوقيه بالعاقد تعلق باقرب الناس الى العاقد وأقرب الناس اليه من يتنفع
 به ألا ترى ان القاضى لا يامر ببيعه حتى يطالب الغريم وأقرب الناس في مسئلة ان من يتنفع به
 العقد وهو الغريم (قوله ولو باع الوصى) لافرق بين وصى الميت ومنصب القاضى مدنى

٢ مطلب

لو اخطأ القاضى يضمن

٣ مطلب

ملخص ما قيل في خطأ

القاضى

بخلاف نائب الناظر
 (ورجع المشتري على
 الغرماء) لتعذر الرجوع
 على العاقد (ولو باع
 الوصى لهم) أى لاجل
 الغرماء (بأمر القاضى)

لا يشترط في العدد وان قوله عدل مئة رجل قال في النكاح وهو الاصح (قوله ويشترط)
 أى في الخبر (قوله سائر الشروط) أى مع العدد أو العدة على قول الامام الاعظم فلا يثبت
 بخبر المرأة والعبد والصبي وان وجد العدد أو العدة أو قل من تبعه على هذا سدى الوالد (قوله
 في الشاهد) أى المشروطة في الشاهد والمراد به الخبر أى من الحرية والبلوغ وأن لا يكون
 أعى ولا محدودا في قذف مع العدد أو العدة والمعنى ويشترط في الخبر ما اشترط في الشاهد مما
 ذكر الالفاظ أشهر وحضور مجلس القاضى عنده خلافا لهما كما سبق (قوله وقيد في البحر)
 أى قيد عزل الوكيل بكون الخبر لا بد ان يكون فيه أحد شرطى الشهادة بالعزل القصد سدى
 احتراز عما اذا كان حكميا كرت الموكل وجنونه مطبقا فانه يثبت وينعزل قبل العلم (قوله
 وبما اذا لم يصدقه) أما اذا صدقه قبل ولو فاسقا بحر وقدم (قوله غير المرسل) سبق قلم
 وصوابه كفى البحر غير الخصم ورسوله ولو أخبر الشفيع المشتري بنفسه وجب الطلب اجماعا
 حتى اذا أخره سقط طلبه (قوله فانه يعمل بخبره) أى الرسول مطلقا وان كان فاسقا أو صغيرا
 أو كذبه وظاهره ان ذلك يجزى فى كل ما ذكر فيه عزل بذلك وتسقط الشفعة بعدم الطلب بعده
 ويكون سكوت البكر بعد رضا وقس الباقي مما يتأتى فيه ذلك وظاهره ما فى العمادية انه لا بد ان
 يقول له انى رسول بعزل كفى البحر (أقول) وعلمه فلا بد للرسول ان يقول للمرسل اليه انى
 رسول اليك بكذا (تنبيه) يثبت العزل بكتاب الموكل اذا بلغه وعلم ما فيه كفى ط عن سرى
 الدين وسيد كره الشارح وأخر باب عزل الوكيل (قوله كما سيجى فى باب) أى باب عزل الوكيل
 حيث قال ويثبت بمشافهته وبارسالة رسولا أو غيره اتفاقا صدقه أو كذبه اذا قال أرسلنى اليك
 لا بلغك عزله اياك الخ (قوله وان لم يقل جعلتك أمينا فى بيعه) بان قال له بيع هذا العبد فقط
 ولم يزد (قوله على الصحيح ولو الجلية) اعلم ان أمين القاضى هو من يقول له القاضى جعلتك أمينا
 فى بيع هذا العبد أما اذا قال بيع هذا العبد ولم يزد عليه اختلف المشايخ والصحيح انه لا يلحقه
 عهدت كره شيخ الاسلام خواهر زاده كفى البحر معزيا الى شرح التلخيص للنفارىسى (أقول)
 والمسئلة مذكورة فى الفتاوى ولو الجلية من (قوله عبد الدين الغرماء) أى أرباب الديون
 ولم يذكر الوارث مع انهم اموال فاذ لم يكن فى التركة دين أى نفوذ كان الماقد عاملا فيه يرجع
 عليه بما لحقه من العهد ان كان وصى الميت وان كان القاضى أو أمينه هو الماقد يرجع عليه
 المشتري لان ولاية البيع للقاضى اذا كانت التركة قد أحاط بها الدين ولا يملك الوارث البيع كما
 فى البحر (قوله أو ضاع) أى هلك العبد من يد القاضى أو أمينه قبل التسليم الى المشتري كفى
 المنع فالانصب زيادة أو أمينه (قوله كالامام) وينبغى ان يجعل نائب الامام كالامام لان
 القاضى انما قبل قوله بالاعين لكونه نائباً عن الامام ولا ضمان عليه فلا ضمان على القاضى فعلى
 هذا يقبل قول أمين بيت المال بالاعين وانما لم يضمن من ذكر لانه يؤدى الى تباعدهم عن قبول
 هذه الامانة فتعطل مصالح الناس عمنى قال فى البحر وأشار الى ان أمينه لو قال رعت
 وقبضت الثمن وقضيت الغريم صدق بالاعين وعهدة الخافا بالقاضى وان العيب اذا كان ظاهرا
 يرد المبيع به بنظر القاضى أو أمينه واذا اوجب عين على مخدرة وجهه لها القاضى ثلاثة من
 العدول يستخلفها واحد وآخران يشهدان على عينها أو نكولها فعلى هذا المستخلف ليس

(ويشترط سائر الشروط
 فى الشاهد) وقيد فى البحر
 بالعزل القصد سدى وبما
 اذا لم يصدقه ويكون الخبر
 غير المرسل ورسوله فانه
 يعمل بخبره مطلقا كما سيجى
 فى باب (بايع فاض أو أمينه)
 وان لم يقل جعلتك أمينا فى
 بيعه على الصحيح ولو الجلية
 (عبد الدين الغرماء) وأخذ
 المال فضاغ) ثم عند
 القاضى (واستحق العبد)
 أو ضاع قبل تسليمه (لم
 يضمن) لان أمين القاضى
 كالقاضى والقاضى كالامام
 وكل منهم لا يضمن بل ولا
 يخلف

ان صدقه عنانية (أو

مستورين أو فاسقين) في
الاصح (كأخبار السيد
بجناية عبده) فلو باعه كان
مختاراً للفداء (والشفيع)
بالبيع (والبكر) بالشكاح
(والمسلم الذي لم يهاجر)
بالشرائع وكذا الأخبار
بعميل بدشراه وبمجر
مأذون وفسخ شركة وعزل
قاص ومذولي وقف وهي
عشرة يشترط فيها أحد
شطري الشهادة لا لفظها

٢ مطلب

الفاسق إذا أخبر من أسلم
ولم يهاجر يلزمه العمل
بالشرائع في الاصح

الشفيع المشتري بنفسه وجب الطلب اجتماع الرسول بعامل بغيره وان كان فاسقاً اتفاقاً
صدقه أو كذبه كذا في الاستيعاب وكذا لو كان الرسول صغيراً وظاهر ما في العمادية أنه لا بد ان
يقول له اني رسول بعزلك ومقبول أيضاً بما اذا بلغه العزل ان كان العزل مقبلاً أما اذا كان
مكسباً كرت الموكل فانه يثبت وبالعزل قبل العلم اه (قوله ان صدقه) أي الوكيل
حتى لو كذبه لا يثبت كما قدمناه عن اليعقوبية (قوله في الاصح) راجع للفاسقين خلافاً لما
في الكثر حيث قيد بالمستورين فان ظاهره انه لا يقبل خبر الفاسقين وهو ضعيف لان تأثير خبر
الفاسقين أقوى من تأثير خبر العدل بل يدل انه لو قضى شهادة واحد لم يتخذ وبشهادة
فاسقين نفذ فلو أخبره بالعزل غير من ذكره نصرف صح نصره أهـ عدم عزله كما في البحر (قوله
كأخبار السيد بجناية عبده) أي فانه يشترط فيه أحد شطري الشهادة أي العدد والعدالة
عنده خلافاً لما (قوله فلو باعه كان مختاراً للفداء) يعني اذا أخبره أحد من ذكره باعه كان
مختاراً للفداء فلا يكون مختاراً له بأخبار غير من ذكره فدفعه البائع أو المشتري الى ولي الجناية
فيما اذا باعه بهد ان أخبره فاق مثلاً بالجناية وانما يدفعه اذا لم يعلم بجنانيته المشتري أما اذا علم
فيكون مختاراً للفداء اقدمه على شرائه مع العلم بعيبه وأما اذا اعتق العبد كان الطالب
بالارش عليه أهـ أهـ أو السعود (قوله والشفيع بالبيع) هو على الخلاف أيضاً فاذا أخبر
الشريك مثلاً بالبيع فسكت ولم يطلب فان كان الخبير عدلاً أو مستورين خلافاً لشفيعته
لان أخبره مستور فسكت لم يولد له ما لا شفعة (قوله والبكر بالشكاح) هو على الخلاف
أيضاً فلا يكون مكتوماً ورضاً الا اذا أخبره عدلاً أو مستورين مثلاً أما اذا أخبره مستور
بشكاح وإليه فسكت لا يكون ذلك رضاً منها قال في البحر نعم اعلم ان الامام محمد انص على خمسة
منهم اوله يذكره مثله البكر وانما قالها المشايخ اه (قوله والمسلم الذي لم يهاجر) أي الذي
أسلم في دار الحرب فأخبره أحد من ذكره (قوله بالشرائع) فانه اذا أخبره مستور ولا يلزمه الشرائع
عنده خلافاً له وأما اذا أخبره عدلاً أو مستورين لم يمتنع حتى اذا ترك الفرائض يلزمه قضاؤها
٢ والاصح انه يكفي فيه خبر الفاسق كما في المفتاح جوى أي فانه يجب عليه الاحكام بغيره كما
في الرسول فانه لا يشترط عدالته ٣ كالبكر اذا أخبره رسول الولي بالتزويج كما يأتي قريبا ناه
الله تعالى (قوله وكذا الأخبار بعيب بدشراه) فلو قال له رجل عدل أو مستورين هذه العيب
معيبة وقدم على شرائها يكون راضياً بالعيب لان أخبره فاسق (قوله وبمجر مأذون) فاذا أخبر
المأذون بمجره عدلاً أو مستورين حرج لا اذا أخبره فاسق (قوله وفسخ شركة) أي من أحد
الشريكين لا يثبت الفسخ عند الاتسار الا بأخبار عدل أو مستورين فيمنع عن التصرف في مال
الشركة لان أخبره فاسق (قوله وعزل قاص) فهو على الحكم السابق قال في البحر ويغني
ان يزداد بأضالع القاضي ولم أره اه قال سيدي الوالد وهو ظاهر لانهم هم صرحوا في كتاب
القضاء بأنه ملحق بالوكيل كما قدمه أي صاحب البحر فيه اه (قوله ومذولي وقف) أي وعزل
مذولي وقف أي على القول بصحة عزله لا بشرط أو على قول الكل ان كان شرط الواقف اه بجر
بجنا وقد مننا الكلام عليه مستوفى قبل ورقة عند الكلام على وصي القاضي (قوله أحد
شطري الشهادة) أي العدد والعدالة وفي الحوائج السعدية أقول فيه إشارة الى أن العدالة

٣ مطلب

البكر اذا أخبره رسول
الولي بالتزويج

الوصى بخيانة أو تهمة بخلاف الوكيل عن المحي وفي ان الوارث يملك ائمة ق الموصى بعقده تخيرا
وتعليقه وتدبر او كتابة ولا يملك الوصى الا الاول قال في الحواشي الخوية على الاشياء من حيث
ما انترف فيه الوكيل والوصى ان الوكيل يملك عزل نفسه لا الوصى بعد القبول ولا يشترط لقبول
في الوكالة ويشترط في الوصاية ويتفقد الوكيل بما قبله الموكل ولا يتفقد الوصى ولا يشترط
الوكيل اجرة بخلاف الوصى ولا تصح الوكالة بعد الموت والوصاية تصح والوصاية وان
لم يعلم به الوصى بخلاف الوكالة ويشترط في الوصى الاسلام والحريه والبلوغ والعقل ولا يشترط
في الوصى بل الا العقل واذا مات الوصى قبل تمام المقصود نصب القاضي غيره بخلاف موت
الوكيل لا ينصب غيره الا عن مقرر للعقل وفي ان القاضي يعزل وصى الميت بخيانة أو تهمة
بخلاف الوكيل وفي ان الوصى اذا باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه معيب ولا يثبته فانه بخلاف
على الثبات بخلاف الوكيل فانه بخلاف على نفي العلم وهي في التنبه ولو اوصى فقرا اهل بلخ
فالافضل للوصى ان لا يجاوز اهل بلخ فان اعطى لاهل كورة أخرى جاز على الاصح ولو اوصى
بانصدق على فقراء الحاج يجوز ان يصدق على غيرهم من الفقراء ولو خص فقال فقرا هذه
السكة لم يجز كذا في وصايا خزنة الا كدل وفي الخاتمة ولو قال الله على ان اتصدق على جنس
فصدق على غير لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بانصدق ففعل المأمور بذلك ضمن اه فهذا
مما خاف فيه الوصى الوكيل ولو استأجر الموصى الوصى اتفقه هذا الوصية كانت وصية له بشرط
العمل وهي في الخاتمة ولو استأجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم صحته والا لا اه ٢
فهو خمس عشرة مسألة فالتحفظ ٣ ثم اعلم ان وصى القاضي نائب عن الميت لاعتن القاضي قال
في البحر ولم أره تلافى حكم وصاية قبل العلم وكذا في حكم تولية الناظر من الواقف وينبغي ان
يكون على الخلاف في جعل الناظر وصيا قال ثبت قبل العلم ومن جعله وكيلا قال لا ٤ وصحوا
انا وكيلا حتى ملك الواقف عزله بالشرط اه قال سديدى الوالد معز بالابى العود ومقتضاء ان
تقريره في النظر بلا علم لا يصح ٥ ثم رأيت بخط الشيخ شرف الدين الغزى محشى الاشياء انهم
لا يجبه لونه وصيا من كل وجه ولا وكيلا كذلك ٦ بل شبهه بالوصى حتى صح فقروا في مرض
موته وشبهه بالوكيل حتى ملك الواقف عزله من غير شرط على قول أبي يوسف وأما على قول محمد
فهو وكيلا عن الموقوف عليهم كذا في الاشياء قال وقول محمد من كل اذمة قضى كونه وكيلا
عنهم ان اهم عزله مع ان الظاهر من كلامهم انه لا يصح بل لعزله القاضي لم يصح اذا كان منصوب
الواقف الانجيسانية اه ٧ قال انه وكيلا مادام الواقف حيا وصى بعد وفاته والظاهر ان مراد
محمد انه نظير الوكيل في تعيينه اهـ م لا وكيلا حقيقة اذ ليست ولايته منه ثم تأمل (قوله فلو علم
الخ) وفي الهداية المكتبة كالخطاب ٨ (قوله ولون عيز) أقول سقامه لفظ عيز لا يظهر لانه
لا يشترط في العلم الا عيز (قوله أو فاسق) أى اذا صدقه الوكيل حتى لو كذبه لا يثبت فعلى
هذا الفرق بين الوكالة والعزل لان في العزل أيضا اذا صدقه يسهل كذا في غاية البيان يعقوبية
(قوله ولا يثبت عزله الخ) هذا قوله وقال لا يشترط في الخبر هذه الا التميز بكونه معاملة وله ان
فيه الزامان وجه دون وجه فيشرط أحد شطري التسمية اما العدد والعدالة قال في البحر
أطلقه وهو مقيد بان يكون الخبر غير الخدم ورسوله فلا يشترط فيه العدالة حتى لو أخبر

٢ مطلب

الوصى يخالف الوكيل في
١٥ مسألة

(فلو علم) الوكيل بالتوكيل
(ولون) عيز أو (فاسق)
صح تصرفه ولا يثبت عزله
الابى اخبار (عدل) أو
فاسق

٣ مطلب

وصى القاضي نائب عن
الميت لاعتن القاضي

٤ مطلب

الناظر وكيلا لوصى

٥ مطلب

تقريره في النظر بلا علم

٦ مطلب

الناظر له شبهه بالوصى وشبهه
ما بالوكيل

٧ مطلب

الناظر وكيلا في حياة
الواقف وصى في موته

٨ مطلب

المكتبة كالخطاب فيقع بها
علم الوكيل بالوكالة

وكيل بالبيع بان كان المالك قال للمثـ تـرى اذهب بعدي الى زيد فقل له حتى يبيعه بـو كـالته عـى
منك فذهب به اليه ولم يخبره بالتوكيل فباعه هو ومنه يجوز ومثله الاذن للعبد والصبي بالتجارة
فلا يثبت الا بعد العلم والامر بالمدح حتى لو جعل امرها يدها لا يصير الامر يدها ما لم تـلم فـلو
طلعت نفسها قبل العلم لم يقع خاتية وفي شرح المجموع لابن ملك اذا قال المولى لاهل السوق
يا بـعوا عـدي فلا يـصـير مـأذـونا قـبل العلم بخلاف ما لو قال اذنت لعدي فلان ولم يشهد بين
الناس فلم يعديه شرط كافي البحر (قوله خلافة) فلا تتوقف على العلم كتصرف الوارث ملكا
وولاية حتى لو باع الجدمال ابن ابنه بعد موت الابن من غير علم عونه جازا لكن قال في البحر ثم اعلم
انه وقع في الهداية هناك الوصية خلافة كالوراثه وهو مشكل فان المصريح بان ملك الموصي
له ليس بطريق الخلافة كملك الوارث قال المصدر التمهيد في شرح أدب القضاء ان الموصي له
ليس بخليفة عن الميت وله هذا الايصاح اثبات دين الميت عليه وانما يصح على وارث أو وصي ولو
أوصى له بعد ما اشتراه فوجده الموصي له عيبا فانه لا يرده بخلاف الوارث ويصير الوارث مغرورا
لو استخفت الحرة بعد الولادة كالوارث بخلاف الموصي له اهـ ولم أر أحدا من الشارحين بينه
وقد ظهر لي ان صاحب الهداية أراد بالخلافة ان ملك كل منهما يكون بعد الموت لابعي انه قائم
مقامه ومما يدل على عدم الخلافة ما في التلخيص بعد بيان ان ملكه ليس خلافة انه يصح شراء
ما باع الميت باقل مما باع قبل فقد اثن بخلاف الوارث وقدمنا تعريف المال أول كتاب البيوع
اهـ (أقول) وقد سبق صاحب البحر الى ذلك صاحب الكفاية حيث قال قوله لان خلافة كهى
أى كالوراثه من حيث انهما يثبتان الملك بعد الموت اهـ وفي البحر أيضا ثم اعلم ان صاحب
الهداية ذكر هناك الوصية خلافة لانيابة كالوراثه وقال قبله ان الوصية خلافة كهى وقد ضنا
ما في الثاني وأما الاول فالمراد به انه خليفة الميت في التصرف كالوارث لافي الملك بخلاف
الخلافة في الوصية فانها في الملك لافي التصرف ومما يدل على أن الوصى خليفة الميت ما في خزنة
المقتنين لومات عن وصى وابن صغير ودين فقبضه الوصى بعد بلوغ الصغير جازا الا انه ثم اعلم
انهم فرقوا بين الوارث والوصى في مسئلة لو أوصى بعتق عبد ملك الوارث اعاقه فتجيزا وتعليقا
وتدبير او كتابة ولا يملك الوصى الا التخيير وهى في التلخيص اهـ (قوله والوكيل نيابة) أى عن
الموكل فالموكل أثبت له ولاية التصرف في ملكه لا بطريق الخلافة لبقاء ولاية الموكل فلا بد من
العلم ولو أودع ألقاه فدرجل ثم قال المالك أمرت فلا تبا بقبضه امنه ولم يعلم فلان يكونه مأمورا
بالقبض فقبضه وثاف عنده قال المالك بالخيار في تضمين أي ما شاء ولو علم المودع فقط فدفع للمأمور
المذكور فثاف عنده لا ضمان على أحد لان المـ تـودع دفع بالاذن ولو لم يعلم أحدهما فقال
المأمور اذفع لي وديعة فلان لا يدفعها الى صاحبه او اذفعها الى تـكون عندي لصاحبها فذفع
فضاعت فلما ألت تضمين أي ما شاء عندهما بحر عن الخاتية ٣ ثم اعلم ان الوصية والوكالة
يجتمعان وينتفرقان فينتفرقان في مسئلة الكتاب وفي ان الوصاية من الميت لا تقبل التخصيص
بخلاف وصى القاضى فانه يتخصص والوكالة تقبل التخصيص وفي انه يشترط في الوصى ان يكون
مـالـحـرا بالغـا عـلا بخلاف الوكيل الا العقل وفي ان الوصى اذا مات قبل تمام المصلحة نصب
القاضى غيره ولومات وكيل الغائب لا ينصب غيره الا عن المفقود للعنف وفي أن القاضى يعزل

والفرق ان تصرف الوصى
خلافة والوكيل نيابة

٣ مطلب
الوصاية والوكالة يجتمعان
وينتفرقان

(قوله ثم يفعل ذلك) أى الخلو فاعلم (قوله فلا يلزمه شئ) يعلم منه كما قال المقدسي ان المعتمد الملك حين الخلو لا حين الخلف اه ووجه المسئلة انه حين الخلو لا حاله (أقول) ويعلم منه ان المشتري باسم المفعول بخيار الرؤية لا يدخل في ملكه حتى يراو ويرضى به قاله الشيخ أبو الطيب مدني (أقول) الذي يظهر لي انه يدخل في ملكه ~~لكنه~~ غير لازم واللازم ان يخرج البطلان من ملكه ولا تقابل به والمسئلة تختص بالمرجعة وما نقله عن البحر عزاء في البحر الى لولو الحلية في الحبل آخر الكتاب وعلمه فيها حيث قال وان كان له يكون على الناس يتصلح على لان المدين مع رجـل بشوب في منديل ثم يفعل ذلك ويرد الشوب بخيار الرؤية فيعود الدين ولا يحث اه (قوله لزمه بقدر ما يملك) ولا يلزمه شئ بعد لانه بمنزلة النذر بما لا يملك وكذا يقال فيما بعد (قوله ولولم يكن له شئ لا يجب شئ) الطاهر ان التعليق ليس بشرط حتى لو تجزأ النذر يقال على أن أنصدق بالف درهم كان الحدكم كذلك فان كان ذلك دون المبلغ التصديق وان لم يكن عنه درهم شئ لا يلزمه فراجع رحتي قال في الهراية ومن نذر نذرا مطلقا فعليه الوفا به اقله صلى الله تعالى عليه وسلم من نذر مسمى فعليه الوفا به يسمى وان علق النذر بشرط فوجد الشرط فعليه الوفا بنفس النذر لا طلاق الحديث ولان المعاق بالشرط كالنكح منه وعن أبي حنيفة انه رجع عنه وقال اذا قال ان فعلت كذا ففعلت حجة او صوم سنة او صدقة مائة او كذا أخره عن ذلك كفاية بين وهو قول محمد ويخرج عن العهد بالوفا به يسمى أيضا وهذا اذا كان شرطا لا يريد كونه لان فيه معنى العين وهو المنع وهو بظاهره قد رقبه خيره ويعل الى اى الجهتين شاء بخلاف ما اذا كان شرطا يريد كونه كقوله ان شئني الله مريضى لانه دام معنى العين فيه وهذا لتمامه بل هو الصحيح اه وعليه مشى في متن مجمع البحرين والدرر والغرر وأفتى به اهـ عـ لـ الزاهد ومشايعه بلح وبعض مشايخ بخاري واخباره خمس الآثمة والقاضي المروزي وقال في البرازية وعليه الفتوى وقال في القبض والمقضى به ما روينا عن أبي حنيفة من رجوعه وقد أوضح المسئلة العلامة الشرنبلالي في رسالة لها ما تحفة التحرير واسماء الناذر الغنى والفقير بالتخيير على الصحيح والتحرير فاجمعاهما من رام ذلك (قوله وضح الابصاء) أى من شخص لشخص على صغيره أو وصيته ٢ قوله فصع نصرته ٣ أى من غيره عـ لم بالابصاء واذا نصرته بعد قابلا فلا يتكمن من اخراج نفسه منه والافله اخرج نفسه اذا علم اعدام القبول لانه لا يجنى ان من ~~حكم~~ الوصى انه لا يملك عزل نفسه به بعد القبول حقيقة أو حكما وظاهرا ما هنا تبين ان كثرة ما يصير من ما قبل التصرف وليس كذلك بل انما يصير بعده كتابة عليه في البحر ولذا قال في نور العين من ٢٣ عازيا مات وباع وصيه قبل علمه بوصايته وموته جاز استخرا انا وبه بر ذلك قبوله لانه لا وصاية ولا يملك عزل نفسه اه فكان على السراح أن يقول ان نصرته قبله بدل قوله فصع نصرته فتنبه (قوله لا يصح التوكيل بلا علم الوكيل) فلو باع الوكيل قبله بل الله لم ييجز بغير اى لم يلزم فيكون بيع الفضولي فيتموقف على اجازته بعد الله لم أوعلى اجازة الموكل كما في مضحة الخصال لـ لـ بدى الوالد وفي البرازية عن الثاني خلافة ٤ وفي البحر اما اذا علم المشتري ان الوكيل منه ولم يعلم البائع الوكيل كونه

ثم يفعل ذلك ثم يرد بخيار الرؤية فلا يلزمه شئ ولو قال ألف درهم من مالى صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو يملك أقل لزمه بقدر ما يملك ولولم يكن له شئ لا يجب شئ (وضح الابصاء بلا علم الوصى) يصح نصرته (لا يصح التوكيل بلا علم الوكيل)

٢ قوله أو وصيته هكذا بالاصـ لـ والذى في ط أو تركته

٣ مطلب لا يشترط علم الوصى بالابصاء بخلاف الوكيل

٤ مطلب علم المشتري بالوكالة دون الوكيل يصح

مطلب

في التوفيق بين القواين في
دخول الدين في الوصية
وعدم دخوله

مطلب

من قال جميع ماله صدقة

مطلب

أوصى بثلاثة اقلان وليس
له مال ثم استفاد تصحيح
الوصية

لان اخذ الميراث (ولو قال
مالى أو ماله صدقة فهو
على) جنس (مال الزكاة)
استحسننا (وان لم يجد غيره
أمكن منه) قدر (قوته
فاذا ملك) غيره (تصدق
بقدره) في البحر قال ان
فعلت كذا فماله صدقة
فحياته ان يبيع ماله من
رجل بنوب في مبدل
ويقبضه ولم يره

مطلب

مالى أو ماله سواه في
الصحيح

مطلب

لو قال ان فعلت كذا فما
املكه صدقة فالحيلة في
الفعل وعدم الخلف الخ

كيف يثبت حقه فيه اذا تعين لانا قول مثل هـ ذاعبر بمنع الاترى ان الموصى له بثلاث المال
لا يثبت حقه في القصاص ومتى انقلب مالا يثبت حقه فيه هـ (قال) سيدي الوالد ويمكن أن
يوفق بين القواين بهذا فتدبر والله تعالى أعلم هـ ويغني التأمل عند الفتوى لان كلام كل
متكلم يفي على عرفه فاذا كان العرف ان المال يقع على ماسوى العقار والدين أو يعم الكل
فدفع به (قوله لان اخذ الميراث) أى والميراث يجرى في كل شئ أى في الدين والعين (قوله)
مالى أو ماله صدقة الخ) أما لو قال الله على أن أهدي جميع مالى أو ملكى فانه يدخل فيه
جميع ما يملكه وقت الحلف بالايجاب فيجب أن يهدي ذلك كله الا قدر قوته فاذا استفاد شيئا
تصدق به وفي مسألة المصنف يدخل الموجود وقت القول في المنجز أما لو كان معاقبا بشرط
نحو قوله مالى صدقة للمساكين ان فعل كذا دخل المال القائم عند الميراث والحادث بعده
قال سيدي الوالد ظاهره انه بدون التمييز لا يشمل الحادث بعده الميراث وهذا بخلاف الوصية
لما في الحاشية ولو قال أو صيت بثلاث مالى لفلان وليس له مال ثم استفاد مالا وصى
له ثلث ما ترك ثم قال بعده ولو قال عبيدى لفلان أو برأذنى لفلان ولم يضاف الى شئ ولم ينسبهم
يدخل فيه ما كان له في الحال وما يستفيد قبل الموت هـ يمكن قد يقال الوصية في معنى المعاق
وفي حاشية أبي السعود وقوله والحادث بعده ظاهره ولو بعد وجود الشرط يمكن ذكر
الاى ارى ما نصه لوعاقبه بشرط دخل المال الموجود عند الميراث والحادث بعده الى وجود
الشرط هـ فظاهر قول المصنف مالى أو ماله صدقة الخ دخول الدين أيضا وفيه ما قدمناه
آتيا من الخلاف والتوفيق (قوله فهو على جنس مال الزكاة) أى أى جنس كانت بلغت نصيبا
أولا عليه دين مستغرق أولا ولا يتصدق به بذلك من الاموال لان الميراث يستب باموال الزكاة
وقال زفر يلزمه التصديق بالكل لان اسم المال يتناول الكل ولنا انه يعتبر بما يجاب الله تعالى
قال تعالى خذ من أموالهم صدقة وهو خاص بالفقير وعروض التجارة والسواثم والغلة
والثمرة العشرية والارض العشرية لان المعتبر جنس ما يجب فيه الزكاة مع قطع النظر عن
قدرها وشرطها فان قضى دينه لزمه أن يتصدق بعده بقدره عينى وغيره قال ط ولا تدخل
الارض العشرية عند الطرفين ولا الخراجية اتفاقا هـ وخرج رفيق الخدمة ودور السكنى
وأثاث المنازل وما كان من الخواص الاصلمية قال في البحر وتسوية المصنف بين قوله مالى وبين
قوله ما املك هو الصحيح لان ما يثبت به الميراث استعمل الا واحد اذ كان فيه ما القياس والاستحسان
خلافه لبعض واختاره في الجمع والهداية وذكر القاضى الاسيحي ان الفرق بين المال والمالك
انما هو قول أبي يوسف وأبو حنيفة لم يفرق بينهما واختاره الطحاوى في مختصره هـ (قوله)
أمكن منه قدر قوته) لم يبين في الميسر والميسر في ذلك يختلف باختلاف الاعمال
وباعتبار ما يجد له من التحصيل فيسلك أهل كل صناعة قدر ما يكفيه الى أن يتجدد له شئ قال
ط المتأخرون قدروا هذا الله قدره قالوا في المحترف يملك لنفسه وعياله قوت يومه ومصاب
الغلة وهو أجر الدار ونحوها يملك قوت شهر ومصاب الضيعة يملك قوت سنة ومصاب
التجارة يملك قدر ما يكفيه الى أن يتجدد له شئ هـ (قوله تصدق بقدره) أى بقدر ما أمكن
(قوله فحياته) أى ان أراد أن يفعل ولا يجنب (قوله) يبيع ماله أى مما تجب فيه الزكاة

(قوله والعين) حيث لا ينتصب أحد الورثة خصما عن الباقي في دعوى العين الا اذا كانت في يده وأما في دعوى الدين عليه فانه ينتصب خصما عنهم وان لم يكن في يده عين تركه لان حق الدائن شائع في جميع التركة بخلاف العين المدعى بها كما تقدم آنفا وقد علمت ان ذلك فيما اذا كان الوارث مدعى عليه وأما اذا كان هو المدعى ارث العين على ذى اليد فان أثبت كان القضاء بالارث له ولبقية الورثة اذا ادعاه ارثاله ولهم وان لم يثبت ودفع المدعى عليه دعوى المدعى بان مورثك باعها مني مثلا وأثبت الشراء تم دفع دعوى الارث في حق الحاضر والغائب كما أفاده الطحاوي عن أبي السعود (قوله فيما ذكر) من أخذ الحاضر حصته وترك باقية في يد ذى اليد وقيل يوضع عند عدل الى حضور صاحبه وفي الحموي ولو كانت الدعوى في منقول قيل يؤخذ منه انفاقا لاحتياج المنقول الى الحفظ والنزع من يده بالغ في الحفظ كى لباته أما العقار فيحفظ بنفسه وقيل المنقول على الخلاف وقول الامام في المنقول اظهر لما جتمع الى الحفظ والترك في يده أبلغ فيه لان المال بيد الضمين أشد حفظا وبالاته كإصرار ضامنا ولو وضع عند عدل كان أمينا كذا في الكافي والفتح وغيرهما وما بحث العلامة المقدسي بان النزع من يد الظالم أبلغ في الحفظ باحتمال هروبه أو تحيله بوجه ما فليتم امل اه (قوله ومثله في البحر) فانه يحكى مقابلا لاتفاق بقيل ط (قوله انه لا يؤخذ) أى المنقول لومعرا أى كالعقار وهذه العبارة توهم ان العقار لم يجعروا على عدم أخذه لومعرا وليس كذلك فان الحكم فيهما واحد كما لم يمسس (قوله أوصى له بثلاث ماله) ٣ وكذا لو قال ثلثي اقلان أو سدس فهو وصية جائزة وقيد بالوصية لانه لو قال ثلث مالى وقف ولم يزد قال في البرازية من الوصايا ان كان ماله دراهم أو دينارين نقوله باطل وان ضامنا صار وقفا على الفقراء ولو قال ثلث مالى لله تعالى الوصية باطله عندهما وعند محمد يصرف الى وجوه البر ولو صرح به الى سراج المسجد يجوز ولو قال ثلث مالى في سبيل الله فهو لا يغزو فان اعطاه حاجا منقط عاجاز بحر (قوله يقع ذلك على كل شئ) وهل تدخل الديون في الوصية في الخيرية لا وكلام الشارع في الوصايا يمد دخوله في الوصية بالمال لانه يصير مالاً بالاسبق فاقفنا قوله الوصية خصوصاً قالوا انما أخت الميراث وهو يجري فيها وكذلك كلام الوهبانية يشير الى الخلاف ويرجح الدخول حيث قال

وفي ثلث مالى يدخل الدين أجدر * قال ابن الشحنة في شرحه المسئلة في الفقيه راعى البرهان صاحب المحيط وقال لو أوصى بثلاث ماله لا يدخل الدين ثم رخص للاصل وقال يدخل قال المصنف وفي حقه من فتاوى فاضلخان رواية دخول الدين في الوصية بثلاث المال والمراد بدخوله ان يدخل ثلثه في الوصية ولا يسقط فيه بل كأنه لم تكن اه ٤ وفي وصايا الكنز أوصى له بالفلان وله عين ودين فان خرج الاف من ثلث العين دفع اليه والاف ثلث العين وكل ما خرج شئ من الدين له ثلثه حتى يستوفي الاف وهذه غير مسئلتنا وما نقله عن حفظ ابن وهبان يخالفه ما ذكره في البحر عن الخيرية من عدم دخول الدين ورأيت في وصايا الظهيرية اذا كان مائة درهم عين ومائة درهم على أجنبي دين فأوصى لرجل بثلاث ماله فانه يأخذ ثلث العين دون الدين ألا ترى ان حالف ان لا مال له وله ديون على الناس لم يبحث ثم ما خرج من الدين أخذ منه ثلثه حتى يخرج الدين كله لانه لما تعين الخارج مالا التحق بما كان عيناً في الابتداء ولا يقال مال لم يثبت حقه في الدين قبل أن يتعين

والعين (ومثله) أى العقار (المنقول) فما ذكر في (الاصح) ردرك لكن اعتمد في الماتى انه يؤخذ منه اتفاقا ومثله في البحر قال واجمعوا على انه لا يؤخذ لومعرا (أوصى له بثلاث ماله بفتح) ذلك (على كل شئ)

٢ مطلب
هل ينزع المنقول من يد ذى اليد

٣ مطلب
أوصى بثلاث ماله جاز

٤ مطلب
هل يدخل تحت الوصية بالمال ما على الناس من الديون قولان

الحاضر خصه بغيره ذكره الغائب عن مشايخنا وفي جامع الفوائد بين من السابع والعشرين
ولو اودع نصيبه من عين عند وارث آخر فادعى رجل هذا العين ينتصب هذا الوارث خصه
اذ ينتصب أحد الورثة خصه من الباقيين لو كان العين بيده بخلاف الاجنبي اه (أقول)
نقوله بخلاف الاجنبي أي غير الوارث تكون العين في يد فقيه مدعي عليه فلا يتعاضد القضاء عليه
إلى غيره بان تكون شركة بينهما وبين غيره فلا يكون الشريك الغائب مضميا عليه سيدي الوالد
(الثاني) انما لا تسمع دعوى الغائب اذا حضر بشرط أن يصدق ان العين ميراث يذو بين
الحاضر امالوا أنكر الارث وادعى انه اشتراها أو ورث نصيبه من رجل آخر لا يكون القضاء على
الحاضر قضاء عليه فسمع دعواه وتقبل بينته فاما اصل انه انما ينتصب خصه من الباقي
بثلاثة شروط كون العين كلها في يده وان لا يكون مقسومة وان يصدق الغائب على انما ارث
عن الميت المعين (الثالث) انما يكفي ثبوت بعض الورثة أن لو ادعى الجميع وقضى به امالوا دعى
حصته فقط وقضى بها فلا يثبت حق الباقيين (الرابع) ادعى بيتا فقال ذواليد انه ملكي ورثته
من أبي ذلول قضي عليه أي على ذى اليد أي بمرهان المدعى يظهر على جميع الورثة لان العين كلها
في يده غير مقسومة فانما لا حدم منهم ان يدعي بجهة الارث اذ صار ورثتهم قضيا عليه فلا
ادعاء أحدهم ملكا طلاقا قيل اذا لم يقض عليه في الملك المطلق فلو ادعى ذواليد ما كان مطلقا
لا ارثا لانه الورثة مضميا عليهم فلم يأخذ بدعوى الارث لكن ليس لذى اليد حصته فيه اذا
قضى عليه (الخامس) اذا كان الورثة كبارا غيبا ومغارا نصب القاضي وكيله عن الصغير
لسماع دعوى الدين على الميت والقضاء على هذا الوكيل قضاء على جميع الورثة (السادس) اذا
أثبت المدعى دينه على بعض الورثة وفي يده حصته فانه يستوفى جميع دينه مما في يد الحاضر ثم
يرجع الحاضر على الغائب بجمته (السابع) يخلف الوارث على الدين اذا أنكر رأى على العلم
وان لم يكن للميت تركة (الثامن) يصح الاثبات على الوارث وان لم يكن للميت تركة (التاسع)
لو لم يكن للميت وارث فجاء مدعى الدين على الميت نصب القاضي وكيله للدعوى كافي أدب
القاضي للخصاف وظاهره ان وكيل بيت المال ليس بخصم انتهى بزيادة (أقول) قال سيدي
في حاشيته عليه يجب تقييده بما اذا وكله السلطان بجمعه وحفظه أما اذا وكله بان يدعى ويدعى
عليه أيضا تسمع دعواه والدعوى عليه ويملك في ذلك ما يملك السلطان لانه فوض اليه ما يملك
وهذه المسئلة كثر وقوعه وتفرع من ذلك ان المزارع لا يصلح خصمه لمن يدعى الملك في
الارض وكذلك المقاطع المدعى بلغتهم تبارياتا مل هذا وسئل شيخنا ابن الحنفى عن هذه
المسئلة فاجاب بما ذكره الشيخ زين هـ (قوله والحق الخ) لا ارتباط له بما قبله لان ما قبله في
اتصاف أحد الورثة خصه بالاميت وهذا الفرق في اتصاف أحدهم خصه فبما عليه قال في
البحر وكذا ينتصب أحدهم فيما عليه مطلقا ان كان دينه وان كان في دعوى عين فلا بد من كونها
في يده ليكون قضا على الكل وان كان البعض في يده فقد بقدره كناصر حبه في الجامع الكبير
وظاهر ما في الهداية والنهاية والعناية انه لا بد من كونها في يده في دعوى الدين أيضا
وصرح في فتح القدير بالفرق بين العين والدين وهو الحق وغيره هو اه وفي حاشية أبي السعود
عن شيخه ووجه الفرق بينهما ان حق الدائن شائع في جميع التركة بخلاف مدعى العين اه

والحق الفرق بين الدين

مطلب
وكيل بيت المال ليس بخصم
الا اذا وكله السلطان في ان
يدعى ويدعى عليه لا بالجمع
والحفظ

بالدين وهو محتمز قوله بشهود (قوله كذا اتفاقا) يعني واتلاف فيما اذا ثبت الدين والارث
 بالشهادة ولم يقل الشهود لانعلم له وارثا غيره - ماما اذا ثبت بالاقرار يؤخذ كقبيل بالاتفاق
 (قوله ولو قال الشهود ذلك) أي لانعلم له وارثا أو غيرهما غيره (قوله لا) أي لا يؤخذ منهم كقبيل
 سواء كان وارثا يجب بحال أو لا (قوله اتفاقا) تقدم بيان الصرف في الحاصل (قوله ادعى)
 قال في جامع الفقه ولين من الرابع ادعى عليه ما ان الدار التي بيد كماله بن نهر بن علي أحدهما
 نال الدار في يد أحدهما باورث فالحكم عليه - كم على الغائب اذا حدد الورثة فيقتصب خصمه من
 البقية ولو لم يكن كل الدار بيده لا يكون قضاء على الغائب بل يكون قضاء بما في يد الحاضر على
 الحاضر ولو لم يبدأ أحدهما بشراء لا يكون الحكم على أحدهما حكما على الآخر اهـ (قوله ارث)
 قيد به لانه لو شرأ لا يكون الحاضر خصما عن الغائب كما تقدم (قوله مشاعا) يعني ينتفع به
 اشتباع المشاع لانه يقسمه ويقرره لانه سباق في القسمة فان برهن وارث واحد لا يقسم ذلك لا بد
 من حضور اثنين ولو أحدهما صغيرا أو موصى له (قوله جدد واليد دعواه اولم يجحد) هذا
 التعميم غير صحيح بهد قوله وبرهن عليه لان البرهان يستلزم سبق الجحد وقد أجمعوا انه لا يؤخذ
 القبول في صورة الاقرار والصواب أن يبدل قوله وبرهن عليه بقوله وثبت ذلك فيشمل
 الشبوت بالاقرار ولا كقبيل فيه اتفاقا وبالبينة وفيه الخلاف وحيد بن يسقط قول جدد دعواه
 اولم يجحد اهـ ط واجب عند سيدي الوالدان هذا التعميم راجع الى قوله وترك باقية أشار به
 الى الخلاف فانهم (أقول) عبارة الهداية والجمع والجرح - يرها ناساوى عبارة النصف
 وهي عبارة من الدار وكانهم قسما له في ذلك لوضوح المراد ويمكن أن يجاب عنه بان قوله وترك
 باقية مستأنف ليس من تمام حكم البرهان ويكون المراد بيان مسئلة وفية وهي أخذ المدعى
 النصف اذا برهن ومسئلة خلافية وهي ترك الباقي مع ذى اليد مطلقا وأشار الى الخلاف
 بالتعميم بقوله جدد أولا وهذا ما ظهر لي نعم الاولى ما في شرح أدب القضاء حيث ذكر ان المدعى
 يأخذ النصف ويترك الباقي مع ذى اليد عند الامام وعنده ما ينزع منه أى ويجعل في يد أمين
 ثم ذكر انهم أجمعوا انه لومة رابزع الباقي منه أيضا (قوله خلافا لهما) أى في صورة الجحد
 حيث قال اذا جدد واليد يؤخذ منه ويجعل في يد أمين لحيلاته بجحوده والترك في يده فلا
 نظر في تركه في يده فهو راجع الى قوله وترك باقية في يد ذى اليد لا قوله بلا كقبيل فانه لا خلاف
 فيه وله ان الحاضر ليس يخصص عن الغائب في الاستيفاء وليس للقاضي التعرض للاخصم كما
 اذا رأى شيئا في يد انسان يعلم انه غيره لا يتزعه منه بلا خصم وقد ارتفع جحوده بقضاء القضاة
 بالكل جحد (قوله خصما للميت) الارض عن الميت (قوله - حتى تقضى منه ادبونه) وتنفذ
 منها وصاياه (قوله ثم انما يكون خصما) أى عن بقية الورثة فيما يدعى على الميت (قوله بشروط
 تسعة) الاولى أن يقول ثلاثة الاول كون العين كاه في يده وان لا تكون مقسومة وان
يصدق الغائب انما ارث عن الميت العين كاه في البحر والمحوى (قوله مبسوط في البحر) ليس
 جميع المذكور في البحر شروطا بل بعضها شروط وبعضه أحكام وأما * (تقييدات) * (الاول)
 انما يقصد الحاضر الذي في يده العين خصما عن الباقي اذا كانت العين لم تقسم بين الحاضر
 والغائب فان قدمت واودع الغائب نصيبه عند الحاضر كانت كسائر أمواله فلا يقصد

كثلا اتفاقا ولو قال
 الشهود ذلك لا اتفاقا
 (ادعى) على آخر (دارا
 انفسه ولا خيه الغائب)
 ارثا (وبرهن عليه) على
 ما ادعاه (أخذ) المدعى
 (نصف المدعى) مشاعا
 (ترك باقية في يد ذى اليد
 بلا كقبيل جدد) ذو اليد
 (دعواه اولم يجحد) خلافا
 لهما وقولهما استحسن
 نهاية ولا تعاد البينة ولا
 القضاء اذا حضر الغائب في
 الاصح لا تصاب أحد الورثة
 خصما للميت حتى تقضى
 منها ادبونه ثم انما يكون
 خصما بشروط تسعة
 مبسوط في البحر

تلوم ومضى زمانه فلا فرق بين كونه من يحجب كالأخ أو من لا يحجب كالابن كما في البرازية من
 العاشرة في النسب والارث قال الصدر الشهيد وحاصله المدعى لو برهن على انه مات مورثه ولم
 يذ كر واعد الورثة ولا قالوا لا نعلم له وارثا فانه لا يقضى له وان يذ كر واعددهم وقالوا لا نعلم له وارثا
 غيره ما ذ كر فان كان من لا يحجب فانه يقضى له القاضي ولا يتأني ولا يكفل وان كان من يحجب
 بحال تاني ثم قضى وان شهدوا انه ابنه أو وارثه وانه مات وتركه ميراثا له ولم يقولوا لم نعلم له وارثا
 غيره تلوم القاضي زمانا ثم قضى ولا يؤخذ منه كقيل عند الامام خلافا له ما يذ كر لاحد
 الزوجين أو فر النسيئين عند أبي يوسف وعند محمد اقله ما ١١ وروى عن الامام انه قال في
 أخذ القبيل قيل هـ ذانبي احتاط به بعض القضاة وهو ظلم وعنى بالقبيل ابن أبي ليلى قاضي
 الكوفة وأوردانه مجتهدا وماجورا وان أخطأ فلا وجه نسبته الى الظلم وقد قال الامام
 كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد أي مصيب في اجتهاده بحسب ما عنده وان أخطأ الحق
 في الواقع والجواب ما قاله في التلويح الخطي في الاجتهاد لا يعاتب ولا ينسب الى الضلال بل
 يكون معذور ارجو ان اذ ليس عليه الا بدل الوسع وقد دفعه ل فليقل خلفاء دايمة الا ان يكون
 الدليل الموصول الى الصواب بينا فخطا المجتهد لثقة بصيرته وتركه المبالغة في الاجتهاد فانه
 يعاتب وما فعل من طعن السلف بعضهم على بعض في المسائل الاجتهادية كان مبنيا على ان
 طريق الصواب بين في زعم الطاعن انتهى أي ومنه طعن الامام على ابن أبي ليلى وانظر
 ما سبق في قبيل باب الشهادة عن الشهادة (قوله كذا نسخ المتن) أي باسقاط لا والحق ثبوتها كما
 في سائر الكتب سيدي قال ط رعله فيما وقع له والذي بيدي فيما ذكره وكلام المصنف في
 الشارح مثله واعلم ان مفهوم المتن امر ان سكوتهم وقولهم لا نعلم ولم يكن لوالفهم ما عند الامام
 وقال صاحبان يكفون في صورة السكوت الا اذا قالوا لا نعلم فعدم المكفالة في الثاني متفق
 عليه وهو مراد الشارح في قوله ولو قال الشهود ذلك ويكون تفرع على غير المتن (قوله لم
 يكفوا) مني للمجهول مضعف العين والاول للورثة أو الغرماء أي لا يأخذ القاضي منهم كقبيل
 ح قال في الدررأي لم يؤخذ منه كقيل بالنفس عند الامام وقال لا يؤخذ هـ وهذا ظاهر في انه
 على قواهم لا يؤخذ كقيل بالنفس ثم رأيت لمناج الشريعة أبو السعود عن شيخه ولم ير في البحر
 فتوقف في انهما بالمال أو بالنفس هـ سيدي فافهم واقصر على نفي التكفيل لان القاضي
 بعد تلوم كاذ كره الشارح بعد ولا يدفع اليه حتى يغلب على ظنه انه لا وارث له غيره ولا غير له
 اتفاقا لانه من باب الاحتياط لنفسه بزيادة علم باتفاق الشريك المستحق معه بقدر الامكان كما في
 غاية البيان (قوله خلافا لهما) أي لاحتمال أن يكون له وارث أو غريم آخر (قوله لهما
 المكفول له) عله لقوله لم يكفوا لان حق الحاضر ثابت قطعا وأظاهر ان لا يؤخر لاجل
 الموهوم كذا قالوا (قوله وتلوم القاضي) أي يتأني في تأخير القضاء الى المدة المتقدمة ببيانها
 لافي الدفع بعد القضاء والمسئلة على وجوه ثلاثة تقدم ببيانها عن الصدر الشهيد وسأتي في منها
 قبيل باب الشهادة على الشهادة ان شاء الله تعالى (قوله مدة) تقدم انما مفضولة الى رأى
 القاضي وقد رها الطحاوي بحول وعلى عدم التقدير حتى يقاب على ظنه انه لا وارث له غيره أولا
 غريم له آخر (قوله ولو ثبت) أي ما ذ كر من الورثة أو الغرماء (قوله بالاقرار) أي بالارث أو

كذا نسخ المتن والشرح
 وعبارة الدرر وغيرها لا نعلم
 له وارثا أو غريم (قوله لم يكفوا)
 خلافا لهما لهما المكفول
 له وتلوم القاضي مدة ثم
 يقضى ولو ثبت بالاقرار

والوصية فان اقام اخذها **ا** بجر وفيه ومن دعوى الجمع وان كانت في يد زيد بخاء احد
 الزوجين فصدقه زيد بوجوبه باعطاء اقل النصيبين لا اكثرهما **ا** قيد بصدقه لانه لو برهن
 وقال لا نعلم له وارثا آخر فله **ا** كثر النصيبين اتفصا كما كذا في شرحه لابن مالك (قوله دفعها
 اليه وجوبا) لاقراره ان ما في يده ملك الوارث خلافة عن الميت والعارية والعين المغصوبة
 كالوديعة **ط** (قوله كقوله هذا ابن دائني) والمسئلة بجهالها بان قال لا وارث له سواء (قوله
 فيد بالوارث) أي الذي هو الابن ونحوه (قوله لم يدفعها) لانه اقر بقيام حق المودع وملكه
 فيها الا ان فيكون اقراره على ملك الغير ولا كذلك بعد موته لزوال ملكه فانه اقر بملكه لما في
 يده من غير ثبوت ملك مالك معين فيه للآمال وفي فصل الشراء وان اقر بزوال ملك المودع لكن
 لا يتقدم في حقه لانه لا يملك ابطال ملكه باقراره فصار كققراره بالوصية بقبض الوديعة **ط**
 وتوضيح الفرق بينهما ان في المسئلة الاولى اقراره ما في يده ملك الوارث خلافة عن الميت فصار
 كما اذا اقر انه ملك الوارث وهو حى أصالة وفي هذه المسائل فيه ابطال حق المودع في العين
 بازائها عن يده لان يد المودع كيد المالك فلا يقبل اقراره (قوله فان اقر ثانيا) سواء كان متصلا
 بالاول بان قال هذا ابني وهذا الآخر أيضا ومن فصل لابن اقر لثاني في مجلس آخر حوى (قوله
 اذا كذبه الابن الاول) حكمهم مفهومة ظاهر وهو ما اذا صدقه فيشتر كان (قوله لانه اقراره على
 الغير) لصحة الاقرار الاول لعدم من يكذبه (قوله ان دفعه للاول بلا قضاء) وهو الصواب كما
 في الفتح خلافا لما في غاية البيان من ان المودع لا يغرم لابن الثاني شيئا باقراره لانه لا يستحقه
 لم يثبت فلم يتحقق التلف * (تنبيه) لو اقر بالوديعة لرجل ثم قال لابن وديعة فلان أو قال غصبت
 هذا من فلان لابن من فلان وكذا العارية فانه يقضى به الاول ويضمن للثاني قيمته وكذا
 في الاقرار بالدين ولو قال هذا فلان وهذا فلان المقر له الانصاف الاول فانه اقلان كان جائزا
 وكذا لو قال هذه الخنطة والشعر فلان الاكرام هذه الخنطة فانه اقلان اذا كانت الخنطة
 اكثر من الشعر كذا في الاصل ولانا محمد رحمه الله من الدعوى **ا** ط عن البحر (قوله تركه
 قسمت بين الورثة) أي سواء كانوا ممن يجب أولا قال في آخر الفصل الثاني عشر من جامع
 القصوين راضا الى الاصل الوارث لو كان محجوبا بغيره كجد و جدة وأخ وأخت لا يعطى
 شيئا لم يرهن على جميع الورثة أي اذا ادعى انه أخو الميت فلا بد ان يثبت ذلك في وجه جميع
 الورثة الحاضرين أو يشهد انهم الايعمان وارثا غيره ولو قال لا وارث له غيره تقبل عندنا
 لا عند ابن أبي ليلى لانهم ما جازوا ولنا العرف فان صر الناس به لا نعلم له وارثا غيره وهذه
 شهادة على النفي فقبلت لما صر من انهم تقبل على الشرط ولو نفوا وهذا كذلك لقيامها على شرط
 الارث ولو كان الوارث ممن لا يجب باحد فلو شهد انه وارثه ولم يقل لا وارث له غيره ولا نعلمه
 يتلوم القاضي زمانا رجاء أن يحضر وارث آخر فان لم يحضر يقض له بجميع الارث ولا يكفل
 عند أبي حنيفة في المسئلةين يعني فيما اذا قال لا وارث له غيره أو لا نعلمه وعندهما يكفل فيه **ا**
 ومدة التلوم مقوضة الى رأى القاضي وقيل حول وقيل شهر وهو هذا عند أبي يوسف وأما أحد
 الزوجين لو اثبت الورثة بيينة ولم يثبت انه لا وارث له غيره فعند أبي حنيفة ومحمد يحكم له **ا**
 باكثر النصيبين بعد التلوم وعند أبي يوسف باقله **ا** ماله الربع والها الثمن **ا** مخلصا وان

دفعها اليه) وجوبا كقوله
 هذا ابن دائني قيد بالوارث
 لانه لو اقر انه وصيه أو وكيله
 أو المشتري منه لم يدفعها
 (فان اقر) ثانيا (بان آخره
 لم يقبل) اقراره (اذا كذبه)
 الابن (الاول) لانه اقراره
 على الغير ويضمن للثاني
 حظه ان دفعه للاول بلا قضاء
 في باعي (تركة) قسمت بين
 الورثة أو القرماء بشهم ولم
 يقولوا نعلم

سبى الوالد وهو مقبل للمنفى وهو الاستحقاق وحاصله انما كان القول لهم هذا ايضا مما سبى
ولا يمكن أن يكون لها بناء على تحكيم الحال لانه لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة اليه
اما الورثة فهم المدافعون ويشهد لهم ظواهر الحدوث ايضا (قوله فارنه) بصيغة المضارع
(قوله لان الحادث الخ) أى وهو الاسلام ولو كان القول قولها لكان تحكيم الحال موجبا
لاستحقاقها الارث وكان الاولى للشارح التعديل بالعله السابقة لان ما ذكر لا يصلح تعليلا لما
تقدم (قوله لا قرب أوقاته) وأقربهم اما بعد موت الزوج (قوله وقع الاختلاف الخ) بان
مات رجل له أبوان ذميان وولد مسلم فبالامات ابنا كانوا قال ولده المسلم مات مسلما فالحديث
للولد دون الابوين وكذا الوفاة امرأة مسلمة ماتت زوجي مسلما وقال أولاده ~~فكفار~~ كفار كافرين
وصدق المرأة اخو الميت وهو لم يرضى بالميراث للمرأة والاخ: من الاولاد قال صاحب البحر
ولا يحتاج الى تصديق الاخ بل تكفى دعوة المرأة انه مات مسلما وتبطله المقدمة يمكن استظهار
فيه سبى الوالدان تصديق الاخ شرط لارثه مشاركاله المرأة لانه لو كذبها يكون متهما بان
ولده وارثه فيجب الاخ به فلا يرث وكان صاحب البحر فهم انه شرط لارث المرأة ايضا وليس
كذلك فيما يظهر فلا منافاة تامل (قوله هذا ابن مودعى) مراده بالابن من يرث بكل حال
مالميت والاب والام كالابن وقيد بالابن لانه لو قال هذا أخوه شقيقه ولا وارث له غيره وهو يدعيه
فالقاضي يتأني في ذلك والفرق ان استحقاق الاخ منه وطبه دم الابن بخلاف الابن لانه وارث
على كل حال وكل من يرث في حال دون حال فهو كالأخ بجر مع زيادة ثم اذا تاني ان حضر وارث
آخر دفع المال اليه لانه خاف عن الميت وان لم يحضر أعطى كل مدعى ما أقرب به يمكن بكسب نفسه
وان لم يجز ~~كفيل~~ كفيلا أعطاه المال وضعه ان كان ثقة حتى لا يهلك أمانة وان كان غير ثقة تلوم
القاضي حتى يظهر أن لا وارث للميت أو أكبر رأيه ذلك ثم يعطيه المال ويضعه ولم يقدرد مدة
لتلوم بشئ بل موكل الى رأى القاضي وهذا أشبه بابي حنيفة وعندهم ما قدر بحول هكذا
حكى الخلاف فى الخلاصة عن الاقضية قال وعن أبي يوسف مدة در بشهر (قوله لا وارث له
غيره) قيد به لانه لو قال له وارث غيره ولا أدري أم لا لا يدفع اليه نفي لا قبل التلوم ولا به
حتى يقيم المدعى بينة تقول لانه لم له وارثا غيره ومثل اقرار المدعى بما ذكره ما لو أقر ان الميت أقر
بان هذا ابنه أو أبوه أو مولاه أعتقه بخلاف ما لو أخبر عنه بانهم ازوجهه أو أنه مولى الموالاة أو
الموصى له بالكل أو بالثلث فانه لا يدفع اليهم المال لان هذا أقرب بسبب بنقض ط وفي فتح
القدير ولو ادعى انه أخو الغائب وانه مات وهو وارثه لا وارث له غيره أو ادعى انه ابنه أو أبوه أو
مولاه أعتقه أو كانت امرأة وادعت أنها أمة الميت أو خاتمه أو بنت أخته وقال لا وارث له
غيري وادعى آخر انه زوج أو زوجة للميت أو ان الميت أوصى له بجميع ماله أو ثلثه أو صدقه ما
ذو اليد وقال لا أدري للميت وارثا غيره أو لا لم يكن المدعى الوصية بشئ من هذا الاقرار ويدفع
القاضي الى الاب والام والاخ ومولى العتاقه أو الواله أمة أو الخالة أو بنت الاخت اذا انفرد
اما عند الاجتماع فلا يراحم مدعى اليثوة مدعى الاخوة لكن مدعى هذه الاشياء اذا راجعه
مدعى الزوجية أو الوصية بالكل أو الثلث من تدل باقرار ذى اليد مدعى الاخوة أو البنوة
أولى بعد ما يستخلف الابن ما هذه زوجة الميت أو موصى له هذا اذا لم تكن يثوة على الزوجية

(أسان قبل مونه) فارنه
(وقالوا به هذه) قالوا قول
لهم لان الحادث بخلاف
لا قرب أوقاته * (فرع)
وقع الاختلاف في كفر
الميت والام لا قالوا
لمدعى الاسلام بجر (قال
المدعى بالفتح) هذا ابن
مودعى) بالاكسر (الميت
لا وارث له غيره

مطلب
مدة التلوم في دفع المال
لوارث الذي أقرب به المدعى

وقع الشرط بعد جمل غير متعاطفة أو متعاطفة لكن حصل سكوت بينهما أى فى اللفظ أو فرجة
 فى الخط (قوله أو به بعد سكوت) أى اذا كان السكوت بين الجملة الأخيرة وبين ما قبلها (قوله
 فلا خير اتفاقا) مراده بالآخر ما بعد السكوت (قوله وعطفه به بعد سكوتة آخر) اذا كان قبله
 ما يوسع على نفسه كما اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق وسكت ثم قال وهذه الدار أى فقصد
 أن لا يقع الطلاق الا بدخولها (قوله الا بما فيه تشديد على نفسه) كما اذا قال ان دخلت الدار
 فانت طالق وسكت ثم قال وهذه الاخرى دخلت الثانية فى المين بخلاف وهذه الدار الاخرى ولو
 قال هذه طالق ثم سكت وقال وهذه طلق الثانية وكذا فى العتق بجر (قوله اسأت بعد مونة)
 أى وقدمات وهى على دينه فلها الميراث (قوله وقالت ورثته قبله) أى اسأت قبل مونة
 للميراث لهما (قوله صدقوا) أى باليمين الا اذا ادعت عليهم بكفرها بعد مونة فيخلفون على
 عدم العلم (قوله كما فى الحال) أى استحباب الظاهر الحال فان سبب الحرمان ثابت فى الحال
 فيثبت فيما مضى وفى التحرير الاستصحاب الحكيم يقاتل امر محقق لم يظن عدمه وحرر ابن نجيم
 نقار رحمه فى الاشهاد والنظر فى قاعدة اليقين لا يزول بالشك وفى آخر باب التحالف فى جرحه
 (قوله كما يحكم الحال الخ) ان هذه العبارة ليست موجودة فى أصل المصنف وإنما الذى فيه
 قوله بعد كفى مسلم الخ وجعل المصنف وجه الشبه فيما كون القول للورثة فيهما واراد بقوله
 كما يحكم الحال فى مسلمة جريان ماء الطاحونة وانقطاعه أى اذا اختلف المؤجر والمستأجر
 فى جريان ماء الطاحونة وانقطاعه فانه يحكم الحال ويستدل به على الماضى فاذا كان الماء
 جاريا فى الحال حكمه بانته جارى من أول مدة الاجارة الى زمان النزاع فيستحق الاجرة وان لم يجز
 حكمه بانقطاعه كفى الخاتمة فان قلت جريان الماء يثبت الاستحقاق وكلامنا فى عدمه قلت
 يمكن ان يقال ان الاقدام على العقد اقرار بالجريان فكان الاجر ثابتا ومستحقا من كل وجه
 فاذا ادعى الجريان يكون مدعى الاستحقاقه الاجر عملا بالاقرار السابق لا بتحكيم الحال اللاحق
 فاذا لم يستحق بهذا التحكيم يصير دافعا به وهو يصلح للدفع فان قلت اذا كان الاستحقاق
 ثابتا بالعقد من كل وجه يكون ادعاء المستأجر عدم الجريان وتحكيمه له حجة لاستحقاقه
 ما فى ذمته من الاجرة قلت يمكن ان يجاب بان كون الاقدام على العقد اقرارا انما هو حجة
 غير قوية فلا يعمل به اذا خالفه عدم الجريان المشاهد فيه كون عدم الجريان تحكima للدفع
 عنه لا للاستحقاق (قوله جريان الخ) لوجه تخصيص الجريان بل الانقطاع كذلك فكان
 الاولى مدفعه (قوله الطاحونة) أى المستأجرة اذا قال المستأجر لم أتمكن من الانتفاع
 به لعدم جريان مائها وقال المالك بل تمكنت فينظر الى وصف الماء فى الحال ويحكم به
 فيما مضى (قوله للدفع لا للاستحقاق) أى لدفع دعوى المدعى كفى المسئلة السابقة فان قيل
 هذه امة توضح بانتهاء الاجر على المستأجر اذا كان ماء الطاحونة جاريا عند الاختلاف لانه
 استدلال بالحال لاثبات الاجر قلنا انه استدلال لدفع ما يدعى المستأجر على الاجر من ثبوت
 العيب الموجب لسقوط الاجر اما ثبوت الاجر فانه بالعقد السابق الموجب له فيكون دافعا
 لا موجبا يعقوبية (قوله كفى مسلم مات الخ) ظاهره انه مثال للاستحقاق بتحكيم الحال وصنيع
 الشرح هنا ليس على ما ينبغي فلا يبقى المصنف من غير زيادة مسلمة الطاحونة لكان أولى قال

أو به بعد سكوت فلا خير
 اتفاقا وعطفه به بعد سكوتة
 نحو الإجماع فيه تشديد
 على نفسه وتعامه فى
 البحر (مات ذى فقات
 عورسه أسأت بعد مونة
 فقات ورثته قبله صدقوا)
 كما فى الحال (كما
 يحكم الحال (فى مسلمة)
 جريان (ماء الطاحونة)
 ثم الحال انما تصلح حجة
 للدفع لا للاستحقاق (كفى
 مسلم مات فقات عورسه)
 الذميمة

مطلب
فائدة نظرية

مطلب
حك كذب نبي يسوع واجارة
واقرار وغير ذلك وكذب
في آخره ان شاء الله تعالى

٣ قوله والاناني ما قبله
أي ان لم تفسر الجمل
بالقوامة بل بقيت على
ما رادها أولا وهي الجمل
في الصك لوفقت المناقاة
بين ذكره الاتفاق على
الرجوع للكل وبين ذكره
الخلاص فيما تقدم بين
الامام وصاحبيه لانه أولا
حكى الخلاف وثانيا حكى
الاتفاق فلزم ان تفسر
الجمل بالقوامة لذلك اه منه

واتفقوا ان الفرجة كفاصل
السكوت وعلى انصرافه
للصك في جمل عطف بواو
واعقبت بشرط وأما
الاستثناء بالا واخواتها
فللاخير الاقرينة كاه
مائة درهم وخمسون دينارا
الادرهما فللاول استثناءنا
وأما الاستثناء بان شاء الله
بعد جملتين ابقاعيتين
فاليهم ما اتفقا وبعد
طلاقين معلقين أو طلاق
معلق وعق معلق فاليهم ما
عند الثالث وللاخير عقبة
الثاني ولو بلا عطف

كان مبطالا فيكون ضد ما فصله فيمنصرف الى ما يليه ضرورة كذا في التبيين وله ان الصك
يكون كشي واحد بكم العطف فيمنصرف الى الصك كافي الكلمات المعطوفة قال الامام
اذا كذب يسوع واقرار واجارة وغير ذلك ثم كذب في آخره ان شاء الله تعالى بطل الصك قياسا لما
تقدم من أن الصك شيء واحد بكم العطف وعنه أبي يوسف ومحمد بطل الاخير فقط
استحسانا (قوله ان الفرجة) أي على ان الفرجة في الخط كالسكوت في النطق فيكون الانشاء
راجعا الى ما بعد الفرجة اتفاقا كما يرجع في السكوت الى ما بعده (قوله وعلى انصرافه) أي
الانشاء ولو قال وعلى الانصراف للصك لكان أوضح (قوله في جمل) أي أي قوامة والاناني
٣ ما قبله وهو مسألة كذب الصك كقوله امر أنه طالق وعنده مرو عليه المشي الى بيت الله تعالى
ان شاء الله تعالى قال في البحر والحاصل انهم اتفقوا على أن المشيئة اذا ذكرت بعد جمل
متعاطفة بالواو كقوله عبده مروا امر أنه طالق وعليه المشي الى بيت الله تعالى ان شاء الله تعالى
ينصرف الى الصك فبطل الصك فشي أبو حنيفة على أصله وهو ما أخرجا صورة كذب الصك من
عمومه بعارض اقتضى تخصيص الصك من عموم حكم الشرط المتعقب بجملة متعاطفة للعادة
وعليه يحمل الحادث ولذا كان قولهما استحسانا راجعا على قوله وظاهره ان الشرط ينصرف
الى الجميع وان لم يكن بالمشيئة اه وفي وكالة البزازية وعن الثاقب قال امر أن يزيد طالق وعنده
مرو عليه المشي الى بيت الله ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان بكاه لان الجواب يتضمن إعادة
ما في السؤال انهم وكان الشارح غفل عن قوله وأخرجا صورة كذب الصك فكان عليه
أن يقول وعلى انصراف الصك في جمل قوامة لم تنكتب (قوله واعقبت بشرط) أي سواء كان
الشرط هو المشيئة أو غيرها كما صرح به في البحر والظاهر ان هذا خاص بالاقرار لما سبق
بعده من قوله وأما الاستثناء الخ تأمل (قوله وأما الاستثناء بالا الخ) أي الواقع لفظا أو
الواقع خطأ وهو باطلاقة بيم طلاقين وعتاقين وطلاقا وعقما (قوله فللاخير) أي اتفاقا
اقر به واتصاله وانقطاعه عما سواه كما علم في آية رد شهادة المحدث في القذف فان قوله تعالى
الا الذين تابوا راجع الى قوله وأولئك هم الفاسقون لا الى قوله ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا أيضا
فلو أقرعنا بين الشيخين واستثنى شيئا كان من الأسر بجر وفيه والحاصل ان الشرط اذا تعقب
جملة متعاطفة متصلا بها فانه للصك اه قال في الحواشي السعدية لا يقال كيف خالف أبو
حنيفة أصله فان الاستثناء ينصرف الى الجملة الاخيرة على أصله لان ذلك في الاستثناء بالا وقوله
ان شاء الله تعالى بشرط شاع اطلاق الاستثناء عليه في عرفهم وليس اياه حقيقة فتأمل (قوله الا
لقرينة) فيعمل بها الاول أو الثاني (قوله فللاول) ولو قال الادينار فلثاني (قوله ابقاعيتين)
أي محجزتين ليس فيهما تعليق بقدرينة المقابلة فتحو انت طالق وهذا جر ان شاء الله تعالى ح
(قوله وبعد طلاقين معلقين) فتحو ان دخلت الدار فانت طالق وفلان ان شاء الله تعالى (قوله
أو طلاق معلق أو عتق معلق) فتحو ان دخلت الدار فانت طالق وعبدى حر ان شاء الله تعالى
واشاره الى أنه لا فرق بين الشبهتين من جنس واحد او من جنسين والخلاف هو ذاني النطق
وأما في الصك فهي المسئلة المتقدمة وافاد ان اتفاقهما معهما انما هو في ابقاعيتين وأما
في المعلقين فمعهم وخالف أبو يوسف ط (قوله ولو بلا عطف) مفهوما قوله عطف أي اذا

في إعادة زعمه ولم يرد نقض البينة بل رضى بوجوبها حتى جعله مبنياً لدعواه الرجوع على الاصل
واما البائع في مسئلة تناقض مدعى في إعادة ما آل زعمه وهو برائه فزعمه بعد التحاقه بالعدم
بثبوت خلافه واراد نقض ما أثبتته البينة وهو عدم برائه فزعمه فهو مذبذب واضح حق وكذا
يقال في دعوى الاقالة لانها فسخ للعهود الذي اثبتته الخصم بالبينة فزعمه تقرير بوجوبها وهي
المتقدمة عن الجبر عن العدة فيما اذا ادعى على آخرائه اشترى منه هذه الدار فأنكر الشراء فلما
أقام المدعى البينة على الشراء ادعى المدعى عليه أنه ردها عليه يعني اقالها يسمع هذا الدفع
ولو لم يدع الاقالة ولكن يدعى ابقاء الثمن أو الابرأه اختلاف المتأخرون ومثله يقال في جواب
مسئلة ما اذا ادعى عليه شراعه فأنكر فبرهن عليه فادعى عليه أنه رده عليه بالعبث يسمع
لانه صار مـ كذا في انكاره المبيع فارتفع التناقض بمكذب الشراء كما ارتفع تصديق
الخصم اه فاحفظه فانه ينفك في كثير من أمثال هذه المسائل (قوله لا مكان التوفيق
ببيع وكيله) أى وكيله البائع فقوله أو لالم بهما من ذلك أى مباحرة وقوله انه برئ اليه من
كل عيب أى الى وكيله وفعل الوكيل كفعل الموكل (قوله وبراءته عن العيب) من اضافة المصدر
الى مفعوله وهو ضمير الوكيل والفاعل المشتري الخ وعلى ما قلنا مضاف الى فاعله والضمير
لو كيله وهو المفهوم من عبارة الجبر (قوله ومنه واقعة مرقند) ٣ أى من جنس مسئلة
المصنف وهو ما وقع فيه التناقض ولو صرح به لكان أوضح لكن لا يظهر ان هذه الواقعة منه
لان عقد النكاح الاب فيه سفير لا تلحقه عهد بخلاف بيع الوكيل وأيضا الخلع هنا ظاهر في أنه
قائم به بخلاف المبرأ فانه غير ظاهر في أنه حاضر وقت البراءة فافهم اسرار المقال ولا تكن عن
يعرف الحق بالرجال نعم التوفيق ظاهر فيما نذكره في المقولة الآتية عن الجبر ولو قال لانكاح يبنى
وبينك الى آخر ما نذكره عن سيدى الوالد رحمه الله تعالى (قوله ادعت الخ) بدل من واقعة
(قوله فأنكر) ٤ أى بان قال لانكاح يبنى كما في الجبر عن جامع الفصولين وعبارة الخلاصة
فأنكر الزوج النكاح أصلا اه قال في الجبر ولو قال لانكاح يبنى وبينك فلما برهنت على
النكاح برهن هو على الخلع تقبل يفتنه اه أى لا نفي الخلال لا يلزم منه نفي الماضي فلم يوجد
تناقض أصلا لكن يعكر عليه قول الشارح لاحتمال أنه زوجه أبوه الخ واظهار أنه تعليل
خلاف ظاهر الرواية وفي الجبر ولو قال لم يكن يمتنا نكاح قطه أو قال لم أتزوجها قط والباقي بحاله
فقتضى ما حرم في مسئلة العيب على ظاهر الرواية فيبني أن يكون هذا وسيله للعيب فلا تقبل
يتمه وفي ظاهر الرواية لا تقبل يمتنا البراءة عن العيب لانهم اقرار بالبيع فكذلك الخلع يقتضى
سابقة النكاح فيحقق التناقض اه سيدى الوالد زيادة (قوله فبرهنت) أى على النكاح
(قوله تقبل) أى دعواه أى وبطاب بالبرهان عليها (قوله لاحتمال أنه زوجه أبوه وهو صغير)
أى فأنكره النكاح يحصل على نفي مباثرة اياه وهو لا ينافي وقوعه بطريق الاجبار مثلا
واذا كان كذلك فلا يناقض دعوى الخلع على المهر بعد (قوله جميع صل) فارضى معرب
والجمع أصل وصكك وصككوك اه وأشار بقوله جميع الى انه يبطل سواء اشتغل على شئ
واحد أو أشاء والخلاف في الثاني (قوله وقال آخره) بالرفع أى بطل آخر الصك المشتل
على أشياء اذا اصر في الجمل الاستقلال والصك يكتب للاستيثاق فلا انصرف الى الكل

٢٥ طاب

ادعى شراء عبده فأنكر
فأثبتته فادعى البائع انه
رده عليه بالعبث يقبل

٣٠ طاب

واقعة مرقند

وعن الثاني تنبئ لا مكان
التوفيق ببيع وكيله
وإبرائه عن العيب ومنه
واقعة مرقند ادعت انه
نكحها بكذا وطالبته بالمهر
فأنكر فبرهنت فادعى انه
خلعها على المهر تقبل
لاحتمال انه زوجه أبوه وهو
صغير ولم يعلم خلاصة
(يبطل) جميع (صل)
أى مكتوب (كتب ان
شاء الله في آخره) وقال
آخر فقط وهو استحسان
راجع على قوله فتح

٤٠ طاب

قال لانكاح يمتنا فبرهنت
فبرهن على الخلع يقبل

٥٠ طاب

لو قال لم أتزوجها قط أو
لانكاح قط فبرهنت فبرهن
على الخلع يقبل لا يقبل

فيه ما تقدم انفا من ان الاقرار بالبيع اقرار بركنيه لانه مبادلة مال بمال الان يحمل على انه
اقرار بالبيع بالمال تأمل قال في المبسوط شهدا على اقرار البائع بالبيع ولم يسمي الثمن ولم
يشهدا بقبض الثمن لا تقبل لان حاجة القاضي الى القضاء بالاعادة ولا يتمكن من ذلك اذ لم يكن
الثمن مستقي وان قالوا اقر عندنا انه باعه منه واستوفى الثمن ولم يسمي الثمن جاز لان الحاجة الى
القضاء بالمال للمدعي دون القضاء بالاعادة فقد انتهت حكم العقد باستيفاء الثمن وفي مجموع
الفتاوى شهدا انه باع وقبض الثمن جاز وان لم يبينوا الثمن وكذا لو شهدا باقرار البائع انه باعه
وقبض الثمن اه وقال في الخلاصة شهدوا على البيع بلا بيان الثمن ان شهدوا على قبض
الثمن تقبل وكذا لو بين أحدهما وسكت الآخر اه نور العين في أوائل الفصل السادس
وسمى أتى الكلام على ذلك مستوفى في كتاب الشهادة وفي باب الاختلاف فيها ان شاء الله تعالى
(قوله أمته منه) لاجابة الى قوله منه لان ضمير باعه يغني عنه اه ح أي لان باع قد استوفى
معه موله لانه يتعدى بنفسه ومن وقد عدا المصنف بنفسه حيث قال باعه الا ان يقال انما ذكره
لدفع توهم عود الضمير الى المدعي من اول الامر تأمل (قوله عينا) أي قد عينا يوجب الرد
(قوله فبرهن الخ) اما لو برهن على القسح يقبل لان الانكسار فسخ منح (قوله أي
المشتري) لورجع الضمير الى البائع لكان أولى لان البراءة من العيوب تكون من البائع
غالبان يقول بعثتك واما برى من الرد مما فيه من العيوب فم البراء يكون من المشتري ط
(قوله لم تقبل بينة البائع) أي للتناقض اذ شرط البراءة من العيوب تصرف في العقد بتغييره
عن اقتضاء صفة السلامة الى غيرها وتغيير العقد من وصف الى وصف بالاعادة محال واذا بطل
التوفيق ظهر التناقض (قوله للتناقض) لان اشتراط البراءة بتغييره لا يقدم من اقتضاء وصف
السلامة الى غيره فيقتضى وجود العقد اذ الصفة بدون الموصوف لا تصور وقد انكره
فيكون مناقضا واستشكل بانه ينبغي ان تقبل البينة فيها وفاقا خلافا لفر لانه صار مكذبا شرعا
ببينة المدعي فلقى انكاره بالعدم كما تقدمت نظائره فصار كافي السكافة من ان رجلا لو برهن
ان له على الغائب الفلانة هذا كفيله بامر يرجع السكفيل على الغائب ولو انكر السكفيل أصلا
لانه صار مكذبا شرعا في انكاره فلقى بالعدم قال ويمكن الفرق بان الحكم بادائه ثمة حكم
بالرجوع أيضا فلا حاجة الى اقامة البينة ثانيا على كفايته لثبوتها أولا وهذا الحكم بالشراء
ليس بحكم بالبراءة ولا بقاء بل بدعي الدعوى فيه بطله التناقض فافترقا ويمكن بان يرتد بان انكاره
لما لحق بالعدم لما مر لا يتحقق التناقض اذ انكار البيع والشراء فينبغي ان يضح الدعوى على
أصل قال في العدة ٢ انكر البيع فبرهن عليه المشتري فادعى البائع اقاله يسمع هذا الدفع ولولم
يدع الاقالة ولكن ادعى ايضا الثمن أو البراءة اختل المناخرون اه وقد يجاب بان المقر انما
يصير مكذبا شرعا اذا حكم القاضي بما يخالف اقراره وفي مسئلة لم يقض بالبيع حتى تنافض
الحصم فلم يكن مكذبا شرعا مجرد قال ط وفيه نظر اه وكذا نظره في الرمي قال سيدي الوالد
رحم الله تعالى أي تصير للتظهير فان القضاء بالشراء اقضاء بالبيع فقام على قوله لم يقض القاضي
بالبيع (وأقول) ٣ الجواب النافع ان شاء الله تعالى ما يستفاد من كتاب نور العين في غير هذا المحل
وفي غير هذه المسئلة وهو ان السكفيل لما اتينى رعه بالعدم وثبت خلافه وهو كونه كسفا لا يبيع

مطلب

لو شهدا على البيع وقبض
الثمن يقبل وان لم يبينوه

(ادعى على آخر انه

باعه أمته) منه (فقال)

الآخر (لم ابعها منك

قطا فبرهن) المدعى (على

الشراء) منه (فوجد

المدعى (بها عينا) واراد

ردها (فبرهن البائع انه

أي المشتري (برئ اليه من

كل عيب بها لم تقبل) بينة

البائع للتناقض

٢ اسم كتاب وهو عدة

الفتاوى اه منه

مطلب

انكر البيع فأنبته المشتري

واراد الرد بالعيب فادعى

البائع البراءة عن عيب

لا يقبل للتناقض

مطلب

انكر البيع فأنبته المشتري

فادعى البائع الاقالة لسمع

مطلب

الجواب النافع عن اشكال

جامع الفصولين

الغشاء أو الإبراء (قوله التوفيق) أي بين كلاميه لأنه لا يكون بين اثنين معاملة من غير معرفة كره أصحابنا (قوله لأن المحتجب) من الرجال هو من لا يتولى الأعمال بنفسه بقربة قوله حتى لو كان الخ وقيل من لا يبرأ كل أحد لعظمته (قوله بالشغب على بابه) الشغب بالسكون وقبل يحرك تهيج الشر قاموس (قوله حتى لو كان) أي المدعى عليه فرع هذا على ذلك القول أي التقييم بالمحتجب في النهاية تبعاً لاضطرار وفي إصلاح الإيضاح وفيه نظر لأن معنى إمكان التوفيق على أن يكون أحدهما من لا يتولى الأعمال بنفسه لا على أن يكون المدعى عليه مخصوصه انتهى ودفعه ظاهر لأن الكلام كله في تناقض المدعى عليه لا المدعى بجر أقول ويؤخذ من كلام الشارح ومما تقدم جواب حادثة الفتوى كأي الحواشي الخيرة وهي ادعى أن مورثه اشترى منك ثورا بكذا أقبضه منه كذا وبقي كذا فأجاب بأن مورثي لم يشتر منك ثورا قط ولا كان يعرفك فبرهن على دعواه فبرهن الآخر على دفع جميع الثمن أنه قبيل بلا شك لأنه لا يصح جوابه إلا على نفي العلم اهـ (قوله نعم لو ادعى الخ) هذا مرتبط بكلام محذوف مفهوم من المقام تقديره وإذا لم يمكن التوفيق لم يندفع التناقض كما لو قال لم ادفع اليه شيئا ثم ادعى الدفع لم يسمع لأنه يستحيل أن يكون دفعا أو غير دفع في شيء واحد نعم لو ادعى الخ قال في الدرر عن القنية المدعى عليه قال للمدعى لا عرفك فلما ثبت الحق بالبيينة ادعى الإيصال لا تسمع ولو ادعى اقرار المدعى بالوصول أو الإيصال تسمع اهـ قال في البحر لأن التناقض هو الذي يجمع بين كلاميه وهذا لم يجمع وأهـ هذا لو دفعه المدعى عيانا لم يكن متناقضا كره القرائن اهـ وتعامه فيه وهو أحسن مما عمل به الشارح وبه ظهران قول الشارح اقرار المدعى عليه صوابه المدعى بإسقاط عليه إلا أن يقرأ المدعى عليه بصيغة المبني للفاعل فيكون معناه الذي ادعى عليه الدفع تأمل ثم رأيت ما يؤيد هذا في المقدمة حيث قال وقالوا فيمن قال لم ادفع ثم قال دفعت لم يقبل للتناقض إلا إذا ادعى اقرار المدعى بذلك فبقيل لأن التناقض لا يمنع صحة الأقرار وعمله بماعمل به البحر واجاب صاحب البحر في ٣ حادثة هي اذن لمن علمه الدين في دفعه إلى أخيه ثم ادعى عليه به وأنه لم يدفع فقال دفعت ثم قال لم ادفع فحكم به بخاء الأخ فافر بالدفع له فانه يبرأ لأن تصديق الأخ المأذون في الدفع اليه كتصديق المدعى اهـ وقد علمت ما إذا صدق المدعى وحكي صاحب الكافي قبول البيينة على الإبراء في فصل المحتجب والمخدرة باتفاق الروايات لأن الإبراء يقتضي بلا معرفة لكن عبر عنه صاحب البحر والعيني بقيل (قوله بالوصول أو الإيصال) بأن ادعى اقراره بأنه وصله منه كذا أو وصله وبرهن (قوله لأن التناقض) أي من الغريم (قوله لا يمنع صحة الأقرار) أي اقرار الدائن بالدفع اليه إذا قامت قرينة قوية كما يشهد من سماعهم (قوله ثم جده صح) أي بحجوده ومعنى صحة بحجوده أنه لا يكون متناقضا ولا تسمع البيينة بأقراره السابق وفيه أن البيع عقد متحقق من إيجاب وقبول صادرين منهما فكيف صح بحجوده ط (قوله بلائع باطل) هذا التماثل يظهر إذا أقر ببيع عبده بلائع والترض الاطلاق والواقع الذي لا يكاد أن يخالف أن البيع لا يكون إلا بين لان الأقرار بالبيع اقرار بركنه لأنه مبادلة مال بمال فلو قيل بصحة الأقرار ثم بالبحث عن تعيين الثمن لكان له وجه ط (قوله لأن الأقرار بالبيع الخ)

مطلب
جواب حادثة الفتوى

مطلب ٣
حادثة اذن لمديونه في دفعه
لاخيه الخ

التعذر التوفيق وقبل
يقبل لأن المحتجب أو المخدرة
قد يتأذى بالشغب على بابه
فيأمر بارضاء الخصم ولا
يعرفه ثم يعرفه حتى لو كان
من يسمع مل بنفسه لا يقبل
نعم لو ادعى اقرار المدعى
عليه بالوصول أو الإيصال
صح درر في آخر الدعوى
لأن التناقض لا يمنع صحة
الأقرار (أقر ببيع عبده)
من فلان (ثم جده صح)
لان الأقرار بالبيع بلائع
باطل اقرار بزانية

انه يدعى عليه بسبب الاقرار لكن الاصل ان الموجب والسقط اذا تعارضا يجعل المسقط آخر
 لان السقوط يكون بعد الوجوب سواء اتصل القضاء بالاول أو لم يتصل انتهى والحاصل انه
 لو ادعى رجـ ل على رجـ ل مالا وقضى به للمدعى بالبينة ثم قال المدعى كنت كاذبا فيما ادعيت
 يبطل القضاء وإذا قال المدعى بعد القضاء القضي به ليس ملاكي لا يبطل القضاء بخلاف ما إذا
 قال لم يكن ملاكي وهذا لان قوله ليس ملاكي يتناول الحال وليس من ضرورية في الحال انتفاؤه
 من الاصل بخلاف قوله لم يكن ملاكي فلو ادعى زيد على عمرو مالا فأنكر عمرو ودعواه ثم ان زيدا
 أثبت مدعاه وحكم الحاكم به وأخذ زيد المال منه ثم ادعى عمرو انك كاذب ومبطل في دعوائك
 هذه حتى انك اقررت بذلك لدى بيعة تبرعية وأثبت عمرو مدعاه فله استرداد المال المذكور
 كما يستفاد مما ذكرناه (قوله في فصل الاستنبراه) أى طالب شراىنى وفيه فوائد جمة تأتي
 (قوله ان لم يصلحه) راجع الى قوله قبل برهانه وكان محل هذه المسئلة عند قوله ومن ادعى على
 آخر مالا قال في المنع وهو هذا لم يصلح اما إذا أنكر فصالحه على شئ ثم برهن على الايقاء أو
 الابراء لم يسمع برهانه على الايقاء اه قال في البحر وقيد بكون المدعى عليه لم يصلح لسكوته
 عنه والاصل انه لم يسمع برهانه على شئ ثم برهن على الايقاء أو الابراء لم يسمع دعواه
 كذا في الخلاصة بخلاف ما إذا ادعى الايقاء ثم صالحه فانه يقبل منه برهانه على الايقاء كافي
 الخزانة لانه متى أمكن التوفيق فلا تناقض في ذلك ادعى مالا بالبينة ثم ادعاه فبطل عليه تسمع
 وعلى القاب لان مال الشركة ينقلب ديناً بالحدود والدين لا ينقلب أمانة ولا شركة كذا
 في البرازية ومن مسائل دعوى الايقاء ما في المحيط من المسئلة الخمسة ادعى على آخر مائتي
 درهم وأنه استوفى مائة وخمسين وبقي عليه خمسون وأثبت بالبينة ثم برهن المدعى عليه انه
 أوفاه الخمسين لانه حتى يقول لاهذه الخمسين التي تدعى لان مائة وخمسين خمسين (قوله
 قبل برهانه على الايقاء) ولا يكون صلحه مبطل لدعوى الايقاء لان غير الحق قد يقضى
 دفعا للخصومة أو كانه لم يجز دبره انفاصالح ثم وجد فاقامه فلا يكون اعدامه على الصلح
 اقرارا بخلاف الاولى تأمل قال سيدى الوالد رحمه الله تعالى وانظر لو برهن على ايقاء البعض
 فله دعوات حادثة الفتوى اه أقول لا فرق يظهر بينهما تأمل (قوله وقيل لا وعليه
 الفتوى) قال في البحر ولي تأمل في وجهه عدم السقوط وأجاب المصنف عنه بما ذكره
 الشارح قال في المنع والظاهر ان وجهه ان المدعى عليه لما كان جاحدا فذمته غير مشغولة
 بشئ في زعمه فاني تقع المقاصة والله تعالى أعلم انتهى ونقله عنه الرمل مع زيادته وهي قوله
 أو نقول بجعل تصمييمه على الانكار رد لما أقر به المدعى وهو مما يرتب بالرد انتهى
 (قوله وكأنه الخ) من كلام صاحب المنع وهو جواب لتوقف البحر في عدم السقوط
 وحيد نفذ فيحتاج للمقاصة صريحا لاضمنا أو أن يصرفه في الكل لكن وجه القول
 الاول يظهر لي لان السقوط يكفي في زعم المدعى (قوله فابن) الواقع في المنع فاني تقع
 المقاصة فله أن يطالبه بثمنائه (قوله وان زاد لا أعرفك) على قوله فيما تقدم ما كان لك على
 شئ قط (قوله كإرايتك) أو ما جرى بيني وبينك معاملة أو مخالطة أو خلاطة أو لا أخذ
 ولا عطاء أو ما جفت معك في مكان كافي فتح التقدير بحر (قوله لا يقبل) أى برهانه على

في فصل الاستنبراه (كما)
 يقبل (لو ادعى القصاص
 على آخر فأنكر) المدعى
 عليه (فبرهن المدعى) على
 القصاص (ثم برهن المدعى
 عليه على العفو أو) على
 الصلح عنه على مال وكذا
 في دعوى الرق) بان ادعى
 عبودية شخص فأنكر
 فبرهن المدعى ثم برهن
 العبد ان المدعى أعنته
 يقبل ان لم يصلحه ولو ادعى
 الايقاء ثم صالحه قبل
 برهانه على الايقاء بحسب
 وفيه برهن ان له أربعة مائة
 ثم أقر ان عليه لاهمكر ثلثمائة
 سقط عن المنكر ثلثمائة
 وقيل لا وعليه الفتوى
 مائة قط وكله لانه لما كان
 المدعى عليه جاحدا فذمته
 غير مشغولة في زعمه فابن
 تقع المقاصة والله تعالى
 أعلم (وار زاد) كلمة (ولا)
 أعرفك ونحوه) كإرايتك
 (لا) يقبل

دفع الدعاوى من كتاب الدعوى حايى (قوله قبل برهانه لامكان التوفيق الخ) مشى على القول بان امكان التوفيق كاف كما تقدم قال سيدى الوالد فى تنقيحه فى جواب سؤال الدعوى اذا فصلت مرة بالوجه الشرعى - توفية اشراطها الشرعية لاتنقض ولا تعاد ٢ اقول ليس هذا على اطلاقه بل هذا حيث لم يزد المدعى على ما صدر منه او لا اما لو جاء بدفع صحيح او جاء ببينة بعد عجزه عنها فانما اتسمع دعواه قال مشايخنا فى كتبهم كالذخيرة وغيرها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع ٣ وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البينة يصح بعده او كما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وفى الذخيرة برهن الخارج على نتاج حكمه ثم برهن ذواليد على النتاج بحكمه به ١هـ فاذا كان هذا فى بينة مثبتة ولها اعتبار وحكم بها وسمع بعدها دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء على المحكوم عليه فكيف لا تبطل بينة ذى اليد فيما ألحق بالملك المطلق وان حكم القاضي له بظاهر اليد المغمضة عن البينة فكيف بينة غير مثبتة لان عنها غنى باليد ولا حاجة للحكم به اذ القضاء للمدعى عليه عند عدم بينة الخارج قضاء ترك لا قضاء استحقاق فمقول ان اعاد الخصم الدعوى ولا بينة معه بما يدعى لا تسمع دعواه لانهم عين الاولى حيث لم يقم بينة ولم يأت بدفع شرعى وقد منع أولا لعدم اقامتها فمات فى به تكرار محض منه وقد منع عما سبق فلا يلتفت اليه ولا يسمع منه اجماعا وفى البرازية لا تسمع دعواه بعده فبه الآن يبرهن على ابطال القضاء بان ادعى دارا بالارث وبرهن وقضى له ثم ادعى المقتضى عليه الشراء من مورث المدعى او ادعى الخارج الشراء من فلان وبرهن المدعى عليه على شرائه من فلان او من المدعى قبله ٤ او يقضى عليه بالدية فبرهن على نتاجها عنده ١هـ وهذا يفيد ان قولهم يصح الدفع بعد الحكم مقيد بما اذا كان فيه ابطال القضاء وينبغي تقييده ايضا بما اذا لم يمكن التوفيق لما فى جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين لوائى بالدفع بعد الحكم فى بعض المواضع لا يقبل ٥ فلو ان يبرهن بعد الحكم ان المدعى اقر قبل الدعوى انه لاحق له فى الدار لا يبطل الحكم بل هو اذ التوفيق بان شره ايجاز فلم يملكه فى ذلك الزمان ثم مضت مدة الطيار وقت الحكم فملكه فلما احتل هذا لم يبطل الحكم الجائز بشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم اذ الشك يدفع الحكم ولا يرفعه ١هـ لكن ينبغي ان يكون هذا مقيد على القول بان امكان التوفيق كاف اما على القول بانه لا بد من التوفيق بالفعل فلا تقييد بما ذكر وقد ذكروا القوانين فى مسائل التناقض والذى اختاره فى جامع الفصولين وقال انه الاصول عندى وأقره فى نور العين أنه ان كان التناقض ظاهرا والتوفيق خفيا لا يكتفى امكان التوفيق والا يكتفى الامكان ثم أيده بمسألة فى الجامع وهى لو أقرانه لم يكتفى قدر ما يكتفه الشراء منه ثم برهن على الشراء منه بلا تاريخ قبل لامكان التوفيق بان يشترط به - اقراره ولان البينة على العقد المبرم تقيده الملك للحال ١هـ (قوله صح الدفع) بخلاف لم يكن لى لان ليس اننى الحال ولم يكن لى انقيده فى الماضى كما فى التناقض خاتمة قال فى الدرر برهن على قول المدعى انا مبطل فى الدعوى أو شهودى كذبة أو ليس لى عليه نقيص الدفع ١هـ ومثله فى العمادية وفيها ادعى رجل مالا أو عينا فقال المدعى عليه انك أقررت فى حال جوار اقاراك أن لا دعوى لى ولا خصومة لى عليك وأثبت ذلك بالبينة تسمع وتندفع دعواه وان كان يحتمل

(قبل) برهانه لامكان التوفيق لان غير الحق قد يقضى ويبرأ منه دفعا للخصومة وسيجى فى الاقرار انه لو برهن على قول المدعى انا مبطل فى الدعوى أو شهودى كذبة أو ليس لى عليه نقيص الدفع الى آخره وذكره فى الدرر قبيل الاقرار

٢ مطلب

الدعوى اذا فصلت بوجه شرعى لا تنقض الالفائدة

٣ مطلب

يصح الدفع ودفع الدفع ودفعه

٤ قوله قبله متعلق بشرائه ١هـ منه

٥ مطلب

أنى بالدفع بعد الحكم فى بعض المواضع لا يقبل

قوله على العقد المبرم أى الذى لم يورخ ١هـ منه

(ومن ادعى على آخره ما لا
فقال) المدعى عليه
(ما كان لك على شيء قط
فبرهن المدعى على) أن له
عليه (الف وبرهن)
المدعى عليه (على القضاء)
أى الايفاء (أو البراء ولو
بعد القضاء) أى الحكم
بالمال اذ الدفع بعد قضاء
القاضى صحيح الا فى المسئلة
الخمسية كما سيحى

مطابق
حادثة الفتوى

مطابق
بيان وجه تسمية الخمسة
وبين اقوالها

نئى يكون الحق فيه لواحد كالهبة والصدقة والاقرار لا ينفعه اقراره بعده اه أى لا ينفعه
رجوعه الى التصديق وحاصل مسائل الاقرار بتقديم الكلام عليها موضحا (قوله ما كان
لك) انظر لولم يذ كر لفظ كان وانظر ماسد نذ كره قر يباعند واقعة مرقند فانه يفيد الفرق بين
الماضى والحال اذول ويمكن أن يقال انه نص على المتوهم اذول لم يذ كره لا تنافض لأن نئى الحال
لا يفيد نئى الماضى تامل (قوله قط) قال فى البحر ولا فرق بين ان يؤ كذا النفى بكلمة قط اولا اه
فيمكون القيد بم اتفاقيا اه حوى (قوله على ان له عليه الخ) الا صوب أن يقول على الف
له عليه فافهم وفى بعض النسخ على ان له عليه ألف (قوله على القضاء) أى الايفاء قيد بدعوى
الايفاء بعد الانكار اذ لو ادعاء بعد الاقرار بالدين فان كان كالا القوانين فى مجلس واحد لم يقبل
للتناقض وان تفرقا عن المجلس ثم ادعاء واقام البينة على الايفاء بعد الاقرار وقبل لعدم
التناقض وان ادعى الايفاء قبل الاقرار لا يقبل كذا فى خزائن المفتين بحر أقول ينبغي
تقديم قوله اذ لو ادعاء بعد الاقرار بما اذا كان الاقرار بلفظ له على بدون كان والا فلا تناقض
كما هو ظاهر تامل وقوله وان ادعى الايفاء قبل الاقرار أى حصول الايفاء قبل تقبل طرف
للايفاء لا الادعى بقى ما اذا ادعى ايفاء البعض وهى حادثة الفتوى قال فى مجموع النوازل ادعى
عليه شيئا فاجاب قائلا انى آتى بالدفع فقبل على الايفاء أو البراء فقال على كايهما يسمع قوله
ان وفق بان قال أوفيت البعض وأبرأتى عن البعض أو قال أبرأتى عن الكل ليكن الما انكر
اوفيته اه قال فى البحر ولا يحتج ان على القول بان الامكان كاف يسمع مطلقا اه (قوله
ولو بعد القضاء) أى قضاء القاضى بلزوم المال على المنكر (قوله الا فى المسئلة الخمسة)
سميت بذلك لان فيها خمسة اقوال للعلماء الاول ما فى الكتاب وهو أنه تنفذ دفع خصومة المدعى
وهو قول ابى حنيفة الثانى قول ابى يوسف واختاره فى المختارات المدعى عليه ان كان صالحا
فكما قال الامام وان معروف بالحيل لم تنفذ عنه الثالث قول محمد بن الشهور اذا قالوا
نعرفه بوجهه فقط لا تنفذ عنه لا بد من معرفته بالوجه والاسم والنسب وفى البرازية تعويل
الائمة على قول محمد وفى العمادية لو قالوا نعرفه باسمه ونسبه لا بوجهه لم يذ كره فى شيء من
الكتب وفيه قولان وعند الامام لا بد ان يقولوا نعرفه باسمه ونسبه ونسبته ونسبته ونسبته ونسبته
واتفقوا على انهم لو قالوا اودعه رجل لا نعرفه لم تنفذ الرابع قول ابن ابى شبرمة انهم لا تنفذ
عنه مطلقا الخامس قول ابن ابى ايمى لم تنفذ بدون بينة وعامة فى البحر وباتى ان شاء الله تعالى
فى الدعوى اولان صورها خمسة ودعوى واجارة واعارة وزهن وغصب كأودعني فلان أو
اعارني أو أجزني أو ارضمتني أو غصبته منه أو قال أخذت هذه الارض مزارة من فلان
وهذا الكرم معاملة منه قال فى البحر واعلم أن قولهم ان الدفع بعد الحكم صحيح بخلاف لما
قدمناه من ان القاضى لو قضى للمدعى قبل الدفع ثم دفع باليداع ونحوه فانه لا يقبل الا ان
يخص من الكل فافهم قال السيد الجوى اقول برده عليه ما فى الدرر من باب دعوى النسب
برهن أنه ابن عمه لايه وأمه وبرهن الدافع انه ابن عمه لأمه فقط أو على اقرار الميت به كان
دفع قبل القضاء لا بعده لنا كده بالقضاء بخلاف الثانى اه فينبغى ان يخص هذه المسئلة
من الكمية وحينئذ لا وجه لقوله الا فى المسئلة الخمسة اه تامل (قوله كما سيحى) أى فى نصل

دعوى فلا بد من الحجة أو تصديق الخصم أى المقر حتى لو صدقه المقر ثانيا لزمه الألف استصحبنا
كما فى الهداية وعامة شروحاتها قال والمراد بالحجة البينة ط قال سيدى الوالد كيف نقبل
حجته وهو متناقض فى دعواه تأمل فى جوابه سعدية واستشكك فى الجبرأىضا ونقل خلافه
عن البرازية حيث قال فى يده عبد فقال لرجل هو عبدك فرد المقرة ثم قال هو عبدى وقال
المقر هو عبدى فهو لذى اليد المقر ولو قال ذواليد لا آخر هو عبدك فقل بل هو عبدك ثم قال
الآخر بل هو عبدى وبرهن لا يقبل للتناقض اه وهذا يخالف ما فى الهداية من انه لا بد من
الحجة فانه يقتضى سماع الدعوى اه أقول وهذا وجه ظاهر دون ما فى الشارح وعسى أن
يحمل على ما اذا كان الرد بالنفى فقط من غير أن يقول بل هو لك أو اقلان فتزول مخالفته
للبرازية قال فى الجبر وهذا بخلاف ما اذا قال اشتريت وأنيكره أن يصدقه لان أحد المتعاقدين
لا ينفرد بالقسخ كما لا ينفرد بالعقد والمعنى انه حقه ما بقى العقد فحمل التصديق أما المقر له
فينفرد برد الاقرار فانتقرا كذا فى الهداية وناقضه فى الكافي بانه ذكر هنا أن أحد المتعاقدين
لا ينفرد بالقسخ وفى مسئلة التجاحد قال ولانه لما عذراستيفاء الثمن من المشتري فأتى رضا
البائع فيستبد بالقسخ والتوفيق بين كلاميه صعب اه واقره عليه فى فتح القدير بقوله بعده
وهو صحيح ويقتضى أنه لو تعذر الاستيفاء مع الاقرار بان مات ولا يئنه ان له ان يفسخ ويقتع
بالجارية والوجه ما قدمه أولا اه واجاب عنه فى العناية بانه لا مناقضة لانه انما يحكم أولا
بكونه فسخا من جهته لا مطلقا ولان كلامه الاول فيما اذا ترك البائع الخصومة والثانى فيما
اذا لم يتركها كمن قال سيدى الوالد فى مضمة الخالق عن الحواشى اليعقوبية قال صاحب
الكفاية لا تناقض بين كلاميه فيحتاج الى التوفيق لان مراده بقوله لان أحد المتعاقدين
لا ينفرد بالقسخ فيما اذا كان الآخر على العقد متفاه كما اذا قال أحدهما اشتريت وانكر
الآخر لا يكون انكاره فسخا للعقد اذا لا يتم به القسخ وفيما اذا قال أحدهما اشتريت وفى هذا
الجارية وانكر فالمدعى للعقد هو البائع والمشتري ينكر العقد والبائع بانقراده على العقد
فيستبد بفسخه وفيه كلام وهو ان الظاهر ان قوله فيما سبق ولانه لما عذرا الى آخره كون مجرد
استقلال البائع فى الفسخ لتعذر استيفاء الثمن دليلا مستقلا لحل الوط بدون اعتبار كون
انكار المشتري فسخا من جانبه حتى لو تعذر الاستيفاء مع عدم الانكار لا يستبد بالقسخ أيضا
ويدل على هذا قول صدر الشريعة فى تقرير حل الوط لاسيما اذا بجد المشتري الخ كما لا يخفى بل
غاية ما يمكن فى التوفيق ان يقال ان مراده فيما سبق استبعاد البائع بالقسخ لضرورة تعذر
استيفاء الثمن ووجوب دفع الضرر وهنا لا ضرورة للمقر له بالشرء الى الفسخ فلا يستبد به
فراده من قوله ههنا لان أحد العاقدين لا ينفرد بالقسخ الخ لعدم الانفراد عنه عدم الضرورة
فلا تناقض لكنه بعيد لا يخفى فليتأمل اه (قوله أو اقرارا ثانيا) الارضى نان ويكون صدقة
للاقرار فانه نمكرة (قوله وكذا الحكم فى كل ما فيه الحق لواحد) كما هنا فان المقر له ينفرد برد
الاقرار بخلاف ما اذا قال اشتريت وانكر فانه ان يصدقه لان أحد العاقدين لا ينفرد
بالفسخ كما لا ينفرد بالعقد اه ح وفى الجبر الحاصل ان كل شئ يكون له ما جع اذ ارجع
المشكر الى التصديق قبل أن يصدقه الآخر على انكاره فهو جائز كالبيع والتمسك وكل

أو اقرارا ثانيا وكذا الحكم
فى كل ما فيه الحق لواحد

الاقرار بالمال انه لا يخلو امان يرد مطلقا أو يرد بالجهة التي عينها المقر ويحولها الى أخرى أو
 يرد لنفسه ويحولها الى غيره فان كان الاول بطل وان كان الثاني فان لم يكن بين مامنا فاقرب
 المال كقوله له ألف بدل قرض فقال بدل غصب والابان كان دين مامنا فاقرب كقوله عن عبد
 لم أقبضه وقال قرض أو غصب ولم يكن العبد في يده فليزمه الالف صدقة في الجهة أو كذبه عند
 الامام وان كان في يده فاقول للمقر في يده وان كان الثالث نحو ما كانت لي فقط لكم فلان فان
 صدقة فلان تحول اليه والافلاوان كان بطلاق أو عتاق أو ولاء أو نكاح أو وقف أو نسب أو
 رق لم يرتد بالرد فيقال الاقرار يرتد برد المقر له الا في هذه قال في المنية وان كان دين مامنا فاقرب
 قال المدعي عليه عن عبد بدينه الا في لم أقبضه وقال المدعي بدل قرض أو غصب فان لم يكن
 العبد في يد المدعي بان أقر المدعي عليه ببيع عبد لابيعه فعند الامام يلزمه الالف صدقة المدعي
 في الجهة أو كذبه ولا يصدق في قوله لم أقبضه وان وصل وان كان في يد المدعي بان كان المقر عين
 عبد فان صدقة المدعي يؤمر بها بخذه ونسليم العبد الى المقر كذا اذا قال العبد له ولكن هذه
 الالف عليه من غير عن هذا العبد وان كذبه وقال العبد لي وما بعته وانما لي عليه بسبب آخر
 من بدل قرض أو غصب فاقول للمقر مع يمينه بالله ما لهذا عليه ألف من غير عن هذا العبد اه
 وانما قلت عبارة المنية لان في عبارة البحر اختصارا كما في عليه سببى الوالد (قوله فرد المقر
 له) كما اذا قال ليس لي عليك شيء أو قال هي لك أو هي لفلان اه فتح أي ولم يصدق صدقة فلان والا
 فهو ويحول بجر وفيه برد المقر له لان المقر لو رد اقرار نفسه كان أقرب بقبض المبيع أو الثمن ثم
 قال لم أقبض وأراد تحليف الاخر انه أقبضه أو قال هذه فلان ثم قال هو لي وأراد تحليف فلان
 أو أقرب دين ثم قال كنت كاذبا لا يحلف المقر له في المسائل كلها عند أبي حنيفة لانه متناقض كقوله
 ليس لي على فلان شيء ثم ادعى عليه مالا وأراد تحليفه لم يحلف وعند أبي يوسف يحلف للعادة
 وسواء في مسائل شتى آخر الكتاب ان النوى على قول أبي يوسف واختاره أئمة خوارزم لكن
 اختلافوا فيما اذا ادعى وارث المقر على قواين ولم يرجح في البرازية منهم ما شيا قال الصدر الشهيد
 الرأي في التحليف للقاضي وفهمه في فتح القدير بان يحتمل في خصوص الوقائع فان غلب على
 ظنه انه لم يقبض حين أقر بحال له الخصم وان لم يغلب على ظنه ذلك لا يحلفه وهذا انما هو
 في المقر في الاختصاص اه بجر (قوله ثم صدقة) قيد بكون التصديق بعد الرد لانه لو قبل
 الاقرار أولا ثم رد لم يرتد وكذا الابرأ عن الدين رهبة لانه بالقبول قد تم وكذا اذا وقف على
 رجل فقبضه ثم رد لم يرتد وان رد قبل القبول ارتد وقالوا ان الابرأ يرتد بالرد الا فيما اذا قال
 المدينون أبرأني فأبرأه فانه لا يرتد وكذا الابرأ الكفيل لا يرتد بالرد بجر لكن قال سيدي وفي
 البرازية الاقرار والابرأ لا يحتمل انما انما الى القبول ويرتد بالرد قال في الخلاصة لان لكل أحد
 ولاية على نفسه وليس لغيره ان يعنه ولكن لا مقر له أن لا يقبل صدقة لنفسه عن المنة وفي
 التتارخانية فلا عن الكافي والمالك يثبت للمقر له بلا تصديق وقبول ولكن يبطل برده اه
 قلت ٣ ويستثنى الابرأ عن بدل الصرف والسلم فانه يتوقف على القبول ابطالا (قوله في
 مجله) قبله ليعلم ما اذا لم يكن في مجله بالاولى اه ح قال في المنح بان قال كان لي عليك
 في مكانه أو بعده (قوله فلا نفي عليه لانه مقر له الخ) لان الاقرار هو الاول وقد ارتد بالرد والثاني

(فرد) المقر له (ثم صدقة)
 في مجله (فلا نفي عليه)
 للمقر له لا بجهة

٣ قوله ويستثنى أي من
 قوله -م الابرأ لا يتوقف
 على القبول اه منه

- تحق الايسة عند المبيع وفي الثانية وان قبض ولم يتر بنى ثم ادعى انها ستوقفة قبل قوله
 (قوله أو استوفى) الاستيفاء عبارة عن قبض الحق بالتام سبعة واثني عشر (قوله في دعواه
 الزيافة) ومنه البتة رجعة لا اتحاد الحكم فيها وكذا المستوقفة قال في النهاية لو أقر بقبض - حقه
 ثم قال انها ستوقفة أو ماص يصدق وموصولا لا منفصولا اه ط عن الشرع بلاية وكذا
 اقراره بقبض رأس ماله كما في البرازية ولم يذكر الموائف حكمه وضمنه عند الاطلاق والدعوى
 وفي كافي الحاكم لو أقر بالف درهم عددا ثم قال هي وزن خمسة أو ستة وكان الاقرار منه
 باليكوفة فعليه مائة درهم وزن سبعة فلا يصح صدق على القصص ان المبيعين موصولا وكذا
 الدنانير وان كانوا في بلاد يتعارفون على دراهم معروفة الوزن بينهم صدق اه وأطلق
 في الدراهم المقر بها فعمل ما اذا كانت دينار من قرض أو من مبيع أو غصبا أو ودية كما في
 فتح القدير ورأس المال كذلك كما في البرازية وفيه بدعي المقر لا لو أقر بقبض دراهم
 معينة ثم مات فادعى وارثه انها زبوف لم يقبل وكذا اذا أقر بالودعة أو المضاربة أو الغصب
 ثم زعم الوارث انها زبوف لم يصدق لانه صار دينه في مال الميت كذا في البرازية وفيه امن
 الرهن قضى دينه وبعضه زبوف وستوقفة فنهى شيئا بالستوقفة والزبوف وقال خذرهنا
 بما فيه من زبوف وستوقفة صح في حق المستوق لانها ليست من الجنس ولا يصح في الزبوف
 لانها من الجنس فلا دين اه بجر (قوله لان قوله جيباد) علة لقوله ولو أقر بقبض الجيباد
 فالاولى ذكره موصولا به اه ط (قوله مفسر) بفتح السين المشددة من التفسير بمبالغة
 التفسير وهو الكشف وهو ما ازداد وضوحا على النص على وجهه لا يبقى معه احتمال التأويل
 وحكمه وجوب العمل به وهذا غير ما قدمناه من التعليل (قوله بخلاف غيره) أي من المسائل
 التي بعدها (قوله لانه ظاهر) راجع للاولى وهي قبض الحق أو الثمن والظاهر ما حمل غير المراد
 احتمالا بعدد والنص يحتمله احتمالا بعدد دون المفسر لانه لا يحتمل غير المراد أصلا اه سيدي
 الوالد (قوله أو نهر) راجع للثانية وهو قوله أو استوفى (قوله قبل برهانه) لانه مضطروا ان
 تناقض سيدي عن القضية (قوله قضية عن علاء الدين) الذي في البحر و ذكر في القضية مسئلة
 ما اذا أقر بدين ثم ادعى ان بعضه فرض وبعضه ربا انه يقبل فيه اذا برهن وذكره عبد القادر في
 الطبقات من الالفاظ عن علاء الدين اه (أقول) وسأيت نظيره في شتى الاقراء لكنه يخالفه
 ما يذكره الشارح عن الشرع بلاية ولكن المعتمد ما مشى عليه المصنف ثمة والوهبانية وأفتى به
 الخبير الرمي والحامدي في الحامدية من انه اذا أقام البينة على أن بعضه ربا تقبل وأقره سيدي
 الوالد رحمه الله تعالى فاعتنه (قوله قال لا تحل على ألف درهم الخ) قيد بالاقرار بالمال احتمالا
 عن الاقرار بالرق والطلاق والعناق والنسب والولاء فانها لا تترتب بالرد أما الثلاثة الاول فني
 البرازية قال لا تحل انما بعد ذلك فردا المقر له ثم عاد الى تصديقه فهو وعبد ولا يطل الاقرار بالرق
 بالرد كما لا يطل بجمود المولى بخلاف الاقرار بالدين والعين حيث يبطل بالرد والطلاق والعناق
 لا يبطلان بالرد لانهما ماسقات يتم بالمسقط وحده وأما الانفراد بالنسب والولاء العناق فني شرح
 الجمع من الولاء انه لا يرتفع فيه ما بالرد وأما الاقرار بالنكاح فلم أره الا الآن وحاصل مسائل رد

أو استوفى - حقه (صدق
 في دعواه الزيافة لو) بين
 (موصولا والا) لان قوله
 جيباد مفسر فلا يحتمل
 التأويل بخلاف غيره
 لانه ظاهر أو نص فيحمل
 التأويل ابن كمال (أقر
 بدين ثم ادعى أن بعضه
 قرض وبعضه ربا) وبرهن
 عليه (قبل) برهانه قضية
 عن علاء الدين وسيجي في
 الاقرار (قال لا تحل على
 ألف) درهم

كان مقصولا وان كان موصولا صدق كافي النجاسة وهي مسئلة المتن والحاصل أن ادعاه
 ان موصولا صحيح في الكل سوى صورة الاقرار بقبض الجياد وأن ادعاه مقصولا في البواقي
 غير صحيح سوى صورة الاقرار بقبض عشرة دراهم والريف ما يفي به بيت المال أي يرده (قوله
 أو بنهر جنة) قال ط صوابه بنهر جنة بتقديم الباء على النون كما يستفاد من المغرب أبو
 السعود عن الجوى والريف ما يفي به بيت المال والبنهر جنة ما يرده التجار وفيه الزيف هي
 المغشوشة والبنهر جنة هي التي تضرب في غير دار السلطان وفي الايضاح الزيف ما يفي به بيت
 المال النوع قصور في جودته الا انه تجري فيه المعاملة بين التجار والبنهر جنة ما يرده التجار لرداء
 فضته والستوة التي وسطها نخاس أو رصاص ووجهها فضة وهي معرب سه توبه اه وفي
 الفتح سه ثلاث بمعنى ثلاث طاقات الاعلى والاسفل فضة والوسط نخاس اه لكن نقل سيدي
 الوالد عن القاموس في فصل النون النهر ج الزيف الردى اه وفي المغرب النهر ج الدرهم
 الذي فضته رديئة وقيل الذي الغلبة فيه لافضة وقد استعمل لكل ردى باطل ومنه بهرج
 دمه اذا أهـ دروا بطل وعن اللحياني درهم بهرج ولم أجده بالنون الا له اه وهو مخالف
 لما في القاموس مع أنه المشهور اه ما قاله سيدي الوالد قال في أنفع الوسائل عن الكرخي
 المستوف عندهم ما كان الخاص فيه هو الغالب الا كثروا في الرسالة التوسعية البنهر جة اذا
 غلبها الخاص لم تؤخذ وما المستوفة فخرام أخذها لانهم افلوس وحاصل ما قاله في تفسير الزيف
 والبنهر جة والستوة ان الزيف أجود من الكل وبعد الزيف البنهر جة وبعدها الستوة
 فتكون الزيف بنزلة الدراهم التي يقبلها بعض الصيارف دون بعض والبنهر جة ما يردها
 الصيارف وهي التي تسمى مغيرة لكن الفضة فيها أكثر والستوة بنزلة الرغل وهي التي نخاسها
 أكثر من فضتها فاذا عرفنا هذا فالزيف والبنهر جة ما يردها الصيارف وهي التي نخاسها
 أكثر من فضتها فاذا عرفنا هذا فالزيف والبنهر جة يكون القول قول القابض فيها اذا لم يقر
 باستيفاء الحق أو الاجرة والجياد بل يكون أقرب بقبض كذا من الدراهم ثم يدعى ان بعضهم زيف
 أو بنهر جة كما قدمناه فيقبل قوله ويردها وأما اذا قال انها ستوة بعد ما أقرب بقبض الدراهم
 لا يقبل قوله ولا يردها (قوله بخلاف الستوة) بفتح السين كافي الفتح ونقل الشيخ شاهين عن
 شرح المجمع جواز الضم أيضا أبو السعود قال ط والاولى حذف هذه العبارة والاقصاء على
 المصنف (قوله فالتفصيل) أي بين الزيف والبنهر جة وبين الستوة (قوله في الموصول) أي
 من كونه يصدق فيه بادعاء الزيافة لا الستوة (قوله ولو موصولا للانه اقض) الفرق بينهما وبين
 ما بعده حيث يصدق فيه اذا كان موصولا أنه في الثاني مقر بقبض القدر والجودة بلفظ واحد
 فاذا استثنى الجودة فقد استثنى البعض من الجملة فصح كقولنا فلان على ألف الامة فاما اذا
 قال قبضت عشرة جياد فقد أقر بالوزن بلفظ على حدة وبالجودة بلفظ على حدة فاذا قال انها
 زيف فقد استثنى الكل من الكل في حق الجودة وذلك باطل كأنه قال جياد الا انها غير جياد
 فهو كمن قال فلان على ألف درهم ودينار الاديار فان الاستثناء يكون باطلا وان ذكره
 موصولا انتهى حلي حريدا عن العناية ط (قوله ولو أقر الخ) يشير الى انه ان لم يقر بقبض
 وهو ساكت ولو بعد نقد الصير في رد وفي جامع الفتاوى لو وجد البائع الثمن رصاصا وستوة أو

قوله فاذا عرفنا هذا الخ
 كذا بالاصل ولا يحرر

بخلاف الستوة للغلبة
 غلبها (و) لذا لو ادعى
 انها ستوة لا يصدق
 (ان) كان البيان
 (مقصولا وصدق لو) بين
 (موصولا) نهاية فالتفصيل
 في الموصول لاني الموصول
 (ولو أقر بقبض الجياد لم
 يصدق مطلقا) ولو موصولا
 للتناقض (ولو أقر أنه قبض
 حقه أو) قبض (الثمن)

مطلبه
 اذا أقر باستيفاء الحق أو
 الاجرة أو الجياد ثم ادعى
 انها بنهر جة أو زيف لم
 يصدق واذا أقر بقبض
 دراهم مطلقا يصدق

باستيفاء الاجرة وفي هذه الصورة ليس القابض بمناقض في قوله فيقبل وبقرة ما ذكره في القضية
هو من المبسوط فانه رخص بين وهو علامة المبسوط ومعنى ما ذكره أنه اذا أقر بقبض الدراهم
بان قال متلاقضت منه عشرة دراهم ثم ادعى أنها زيوف صدق ولو قال هي ستوة لا يصدق
وذلك لانه في الزيوف ما ناقض كلامه لان الزيوف من جنس حقه وفي الستوة ناقض كلامه لانه
أقر أولاً بالدراهم وثانياً ادعى انها ستوة والستوف ليس من الجنس فكان مناقضاً على ما يأتي
بيانه ان شاء الله تعالى من تفسير الزيوف والستوف والنهر ج ٣ وقوله وان أقر باستيفاء الاجرة
الى آخره هذا مشكل محال لما قاله في المبسوط مما نقلناه وسنبينه فانه قال وان أقر باستيفاء
الاجرة الى آخره هذا مشكل مخالف لما قاله الى تقديره والمسئلة بجهاها حتى يتم الكلام واذا
كان كذلك فيبقي تقدير الكلام تكرار دابة الى بقية ادب عشرة دراهم وأقر الاجر بقبض
الاجرة ثم ادعى انها زيوف أو ستوة يقبل قوله في ذلك وهذا خلاف ما ذكره شمس الأئمة
في المبسوط فانه قال اذا أقر باستيفاء الاجرة ثم قال هي زيوف لم يقبل قوله والحرف قديناه وهو
الموافق للغة لانه تناقض كلامه بعد ذلك والمناقض لا قول له فكيف يقول في القضية القول له
فهذا والله أعلم وهو فانه زيف كلام المبسوط وما يقوله محمد الى آخره فالذي يجب أن يعمل به هو
ما ذكره في المبسوط أعني في هذه الصورة الخاصة وأما بقية الصور فكلها موافقة لما ذكره في
المبسوط فاذا تقررنا هذا في الاجرة والاجرة عديناه الى استيفاء الثمن في البياعات والديون
في المعاملات فان العلم تجتمع الكلى فمقول اذا دفع اليه دراهم وهي عن متاع ثم جاء البائع
وأراد ان يرد عليه شيء أبزعه انه مردود في المعاملات بين الناس وأنكر المشتري ان ذلك من
دراهمه التي دفعها فلا يخلو اما ان يكون البائع أقر بقبض الثمن أولاً فان أقر بقبض الثمن لم
يقبل قوله في ذلك ولا يلزم المشتري بان يدفع عوض ذلك الرد ولو اختار البائع بين المشتري أنه
ما به لم ان هذا الرد من دراهمه التي أعطاه له ينبغي ان يجاب الى ذلك ويحلفه القاضي على العلم
فان حلف انقطع الخصومة ولم يبق له معه منازعة وان كحل فيبقي ان يرد ما عليه لانه أقر بما
ادعاء بطريق النكول وان كان البائع لم يقرب بقبض الثمن ولا الحق الذي على المشتري من جهة
هذا البيع وانما أقر بقبض دراهم مثلاً ولم يقل هي الثمن ولا الحق فان في هذه الصورة يكون
القول قول البائع لانه منكر استيفاء حقه ولم يتقدم منه ما يناقض هذه الدعوى فيقبل قوله مع
يمينه هذا اذا أنكر المشتري انها من دراهمه أيضاً وكذلك الديون أيضاً ينبغي ان يكون الجواب
فيها كالجواب في الاجرة والتمن في باب البيع وهذا كما اذا كان الذي يرد زيوفاً أو نهر جافاً
كان ستوفاً لا يقبل قوله فلا يرد لانه ناقض كلامه أما في صورة اقراره بقبض الدراهم فظاهر
لان الستوف ليس من جنس الدراهم وقد أقر بقبض الدراهم أولاً ثم قال هي ستوة فكان
مناقضاً وكذلك في اقراره بقبض الاجرة أو الحق بل بالطريق الاولى وبعبارة المبسوط خالية عن
ذكر الستوف وليس فيها ما يمنع ما قاله في القضية بل يوافق من حيث المعنى (قوله ثم ادعى انها
زيوف) عبر به ليقيد ان البيان اذا وقع مفصولاً بغير فالوصول أولى بالاعتبار اهـ بجزءه
في المطحطاوى عن المنع وقيل بالزيوف للاحتراز عما اذا بين انها ستوة فانه لا يصدق لان اسم
الدراهم لا يقع عليها والذو تجوز بالزيوف والنهر ج في الصرف والسلم جاز في الستوف لان

٣ قوله وقوله وان أقر الخ
هكذا بالاصل وانحر هذه
العبارة الى آخرها

(ثم ادعى انها زيوف) أو
نهر جة (صدق) يمينه
لان اسم الدراهم يقع عليها

قرض الا انه ردى فاقول له وليس هذا كدعوى الرداء لانهم في الحنطة ليست بعيب لان
العيب ما يخرج عنه أصل الفطرة والحنطة قد تكون رديئة باصل الخلقة فلا يحمل مطلقا على
الجيد ولذا لم يجزئ شرا البر بدون ذكر الصفة * اقر بقبض عشرة أفانس أو ثمن مبيع ثم ادعى انها
كاسدة لم يصدق وان وصل وقال لا يصدق في القرض اذا وصل أمافي المبيع فلا يصدق عند الثاني
في قوله الاول وقال محمد يصدق في المبيع وعليه قيمة المبيع وكذا الخلاف في قوله على عشرة
سنة وقفة من قرض أو ثمن مبيع ولو قال غصبته عشرة أفانس أو ادعى عشرة أفانس ثم قال هي
كاسدة يصدق اهـ وقد بداهتصاره على قبض الدراهم لانه لو قال قبضت دراهم جداد لم يصدق
في دعواه الزيف موصولا وموصولا ونقل في أنفع الوسائل أنه اذا قبض البائع الثمن أو المؤجر
الاجرة أو رب الدين دينه من المدين لم يشهد الثمن ولا الاجرة ولا الدين ثم جاء بعد ذلك وكران
فيما قبضه رداء وهو الذي تقوله العامة فتحاس ورفعه الى الحاكيم فطالب منه الحكم والخصم
ينكر ويقول دراهمي جداد وما أعلم هل هذا من أم لا فهل يكون القول قول القابض أو الدافع
وتحريم الكلام في ذلك ذكر في القنية * ص تذكاري دابة الى بخراد بعشرة ودفعها اليه فلما
بلغ بغداد رده بعضا وقال هي زيوفاً أو ستوفة فاقول لرب الدابة لانه ينكر استيفاء حقه ٢
والحياد فاقول له هذه عبارة القنية وذكر في المبسوط قال واذا كان أجر الدار عشرة دراهم أو
قفيز حنطة موصوفة وأنهم لما مؤجرانه قبض من المستأجر عشرة دراهم أو قفيز حنطة ثم ادعى
ان الدراهم نهرجة أو أن الطعام مريب فاقول قوله لانه ينكر استيفاء حقه فان مافي الذمة
يعرف بصفة ويختلف باختلاف الصفة فلا منافاة في كلامه فامس الدراهم يتناول النهرج
واسم الحنطة يتناول المعيب وان كان حينئذ قد قبضت من أجر الدار عشرة دراهم أو
قفيز حنطة لم يصدق بعد ذلك على ادعاء العيب والزيف كذلك لو قال استوفيت أجر الدار ثم
قال وجدته زيوفاً لم يصدق بيئته ولا غيرها لانه قد سبق منه الاقرار بقبض الحياد فان أجر الدار
من الحياد فيكون هو من اقصا في قوله وجدته زيوفاً والمناقض لا تقول له ولا تقبل بيئته ولو كان قويا
بعينه فقبضه ثم جاء يريده بعينه فقال المستأجر ايس هذا ثوبي فاقول قول المستأجر لانهم
نصادق على أنه قبض المدة فدعاه عليه فانه كان شيئا بعينه ثم ادعى الآخر لنفسه حق الرد والمستأجر
منكر لذلك فاقول قوله فان اقام رب الدار البيئته على المعيب رده سواء كان العيب يسيرا أو
فاحشا على قياس المبيع (قلت) فتحرر لنا من كلام شمس الأئمة السرخسي ان المؤجر متى قال
استوفيت أجر الدار ثم قال وجدته فيه زيوفاً لم يقبل قوله ولا بيئته ولو قال قبضت من المستأجر
كذا من الدراهم ولم يقل الاجرة ثم جاء وقال هذه الدراهم نهرجة فاقول قوله فصا جواب
المسئلة ان القابض متى اقر بقبض الحق ثم ادعى انه زيوفاً لم يصدق لانه ناقض كلامه لان اقراره
بقبض الحق اقرار بقبض الحياد فاذا قال بعد ذلك هو زيوفاً أو بعضه فقد ناقض كلامه
والمناقض لا يقبل قوله ولا بيئته بخلاف ما اذا قال قبضت عشرة دراهم مثلا ولم يقل من اجرة
داري ثم ادعى انها زيوفاً لم يقبل قوله لانه في القول الثاني منكر استيفاء الحق وما سبق منه
ما يناقض هذا القول فيكون القول قوله هذا خلاصة ما طاله في المبسوط وأما ما ذكر في القنية
ورحمته بالصادق علامة كتاب الاصل فهو موافق لما قررنا لانه قال ودفعها اليه ولم يقل وأقر

٢ قوله والحياد فاقول له
هكذا بالاصل ويجزئ

ان كانت زوجتي فهي طالق بائن ولو ادعى على امرأته تزوجها فأنكرت المرأة ثم مات الزوج
 فجاءت المرأة تدعى بيرانه فلها الميراث كهدية عندها ورعده الامام لاميراث له لانه لا عدة عليه
 ولذا كان له ان يتزوج بأخيه أو أربع نواها ولو ادعت الطلاق فأنكر ثم مات لثلاث مطالبة
 الميراث وكلا لا يكون انكار النكاح فصح لا يكون طلاقا وان نوى بخلاف استلزم امرأته فانه
 يقع به ان نوى عنده خلافا لها اه ط ومثله في الجور وقد ذكر في الجور في خيار البلوغ صورا
 من النكاح تحتمل الفسخ قال في التبيين ولا يقال النكاح لا يحتمل الفسخ فلا يستقيم جعله
 فسخا لاننا نقول المعنى بقوله لا يحتمل الفسخ بعد التام وهو النكاح الصحيح لا الفاسد الا ان
 قبل التام فيجوز الفسخ وتزوج الاخ والامم صحيح نافذ لكنه غير لازم فيقبل الفسخ اه ويرد
 ارتدادا أحدهما فانه فسخ اتفاقا وهو بعد التام وكذا الباطل وان الاسلام بعد اسلامه فانه فسخ
 اتفاقا وهو بعده وكذا ما لم يأت أحد الزوجين صاحبه ٢ فالحق انه يقبل الفسخ مطلقا اذا وجد
 ما يقتضيه شرعا اه قال سيمى الوالد قد يقال مراده بالفسخ ما كان مقصودا من تقلب نفسه
 وهو فيما ذكره من الصور ليس كذلك فانه تابع لازم لغيره أعني الارتداد والاباء والمالك ومثله
 الفسخ بتقبل ابن الزوج وسبي أحدهما ومهاجرته اليها تامل ٣ ثم رأيت بعد ذلك ان جاب بعض
 الفضلاء بان ذلك انفساخ لا فسخ اه وهو ودي ما قلنا انتمسى (قوله فلا يباع ردها بغير
 الخ) أى وقد علم بعد هذه الدعوى والا كانت الدعوى رضائية وقيدته في النهاية بان يكون بعد
 تخلف المشتري اذ لو كان قبله فليس له الرد على البائع لاحتمال انكاره المدعى عليه فلهذا فاعتبر
 ببيع جديد فى حق ثالث والاشبهه أن يكون هذا التفصيل بعد القبض وأما قبله فينبغي ان يرد
 مطلقا أى ولو قبل تخلفه لانه فسخ من كل وجهه في غير العقار فلا يمكن جعله على البيع زيادى
 وغيره ط ونحوه في الشرع لا يابى (قوله أما النكاح فلا يقبل الفسخ أصلا) عبارة الفسخ
 والنكاح لا يحتمل الفسخ بسبب من الأسس باب أى التي بها طاهر الزوجان وأما انفساخه
 بخروجه ما عن أهلية النكاح كارتداد أحدهما ما رآه المجوسية عن الاسلام وملاك أحد
 الزوجين الآخر وكذا ما قدمه من الفرقه بأنما تارة تكون طلاقا وتارة تكون فسخا فلا يثنى
 ما هنا رحتى (أقول) وهو معنى ما قدمناه قرر بيا عن سيمى الوالد وأقول حق ذكر هذه المسائل
 في كتاب الدعوى وانما ذكرت هنا البيان حكم القضاء فيها (قوله يقبل برهانه) لعل وجهه مع
 أنه تناقض ظاهر ما يأتى فريمان أن النكاح لا يرتد بالرد فيكون بجوده رد الاقرارها (قوله أقر
 بقبض عشرة دراهم) أطلق فيها فشمع ما لا كانت دين من قرض أو غن مبيع أو غصبا أو
 ودية كما في الفسخ وقيد بالدراهم لان المشتري لو أقر أنه قبض المبيع ثم ادعى عيبا به فان القول
 لبائعه لان المبيع متعين فاذا قبضه وأقر بأنه استوفى حقه دلالة فبدعواه العيب صار متناقضا
 اه ط عن الجوى قال في الجور وقيد بالاقرار بالقبض لانه لو أقر بالاقرار ولم يبين الجهة ثم ادعى
 موصولا انها زيف لم يقض عليه واختلاف المشايخ قيل أبضا على الخلاف وقيل بصدق اجماعا
 لان الجورة تجب في بعض الوجوه لأعلى البعض فلا تجب بالاقرار ولو قال غصبت ألفا أو
 أو دعى ألفا الا أنها زيف صدق وان فصل وعن الامام ان اقترض كالغصب ولو قال فى الغصب
 والوديعة الا أنها رصاص أو ستوق صدق اذا وصل ولو قال على كرخطة من غن مبيع أو

٢ مطلب

الحق أن النكاح يقبل
 الفسخ

٣ مطلب

ما يقبل الفسخ من النكاح
 ليس بفسخ بل انفساخ

فلا يباع ردها بغير قدیم
 تمام الفسخ بانه اضى عيني
 أما النكاح فلا يقبل
 الفسخ أصلا (لذا لو
 بحدانه تزوجها ثم ادعاه
 وبرهن) على النكاح
 (يقبل) برهانه (بخلاف
 البيع) فانه اذا أنكره ثم
 ادعاه لا يقبل لانفساخه
 بالانكار بخلاف النكاح
 (أقر بقبض عشرة دراهم)

وتعامة في البحر وأقره المصنف (كما لو ادعى أولادها) أي الدار مثلا ١٧ (وقفت عليه ثم ادعاه لنفسه أو ادعاه

لغيره ثم ادعاه لنفسه) لم تقبل للتناقض وقيل تقبل ان وفق بان قال كان افلان ثم اشترته درر في أو اخر الدعوى قال (ولو ادعى المالك لنفسه) (أولا ثم ادعى (الوقف) عليه (تقبل كما لو ادعاه لنفسه ثم لغيره) فانه يقبل (ومن قال لا خراش فرب من هذه الجارية وأنكر) الآخر اشترى جاز (للبائع ان بطاها ان ترك) (البائع (الخصومة) وافترن تركه بفعل يدل على الرضا بالفسخ كما ساء كها ونفها لمتره لما تقر أن (بجود) جميع العقود (ماعداد النكاح فسخ)

٣ مطلب

ادعى بسبب ثم ادعاه مطلقا

٤ مطلب

ادعى وقف ثم ادعاه مطلقا لنفسه لا تقبل

٥ مطلب

ادعى المالك ثم ادعاه وقفا تقبل

٦ مطلب

بجود ماعداد النكاح فسخه

من المشتري بالحق لهم يرجع على البائع بالتمن وان كان كل مشتر مقرر بالملك بائنه لم يكن له ما حكم بهرمان المستحق صار مكذا بشرع باتصال القضاء به ١٨ ط ومنه في الانقروى وانما احتاج للدعوى لاثبات كون الكفالة بالامر لا لاثبات أصل الكفالة اذهى من المسائل التي يكون القضاء على الحاضر قضاء على الغائب (قوله وتعامة في البحر) وعبرة البحر في الاستحقاق أولى وهي اذا قال تركت أحد الكلامين يقبل منه لانه استدلل به بما في البرازية عن الذخيرة ادعاه مطلقا فدفعه المدعى عليه بانك كنت ادعيته قبل هذا مقيدا وبرهن عليه فقال المدعى ادعيه الآن بذلك السبب وتركت المطابق يقبل ويبطل الدفع ١٩ فان المتروك الثانية لا الاولى ومع هذا انظر فيه صاحب النهر هناك وقد يقال ذلك القول توفيق بين الدعوتين تأمل وذكر سيدي الوالد في باب الاستحقاق تأييدا في النهر ٣ وقال في الحاشية رجل ادعى المالك بسبب ثم ادعاه به ذلك ما كما مطلقا فسخه منهم وده بذلك ذكر في عامة الروايات انه لا تسمع دعواه ولا تقبل يمينه قال مولانا رضى الله تعالى عنه قال جدى شمس الأئمة رحمه الله تعالى لا تقبل يمينه ولا تبطل دعواه حتى لو قال أردت به هذا المالك المطابق المالك بذلك السبب تسمع دعواه وتقبل يمينه ٢٠ (قوله ثم ادعاه لنفسه ٤) لوجود التناقض مع عدم امكان التوفيق اذ الوقف لا يصير ملكا ط (قوله لم تقبل للتناقض) لان الانسان لا يضيف مال نفسه الى غيره قال في جامع الفصولين بعد ذكر البسطة في الفصل ٣٩ أقول يمكن أيضا في هذا انه أضاف مال الغير الى نفسه فلا تناقض حينئذ فينبغي ان يكون مقبولا انتهى (قوله وقيل تقبل ان وفق) هذا راجع الى المسئلة الثانية دون مسئلة الوقف ومقتضى من سبق ان امكان التوفيق بما ذكر كاف ط وأما ما ذكر الشارح فليس بكاف بل لا بد منه بالفعل وقد تقدم ان الاستحسان ان التوفيق بالفعل شرط (قوله ثم ادعى الوقف عليه ٥) كذا في المنخ ولم يذكر في البحر والذى في الجوى عدم التقييد بقوله عليه وكأنه أخذ من قاعدة اعادة الذكرة معرفة فيكون الماراد به الوقف المار قيل وعليه فلا يظهر التوفيق لانه تناقض ظاهر ويمكن جريانه على مذهب الشافعي القائل بصحة وقفه على نفسه ١٨ ولا يخفى عليك ما فيه لما في الجز من فصل الاستحقاق ولو ادعى أنه الم ثم ادعى انها وقف عليه تسمع لصحة الاضافة بالاختصاصية اتعا كما لو ادعاه لنفسه ثم لغيره ١٩ تأمل (قوله تقبل) لاحتمال انه انتقلت لغيره منه (قوله اشترت منى هذه الجارية) أى والواقع كذلك (قوله فله ان بطاها) أى بعد الاستبراء ان كانت في يد المشتري أو بالسعود عن الحايي بخنا (قوله وافترن تركه بفعل يدل على الرضا الخ) هذا ما ذكره صاحب الهداية جازما به وبعضهم اكنى بعزم القلب على الترك وبعضهم اشترط الانتماء عليه أى على ما في قلبه بلسانه وقيل بمجرد العزم لا يفسخ به كمن له خيار بشرط أجيب بان المراد عزم مؤكد بفعل كما ساء كها ونفها لمحل اذ لا يحل ذلك بدون فسخ فكان فسخا لالة كما في المقدمة (قوله لما تقر) علة للمصنف (قوله ماعداد النكاح ٦) فانه لا يحتمل الفسخ بسبب من الاجاب فلو ادعى تزوجها على ألف فانكرت ثم أقامت البينة على ألفين قبلت ولا يكون انكارها تكذيبا للشهود وفي البيع لا يقبل ويكون تكذيبا للشهود ولو ادعت عليه نكاحا وحلف عندهما أو لم يحلف عنه لم لا يحل لها التزوج بغيره لان انكاره لا يكون فسخا فيحتاج القاضي بعده ان يقول نزلت منك أو يقول الخصم

عنه القاضي بل يكاد ان يكون الخلاف لفظيا لان الذي حصل سابقا على مجلس القاضي لا بد
 ان يثبت عنده لم يترتب على ما عنده حصول التناقض والثابت بالبيان كالثابت بالبيان
 فكانهما في مجلس القاضي فالذي شرط كونهما في مجلسه يعم الحقيقي والحكمي في السابق
 واللاحق اه وهو - من لم يكن ذكره - سيدي الوالد رحمه الله تعالى في حاشيته على البحر بعد
 ذكره فحوماته تقدم قلت وسبق في لو كاله ان الوكيل بالتصوم يصح اقراره ولو اقر عند
 القاضي لا عنه - وغيره - ولكنه يخرج به عن الوكالة وعند أبي يوسف يصح اقراره مطلقا لان
 الشيء انما يختص بمجلس القضاء اذ لم يكن موجبا الا بالضماع القضاء اليه كالبيعة والتكول
 ولهما ان المراد بالتصوم الجواب مجازا او الجواب يستحق في مجلس الحكم فيختص به فاذا اقر في
 غيره لا يعتبر لكونه اجنبيا لان لا ينفذ على الموكل لكنه يخرج به عن الوكالة لان اقراره يتضمن
 انه ليس له ولاية التصوم اه والحاصل ان اختم ما به مجلس القاضي لكون لفظ التصوم
 يتقيد به وهذا ليس كذلك فالذي يظهر ترجيح عدم اشتراط كون الكلامين في مجلس القاضي اه
 (قوله يرتفع بتصديق الخصم) أي بكلامه المتناقضين (قوله وبقول المتناقض تركت الاول
 الخ) أقول فيه انه - منتهذا لا يبق تناقض أصلا لان كل متناقض يمكنه ان يقول ذلك وانظروا
 ان هذا مخصوص بمسئلة ما اذا ادعاه مطلقا ثم ادعاه بسبب الخ فاذا قال ذلك قبل قوله اموال قال
 هذا ملك المدعي عليه ثم قال بل ملكي تركت الاول وادعى بالثاني فلا قال به ويرشدك لذلك
 قوله تركت الاول الخ ثم رأيت في البحر عن البرازية وصف المدعي المدعي فلما حضر خالف
 في البعض ان ترك الدعوى الاولى وادعى الحاضر سمع لان المدعى مبتدأ أقوالا فلا اه وفيه
 أيضا ويرجع المتناقض عن الاول بان يقول تركته وادعى كذلك قال سيدي الوالد في
 حاشيته عليه بعد كلام وظاهر ما ذكره المؤلف في الاستحقاق أي صاحب الجبران - مثله رجوع
 المتناقض ببحث منه ثم رأيت البرازي ذكر بعد ذلك في نوع في الدفع وذكر القاضي ادعى بسبب
 وشهدا بالاطلاق لا يسمع ولا تقبل - لكن لا تبطل دعواه الاولى حتى لو قال أردت بالطلق المقيد
 يسمع كما مران برهن على انه له وفي الذخيرة أيضا ادعاه مطلقا فدفعه المدعي عليه بانك كنت
 ادعيتك تبطل هذا مقيدا وبرهن عليه فقال المدعي ادعاه الآن بذلك السبب وتركت المطلق
 يقبل ويبطل الدفع انتهى ما في البرازية قال الرمي رجاءا - كل عليه ما في البرازية وغيرها
 ادعى على زيد انه دفع له مالا امدنعه الى غيره وحلفه ثم ادعاه على خالد وزعم ان دعواه على زيد
 كان ظنا لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يسهو في من اثنين لا يخاصم مع اثنين بوجه واحد انتهى
 ووجه اشكاله انه لما قال ان دعواه على زيد كان ظنا فقد ارتفع التناقض والله تعالى أعلم ذكره
 الفري (وأقول) قد كتبت فرقا في حاشيتي على جامع الفصولين بين فرع البرازي وفرع ذكره
 فراجع - ويفرق ههنا بان فيما ذكره البرازي امتنع ارتفاع التناقض لتعلقه باثنين فلا تصح
 الدعوى لما ذكره من امتناع تخصمة الاثنين في حق واحد وهذا منصف في الواحد وهو محل ما في
 هذا الشرح فندبر اه (قوله أوبسكذيب الحاكم) كما لو ادعى انه كفل له عن مديونه بانف
 فأنكر الكفالة وبرهن الدائن انه كفل عن مديونه وحكم به الحاكم وأخذ الحاكم كفو له منه
 المال ثم ان الكفيل ادعى على المديون انه كفل عنه بامرء وبرهن على ذلك يقبل عندنا ويرجع
 على المديون بما كفل لانه صار مكذبا شرعا بالقضاء كذا في المنح ح وكذا اذا استحق المشتري

والتناقض يرتفع بتصديق
 الخصم وبقول المتناقض
 تركت الاول وادعى بكذا
 أوبسكذيب الحاكم

مطلبه
 يرتفع التناقض بقول
 المتناقض تركت

مطلبه
 يرتفع التناقض بسكذيب
 الحاكم

من أقوال أربعة واختار الخجندی انه يكفي من المدعى عليه لامن المدعى لانه ١٥ مستحق وذال دفع والظاهر يكفي للدفع

لا للاسحق في بزازية (فأقام
بينة على الشراء بعد وقتها)
أي وقت الهبة (تقبل في
الصورتين) وقبله لا لوضوح
التوفيق في الوجه الاول
وظهور التناقض في الثاني
ولولم يذكرهما تارة بخلاف
لا لهما تقبل لامن
التوفيق بتأخير الشراء
وهل يشترط كون
الكلامين عند القاضي
أو الثاني فقط خلاف وينبغي
ترجيح الثاني بحسب لان
به التناقض

١ مطلب
من سعي في نقض ماتم من
جهته فسمعه مردود عليه
الاي موضعين

٢ مطلب
في ارتفاع التناقض أقوال
أربعة

٣ مطلب
هل يكفي امكان التوفيق
لدفع التناقض أو لا بد منه
بالقول

٤ مطلب
يكون التناقض من متكلم
واحد ومن اثنين

٥ مطلب
لا تسمع دعوى الوارث فيما
لا تسمع دعوى مورثه فيه
٢ قوله والاولى اي مسئلة
الوارث والمورث ١٥ منه

الافضولى بان لا يكون ساعيا في نقض ماتم من جهة - لان كل من سعي في نقض ماتم من جهته
فسمعه مردود عليه فقوله ان امكان التوفيق يدفع التناقض على أحد القولين مقيد بما اذا
لم يكن ساعيا في نقض ماتم من جهته لان من سعي في نقض ماتم من جهة لا يقبل الا في موضعين
١ الاول فيما اذا اشترى عبدا وقبضه ثم ادعى ان الماتع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن
يقبل الثاني وهب جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى الوهاب انه كان دبرها أو استولدها
وبرهن يقبل ويسترددها والعقر ١٥ وتسامه فيه فراجع - ان شئت (قوله من أقوال
اربعة) ٢ الاول لا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان ٣ الثاني كفاية الامكان مطلعا
أي من المدعى أو المدعى عليه تعدد وجه التوفيق أو اتحاد الثالث ما ذكره الخجندی الرابع
كفاية الامكان ان اتحاد وجه التوفيق لان تعددت وجوهه وهذا الخلاف يجري في كل
موضع حصل فيه التناقض من المدعى أو منه ومن شهوده أو من المدعى عليه كما في البحر ومثله
في حاشية سيدى الوالد عليه (قوله انه يكفي من المدعى عليه) - هذا اختصار واصل عبارة
الخجندی كما في البحر ان التناقض ان من المدعى فلا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان
وان من المدعى عليه يكفي الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده ووقوعه والظاهر جهة
في الدفع لافي الاستحقاق والمدعى مستحق والمدعى عليه دافع والظاهر يكفي في الدفع لافي
الاستحقاق ويقال ايضا ان تعدد الوجود لا يكفي الامكان وان اتحاد يكفي الامكان والتناقض
كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره (قوله بعد وقتها) كشوال وهو ظرف للشراء كقبلة
١٥ ح (قوله في الصورتين) بمعنى ما اذا قال بحدنيه أو لا ح (قوله وقبله) أي قبل وقت الهبة
كشعبان (قوله لوضوح التوفيق في الوجه الاول) وهو ما اذا كان الشراء بعد وقت الهبة
وهذا التعليل انما يظهر فيما اذا قال بحدنيه أو لا ح (قوله فالتوفيق) (قوله
وظهور التناقض في الثاني) لانه يدعى الشراء بعد الهبة وشهوده تشبه مدعيه قبلها وهو
تناقض ظاهر لا يمكن التوفيق بينهما - أو مرادهم بالتناقض ما يكون بين الدعوى والبينة
والا فالمدعى لا تناقض منسه لانه لم يدع الشراء مسبقا على الهبة والتناقض يبطل الدعوى وكما
يكون من متكلم واحد يكون من متكلمين ٤ كمتكلم واحد كما كوارث ومورث ووكيل
وموكل والاولى ٢ في البرازية ولم أر الا ان الثانية صرح بها وهي ظاهرة من الاولى بحسب قول
أبو السعود وفي هذا دلالة ظاهرة على ما نقله الشيخ حسن الشرنبلالي في رسالة الابراء عن
فتاوى الشيخ الشامي حيث ٥ حكى الاجماع على ان دعوى الوارث لا تسمع في شيء لا تسمع
فيه دعوى مورثه أن لو كان حيا كما اذا أقر مورثه بقبض ما يخصه من التركة وأبرأ أبا عما
لا تسمع دعوى الوارث بعده الخ وانما عرف هذا في الابراء فكذا في غيره من بقية الموانع كالقول
الدعوى في حق لامن جهة الارث حتى مضى خمس عشرة سنة وقوله لا تسمع الدعوى بعد
خمس عشرة سنة الا في الارث يحكم على ما اذا لم تقض الخمس عشرة سنة قبل موت مورثه ١٥ ط
٦ (قوله وهل يشترط كون الكلامين) أي المتناقضين (قوله أو الثاني فقط) أي ويحتاج الى
اثبات الاول عند القاضي لا يدفع به دعوى المدعى (قوله وينبغي ترجيح الثاني) ولعل وجهه
انه الذي يهتق به التناقض منح وفي النهر من باب الاستحقاق والوجه عندى اشتراطهما
عند الحاكم اذ من شرائط الدعوى كونها لديه ١٥ وفي شرح المقدسي ينبغي ان يكفي أحدهما

٦ مطلب
هل يشترط كون الكلامين المتناقضين في مجلس القاضي أو الثاني فقط

قال المحشي فكذلك انصرفه
في ما ذكره ان اضرا
اشكل في منع وان لم يضر
لم يمنع قال ولم أر من ينه
عليه فليفتنم فانه من
خواص كتابي انتهى
(ادعى) على آخر (هبة)
مع قبض (في وقت فستل)
المدعى (بنفسه) فقال
قد (بجديها) أى الهبة
(فاشترى بها منه) أو لم يقل
ذلك (أى بجديها) ومفاده
الاكتفاء بإمكان التوفيق
وهو مختار شيخ الاسلام

٢ مطلب

دعوى الهبة من غير قبض
غير صحيحة

٣ مطلب

الاقرار بالهبة هل يكون
اقرارا بالقبض

٤ مطلب

برهن على انه له بالارث ثم
قال لم يكن لى قط

٥ مطلب

دعوى الشراء بعد الهبة
مسموعة مطلقا والشراء
قبل هبة من غير قبض
مسموعة أيضا

٦ مطلب

التوفيق بالفسخ شرط في
الاستحسان وهو الاصح

وكانت له جنازة حافلة معاه - فظيهرها حتى ان جنازته رفعت على رؤس الاصابع من تراحم
الخلق وخوفهم وقوعها واضرار الناس بعضهم بعضا حتى صار حاكم البلدة وعساكره يفرقون
الناس عنها وصار الناس عموما يمشون نساء ورجالا كبارا وصغارا ووصلى عليه في جامع سنان
باشا وغص بهم المسجد حتى ملأوا في الطريق وصلى عليه اماما بالناس الشيخ سعيد الحلبي وصلى
عليه غائبة في اكثر البالد ولم يترك أولاد اذ كورا غير هذا الطقير العاجز الفقير المنجى الى
عناية مولاه القدير جامع هذه التكملة جعلها الله تعالى خالصة لوجهه الكريم ورحم الله تعالى
روحه ونور مرقده وضريحه وجزاه الله تعالى عن وعن المسكين خيرا ونفعني به وبعباده
الصالحين في الدنيا والاخرة * وهذا أو ان الشروع في المقصود بعون ذي الفضل والجلود
فنعول بعون الله تعالى قول الله - لا نرى (قوله قال المحشي) هو الشيخ صالح على ما يتبادر من
سابقه ومن نقله عنه كثير ولا حاجة الى هذه العبارة للاستغناء عنها بما قبلها ط (قوله مع
قبض) ٢ قيد به لان دعوى الهبة من غير قبض غير صحيحة فلا بد في دعواها من ذكر القبض
ولهذا صور المسئلة شراح الهداية بانه ادعى أنه وهبها له وسألها ثم غصبها منه وذكر العمادى
اختلاف في الاقرار بالهبة أيا يكون اقرارا بالقبض ٣ قيل نعم لانه كقبول فيما الاصح لا ونقيد
التاريخ لخاله - مالا لولم يذكر اهما تاريخ أو ذكر لاجل هذا فقط تقبل لامكان التوفيق بان يجعل
الشراء متاخرا ٤ يجوز وفيه أيضا وأشار المؤلف الى انه لو ادعى الشراء أولا ثم برهن على
الهبة أو الصدقة فان وثق فقال بجدي الشراء ثم وهبها منى أو تصدق قبل والا فلا كما في خزنة
الاكل وفي منية المفق ادعاهما الرأى ثم قال بجدي فاشترى ثم او برهن تقبل ٥ وذكر مسائل
من المتناقض من الوادى الشراء من أى في حياته وصحته فانه كقول لا يفتن فخاف ذواليد فبرهن
المدعى انه ورثها من أى به تقبل لامكان التوفيق ولو ادعى الارث أولا ثم الشراء لا تقبل
لعدمه ٤ ومنه برهن على انه له بالارث ثم قال لم يكن لى قط ولم يرد قط لم يقبل برهانه وبطل القضاء
وتقييده بالقبض ٥ انيس للاحتراز عن دعوى الشراء بعد ما ادعى الهبة بدون التسليم أبو
السعود (قوله في وقت) ظر ف الهبة لا ادعى ٥ ح وذلك كما اذا ادعى انه وهبها له في رمضان
(قوله ومفاده) أى مفاد قوله أو لم يقل ذلك ٥ ح (قوله بإمكان التوفيق) أى مطلعا من المدعى
أو المدعى عليه تعدد وجهه أو اتحاد بجر وفيه ان هذا هو القياس والاستحسان ٦ ان التوفيق
بالفعل شرط قال الرولى وجواب الاستحسان هو الاصح كما في منية المفق (أقول) لكن نقل في
نور العين عن فتاوى رشيد الدين لو أتى بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا تقبل نحو أن يبرهن
بعد الحكم ان المدعى أقر قبل الدعوى انه لاحق له في الدار لا يبطال الحكم بل هو ازال التوفيق
بانه شراء بخيار فلم يملكه في ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فلما أحق هذا
لم يبطال الحكم الجائز بشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكمكم اذ الشك يدفع الحكم
ولا يرفعه (يقول) الحقير الظاهر انه لو برهن قبل الحكم فيما لم يكن التوفيق خفيا ينبغي
ان لا يقبل ويحكم على مذهب من جعل إمكان التوفيق كافيا لإشراك حيا لا لان إمكانه
كتصريحه عندهم والله تعالى أعلم ٥ كذا في نسختي نور العين والذي يظهر زيادة لافى قوله
ينبغي ان لا يقبل كما هو ظاهر لمن تأمل وسباني تمام الكلام على ذلك فربما ان شاء الله تعالى
عند قوله ومن ادعى على آخر ما لا الخ (قوله وهو مختار شيخ الاسلام) قيدته في البحر في فصل

دمشق ورئيس صاحب السند حسين الرسامة فانه عنه أخذوه انتفع وعلمه تخرج * ومنهم
العالم العلامة القدوة الفهامة صاحب التآليف المقبلة والتصانيف النفيسة في
المعقول والمنقول الشيخ يوسف بدر الدين المغربي فانه عنه أخذوه انتفع وعلمه تخرج * ومنهم
العلامة الفاضل الشيخ عبد القادر الجبلي * ومنهم الشيخ محمد الحقل * ومنهم الشيخ محمد
افندي المنبري أحد أصحاب بابة الزمهر الجردة * ومنهم العلامة الفاضل الشيخ عبد القادر
الخلاصي شارح الدر المختار والافية لابن مالك وغيرهما * ومنهم عدة الموالى الكرام على
افندي المرادي مفتي دمشق الشام * ومنهم العالم العلامة العمدة الفهامة فخرية الموالى
القوام عبد الحليم ملا قاضي الشام وقاضي عسكرنا طولى * ومنهم الشيخ حسن بن خالد بك
* ومنهم الشيخ محمد تالو * ومنهم الشيخ محي الدين الباني * ومنهم الشيخ أحمد الخلاوي المصري
شيخ القراء في زمنه * ومنهم الشيخ عبد الرحمن الجبل المصري * ومنهم الشيخ أيوب المصري
* ومنهم الشيخ الملا عبد الرزاق البغدادي أحد مشاهير علماء بغداد وأفاضلها * ومنهم الشيخ
مصطفى قاضي جينين * ومنهم الشيخ أحمد البرزق قاضي صيدا * ومنهم أخوه الشيخ محمد افندي
مفتيها * ومنهم الشيخ محمد افندي الاتنابي مفتي حص وأخوه أمين افندي أمين فتواه * ومنهم
الشيخ أحمد سليمان الروادي وغيرهم ممن يطول ذكرهم هنا ولا يحصى عددهم من أفاضل
وأعيان فاتهم انتفعوا به وأخذوا عنه وعلمه تخرجوا * مات رحمه الله تعالى ضحوة يوم
الأربعاء الحادي والعشرين من ربيع الثاني سنة ١٢٥٢ وكانت مدة حياته قريبا من
أربع وخمسين سنة ودفن بمقبرة دمشق في باب الصغير في القبة الفوقانية لازالت يجانب الرجة
تبلى ثراه في البكرة والعشمة وكان قبل موته بعشرين يوما قد اتخذ نفسه القبر الذي دفن فيه
وكان دفن فيه بوضعية منه تجاوزته لقبري العلامةين الشيخ العلافي شارح التنوير والشيخ صالح
الجينيبي امام الحديث ومدارسه تحت قبة النسر وهذا مما يدل على حبه للشارح الهادي لاسيما
وقد حنى له شرحه على الدر المنثور وشرحه على المنار وما كان يبايعه وارخ ولادته على ظهر
كتابه الدر المختار في ليلة الثلاثاء ثلاثة ماضين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٤ رحمه الله
نعم العزير الغفار وقد مدحه بقصيدة وهي قوله

علاء الدين يامفتي الانام * جزاك الله خيرا على الدوام
اقدم أبرزت لافتيا كنانا * مبينا لللال وللحرام
اقدم أعطيت فضلا لبضاهي * وعلمنا وافرنا كالأصططام
فكنت به فريد العصر حتما * كمثل البدر في وفق القوام
وكان بك الزمان خصيب عيش * رطيبا ذا حبور وابتناسام
وفاق بدرتك المختار عدا * لفته أبي حنيفة ذوات نظام
بالفاظ ترين الصعب سهلا * ومطروحا على طرف الغمام
أذا ما قلت قولاً قيل فيه * على قول إذا قالت حذام
صغير الحزم حوى الجمل مما * تنفع في ربا الكتب العظام
فكل الصيد في جوف القرا ان * تقل ذالست تخشى من ملام
حوى امما قد أفى طبيبى المهوى * وماتنى كذا كل الاسامى

قوله على الدوام يقرأ بوصول
عين على بدل الدوام
وحذف ما بينهما
لاستقامة الوزن

وكذلك أحضره درس العالم العلامة الشيخ الكبير المحدث الشهير الشيخ أحمد الأعطاف واستجاز له فاجازه وكتب له اجازة عامة على ظهوره بكتبه بخطه مؤرخة في منتصف محرم الحرام سنة ست عشرة ومائتين والف وقد ترجمه سيدي المرحوم الوالد في ثبته عقود الالائي ترجمة - من فراجعها - ورتاه عنه ودفاته مع غروب الشمس ثم اراني في التاسع من ربيع الثاني سنة ثمان عشرة ومائتين وألف بقصيدة مؤرخا وفاته بمواضعها

ليقدح الجهل في البلدان بالشرر * وايسكن العلم في كتب وفي سطر

* وقد أخذ سيدي عن مشايخ كثيرين منهم الشيخ الامير الكبير المصري وأجازة اجازة عامة كتبها بخطه الشريف وحقها بفقهاء المذنب وأرسلها له مؤرخة في غرة رمضان المعظم قدره من شهر وعام ثمانية وعشرين بعد الاف والمائتين من الهجرة النبوية وكذا أخذ عن مشايخ كثيرين بطول ذكركم هنا من شاميين ومصريين وحجازيين وعراقيين وروميين * وكان له عم من أهل الصلاح وهنظمة الولاية ومن أهل الكشف اسمه الشيخ صالح اسم على معني حتى انه بشر أمه به قبل ولادته وهو الذي سماه محمد أمين حين كان في بطن أمه وبضعه في حال صفه في حجره ويقول له أعطيتك عطية الاسمة ما في راسك * وكان رحمه الله تعالى له خيرات عامة منها نعم مير الساجد وافتقار الارامل والفقراء وكانت نسبي اليه الوزراء والاحراء والموالي والعلماء والمشايخ والكبراء والفقراء وذو الحاجات وعظمت بركته وعم نفعه وكثر أخذ الناس عنه وغالب من أخذ عنه وقرأ عليه أكابر الناس وأشرفهم واجلاؤهم من الموالى والعلماء الكبار والمفتين والمدرسين وأصحاب التأليف والمشاهير وقصده الناس من الانظار الشاسعة للقراءة عليه والأخذ عنه * فمن قرأ عليه وأخذ عنه شقيقه العلامة الفاضل الفقيه الصوفي السيد عبد الغني المذكور * ومنهم ولد أخيه المذكور الشيخ أحمد افندي أمين الفتوى بدمشق حلا صاحب التأليف الشهيرة * ومنهم ابن ابن عمه الشيخ صالح ابن السيد حسن عابدين * ومنهم صاحب القصة له والسماحة العالم العلامة عمدة الموالى اعظام جاني زاده السيد محمد افندي قاضي المدينة المنورة سابقا ومن أصحاب بابيه اسلامبول الحائز للنيشان العالي الجبدي من الرتبة الثانية من نشر في - ضرورة بابيه اسلامبول واقضرت فيه على من ناله بافضاله وعلمه الذي أقرب به القبول وبكل علوه - وقدره مع فضله زاد فيه رنعة وعز النيشان العالي الجبدي من الرتبة الثانية التي افتخرت فيها أعظم الرجال وهي فيه فافتتحت على أكبر أهل الكمال فانه أخذ عنه سائر العلوم وبه انتفع * ومنهم العالم العلامة الزاهد العابد الورع التقى فقيه النفس الشيخ يحيى السردست أحد افاضل الصوفية في زمانه فانه عنه أخذ وبه انتفع وعليه تخرج * ومنهم العالم العلامة عمدة الفهامة فقيه العصر الشيخ عبد الغني الغنيمي الميدا في شارح القدوري وعقيدة الطحاوي فانه عنه أخذ وبه انتفع وعليه تخرج * ومنهم العالم العلامة والسادة الفهامة الشيخ حسن البيطار فانه قرأ عليه العقود الدرية وعليه تخرج في مذهب السادة الحنفية * ومنهم ولد المرقوم العالم العلامة الشيخ محمد افندي البيطار فانه عنه أخذ وبه انتفع وعليه تخرج وهو أمين فتوى دمشق حالا * ومنهم العالم العلامة أحمد افندي الاسلامبولي محشي الدرر فانه عنه أخذ وبه انتفع وعليه تخرج * ومنهم الشيخ الفاضل والعالم الكامل قرظي

بدرجة النبوت وليس عندهم نسب عليه شهادة العلماء والفقهاء كما جرت عادة أصحاب الانساب
 * وكان سيدي رحمه الله تعالى قد عرض عليه شيخه ابنته للزواج فمنعه والده من زواجه او قال له
 أخاف عليك من غضب شيخك وعقوبته ان أغضبت ابنته يوم ما تراه - فذا عاها لا تخلو منه الجبهة
 الانسانية طالبا * وكان والده رحمه الله تعالى شوقا عليه ويحب به محبة تامة حتى انه لما حج سيدي
 سنة خمس وثلاثين امتنع والده من دخول داره الجوانية مدة غيباب سيدي ولم يسم على فراش
 تلك المدة وهي أربعة أشهر بل بقي نائما في داره البرانية * وكان سيدي رحمه الله تعالى ورعاً في
 سائر أحواله وعلى الخصوص في حال احرامه في حجة المذكورة فانه تحوى للطعام غاية
 التحري مع قلته تناول الطعام الا بقدر الضرورة * وكان رحمه الله تعالى كثير البر والصلة
 لارحامه بواسيتهم بافعاله وأقواله وماله وبالنصوص شقيقه العلامة الفاضل الفقيه الصوفي
 التقي الصالح السيد عبد الغني وكان يعتني ويتفرس الخبير بكبر أولاده وهو العالم العلامة
 العمدة الفهامة الشيخ السيد أحمد أفندي أمين الفتوى بدمشق حلالوهم بترتيبه ويقول
 لوالده دع لي من ولدك السيد أحمد وأقاربيه وأعلمه فعمله القرآن العظيم وأقرأه مسائل
 العلامة ابن عقيلة وأجازة عامة حتى صار من أفاضل عصره وله تاليفات عديدة منها
 شرح مولد ابن حجر شرحه شرح حاله - بق على منواله وشرح على علم الحال الذي ألفه صاحب
 السحابة والفضيلة جندى زاده أمين أفندي العباسي رئيس ديوان تميز ولاية سورية ونشأ له
 ولدان نجيبان فاضلان أحدهما السيد محمد أبو الخير مسود الفتوى بدمشق وخطيب جامع
 برسباي الشهير بجامع الورد ومدرسه وثانيهما السيد درغاب امام الجامع المذكور * وكان
 سيدي رحمه الله تعالى ذهب مراراً مع شيخه السيد محمد كرام الله كورلي يارة بعض علماء الهند
 وصلحاهم الشيخ محمد عبد النبي لما ورد دمشق فلما دخل عليه جالس شيخ سيدي وبقي سيدي
 واقفا في العتبة بين يدي شيخه حامل لافله بيده كما هو عادته مع شيخه فقال الشيخ محمد عبد النبي
 الشيخ سيدي مر هذا الغلام السيد فلجئنا فاني لا اجلس حتى يجلس فانه سيقبل بيده ويقف
 بفضل في سائر البلاد وعليه نور آيات النبوة فقال له الشيخ محمد شاكرا جالس يا ولدي
 وكذلك وقع له مع شيخه المذكور إشارة تظهير هذه من الامام الصوفي الشهير والولي الكبير
 الشيخ طاهما الكردي قدس سره ومن ذلك الوقت زاد اعتنا الشيخ به والفقاه اليه بالتعليم
 وكان شيخه المذكور كثر ما يايأخذ معه ويحضره دروس أشياخه حتى انه أخذه وأحضره
 درس شيخه العلامة العامل الولي الصالح شيخ الحديث الشيخ محمد الكز بري واستجازه
 فاجازته وكتب له اجازة عامة على ظهر رتبة مؤرخة في افتتاح ليلة غرة سنة عشر ومائتين واثني
 ورتبه سيدي المرحوم في ثبته ترجمة حسنة فواجهها ورثاها أيضا سيدي عند وفاته ليلة
 الجمعة لتسع عشرة ليلة خات من ربيع الاول سنة احدى وعشرين ومائتين والبقية قصيدة
 مؤرخا وفاته في مطلعها

خطب عظيم باهل الدين قد نزلنا * فحبنا الله في كل الامور ولا

وبيت التارخ

امامنا الكز بري فحيم أولا * فليل جلقه ما زال منسلا

قوله امامنا الكز بري الخ
 هكذا بالاصل والسطر
 الاول ناقص ما يتم به الوزن
 والتاريخ فليحذر اه

مصححه

كثرة العلماء الاكابر والمفتين في كل مدينة وكانت أعراب البوادي اذا وصلت اليهم مرقوا
 لا يخشون فيها مع جهلهم بالشرعية المطهرة وكانت كلمة نافذة وشفاة مقبولة وكاتبته
 ميمونة ما كتب لاحد شيئا الا واتفق به لصدق نيته وحسن سيرته وقوة يقينه وشدة
 دينه وصلابته فيه * وكان رحمه الله تعالى مغرما بتصحیح الكتب والكتابة عليهم فلا يدع
 شيئا من قبيح ادوا اعتراض أو تنبيه أو جواب أو تسمية فائدة الا ويكتبه على الهامش ويكتب
 المطالب أيضا * وكانت عنده كتب من سائر العلوم لم يجمع على منوالها وكان كثير منها
 بخط يده ولم يدع كتابا منها الا وعليه كتابته وكان السبب في جمع هذه الكتب العديدة النظير
 والده فانه كان يشتري له كل كتاب اراده و يقول له اشتري هذا الكتاب وان ادفع لك الفين
 لانك احببت ما احبته انا من سيرة سلفي فجز الله تعالى خير يا ولدي وأعطاه كتب اسلافه
 الموجودة عنده من أثرهم الموقوفة على ذراهم وعندي بعض منها والله تعالى الحمد * وكان
 رحمه الله تعالى سر بصال على اصلاح المكتب لا يمر على موضع منها فيه غلط الا صلحه وكتب
 عليه ما يناسبه وكان حسن الخط وحسن القسط قل ان يرى من يكتب مثله على الفتاوى وعلى
 هوامش الكتب في الجودة وحسن الخط وتناسق الاسطر وتناسبهم اولا لا يكتب على سؤال رفع
 اليه الا ان يغيره غالبا * وكان رحمه الله تعالى فقيها لنفسه انقريه في زمنه بجمانا ما احسنه احد
 الا وظهر عليه وقد حكى تلميذه صاحب الفضيلة العلامة محمد افندي جاني زاده قاضي المدينة
 المنورة ان شيخ الاسلام عصف بك مفتي السلطنة بدأ الخلافة العلمية قال له اني كنت
 اؤمل ان تطلب لي الاجازة من شيخك للتبرك وكان تلميذه العلامة الشيخ محمد افندي الحلواني
 مفتي بيروت يقول لي ما سمعت مثل تقرير سيدى والدك في درسه حتى اني كنت اما اجتهد
 في مطالعة الدرس وأطالع عليه سائر الحوائث والشروح والكتابات على الدرس وأظن من
 نفسي اني فهمت سائر الاشكالات واجوبته او حين حضر الدرس يقرر شيخنا الدرس وينسلكم
 على جميع ما طالعته مع التوضيح والتفهيم وينيدنا فوالله ما سمعنا بها سوا لارائناها ولم يخطر على
 فكري احد ذكرها * وكان رحمه الله تعالى بار ابوا للدين ومات والده في حياته سنة سبع و ثلاثين بعد
 المائتين والالف وصار يقرأ كل ليلة عند النوم ما ينسب من القرآن العظيم ويهديه نوابه مع
 ما تقبل له من الاعمال حتى رأى والده في النوم بعد شهر من وفاته وقال له جزاك الله تعالى خيرا
 يا ولدي على هذه الخيرات التي تهديها الي في كل ليلة وكانت جدته سيدى أم والده من بنات الشيخ
 المحبي صاحب السارخ المشهور وله اوقاف على ذريته جارية الى الآن وأتناول حصتي منها
 وأما والده سيدى فقد توفي في حياته وكانت صالحة صابرة تقرأ من الجمعة الى الجمعة مائة ألف
 مرة سورة الاخلاص وتب نوابها لوالدها سيدى الوالد ونصلي كل ليلة خمس اوقات قضاء
احتياطا وكانت كثيرة الصلاة والصيام عاشت بعد ستين صابرة محتسبة لم تفعل ما فعله
 جهلة النساء عند فقد اولادهن بل كان حالها الرضا بالقضاء والقدر وتقول الحمد لله على جميع
 الاحوال وكانت من سلالة طاهرة من ذرية الخافض الداودي المحدث الشهير وكان عمها الشيخ
 محمد بن عبدالحى الداودي صاحب التاليفات الشهيرة منها حاشية المنهج وحاشية على ابن عقيل
 ومجموع الفتاوى وغيرها وعلى ما سمعت واشهر ان نسبهم الى حضرة سيدنا العباس الاله انيس

في اكتساب رضاء * مقسمه من مذهب على أنواع الطاعات * والعبادات والافادات * من صيام
 وقيام * وتدريب وافتاء وتأييد على الدوام * وكان له ذوق في حل مشكلات القوم وله بهم
 الاعتقاد العظيم * ويعاملهم بالاحترام والتكريم * وأخذ طريق السادة القادرية * عن
 شيخه المذكور ذي الفضل والمزية * حتى أخبر عنه من يوثق بصلاحه ودينه عن صحبه في سفره
 من تلامذته اني ما وجدت عليه شيئا يشينه في دينه ولا في دينه وكان حسن الاخلاق والسمات
 ما معه في سفره في طريق الحاج تكلم بكلمة أعظم أهداهم أحدا من رفقاءه وخدمه أو أحدا
 من الناس أجعني الله -م الان رأى من كرا في غيره من ساعته على مقتضى الشريعة المطهرة
 العادلة وكانت ترد اليه الاسئلة من غالب البلاد * وانتفع به خلق كثير من حاضر وباد * وكان
 رحمه الله تعالى جليل وقت التأليف والتحرير في الليل فلا ينام منه الا ما قل وجعل لالنهار
 للدروس وافادة التلامذة وافادة المستفدين وبلا حظ أمر دينه بشرب بكمه من غير ان يتعاطى
 بنفسه وكان في رمضان يصوم كل ليلة ختمها كمالا مع تدبر معانيه وكثيرا ما يستغفر ليله بالبكاء
 والقراءة ولا يدع وقتا من الاوقات الا وهو على طهارة وبنابر الوضوء على الوضوء * وكان رحمه
 الله تعالى حريصا على افادة الناس وجبر خواطرهم مكرمالا للعلماء والاشراف وطلبة العلم
 ويواسيهم بماله وكان كثير التصديق على ذوي الهيات من الفقراء الذين لا يلبس ألون الناس
 الخافا وكان غيور على أهل العلم والشرف ناصر لهم دافع عنهم ما استطاع وكان مهيا باطعام
 نافذ الكلمة عنه الحكام واعيان الناس بأكل من مال تجارته مباشرة بكمه مدقة حياته
 * وكان رحمه الله تعالى ورعا دينيا عفيفا حتى انه عرض عليه خسون كيسان الدراهم لاجل
 فتوى على قول مرجوح فردها ولم يقبل وقد امتنع عن شراء العقارات الموقوفة التي عليها
 كدك أو محارة أو قيمة أو بالاجارين وكان وقف جده لام أبيه مشروطا نظره لا لورثه من ذرية
 الواقف فامتنع من توليته وسلمه لآخيه ولم يتفق له قبول هدية من ذي حاجة أو مصلحة * وكان
 رحمه الله تعالى طويل القامة شين الاعضاء والانامل أبيض اللون أسود الشعر قليل
 الشيب لونه شبيه لعد مقرون الحاجبين ذاهبية ووفار وهيئة مستحسنة ونضار جميل
 الصورة حسن السريرة يتلأأ وجهه نور احسن البشر والعجبة من اجتمع به لا يكاد ينساه
 لطلاوة كلامه ولين جنته وتعام تواضعه على الوجه المشروع كثير الفوائد ان صاحبه والمفاكهة
 ومجلسه مشتمل على الآداب وحسن المنطق والاکرام لاواردين عليه من أهله ومحبيه
 وتلامذته ومصاحبيه كل من جالس به يقول في نفسه أنا أعز عنه مدمن ولده مجلسه محفوظ
 من القحش والغيبة والتكلم بما لا ينبغي لانتخاؤه من المكتبة والافادة والمراجعة للمسائل
 صاحب اللمحة ذا فراسة ايمانية وحكمة لقمانية متين الدين لا تاخذه في الله لومة لائم صداغا
 بالحق ولو عند الحاكم الجائر ثم اياه الحكام والقضاة وأهل السياسة كانت دمشق في زمنه اعدل
 البلاد والشروع بها ناموس عظيم لا يتجاسر أحد على ظلم أحد ولا على اثبات حق بغير وجه شرعي
 ولا في غالب البلاد الفرية منها فان كان اذا حكم على أحد بغير وجه شرعي جاءه الحمد كرم عليه
 بصورة حجة القضاة فيفتحه يطلانه ويراجع القضاة فيمنفذ قضاة وقل ان تقع واقعة مهممة
 أو مشكلة مدلهمة في سائر البلاد أو بقية المدن الاسلامية أو قرأها الاوبس متفق فيها مع

رب الارباب على اب الاسباب شرح نبذة الاعراب وغير ذلك وذلك في حياة شيخه المرقوم
 ثم توفي شيخه المرقوم في اليوم الرابع من محرم الحرام سنة اثنتين وعشرين ومائتين وألف
 وكان يقرأ عليه الجعر والهداية وشروها وكانت وفاته في اثناء قراءة الكتب المذكورة
 وكان من جلته من حضر مع سيدى الوالد على شيخه المذكور كبر التلامذة وهو علامة زمانه
 وفتية عصره وأوانه فقيه النفس الشيخ محمد سعيد الحلبي الشامي فاقم سيدى الوالد قرائته
 الكتب المذكورة عليه وحضر معه لانعام الكتب المذكورة بفتية التلامذة والطلبة الذين
 كانوا يداومون على الشيخ محمد شاكرا المذكور ثم شرع في تأليف رد المحتار على الدر المختار
 وفي اثنائها ألف العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية ولهن المؤلفات حاشية على
 حاشية الحلبي المداوى سماها رفع الانظار عما أورده الحلبي على الدر المختار وحاشية على
 البيضاوى وحاشية على المطول وحاشية على شرح الملتقى وحاشية على النهر الانهم الم مجردا
 من الهوامش وحاشية على الجبر سماها منحة الخالق على البحر الرائق وله مجموع جع فيه من
 نقائس الفوائد المنثرية والشعرية وعرائس النكات والمخ الادبية والالغاز والمعربات
 ما برق النظار وقصر الخاطر ومجموع آخر ذكر فيه تاريخ علماء العصر وفاضلهم
 جمع له ذيل لتاريخ المرادى الذى هو ذيل لتاريخ جده لامة العلامة المحبى الذى هو ذيل
 لرحانة الخفاجى وله العقود الالآى في الاسانيد العوالى المتقدم ذكره وشرح رسالة
 البركوى في الحيض والنقاس سماه منهل الواردين من بحار الفيض على ذكر المتأهلين لمسائل
 الحيض وشرح منظومته رسم المقتى والرحيق المختوم شرح فلاند المنظوم في الفرائض
 وكتاب تنبيه الولاة والحكام وله رسائل عديدة تاهزت الثلاثين في جملة فنون منها اشهر
 العرف في بناء بعض الاحكام على العرف ورسالة في النققات لم يسبق لها نظير اخترع لها
 ضابطا جامع مانعا والفوائد الهيبة في اعزاب الكلمات الغريبة واجابة الغوث في احكام
 النقباء والنجباء والابدال والغوث والعلم اظاهر في نفع السبب الطاهر وذيلها وتنبيه
 الغافل والوسنان في احكام هلال رمضان والابانة في الحضانة وشفاء العليل وبلى
 الغليل في الوصية بالختمات والتمثيل ورفع الانتقاص ودفع الاعتراض في قولهم
 الايمان مبنية على الانسلاخ على الاعراض وتحرير العبارة فيمن هو اولى بالاجارة
 واعلام الاعلام في الاقرار العام وجملة رسائل في الاوقاف وتنبيه الرقود وسل الحسام
 الهندى وغاية المطلب والفوائد المخصصة وتحرير التحرير وتنبيه ذوى الافهام ورفع
 الاشتباه وتحرير النقول والعقود الدرية وغاية البيان والدرر المضيئة ورفع التردد
 وذيلها والاقوال الواضحة الجلية واتحاف الذكى النبىيه ومناهل السرور وتحفة
 الناسك في ادعية المناسك وغير ذلك وله مجموع اسئلة عويصة وله في مدح شيخه مقامات
 كمقامات الحريرى وله نظم الصكنز وله قصة المولد الشريف النبوى وامانعا لبقه على
 هوامش الكتب وحواشيهما وكاتبه على اسئلة المسئلة اثنتين والاوراق التى سورها بالمباحث
 الرائقة والرفائق الفاتقة فلا يكاد ان تحصى ولا يمكن أن تستقصى وبالجملة فكان
 شغل من الدنيا التعلل والتعلم والتفهيم والتفهم والتفهم والتفهم والتفهم والتفهم والتفهم

محمد أمين عابدين ابن السيد الشيرازي عمر عابدين ابن السيد الشيرازي عبد العزيز عابدين
 ابن السيد الشيرازي يوسف عابدين ابن السيد الشيرازي عبد الرحيم عابدين ابن السيد
 الشيرازي نجم الدين ابن السيد الشيرازي العالم الفاضل الولي الصالح الجامع بين الشريعة
 والحقيقة * امام الفضل والطريقة * محمد صلاح الدين الشهير بعابدين ابن السيد الشيرازي
 نجم الدين ابن السيد الشيرازي محمد كمال ابن السيد الشيرازي بقى الدين المدرس ابن السيد
 الشيرازي مصطفى الشهابي ابن السيد الشيرازي حسين ابن السيد الشيرازي بركة الله
 ابن السيد الشيرازي احمد الثاني ابن السيد الشيرازي علي ابن السيد الشيرازي احمد الثالث
 ابن السيد الشيرازي محمود ابن السيد الشيرازي يوسف ابن السيد الشيرازي عبد الله
 ابن السيد الشيرازي عز الدين عبد الله الثاني ابن السيد الشيرازي قاسم ابن السيد الشيرازي
 حسين ابن السيد الشيرازي اسمعيل ابن السيد الشيرازي حسين الثالث ابن السيد
 الشيرازي احمد الخامس ابن السيد الشيرازي اسمعيل الثاني ابن السيد الشيرازي محمد
 ابن السيد الشيرازي اسمعيل الاعرج ابن الامام جعفر الصادق ابن الامام محمد الباقر
 ابن الامام زين العابدين ابن الامام حسين ابن البتول * هي الزهراء فاطمة بنت الرسول *
 صلى الله تعالى عليه وسلم وعليه وعلى جميع آله وصحبه آمين * فانه رحمه الله تعالى ولد في سنة
 ثمان وتسعين بعد المائة والالف في دمشق الشام ونشأ في حجر والده وحفظ القرآن العظيم
 عن ظهر قلب وهو صبي جذا وجلس في محل تجارة والده لآل التجارة وتعلم البيع والشراء
 فحس مرة يقرأ القرآن العظيم فخرج له لاي عرفه فسمعوه وهو يقرأ فزجروا عن كبرائه
 وقال له لا يجوز لك ان تقرأ هذه القراءة اولاً لان هذا المحل محل التجارة والناس لا يستمعون
 قراءتك فيتركبون الاتم بسببك وانت ايضا آثم وتايساقراءتك ملحونة فقام من ساعته وسأل
 عن اهل العصر في زمانه فدلوه واحد على شيخ القراء في عصره وهو الشيخ سعيد الجوى
 فذهب لجزونه وطالب منه ان يعلمه احكام القراءة بالتجويد وكان وقتئذ يبلغ الحلم فحفظ
 المدينية والجزيرة والشاطبية وقرأها عليه قراءة اتقان وامعان حتى أتقن فن القراءات
 بطرقها وأوجهها ثم اشتغل عليه بقراءة النحر والصرف وفقه الامام الشافعي وحفظ من
 الزيد وبعض المتون من النحر والصرف والفقه وغير ذلك ثم حضر على شيخه علامة زمانه
 وفقه عصره وأوانه السيد محمد شاكرا السامي العمري ابن المقدم سعد الشامي والده بالعاقد
 الحنفى وقرأ عليه علم المعقول والحديث والتفسير ثم ألزمه بالتحول المذهب سيدنا أبي حنيفة
 النعمان * الامام الاعظم عليه الرحمة والرضوان * وقرأ عليه كتب الفقه وأصوله حتى
 برع وصار علامة زمانه في حياة شيخه المذكور وألف حاشيتين على شرح المنار للالاف كبرى
 وصغرى سمى احدها اسمعيل الانوار على افاضة الانوار شرح المنار والثانية لم يخطوط
 اسمها الانم افقدت عند مقتضى عصر الشيخ القمي رحمه الله تعالى والفتى بالاسانيد شيخه
 سماه العروة اللآلى في الاسانيد العوالى وشرح الكافي في العروض والقوافى
 وكتب في آخر هذا الشرح ثم في سنة خمس عشرة ومائتين والالف وكان سنة سبع عشرة مائة
 ورسالة سماها ارفع الاشياء عن عبارة الاشياء وحاشية على شرح التبيين لها فمات

ولسان الصولة الخاقانية * مؤيد دولة الملوك والسلاطين * ملجأ الفقراء والضعفاء والمنقطعين *
 الاوه وحضرة ولي النعم * المتخاق باخلاق سميعة نقر العالم * صلى الله تعالى عليه وسلم *
 الوزير الانغم * والصدر الاعظم * السيد احمد اسعد باشا المعظم * لازالت عبية
 بابه صندرا للواردين * وما برح سلاح جنابه في رقاب الحاسدين * وأطال الله تعالى عمره *
 وأدام عزه ومجده * ودولته * آمين وفي مدينة ايام مشيخة مسخرة دولة حضرة المولى
 الاعظم * والسيد الكبير الانغم * الجامع بين الرتبة الشريفة بين العلم والعمل
 بقوة اليقين * والمحفوظ بعناية الله تعالى من الزال بالتمكين * الحائز لرياسة الدنيا والدين *
 شيخ الاسلام والمسلمين * ملاك العلماء المحققين * عين الأئمة المدققين * نعمة الله تعالى في هذا
 العصر على الانام * ملاذ الافاضل الكرام * مرجع الخاص والعام * حضرة مولانا
 صاحب الدولة والاقبال * والسماحة والافضال * خواجسته شير يارى حسن فهمى افندى
 لازالت الفتيا مشرفة ببنائه * واحكام الشريعة مشيدة وموضحة ببيانه * وابقاه عقدا
 في جسد الدهر يتلأل بالدرر * واقرو عينه بحبايه ونجوله الامام اللوذى الابريسي * سيدنا صاحب
 السماحة الهام السيد عيسى حيدر * ووقاه ما كل حاسد ترى عينه بالشهر * آمين
 * وقد جات هذه التكملة من قبض فضله تعالى * وجود كرمه الذي به تتعالى * قره عين
 قاريها * ودرة تاج دارها * وبلغته ساميةها * وخاض في بحار معانيها * وكفاية
 لطلابها * ومجبة للمفتين * ومجبة للمستفتين * حاوية لدرر الفوائد * خاوية عن مستند كرات
 الزوائد * جمعهم امن معتمدات المذهب * اتقى الهيا يذهب * وضمنت الى ذلك بعض تحويرات
 وتايد * أو بعض استندراكات أو تقوية أو تقييد * فلا غرو حينئذ ان تكون
 العمدة في المذهب * والحري بان تكتب بقاء الذهب * مستعينا بكرم غفار * حكيم ستار *
 مقبل العثرات * ومجيب الدعوات * وقاضى الحاجات * ومستشفعا بشريع هذه المذهب وعان *
 من لا ترد له شفاعات * عليه افضل الصلوات * وازكى التحيات * وعلمنا وعلى اعزائنا معه
 يارب البريات * هذا وانى ارقى الدر الخنار * ومتمته تنوير الابصار * وحاشية رد المختار *
 وكذا بقية كتب الفقه وغيرها من سائر العلوم والفنون عن أئمة اخيار * من شاميين
 ومكيين ومصريين وعراقيين وروميين وغيرهم من أهل الفضل والاستبصار * ومن
 اجلهم وأكثرهم اقادة لى ومداد مة لديه وقراءة عليه سيدى العالم العلامة * والجمدة
 الفهامة * علامة المعقول والمنقول * والمستخرج بغواص فكره ما يجر عنه القول *
 الشيخ محمد هاشم افندى التاجى البعلبى رحم الله تعالى روحه * ونور مرقد الشريف
 وضريحه * وجعل على الجنان بلوغه ومقبلة * ومن اجلهم علامة زمانه على الاطلاق *
 من انتهت اليه الرياسة باستحقاق * الامام المتقن * والعلامة المقتن * العلامة الثانى *
 من لا يوجب له ثانى * الحبيب النسيب * الفاضل الاديب * الجامع بين شرفي العلم والنسب *
 والمستمسك بجولاه باقوى سبب * الجامع بين الشريعة والحقيقة * وعلوم المعقول
 والمنقول والتصوف والطريقة * اعلم العلماء العالمين * أفضل الفضلاء الفاضلين * سيدى
 ومحمد فى علامة الانام * مرجع الخاص والعام * والذى المرحوم الشيخ السيد الشريف

ولا يبادر على الاعتراض والملام * فليست أول فارورة كسرت في الاسلام * ويصلح ما بكبه
 القلم * أو زلت به القدم * فقد قدمت بين يديهم عذرى * وكشفت لهم عن حقيقة أمرى *
 فان الله لا يضيع أجر المحسنين * وهو يقبل عنتر المقيمين * (وقد هبت) ما عنيت جمعه
 من هذه التكملة بقرة عميون الاخبار * لتكملة رد المختار * على الدر المختار * شرح تنوير
 الابصار * وحيث قلت سيدى فالمراد به سيدى الوالد * أو بعض الافاضل فالمراد الرضى
 أو الفتال * والكمال محال * اغفر ذى الجلال * وعلى الله تعالى الاتكال * في المبدأ والمآل *
 وكان انعامه في عصر حضرة مولانا السلطان الاعظم * والخاصان الاعلى الاكرم *
 ملك ملوك العرب والعجم * ظل الله المدود على الامم * بمجد قوانين العدل والانصاف *
 وموطد دعائم بيان المراحم والاطاف * سلطان البرين * وخاقان البحرين * وخادم الحرمين
 الشريفين * فاروقى السيرة والشيم * علوى الشهامة والهمم * خليفة الله تعالى في الارض *
 تانمروا المراحم في طولها والعرض * ملك أنام الانام في ظل أمانه * وشمل العباد بسجال
 لطفه واحسانه * حافظ يضة الدين * وحامى ثرى رقة سيد المرسلين * أمير المؤمنين * لمجاة
 المساكين * بل كافة الناس أجمعين * معمر الامصار والبلاد * مدمر أهل الشر والفساد *
 قاسع البدع والظلم * ومؤيد السنة بالعدل والحلم * المؤيد المظفر المعان * والمحفوظ بعناية
 الملك الديان * صاحب العساكر القاهرة * المبيدة كل فتنة باغية فاجرة * بصوارم سيوف تقطف
 حروفها أعناق المعتدين * وأهله قسى ترسل نجوم مهامها على شياطين البغاة والمقردين *
 ورايات تحقق قلوب الاعداة خلف قائمها * وتحقق رتبهم لرفع شأنها * لا يرتاب متماله في انه
 الجبر والعساكر مواجحه * ومرآة الدر الذى يظفر بهم اطلاب العرف وأفواجه * السلطان
 ابن السلطان ابن السلطان * السلطان عبدالعزيز خان * ابن السلطان الغازى محمود خان *
 ابن السلطان الغازى عبد الجيد خان * خلد الله تعالى ملكه * وجعل الدنيا بامر هاملكه *
 وأدام سعادته أيامه * وجعل البسيطة قبضة يديه وطوع أحكامه * ولا زال لواء عدله المنشور *
 الى يوم النشور * ولا برحت الايام على يديه دائرة * ووجوه السعادة الى مساعيه سافرة *
 وأجنحة النعم بابوابه مقصورة * وبنائنه طائفة * وعزائم التوفيق لا رائه مسخرة * وباعدائه
 ساخرة * مرفوعة اعلام دولته الى محيط القبة الخضراء * وأوجد له في كل مكان وزمان
 عزاء نصرا * ومصرة وبشرى * ولا زالت سلسلة سلطنته متسلسلة الى انتهاء سلسلة الزمان *
 رافلا في حلال السعادة والسيادة والرضا والرضوان * ولا زال الوجود بدوام خلافته سنيا
 عامرا * ولا برج الايمان في أيام سلطنته قويا ظاهرا * ووفق وكلاءه القمام * ووزرائه
 العظام * وعمله الى السعي في صلاح الملك والملة في كافة بلادهم ولاياته * وجمع القلوب كافة على
 طاعته وتحصيل مرضاته * آمين

أمين آمين لا ارضى بواحدة * حتى اضم اليها الف آمينا
 وفي عين ايام حضرة صاحب الفخامة والدولة الصمد الاعظم * والمشير الانعم * مدبر أمور
 جهود الامم الجامع بين مرتبتي العلم والعلم مع قوة اليقين * والخاتمة فضيلتي السيف والقلم
 بالتمكين ورياستي الدين والدين * قررة عين المملكة والوزارة سيف الدولة السلطانية *

وارقام رفعة منتظمة السطور * على مدى الدهور * آمين وبعد اقامتي مدة تقرب
من ثلاث سنين قدمت الاستغناء * لما في قلبي من الرضا * من فراق الاوطان * والاهل
والخلان * فامرني قبل سفري من امره مطاع * واجب الاستماع * ان اتمم نقصها *
وأتلاني ثلها * حين وصولي الى الوطن * وقراري بالاسكن * فلما رجعت بعد ثلاث سنين
من سفري الى وطني دمشق الشام * ذات النفر البسام * استغثت الله تعالى المرة بعد المرة *
والكرة بعد الكرة * في تكمله الخرم * معتمدا على الله تعالى في الحزم * ومتوكلا عليه
في سائر الامور في أن يحفظني من الخطا والخلل * والهفوات والزلل * ومتوسلا اليه بنيه
النبية المكرم * صلى الله تعالى عليه وسلم * وباهل طاعته من كل مقام على نعمه عظم *
وبقدوتنا الامام الاعظم * أن يسهل على ذلك من انعامه * ويعينني على كماله واتمامه *
وان يعفو عن زللي * ويتقبل مني على * ويجعل ذلك خالص الوجهه الكريم * يوم لا ينفع مال
ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم * وينفع به العباد * في عامة البلاد * من ساكن وباده *
وان يسلك بي سبيل الرشاد * ويهمني الصواب والسداد * ويستعزوني * ويغفر خطيائي *
ويسمح عن هفواتي وزلاتي * فاني متطفل على ذلك * لست من فرسان تلك المسالك *
وهيئات ان لي أن يكون له اسم في طرس * أو ان يكون له في صفة غرس * بل أن يكون له
في الناس ذكر * أو ان يحطري بال أو يمر على فكر * فقد أوثقتني الذنوب والخطيئات *
واقعدتني عن ادراك أدنى الدرجات * مع قصور باي * واندراس رباعي * وجود فحوى
وفكري * وخود ذكري * واني لا تسخى من ذلك * فقد أوثقت نفسي في المهالك *
وصيرتها امرى سهام الاسن * وموقع النظر الشمر من الاعين * حيث تجرأت على أمر
غير مهمل * مع كوني است له باهل * وتشبهت بالسادات الاعلام * الذين هم مصابيح الظلام *
وهيئات أن يترك السباق مقعد * أو ان يسلك الطريق مصفد * أو ان يقرب من عرين
الاسد ابن آوى * أو ان يشبه الحبارى البازي ولولم يكن له في الجسم ساوى * وما أشبهه
قول القائل بجائتي * التي كان منها على مثل هذا جرائتي *

أيها المدعي ولا سليم * لست منهم ولا قلامه ظفر

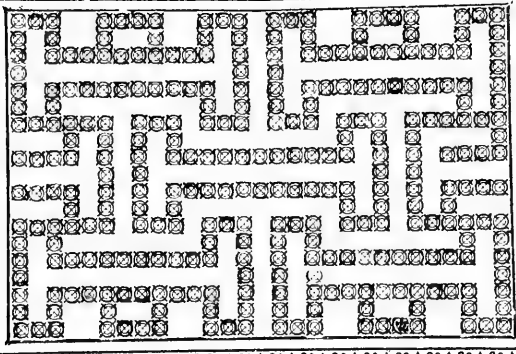
انما أنت في سايم كواو * الحقت ياله جاء ظلماءهم و

ولكن اخفض على نفسي * وأسلم بالنامي * واتخذ بقول الشهاب السهم ووردى

فتشبهوا وان لم تكونوا مثلهم * ان التشبه بالكرام فلاح

واني أسأل الله تعالى من طوله * وأستعذ بقوته وحوله * في أن يحفظني من الخطا والخلل *
ويحسن ختامى عنده منتهى الاجل * وما توفى في الابالقه القريب الجيب * عليه توكلت
واليه ائيب * والعس من الناظر لهذه التكملة أن يلحظ بها عين القبول والصفاء * لابعين الحسد
والحفا * فان الحسد لا يتجاوز عن الحسد * ولكن الكريم يخفيه * والتميم يديه * وان لا ينسى
جامعها أو اولاده ومظهرها أو كاتبها وقارئها من دعائه المستجاب * وشأنه المستطاب * ولا يحكم
بشيء منها حتى تراجع أصله المنقولة عنه والمعزولة اليه وان لم يكن ثمة عز وفالي قصار يرسدى
الوالد فاني غير واثق بنفسي أتم الوفاق فان اليراع قد يبطوش * وبغير عن محاله تلك النقوش *

أرواحهم تسرح في رياض المكوث بين جنات * له الشكر على ما أنعم علينا بمعرفتهم
وخدمتهم وانعم عليهم بأن هداهم بعنايته الأزلية وهدايته لا كلى الحالات * بغض القدير
والنعم الخنارات * والصلاة والسلام على سيدنا محمد المكمل لامتته كل نقص ونظم وأوضح
شريعة ومعجزات * صاحب المعراج غاية البيان منحة الخالق السراج الوهاج حاوى المقامات
الشامخات * وعلى آله وأهله الجواهر ودرر البحار * ذوى المناقب والخصوصيات *
وأصحابه البحور الزواهر وتوابع الأبدان الفاضلين له فى العصر الخالدات * بصفاء النيات *
وحسن الطويات * والتابعين النجوم الزواهر وخزائن الاسرار الخائزين على الفضل
والكجالات * والأئمة المجتهدين الأكابر ذوى الفيض المدرار المبرزين من الشبهات والتبغات
والترهات الفاسدات * لاسيما امامنا الأعظم ذو الفضل الاقدم الكوكب الزاهر والامام
الباهر الدر المختار والعلم الراجح ذو الثبات * القاسم بالاورام والزواجر راد الهمة المختار
صاحب الكرامات الفاضلات * صلاة وسلاما دائمين متلازمين مانع اقرب الليل والنهار
ومرت الاوقات * وعرج للسماوات وضاء صباح وماهيت نسمات الانصار وفى كل
الساعات * لا تنقطع لحظة من اللغات * من الله كريم عظيم رب رحيم مقبل العثرات *
وغافر الزلات * (اما بعد) فيقول فقير رتبة ربه * واسير وصمة ذنبه * محمد علاء الدين
ابن السيد محمد أمين * ابن السيد عمر عابدين * غفر الله تعالى ذنوبهم * وملائم زلال
العقود ذنوبهم * آمين * انه لما سبقت الارادة الالهية * والمشيئة الرحمانية بوفاة
سيدى الوالد قبل اتمامه تبيين حاشية رد المحتار * على الدر المختار * شرح تنوير الابصار *
فان رحمه الله تعالى وفور نريجه * وجعل اعل الجنان ضحيه * لما وصل الى اثنا شتى
القضاء من هذا الكتاب * اشتاق الى مشاهد ربه الارباب * فنقل من دار الغرور
الى جوار مولاه الغفور * وكان رحمه الله تعالى بدأ أولا فى التسويد من الاول الى الآخر *
ثم شرع فى التبيين فبدأ أولا من الاجارة الى الآخر * ثم من اول الكتاب الى انتهاء
هذا التحرير الفاسخ * وترك على نسخة الدر بعض تعليقات * وتحريرات واعتراضات *
قد كادت اول الايدي ان يذهبها * لعدم من يذهب اذهبا * وكان قد جرى الامر بطبعها
في بولاق المصرية * فجمعتم اجرامهم ليدون زيادة حرف بالكيفية * وارسلتم فاطمعت نعمة *
حرصا على فوائدها الجمية * وكان كثيرا ما يخطر لي زيادتهم مع ضم تحريرات * وبعض فروع
وتحريرات * لكن لم تساءل الاقدار * لاسيما مع شغل الافكار * وقلة البضاعة *
في هذه الصناعة * حتى سافرت لآسنة العلم * دار الخلافة السنية * عام خمس وعشرين
بعد المائتين والالف * من هجرة من تبه الالف * وزال به الشقاق والخلاف * صلى الله
تعالى وسلم عليه وعلى آله وصحبه ألفا بعد ألف * ووظفت عضوا فى الجمعية العلمية *
التابعة لديوان أحكام العدلية * لجمع المجلة الشرعية * تحت رئاسة حضرة الوزير المعظم
والشريف المقفم * مدير امور جهور الامم الجامع بين مرتبى العلم والعلم * والخاتم النضامى
السيوف والقلم * صاحب الدولة احمد جودت باشا * بلغه الله تعالى من الخيرات ماشا * واسعد
أيامه وحرسها * والى محبة فى القلوب وغرسها * ولا زالت أعلام دولته مبهمة النور



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتوسد بآباده المصنوعات * المتفرد باختراع المخلوقات * المنزه عن التحيز
والسكون والحركات * المخصوص بتقديم الاسماء والصفات * القريب من دعاء لا يقرب
المسافات * المحيب لمن ناجاه باخلاص الدعوات * الذي يغفر الذنوب ويستتر العيوب
ويقبل التوبة عن عبادته ويعفو عن السيئات * العالم بكنون الاسرار وموصون الخفيات *
الخبير فلا يخفى عليه مثقال ذرة في الارض ولا في السموات * السميع فلا يعزب عن سمعه
اختلاف الاصوات * البصير يرى ديب النمل وذرات الرمل في الظلمات * الواحد الاحد
فلا ثاني له في الكائنات * الفرد الصمد المنزه عن البنين والبنات * الباقي على الابد
ويبقى كل احد ويقضى عليه بالامات * فسبحانه من اله لا يحمد على المكروه سواء
ميت الاحياء ومحى الاموات * أبكى الالباء والامهات * وايتم البنين والبنات * يثيب على
الطاعات والصدقات * ويقضاعف الاجور على نشر العلوم النافعات * فتح بصائر اوليائه
للاعتبار والتفكير في الآيات * ونور قلوبهم بنور الاخلاص وقدمهم من شواغل الاسباب
وشوائب المكدرات * تقليم يد الاطافى في مهدي الكرامات والعنايات * فقرضهم
ثدى العطف ونقطهم عن الشهوات * المانعة من القرب والمجاهدات * وأهل أذهانهم
لنهم معاني العبارات * والرموز والاشارات * وتنقيج الاحكام والمباني وحل المشكلات *
حتى صيروها من أوضاع الواضحات * مهد لهم فرش الاعمال بلبين الصفا فاستعدوا طيب
المخلوقة مع الحبيب لتحرير العلوم وخدمة شريعة سيد السادات * تجباني جنوهم عن المضاجع
وتلذذون بالسهر وترك المسلمات * نزهوا نفوسهم عن عبادة الهوى فاضحت اطيافهم

الجزء الاول من قرعة عيون الاخيار لتكملة رد المختار على الدر المختار
شرح تنوير الابصار لسيد العلامة الفاضل والقهامة
الكامل فقيه العصر والاولان وأبي حنيفة الزمان
السيد محمد علاء الدين افندي
عابدين متعنا الله بجمعياته
ونفعنا به والمسلمين
آمين

MICROFILMED BY
UNIVERSITY OF TORONTO
LIBRARY
MASTER NEGATIVE NO.:

930063

صفحة	صفحة
٤٥٨	مطلب قال النصف لي والنصف ودببة
٤٥٩	لفلان هل تبطل الدعوى في لكل أو في النصف
٤٦٣	مطلب حيلة اثبات الرهن على الغائب
٤٥٨	مطلب لا بد من تعيين الغائب في المدفع والشهادة
٤٦٩	مطلب أطلق في الغائب فشمع البعيد
٤٥٩	مطلب أراد بالبرهان الخجة سواء كانت بينة أو اقرار المدعى
٤٦٣	مطلب اذا حضر الغائب وصديق المدعى عليه في الايداع والاجارة والرهن رجع عليه بما ضمن للمدعى
٤٦٩	مطلب واقعة الفتوى

(تمت)

مطبوعة

مطبوعة

٤٥٢ مطلب استنبط صاحب البحر ان من شرط صحة الدعوى ان يكذب المدعى ظاهرا حاله

٤٥٣ تورك على كلام الشارح

٤٥٣ مطلب لانسمع الدعوى بعدم مضى المدة

٤٥٣ مطلب نهى السلطان عن ماع حادثة اهاجنس عشرة سنة

٤٥٣ مطلب لانسمع الدعوى بعدم مضى ثلاثين سنة اذا كان التوك بلا عذر شرعى من كون المدعى غائبا ارضيا او محجورا الخ

٤٥٤ مطلب باع عنارا ارغيره وزوجته اوقريه حاضر ساكت يعلم البيع لانسمع دعواه

٤٥٤ مطلب لايهدسكون الجار رضا بالبيع الا اذا سكت عند التماس والنصرف مطلب ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة دعوى وارثه

٤٥٥ مطلب لوترك دعواه المدة ثم اقام بينة على ان المدعى عليه اقر له بها انسمع

٤٥٦ مطلب فى امر ذكره خدمة سيد له فادعى السيد عليه مبلغا سمعا وقامت الامارات على السيد بان غرضه استيفائه لانسمع دعواه

٤٥٧ فصل فى دفع الدعاوى

٤٥٧ مطلب دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد عليه قبل الحكم وبعد على الصحيح الا فى الخمسة

٤٥٧ مطلب لا يصح الدفع من غير المدعى عليه الا اذا كان احد الورثة

٤٥٧ مطلب لان دفع الدعوى لو كان المدعى به مالكا

٣٠٧ فصل لايهقد وكيل البيع والشراء

٣١٠ مطلب تفسير الخيرية

٣١٥ مطلب فى حد الناحش

٣٢٠ مطلب الشركة منهل المضاربة فى ان الاصل فيها الاطلاق

٣٣٦ باب الوكالة بالخصوصة والقبض

٣٥٥ باب عزل الوكيل

٣٧٠ (كتاب الدعوى)

٣٧٩ مطلب حادثة الفتوى

٣٩٤ مطلب المقصود التمييز لمعرفة الحد

٣٩٨ مطلب فيما يجب ذكره فى دعوى العقد

٣٩٨ مطلب فى كلام المتون والشروح فى الدعوى قصور اذا لم يبينوا بقية الشروط

٣٩٩ مطلب فى شروط دعوى العقد

٤٠١ مطلب لايحوز لاقاضى تاخير الحكم بعد شرائطه الا فى ثلاث

٤٠٢ مطلب يحلف بلا طاب فى أربعة مواضع

٤١٩ مطلب دعوى الوصية على الوارث كدعوى الدين اذا أنكرها يحلف على العلم

٤٢٢ مطلب هل للطالب ان يمنع من دخول داره ان لم اذن له بالدخول معه

٤٢٣ مطلب فيما لو كان المطلوب امرأة

٤٢٣ مطلب له ملازمة المدعى

٤٢٥ مطلب مسائل ذكرها لخصاص فى آخر كتاب الحبل

باب التحالف

٤٣٥

٤٥٢ مطلب تورك على عبارة الشارح

٤٥٢ مطلب تورك على كلام الشارح

صحيحة	صحيحة
أهل الذمة على مهرها	٧١ مطالب عرف فسق الشاهد فغاب ثم
١٠٥ مطالب في شهادة مختار القرية وموزع	قدم
النواب	٧١ مطالب لو كان معروفا بالصلاح فغاب
١٠٦ مطالب لا تصح المقاطعة بمال لا حساب	ثم عاد فهو على عدم الذمة
قربة	٧١ مطالب نار يخ و وفاة أئمتنا الثلاثة
١٠٦ مطالب الجند اذا كانوا يحصون لا تقبل	٧٢ مطالب جرح الشاهد نفسه مقبول
شهادتهم للامير والانتقبيل واحد	٧٢ مطالب تعديل أحد الشاهدين
الاحصاء مائة	صاحبة
١٠٩ مطالب يبطل القضاء بظهور الشهود	٧٥ مطالب ما يغفل الناس عنه كثيرا
عبدا	من الشهادة على المتعاقدين باسمهم ما
١٢٠ مطالب شهد الشريك كان أن له ما	ونسبهما باخبارهما
وافلان على هذا الرجل كذا فهي على	٧٨ مطالب في العمل بالدفاتر السلطانية
ثلاثة أوجه	٨٥ مطالب اذا لم يكن الوقف قديما لا بد من
١٢٠ مطالب شهد أن الدائن أبرأهما وفلان	ذكروا فقه في الشهادة عليه
عن الالف	٩٣ باب القبول وعدمه
١٧٥ باب الاختلاف في الشهادة	٩٤ مطالب في شهادة المرتد
٢٠٣ باب الشهادة على الشهادة	٩٥ مطالب في شهادة الدرزي
٢٠٨ مطالب علم القاضي ليس بحجة الا في	٩٦ مطالب الدرروز والتمامة والنصيرية
كتاب القاضي	والباطنية كاهم كفار
٢٠٩ مطالب في معنى قولهم الاساءة أخش	٩٦ مطالب اذا سكر الذي لا تقبل شهادته
من الكراهة والكراهة أخش من	٩٨ مطالب الفسق لا يتجزأ
الاساءة	٩٩ مطالب العداوة اذا فسق بهم لا تقبل
٢٠٩ مطالب فلان بدون الالف واللام كناية	شهادته على أحد وان لم يفسق بهم لا تقبل
عن الاناسي وبهم كناية عن البهائم	على غير عدوه
٢١٩ باب الرجوع عن الشهادة	١٠١ مطالب في وقت الختان
٢٤٢ مطالب في علة العلة	١٠٢ مطالب لابس للدهامى أن يطلى عورة
(كتاب الوكالة)	غيره بالضرورة اذا غرض بصره حالة
٢٤٦ مطالب يشترط العلم للوكيل بالتوكيل	الضرورة
٢٦٨ مطالب مسئلة القمعة	١٠٣ مطالب في شهادة الخصى
٢٧٥ باب الوكالة بالبيع والشراء	١٠٣ مطالب في ترجمة شريح القاضي
٢٧٦ مطالب الجهالة ثلاثة أنواع	١٠٥ مطالب حادثة الفتوى
٢٩٢ مطالب حادثة الفتوى	١٠٥ مطالب أسلم زوجه او مات تقبل شهادته

المفر له لا يشهد ولا يشهد عليه

٥٠. مطلب في أخذ المفاضى العشر من مال

الايتم والاولاد

٥٠. مطلب اذا كان للقاضي عمل في مال

الايتم له العشر

٥٠. مطلب الماراديا العشر أجر المثل ولو زاد يرم

الرائد

٥٠. مطلب لا يثبت موجب الاجر الا بطريق

العمل

٥١. مطلب للناظر ما عينه له الواقف وان زاد

على اجر مثله

٥١. مطلب للقاضي والمفتي أخذ أجر مثل

الكتابة اذا كانوا اليها

٥١. مطلب لو سئل المفتي عما يتعسر أو يتعذر

جوابه باللسان هل يجب عليه بالكتابة

٥١. مطلب ليس على المفتي دفع الرقعة وليس

عليه أن يفهم السائل ما يصعب ولا

يؤخذ المأثني بسوء حفظ السائل

٥١. مطلب على المفتي الجواب بأي طريق كان

ولو بالكتابة اذا تيسرت له

٥١. مطلب اذا سئل المفتي عما يتعسر أو يتعذر

باللسان ويتيسر بالكتابة لا يجب عليه

بذل آتيا

٥١. مطلب الاجر مقدور بقدر المشقة

٥٢. مطلب ما قيل في كل ألف خمسة دراهم

لا يقول عليه

٥٢. مطلب يجب الاجر بقدر العناء والتعب

٥٢. مطلب الصحيح أنه يرجع في الاجرة الى

مقدار طول الكتاب وقصره الخ

٥٢. مطلب اذا تولى القاضي قسمة التركة

لا يستحق الاجر وان لم تكن له مؤنة

في بيت المال

٥٢. مطلب لا يباس للمفتي أن يأخذ شياً من

كتابة جواب الفتوى

٥٢. مطلب الواجب على المفتي الجواب

باللسان لا بالكتابة

٥٢. (كتاب الشهادات)

٥٣. مطلب لا تحل الشهادة بسماع صوت

المرأفة من غير رؤية شخصه او ان عرف

بها اثنان

٥٧. مطلب للشاهد ان يمنع من ادائه عند

غير العدل

٥٧. مطلب اذا كان موضع القاضي بعيداً

من موضع الشاهد بحيث لا يقدر

ويرجع في يوم لا ياتم بعدم الاداء

٥٧. مطلب لو لم الشاهد الاداء ولم يؤد ثم

أدى الشهادة

٦٢. مطلب في الشهادة على اللواطة

٦٣. مطلب في الشهادة على ايمان الهمية

٦٦. مطلب لا فرق في الشهادة بين الوصيعة

والايصاة

٦٧. مطلب لا تقبل الشهادة بالفظاع لم أو

اتيقن

٦٩. مطلب اذا عرف بالقلب واشهر به لا يلزم

ذكر آية وجوده حيث لم يشهر بهما

٧٠. مطلب لو جرحه واحد وعده له انسان

فان تعدل وان جرحه اثنان وعده عشرة

فالجرح

٧٠. مطلب لو عدل شاهد وقضى ومضى

مدته وشهد أخرى

٧٠. مطلب اذا دعت الشهادة له ثم زالت

لأن العلة

٧٠. مطلب يفرق بين المردود لهم أم وأشيء

٧١. مطلب يشترط في التركة شروط

فادعى البائع انه رده عليه بالعيب يتبر
 ٣٠ مطلب اقامة جريدة
 ٣٠ مطلب قال لانكاح بيننا به هنت فبره
 على الخلع عمل يتبر
 ٣٠ مطلب لو قال لم تزوها فاطأ أو انكاح
 قط فبر هنت فبره من على الخلع عمل لا يقبل
 ٣١ مطلب فائدة تخرية
 ٣١ مطلب ملك كتب فيه بيع واجارة
 واقرار وغير ذلك وكتب في آخره ارشاه
 الله تعالى
 ٣٣ مطلب مدة التلوم في دفع المال للوارث
 الذي اقرب المودع
 ٣٧ مطلب وكيل بيت المال ليس بخصم اذا
 اذا وكال السلطان في أن يدعى ويدعى
 عليه لا بالجمع والحدظ
 ٣٨ مطلب هر ينزع المنقول من يدي ليد
 ٣٨ مطلب أوصى بثلاث ماله جز
 ٣٨ مطلب هل يدخل تحت الوصية بالمال
 ما على الناس من الديون قولان
 ٣٩ مطلب في التوفيق بين القوانين في دخول
 الدين في الوصية وعدم دخوله
 ٣٩ مطلب من قال جبيع ما أملاكه صدقة
 ٣٩ مطلب أوصى بثلاثة لثلاث وليس له مال
 ثم استفاد نصح الوصية
 ٣٩ مطلب مالي أرمأ أملاكه في الصحيح
 ٣٩ مطلب لو قال ارفعك كذا فاعلمت له
 صدقة فاحمله في الفعل وعدم الحث الخ
 ٤٠ مطلب لا يشترط علم الوصى بالابص
 بخلاف لو قيل
 ٤٠ مطلب علم المشتري بوكالة دون الوكيل
 يصح
 ٤١ مطلب الوصاية والوصية التي يجتمعان

وينتد فان
 ٤٢ مطلب الوصى يخالف الوكيل في خمس
 شرة مسئلة
 ٤٢ مطلب وصى الثاني نائب عن الميت
 لاهن القاضي
 ٤٢ مطلب الناظر وكيل لا وصى
 ٤٢ مطلب تقريره في النظر بلا علمه
 ٤٢ مطلب ان الناظر له شبهة بالوصى وشبهه ما
 بالوكيل
 ٤٢ مطلب الناظر وكيل في حياة الوائف
 وصى في موته
 ٤٢ مطلب الكتابة كالمطلب فيقع بها لم
 الوكيل بالوكالة
 ٤٣ مطلب فاسق اذا اخبر من أسلم ولم
 به اجر يلزمه العمل بالنمرا تع في الاصح
 ٤٣ مطلب البكران أحدهما رول الولى
 بالتزويج
 ٤٥ مطلب لو أخطأ القاضي يضمن
 ٤٥ مطلب ملخص ما قبل في خط القاضي
 ٤٦ مطلب لا الثاني اقرار صحة الموصى له
 المكيل والمورن اذا كان غائبا
 ٤٧ مطلب طاعة أولى الامر واجبة
 ٤٧ مطلب القضاة ذاقوا بالرشا أسكا هم
 باطلة
 ٤٩ مطلب واقعة الفتوى
 ٤٩ مطلب الاصل ان المارة أن أسند اقراره
 الى حالة مفادبة للضمان من كل وجه فانه
 لا يلزمه نفي
 ٥٠ مطلب الضمان اذا زل قاضيا لا يزل
 لم يباغ الخبير
 ٥٠ مطلب اذا قال الممر السامع اقراره
 لان شهد له ان يشهد بخلاف ما اذا قال له

صفحة	صفحة
١٧	١٤
مطلب ادعى المالك ثم ادعى ان له فاقبض	مطلب دعوى الهبة من غيب قبض غير
١٧	مصلحة
مطلب يجوز دماء الكساح فسخ له	١٤
١٨	مطلب الاقرار بالهبة هل يكون اقرارا
مطلب الحق أن الكساح يقبل الفسخ	بالقبض
١٨	١٤
مطلب ما يقبل الفسخ من الكساح ليس	مطلب برهن على أنه له بالارث ثم قال لم
بفسخ بل انفساخ	يكن لى قط
٢١	١٤
مطلب اذا أقر باقية الحق أو الاجرة	مطلب دعوى الشراء بعد الهبة
أو الجياد ثم ادعى أنها بترجئة أو زبوف	مجموعة مطالب والشراء قبل هبة من
لم يصدق واذا أقر بقبض دراهم مطلقة	غير قبض مجموعة أيضا
يصدق	١٤
٢٥	مطلب التوفيق بالفعل شرطى
مطلب حادثة الفتوى	الاستحسان وهو الاصح
٢٥	١٥
مطلب بيان وجه تسمية الخمسة ويبيان	مطلب من سعى فى قبض ماتم من جهته
أقوالها	فسميه مردود عليه الا فى موضعين
٢٦	١٥
مطلب الدعوى اذا فاضلت بوجه شرعى	مطلب فى ارتفاع التناقض أقوال
لاتنقض الا لافائدة	أربعة
٢٦	١٥
مطلب يصح الدفع ودفع الدفع ودفعه	مطلب هل يكفى امكان التوفيق لدفع
٢٦	التناقض أو لا بد منه بالفعل
مطلب أنى بالدفع بعد الحكم فى بعض	١٥
المواضع لا يقبل	مطلب يكون التناقض من متكلم واحد
٢٨	ومن اثنين
مطلب جواب حادثة الفتوى	١٥
٢٨	مطلب لا تسمع دعوى الوارث فيما
مطلب حادثة اذن المدبونه فى دفعه لانيه	لا تسمع دعوى مورثه فيه
الخ	١٥
٢٩	مطلب هل يشترط كون المتكلمين
مطلب لو شهد على البيع وقبض الثمن	المتناقضين فى مجلس القاضى أو لثانى
يقبل وان لم يبينوه	فقط
٢٩	١٦
مطلب أنكر البيع فاقبضه المشتري	مطلب يرتفع التناقض بقول المتناقض
وأراد الرد بالعيب فادعى البائع البرية	ترك
عن عيب لا يقبل للتناقض	١٦
٢٩	مطلب يرتفع التناقض بالكذب الحاكم
مطلب أنكر البيع فاقبضه المشتري	١٦
فادعى البائع الا قاله تسمع	مطلب ادعى بسبب ثم ادعى مطلقا
٢٩	١٧
مطلب الجواب النافع عن اشكال جامع	مطلب ادعى وقف ثم ادعى مكاله نفسه
القضايا	لا تقبل
٣٠	
مطلب ادعى شراء عبده فأنكر فاقبضه	





Presented to the
LIBRARY *of the*
UNIVERSITY OF TORONTO
by

the estate of
M. Durmus Gökçen

